الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة



ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

JASRNB

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد الثالث/العدد الثاني عشر يوليوز 2021.

تنسيق العدد

د. إلياس أردة

باحث حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel : 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب.

نائب رئيس التحرير التنفيذي

ب.د محمد سنوسي – قسم الدراسات الدولية (تخصص الدراسات الأفريقية) /جامعة الجزائر3

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبجير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.

- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.

- اللغة الفرنسية:

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. هشام وردي –كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط

- اللغة الإنجليزية:

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر3.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. أحمد دكار: دكتور في علم النفس بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس– المغرب.
- عيسى البوزيدي،أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. سعيد كمتي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.

- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- الدكتورة خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:
ISSN 2569-734X
10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

-أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

-تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو (Arial(corps

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 10عادي بالنسبة للملخص والهوامش. Times New Roman

-نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 10 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل، قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الفـــهـــرســـت

الترتيب	العنوان	الصفحة
	افتتاحية العدد د. محمد سرتو	13
1	تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية في المجال الزراعي المسقي، حالة جماعتي "العوامرة" و"زوادة" (إقليم العرائش، المغرب) مصطفى العزاني، - ذ/ عماد فنجيرو	14
2	واقع الأزمة الليبية ومستقبلها ذ/ هشام خلوق	28
3	الموارد المائية بتساوت السفلى الغربية: المصادروطرق التدبير سهام الزيتوني، محمد ناسمي	40
4	تدبير اخطار التغيرات المناخية بين قصور الإدراك واستراتيجيات التكيف معها عبد الرحمان الناطوس	52
5	العقار الجماعي ورهانات التنمية – حالة المغرب د/ عرشان أحمو، - د/ ربيعة البوعناني	68
6	الجيوبوليتيك النقدي ومعايير الهجرة الغيرشرعية في افريقيا والوطن العربي ذ/ جداي سليم، - ذ/ عزوزصباح	87
7	الدينامية المجالية بمدينة الناظور(شمال شرق المغرب) وبعض انعكاساتها المنعيم بلال، - ذ/ بن ربيعة خديجة	106
8	تدخلات الفاعلين المدنيين في المجال القروي ودورهم في التنمية الترابية بجماعتي زيرارة واشبانات (إقليم سيدي قاسم) ذ/ نورالدين اليامني	122
9	تثمين المنتجات المجالية بالمغرب: "التين والعنب الدكالي" ودورهما في التنمية المحلية Abdelwahed Hafid, - P/ Abdelkhalek Ghazi	133
10	تغايرية المناخ وانعكاساتها على الموارد المائية بأرياف سهل السراغنة بالمغرب عبد الصمد الزو	148
11	التحولات الأسرية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب - مقاربة سوسيولوجية النعمة بوشامة	170

12	الحكامة التشاركية في سبيل التنمية الترابية بين الخيار والاختيار: حالة جماعة تيزكيت بإقليم إفران، المغرب د/ مرو محمد، - / أطالب عبد السلام	187
13	الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية المغربية: الانتاج ،الاستهلاك، الفاعلون. إسماعيل بوگلبة، ذ/ الحسن بلغيثري	208
14	توظيف نظم المعلومات الجغرافية والإستشعارعن بعد في التقييم النوعي والكمي للتعرية المائية بحوض واد الحاج (الريف الأوسط -المغرب) من خلال نموذج جافريلوفيك (EPM) محمد ديداي، - ذ/ عبد الغني الهواري	227
15	تقييم الأعمال الخرائطية في الدراسات التشخيصية لمخططات توجيه التهيئة العمرانية ذ/ عبد السلام ابن زاهر	244
16	الممارسة السياحية والتنمية المحلية بالمناطق الجبلية لأزيلال: حالة أيت بوكماز ادريس أمهوش، - / ياسين ايت بلال	262
17	ذاتية العقوبة الخاصة عن بعض التطبيقات القانونية المشابهة ذ/ عبد الواحد الشيكر	283
18	الدراسات الديموغرافية ومساهمتها في تحقيق التنمية بالمغرب حالة أرياف الحوز الشرقي محمد ملوك	300
19	دراسة الخصائص الرسابية لشاطئ جرف غرابة بمنطقة الصويرة القديمة (الساحل الأطلنتي المغربي) رشيد زيدون، - ذ/ محمد منسوم	324
20	تهيئة حوض أم لعشاربكلميم (السفح الجنوبي للأطلس الصغير الغربي، المغرب): أرقام وإحصائيات أتبـــير حسن	342
21	واقع المجالات الجبلية عبر العالم: الفوارق المشتركة والمطالب الموحدة محمد أوشرو	366
22	التهيئة ووضعية البنيات التحتية الطرقية بضاحيتي مدينتي فاس ومكناس-المغرب خالد العلوي، - ذ/ سعيد الصغير	389
23	السكن الريفي بمجالات الإصلاح الزراعي بدكالة: التحولات، ورهان المحافظة على الأراضي الزراعية المسقية: قطاع بولعوان نموذجا ذ/ خاليد الحاضري، - ذة/ الشرقاوي مراوي	402
24	إعادة التوطن الصناعي وتحول الوظائف المجالية "حالة مدينة الدار البيضاء وضاحيتها" د/ محمد مدينة، - المهدي إدبرك	420
25	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: من الدور الاقتصادي إلى الدور الأمني Sara CHARRAT	433

457	Quel ancrage territorial de la gestion environnementale au niveau des collectivités territoriales? Cas de la commune urbaine de Martil. Hamza BOUCHAAL - P/ Aissa EL BOUZIDI	26
477	دور المؤهلات الطبيعية في تنمية المجالات الريفية (دراسة لحالة الجماعة الريفية الدشرة بالمغرب) عبد الصمد الزياني	27
499	السياسة الخارجية الفرنسية: صناعة القرار والرهانات د.محمود العلاوي	28
521	الرق بالسودان الغربي خلال عصر مملكة سنغاي د. ربيع عوادي	29
533	دراسة مناخية بجماعتي بنمنصور وسيدي علال التازي (المغرب) أكوتيم زكرياء، - سناء أجلال	30
544	فن الطبيخ بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط من كتاب فضالة الخوان لابن رزين التجيبي د. نورالدين أمعيط	31
564	الحضري الرقمي: "المنصة" للمدينة وعو اقبها على العمران د .عادل بن حسين	32

افتتاحية العدد

يتناول هذا العدد من مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل العديد من المواضيع والأبحاث، التي حاولت دراسة مختلف القضايا الشائكة، التي تعاني منها افريقيا وحوض النيل، من سبيل تدهور بعض الاحواض المائية وطرق تهيئتها، بغية الحفاظ وترشيد الموارد المائية في ظل الظروف المناخية الراهنة والعجز المائي الذي تعاني منه عدة احواض مائية بهاته المجالات المتسمة بطغيان المناخ الجاف او شبه الجاف.

ان التنمية المستدامة للقارة الافريقية لا يمكن تحقيقه الا بالتغلب على كافة المشاكل المعيقة لتقدم القارة من سبيل تجاوز اكراهات الوسط الطبيعي والتصالح مع الذات الافريقية بهدف خلق حضارة مادية وإنسانية قوامها وهدفها الانسان الافريقي. ومعلوم ان الركب الحضاري وسيروته التاريخية تقتضي تجاوز ارث المادي والمصالحة معه وتطويره وتجاوز الحتمية الطبيعة والبشرية المكبلة لنمو القارة والسير بها قدوما نحو تنمية حقيقة وشاملة.

كما ان الامل وشيك ومعقود على ما يزخر به المجال الافريقي من طاقات بشرية شابة الراغبة في تغيير قدرها المحتوم، اجلا ام عاجلا، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تلبي من خلالها مختلف متطلبات هاته الفئة الطامحة الى العيش الكريم.

لذا تسهر مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل على نشر مختلف الدراسات والأبحاث العلمية، الراصدة لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتدقيقها علميا بغية ايصالها لمختلف الفاعلين السياسيين الدوليين والوطنيين حتى يتاح لهم الاطلاع عليها والاستفادة من روؤى الباحثين في إيجاد طرق وسبل لحلحلة مختلف الظواهر التي تعيق التنمية الافريقية.

وفي الختام أنوه بهذه المجلة العلمية وأنوه بالمسؤول عنها الأستاذ إبراهيم الانصاري. وارجو ان تنوط بكل المواضيع الجغرافية الكبرى راجيا ان تسعى دائما الى صقل المواهب وحل كل المعضلات والاشكالات الجغرافية التي ما فتئت تشغل بال المهتمين والباحثين في هذا المجال.كما أتمنى من قلبي الخالص ان تنخرط هذه المجلة في انجاز مواضيع متعددة ومختارة من اجل تحقيق بحث علمي جغرافي واعد وزاهر.

د. محمد سرتو

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن لمسيك الدار البيضاء، المغرب.

تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية في المجال الزراعي المسقي، حالة جماعتي "العوامرة" و"زوادة" (إقليم العرائش، المغرب)

The Impact of Climate changes on Water resources Concerning Irrigated Agriculture, The Case of Awamra and Zouada (Larache Province, Morocco)

مصطفى العزاني، طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
laazanimostafa@gmail.com
عماد فنجيرو، أستاذ التعليم العالي، تخصص الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
fenjiromad@yahoo.fr

الملخص: يشهد العالم وضمنه المغرب تغيرات مناخية، من مظاهرها عدم انتظام التساقطات والجفاف وارتفاع درجة الحرارة، حيث يؤثر هذا الوضع سلبا على المياه المعبئة والجارية والفرشات المائية، يحدث هذا في ظل ازدياد الطلب على المياه عموما ومياه السقي خصوصا، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة المياه وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج الفلاحي، فيكون الضرر ثلاثي الأبعاد: بيئي واقتصادي واجتماعي. في هذا المقال، شخصت التغيرات المناخية في جماعتي "العوامرة" و"زوادة"، (إقليم العرائش، المغرب)، من خلال تحليل اتجاهات مؤشرات الحرارة والتساقطات الآتية: **SU30**، **SU35**، **WSDI**، **CSDI**، **CDD**، **R95p**، **R99p** وذلك عن طريق حساب الحرارة والتساقطات اليومية، هذا إضافة إلى رصد تطور كل من تدفقات مياه السقي وتكلفتها بشكل متزامن، وذلك باستثمار المعطيات المحصل عليها من المؤسسات العمومية المعنية. وقد أبانت النتائج المتوصل إليها عن توجهات سلبية للتغيرات المناخية تزيد من وثيرة استغلال مياه السدود والفرشات المائية، مما يهدد بتراجع الموارد المائية ويجعل القطاع الفلاحي في مواجهة تحديات التغيرات المناخية.

الكلمات المفاتيح: العوامرة- زوادة- التغيرات المناخية-الموارد المائية- المجال الزراعي المسقي

Abstract: The world including Morocco has known climate changes manifested in different faces like irregular rain falls, droughts, and high temperatures. This negatively affects running, underground, and bottled waters. This is happening in a time of high demand for water, especially irrigation water. This leads to high water costs, and ultimately to an increase in agricultural production costs. Thus, the damage is threefold: environmental, economic, and social. In this article, I will highlight climate changes in the communes of Awamra and Zouada within the Larache Province, Morocco, by means of analyzing the following indices: SU30, SU35, WSDI, CSDI, CDD, R95p, and R99p. I'll measure daily temperature and rains. In addition to highlighting the increase in irrigation water and its costs. Also, data collected from specialized public institutions will be used. Meanwhile, findings show that constant climate changes result in an over use of dam waters and ground waters, which causes severe shortage in water resources. This puts agriculture under the negative impact of climate change.

Keywords:Awamra-Zouada-climate changes-water resources-irrigated agriculture

مقدمة

من المعروف أن التغيرات المناخية هي عملية طبيعية لازمت مسار تطور كوكب الأرض، لكن، وعند انطلاق الثورة الصناعية أصبحت الأنشطة البشرية عاملا مسرعا للتغير المناخي. هذا التوجه أكدته الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ التي خلصت إلى أن الاحترار المناخي الناتج عن التأثير البشري في القرن الحادي والعشرين سيكون كبيرًا في إفريقيا (Stocker et al., 2013). بالموازاة كذلك، فقد برهنت الملاحظات المناخية عن تسجيل ارتفاع في متوسط الحرارة العالمية بلغ 0,8 درجة خلال سنة 1900(Hansen et al., 2005) .كما تبين أن 12 سنة الأكثر حرارة في العالم، انطلاقا من سنة 1880، حدثت كلها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990و2005 (Lindner et al., 2010). وإذا كان الارتفاع هو واقع حال توجه درجة الحرارة، فإنه من المتوقع ارتفاع حرارة الأرض إلى ما فوق المتوسط، وهو ما يعني ارتفاع الحرارة القصوى في الأيام الحارة إلى 3و4 درجات على مستوى خطوط العرض الوسطى، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى حصول احترار عالمي يصل إلى حوالي 1,5و2 درجة، حيث من المتوقع أن تؤدي درجة الاحترار الأخيرة إلى تزايد خطر الجفاف واشتداد مستوى العجز في التساقطات (Masson-Delmotte et al.,2018). في هذا السياق تؤكد الدراسات أن العقد الفاصل ما بين سنتي 2001و2010 هو الأكثر حرارة في كل العالم منذ بداية الرصد المناخي (OMM 2013). هكذا سيقود ارتفاع درجة الحرارة إلى تسجيل احترار في المناخ العالمي، ظهرت تأثيراته السلبية في عدة مناطق من العالم. هكذا، فقد شهد شمال غرب إفريقيا انطلاقا من نهاية سنوات سبعينيات القرن20 زيادة في تردد سنوات الجفاف، هذا الأخير الذي يشكل معرقلا رئيسيا للتنمية المستقبلية في المنطقة (Klose et al., 2008). هذا الوضع ينطبق كذلك على المغرب، حيث تعرف البلاد حاليا أطول فترات الجفاف في تاريخها الحديث ميزتها تراجع التساقطات وارتفاع الحرارة (Stour et Agoumi, 2008). هذا التوجه المثبت تتفق حوله عدة دراسات. وفي هذا الصدد فقد تَبين أن كل المحطات التي توجد شمال مدينة آسفي تعرف توجها سلبيا لمتوسط التساقطات السنوية (Driouech, 2010). هذا التطور سيضر الفلاحة، ويضعف دورها الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع نسبة النمو الاقتصادي.

تحكمت وضعية المعطيات المحصل عليها من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس من حيث اكتمالها وقابليتها للاستغلال في اختيار دراسة معطيات الحرارة والتساقطات الشهرية المسجلة في جماعتي "العوامرة"و"زوادة" ما بين سنتي 2005 و1983، وتدفقات مياه سد واد المخازن المخصصة للسقي، وتكلفتها من الإنتاج وصول إلى الفلاح (المستعمل)، وذلك من أجل الكشف عن توجهات مؤشرات الحرارة والتساقطات والموارد المائية وتكلفتها، إذ أبانت النتائج المتوصل إليها عن وجود ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة وتراجع في التساقطات القوية، حيث يدل هذا الوضع عن وجود تغيرات مناخية على مستوى تراب الجماعتين، تؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع الطلب على مياه السقي وتكلفتها لدى المنتج والمستعمل على السواء.

I- منهجية الدراسة

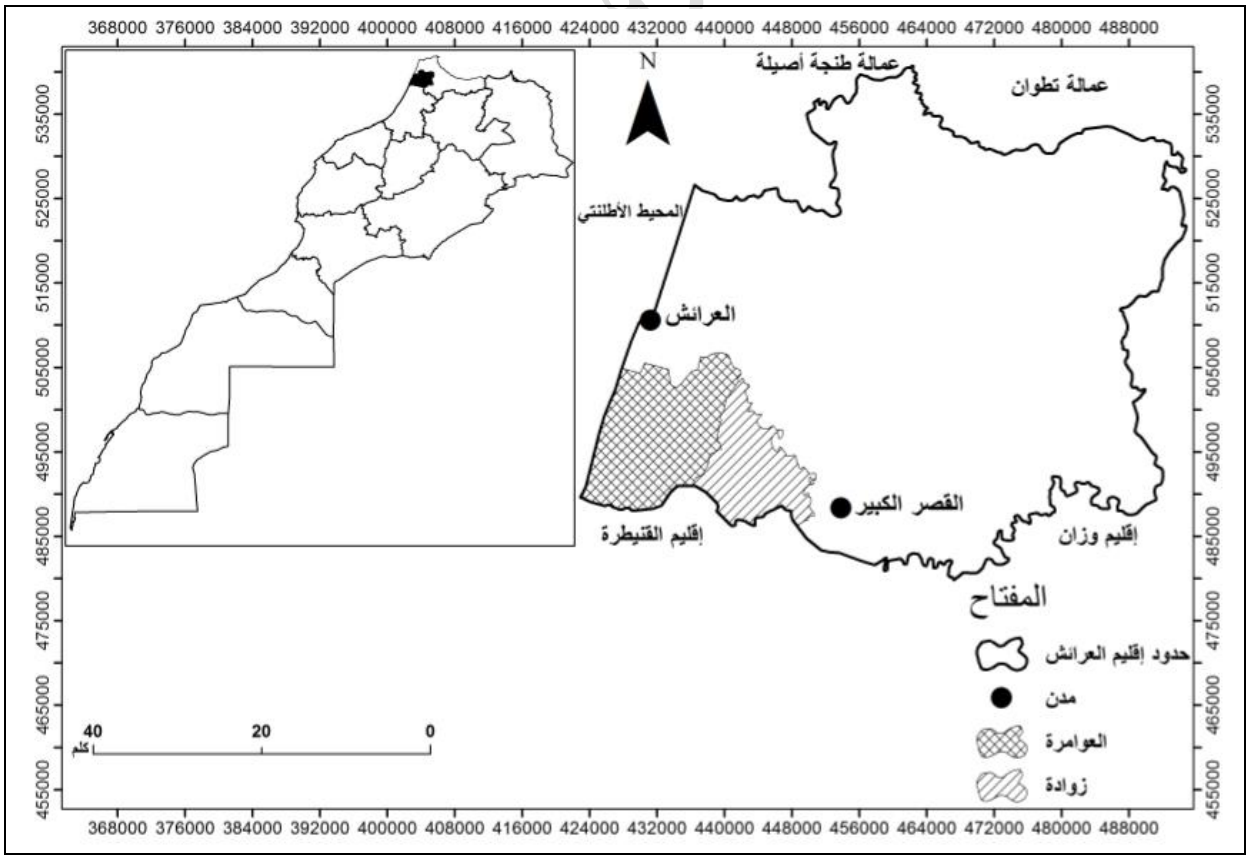
1- إشكالية البحث

من المحتمل جدا، أن تخلف التغيرات المناخية انعكاسات سلبية على مياه السقي ومن تم على القطاع الفلاحي، حيث من المنتظر أن تؤدي التغيرات التي يعرفها المناخي العالمي ومعه المناخ المغربي إلى تراجع الموارد المائية، الأمر الذي سيكثف وتيرة استغلال الفرشات المائية بدافع التمكن من توفير الموارد المائية التي يتطلبها المجال الفلاحي المسقي، لكن هذا الوضع، قد ينتهي، في المستقبل، باختلال التوازنات البيئية والنظام البيئي في نهاية المطاف.

2- أهداف الدراسة

نظرا للأهمية الاقتصادية الكبرى التي تتميز بها الفلاحة في جماعتي "العوامرة"و"زوادة" باعتبارها قاعدة الاقتصاد المحلي فيما يخص إنتاج الثروة وفرص الشغل والمساهمة في التنمية الاجتماعية المحلية، وذلك في ظل امتداد الجماعتين داخل سهل اللوكوس الخصب بتربته ومواردة المائية السطحية والباطنية، لكن المناخ شبه الرطب السائد غير مستقر بسبب ما يعرف حاليا من تغير مناخي(Driouech, 2010). لهذا فإن الدراسة تهدف إلى رصد التغيرات المناخية على مستوى توجهات الحرارة والتساقطات وتوضيح مدى تأثيرها على الموارد المائية الموجهة لسقي المزروعات.

الشكل 1 . الموقع الجغرافي لجماعتي "العوامرة" و"زوادة"



2.1 المعطيات

استعملت في هذا العمل سلسلة من المعطيات المناخية والمائية، رصدت من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس، حيث تتكون هذه السلسلة من الحرارة المتوسطة والقصوى والدنيا والتساقطات اليومية الخاصة بالفترة الزمنية ما بين سنتي 1983 و 2005، وكذا تدفقات مياه السقي(انطلاقا من سد واد المخازن) وتكلفة إنتاجها وبيعها للفلاح.

3.1 المنهجية المعتمدة

حدد الفريق المعني بالمناخ التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية قائمة من المؤشرات المناخية البسيطة التي يسهل التوصل إلى نتائجها (Frich et al., 2002). تمكن هذه المؤشرات من الكشف عن وجود التغيرات المناخية من عدمها في منطقة معينة، حيث نميز في هذه المؤشرات بين فئتين أساسيتين، هما: مؤشرات الحرارة التي تتكون من مؤشر الأيام الحارة SU30وSU35 (summer days) (مجموع عدد الأيام التي تسجل أكبر من30و35 درجة خلال السنة)، ومؤشر الأيام الباردةID15 (ICE DAYS) (مجموع عدد الأيام التي تسجل أقل من 15 درجة خلال السنة)، ومؤشر موجات الحر WSDI (warm spell duration index) (مجموع عدد أيام السنة التي بها ستة أيام متتالية على الأقل تكون خلالها درجة الحرارة القصوى أكبر من 90 في المئة)، ومؤشر موجات البرد CSDI (cold spell duration index) (مجموع عدد أيام السنة التي بها ستة أيام متتالية على الأقل تكون خلالها درجة الحرارة القصوى أصغر من 10 في المئة). ومؤشرات التساقطات التي تتكون بدورها من مؤشر الفترة الأقصى للجفافCDD (cosecutive dry days) (العدد الأقصى لأيام الجفاف المتتالية حيث تكون كمية التساقطات أقل من 1ميليمتر)، ومؤشر شدة التساقطات R95p (proportion of rain falling as 95thpercentille) (مجموع التساقطات السنوية أكبر من 95 في المئة)، ومؤشر شدة التساقطات R99p (proportion of rain falling as 99 thpercentille) (مجموع التساقطات السنوية أكبر من 99 في المئة).

من أجل رصد مدى تأثير التغيرات المناخية على مياه السقي في منطقة الدراسة سيتم تحديد التغيرات الحاصلة في كمية المياه السقي المتدفقة من سد واد المخازن بين عامي 1987 و 2016، وكذا سعرها بين عامي 1995 و 2015.

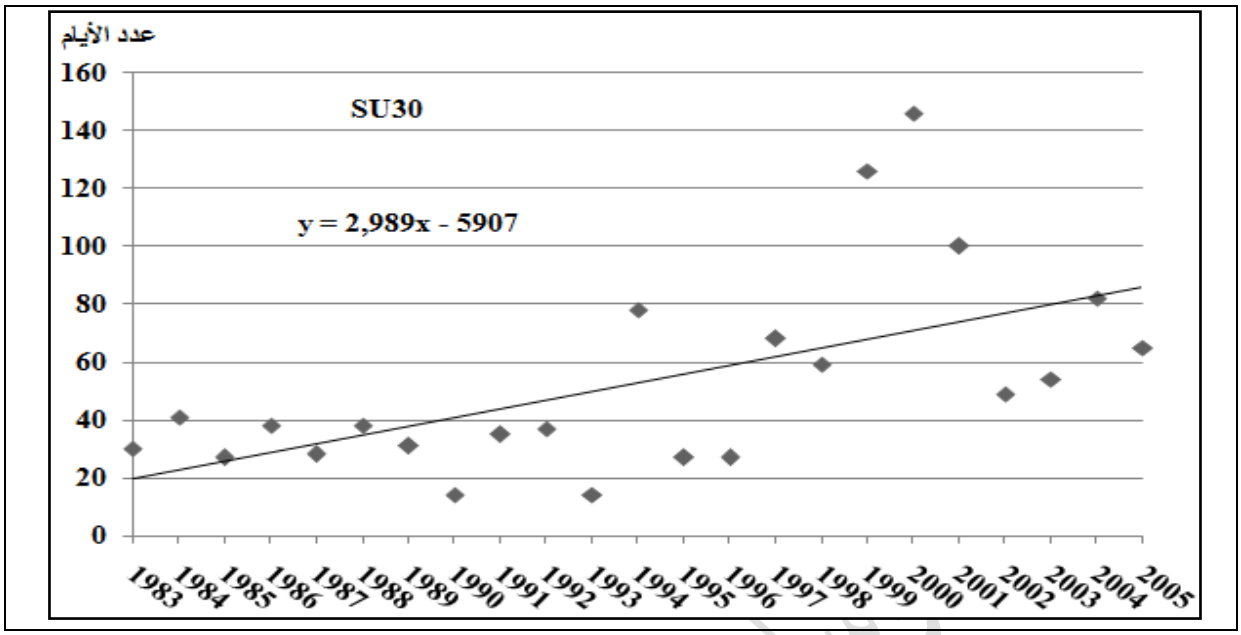
2. النتائج

1.2. توجه مؤشرات الحرارة

1.1.2. توجه مؤشري SU30 وSU 35

بعد حساب وتحليل مؤشرات الحرارة (SU30) ظهر توجه واضح نحور ارتفاع مجموع عدد الأيام الحارة التي تسجل حرارة أكبر من 30 درجة، خلال مدة زمنية تصل إلى 23 سنة، حيث ارتفع العدد إلى 35 يوما حارا، بزيادة بلغت 1,5 يوما في السنة الواحدة، في الوقت الذي يتراوح فيه عدد الأيام الحارة ما بين 14 و 146 يوما. هكذا تبرز نتائج هذه الوضعية وجود عدم استقرار في درجة الحرارة من جهة واتجاهها المتواصل إلى مزيد من الارتفاع من جهة أخرى بمرور الزمن بشكل واضح (الشكل2).

الشكل 2 . تغير مجموع أيام السنة التي تسجل أكبر من 30 درجة



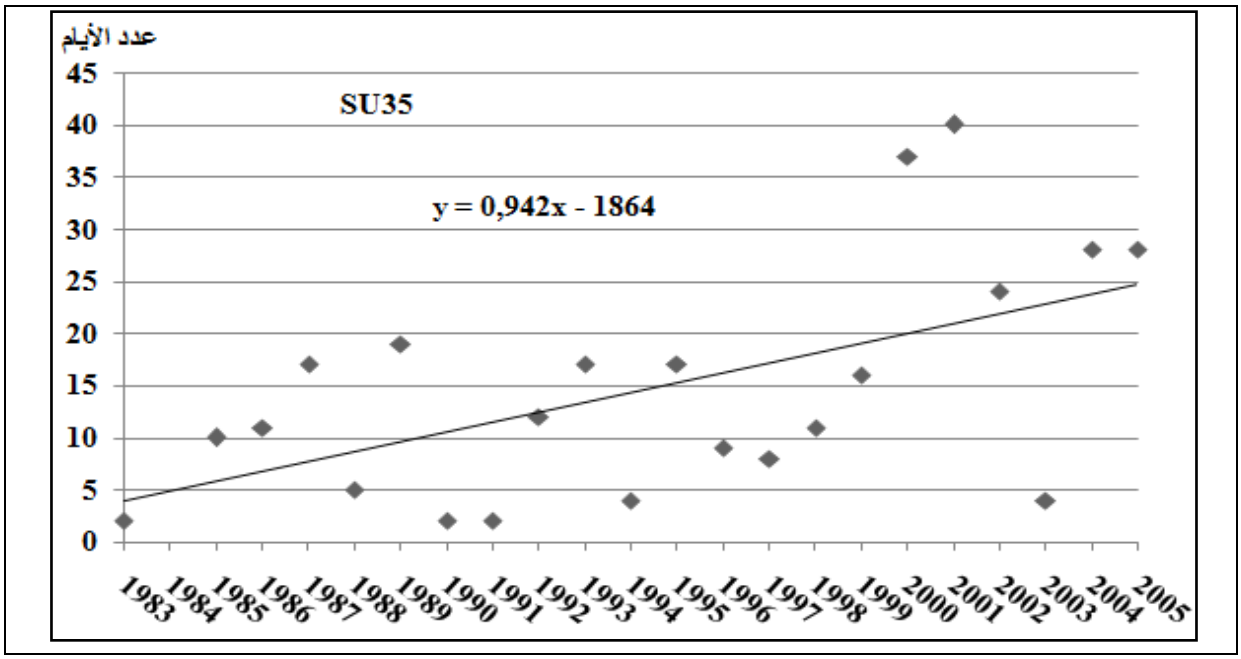
المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

الظاهر أن ارتفاع درجة الحرارة أصبح واضحا، وذلك في ظل الارتفاع الذي يعرفه مجموع عدد الأيام التي تسجل حرارة أكبر من 30 درجة (35يوما)، حسب مؤشر SU30، الذي أخذ منحى توجهه يرتفع بوثيرة سريعة، بمقدار 1,5 يوما حارا في السنة، مما يؤكد أن ارتفاع درجة الحرارة هو أمر واقع اليوم، يثبته، بشكل جلي، التوجه الإيجابي الذي تسجله الحرارة، والذي يتماشا مع النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يخص ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض عامة وفي شمال إفريقيا خاصة (Masson-Delmotte et al.,2018).

نفس الارتفاع الذي ميز المؤشر السابق (SU30) رصد كذلك على مستوى مؤشر SU35، حيث ارتفع منحى تطوره، وذلك تحت تأثير تزايد مجموع عدد الأيام التي تسجل حرارة تفوق 35 درجة، خلال 32 سنة، ليبلغ 26 يوما حارا، بزيادة 1,1 يوما في السنة، في الوقت الذي يتراوح عدد الأيام بين 2 و 40 يوما (الشكل 3).

يبرز مؤشر SU35، بشكل واضح، عدم انتظام درجة الحرارة واتجاه مجموع عدد الأيام التي تسجل حرارة أكثر من 35 درجة نحو المزيد من الارتفاع، وبالتالي فإن المؤشر يحقق توجها إيجابيا (الشكل3)، لكن هذا الوضع، في نهاية المطاف، سيؤدي إلى تسريع وثيرة ارتفاع درجة الحرارة، مما سيؤدي إلى تغيير المناخ، الذي لاشك ستكون له تأثيرات سلبية على التوازن في كوكب الأرض.

الشكل 3 . تغير مجموع أيام السنة التي تسجل حرارة أكبر من 35 درجة



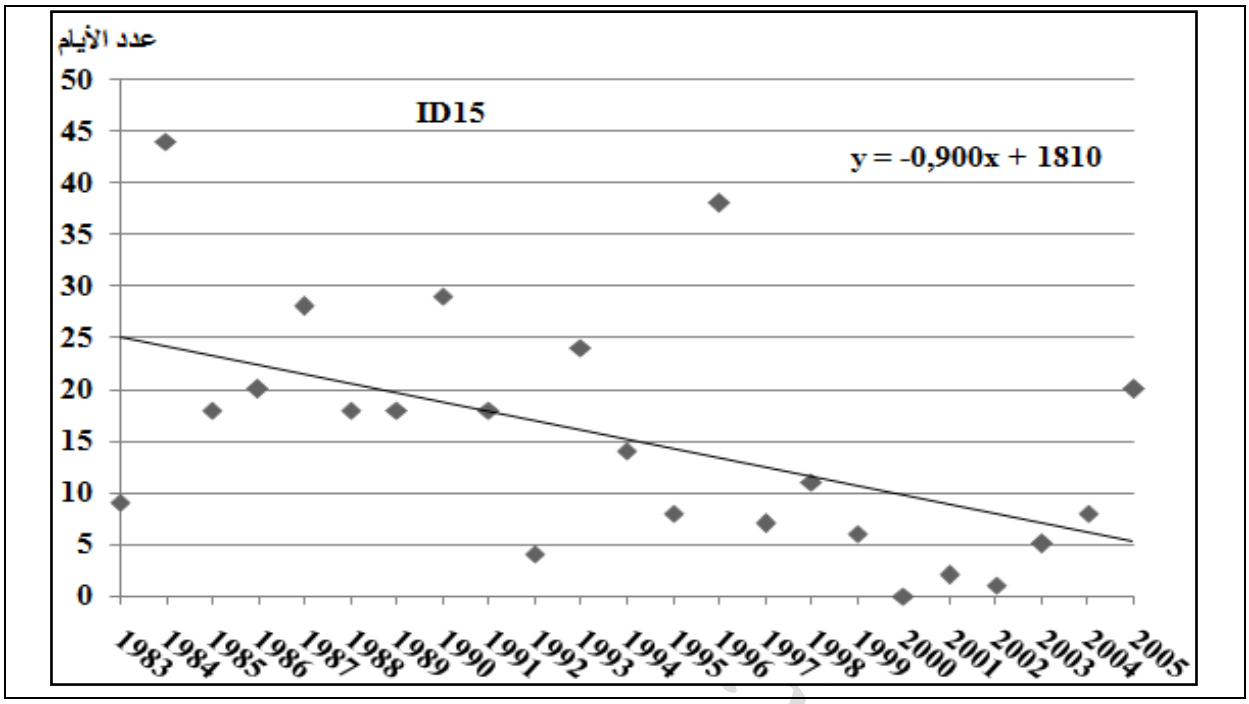
المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

خلال 23 سنة، حقق مؤشري SU30 و SU35 توجها إيجابيا، ناتجا عن ارتفاع مجموع عدد الأيام الحارة في السنة، كما أن وتيرة هذا الارتفاع سريعة، خاصة بالنسبة لمؤشر SU30 (الشكل2). وتوضح هذه الوضعية أن درجة الحرارة مستمرة في الارتفاع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حصول تغيير تدريجي في المناخ، ستكون له انعكاسات على كل أشكال الحياة.

2.1.2. توجه مؤشرات ID15، WSDI، CSDI

إن ما يؤكد على ارتفاع درجة الحرارة، الذي رصد في المؤشرات السابقة، هو حالة الانخفاض والتذبذب الحاصلين في قيمة مؤشر ID15 (مؤشر البرودة) الناتج عن تراجع مجموع الأيام الباردة، التي تقل درجة حرارتها القصوى عن 15درجة. من هنا، فإن التراجع الذي يسجله المؤشر هو دليل واضح على حقيقة ارتفاع درجة الحرارة.

الشكل 4 . تغير مجموع أيام السنة التي تسجل حرارة أقل من 15 درجة

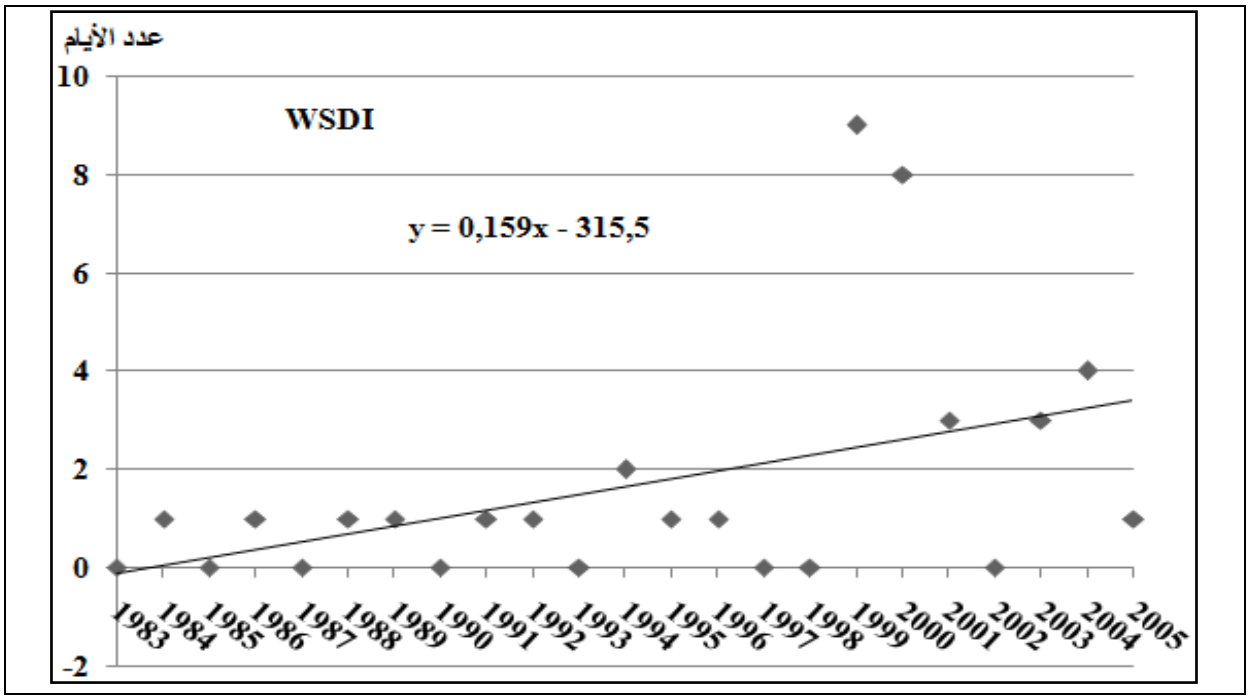


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

يحصر مجموع عدد الأيام الباردة، بالنسبة لمؤشر ID15، بين 0 و 44 يوما، كما أن التطور العام لمجموع عدد الأيام قد أدى إلى حصول توجه سلبي (الشكل4)، يفسر بالارتفاع التدريجي الذي تعرفه درجة الحرارة، في ظل وضع مناخي موسوم باستفحال التغيرات المناخية، التي تجلت مظاهرها في عدة مناطق من كوكب الأرض، خاصة في العروض العليا من النصف الشمالي من الكوكب.

رصد مؤشر موجات الحر WSDI ارتفاعا في مجموع عدد الأيام التي تتجاوز حرارتها القصوى 90 في المائة، في ظل عدم انتظامها، لكن في النهاية فإن توجه درجة الحرارة يتطور بطريقة إيجابية (الشكل5). ويرتبط هذا التطور بارتفاع مجموع عدد الأيام الحارة التي تتراوح بين 0 و 9 أيام، مما يجعل الارتفاع هو السمة المميزة للتوجه العام الذي يعرفه المناخ.

الشكل 5 . تطور مجموع عدد أيام السنة المتتالية (6أيام) التي درجة حرارتها القصوى أكبر من 90 بالمائة



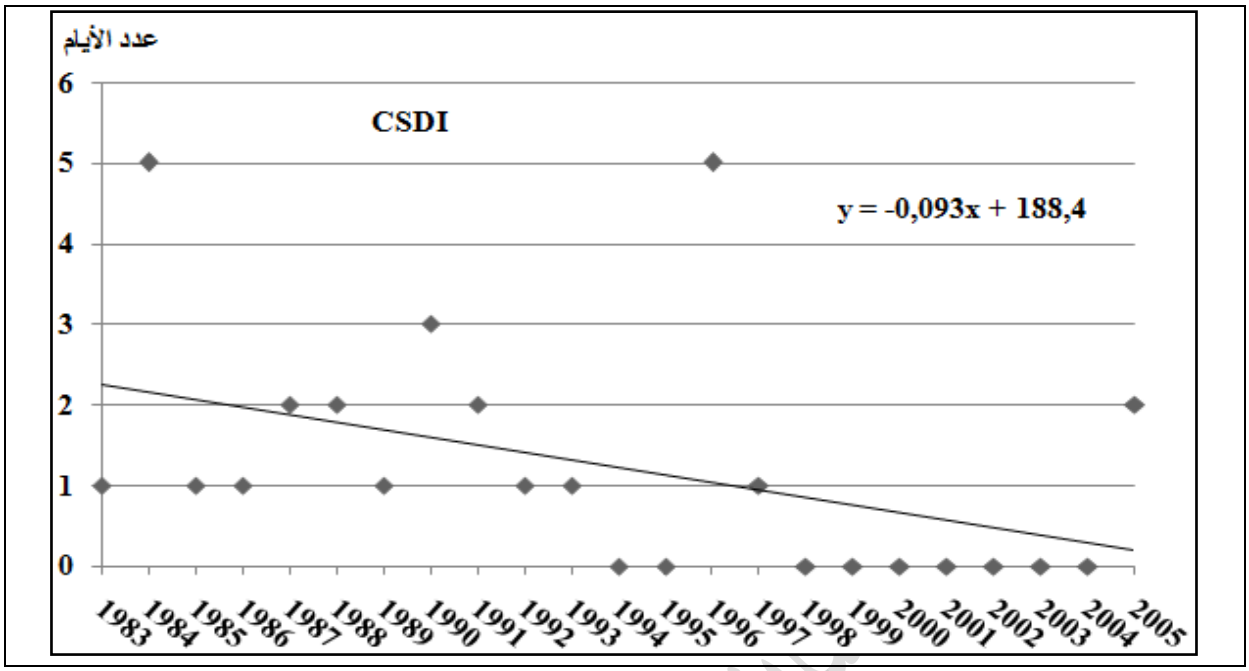
المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

يبدو من خلال وثيرة ارتفاع التوجه الإيجابي الذي يعرفه مؤشر WSDI أن مجموع عدد الأيام الحارة ودرجة الحرارة القصوى سيرتفعان في المستقبل، مما يعني أن المناخ يسير في اتجاه التغيير التدريجي إذا ما تواصل استمرار هذا التوجه.

إن ما يؤكد على أن درجة الحرارة تتجه إلى الارتفاع هو التوجه السلبي لمؤشر CSDI (الشكل6) الذي حدث بسبب الانخفاض في مجموع عدد الأيام التي حرارتها القصوى أقل من 10 درجات، في ظل انحصار مجموع عدد الأيام الباردة (أيام موجات البرد) بين 0 و 5 أيام.

لعل التوجه السلبي الذي يعرفه مؤشرCSDI من الدلائل القوية على أن موضوع ارتفاع درجة الحرارة قد أصبح واقعا ملموسا في الظروف المناخية الحالية، والذي بدون شك سيؤدي إلى تزايد وتيرة الحضور الهيكلي للجفاف في المناخ المغربي عامة ومناخ المنطقة المدروسة بشكل خاص، مما يعني الإضرار بتوازناتها البيئية والاقتصادية (الفلاحة) والاجتماعية.

الشكل 6 . تطور مجموع عدد أيام السنة المتتالية (6أيام) التي درجة حرارتها القصوى أقل من 10 درجات



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

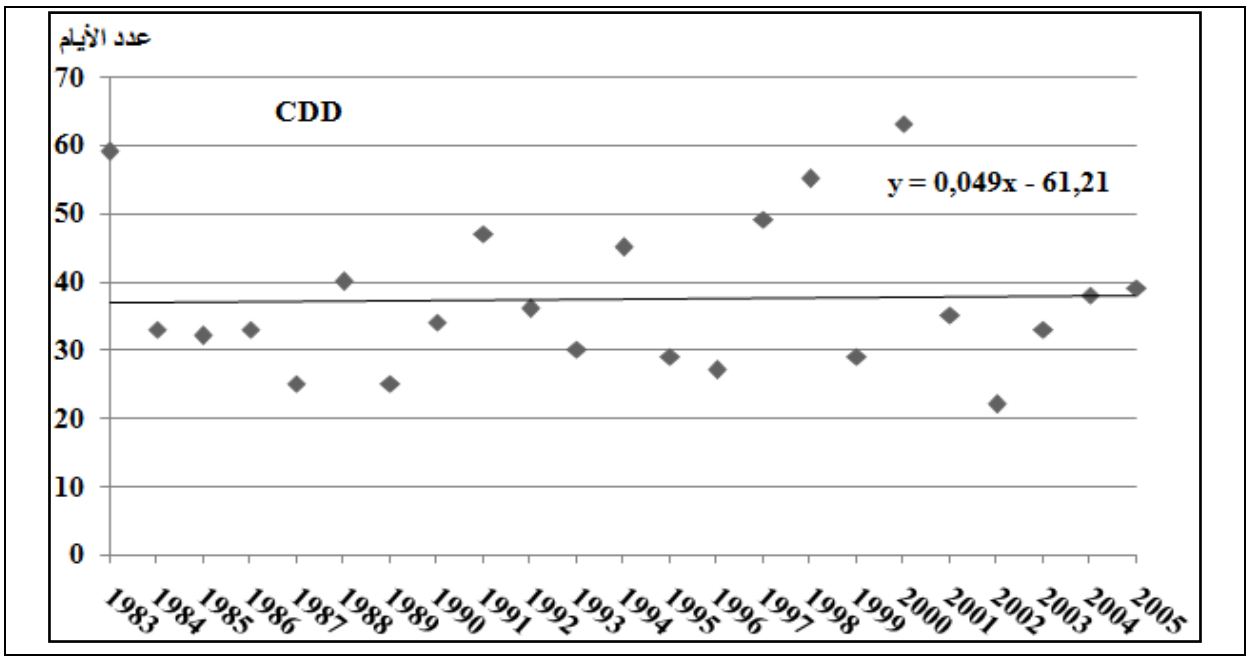
كل المؤشرات التي تم إبراز نتائجها (في مجموعة من الأشكال المحددة لتوجهاتها سواء الإيجابية أو السلبية) تبين أن توجهها يؤدي في نهاية المطاف إلى حصول تراكم إيجابي في درجة الحرارة، مع مرور السنوات، إلى أن يبلغ المستوى المطلوب لإحداث تغيير ،شبه جذري، في المناخ على المستوى المحلي، ومعه المستوى الوطني، في توافق تام مع النتائج العلمية التي توصلت لها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من خلال التأكيد على احترار كوكب الأرض (Masson-Delmotte et 2018 al.)، مما سيؤدي إلى تضرر قطاع الفلاحة بفعل تراجع الموارد المائية، بالتزامن مع ارتفاع مستوى كل من التبخر والنتح، وتزايد استغلال الفلاح للفرشة المائية ضمن منطقة ساحلية مهددة بتسرب مياه البحر ومن تم ارتفاع نسبة الملوحة بالماء والتربة. إن ما يطرح إمكانية حصول هذا التوجه السلبي هو ارتفاع مستوى اليقين في سيناريوهات توجهات الحرارة، بحيث كلها تؤكد على ارتفاع درجة حرارة الأرض، خاصة في العروض العليا من النصف الشمالي من كوكب الأرض، الذي بدأ يعرف أولى مظاهر التغيرات المناخية من خلال ارتفاع درجة الحرارة والتساقطات وتزايد مستوى ذوبان الثلوج، الذي ترتب عنه تزايد منسوب البحار والمحيطات، وهو ما أصبح يهدد عدة مناطق منخفضة بالغمر البحري، في مقدمتها الجزر والمناطق الساحلية، بمكوناتها البيئية والتجهيزية والاقتصادية والاجتماعية (Masson-Delmotte et al.,2018). في هذا الإطار فقد عرفت السنوات الأخيرة تسجيل أحداث مد بحري غير معهودة لأمواج المحيط الأطلنتي على طول الطريق الساحلي لمدينتي الرباط وسلا إلى حد أصبح يشكل هذا المد البحري خطرا حقيقيا على سلامة السكان والبنيات التحية والسكن.

2.2. توجه مؤشرات التساقطات

1.2.2. توجه مؤشر CDD

يكشف مؤشرCDD عن توجه إيجابي في مجموع عدد الأيام الجافة (أقل من 1 ميليمتر من التساقطات) ناتج عن تراجع ملحوظ في التساقطات، حيث تتراوح الأيام الجافة بين 22 و 63 يوما، إذ تبين هذه الوضعية، في نفس الوقت، ارتفاع في مجموع عدد الأيام الجافة وعدم انتظامها مع مرور السنوات. هكذا، فإن من خصائص المناخ المستقبلي استمرار ارتفاع مجموع عدد الأيام الجافة (طول مدة الجفاف) وانخفاض التساقطات، كما أن هذا التطور المناخي سيصبح ملموسا أكثر على المدى المتوسط، إذا استمر منحى التوجه مثل ما هو عليه اليوم، لكن التحول الجذري في المناخ لن يحدث إلا في المدى البعيد مع استمرار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة على المستوى العالمي.

الشكل 7 . تطور مجموع عدد أيام السنة المتتالية التي تستقبل أقل من 1 ميليمتر في الشهور الممطرة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

إن التراجع التدريجي للتساقطات يعني الإخلال بالتوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وبالتالي بمستقبلها، كيفما كان مستواها العلمي والتقني والمالي، نظرا لتحكمها، إلى حد ما، في الأمن الغذائي. كما يبقى الجفاف إكراها طبيعيا يهدد الأمن الغذائي ويؤثر بكيفية سلبية على الاقتصاد خاصة في المجتمعات النامية حيث يقوم قطاع الفلاحة بدور القاطرة المحركة للاقتصاد، مثل ما هو واقع الحال بالمغرب حيث تبقى الفلاحة مساهمة معتبرة في الناتج الوطني الخام، كما تعد أول قطاع مشغل في البلاد .

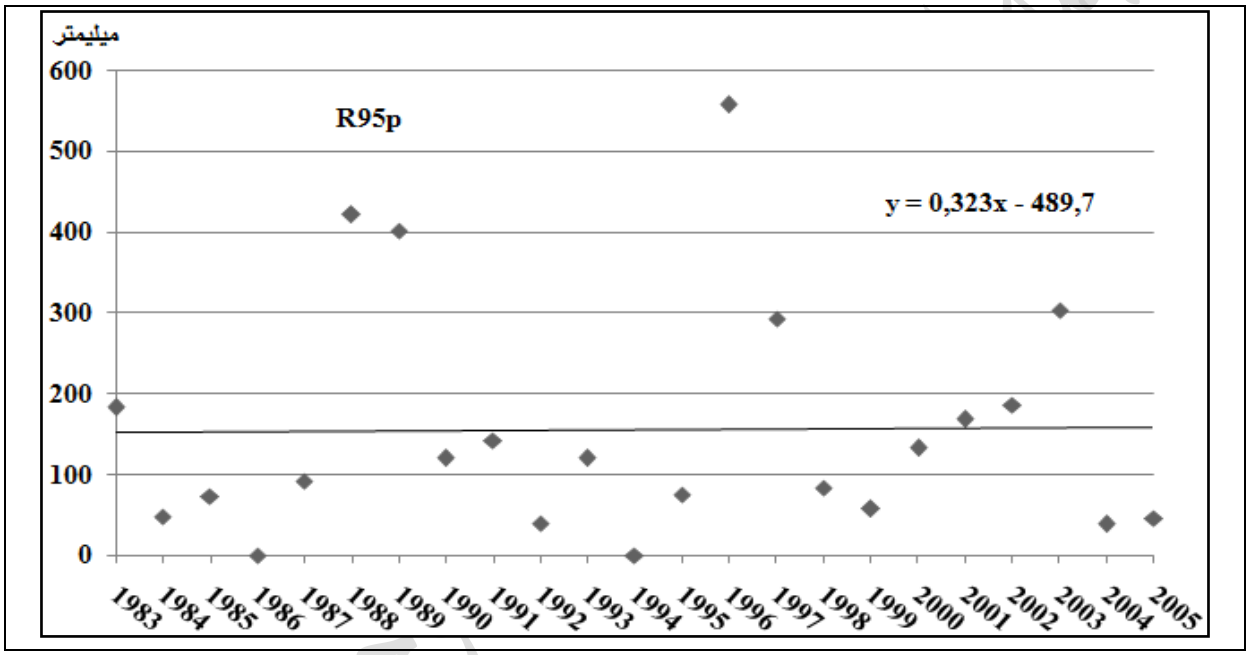
1.2.2. توجه مؤشري *R95p* و *R99p*

يثبت مؤشر R95p وجود عدم انتظام في مجموع التساقطات التي تتجاوز 95 بالمائة، حيث تتراوح هذه الأخيرة بين 0 و557,1 مليمترا، وكذا بطء وثيرة ارتفاعها كما هو بارز على مستوى منحى التوجه (الشكل8). وتدل هذه الوضعية على ضعف التساقطات، بشكل عام، وانخفاضها الشديد في معظم السنوات. من هنا يمكن القول أن مجموع التساقطات غير مستقر،

وأن مدة انخفاضها أكبر من مدة ارتفاعها، بحيث يحدث هذا في ظل تسارع الأحداث المناخية المتطرفة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تغيير جذري في المناخ العالمي.

إن وجود عدم انتظام في التساقطات يؤثر بطريقة سلبية على قطاع الفلاحة، على المستويين الكمي والكيفي، ويحد من أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الأضرار البيئية التي ستلحق مختلف الأوساط البيئية التي تحفظ توازن كل أشكال الحياة على مستوى سطح كوكب الأرض. لهذا فإن على المجتمع الدولي أخذ موضوع التغير المناخي بجدية أكبر، خارج كل مسارات الاستغلال السياسي، من أجل تجاوز مسببات هذا التغير عبر ابتكار نموذج اقتصادي يأخذ في الاعتبار الحفاظ على توازن المناخ العالمي.

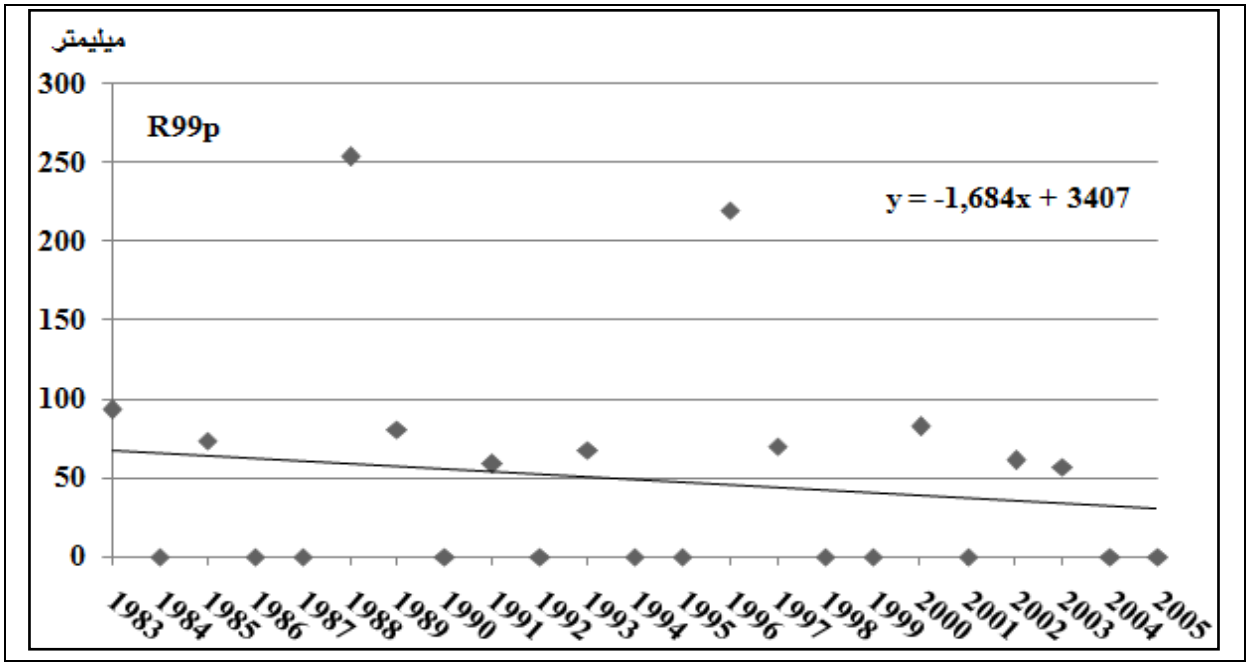
الشكل 8 . تطور مجموع التساقطات التي تتجاوز 95 بالمائة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

يعكس مؤشر R99p، بشكل واضح، تراجع وعدم انتظام مجموع التساقطات التي تتجاوز 99 بالمائة، حيث يسجل منحى المؤشر توجها سلبيا، في ظل الانخفاض الحاد والسريع في كمية التساقطات الأقصى (أكثر من 99 في المائة) التي تتراوح بين 0 و 253,1 ميليمتر(الشكل9)، إذ تدل هذه الوضعية على حدة تراجع التساقطات.

الشكل 9 . تطور مجموع التساقطات التي تتجاوز 99 بالمائة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

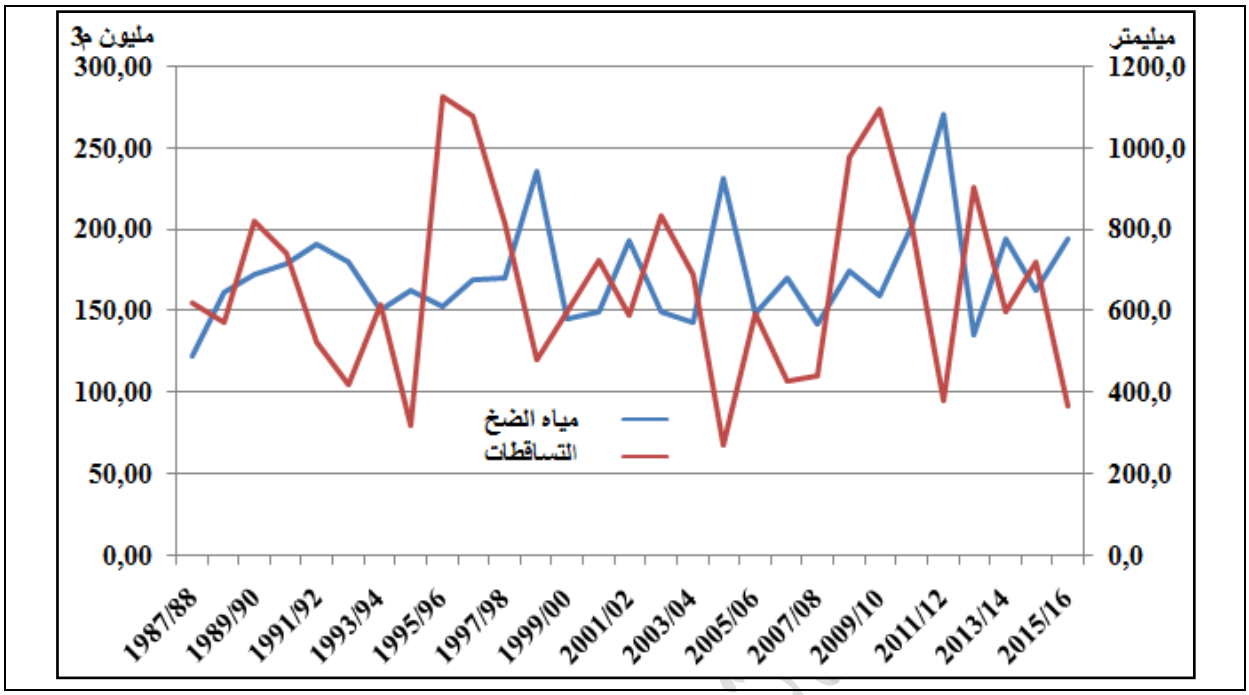
بعد تحليل نتائج مؤشري R95p و R99p، اتضح أن التساقطات المرتفعة تسير في توجه سلبي سيؤدي على المدى البعيد إلى تراجع التساقطات الغزيرة. في هذا الحالة فإن المناخ سيصبح أكثر جفافا، وسترتفع درجة الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، خاصة في الشهور الجافة، وهو ما يعني حصول تغير مناخي ستكون له نتائج سلبية على النظام البيئي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، سيحدث كل هذا في ظل وجود اقتصاد لازالت الفلاحة محركه الأساسي.

3.2. تطور كمية مياه السقي وسعرها

1.3.2. تدفقات مياه السقي

يؤثر نظام التساقطات السائد في وتطور وتيرة ضخ مياه السقي حيث هناك علاقة تأثير تفاعلية بين تطور كمية مياه السقي التي يتم ضخها خلال سنة معينة وكمية التساقطات السنوية المسجلة، في ظل هذا الوضع، فحينما تراجعت كمية التساقطات السنوية إلى 270,9 ميليمتر ارتفع ضخ مياه السقي إلى 231,60 مليون متر مكعب في موسم 2005/2004، بينما عندما ارتفعت كمية التساقطات السنوية إلى 901,0 ميليمتر انخفض ضخ مياه السقي إلى 135,10 مليون متر مكعب في موسم 2013/2012 (الشكل10). هكذا فإن تراجع التساقطات يؤدي في الأخير إلى الاعتماد بشكل شبه كلي المياه السطحية المعبئة والفرشة المائية من أجل تعويض الخصاص المائي وتوفير كميات مياه السقي الضرورية، من هنا يمكن القول بأن التغيرات المناخية تؤثر سلبا على الموارد المائية وبالتالي على قطاع الفلاحة كماً وكيفاً، حيث يؤدي هذا الوضع إلى الإضرار بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين الكبار والصغار جراء الخسائر المالية والتراجعات الكبيرة في المداخيل.

الشكل 10: تطور التساقطات وضخ مياه السقي



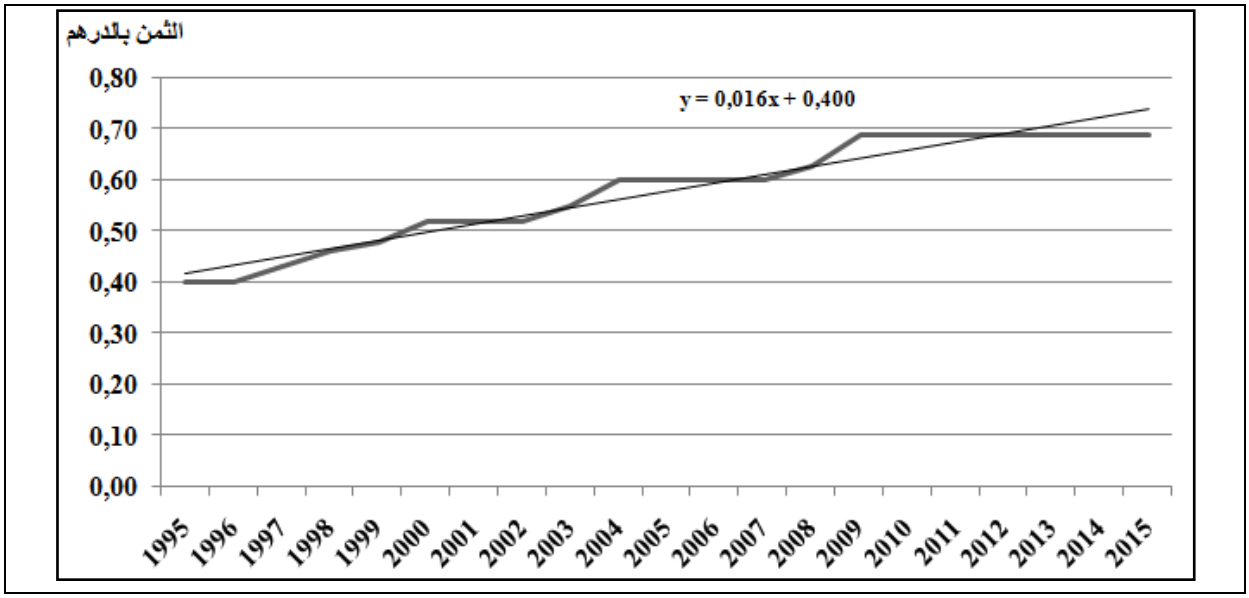
المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

يظل الماء عاملا حاسما في تحديد مستقبل قطاع الفلاحة وبالتالي مدى أهميتها كقاعدة اقتصادية محلية، وانطلاقا من هذا الوضع تطرح عدة تساؤلات حول فعالية هذه القاعدة الاقتصادية وقدرتها على المساهمة المستدامة في بلورة وتشكيل وضع اقتصادي يحافظ على التوازنات الاجتماعية في إطار ارتباطاتها المختلفة.

2.3.2. تطور سعر مياه السقي

يشير تطور سعر المتر المكعب من مياه السقي إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ بين سنتي 1995 و 2015 حيث انتقل من 0,40 إلى 0,69 درهما (الشكل 11). هذا الارتفاع مرده ارتفاع الطلب على مياه السقي من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى في ظل سياق مناخي سمته عدم انتظام التساقطات وتردد الجفاف.

الشكل 11: تطورسعرالمترالمكعب من مياه السقي



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس

ستكون للارتفاع المتواصل الذي يعرفه سعر مياه السقي انعكاسات سلبية على الفلاحين من خلال تراجع أرباحهم ومداخيلهم، وتدهور ظروف عيشهم، خاصة بالنسبة إلى المرتبطين عضويا بقطاع الفلاحة. لهذا فإن توعية وتحفيز الفلاحين على أهمية استعمال تقنيات السقي الحديثة، ودفعهم إلى إنتاج محاصيل زراعية أقل استهلاكا للماء وذات مردودية إنتاجية ومالية مرتفعة هي حلول من بين الكثير من الحلول الفعالة التي يجب التفكير في تبنيها ودعمها وتفعيلها من جانب الفاعلين العموميين وشبه العموميين والقطاع الخاص.

خلاصات ومناقشة

كشفت دراسة توجه مؤشري SU30 و SU35 عن تسجيل ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة بلغ على التوالي 1,5 و1,1 يوما حارا في السنة. كما أظهر مؤشر ID15 وجود تراجع ملموس في عدد الأيام التي تسجل درجة حرارة تقل عن 15 درجة. فيما يبرز مؤشر WSDI ارتفعا في عدد الأيام التي تسجل درجة حرارة أكبر من 90%. أما مؤشر CSDI فقد بين تراجع عدد الأيام التي تقل درجة حرارتها عن 10 درجات. لكن مؤشر CDD أكد حصول ارتفاع طفيف في عدد الأيام الجافة. بينما أبان مؤشر R95p عن وجود استقرار في كمية التساقطات التي تفوق 90 %. بالمقابل يعرف مؤشر R99p انخفاضا في كمية التساقطات التي تتجاوز 99%، وهو ما يعني حصول تراجع كمي في التساقطات الغزيرة، ستزداد حدته في السنوات القادمة بالاستناد إلى الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ التي تؤكد على تراجع التساقطات وارتفاع درجة الحرارة في شمال غرب إفريقيا.

تجب الإشارة إلى أن توجه جميع مؤشرات الحرارة والتساقطات (SU30، SU35، WSDI، CSDI، CDD، R95p، R99p) تتميز بعدم الانتظام، حيث هناك تباينات واضحة في الحرارة والتساقطات من سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم استقرار المناخ، وبالتالي تزايد خطر التغيرات المناخية في المستقبل.

الأكيد أن ارتفاع درجة الحرارة والتراجع النسبي في التساقطات سيكونان بدرجات أكبر في السنوات القادمة مقارنة مع السنوات الأخيرة التي شهدت ترددا لموجات الحر والجفاف وعدم انتظام التساقطات وتباينها من سنة إلى أخرى قد يؤدي

إلى إلحاق أضرار فادحة بالفلاحة التي تعتبر العمود الفقري لاقتصاد جماعتي "العوامرة" و"زوادة"، حيث من المنتظر، ضمن هذا السيناريو، أن تتراجع المياه السطحية بوتيرة سريعة، وترتفع فاتورة مياه السقي، ويشتد استغلال الفرشة المائية في مجال ترابي ساحلي منفتح على المحيط الأطلنتي قد يتسبب في تعريض تراب الجماعتين إلى خطر ملوحة المياه والتربة، وبالتالي قد يتحول مجالهما الزراعي الخصب إلى مجال زراعي هش تتهدده عدة أخطار في مقدمتها خطر التصحر. هكذا، ستعمل كل التوجهات السلبية التي تعرفها الحرارة والتساقطات على مستوى المنطقتين المدروستين على زيادة الضرر بقطاع الفلاحة.

المطلوب من الفاعلين في قطاع الفلاحة في ظل التوجهات السلبية التي تعرفها الحرارة والتساقطات القيام بتدخل استباقي يشمل التوعية بخطر التغيرات المناخية على البيئة عامة قطاع الفلاحة خاصة، وطرح تقنيات السقي الفعالة وطرائق الإنتاج الملائمة وبدائل زراعة أقل استهلاكا للماء.

Bibliographie

Driouech, F., 2010. Distribution des précipitations hivernales sur le Maroc dans le cadre d'un changement climatique: descente d'échelle et incertitudes (PhD Thesis).

Frich, P., Alexander, L.V., Della-Marta, P.M., Gleason, B., Haylock, M., Tank, A.K., Peterson, T., 2002. Observed coherent changes in climatic extremes during the second half of the twentieth century. Climate research 19, 193–212.

Hansen, J., Ruedy, R., Sato, M., Lo, K., 2005. GISS Surface Temperature Analysis, Global Temperature Trends: 2005 Summation. NASA Goddard Institute for Space Studies and Columbia University Earth Institute, http://data. giss. nasa. gov/gistemp.

Klose, S., Reichert, B., Lahmouri, A., 2008. Management options for a sustainable groundwater use in the Middle Drâa Oases under the pressure of climatic changes, in: Climatic Changes and Water Resources in the Middle East and North Africa. Springer, pp. 179–195.

Lindner, M., Maroschek, M., Netherer, S., Kremer, A., Barbati, A., Garcia-Gonzalo, J., Seidl, R., Delzon, S., Corona, P., Kolström, M., 2010. Climate change impacts, adaptive capacity, and vulnerability of European forest ecosystems. Forest ecology and management 259, 698–709.

Masson-Delmotte, V., Zhai, P., Pörtner, H.-O., Roberts, D., Skea, J., Shukla, P.R., Pirani, A., Moufouma-Okia, W., Péan, C., Pidcock, R., 2018. Global warming of 1.5 C. An IPCC Special Report on the impacts of global warming .

Mondiale, O.M., 2013. LE CLIMAT DANS LE MONDE 2001-2010-UNE DÉCENNIE D'EXTRÊMES CLIMATIQUES–RAPPORT DE SYNTHÈSE. World Meteorological Organization (WMO): Geneva, Switzerland 1119, 15.

Stocker, T.F., Qin, D., Plattner, G.-K., Tignor, M.M., Allen, S.K., Boschung, J., Nauels, A., Xia, Y., Bex, V., Midgley, P.M., 2014. Climate Change 2013: The physical science basis. contribution of working group I to the fifth assessment report of IPCC the intergovernmental panel on climate change. Cambridge University Press.

Stour, L., Agoumi, A., 2008. Sécheresse climatique au Maroc durant les dernières décennies. Hydroécologie appliquée 16, 215–232.

واقع الأزمة الليبية ومستقبلها

The reality and future of the Libyan crisis

د. هشام خلوق Dr. Hicham Khalouk
دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية عين الشق، المغرب
hichamoukh@gmail.com

ملخص:

تعيش ليبيا اليوم أزمة سياسية متداخلة الأطراف، ذات آثار اقتصادية واجتماعية. وهي أكبر من كونها أزمة داخلية وصراع بين فريقين على السلطة والحكم، خاصة مع تورط العديد من الدول فيها. فالمتربصون بليبيا كثر، والطامعون في خيرات البلد النفطي أكثر، والساعون لإجهاض الحلم الديمقراطي خوفا من أن يصلهم ربيع الحرية ويفسد عليه شعوبهم أخطر.

وترصد هذه الورقة البحثية واقع هذه الأزمة، والصراع الدائر بين الأطراف العاملة على إيجاد حل لها، وبين الساعون لتدمير ليبيا وسرقة مستقبلها الديمقراطي. ثم تنتقل الورقة لرصد تداعياتها المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة، وتحاول اقتراح الحلول من أجل تحفيز السيناريو الأفضل وتجنيب البلاد والمنطقة السيناريو الأسوأ.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، ليبيا، الصراع، الشرعية، العسكر.

Abstract:

Libya today is experiencing an interlocking political crisis with economic and social implications. What is happening is greater than an internal crisis and a struggle between two parties over power and governance, especially after the involvement of many countries in it. There are many ambushes in Libya, and those who aspire to the benefits of the oil-rich country more, and those seeking to abort the democratic dream for fear that the spring of freedom will reach them and spoil their totalitarian rule is more dangerous .This research paper examines the reality of the Libyan crisis and the conflict between the parties working to find a solution to it, and between the big blasters and those seeking to destroy Libya and steal its democratic future. Then the paper moves to monitor its future repercussions and the expected scenarios, and tries to suggest solutions in order to stimulate the best scenario and spare the country and the region the worst scenario.

key words : The crisis, Libya, the conflict, the legitimacy, the military.

مقدمة

كان أول استخدام لمصطلح إدارة الأزمة في مجال العلاقات الدولية سنة 1962م عندما نشبت أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا، بسبب الخوف من احتمال تصاعد المواجهة بين الدول العظمى ووصولها إلى حرب نووية. فأدت هذه الأزمة لنمط جديد من الاهتمام العلمي المكثف بإدارة الأزمات[1] . وتجسد الأزمة الدولية الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي، والتي يترتب عليها آثارا تنعكس ليس على أطرافها فحسب، بل يتضرر من جرائها العديد من أعضاء المجتمع الدولي[2]، ويستفيد منها أعضاء آخرون، يبتهلونها كفرصة لتحقيق المكاسب وجني الأرباح، وهذا ما يحصل تماما في ليبيا.

نحن اليوم أمام أزمة واحدة وأهداف متعددة، سقوط القذافي خلق الفراغ، والمتربصون يعشقون المساحات الفارغة، خاصة إن كان باطنها يعج بالنفط. فانقسم الفاعلون الإقليميون والدوليون بين السعي لحل الأزمة، والسعي لتدبير الصراع الإقليمي عبرها. فصرنا أمام حريق واحد وصنفين من رجال الإطفاء، صنف يصب المال، وصنف يصب الزيت وينفخ على النار كي يزداد الحريق اشتعالا. اشتعال الأزمة الليبية جعل دخانها الأسود يحجب الرؤية، فأصبح المشهد ضبابيا واختلط الحابل بالنابل.

وحين نتحدث عن الأزمة الليبية الحالية، نجد أنفسنا مضطرين لربطها بطبيعة النظام الدولي القائم، الذي يؤثر فيها ويتأثر بها. وتطلق صفة النظام الدولي على مجموع العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض، والتي تقوم على الاعتمادية المتبادلة ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي[3]. ومن هذا التعريف يمكننا القول أن هناك علاقة قوية بين الأزمة الليبية التي استعصت لحد الآن عن الحل، وبين هيكل النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية، والذي وصل لمرحلة من الهشاشة لدرجة أن البعض أصبح يسميه نظام اللا نظام، أو نظام اللاقطبية، لكونه أضحى غير قادر على حل الأزمات التي تنشأ في إطاره.

ودعونا في البداية نؤكد على أمر مهم قبل أن ندخل في صلب الموضوع ونتسرع في توزيع الاتهامات، وهو أن جميع الفاعلين في الأزمة تحركهم المصلحة، وهذا ليس عيبا، ذلك أن العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية للدول تحركها المصالح المتبادلة والصراع على النفوذ. لكن شتان بين من يجعل من مصلحة الشعب الليبي امتدادا لمصلحته، وبين من يخدم مصلحته على حساب الليبيين، فيتخذ من قتلهم وتشريدهم وتدمير اقتصادهم وسيلة لتحقيق مآربه وأهدافه الإقليمية.

وتأسيسا على ما سبق تأتي الإشكالية الرئيسية التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها وهي: في ظل تفاقم الأزمة الليبية وتحولها لأزمة إقليمية متعددة الأطراف والفاعلين، هل يمكن الحديث عن حل مستقلي قريب لها؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال وصف واقع الأزمة الليبية والأطراف الفاعلة فيها، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الأزمة، لتحديد مكامن الخلل، ومحاولة البحث عن إمكانيات الحلّ. وذلك عبر ثلاث مطالب:

المطلب الأول: واقع الأزمة الليبية؛ الأسباب والخصائص والآثار

---

[1]. محمد وائل القيسى "إستراتيجية القوة الذكية فى إدارة الأزمة الدولية: أزمة واشنطن - طهران خلال العام 2019، أنموذجاً" مجلة دراسات إقليمية، العدد 41، تموز 2019، ص 103.

[2]. محمد صدام فايق بن طريف، الأزمة الدولية وطرائق إدارتها، دراسة تحليلية لأزمة العالقات العراقية الأمريكية، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص 7.

[3]. مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 45.

المطلب الثاني: الفاعلون في الأزمة الليبية

المطلب الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وسبل الحل

المطلب الأول: و اقع الأزمة الليبية؛ الأسباب والخصائص والآثار

جاءت الأزمة الليبية نتيجة لأسباب سياسية بالأساس، وهي في شقها السياسي أزمة أصيلة تَولد وسيتولد عنها في حال عدم الإسراع لحلها أزمات فرعية كثيرة. فقد تنتهي الأزمة السياسية، لكن ما قد يرشح عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية في المستقبل قد يكون أخطر من الأزمة السياسية نفسها.

الفرع الأول: أسباب الليبية

الأزمة الليبية لم تعد اليوم مجرد صراع حول السلطة بين فصيلين، ذلك أن المشكل خرج عن السيطرة ووصل لمرحة متقدمة، بسبب ارتباط الأزمة الليبية بالصراعات الإقليمية والدولية. لكن هل يمكننا القول أن ما يحصل في ليبيا يندرج تحت مفهوم الأزمة فقط لأن هناك صراعا بين فرقاء على السلطة وتدخل جهات أجنبية؟

الحقيقة أن الضغوطات والصراعات الاعتيادية التي تعيشها المجتمعات ليست أزمات، فالحياة كلها ضغوط ومشاكل وصراعات، الصراع أمر بديهي وعادي، لكن ما يقع في ليبيا يعكس مرحلة متأزمة في الصراع، لذلك ارتفع المشكل لمرحلة الأزمة. الضغط الكبير وتعدد المتدخلين ولد الانفجار، فأصبحنا نعيش واقع أزمة إقليمية مستعصية عن الحل. فكيف وصلنا لهذه المرحلة المتقدمة من الصراع؟

سقوط نظام القذافي بعد ثورة شعبية نادت بالحرية والمساواة لم يكن لتقبله بعض الدول العربية الخائفة من امتداد الربيع العربي إليها، لذلك حاولت خنق الثورة الليبية ودعمت من يسعى لإجهاضها. كما أن للنظام السابق أتباعا ومناصرين وأبناء يريدون العودة بالبلاد للعهد القديم، وقوى خارجية عينها على خيرات البلاد. فاشتعل الصراع بين من يسعى لبناء ليبيا جديدة على أسس ديمقراطية، وبين من يريد إرجاع آلة الزمن للوراء.

وبذلك أصبحت الأزمة الليبية امتدادا لصراعات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، بين من يريدونه مزهرا وبين من يستعجلون الخريف. فمصطلح عربي أصبح يختصر الكثير من الأسباب الذاتية والموضوعية للأزمة الليبية التي لا يمكن حصرها. ليبيا اليوم ضحية لعروبتها ولجغرافيتها وثرواتها الطبيعية، فهي دولة عربية مترامية الأطراف من الناحية الجغرافية، ورابع دولة إفريقية من حيث المساحة، وقريبة من أوربا ومن مصادر اليورانيوم الإفريقي الذي تعتمد عليه بعض الدول الغربية في تشغيل محطاتها النووية. وبرز النفط كأحد محفزات عدم الاستقرار بعد الخلاف على كيفية توزيع مخصصاته على أبناء البلد كافة، مما يجعل الأزمة الليبية أزمة متعدية لنطاقها لتصل إلى دول الجوار، وعلى رأسها مصر ودول شمال المتوسط الأوروبية[4]. مع الإشارة إلى أن العاملين الجغرافي والنفطي من المفروض أن يكونا محددين إيجابيين، لكن ضعف عدد السكان بالمقارنة مع اتساع مساحة البلاد، والامتداد الكبير للحدود، جعل ضبطها صعبا، وفتح المجال لتسريب الأسلحة والممنوعات والمتطرفين التابعين للتنظيمات الإرهابية والمرتزقة الروس[5] وغيرهم.

الفرع الثاني: خصائص الأزمة الليبية

[4] . محمد سليمان الزواوي "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية" رؤية تركية، العدد 11، ربيع 2014، ص 23.

[5] . مثل مرتزقة شركة "فاغنر" وهي شركة أمنية روسية يقاتل أفرادها مع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

الأزمة الليبية أزمة أصبحت اليوم دولية، وقبل استعراض خصائصها، من المهم في البداية تحديد مفهوم الأزمة الدولية بشكل عام. حيث يعتبرها (تريكسا) نقطة تحول ونتاج للتكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي[6]. ويمكننا أن نستنتج من هذا التعريف أن ما يحصل في ليبيا يحمل الكثير من خصائص الأزمة الدولية منها:

- كونها نقطة تحول حاسم نتيجة للسقوط المدوي لنظام القذافي الذي ترك فراغا كبيرا في الساحة السياسية؛

- تأثيرها لم ينحصر في أطراف الأزمة الداخليين في ظل تشابك العلاقات الدولية، بل امتد ليشمل دولا أخرى، ولذلك فهي أزمة دولية بامتياز. وقد يكون لها عواقب جيو إستراتيجية كبيرة على البلد ومحيطه بما في ذلك شمال إفريقيا والساحل، وربما على نطاق أوسع ليشمل كامل العالم العربي[7]؛

- ما صاحبها من توتر وارتباك وارتفاع في درجة الخطورة، خاصة بعد اكتشاف المقابر الجماعية.

وبذلك تكون الأزمة الليبية حاملة للعديد من خصائص الخطورة. ومبدئيا كل الأزمات تتسم بالخطورة، لكنها تتفاوت في الدرجة. فالخطورة درجات ودركات، وشتان بين أزمة حدود وأزمة وجود. وعلى هذا المستوى يمكننا التأكيد على أن الأزمة الليبية أزمة خطيرة جدا لعدة اعتبارات:

- نسبة التهديد، فهي أزمة وجود في بلد مهدد بالانهيار والانقسام؛

- الكلفة الكبيرة التي يدفعها الشعب الليبي من ماله ودمائه؛

- الامتداد الزمني، فمن حيث المدة الزمنية يمكن التمييز بين أزمة قصيرة الأمد التي يتم إخمادها والقضاء عليها في مدة قصيرة، وأزمة طويلة الأمد وهي التي تستمر معالجتها لمدة طويلة[8]. والأزمة الليبية طالت ولازالت عصية عن الحل إلى اليوم؛

- الامتداد المكاني، حيث يمكن تصنيف الأزمات من حيث امتدادها الجغرافي لثلاثة أصناف؛ أزمة داخلية تضرب المصالح الداخلية لدولة ما وتهدد أمنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أو تزعزع استقرار النظام، وأزمة إقليمية تطال مجالا جغرافيا يتجاوز الدولة لكنه يبقى محدودا، وأزمة دولية يتجاوز مداها البعد الداخلي للدولة والبعد الإقليمي ليصل للمستوى الدولي. وهي عادة أزمة أكبر ينتج عنها صراعات شديدة بين عدة دول[9]. وما حصل في ليبيا هو أن الأزمة بدأت محصورة في الداخل الليبي، ثم امتدت بتأثيرها لمحيطها الإقليمي فأصبحت أزمة عربية مرتبطة بصراعات الربيع العربي، ثم تطورت بسرعة لتصبح اليوم أزمة عالمية بعد أن دخلت على الخط دول خارج الإطار العربي مثل فرنسا وروسيا وتركيا.

- اتساع التأثير، فهي أزمة سياسية شديدة ذات آثار اقتصادية واجتماعية؛

- الغموض الذي يلف مستقبل البلاد، وهذا المؤشر الأخير قد يكون الأخطر. ويتجلى الغموض في كون أبعاد الأزمة وأطرافها المستترون غير معروف إلى ماذا يرمون، مما يصعب إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة الأزمة. فمع كثرة المتدخلين في السر والعلن تحولت ليبيا إلى بؤرة للصراع الإقليمي والدولي.

الفرع الثالث: آثار الأزمة الليبية

---

[6]. محمد صدام فايق بن طريف، مرجع سابق، ص 22.

[7] - Jean-François Daguzan, Jean-Yves Moisseron, « La Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen », Hérodote, septembre 2011, P. 90-91.

[8]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 25.

[9]. عبد الغفار عفيفي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية، الشرق الأوسط نموذجا، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد 1، العدد التعريفي، الرياض، 2018، ص 23.

لقد صار للأزمة الليبية آثارا كبيرا على كل المستويات، فبعد معاناة المواطنين الليبيين على المستوى السياسي من نظام سلطوي واستبشارهم بسقوطه، وخروجهم فرحين للتعبير عن ذلك، عادت ليبيا مرة ثانية إلى حالتها الأولى، فضعفت السلطة المركزية وتشكلت تجمعات من القبائل تتمتع ببعض السلطات المحلية. عودة القبائل للواجهة وانهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد عمق واقع الفوضى، حيث صارت للبلاد مجموعة من النقاط التي تسيطر عليها ميليشيات قبلية ومجموعا إجرامية ومرتزقة وشبكات مهربين[10]. لقد كان البلد زمن القذافي يقوم على نظام الفوضى المؤسساتية المستندة لحكم الفرد والدكتاتورية خارج إطار القانون، ثم استيقظ الليبيون على انهيار نظام الفوضى الواحدة الذي دام لسنين وقامت مكانه الفوضى المتعددة.

ثم اتسعت الأزمة السياسية لتصبح أزمة اقتصادية واجتماعية كذلك. وكان التأثير الأكبر على الفآت الهشة التي دفعت وتدفع فاتورة ما لم تستهلك من أزمات. الضعفاء دائما ما يكونون الحطب الذي تأكله نار الصراعات، والتي تنزل آثارها مباشرة عليهم.

وتجلى التأثير المادي للأزمة في انهيار الاقتصاد، وبانهياره ارتفعت الأسعار وتدهورت الخدمات الاجتماعية، وارتفعت نسبة الفقر في دولة غنية جدا بالثروات الطبيعية، مما أدى لارتفاع نسبة البطالة، والضعف في المنظومة الصحية. أما الآثار المعنوية فتجلت في التبعات النفسية للأزمة، من إحباط عام وفقدان للثقة في الحاضر والمستقبل، والخوف المزمن المرافق لانعدام الأمن. حيث أصبحنا أمام مشهد دموي وإعدامات خارج إطار القانون ومقابر جماعية. فارتفعت نسبة الهجرة والنزوح للخارج، هربا من الصراع الدموي وجرائم الحرب. وحين فر الليبيون من أرضهم، دخل المرتزقة والمتطرفون ليعمقوا الأزمة، ويخلقوا الفوضى.

في الكثير من الأحيان تأتي الأزمة نتيجة لحالة من الفوضى، فقد يؤدي النظام في منطقة استأنست الفوضى المؤسسة لخلق أزمة، وهنا يكون المشكل في النظام، بحيث يصبح نظام الفوضى هو أساس النظام. وأي نظام طارئ يصبح دخيلا ويخلق الأزمة. وهذا ليس تلاعبا بالكلمات بل حقيقة نعيشها رأي العين في الكثير من الرقع الجغرافية المرقعة سياسيا وإداريا واقتصاديا، خاصة في بعض الدول المنتسبة للعالم الثالث، وبالعالم العربي على وجه الخصوص، والتي تعيش الفوضى المؤسسة والممنهجة كأساس للنظام السياسي، وهذا ما حصل في ليبيا. لقد كان البلد زمن القذافي يقوم على نظام الفوضى المؤسساتية المستندة لحكم الفرد والدكتاتورية خارج إطار القانون، ثم استيقظ الليبيون على انهيار نظام الفوضى الواحدة الذي دام لعشرات السنين وقامت الفوضى المتعددة، وبدل قذافي واحد ظهر على الساحة قذافذة متعددون، كلهم يدعون الأحقية بحكم ليبيا. وهذا الوضع لا تعيشه ليبيا فقط، بل الكثير من بلدان الربيع العربي، مثل مصر التي كانت مهابة الجانب، لكن ومع أول انتخابات حرة بعد الثورة، ومع أول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية في دولة لم تعرف رئيسا منتخبا من قبل، حدثت الفوضى العارمة التي عوضت الفوضى المؤسساتية والممنهجة والمقننة لنظام حسني مبارك. فضعفت مصر، وأصبحت غير قادرة حتى على الدفاع عن بعض جزرها التي تخلت عنها بمحض إرادتها، وعن حقوقها في نهر النيل أمام دولة أثيوبيا.

المطلب الثاني: الفاعلون في الأزمة الليبية

شتان بين إدارة الأزمة، وبين الإدارة بالأزمة. الوضع في ليبيا معقد جدا، والفاعلون فيه كثر، منهم المفصح عن وجهه، ومنهم المختبئ خلف خلفيات وواجهات يحاول من خلالها النأي عن تحمل مسؤولية ما اقترفت يداه، كحال اللصوص والمجرمين الذين لا يليق بهم ضوء النهار ويفضلون العتمة، ويبرز وجودهم فقط عبر وكلائهم. وهؤلاء يديرون الصراع بينهم

[10]. محمد سليمان الزواوي، مرجع سابق، ص 25.

بالأزمة الليبية وعبرها. كما أن هناك فاعلون يعملون بكل جدية في إطار الشرعية والموضوعية والشفافية من أجل إخراج البلاد من حالة الفوضى التي تعيشها، وهؤلاء يديرون الأزمة الليبية سعيا وراء الحل.

الفرع الأول: الفاعلون في البحث عن الحل

يعرف (وليام كوانت) إدارة الأزمة بكونها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها. كما يرى أن الإدارة الناجحة للأزمة تتجسد في تلك القدرة على تحقيق التوازن الدقيق ما بين ممارسة الضغوط على الخصم بشكل مرن وحكيم، أو ترضيته بثمن بخس، أو باستخدام هاتين الوسيلتين معا[11]. أما من الناحية الإجرائية فإن إدارة الأزمة تعرف بكونها قدرة صانع القرار على السيطرة على الأحداث التي أدت إلى الأزمة وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق السيطرة، من خلال ضبط استخدامه لأدوات إدارتها[12].

إدارة الأزمة هي إذن عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التعرف على أسباب الأزمة الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية وتجنب التهديدات والمخاطر المرتبطة بها، أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار، مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل[13].

في الأزمة الليبية سعت الكثير من الدول لتقديم المبادرات لحلها، ورأب الصدع بين الفرقاء، إلا أن تعدد المبادرات وتضاربها لم يأتي بالحل، بل أدى لمزيد من التأزم في الوضع، لكون أغلبها جاء متحيزا لطرف دون الآخر، وبالتالي يتم قبوله من طرف ورفضه من الطرف الآخر. مع العلم أن ما يحتاجه الليبيون هو منصة للحوار تكون محايدة، حتى يصل الفرقاء للتوافق دون ضغط أجنبي، وحتى يكون الاتفاق في صالح الشعب الليبي وليس استجابة لمصالح الجهات الأجنبية التي تستغل الصراع من أجل إيجاد موطئ قدم في هذا البلد المهم استراتيجيا واقتصاديا.

الأمم المتحدة حاولت، ورغم كل الجهود المبذولة من طرفها، وحرص بعثاتها على إقناع ممثلي طرفي النزاع بقبول الاتفاقات السياسية، إلا أن هؤلاء الممثلين لا يملكون كامل القرار داخل البلاد، لأن واقع القوة بيد السلطات المحلية وميليشيات يصعب السيطرة عليها[14].

ومن نماذج المبادرات الأكثر مصداقية نجد المبادرة المغربية، لكون المغرب دولة اتخذت موقف الحياد في هذا الملف، ولم تتحيز لأي طرف على حساب الآخر، كما أنها استندت للمسار الأممي، حيث لم يقدم المغرب أي مبادرة موازية للمجهود الأممي، بل جاء تدخله تعزيزا للشرعية الدولية. لذلك يمكننا القول أن المغرب يوجد في وضع جيد للقيام بالوساطة بين الفرقاء الليبيين، وهذا ما يفسر النجاح الذي حققه اتفاق الصخيرات الذي أصبح مرجعا للشرعية في ليبيا. فبعد تدخل الأمم المتحدة تم عقد اتفاق الصخيرات وهي المدينة القريبة من العاصمة الرباط في 17 ديسمبر 2015م برعاية أممية، لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014م. وسعى الاتفاق إلى تجاوز الاقتسام والعنف والفوضى في البلاد بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011م والتصدي لانتشار المليشيات المتشددة ومن بينها تنظيم "داعش". وتم خلاله الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات هي المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت حينها حكومة ترأسها فايز السراج الذي جمع بين رئاسة الحكومة والمجلس الرئاسي، وحضر وزير الخارجية المغربي حفل التوقيع بالإضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبلر ووزراء خارجية دول غربية وعربية وسفراء[15].

---

[11]. الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص38

[12]. الأزمة الدولية وطرائق إدارتها، دراسة تحليلية لأزمة العالقات العراقية الأمريكية، مرجع سابق، ص 7.

[13]. الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 40.

[14] - Philippe Baumel, Jean Glavany, «Rapport d'information sur la Libye» Assemblée nationale, 4 mars 2015, P. 13.

[15]. جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 159.

كما استقبل المغرب مشاورات بوزنيقة في سبتمبر 2020م، وتمخض عنه الاتفاق الشامل حول المعايير والآليات والموضوعية لتولي المناصب السيادية.

ثم تواترت المبادرات الإيجابية بعد المبادرة المغربية، لكن كل المبادرات لحد الآن لم تأتي بالحل. ومن خلال تركيزنا على نموذج التدخل المغربي كمثال للتدخلات الجدية الساعية لإنهاء الصراع، يمكننا القول أن الأزمة الليبية تحتاج لوسطاء محايدين يشكلون حلقة في مسار الحل، لا في استمرار المشكل.

الفرع الثاني: الفاعلون في استفحال المشكل

الإدارة بالأزمة هي صناعة الأزمة وافتعالها وإيجادها من العدم، وتدبيرها كوسيلة للتغطية والتمويه على الأهداف الإستراتيجية، أو المشاكل القائمة بالفعل، أو للتخلص من أزمة أخرى. وهي تحتاج إلى إمكانيات وقدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية لتحقيق الأهداف المرجوة منها. وهناك ارتباط وثيق بين افتعال الأزمة والمصلحة، حيث تتحكم المصالح في هذا النوع من الأزمات[16].

ومن المهم التميز هنا بين إدارة الأزمة الليبية التي تحدثنا عنها في الفرع الأول، وبين استغلالها لتدبير الصراع الإقليمي عبرها. حيث تستخدم الكثير من الدول الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ إستراتجيتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، لتحقيق أهدافها الخفية الطويلة المدى، التي لا تستطيع الإعلان عنها أو حتى مجرد التنويه بها[17]. وتسعى بعض الدول العربية من خلال خلق الفوضى في ليبيا، إلى إبعاد شبح الثورات عن أرضها، فهي تخاف على مستقبل حكمها الفردي، وتحاول من خلال إفشال الثورات أن تبين لشعوب المنطقة أن كل محاولة للسعي للحرية ستنتهي بالفوضى. وما يحدث من فوضى في ليبيا يدخل في هذا الإطار. لقد حكم القذافي ليبيا لمدة 42 سنة بعد انقلاب سماه ثورة، وأسقطه الربيع العربي بثورة سمتها بعض الدول فوضى. سقط القذافي لكن وكلاء المنايا لم يسقطوا، وكأن العالم العربي مقدّر على شعوبه أن تحكم بقبضة من حديد. العالم العربي لا يُراد له التحرر، ولو ترك الليبيون لحالهم لما وصلت ليبيا للوضع السيئ الذي انتهت إليه اليوم. لقد تحولت البلاد لساحة حرب بالوكالة بين المتنافسين الإقليميين والدوليين. وصارت مصلحة البلاد تقدم قربانا، خدمة لمصالح القوى الخارجية التي تحرك الصراع الداخلي وتدعمه.

فرنسا وإيطاليا تتصارعان على الاستئثار بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما يتضح ذلك في المنافسة بين شركتي "إيني" و"توتال" على امتيازات إنتاج الطاقة، وفي الدعم العسكري المباشر لطرفي الصراع في ليبيا، فكان ذلك من أسباب إطالة أمد الأزمة[18]. كذلك الإمارات والسعودية وتركيا وروسيا وألمانيا وإسبانيا يطمعون بدورهم في الحصول على صفقات للحفر والتنقيب عن النفط والغاز، والتي تشكل أضخم احتياطيات مؤكدة في إفريقيا[19].

---

[16]. الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 205.

[17]. نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجدان للنشر والتوزيع، 2011، ص 42-43.

[18]. محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 6.

[19]. أحمد سمير قنيطة، "الصراع الليبي والتدخل التركي، جدلية المصالح والمبادئ"، موقع الجزيرة، 8 يونيو 2020.
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/6/8/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D9%8A%D8%A9

الولايات المتحدة الأمريكية بدورها تريد أن يكون لها نصيب من الكعكة الليبية، وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حين قال إن بلاده أنفقت مليار دولار في قيادة الحملة على ليبيا، ثم تريد أوروبا أن تحصل على النفط الليبي[20].

هذه الدول التي تسعى للحصول على مكاسب سياسية وقتصادية في ليبيا، سواء العربية أو الغربية هي ذات لون حربائي تدعي المساهمة في الحل، ويتغير موقفها من الأطراف الفاعلة في الصراع الليبي حسب الظروف وتطور الأحداث، وأغلبها يراهن على سيطرة العسكر على السلطة، على غرار ما حدث في مصر والسودان. منها من دعم حفتر وراهن على أنه سيصبح قذافي جديد في ليبيا، لكن على مقاسها، ثم تخلت عنه حين تكررت هزائمه. فالحكم العسكري خيار مدعوم من طرف الكثير من الدول، وهو خيار لا يرتبط بحفتر الذي إن فشل سيتم انتقاء عسكري آخر ليقوم بالمهمة.

وإذا كان دعم بعض الدول العربية للعسكر مفهوم، فلماذا تحرص بعض الدول الديمقراطية على دعم الجنرالات؟

الجواب هو المصلحة ولا شيء غير المصلحة. فما يجري في ليبيا ليس امتدادا للصراع الدائم بين التيارين الليبرالي والإسلامي، كما يسوق لذلك البعض. ما يقع هو نتاج لصراع مصالح تتحالف مع من يخدمها، وإلا كيف نفسر دعم فرنسا دولة الأنوار لجنرال عسكري يريد السيطرة على الحكم بالقوة. لقد أثبتت التجارب السابقة في الدول العربية أن العسكر حين يتسلمون السلطة يكونون أشداء في الداخل على شعوبهم ومرنين خارجيا، ولا يجيدون الحرب إلا في أزقة وشوارع مدنهم، وبالتالي يسهل التعامل معهم. وهو أمر منطقي لأنهم لا يستندون في حكمهم على الدعم الشعبي، بل على الدعم الخارجي. وفي العلاقات الدولية لا يكون التواطؤ بدون ثمن. ونستغرب كيف أن البعض ينكر على الكثير من الدول الديمقراطية مساندتها للأنظمة العسكرية في الدول العربية، فهذه الحكومات لها عقد ديمقراطي مع شعبها فقط، والذي يحاسبها بمقتضاه، وعقد مصلحي مع الدول الأخرى.

هؤلاء الفاعلين في الإدارة بالأزمة دائما ما يعتمدون على الذراع الإعلامي، من أجل إخفاء حقيقة نواياهم. ففي الأزمة الليبية اعتمد الإعلام الموجه على منصات التحيز وتزوير الحقائق. الإعلام المسيس دخل بكل ثقله على خط الأزمة الليبية، فلم يكتف بجرد الأحداث والتعليق عليها وتحليلها بل تجاوز دَوره الحيادي ليصبح موجها وفاعلا في خلق الفتنة التي عمقت الأزمة.

باختصار يمكننا القول أن التدخلات الخارجية في الشأن الليبي حولت الأزمة الداخلية من نظام الفوضى المؤسسة والمنغلقة على نفسها زمن القذافي إلى نظام الفوضى المفتوحة على العالم.

المطلب الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وسبل الحل

دائما ما يكون المستقبل مفتوحا على كل الاحتمالات، فمن كان يتصور سقوط الاتحاد السوفياتي[21] وما خلفه من ارتباك دولي وخلل في موازين القوى، ومن كان يتصور وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تلاها من حروب ودماء، ومن كان يتصور حدوث الربيع العربي، وسقوط زعامات مثل القذافي في ليبيا. وبالنسبة للأزمة الليبية سنحاول توقع سيناريوهات المستقبل والحلول التي من الممكن أن تحفز السيناريو الأمثل.

الفرع الأول: سيناريوهات المستقبل

مع التعدد في الأطراف الفاعلة والولاءات، يُطرح السؤال:

من سيملك القرار السياسي في المستقبل الليبي؟

أكيد أن الجواب على هذا السؤال رهين بنتائج الصراع، والتوجه الذي ستنحوه الأحداث والمواجهات العسكرية والتفاوضية. لقد كان القذافي آخر من ملك القرار في ليبيا، وبعده ضاع القرار، الذي أصبح ككرة القش التي يتلاعب بها

[20] . جهان عبد السلام عوض، مرجع سابق، ص164.

[21]. صحيح أن بعض المتخصصين في العلاقات الدولية كانوا يتوقعون تراجع وانحدار الاتحاد السوفيتي لكن لا أحد كان يتصور سقوطه المفاجئ.

الصبيان في الحي الشعبي وتتقاذفها الأرجل. مرة هي في المرمى التركي ومرة أخرى خارج إطار الملعب الاقليمي، ومرة ثالثة تحطم نافذة الجار المصري أو التونسي، أو تقذف تحت عجلة سيارة خليجية مارة بسرعة. إنه تلاعب خطير بمصير شعب يريد حياة طبيعية كباقي الشعوب، بعيدا عن الصراعات والحروب. شعب يريد أن يُترك لنفسه، كي يبني ديمقراطيته الوليدة، بعد أن عانى كثيرا من حكم الفرد. شعب يحتاج لمن يمد له يده لا سلاحه. شعب أنجح ثورة، وحين أراد قطف ثمارها تكالبت الأفواه لتنزع عنه حق جني ثمرة مجهوده.

وبالنسبة لسيناريوهات المستقبل نجد أن هناك من يسعى حثيثا وراء سيناريو سيطرة العسكر على السلطة كما ذكرنا سابقا. وهو الأمر الذي كان قريبا من التحقق بعد الانتصارات التي حققها حفتر بدعم بعض الدول الحليفة له، لولا التدخل الخارجي المضاد الذي قلب موازين القوى على الأرض. لكن عودة العسكر يبقى من السيناريوهات المحتملة في المستقبل، لكونه تحقق في دول مجاورة.

كما أن هناك سيناريو الحرب الأهلية والتفسيم. فهناك من يسعى وراء تأزيم الوضع أكثر، للوصول بتدخله إلى الحرب الأهلية، وتوسيع مجالها لتصبح أخطر وأكبر. والخوف كل الخوف من أن تتحول ليبيا في المستقبل لساحة مجازر إبادة جماعية كتلك التي حدثت في كل من يوغوسلافيا ورواندا. وإذا كانت ليبيا منقسمة اليوم لشرق وغرب، كأننا أمام معسكري شرقي وآخر غربي، فإن الخوف كل الخوف من السيناريو الكئيب الذي تكرر مرارا عبر التاريخ، وهو تقسيم ليبيا على غرار ما وقع في كوريا إبان الحرب الباردة، والتي تحولت لجنوبية وشمالية.

سيناريو آخر تسعى خلفه بعض الدول، وهو فرض الوصاية على الدولة الليبية، كتلك الوصاية التي تضربها روسيا على سوريا اليوم. والتي أصبح القرار فيها يوقع في موسكو، وبالتالي تحويل ليبيا لدولة وظيفية، مفتقدة للقرار السياسي.

هناك كذلك سيناريو ضعيف الوقوع في المستقبل، وهو سيطرة التنظيمات المتطرفة على ليبيا بعد استنزاف أطراف الصراع لقوتها، كما حدث لدولة داعش، لكن هذا السيناريو يبقى غير محتمل بعد تراجع الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أما السيناريو الأخطر فيتجسد في توسع الصراع الميداني ليشمل دول الجوار، والذي به سنصبح أمام حرب إقليمية، قد تتحول لحرب عالمية إذا اتسعت دائرة الصراع أكثر. الحرب الإقليمية متوقعة، ذلك أن مصر سبق وأن هددت بالتدخل المباشر في ليبيا بعد التدخل التركي وتحقيق الانتصارات على حساب حليفها حفتر والاقتراب من حدودها. فمصر ترى نفسها مهددة في أمنها القومي، وبعض الدول العربية الأخرى ترى نفسها مهددة في حال قيام نظام ديمقراطي يشكل نموذجا ويحفز مواطنيها للثورة عليها، وبعض الدول الغربية ترى مصالحها النفطية مهددة في حال سيطرة حكومة شعبية غير خاضعة لها. وتضارب هذه المصالح هو الذي أدى لاستمرار أزمة ليبيا، وهو الذي قد يؤدي في المستقبل لنشوب حرب إقليمية قد تصبح في حال اتساعها عالمية. ولست أدري لماذا ينتابني دائما إحساس طاغي أنه إن كانت هناك حرب عالمية لا قدر الله في المستقبل، ستكون شرارتها الأولى في العالم العربي.

كما أن هناك سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه، من أخذ ورد. والأكيد أن بعض السيناريوهات المتوقعة قد تتحقق بشراكة مع سيناريوهات أخرى. فحين لا يستطيع طرف السيطرة يميل دائما للتحالف مع الأكثر قربا منه من أجل تحقيق الأهداف التي يعجز عن الوصول إليها بمفرده.

لكن الشعب الليبي قام بثورته من أجل تحقيق السيناريو الذي يتمناه، لا ما يفرض عليه. فبخلاف كل السيناريوهات السابقة، فإن التدبير الأمثل للأزمة الليبية سيعزز احتمال حصول السيناريو الوردي، والذي سيجنب البلاد كل السيناريوهات الكئيبة التي ذكرناها في السابق.

السيناريو الأكثر وردية هو اتفاق أطراف النزاع على تحويل الصراع من الميدان العسكري إلى الميدان الانتخابي، عبر بناء دولة ديمقراطية. وهو خيار صعب التحقق لكون الكثير من الدول المتورطة في الأزمة لن تقبل بتحول دولة عربية

غنية مثل ليبيا لدولة ديمقراطية، لكنه سيكون السيناريو الأقرب إن استطاعت الحكومة المسيطرة على الوضع الليبي التفاهم مع المعارضة الوطنية من أجل إيجاد حل سياسي يرضي الجميع، وتراجعت القوى المدعومة من دول لا تريد لليبيا تحولا ديمقراطيا حقيقيا.

الفرع الثاني: الحل وما بعد الحل

حل الأزمة الليبية لن يأتي ساعيا لوحده، كما أنه لن يأتي بتضارب المصالح والمقاربات والسياسات، بل بالاستنفار الشامل والتكاثف والتعاون بين الدول القادرة على المساهمة الإيجابية في إيجاد مخرج عادل للأزمة. الحلول الترقيعية والمسكنات تساعد في تهدئة الأزمة لا في حلها، لذلك من المهم وضع خطة كاملة ومكتملة.

مواجهة الأزمة الليبية اليوم أصبحت مسؤولية دولية، يجب أن تكون تضامنية، وألا تنفرد به دولة دون باقي الدول، على أن يكون التدخل من أجل خلق مساحة للحوار، لا التدخل في اتخاذ القرار، الذي هو شأن ليبي خالص. احترام السيادة الليبية مهم، واحترام دور المواطن الليبي أهم. وهنا لا يمكننا لوم الليبيين لأن قرار السلام وإشعال الحريق في البلاد ليس بأيديهم. وما يجب العمل عليه هو إرجاع الأمور لليبيين فهم أعلم بشؤونهم. ذلك أن هناك أهمية قصوى للشعب تظهر بشكل جلي وقت الأزمات الكبيرة، التي تتطلب من المواطنين أن يكون لهم موقف تجاه القضايا التي تمس قيمهم وحاضرهم ومستقبلهم.[22]

الفوضى العارمة التي تعيشها ليبيا اليوم نتحمل جميعا تبعاتها، حتى وإن كنا غير فاعلين فيها، لأننا اتخذنا موقف السلبية، خاصة الدوائر القريبة منها. على العالم أن ينضج أكثر وأن يؤمن أكثر حتى يقوم بدوره، فرهان مواجهة الأزمة الليبية لن يكسب بالمجهود الفردي، بل بتظافر جهود كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

القوى الكبرى مطالبة بالالتزام بمسؤوليتها وتحمل القسط الأكبر من فاتورة الحل، لكونها ساهمت بشكل كبير في استفحال المشكل، على أن يكون ذلك في إطار الشرعية الدولية، عبر تعزيز الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية. ونأسف أن نجد الأمم المتحدة التي من المفروض أن تكون حاملة للواء حماية المجتمع الدولي، تعيش اليوم حالة من التخبط الشديد، وهو ما انعكس على دورها المحتشم في الأزمة الليبية.

لكن ماذا بعد نهاية الأزمة التي تعيشها ليبيا؟

السيطرة على الأزمة الليبية لا يعني نهاية القصة، بل بداية حلقة جديدة من فصولها. لذلك فإن استتباب الأوضاع إن تحقق لا يجب أن يتبعه الاحتفال بالنصر، بل القضاء قبل ذلك على كل جيوب الأزمة، واستئصال الفتنة من جذورها. فمثلا قد تنتهي الأزمة باقتسام الكعكة وتوزيع المناصب، لكن مثل هذه الحلول الترقيعية البعيدة عن الحل الديمقراطي لن تكون في صالح الشعب الليبي الذي يسعى لحل دائم ومستمر.

من المهم كذلك بعد إنهاء الأزمة تشكيل جيش وطني غير مسيس بعيد عن الصراع السياسي، وخاضع للإرادة الشعبية والحكومية، من أجل تجنب سيناريو الانقلاب العسكري المدعوم من الخارج. فالغريب هو أن يكون الجيش الذي من المفروض أن يحمي الوطن، هو نفسه أكبر تهديد للشعب والوطن. وهو الحاصل في الكثير من الدول العربية، التي لا يكتب تاريخها إلا الانقلابات العسكرية. إنه لمن المؤسف أن يكون تاريخ أمتنا العربية هو تاريخ الجنرالات لا تاريخ الانتخابات.

خاتمة

حالة المخاض التي تعيشها ليبيا اليوم سيكون لها ما بعدها في المستقبل، إنه مخاض طبيعي يواكب كل ثورة، وهو تماما ما حصل زمن الثورة الفرنسية التي سالت فيها أنهار من الدماء، لكنها أضاءت الأنوار لكامل البشرية فيما بعد. أكيد أن الشعب الليبي سيأتي بحل دائم للأزمة التي يعيشها، فهو قادر على تجاوز مشاكله، لكن ذلك لن يأتي إلا بالعمل على

[22]. صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2013، ص 138.

ترميم الجدار الذي صدعته الأزمة، حتى تنهض ليبيا من جديد وتحقق النتائج الإيجابية على المدى البعيد، بحيث تصبح نموذجا تقتدي به باقي الدول العربية التواقة للديمقراطية والسلم المجتمعي. الأزمة الحالية قد تكون سلبية، لكن ما بعدها قد يكون ورديا. المرحلة الصعبة التي يعيشها الشعب الليبي ستجعله يعي أهمية الاستقرار. إنها فرصته التاريخية لمراجعة السياسات، والانطلاق من أسس سليمة تؤدي لنتائج أفضل. والتاريخ زاخر بنماذج الدول التي حوّلت أزماتها وهزائمها الكبيرة إلى وقود لإشعال نهضتها الحضارية، فصعدت للقمة بعد ذلك كأنها لم تعش الأزمة قط.

أوربا قبل ثورة الأنوار عاشت زمنا مظلما وعصورا وسطى كئيبة، وحروبا أهلية قاسمة، كانت سببا في انبثاق الوعي الأوربي، وانعقاد مؤتمرات واتفاقيات مثل اتفاقيات وستفاليا وفيينا وغيرها، والتي كانت أساسا ليس فقط في بناء التطور الغربي الذي نرى ثماره اليوم، بل مرجعا للقانون الدولي الذي يستمد أصله من هذه الاتفاقيات. ونأمل أن تكون نهاية الأزمة الليبية بداية للتغيير نحو بناء مؤسساتي رصين وتداول سلمي للسلطة، وعودة العسكر لثكناتهم ومهامهم الأصلية.

أملنا أن تصبح ليبيا أقوى من أي وقت مضى، لأن في قوتها قوة لكل المنطقة العربية، وأن يكون ما يقع في ليبيا وغيرها من المناطق العربية اليوم تمهيدا لعصر ديمقراطي ينير المستقبل.

قائمة المراجع

الكتب

- مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، 2015.
- نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.
- مالك محسن العيسوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية، العربي للنشر والتوزيع، 2014.
- محمد عبد الله المرعول، الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
- جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2019.
- محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، العربي للنشر والتوزيع، 2019.
- نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، دار الجدان للنشر والتوزيع، 2011.
- صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2013.

المقالات العلمية

- محمد وائل القيسى "إستراتيجية القوة الذكية فى إدارة الأزمة الدولية: أزمة واشنطن - طهران خلال العام 2019، أنموذجاً" مجلة دراسات إقليمية، العدد 41، تموز 2019.
- محمد سليمان الزواوي "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية" رؤية تركية، العدد 11، ربيع 2014.
- عبد الغفار عفيفي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية، الشرق الأوسط نموذجا، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد 1، العدد التعريفي، الرياض، 2018.
- Jean-François Daguzan, Jean-Yves Moisseron « La Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen », Hérodote, 2011/3, (n° 142).

البحوث والتقارير

- محمد صدام فايق بن طريف، الأزمة الدولية وطرائق إدارتها، دراسة تحليلية لأزمة العالقات العراقية - الأمريكية، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- Philippe Baumel, Jean Glavany, Rapport d'information sur la Libye, par la Commission des Affaires Etrangères, Assemblée nationale, 4 mars 2015.

المو اقع الإلكترونية

- أحمد سمير قنيطة "الصراع الليبي والتدخل التركي، جدلية المصالح والمبادئ"، موقع الجزيرة، 8 يونيو 2020.
https://www.aljazeera.net
- Florian Maussion, « Cinq questions pour comprendre la crise en Libye » Les Echos, 19 janvier 2020. https://www.lesechos.fr

الموارد المائية بتساوت السفلى الغربية: المصادر وطرق التدبير

Water Resources in the Lower West Tassaout: Sources and Management Methods

سهام الزيتوني طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، مختبر دينامية المشاهد والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال

siham.ez.zitouni12@gmail.com

محمد ناسمي، طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر دينامية المشاهد والتراث، جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال

nsmimohamed511@gmail.com

الملخص:

يحاول هذا المقال دراسة الموارد المائية بمنطقة تساوت السفلى الغربية، عبر التعرف على الوضعية المناخية للمنطقة، وأشكال الجريان المائي السطحية والجوفية حيث تتميز المنطقة بمناخ شبه جاف يتميز بضعف التساقطات وعدم انتظامها، مع ارتفاع كبير في درجات الحرارة، مع محدودية الموارد السطحية والجوفية مما يستدعي بعمليات إعداد وتدخل مجموعة من الفاعلين، خاصة أن المنطقة تعتمد في اقتصادها المحلي على الفلاحة.

الكلمات المفاتيح: الموارد المائية، تساوت السفلى الغربية، المصادر، طرق التدبير.

Abstract:

his article attempts to study the water resources in the western Lower Tassaout region, by identifying the climatic situation of the region, and the forms of surface and underground water flow. The preparation and intervention of a group of actors, especially since the region depends on agriculture for its local economy.

Keywords : Water Resources, Lower West tassaout, Sources, Management Methods

تقديم:

على الرغم من الدينامية التي عرفتها منطقة تساوت السفلى الغربية على عدة مستويات خاصة خلال العقد الأخير، إلا أنها لا تؤشر على حدوث التنمية، لعدة أسباب منها ضعف وتدبدب الإنتاج الفلاحي باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاد المنطقة، إذ تلعب الإكراهات الطبيعية المتمثلة أساسا في الظروف المناخية السائدة وندرة الماء، وطبيعة الأراضي الفلاحية وأنماط التدهور الذي تعاني منه، فتوالي سنوات الجفاف خلال العقود الأخيرة، كان له الأثر الكبير على الانتاج الفلاحي والمستوى المعيشي في ظل ضعف أنشطة غير فلاحية، مما دفع بالسكان إلى البحث عن حلول، أهمها كان البحث عن الموارد المتاحة الذي نتج عنه ضغط كبير على الموارد المائية الباطنية من جهة، كما أن اعتماد الدولة استراتيجية سقي مليون هكتار بعد نهج سياسة السدود خلال ستينيات القرن الماضي، وتدخلاتها خلال منتصف التسعينات من خلال مشروع الاعداد الهيدروفلاحي، الشيء الذي عمق التفاوتات بين القطاع السقوي بالمنطقة السهلية أي الجنوب والقطاع البوري بالمنطقة الهضبية بالشمال حيث تعتمد الساكنة على زراعة الحبوب وتربية الماشية. ولقد أتبث النتائج عن محدودية التدخلات القطاعية في غياب سياسة تنموية شمولية.

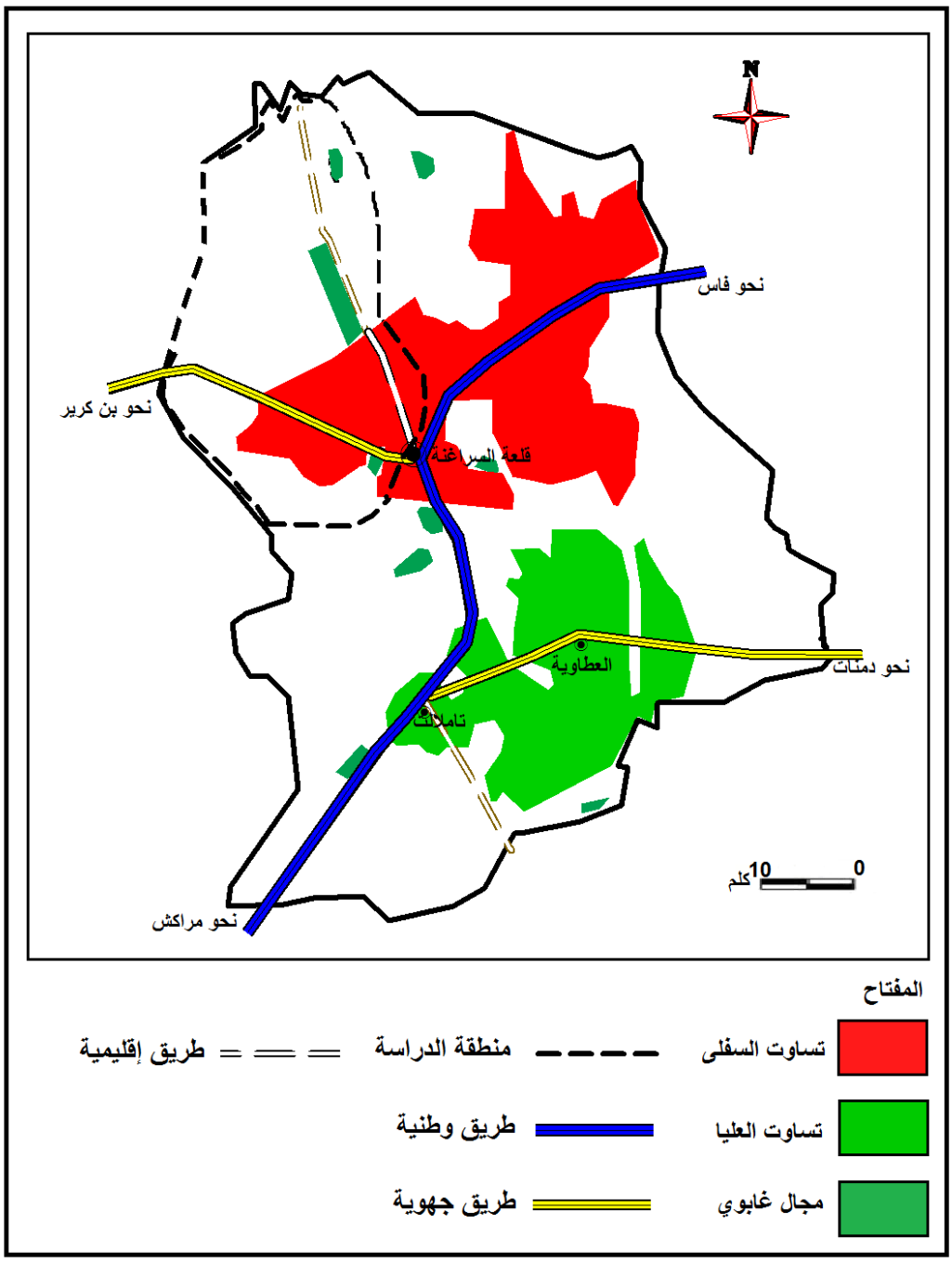
تقديم المجال الطبيعي

تقع تاساوت السفلى الغربية بين خطي عرض 32°00 و32°25 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول21 °7 و42 °7 غرب خط غرينيتش.

جغرافيا: يقع مجال الدراسة شمال سهل الحوز، يحده من الجنوب مرتفعات الجبيلات الشرقية، وغرب واد تاساوت، وجنوب هضبة بني مسكين حيث يحده من الشمال نهر أم الربيع (سد المسيرة)، ويعتبر الجزء الشمالي لمنطقة البحث (هضبة الحدرة) امتدادا لهضبة الرحامنة نحو الشمال الشرقي، والجزء الجنوبي (سهل السراغنة) امتدادا لسهل البحيرة نحو الشرق.

إداريا: تتكون منطقة البحث من ست جماعات قروية وهي ميات، اولاد الشرقي والمربوح التابعة لقيادة أهل الغابة وجماعات الهيادنة، اولاد اصبيح واولاد زراد التابعة لقيادة أولاد زراد، دائرة وإقليم قلعة السراغنة جهة مراكش تانسيفت الحوز. يحدها من الشرق الجماعات القروية الشطيبة ولوناسدة، ومن الشمال الشرقي سيدي الحطاب، ومن الجنوب الشرقي جماعة زنادة، ومن الجنوب بلدية قلعة السراغنة وجماعة الجبيل، ومن الغرب ال جماعات القروية الجعافرة وأولاد حسون حمري ولمحرة التابعة لإقليم الرحامنة. ومساحتها الاجمالية تبلغ 1182 كيلومتر مربع.

الخريطة رقم: 1 موقع مجال الدراسة ضمن قطاعات تساوت



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحقة قلعة السراغنة (بتصرف)

1- المناخ والموارد المائية

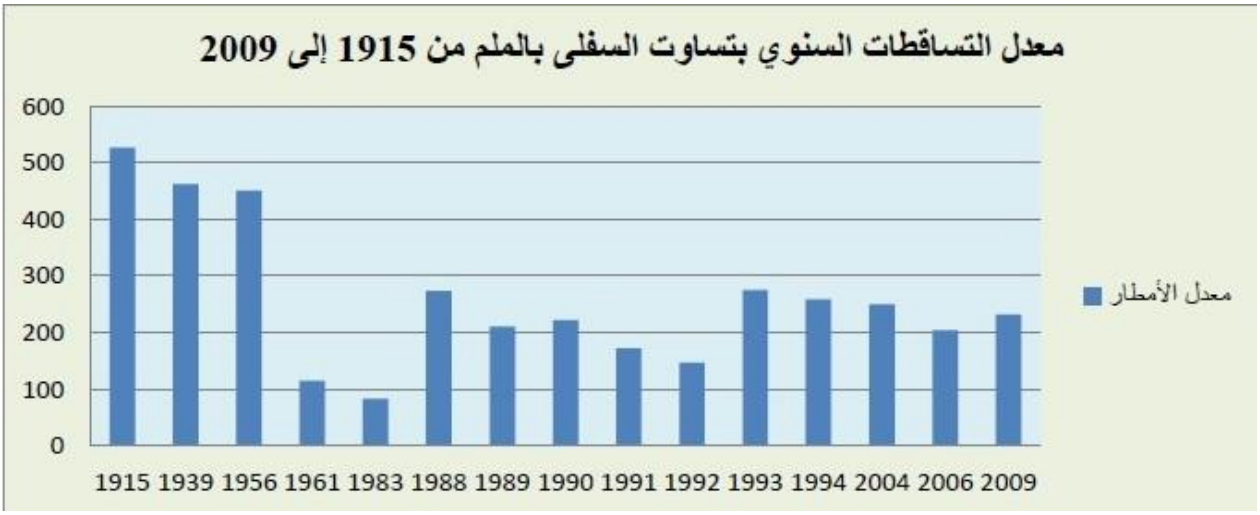
1-1- مناخ شبه جاف

تشكل قساوة الظروف المناخية أبرز الاكراهات البيئية بتاساوت السفلى الغربية، فالتساقطات تتميز بالندرة

وعدم الانتظام، والحرارة مرتفعة في أغلب فترات السنة مما يزيد من حدة التبخر بالإضافة إلى الرياح خاصة رياح الشركي التي تؤثر بشكل كبير على المنطقة في فصل الصيف.

أ- **تساقطات ضعيفة وغير منتظمة:** تعتبر التساقطات المطرية هي المصدر الرئيسي للموارد المائية، لكن بما أن مناخ المنطقة يصنف ضمن نطاق المناخ شبه الجاف، فإنها تتلقى نسبة ضعيفة لا تتعدى 260 ملم كمعدل سنوي حيث تسقط الأمطار خلال أيام محدودة لا يتعدى متوسطها السنوي 33 يوما ممطرا. كما تتميز التساقطات بعدم الانتظام على مستوى السنوات: كما أن نسبة الأمطار المتساقطة على منطقة تاساوت السفلى قد عرفت انخفاضا بمعدل 6 إلى 7 ملمترات في السنة، تحديدا منذ نهاية الاربعينيات من القرن الماضي، حيث انتقلت كمية الأمطار من 248 ملمتر سنة 1935 إلى 239 ملمتر سنة 2007[23]

المبيان رقم: 1



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة.

كما تعرف التساقطات الشهرية عدم الانتظام السنوي وكذلك على مستوى المتوسطات الشهرية، فمثلا في أبريل سنة 1948 تلقت محطة القلعة 246.7 ملم بعد سنتين وفي نفس الشهر سجلت بها 71 ملم، ثم 0 ملم في دجنبر 1984 بينما سجلت حوالي 72 ملم خلال نفس الشهر سنة 1987. كما يطرح عدم الانتظام السنوي للتساقطات بمنطقة تاساوت

[23] - l'Agence de l'OER Etude d'actualisation du PDAIRE de la zone d'action de Novembre 2008 p ,4

السفلى تركز الأمطار من شهر نونبر إلى بداية أبريل، الشيء الذي يؤثر سلبا على مزروعات الحبوب التي تتطلب رطوبة إضافية خلال فصل الربيع[24]

ب- تتميز تساوت السفلى الغربية بارتفاع درجات الحرارة: نظرا لموقع المنطقة وبعدها عن المؤثرات البحرية، فهي تتميز بارتفاع درجات الحرارة في أغلب شهور السنة، كما تتميز بمدى حراري مرتفع نظرا للصفة القارية التي تطبعها[25].

الجدول رقم 1: متوسطات الحرارة السنوية بمحطة قلعة السراغنة بالدرجة (C°) بين 1981-2004.

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	2004
معدل الحرارة	19.6°	18.7°	20.3°	19.2°	18.4°	18.5°	20.2°	24.6°	19.4°

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن منطقة تساوت السفلى الغربية تعرف تباينات مهمة في المتوسطات الحرارية من سنة إلى أخرى، ففي سنة 1985 بلغ المتوسط الحراري 18.4° ليرتفع إلى 24.6° في سنة 1988، ليتراجع في سنة 2004 إلى 19.4°. عموما، تعرف الحرارة بتساوت السفلى ارتفاعا كبيرا مع أهمية المدى الحراري، وتنعكس هذه الاختلافات الحرارية على باقي العناصر المناخية الأخرى كالرطوبة والرياح والتبخر والحصيلة المائية، مما يعيق إمكانية تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة.

ج- **رطوبة منخفضة تعرف تغييرات مهمة:** إن صفة القارية التي تميز تاساوت السفلى الغربية التي تجعل درجات الحرارة مرتفعة بالإضافة إلى ضعف التساقطات والغطاء النباتي، كلها عوامل ساهمت في انخفاض نسب الرطوبة مع تغييرات شهرية مهمة. تزداد هذه الرطوبة النسبية من 2.51 % في شهر شتنبر إلى 70.2% في شهر يناير لتنخفض من جديد إلى 43.5% خلال شهر غشت. تسجل أخفض قيمة خلال النهار ما بين الساعة 10 و16، كما تعتبر نسبة 45% العتبة المناقضة لنمو النباتات، وتستغرق هذه النسبة مدة طويلة خلال السنة تصل إلى 6 أشهر من أبريل إلى أكتوبر.

د- تؤثر الرياح بشكل سلبي على المنطقة: تعرف المنطقة تناوب نوعين من الرياح: رياح باردة ورطبة تهب على المنطقة من الغرب والجنوب الغربي خلال فصل الشتاء، وهي السبب في التساقطات خلال الفصل المطير، ورياح شرقية حارة وجافة

[24]-عبد الرحيم بنعلي، إقليم قلعة السراغنة: الانسان المجال التنمية، ص 23

[25]- تقرير حول الوسط الطبيعي بتساوت السفلى تحت إشراف الأستاذ محمد الأكلع سنة 2002، ص 2.

تهب على المنطقة خلال فصل الصيف عادة وتعرف محليا بالشركي، يضاف لها رياح جنوبية تسمى السيروكو (حوالي 39 يوما في السنة).

2-1 موارد مائية محدودة تتعرض لضغط كبير

تقع تاساوت السفلى الغربية في مجالات تقل فيها الأمطار، وقلة مياه الأنهار، وتجف في بعضها الآخر المياه السطحية في مواسم الجفاف، وتتصف المياه الجوفية فيها بصورة عامة، بانخفاض مستواها وشح تغذيتها وتعاني طبقات مائية جوفية كثيرة من ارتفاع في ملوحتها وتدهور في نوعيتها مع تزايد استغلالها، كما أنها تنتمي الى الحوض النهري أم الربيع الذي يمتد على مساحة تقدر ب 30444 كلم2وهو ثاني حوض هيدروغرافي بالمغرب بعد حوض سبو، ويمثل فيها حوض سهل السراغنة أو تساوت السفلى ما يقرب من 5900 كلم2، وتتجلى هذه الموارد المائية بالأساس في الموارد السطحية والجوفية.

واد تساوت: يعد واد تساوت من أهم وأبرز الأودية التي تخترق منطقة تساوت السفلى من الشمال إلى الجنوب وعلى طول 45 كلم قبل أن يصب في واد أم الربيع فهذا الواد ينبع من السلسلة الأطلسية بالقرب من جبل تاركدبت. وتبلغ مساحة الحوض الذي ينحدر منه 1073 كلم في المصدر تقدر كمية المياه التي يأتي بها سنويا 375 مليون متر. يتسم واد تساوت بعدم الانتظام خلال مواسم السنة ففي فصل الربيع يبلغ أقصاه بفعل ذوبان الثلوج (600 متر مكعب/ث) بينما يتدنى الصبيب إلى (0.7 متر مكعب/ث) في فصل الصيف[26]. ويتغير الصبيب كذلك من سنة لأخرى ومن شهر لآخر وهذا ما يوضحه الجدول أسفله. ويرجع عدم الانتظام لطبيعة حوضه الجيولوجية وللشروط، المناخية شبه القارية، إذ بلغ صبيبه 111 مليون متر مكعب في موسم 1936-1937 في حين وصل إلى 726 مليون متر مكعب في موسم 1955-1956.[27]

وقد شيد على واد تساوت سد مولاي يوسف سنة 1970[28] حيت تبلغ سعة حقينته 188 متر مكعب، بالإضافة إلى أن المساحة المسقية 30 ألف هكتار زيادة على سد المسيرة الذي شيد على واد أم الربيع سنة 1975 حيت تبلغ سعة حقينته 2.800 مليار متر مكعب. ويتراوح عرض واد تساوت ما بين 100 إلى 500 متر، فصبيب واد تساوت شديد الإرتباط بكمية الأمطار التي تسقط في منطقة مجراه فهو يرتفع بشكل ملحوظ في السنة الواحدة نلاحظ تعثر على مستوى الشهر الواحد (أنظر المبيان رقم 2).

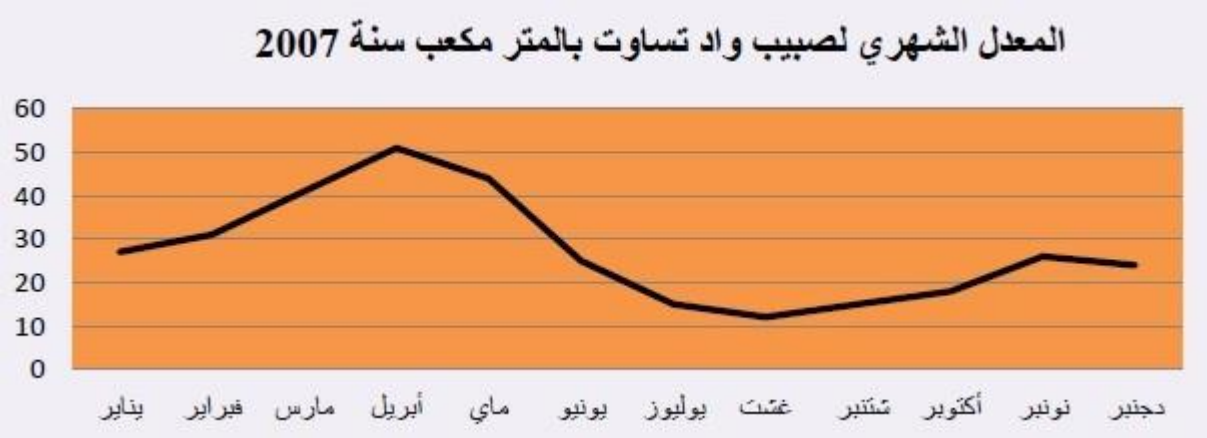
[26] - الحسن شوقي، بويا عمر مساهمة في تاريخ الأولياء تساوت العطاوية، 2007، ص 22.

[27] A. Lahlimi, Les terres irriguées et le monde rural de la tassaout moyenne, revue de géographie du Maroc, n°11, 1967, p6

[28] - منوغرافية قلعة السراغنة، ص: 22

إلا أن منطقة الدراسة لم تعد تستفيد من مياه واد تساوت في السقي، وذلك منذ بناء السدين المذكورين سالفا في عالية حوض تساوت، وتعويض السواقي التقليدية بقناة T2 العصرية والتي تجلب المياه من سد بين الويدان الذي أقيم على واد العبيد.

المبيان رقم: 2



المصدر: المندوبية الإقليمية لوزارة التجهيز بقلعة السراغنة

واد لخضر: يعتبر من أهم روافد واد تساوت يمتد منبعه من جبال أزوكتي التي يبلغ الطول الاجمالي لهذا الواد 117 كلم أما مساحة الحوض المنحدر منه فتقدر ب 2844 كلم مربع، بالنسبة لمعدل الصبيب واد لخضر السنوي فهو يعرف تذبذبا فمثلا الفترة الممتدة ما بين 1939-1976 وصل إلى 16 متر مكعب في الثانية ولكن كما هو الحال بالنسبة لواد تساوت محضر عرف في السنين الأخيرة جفافا نتيجة توالي سنوات الجفاف وكذلك حجز مياهه في السدود التي أقيمت عليه وتستغل مياه هذا الواد في سقي الأراضي خاصة المتواجدة في تساوت العليا.

واد كاينو: يتخد منبعه من السفح الجنوبي الشرقي لمرتفعات الجبيلات الشرقية، ويتميز بنشاط موسمي مرتبط بأهمية التساقطات المطرية خاصة الأمطار الرعدية التي تتميز بالتركز والعنف، حيث يصرف مياهه نحو الشمال الغربي أي بالمنطقة الجنوبية لتاساوت السفلى الغربية، من خلال توفير جريان سطحي يقدر بحوالي 50 لتر/ث، على شكل إمدادات فيضية تقدر بما يناهز 5 ملايين متر مكعب من الماء في السنة.

نهر أم الربيع: يمر من شمال منطقة الدراسة ويعتبر بمثابة حد طبيعي بين إقليم قلعة السراغنة وإقليم السطات، حيث يتميز بجريان دائم وصبيب مرتفع وهو نادرا ما يجف، لا تستفيد منه المنطقة كثيرا اللهم إذا كان يساهم في تغذية الفرشة الباطنية وذلك عبر التسربات الجانبية، ويعتبر نهاية تصريف المياه الآتية من الشعاب المختلفة.

واد لعبيد: يعتبر واد لعبيد من روافد أم الربيع وهو موازي لواد تساوت في الجزء الأخير من مجراه ويبعد عنه ب 24 كلم عند الطريق الرئيسية رقم 24 (مراكش/ فاس) وهذا الواد يحد منطقة تساوت السفلى من الذهبة الشرقية ويبلغ معدل صبيبه السنوي 6.2 متر مكعب في الثانية ونشير كذلك إلى وجود أودية كثيرة تشكل أساسا روافد الأودية السابقة وإن كان منها من لا يقبل أهمية عن هذه الأخيرة نظرا للمساحة التي تساهم في سقيها ومنها واد كاينوا.

أما بالنسبة للموارد المائية الباطنية فإننا نجد أن منطقة الدراسة تتوفر على احتياطي لا بأس به منها، ويتجلى في ثلاث سدائم مائية هي:

سديمة البليورباعي: قريبة من السطح تتغدى من التساقطات المطرية والمياه التي تجري بواد كاينو والسواقي الترابية، يصل عمقها إلى ما بين 2 و54 مترا، إلا أنها تعرف نسبيا ارتفاعا في نسبة ملوحة مياهها 5غ/ل.[29]

سديمة وسطى للإيوسين: تتواجد هذه السديمة على بعد 70 مترا عمقا، صبيبها المائي نسبيا ضعيف ل/ث[30]، مياهها متوسطة الملوحة وغنية بمادة الكبريت، عموما فهي ذات جودة لا بأس بها.

سديمة عميقة للطوروني: سديمة موروثة عن الأزمنة الجيولوجية السابقة، تبعد عن مستوى سطح الأرض بأزيد من 170 متر، ذات جودة عالية وإنتاجية مهمة بصبيب مائي يتراوح بين 100 و120 ل/ث، إلا ان امكانية استغلالها تطرح عدة صعوبات هيدرولوجية.

اذن تبقى مياه كل من الفرشات الباطنية خاصة الأولى، وقناة T2 هي المصدر الرئيسي للموارد المائية بمنطقة تاساوت السفلى الغربية التي تعتمد عليها في السقي، وإرواء الماشية والشرب وباقي الاستعمالات المنزلية الأخرى.

لكن مستوى صبيب الفرشة المائية يعرف انخفاضا بشكل متزايد وذلك راجع لتراجع المصادر المزودة لها والمتمثلة في ضعف التساقطات وانخفاض صبيب واد تساوت وواد كاينو، بالاضافة طبعا إلى الاستغلال المكثف عن طريق الضخ، وفي حالة استمرار ذلك سيؤدي لا محالة إلى شبه تجفيف الفرشة العليا خلال 15 أو 30 سنة.

2- تدبير الموارد المائية بمنطقة تساوت السفلية الغربية

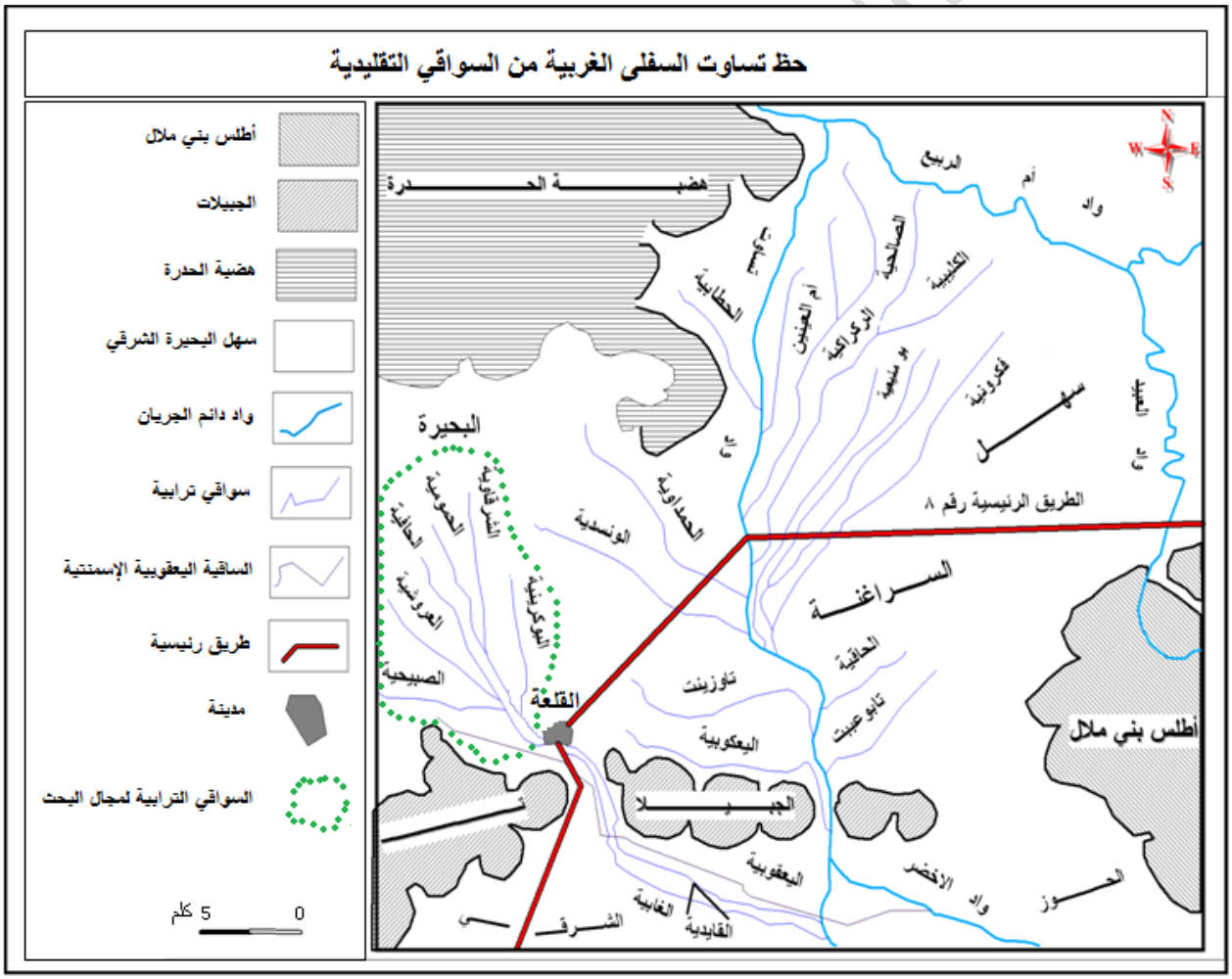
[29] - عبد الرحيم بن علي مرجع سابق ص 85.

[30] - نفس المرجع، ص 83.

بفعل تواجد مجموعة من الأودية كما أشرنا سابقا في منطقة تساوت الشيء الذي ساعد على إنشاء مجموعة من المنشآت المائية من أجل تدبير وتوفير مياه السقي.

سد بين الويدان المصدر الرئيسي لمياه السقي بالمنطقة: أقيم سد بين الويدان على واد العبيد ويبلغ حجمه 1000 مليون م مكعب وتستعمل مياه هذا السد في إنتاج الطاقة الكهربائية وفي السقي إذ تم تحويل جزء من مياهه لسقي 44 ألف هكتار بمنطقة تساوت السفلى عبر قناة T 2 والتي يبلغ صبيبها 12 متر مكعب/ث

سد مولاي يوسف من أهم المنشآت التي لا تستفيد منها المنطقة: شيد على واد تساوت تقدر سعة حقينته بحوالي 188 مليون متر مكعب أما حجمه المضبوط 260 مليون متر مكعب يزود هذا السد مجموعة من السواقي بالمياه لسقي الأراضي حيث تصل مساحتها 34 ألف هكتار وتتركز بالخصوص بمنطقة تساوت العليا.



المصدر: ذ.أحمد زروال: "مشكل الماء و وسائل جلبه و تقنيات استغلاله و قسمته بالمجال الريفي لجهة تانسيفت الشرقية:"جماعة أولاد يعكوب أنموذجا" أعمال ندوة: الماء المتملك: الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء، كلية الآداب مراكش، 2002.

تعويض السواقي التقليدية بقنوات اسمنتية محمولة: بعدما طالها الإهمال ولسنوات طويلة فقد ثمة إحياء مجموعة من السواقي التقليدية خاصة على طول واد تساوت ويتعلق الأمر بالساقية الونسدية والفكرونية والركراكية والحمداوية، وكان ذلك خلال سنة 5441 أنظر خريطة الموارد المائية من خلال الخريطة أعلاه يتبين بأن منطقة تساوت السفلى الغربية لا تتوفر على موارد مائية سطحية، نظرا لعدم اختراق أي مجرى مائي لمجالها، كما أنها بعيدة عن المجرى المائي لوادي تساوت، وبالرغم من تواجد سد المسيرة بشمالها فإن عامل التضاريس حال دون مد قنوات الري من الشمال نحو الجنوب، لهذا تعتبر التساقطات المطرية، ومياه قناة T2 (زرابة) هي أهم الموارد المائية السطحية بمجال الدراسة.

لقد كانت ساكنة سهل السراغنة قبل التجهيز الهيدروفلاحي تعتمد في تلبية حاجياتها من الموارد المائية عن طريق قنوات السقي الترابية التقليدية التي كانت تحول ما يقرب من 197 مليون م 3 في السنة، من المحورين المائيين (واد لخضر، واد تساوت)، وكانت من بين أهم هذه السواقي التقليدية، الساقية القايدية التي يبلغ طولها 25 كلم، وصبيبها 0.25 م 3/ث، إضافة الى الساقية الغابية نسبة لأهل الغابة(مايات، أولاد الشرقي، لعرارشة، أولاد بوكرين) يقدر طولها بحوالي 20 كلم، وصبيبها ب 0.50 م 3/ث، وكانت هذه الأخيرة هي المزود الرئيسي لمجال الدراسة بالمياه. إلا أنه بسب تحويل مياه واد لخضر وواد تساوت الى منطقة الحوز الأوسط والقطب الحضري مراكش عرف سهل السراغنة نقصا كبيرا في الموارد المائية، ليتم بذلك تعويض هذا الحق بجلب المياه من أحواض أخرى مجاورة وبالتحديد من سد بين الويدان عن طريق قناة T2 (زرابة) التي يبلغ طولها 91 كلم وصبيبها 11 م 3/ث.[31]

قناة T2 ودورها في السياسة المائية بالمنطقة: في إطار السياسة الرامية لسقي اكثر من مليون هكتار تم وضع محطات لتجهيز الأراضي الفلاحية لتساوت بشكل عام وقد كانت البداية بتساوت العليا التي تم تزويدها بمياه السقي من سد مولاي يوسف أما منطقة تساوت السفلى فقد تم تزويدها بالمياه من سد بين الويدان عبر قناة مجهزة وهي قناة ت 5 وتعبت هذه القناة دورا كبيرا في سقي أراضي المنطقة السقوية.

[31] - عبد الرحيم بنعلي اقليم السراغنة : الانسان-المجال-التنمية مرجع سابق، ص 80.

الصورة رقم 1: قناة T2



تصوير شخصي

المياه العادمة ودورها في عملية السقي: تتمثل في مياه الصرف الصحي لمدينة قلعة السراغنة ونظرا لاتجاه الانحدار نحو الشمال فإنها تصرف في مجال جماعة المربوح التي تستفيد منها في السقي، وقد كان صبيب هذه المياه ضعيفا لكن بتزايد عدد سكان المدينة خاصة في العقدين الأخيرين ارتفع الصبيب كذلك وفي ظل تراجع الساقية البوكرينية بسبب الجفاف تم استغلال هذه المياه في سقي المزروعات العلفية، مثل (الفصة والبرسيم والحبوب مثل القمح والشعير و المغروسات كأشجار الزيتون). لكن تبقى لهذه المياه دور سلبي يتمثل في تلويث الفرشة الباطنية وتلويث البيئة والهواء بالمنطقة. نظرا لغياب المعالجة، حيث يتم بالمغرب التعامل مع مياه الصرف الصحي بنوع من الهامشية.[32]

خاتمة:

منطقة تاساوت السفلى الغربية ذات طابع قاري للمناخ شبه الجاف السائد بالمنطقة، الذي يميزه ضعف التساقطات وعدم انتظامها، مع ارتفاع كبير في درجات الحرارة ونسب التبخر وضعف نسبة الرطوبة، في ظل محدودية الموارد المائية السطحية والجوفية. وبما أن النشاط الاقتصادي بالمنطقة يرتكز أساسا على الفلاحة فإنه من الصعب إقامة أنشطة فلاحية دون

[32] QUINTAL. Magalie : Gouvernance territoriale et développement durable des communautés rurales dans la vallé du Ziz au Maroc. Université du Québec à Montreal, 2010 ,p 33

ري، وذلك ما تطلب جلب المياه من منطقة بعيدة (سد بين الويدان بواد العبيد) بعدما تم حرمان المنطقة من حقها في مياه واد تساوت التي تم تحويلها لمنطقة الحوز ومراكش.

البيبليوغرافيا:

بنعلي عبد الرحيم: منطقة تساوت السفلى المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية،اقليم قلعة السراغنة: الانسان المجال التنمية.

شوقي الحسن: بويا عمر مساهمة في تاريخ الأولياء تساوت العطاوية، 2007.

تقرير حول الوسط الطبيعي بتساوت السفلى تحت إشراف الأستاذ محمد الأكلع سنة 2002.

المملكة المغربية، وزارة الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، نظرة بالأرقام على إقليم قلعة السراغنة، 2008.

المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، أهم التدابير المتخذة لمواكبة الموسم الفلاحي 2011/2010.

المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، انطلاق الموسم الفلاحي 2011/2010 بإقليم قلعة السراغنة، أكتوبر 2010.

L'Agence de l'OER Etude d'actualisation du PDAIRE de la zone d'action de Novembre 2008.

A. Lahlimi, Les terres irriguées et le monde rural de la tassaout moyenne, revue de géographie du Maroc, n°11, 1967.

QUINTAL. Magalie : Gouvernance territoriale et développement durable des communautés rurales dans la vallé du Ziz au Maroc. Université du Québec à Montreal, 2010.

تدبير اخطار التغيرات المناخية بين قصور الإدراك واستراتيجيات التكيف معها

Managing the risk of climate change between cognitive deficiencies and adaptation strategies

عبد الرحمان الناطوس، طالب باحث بسلك الدكتوراه، المغرب

abdnatouss@gmail.com

الملخص:

تحتل القضايا البيئية موقعا متقدما في دارسات الأمن والاقتصاد والصحة والرفاه، وذلك لما لها من تداعيات عميقة على حياة الإنسان، ولهذا فإن التغيرات المناخية من موقع مسؤوليتها عن الإضرار بالبيئة، وتبعا للدور السلبي لحالة التقدم الإنساني، أضحت محور الاهتمام الأكاديمي والرسمي، وعلى مستويات تتخطى جهود الدولة الواحدة.

على هذا الأساس فثمة خطاب بيئي الآن يرّكز على ضرورة تحجيم الأثر السلبي لهذه التغيرات، وحماية الأرض بشكل فعّال، والتعامل بجدية مع استنزاف الموارد، وتقليل كلفة التصنيع المتصلة عمليا بقدر خطير من الإضرار بالبيئة، وذلك كحل لا بديل عنه في التعامل بفعالية مع ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، ومن ثمة ضمان حياة مستقرة وآمنة للأجيال القادمة.

الكلمات المفاتيح: التغير المناخي ؛ الاحتباس الحراري ؛ الأمن البيئي ؛ الطاقات المتجددة ؛ التنمية ؛

Abstract

Evironmental issues are at the forefront of studies on security, economy, health and well-being, as they have profound implications for human life. Therefore, climate change is the responsibility of climate change to damage the environment.

On this basis, there is an environmental discourse now focusing on the need to limit the negative impact of these changes, protect the Earth effectively, deal seriously with resource depletion and reduce the cost of industrialization, which is practically seriously harmful to the environment, as an irreplaceable solution in dealing effectively with global warming and climate change, and thus ensuring a stable and secure life for.

Key words: climate change; Global warming; environmental security; renewable energies; development;

المقدمة:

نشأت مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حالة من القلق المتنامي بشأن عدد من القضايا العالمية؛ مثل نمو السكان وتدهور الاوضاع البيئية، واستهلاك الموارد غير المتجددة، وحيث أن المنطلقات التقليدية في السياسة العالمية كانت منشغلة بقضايا السلام والأمن والرفاه الاقتصادي؛ المغروسة ضمن الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، فإنها وقفت عاجزة أمام احتواء هذا القلق، خاصة وأنّ القضايا البيئية طالما اعتبرت هامشية وطويلة الأجل، بما كان يحيلها إلى درجات أدنى في ترتيب سلم الأولويات، ولقد أدت التقارير العلمية المقترنة بالتأثيرات العنيفة لحالة غير معهودة من الأحوال والاضطرابات الجوية، والتفاوت غير المألوف لدرجات الحرارة، والمعدلات العالية للجفاف والتساقط في أماكن متباينة من العالم ،إلى تكوين وعي عالمي بأنّ للمناخ ارتباطا وثيقا بمسائل الأمن وطموحات التنمية.

انطلاقا من هذا الوعي؛ أدرجت الأمم المتحدة أربعة محاور بيئية تهم جميع دول العالم، وقد شملت هذه المحاور: التغير المناخي وتدمير طبقة الأوزون والتنوع الحيوي والبحار الدولية، وقد جاء التغير المناخي في الصدارة لأهميته الكبيرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو يحتل بسبب هذه الأهمية حيزا مهما من السياسة الدولية، وهو ما يملي إتباع استراتيجيات واضحة وأكثر قابلية للتطبيق، خصوصا وأنّ تغير المناخ لا يؤثر على نطاق جغرفي أو فئة سكانية معينة فحسب، بل إنّ أثاره تمتد لتمس مئات الملايين من المزارعين والصيادين ومن قاطني المدن وهواة الرياضة، وأصحاب الوظائف والمهن البسيطة أو المعقدة.

إنّ هذا الوعي والمسعى في إدارة التغيرات المناخية، والتغلب على أثارها، يدفع نحو طرح إشكالية للمناقشة:

- هل يمكن اعتماد استراتيجيات عملية؛ يتم من خلالها تحقيق إدارة ناجحة لمخاطر التغيرات المناخية، بعيدا عن سوء الإدراك أو السياسات الظرفية في المعالجة؟

المحور الأول: التغير المناخي وقضايا البيئة دارسة في المضمون والارتباط

إن الاهتمام بالتغير المناخي كواقع سلبي يشهده العالم، أدى إلى تكريس حيز واسع من الاهتمام به سواء على المستوى الرسمي أو الأكاديمي ،وذلك في محاولة للوقوف على مفهوم هذه الظاهرة وأسبابها، والتداعيات المستقبلية لها، خصوصا في ظل الت ازيد السكاني، وتضاعف الاحتياجات اليومية للأف ارد، ومخرجات التصنيع المضرة للبيئة.

1- القضايا البيئية ضمن الأجندة الدولية

لم تكن القضايا البيئية تعتبر-وعلى مدار عقود-جزءً من الاتجاه السائد في السياسة العالمية، حيث كانت السياسة البيئية منخفضة للغاية؛ لدرجة أنها لم تكن مدروسة فعليا، غير أنه وفي فترة ما بعد الحرب الباردة؛ أصبح أي حديث عن السياسة العالمية، لا يخل من الإشارة إلى القضايا البيئية، وذلك نتيجة نشوء إدراك عام بتدهور البيئة، كما تجلى القلق انسجاما مع هذا التحول في نشوء جماعات ضغط وبخاصة في الغرب، مثل السلام الأخضر

Greenpeace، مما اضـطر الحكومات للاسـتجابة لتلك الضـغوط بفعالية متفاوتة، عبر توزيع نشـاط وازارت البيئة، واصـدار تشـريعات متعاقبة لحماية التنوع البيئي. لقد حدث الاعتراف الرسـمي الأول بالبعد الدولي للوعي البيئي في سـنة 1972م، مع الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم ،حيث وضع المؤتمر 26 مبدأ تدعو الدول إلى التعاون في حماية وتحسـين البيئة الطبيعية من خلال مكافحة التلوث، وقد تم اختيار يوم 02 يونيو من كل سـنة ليكون اليوم العالمي للبيئة، وتم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.33

في السنوات العشرين التالية التي أفضت إلى قمة الأرض التي عقدت في ريوديجانيرو سنة 1992م، تعاظم الاهتمام بالقضايا البيئية في العالم، وتسارعت وتيرة الجهد العلمي لفهم آلية التغير المناخي العالمي، وكذلك الأمر بالنسبة للاستجابات الدولية.

في سنة 1987م نشرت اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، وأبرز ما ورد في التقرير ابتكار عبارة التنمية المستدامة Development Sustainable، وهي محاولة التوفيق بين وتيرة النمو والحفاظ على البيئة، وتطور الأمر مع بداية القرن الحادي والعشرين مع تشكل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (CSD).34 في أقل من ثلاثين سنة أصبح التغير المناخي المرتبط بالتحولات المرصودة في الغلاف الجوي رهانا بارزا، سواء في الجانب العلمي أو في المضامين الجيوبوليتيكية، وفي الغالب أدى تسريع وتيرة الأعمال البحثية ضمن هذا الموضوع إلى تحفيز الفاعلين السياسيين في إفراد اهتمام خاص بهذا الجانب، اهتمام أصبح شيئا فشيئا يتخطى المواضيع التي طالما اعتبرت ذات أولوية في السياسة العالمية، بل إن الاهتمام تخطى إلى نشاط ودور المنظمات غير الحكومية، التي صار لها من الثقل ما يجعل الدول أكثر إدراكا بضرورة إيلاء الاعتبار أكثر في نشاطاتها للمسائل البيئية.

لقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بعد مؤتمر الأرض، لأن الاتفاقية بدت أنها تزوّد البلدان بوسيلة لتأكيد سيادتها على الموارد الموجودة داخل أ ارضيها والمطالبة بثمن تلك الموارد، وفي رئاسة بيل

كلينتون **Bill Clinton** وقعت الولايات المتحدة الاتفاقية، وانهمكت مع الأطراف الأخرى في مهمة التفاوض للتوصل إلى برتوكول غطى المجال المثير للنزاع، والمتعلق بحقوق الحكومات في حماية أ ارضيها من الضرر البيئي الذي يلحقه التطور الصناعي، ورغم أن البرتوكول حمل أثارا تجارية سلبية على الولايات المتحدة، فقد تم إبرامه وجرت الموافقة الأمريكية عليه.[1]

لقد كان وضع اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ هو النتيجة الهامة التي انبثقت عن الجهود المبذولة في مجابهة التغير المناخي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وكانت أهميتها من حيث كونها سجلت بداية للمحاولات الدولية في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري، ومع انحسار المخاوف من حرب نووية، تحل مشكلة الاحتباس الحراري كأخطر تهديد للوجود البشري على المدين المتوسط والطويل.

33- جون فوغلر، البيئة، في ب اريان وايت ،قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات، 2004، ص 261.

34- جهاد عودة ،علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية، مصر، القاهرة ، المكتب العربي للمعارف ،2014،ص174.

2-المسائل البيئية بين الاقتصاديين وعلماء البيئة.

تعتبر مسألة الحفاظ على البيئة الكونية وتحسينها من المشاكل الرئيسة التي تتطلب عملا تعاونيا، فعندما رسمت معالم اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن النزعة البيئية قضية مطروحة، ولكن يلزم الآن بناء مؤسسات يعهد إليها بمعالجة المشاكل البيئية الكونية المرتبطة أساسا بظاهرة التغير المناخي، وتكون وثيقة الارتباط بمن يعملون على تشجيع النمو الاقتصادي، إذ أن التلوث وصيانة الأنواع الحية يتصلان اتصالا لا ينفصم بالتنمية الاقتصادية، ومرجع هذا الاتصال أن الأسواق تضع أسعارا غير صحيحة لتكاليف التلوث، ولا تولي قيمة لمخاطر القضاء على الأنواع الحية، فبالنسبة لمن يعمل في الاقتصاد تعتبر البيئة مكانا يمكن فيه التخلص من النفايات دون تكلفة، والتلوث الذي يحدثه أي فرد ليس له تأثير ملحوظ في بيئته الفردية ،ونتيجة لذلك فهناك حافز لجميع البلدان على إحداث التلوث، بدلا من أن تتحمّل تكاليف إنتاج سلعها أو خدماتها بطريقة غير ملوثة للبيئة.

على الرغم من أن البيئة النظيفة هي ناتج اقتصادي مرغوب فيه من منطلق النظرية الاقتصادية، فإنّها مجرد ناتج واحد ضمن نواتج اقتصادية كثيرة مرغوب فيها، وليس من الواضح أن لها أولوية متقدمة، والمشكلة الرئيسية هي الثغرة الزمنية، فعندما يتحول شيء مثل الهواء من بضاعة مجانية إلى بضاعة باهظة التكلفة، لا أحد يريد أن يواجه الواقع، والجميع يريد العودة إلى الأيام عندما لم يكن علينا أن نشغل بالنا بالهواء النظيف، أو أن ندفع ثمنا له ، والحنين إلى الماضي لا يحل المشاكل35.

إن البيئة المناخية المستقرة والنظيفة جزء مهم من مستوى المعيشة المادية لأي إنسان، وهذه البيئة لا توفرها إجراءات يتخذها بلد بمفرده، فالاحتباس الحراري، والزيادة المفرطة في غاز ثاني أكسيد الكربون، وثقب الأوزون [36]وذوبان المساحات الجليدية في القطبين، ليست مشاكلا يمكن السيطرة عليها أو علاجها في بلد واحد، بل لابد من حلول تعاونية.

إن الحوافز نادرا ما يكون لها مفعول، فالشركات والأغنياء سيدفعون ويمضون في تلويث البيئة، والأمر الأكثر أهمية هو أن علماء البيئة ليسوا مهتمين فقط بكفاءة القوانين والنظم البيئية الحالية، بل يريدون إقناع الآخرين بالانضمام إليهم سياسيا، وفي هذا السبيل يكون لقوانين لا تفعّل كذلك دور مهم في تشكيل المعتقدات وجذب المؤيدين، ويمكن إقناع كثيرين من علماء البيئة بالكفاح من أجل قوانين تقضي بمنع التلويث، ولكن لا يمكن إقناع غير قلة منهم بالكفاح من أجل فرض ضريبة مقدارها 01% على إغراق النفايات في البحار مثلا.37

يعتبر الاقتصاديون مثلا توليد الكهرباء ناتجا مرغوبا فيه بشدة، والمزايا الناشئة عن الكهرباء تفوق مضارها، ويعرفون أنه أيا كانت طريقة توليدها فستنشأ عنها المشاكل البيئية، فحتى الطاقة البديلة لها مساوئها، حيث تعتبر

35 - ليستر ثارو ،الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب ،1995م. ص268.

36

37 - – باتريك كريكي ،سياسات الطاقة بين الأمن والتحدي المناخي، في فيبرت ارن بادي ، أوضاع العالم 2010، ترجمة ماري يزبك، لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي ،2010، ص ص 256-262.

المجمعات الشمسية مثلا تكنولوجيا شديدة الاستخدام للموارد، وتتطلب حيزا ضخما وكميات هائلة من النحاس، ويعتقد علماء البيئة أن الحفاظ على البيئة يمكن أن يؤدي إلى استخدام كهرباء أقل، دون أي انخفاض ملحوظ في
مستويات المعيشة ،ولكن الاقتصاديين يرون ذلك غير ممكن الحدوث لافتقار سلوك الأفراد إلى الكفاءة والعقلانية في سلوكهم.

من وجهة نظر علماء البيئة فإن من يتضرر من النفايات السامة ينبغي أن يحصلوا دائما على تعويض، حتى إذا لم يكن المسؤولون عنها يعلمون وقت حدوثها أنها سامة، وينظر الاقتصاديون إلى الخسائر البيئية على أنها مجرد عنصر واحد ضمن عدد كبير من العناصر العشوائية التي تقلل الدخل الشخصي، وليس هناك ما يميز الخسائر البيئية عن غيرها، والواقع أن الدول النامية تدرك أن ازدياد المشاغل البيئية في الدول الصناعية يمنحها فرصة استثنائية، حيث يمكنها ذلك أن تستقطب إلى أ ارضيها النشاطات الملوّثة التي تسعى الشعوب الثرية إلى التخلص منها.[1]

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الاقتصاد في الأساس يتطلع إلى الأمام، فالأسعار تحدّد لجعل الاقتصاد يسير بكفاءة في المستقبل، وهي ينبغي ألاّ تشمل رسوما لضمان أن يكون التلوث الحالي تحت السيطرة، ولكنها ينبغي ألاّ تشمل رسوما لتنظيف الماضي، وينبغي أن يكون الإنفاق على الأنشطة من الإيرادات الضريبية العامة، لأنّه إذا تحمّلت أسعار اليوم خطايا الماضي، فسيكون ذلك تشويها لكفاءة آلية الأسعار وجاذبيتها.

المحور الثاني: الطرح الإدراكي في دارسة التغير المناخي والإضرار بالبيئة يجسد الاهتمام المتزايد بالمسائل البيئية

تموضع هذه القضايا ضمن دائرة الاهتمام العالمي، مع ما يتصل بهذا الاهتمام من توفير موارد مالية ضخمة وتجنيد جملة من الخبرات والإمكانيات البشرية، وعلى ضوء ذلك فإن هذا يستلزم دراسة عميقة للظاهرة والوقوف على مسبباتها وآثارها، وأكثر من ذلك إخراج حالة التدهور البيئي من كونها ظاهرة سلبية تهدد البشر، إلى جعلها في صميم التكاتف الدولي لاستيعاب تلك المخاطر وتوفير قدر من الأمن والرفاهية للمجتمعات البشرية.

1- التغير المناخي إدراك حجم مشكلة التغير المناخي

إن أكثر المسائل البيئية العالمية شمولا هي الاحتباس الحراري، وما ارفقه من تغيّر مناخي وبخلاف الفهم العلمي لاستنفاد الأوزون، فقد تمّ منذ وقت طويل طرح فرضيات بخصوص هذه الظاهرة، وكان اتساع إد ارك نطاق المشاكل البيئية واحدا من الاتجاهات الهامة جدا التي حدثت في الفترة الفاصلة بين مؤتمري ستوكهولم سنة 1972 وريو سنة 1992م، عندما كان الهاجس المسيطر في السبعينات هو القضايا المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود، واستلزم حل هذه المشاكل تعاونا دوليا مكثفا، ذلك أن موقع مصادر التلوث كان في أكثر الأحيان بعيدا عن موقع آثارها، مثلما كان يحدث مع انبعاثات محطات الطاقة في بريطانيا التي تعمل بالفحم، من الغا زات التي تنقلها الرياح نحو الشرق، فتؤدي إلى دمار الغابات الألمانية والإسكندنافية، واتضح مع نهاية سبعينات القرن الماضي أنّ الغازات الخاملة التي تستخدم في صناعة الثلاجات والمكيفات ومطافئ الحرائق، لا تقل تلويثا وخطورة عن غازات

المصانع[38]، وما حدث منذ بداية الثورة الصناعية هو تركيز متزايد تدريجيا من الغازات، لا سيما أكسيد الكربون الناتج عن احت ارق أنواع الوقود الأحفوري، والميثان الناتج عن الزارعة وتربية المواشي.

من الشائع الآن التحدث عن ظاهرة التغير المناخي، وادراك هذا التغير إحدى المزايا المحددة للخطاب البيئي منذ الثمانينات، ولإعطاء مثال واحد؛ فإن انتاركتيكا Antarctica التي كانت تعتبر فيما سبق منطقة متجمدة عديمة الأهمية، تعتبر الآن مرتبطة ارتباطا شديدا ببنية هذا التغير، فهي تؤمن مخزونا هائلا من الجليد الذي حين يذوب سوف يزيد من مستويات سطح البحر، وهذا الذوبان له علاقة بزيادة التصحر في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن له صلة بتدمير الغابات المطيرة الاستوائية، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون من المناطق الصناعية، والتحولات بعيدة المدى في الزارعة؛ من حيث تحول المناطق الزراعية إلى مناطق جرداء[39].

إن تنبؤات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تطرح مجموعة من السيناريوهات:

إن أفضل تقدير يتنبأ بارتفاع درجتين مئويتين في متوسط الحرارة في الفترة 1990 و 2100 مع ارتفاع م ارفق في مستوى سطح البحر قدره 50 سنتيمترا، في حين أن التقديرات الأعلى – والأكثر تشاؤما- تتنبأ بارتفاع 3.5 درجة مئوية في مت وسط الحرارة، وارتفاع 95 سنتيمتر في مستوى سطح البحر[40].

قد تبدو هذه الأرقام قليلة ، وهي تعتمد على ما يمكن تحقيقه في كبح تغير المناخ في العقود القادمة، ومع ذلك فإنه يمكن حتى للزيادات القليلة أن تكون لها آثار جوهرية على الإنتاج الزراعي والأمراض وصلاحية الأرض للسكن، وهي كافية أيضا لإغراق الكثير من المناطق المنخفضة، ليس فقط دول المحيط الهادي الجزرية الصغيرة، وانما أيضا العديد من مدن العالم الرئيسة المقامة عند مستوى سطح البحر، وبالفعل أوجد هذا السيناريو هلعا لدى أشد الأطراف تأثرا، مثل تحالف الدول الجزرية الصغيرة التي كانت نشطة جدا في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ سنة 1995م.

وجدت مجموعة ال .77 نفسها منقسمة بشأن التعامل مع أسباب ظاهرة التغير المناخي، فالدول المنتجة للنفط خلافا للأعضاء الآخرين؛ رفضت قبول فرض قيود على استخدام أنواع الوقود الأحفوري، ويمكن إعطاء المثال بين تناقض وجهات النظر بين بنغلاديش الواقعة عند سطح البحر، والتي يعاني سكانها الفقر الشديد والتعرض الدائم للكوارث الطبيعية، وبين العربية السعودية الغنية بالنفط وقليلة السكان، والبعيدة نسبيا عن التداعيات السلبية لظاهرة التغير المناخي.[41]

بالنسبة لبلدان عديدة لا يكاد يكون التهديد ملحا، على الرغم من احتمال كونه كارثيا أو فوريا، وبالتالي عارضت اليابان وكندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا في المفاوضات حول تغير المناخ، اتخاذ تدابير صارمة للحد من

38 .Erling Moxnes and Ali K. Saysel, Misperceptions of Global Climate Change Information Policies, Climatic Change- Vol 93 (2-1) , pp15 ,2009 Mar

39- السيد خالد المطري، الجغرافيا الحيوية، الرياض ،الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط 04، 1999. ص .349

40 - جون فوغلر، البيئة، مرجع سابق، ص260

41 -السيد خالد المطري ، المرجع السابق ، ص261.

انبعاثات الغازات المسببة لهذه الظاهرة، وذلك بسبب قلقها بشأن ما يترتب على تلك التدابير من آثار على أدائها الاقتصادي، أما الاتحاد الأوروبي فقد اقترح أمام مؤتمر كيوتو تخفيضا جماعيا في انبعاثات الغازات المعنية بتفاقم الظاهرة- وهذا بالتزامن مع إجراء مواز يتخذه منافسوه الصناعيون-، وفي حين وافقت الولايات المتحدة على هذا البروتوكول دون أن تصادق عليه، فقد بدأت في الحث على أن يعتمد أي إجراء مستقبلي على تخفيضات في الانبعاثات من قبل البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء .

إن التردد في الانخراط في تضحيات اقتصادية وسياسية فورية من أجل مجابهة تهديد غير مؤكد طويل الأمد، أمر مفهوم ، فالسياسيون أميل إلى مناقشة قضايا ضمن إطار زمني لا يتعدى كثيرا فترة الانتخابات التالية، في حين أن مدراء الشركات التنفيذيون يكونون أبعد نظر، وذوي أفق يرتبط بدورة عمر منتج أو عملية أو استثمار، ففي المناقشات التي تمت في إطار بروتوكول مونتريال Montreal Protocol بشأن النقطة التي سوف يتم فيها التخلي تدريجيا عن مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون HCFC؛ تم الاتفاق على 25 سنة من الاتفاق، حين يكون الجيل الحالي من أجهزة التكييف قد بلغ نهاية عمره النافع.[1]

عند التعامل مع التهديدات بعيدة المدى، سيكون أحد العوامل المحددة الحرجة بلغة علماء الاقتصاد: إلى أي مدى ندخل المستقبل في حسابنا؟ هل نحن مهتمون بما فيه الكفاية بما سيحدث أبناء أحفادنا، لدرجة أن يحفزنا إلى القيام بتغييرات غير ملائمة في الأنماط الاستهلاكية وطرق الحياة الحالية؟

إن الفرق بين الطريقة التي يدخل فيها الأغنياء والفقراء المستقبل في الحسبان يقع في صلب موضوع مناقشات التنمية المستدامة، إذ بالنسبة للفقراء الذين لديهم هاجس أن يكون بمقدورهم الاستمرار في الحياة غدا، فإن التأمل في أفعالهم في ظروف بعد 100 سنة أو حتى 30 سنة من الآن؛ لابد وأن يبدو ترفا غير ذي صلة، وان قطع وحرق الأشجار أو القيام بأنشطة أخرى– هي في جوهرها مضرة بالبيئة-قد يبدو الطريقة الوحيدة لضمان البقاء الحالي، بصرف النظر عن الضرر الذي سوف يلحق بالغلاف الجوي على المدى البعيد42.

إن انعدام اليقين يضاعف مشكلة انعدام الفورية، ولا يمكن المبالغة في التشديد على أنّ التغير المناخي المحتمل في الوقت الحاضر لا يزال فرضيا، على الرغم من توفر الدليل الذي يثبت ذلك، وان الآثار المحددة لتغيرات الحرارة.

هي حتما أقل وضوحا، وتعتمد على عملية نمذجة معقدة، وحسبما قيل مرارا فإنّ السخرية المفجعة، هي أنه في الوقت الذي نحصل فيه على دليل قاطع بصحة فرضية الاحتباس الحراري، سيكون ارتفاع الحرارة قد بلغ حدا يتعذر عكس مساره، ولن تكون هناك إمكانية لاتخاذ إجراء علاجي فعال لمنع آثاره الأكثر كارثية.

إن زيادة مستويات عدم التيقن العلمي والشك العام يعمل ضد العمل السياسي، وهناك دائما من سوف يجادل بعدم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ما لم يكن هناك برهان ملموس وتهديد واضح للحياة، كما أنّ توليد الزخم السياسي لتقديم التضحيات الاقتصادية المطلوبة من منطلقات الحفاظ على البيئة، يظل في غاية الصعوبة، فقد برهنت محاولة مضاعفة ضريبة القيمة المضافة على الوقود المنزلي؛ على أنها لا تحظى بشعبية، لدرجة لا يمكن تحملها سياسيا ،وفي حين أن أحداثا بالغة الأهمية مثل: حادثة تشرنوبيل واكتشاف ثقب الأوزون أو قمة الأرض نفسها، يمكن أن تعزز أهمية المسائل البيئية على المدى القصير، فإن مسائل الضريبة والرفاه الاقتصادي تميل إلى السيطرة على الأجندة السياسية المحلية.

42 - باتريك كريكي، مرجع سابق، ص 258

2- إدراك التدهور البيئي: اجتثاث الغابات نموذجا

لطالما نظر الإنسان إلى الغابات كمجرد عقبة طبيعية أمام الاستيطان والعمران والمواصلات وتوفير الغذاء، ولذلك استسهل اجتثاثها وحرقها واستغلالها في البناء والوقود واستخدام مكانها للزارعة، وفي الفترة من 1882م إلى 1952م قدرت المساحة التي أزيلت نهائيا بنحو 1.9 مليار هكتار، وهو ما يمثل نحو 36.8% من المساحة الكلية للغابات، ففي الولايات المتحدة أزيلت نحو 105 مليون هكتار من المساحة الكلية للغابات، التي كانت تقدر بنحو 365 مليون هكتار من المساحة الكلية للغابات بها، وانخفضت في الصين إلى 09%، وفي البرازيل أزيل نحو نصف غطاء الغابات الطبيعية، وفي نيجيريا يزال سنويا ما يقارب 250 ألف هكتار من الغابات لتحويلها إلى أ ارض زراعية، وفي مدغشقر يقدّر أن 53 مليون هكتار من بين 58 مليون هكتار إجمالي مساحة الغابات بالبلاد هو في حالة تدهور مستمر، أما في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فقد أزيل القسم الأكبر من غطاء الغابات الطبيعية، ففي سوريا لا يزيد الغطاء الغابي بها عن 02% من إجمالي مساحتها43.

إن إزالة الغابات تؤدي إلى حرمان البيئة الطبيعية من دورها المنظم للمياه التي تسقط عليها، ومن ثم تزيد أخطار السيول والفيضانات، ويختل تنظيم تدفق المياه، كما أنه يحرم البيئة من الدور الذي تقوم به الغابات كمصفاة طبيعية للغبار وثاني أكسيد الكربون بما يجعل الجو غير نقي خاصة في المناطق القريبة من الم اركز الصناعية، في وقت تزحف الصحاري في نصف الكرة الشمالي على طول جبهة يبلغ عرضها 3200 كم44.

إن الغابات الاستوائية المطيرة يمكن أن تولد الغلاف الجوي الذي نحتاج إليه للبقاء على قيد الحياة، ولكن اقتلاع أشجارها يعد عملا رشيدا من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبرازيليين والصينيين والسودانيين، فلا أحد يدفع مقابل الهواء النظيف لهؤلاء، ولكن يدفع مقابل الخضروات والفواكه واللحوم كمنتجات في الفضاءات التي تحل محل الغابات المطيرة، وبالمنطق الاقتصادي الربحي فإنه لدى سكان تلك البلدان كل الحق في أن يقطعوا أشجار غاباتهم، وأن يحولوها إلى بساتين فواكه وأراضي للرعي كي يصبحوا أغنياء، أو على الأقل أن يسدوا احتياجاتهم المعيشية، وأي توجه معارض لهذا النشاط ، يجب أن يقع على دول العالم الصناعي في أن تجعل زارعة الأشجار؛ والحفاظ عليها أكثر ربحا من أي نشاط آخر.

المحور الثاني: التغير المناخي وحماية البيئة بين التكيف والاستجابة

تتطلب عملية مواجهة التغير المناخي تنسيقا في الجهود الوطنية والدولية، وكذا خلق درجة عالية من الوعي البيئي، وكل ذلك يستلزم المزج بين طرحين، الطرح التكيفي لاستيعاب التداعيات السلبية للظاهرة، والطرح الاستجابي من خلال ابتكار سلسلة من الإجراءات العلاجية وكذا الوقائية التي تعمل على حماية البيئة.

43 - السيد خالد المطري، مرجع سابق، ص ص 360، 361.

44 - السيد خالد المطري نفس المرجع السابق نفسه ، ص 363.

1- تدابير التكيف مع التغير المناخ

تطرح مسألة التغير المناخي معضلة التكيف مع التطورات غير المحسوبة لمسألة الاحتباس الحراري ، بما لها من تداعيات على الأمن البيئي ، ويطرح هذا المطلب ضمن المفاوضات الدولية حول المناخ، حيث تتحمل البلدان المصنعة المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن سلامة الأرض، وترى الأمم المتحدة أن التكيف مع التغير المناخي جرى إهماله لعقود، حين تم إد ارجه في مرتبة ثانوية، بالرغم من المستوى الخطير له وآثاره السلبية، ولقد برز هذا الطرح مثلا في ديباجة برتوكول كيوتو، التي اعتمدت خطابا توعويا بشأن المصلحة المشت ركة والعوائد الإيجابية المتصلة بالتحرك المشترك وعلى الصعيد العالمي ، بإشراك كل الأطراف مهما تفاوت مستوى تأثيرها أو تضررها، وكذا توفير موارد والت ازمات مالية تغطي ما جرى الاتفاق عليه45، ويتم النظر لهذا البروتوكول من خلال كونه م ثّل لفتة نوعية في إيجاد المجانسة ما بين المخاوف من تدهور المناخ والمساعي لإصلاح هذا التدهور.

تنصب التدابير التكيفية في مواجهة أخطار التغير المناخي على استعجال الحماية للمناطق السكانية الواقعة تحت خطر الغرق والتهجير، ويكون ذلك بابتكار مصدات البحار وحواجز المد العاصفي وتغيير التموضع السكاني على السواحل؛ أما بالنسبة للمناطق التي يمتد إليها التصحر والجفاف الشديد ،فإنّ الأمر يتجاوز مسألة التشجير وما تقترن به من طول المدة الزمنية لأجل الفعالية، وانما لابد من تدعيم حواجز ومنصات تثبيت الكثبان ،إنّه يمكن تحويل كثير من الظروف المناخية السلبية على غرار غزارة التساقط، إلى جانب إيجابي في الوفرة المائية مثلا، من خلال تطوير قدرة الاستيعاب لتلك الأمطار ، وتوسيع نطاق جمعها؛ وفي الجانب الموازي تطوير التعامل بكفاءة مع ظروف الجفاف، عبر تكوين غطاء نباتي عبر غرس الأشجار المتأقلمة مع ظروف الجفاف والتي لا تحتاج إلى السقي، وكذا تطوير تقنيات تخزين المياه وحفظها؛ واعادة استخدام المياه؛ وكذا عبر أسلوب تحلية المياه؛ والرفع من كفاءة استخدام المياه والري الاقتصادي، وفي جانب آخر؛ فإنّه لابد من الإقرار بأنّ الزارعة ليست مجرد ضحية لتغير المناخ، فهي أيضا أحد مصادر ذلك التغير، خاصة وأنّ مسعى الحصول على أ ارض جديدة على حساب الغابات؛ مسؤول عن نسبة من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي كان يتم السيطرة عليه عبر عمليات التركيب الضوئي.

يتعيّن لمواجهة حالة التدهور البيئي؛ اعتماد جملة من الإجراءات التكيفية؛ ينصبّ التركيز في كثير منها على تعزيز إجراءات موجودة فعلا، من قبيل الممارسات الزارعية المستدامة والبيئية، ونظم الإنذار المبكر ونظم تحديد البؤر الساخنة في تغير المناخ وادارة مخاطر الكوارث، فيما تركّ ز تدابير أخرى على الاستثمار في الريف[1]، لتخفيف ما ينتج عن تقلبات الطقس قصيرة الأجل من آثار طويلة الأجل على الأمن الغذائي، وذلك من قبيل تدابير التأمين على المحاصيل، والحوافز التي تشجع المزارعين على تبني ممارسات أفضل في الزارعة واستخدام الأرض.

في جانب آخر يبرز أحد أهم التدابير جاذبية في وقف التدهور البيئي، في الحد من إجتتات الغابات وتحسين صيانتها وادارتها، ورفع الكفاءة في القدرة على السيطرة على الحرائق البرية، وتنمية الزارعة الحرجية للأغراض الغذائية أو للطاقة، واستصلاح الأراضي والرعي المنتظم، وتحسين تغذية الحيوانات المجترة كالأبقار، وكذا كفاءة إدارة فضلات

45 -للاطلاع على النص العربي لبروتوكول كيوتو أو اتفاقية كيوتو هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) UNFCCC(، يرجى تصفح الرابط الالكتروني: https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

الماشية، بما في ذلك استرداد الغاز الحيوي، والاستراتيجيات الأخرى التي تحفظ موارد التربة والمياه ،واستخدام الوقود الحيوي كحل يخفف من الانبعاثات الكربونية، ويزيد الاستقلال عن الوقود الأحفوري.46

2-التعامل مع التغيرات المناخ بين الخبرة التاريخية والأنماط الجديدة للاستجابة

تمثل البيئة وحدة متوازنة متكاملة تتكون من عناصر طبيعية وحيوية مرتبطة ببعضها ارتباطا بالغ التعقيد، ويؤدي هذا التعقيد إلى المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة، ويمنع الإخلال به بصورة فجائية أو تدريجية، وقد استمر التوازن الطبيعي للبيئة قائما حتى القرن العشرين، وظهر بشكل جلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن أن هذا التوازن معرض للاختلال نتيجة النشاط البشري47.

لقد أثر النشاط البشري على جميع الأغلفة الأرضية التي تشمل الغلاف الجوي Atmosphere والغلاف المائي Hydrosphere والغلاف الصخري Pedosphere والغلاف الحيوي Biosphere والغلاف الجليدي Cryosphere، ويبرز أثر هذا النشاط على الغلاف الجوي من خلال طرح كميات هائلة من الشوائب والملوثات الغازية والغازات الدفيئة، خاصة من خلال الاستخدام غير الرشيد للمخصبات الكيماوية لزيادة الإنتاج الزراعي- في مواجهة التزايد السكاني ولتحقيق الربح المادي-واستخدام المبيدات بمختلف أنواعها للقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض أو الآفات الزراعية، بما أدى إلى تلويث المصادر المائية والتربة والغلاف الجوي، وامتزاج الغازات في الغلاف الجوي ، يعني أنه لا توجد علاقة بين الموقع الجغرافي للانبعاثات وآثارها ففي نهاية المطاف، فإن جميع البلدان والشعوب هم الضحايا المحتملون لتغير المناخ48.

يعمل كثير من صغار المزارعين في العالم في أراض هامشية تقع في المناطق المدارية، التي تعتبر من الأراضي الأشد تعرضا لظواهر تغير المناخ ،من قبيل زيادة تواتر حالات الجفاف وحدته، وهم أقل الناس قدرة على تحمل أي هبوط في مستويات الدخل المتأتي من حقولهم المتواضعة، كما أنهم الأقل استعدادا للتكيف مع الأحوال المتغيرة، فتغير المناخ سيؤثر على صلاحية الأرض لزارعة أنواع المحاصيل المختلفة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والرعي، كما سيكون له أثره من خلال التعرض للآفات والأمراض وعلى التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وستندثر عدد من المزارع بسبب تزايد الجفاف ونضوب المياه الجوفية وزيادة نسبة الملوحة وارتفاع مستوى البحار.

لقد تعلم المزارعون والرعاة وسكان الغابات والصيادون تاريخيا، كيفية التعامل مع تقلب المناخ ،وكثيرا ما كيفوا محاصيلهم وممارساتهم الزراعية كي تتماشى مع الأحوال المتغيرة، غير أن شدة تغير المناخ وسرعة وتيرته خلف تحديات غير مسبوقة، فالتغيرات في الحرارة وهطول الأمطار وزيادة تواتر ظواهر الطقس المتطرفة، يتوقع أن تؤدي جميعا إلى حالات عجز في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وخسارة في الأصول الأخرى، الأمر الذي لا يهدد إنتاج الأغذية وحده،

46 - مفيدة بن لعبيدي، ظاهرة التغيرات المناخية وأثارها على التنمية المستدامة: الرهانات والتحديات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: التغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة والأمن الدولي، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، يومي 17 و18 ابريل 2012.

47 - إبراهيم العرود، التغير المناخي في المي ازن، الأردن، منشورات جامعة مؤتة، ط01، 2001. ص19. ، ص151.

48 Joanna Depledge, The Organization of Global Negotiations: Constructing the Climate Change- Regime, First published .by Earth scan, the UK and USA, 2005.p19

وانما يهدد كذلك إمكانية الحصول على الموارد الغذائية واستقرارها والانتفاع بها، وفي بعض المناطق يمكن لهذه التغيرات أن تكون أكبر بكثير من قدرة السكان على التكيف معها.

إنه من المتعذر فصل المسائل البيئية عن مسائل التنمية وعدم المساواة بين الشمال والجنوب، والسؤال الذي يطرح: هل محاولات البلدان النامية الانخراط بالكامل في نظام التجارة والإنتاج العالمي، تعني أنه يتحتم عليها اتباع مسار النمو الذي تسلكه البلدان الصناعية الحالية؟ ألا يعني بلوغ مستويات الاستهلاك لغالبية سكان الأرض مستويات البلدان المتقدمة - من منطلق الاستغلال المكثف للموارد-حتما انهيار البيئة الطبيعية، ويحقق أسوأ مخاوف أولئك الذين يدرسون ظاهرة التغير المناخي؟

أيضا هناك محور آخر للنقاش وهو ما يعرف بالمشاعات العالمية مثل المحيطات وانتاركتيكا والفضاء الخارجي والغلاف الجوي، والتي تتمثل سمتها الأساسية في أنها لا تقع ضمن نطاق أي سلطة وطنية، ولكنها مع ذلك أساسية لرفاهية الإنسان، من دون وجود نوع من التنظيم، ثمة إغراء حتمي قصير الأجل لدى المستخدمين لاستثمار الموارد المشاعة، مما يؤدي إلى تدهورها وانهيارها طويل الأجل، وتوصف هذه المشكلة بأنها مأساة المشاعات، بما يلزم تعاونا دوليا لمنع مثل هذه المآسي.49

المحور الثالث : الجهود الدولية لحماية البيئة: بحث في الأطر القانونية واستراتيجيات المعالجة

حظيت الانشـــغالات البيئية باهتمام تعدى حدود الدولة الواحدة، انطلاقا من حقيقة أن البيئة العالمية لا تخص في الاستفادة من مواردها والتأثر بمشاكلها طرفا دون آخر، وعلى ضوء هذه الرؤية بدا أن هناك إحساسا عالميا بالمسؤولية عما وصلت إليه المعمورة من تهديدات جدية على هذا الجيل والأجيال المقبلة للبشـــرية، بما يحتم اجراءات فعلية للسياسات الاقتصادية والأنشطة البشرية، وتنظيم الجهود في التكيف مع التدهور البيئي العالمي ،وتوفير أطر للحماية القانونية للبيئة بما يمنع تفاقم هذه المشاكل البيئية.

1- الأطر القانونية للحماية الدولية للبيئة

تنبه المجتمع الدولي إلى ضرورة الدفاع عن البيئة، والحفاظ عليها من خلال تأمين حماية أفضل لعناصرها المختلفة، ولقد ازداد هذا الاهتمام في النصـــف الثاني من القرن العشـــرين، بعد أن تم التأكد أن تدابير حماية البيئة لا تعرقل مســـار التنمية الاقتصادية، وانما هي شـرط أساسـي لضـمان تحقيقها، ولقد مثّلت الكوارث البيئية العالمية تحديا خطيرا على الأمن الإنساني، وكان لها أبلغ الأثر في التنبيه لخطورة ما آل إليه العالم من تدهور لبيئته وموارده الطبيعية، وكشفت أثار هذا التدهور- والتي من بينها أضـــرار التلوث- قصـــور وعجز النظام القانوني الدولي التقليدي بشـــأنها50، بعد أن أخذت المسألة طابعا متخطيا للحدود الجغرافية، ومهددا للوجود البشري، بما حتم صدور تشريعات عديدة في السياق البيئي، متضمنة النموذج القانوني الذي يعتبر محل التجريم والعقاب51، وتحديد صور

---

49 -- جون فوغلر، مرجع سابق، ص 263

50 - عادل الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، مصر: الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ط 01، 2009، ص 8

51- أنشأت الأمم المتحدة منظمة اليونيب" UNEP" للاهتمام بحماية البيئة وتشجيع الدول على تكريس ذلك في أنظمتها القانونية.

الاعتداء أو الإضرار المباشر أو غير المباشر بالبيئة ،كما تضع الوسائل القانونية لرصد هذه المخالفات ومراقبتها، والعقوبة المناسبة له:

يتضح مفهوم الحماية القانونية الدولية للبيئة، من خلال عدد من الالتزامات الدولية بالمحافظة على البيئة، وتوفير الحماية لها، فهناك مبدأ عام يقضي بأن أي دولة لا تمتلك الحرية المطلقة في التصرف بالبيئة بما يلحق ضرار بالدول الأخرى، أو تقوم بأنشطة تلحق أضرارا بالأفراد والممتلكات في إقليمها، أو خارج نطاقه، وتقوم على أساس ذلك مسؤوليتها، بما يجعلها ملزمة بالتعويض عن تلك الأضرار.52

إن المصادر والنصوص الدولية التي تكفل حماية البيئة تشكل في مجملها القانون الدولي للبيئة، الذي يعتبر من الفروع المستحدثة في القانون الدولي، ولقد اتجهت غالبية الأنظمة القانونية الدولية لحماية البيئة – حديثا - إلى اعتماد أسلوبين رئيسيين لحماية البيئة، يقوم أحدهما على اتقاء وقوع التلوث، ويقوم الثاني على إصلاح الأضرار البيئية53، وضمن هذا المسار تعددت الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، واضعة أمام المشرع الداخلي لكل دولة إطارا عاما مقبولا من المجتمع الدولي، حول ما يمكن اعتباره فعلا مشروعا أو غير مشروع من الأفعال التي تمس بالبيئة، ولقد بلغ مثلا عدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية البيئية ما يزيد عن 300 اتفاقية متعددة الأطراف، وأكثر من 900 اتفاقية ثنائية حتى1989م، ومن أهم هذه الاتفاقيات:54

1. الاتفاقية الدولية المبرمة في لندن سنة 1954 والمعدلة في الأعوام 1962، 1969، 1971 والخاصة بمنع تلوث البحر بزيت البترول.
2. اتفاقية بازل في يناير1970 لمراقبة ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، ثم بروتوكول المسؤولية الدولية والتعويض عن نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، والذي تم اعتماده في 1999.
3. - اتفاقية بروكسيل عام 1970 بشأن صيد وحماية الطيور؛
4. - اتفاقية رامسار لعام 1971 الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ومواطن الطيور المائية؛
5. - اتفاقية باريس عام 1972، في إطار منظمة اليونسكو، بشأن حماية الت ارث الطبيعي والثقافي؛
1. - اتفاقية أوسلو عام 1972 بمنع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن؛

- اتفاقية حظر استخدام التقنيات العسكرية المضرة بالبيئة في 10دجنبر1976؛

2. - اتفاقية برن عام 1979 بشأن حفظ الأحياء البرية والبيئات الطبيعية؛
3. - اتفاقية جنيف سنة 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود؛
4. - الميثاق العالمي للطبيعة عام 1980؛

52 -أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، ط01، 2003(، ص 20

53 - يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص القانون العام، الجزائر: تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، معهد العلوم القانونية، 2007 . ص 04.

54 عبد القادر الشيخلي ،حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، بيروت ،منشورات الحلبي الحقوقية ،2009، ص14.

5. - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992[1].

لقد أخذ البعد الدولي لموضوع حماية البيئة مداه، بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف بـ"قمة الأرض"، بريو دي جانيرو" في البرازيل يومي 02 و03 جوان 1992، كتكملة لمؤتمر ستوكهولم، ومن أهدافه الأساسية بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول من اجل الوصول إلى نظام متكامل ومتبادل، يحكم الطبيعة التي تتميز بها الكرة الأرضية، وقد أعتمد هذا المؤتمر على ثلاث صكوك هي:

6. - إعلان ريو بشأن البيئة؛

7. - جدول أعمال القرن 21م؛

8. - البيان الرسمي غير الملزم قانونا لمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها.

1. - اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي؛

2. - الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ55.

بعد قمة الأرض سنة 1992م تزايد عدد الاتفاقيات على نحو صار بإمكان المشرعين الاحتكام إليها بشأن حالات لم تكن مسبوقة في التناول،56 ومن تلك الاتفاقيات ما اهتم بحماية البيئة الأرضية، ومنها ما تناولت حماية البيئة الجوية ، وأخرى اهتمت بحماية البيئة المائية والبحرية ، والى جانب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها من أجل حماية البيئة بعناصرها المختلفة ،فقد منحتها المنظمات الإقليمية والدولية قسطا من مجال اهتماماتها، وساهمت في إعداد المؤتمرات البيئية العلمية والقانونية، ومتابعة تنفيذ قرارات تلك المؤتمرات، وتشكيل اللجان المتخصصة لدراسة المشاكل البيئية، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

إن أي جهود لحماية البيئة في النطاق المغربي بمعزل عن الجهود الدولية، سوف تبقى محدودة الفاعلية وقليلة التأثير، ولهذا تناط بالقواعد القانونية على المستوى الدولي، مسؤولية الحماية اللازمة للبيئة على نحو أكثر عمقا ،غير أنه ما ازل يسجل عجز واضح في قدرة هذه القواعد على الإحاطة بكل جوانب التدهور البيئي، بما يحتم الاستمرار في صياغة قواعد دولية لمواجهة المخاطر البيئية الجديدة، لا سيما في مجالي تحمل الأعباء والتمويل، وفي نفس الوقت الدفع نحو إيجاد آليات قادرة على الدفع بالدول إلى الانصياع لتلك القواعد

ثانيا: التدابير الدولية للتكيف ووقف التدهور البيئي .

تطرح مسألة التدهور البيئي معضلة التكيف مع التطورات غير المحسوبة للتغير المناخي من جهة، واستنزاف الموارد الطبيعية -بما لها من تداعيات على الأمن البيئي- من جهة ثانية، ولقد شهد المجتمع الدولي صحوة عالمية تندد

---

55 - حكيمة عمورة ،ضمان حق الإنسان في بيئة آمنة بين مقتضيات التغيرات المناخية وضرورة تطويع البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول التغير ات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة والأمن الدولي، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 17 و18 أبريل2012.

56 علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة: دراسة مقارنة، الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، 2012(، ص: 21.

بالممارسات الاقتصادية غير العقلانية والضارة بالبيئة، وتدعو إلى تكوين وعي بيئي عالمي Conscience Environnementale Universelle يساهم في احتواء مشكلة التدهور البيئي، وتقليص أثارها السلبية، من خلال عقد سلسلة ندوات ومؤتمرات دولية تحسيسية، تحاول إقرار المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، وترتيب الالتزامات القانونية حال الإخلال بها57، ويطرح هذا المطلب ضمن المفاوضات الدولية حول البيئة والمناخ ، حيث تتحمل البلدان المصنعة المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن سلامة الأرض، طرح برز مثلا في قمة الأرض سنة 1992م بالبرازيل، ثم في برتوكول كيوتو سنة 1997م الذي مثل لفتة نوعية، في إيجاد المجانسة ما بين المخاوف من تدهور المناخ، والمساعي لإصلاح هذا التدهور. التالية أقر بروتوكول كيوتو في مجال التكيف مع التغيرات السريعة للبيئة والمناخ العالميين، الآليات:

-**آلية التنفيذ المشترك:** تتم مشروعاتها بين الدول المتقدمة بعضها البعض، فمن الممكن أن يشارك بلد لديه الت ازم بخفض انبعاثاته في مشروع للحد من الانبعاثات، ويجري تنفيذ المشروع في أي بلد آخر لديه الت ازم بالبروتوكول، وأن يدرج ما ينجم عن ذلك من تخفيضات في الانبعاثات، في إطار تحقيق هدفه بموجب البروتوكول.

- **آلية التنمية النظيفة:** تتم مشروعاتها بين الدول المتقدمة والنامية، حيث دفعت المشاغل البيئية المتنامية لدى المستهلكين، إلى التشديد على اعتبارات السلامة الغذائية وعدم الإضرار بالبيئة، ولهذا اتجهت الدول الصناعية إلى بناء منظومتها الإنتاجية الصديقة للبيئة، والمستندة إلى أطر بديلة في الطاقة وصرف المخلفات، والقدرة على إعادة التدوير، وخفض الآثار السلبية لمراحل الإنتاج والاستهلاك.

- **آلية تجارة الانبعاثات:** أكدت هذه الآلية على ضرورة توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التكيف ونقل التكنولوجيا وبناء وتأهيل قدرات الدول، خاصة ما تعلق بانبعاثات الكربون، حيث يتم الاتجاه إلى الاستفادة منه – عبر تجميعه - في عدد من العمليات والمنتجات الصناعية، ويمكن التنبيه هنا إلى أن الولايات المتحدة مثلا التي تضم 05% من سكان العالم مسؤولة عن إطلاق 20% من غاز الكربون إلى الغلاف الجوي

لقد جسّد إعلان الولايات المتحدة عدم تقيدها ببروتوكول كيوتو ضربة قوية للآمال والتطلعات الدولية في السيطرة على الانعكاسات السلبية للتصنيع على المناخ والبيئة، وفي نفس الوقت حفز باقي الدول على التملص شيئا فشيئا من التزاماتها بهذا البرتوكول، بحجة أنها لا تتحمل لوحدها تبعات التغير المناخي وتآكل الموارد الطبيعية، بل إن الصين والهند والبرازيل رأت أن من حقها المضي في ميدان التصنيع والمحافظة على وتيرة نموها الاقتصادي، غير عابئة بالانتقادات الموجهة لها من منظمات حماية البيئة.

إن المسعى القانوني والسياسي في استحداث نظام دولي لمتابعة ظاهرة التغير المناخي والتدهور البيئي، يستوجب إنتاج معرفة علمية مسايرة لوتيرة هذا التغير، ليس فقط ضمن الجانب التقني، ولكن عبر الارتباط بالتطبيقات الصناعية، والخيارات الاقتصادية، والإصلاحات والتعديلات السياسية والقانونية أيضا، بل حتى ضمن النقاشات المجتمعية.

57 -مفيدة بن لعبيدي، مرجع سابق .ص 154.

قادت الولايات المتحدة حملة لحمل جميع بلدان العالم المتقدمة على التعهد بإعطاء 01% من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الاقتصادية الخارجية، إلا أنها لم تلتزم بذلك، حيث تخصص فقط ما مقداره 0.2% من ناتجها الوطني الإجمالي لهذه المساعدات، والجزء الأكبر من هذه المعونة يذهب إلى إسرائيل ومصر والأردن وتركيا وباكستان، وهي من الناحية الفعلية مساعدات عسكرية.

خاتمة

إن الإنسان الذي بدأ حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من الظواهر العنيفة للطبيعة، وما تحويه من كائنات تهدد حياته، وصلت علاقته بها في الوقت الراهن وهمه الأكبر حمايتها من أخطار نشاطه، وبخاصة التلوث بكافة أشكاله واستنزاف مصادر البيئة الطبيعية غير المتجددة.

إن التحولات الطارئة على الأنظمة البيئية أدت إلى تبعات سلبية، وغالبا ما يصعب تقديرها على المدى البعيد، ومع أن التغيرات المناخية ليست مسؤولة لوحدها عن الكوارث الطبيعية، إلا أنها تضخّم حتما من تداعياتها.

إن هناك جملة من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن وخلال العقود القليلة المقبلة لتخفيف أسوأ الآثار المترتبة عن التغير المناخي، وفي مقدمتها مشكلة الاحتباس الحراري ، ومن بين هذه التدابير:

1. - تطوير نماذج للمناخ ونماذج لأثر المناخ تتيح فهما أفضل لكيفية تأثير تغير المناخ على أعمال الزارعة على الصعيد المحلي بحيث يمكن الاستعداد بصورة أفضل لمواجهتها.
2. - تنويع سبل العيش وتكييف ممارسات الزارعة وصيد الأسماك من خلال التشجيع على تحسين طرق إدارة المياه وصيانة التربة ومرونة المحاصيل والأشجار.
3. - تحسين التوقعات المناخية وتوسيع نطاقها، مع تحسين نظم الرصد والإنذار المبكر، وتطوير أساليب إدارة مخاطر الكوارث.
4. - لا بد من تكييف خطط استخدام الأراضي وبرنامج الأمن الغذائي والسياسات الخاصة بالزارعة التسويقية والصيد، كما ينبغي وضع تحليلات للتكلفة والفوائد بالنسبة لمشاريع السدود والمساحات المروية.
5. - ينبغي الترويج لأفضل الممارسات الزراعية لدى المزارعين من خلال تأهيل القدرات والتواصل الشبكي، مع وضع خطط للطوارئ وسيناريوهات المخاطر الجديدة والناشئة.

المراجع:

1. الكتب والرسائل الجامعية:

- إبراهيم العرود، التغير المناخي في الميزان، الأردن، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الاولى.2001

- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى ، 2003.

-أوريليان بيرنييه، مكافحة التغير المناخي رهينة الوضع المالي، أوضاع العالم 2010، ترجمة ماري يزبك، لبنان، بيروت، مؤسسة الفكر العربي،2010.

- باتريك كريكي، سياسات الطاقة بين الأمن والتحدي المناخي، أوضاع العالم 2010، ترجمة ماري يزبك، لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي ،2010.

- جون فوغلر، البيئة، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.

- خالد المطري، الجغرافيا الحيوية، الدار السعودية للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة، 1999.

- عادل الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، مصر: الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، 2009

- عبد القادر الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

- علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة: دارسة مقارنة، الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2012.

- ليستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب ،1995م.

- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص القانون العام، الجزائر: تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، معهد العلوم القانونية، 2007.

2. **المقالات والمداخلات:**

1. - حكيمة عمورة، ضمان حق الإنسان في بيئة آمنة بين مقتضيات التغيرات المناخية وضرورة تطويع البيئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول التغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة والأمن الدولي، جامعة 08 ماي 1945- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 17 و18ابريل 2012.

2. - مفيدة بن لعبيدي، ظاهرة التغيرات المناخية وأثارها على التنمية المستدامة: الرهانات والتحديات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: التغيرات المناخية وأثرها على التنمية المستدامة والأمن الدولي، جامعة 08 ماي 1945- ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 17 و18 ابريل 2012.

- Joanna Depledge, The Organization of Global Negotiations 3.

.Constructing the Climate Change Regime, First published by Earth scan, the Uand USA, 2005

.Amy Dahan Dalmedico, Changement climatique, Sociologie du travail,- Volume 48, Issue 03, July–September 2006 4.

Erling Moxnes and Ali K. Saysel, M isperceptions of Global Climate Change: Information 5.

العقار الجماعي ورهانات التنمية – حالة المغرب.

Collective real estate and development stakes - the case of Morocco

د. عرشان أحمو، دكتور في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب

archanedarouhamou@gmail.com

د. ربيعة البوعناني، دكتورة في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب

Doctoranterabiaa@gmail.com

الملخص:

لقد أضحت الأراضي الجماعية، بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، تثير اهتمام فئات واسعة من المواطنين والفاعلين السياسيين والحقوقيين ومنظمات نسائية وشبابية ومنظمات غير حكومية. لقد ساهم النظام الجماعي لهذه العقارات الشاسعة، وبمنطقة الغرب، وبمجموع تراب العديد من الجماعات الترابية بأنحاء المملكة، في الاحتفاظ بشريحة كبيرة ومهمة من الساكنة القروية، والتي تمارس النشاط الفلاحي؛ على الرغم من هشاشة الوضعية التي تعيش بها؛ والاكراهات التنموية المرتبطة بها، بسبب انعدام الإستقرار الإقتصادي وهشاشة الأمن العقاري لديها.

الكلمات المفتاحية: الاراضي الجماعية – منطقة الغرب – الغرب –التنمية- الرهانات.

Abstract: Collective lands, given their economic and social importance, have become of interest to broad categories of citizens, political and legal actors, women's and youth organizations and non-governmental organizations. The collective system of these vast estates, in the western region, and in the totality of the soil of many ethnic communities across the kingdom, has contributed to the retention of a significant part of the rural population, who practice an agricultural activity; Despite the fragility of the situation in the rural world; And the development constraints associated with it, due to the lack of economic stability and the fragility of its land tenure security. Given the importance of collective land at the national level and at the level of the Gharb region, which qualifies it to play an important role in the future of territorial and spatial development; By integrating it into the country's economic and social dynamism.

Keywords: collective lands - the west - the west - development - stakes.

مقدمة:

رغم الأهمية التي تكتسيها الأراضي الجماعية ضمن المنظومة العقارية ببلادنا، ورغم الدور الحيوي الذي تلعبه في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بالنظر إلى العدد الكبير للساكنة التي تحتضنها، فإن هذه الأراضي تواجه إكراهات متعددة، تحول دون الاستغلال الأمثل، والتثمين الأنجع للمؤهلات التي تزخر، بها لفائدة التنمية البشرية لذوي الحقوق؛ والمكانة الوازنة، التي يمكن أن يلعبها هذا الرصيد العقاري؛ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية.

1. النمو الديمغرافي والضغط المتزايد على الأراضي الجماعية:

عرف عدد سكان المغرب ارتفاعا مضطردا، حيث انتقلت الساكنة من 12 مليون نسمة، سنة 1960 إلى 35 مليون نسمة، حاليا. وإذا كان عدد السلاليين حاليا يبلغ حوالي 10 مليون فإن عددهم سنة 1960 لم يكن يتعدى 3 ملايين نسمة[58].

وبالإضافة إلى ذلك، انتقلت الساكنة الحضرية من 29 % سنة 1960 الى حوالي 62.4% حاليا[59]؛ مما أدى الى ارتفاع وثيرة التوسع العمراني، وازدياد الطلب على الأراضي الجماعية لتلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الضغط غير المسبوق على الرصيد العقاري الجماعي. فمع نسبة نمو، تصل حوالي 1.06 %- حسب تقديرات المندوبية السامية التخطيط- فإن المغرب سيعرف سنويا زيادة سكانية تصل حوالي **300.000 نسمة**. وهو ما يتحتم معه زيادة الحاجيات الأساسية للسكان من تعليم، صحة، شغل سكن، ماء كهرباء، تجهيزات وبنيات تحتية، اجتماعية وثقافية؛ مما سيثقل ميزانية الدولة مستقبلا.

فمن جهة، كان من نتيجة إرتفاع عدد ذوي الحقوق وعدد المستغلين، تفتيت الملكية العقارية وضعف مردوديتها، مما جعلها تتحول، في العديد من المناطق، إلى فضاءات ينتشر فيها الفقر والهشاشة. ومن جهة ثانية، كان من نتائج التعمير السريع، وغير المنظم، تغييرات عميقة في تنظيماتها الاجتماعية؛ وفي البنية العقارية للأراضي الجماعية، الواقعة بالمجالات الحضرية والمراكز الناشئة والتجمعات القروية.

وفي هذا الاطار، تجب الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان، تقديم معطيات دقيقة تبرز بشكل مضبوط العدد الحقيقي لذوي الحقوق، وخاصة منهم الأشخاص الذين يقيمون ويستغلون الأراضي الجماعية. فبغض النظر عن الشروط والمعايير المعتمدة، من طرف الوصاية[60]؛ أومن طرف الجماعات السلالية نفسها، فإن إشكالية عدد ذوي الحقوق، تبقى مطروحة منذ عقود من الزمن، لأن هناك عدداً كبيراً غير مسجل باللوائح، ثم هناك أشخاص مسجلون، ولكن غير مقيمين بصفة دائمة أو غادروا نهائيا قبيلتهم، ثم نجد أشخاصا يقيمون فوق الأراضي الجماعية، وغير منتمين للجماعة السلالية. كل هذا وذاك، جعل الأرقام المتعلقة بذوي الحقوق غير مضبوطة، بل في بعض الأحيان متضاربة. ومن المشاكل التي أفرزها النظام القانوني لأراضي الجموع مشاكل مرتبطة بإختيار النواب السلاليين؛ فبالإضافة إلى وجود شوائب بلوائح ذوي الحقوق؛ بسبب إضافة بعض العناصر من ذوي النفوذ لا تربطهم أي صلة بالجماعة السلالية أو اقصاء العديد من السلاليين. فحسب التصريحات الرسمية لمصالح الوصاية، يبلغ عدد ذوي الحقوق حوالي 10 ملايين ذي حق، أي ما يعادل 2.5 مليون أسرة[61].

واعتمادا على الإحصاء الوطني لسنة 1971، كما جاء في منشورات المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية سنة 1995، فإن عدد السكان المنتمين للجماعات السلالية يقدر ب 4.164.000 نسمة. غير أنه يمكن القول، أنه هناك تضاربا

---

[58]- عبد المجيد الحنكاري، العامل مدير الشؤون القروية :"تدبير الأراضي الجماعية والاشكالات المطروحة"، مداخلة ضمن ندوة: "أراضي الجموع رافعة للتنمية المستدامة"،26 ماي 2016. قلعة السراغنة.ص29.

[59] - FASSI FIHRI.M. : Démographie Magrébine Situation et Perspectives, HCP . Les Cahiers du Plan. N°52. Mai 2019.p13.

60- ظهير 25 يوليوز 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دائر الري والدورية الوزارية رقم 51 بتاريخ 14مايو2007 المتعلقة بمسطرة وضع لوائح دوي الحقوق التابعين للجماعات السلالية.

[61]- المعطيات مستقاة من العديد من الوثائق ومن التصريحات الرسمية، وفي مناسبات عدة، للسيد عبد المجيد الحنكاري، العامل مدير الشؤون القروية بوزارة الداخلية.

شديدا في الإحصائيات المقدمة في الموضوع، حول حجم العقار الجماعي، وأيضا مجموع عدد ذوي الحقوق، بالمغرب وبالمجال المدروس (منطقة الغرب) أيضا.

وبناء على مطابقة المعطيات الإحصائية والتقارير الميدانية، يتضح أن أزيد من ثلث الأسر المنضوية تحت الجماعات السلالية تستغل أقل من 2 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، مما يعطي استغلاليات زراعية صغيرة أو مجهرية تقل مساحتها عن 2 هكتار لكل أسرة، وقد تنزل هذه المساحة في بعض الأقاليم، إلى أقل من هكتار كما هو الشأن بمنطقة مكناس وفاس وسيدي سليمان والقنيطرة، إلخ. فعلى الرغم من أن ظهير 1919 ينص على أن الأراضي الجماعي، هي ملكية مشاعة بين ذوي الحقوق الذين لهم "حق الانتفاع"، فإنه على أرض الواقع، وخاصة بالمناطق السقوية والبورية فهي مقسمة بين ذوي الحقوق بشكل شبه رسمي "عبارة عن استغلالية خاصة"، يتصرف بها ذي حق تصرف الملك في ملك. إذ يمنع القانون بيعها أو تفويتها للأغيار. وإن كان الأمر واقعيا غير ذلك، إذ يتم التنازل لفائدة ذوي الحقوق بينهم ولفائدة الأجانب عن الجماعة أيضا.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الوضعية إلى ضعف المردودية الفلاحية؛ فاشتد الضغط على الموارد الطبيعية؛ التي أصبحت موضوع قلق، بالنسبة للوصاية والسلطات المحلية، نظرا للاستغلال غير العقلاني، من جهة، وكثرة النزاعات المرتبطة بالأرض وتدهور المنظومة البيئية من جهة أخرى. فالتزايد السكاني، وضعف المداخيل بهذه الاستغلاليات المجهرية، يجعل من القطاع الفلاحي عاجزا عن الاحتفاظ بالساكنة على الأرض.

على المستوى التنموي وخاصة بالقطاع الفلاحي، فإن إكراهات التجزيء والضغط المتزايد على العقار الجماعي، من قبل ذوي الحقوق والأغيار على حد سواء، تترتب عنه النتائج التالية:

- ✓ زيادة الساكنة القروية، إذ أن الحمولة السكانية النسبية، على الأرض تتزايد على هذه العقارات، كما هو الحال بمنطقة الغرب، وبالمجال المدروس؛
- ✓ مع كل جيل، تتزايد المطالبة بحقوقه على الأرض، مع الإلحاح على أحقية التملك للعقار وتزايد الحقوق على الشياع، مما يعيق الإستثمار الأمثل والعصري للحيازة الفلاحية.
- ✓ التراجع المتزايد للمساحات الزراعية بكل حيازة، مع تعدد القطع الأرضية المستغلة من قبل الفلاح؛ مما يعيق المجهودات التي تقوم بها المصالح الفلاحية المختصة من أجل التحديث والعصرية.

بالمجال المدروس(منطقة الغرب)، وفي حالة الأراضي الجماعية، ومن أجل تفادي مخاطر التقسيم والتوزيع القطع على ذوي الحقوق، وتفادي النزاعات، يتم تقسيم العقار الجماعي إلى عدة قطع أرضية كبرى، ويتم منح كل ذي حق جزءا من كل قطعة على حدة؛ وذلك في إطار استفادة الجميع من كل قطعة نظرا لخصوصياتها المتباينة (التربة، الطبغرافية، التعرض للرياح، القرب من مناطق السكن، وغيرها من العناصر المميزة للعقار(وهو ما لامسناه خلال إجرائنا للبحث الميداني) وبعموم منطقة الغرب.

وما يؤكد هذا الطرح الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2019؛ وما أعقبه من التعليمات التي وجهها وزير الداخلية إلى السادة الولاة وعمال المملكة قصد إنجاز تقارير بشأن الأوضاع الشاملة التي تعيشها قرى ومدن المملكة، على كافة المستويات والأصعدة؛ من خلال إعداد تشخيصات نزيهة ومهنية، ترصد بوضوح جميع المشاكل، التي تعرفها المناطق، التي تدخل ضمن نطاق اختصاصهم الإداري، وجرد جميع الاختلالات التي تتخبط فيها المشاريع التنموية المتعثرة، وتحديد المسؤوليات؛ ووضع مونغرافيات مفصلة لكل تراب المملكة، مبنية على معطيات مرتبطة بالوضعية الجغرافية

والإحصاء السكاني...مع تحديد نسبة انتشار الفقر والبطالة، إضافة إلى طبيعة النزاعات الإجتماعية القائمة وتحديد الخصاص، الذي تعاني منه تلك المناطق، سواء من حيث البنيات التحتية والمنشآت الاجتماعية والرياضية ومرافق الخدمات الحيوية[62]. كما حث السيد وزير الداخلية. حسب نص المقال المذكور سلفا. إلى جرد جميع المؤهلات والثروات غير المستغلة، والتي يمكن الإستفادة منها بالوسائل المتاحة وبتحسين طرق تدبير الشأن المحلي وإنجاز دراسات موضوعية[63]، تشير إلى الملفات التي تكتسي صبغة الأولوية بالنسبة لساكنة المدن والمداشر...وبجمع المعطيات المرتبطة بالإدارة ومكوناتها،وبمختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والمتضمنة أيضا لخصوصيات الأنشطة وحاجيات ومصالح الرجال والنساء والشبان والشيوخ والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة منهم.

ولتقريب الرؤية واعتمادا على مقتضيات وتوجهات المخطط الوطني لإعداد التراب، يمكن القول بأن هناك علاقة جدلية بين النمو الديمغرافي واستغلال الأراضي الفلاحية والتشغيل في العالم القروي.

ففي ظل البنيات والأنماط الزراعية الحالية، لا يعبؤ النشاط الفلاحي فعليا سوى نصف قوة العمل، التي من المفروض أن يشغلها. فعلى المستوى الوطني، يقدر سوء التشغيل الضمني بحوالي 42%، بينما تتجاوز هذه النسبة 50%، في جبال الأطلس والريف، وكذا في المناطق الهضبية كالحوز والشياضمة ودكالة. وبطبيعة الحال تسود هذه الأوضاع في الاستغلاليات المجهرية، التي توظف تقنيات عتيقة ومستهلكة ليد عاملة وفيرة.وإذا ما تحسنت، ولو بشكل متواضع، الوسائل الزراعية، فإن نسبة سوء التشغيل سترتفع لتصل إلى 75%، في غياب بديل عن العمل الفلاحي، بالأراضي الجماعية خاصة، والعالم القروي عامة.

وفي تقرير للمرصد الوطني للتنمية البشرية والصادر سنة 2017 يرى أن المغرب، يوجد اليوم على عتبة المرحلة الأخيرة من النقلة الديموغرافية، ويشهد منعطفا في منحنى الاعتماد[64]، مما يعنى أن عدد الأشخاص الذين بلغوا سن العمل قد تجاوز عدد الأشخاص الذين يصغرونهم سنا،أو يكبرونهم. ويشكل هذا الوضع فرصة ديموغرافية إيجابية، بل الفرصة المواتية التي يجب استغلالها. ذلك أن هذه الفرصة بمثابة إيراد ديموغرافي إيجابي من المفروض، إذا صحت فرضيات الديموغرافيين، أن يصبح متجاوزا في حوالي سنة 2038.[65]

---

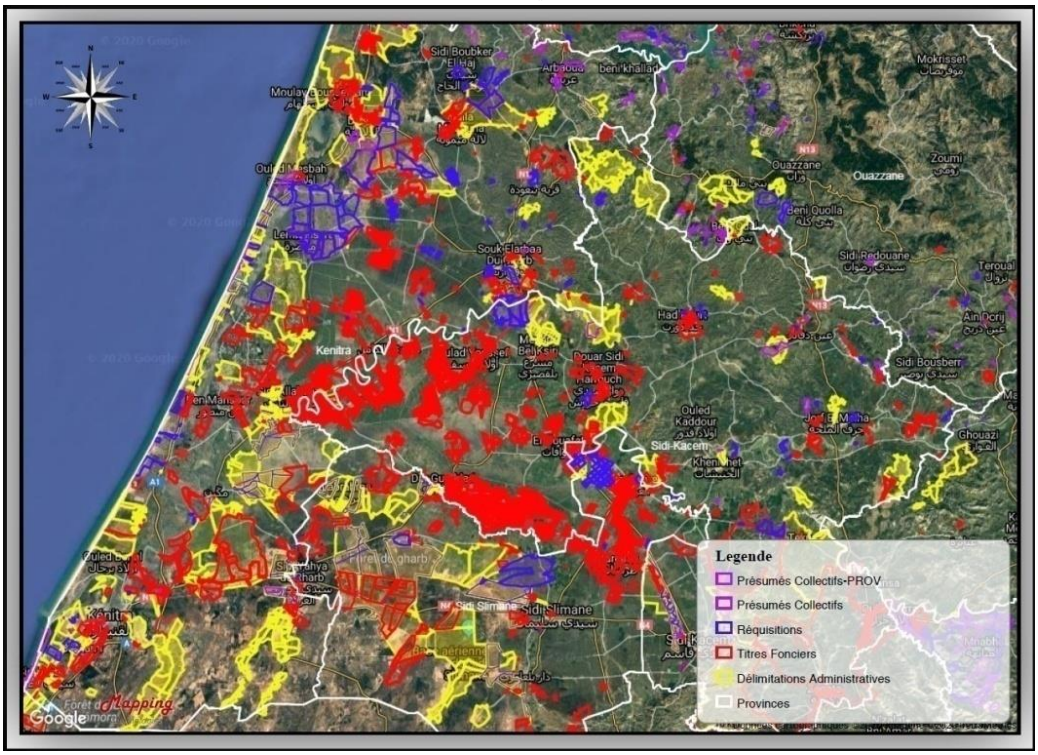
[62]- "خطاب الملك يحرك الداخلية لتشخيص أوضاع المدن والقرى"، مقال بجريدة "المساء"، بتاريخ 2 غشت 2019، عدد3954.

[63]- السؤال المطروح في هذا السياق هو لماذا يطالب وزير الداخلية– حسب نفس المقال - بأن تكون هذه الدراسات والتشخيصات موضوعية؟ ألم تكن كذلك من قبل؟ ولماذا؟. السيد وزير الداخلية أكد أن هذه التشخيصات ستمكن مصالح وزارة الداخلية من معطيات إحصائية وبيانات تحدد بدقة مكامن الخلل التي تحول دون استكمال تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

[64]- يقصد هنا مفهوم "الاعالة"، والذي يعني معدل إجمالي المعالين (أي الأشخاص دون سن الـ15 والمتجاوزين لعتبة الـ64 عاما) على السكان في سن العمل (أي المتراوحة أعمارهم بين 15 و 64 عاما).

[65]- والذي جاء به أيضا:"...من بين التحديات التي تطرحها هذه الفرصة الايجابية الديمغرافية، هناك خطرا ألا تكون السياسات العمومية في مستوى الاستجابة للإنتظارات الاجتماعية للأجيال الصاعدة، إذ من اللازم أن توفر هذه السياسات لهاته الأجيال عرضا تربويا ذا جودة، وفرص شغل كافية من حيث العدد، وظروف عيش تمكن من التفتح والازدهار...".تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية لسنة 2017.ص5.

خريطة رقم1: الأراضي الجماعية بمنطقة الغرب



المصدر: صورة جوية لGoogle ومعطيات حول الجموع بمنطقة الغرب (الباحث)

2. الإطار القانوني والانتظارات المتعددة للجماعات السلالية ومختلف الفاعلين:

إذا كانت التشريعات المنظمة للأراضي الجماعية قد مكنت من المحافظة، نسبيا، على هذا الرصيد العقاري الهام، فإنها تشكل أحيانا عنصرا مساهما، في بعض الاختلالات، التي ألحقت ضررا بمصالح ذوي الحقوق، نتيجة غياب معايير واضحة تحدد صفة ذي حق. وبالأحرى صعوبة تحديد لوائح ذوي الحقوق للاستفادة من حقوق الاستغلال والانتفاع، مع عرقلة نسبية لدمج الأراضي في مسلسل التنمية.

وهكذا، ظل أثر هذه التشريعات محدودا وخاصة فيما يتعلق بتثمين هذه الأراضي. وذلك نتيجة للصعوبات التي واجهتها، عند تطبيق أحكامها أو للثغرات التي اعترت مقتضياتها.

وقد حاولت سلطات الوصاية، استدراك بعض هذه الثغرات، من خلال إصدار دوريات ومنشورات؛ قدمت حلولا عملية للعديد من القضايا والأوضاع، لكنها تظل مجرد إجراءات إدارية، لاترقى إلى درجة القوانين الملزمة، كما هو الحال بالنسبة لدليل نائب الجماعة السلالية، أو الدوريات المتعلقة بإعداد لوائح ذوي الحقوق.

3. التصفية القانونية للأراضي الجماعية وإشكالية النزاعات العقارية:

تعتبر التصفية القانونية للأراضي الجماعية (التحديد الإداري والتحفيظ العقاري)، من أهم الشروط الكفيلة لمنح العقار التأمين الدائم، وتمتيعه بمناعة لازمة؛ تجعله ملائما لاستقطاب الاستثمار وقاعدة للمشاريع المهيكلة التي توفر الشغل والاستقرار. وقد بذلت مجهودات كبيرة في مجال التصفية القانونية حيث بلغت المساحات موضوع عمليات التحديد الإداري والتحفيظ العقاري ما يناهز 8.9 مليون هكتار.

إلا أن وتيرة التصفية القانونية للأراضي الجماعية، تبقى بطيئة حيث يقدر المعدل السنوي للمساحات موضوع مسطرة التصفية القانونية، خلال الفترة الممتدة بين 1924 و2014 ما يناهز 100000 هكتار؛ بالنظر الى أهمية مساحات العقارات المفترض جماعية (6 مليون هكتار)؛ والتي لم تباشر بشأنها أية عملية للتصفية القانونية إلى حدود سنة 2014[66].

إذ تتسم وضعية العقارات غير المحفظة، بعدة سمات تتمثل في:

- ✓ هشاشة الوضعية القانونية والمادية للعقارات غير المحفظة. وبالتالي عدم التوفر على إثبات الملكية وعلى المعطيات اللازمة من الناحية القانونية ولا من الناحية الجغرافية (الطبغرافية) من حيث المساحة والحدود والمشتملات؛
- ✓ عدم استقرار الوضعية القانونية والمادية؛ وكذا التصرفات التي تقع على هذا النوع من العقارات مما يجعلها مفتوحة للنزاعات بشكل كبير ويعرض حقوق الملاك والمستغلين للضياع؛
- ✓ ضعف سندات اثبات ملكية هذه العارات وباقي الحقوق العينية الواردة عليها وتعدد المنازعات المتعلقة بها وكذا طور الفترة الزمنية للبث فيها.

هذا البطء في عملية التصفية القانونية للأراضي الجماعية، أدى إلى كثرة النزاعات العقارية بين الجماعات السلالية وذوي الحقوق(378 نزاع يهم مساحة تناهز 1.2 مليون هكتار). وتعدد القضايا العقارية المعروضة على المحاكم، إذ يبلغ عدد الملفات الرائجة أمام المحاكم ما يناهز 1686 تهم مساحة 153 ألف هكتار منها 220 قضية؛ صدرت بشأنها أحكام ضد الجماعات السلالية (تهم 2025 هكتار) و50 قضية لصالح الجماعات السلالية (952 هكتار)[67].

فالتصفية القانونية للأراضي الجماعية هي عملية حيوية نظرا لما لها من دور في الحفاظ على العقارات من الترامي والاستغلال غير القانوني والدفع بكل عمليات تثمين الأراضي. فرغم المجهودات التي بذلتها الوصاية في العقود الأخيرة، ما تزال الحصيلة النهائية بعيدة عن الأهداف المتوخاة.

ويمكن حصر أهم المشاكل، الي تواجه عمليات التصفية القانونية للأراضي الجماعية في النقاط التالية :

- النزاعات بين الجماعات السلالية والمصالح والإدارات العمومية وبعض الأشخاص.
- طبيعة مسطرة التحفيظ التي تتميز بالبطء والتعقيد.
- صعوبات مرتبطة بنواب الجماعات السلالية[68].
- صعوبات مرتبطة بمسطرة التحديد (مشكل شهادات عدم التعرض، تحيين التصاميم النهائية، طول المدة الفاصلة بين عملية التحديد والمسح ....).
- النقص في المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالأراضي.
- مشكل تحديد الأراضي المتنازع بشأنها.
- ضعف الموارد البشرية واللوجستيكية لمصالح المحافظة العقارية...

إن هذه المعيقات والاكراهات التي تعتري العقارات الجماعية، غير المحفظة، يجعل جزءا كبير من الوعاء العقاري

---

[66]- أرضية الحوار الوطني حول الجماعات السلالية لسنة 2014.

[67]- مديرية الشؤون القروية.

[68]- تلعب هيئة نواب الجماعة السلالية أدوار طلائعية في حماية الملك الجماعي، على الرغم من بعض التجاوزات التي يمكن ملاحظتها بعدة جهات من المملكة، غير أن هذه الهيئة يجب دعمها وتقويتها مع ضبط وتوسيع اختصاصاتها، وشروط عضويتها، وفق قواعد مضبوطة تراعي مبدأ الحكامة الجيدة وتطبيق شرطي المسؤولية والمحاسبة.

الجماعي، خارج الدورة الاقتصادية.مما يستلزم بلورة الإقتراحات الملموسة الكفيلة برفع وتيرة، عمليات التحديد والتحفيظ باعتبارها شرطا، أساسيا لتأمين وتحصين الملك الجماعي، وضمان شروط تثمينه. بغية تحقيق الأمن العقاري (للملاكين الحقيقيين لهذه العقارات)، والذي أصبح من الأولويات لإنطلاق المشروعات الإقتصادية والإجتماعية. وعلى اعتبار أن هذا الأخير، لن يتحقق إلا بوجود رصيد عقاري، مستقر وثابت وخالي من النزاعات.

4. تعدد أشكال الترامي والتملك الفردي بالأراضي الجماعية:

تعرف الأراضي الجماعية ظاهرة، متنامية تتمثل في الترامي من طرف الأغيار، ومن طرف بعض ذوي الحقوق، مما يتسبب في التملك غير المشروع لهذه الأراضي، وترتب عن هذا الوضع، تباين واضح في الاستغلال، وفوارق إجتماعية بين ذوي الحقوق، وأوضاع عقارية شديدة التعقيد.

وشملت ظاهرة الترامي على الأراضي الجماعية، في مكوناتها الأساسية، الأراضي الفلاحية، حيث يعمد بعض ذوي الحقوق ونواب الجماعات السلالية، إلى تفويت العقارات إلى الأجانب، أوأفراد من جماعاتهم، اعتمادا على آليات الرهن والكراء والبيع،فبمنطقة الغرب، كما ببعض جهات المملكة، نجد إزدواجية المهام : مستشارون جماعيون ونواب لجماعات سلالية، تنتشر هذه الظاهرة بمختلف جهة الغرب، مما يبرز قوة الضغط اللوبي السلالي على العقار الجماعي. كما نجد بجهات أخرى من المملكة، نواب سلاليون، موظفون سامون، محامون، برلمانيون، (جهة فاس بولمان سابق وجهة الشاوية ورديغة سابقا...). أما الأراضي الحضرية، فتشهد نشاطا عقاريا مكثفا بالنظر لإزدياد الطلب والمضاربة في العقار. ولم تنج الأراضي المخصصة للرعي، من هذه الظاهرة من خلال الترامي على هذه المجالات الغابوية والرعوية لأغراض زراعية.

كما تشهد الأراضي الجماعية، اتجاها نحو استحواذ عدد من ذوي الحقوق، على أجزاء منها؛ نتيجة الإستغلال المتواصل، وعدم دورية إعادة توزيع حق الإنتفاع بهذه الأراضي. هذا الوضع نتج عنه نوع من التملك الواقعي، بحيث لم يعد لدى ذي حق أي تمييز بين حق الانتفاع، من الأراضي الجماعية وحق الملكية الجماعية لهذه الأراضي؛ التي تملكها الجماعة السلالية التي ينتمي إليها. وبذلك يتصرف في الحصة التي يستغلها كمالك حقيقي، إلى حد القيام برهنها أو تفويتها للغير. ويظهر هذا بشكل بارز بجل الأراضي الجماعية الفلاحية؛ والتي أضحت شبه مملوكة واقعيا. بحيث تظل الإمكانية الوحيدة لولوجها هي "الإرث"، وليست القسمة الموسمية بين ذوي الحقوق، والتي لم تعد متداولة في أغلب الأراضي منذ السبعينات من القرن الماضي.

فخلال إجرائنا للبحث الميداني، تبين لنا أن هناك نوعا من الإستقرار، على الحيازة من قبل ذوي الحقوق. وأن عملية القسمة تمت لعدة عقود سابقة[69].

إضافة لذلك، نجد توجهين متعارضين فيما يخص توزيع الحصص الأرضية. فمن جهة أدت القسمة وتطبيق قاعدة "الإرث"إلى تفتيت الأراضي،وإلى إستغلالات مجهرية لا تتجاوز مساحتها هكتار واحد؛ وخاصة بالأراضي المسقية بمنطقة الغرب؛ كما هو الشأن بالمجال المدروس (منطقة الغرب).

وقد خلق تفتيت الملك الجماعي أوتمركزه، عدة مشاكل اجتماعية. كما ساهم في جعل مردودية هذه الأراضي ناقصة، بحيث يتسم استغلالها بطابعه التقليدي، مما يجعل مردوديتها دون المستوى المنشود؛ مقارنة مع المردودية المرتفعة، وطرق الاستغلال المتبعة، من طرف المستثمرين الفلاحيين في القطاع الخاص.

---

[69]- البحث الميداني بالجماعات الترابية الثلاث2018.

إذ من الصعب تطوير مثل هذه الحيازات المجهرية من أجل الرفع من مردوديتها. فمن جهة يصعب توعية وتحسيس هذه الفئات بجدوى تدبير الحيازة، وإدخال تقنيات عصرية، ومنتوجات ذات مردودية بالسوق. فبالإضافة إلى محدودية الموارد المالية التي يتوفر عليها ذوي الحقوق، والظروف الاقتصادية، يصعب عليها تحقيق مداخيل مناسبة من خلال استغلال هذه الحيازات. غير أنه في المقابل يمكن توجيه أرباب الأسر والفئات الناقصة الشغل، بمثل هذه الحيازات إلى ممارسة أنشطة أخرى مدرة للدخل. بيد أن هذا الأمر يتطلب من الدولة والمؤسسات العمومية، بدل المزيد من الجهد لتطوير هذه الحيازات والساكنة المعنية بالوسط القروي. إذ لازال هناك قصور مهم في مجال تطوير الأنشطة غير الفلاحية، في الوسط القروي، ولاسيما على مستوى الخدمات المتصلة بالفلاحة وبالإستعمال التجاري[70].

5. مؤسسة نائب الجماعة السلالية وأدائها المحدود:

يبلغ عدد نواب الجماعات السلالية 7812 يمثلون 4563 جماعة سلالية؛ أي بمعدل تمثيلية يناهز 1.7لكل جماعة، مع تباين كبير من جماعة إلى أخرى (من 1 إلى أكثر من10). كما أن الممارسة الفعلية تبين أن هناك منحى، نحو تفكك في مجموعة من الجماعات السلالية، إلى فخذات ودواوير تقوم بالتسيير المباشر لشؤونها، مما أدى إلى الزيادة في العدد الإجمالي للجماعات السلالية.

كما تعرف "مؤسسة نائب الجماعة السلالية" عدة انتقادات وشكايات من طرف ذوي الحقوق، حيث يقدر عدد النواب المطعون، في شرعيتهم خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014 أكثر من 1000 حالة. مما أدى إلى عزل بعض النواب أو تغييرهم[71].

ويستشف من هذه الوضعية، أن مؤسسة نائب الجماعة السلالية، لم تعد تؤدي الأدوار المنوطة بها؛ كأداة للتمثيل والدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، وأيضا إدارة وتدبير الرصيد العقاري الجماعي. وهذا مرده إلى عدة عوامل منها:

- افتقارالنائب أكثر فأكثر إلى وسائل العمل الضرورية، والتحفيزات اللازمة؛ مما أدى بمؤسسة النائب إلى ضعف في فعاليتها؛ وأدائها وعدم وضوح اختصاصاتها وعلاقتها مع سلطات الوصاية.
- طعن ذوي الحقوق في مصداقية وتمثيلية نائب الجماعة السلالية؛ بالنظر إلى طريقة التعيين المعتمدة في اختيار النواب.
- افتقاد مؤسسة النائب للحماية القانونية الضرورية؛ لضمان الإستقلالية وتمكين النائب من القدرة على حماية الملك الجماعي؛ وتجنبه الإنزلاقات المحتملة في تدبير مختلف القضايا ذات الصلة بمهمته، خاصة ما يتعلق منها بوضع لوائح ذوي الحقوق، والتصفية القانونية للعقارات الجماعية وعمليات التفويت والشراكة.
- غياب العنصر النسوي في الهيئة النيابية؛ لا يتيح في الكثير من الجماعات ضمان حقوق المرأة، في الانتفاع من الأراضي الجماعية.

---

[70]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: رأي حول"تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"؛إحالة ذاتية 2017/29. ص18.

[71]- عبد المجيد الحنكاري،"تدبير الأراضي الجماعية والاشكالات المطروحة"، مداخلة ضمن ندوة: "أراضي الجموع رافعة للتنمية المستدامة"،26 ماي 2016. قلعة السراغنة.ص32.

6. تدبيرالعنصر البشري وصعوبة ضبط لوائح ذوي الحقوق:

يشكل إعداد وتحيين لوائح ذوي الحقوق حجر الزاوية، في التدبير الأمثل لشؤون الجماعة السلالية وممتلكاتها.غير أن توفرها لا يشكل القاعدة، حاليا لدى الجماعات السلالية وخاصة بالمناطق الرعوية.

فإلى حدود نهاية سنة2019، تم إحصاء ما مجموعه 5138 جماعة سلالية، على مستوى التراب الوطني؛ انطلاقا من القاعدة المعلوماتية الخاصة بالجماعات السلالية، بعددها وأسماءها في ارتباط تام بالأملاك المملوكة لكل جماعة سلالية على حدة. مما يلاحظ معه، من تزايد لعدد تلك الجماعات، مقارنة المعطيات السابقة لسنة 2018 (4971 جماعة سلالية)؛ وذلك راجع بالأساس إلى استمرار عملية التعرف على الأراضي المفترض أنها جماعية[72]. أما بالنسبة لنواب الجماعات السلالية، وبعد تحيين المعطيات المدونة بهذه القاعدة، يبلغ عدد هؤلاء النواب 6786 نائبا سلاليا.

أما فيما يرجع إلى القاعدة المعلوماتية الخاصة بعدد أفراد الجماعات السلالية على المستوى الوطني، وبغية معرفة العدد النهائي والدقيق لعدد السلاليين والسلاليات، المنتمين للجماعات السلالية. فقد مكنت عملية إحصاء ذوي الحقوق، أفراد هذه الجماعات على الصعيد الوطني وإلى حدود نهاية شهر غشت 2019 من إحصاء مايفوق 2 مليون من ذوي الحقوق، أرباب العائلات، المنتمين لما يناهز 1900 جماعة سلالية بأكثر 50 عمالة وإقليم.

وتجدر الإشارة أنه، وبالرغم من الإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف مصالح الوصاية، باستصدار دوريات حول مساطر وضع لوائح ذوي الحقوق، فإن الإشكالية المطروحة تكمن في غياب معايير مضبوطة وواضحة، في الإطار القانوني المنظم للأراضي الجماعية، تحدد صفة ذي حق.

7. الاستغلال المكثف للأراضي وتدهور الموارد الطبيعية:

يتم استغلال غالبية الأراضي الجماعية بطرق غير معقلنة، مما جعل هذه الأراضي تعرف تراجعا في مردوديتها، وتدهورا في مواردها الطبيعية والبيئية.

بخصوص الأراضي الجماعية الرعوية، أدى الإرتفاع المهم لعدد رؤوس الماشية وتحويل جزء من الأراضي الرعوية الخصبةإلى أراضي فلاحية (مليون هكتار تقريبا خلال الأربعين سنة الأخيرة) إلى استنزاف الموارد الطبيعية، والمائية في بعض المناطق، مما يهدد المنظومة الإيكولوجية وتراجع في الأدوار الإقتصادية والإجتماعية لهذه العقارات. إن هذه التحولات تؤثر سلبا على سير نظام الرعي المتعارف عليه في الكثير من المناطق بالمغرب؛ والذي يتميز بالترحال الموسمي حسب الموقع الجغرافي (الهضاب-الجبال؛ الشمال-الجنوب) والمنظم باتفاقيات عرفية بين الجماعات المعنية.

كما أن الإستغلال المكثف للأراضي الجماعية الفلاحية والضغط الديمغرافي المتزايد وفتح المجال لإقامة مشاريع لا تراعي دائما محدودية الموارد المائية وهشاشة الوسط الطبيعي، يساهم في تعميق مسلسل التدهور ويهدد بفقدان التوازنات البيئية.

فعلى المستوى البيئي، تشهد العديد من الأراضي الجماعية الفلاحية ضغطا متزايدا على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية المتميزة بالندرة، خاصة وأن تدبير هذه الموارد لا يخضع دائما لمنطق الاقتصاد واجتناب التبذير. إذ ساهمت عمليات

---

[72]- تقرير أنشطة مديرية الشؤون القروية لسنة2019.

التقسيم المتتالية للاراضي، في بعض المناطق في نشوب تنافس حاد بين الاستغلاليات بدون الإكتراث بمآل هذه الموارد، مع الاستمرار في استعمال التقنيات التقليدية للسقي[73].

فتوالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية وسوء حكامة تدبير الموارد المائية في البلاد جعل سكان عدد من المناطق يواجهون شبح العطش وتراجعا حادا في الموارد المائية. فلم تعد الندرة تضرب مدن وقرى الجنوب الشرقي كزاكورة ومحاميد الغزلان...وغيرها فقط (والتي عرفت احتجاجات متعددة في السنوات القليلة الأخيرة). بل إن خريطة "جفاف" وتراجع الفرشة المائية، اتسعت لتضرب المناطق الداخلية والشمالية؛ في الوقت الذي يتم فيه إهدار كميات مهمة من المياه؛ التي يفترض أن تخصص للشرب، في سقي مزروعات ومنتوجات مستهلكة للماء. وتزداد إشكالات نقص المياه، في ظل التسربات التي تعرفها قنوات المياه، المخصصة للشرب أو السقي...وغيرها. زيادة على تراجع قدرة السدود على التخزين، نتيجة ظاهرة التوحل التي تجعل المغرب يفقد سنويا حوالي 75 مليون متر مربع. كما أن التعمير غير المنظم في ضواحي المدن والقرى، ساهم أيضا في إنشاء أوساط بيئية تتسم باختلالات كبيرة.

8. الدينامية التنموية الوطنية وحاجياتها المتزايدة من العقارالجماعي:

اعتمد المغرب في السنوات الأخيرة مقاربة جديدة ترتكز على التعاقد بين الحكومة والقطاع الخاص حول برامج قطاعية، محددة المعالم والأهداف الإستراتيجية العامة، تدخل في إطار التنمية الوطنية، وتحدد هذه الإستراتيجية، التزامات كل الأطراف المعنية، وفق جدول زمني واضح، فضلا عن تطبيقها على مجموع التراب الوطني، بطريقة تضمن استفادة كل المناطق منها حسب قدراتها ومؤهلاتها.

ومن بين هذه البرامج ميثاق الإقلاع الصناعي لفك ارتباط النمو بالتقلبات المناخية، والمخطط الأخضر للنهوض بالزراعة، والمخطط الأزرق لرفع الجاذبية السياحية للمغرب، ومشاريع الطاقة المتجددة، وإستراتيجية جديدة في مجال الفوسفاط.

وتدعو الضرورة لتفعيل هذه البرامج والمخططات في تعبئة العقار اللازمة لها. وفي هذا الاطار، فقد لعبت الأراضي الجماعية دورا حاسما في توفير العقار لها بنسبة تفوق 70%.

ومما لاشك فيه، أن الأراضي الجماعية بحجمها وتوزيعها على مختلف مناطق المغرب، ستلعب دورا مهما، في المستقبل، ليس فقط في إنجاح هذه المخططات بل كذلك في تعبئة الأراضي لفائدة المجالات الحضرية التي تقدر حاجياتها بحوالي 4000 هكتار سنويا في أفق 2013-2018.

9. بروز الفاعلين الجدد (النساء والشباب وجمعيات ذوي الحقوق، والمجتمع المدني):

أثارت الأراضي الجماعية، وما زالت تثير اهتمام فئات واسعة من المواطنين والفاعلين السياسيين[74]والحقوقيين، نظرا لأهميتها المجالية والاقتصادية، من جهة وتعقد تركيبها وبنيتها البشرية والثقافية والتاريخية من جهة أخرى. وفي إطار

---

[73]- وزارةالداخلية،مديريةالشؤونالقروية،(2014) "مشروع أرضية الحوار الوطني حول الاراضي الجماعية: الورشة الأولى، الاراضي الجماعية المخصصة للفلاحة". المنظم خلال سنة 2014.ص.6-7.

[74]- "تمليك الأراضي السلالية يتحول إلى مواجهة بين "الاحرار" و"البيجيدي": اخنوش: من قامت بحل ملف السلاليين هي الداخلية والفلاحة بتوجيهات ملكية"، مقال بجريدة المساء، عدد4044 بتاريخ 26 نونبر2019،ص1.

التحولات التي تعرفها الأراضي نتيجة الضغط البشري المتزايد والحاجة إلى تعبئة أكبر للعقار الجماعي، لتنفيذ المشاريع والبرامج المسطرة من طرف مختلف القطاعات الحكومية، أصبحت، بين الفينة والأخرى تتعالى عدة أصوات محلية وجهوية ووطنية تطالب بإعادة النظر في منظومة الأرض الجماعية ككل، سواء من حيث الاستغلال أوالتدبير. ومن بين القضايا التي ميزت هذه المرحلة، قضية المرأة السلالية.

واستجابة لتطلعات النساء السلاليات؛ قامت الوصاية بإصدار عدد من الدوريات: منها الدورية تحت عدد 60 بتاريخ 25 أكتوبر 2010، والتي تحث من خلالها على استفادة النساء السلاليات من التعويضات العينية والمادية الناجمة عن المعاملات العقارية التي تعرفها أملاك الجماعات السلالية، وذلك إسوة بذوي الحقوق الرجال. ثم الدورية عدد 17 بتاريخ 30 مارس 2012، والتي تدعو إلى استفادة النساء السلاليات من حق الانتفاع من أملاك الجماعات السلالية، موضوع تقسيمات جديدة من طرف الهيئات النيابية. بالإضافة إلى نصت الدورية الأخيرة، على تمتيع النساء السلاليات، من طرف مجلس الوصاية، من نصيبهن في مخلف موروثهن من أملاك الجماعات السلالية.

ورغم هذا الإجراء، فإن عددا من الجماعات السلالية لازالت ترفض تطبيق هذه التوجيهات[75]، مبنية رفضها على الأعراف القبلية، التي تحول دون إكتساب المرأة السلالية صفة ذي حق.

سنة 2015 صدر تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، جاء فيه:"...تعتبر الحالة الخاصة للأراضي الجموع، لاسيما أوجه التفاوت المسجلة في ما يتعلق باستغلال هذه الأراضي وتملكها، إشكالية كبرى يتعين التعمق في تحليلها، وفي ظل الاستغلال الذي ما فتى يتزايد حدة لهذه الأراضي، وهو ما يتناقض مع أحد المرامي الرئيسية لهذه الأراضي، ألا وهو أن تعود بالنفع بشكل ملموس على أبناء الجماعات السلالية. كما أن حقوق النساء في مجال العقار، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوضعيتها كداخل المجتمع، تتضرر بشكل أكبر مقارنة بحقوق الرجال. وفي هذا الصدد، فإن وضعية المرأة ازداد تفاقما جراء العديد من الظواهر التاريخية والثقافية والاجتماعية.

وفي المغرب، تصطدم حقوق المرأة في مجال الملكية العقارية، لاسيما في ما يتعلق بالاستغلال، وبإشكاليتين رئيسيتين هما: الطابع المعقد للنظام العقاري نفسه، وعدم ولوج النساء، على قدم المساواة مع الرجال، ليس فقط إلى الملكية ولكن أيضا إلى الانتفاع من استغلال الأراضي. وبالنسبة لحالة أراضي الجموع بالذات، لايخول حق الاستغلال وحق الانتفاع عموما إلا لأرباب الأسر من الذكور. ونتيجة لذلك، برزت بشكل متزايد حركات للتعبئة تقودها النساء ومبادرات تدافع عن حقوق النساء. وهي تعبير عن الاحتجاج أولا ضد الإقصاء غير المبرر للمرأة من حق الانتفاع من أراضي الجموع؛ وهو حق منح للنساء السلاليات، في نهاية المطاف، بناء على دوريات وزارية أصدرتها وزارة الداخلية بين سنتي 2009و2012. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، لاتزال هناك مسألة تبقى مطروحة، وهي المرجعيات المعتمدة، على مستويات مختلفة، لإضفاء الشرعية على إقصاء المرأة من ذوي الحقوق..."[76].

وبموازاة مع ذلك، ظهرت عدة جمعيات مكونة من الشباب ذوي الحقوق تطالب بوضع حد لسوء تدبير لأراضي الجماعية، وبعدالة أكثر بين ذوي الحقوق وخاصة الشباب الذين يطالبون بحق الأسبقية في كراء أراضي الجماعة السلالية، سواء بصفة انفرادية أوفي إطار تعاونيات والمقاولين الشباب، مع ضرورة توفير الدعم من طرف برنامج المغرب

---

[75]- على الرغم من التعليمات الصريحة الواضحة بالدورية المشار إليها أعلاه.

[76]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2019) "العقار، عامل استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومدمجة تضمن الانصاف والتماسك الاجتماعي"،20صفحة.

الأخضر والأبناك. وقد مكنت وسائل الإعلام الحديثة وخاصة الأنترنت من إعطاء صدى واسعا لمطالب هذه الشريحة من المجتمع.

10. تأهيل القوانين المنظمة للأراضي الجماعية:

تعد عملية تأهيل الترسانة القانونية الموجودة والمنظمة لأراضي الجموع، إجراء أساسي اليوم بالنظر للتطورات التي شهدتها الأراضي، خلال العقود الأخيرة، وللسياق الدستوري والسياسي؛ الذي انخرطت فيه بلادنا.

لقد أبانت الممارسة أن العديد من النصوص القانونية، تعتريها إختلالات عديدة وفي حاجة ماسة إلى استيعاب التطورات الحاصلة،والأخذ بعين الاعتبار ما يجري على أرض الواقع.

ففي غياب وجود قاعدة تشريعية ملائمة، حرصت سلطات الوصاية طوال السنين الأخيرة على ملامسة الكثير من القضايا المطروحة، بواسطة دوريات ومنشورات وزارية. كما تأكدت الحاجة، اليوم أكثر، إلى مراجعة النصوص الموجودة من خلال مطالب فاعلين متعددين (منتخبون، ذوي الحقوق، سلطات إدارية، جمعيات ...).

ولعل فتح نقاش وطني عام حول الأراضي الجماعية[77]، مؤخرا ببلادنا، شكل مناسبة سانحة لاستيعاب التحولات الجارية، وصياغة مقترحات واقعية، تستجيب لإنتظارات الفاعلين. ولفتح جديدة لجعل هذه الأراضي قاطرة للتنمية البشرية والاقتصادية.

فنظرا للرهانات والانتظارات الكبرى المرتبطة بالأراضي الجماعية، والإكراهات المتعلقة بتسييرها وتدبيرها، ومن أجل بلورة إطار تشاوري وتوافقي مع جميع الفاعلين والشركاء المعنيين، فقد قامت وزارة الداخلية، الوصية على الأراضي الجماعي، سنة2014، بتنظيم حوار وطني حول الأراضي الجماعية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تحت شعار"الأراضي الجماعية: من أجل تنمية بشرية مستدامة".

ولقد تضمنت فعاليات هذا الحوار والمنظم في خمس ملتقيات جهوية[78] بكل من وجدة، إفران، ورزازات، مراكش والقنيطرة، والذي تمخضت عنه مجموعة من الخلاصات والتوصيات، تهم تشخيص الوضعية الحالية للأراضي الجماعية، في أفق وضع التوجهات والخيارات المستقبلية، وطرح الإصلاحات والإجراءات المواكبة.

وفي نفس السياق، جاءت الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة بتاريخ8و9دجنبر2015، بالصخيرات حيث قال جلالته:"...وفي نفس السياق، ندعو للانكباب على إصلاح نظام الأراضي الجماعية، التي نثمن فتح حوار وطني بشأنها، واستثمار وترصيد نتائج هذا الحوار ومخرجاته الأساسية، لتأهيل أراضي الجماعات السلالية، لتساهم بنصيبها في النهوض بالتنمية، وجعلها آلية لإدماج ذوي الحقوق في هذه الدينامية الوطنية، وذلك في إطار مبادئ الحق والإنصاف والعدالة الاجتماعية، بعيدا عن كل الاعتبارات المتجاوزة...".

---

[77]- الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية المنظم تحت شعار "الأراضي الجماعي: من أجل تنمية بشرية مستدامة"، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. ما بين شهري مارس وماي من سنة 2014.

[78]- كان لنا الشرف للمساهمة في تنظيم هذا الحوار منذ بداية الشروع للتحضير له وفي إنجازه منذ بداية سنة 2013.

كما أن مساهمتنا هذه، تهدف إلى المشاركة في بلورة هذه التوجهات، والتي يجب اعتمادها في إصلاح المنظومة التشريعية، التي تعتبر السبيل الاوحد، وهي وحدها الكفيل لضمان إمكانية تنفيذ مقتضياتها على أرض الواقع مستقبلا[79].

ومن القضايا التي تتطلب الملائمة والمراجعة يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى العناصر التالية[80] :

- التعريف القانوني للجماعة السلالية والملك الجماعي.
- تعريف وتحديد صفة ذي حق،ومعايير منحها.
- دور ومسؤولية ذوي الحقوق في الاستغلال والحفاظ على الأراضي الجماعية.
- محدودية القوانين المتعلقة بإيجار وتفويت الأراضي الجماعية (مما يطرح أشكالات عملية أمام المستثمرين الخواص).
- تثمين الأراضي الجماعية وفتح الكراء الطويل الأمد.
- تحديد وبدقة اختصاصات القضاء والوصاية في فض النزاعات.
- طريقة تعيين نواب الجماعات ومسألة تحفيزهم.
- الإجراءات الزجرية لمواجهة عمليات الترامي والتقسيم العشوائي.
- تشجيع الشراكات وتحديد شروطها.
- الأسراع بتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري(مراجعة ظهير 1969).
- مؤسسة الجماعة النيابية (تكوينها، ضبط أعضاءها، اهتماماتها،...).
- تحديد شروط الرعي في الملك الجماعي، والأراضي الجماعية الغابوية.
- تحديد الأراضي في حالة وجود نزاعات واستحالة وجود توافق...

وفي الصدد، وعلى الرغم من المبادرات المتعددة، الرامية إلى تجاوز الإكراهات المرتبطة، بمجال العقار، ورغم الجهود المبذولة من أجل تطوير التشريعات والأنظمة ذات الصلة بتأمين العقار وتثمينه، لمواجهة ما تسجله الأنظمة القائمة، من أوجه القصور، فإن التشريعات العقارية لاتزال بعيدة عن الإجابة عن الواقع المعقد، والإشكالات القائمة في هذا المجال. وهي إشكاليات تتعلق على الخصوص بالواقع الثقافي والإجتماعي (مكانة الأرض في ثقافة المجتمع المغربي، لاسيما بالنسبة للساكنة القروية). وهو ما يجعل التشريعات حاليا، بتنوعها وعدم إندماجها وتجانسها، بعيدة عن الإستجابة للحاجيات الحقيقية، وتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى النجاعة والمرونة والانصاف[81].

11. الاهتمام بالعنصر البشري من خلال ذوي الحقوق والنواب والمرأة والشباب:

يعتبر العنصر البشري فاعلا، أساسيا في بلورة التوجهات، واقتراح البدائل من أجل تدبير متجدد للأراضي الجماعية.

---

[79]- سبق لنا المشاركة (كمسؤول عن التنظيم اللوجستيكي في أشغال هذا الحوار) خلال سنة 2014، بجميع الورشات التي نظمت بالحوار الوطني "حول الأراضي الجماعية"، والتي نظمت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

[80]- يرى معظم الباحثين.كما يؤكد الواقع المعاش.أن معظم المشاكل التي تتخبط بها أراضي الجماعية، تعود إلى الفراغات الموجودة في القانون؛ مما يجعلها معرضة للنهب والاستغلال. وهو ما يطرح السؤال حول استمرار خضوع هذه الأراضي لآلية قانونية قديمة، ترجع إلى عهد الاستعمار، ولم تعد تنسجم والتحولات الاجتماعية العميقة، التي يعرفها المجتمع.

81- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،"العقار، عامل استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومدمجة تضمنالإنصاف والتماسك الاجتماعي"،ص12.

كما يشكل عنصرا حاسما في تنفيذ مختلف الإصلاحات المرتبطة بها. ويتعلق الأمر هنا بذوي الحقوق والجماعات النيابية والمرأة والشباب.

فبالنسبة لذوي الحقوق، فقي غياب تعريف دقيق وتحديد واضح للمعايير، التي يجب اعتمادها لمنح هذه الصفة (قانون 1919)، بدأ استعمال هذه التسمية، اعتمادا على ما جاء به قانون 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري. وتقوم جمعية المندوبين أوجماعة النواب الذين يختارهم أعضاء الجماعة لتدبير الشأن الجماعي، بتحديد ووضع معايير منح صفة ذي حق؛وذلك حسب العادات والأعراف الخاصة بكل جماعة سلالية وذلك في غياب نص قانوني صريح يحددها، حيث يختلف تحديد منح صفة ذي حق، من جماعة لأخرى. وسبب هذا الفراغ القانوني، في أحيان كثيرة في استغلال بعض النواب للاختصاص، الموكول لهم لمنح صفة ذي حق، وارتكاب تجاوزات، بإقصاء عدد من أبناء الجماعات السلالية، الذين يلجؤون إلى القيام باحتجاجات، وطعون وفي بعض الأحياء اعتصامات وتنقلات إلى المصالح المركزية. وفي حالات أخرى كادت هذه الأوضاع، أن تؤدي إلى نشوب نزاعات، داخل القبيلة نفسها أو مع قبائل أخرى...

إن حصر استغلال الأراضي السلالية على أرباب العائلات، دون أبنائهم غير المتزوجين، يشكل عائقا حقيقيا وخاصة عندما يتعلق الأمر بحاملي مشاريع استثمارية، من ذوي الحقوق (نموذج المغاربة المقيمين بالخارج الذين يتقدمون، بطلبات لتمكينهم من أراضي جماعية، لاستغلالها في إحداث مشاريع تنموية.

كما أن مسألة تعيين نواب الجماعات السلالية، أصبحت تطرح عدة إشكاليات، نتجت عنها مجموعة من الصراعات، مردها إلى عدم التوافق، بين ذوي الحقوق، لاختيار نواب يمثلونهم. ويؤدي هذا الوضع في بعض الجهات، إلى فراغ نيابي بعد الوفاة، أوبعد تقديم الاستقالة.

أما بخصوص وضعية المرأة السلالية، فيجب التذكير أن توزيع حق الانتفاع، في أراضي الجموع يخضع إلى عادات، وتقاليد قديمة، يعتمدها نواب الجماعات السلالية، خلال عملية تحديد لوائح ذوي الحقوق المستفيدين، من عائدات الأراضي. وحسب هذه الأعراف، فإن نواب هذه الجماعات السلالية يعمدون إلى إقصاء العنصر النسوي، من الاستفادة من هذه العائدات[82]، الشيء الذي دفع ببعض النساء السلاليات إلى القيام بوقفات احتجاجية، تطالبن من خلالها بالمساواة[83]وتنددن بالتمييز والحيف الذي يتنافى وكافة القوانين المغربية والاتفاقيات الدولية والمكتسبات، التي حققتها المرأة المغربية.

---

[82]- خلال إجرائنا للبحث الميداني، وقفنا على وضعيات متعددة للنساء السلاليات، والتي يتم حرمانهن من حق استغلال أزواجهن المتوفين. ففي حالة عدم توفر المرأة على أبناء، يتم تجريدها من حق استغلال الهالك (زوجها المتوفى)، ولا يترك لها إلا مجال السكن فقط.

[83]- نشير في هذا الصدد أن المجلس العلمي الأعلى أصدر بتاريخ 18 ماي 2010، أكد فيها أنه من حق المرأة في الجماعات السلالية أن تستفيد، ما يستفيد الرجل، من الانتفاع بأملاك الجماعات السلالية، ومنتوجها داخل الأسرة والجماعة، خلال حصول الانتفاع بها، ومن كل تقسيم للمنفعة، إذا حصل تقسيم فيها، ومن العائدات المالية التي تحصل عليها الجماعة، إثر العمليات العقارية، التي تجري على أملاك الجماعات السلالية، حيث جاء فيها :"...وتأسيسا على ذلك، فإن من حق المرأة في الجماعات السلالية أن تستفيد كما يستفيد الرجل من العائدات المادية والعينية، التي تحصل عليها الجماعة اثر العمليات العقارية التي تجري على أملاك الجماعات السلالية، وأن يكون ذلك بمعايير عادلة، تعطي لكل ذي حق حقه، تحقيقا للعدل الذي جاء به شرع الاسلام، وجعله من أسس دينه وتجليات تكريم الانسان، رجلا كان أو إمرأة، والمأمور به في عموم قوله تعالى :"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط"، و"لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله، إن الله خبير بما تعلمون"(سورة المائدة:8)".

وقد لقيت هذه المطالب، اهتماما متزايدا من طرف الفاعلين السياسيين،وجمعيات حقوقية ومنابر إعلامية، داعية إلى الإعتراف للمرأة السلالية، بحقوقها في الأراضي الجماعية.

وفي هذا الاطار جاءت المطالب الحقوقية لفائدة النساء السلالية، من أجل الإقرار بالمساواة بين الرجال في جميع الحقوق المخولة للافراد المنتمين للجماعات السلالية، بما يضمن:

- تمتيع النساء على قدم المساواة مع الرجال من جميع الحقوق سواء تعلق الأمر بالحق في الإنتفاع أو الاستفادة سواء من التعويضات المالية والعينية أو الحق في الاستثمار أو الاستغلال سواء كانت هذه الأراضي مشاعا مشتركا بين أفراد الجماعة أو مخلف ذي حق هالك.
- تمتيع النساء على قدم المساواة مع الرجال من الإستفاذة من جميع المبادرات، لاسيما تمليك الأراضي الجماعية لفائدة أفراد الجماعة، سواء الأراضي الفلاحية البورية أو التي بداخل دوائر الري أو الأراضي المتواجدة داخل المدارات الحصرية والضاحوية.
- تمتيع النساء على قدم المساواة مع الرجال من الحق في استغلال الأراضي الجماعية بالنسبة للأراضي ذات الطابع الرعوي.
- ضمان تمثيلية النساء على قدم المساواة مع الرجال في مختلف هيئات التسيير والتدبير الاداري والاستراتيجي للجماعات السلالية.
- تمتيع المراة السلالية من الحق في إعطاء صفتها (صفتة ذي حق) لأبنائها سواء الإناث أو الذكور.

إن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة أمران مستعجلات، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الشباب الذين يوجدون في وضعية الإقصاء الإجتماعي. فمعالجتهما أمرا لا محيد عنه من أجل تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة؛ كما يستلزمان إعادة توجيه السياسات العمومية، لتعالج الميز القائم على النوع وضمان مشاركة، أوسع للمرأة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، والمدرة للدخل وإشراك المرأة في اتخاذ القرارات. إذ أن حصول المرأة على نصيبها من العقار الجماعي، سيمكنها لا محالة من التوفر على دخل وفرص شغل، ومن المشاركة في الحياة العملية والمهنية، خاصة إذا كانت تحصل على تعويض، يمكنها من الخروج من الفضاء العائلي؛ والانفتاح على أنماط حياتية جديدة، والتوفر على قوة اتخاذ القرار داخل الاسرة، مما يمكنها من لعب أدوار جديدة.

أما فيما يتعلق بالشباب، المنتمي للجماعات السلالية، فقد أصبح يلاحظ بروز تنظيمات وأصوات شبابية تنازع، في أساليب تدبير الأراضي الجماعية، وتطالب بتجاوز التقاليد والأعراف، وإرساء قواعد جديدة لانتخاب ممثلي الجماعات، وتحديد لوائح ذوي الحقوق،وتمكينهم من الاستفادة من الأراضي، وإعطاء الأسبقية للشباب حاملي المشاريع...

وفي الصد نود أن نذكر بالخطاب السامي الذي ألقاء جلالة الملك محمد السادس بالبرلمان بتاريخ11 اكتوبر2019، حيث حث القطاع البنكي، والمؤسسات المالية على البحث عن سبل لدعم المشاريع والمقاولات الذاتية؛ والتي تهم خاصة الشباب حاملي المشاريع. حيث قال جلالته:"...وهو ما يتجلى مثلا، في صعوبة ولوج المقأولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة... كما سبق أن أكدت على ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات، التي تعيق التنمية والاستثمار...لذا، نحث القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام ، والانخراط

الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل..."[84]

إن كل هذه القضايا المثارة سلفا، هي موضوع انشغالات واسعة لدى المعنيين،ولدى جزء هام من الرأي العام الوطني. لذا، يتعين تعميق الحوار، والنقاش الأكاديمي والعمومي، بشأنها بهذه المناسبة وصياغة اقتراحات واقعية وقابلة للتنفيذ. ويمكن الانطلاق مما راكمته سلطات الوصاية من معرفة ودراية وإجراءات عملية لمعالجة المشاكل المطروحة والتي تضمنتها المنشورات والدوريات الصادرة بهذا الشأن.

وبالتالي يمكن إيجاز القضايا المرتبطة بالبنية البشرية للأراضي الجماعية فيما يلي :

- تحديد وتوحيد معايير إعطاء صفة ذي حق ولوائح ذوي الحقوق.
- الآليات الكفيلة بالحد من التجاوزات (الترامي على العقار الجماعي) وردعها.
- طريقة اختيار النائب وتحديد عدد النواب بالنسبة للجماعات.
- مسالة التحفيز والتكوين وإمكانيات ووسائل العمل الملائمة للنواب.
- تفعيل مقتضيات الدستور بالنسبة للمرأة وإقرار أحقيتها في الإستفادة من الأراضي والممتلكات الجماعية.
- دعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية لفائدة المرأة في الأراضي الجماعية.
- دعم جمعيات الشباب وإعطاء الأسبقية لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

12. تعميق البحث العلمي والمعرفة بالواقع العقاري الجماعي ورصد تطوراته:

تعتبر المعرفة الدقيقة للأوضاع العقارية الجماعية، والرصد الدائم للتغييرات، التي تلحق بها والتراكم المستمر للمعطيات الخاصة بها، من الآليات الضرورية، التي تضمن نجاعة السياسات وفعالية البرامج. إن أي خصاص في معرفة الواقع، لا يمكن أن ينتج عنه إلا خصاصا أكبر في القدرة على التأثير فيه،وتدبيره بشكل جيد. ولعل ذلك ما نطمح إلى المساهمة فيه، من خلال هذا العمل المتواضع. إذ يقتضي بناء رؤية متجددة لتدبير الأراضي الجماعية، مجاليا (جهويا ومحليا)،وصياغة البدائل العملية لمعالجة الإشكالات المطروحة، إبلاء أهمية خاصة لمعرفة الواقع العقاري الجماعي، محليا؛ ورصد تحولاته. وهو ما عملنا على القيام به، من خلال إنجاز هذا العمل المتواضع؛والتأكيد على هذا الأمر نابع من الشعور بضعف المعطيات والدراسات والتحاليل الموجودة. ويمكن القول، في هذا الاطار، أن أهم المعطيات الخاصة بالأراضي الجماعية، هي ما تتوفر عليه الإدارة الوصية، بالرغم من أوجه النقص التي تعتريها. ولعل ما يؤكد هذا الوضع هو عمومية الخطاب السياسي والإعلامي، وندرة البحث العلمي والأكاديمي حول موضوع لا ينازع أحد في حساسيته الكبرى وأهميته الوطنية والجهوية المحلية، وارتباطاته التنموية،وبعده الاستراتيجي.

خلاصة:

إن أراضي الجموع، والساكنة المرتبطة بها، تتوفر لها كل الشروط الاجتماعية والاقتصادية، التي ترشحها للانفجار في أي لحظة، انطلاقا من أن كثيرا من المرتكزات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي قامت عليها بنية هذه

[84]- مقتطف من الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة(11أكتوبر2019".

الأراضي، ودورها قد انهارت وتلاشت؛ في ظل سيرورة التغيرات التي شهدها المغرب خلال الحماية وما بعد الاستقلال، نتيجة تفكك وتفسخ الروابط الجماعية؛ ونتيجة التحول المتزايد نحو الإستقرار وتغير الضرورات الطبيعية، وتراجع المفاهيم والقيم القبلية وضعف الروح الجماعية. إذ يشكل تراجع الدور المؤسساتي والإجتماعي للقبيلة أحد أهم التحولات التي عرفها المغرب، منذ استقلاله. وكان هذا التراجع متفاوتا حسب الجهات. الأمر الذي نشأت معه أوضاع جديدة لم تعد فيه علاقات الإنتاج القديمة، ذات الطابع الاجتماعي والتشاركي، قادرة على مواكبة تحولات ومواجهة تحدياتها، مع اتساع وازدهار معالم الملكية الخاصة؛التي عملت على تضييق الخناق أمام الملكية الجماعية، وتمثلاتها الاجتماعية والثقافية.إذ يتزايد الضغط على الأراضي الجماعية من قبل الأسر والأبناء على حد سواء من أجل الحصول على حصص مفرزة. بل وتصاعدت في السنين الأخيرة مطالب قوية سياسية واجتماعية، تطالب برفع الوصاية على تدبير الأراضي الجماعية. وترك العقار الجماعي للجماعات السلالية المالكة، تدبره بالطريقة التي ترغب فيها، أو تمليكه لذوي الحقوق.

قائمة المراجع:

أولا : المراجع بالعربية:

- أحمو عرشان،(2020)،الاراضي الجماعية وآفاق التنمية الترابية بمنطقة الغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة ابن طفيل، المغرب.
- الفحصي محمد بلحاج، (2015) أراضي الجماعات السلالية بالمغرب بين التنظيم القانوني وإشكالات الواقع،مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط،صفحة471.
- مومن محمد،(2014)، أملاك الجماعات السلالية وأراضي الكيش، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة المعارف القانونية والقضائية، دار نشر المعرفة،صفحة.199.
- الحنكاري عبد المجيد،(2018)مداخلة ضمن مؤلف:"أراضي الجموع وسؤال الحكامة الترابية"، سلسلة الندوات والايام الدراسية، ندوة بتيزنت،22و23 أبريل2016.مطبعة المعارف الجديدة-الرباط..صص25-28.
- الحنكاري عبد المجيد،(2016) "تدبير الأراضي الجماعية والإشكالات المطروحة"، مداخلة ضمن ندوة: "أراضي الجموع رافعة للتنمية المستدامة"،26 ماي 2016. قلعة السراغنة.صص23-36.
- المملكة المغربية،2001،"الميثاق الوطني لإعداد التراب"، مديرية إعداد التراب الوطني، وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان. الرباط مطبعة عكاظ.
- المندوبية السامية للتخطيط،(2014)، النتائج الرسمية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
- وزارة الداخلية،(2014)، مديرية الشؤون القروية "مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية" .
- رئاسة الحكومة،(2017) المرصد الوطني للتنمية البشرية،" تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو . مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار الوطني حول النموذج التنموي بالمغرب. خلاصة تركيبية" .32صفحة.
- رئاسة الحكومة،(2015) تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب: أهم عناصر التشخيص. ضمن منشورات المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها التنمية الاقتصادية والاجتماعية" المنعقدة بتاريخ 5و6دجنبر2015. 20صفحة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2019)"العقار، عامل استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومدمجة تضمن الإنصاف والتماسك الاجتماعي"،20صفحة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2019)"رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: العقار في المغرب رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي؛ إحالة رقم 2019.35/25صفحة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2017) "رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29. 32صفحة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2014) تقرير حول:"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات"، إحالة رقم 14/2،2013.
- **أحمو عرشان**،(2018)،العقار والتنمية:حالة أراضي الجموع بمنطقة الغرب،المجال والتنمية،عدد1، صص181-203.

- بوداوح امحمد، عرشان أحمو،(2018)، العقار الجماعي بمنطقة الغرب وإشكالية التنمية الترابية"،"ملفات الدراسات والأبحاث في التنمية الترابية"، ملف رقم1،صص6-26.
- "الحنكاري يقول كل شيء عن الأراضي السلالية بالمغرب"،حوار مع "العمق": العامل مدير مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية 21 فبراير 2019.
- "الحنكاري: إنسانية الملك محمد السادس تتيح ارتقاء السلاليين اجتماعيا"، تصريح السيد عبد المجيد الحنكاري مدير الشؤون القروية، بوزارة الداخلية للموقع الالكتروني"هسبريس"، يوم 20أكتوبر 2018.
- الظهير الشريف بتاريخ 27 ابريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 329 والصادر بتاريخ 18 غشت 1919.
- الظهير الشريف رقم 1.69.30الصادر بتاريخ 25 يوليوز 1969، يتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.
- القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
- القانون رقم 63.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.116 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
- القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019). الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
- المرسوم رقم 2.19.973 صادر في 13 من جمادى الاولى 1441 (9 يناير2020) بتطبيق القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها (جريدة رسمية عدد6849 بتاريخ 20 يناير2020.

ثانيا : المراجع بالفرنسية:

- BOUDERBALA,N,(1999) « Les systèmes de propriété foncière au Maghreb Le cas du Maroc », Cahiers Option Mediterraniennes.vol.36.CIHEAM.pp47-66.
- CHRAIBI ,A (1994), « Situation Des Structures Foncières Dans le Gharb », in « les Structures Foncières et le Développement au Maroc »,publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Kenitra, coordination :F.AQIL et M.BOUDOUAH, impremerie ANNAJAH-Casablanca.pp15-24.
- HUOT (le COLONEL),1923, « les terres collectives au Maroc et la colonisation européenne »,in Afrique française-Renseignement coloniaux.
- «50 ans de développement humain et perspectives 2025», rapport réalisé à l'occasion du cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc, janvier 2006.228p.
- BANQUE MONDIALE : « Marchés Fonciers pour la Croissance Economique au Maroc ». VI.31mai2008.43p.
- HCP,(2019), Les Cahiers du Plan. N°52. « FASSI FIHRI.M. : Démographie Magrébine Situation et Perspectives ».pp4-25.
- Ministère de L'Intérieur (DAR),(2011), « Les terres collectives au service du développement global .
- PNUD (Maroc),(2002): Etude sur le statut juridique des terres collectives au Maroc et les institutions coutumières et locales dans le versant sur du haut atlas,p.36.

الجيوبوليتيك النقدي ومعايير الهجرة الغير شرعية في افريقيا والوطن العربي

Critical geopolitics and illegal immigration standards in Africa and the Arab world

أ. جداي سليم ، جامعة المسيلة

salim. djeddai@univ-msila.dz

أ، عزوز صباح، جامعة المسيلة

sabah.azouz@univ-msila.dz

الملخص :

تشـير الدراسـة إلي مفهوم جديد في العلاقات الدولية يعمل علي دعم الهجرة الغير شـرعية في بين الدول المسـتقبلة والدول الطاردة ،فمفهوم الجيوبوليتيكا كان له الدور الفعال في دعم وتعزيز آليات الهجرة الغير شـرعية وكذلك من حيث موقع الدولة ،وكذلك مجالها الجغرافي وحدودها وبالتالي فالقرن الواحد والعشـرون هو عصـر عودة الجيوبوليتيكا من منظورها النقدي حيث تركزت إشـكالية دراسـتنا حول المدي الذي تلعبه الجيوبوليتيكا في دعم أو الحد من الهجرة الغير شـرعية في إفريقيا والعالم العربي كما تم الاعتماد في دراسـتنا علي مجموعة من المناهج تتمثل في المنهج التاريخي والمنهج الوصـفي وكذلك المنهج التحليلي .

الكلمات المفتاحية : الجيوبوليتيك النقدي ،الهجرة الغير شرعية.إفريقيا. الوطن العربي .

Summary:

The study refers to a new concept in international relations that works to support illegal immigration between receiving countries and repellent countries, the concept of geopolitics played an active role in supporting and strengthening mechanisms of illegal immigration as well as in terms of the location of the state, as well as its geographical area and borders, and therefore the twenty-first century is the era of the return of geopolitics from its critical perspective where the problem of our study focused on the extent to which geopolitics plays in supporting or reducing illegal migration in Africa and the Arab world as relied on in our study on A set of approaches consisting of historical and descriptive approaches as well as analytical approaches.

Keywords: Critical geopolitics, illegal immigration. Arab.

مقدمة:

تعد نهاية الحرب البادرة هي نهاية لاستعمال القوة الصلبة في العلاقات الدولية ،مما حتم علي الدول الاعتماد علي منظورات أخري مثل القوة اللينة ومنظور الجذب بدل الاكراه ، كما أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية هي المحرك الأساسي في العلاقات والتفاعلات بين الدول ،مما بدوره أبرز توجهات جديدة وفي نفس الوقت أفز تهديدات أخري أصبحت الدولة أو الدول غير قادرة علي مجاراتها ،فالشق الاقتصادي للعولمة قد أثر علي الفرد الذي تولي له الليبرالية كامل الاهتمام في عناصر تحليلها ،فأصبح الفرد جزءا من التهديدات التي تؤثر علي السياسات الدفاعية للدولة فالعامل الاقتصادي أصبح يجذب الفرد ،كما أن سياسات بعض الدول وخاصة النامية أصبحت كذلك تساهم في طرده فأين مكمن المشكل في دراستنا للهجرة الغير شرعية؟ ،فالهجرة اليوم أصبحت عبارة عن أزمة تهدد دول المركز وكذلك دول المحيط ،كما أنها تبشر بصراعات قادمة قد تكون نتائجها انقسامات داخل الدول فكيف نجابه هذه الظاهرة وماهي الميكانزمات النظرية والأطر التحليلية التي تراعي مصالح الدولة والفرد في آن واحد؟ سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلي عوامل الجغرافيا السياسة والجيوبوليتيك التي تدعم الهجرة الغير شرعية في الوطن العربي، كما سنحاول في الأخير إلي تحريك عجلة النظرية لفهم وإدراك الظاهرة إدراكا علميا منهجيا وهو بدوره ما ينتج لنا ميكانيزمات وحلول موضوعية ومبدئية لهذه الظاهرة .

منهج الدراسة : المنهج الوصفي التحليلي الملائم لهذا النوع من الدراسة.

تقسيم الدراسة كالتالي:

المحور الاول : مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني : منظورات الجغرافيا السياسية للهجرة الغير شرعية .

المحور الثالث : منظورات الجيبولوتيك النقدي للهجرة الغير شرعية.

المحور الاول : المدخل المفاهيمي.

الفرع الاول :الهجرة الغير الشرعية والتوجهات المفاهيمية.

أولا -الضبط اللغوي والاصطلاحي للهجرة والهجرة غير الشرعية :

1 -لغة : الهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا أو هجرانا ،نقول هجر المكان أي تركه ،ومنه كذلك الفعل هاجر، يهاجر مهاجرة رحل عن بلده وهله فالهجرة لغة تفيد الرحيل والسفر والخروج من الارض.

2 -اصطلاحا : الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر ،وذلك بتغيير مكان الاستقرار العادي ،وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

3 - الهجرة غير الشرعية : فهو مركب من لفظين " الهجرة " ولفظ الهجرة الغير شرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الاجانب إلى الاقليم السيادي لدولة ما[85].

ثانيا : تعريف الهجرة و أنواعها: تعددت التعاريف التي حاولت أن تحدد مفهوم الهجرة ومن أهمها

1-تعرف الهجرة : هي حركة انتقال فيزيقي للأفراد أو الجماعات من منطقة عيش وإقامة دائمة اعتادوا عليها إلى منطقة أخرى، شريطة توافر القصد والنية على الاستمرار في المنطقة الجديدة فترة زمنية ليست قصيرة ... كما أن الهجرة هي ظاهرة اجتماعية وجدت ومازالت توجد في كل مكان وزمان وهي الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من مكان إقامة دائمة اعتادوا عليه إلى منطقة أخرى لمدة قد تقصر أو تطول وتمتد لتشمل الحياة الباقية للشخص بأكملها ،إنها كل حركة عبر الحدود عدا الحركات السياحية.

2-وتعرف الهجرة : أيضا بأنها " انتقال للفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة أومن دولة إلى أخرى بقصد الاقامة الدائمة أو المؤقتة وبصورة إجبارية أو اختيارية لأي سبب من الاسباب ".

وبناء على التعريفات السابقة يمكن التمييز بين مفهوم الهجرة وبعض المفاهيم المتعلقة بها كالتمييز بين مفهوم الهجرة ومفهوم التنقل الاجتماعي الذي " يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الحاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى ، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الاقامة المعتاد وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي في طياتها على عملية تنقل اجتماعي".

ثالثا : أنواع الهجرة:

1- تصنيف الهجرة :وهي هجرة داخلية وهجرة خارجية:

أ- الهجرة الداخلية: ونقصد بها انتقال الافراد داخل الوطن الواحد حسب الحدود السياسية للبلد المقام فيه وإذا أردنا التعرف عن خصائصها " فلعل في مقدمة الخصائص المميزة للهجرة الداخلية في الوقت الحاضر زيادة أهمية الهجرة من الريف إلى المدن خلال العقود الماضية اكتسبت أهمية خاصة في البلدان النامية كافة تقريبا وذلك لدورها الهام في تعجيل حركة التحضير في هذه البلدان"...وفي واقع الامر فإن الهجرة الداخلية أكبر بكثير من الهجرة الخارجية وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها كونها قليلة التكاليف فالمهاجر داخل البلد لا يكلفه ذلك تكاليف باهظة فضلا عن توافر جوانب ثقافية مشتركة لا تؤثر على نمط حياته المعتادة كالدين واللغة والعادات والتقاليد

ب- الهجرة الخارجية : وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع بما يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين طلبا للعمل ، أو فرارا من الاضطهاد ، أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها... وتنحصر

[85] - كتاب زهية ،**مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الاورو مغاربية** ، مجلة صوت القانون ، المجلد الخامس ، العدد 01 ، أفريل،2018 ، ص3

الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث ، الهجرة الاوربية فيما وراء البحار إلى أمريكا والهجرات الدولية داخل أوربا والهجرات الافريقية والهجرات الآسيوية.[86]

ثالثا :تعريف الهجرة غير الشرعية : أما الهجرة غير الشرعية فهي خروج المواطن من اقليم الدولة من غير المنافذ المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة ،كما أنها تعرف أيضا بأنها الانتقال من الوطن الام إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون ا وتعرف كذلك على أنها :سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الاشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تفتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة ، وقد تشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبيا اللجوء المرفوض طلبهم الذين لا يمتثلون لأمر الابعاد والاشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

1-التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بحسب الامر رقم211/66 المؤرخ في 23 جويلية1966 بأنها": دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".

2- أما المفوضية الاوربية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي" كل دخول عن طريق البر أو البحر أو اللجوء إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة ، أو من خلال الدخول إلى" منطقة الفضاء الاوربي " الاتحاد الاوربي بطريقة قانونية من خلال لموافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات ،وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[87]

3 -وقد قدم المكتب الدولي للعمل تعريفا لظاهرة السرية بأنها " الهجرة السرية أو الغير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الاساس بالمهاجرين الغير قانونيين:

أ-الاشخاص الذين يعبرون الحدود بعيدا عن الرقابة القانونية.

ب-الاشخاص الذين يدخلون الاقليم بصفة قانونية ثم يقومون بتجاوز المدة المحدودة التي منحت لهم قانونا.

التعريف الفقهي للهجرة الغير شرعية لم يصل الفقهاء إلى تحديد تعريف جازم للهجرة الغير الشرعية نظرا للتناقضات والآراء المختلفة لكل دولة ومن فقه لأخر حسب مصالحهم الوطنية وهناك ثلاثة أراء للظاهرة:

4-وعليه يمكن تعريف عام لظاهرة الهجرة الغير شرعية وهي: مغادرة الارض أو البلد أو الموطن بدون رخصة أو وثيقة سفر من طرف السلطات المعنية بالترخيص للسفر خارج الحدود البرية والجوية والبحرية للدولة التي يعيش فيها بسرية

---

[86] - نسيم بورني ، نورالدين عزوز ، **قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 04 ،ديسمبر2020،ص66-67.

[87] - نعيمة بوزيان ، **الاطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية ،مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، العدد الثالث الخاص بفعاليات الملتقى الدولي الاول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها المنعقد في 16و17 أكتوبر 2018،ص278.

وتكون من انتقال من الدول من الدول المنتقل منها الاصلية إلى الدولة المستقبلة باستخدام وسائل غير مشروعة وفي أي زمان دون العبور عبر الاماكن التي تراقب حركة عبور الافراد والاشياء كالمطارات والموانئ ومراكز العبور الحدودية البرية.[88]

5-وقد عرفها البعض الآخر :"بأنها الانتقال من دولة إلى آخر بغية الوصول إلى وضع أفضل سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ،أو الاجتماعية ،أو الدينية ،أو غير ذلك ،بطريقة مخالفة للنظم والقوانين الموضوعية في هذا الشأن من قبل الدولة المهاجر،[89]

وهذه التعاريف على الرغم من اختلافها من حيث التسمية إلا أنها تحوي مدلول واحد أن الهجرة غير القانونية تعني خروج الفرد من اقليم دولته أو دولة أخرى دونما الحصول على موافقتها لفترة ما أو دخوله إلى اقليم الدولة المستقبلة من منفذ غير شرعي حاملا مستندات غير حقيقية مخالفا بذلك لوائح أنظمتها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دوليا.[90]

الفرع الثاني :مفهوم الجغر افيا السياسية :

مفهوم الجغر افيا السياسية : لا يمكن دراسة العلاقات الدولية دون توظيف للمفاهيم ذات الصلة بالجغرافيا ، فالعامل الجغرافي في التاريخ العالمي يعد الاكثر أهمية لأنه العامل الاكثر ثباتا وديمومة ،فالأرض تعتبر المورد والعنصر الوحيد غير قابل للحركة ... ومحاولة الاخذ بالتفسير جغرافيا السياسية للهجرة الغير شرعية استدلال بمقال حديث جدا جاء في مجلة الدراسات الاستراتيجية ،كتب غراي بأن "جميع المسائل السياسية ذات بعد جيبولوتيكي" ،وخلص بأنه بالنسبة لدراسة وممارسة العلاقات الدولية " تصبح الجغرافيا مسألة لا مفر منها " ،وعلى نحو متصل فكل المسائل والقضايا السياسية تنطوي على بعد جيبولوتيكي ،وأنه لا مناص من الجغرافيا في دراسة وممارسة العلاقات الدولية.[91]

1- **عرفها محمد متولي ومحمود أبو العلا** : وضع محمد متولي ،محمود أبو العلا تعريفا مشتركا هو: إنها جغرافية الدول والوحدات السياسية ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها ،لها كيانها السياسي الخاص ولها صفاتها المميزة ...ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة في المحافظة على الامن والسلام العالمي.[92]

2 –**وتعرف الجغر افيا السياسية**: أيضا دراسة الاختلافات والتشابه بين الاقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه الاقاليم ،ونظام الحكم أو السيطرة في أي إقليم من الاقاليم يؤثر في العلاقات التي تقوم بين الدول التي

---

[88] - فتحي حاجي ، ال**هجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الاسباب وجهود مكافحتها**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04 ، العدد2020،03،ص95.

[89] - فيصل بن حليلو ، أحمد محمد حسن، **تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر: و اقع التحديات** ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 17 ،العدد1 ،يونيو 2020،ص712.

[90] - بورزق أحمد ،حجاج مليكة ، **أسباب الهجرة غير الشرعية و أثارها** ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الاول ، العدد التاسع ، مارس،2018 ص281.

[91] - راقدي عبد الله ، **الجيبولوتيكا والعولمة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17 ،جوان2017 ، ،ص215.

[92] - محمد متولي ،محمود أبو العلاء ، **الجغر افيا السياسية**، مكتبة الانجلو المصرية ،1983،ص9.

توجد في هذا الاقليم، ولذلك فإن دراسة الجغرافيا السياسية عند دراستها للإقليم السياسية تتناولها باعتبارها وثيقة الصلة بالشؤون القومية والدولية بالإضافة إلى كونها جزاء من ميدان الجغرافيا الاقليمية[93]

3 -**وفي تأكيد على أهمية الجغرافيا السياسية** ، إذ تعتبر مهمة في التحليل الجيبولوتيكي الذي يعني التفاعل بين الإمبراطوريات في نطاق جغرافي وبالتالي فهي عامل أساسي في هندسة السياسات الدولية لأنها البعد الاكثر ديمومة واستقرار وثباتا فالموقع الجغرافي للدولة في منطقة جغرافية وفي العالم ككل قد يفتح لها آفاق ومجالات واسعة ، وقد لا يساعدها في توظيف إمكانيتها وقدراتها ،وأيضا لهذا السبب تؤثر الجغرافيا في تصورات القادة السياسيين وصناع القرار والمشرعين في مسائل السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: مفهوم الجيبوبوتيك النقدي :

أولا تعريف الجيبولوتيكة النقدية : تعد الجيبولوتيكا من المفاهيم التي وقف عندها الباحثون يستكشفون كنهها وأبعادها ،غير أن طبيعتها جعلت امكانية الاتفاق بين الباحثين في تعريفها أمر غير ممكن ، ومن ثم برزت الحاجة إلى محاولة وضع تعريف يساعد في فهم الظاهرة وفقا لمقتضيات المرحلة.

1- ففي هذا السياق ،كتب" هنري كنسجر "Henry Kissnger" يقول بشأن الجيبولوتيكا:" أعني بالجيبولوتيكا المقاربة التي تولي اهتماما لمقتضيات التوازن " ،ويضيف:" كان لي تطلعا مع الرئيس الامريكي" نيكسون " لنهندس سياسة خارجية أمريكية رصينة قائمة على إدراك المصلحة الوطنية الدائمة بدلا من التركيز على العواطف المتقلبة التي أدت بنا في الماضي إلى تجاوزات في التدخل والتنازل"

2- وقدم إيف لاكوست yves lacoste تعريفا لمفهوم الجيبولتيكا مفاده : " هي دراسة مختلف أشكال صراع السلطة على الارض القدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الاقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الاقليم وهذا المسافات تتزايد شيئا فشيئا ،وهو التعريف الذي يلامس حقائق الواقع على اعتبار إننا نعيش مرحلة مراجعة للمنظورات الواستفالية.[94]

ثانيا :الجيبولوتيك النقدية :تتناسب أكثر في فهم إشكالية الجيبولوتيك وأكثر ثراء لمفاهيمها مما يساعدها أكثر على فهم واستيعاب المشاكل المختلفة التي تواجه الدول في ظل العصرنة والحداثة المتقدمة والنقدية تعتبر الجيبولولتيكا أكثرا تساعا وتعقيدا في مفهومها من الجيبولولتيكا التقليدية فهي تعتمد على فكرة أن كل الدول إقليمية وسياستها الخارجية مرتبطة بالإقليمية والموقع الجغرافي هو المتحكم فيها ،فجغرافية العالم هي الصورة الاجتماعية والتاريخية للأرض[95]،ويرد الجيوبولتكيون النقديون أيضا أنه خارج حيز المقومات الجغرافية هناك متغيرات جديدة بدأت تؤثر في الاحداث السياسية من بينها العامل التكنولوجي أو بالأخص تكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك الثورة المعلوماتية والعولمة أو الثقافة التكنولوجية العالمية...ومنه يركز الجيوبولتكيون النقديون على دور تكنولوجيا الاعلام في تحفيز الفرد على القيام بأفعال سياسية محددة[96]

---

[93] - علي أحمد هارون ،**أسس الجغرافيا السياسية** : دار الفكر العربي ، القاهرة 1998،ط1،ص30.

[94]- راقدي عبد الله ، **الجيوبولتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا**،مرجع سبق ذكره، ص211.

[95]- شوقي عرجون ،**صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز2000-2010** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر2014،3-2015،ص38.

[96] - فؤاد حمة خورشيد، **الجيبوبولتكيس المعاصر تحليل ،منهج،سلوك** : المديرية العامة للاعلام والطبع والنشر،السليمانية،2013، ص39-40.

وتهتم بالبيان السـياسـيpolitical rhetoic الذي يتنافس انصـاره من أجل المحافظة على الهيمنة الغربية على الشـؤون الدولية .

وعليه اعتمادا على النظرية النقدية انطلاقا من المجالات الجيبولتيكيا الثلاث يمكن تفسير الهجرة الغير شرعية انطلاقا من اعتبار الجيبولتيكا هي الاسـتراتيجية الي تقوم بها الدول لمكافحة الهجرة الغير شـرعية من الجهتين الدول المصـدرة للمهاجرين و (الطاردة) [97]

رابعا :و اقع الهجرة في الوطن العربي:

تشـهد المنطقة العربية اليوم حركة هجرة على ثلاثة أنماط هي هجرة العمال النظامية وغير النظامية والهجرة القسـرية والهجرة المختلطة.

وتشـكل بلدان مجلس التعاون الخليج الوجهة الرئيسـية للعمال المهاجرين من المنطقة ومن خارجها ،كما يهاجر العمال من المنطقة إلى أوربا إلى أوربا وأمريكا الشـمالية ، وإضـافة إلى الفوائد والمكاسـب التي تحققها الهجرة للمهاجرين أنفسـهم فهم يحملون إلى البلدان المضيفة المهارات التي تحتاج إليها سوق العمل ، وإلى بلدان المنشأ التحويلات المالية اللازمة لدعم التنمية.

والهجرة القسـرية هي نمط منتشـر في المنطقة العربية وإليها وعبرها ،لأسـباب أهمها الهروب من النزاعات ،وتزعزع النظام وتفشي العنف الاضطهاد ، وكثيرا ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة قد تنتج حالات نزوح مؤقت ومزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها والنزوح الثانوي أو ما يعرف بالهجرة المتجددة ،هو أيضـا ظاهرة شـائعة في المنطقة، وكثيرا مالا تقتصـر آثار الازمات وموجات الهجرة القسـرية على رعايا البلدان المتضـررة ،بل تطال المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البلدان وقت نشوب النزاعات.[98]

وتشهد المنطقة العربية أيضا حركات هجرة غير نظامية ،إذ تنتقل عبر الحدود الدولية أعداد كبيرة من الاشخاص لأسباب شـتى، ويصـنف عدد كبير من هؤلاء في فئة المهاجرين أما طوعا أو قسـرا بحثا عن حماية دولية أو فرص اقتصـادية ،وفي معظم الاحيان يصعب تصنيف هؤلاء المهاجرين في فئة معينة ،وكثيرا ما يكون للإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين دور هام في حركة الهجرة غير النظامية والمختلفة.

ويتضـح من هذه الانماط الثلاثة ،أن حركات السـكان من المنطقة العربية وإليها وعبرها ،تخضـع لعوامل عديدة ،فهم يهاجرون إما هربا من النزعات والاضطهادات وانتشار العنف ، وانتهاك حقوق الانسان ،وإما بحثا عن فرص العمل وسبل العيش، وإما سـعيا للانضـمام إلى أفراد الاسـرة ،وكثيرا ما تجتمع هذه الدوافع. ومن العوامل التي لها أثر بالغ على الهجرة الطلب في سوق العمل ،وآفاق التشغيل الحقيقية أو المتوقعة في بلدان المقصد ضمن المنطقة العربية وخارجها.

وللعوامل البيئية أيضا تأثير كبير على الهجرة ،وإن أقل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية، فللأحداث الشـديدة كالفيضـانات وموجات الجفاف وتدهور البيئة، التي تضـعف إنتاج المحاصـيل الزراعية والمواشـي

---

[97] - راقدي عبد الله ،مرجع سبق ذكره ،ص213-2014.

[98] -ريما خلف، وليام لاسي سوينغ، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ،تقرير الهجرة الدولية لعام 2015** : منظمة الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة الص15.

وتسبب ندرة المياه وتضر بالنشاط الاقتصادي ،تأثير بالغ على القرار بشأن الهجرة، تشمل الهجرة في المنطقة العربية فئات سكانية شتى من مختلف الفئات العمرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتختلف تجارب المهاجرين والمخاطر التي يتعرضون لها باختلاف فئاتهم وتشكل النساء نسبة مرتفعة من مجموع المهاجرين من المنطقة وإليها، مع أن أعدادهن أقل بكثير من المتوسط العالمي وتهاجر المرأة عادة بهدف لم شمل الاسرة وهي أكثر عرضة من الفئات الاخرى للإتجار بالأشخاص ،وترتفع أعداد المهاجرين من الشباب والاطفال ،نظرا لارتفاع نسبة الشباب والاطفال، نظرا لارتفاع نسبة الشباب من مجموع سكان المنطقة ويلاحظ ضمن الانماط الثلاثة سفر الاطفال والقصر غير المصحوبين بذويهم منفصلين عن أسرهم ،وكثيرا ما ترصد هذه الحالات ضمن حركات الهجرة المختلطة ويبدو طلب الحماية الدولية والعمل من الدوافع الرئيسية لهذا النوع من الهجرة إضافة إلى أوضاع الاسر والشبكات غير النظامية ،ويتعرض هؤلاء الاطفال للاستغلال في العمل ولأغراض إجرامية وجنسية[99]

المحور الثاني : منظورات الجغرافيا السياسية للهجرة الغير شرعية :

- **الفرع الاول** : يقوم التفسير الهجرة الغير الشرعية انطلاقا من الجغرافيا السياسية على أمرين أساسين هما :**أولا** ما يرتبط بأسباب وعوامل الطرد من الموطن الاصلي ،**ثانيا** : ما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال (الدول المستقبلة)[100]

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية ،فمن بينها الاسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية ،ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الازمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية سواء أكانت نظامية أو غير نظامية يوف تظهر آثاره تباعا في الفترة القادمة حيث تدفع الازمة بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية ولاشك أن هؤلاء يوف يبحثون عن أي مخرج لهم ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى لو كلفهم الامر حياتهم

- وفي محاولة لتقييم الاسباب أو الدوافع التي تدفع التي بالشباب للهجرة غير الشرعية بالنسبة لدول الطاردة نجد في تخص الدول العربية مقدمتها:

- **أولا**: عوامل طاردة توجد في الدول المرسلة (العربية (وتتمثل هذه العوامل في بالظروف السلبية (من وجهة نظر المهاجر) التالية: أ- تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداها على الفلاحة(الزراعة) ،والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان التنمية المستدامة ،وذلك لارتباط الاول بالأمطار ،والثاني بأحوال السوق الدولية

- ب- تدني مستوى الدخل الفردي في الحوض المتوسطي العربي (2116 دولار) وضعف أو عدم وجود فرص العمل و انخفاض الاجور، وبالتالي تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية.

- **ت**- ارتفاع نسبة البطالة وخاصة لدى الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية ،وتقول الاحصائيات: يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم ،فعلى سبيل المثال تقدر هذه النسبة في المغرب بحوالي12٪ وتبلغ21٪ في

---

[99] - ريما خلف، وليام لاسي سوينغ، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ،تقرير الهجرة الدولية لعام 2015** مرجع نفسه ،ص15.

[100] - نجيب سويعدي ،**إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الما جستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012) ص32.

المجال الحضري ،وفي الجزائر تصل النسبة إلى23٪ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وتصل في تونس 15٪

- ث- ارتفاع نسبة الفقر والجريمة في الاحياء التي يقيم فيها المهاجرون، بعد أن فقدوا الامل في الوصول إلى أوربا وقرروا البقاء في مناطق العبور أو التجمع، فعلي سبيل المثال لا الحصر وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام2011 فإن عدد المغاربة الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ حوالي8 مليون، يمثلون حوالي20٪ من إجمال السكان البالغ40 مليون نسمة تقريبا.

- ج- سوء استغلال الموارد الطبيعية.

-ح- ارتفاع نسبة النمو السكاني ، وبالتالي المزيد من الضغط على الموارد.

- خ- زيادة الفاقة والعوز ،وانعدام العدالة الاجتماعيةEquity.

- د- مع تفاقم مشكلات الفقر والبطالة ازدادت حمى الهجرة غير الشرعية لدى الشباب ،وارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة والعشرين60٪، الذين أصبحوا يعانون من حالتي الضيق والاكتئاب النفسي ،وهذه ما دفعهم إلى المغامرة بالهجرة(غير سائلين عن مخاطرها) أملا في تحقيق الحلم بالعيش الكريم ،شعاره في ذلك ،حيث توجد الكرامة يوجد الوطن، ولا كرامة بدون عمل يوفر العيش الكريم.

- ذ- ضعف مشاركة الشباب العرب في صنع الحياة العامة في المجتمع مما يدفعهم إلى ركوب قوارب الموت في البحر المتوسط أملا في الوصول إلى حياة أفضل[101]

- بالإضافة الى العوامل الخاصة بالهجرة غير الشرعية التي تتوجد في الدول الطاردة لكن لا تختص بالدول العربية فقط بل كل الدول ومنها التالي :

1- الدو افع الاقتصادية : يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق ،ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديمغرافي فيها ،إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الاعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أول دول أخرى ، وخاصة فئة الشباب المتعطل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الاسرية ،في ظل تنامي معدلات البطالة.

ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الاعمال وتحدث عمليات توسع صناعي الامر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الايدي العاملة الجديدة العاملة محليا.[102]

2 -الاضطرابات السياسية: ان الشعور بالاضطهاد وعدم الاستقرار والخوف من المصير المجهول، وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الافراد والجماعات إلى الهجرة السرية مما يشكل حالة من عدم الاستقرار للأفراد والمجتمعات،

---

[101] - خليف مصطفى غرابية ، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوربا عبر البحر الابيض المتوسط**. مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد الحادي عشر ، مارس 2014،ص170-171.

[102] - عبد الله العشري، **تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن القومي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد3،أفريل2018،ص117.

كذلك تعد الحروب الاهلية والدولية سببا رئيسيا للظاهرة حيث مقصود للمهاجرين السريون المناطق الاكثر أمانا ومن بعد ذللك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي ،وتعد افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط الاكثر تصديرا للهجرة السرية بسب الازمات والاضطرابات السياسية التي تعيشها.

3-العامل الجغرافي: يساهم عامل القرب الجغرافي بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة ،ويتضح ذلك بصورة جلية في الحدود البحرية ،حيث ان المسافة القصيرة بين افريقيا و أوربا مثلا تقدر بأربعة عشر14 كيلومترا فقط ،عامل يسهل عملية الهجرة السرية إلى سواحل أوربا.[103]

4 -العوامل الاجتماعية: ان الانسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكا منحرفا دون مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية والانحراف ،وأهم هذه المشاكل البطالة وتعرف هذه الاخيرة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ولكنه لا يجده ،وعرفت منظمة العمل الدولي البطال(كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر الثابت ولكن دون جدوى) ولعل من أهم آثار البطالة السلبية فقدان الانسان إرادته واثبات ذاته واهتزاز في شخصه مما ينعكس سلبا على أسرته ومجتمعه وتكون عادتا ردة فعله اللجوء لأي وسيلة سلبية للحصول على حاجاته الاساسية والاجتماعية ،ويكون في الغالب خروجه على المعايير والقيم والسلوك اليومي في المجتمع ، وإذا طال أمدها تؤدي من الناحية النفسية إلى تغذية شعور الاحباط لدى العاطل مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور الاحباط لدى العاطل مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع ولآخرين ،ولقد أكدت الدكتورة بريجسين هولسين Bregisine houlsine في المؤتمر العالمي حول موضوع البطالة والصحة النفسية الذي عقدته الجمعية الفرنسية للطب الوقائي والاجتماعي" إن الناس في الستينات كانوا عاطلين عن العمل بسبب المشكلات النفسانية التي كانوا يعانون منها أما اليوم فهم يعانون من هذه المشكلات لانهم عاطلون عن العمل "وهذا الواقع عبر عنه المدير العام لمكتب العمل الدولي خوان سو مافيا jouane soumaavia بأنه أكبر إخفاق هيكلي اقتصادي في عدم خلق ما يكفي من الوظائف حيث يقطن الاشخاص ".[104]

ثانيا :عوامل جاذبة توجد في الدول المستقبلة (الاوربية) ،وتتمثل هذه العوامل بالظروف الايجابية(من وجهة نظر المهاجر) التالية:

1- عوامل جاذبة:

- أ-القرب الجغرافي بين الدول العربية الافريقية ولآسيوية من القارة الاوربية ، تجعل من الانتقال(المغامرة) أمرا سهلا عبر البحر الابيض المتوسط ،وهذه الحركة جاءت كردة فعل طبيعية لغلق الدول الاوربية الابواب أمام الهجرة الشرعية والسياسية ،إذ أججت هذه الاجراءات من وتيرة الهجرة غير النظامية.
- ب- ارتفاع مستوى الدخل الفردي في دول الاتحاد الاوربي(21 ألف دولار).

---

[103] - محمد إمحمد محمد أبو زيد ، **الهجرة غير الشرعية و أثرها على الامن القومي الليبي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ،كانون الثاني،2019)،ص27-28.

[104] - بورزق أحمد، حجاج مليكة، **أسباب الهجرة غير الشرعية و أثارها**، مجلة الاستاذ الباحث للدرات القانونية والسياسية ، العدد التاسع ،المجلد الاول، مارس 2018،ص282

- ت- وجود فرص العمل.
- ث- تدني نسبة النمو السكاني.
- ج- الامثلة optimization في استغلال الموارد
- 2- العوامل المساندة والمحفزة والنفسية والسياسية وتشمل:

أ-تطور الاتصالات والمواصلات الحديثة ،حيث يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستوى المعيشة في الدول المتقدمة بسهولة ويسر ،ومقارنة ذلك بمستوى المعيشة المحلي

أ- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة ،حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى : سيارة وهدايا ،واستثمار في العقار وكلها مظاهر تغذيها وسائل الاعلام المرئية.

ت- وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال ،هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل ،وغالبا ما تكون هذه الاعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا.

ث-قيام شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين غير الشرعيين لتقدم خدماتها اليهم ،مما أدى إلى انتعاش ما يسمى" تجارة الاوهام ،فعلى سبيل المثال يدفع المرشح للهجرة غير الشرعية مابين600 إلى5500 دولار في مضيق جبل طارق.

ب- التضييق الذي تمارسه معظم الدول العربية على الحريات العامة للأفراد.[105]

المحور الثالث: التفسير الجيبولوتيكية النقدية لاستراتيجيات الدول الاوربية لمكافحة الهجرة الغير شرعية:

بعبارة **ليونار** في ظروف سياسية معمولة ،أصبحت معركة المجال كتلة جغرافية واحدة وهذا بالنظر لعناصر القوة الجيبولوتيكية : الاقتصاد ، الدبلوماسية والقوة العسكرية ،[106]

حيث لا ينبغي أن نغفل مؤشرا من مؤشرات التقارب الدولي في صورة كتل ، ذلك هو أن الحدود السياسية للدول المندمجة في تنظيمات دفاعية قلت أهميتها كثيرا ، لان استراتيجية مثل هذه التنظيمات والدول المتحالفة تأخذ حدود التحالف الارضي والجوي والبحري في إطار متكامل بغض النظر عن الحدود الفردية[107]، المتتبع للجهود الاقليمية لمكافحة الهجرة الغير شرعية يرى أن ذلك ينحصر تماما في الدول الاوربية التي ما فتئت تتخذ سياسات اتحادية

أولا: الاستراتيجيات الاوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

---

[105]- خليف مصطفى غرابية ،مرجع سبق ذكره ،ص171-172.

[106]- راقدي عبد الله ،مرجع نفسه ،ص213-2014.

[107] - محمد رياض، **الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيبوبولتيكا** :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،2012، ص215.

1- **اتفاقية شـــنغن:** التي حققت حلم الدول الاوربية في التنقل للأفراد بحرية وقد منحت لهذه(الدول) إمكانية التعاون الامني في النظام نصت عليه المادة92 من الاتفاقية شنغن هو نظام إعلام شنغن(sis) والذي يهتم برصد تحركات كل من المهاجرين الغير شـــرعيين الذين كانوا يتحايلون في الوصـــول إلى دولة المقصـــد بالمرور عبر دول أوربية أولا ،ورغم هذه الجهود الاوربية التي جاءت بها اتفاقية شـــنغن إلا أن الدول الاوربية قد عززت اتحادها وتعاونها من خلال ما يسـمى بالاتحاد الاوربي الذي تم الاعلان عنه سـنة 1992 بما سـتريخت والذي عدل المادة8 من معاهدة روما، وأدرج كلمة المواطنة الاوربية وبهذا تمت الرقابة على الاشـخاص في الاتحاد الاوربي وبالتالي السـماح للدول الاوربية بمراقبة الاشـخاص في الحدود الخارجية للاتحاد وهذا ما جسـد التعاون الاقليمي في مكافحة الهجرة الغير شـرعية وعليه ظهرت سـياسـة وأهداف الاتحاد الاوربي رغم تباينها بين الدول الاعضـاء ألا أنها تسعى إلى تحقيق أهدف منها :

مكافحة الهجرة السرية بأكثر فاعلية وشمولية خدمة وتجسيدا لعبارة أوربا القلعة.

- تنظيم تدفقات المهاجرين لابد أن يكون متجاوب مع الحاجات الاقتصادية للاتحاد الاوربي.
- احترام الحقوق الخاصة باللاجئين المذكورة في اتفاقية1951 وتظهر السياسة الاوربية في ما يلي:
- محاربة أشكال الجريمة ذات العلاقة بالهجرة الغير شرعية.
- مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الاوربي.
- تأمين التأشيرة ومراقبة وثائق السفر والهوية.
- **الشـراكة الاورو متوسـطية** : ولم تقف الجهود الاقليمية للدول الاوربية عند الاتحاد الاوربي في مكافحة الهجرة الغير الشرعية بل تطورت السياسات الاوربية بمبادرة جديدة تمثلت في الشراكة الاورو متوسطة.[108]
- التي جاءت فكرتها سـنة1995 في مدينة برشـلونة بإسـبانيا عززت من مكافحة الهجرة الغير شـرعية في إشـارة واضحة من الدول الاوربية إلى دول المنشأ التي تنبع منها الهجرة السرية من خلال القيام بعدة جهود تحد من هذه الظاهرة والمتمثلة في آليات تحفيزية مثل :
- الاعانات التنموية تتمثل في تقديم قروض وفوائد على شكل هبة للدول النامية لتثبيت المهاجرين.
- الاستثمارات :يقوم الاتحاد الاوربي باستثمارات عن طريق البنك الاوربي للاستثمار في الدول النامية.
- ثم وأخيرا تم تنظيم تدفقات المهاجرين الذين يصلون إلى أوربا سواء عن طريق القمع واستعمال الوسائل الامنية وإعادة المهاجرين إلى أوطانهم أو عن طريق فرض عقوبات عليهم خاصـة بعد إعلان الاتحاد من أجل المتوسـط كمبادرة جريدة سـنة2008 ، هذا الاخير الذي صعد من مكافحة الهجرة الغير شـرعية بفرض عقوبات بالسجن

[108]- محمد سي ناصر ، مراد قربيز ، التعاون الدولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد6 ، العدد1 ،جانفي2020 ،ص101-104.

تتجاوز أحيانا عشـرين سـنة على اعتبار أن المهاجر الغير شـرعي يعتبر إرهابي وذلك للحد من تفاقم هذه الظاهرة.[109]

- **ثانيا :الاستراتيجية الاوربية المتبعة على المستوى الاقليمي الخاصة بمكافحة الهجرة الغير شرعية :**

- إن الآليات الاقليمية الخاصة بمكافحة الهجرة الغير شرعية تعد آليات رادعة ومن بين هذه الآليات:

- **1- منظمة الشـرطة الاوربية :**تعود فكرة انشـاءها إلى المسـتشـار الألماني (Helmut Kohl) بمناسـبة قمة لوكسنبورغ عام1997 ،ونجحت هذه الفكرة التي تم التصديق عليها بمقتضى المادة الاولى من اتفاقية ماستريخت في (7/2/1992) ومهمتها مناهضة الارهاب والاتجار الغير المشروع بالمخدرات.

- ومن بين الجهود التي قامت بها هذه المنظمة للتصـدي لشـبكة التهريب في الفيتنام ، العراق أفغانسـتان ،إيران آسـيا الجنوبية وشـمال إفريقيا ،ومنذ سـنة2010 اهتمت بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصـول على الوثائق ومحاربة تهريب المهاجرين.

- **2- الوكالة الاوربية لإدارة الحدود :** تعد هذه الوكالة آلية مهمة في مكافحة الهجرة الغير شـرعية التي مرت بعدة مراحل في إنشـاءها من خلال اتفاقية دبلان الاولى والثانية بين عامي(2000 و2001) ،وقد أصـدر الاتحاد الاوربي قراره(2004-2007) بإنشاء الوكالة الاوربية لمراقبة الحدود والتي تجسدت في10 ماي2005.

- ويقع مقرها في بولونيا وقد خصـصـت لها ميزانية مقدرة ب88.8 مليون أورو في سـنة2009 ولها20 طائرة مروحية و22 طائرة صـغيرة ،ولعبت هذه الوكالة دورا بارزا في مكافحة الهجرة الغير شـرعية خاصـة بتنامي التمييز ضـد المهاجرين من طرف الاحزاب اليمنية المتطرفة.[110]

- **ثالثا : استراتيجية الدول العربية لمكافحة الهجرة الغير شرعية :**

- 1- منظمة العمل العربية: أصـدرت جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في هذا الصـدد العديد من اتفاقيات العمل العربية التي يذكر منها خاصة الاتفاقية الصادرة في شأن حرية تنقل وتداول الايدي العاملة بين الاقطار العربية ،وتطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمرات العمل العربي من أن تكون الاولوية للعمالة الوطنية تليها العمالة العربية ثم العمالة الاجنبية في أضـيق الحدود ،وفي المهن والتخصـصـات التي لا يمكن توافرها من العمالة العربية.

- 2-انشـاء المرصـد العربي للهجرة: بهدف انشـاء قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية وتشـمل البيانات الاحصـائية للهجرة وتوزيعاتها والتشـريعات التي تحكم الهجرة والاجراءات التي تنظمها في بلدان

---

109 - محمد سي ناصر ، مراد قريبيز ، التعاون الدولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد6 ، العدد1 ،جانفي2020 ،ص101-104.

110- محمد سي ناصر ، مراد قريبيز ، التعاون الدولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية ، مرجع نفسه ،ص101-104

الارسال والاستقبال والتوصيل بين المعنيين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال تم انشاؤه سنة2008[111]

- 3 - حيث تؤكد الجامعة العربية بالتعاون مع الامم المتحدة من خلال التقرير حول الهجرة الغير شرعية لشباب العربي على ما يلي :

- أولا- في ما يتعلق بحماية حقوق الانسان وتحسين ظروف العمال المهاجرين :

- 1 - يوكد المشاركون على مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنشأ والمقصد ووضع مقاربات ورؤى شاملة ومتوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم واستيعاب العائدين.

- 2- إدراكا لتنامي ظاهرة العداء للأجانب يؤكد المشاركون على ضرورة حماية حقوق المهاجرين بما تكلفه المواثيق الاقليمية والدولية وإبعادهم عن الاجندات السياسية والممارسات العنصرية

- 3-تسليط الضوء على الفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين ،والتوعية بقضايا المرأة والطفل من خلال برامج للتوعية بحقوقهم

- 4 -دعوة دول المقصد إلى تسهيل عملية لم شمل المهاجرين مع عائلاتهم وضمان حصولهم الحماية القانونية اللازمة.

- 5 -حث دول المقصد على تطوير ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي و5 -حث دول المقصد على تطوير ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارستهم لها.

- 6- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين من خلال الاصلاحات التشريعية والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

- 7 -دعم مكافحة الهجرة غير النظامية ،وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والوقاية من الشبكات الاجرامية وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها.

- 8-التأكيد على ضرورة حماية المهاجرين وحقوقهم في أوقات الازمات.

- 9- دعوة الدول العربية إلى الاخذ بعين الاعتبار حقوق المهاجرين منها وإليها عند صياغة الوثائق التشريعية والقانونية.

[111] - فريجة لدمية ، **استراتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة ،الهجرة غير الشرعية انموذجا**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص سياسة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009-2010)،ص119

- 10- أهمية التنسيق على المستوى الاقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين ،وخاصة اللاجئين الفلسطينيين الذين تتزايد مأساتهم في ظل الاحتلال الاسرائيلي والذي يجب أن نشدد على حق عودتهم لفلسطين طبقا لقرار الامم المتحدة رقم194 ،حيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية في فلسطين دون عودة شعبها.[112]

- 11-تعزيز دور الجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية

- 12- حيث يؤكد المشاركون مجددا على أن الكفاءات العربية في المهجر هي ثروة قومية ودولية يجب الاهتمام بها ودعمها وايلائها مكانة متميزة ضمن الخيارات الاستراتيجية التنموية للبلدان العربية.[113]

- 13- ضرورة إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في بلدان لمنشأ والمقصد ،والعمل على وضع برامج لا شراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية ،ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة ،والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.

- 14- تشجيع المبادرات الفردية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الاصلية ومساعدتها وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات ،سواء عن طريق إرسال التحويلات المالية أو الاستثمار في بلدانهم الاصلية ،أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات.

- 15-يؤكد المشاركون على ضرورة تسهيل التحويلات واتخاذ المزيد من التدابير لخفض تكلفة التحويلات المالية وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ وإبعادها هن الضغوطات السياسية.

- 16- يؤكد المشاركون على ضرورة إشراك رموز الجاليات العربية المغتربة والشباب العربي المغترب في أنشطة الحوار بين الثقافات والاديان والتي من شأنها تعزيز دورهم كسجر للتفاعل الثقافي والحضاري والاقتصادي بين الدول العربية ودول المهجر.

- 17- إقامة حوار جدي بين مثلث الجاليات ودول المنشأ ودول المقصد حول الهجرة والتنمية.

- 18–دعم الاهداف الانمائية من خلال حركة العمالة الدولية والاقليمية:

- 19- يؤكد المشاركون أن الاسباب الدافعة للهجرة من الدول العربية في أغلب الاحيان هي أسباب اقتصادية فالفقر والبطالة يعدان من أهم هذه الاسباب ،وبالتالي سيكون للالتزام بتحقيق الاهداف الانمائية تأثير على الهجرة من المنطقة العربية وخاصة هجرة الكفاءات ،وبالتالي التقليل من هجرة العقول الذي تعاني منه المنطقة العربية.

---

[112] - **تقرير البيان الختامي الاجتماع التشاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية** ،تحضيرا للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية: الجامعة العربية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،القاهرة ، 5-5 ،يوليو2013،ص5-6.

[113] - **تقرير البيان الختامي الاجتماع التشاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية** مرجع نفسه، ،ص5-6.

- 20 -من ناحية أخرى ،فإن تحويلات المهاجرين تساعد على تحسين لظروف المعيشية لأسر المهاجرين وتحسين الظروف الصحية والتعلمية وتمكين المرأة ،وتسهم بشكل إيجابي في عملية التنمية ، لذلك فلابد من إيجاد منظومة متكاملة لتوجيه التحويلات واستثمارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقياس أثر هذه التحويلات على عملية التنمية.

- 21- إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي وهذا يشمل استراتيجيات الحد من الفقر والتعليم الاساسي ،وقطاعات الخدمات العامة ،وتدابير العدالة الاجتماعية.

- 22- التأكيد على أهمية دور" العمالة المهاجرة" في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية.

- 23- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الهجرة النظامية والآمنة وعلى رأسها تدريب وتأهيل العمالة المهاجرة وذلك بالتعاون بين حكومات دول المنشأ ودول المقصد ومنظمات المجتمع المدني.[114]

- 24- ضرورة إدراج الهجرة على أجندة الامم المتحدة للتنمية ما بعد عام2015 ،وكذلك توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام 2014،حيث أنها ذات صلة وثيقة بالركائز الثلاث(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة وكذلك دورها كواحدة من العوامل المؤثرة في ديناميكيات السكان.

- **ثانيا :الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على المستوى الاقليمي والدولي:**

- 1- يؤكد المشاركون على أهمية مبدأ التعاون والشراكة بين المنظمات الدولية والاقليمية والجهات المعنية بالهجرة الدولية بالمنطقة العربية في مجالات الهجرة والتنمية.

- 2- قيام الامانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بتكوين مجموعة عمل إقليمية معنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية برئاستهم وعضوية المنظمات المعنية وذلك بهدف تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات بشأن الهجرة ووضع البرامج والمشاريع والانشطة والافكار المرتبطة بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية.

- 3 -يدرك المشاركون أهمية تداول المعلومات حول الانشطة التي تتم من خلال عمليات التشاور الاقليمية المختلفة في مجال الهجرة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة ،حيث أن عمليات التشاور الاقليمية قد أثبتت قيمتها من خلال العمل الجماعي لتبادل التجارب في مجال الهجرة ومواجهة التحديات.

- 4 -الاخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقليمية لكل منطقة جغرافية من حيث الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات المتعلقة بالهجرة.

---

[114] - **تقرير البيان الختامي الاجتماع التشاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية** ،تحضيرا للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية: الجامعة العربية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،القاهرة ، 5-5 ،يوليو2013،ص5-6.

- 5-التأكيد على دور الدول المستقبلة في دعم برامج التنمية في دول المنشأ عبر جالياتها وعبر المساهمات المباشرة لإعادة الاندماج واستقرار المهاجرين في أوطانهم.

- 6- تشجيع دول المنشأ والمقصد على توقيع اتفاقيات مشتركة.

- 7-تعزيز التعاون الدولي المشترك من أجل إنشاء نظام خاص بتنظيم استقدام اليد العاملة في إطار الهجرة.

- 8- يؤكد المشاركون على أهمية إجراء دراسات علمية تهدف إلى توفير بيانات دقيقة ومحدثة ومتاحة عن أسباب ودوافع ومحددات وتبعات الهجرة الدولية في المنطقة العربية على أن تشمل هذه الدراسات الهجرة الحالية والعائدة والقسرية والهجرة المحتملة وتأثيرها على التنمية وتعزيز دور مراكز الابحاث حول الهجرة وتطويرها وتشبيكها حول العالم العربي.[115]

- 9-يؤكد المشاركون على أهمية إنشاء "عملية تشاور إقليمية (Regional Consultative Process (RCP حول الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية

- 10-يرحب المشاركون بعقد الحوار رفيع المستوى الثاني حول الهجرة الدولية والتنمية ويؤكدون المشاركة في هذا الحوار وفي فعالياته من أجل الوصول إلى توافق بشأن الآراء والتدابير التي تعزز مساهمة الهجرة في التنمية والتقليل من آثارها السلبية على كل من بلدان المنشأ والمقصد والمهاجرين على حد سواء ،كما يرى المشاركون ضرورة الاستمرار في الاعداد للحوار رفيع المستوى من خلال تشكيل لجنة مصغرة للمتابعة والتنسيق في إطار الجامعة العربية.

- 11-يؤكد المشاركون على ضرورة إدراج اللغة العربية كواحدة من اللغات المعتمدة في المنتدى الدولي للهجرة والتنميةGFMD.

- 12-ويؤكدون أيضا على الحرص على المشاركة في الفعاليات الاقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية و التعاون الدولي على كافة المستويات.[116]

الخاتمة: وفي الخاتم يمكن القول أن الهجرة الغير شرعية لشباب العربي نحو أوربا جاءت نتيجة تراجع المستوي الاجتماعي وسوء الوضع الاقتصادي والسياسي وحتى الامني ،وهي ظاهرة عالمية حاولت مختلف الدراسات ايجاد تفسير لها وحلول منها دراسة تأثير الجغرافيا السياسية التي اكدت على دور العامل الجغرافي المتعلق بالجذب بالنسبة للدول المستقبلة وعامل لطرد بالنسبة للدول العربية الطاردة ،وكذلك سلطت الضوء على أهمية الجيبولوتيك في فهم استراتيجيات الدول الاوربية والعربية في محاولة ايجاد حلول لظاهرة الهجرة الغير شرعية.

---

[115] - تقرير البيان الختامي الاجتماع التشاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية ،تحضيرا للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية ، مرجع نفسه ،ص5-6.

[116] - **تقرير البيان الختامي الاجتماع التشاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية** ،تحضيرا للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية: الجامعة العربية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،القاهرة ، 5-5 ،يوليو2013،ص5-6.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد متولي ،محمود أبو العلاء ، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة الانجلو المصرية ،1983،ص9

2- علي أحمد هارون ،**أسس الجغرافيا السياسية** : دار الفكر العربي ، القاهرة 1998،ط1،ص30

3- فؤاد حمة خورشيد، **الجيوبولتكيس المعاصر تحليل ،منهج،سلوك** : المديرية العامة للاعلام والطبع والنشر،السليمانية،2013، ص39-40

مقالات:

1- كتاب زهية ،**مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الاورو مغاربية** ، مجلة صوت القانون ، المجلد الخامس ، العدد 01 ، أفريل،2018 ، ص3.

2- نسيم بورني ، نورالدين عزوز ، **قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 2 ، العدد 04 ،ديسمبر2020،ص66-67.

3- نعيمة بوزيان ، **الاطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية ،مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، العدد الثالث الخاص بفعاليات الملتقى الدولي الاول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها المنعقد في 16و17 أكتوبر 2018،ص278.

4- فتحي حاجي ، ال**هجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الاسباب وجهود مكافحتها**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04 ، العدد03،2020،ص95.

5 - فيصل بن حليلو ، أحمد محمد حسن، **تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر: و اقع التحديات** ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 17 ،العدد1 ،يونيو 2020،ص712.

6-- بورزق أحمد ،حجاج مليكة ، **أسباب الهجرة غير الشرعية و أثارها** ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الاول ، العدد التاسع ، مارس،2018 ص281

7- راقدي عبد الله ، **الجيبولوتيكا والعولمة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد17 ،جوان2017 ،ص215.

8- خليف مصطفى غرابية ، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوربا عبر البحر الابيض المتوسط**. مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد الحادي عشر ، مارس 2014،ص170-171.

9- عبد الله العشري، **تأثير الهجرة غير الشرعية على الامن القومي**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد3،أفريل2018،ص117.

10- محمد سي ناصر ، مراد قريبيز ، **التعاون الدولي لمكافحة الهجرة الغير شرعية** ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد6 ، العدد1 ،جانفي2020 ،ص101-104

رسائل الجامعية:

1- نجيب سويعدي ،**إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الما جستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012) ص.32

2- محمد إمحمد محمد أبو زيد ، اله**جرة غير الشرعية و أثرها على الامن القومي الليبي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ،كانون الثاني،2019)،ص27-28

3 -فريجة لدمية ، **اســتر اتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة** ،الهجرة غير الشــرعية انموذجا،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص سياسة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009-2010)،ص119.

التقارير: 1- ريما خلف، وليام لاســي ســوينغ، **الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ،تقرير الهجرة الدولية لعام 2015** : منظمة الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ص15.

2-تقرير البيان الختامي الاجتماع التشــاوري والاقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية ،تحضــيرا للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية: الجامعة العربية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،القاهرة ، 5-5 ،يوليو2013،ص5-6.

الدينامية المجالية بمدينة الناظور (شمال شرق المغرب) وبعض انعكاساتها

Spatial changes in the city of Nador (Northern-East of Morocco) and some reflections

المنعيم بلال، طالب باحث، فريق الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

بن ربيعة خديجة، أستاذة باحثة، فريق الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

elmonhimbilal@gmail.com

الملخص:

تحلل الورقة إشكالية الدينامية المجالية بمدينة الناظور ما بين 1976 و2020، حيث بينت المقاربة الخرائطية أن استعمالات الأرض عرفت دينامية مسترسلة واتسمت باكتساح الاستعمال العمراني للاستعمالات الأخرى (غابوية، فلاحية، مجالات شاغرة وسفوح جبلية...)، إلا أن هذه الدينامية السريعة الموسومة بنزعة عمرانية مطردة خلّفت انعكاسات سوسيومجالية متفاوتة الأثر على مدينة الناظور كانتشار التسول والاقتصاد غير المهيكل ومشاكل الفيضانات.

الكلمات المفاتيح: مدينة الناظور، الدينامية المجالية، الاستعمال العمراني.

Abstract

This paper analyzes the problem of spatial changes in Nador city between 1976 and 2020. The cartographic approach showed that the land uses have seen recurrent and dynamic transformations, which were characterized by the dominance of urban use over other uses (such as forestial or agricultural uses, vacant areas and mountain foothills.). This rapid dynamism, which is marked by a steady urban tendency, has had, however, various societal repercussions on the city of Nador, such as the spread of begging, the unofficial economy as well as the issue of floods.

Keywords: the city of Nador, spatial changes, Urban use

مقدمة

تتميز مدينة الناظور بحداثة التأسيس كمركز عمراني، من خلال انتشار أولي للسكان في المجال بواسطة تنظيمات قبلية أو فخذات منها ما تأوي الدير (منطقة زغنغن حاليا) ومنها ما تأوي سهولا ضيقة (سهل الناظور بوعرك الحالي) منفتحة على البحيرة (Abdelkader Guitouni, 1995, p19)، ومع تأسيس الناظور كنواة استعمارية خلال فترة التواجد الاسباني، بدأت تيارات الهجرة تتوافد على المركز الاستعماري، سواء تعلق الأمر بالإسبان المعمرين أو المغاربة الذين بحثوا عن فرص الشغل وتحسين الوضعية المادية.

أصبحت مدينة الناظور منذ مطلع الألفية الثالثة مضمارا لعدد هام من المشاريع التي غيرت شكل المدينة ووظيفتها، تعززت هذه الدينامية بإحداث وكالة مارشيكا التي يرجع لها الدور البارز في إضفاء الطابع السياحي على المدينة، فالمدينة عرفت تحولا مستمرا منذ حصول المغرب على الاستقلال 1956 لكن دينامية التحول المجالي ازدادت وتيرتها وحدتها مع العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة.

ساعدت عدة عوامل في تقوية ميكانزمات الدينامية والتحول في المدينة، فالناظور بحكم وضعها الجيوسياسي تغذت وتطورت على تجارة التهريب والتجارة النادرة، بل ونشأت عدة أحياء لاحتضان هذا النوع من النشاط التجاري زد على ذلك عائدات الهجرة الدولية التي كونت رأسمالا ضخما بالمنطقة استثمر معظمه في قطاع السكن والبناء، فعامل الرأسمال المادي غيرّ من بنية المدينة ووظيفتها وأصبحت معلمة تجارية بمميزات خاصة، الأمر الذي كرّس سرعة التحول المجالي وزاد من ديناميته، وعليه، تستوجب دينامية التحول القوية التي تطبع مدينة الناظور دراستها واستجلاء معالم هذا التحول، بمعنى التعرف على المجال المتحوِّل والمجال المتحوَّل. انطلاقا من فعل للتحول المجالي يتولد السؤال الاشكالي التالي:

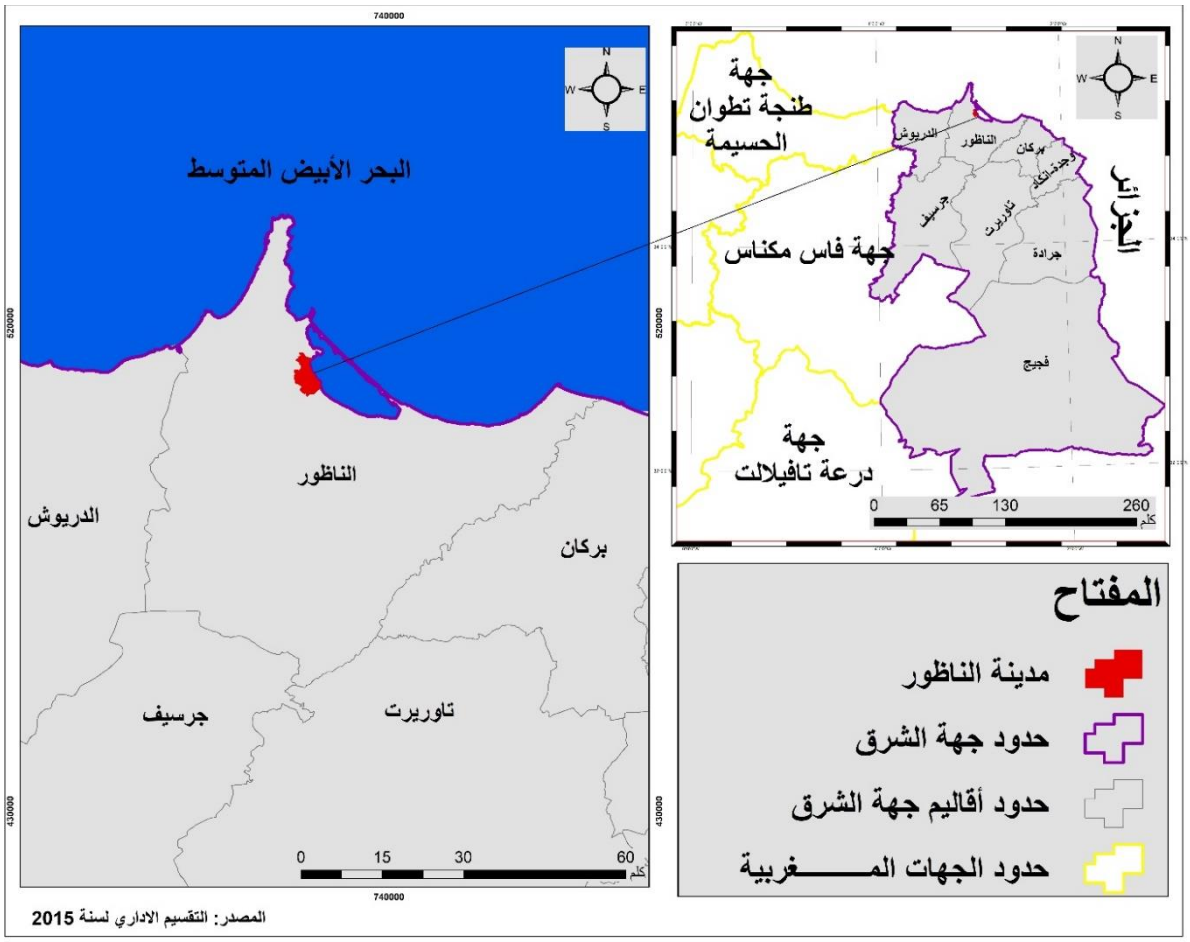
- ما هي أنماط استعمال الأرض التي تحولت مجاليا؟

لا شك أن هذه التحولات ستخلف انعكاسات متفاوتة الأثر، وهنا يطرح التساؤل المشروع الآتي:

- ما أهم الانعكاسات التي أفرزتها سرعة الدينامية المجالية؟

تحديد مجال الدراسة

تقع مدينة الناظور في شمال شرق المغرب، وأكبر مدينة في إقليم الناظور، كما تطل على بحيرة مارشيكا المتميزة بمحيطها الرطب.



الخريطة 1: موقع مدينة الناظور في جهة الشرق

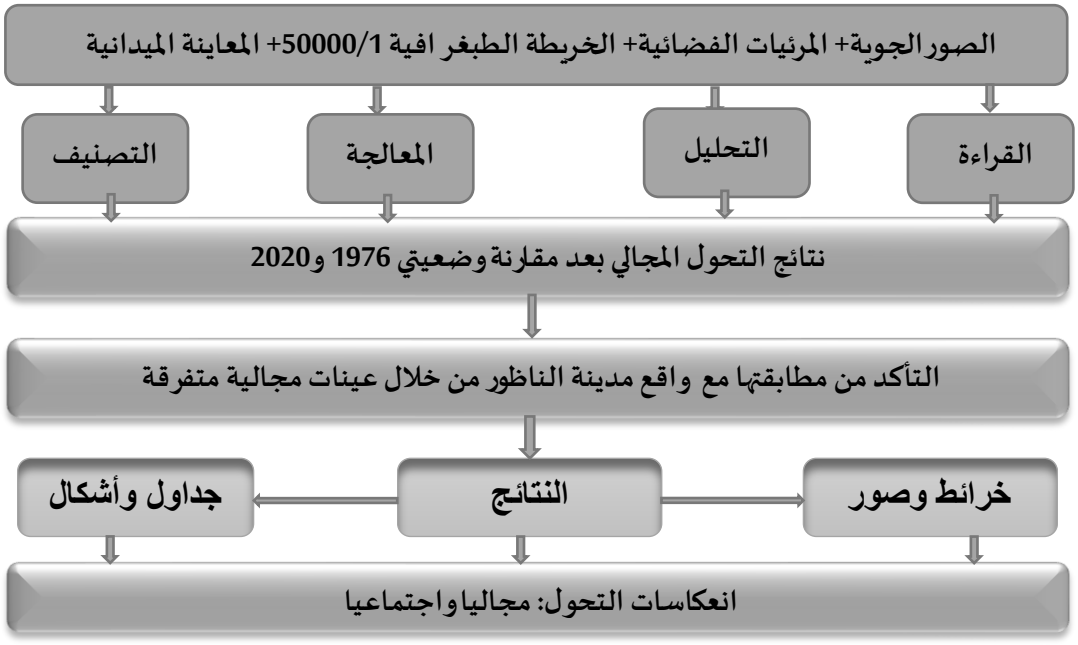
تبين الخريطة موقع مدينة الناظور في إقليم الناظور، اذ تشكل همزة وصل بين المراكز الحضرية الأخرى كبني أنصار وسلوان وأزغنغان...، وما يميز مدينة الناظور موقعها المحصور بين بحيرة مارشيكا وكتلة جبل كوركو فضلا عن انفتاحها على سهل بوعرك جنوبا. وضعية جغرافية كهذه، حتمت حدوث تحولات مجالية مسّت السفوح الجبلية والسهل الفلاحي "بوعرك" بعد استنفاذ الطاقة الاستيعابية لمنبسط مدينة الناظور الواقع في دير كوروكو باعتباره كتلة بركانية تشكلت في أواخر الزمن الثالث واستمرار نشاطها البركاني خلال الزمن الرابع.

I. منهجية البحث وأدواته

تم اعتماد بشكل أساسي في معالجة موضوع تتبع التحول المجالي بمدينة الناظور على صور جوية ومرئيات فضائية لسنوات مختلفة لاستنتاج هذا التطور وإيضاحه بشكل كرونولوجي، إضافة إلى استعمال الخريطة الطبوغرافية بمقياس 50000/1. كما تم الاستناد إلى قصاصة التقسيم الإداري المغربي لتحديد وحصر مجال الدراسة المعني بمدينة الناظور.

تشير هذه المرئيات الملتقطة من طرف القمر الصناعي لاندسات LANDSAT إلى سنوات عدة، كما ركزنا في دراستنا على سنوات 1976 و1997 و2010 و2020 بالإضافة إلى الاستعانة بالصور الجوية لسنوات 1958 و1988 و2008 لمعرفة حجم التطابق المجالي بينها والمرئيات الفضائية، وفي خضم هذا العملية، تم تعزيز صحة انعكاس المرئيات الفضائية بالمعاينة الميدانية درءًا لتشابه بعض السطوح واختلاط نتائجها. كما اعتمدنا في هذه الدراسة المورفوديناميةلإظهار التحول المجالي بمدينة الناظور في معالجة وتحليل المرئيات الفضائية على برمجية ARC GIS 10.2.2 و ERDAS IMAGINE لإبراز معالم الدينامية المجالية وتتبعها دياكرونولوجيا.

الشكل 1: منهجية العمل المعتمدة في البحث



يبين الشكل أعلاه مراحل التوصل إلى النتائج الواردة أدناه، بالاعتماد على وسائل وتقنيات مختلفة وتعزيزها بالمعاينة الميدانية في كل مراحل الإنجاز درءًا لتداخل بعض الأطياف الاشعاعية.

II. نتائج ومناقشة

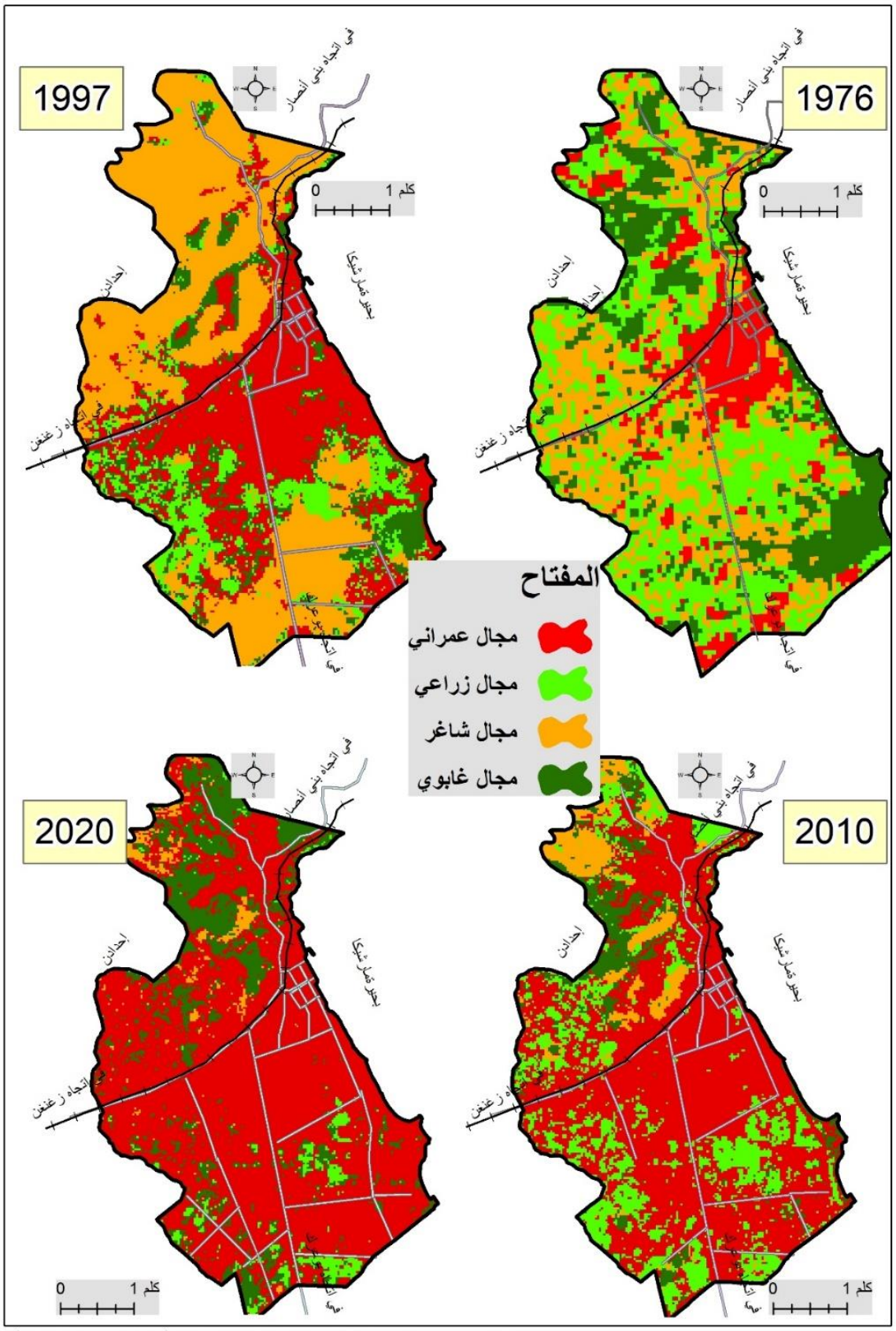
انطلاقا من المنهجية المتبعة في البحث، توصلنا إلى عدة نتائج تخص التحول المورفوديناميي لمدينة الناظور، بتغيرات مهمة لامست أنماط استعمالات الأرض مع مرور الزمن.

1- تشخيص الوضعية المجالية لسنوات 1976 و1997 و2010 و2020: تحول متنام

عُرفت المدينة أي مدينة الناظور بمنطقة "مزوجة" الواقعة شرق جبل كوروكو وممتدة على بحيرة بوعرك(زروالي علال 2001، ص95)، حيث مارس سكان المدينة نشاطا زراعيا منذ القدم، بل وتركزت معظم الأنشطة الزراعية قرب التجمعات العمرانية في تكامل تام مع نشاط الرعي، إلا أن هذه الوضعية ستبدأ في التراجع لصالح الاستعمالات العمرانية على حساب مختلف الأراضي التي تجاور التجمعات العمرانية سيما الأراضي ذات الاستعمال الزراعي (مسقية وبورية) والمجالات الغابوية والأراضي الشاغرة أي الفارغة.

شكلت مليلية منذ منحها وضع المنطقة الحرة 1862 (جعفر بنعجيبة، محمد المعزوزي، 1986، ص144) محطة أي منصة لإغراق السوق المغربية بالبضائع المهربة، سيما مع إعفاء السفن الاسيوية (الصينية، الكورية، التايوانية...) بمرفأ المدينة من أداء الرسوم الجمركية. هذا النوع من التجارة عملت على جذب الآلاف من سكان المناطق المجاورة لامتهان نشاط يرتبط أو يعتمد على التهريب كالنقل والبيع والشراء بالتقسيط أو العمل لصالح تجار المضاربة كعامل ناقل للسلع المهربة من داخل المدينة المحتلة إلى خارجها وفق اتفاقات مسبقة بين الطرفين، وبعد حصول المغرب على الاستقلال 1956 تعزز نشاط التهريب تحت غطاء ما يسمى بالتهريب المعيشي بكون المناطق الشمالية عرفت تهميشا مسترسلا منذ الحماية الإسبانية التي حاولت بكل جهودها استنزاف الثروات المعدنية والفلاحية والبحرية دون أي عائد تنموي على المنطقة الريفية، واستمر هذا الوضع بعد الحصول على الاستقلال بل واعتبرت من المناطق المغضوب عليها وفق خطابات رسمية وسمت فترة الثمانينات والتسعينات. وضعية كهذه، تناسل فيها التهريب بكل أشكاله حيث عملت السلطات المغربية على غض الطرف عن هذا النشاط استنادا على الوضعية السوسيومجالية للمناطق التي ينمو فيها اقتصاد التهريب على حساب الاقتصاد المهيكل، إلا أن الخسائر الفادحة التي جنتها الدولة من ممارسات التهريب غيّرت النظرة نحو هذا النشاط -على الأقل- في الآونة الأخيرة.

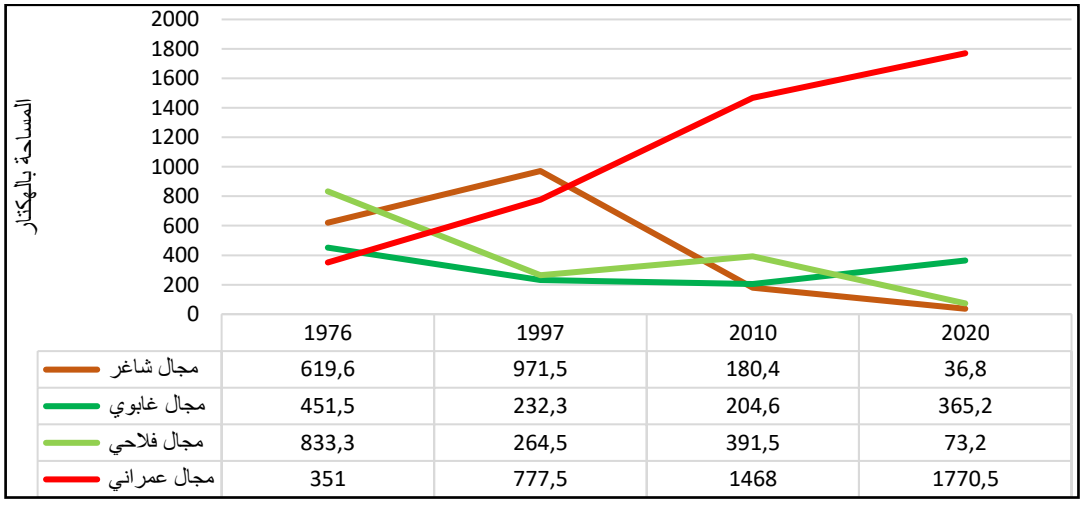
الخريطة 1-2-3-4: الوضعية المجالية لسنوات 1976 و1997 و2010 و2020



من إنجاز المنعيم بلال اعتماد على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

تبين الخرائط أعلاه، الحالة المجالية للمدينة عبر فترات زمنية مختلفة بدءا من سنة 1976 حيث اكتساح الأراضي الغابوية والفلاحية والشاغرة مقابل تقلص المجال العمراني الذي انحصر في الحي الإداري والحي المركزي والحي الشعبي، مع بداية انبراز بقع عمرانية متفرقة في مختلف مناطق المدينة، أما سنة 1997 فتوسع المجال العمراني في اتجاه الغرب مشكلا محورا عمرانيا سريع الدينامية ودائم النمو ألا وهو محور الناظور-زغنغن، هذا التوسع كان في جزءه الأكبر على حساب أراضي فلاحية (زراعات مسقية وبورية) والمجالات الشاغرة التي تخللتها. بينما تميزت الوضعية العمرانية لسنة 2010 بانبراز محاور جديدة تشكلت معالمها الأولى في فترة الثمانينات والتسعينات ولكن تطورها الملفت خلال الألفية الثالثة جعل منها مجالا عمرانيا متصلا على طول المحاور الطرقية الأساسية ويتعلق الأمر بحي ترقاع في اتجاه الشمال حيث استهدف المجال الغابوي والسفوح الجبلية، فضلا عن المحور العمراني الناظور-بوعرك في اتجاه الجنوب الذي استهلك المجال الطبيعي الذي شكّله مصب واد بوسردون والأراضي الزراعية السقوية التي تعتبر امتدادا طبيعيا لدائرة بوعرك السقوية المندرجة ضمن السقي الكبير سيما بعد إحداث تجزئة المطار وتوسع حي لعراصي وبوعرورو وشعالة. في حين اتسمت وضعية 2020 بزحف البناء على كل المجالات الأخرى لتظهر الاستعمالات الأخرى على شاكلة بقع مشتتة في محيط المدينة، مع ملاحظة أساسية متمثلة في رد الاعتبار لعمليات التشجير في سفوح جبل كوروكو كأسلوب لحماية المدينة من الفيضانات، خاصة إذا علمنا أن المدينة معرّضة باستمرار لهذا النوع من المخاطر ولعل أبرزها فيضان 2008.

مبيان 1: تطور استعمالات الأرض بمدينة الناظور ما بين 1976 و2020



	1976	1997	2010	2020
مجال شاغر	619,6	971,5	180,4	36,8
مجال غابوي	451,5	232,3	204,6	365,2
مجال فلاحي	833,3	264,5	391,5	73,2
مجال عمراني	351	777,5	1468	1770,5

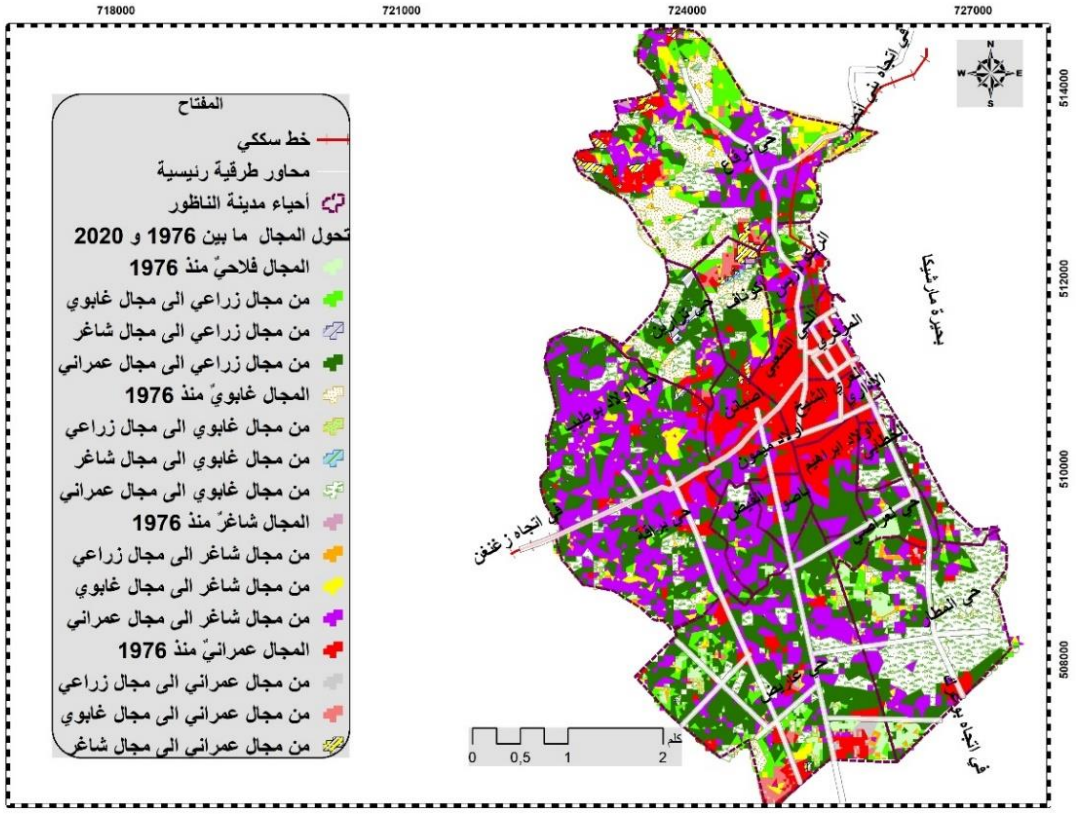
المصدر: إنجاز المنعيم بلال اعتمادا على معالجة وتحليل الصور الجوية والمرئيات الفضائية

يبين الشكل أعلاه تحولا مجاليا مهما ما بين 1976 و2020، حيث يُسجل توسعا ملحوظا للمجال العمراني مُحدثا محاور عمرانية نشيطة وحيوية، وذلك على أنقاض الاستعمالات المجالية الأخرى خاصة المجالات الفلاحية والشاغرة، فالظاهرة العمرانية في المدينة انبنت في جزء كبير منها على أساس التدافع الرأسمالي الذي أحدثته عائدات الهجرة والتهريب وبالحديث عن الأخير فقد اتخذ عدة أشكال وأنماط وتجاوز الاتجار وتهريب السلع الغذائية والالكترونية والسيارات ووسائل النقل ليشمل الاتجار في الممنوعات والمحظورات ...

2- الدينامية المجالية ما بين 1976 و2020: نحو هيمنة المجال العمراني

لمعرفة عمق وصلب التحولات المجالية بالمدينة لابد من معرفة المجال المتحوِّل والمجال المتحوَّل، أي المجالات التي انتقلت من استعمال معين سنة 1976 إلى استعمال مغاير سنة 2020، تمكن هذه التقنية من معرفة المجالات التي استهدفها التحول المجالي وكذا معرفة المجالات الجديدة التي استوطنت على أصل المجالات القديمة. للوصول لهذه النتيجة لابد من مقابلة خريطتين الأولى لسنة 1976 والثانية لسنة 2020،

الخريطة 5: التحول المجالي ما بين 1976 و2020

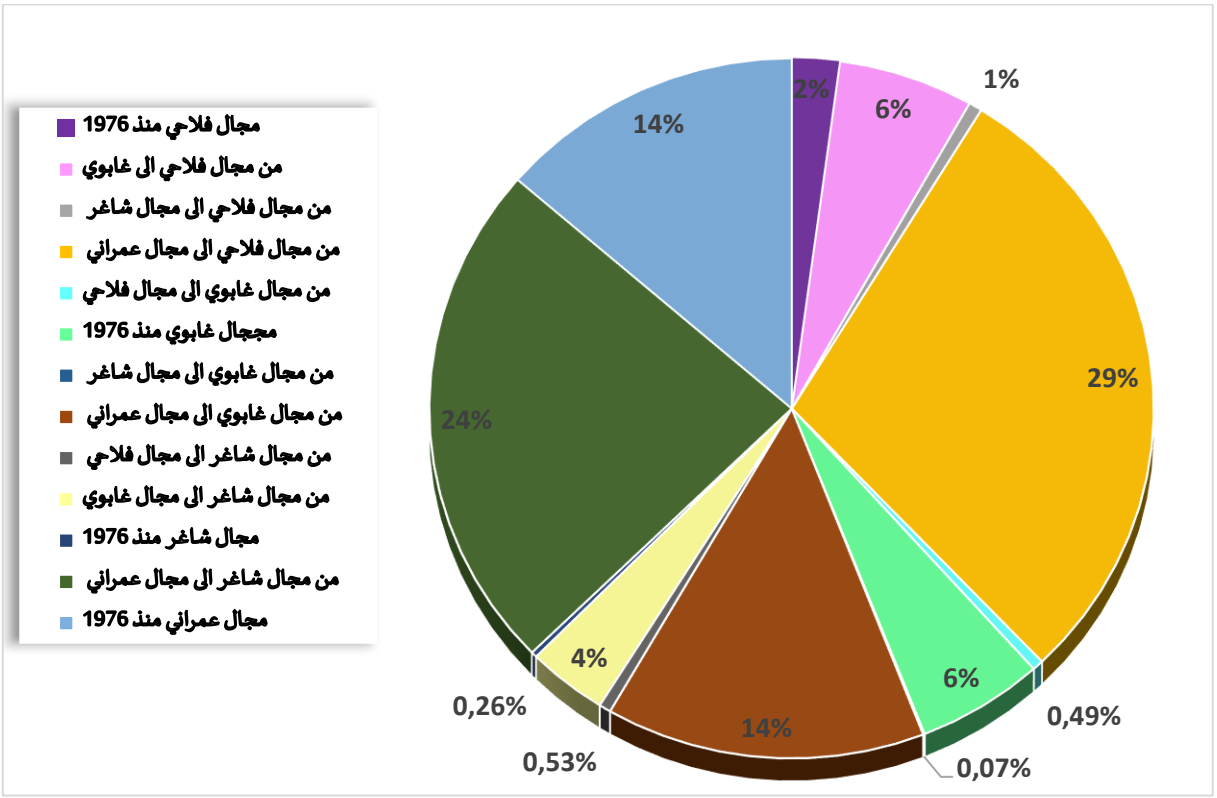


من إنجاز المنعيم بلال اعتمادا على معالجة الصور الجوية والمرئيات الفضائية

من خلال الخريطة يتضح أن الاستعمال العمراني استهدف كل المجالات الأخرى، إذ اكتسح كل المجال الزراعي الذي شكل ضاحية فلاحية للمدينة فيما سبق، في خضم هذا، زحف التعمير على المجالات الشاغرة سواء تعلق الأمر بالمجالات التي كانت فلاحية سابقا وتخلى أصحابها على النشاط الفلاحي من أجل التعاطي للأنشطة التجارية أو الهجرة إلى خارج المدينة أو الأراضي التي كانت عبارة عن سفوح جبلية ومنعدمة الغطاء النباتي والنشاط البشري، هذا فضلا عن استهداف البناء للمجالات الطبيعية كمصب واد بوسردون التي كانت عبارة عن منطقة غابوية ومأوى للطيور والحيوانات التي تستوطن بحيرة مارشيكا، كما اكتسح البناء المجال الغابوي المنتشر على سفوح كتلة كوروكو البركانية.

في هذا السياق، تنفرد أحياء جنوب المدينة بتوسعها على حساب الأراضي الفلاحية (المسقية والبورية)، وفي غرب المدينة على حساب السفوح الجبلية وأخيرا على حساب الأراضي الغابوية من خلال حالة حي ترقاع، التي خلّفت جميعها انعكاسات متنوعة منها تدهور المشاهد الطبيعية، تلوث المنظومات البيئية والحدة المتزايدة لمخاطر الفيضانات .(MADELEINE M,2008, p 169)

مبيان 2: تحول المجال ما بين 1976 و2020 بالنسبة المئوية %



المصدر: من إنجاز المنعيم بلال اعتمادا على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

يوضح الرسم البياني أعلاه أن استعمالات الأرض اختلفت مساحتها ما بين 1974 و2020، حيث سجل الاستعمال الفلاحي تراجعا ملفا من سنة إلى أخرى، ونفس الخاصية تنطبق على المجال الشاغر إذ انخفض إلى أدنى مستوى له خلال سنة 2020، بالمقابل يسجل الاستعمال العمراني تطورا إيجابيا ملحوظا عبر السنوات ليصل ذروته خلال سنة 2020. ومن الشكل أعلاه، تتضح الاتجاهات العامة للتحولات المجالية حيث زحف التوسع العمراني على المجالات الفلاحية بنسبة 29% ما بين سنتي 1976 و2020، كما اكتسح البناء المجالات الشاغرة بنسبة 24% خلال المدة المذكورة، وفي نفس المدة توسع التعمير بنسبة 14% على حساب المجالات الغابوية. وهذا ما تؤكده مساحات التحول المجالي من استعمال مجالي معين الى استعمال مجالي مغاير.

الجدول 1: التحولات المجالية ما بين 1976 و2020

المجال الأصلي 1976	المجال المتحوّل (الحالي) سنة 2020	المساحة بالهكتار	النسبة %
مجال فلاحي منذ 1976		46,92	2,14
مجال فلاحي	مجال غابوي	132,14	6,05
	مجال شاغر	10,93	0,6
	مجال عمراني	634,73	29,17
مجال غابوي منذ 1976		124,93	5,68
مجال غابوي	مجال فلاحي	8,37	0,39
	مجال شاغر	1,74	0,07
	مجال عمراني	306,43	14,3
مجال شاغر منذ1976		5,85	0,26
مجال شاغر	مجال فلاحي	11,65	0,53
	مجال غابوي	78,36	3,48
	مجال عمراني	517,88	23,68
مجال عمراني منذ 1976		299,53	13,7
مجموع المساحة المدروسة		2179,46	%100

المصدر: من إنجاز المنعيم بلال اعتمادا على الصور الجوية والمرئيات الفضائية

يبين الجدول المسارات الأساسية للتحول المجالي بين سنتي 1976 و2020، حيث شكّل الزحف العمراني السمة البارزة في المدينة، إذ توسع المجال العمراني على حساب المجال الفلاحي ب 634.7 هكتار بين السنتين، بينما استهلك المجال العمراني 306.4 هكتارا من المساحة الغابوية خلال نفس المدة، وفي ذات الفترة تمدد المجال العمراني على حساب المجال الشاغر أي الفارغ بمساحة تقدر ب 517.8 هكتارا. هذا التوسع له مبرراته كما له انعكاسات أيضا. حيث تعتبر الهجرة عامل مفسر لهذا التحول وما خلفه من انعكاسات على المجال والمجتمع، إذ تعتبر المدينة من أبرز الأحواض الجاذبة للهجرة (CHOUIKI M , 2007 p 2) في الريف الشرقي كما ساعدت ظروف العمل في الاقتصاد غير المهيكل في غزو محيط الناظور

بجحافل بشرية من كل صلب وحدب، وهو ما غذّى دينامية التعمير بسرعة خيالية، الشيء الذي جعل المنطقة تتطور في منحنى عشوائي وغياب التنظيم في ظل الهشاشة البنيوية التي يعانيه هذا المجال، إذ تنفرد المدينة بتجارة تهريب السلع الأروبية التي لا تنتشر إلا في المدن الحدودية كما شأن مدينة الناظور (المنعيم بلال وبن ربيعة خديجة، 2021، ص 297) وتأسيسا على هذا التحول، الذي يُرجع في جزء كبير منه إلى ارتباط المنطقة بتجارة التهريب وبالخصوص في أسواق وسط المدينة وأثرت في مختلف القطاعات بمدينة الناظور كقطاع النقل والخدمات والسكن فضلا عن دينامية الاقتصاد غير المهيكل، حيث تتوفر المدينة على أزيد من 1500 دكان مرتبط بهذا النشاط (AZIZA M 2009, pp 145-155) ، وثمّن هذا الوضع ديناميتها الإدارية وارتباطاتها الجهوية مع باقي مدن ومراكز أرياف الإقليم (كرزازي موسى، 2019 ص 442). كما يضم وسط المدينة وحي لعري الشيخ مجموعين 45% من سكان مدينة الناظور ونسبة 41.5% من مجموع المحلات التجارية ذات طابعا حرفيا (BENRBIA K,2006,pp 111-124).

الصورة: مشهد عام لمدينة الناظور



المصدر: تصوير الباحث بتاريخ 21 ماي 2021

تظهر الصورة المشهد العام لمدينة الناظور والأبعاد الجغرافية التي تحيط بالمدينة: من بحيرة مارشيكا، سهل بوعرك وكتلة كبدانة في المدى البعيد من الصورة، فالأخيرة تبرز بوضوح بنايات (منازل) عدة باللون الأحمر الفاتح الذي يرمز لأجُر (طوب) البناء، في دلالة واضحة على حداثة البنايات أو لازالت في طور البناء.

3- أفرزت الدينامية المجالية انعكاسات متعددة الأبعاد

عموما تظل التحولات المجالية بمدينة الناظورتحولات سريعة النموو الدينامية وهو ما يجعلها محط نتاج عدة انعكاسات على مستوى المدينة اجتماعيا ومجاليا، منها على سبيل التذكيروالاستئناس:

- توسع عمراني مفرط دون وجود مساحات خضراء كافية فضلا عن افتقاد المدينة لحديقة كمتنفس للسكان المتزايد عددهم باستمرار، على غرار حديقة لالا عائشة بمدينة وجدة وحديقة الحيوانات بمدينة الحسيمة؛
- شيوع ظاهرة التسول في وسط المدينة وبالخصوص في المقاهي والمطاعم، فالجلوس لمدة ساعة من الزمن في إحدى مقاهي وسط المدينة يجعلك محل طلب 3-4 متسولين (معاينة ميدانية شخصية)، فالظاهرة لها بالغ الأثر في تشجيع السياحة حيث تشير الى ترك انطباعات سلبية في نفوس الزوار والسياح؛
- انتشار مظاهر الاقتصاد غير المهيكل من خلال حالة الفراشة في الحي الإداري والحي التجاري بالقرب من المركب التجاري، رغم انحصار هذه الظاهرة مؤخرا بسبب المحاربة الأمنية الدائمة لها؛
- تعريض كثير من أحياء المدينة للمخاطر الطبيعية بفعل البناء في أماكن مهددة بالخطر سيما خطر الفيضانات، ويشكل واد بوسردون المتربص الأول بالمدينة خلال فترات الامتطاح؛
- بروز أحزمة الفقر في هوامش المدينة جراء الهجرة القروية المكثفة نحوها إلا أن المدينة لم تستوعب هذا الزخم السكاني اقتصاديا بالرغم من بوادر مشاريع اقتصادية واعدة؛
- استغلال فترات الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية (2011/1984...)، إذ استخلصنا من الميدان أن معظم الأحياء العشوائية (حي أولاد بوطيب، إكوناف....) تزامن انطلاقها وتوسعها مع هذه الفترات، باستغلال الانشغال الأمني وغض البصر عن بعض السلوكات العمرانية السرية، وفي إحدى فترات الاضطرابات الاجتماعية بالمنطقة سجل العقار انخفاضا ملفتا في الفترة الممتدة من 1981 إلى 1985 وبلغ في المتوسط اقل من 400درهم (URBAMA 1999, p45)في مجموع تراب مدينة الناظور، وهو ما أفرز أحياء ناقصةُ التجهيز وعشوائيةُ القانون؛
- تفاقم مشكل النفايات الصلبة التي تعاني منه المدينة باستمرار، حيث أدى هذا المشكل إلى عزل رئيس المجلس البلدي وايداعه السجن سنة 2020.

هذه الانعكاسات تشمل مختلف المجالات الترابية الموسومة بالتوسع الحضري[117] وتزايد الأنشطة الاقتصادية والبشرية داخل المناطق الساحلية من شأنهما أن يزيدا من حدة التحديات المرتبطة بحكامة المدن وحركية التنقل وإعداد التراب الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العمومية (النموذج التنموي الجديد، 2021، ص 38)

لقد كانت الدينامية المجالية عبر مجمل مراحلها التاريخية موسومة بالتحول السريع والدينامية النشيطة لمختلف عناصر المجال، وذلك بزحف استعمال مجالي على أنقاض الآخر. باعتبار أن المدينة عرفت صراعا حادا بين السكان على احتضان المجال والاستثمار في العقار بمختلف أشكاله الفلاحي والعمراني والشاغر...، مما أدى الى استفحال عمليات المضاربة العقارية والأخيرة كانت سببا حقيقيا في الارتفاع المبالغ فيه لأثمنة العقار بالمدينة، فالوعاء المجالي الذي كان يتسم سابقا بالتنوع ووفرة العرض إلا ان جحافيل الهجرة القروية غيرت المعادلة وتغيرت قيمة العقار مع مرور الوقت بسبب قوة الطلب مع محدودية العرض، حيث عمل المضاربون والرأسماليون على ادخار أموالهم في العقار قصد إعادة البيع والتجزيء خارج إطار القانون، لقد كان التوسع العمراني الذي شهدته هذه الأحياء خارج تغطية آليات التهيئة حيث انطلق عشوائيا وظل كذلك إلى اليوم (اليديمي محمد، 2015، ص 193)، لذلك لم تستفد هذه الأحياء من التجهيزات الأساسية ولا المرافق العمومية إلى حدود سنة 2012، لقد عرفت مدينة الناظور توسعا سريعا في اتجاه الجنوب، حيث ظهرت عدة أحياء انضافت إلى المجال الحضري منذ بداية التسعينات إلى مطلع الألفية الثالثة مثل حي براقة وعريض والمطار ولعراصي وشعالة، وهي كلها امتدت على حساب الضيعات الفلاحية والحقول التي هي جزء من سهل بوعرك الفلاحي، وتعد هذه الأحياء نموذجية في العشوائية نظرا للاستقرار شبه المبكر لوابلٍ هامٍ من السكان الذين ساهموا بشكل مباشر في هذه العشوائية عن طريق تقسيم أراضيهم بالشكل الذي يرضيهم ثم بيعها للوافدين على المدينة. هذا فضلا عن الدور الذي لعبه المضاربون العقاريون الذين احتكروا مساحات واسعة من هذه الأحياء وقاموا بتحويلها إلى تجزئات سرية وبيعها للعمال المهاجرين بأثمان لا تنسجم مع ما توفره هذه التجزئات من تجهيزات وخدمات عمومية (السعيدي جميلة وبومعزة الطيب، 2014، ص 142)، وهذه الفوضى أزاحت حجاب الهيبة عن المدينة المعاصرة التي تعيد التشكل في بنياتها وتوافقاتها في إطار التجميل الحضري(CHOUIKI M.2010 P 9) الذي يحسّنها ويعيد أملها.

[117] 70% من سكان المغرب سيكونون في المناطق الحضرية في عام 2035 مقابل 63% في عام 2019.

خاتمة

نافلة القول، ونهجا على سير المقاربة الخرائطية المعتمدة، فإن التحولات المجالية بالمدينة تشكل أرضية خصبة لمعرفة مسارات المدينة ومراحل تطورها، فالخرائط الكرونولوجية بينّت بالملموس أن مختلف الاستعمالات المجالية الفلاحية والغابوية والطبيعية عرفت اضمحلالا لصالح الاستعمال المجالي العمراني، بل زادت النزعة العمرانية عن حدها لتخلف انعكاسات سلبية اجتماعيا (انتشار التسول، البطالة، الاقتصاد غير المهيكل....) ومجاليا (تفاوتات مجالية بين احياء المدينة من حيث التجهيز وغياب الحدائق والمساحات الخضراء الكافية فضلا عن مشاكل المخاطر الطبيعية سيما الفيضانات...).

- **المراجع المعتمدة:**

- جميلة السعيدي والطيب بومعزة 2014، استعمال تقنيات الاستشعار البعدي والصور الجوية في دراسة المجال الحضري: حالة مدينة الناظور، الريف واشكالية التنمية، سلسلة ندوات ومحاضرات، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية. ص142؛
- علال زروالي 2001، التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية؛
- كرزازي موسى 2019، دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب تريفة- بركان بجهة الشرق نموذجا، دار النشر حنظلة؛
- محمد المعزوزي، جعفر بنعجيبة 1986، سبتة ومليلية.. حتى لا ننسى، شركة الهلال للنشر، الرباط؛
- محمد اليديمي 2015، العقار وتنظيم المجال بمدينة الناظور، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة؛
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 2021، النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع؛
- المنعيم بلال وبن ربيعة خديجة 2021، نشاط التهريب بمحور الناظور – مليلية (شمال شرق المغرب) مقاربة جغرافية، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، رقم 48/47 صص 281-301؛

- AZIZA Mimoun 2009, ENTRE NADOR et MLILIA une Frontière Européenne en Terre Marocaine. Critique économique, 145-155 ;
- BENRBIA Khadija 2006, Impact des activités artisanales sur l'organisation de l'espace à Nador, pp 111-124, Colloque N5 : La Ville Marocaine entre la planification et l'anarchie. FLSH Sais-Fès ;
- CHOUIKI Mostapha 2007, LE PHENOMENE MIGRATOIRE Complexité de la réalité et recoupement des lectures, colloque migration et développement, FES ;
- CHOUIKI Mostapha 2010, LE PAYSAGE URBAIN DANS LA PRATIQUE URBANISTIQUE AU MAROC, Communication à la Rencontre des Agences urbaines, ministère de l'Urbanisme, RABAT ;

- GUITOUNI Abdelkader, 1995, Le Nord –Est Marocain : Réalités et potentialités d'une région excentrée, thèse doctorat, BMFI a Oujda.
- KARZAZI Moussa 2010, colloque l'urbanisation des compagnes au Maroc, RABAT ;
- MADELEINE Michaux 2008, Les mots-clés de la géographie, éditions ayrolles, paris ;
- URBAMA 1999 Nador petite ville parmi les grandes, tours, p45 ;

تدخلات الفاعلين المدنيين في المجال القروي و دورهم في التنمية الترابية بجماعتي زيرارة و اشبانا (إقليم سيدي قاسم)

The Interventions of The Civil Actors in The Rural Domain And Their Role in the Territorial Development in The Communes of Zirara and Chbanat - Sidi Kacem Province

د. نورالدين اليامني، دكتور و باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة. المغرب

elyamni@gmail.com

ملخص:

نروم من خلال هذا المقال إثارة النقاش حول أهمية انفتاح الدولة على مجموعة من الفاعلين الجدد، و ذلك مواكبة للتحولات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية العميقة التي يشهدها المغرب، و المبني على دعم هامش المبادرة المحلية وإشراك الفاعلين المدنيين في مسلسل التنمية و في بلورة المشاريع التنموية عامة و المشروع الترابي خاصة. و ذلك من خلال دراسة لهؤلاء الفاعلين بجماعتي زيرارة و اشبانات بتراب إقليم سيدي قاسم، و سنحاول الوقوف على أبرز القوانين المنظمة لهم، و الوقوف عند مختلف أنواعهم بالمنطقة المدروسة، إضافة إلى الإكراهات المعرقلة لتقدمهم، و مدى مساهمتهم في التنمية الترابية للمنطقة.

الكلمات المفاتيح: الفاعلون المدنيون- المجال القروي- التنمية الترابية- المشروع الترابي- سيدي قاسم.

Abstract : Through this article, we aim at raising the debate about the importance of the polity's openness of new actors, in keeping with the profound political, economic and social transformations Morocco is witnessing. This is based on supporting the margin of local initiative and engaging the civil actors in the development process as well as the crystallization of development projects in general, and the territorial project, in particular. And this is through a study of these actors in the commune of « Zirara and Chbanat » in the territory of Sidi Kacem province. We will try to find out the most prominent laws that regulate them, and stand at their various kinds in the studied area, in addition to the constraints that impede their progress, and the extent of their contribution to the territorial development of the region.

Keywords :The civil actors ; Rural domain ; territorial development ; the territorial project .

مقدمة

عرف المغرب سلسلة من التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الآونة الأخيرة، مما دفع بالسلطات العمومية إلى تحديث هياكل الدولة، واعتبار المجتمع المدني أحد ركائزه. فبعد سياسة التقويم الهيكلي وعجز الدولة عن حل المشاكل الكبرى وخاصة الإجتماعية منها، تراجعت هذه الأخيرة كفاعل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح من الضروري الإنفتاح على فاعلين جدد وإشراكهم في مسلسل التنمية، فأضحى بذلك المجتمع المدني فاعلا جديدا تعزز دوره مع الإرادة السياسية العليا للدولة في دعم هامش المبادرة المحلية. وهكذا تم تدعيمها بالإطار القانوني المؤسس للجمعيات ليتمكن من منافسة الدولة وأصبح شريكا حقيقيا في إعداد البرامج وتدبير المرافق وتوسع حضوره في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام[118].على المستوى المحلي، أصبح للمجتمع المدني مكانة في تدبير الشأن المحلي وذلك من خلال الميثاق الجماعي 78.00 و المعدل بالقانون 17.08، الذي ينص على ضرورة إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية، و تشجيعها من خلال المادة 41 و 42 وأخيرا مع دستور يوليوز 2011، الذي عزز دور المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية والإرتقاء بأدواره.

1) الإطار المنهجي للدراسة

1-1) إشكالية الدراسة

عرف الفعل الجمعوي توسعا مع بداية سنوات التسعينات، تمخض عنه نشوء العديد من الجمعيات المهتمة بشتى الميادين الإجتماعية والثقافية، فتكاثر عددها وتأسست في نفس الوقت المنظمات و الجمعيات المهنية لمواكبة مختلف البرامج في إطار دينامية الأوراش المفتوحة في شتى المجالات؛ والعالم القروي لا يستثنى بالطبع من هذه الدينامية، إذ صارت الجمعيات والتعاونيات في قلب الديمومة التنموية من خلال المشاركة والإشراك في بلورة المشاريع التنموية، لكن تبقى أنشطة هذه الجمعيات و التعاونيات مناسبتية في احيان كثيرة ولا ترقى لتطلعات الساكنة و لا تحقق مبتغى المساهمة في التنمية الترابية للمنطقة المدروسة. لأجل ذلك، ستتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال مركزي : ما هو واقع الفاعلين المدنيين بالجماعتين المدروستين؟

تتفرع هذه الإشكالية بدورها إلى عدة تساؤلات فرعية، لعل أبرزها:

- إلى أي حد استطاعت الجمعيات والتعاونيات بالجماعتين، المساهمة في تنميتهما؟
- ما هي المشاكل التي تواجه هذه الأخيرة للمساهمة الإيجابية في التنمية الترابية؟
- ما هي أبرز التوصيات التي يمكن صياغتها من أجل مساعدة الفاعليين المدنيين بالجماعتين المدروسين؟

1-2) أهمية الدراسة و أهدافها

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على تدخلات الفاعلين المدنيين بالجماعتين القرويتين ومدى مساهمتهما في التنمية الترابية للمنطقة المدروسة، لذا حاولنا من خلال هذا المقال تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ تحديد أهم الفاعليين المدنيين بالمنطقة المدروسة؛
- ✓ معرفة القوانين المنظمة لهم و لتدخلاتهم؛
- ✓ معرفة تدخلاتهم و أنشطتهم بالجماعتين المدروستين؛
- ✓ تحديد الإكراهات التي تعيق مساهمتهم في التنمية الترابية للمنطقة؛
- ✓ تحديد الآليات الكفيلة لتقويم هذه الاختلالات و للرفع من وتيرة تدخلات هذا الفاعل المدني، كما وكيفا.

118- توفيق بوعشرين، محنة المجتمع المدني بالمغرب: المفاهيم وسياقات و إشكالية التوظيف، مجلة وجهة نظر العدد 7 سنة 2000، ص 3-4.

1-3) منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي، لإستنباط المعطيات من العام إلى الخاص، كما اعتمدنا على المنهج الإستقرائي، لدراسة الظواهر القابلة للملاحظة، دراسة جزئية للوصول إلى حكم عام، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي و الكمي لوصف الظواهر، من أجل الوصول إلى مسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها، وذلك من خلال البحث الميداني و دراسة الحالة لاستخلاص النتائج وتعميمها.

كما تم الاعتماد على مجموعة من المراجع و المصادر ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى اعتمادنا على العمل الميداني عن طريق استمارة شملت جميع جمعيات الجماعتين المدروستين والبالغ عددها 18 الجمعية منها 5 جمعيات بزيرارة و13 جمعية باشبانات، أما بالنسبة للتعاونيات فشملت الاستمارة ما مجموعه 25 تعاونية بالجماعتين ككل

2- مفهوم المجتمع المدني

إرتبط تطور مفهوم المجتمع المدني مع نشأة المفهوم لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي، ومع تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية تبلور المفهوم أكثر لما أصبح له من دور في إدارة الأمور الذاتية.

والمجتمع المدني من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة و بين الدولة من جهة أخرى، علاقات تقوم على تبادل المصالح و المنافع والتعاقد والحقوق والواجبات و المسؤوليات ومحاسبة الدولة إذا استدعى الأمر لذلك، وهكذا رغم أن للمفهوم تعاريف عديدة وتعدد الإيديولوجيات في تعريفه، فإنه يمكن القول من خلال الدراسات الأكاديمية والمتابعات التاريخية، أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها بقيم ومعايير الإحترام و التراضي التسامح والمشاركة [119].

هكذا يظهر أن للمجتمع المدني أربع مقومات:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي؛
- التواجد في شكل منظمات؛
- قبول التنوع و الاختلاف بين الآخرين؛
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

وبالتالي، يمكن القول أن المجتمع المدني هي كل الهيئات أو المنظمات غير الحكومية من جمعيات و تعاونيات و نقابات ...، هدفها خدمة المجتمع وتنميته.

3) الجمعيات

3-1) الإطار القانوني المنظم للجمعيات

يضبط الظهير الشريف رقم 673.85.1 الصادر في 03 جمادى الأولى، الموافق ل 15 نونبر 1958 حق تأسيس الجمعيات، وتعريفها ومساطر تأسيسها.

119- حامد خليل، الوطن العربي و المجتمع المدني، كراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول، السنة الأولى، 2000، ص: 12

و تبعا لهذا، تعرف الجمعيات على أنها اتفاق لتأسيس تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. وتجرى عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود و الالتزامات [120].

3-2) النسيج الجمعوي بالجماعتين المدروستين، غير متجانس و ينقصه التكوين.

جدول رقم 1:الجمعيات الفاعلة بالجماعتين القرويتين لزيرارة و اشبانات

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس أو التجديد	عدد أعضاء المكتب	نوع النشاط
الجماعة القروية لزيرارة			
دار الطالبة – زيرارة-	2007-09-19	09	إجتماعي، ثقافي وتربوي
تنمية المرأة القروية- مركز التربية والتشغيل.	2012-07-26	09	تربوي واجتماعي
شباب القرية للتنمية والرياضة.	2010-07-10	09	تنموي، رياضي وإجتماعي
جمعية الوحدة-زيرارة -	2009-09-11	05	تربوي
فرسان زيرارة	2009-09-11	15	رياضي
جمعية الفروسية- زيرارة-	2010-03-01	05	إجتماعي،المساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي والحفاظ على الحصان العربي الأصيل.
جمعية اوراش التنمية بالمغرب	2010-02-08	09	تنموي، ثقافي، رياضي وترفيهي.
جمعية التنمية الاجتماعية والرياضية وتطوير الذات.	2009-04-25	05	إجتماعي، ثقافي ورياضي.
جمعية الأمل للتنمية- دوار صالح.	2010-06-24	05	النهوض بقطاع النقل المدرسي ،محاربة الهدر المدرسي وإدماج الشباب
جمعية حي البام	2010-04-30	07	التنمية المحلية
جمعية الأمل للتنمية- ايت اوسى	2009-10-16	07	تنموي، ثقافي واجتماعي.
جمعية آباء وأولياء تلاميذايت اوسى.	2009-11-17	07	النهوض بالقطاع التربوي محليا، هيكلة القطاع ومحاربة الهدر المدرسي.
جمعية آباء وأولياء تلاميذ إعدادية ابن باجة.	2010-07-18	07	ترسيخ المبادئ الأساسية للتعليم والإسهام في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة.
الجماعة القروية لاشبانات			
جمعية قدماء التلاميذ مدرسة المراكشي	2010-11-20	07	أنشطة تربوية واجتماعية
جمعية الغرب للتنمية	2009-02-30	07	أنشطة اجتماعية مختلفة

[120] - قانون الجمعيات و التعاونيات، سلسلة المعرفة القانونية للجمعيات، منشورات دار الإنماء الثقافي،2010، ص: 139.

جمعية تنمية المرأة القروية	2010-04-10	05	الإهتمام بالمرأة القروية
جمعية الوفاء للتنمية الفلاحية والثقافية	2008-05-15	09	أنشطة فلا حية وثقافية ورياضية
جمعية النقل المدرسي	2010-06-01	07	النقل المدرسي

المصدر: قيادة زيرارة 2014

من خلال الجدول، يتضح أن جمعيات المجتمع المدني بالجماعتين، تتميز بتنوع اهتماماتها، فمنها من تهتم بالقضايا التعليمية و التربوية و الإسهام في إعادة هيكلته محليا ومنها من تهتم بتنشيط التنمية القروية و النهوض بأوضاع الشباب في الميدان الثقافي و الإجتماعي والإقتصادي، و منها من تهتم بالمرأة القروية، إلا أنه رغم اختلاف أهداف هذه الجمعيات، فإن أغلبها لم تتأسس لمنطق خدمة السكان المحليين و تنمية العالم القروي وفق مقاربة مستدامة لأن أغلبها تأسست في ظروف مناسباتية، أي ارتباطا بمبادرة وطنية لمشروع معين، تتحمل مسؤوليته الدولة، وليس على أساس خدمة الفئات المستهدفة من خلال مشاريع مستدامة ذات أفاق طويلة المدى، الشيء الذي يعطل العديد من الجمعيات وأصبحت أغلبها جمعيات تنتظر مساعدات وتمويل الدولة لتفعيل برامجها، أو للقيام بأنشطتها كجمعية الفروسية التي يرتبط إشتغالها بالمواسم السنوية للتبوريدة و التي تهتم بالمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي والحفاظ على الحصان العربي الأصيل.

أما الجمعيات المهتمة بالقطاع المدرسي، فهي تساهم بأنشطة سنوية تارة ودورية تارة أخرى، عبر تنشيط الحياة المدرسية كالمساهمة في توزيع الكتب المدرسية و الإطعام المدرسي، وتنظيم بعض الدوريات الكروية لفائدة التلاميذ في الحيز الترابي المنتمي إليها، و نفس الأمر ينطبق على جمعيات النقل المدرسي.

و يبقى الإشكال الكبير لدى الجمعيات التي تأسست حديثا، فأنشطتها ضعيفة جدا أو منعدمة ولا ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تضطلع به الجمعيات، كما أن جمعية "تنمية المرأة القروية" بمركز التربية والتشغيل لم تساهم بعد بأنشطة إشعاعية وذات تأثير كبير على الساكنة، اللهم بعض الأنشطة الداخلية كتعليم الفتيات المغادرات من المدرسة فنون ومهارات الخياطة والتربية والتكوين في غياب أي آلية للتمويل لشراء المعدات الإلكترونية.

هذا و يغيب عن إهتمامات الجمعيات المحلية البعد البيئي و الايكولوجي، على الرغم مما تشهده المنطقة من تدهور بيئي بسبب تلوث واد ردوم المار بالجماعتين و ما يشكله من تهديد للبيئة المحيطة وللأراضي الفلاحية.

4) القطاع التعاوني بالجماعتين

إرتبطت بداية ظهور التعاونيات بالمغرب و تحديدا التعاونيات الفلاحية، بالإستيطان الفرنسي في سياق تشجيع و تسهيل استقرار المعمرين، بحيث لم يسمح للمغاربة بإحداث تعاونيات إلا في سنة 1938؛ بعد إنهاء الحماية لم تعرف الممارسة التعاونية بالمغرب اهتماما إلا في أواخر الثمانينات، رغم إنشاء مكتب تنمية التعاون سنة 1962، حيث اعتبرت التعاونيات بمثابة تنظيمات مدنية، توفر للمواطنين فضاءات تنسجم مع واقعهم اليومي في مجالات اقتصادية واجتماعية، كما تسمح لهم بالإندماج في الحياة العملية من خلال تفعيل مبادراتهم و مشاريعهم. فهي تشكل مكونا من مكونات الإقتصاد الإجتماعي الذي تراهن عليه الدولة لمحاربة الهشاشة و إحداث أنشطة مدرة للدخل للفئات الإجتماعية المقصية، وتقديم الدعم المادي والتقني لها [121].

[121]- محمد كريم، الإقتصاد الإجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي، مطابع إفريقيا الشرق، 2012 ،ص:124.

وعلى هذا الأساس، ازداد نمو التعاونيات بالعالم القروي في السنوات الأخيرة وعيا من السكان بضرورة الإستعمال المشترك للآليات و المعدات الفلاحية و العمل المشترك في إطار تضامني و تكاملي مقاولاتي بعيدا عن المنطق الربحي التنافسي بين الأشخاص؛ وهكذا يمكن أن تلعب التعاونيات دورا أساسيا بالعالم القروي خاصة في النشاط الفلاحي المحرك الرئيسي للإقتصاد القروي. وإذا كانت جماعتي زيرارة واشبانات تعتمدان على الفلاحة كعمود أساسي في اقتصادهما، فإن توفرها على تعاونيات منظمة من وشأنه الرفع من مدخول الفلاح وتحسين إنتاجيته والحد من مشاكله، كما ستوفر له العديد من الميزات الامتيازات أهمها:

- تشكل التعاونية ملتقى للنقاش و اختلاف الرأي بين المتعاونين، إذ لا يمكن تحقيق مصالحهم وتنميتها بدون حوار جاد و مسؤول في إطار تشاركي؛
- تشكل التعاونية إطارا يحمي حقوق منخرطيها قانونيا و تجاريا؛
- تمكن التعاونية من إقتصاد الطاقات و الوقت عندما يتعلق الأمر بتوزيع وبيع منتوج المتعاونين من مقر التعاونية في اتجاه أماكن التوزيع؛
- تسمح بشراء المواد التموينية بأسعار منخفضة نسبيا اعتبارا لأهمية الكميات المطلوبة.

4-1) تعريف التعاونيات و الإطار القانوني المنظم لها

ويمكن تعريف التعاونية كما جاء في القانون رقم 112.12 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون كما يلي: **" التعاونية مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة يكون الغرض منها أن تتيح لهم وحدهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة إليها، والقيام بتسييرها وإدارتها وفق مبادئ أساسية، وبغية بلوغ أهداف محددة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتداروفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا"** [122].

من هذا التعريف، نستنتج أن التعاونية مقاولة يتم تكوين رأسمالها بمساهمة المتعاونين، تسير من طرف مكتب منتخب، يترأسه رئيس، بمشاركة أعضاء منتخبين، يساعدهم مدير معين من طرف الوزارة الوصية على القطاع.

هذا و تعمل التعاونيات على أساس سبع مبادئ:

- الباب المفتوح: حق الإنخراط في التعاونية والإنسحاب منها لكل شخص؛
- ديمقراطية التدبير: المساواة في التصويت وحق الترشح لشغل المناصب؛
- توزيع الفائض على أساس المعاملات و ليس حصص المساهمة في الرأسمال؛
- تحديد الفائدة على الرأسمال لتشجيع المتعاونين على الإستثمار في التعاونية؛
- التكوين التعاوني من خلال تخصيص نسبة من الفائض السنوي للتكوين المهني لأعضاء التعاونية ومحاربة الأمية؛
- التعاون بين التعاونيات: إقامة علاقات في الميادين الاقتصادية، الإجتماعية والتربوية بين التعاونيات بهدف تقوية نظام التعاون؛
- الإلتزام نحو المجتمع.

4-2) تعاونيات شبه معطلة بالجماعتين

إذا كانت التعاونيات قد لعبت أدوارا مهمة في الرفع من الإنتاج القروي الفلاحي في سنوات الثمانينات و توفير الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات الفلاحية، فإن الظرفية الاقتصادية والطبيعية للمجال القروي تحتم استمرار

[122] - ظهير شريف رقم 1.14.189 صادر بتاريخ 27 محرم 1436 الموافق ل21 نوفمبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 112.12 و المتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية عدد 6318 الصادرة بتاريخ 25 صفر 1436 / 18 ديسمبر 2014.

التعاونيات وتطوير الوعي والعمل التعاوني لدى السكان ليكون رافعا للتنمية الفلاحية. فالمجال المحلي للجماعتين يتميز بالعديد من المؤهلات الفلاحية بما يساهم به من منتوجات فلاحية مهمة.

هذا و تعرف الجماعتين المدروستين وجود مجموعة من التعاونيات و التي يمكن تقسيمها إلى نوعين، تعاونيات الإصلاح الزراعي و تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

أ- تعاونيات الإصلاح الزراعي بالجماعتين

تم إحداث تعاونيات الإصلاح الزراعي في إطار تبني الدولة لسياسة إصلاحية بعد الاستقلال، واكبتها عملية توزيع لعدد من الأراضي المسترجعة أو ما يسمى بأراضي الاستعمار الخاص، حيث تم تأسيس 737 تعاونية للإصلاح الزراعي بمختلف مناطق المغرب و التي ضمت 24760 فلاحا[123].

و قد كان هدف الدولة وراء هذا الإجراء إدخال جزء من الفلاحين إلى نطاق الإنتاج الرأسمالي وذلك لسببين: الأول سياسي والثاني اقتصادي:

- من الناحية السياسية: يكمن هذا السبب في ضرورة التخفيض من حدة تهميش فلاحي المناطق التي تسودها الأشكال الجماعية، وبالتالي البحث عن توسيع الأسس الإجتماعية لدعم السلطة العمومية بالبادية، وذلك عبر خلق فئة من الفلاحين تستمد امتيازاتها من أراضي التوزيع ومن الإمكانيات المادية التي يوفرها لها التنظيم التعاوني.
- من الناحية الإقتصادية: فمادام الفلاحون المستفيدون مراقبون بواسطة الدولة من طرف الرأسمال الصناعي الذي تربطه معهم عقد إنتاج، فإنهم يصبحون في وضعية شبه أجرية لهذا الأخير، يتمتعون بالملكية الشكلية للأرض لكنهم فاقدون السيطرة على وسائل إنتاجهم وتبادلهم.[124]

جدول رقم 2: تعاونيات الإصلاح الزراعي بجماعتي زيرارة و اشبانات

الجماعة	نوع النشاط	اسم التعاونية	سنة التوزيع	عدد المتعاونين	المساحة
زيرارة	الفلاحة	الإصلاحية	1967	28	140
		المحمدية	1966	50	400
		الفوز	1975	68	680
		الحسنية	1966	66	528
		الوداد	1972	19	152
		النهضة	1966	43	344
		النصر	1966	50	400
		الرشاد	1967	5	24
		الأولى	1967	9	43
		الفلاح	1966	7	33
		المنصورية	1966	21	100

[123] - كريم محمد، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مرجع سبق ذكره، ص: 115

[124]- إدريس الكَراوي، الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1996. ص: 37-38.

اشبانات	الفلاحة	التقدم	1966	25	125
		المساعدة	1972	38	190
		المجد	1967	26	130
		الأمل	1966	50	150
		العالمية	1967	27	135
		النبوية	1967	19	95
		الاتحاد	1967	27	135
		النظام	1967	15	150
		الاجتهاد	1967	34	170
		الكفاح	1967	28	140
المجموع العام				45	100

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب 2013

يضم تراب الجماعتين 21 تعاونية للإصلاح الزراعي تابعة للمكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي للغرب، 7تعاونيات بجماعة زيرارة و 14 تعاونية بجماعة اشبانات، تنتج هذه التعاونيات منتوجات متنوعة كالقمح، الذرة، القطاني، البرسيم، الفواكه، الحوامض، الخضر، الشمندر، و يرجع سبب هذا التنوع في الإنتاج بهذه التعاونيات إلى تجهيز الأراضي بتقنيات عصرية للسقي و إلى مبادرة المتعاونين في إدخال زراعات مطلوبة محليا و جهويا بعدما كانت تفرض عليهم الدولة نوع المزروع الذي يجب زرعه و تدعمه ماديا. و لكن رغم هذا التنوع تبقى زراعة الحبوب والقطاني هي المهيمنة بجل التعاونيات المتواجدة بتراب الجماعتين.

و لكن الملاحظ حسب البحث الميداني، أن هذه التعاونيات لم تعد تقم بأدوارها، حيث تم بيع معظم التجهيزات و المعدات الفلاحية و أصبح كل متعاون يدير أرضه بشكل فردي بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل الأخرى و التي سنتطرق لها في نقطة موالية.

ب- تعاونيات الإقتصاد التضامني

يلعب هذا النوع من التعاونيات دورا أساسيا في هيكلة سلاسل الإنتاج و محاولة الإسهام في دورة التنمية الترابية للجماعتين، فهي أداة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث يفتح هذا النوع من التعاونيات آفاقا متعددة لإحداث مشاريع إقتصادية وإجتماعية تساهم بصورة فعالة في محاربة الفقر والإقصاء وفي إدماج صغار الفلاحين و المنتجين في السوق. من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لهم ولذويهم، و من خلال المساهمة في خلق مشاريع مذرة للدخل تمكن من محاربة البطالة وفتح سوق التشغيل المباشر أو غير المباشر لأبناء الفلاحين خاصة و أبناء المنطقة عامة. و هي خاضعة بحكم القانون لمكتب تنمية التعاون[125].

[125]- أحدث مكتب تنمية التعاون ODCO في 18 شتنبر 1962 على شكل بنية إدارية تابعة لرئاسة المجلس الحكومي. ومع الأهمية التي أعطتها السلطات العمومية للقطاع التعاوني، أصبحت ضرورة إعادة هيكلته شيئا لازما حيث تم تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية

جدول رقم 3: تعاونيات الإقتصاد التضامني بجماعتي زيرارة و اشبانات

الجماعة	نشاط التعاونية	اسم التعاونية	عدد المتعاونين	سنة التأسيس	رأسمال التعاونية بالدرهم
زيرارة	جمع الحليب و تسويقه	القاسمية	159	1971	3000,00
	تربية النحل و إنتاج العسل	تيزيزوة	12	2005	2000,00
		العسل الأصيل	10	2009	2500,00
		جوهرة النحل	10	2009	7500,00
اشبانات	جمع الحليب و تسويقه	اشبانية	75	1971	2409,00

المصدر: البحث الميداني 2014

يتضح من خلال الجدول، أن تراب الجماعتين يتواجد به خمس تعاونيات للإقتصاد التضامني، ويتوزع نشاطها بين جمع الحليب و تسويقه و بين تربية النحل و إنتاج العسل وتسويقه، و يبلغ عدد المتعاونين بها 266 متعاون و تستحوذ تعاونيتي الحليب على أكبر عدد من المتعاونين ب 159 متعاون بتعاونية القاسمية بزيرارة و 75 متعاون بتعاونية اشبانية بجماعة اشبانات، كما أن هاتين الأخيرتين كذلك هما الأقدم من حيث التأسيس، إذ تأسستا سنة 1971، هذا و في إطار الجهود المبذولة من طرف جميع الفاعلين للنهوض بالقطاع التعاوني التضامني بالجماعتين، تلقت مجموعة من التعاونيات دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة تعاونيات تربية النحل وإنتاج العسل المتواجدة بجماعة زيرارة سنوات 2009 و 2010 و 2011 حيث حصلت تعاونية تيزيزوة على 310500 درهم عبر دفعتين الدفعة الأولى لتجهيز المنحلة و الدفعة الثانية لتربية النحل، و تعاونية العسل الأصيل حصلت على دعم 175000 درهم، كما حصلت تعاونية جوهرة النحل على 200500 درهم من أجل دعم تربية النحل وإنتاجه وتسويقه[126].

و قد قدمت كذلك مصالح وزارة الفلاحة و الصيد البحري إعانات لتعاونيات تربية النحل، تمثلت في بذل خاصة مصنوعة من قماش سميك و أقنعة مشبكة بأسلاك ذات ثقوب دقيقة وقفازات و أحذية عالية، و ذلك لحماية مربي النحل من لسعات النحل [127].

هذا و تعتبر تعاونيتي "العسل الأصيل" و "جوهرة النحل" من بين أهم التعاونيات النسوية الفلاحية بإقليم سيدي قاسم واللتان تم إحداثهما بمساعدة مكتب تنمية التعاون و بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والهدف منهما تحسين الوضع المعيشي للنساء القرويات من خلال مشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل كتربية النحل و تسويق منتوجاته، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للحد من البطالة والفقر وتفعيل دور المرأة في خدمة المجتمع والبيئة خاصة وتفعيل دورها في التنمية الشاملة عامة.

فيما يخص تعاونيتي الحليب، فكما سبقت الإشارة لذلك، تأسستا سنة 1971، حيث حظي هذا القطاع آنذاك باهتمام خاص من لدن الدولة، فتم تخصيص حوافز و تشجيعات من أجل تشجيع المنتجين على الإقبال على تأسيس هذه

والاستقلال المالي وسمي (Office du Développement de la Coopération) وذلك بمقتضى ظهير 3 غشت 1975 الذي أسند إليه مهاما واضحة موجهة بشكل أساسي نحو مرافقة التعاونيات في ميادين التكوين والإعلام والمساعدة القانونية .

[126]- قسم العمل الاجتماعي بعمالة إقليم سيدي قاسم 2013 .

[127]- البحث الميداني 2018

التعاونيات و الانخراط فيها: كالاستفادة من السلفات الفلاحية و تبسيط مساطر الإستفادة منها و اقتناء الآليات الفلاحية و بناء الإسطبلات و تحسين نسل القطيع و استيراد الأبقار من الجنس الأصيل؛ كل هذا من أجل تسهيل عملية جمع الحليب وضمان تزويد الوحدات الصناعية بما تحتاجه من هذه المادة.

بدأت التعاونيتان كما هو موضح في الجدول برأسمال 2409 درهم بالنسبة لتعاونية اشبانية و3000درهم بالنسبة لتعاونية القاسمية، و قد أصبح الآن على التوالي 185.835 درهم بالنسبة لتعاونية اشبانية و 308.055 درهم بالنسبة لتعاونية القاسمية، هذه الزيادة في رأسمال التعاونيتين راجعة أساسا إلى الدينامية التي تشهدها عملية جمع الحليب و تسويقه بالجماعتين، إضافة إلى إقبال فلاحين أخرين على الإنخراط بهما، حيث انتقل عدد المنخرطين بهما من 25 منخرط بتعاونية اشبانية سنة التأسيس إلى 75 منخرط سنة 2013، و من 26 منخرط بتعاونية القاسمية سنة التأسيس إلى 159 منخرط سنة 2013.

هذا و يشكل تجميع و تسويق الحليب بالجماعتين، بصرف النظر عن الإختلالات التي يعرفها القطاع، نشاطا فلاحيا تعاونيا لا مجادلة في انعكاساته الإيجابية على المتعاونين و التي تجلى في كون أن التعاونية إطارا مهيكلا يحمي حقوق منخرطيه تجاريا و قانونيا، و يقوي إمكاناتهم التنافسية والتفاوضية، بفضل مراكز التجميع المزودة بمعدات التبريد و المعالجة، أي إمكانية بيع المنتوج في عين المكان دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة لتسويقه، بالإضافة إلى شراء المواد التموينية بأسعار منخفضة نسبيا اعتبارا لأهمية الكميات المطلوبة.

صورة رقم 1 : مقر التعاونية الفلاحية القاسيمة للحليب



المصدر: البحث الميداني 2018

ج- معيقات تقدم القطاع التعاوني بالجماعتين

بالرغم من القيمة المضافة المترتبة عن وجود التعاونيات الفلاحية، فإن هذه الأخيرة تعرف مشاكل و عوائق مختلفة تحول دون نجاح أهداف التعاونيات المحلية بالجماعتين، و يمكن تلخيصها في ثلاث نقط أساسية:

- ✓ **مشاكل مالية:**

تتمثل في ضعف الأحوال المادية لمنخرطي التعاونيات وهذا راجع بدوره للفقر وانعدام وجود آليات للتمويل، و بالتالي تقاعسهم و عدم الإنضباط على مستوى احترام جدول الدفعات و هذا ما ينعكس سلبا على الأداء العام للتعاونيات.

فنقص السيولة المالية يؤدي إلى ضعف نسبة إستعمال المكننة و الأساليب العصرية في الإنتاج أو في التلفيف سواء بالنسبة لتعاونيات الإصلاح الزراعي أو بالنسبة للتعاونيات الإقتصاد التضامني، وبالتالي الإعتماد على وسائل إنتاج تقليدية أو يدوية، و هو أسلوب إنتاجي غير فعال على مستوى المردودية و خصوصا في ظل منافسة غير متكافئة، و هو ما ينعكس سلبا على العائدات و يطرح كذلك إشكالية تسويق المنتجات، فجل التعاونيات تعاني من عدم وجود سوق قارة لعرض منتوجاتها، و تبقى وسيلة تسويقهم لمنتوجاتهم هي المعارض و التي تبقى مشاركتهم بها كذلك رهينة ببعض الشروط و التي تكون في بعض الأحيان تعجيزية.(حالة تعاونيات تربية النحل و إنتاج العسل).

- ✓ **مشاكل تنظيمية:**

تفشي الأمية وغياب الوعي التعاوني لدى المسيرين و المتعاونين، أي وجود ضعف على مستوى التدبير والتسيير، فجل التعاونيات لا تعقد جموعها العامة المنصوص عليها في القانون، كما أنها لا تقوم بجرد للحسابات والتدقيق في مجموع التكاليف و المداخيل و الفوائض و مبالغ الديون.

- ✓ **مشاكل إجتماعية:**

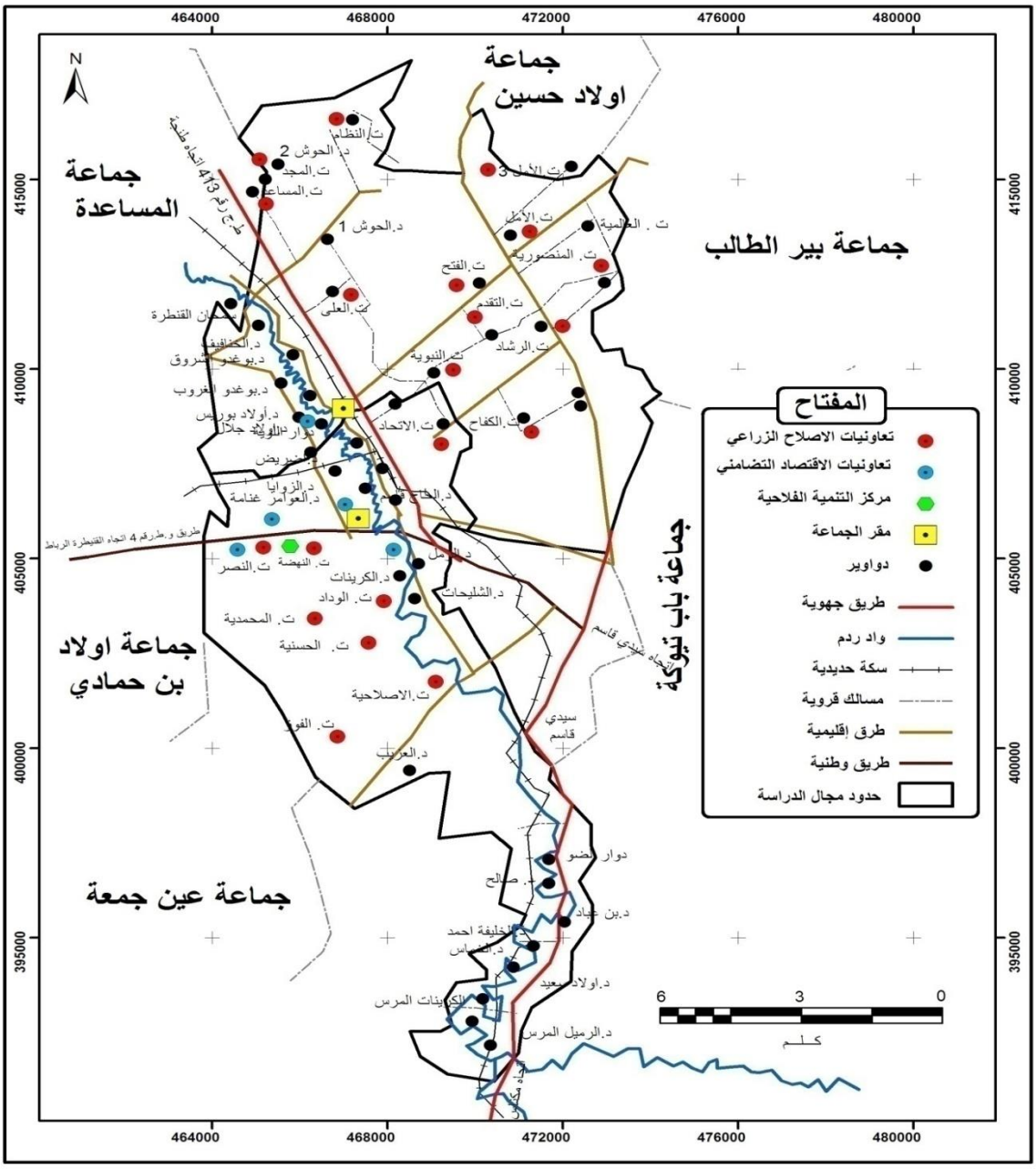
- انعدام الثقة بين المتعاونين و تراجع قيم التعاون و التماسك الجماعي، بحيث ظهرت بدلها النزعة الفردانية و أصبح كل متعاون يعتمد على نفسه و ينتج لنفسه.
- ظهور نزاعات عائلية بين الورثة في حالة وفاة المستفيد الأصلي، حيث يكون لزاما على باقي الورثة انتظار قيمة حقوقهم[128]، و يحتد المشكل في حالة وجود عدد كبير من الورثة و هو ما يؤدي إما إلى استغلال الأرض بطريقة جماعية و يقسم المنتوج على هذا العدد، أو يتم تقسيم الحيازة على هذا العدد بطريقة ودية و في هذه الحالة يطرح مشكل تفتت الحيازة و في كلتا الحالتين يكون لدينا تأثير سلبي على الإستثمار و الإنتاج الفلاحي، مما ينتج عنه تأثير سلبي كذلك على دخل الفلاحين و تفشي الفقر في حالة انعدام دخل مادي آخر؛ و قد يسهل هذا كذلك عملية تفويت الأرض لمستثمرين أجانب أو الوقوع في مصيدة المضاربين العقاريين بفضل رفع اليد التي أقرتها المذكرة الثلاثية الموقعة سنة 2007 بين وزارة الفلاحة و وزارة المالية و وزارة الإسكان، قصد تمكين الفلاحين المستفيدين من تفويتها تحت ذريعة تمكين المدن التي تحيط بها تعاونيات الإصلاح الزراعي من توسيع أوعيتها العقارية، بهدف إنجاز المشاريع التنموية.

هذه الأسباب وغيرها، جعلت العديد من المتعاونين وورثتهم يطالبون الدولة بفك الارتباط وتمليك الأراضي.

خريطة رقم 1: توزيع التعاونيات بجماعتي زيرارة و اشبانات بإقليم سيدي قاسم

---

[11]- الفصل 15 من الظهير الشريف رقم .72.277 و الذي ينص على أنه (في حالة وفاة الشخص المسلمة إليه القطعة، فان القطعة وأموال التجهيز اللازمة لاستغلالها تسلم لوارث واحد من ورثته بمقتضى قرار لوزير الفلاحة.



المصدر: الخريطة الطبوغرافية لسيدي قاسم بمقياس 1/50000 سنة 1973- بتصرف

خاتـمة

يظهر من خلال تحليل دور المنظمات غير الحكومية بجماعتي زيرارة و اشبانات، ضعف مساهمتها في التنمية المحلية، و الذي يعتبر دون مستوى التطلعات، وذلك راجع لعدم قدرتها على لعب الدور المنوط بها، من خلال تعبئة السكان و توجيههم في سبيل المصلحة العامة، حيث ظلت أدوارها تقليدية، و عبر برامج وأنشطة مناسباتية، تفتقر لأهداف تحقيق تنمية محلية حقيقية؛ ورغم قيام الدولة بخطوات مهمة في سبيل مواكبة تدخلات المنظمات غير الحكومية في المجال، فإنها لم تستطع مسايرة التدخلات العمومية وديمومتها بفعل الضعف الكبير الذي تعانيه الجمعيات والتعاونيات وكذلك لغياب رؤية شمولية من شأنها تطوير العمل الجمعوي و التعاوني، مما جعل منهما تنظيمات إنتظارية وغير مسؤولة في الشأن المحلي.

و في ظل الواقع المفروض والحتمي للعولمة وانفتاح الأسواق، فإنه أصبح من الضروري، تهيئ الفلاحين لمواجهة هذا الواقع المرير الذي يمكن أن يكون وخيما، إذا لم تعمل الدولة و معها كل الفاعلين المتدخلين على تطوير هذه التنظيمات غير الحكومية، لتصبح قادرة على التنافس وفرض منطقها في الأسواق من خلال تفادي الصعاب والعقبات التي تواجهها هذه التنظيمات.

و قد أصبح كذلك من الضروري إعادة النظر في فلسلفة تعاونيات الإصلاح الزراعي، لأنها لم تعد تقوم بالدور التي أسست من أجله ولم تعد قادرة على تحقيق الأهداف المسطرة لها، والعمل على تكييف النص القانوني المنظم لها مع الواقع المعاش، و مع مخططات الدولة الراهنة والهادفة لتنمية العالم القروي و النهوض بالقطاع الفلاحي.

قائمة المصادر و المراجع

إدريس الكَراوي، **الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1996.

الجريدة الرسمية، عدد 3178، سنة1973 .

الجريدة الرسمية، عدد 6318، سنة 2014.

توفيق بوعشرين، محنة المجتمع المدني بالمغرب: المفاهيم وسياقات و إشكالية التوظيف، مجلة وجهة نظر العدد 7، الرباط ، المغرب،2007.

حامد خليل، الوطن العربي و المجتمع المدني، كراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول، السنة الأولى، دمشق،سوريا.2000.

قانون الجمعيات و التعاونيات، سلسلة المعرفة القانونية للجمعيات، منشورات دار الإنماء الثقافي،الدرالبيضاء، المغرب،2010.

محمد كريم، الإقتصاد الإجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي، مطابع إفريقيا الشرق،الدارلبيضاء، المغرب.2012،

تثمين المنتجات المجالية بالمغرب: "التين و العنب الدكالي" و دورهما في التنمية المحلية

Valorization of local products in Morocco, "figs, and grapes doukkali" and their rool in local development

Abdelwahed Hafid , Student researcher in the doctorate, Specialization Geography,
Faculty of Arts and Humanities, University of Ibn Tofail Kenitra, Morocco
hafidabdelwahed@gmail.com
Abdelkhalek Ghazi, Professor in Faculty of Arts and Humanities, University of Ibn Tofail kenitra, Morocco
aghhazi@hotmail.com

الملخص:
تعتبر المنتجات المحلية من المنتجات الزراعية التي أولتها الدولة أهمية خاصة في السنوات الأخيرة ، ووخصتها بمجموعة من المشاريع في إطار الفلاحة التضامنية. هدفت إلى تحسين ظروف إنتاجها وتسويقها ، وكذلك تنظيم المجموعات المنتجة والمجمعة في إطار تنظيمات مهنية. وقد جاء هذا الاهتمام إلى اعتبارات وأهداف رئيسية نذكر من بينها: التقليص من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل الأرياف، وتنويع مداخيل المزارعين ... غير أن تشخيص واقعها يظهر مجموعة من الاختلالات التي لا زالت تعاني منها مثل: ضعف الإنتاج و المردودية وصعوبة تسويق المنتوج. هذا ما يطرح مشكلة تثمينها في ظل وجود العديد من التحديات التي تحد من مساهمتها في التنمية الترابية بالمنطقة.

في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المنتجات المجالية بدكالة ، من خلال إبراز الامكانات المتاحة لتطويرها والاكراهات التي تحول دون تنميتها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية - التثمين - المنتجات المحلية - الزراعة التضامنية

Abstract:
Local products are considered among the agricultural products to which the State has attached particular importance in recent years, distinguishing them by a set of projects within the framework of solidarity farming. It aimed to improve the conditions of their production and marketing, as well as to organize the groups producing and grouping them within the framework of professional organizations. This attention came to major considerations and objectives, among which we mention: reducing the gravity of socio-economic differences within rural areas by diligence, and diversifying the incomes of agriculture ... However, the diagnosis of its reality shows a group of imbalances that still suffer from it, such as: poor productivity and production and the difficulty of marketing it. This poses the problem of their promotion in the light of the presence of many challenges which limit their contribution to territorial development in the region.

In this context, this study aims to diagnose the reality of the Doukkala terroir[1] Products, by highlighting the capacities available in development and the constraints that prevent their development.

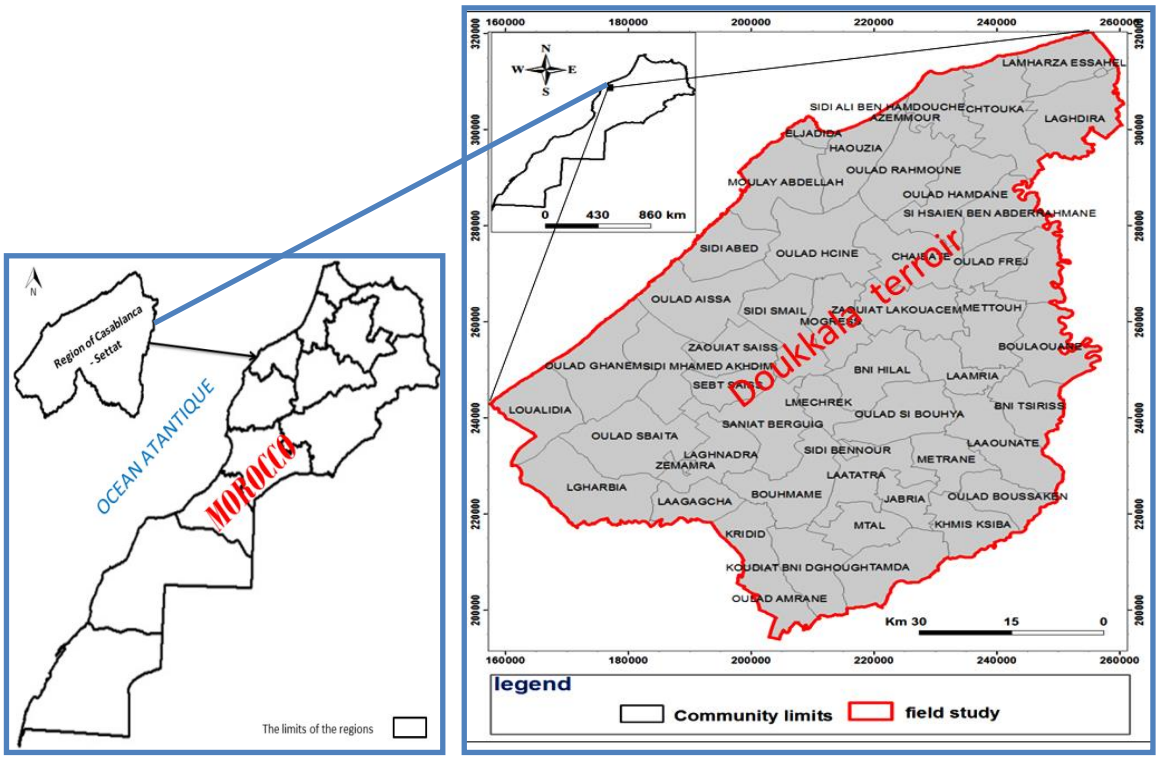
Keys words: Local devlopement - valorization - local products - Solidarity Agriculture

I. Introduction

Grapes and figs are among the most important agricultural products in doukkala that deserve attention and care, in addition to the possibilities and qualifications they have, which make them promising producers to contribute to achieving territorial development in the region. Given the historical and heritage value they have and the special place they have in the local population, the guardian interests of the sector have made it possible to think about ways to make them contribute, along with other economic activities, to improving the conditions of static living and achieving sustainable local development. In this context, a number of attempts have emerged, such as: the establishment of agricultural cooperatives and the organization of some awareness-raising and other campaigns, the most prominent of which have been to protect the product and ensure its continuity and market presence. However, it remained modest and lacking in effectiveness. As an attempt to overcome these imbalances, the concept of valorization agricultural products has emerged as a substitute for previous interventions and a new strategy to restore consideration for agricultural products, especially the "Products terroir", by increasing its productivity and improving its marketing and competitiveness conditions among the rest of the products[129][1].

II. study Area

the fig Below shows the study area covering the provinces of el Jadida and Sidi Bennour.



[129] **Ministry of Agriculture and Maritime Fisheries. (MAPM, 2014)**: Terroir products from Morocco, national catalog, 2014 and 2019 edition.

Fig. 1. Localization of study area

III. The problematic

The study tries to diagnose the realities of the fictional products in a manner and to highlight their qualifications and constraints. The problem of the study has been formulated as follows:

What is the reality of valorization of local products in Doukkala? What is its contribution to local development?

IV. Study methodology

For a holistic approach to the subject of the study, the following curricula and approaches have been adopted:

- Descriptive method: it will enable us to diagnose the field of study;
- The statistical approach: It will allow us to collect statistical data and process them statistically and cartographically.
- The coordinate approach: it will enable us to highlight the interactive relationship of a person with his field.

In addition to the theoretical and applied parts, the theoretical part was found in which references, articles and studies dealt with the field products in general and the producers of grapes and figs in particular. As for the technical part, we have dedicated it to field visits and interviews with various actors.

V. Study objectives

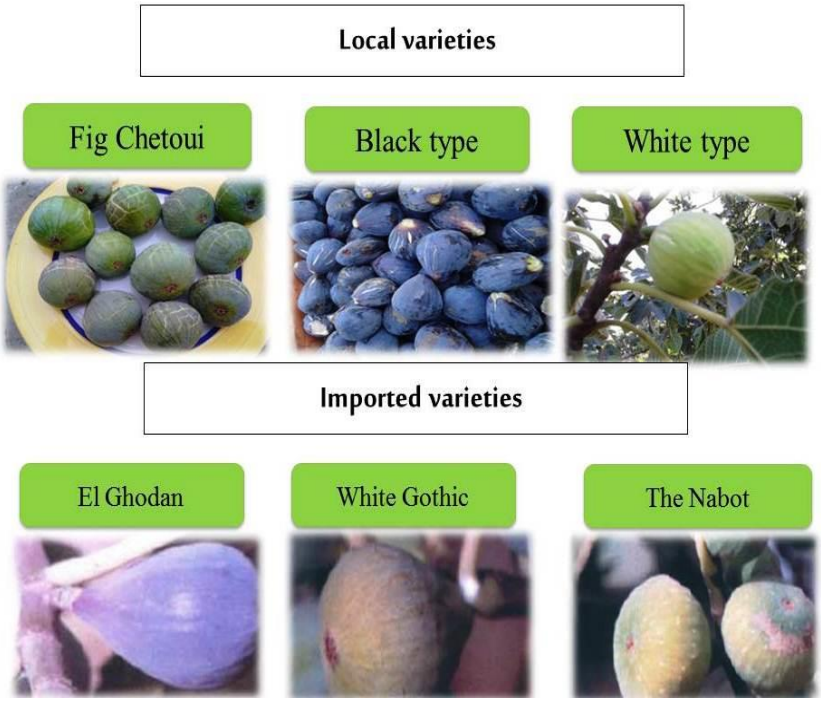
The study aims to:

- Introducing local products in Doukkala, by diagnosing their reality, and by highlighting their production and marketing methods.
- Explaining the paths the valuation and the constraints it faces.
- The reality of valuation of fictional products in terms of current, challenges and future prospects.
- The prospects for dirt development and the challenges facing achieving this goal.
- The capabilities and opportunities offered by the local products to contribute to the territorial development.

VI. Study Results

1. Fig and grapes stand out as the most important local products in Doukkala

a.Figs: There are many varieties of figs in the region, in which we distinguish between local varieties and imported varieties. The results of the field work enabled us to take stock of the following items[130] :



Picture 0l: Local and Imported Figs In Doukkala

Many of the aforementioned varieties dominate in the region of Had oulad frej, so that we find the region's farmers especially the producers of figs, who have intermarried between the local and imported varieties, with the aim of diversifying the product and meeting consumer demand for some varieties such as "Nabot, Ghodan and White Amber ..." some producers confirme through our interviews that they were impressed with some of the varieties produced in different regions of Morocco, especially the Wazzan region, which is well-known at the national level for fig production.

B. Grapes

Grape seedlings represent 33% of the national area with a production of 27% of the national production. The boreal fields in Doukkala account for 98% of the production, which is mostly exploited in traditional methods. The average production yield is 35 quintals per hectare in the mullet and 125 quintals in the irrigated field. Grape product has benefited from the coding mark of luxury products[131].

[130] **Fellah Conseil. (2011a):** Identification et développement des produits de terroir dans la région de Doukkala- Abda : Rapport final de la première phase : identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leurs et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur. P : 135-136.

[131] **Abdelwahed Hafid, Abdelkhalek ghazi 2019**, Valorization of local Products in Morocco and a Stake in Local Development "The Grape Production Series in Doukkala as a Model". International Symposium, Khouribga 2019. The Faculty is interdisciplinary.

Doukkala peasants produce many varieties of grapes some of which are local, such as the Doukkali grapes, and some of them are imported, but the Doukkala grape variety remains dominant over the rest of the other varieties due to its adaptation to the natural environment of Doukkala.

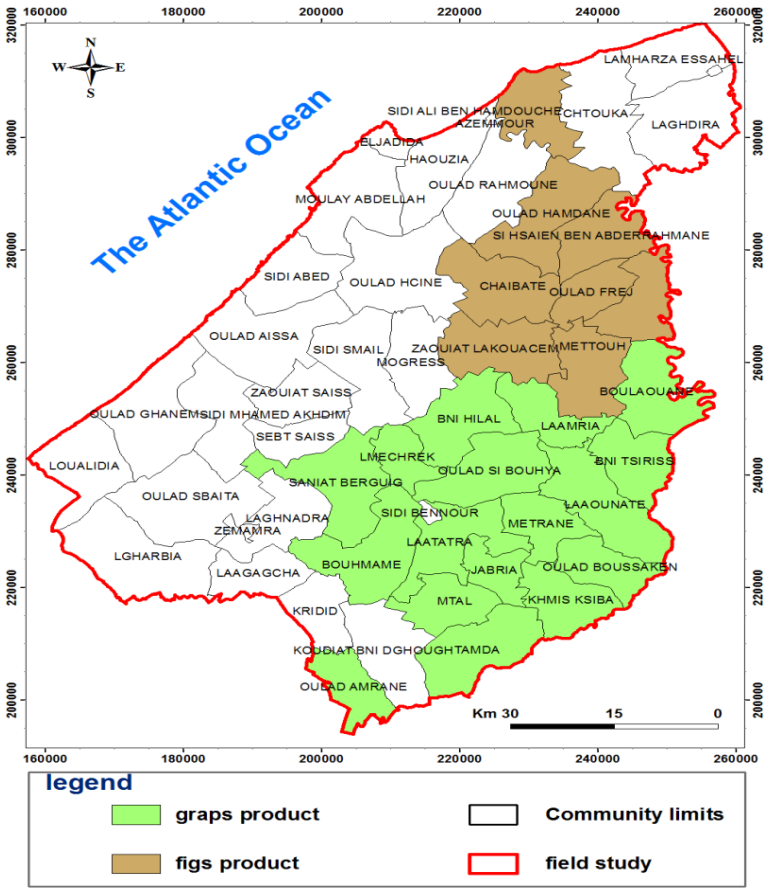


Fig.2.: Localization of Local Product in Doukkala

2. The production and marketing of grapes and figs in Doukkala go *through a set of stages:*

a. Production of grapes:

The production of grapes goes through a bush in several basic stages before being marketed in which the producers use the local know-how and the techniques known in production. In this context, we will review the results reached during the field research:

Traditional methods dominate the production of grapes in a broom.

Most peasants employ the know-how and knowledge inherited through generations.

Plowing and fertilization operations vary from one farmer to another.

The renewal of seedlings is taking place slowly. The majority of peasants take advantage of the use of new seedlings granted by the Regional Office for Agricultural Investment because they do not match with the local cultivar "Doukkali grape - العنب الدكالي", or because the harvesting stage is late, because the maturity of the newly planted grape tree requires at least two years to pass.

- About 5% of the producers have good technical knowledge in producing grapes in the region and market their products outside the production field at an important price.

Protecting the grape tree from climatic pests and diseases is a major concern for farmers, especially as they consider it a cultural heritage that must be protected.

- Most of the producers who were interviewed stated that they did not benefit from the training courses designated for them by the peasant authorities, the guardian of the sector.

Weakness of innovative solutions to ward off climate hazards such as dry arid winds, which cause great damage to the production of grapes in the absence of watering water, as well as their eruption coincides with the last stage of ripening of grapes.

- The draining of grapes remains very weak due to the fact that the majority of farmers prefer to sell their product fresh to take advantage of its profits directly. It is also mostly restricted to the remaining dry grapes during the end of the harvest season[132].



Picture 2: Some Grape Production Processes

b. Production of Figs

Doukkala peasants, especially the Had Oulad Farej, employ a group of know-how in the production of figs and care for their trees, starting with preparing the soil and fertilizing it through the use of fertilizers, through removing weeds, using pesticides, and caring for the product regularly until the maturity period. The aforementioned phases of the farmer require good preparation and timeliness to take care of his product and monitor it continuously to avoid being infected with fungi and diseases that cause severe damage to his product if he omits it and leave the opportunity to reproduce.

[132] **The Regional Office for Agricultural** Investment, Doukkala years: 2016 - 2017 - 2018.



Picture 3: Some ¨Figs Production Processes

C. The Marketing of Grapes and Figs Passes Through a Group of Stakeholders

Marketing of grapes and figs goes through several stages, which are illustrated in the following diagram:

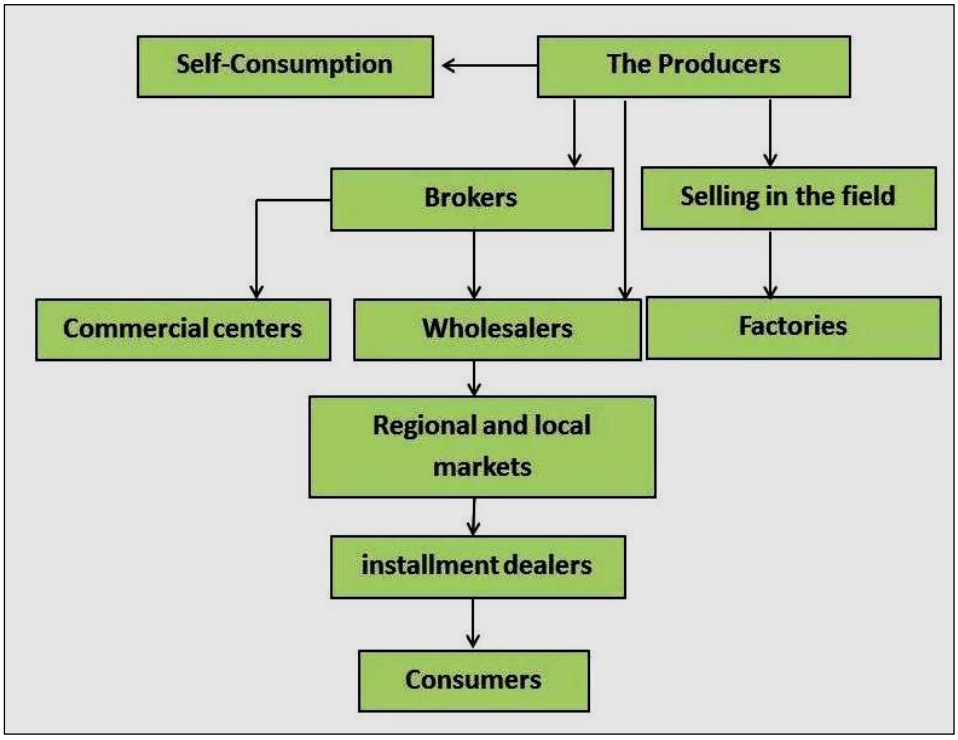


Fig. 3: Stages of Marketing Grapes and Figs

It appears through the simplified diagrams above that the path of marketing grape and figs product passes through several marketing paths, starting from the producers and passing through to the wholesalers, intermediaries and installments sellers until the consumers. It is also noted that the real returns from the

profit of the grape product do not directly benefit the producers, and explain This involves the intervention of non-essential actors in the marketing path, especially the brokers who benefit from an important profit margin compared to the producers[133].



Picture. 4: Diversified Marketing of Grape Product



Picture .5: Diversified marketing of fig product

The photos above show the marketing of fig and grape products, which take many forms, as follows:

-Marketing in the local market near the weekly market;

[133] Fieldwork years years: 2016 – 2017 – 2018 -2019

-Wholesale marketing in the weekly market;

- Marketing in-place to wholesalers or intermediaries who are flocking to the fig fields to purchase it directly;

-Marketing for the emulsification laboratories, especially the Al-Baraka jam factory, which has an on-site assembly unit that is purchased during the harvest period;

-Marketing in installments that remain weak;

Generally, the brokers remain the main beneficiaries of the fig and grape intake. This affects the profits of the producers profits and wastes important profits on them.

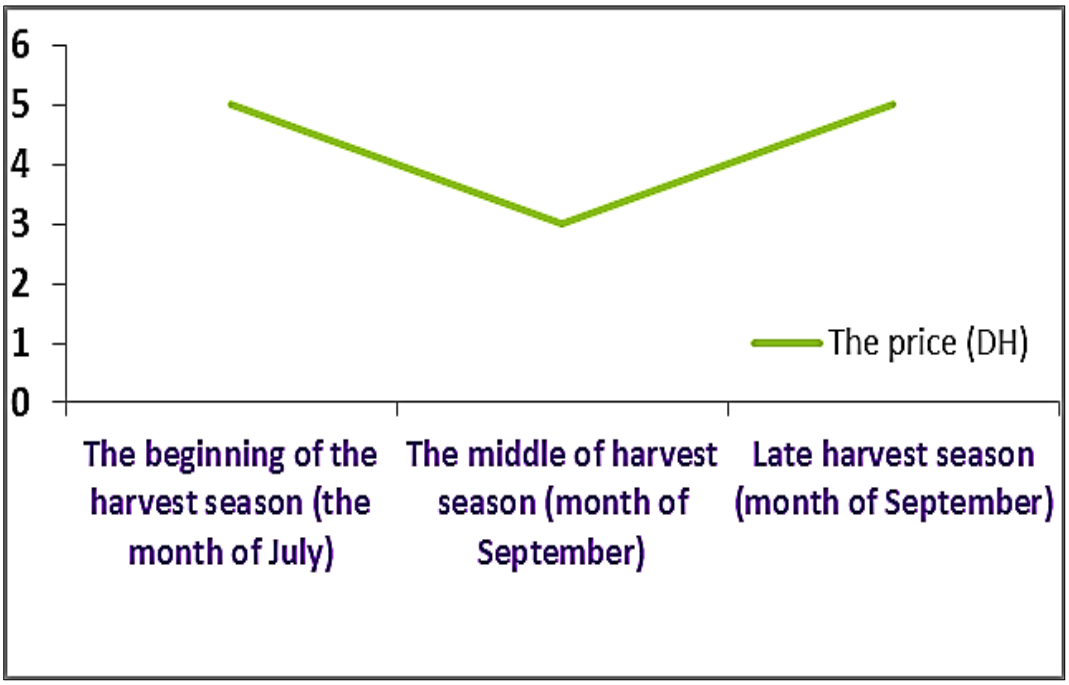


Fig.4: Distribution of the Sale Price Along the Harvest Season

It appears through the graph above that the price of selling grape products varies according to the harvest season, so that it rises at the beginning of the harvest and lowers it in the middle, then returns to the increase at the end of the harvest. This difference is due to the relationship between demand and supply, so that whenever the demand for the product is large and the supply is small, the price is high and vice versa. The table below shows the difference in selling price of a product:

Period	Production	Price (DH)
July	25	5 -4
August	55	5 -2
September	20	5 - 4

Table . 1: Distribution of the Sale Price Along the Harvest Season

Some producers resort to marketing their product outside their region in the direction of the major markets in Morocco such as Casablanca and Marrakech … The goal behind this is due to the high price of selling the product compared to selling it inside the region. The map below shows some of the marketing trends of grape product

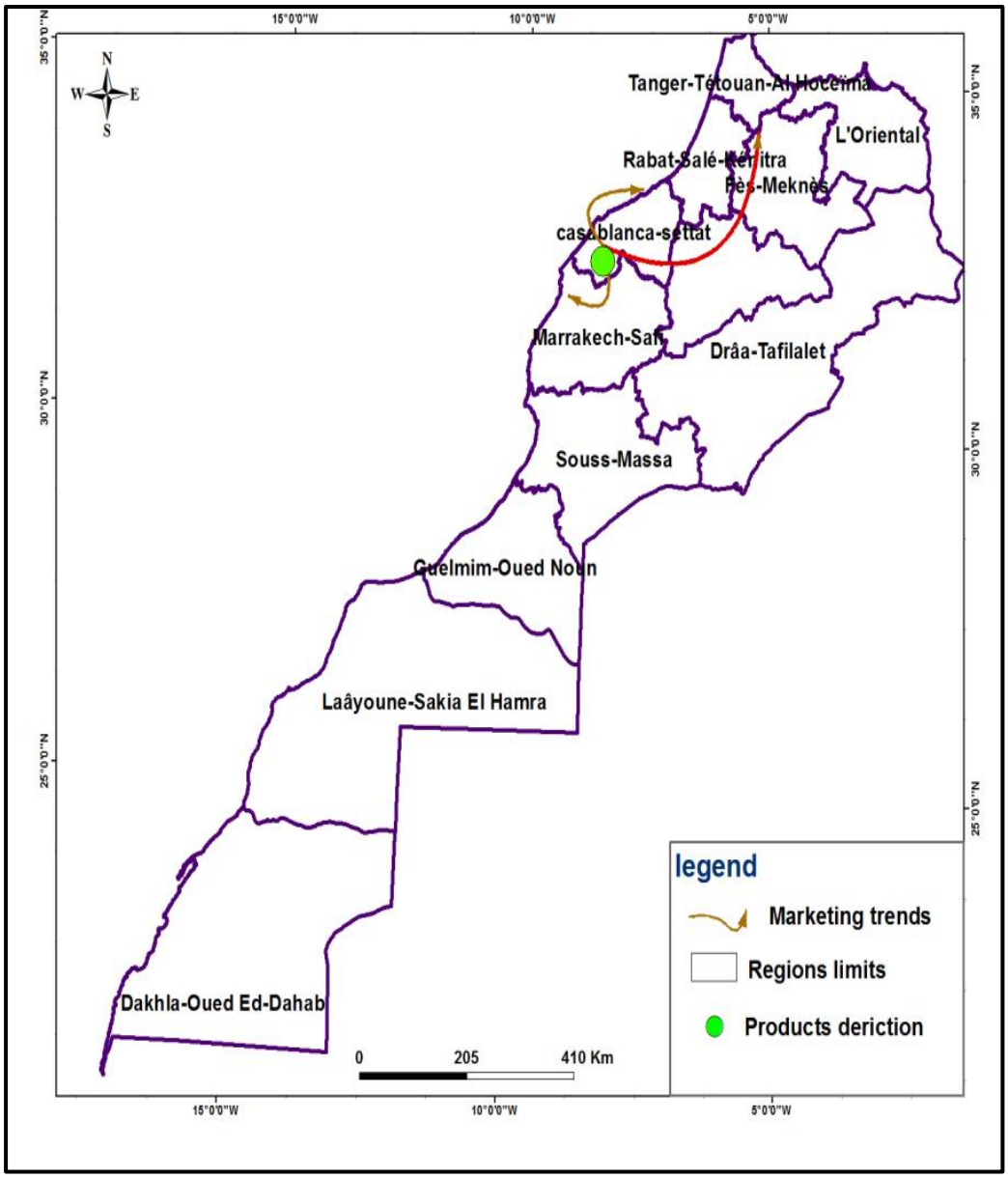


Fig. 5. Marketing Trends for Local Products

3.The Effects of Grapes and Figs on Local Development

a. The Direct Effects of Grapes and Figs

- Grapes and Figs occupy an Important local labor:

Providing the appropriate conditions for the production and marketing of grapes and figs requires the presence of an important labor force. The peasants of the region depend mostly on the local labor force

(men, women), which can be divided into the hands of a scientist from the family members, or from within the circle or from the neighboring districts, or from the nearby groups ... It was also found that some mediators and wholesalers use the labor force Local or family members of the field owner.

It is also worth noting that some students and students take advantage of the job opportunities offered by the production of grapes and figs, especially during the weekend. This enables them to cover some tuition fees or help their families and save pocket money.

- Creating a commercial boom in the region during the year-end period stimulates the commercial dynamism of farmers and provides additional income that revives the farmer

b. Indirect effects of grapes and figs

- Maintaining and continuing the production of grape and fig products.
- Building valorization units.
- Organizing exhibitions.
- Maintaining ecosystems through a lot of tree planting.
- Bring in investors from outside the region.
- Proving rural people in their geographical area.
- Create a competitive edge within the rural world.
- Improving the standard of living of farmers and their children.
- Training of farmers in the agricultural field.
- Tourism promotion of the region and the definition of the production area.

4. Coercion of valuation of fictitious products in the region

In spite of the importance that domestically produced products have on the part of the local population, and also the role they play at the socio-economic level, some natural and human constraints hinder their valuation and reduce their potential to contribute to territorial development[134]. In this context, we will review some of them through the following fig:

[134] Fieldwork years: 2016 – 2017 – 2018 -2019

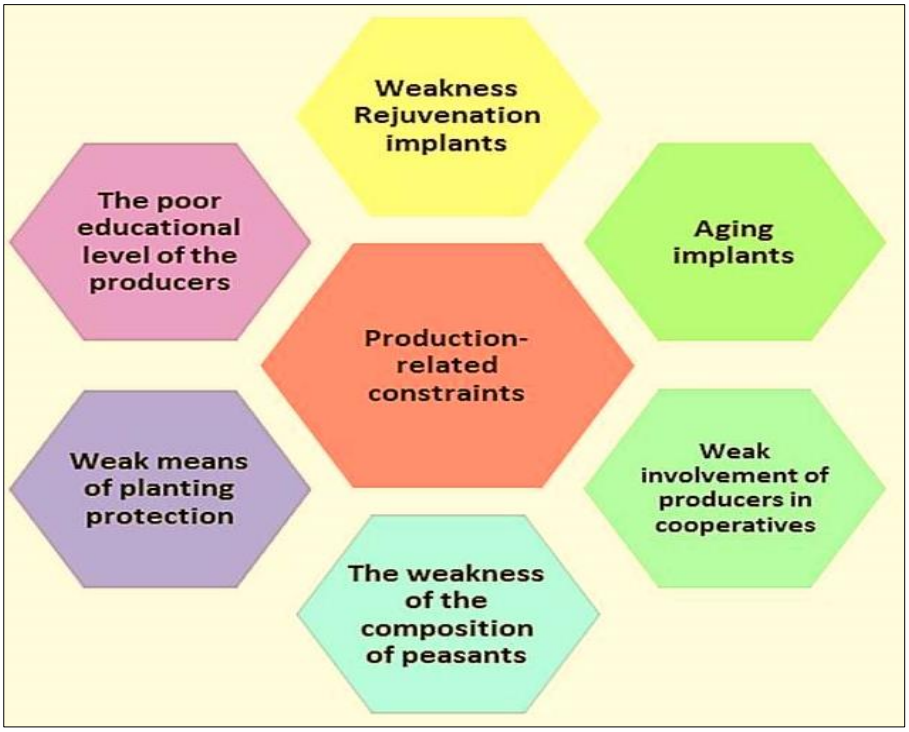


Fig. 6. Production Related Constraint

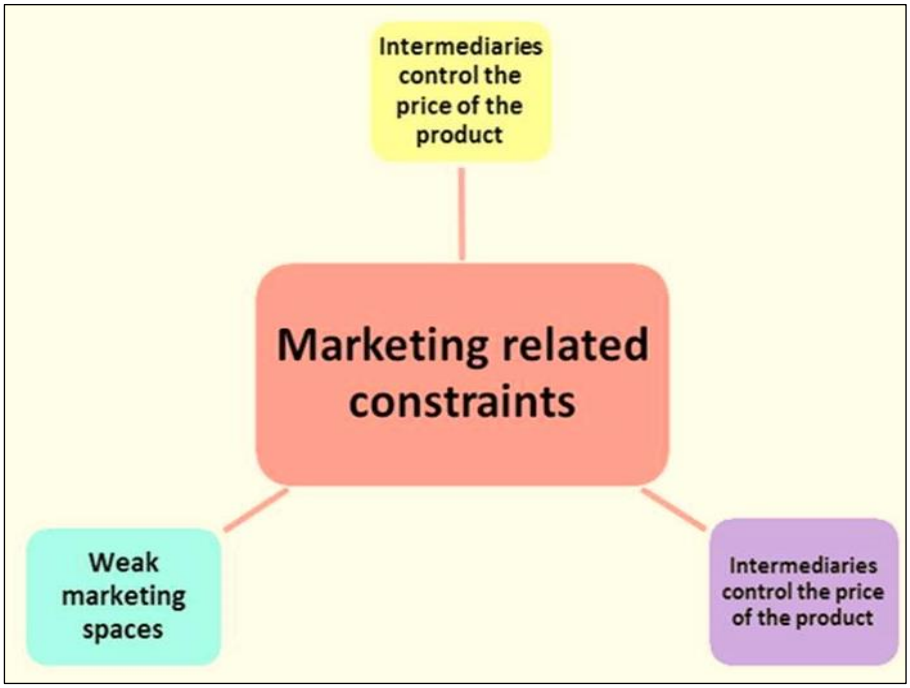


Fig. 7. Marketing Related Constraints

In addition to the constraints of production and marketing, there are climatic challenges:

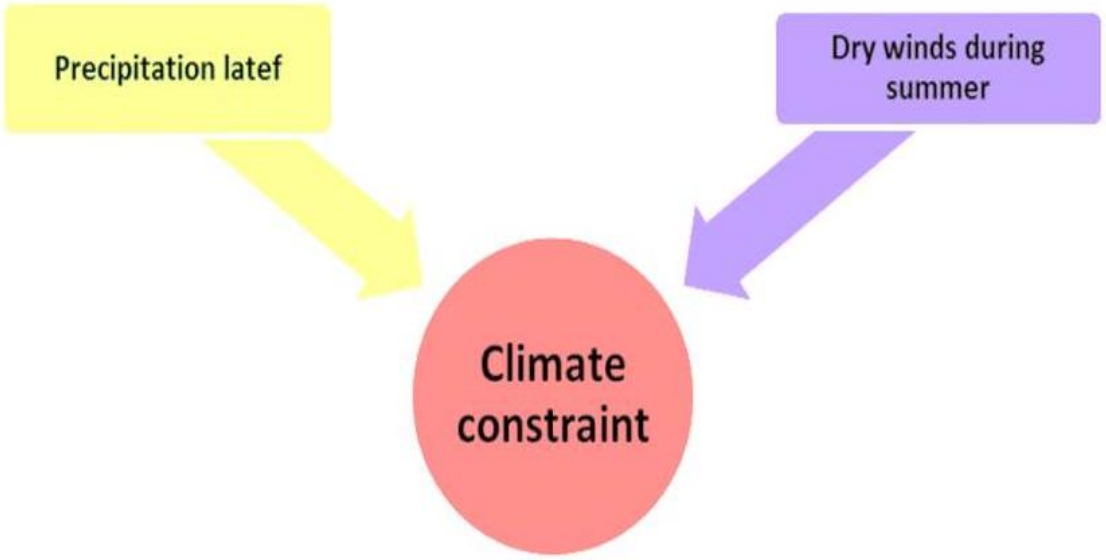


Fig. 8.Climate Constraints



Picture . 06. The Effect of Hot, Dry Winds on Grape Products(2020)

Each year, producers suffer from hot winds, leaving a huge loss in grape production. This is noticed through the image above[135][10].

Conclusion

We conclude from the above that local products with stock have important capabilities to contribute to earthy development, but their performance of this role remains subject to overcoming the valuations constraints that limit their economic and social effectiveness, by helping the farmer by framing and searching for spaces to market his product, and also by organizing continuous local training courses motivate him to attend in order to improve his production methods and to answer the constraints facing him.

REFERENCES

1. **Abdelwahed Hafid, Abdelkhalek ghazi 2019**, Valorization of local Products in Morocco and a Stake in Local Development "The Grape Production Series in Doukkala as a Model". International Symposium, Khouribga 2019. The Faculty is interdisciplinary

[135] Fieldwork years: 2016 – 2017 – 2018 -2019 - 2020

2. **Fellah Conseil. (2011a):** Identification et développement des produits de terroir dans la région de Doukkala-Abda : Rapport final de la première phase : identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leurs et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur. P : 135-136.
3. **Ministry of Agriculture and Maritime Fisheries. (MAPM, 2014**): Terroir products from Morocco, national catalog, 2014 and 2019 edition.
4. **Regional Office for Agricultural** Investment, Doukkala years 2016- - 2017 - 2018.
5. - **[6]- [7] -[8] - [9]- [10] Fieldwork** years: 2016 – 2017 – 2018 -2019
6. **UNESCO World Wide Web site**, (Visited the site July 2020).

تغايرية المناخ وانعكاساتها على الموارد المائية بأرياف سهل السراغنة بالمغرب.

Climate variability and its implications for water resources in the countryside of Sraghna Plain in Morocco.

عبد الصمد الزو، طالب بسلك الدكتوراه، المغرب

abdoezzaou@gmail.com

الملخص:

يعتبر سهل السراغنة منطقة فلاحية بامتياز، حيث يعتبر الماء العنصر الأهم داخل شبكة الموارد المكونة لتراب المنطقة. لهذا فقد تأثرت هذه الأخيرة بالجفاف الذي يعرفه المغرب منذ سنوات. فبعدما كانت موارد المياه أهم عناصر استقطاب السكان وأبرز أسباب تعمير مجال السراغنة منذ قرون، أضحت هذه الموارد اليوم أبرز عوامل زعزعة البنى الاقتصادية والاجتماعية. وذلك على خلفية الآثار الناجمة عن إشكالية الندرة والهشاشة في موارد المياه بسبب الجفاف البنيوي والتقلبات المناخية.

الكلمات المفاتيح: تغايرية المناخ، الموارد المائية، الأرياف، سهل السراغنة، المغرب.

Abstract:

The Sraghna Plain is an outstanding agricultural area, where water is the most important component of the region's resources. The latter has therefore been affected by the drought that Morocco has known for years. As water resources have been the most polarizing element of the population and the most prominent cause of Sraghna reconstruction for centuries, these resource are today the most significant destabilizing factor in economic and social structures. This is against the backdrop of the effects of the scarcity and vulnerability of water resources caused by structural drought and climate variability.

Keywords: Climate variability, water resources, countryside, Sraghna Plain, Morocco

مقدمة

ارتبط الاستقرار البشري في سهل السراغنة بالنشاط الفلاحي، وذلك من خلال الاستغلال التقليدي الذي قام أساسا على مياه الأمطار والأودية. هذه الأخيرة التي تتميز بعدم الانتظام والتغايرية الواضحة، لكنها ساهمت رغم ذلك في تثبيت المجموعات البشرية واستقرارها نسبيا.

إن مجال السراغنة كغيره من المجالات الجافة يعرف شحا على مستوى موارده المائية، وقد ازداد مؤخرا مع الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة وقلة التساقطات وتذبذبها.

يلعب المناخ إذن دورا مهما في تحديد الإمكانيات المائية والطرق المتبعة في تدبيرها من طرف السكان السراغنة، وأيضا في تحديد نوع النباتات الطبيعية التي يتوقف عليها النشاط الرعوي، وفي نوعية النباتات التي يمكن زراعتها، وأخيرا في نوع الأتربة.

يتميز سهل السراغنة بكونه مجالا تطبعه سمات المناخ الجاف، الذي يجسده ضعف التساقطات وعدم انتظامها وارتفاع درجات الحرارة إضافة إلى انخفاض الرطوبة الجوية.[136] كل هذه العوامل تؤدي بتظافرها إلى ارتفاع قوي في كميات التبخر، وهو الشيء الذي يؤثر على الموارد المائية وعلى المنتجات الفلاحية بالمجال، مما يستدعي ضرورة الاستعانة بالمياه السطحية المتوفرة أو اللجوء إلى مياه الفرشة .

إن تغايرية المناخ بسهل السراغنة وقساوته تؤثر ومن دون شك على الموارد المائية بالمنطقة وعلى الحياة النباتية، إذ يؤديان إلى قصر مدة حياة النباتات التي تشكل غذاء أساسيا للماشية، كما يؤدي إلى ضعف المنتوج الفلاحي.[137]

- **إشكالية الدراسة**

يشكل المناخ شبه الجاف الذي يميز سهل السراغنة إكراها حقيقيا يحول دون تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة. فهذا المناخ يتميز بارتفاع درجة الحرارة وقلة التساقطات وتغايريتهما في الزمان والمكان، وهو الأمر الذي تحكم بشكل سلبي في الشبكة المائية السطحية، وأدى بالمقابل إلى الضغط الكبير على الفرشة المائية خاصة بالمجالات البورية.

من هذا المنطلق فإن إشكالية البحث الرئيسة تتلخص فيما يلي: **كيف تحكمت تغايرية المناخ وجفافه في الموارد المائية بسهل السراغنة؟**

من خلال الإشكالية المركزية، يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما خصائص العناصر المناخية بسهل السراغنة؟
- ما أهم الموارد المائية بسهل السراغنة؟
- هل ساهم المناخ شبه الجاف وتغايريته في ضعف الموارد المائية وتراجعها؟
- هل سهل السراغنة مجال وفرة أم مجال ندرة بالنسبة للماء؟

- **فرضيات الدراسة**

[136] الأكلع محمد، الإنسان وديناميةالأوساط بالحوز الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، ص 234.

[137] نفس المرجع، ص 237.

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وكذا الدراسة الأولية، يمكننا وضع مجموعة من الفرضيات التي سنعمل على تأكيدها أو نفيها، مثل:

- يتميز مناخ السراغنة بالقساوة والجفاف، وتغايرية الحرارة والتساقطات في الزمان والمكان.
- يعتبر وادي تساوت والواد الأخضر أهم الموارد المائية السطحية بالمنطقة.
- تحكم المناخ القاسي وتغايرية التساقطات في الموارد المائية بسهل السراغنة.
- يعتبر سهل السراغنة مجال ندرة بالنسبة للماء.

- **منهجية الدراسة وأدواتها**

إن طبيعة موضوع الدراسة، تفرض علينا اتباع أكثر من منهج، ابتداء من المنهج الوصفي الذي يتيح إمكانية الملاحظة والتحليل والتفسير، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يسمح بإخضاع الفرضيات للتجربة، وكذا المنهج النسقي والتاريخي.

وعلى مستوى الأدوات، فبالإضافة إلى المعطيات المحصل عليها من البحث البيبليوغرافي والميداني، سنعتمد في دراستنا هذه على نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، من خلال الصور الجوية ورسم الخرائط ببرنامج Arcgis .

- **مجال الدراسة**

جغرافيا يشكل سهل السراغنة امتدادا طبيعيا لسهل احوز وتصل مساحته 3370 كلم^2، وهو منطقة سهلية ضمن سهول المغرب الداخلية، إذ تتراوح ارتفاعاتها بين 300 و500 مترا عن سطح البحر.[138]

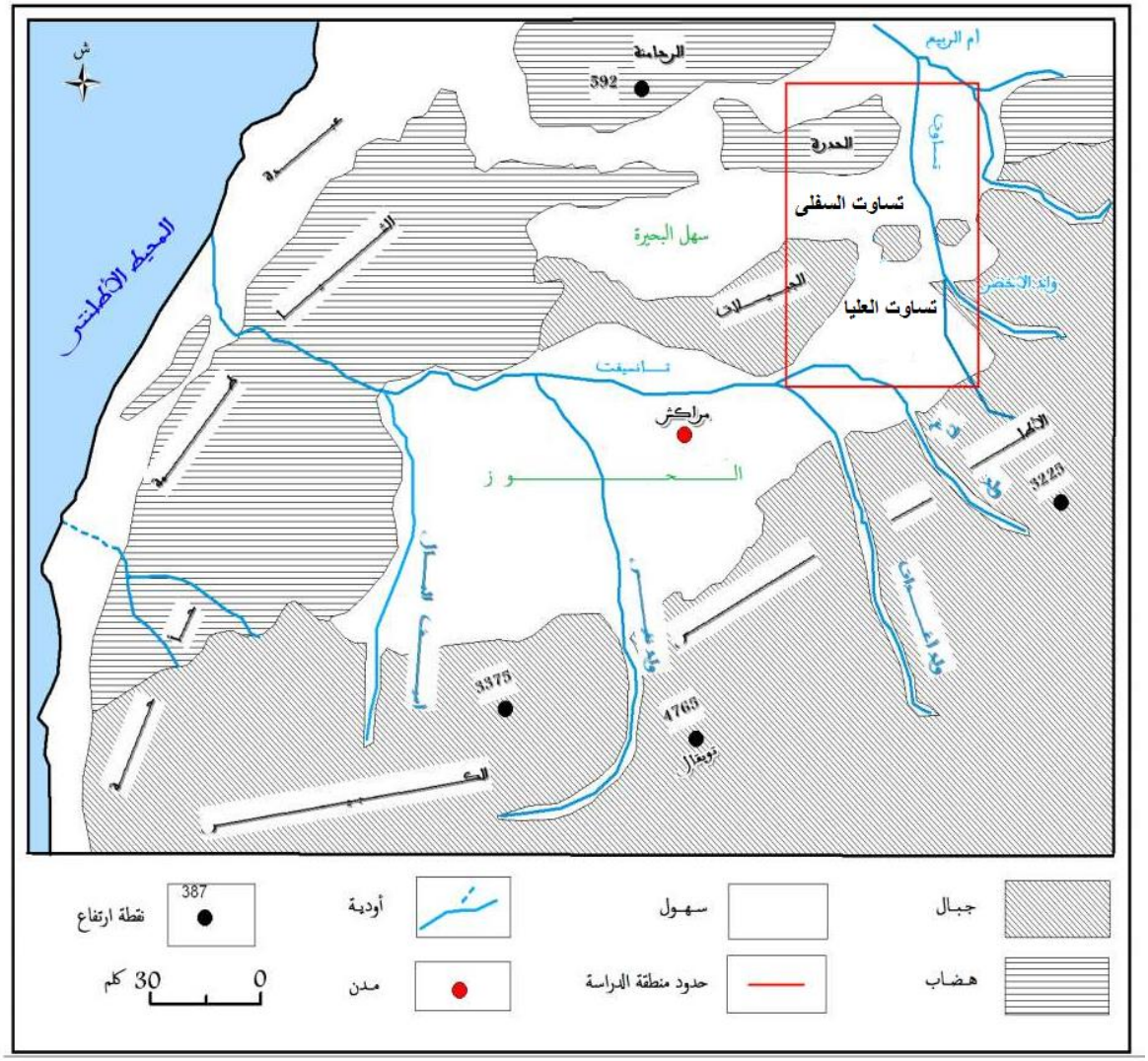
وتتوسط هذا السهل سلسلة "الجبيلات" التي تنتمي إلى الزمن الجيولوجي الأول، ارتفاعاتها في حدود 1000 متر على طول 100 كلم من الشرق نحو الغرب. وتقسم سلسلة الجبيلات سهل السراغنة إلى قطاعين :

- تساوت السفلى: يحدها شمالا نهر أم الربيع، جنوبا الجبيلات، غربا منخفض البحيرة وشرقا واد العبيد وسهل تادلة.
- تساوت العليا: وهي جزء من الحوز الشرقي يحدها شمالا الجبيلات، غربا الحوز الأوسط، شرقا وجنوبا الأطلس الكبير.

أما من الناحية الإدارية، فتنتمي منطقة البحث إلى إقليم قلعة السراغنة، الذي تحده كل من ولاية مراكش وأقاليم أسفي، الرحامنة، والجديدة، وسطات، والفقيه بن صالح وأزيلال.

[138] الخريطة الطبوغرافية لسهل السراغنة.

الخريطة رقم 1: توطين سهل السراغنة ضمن الوحدات الجغرافية المجاورة



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية

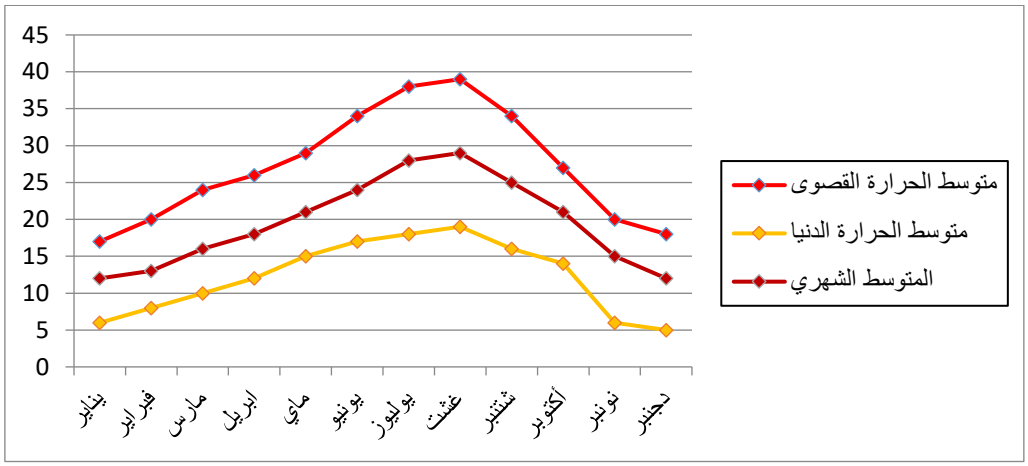
1- يتسم المناخ بسهل السراغنة بالتغايرية في الزمان والمكان.

1.1- يتميز مجال السراغنة بارتفاع درجات الحرارة .

نظرا لموقع المنطقة وبعدها عن المؤثرات البحرية، فهي تتميز بارتفاع درجات الحرارة خلال أغلب شهور السنة، كما تتميز بمدى حراري مرتفع نظرا للصفة القارية التي تطبعها.[139]

[139] الأكلع محمد، تقرير حول الوسط الطبيعي بتساوت السفلى، 2007، ص15.

المبيان رقم 1: متوسطات الحرارة الشهرية بمحطة قلعة السراغنة (1994-2020)



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

يتبين من خلال المبيان تغايرية الحرارة على مدار السنة، حيث نلاحظ أن درجة الحرارة تبدأ في الارتفاع ابتداء من شهر أبريل، لتصل أقصاها في شهر غشت لتبدأ في الانخفاض التدريجي إلى شهر يناير، لكن هذه الأوضاع قد تتغير من سنة إلى أخرى. كما نلاحظ أن المدى الحراري مهم طيلة أشهر السنة.

وتعود هذه الاختلافات بالأساس إلى تأثير الرياح الجنوبية والشرقية الساخنة والتي تساهم في الرفع من درجة الحرارة خاصة خلال فصل الصيف، هذا بالإضافة إلى استقرار الضغط المرتفع شمال إفريقيا والذي يمنع تسرب المؤثرات الرطبة الغربية،[140] لكن هذه المعطيات تتغير من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم 1: المعدل الحراري السنوي بسهل السراغنة حسب بعض المحطات

المحطات	المعدل السنوي للحرارة ب C°	الفترة المرجعية
ابسيبيسة	20,2	2007 - 1990
لوناسدة	19,6	2020 - 2002
أولاد بوكرين	20,3	2006 - 1992
بني عامر	18,5	2020 - 2002
أولاد يعقوب	19,4	2020 - 2002

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدل الحراري السنوي يختلف من محطة على أخرى، حيث يصل أقصاه بمحطة أولاد بوكرين ب 20,3 C° وأدناه بمحطة بني عامر ب 18,5 C°. عموما يبقى المعدل الحراري السنوي مرتفعا بسهل السراغنة، نظرا للمناخ الجاف الذي يطبع المنطقة.

[140] الأكلع محمد، مرجع سابق، ص 16.

كما تتميز منطقة السراغنة بتباينات مهمة في المتوسطات الحرارية من سنة إلى أخرى، ففي سنة 1985 بلغ المتوسط الحراري أدنى مستوى ب°C 18.4 لينتقل إلى °C 24.6 في سنة 1988، ثم تراجع في سنة 2004 ليصل إلى°19.4 و°20.3 سنة 2020. هذا الأمر يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: متوسطات الحرارة السنوية بمحطة قلعة السراغنة (1981-2020).

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	2004	2020
معدل الحرارة ب °C	19.6	18.7	20.3	19.2	18.4	18.5	20.2	24.6	19.4	20.3

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز

عموما تعرف الحرارة بسهل السراغنة ارتفاعا كبيرا مع أهمية المدى الحراري، مما ينعكس على الموارد المائية بالمنطقة.

1-2- تشهد المنطقة تغايرية مطرية في الزمان والمكان.

تتميز التساقطات بسهل السراغنة بعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، وهو الأمر الذي يفسر وجود سنوات جافة وأخرى رطبة. هكذا نجد مثلا أن سنة 1983 لم تتجاوز كمية الأمطار 83 ملم في حين بلغت في سنة 1915 حوالي 527 ملم.

الجدول رقم 3: معدل التساقطات السنوي بسهل السراغنة بالملم (1915-2020)

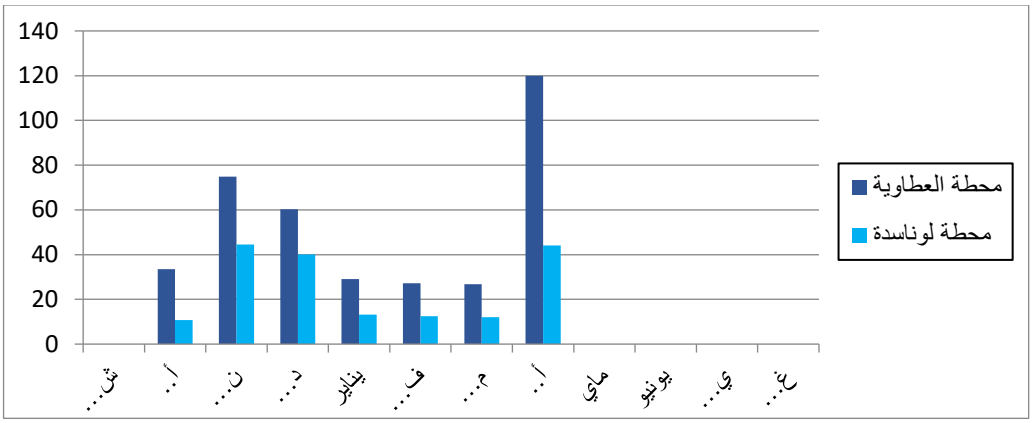
السنوات	**1915**	**1939**	**1956**	**1961**	**1983**	**1988**	**1989**
معدل الأمطار	527	462	451	115	83	273.6	210
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**2004**	**2020**
معدل الأمطار	222.5	172.3	146.9	275.1	259.1	250	232

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

كما يتميز سهل السراغنة بعدم انتظام التساقطات حسب الشهور والفصول، حيث تتوزع الأمطار على فترتين: كبرى من أكتوبر-نونبر إلى أبريل، وفترة صغرى تمتد من مارس إلى شتنبر، كما تتركز الأمطار في أيام محدودة.[141]

[141] Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Errbia, Etude hydrogéologique de la nappe de la Tessaout Aval, Beni Mellal, p30.

المبيان رقم 2: معدل التساقطات الشهري بسهل السراغنة بملم (1990 – 2020)

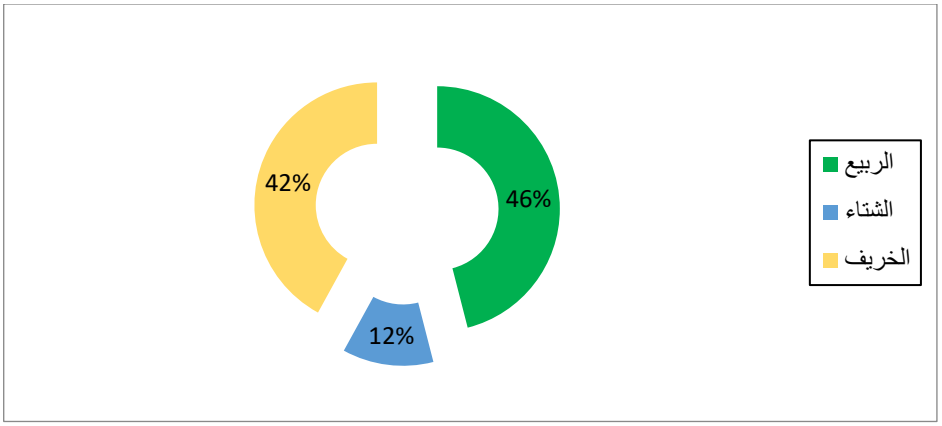


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

من الجدول أعلاه يتضح محدودية التساقطات حيث لا تتجاوز في المتوسط البيسنوي 260 ملم في السنة، مما يؤثر سلبا على الأنشطة الفلاحية بالمنطقة. كما تتميز التساقطات بعدم الانتظام من محطة إلى أخرى، حيث يبلغ معدل التساقطات البيسنوية بمجموع محطات تساوت العليا 260 ملم في السنة، مع بعض الاختلاف داخل نفس المجال إذ نجده بمحطة العطاوية يصل 287 ملم في السنة. أما بتساوت السفلى فنجد أن هذا المعدل لا يتجاوز 175 ملم في السنة، مع وجود كذلك بعض التفاوتات المجالية بخصوص التساقطات بمجموع المحطات المناخية بها، حيث نجد محطة لوناسدة مثلا سجلت 124 ملم في السنة مثلا.

يلاحظ كذلك من خلال المبيان مدى التفاوت في توزيع التساقطات المطرية داخل نفس السنة، حيث نجد أن التساقطات تبدأ في فصل الخريف وتستمر إلى فصل الربيع، مع تسجيل غياب كلي للتساقطات في فصل الصيف. لكن ما يثير الانتباه هو أن كمية التساقطات في فصل الشتاء لا تتعدى 12% من مجموع التساقطات خلال السنة، بينما تتركز خلال فصلي الربيع والخريف على التوالي ب 46% و42%. كما يوضح ذلك المبيان الموالي:

المبيان رقم 3: التوزيع الفصلي للتساقطات بسهل السراغنة (1990 – 2020)



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

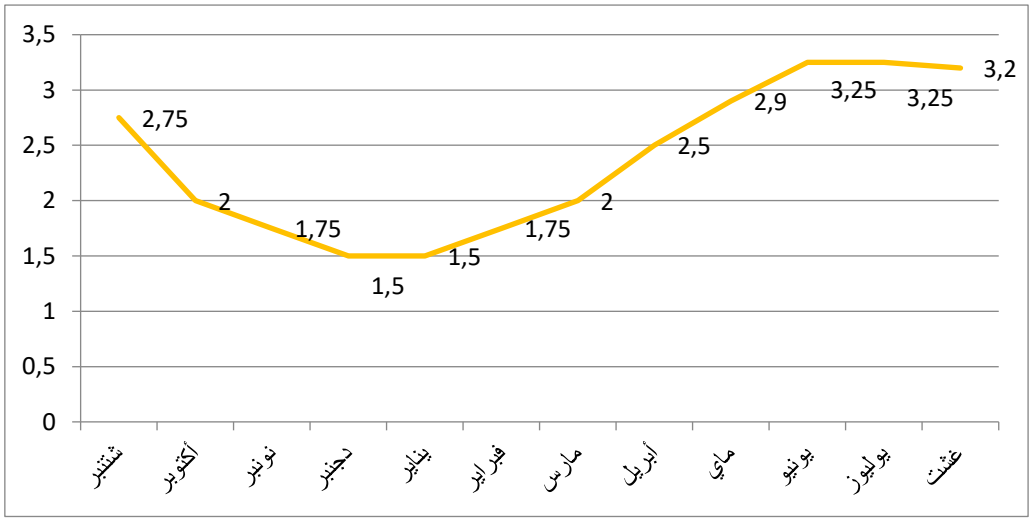
إذن من خلال ما سبق، يمكن القول إن التساقطات بسهل السراغنة تقل كلما اتجهنا من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، أي من الأطلس والجبيلات في اتجاه أم الربيع[142]. وبخصوص توزيع التساقطات داخل النظام الزمني فيمكن القول إنها تعرف عدم الانتظام (داخل نفس السنة ومن سنة إلى أخرى)، هذا الأمر يؤثر بشكل كبير على الموارد المائية بسهل السراغنة.

1-3- تؤثر الرياح بشكل سلبي على الموارد المائية بسهل السراغنة.

تتلقى المنطقة نوعين من الرياح: كتل شمالية غربية وغربية رطبة تهب خلال الشتاء. أما باقي أيام السنة فهي تتعرض لرياح قارية ساخنة جافة قادمة من الشرق تعرف "بالشركي"، يبلغ عدد أيام هبوبها على المنطقة حوالي 39 يوما في السنة، ولهذه الرياح الأخيرة انعكاس كبير وواضح على الغطاء النبات خاصة المزروعات التي تكون في بداية نموها.[143]

المبيان رقم 4: السرعة المتوسطة للرياح في محطة أولاد سيدي ادريس

(2020/2019 – 1986/1985) بالمتر/الثانية



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز.

[142] Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Errbia, op.cit, p30.

[143] المداني البودالي، سلسلة إنتاج الزيتون : رهان التنمية المستدامة بسهل السراغنة، بحث لنيل الماسترفي الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مولاي اسليمان، بني ملال، 2013، ص 24.

تتميز سرعة الرياح بالضعف صباحا حيث تتراوح ما بين 1.2و1.8 م/ث، ومعتدلة زوالا حيث تبلغ 3.2 م/ث لترتفع إلى 4.2 م/ث في السادسة مساء،[144] كما تختلف سرعتها حسب المنحنى من شهر إلى آخر، إذ ترتفع في فصل الصيف لتتجاوز ثلاثة أمتار وتنقص في فصل الشتاء لتصل إلى متر ونصف.[145]

وعموما، تؤثر رياح الشركي والسيروكو بشكل سلبي على المياه نظرا لحرارتهما المرتفعة، كما أنهما تؤديان إلى ارتفاع التبخر النسبي وبذلك تجفيف المجاري والضايات، وتؤديان كذلك إلى تخفيض نسبة الرطوبة الجوية التي تكون منعدمة خلال فترة هبوبهما.

1-4- يساهم التبخر في جفاف سهل السراغنة.

تعرف المنطقة ارتفاعا في درجة الحرارة وطول مدة التشميس التي تتجاوز 240 يوما في السنة مما يعطينا تبخرا سنويا مهما يفوق كمية الأمطار المتساقطة، ويتراوح حجم المياه المتبخرة ما بين 1500ملم و2000 ملم سنويا.

الجدول رقم 4: معدل التبخر بالميلمتر في محطة أولاد سيدي إدريس(1985/1986-2019/2020).

الشهور	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	يناير	فبراير
المعدل	229.36	167.03	98.86	61.28	58.26	65.01
الشهور	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت
المعدل	118.63	143.05	195.31	233.03	323.94	295.23

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة.

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المياه المتبخرة إذ بلغت سنة 1989 ملم كمعدل سنوي بين 1985 و 2020، كما نلاحظ عدم انتظام الكمية المتبخرة من شهر إلى آخر، فالكمية المتبخرة تفوق كمية الأمطار المتساقطة مما يحول دون تطوير الزراعة، ويفرغ التربة من المياه ويدعو إلى ضرورة تكثيف السقي.

1-5-يحد تعاقب سنوات الجفاف من الإمكانيات المائية والفلاحية للمنطقة.

يؤثر المناخ الجاف الذي يميز المنطقة، بشكل كبير على الموارد المائية والأنشطة الفلاحية التي يقوم عليها اقتصاد السراغنة. حيث تعرضت المنطقة لتوالي سنوات الجفاف خاصة خلال الثمانينات. و من أجل التمييز بين السنة الرطبة

---

[144] الزيتوني حسن والصابري عبد االرحيم، الموارد المائية: مصادرها وطرق تدبيرها وأهم المؤسسات الوصية على القطاع، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، المركز الجامعي متعدد التخصصات قلعة السراغنة، 2010، ص 14.

[145] وكالة الحوض المائي لأم الربيع.

عن نظيرتها الجافة، سنستعمل هنا معادلة رياضية هي مؤشر الانحراف عن المعدل، الذي يعتمد عليه في الدراسات والأبحاث والذي يرمز إليه: E =XI - X بحيث:

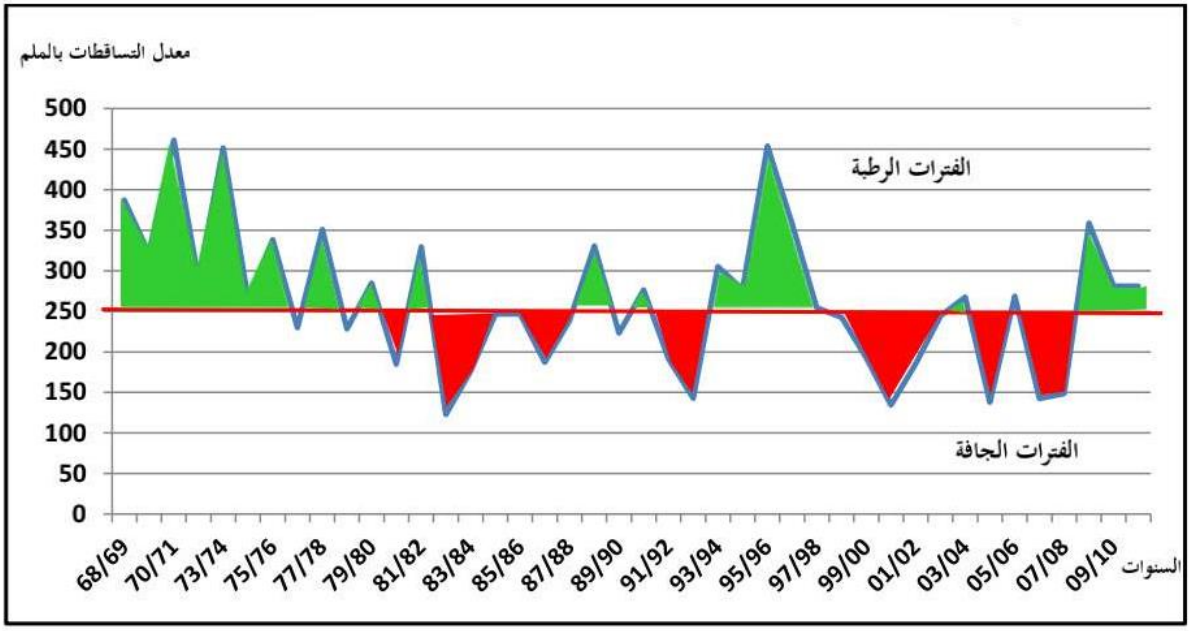
E = الانحراف عن المعدل.

XI = المتوسط السنوي للأمطار .

XI = مجموع أمطار السنة.

وهو ما مكننا من الحصول على المبيان الموالي الذي نوضح من خلاله جانب من وضعية المناخ السرغيني، من خلال رصد الفترات الجافة والمطيرة به:

المبيان رقم 5 : الفترات الجافة والرطبة بتساوت السفلى بين 1968 و2010.



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز

من خلال المبيان أعلاه يتبين أن سهل السراغنة عرف تعاقب حوالي 8 فترات مناخية مابين رطبة وجافة، تتراوح مدتها بين سنة و10 سنوات، كالفترة الجافة التي امتدت من موسم 99/98 إلى موسم 2008/2007 أو الفترة الرطبة التي امتدت 8 سنوات من نهاية الستينيات إلى منتصف السبعينيات. إلا أن أقوى فترة كانت لها تأثير بالغ على سهل السراغنة، هي الفترة الجافة التي امتدت لتسع سنوات من بداية الثمانينيات واستمرت إلى نهايتها.

2- تتحكم تغايرية المناخ في الموارد المائية بسهل السراغنة.

إن وجود سهل السراغنة بالقرب من الواجهة الشمالية لسلسلة الأطلس الكبير جعلها تستفيد من موارده المائية، وذلك باستغلال مياه الوديان التي تنبع من هذه السلسلة: وادي تساوت والواد الأخضر. كما تتوفر المنطقة على فرشة مائية باطنية تشكل جزءا من الحوض الهيدروغرافي لنهر أم الربيع الذي يعتبر ثاني أكبر حوض هيدروغرافي في المغرب بعد حوض سبو بمساحة 34.000 كلم مربع.

2-1- تتوفر المنطقة على مجاري سطحية محدودة.

2-1-1- وادي تساوت.

يعتبر أهم الموارد المائية بسهل السراغنة. ويأخذ واد تساوت مصدره من أسفل جبل مكون (2800 متر) قرب جبل تاركديت، طوله 150 كلم وتبلغ مساحة الحوض الذي ينحدر منه 1073 كلم مربع[146]، ويبلغ صبيبه السنوي 375 مليون متر مربع في أكادير بوعشيبة، ويتميز بعدم انتظامه نظرا لطبيعة حوضه الجيولوجية وللشروط المناخية شبه القارية، إذ بلغ صبيبه السنوي 111 مليون متر مكعب في موسم 1936-1937، في حين وصل إلى 726 مليون متر مكعب في موسم 1955-1965. [147]

ويذهب الجيولوجيون المعاصرون إلى أن واد تساوت كان جزء من حوض تانسيفت ليستقطب فيما بعد من طرف أم الربيع، هذا الوادي -منذ دخوله إلى السهل- يغير اتجاهه من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي لينثني سريعا وفجائيا نحو شمال الشمال الشرقي بعد أن يكون قد اتصل عن يمينه بالواد الأخضر. وينبع هذا الوادي من الأطلس الكبير ثم ينزل في اتجاه الانحدار إلى منطقة الدير ليلتقي برافده الرئيسي واد لخضر، فيتجه نحو الشمال قاطعا مسافة 45 كلم ليخترق تساوت السفلى وصولا إلى نهر أم الربيع.[148]

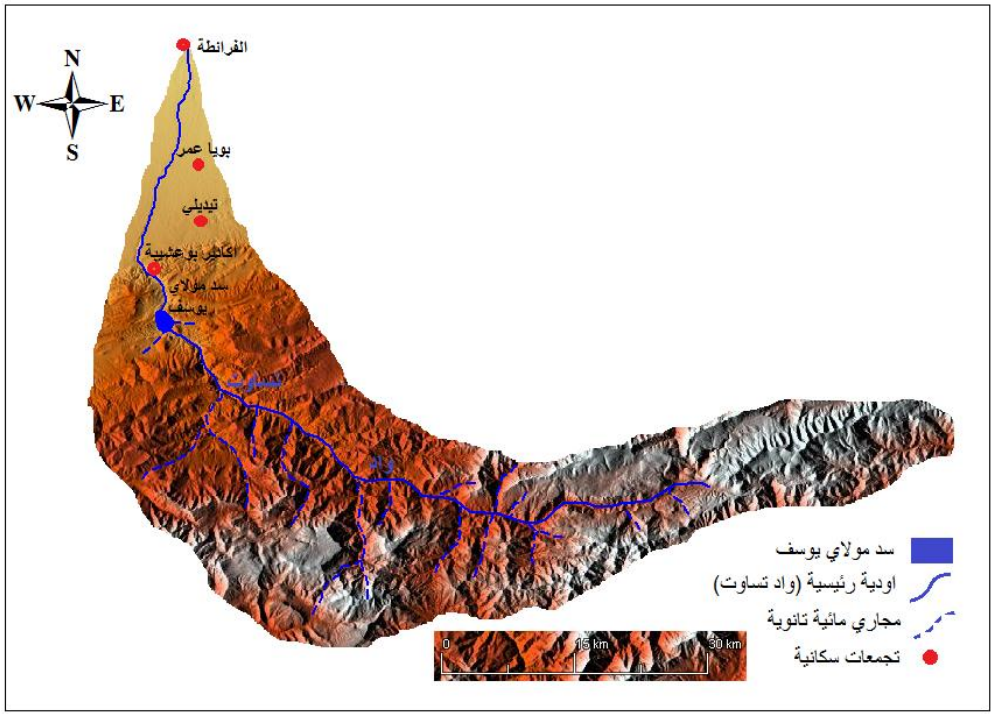
---

[146] شوقي الحسن، بويا عمر: مساهمة في تاريخ الأولياء بتساوت، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000، ص55.

[147] Lahlimi.A, Les terres irriguées et le monde rural de la tassaout moyenne, revue de géographie du Maroc, n°11, 1967, p 5.

[148] فهمي عبد الغني، التحديث الريفي بالمجالات المسقية العصرية: تساوت السفلى نموذجا، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2010، ص 38.

الشكل رقم 1: الحوض النهري لوادي تساوت



المصدر: برنامج SASPlanet[149]

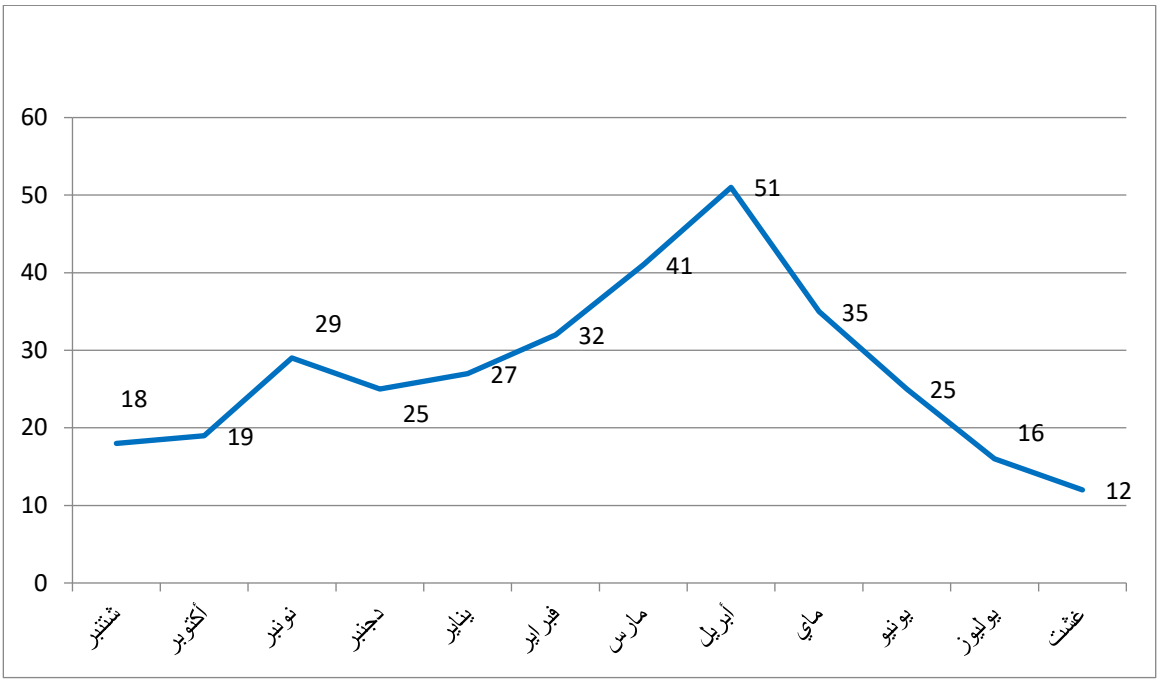
وقبل التجهيز الهيدروفلاحي كان هذا الوادي يعتبر المصدر الوحيد فيما يخص السقي عبر مد مجموعة من السواقي التقليدية، كما كان من الأسباب الرئيسية في الاستقرار الكثيف للسكان بالمنطقة، لكنه في الفترة الأخيرة -بعد إقامة مجموعة من السدود وخاصة سد مولاي يوسف- تحول إلى جريان موسمي يستغل في اقتلاع الأحجار والرمل ويقتصر في جريانه على مياه الفيض في الأوقات المطيرة، وهذا ما أثر بشكل سلبي على سكان المنطقة الذين يعتمدون في اقتصادهم على الفلاحة.[150]

ويتميز هذا المجرى المائي بعدم الانتظام خلال فصول السنة، ففي فصل الربيع يبلغ أقصاه بفعل ذوبان الثلوج ليبلغ 600 متر مكعب في الثانية بينما يتدنى الصبيب إلى 0.7 متر مكعب في الثانية في فصل الصيف.[151] كما يتغير صبيب وادي تساوت كذلك من سنة إلى أخرى، حيث يكون الصبيب مهما في الشهور الأكثر مطرا وخاصة في شهور ذوبان الثلوج (مارس وأبريل)، بينما في الشهور الجافة ينزل مستوى الصبيب بشكل ملحوظ، وتتفرع منه عدة سواقي في العالية والسافلة لكن أغلبها تم تدميرها خاصة في السافلة إثر تحويل مياه السدود نحو الحوز الأوسط.

[150] الحسن شوقي، مرجع سابق، ص 56.

[151] نفس المرجع، ص 55.

المبيان رقم 6: المعدل الشهري لصبيب واد تساوت بالمتر مكعب في الثانية سنة 2020



المصدر: مندوبية وزارة التجهيز بقلعة السراغنة.

2-1-2- الواد الأخضر.

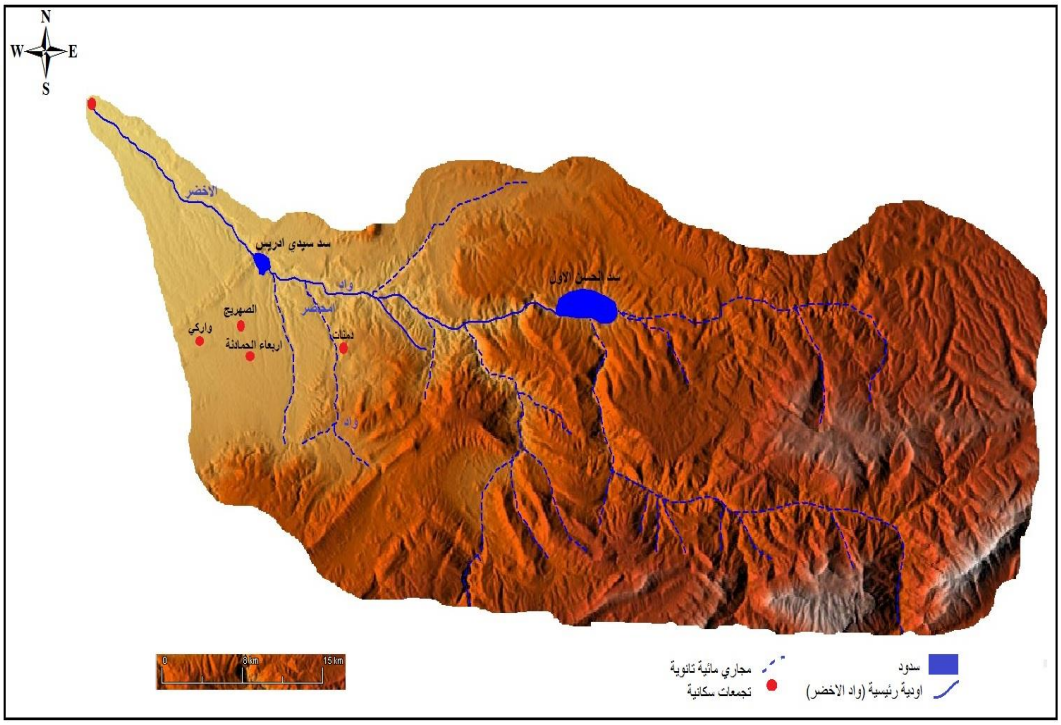
يعتبر هو الآخر من أهم المجاري المائية بالمنطقة، والتي تنتمي إلى حوض أم الربيع وهو أحد روافد تساوت، لكن أهميته في المنطقة قد تتعدى أهمية واد تساوت، ذلك أنه ينبع من قدم الأجراف التي تحدها من جهة الغرب بحيرة "أزوغار" عند منخفض آيت بوكماز، عند اقترابه من سهل الحوز[152] يبدأ القطاع المستعرض للمجرى في الاتساع خاصة بعد التقائه بروافد "ايسي تنانت".

كما تظهر عند ضفافه درجات نهرية يتراوح علوها ما بين 12و 13م، وأحيانا ما بين 25 و23 ثم 45 و50 مترا، ليقطع ميدان الدراسة باتجاه جنوبي شرقي شمالي غربي، ويبدأ في رسم أهم منعطفا ته مباشرة عند منطقة صور العز لكنه ينحبس من جديد في منطقة سيدي إدريس، بفعل صعوبة اختراقه للتجاعيد الميوبليوسينية للصهريج، ويتميز مجراه بالتعمق نسبيا لكنه يبدأ بالاتساع بالقرب من المقرن مع واد تساوت على مستوى منطقة أولاد خالد بمنطقة الفرائطة.[153]

[152] الأكلع محمد، دراسة جيومرفولوجية للنهاية الشرقية للحوز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية محمد الخامس، الرباط، 1988.

[153] راحت الله عبد الجليل، الموارد المائية بالنهاية الشرقية لسهل الحوز بين كثافة الاستغلال وتدبير الفاعلين، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2019، ص 74.

الشكل رقم 2: الحوض النهري للواد الأخضر



المصدر: برنامج SASPlanet

عموما يمكن القول أن وادي الأخضر وعلى مسافة 117 كلم، من المنبع إلى التقائه بواد تساوت بمنطقة "أحد الفرائطة"، يمتاز بقطاع طولي متفاوت الانحدار تبعا للمجالات التي يخترقها، فهو قد يصل إلى 19% عند عيون آيت وارحمان آيت أوشي و6.1% في سافلة آيت أوريان، حتى أوكوتي داخل الجبل ولا يتعدى هذا الانحدار 3% عند سافلة سيدي إدريس، أما قطاعه المستعرض فهو ضيق ولا تظهر به مستويات إلا عند خروجه إلى سهل الحوز الشرقي، والتقائه بتساوت في منطقة الفرائطة.

والجدول الموالي يتضمن مجموعة من المعطيات الطبيعية حول وادي تساوت والواد الأخضر:

الجدول رقم 5: معطيات طبيعية لواد تساوت ورافده واد الأخضر

	واد تساوت	واد الأخضر
طول الواد (بالكلم)	150	117
مساحة الحوض (بكلم مربع)	5900	2844
متوسط ارتفاع الواد (بالمتر)	1540	1670
الارتفاع الأقصى للحوض (بالمتر)	4014	4014
متوسط ميل الحوض (بالمتر)	21	16
متوسط التساقطات (بالملم)	656	661

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز بقلعة السراغنة

2-1-3- أودية أخرى ثانوية.

إذا كانت المجاري الرئيسية تنبع من قلب الأطلس الكبير الأوسط الكلسي، فإن المجاري الثانوية تنبع إما من الدير العلوي نفسه، وإما من سفح الهضاب العليا المشرفة، غير أن الظاهرة المشتركة هي توازيها مع المحاور الرئيسية (واد تساوت وواد الأخضر)، والمجاري الثّانوية عديدة أهمها واد امهاصر ثم واد اسيل وواد سرسيف، حيث تنبع من الغرب نحو الشرق وتشكل روافد جد مهمة لكل من وادي الأخضر ووادي تساوت.[154]

- **واد امهاصر**

يعتبر من أهم المجاري الثانوية بالمنطقة، حيث يقطع حوض دمنات بعد أن تغيّر اسمه انطلاقا من محدب أغري، عند إيمي نفري ليصبح "امهاصر" بعد ما كان يحمل اسم "سيف تسليت" الذي يلتقي بأسيف ايكوندان، عندما يقطع محدب أغري فاغروس يخلق قنطرة طبيعية، مشكلة من توضعات كاربوناتية ثانوية فليسية ورصراصية.

ويتخذ هذا الوادي اتجاها شرقي شمالي غربي، إلا أن هذا الاتجاه يتغير بعد خروجه من منخفض دمنات155 عبر

إفجيج "الحرونة" ليصبح جنوبي شمالي، راسما منعطفا قويا ومفاجئا يذكرنا بمنعطف واد تساوت عند خروجه من السلسلة الأطلسية، إلى الحوز في منطقة أكادير بوعشيبة حيث يجعل هذا الاتجاه، متعامدا مع وادي الأخضر ليلتقيان بالمقرن عند منطقة أولاد ناصر، على بعد 500 م من سد سيدي إدريس بجماعة الواد الأخضر.

كما يعتبر واد امهاصر ذي النشاط الهيدرولوجي المحدود (صبيبه يقدر ب 20 مليون متر مكعب)، المزود الرئيسي لساكنة أولاد خلوف بمياه السقي، يزود واد الأخضر عند زاوية سيدي إدريس بسور العز، ويمتد على طول 20 كلم من منبعه في أعلى المغارة الطبيعية إيمي نفري،156 في أعلى دمنات (جنوبها الشرقي) ويتميز بجريان ضعيف وغير منتظم.

- **واد أدماية**

يتجه من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي ليتصل بمستوى قاعدته أي واد الأخضر، وتنحدر إليه مجموعة من الشعاب التي تساهم في تغذية مجراه خاصة وأنها تحمل مياه الفرشة الباطنية التي تظهر على شكل عيون مختلفة، ويحاذي مجرى الحاشية الشمالية لحوض دمنات ليضيق من جديد حتى اقترانه بوادي الأخضر.

- **واد تديلي**

يقطع مجال الحوز الشرقي من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي في اتجاه واد تساوت، لكن الملاحظ أنه لا يتصل به بشكل واضح بحيث يتجزأ داخل المنطقة السهلية إلى عدة أقسام، إلا أنه طبع المنطقة بمخروط انصباب ثانوي يتصل بمخروط تساوت الكبير.

---

[154] راحت الله عبد الجليل، مرجع سابق، ص 75.

[155] الدريوشي حسن وآخرون، دراسة جيومرفولوجية لواد امهاصر ناحية دمنات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش 1987، **ص 60.**

[156] وكالة الحوض المائي أم الربيع.

- **واد واركي**

يتجه من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، حيت يقطع تجاعيد الحمادنة والصهريج ليتفرع داخل المنطقة السهلية، ويتم تزويد مجراه الموسمي أحيانا بمياه العيون التي جفت خلال السنوات الأخيرة .

- **واد سرسيف**

ينبع من هوامش منخفض كطيوة بمنطقة تنانت، موسمي الجريان يتجه بالموازاة مع واد الأخضر جريانه الموسمي سطحي، يقترن بواد تساوت في نفس المنطقة التي يلتقي فيها هذا الأخير مع الاخضر.

- **واد كاينو**

يتميز بصبيب ضعيف وعدم الانتظام، وينبع من السفح الجنوبي الشرقي للجبيلات ويتجه نحو الشمال الغربي لتساوت السفلى. ويقدر صبيبه تحت سطحي بحوالي 50ل/ث. يمد هذا الوادي الجزء الجنوبي من تساوت السفلى خلال كل فترة فيض ما يقرب من 5 ملايين متر مكعب سنويا.[157]

2-2- ساهمت تغايرية المناخ في جفاف معظم العيون السطحية بسهل السراغنة.

إضافة إلى الوديان، تتوفر المنطقة على مجموعة من العيون السطحية التي يستفيد منها سكان المنطقة في الشرب والسقي: الزركة في الجنوب الغربي، بسيبيسة في الشمال، وإكلي في الشرق. توجد هذه العيون على وادي تساوت إلا عين إكلي فشرق الوادي ب 6 كلم .

تستعمل هذه العيون في السقي، لكن مستواها يتناقص من سنة إلى أخرى، فعين اكلي تتناقص بمعدل 12 لتر في الثانية كل سنة ما بين 1976 و 2001. أما عين بسيبيسة فقد جفت في 2003. في حين تمتاز العين الزركة العليا والسفلى بعدم الانتظام، فهما ترتفعان في المواسم الرطبة وتنخفضان مع انخفاض الفرشاة.

الجدول رقم 6: القيمة المتوسطة لصبيب العيون بسهل السراغنة باللتر في الثانية.

السنوات	الزركة العليا	الزركة السفلى	بسيبيسة	اكلي	عين أولاد زراد
1988	150	71	110	281	0
1994	169	57	105	213	72
1995	138	52	95	178	26
2000	143	0	76	140	0

[157] بنعلي عبد الرحيم، منطقة تساوت السفلى: المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2004، ص 82.

2020	127	0	37	103	0

المصدر: المديرية الإقليمية للأشغال العمومية بقلعة السراغنة.

أما على مستوى قطاع تساوت العليا، فنجد أن أغلب العيون المنتشرة بهذا المجال أصبحت عبارة عن عيون جافة، والتي نضب أغلبها بالتزامن مع سنوات الجفاف التي عرفتها المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمجموع التراب الوطني، ابتداء من سنة 1982 بعدما كانت في السابق عبارة عن عيون ذات صبيب جد مهم، يساهم في سقي مجموعة من المجالات الفلاحية (عين الحداد - عين السوق - عين بركش - عين بوشارب بأيت لكناوي - عين الصهريج - عين أولاد شعيب). وقد استمرت هذه العيون إلى حدود سنة 1998 على شكل عيون موسمية، إذ أصبح صبيبها يرتبط بالتساقطات المطرية والثلجية بعالية الأطلس الكبير، لكن صبيبها يضعف أو يجف أحيانا كما هو الأمر بالنسبة لعين بركش بمجرد نفاذ المخزون المائي الناتج عن عملية دوبان الثلوج بالعالية من جهة، وتراجع مستوى الفرشة المائية من جهة ثانية، إذ يرجع سبب بروز هذه العيون لارتباطها بالفرشة المائية للياس.[158]

عموما، تعد المياه السطحية والباطنية بالمنطقة غير كافية لإحياء التراب السرغيني مما يتطلب ضرورة تحسين تدبيرها وتسييرها.

2-3-عرفت الموارد المائية الباطنية تراجعا بفعل تغايرية المناخ وكثافة الاستغلال .

يمكن القول بأن المياه الباطنية بالمجال الفلاحي لسهل السراغنة وباقي مجالات الحوز الشرقي، رهينة بوجود صخور ذات نفاذية عالية، تسمح بتكوين خزانات مائية باطنية مهمة. ولعل أبرز العوامل المفسرة لغنى الفرشات المائية بهذه المجالات، تتمثل في قربها من سلسلة جبال الأطلس الكبير الذي يعد أكبر خزان للموارد المائية. ويتضمن سهل السراغنة سديمة باطنية متنوعة:[159]

-السديمة المائية الميوبليورباعية:

يختلف مستوى تواجد هذه السديمة من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال يبلغ متوسط عمقها أقل من 1 متر، ليزيد في الوسط والجنوب عن 5 أمتار وأحيانا أزيد من 20 متر، بينما يتعدى هذا المستوى في الجنوب الشرقي 40 متر. تقترب من السطح لتتغذى من التساقطات المطرية والمياه التي تجري بواد تساوت ورافده واد الأخضر. وتمتد هذه الفرشة على طول الشمال الغربي، بالتناوبات الكلسية والكلس صلصالية، لمحذب امزيزوة؛ أما بالنسبة للجنوب، فتمتد بتكونات الزمن الأول لمنطقة الجبيلات.

وعموما، تشكل هذه السديمة المائية في الواجهة الشرقية استمرارا لمثيلتها بسهل تادلا، حيث يمكن اعتبار وادي العبيد الأسفل كحد طبيعي بين تادلا والبحيرة. وتزداد أهمية هذه السديمة في فصلي الشتاء والربيع لتنخفض في فصل الصيف، مما يساعد على عملية الري عن طريق الضخ من الآبار. غير أن إمكانية السقي بمياه هذه الفرشة مستقبلا،

---

[158] راحت الله عبد الجليل، مرجع سابق، ص 90.

[159] أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب: حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2018، ص 120.

سيؤدي إلى تدهور الأتربة. بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في الماء، حيث تتراوح الكمية مؤخرا ما بين 2 غرام/ اللتر شرقا، و3غرام/ اللتر في الجهة الغربية.

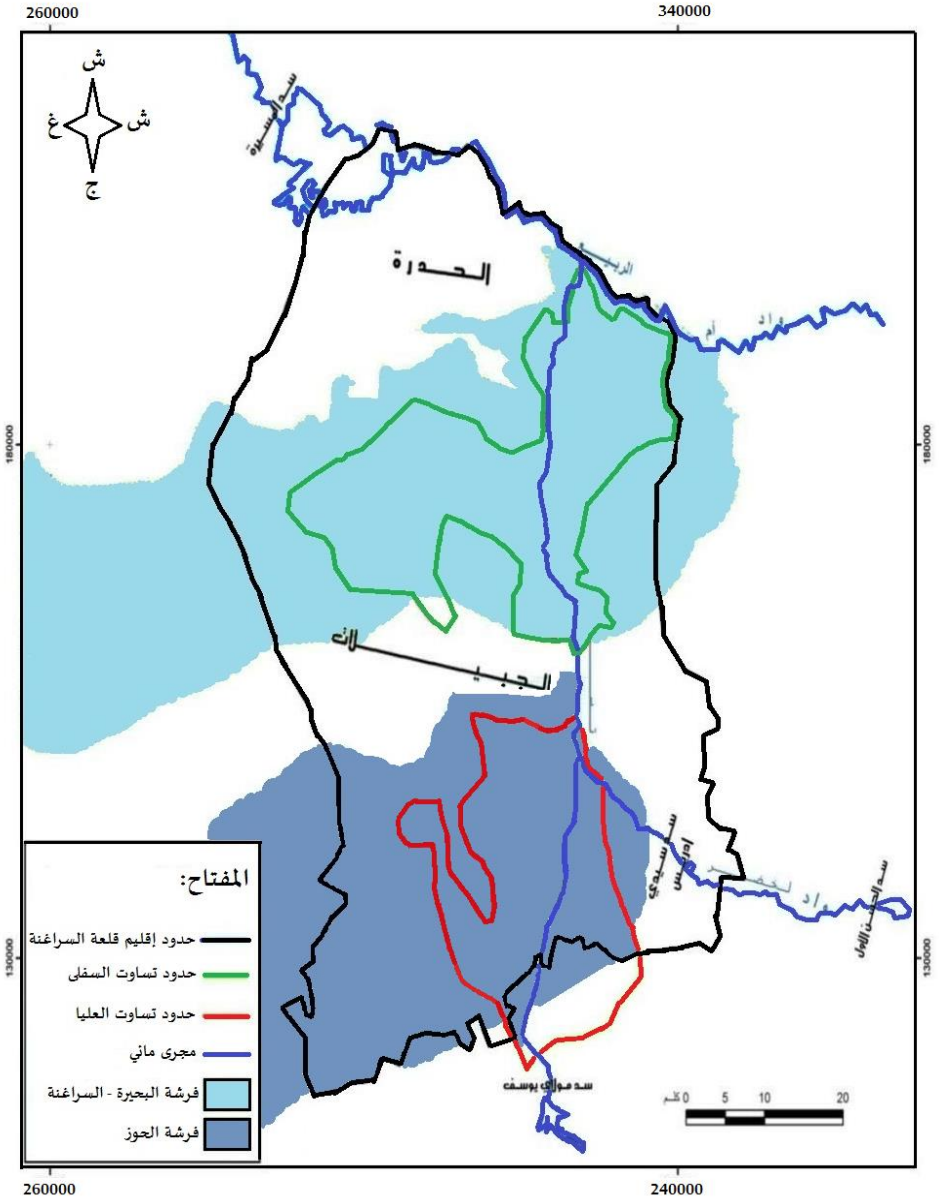
- **السديمة المائية لطبقة الأيوسين:**

تتواجد هذه الفرشة المائية على عمق 70 متر فأكثر. وتتميز بمحدوديتها وبصبيبها الضعيف، حيث يسجل هذا الأخير حوالي 10 لترات في الثانية حسب بعض الثقوب المقامة من طرف مديرية التجهيز الأقليمية بقلعة السراغنة. وبالتالي، لا يمكنها أن تغطي حاجيات المنطقة من الماء، خصوصا وأن هذه السديمة غنية بمادة الكبريت.

- **السديمة المائية للطبقة التورونية:**

تبعد هذه الفرشة عن السطح بأزيد من 170 متر، وتمتاز بصبيب مائي مهم، إذ يتراوح ما بين 100 و120 لتر في الثانية. وتطرح إمكانية استغلال هذا الخزان المائي عدة صعوبات هيدروجيولوجية، تتطلب دراسة جيوتقنية بسبب التدفق الدائم لمياه هذه الطبقة في اتجاه حوض تادلا، وبالتالي فهي تساهم في إغناء المخزون المائي للطبقة التورونية بالمنطقة المجاورة.

الخريطة رقم 2: الموارد المائية الباطنية بسهل السراغنة

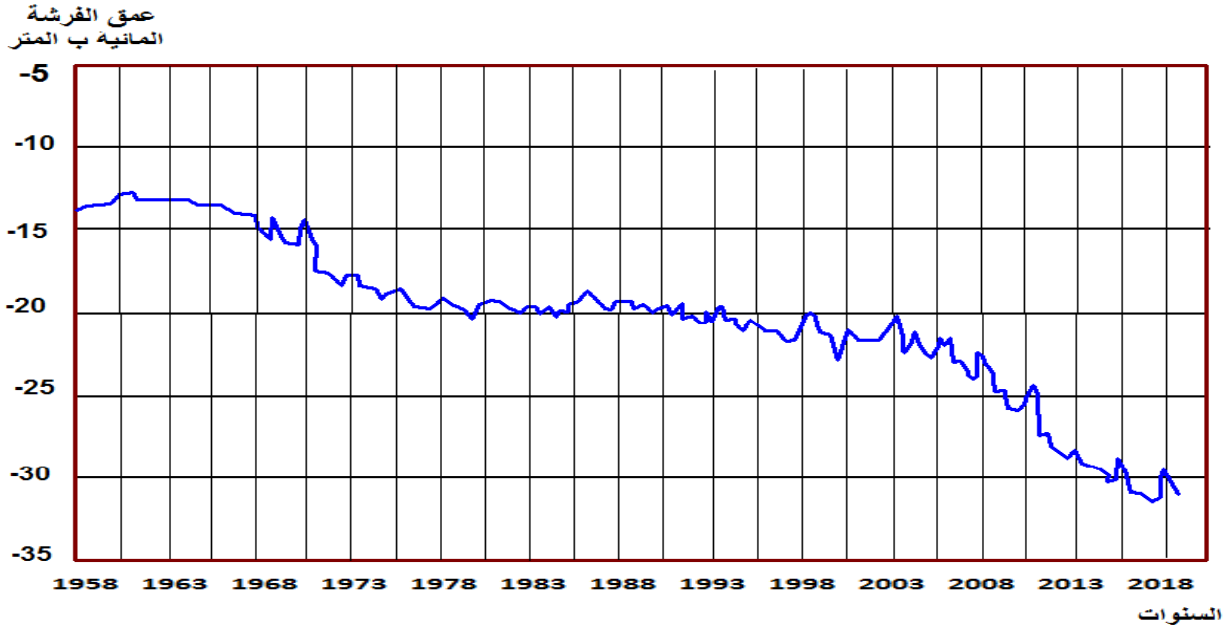


المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع بتصرف.

ونظرا لقلة المجاري المائية السطحية وعدم تلبيتها لحاجيات السكان من مياه السقي، لجأ سكان المنطقة إلى استغلال السديمة الباطنية عبر حفر مجموعة من الآبار واستخراج مياهها باستعمال المضخات. وهو ما أثر على هذه السديمة إذ عرف مستواها تراجعا مهولا بسبب توالي فترات الجفاف والاستنزاف الذي تتعرض له مياهها في الفترة الراهنة بانتشار طرق الري الحديثة بواسطة الضخ. وبالرغم من كل هذه المظاهر فإن عمق الآبار لا يتجاوز في أغلب الأحيان 30 مترا مما يدل بشكل قاطع على غنى المنطقة بالمياه الجوفية، مما ساهم في ضمان منتوج زراعي يرضي الفلاحين ويحسن مستوى معيشتهم.[160]

[160] فهمي عبد الغني، مرجع سابق، ص 40.

المبيان رقم 7: تراجع الفرشة المائية الباطنية بسهل السراغنة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز

إذن كما يظهر من المبيان فإن الفرشة المائية بسهل السراغنة تتعرض للاستنزاف، خاصة مع المساعدات التي تقدمها الدولة للفلاحين لحفر الآبار. إن هذا الاستغلال غير الرشيد للموارد المائية الباطنية، جعل منسوب المياه منخفضا وأصبح الفلاح السرغيني يضطر إلى حفر عشرات الأمتار، حتى يتسنى له الوصول إلى الفرشة الباطنية واستغلالها في سقي مغروساته ومحاصيله الزراعية.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة، أن نسلط الضوء على المسألة المائية بسهل السراغنة التي أصبحت فعلا مهددة بالدخول في مرحلة الأزمة الفعلية، وذلك نتيجة الظروف المناخية الصعبة التي تميز المنطقة. إذ أن الوضعية المائية بصفة عامة والمياه الجوفية بصفة خاصة بهذا السهل، مرتبطة أشد الارتباط بالظروف المناخية المحلية، وهي ظروف مناخية تعرف تذبذبات جد قوية يطغى عليها توالي سنوات الجفاف، وهو ما انعكس بشكل كبير على الحصيلة المائية.

إن الحصيلة المائية ببلاد السراغنة، تسير في اتجاه العجز والتراجع إذ أن هذه الظروف المناخية الصعبة تبقى غير مساعدة على تكوين فرشاة مائية باطنية، قادرة على تغذية السديمة المائية للمنطقة. كما يضاف إلى هذه العوامل المناخية الصعبة كذلك، عوامل أخرى مرتبطة بالأنشطة البشرية، وخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الفلاحي، إذ يتبين من خلال البحث أن الفرشة المائية تعرف ضغطا واستنزافا مستمرا ومفرطا، يفوق بكثير إمكانيات التجدد الطبيعي.

انطلاقا من هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- يتميز المناخ بسهل السراغنة، بالتغايرية الزمانية والمكانية حيث يتميز المناخ بالقساوة والجفاف، وارتفاع درجة الحرارة مع طول مدة التشميس. أما التساقطات فتبقى ضعيفة وغير منتظمة ومتغايرة من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى.

- يتوفر سهل السراغنة على موارد مائية محدودة، تتلخص في وادي تساوت والأخضر، وسديمة مائية بدأت في التراجع بفعل الجفاف والضغط السكاني.
- ساهم المناخ شبه الجاف وتغايريته في ضعف الموارد المائية وتراجعها، حيث جفت معظم العيون، والجريان المائي السطحي موسمي.
- يعتبر سهل السراغنة مجال ندرة بالنسبة للماء، وهو ما ينذر بأزمة مستقبلية في حالة عدم ترشيد الموارد المائية وحسن تدبيرها.

وللحيلولة دون الدخول في أزمة الخصاص المائي بات لزاما اتخاذ بعض التدابير، من قبيل:

- اعتماد الطرق الحديثة المقتصدة في الري(السقي الموضعي، الرش...) عوض الأساليب التقليدية(الغمر، الربطة...).
- اختيار أغراس ومزروعات مقتصدة في الماء، ومتكيفة مع الخصوصيات المناخية الجافة بالمنطقة.
- مراقبة الدولة لعمليات الحفر العشوائي للآبار، مع تبني إجراءات صارمة وزجرية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية، ومحاولة بناء اقتصاد محلي يتناسب مع جفاف المنطقة وتغايرية مناخها(السياحة البيئية مثلا).
- استغلال سد "المسيرة" الذي يقع جزء منه في نفوذ قلعة السراغنة، وهو ما سيخفف الضغط على الموارد المائية الباطنية.

لائحة المراجع

- الأكلع محمد، الإنسان وديناميةالأوساط بالحوز الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش.
- الأكلع محمد، تقرير حول الوسط الطبيعي بتساوت السفلى، 2007.
- الأكلع محمد، دراسة جيومرفولوجية للنهاية الشرقية للحوز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية محمد الخامس، الرباط، 1988.
- أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب: حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2018.
- بنعلي عبد الرحيم، منطقة تساوت السفلى: المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2004.
- الدريوشي حسن وآخرون، دراسة جيومرفولوجية لواد امهاصر ناحية دمنات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش 1987.
- وكالة الحوض المائي لأم الربيع.
- الزيتوني حسن والصابري عبد االرحيم، الموارد المائية: مصادرها وطرق تدبيرها وأهم المؤسسات الوصية على القطاع، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، المركز الجامعي متعدد التخصصات قلعة السراغنة، 2010.
- المداني البودالي، سلسلة إنتاج الزيتون : رهان التنمية المستدامة بسهل السراغنة، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مولاي اسليمان، بني ملال، 2013.

- فهمي عبد الغني، التحديث الريفي بالمجالات المسقية العصرية: تساوت السفلى نموذجا، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2010.
- راحت الله عبد الجليل، الموارد المائية بالنهاية الشرقية لسهل الحوز بين كثافة الاستغلال وتدبير الفاعلين، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القاضي عياض، مراكش، 2019.
- شوقي الحسن، بويا عمر: مساهمة في تاريخ الأولياء بتساوت، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2000.
- الخريطة الطبوغرافية لسهل السراغنة.
- Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Errbia, Etude hydrogéologique de la nappe de la Tessaout Aval, Beni Mellal.
- Lahlimi.A, Les terres irriguées et le monde rural de la tassaout moyenne, revue de géographie du Maroc, n°11, 1967.

التحولات الأسرية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب - مقاربة سوسيولوجية

Family transformations in the regions of Sakia El Hamra and Oued Eddahab - a sociological approach

النعمة بوشامة، باحثة في علم الاجتماع. البلد: المغرب.

naama.bouchama@gmail.com

الملخص:

يأتي مقالنا هذا لتقديم مقاربة علمية –قدر المستطاع- حول أبرز التحولات الأسرية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب الواقعة ضمن أقصى المجال الجنوبي للمملكة المغربية في الفترة المعاصرة، إذ شهد مجتمع هذا المجال ولا يزال في عقوده الأخيرة تحولات عميقة شملت مختلف بنياته لم يشهد نظيرها في تاريخه الماضي، وذلك راجع بالأساس إلى كون مرحلة استقراره ضمن حواضر ومدن أغلبها على مقربة من السواحل البحرية قد أدى إلى بروز قيم جديدة، الأمر الذي حفزنا إلى البحث العلمي الدقيق حول بعض مظاهر هذه التحولات، مسلطين الضوء على موضوع التحولات الأسرية بمجال الدراسة وذلك سعيا منا لمواصلة خدمة البحث العلمي والأكاديمي حول هذا المجال، معتمدين في ذلك على تقنية المقابلة المباشرة التي استهدفت خمسة عشر مبحوثا من فئات عمرية مختلفة.

الكلمات المفاتيح : التحولات، الأسرة، الزواج، المدينة.

Abstract:

Our article comes to present a scientific approach - as much as possible - about the most prominent family transformations in the regions of Sakia El Hamra and the Valley of Gold located within the southernmost sphere of the Kingdom of Morocco in the contemporary period, as the society of this field has witnessed and is still in its recent decades deep transformations that included its various structures that have not been witnessed in its history The past, mainly due to the fact that the stage of its stability within the metropolitan cities and cities, most of which are close to the sea coast, has led to the emergence of new values, which motivated us to accurate scientific research on some aspects of these transformations, shedding light on the subject of family transformations in the field of study in an effort to continue Service of scientific and academic research on this field, relying on the direct interview technique that targeted fifteen respondents of different age groups.

Key words: Transformations, family, marriage , city.

مقدمة:

تعد الثقافة الشعبية الصحراوية موروثا غنيا للتحقيقات العلمية التي تشتغل عليها حقول العلوم الإنسانية، وعلى الرغم من ما طبع هذه الثقافة من تعدد أشكالها ومضامينها إلا أنها لا تزال موضوعا بكرا، لم يحظ بعد بعناية الدارسين من أبناء الأقاليم الجنوبية للمملكة، وفي الشق المقابل لا يمكن لنا أن نبخس الجهود الأكاديمية المتخصصة التي انكبت –في العقد الحالي- على دراسة بعض أصناف هذه الثقافة الشعبية، مما بات يحتم اليوم على مؤسسات البحث العلمي والسادة الباحثين المهتمين بالتراث الشعبي الصحراوي تخصيص أهمية نظرية ومنهجية، في ما يرتبط بمقاربة حدود الموضوع الشعبي ودراسة متطلبات المقاربة العلمية لظواهره. ولذا فإننا سنحاول التطرق لإحدى هذه المواضيع الشعبية كحالة ملموسة، ولذلك اخترنا لهذا الغرض حالة التقاليد المرتبطة بمؤسسة الأسرة الصحراوية وما طبعها من تحولات راهنة.

لقد عرفت بنية الأسرة الصحراوية المعاصرة بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بصحراء المغارب تحولات جديدة هي انعكاس للتحولات المتعددة التي لا يزال يشهدها هذا المجتمع حديث الاستقرار والتمدن، وذلك بفعل عوامل مختلفة أبرزها معطى إقامة أهالي المنطقة بعد نهاية حياة الترحال على مقربة من الشريط الساحلي للمحيط الأطلنتي ضمن التجمعات والمراكز السكنية المحدثة، وكذا تدخل الدولة المركزية في عملية توطين أفراد المجتمع الصحراوي الرحال، بالإضافة إلى ما لعبته وسائط الإعلام وتدخل المحيط الخارجي (الشارع العام، دخول التكنولوجيا الحديثة..)، الأمر الذي أفضى إلى تراجع القيم التقليدية التي كانت تؤطر هذه المؤسسة، حيث تفككت نسبيا قيم التضامن العائلي التقليدية لصالح قيم الفردانية، المحكومة بطغيان المصالح الخاصة سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد أو على مستوى مؤسسة الزواج، فكيف أثرت هذه التحولات الراهنة على النظام الأسري الصحراوي ؟ وهل لا يزال هنالك مفهوم للعائلة الصحراوية التقليدية المتماسكة على مستوى الأفراد وشبكة العلاقات ؟

يأتي مقالنا هذا لتقديم مقاربة علمية –قدر المستطاع- حول أبرز التحولات الأسرية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب الواقعة ضمن مجال الجنوب المغربي في الفترة المعاصرة، إذ شهد مجتمع هذا المجال ولا يزال في عقوده الأخيرة تحولات عميقة شملت مختلف بنياته لم يشهد نظيرها في تاريخه الماضي، وذلك راجع بالأساس إلى كون مرحلة استقراره ضمن حواضر ومدن أغلبها على مقربة من السواحل البحرية قد أدى إلى بروز قيم جديدة، الأمر الذي حفزنا إلى البحث العلمي الدقيق حول بعض مظاهر هذه التحولات، مسلطين الضوء على موضوع التحولات الأسرية بمجال الدراسة وذلك سعيا منا لمواصلة خدمة البحث العلمي والأكاديمي حول هذا المجال، معتمدين في ذلك على تقنية المقابلة المباشرة التي استهدفت خمسة عشر مبحوثا من فئات عمرية مختلفة.

ويرتكز موضوعنا هذا بشكل مباشر على جمع المعطيات الشفوية اعتمادا على تقنية المقابلة المباشرة (وحتى غير المباشرة) وتقنية الملاحظة بالمشاركة، و كذا جمع المعطيات الدقيقة المفسرة لظاهرة التحولات الأسرية، التي عرفتها المنطقة من خلال اعتماد آلية المقابلات لفهم واقع ما بعد الاستقرار بالمنطقة، وآثار ذلك على البنيات والعلاقات الاجتماعية، من خلال فهم أنماط تكيف البدو المستقرين مع واقع المدن الحضرية ومؤسسات الدولة وانعكاسات ذلك على البنية الأسرية التقليدية للساكنة .

كما شكل اعتمادنا على تقنية المقابلة اعتبارا إلى كونها تتيح للمبحوثين فرصة التعبير عن تمثلاتهم وقناعاتهم وتصوراتهم حول الأسئلة المتعلقة بموضوع هذا المقال، مع التدخل لضبط المعلومات كلما تم الخروج عن صلب الموضوع، وذلك لجمع المعطيات المتعلقة بالاشكالية المركزية التي يدور حولها موضوع مقالنا هذا، كما أن اختيار وضبط فئات العينة المتنوعة ما بين الكهول والشباب جاء بناءا على استحضار عامل المقارنة بين ماضي المنطقة والتحولات الراهنة الحاصلة بها، وقد تم انجاز هذه المقابلات بمجال الدراسة بداية من شهر مايو 2019م إلى حدود أواخر صيف تلك السنة، وذلك جهدا من أجل إثراء وتعميق البحث والدراسة الميدانية حول موضوع مقالنا المنصب على مقاربة أبرز التحولات الأسرية بالمنطقة المدروسة.

في البدء: تحديدات مفاهيمية:

التحول: (Transformation) يقصد به أن هناك تغيرا جذريا يقع في البنية الاجتماعية يفصل مع ما كان سائدا في السابق، بينما مفهوم الانتقال (Mutation) يعني تغيرا في البنية أو النسق دون أن تبلغ حدة ذلك المستوى الراديكالي والجذري، بل إنه يبقي على العديد من السمات المميزة للبنية، لكن يقع عليها انتقال في وظائفها أو علاقاتها أو شكلها، ويمكن اعتبار هذا المفهوم دالا على وقوع انزياحات في المنظومة القيمية التي تؤطر هذه البنية أو تلك.

الأسرة: تعرف الأسرة من طرف علماء الاجتماع على أنها بمثابة مركز التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القائم على توحيد طاقات أعضاء العائلة الواحدة، وذلك وفق توزيع نظام العمل الموظف لديها، والتعاون في ما بينهم من أجل ضمان تأمين المعيشة ورفع مستواها وتحسين أوضاعهم ومكانتهم، وكذا مواجهة خصومهم وتعزيز العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء من العائلات الأخرى.. وبهذا يصبح الفرد داخل الأسرة مسؤولا ليس عن أفعاله الشخصية فحسب، بل عن أفعال وممارسات الأعضاء الآخرين، ومن هنا تقوم العلاقات الأسرية القائمة على قيم التعاون والتضحية والالتزام الشامل، وهذا ما يعزز لدى أفراد الأسرة مشاعر الاطمئنان والاستقرار النفسي في مواجهة الأزمات والنكبات المحدقة، حيث تقوم هذه القيم الأسرية على خلق التماسك بين أفرادها، لتعدو بذلك الأسرة إحدى الدعامات الرئيسية للمجتمع، إن لم نقل أنها الدعامة

الأولى داخله، كما قد تصبح العائلة في الوقت نفسه عكس كل ما سبق، من خلال تعميق استغلال أفرادها ماديا ومعنويا وكذا طغيان قيم اللامساواة والظلم..

الساقية الحمراء ووادي الذهب: تقع في أقصى شمال غرب إفريقيا يحدها شمال إقليم الطنطان، وجنوبا رأس بوجدور، وشرقا لحمادة، وغربا المحيط الأطلسي، وتعتبر العيون عاصمتها. تنتمي المنطقة للصحراء الأطلنتية، والتي تمتد من وادي درعة شمالا إلى لكويرة جنوبا، والحدود الجزائرية شرقا، والمحيط الأطلسي غربا. وكانت منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت الإحتلال الإسباني من سنة 1884 حتى خروج أخر جندي إسباني منها سنة 1976 أي أنها خضعت للاستعمار قرابة قرن من الزمن، وسميت آنذاك بالصحراء الإسبانية، "كانت تقطنها مجموعة من القبائل وهي قبائل الرقيبات والعروسين وإزركين وأولاد تيدرارين وأولاد دليم"[161]

أولا. راهن التحول الأسري بالمنطقة المدروسة:

أفضت التحولات الراهنة على مستوى مؤسسة الأسرة بالمنطقة المدروسة إلى وقوع "انقلاب" بالكامل في بنيتها ووظائفها وأدوار أفرادها، حيث برزت إلى السطح ظواهر جديدة طارئة على المجتمع المحلي، إذ تراجعت سلطة الكبار لصالح قرارات الشباب في مواضيع خاصة كالزواج واختيار الزوجة، نتيجة لارتفاع نسب التمدرس وتبوأ الشباب مراتب عالية في التعليم، مما راكم لديهم تجارب وخبرات وانفتاح ثقافي غير مسبوق، وبالموازاة مع ذلك برزت ظاهرة ارتفاع تكاليف المناسبات الاحتفالية كنوع من إعادة انتاج دور القبيلة وإن شكليا (رمزيا) على الأقل، الأمر الذي جعل من هذه الاحتفالات الباذخة تعبيرا عن نوع من التناقض الحاصل، ما بين معدلات البطالة المهولة والناتجة عن ضعف فرص الشغل لدى الشباب، وإسراف مادي غير مبرر في إحياء مراسيم احتفالية تظاهرية قد لا تتعدى مدتها بضعة ساعات، فكانت النتيجة مجتمعيا مدوية من خلال حدوث ما يمكن أن نسميه "نكبة" اجتماعية مرتبطة بتأخر سن الزواج لدى الشباب وارتفاع العنوسة لدى الفتيات، هذا الوضع الدرامي جعل الطرفين من فئة شباب اليوم يفكران مليا في ضرورة خلق استقرار مادي قبل أي محاولة غير محسوبة العواقب لبناء أسرة جديدة، قد تكون غير مضمونة النتائج خاصة في ظل وضع اجتماعي واقتصادي متأزم، وهو الأمر الذي أرخى بظلاله وتداعياته السلبية على موضع آخر يتعلق بمكانة المرأة الصحراوية بالمنطقة، والتي فرضت عليها هي الأخرى ظروف الحياة الجديدة بالتجمعات السكنية المستجدة، وما أفرزته من تفاقم للحاجيات المادية إلى ركوب غمار التسابق نحو الظفر بالمراتب العلمية والمهنية لتبوؤ مكانة اجتماعية مغايرة لنمط عيش البادية، وبذلك يمكننا أن نعتبر الصراع المحموم راهنا لتوفير حياة مادية صرفة باتت تشكل هاجسا لدى غالبية

[161] : حيدارة بشر أحمد، تاريخ الصحراء الغربية وقبائلها العربية، بدون دار ومكان النشر، ط. 1، 2015، ص23.

الأفراد، تحولا بنيويا فاصلا بمجتمع الدراسة خاصة على مستوى خروج المرأة للعمل ومتغيرات الأسرة الصحراوية.

لقد انتقلت الأسرة الصحراوية من مؤسسة تقليدية قائمة على الانتاج الاجتماعي والبيولوجي وضامنة لتقديم شروط استمرار النظام الاجتماعي الترحالي، إلى مؤسسة الأسرة الحديثة التي لم تعد وحدها المؤطر للوظائف الاجتماعية والتربوية، بل انضافت لها مؤسسات أخرى مؤثرة من مدرسة ومحيط وشارع وإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي وزملاء.. وبذلك تغير نمط توزيع العمل وأشكال التضامن الاجتماعي داخل منظومة الأسرة الصحراوية الراهنة.

ولما كان الزواج أولى أساسيات بناء الأسرة بعد توفر القوامة المادية والمعنوية لدى الرجل، حيث تعتبر الباحثة الفرنسية صوفي كاراتيني (Sophie Caratini) عند دراستها للمجتمع الصحراوي أن "الزواج عندهم ليس مجرد اتحاد بين رجل وامرأة، بل هو عقد تحالف بين الرجال، فالبنت المتزوجة عندما تصبح أما تجد نفسها في قلب شبكة من العلاقات الذكورية تلتف حولها، والدها، أخاها، صهرها، زوجها وابنها"[162] ، الأمر الذي يفسر المكانة المهمة التي كان يكتسيها المولود الذكر لدى الأسرة الصحراوية وكذا الطقوس التي كانت توظف بعد ميلاده (التخفي، الخوف من المس والعين، التشديد في التربية..)، في مقابل طقوس مغايرة توظف عند ميلاد الفتاة (تنشئة خاصة، التجميل، الرقابة المشددة، تسمين الجسد/لبلوح[163]..) ، وضمن هذا السياق سنحاول معرفة ما طبع موضوع الزواج من تحولات راهنة، قصد فهم تداعيات ذلك على مؤسسة الأسرة الصحراوية اليوم، وهنا أطلعنا أحد مخبرينا عن التفاصيل الدقيقة للعرس الصحراوي التقليدي في زمن البدواة قائلا: "منين اعود الراجل لاهي يستخيم يعلم والدتو، وتعلم هي بعد ذاك بوه، وتسولو أمو عن موقفو من الطفلة اللي فالخيمة الفلانية، ويشتوروا امعاه، ومنين أتكيسهم الأم تطلب أيد الطفلة من أمها، أوى الى وافقوا خالك منين يتغذاو عند أهل الطفلة وخالك ألا منين اتيو وتوف، الشاب لاهي اسول أمو بعد ذاك كانهم وافقوا ول أبداي، الى وافقوا لاهي اكانوا لنهار المناسبة، واردوا لهم مرسول احدوا لهم فيه نهار مجي أهل العريس.

يمشوا أهل الطفلة وانكوا الزرع من لحجار وإحموهم وإتموا إسخنوهم باش أمنين ينطحن بالرحى اعود ساهل، وبعد ذاك يطحنوا لعلايات الزرع واردوا النخالة على زر والدشيشة على زر، ألين اكملوا، ويمشوا الرجال اجيبو لحطب ولما، وايسيفطوا لأهل الرجل العريس علنهم عادوا مستعدين لمجيهم، واجيبوا لهم

---

[162]: Sophie Caratini. La république des sables : anthropologie d'une révolution. L'Harmattan. Paris-France. 2003. P. (105).

[163] : **لبلوح:** عملية تسمين جسد الفتاة المقبلة على الزواج، حيث كانت تتكفل بهذه العادة وصيفات متخصصات في هذا الميدان، اعتبارا الى أن مجتمع الدراسة كان يعتبر في زمن البداوة أن ظهور المرأة في وضعية بدنية سليمة ومكتنزة شرطا من شروط الجمال، قبل أن تنتهي هذه الممارسة بعد تحولات المجتمع نحو معايير جديدة لجمال المرأة (المرأة الرشيقة، المرأة الغنية، المرأة المتعلمة..).

ذاك اللي لاهي اجيبوه، واتلبوهم لعلايات ازغرتوا رافدات ايزار أبيض وايكولوا لذا الدفوع[164] ، ومنين يلحك الليل اجيبوا الدبش والسكر ولمراشي الياسرات وذبيحة أو ذبيحتين، وخالك اللي اجيب اتعركيبة من الناس الميسورة، ويخلك العقد اللي اكتبوا غالبا فقيه عايد مع الفريك، والى ما عاد حاضر فقيه اعيطوا لرجل بكلمتو اعود وكيل العروس ورجل ثاني مسؤول وكيل العريس، إكول وكيل العريس: يا فلان أنا راني جيتك كانك تعطيني فلانة منت فلانة لفلان ولد فلانة على سنة الله ورسوله، واكولوا الثاني وكيل العروس: أنا راني عاطيك فلانة منت فلانة لفلان ولد فلانة على سنة الله ورسوله ثلاث مرات، وهون عادت الزوجة حلال على زوجها، ومنين يسمعوا لعلايات عنها انعقدت ازغرتوا ثلاثة زغرودات، ومنين احدوا مع أهل العروس تاريخ مجيهم للعرس وامنين اجي أهل العريس على ظهور البل بمدافعهم ويخبطو عماير فالسما ويزكنوا بخيام أهل العروسة ثلاثة مرات، ويتعشاو الناس واعلوا أتاي غالبا عاكب لعشا ألين يتغرب الليل واعود لاهي يتعكد، ومنين تلحك ساعتين تقريبا قبل صلاة الفجر اكوموا لعلايات معاهم طافيلات وشباب الخيام ويبنوا خيمة الرك تعود كدام خيام لفريك، واجيبوا لها العروس واكولوا لها:

(ألا هي ان شاء الله، واعروس الخير يا الله، هي ال ادور ألا لولاد ، وميت ناكة وجنى، فرحيل فرح يا الله، ألا هي ان شاء الله، رمك وافحل ينكاد، ألا هي ان شاء الله) وادخلوا العروس للخيمة واجيبوا العريس واجي رافد فأيدو خزامة من الجلد كانوا اسادبوا بيها الجمال عايدين فيها كويرات مخطة فالوسط، واجي لابس دراعة جديدة واعيطوا لو بكلمة مولاي، واعودوا أصحابوا فاركين عليه واسموهم بالوزارة، واجبوه الى عند خيمة الرك ويزكنن بها ثلاث مرات واتموا ايكولوا: (ترحمني يا الله، ترحم شبابي ، شبابي يفنى، تحت التراب)، ويدخل العريس على العروس وينساحبوا الناس وتوعدل العروس آتعود آمرة يعني اشوبوها ماتلات اتعود عزبة، والى ما عاد يعرف اعيطوا لمرة من أهلو تنعث لو، والساعة اللي شوبوها يحكموا ليزار واحطوه فوك راسها كان الناس اتشوفوا، ومنين يجباو عليه لعلايات المخبرات اميزوا الدم اللي عليه عن أي لون أو صباغة ثانية، المهم منين اغطوا على راسها ليزار ازغرتوا لعلايات وادخلوا عليها اشوفوه كاملات، ويكعد لعريس فزرها مضفي دراريعو واتموا اتيوا ويلعبوا وإكروا الطبل، وما يمشوا ألين يبياض الحال يلعبوا ويفرحوا لهم بهم اللي زايدة لهم خيمة، ما هو كيف اليوم يكفلوا عليهم بيت فدار أو فندق ما جاب لهم حد أخبار أصلا كانهم استخيموا ول مزال، ونشوفوا عاكب ذاك دفوع من الوتات راخي البوق طيط طيط.. ذا ماهو عادتنا ألا نوع من الفيش، وذا اطير البركة، بيه ألا اللي منزل البركة فاللي عطاه مولانا لاهي اتعود عندوا واللي مطيرها راهي طايرة عنو"[165].

[164] : **الدفوع:** يقصد به الهدايا التي تأتي بها أسرة العريس لأهل العروس، والتي تقدم في موكب احتفالي تتخلله فقرات من ضرب الطبول وترديد الأهاجيج والزغاريد النسوية..

[165] : مقابلة أجريت مع "علي ولد الهادف" من سكان بادية السمارة جنوب المغرب شهر يونيو 2019م.

ومعنى ما أطلعنا عليه مبحوثنا السابق بخصوص الزواج الصحراوي زمن حياة البداوة والترحال أن شباب مجال الدراسة كان عندما يعزم على الزواج فإنه يلجأ أولا في هذا الموضوع الشخصي لإخبار والدته، والتي بدورها تعمل مباشرة على نقل هذا الخبر لوالده، ليقوم بعد ذلك الأبوين على دراسة هذا الموضوع في ما بينهما بشكل معمق، وهنا نقف عند عادة تقليدية محلية كانت تتجلى في احترام جيل الشباب لكهولهم وفق ما تمليه عادات مجتمعهم البدوي والمحافظ، لتنتقل الأم للمرحلة الثانية المتعلقة بموضوع "الخطبة"، حيث يتم عقد لقاء شبه رسمي من قبل أم الشاب مع والدة الفتاة المراد خطبتها، لتخبرها بتفاصيل هذا الموضوع، وإذا ما رفضت والدة الفتاة تتوقف هذه العملية هنا حتى إيجاد فتاة أخرى تكون أسرة الشاب قد أعطت الموافقة الرسمية حولها، وأما إن تمت الموافقة المبدئية، فيحدث في العادة أن تسارع أسرة الفتاة إلى إكرام والدة الفتى عبر اشراك والدة الشاب في تناول وجبة الغذاء، أو قد يتم الاكتفاء فقط بجلسة شاي على الطريقة الصحراوية، وبعد أن تزف الأم خبر الموافقة لابنها يحدد اليوم الذي ستتقدم فيه أسرته لعائلة العروس، وذلك عبر إرسال رسول لأسرة الفتاة حول اليوم المحدد للزفاف، لينتقل الجميع من أسر الطرفين إلى الشروع في التحضير لمراسيم العرس المقبل.

وهكذا تشرع عائلة العروس زمن البداوة في استحضار كميات معتبرة من حبوب القمح، حيث يتم تنظيفها جيدا من الحصى الذي كان عالقا بها، ليتم طهيها على نار هادئة قصد جعلها قابلة للطحن بسهولة، ليتم بعد ذلك تحضير وجبات شعبية ستقدم أيام احتفالات العرس (العيش، الخبز..)، بينما يبادر الرجال إلى تحضير كميات محددة من الحطب وتوفير المياه الضرورية سواء للشرب أو الاستعمال، بما يكفي أن يوفي ضروريات الوافدين من أهالي وأصحاب عائلة العريس، وبعد انتهائهم من هذه التحضيرات يبعث برسول إلى أسرة العريس على أن أسرة الفتاة باتت جاهزة لاستقبالهم، وهنا تشرع مباشرة أسرة الشاب في الإسراع بتحضيراتها الخاصة (الدفوع، اتعركيبة..)، وعند وصول اليوم المحدد يعقد قران الشابين عبر كتابة عقد النكاح من قبل فقيه "لفريك" (المخيم)، وإذا حدث وأن كان هناك غياب لفقيه خيام البدو، وإذا ما وافقت الأسرتان على عقد الزواج ذات النوع العرفي، فإنه هنا قد لا تتجاوز مراسيم هذا النوع من العقود حضور كل من رجل مسؤول وعاقل من جهة أسرة الفتاة، وآخر من جهة أسرة الشاب، فيطلب الطرف الثاني يد الفتاة من الطرف الأول، وإذا ما وافق وكيل الفتاة يرد عليه بأنه زوجها للشاب على سنة الله ورسوله مرددا هذه العبارة ثلاثة مرات، لتنطلق زغاريد النسوة بعد سماع خبر عقد الزواج، فتدوي رصاصات في السماء فرحا من قبل رجال أسرة العريس، والذين يقومون بالطواف على خيام أهل العروس ثلاثة مرات أيضا ابتهاجا وانشراحا بما يليق وقدر هذا الحدث، الذي يظهر أنه كان يشكل موضوعا معتبرا لدى بدو مجال الدراسة زمن ترحالهم الدائم، وبعد ذلك تنظم احتفالات مراسيم الزفاف خاصة تقديم ولائم عبارة عن وجبات تقليدية من الطعام للضيوف، بينما يشرع في جانب آخر للتحضير لليلة الدخلة عبر تخصيص

خيمة خاصة تكون على مقربة من خيام مخيم البدو، إذ يتم جلب العروس من قبل وصيفاتها التي ينادونها بعبارة "عروس الخير" تيمنا واستشرافا لها بمستقبل أسري زاهر، وقبل ساعتين من صلاة الفجر تقريبا تأتي العروس لهذه الخيمة وصديقاتها يرددن جزلا نسائيا شعبيا:

ألا هي ان شاء الله، واعروس الخير يا الله، هي ال ادور ألا لولاد، وميت ناكة وجنى، فرحيل فرح يا الله، ألا هي ان شاء الله، رمك وافحل ينكاد، ألا هي ان شاء الله)، ومعناه أن أسرة العروس تتمنى لابنتهم زواجا سعيدا وذرية صالحة وحياة مادية طيبة، بينما يأتي العريس في أبهى حالاته مرتديا لباسا تقليديا جديدا (دراعة)، وحاملا في إحدى يديه سبحة جلدية (خزامة) لما لها من حمولات شعبية تنهل من معين المقدس الشعبي الصحراوي، ومرفوقا هو الآخر بزملائه الملقبون ب"الوزارة" والذين ينادون العريس بعبارة "مولاي"، حيث يقومون بطواف العريس على الخيمة المخصصة لليلة الدخلة ثلاثة مرات وهم يرددون: ترحمني يا الله، ترحم شبابي ، شبابي يفنى، تحت التراب)، وهي عبارات يرددها زملاء العريس داعين من خلالها الله عز وجل أن يجعل الحياة الزوجية للشاب المقبل على الزواج سعيدة ومليئة برحمة الله، لينسحب الجميع تاركين العروسين في لحظة انفراد شرعي يتيح لهما استكمال آخر لحظات ليلة الدخلة، هذه اللحظات التي يكون فيها أسر طرفي الزوجين مسبقا قد أطلعاهما على تفاصيلها من ناحية الثقافة الجنسية، والتي غالبا ما تنتهي بانتقال الفتاة من حالة العزوبية إلى وضعية امرأة بالمفهوم البيولوجي، وهنا يتم وضع قطعة القميص البيضاء التي جاءت تحمل بضع قطرات من الدم الذي يثبت عذريتها على رأس الفتاة، حيث تعمل بعض النسوة من أهالي طرفي الزوجين على معاينة هذه القطرات وتمييزه بدقة عن المواد الأخرى، وإذا ما تبث لديهم أن الفتاة باتت في خانة الزوجات اللواتي حافظن على شرفهن بالمفهوم البدوي التقليدي تدوي ثلاثة زغرودات عنان السماء، إيذانا بالفرح الرسمي لاستكمال الشوط الثاني المؤكد والموافق على استمرار عملية العرس الصحراوي، حيث يجلس العريس بجانب عروسته وهو في أتم حالته الوجدانية والنفسية على اعتبار أنه قد أثبت للجميع (لفريك، القبيلة..) اختياره الموفق لزوجة المستقبل المناسبة، بينما تقرع الطبول وتنطلق أشكال الفرجة الشعبية من رقص شعبي وغناء وشعر بل ويتحول المشهد إلى فضاء للأدب الشعبي الصحراوي، ولا ينسحب الأهالي حتى تبدأ شمس الصباح في البزوغ معتبرين أنهم في حدث تاريخي مفاده قيام أسرة جديدة (خيمة مضافة) ضمن رحابهم البدوي الظاعن.

وأما اليوم فقد أضحى العروسين مكتفيين باكتراء شقة أو غرفة داخل فندق معين لإحياء مراسيم ليلة الدخلة بينهما، دون أي يعلم بذلك أحد حتى من أسرتيهما وأقاربهما، بل والسؤال المطروح هنا هل أصلا قد استوفوا هذه المراسيم المتعلقة بليلة الدخلة أم ليس بعد أم لا دلالة واعتبار لديهما حوله، وهنا نسجل تواري أي اعتبار أو اهتمام بطقوس إثبات العذرية كما كان حاصلا في زمن البداوة، وهو ما أصبح يشكل إحدى المتغيرات الفاصلة في طقوس ما كان يسمى ب"الشرف" الخاصة بمراسيم الزفاف لدى أهالي مجال

الدراسة، لتنتقل بعد ذلك مباشرة أسر العروسين في موكب رسمي من السيارات، التي تقلهم وهم يحدثون جلبة عارمة في شوارع المدينة من صخب منبهات السيارات في تنافي تام مع عادات أهالي المنطقة تاريخيا، الذين كانوا يقيمون أعراسهم في أجواء احتفالية تحمل طقوسا شعبية لها دلالاتها الثقافية والتاريخية، وليس فقط لإظهار نوع من التفاخر المظهري عبر استعراض أنواع السيارات الفارهة، الأمر الذي اعتبره مبحوثنا نوعا من "الفيش"[166] من شأنه أن ينزع البركة من هذا الزواج المستقبلي على حد توصيفه.

وهكذا كان الزواج باعتباره أبرز أسس قيام الأسرة لدى أهالي الساقية الحمراء ووادي الذهب تاريخيا كباقي سكان البدو في المناطق المجاورة، ذا طابع تقليدي يخضع لقانون التقاليد المحلية المتعارف عليها، حيث "التمفصلات المقننة، إذ تتابع مراحل الحفلة فور إعلان العقد على إيقاع محدد سلفا، ويتمفصل الجسم الإجتماعي نفسه وفقا لأدوار نمطية طيلة المهرجان. ويستهل مهرجان التقاليد الصاخب بشروع الشرائح الإجتماعية في الإطلاع بالأدوار المنوطة بها، حسب مواقعها الإجتماعية: الحرفيون يزينون العروس ويحيون الحفل والخدم يؤدون واجبات الخدمة، والعازبات النبيلات تتعرضن للخطاب والأحلاف تنعقد، وأهل الورع ينكرون أو ينسحبون"[167] .

أما اليوم فقد ساهم الاختلاط بين الجنسين في ثنايا الحياة الحضرية (زفاف، سفر، عمل..) الى حدوث تعارف مسبق بين الطرفين ريثما ينتهي بالتفاهم على الزواج، ليخبر الشاب المقبل على الزواج والدته بالفتاة التي اختارها فتقوم بنقل الخبر لوالده، وهكذا يعملان على الاشراف على مراسيم الخطبة التي لم تعد كذلك مثل خطبة الماضي، إذ لا يكتفي فقط بإعطاء الكلمة لذوي العروس وإنما يرافقها بهدايا مكونة من ذبيحة وكيس سكر وألبسة بحسب وضعية الأشخاص ماديا، ليتم التحضير لعقد الزواج واحتفاله، وهكذا يكون هامش التعارف مغايرا لما كانت عليه علاقات التعارف بالبادية، وذلك راجع الى طبيعة التمدن الجديد ووجود تجمعات سكانية تتيح فرصا عالية للتعارف المسبق، وبذلك أفضى التحول الحاصل على مستوى المجال الى حدوث اختلاف في طبيعة بناء العلاقات بين الأفراد.

وبعد الإعلان عن عقد الزواج وموافقة عائلتي الطرفين ينطلق خوض غمار التحضير لحفل الزواج، والذي أضحى اليوم يقتضي توفير أموال باهضة مقارنة بما كان عليه زمن البادية، حيث يفرض على العريس توفير الزرابي والألبسة والعطور وثمن حمل كل هذا في سيارات تجوب شوارع المدينة، مع تحضير آخر لقاعة مخصصة لإستقبال الضيوف وأبناء العمومة أثناء اقامة الولائم، هذه الاحتفالات تختلف بحسب الوضعية المادية للأسر إذ ترتفع لدى العائلات الغنية والمستفيدة من التكسب والريع عبر قطاعات السلطة وعائدات

---

[166] : **الفيش:** ممارسات تفاخرية يقصد من وراءها إظهار حالات البذخ و المباهاة والتبذير الغير مبرر.. وغالبا ما تكون ممارسات مظهرية لا غير.

[167] : يسلم ولد حمدان، تقاليد الزواج البيظانية: مشروع قراءة، "حوليات"، مجلة كلية الآداب بنواكشوط، ع. 1، 1989، ص.(40).

المنطقة، وتتدرج للأسفل لدى العائلات المتوسطة والفقيرة، أضف الى ذلك معطى غلاء المهور بالمنطقة، مما رفع من السقف المادي لمناسبات الزواج بالمنطقة، حتى بات التحضير له يتطلب سنوات من الإدخار المالي، يلجأ فيها الشباب غالبا الى طلب الدعم من باقي أفراد الأسرة والأصدقاء أو في أحسن الأحوال الى الإقتراض البنكي.

وبعد تحديد تاريخ يوم العرس يعمل أهل العروسة على بناء خيام للاحتفال أو تجهيز دار تفي بالغرض أو كراء قاعة مخصصة للأفراح، بعدما كان الأمر لا يقتضي سوى خيمة واحدة تسمى ب"خيمة الرك"، وتخصص منصة في وسط خيمة أو قاعة الاحتفال للرقص والفرقة الموسيقية المستدعية لاحياء العرس، وعند المساء يستقبل أهل العروسة باللبن والتمر ذوي العريس جالبين معهم المهر على متن السيارات في موكب صاخب مليء بأصوات منبهات السيارات وزغاريد وصياح النسوة، ليبدأ طقس "تناتير لبنود" [168] المستمد منذ زمن الترحال، ليستمر الاحتفال الذي غالبا لا يتجاوز يوم واحد بعدما كان يستمر لمدة سبعة أيام للعروسة العازبة وثلاثة أيام للعروسة الثيب، ويبدأ الأهالي بدخول الخيام التي يوزع عليهم بداخلها قطع الحلوى واللبن وكؤوس الشاي والطيب والبخور، لتعطى المبادرة لوصيفة غالبا ما تكون احدى "لمعلمات" لفتح الصناديق التي جاءت مهرا للعروسة، وتبدأ في اخراج ما بداخلها وتعداده علانية أمام النساء، وإرجاع المهر لصناديقه ليعطى لذوي العروسة، مما سيتيح فرصة إخبار الناس من بعد ذلك بما جلبه العريس لعروسه من عطايا وهدايا، وهذه السلوكات هي ما يعطي هذه المهور حجمها التفاخري الذي أريد لها منذ البداية، بينما تبقى العروس في دار أهلها مزينة وملتفة في لحاف من ثوبين أحدهما أبيض والثاني أسود، في انتظار حلول المساء حيث ستجلب الى العريس ضمن موكب يطلق عليه "المروح"، والذي غالبا ما تأتي فيه العروس بدون حمل كما كان من العادات التقليدية في الماضي قادمة على أرجلها الى بيت العريس.

وعند بدء الاحتفال عند منتصف الليل غالبا يحج الجمهور المتكون من الرجال والنساء والشباب والذين باتوا يستدعون كتابيا تفاديا للعدد المفتوح من المستدعين ولترشيد تكاليف الحفل، ودرء لأي مشاكل قد يحدثها غرباء عن أسرتي العروسين، مما يقتضي لدى الأسر الميسورة استحضار حراس أمن يتكلفون بإدخال أصحاب الرسائل الرسمية ويمنعون من لا يحملها، بل قد تتجند حتى السلطات المحلية وطواقمها الأمنية في حماية احتفالات الأسر التي ينتمي أحد أفرادها لدوائر الدولة (برلمانيين، رؤساء بلديات ومجالس اقليمية، رؤساء جماعات محلية، رجال أعمال..).

وأثناء الشروع في الحفل الغنائي بحضور العريس وذويه والذي يستقبل في قاعة الأفراح بالتصفيق والزغاريد وصوت الموسيقى الصاخبة، يبدأ ترديد مقاطع موسيقية مستوحاة من الطرب الحساني الأصيل،

[168] : **تناتير لبنود:** شد ثوب بين مجموعة أهل العريس وأهل العروسة ومن فاز بجذب الثوب لجهته يتحكم في تنظيم فقرات الإحتفال الخاص بالعرس على طول مدة احياءه.

لتنطلق "لعلاكة"[169] التي يقدم جزء منها العريس للفرقة الموسيقية ولمن يبادر بأداء رقصات شعبية تأثث المشهد الفرجوي، كما يقدم كذلك العريس مبلغا ماليا لهذه الفرقة يعوض "حوصة العروس"[170]، مقابل قطعة من حلي العروسة سبق وأن أخذتها احدى "لمعلمات" تأكيدا منه عن محبته لعروسته، وتقوم هذه الأخيرة بالرقص بهذا المبلغ المالي على منصة الجمهور شاكرة ومادحة سخاء وكرم العريس، وغالبا ما باتت تتحول هذه المحافل اليوم إلى ساحة فوضى وتصير الأعراس إلى مجال للمشاداة وتصريف العنف واحتقار للأنثى، بعدما كانت مرآة تعكس الطرب والشعر الشفهي وإبرازا لخصائص الأدب الشعبي وطقوس المجتمع الصحراوي عامة.

وهكذا تتوالى فقرات العرس الصحراوي حتى الوصول إلى انتهاء الاحتفال حيث يرسل العريس بعض الهدايا لأصهاره تسمى ب"لمروك"[171] مكونة من مجموعة صناديق السكر وألبسة وعطور وكبش.. وهي عادة كانت في الماضي والتغير الوحيد الذي حصل فيها هو ازدياد مقدارها نتيجة لسعة الامكانيات والأسواق المتوفرة اليوم، وبعد ذلك تنتقل الزوجة للعيش مع زوجها في بيت مستقل، أو قد تنتظر العروس بعض الوقت حتى تتوفر الوسائل المادية لعملية "ارحيل"[172] الذي غالبا ما تساعد في تجهيزه أسرة العروس وأقربائهم، وهو مستجد لم يكن زمن البادية حيث كانت الزوجة تقضي سنة أو سنتين عند ذويها الى أن تلد ابنها الأول، لترحل الى خيام زوجها بعدما يكون قد جهزت لها خيمة جديدة مصنوعة من وبر الإبل أو الماعز، اعترافا لهما كأسرة جديدة، وهو ما لم يعد الآن قائما اليوم حيث حلت المنازل مكان الخيام وبات الرجل مفروضا عليه توفير الشغل القار أي الدخل المادي و المسكن المرموق قبل التفكير في ركوب مغامرة الزواج.

وبذلك أصبح الزواج اليوم داخل غالبية الأسر بمجال الدراسة موضوعا مغلقا خاصا بالطرفين المقدمين عليه، ولذلك تقهقر دور فئة المسنين في مسألة حسمه، بل إنهم باتوا ينأون بأنفسهم في مسألة التدخل لاختيار الأزواج خوفا من تحميلهم وزر فشله، وذلك مرده إلى عوامل عديدة كتعلم الأبناء وإنفتاحهم الثقافي، وما ترتب من مشاكل الزواج التقليدي المتحكم فيه، وهذا ما جعلنا "نلاحظ نفورا لدى شباب اليوم من تلك العادات والتقاليد، أصبح الشاب يريد أن يصنع تقاليده العصرية الخاصة به على مستوى الزوجة التي يختارها والتي لم تعد مواصفاتها هي المواصفات القديمة بل صار يختار الرشيقة والمتعلمة.."[173] ، هذه

---

[169] : **لعلاكة:** هو القطع النقدية الورقية التي يتم إهداءها من قبل العريس لبعض ضيوفه أثناء حفل الزفاف الخاص به، حيث غالبا ما يقوم بتقديمها للشعراء والموسيقيين الذين يقومون بمدحه ومباركة عرسه الاحتفالي.

[170] : **حوصة لعروس:** جزء من الهدايا التي تقدمها أسرة العروس للوصيفات اللواتي تكلفن بإعداد العروس أثناء مراسيم حفل الزفاف.

[171] : **لمروك:** جزء من الهدايا التي يقدمها العريس لأصهاره وأصدقائه الذين وقفوا بجانبه أثناء حفل عرسه.

[172] : **ارحيل:** عملية تجهيز العروس حديثة الزواج ببعض أثاث البيت من قبل أسرتها دعما للزوج ماديا.

[173] : محمد دحمان، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006، ص.(257) .

العوامل أفضت الى ترسيخ ثقافة الفردانية عوض ثقافة الجماعة، وبذلك تم الخروج من وضعية الزواج التقليدي المبني على علاقات اجتماعية قبلية متداخلة ومترابطة نظرا لمعطى القرابة الدموية والمصاهرة الداخلية إلى وضعية مغلقة (المدينة، المنزل..) فرضتها ثقافة التمدين ومعطيات الاقامة والاستقرار، كما لم يعد الزواج اليوم داخليا بل حصل التزاوج من فئات الوافدين وحتى من خارج المنطقة، وبالنظر إلى أن مجال الدراسة حاضن للوافد تاريخيا، فإنه لم تعد قضية القرابة الدموية والقبلية هي المحدد في الزواج وبناء التحالفات بين المجموعات القبلية، بل حل محل ذلك "زواج المصلحة" من عائلات معروفة بجاهها الحزبي أو المالي، وهو بذلك زواج بات يروم تحقيق مطامع اقتصادية وسياسية تسعى إلى تحصيل المال والجاه والسلطة و"هكذا يظهر أن الزواج ليس نتاجا لتطبيق قاعدة مثالية، ولكنه نتيجة لاستراتيجية، هذه الاستراتيجية التي تختلف تبعا للشروط الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تجتازها المجموعة"[174] ، إلا أن هذا الحكم لا يشمل جميع القبائل الصحراوية بمنطقة الدراسة، حيث لا تزال بعض هذه القبائل مصرة على الزواج الداخلي مع جميع القبائل المجاورة، بينما تمنع الزواج من فئات الوافدين "هناك انفتاح في مسألة المصاهرة على القبائل كاملة، المصاهرة الداخلية أصبحت متجاوزة، ومرد ذلك أن الداخلة ماتلا فيها ألا قبيلة أولاد ادليم بل اختلطت القبائل، لكن هذه المصاهرة لا تشمل القادمين من التل، هناك قبائل ترفض مصاهرة أهل التل، وهناك قبائل قد تقبله ولكن بشروط معينة، أهل الداخلة لا يقبلون بالمصاهرة خارج قبائل الصحراء"[175] .

لقد انتقلت الأسرة الصحراوية اليوم من حالتها التقليدية -الأسرة الممتدة- إلى الأسرة النووية القائمة على ضبط عدد الأبناء للتغلب على اكراهات الحياة من تطبيب وتدريس وغذاء.. غير أن ذلك لم يحسم بعد مع قيم البداوة التقليدية من خلال استمرار بعض أشكال التضامن والتآزر الاجتماعي، خاصة مع فئة الآباء والأصهار والمنحدرين من قرابة القبيلة الواحدة، وهو ما يفسر أن "الزواج القرابي ما يزال حاضرا بقوة، خاصة لدى الأفراد المرتحلين على الأقل، وإن كانت استراتيجياته تتخللها بعض التغييرات المرتبطة بالانفتاح على القبائل الأخرى، والمدينة التي ساهم الانفتاح عليها في حضور لافت لتجهيزاتها وتقنياتها في حفلات الزواج"[176] .

ولهذا فإن واقع مؤسسة الأسرة الصحراوية بالمنطقة لايحيد عن الحالة العامة للعائلات بمختلف الأقاليم الجنوبية الأخرى وإن بنسب متفاوتة نسبيا، فنجد أن الوحدة الأسرية بعدما كانت هي محور الحياة الرعوية بالصحراء القائمة بدور الإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد "كانت الناس

---

[174] : ن. م. س. ص.(261—262).

[175] : مقابلة أجريت مع شاب موظف "محمد عالي ولد أحمد سالم زعمة" بمدينة الداخلة جنوب المملكة المغربية صيف سنة 2019م.

[176] : بكار المرتجي، الرعي الترحالي بجنوب المغرب: من البداوة الى الأشكال الجديدة لاستغلال المجالات الرعوية، مركز الدراسات الصحراوية، ط.1، الرباط، 2017، ص. (146).

مجتمع واحد مساوي فيها الغني والفقير، ذرك عاد الوزن ألا للغني، وذرك الفقير ماتلا إكد إقاوم، الفخر اللي فالمناسبات همش الفقير وماتلا عندو دور، والشباب مطموس عليه بيه اللي بلا فضة"[177] ، وبذلك فإن دور المال والنقود عجل بإنقلاب وضعية سواسية الناس، وأصبحت الكلمة الأولى لسلطة المال والجاه داخل مجتمع الدراسة، كما نسجل الدور «المركزي» لكل من المرأة والطفل داخل تلك الوحدة الإنتاجية، بالإضافة إلى طغيان الطابع "الذكوري" المهيمن على العلاقات الأسرية والاجتماعية العامة بالرغم من حالة الإنفتاح الثقافي الذي يبقى مجرد واجهة شكلية.

ونختم موضوع التحول الحاصل على مستوى الأسرة الصحراوية بالمنطقة بما أفادنا به أحد مخبرينا: "الأسرة الصحراوية دخلها فذا الزمان انهيار من الداخل، لكن عدنا لمسو الحمد لله العودة لأصلها رغم كل ذلك، مرت من مرحلة ظنينا أنها مشات لاهي تغمض، والحمد لله باين الخير فالأسر الصحراوية، يغير خالك حكم عند الأسر الصحراوية ربما ايعود عاد متداول بينها، عاد كأنه عامة بين الأسر وهو الغلاء فالمهور فجميع المناسبات، هذا جميع الصحراويين متنافسين على التفاخر فيه، هذا مزال ما رجعوا عنو ولا كاع ألا ازيدوا فيه"[178] .

يتبين من خلال المقابلات السابقة المستقاة من بحثنا الميداني أن تحول الأسرة الصحراوية من عائلة ممتدة إلى نووية، أفضى إلى طغيان قيم الفردانية مقابل تراجع قيم التضامن والتآزر في المجتمع، غير أن ذلك لم يحسم نهائيا بعد مع معطى الارتباط القوي بالعائلة الأم، خاصة خلال حصول أزمات الأسرة الكبيرة، أو عند حدوث مناسبات اجتماعية تفرض نوعا من التكافل المادي والمعنوي.

ثانيا. مظاهر التفكك على مستوى العلاقات الاجتماعية:

كما سبق وتطرقنا على أن العائلات الصحراوية راهنا بمجال الدراسة عرفت تفككا على مستوى بنيتها نتيجة لتحولات المجتمع صوب حياة التمدين والإستقرار، مما نتج عنه ظهور ثقافة جديدة مبنية في الغالب على علاقات تطبعها المصالح الشخصية، ذلك أن "النظام القبلي الذي يتحكم في العلاقات أو الروابط بين الأفراد والجماعات داخل مجتمع البيضان (société maure)، يظهر من خلال التمييز حسب المكانة بين قبائل حسان (المحاربون)، قبائل الزوايا (المرابطون) والقبائل التابعة (لحمة أو ازناكة)"[179] ، هذا التمييز الاجتماعي سرعان ما انهار مع مرحلة إقامة أفراد هذا المجتمع بالمراكز الحضرية الجديدة، الأمر الذي نتج

---

[177] : منقول عن المقابلة التي أجريت مع "ولدة ولد البخاري" بالسمارة جنوب المملكة المغربية يونيو 2019م.

[178] : مقابلة أجريت مع مسير محضرة أهل أبا حازم بالطنطان "ولد أبنو" شهر أبريل 2019م.

[179] : ABDEL WEDOUD OULD CHEIKH. La tribu comme volonté et comme représentation. Le facteur religieux dans l'organisation d'une tribu maure : les Awlad Abyari ». in Pierre bonte et autres. AL ANSAB : la quete des origines. Anthropologie historique de la société tribale arabe. Maison des sciences de l'homme. Paris. 1991. P.(201).

عنه ظهور نوع من العلاقات الطارئة تم الوقوف على جوانب منها، من خلال ما استقيناه من مقابلات ميدانية متعلقة بطبيعة العلاقات القائمة اليوم داخل مجتمع الدراسة.

ويفصل هذا الوضع أحد مستجوبينا بشكل دقيق معبرا عنه بالقول: "اللي كان خالك ألا ذاك اللي كلت لك كبيل، الأسرة محدها متكانية ما تفتصل يسوى شيخلك، وذريك عادت تقريبا ماتليت تشوف حد مع حد، هذا شي طرا عليها ذرك، كانت العائلة كاملة تشوفها فبلد، كنت أتشوف أثلث رجالة أربعة خمسة تجبرهم نازلين الى عادوا فالبادية تجبرهم الخيمة لكبيرة وكاملهم فاركين بيها، والى عادوا فالمدينة تجبرهم أملي فدار، هذا ماتلا خالك، إلى عادوا فالبادية تجبرهم كلها بخيمتو وحدو والى عادوا فالمدينة نفس الشي كذلك. تقريبا هي المسائل المادية عادت هي سبب كولشي، هي السبب فتفكك العلاقات وتفكك ياسر أكثر من العلاقات العائلية وأكبر من المجتمع، يعني التغيرات اللي تخلك سبتها الماديات، يعني تجبر مثلا عائلة واحد فيها اللي خدام والثانيين ماهم خدامين، كان بكري ما يتكلم أركاج، هذاك أركاج اللي خدام واحد ول أثنين هوما اللي إصرفوا على الخلق وهوما اللي اخدموا، ذريك ذا ماتلا خالك عاد كلها يخدم على راسوا، الى عادوا أثنين ول ثلاثة فبليدة ماهم خدامين اكول لك لا خصوا يخدم، يعني ماتلا كاد حد يصبر على حد"[180] ، أي أن تفكك العائلات اليوم في نظر مستجوبنا راجع بالأساس الى سطوة الماديات على الأسر، مما فرض على الجميع إعالة نفسه بنفسه دون مساعدة من أفراد الأسرة أو تضامنهم فيما بينهم كما كان حاصلا في الماضي زمن البداوة والترحال.

ويعبر عن واقع حال العلاقات الإجتماعية اليوم مستجوب آخر بكونها باتت روابطها ووشائجها شبه منعدمة، فالمرأة الصحراوية زمن البادية كانت تلقب ب"الشيخة" [181]، بل قد تستقبل الضيوف وتكرمهم وتجهز لهم ولائم بحضور زوجها وأبنائها كما كان يتم زمن الخيام والترحال، ولها كلمة مسموعة في المجتمع بالنظر إلى الأدوار العملية التي كانت تضطلع بها آنذاك، فقد كان "عندنا نحنا العلايات اللي شيخات، راهي من الداخل فاهمة راسها، تعرض وتسلخ وبكلمتها فالمجتمع. اليوم ضيافة النبي فالمدينة ماهي خالكة، ما كاين لا ضيافة النبي ولا ضيافة العشا، خالك اللي إزورك بدون عرضة وتوف. الأسر ديال اليوم ماني فاهم لهم والو، كادين بروسهم، وماشيين على أوجاههم وغروضهم. شي أعدا شي، علاه ؟ مثلا منين عادو بيبان الديار كلها عاد كافل على راسوا، إلى ما عادت شي عرضة بموجب. اليوم ما ظنيت تلات أتعود فعلايات الصحرا شيخة أعلايات، أكلعها من بالك، بيهم ماهم تيفكرشات، ماهم رادات البال لشي ينكالو السمع والمعنى، ما سرحوا ولا طحنوا الزرع ولا حطبوا ولا حلبوا، ماهم عارفات والو، كاعدة فالدار إلى النهار اللي

[180] : مقابلة أجريت مع متقاعد من القوات المسلحة الملكية "محمد سالم علوات" صيف سنة 2019م بمدينة العيون جنوب المغرب.

[181] : **الشيخة:** يقصد بها في الثقافة الشعبية الصحراوية تلك المرأة العصامية قوية الشخصية والمعروفة بخصال تحمل المسؤوليات الجسيمة بالمجتمع الصحراوي.

جاها زمانها تمشي معاه، ماتلا خالك فيهم التفكريش، ونفس الشي بالنسبة لتركة اليوم، نلتكا مع التركة اللي نعرفوا أباتها الزينة وما إسلموا عليك والى ما عيطت لو أنت ما إسلموا عليك" [182]، أي أن هنالك تحول على مستوى القيم البدوية التي كانت معروفة لدى المرأة والأبناء في الأسر الصحراوية الرحالة، حيث أضحت المرأة اليوم لا تعرف حتى كيفية التعامل مع الضيوف ولا مساعدة زوجها في مصاعب الحياة، بالنظر إلى كونها أضحت تمضي معظم شبابها غالبا ببيت أهلها حتى تنتقل لبيت زوجها، مما جعلها تجهل قيم البداوة خاصة الحياة القاسية المرتبطة بالرعي وجمع الحطب وطحن حبوب القمح.. كما أن الشبان هم الآخرين فقدوا كذلك مختلف القيم الأخلاقية القديمة من إفشاء للسلام واحترام المسنين والغرباء، بل يحصل أنه قد تصادف أحدهم بالشارع العام ويصر على عدم إلقاء التحية عليك، ولربما تدعوه للسلام فيفر منك متواريا، وهو ما كان في ماضي هذا المجتمع البدوي حديث الاستقرار من سابع المستحيلات.

هذه القيم الطارئة انعكست على واقع مؤسسة الزواج بالمجال المدروس، حيث باتت القرارات الخاصة باختيار الزوجة أو اختيار الزوج بيد الشباب بدل أولياء أمورهم كما كان زمن الترحال، وهو ما بات يصاحبه شروط مسبقة من قبل الطرفين تتعلق على سبيل المثال لا الحصر بمطالبة الزوجة الاعتزال عن العيش مع أسرة الشاب، وبلغ ذلك حد توثيقه في عقود الزواج، ف "اليوم أصلا العزري الى عاد باغي يتزوج خصو يبحث عن ذيك اللي لاهي اجيب، والوقت اللي جمع معاها هي الأول ما تكولو أنا رانك الى بغيتني وبغيتك هوما الشواكش ما ايعودوا معانا، الشواكش راهم هوما الشيب، يعني باغيا وحدها باغيا الاستقلال ديالها، باغيا تعود فدارها وحدها ول فخيمتها وحدها، والأكثرية هذا هو السبب اللي يفصل بين الناس، بكري كانوا تجبرهم أربع خيام وخمسة مع بوهم، تجبر الأب ومعاه أولادو خمسة بانيين خيامهم معاه يوكلو واشربوا معاه فبلد واحد، وغنمهم وحدة وابلهم وحدة وما فات عزل منهم شي، ومنين إعود الكبير من الأولاد باغي يعزل ينعث لو اللي لاهي يعطيه من البل ولغنم ويعطوه كلشي وايكولولو أوى ولدي الله اعرضك الربح، اليوم سابك اعدلوا l'acte ول اعدلوا الكاغط ول يجتمعوا، يتافقوا علنها راهي ماهي لاهي تعيش مع أهلو، وهذا هو السبب، والأكثرية ملي عدت تجبر الأب منين يزوج ولدو ايكولوا ذرك يا وليدي أرفد أولادك وسير لود منين تعيش، هذي المسائل خالكة اليوم وحاضرة"[183] .

ويستدرك مستجوب آخر الوضع بالقول أن حياة الرفاهية باتت متوفرة مقارنة بالماضي، إلا أن المشكل المطروح حاليا على مستوى العلاقات الاجتماعية المتبلورة هو غياب الوازع الديني والأخلاقي لدى جيل اليوم من جهة، وانشغالات الحياة وضيق الوقت لدى الأفراد من جهة أخرى معتبرا أنه "يخي ما جبرت أنا ذو الأسر المعاصرة، والله من أبرزها:

---

[182] : مقابلة أجريت مع أحد رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير بالمغرب في مدينة العيون "كرش محمد" صيف سنة 2019م.

[183] : مقابلة أجريت أحد المتقاعدين من الديار الفرنسية "عبد العزيز ولد بابا" بالعيون شهر ماي 2019م.

* تخلي الناس عن لهجتها الأصلية.

* ياسر من التقاليد والأعراف مواسينها بالية.

* مظاهر الحمد لله تامونيكت فالمسكن والملبس والمركوب.

فقط أخلاقيا مازامك منو حد إلا من رحم ربي واللي خاف منو.

وأسباب ذلك التفكك، دوائر الإهتمام بالروابط الأسرية عادت تزداد شساعتها فالتباعد وتضياق فالتقارب، لغياب الوازع الديني، وضيق الوقت وانشغالات الحياة"[184]

استنتاج:

لم يكن غرض هذه المحاولة التوصل إلى نتائج بقدر ما كان إثارة قضايا للنقاش، ذلك أن استخلاص النتائج يتطلب دراسة مونوغرافية وليس مجرد مقاربة استكشافية كالتي تكلفنا بها، إلا أن مواجهة الوقائع قد قادتنا إلى تفسير ما اعتمل من متغيرات راهنة حول تقاليد الزواج الصحراوي، ولعل أهم ما حاولنا جهدنا الوقوف على بعض تجلياته من التحولات الأسرية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، هو تطرقنا في البداية إلى انتقال الأسرة الصحراوية من عائلة ممتدة صوب عائلة نووية، مما ساهم في حدوث تغير اجتماعي كبير وفاصل من حيث التأثير على طرق التنشئة الاجتماعية للأفراد، فتغيرت سلطة القرارات التقليدية التي كانت بيد كبار العائلات وفق الأعراف والتقاليد الصحراوية الموروثة منذ زمن الترحال، لتحل محلها اليوم تلك النزعة الاستقلالية لدى الأبناء توازيها منظومة قيم مستجدة، مما أفضى إلى تحول من نوع آخر على مستوى المكانة الجديدة للمرأة التي فرضت عليها شروط التمدين خروجها لاكتساب مهارات علمية تعلمية ومهنية، فصرنا بالمحصلة أمام أسرة مفككة وامرأة مشتتة بين مهام البيت وانشغالات العمل وتربية الأبناء ومهن حرة..

وإجمالا، لعبت عوامل عديدة في خلق تحول أسري لا يزال مستمرا وقائما حتى اللحظة لعل من أبرزها موجات الوافدين الجدد على المنطقة وانفتاحها الخارجي، الأمر الذي ولد لها تلاقحا وتأثرا مع ثقافات مختلفة، بالإضافة إلى النتائج التي أحدثتها تحديات العولمة التي أفرزها النظام الرأسمالي العالمي حتى بات العالم على شاكلة قرية صغيرة، وما أعقب ذلك من ربيع عربي وثورة معلوماتية غير مسبوقة، نمطت العالم وفق نموذج تواصلي عابر للحدود، وهكذا غذى عصر الثورة التواصلية أساس الاقتصاد المعولم الجديد المتحكم في معظم التحولات العالمية الراهنة، ويبقى مجتمع الدراسة أمام كل هذه التحولات المتسارعة في

[184] : مقابلة أجريت مع "رشيد ولد امحمد أهل علي ولد بوزيد" شاب يشتغل سائق سيارة أجرة بمدينة العيون صيف سنة 2019م.

مجمل الأحوال "ليس ما يعيشه أسوأ مما عاشته أمم وحضارات استطاعت أن تحسن الانعراج مع المنعطف كما يقال بالفرنسية"[185].

قائمة بعض المراجع المعتمدة:

1. بكار المرتجي، الرعي الترحالي بجنوب المغرب: من البداوة الى الأشكال الجديدة لاستغلال المجالات الرعوية، مركز الدراسات الصحراوية، ط.1، الرباط. 2017.

2. حسن أوريد، أفول الغرب، المركزالثقافي العربي، ط.1، الدارالبيضاء- المغرب، 2018.

3. حماه الله ولد السالم، "أهل الخيام: أزمة أخلاقية لا قرار لها"- مقالات، الموقع الالكتروني: www.elhourriya.net ، بتاريخ: 24 شوال 1438هـ بئر الخشبة انواكشوط.

4. محمد دحمان، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006.

5. مباركة بلحسن، المرأة الحسانية وثقافة الجسد، مقاربة انتربولوجية للجنسانية، دراسة، منشورات الوطن اليوم، ط.1، سطيف، الجزائر. 2019.

6. يسلم ولد حمدان، تقاليد الزواج البيظانية: مشروع قراءة، "حوليات"، مجلة كلية الآداب بنواكشوط، ع. 1، 1989.

7. ABDEL WEDOUD OULD CHEIKH. La tribu comme volonté et comme représentation. Le facteur religieux dans l'organisation d'une tribu maure : les Awlad Abyari ». in Pierre bonte et autres. AL ANSAB : la quete des origines. Anthropologie historique de la société tribale arabe. Maison des sciences de l'homme. Paris. 1991.

8. Sophie Caratini. La république des sables : anthropologie d'une révolution. L'Harmattan. .Paris-France. 2003.

[185]: حسن أوريد، أفول الغرب، المركزالثقافي العربي، ط.1، الدارالبيضاء- المغرب، 2018، ص. (206).

الحكامة التشاركية في سبيل التنمية الترابية بين الخيار والاختيار: حالة جماعة تيزكيت بإقليم إفران، المغرب

Participatory governance in the service of territorial development between an option offered and a choice to be made: the case of the territorial commune of Tizguite, province of Ifrane, Morocco

مرو محمد، دكتور باحث في الجغرافية الحضرية والتنمية الترابية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
Marou7575@gmail.com
أطالب عبدالسلام، طالب باحث بسلك االدكتوراه، مختبر: تراب، بيئة وتنمية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ، المغرب
Abdeslamoutaleb99@gmail.com

الملخص:

يعتبر تحقيق التنمية الترابية المبتغى الاساسي للفاعلين الترابيين، بحيث يعمل هؤلاء على إعداد البرامج والمخططات و يحاولون تنزيلها على أرض الواقع، من أجل جعل المجال المراد تنميته يتميز بتوفر الخدمات والمرافق الأساسية. وعلى نهج الدينامية التنموية التي يعرفها إقليم إفران، عمل الفاعلون بالجماعة الترابية تيزكيت على النهوض بالوضع التنموي بالمنطقة، وذلك من خلال إنجاز مشاريع مختلفة، إلا أن تأثير هذه التدخلات يبقى محدودا ولا يرقى إلى مستوى تطلعات الساكنة بسبب التنافر وانعدام التنسيق والتعاون، وهو ما يعكسه المستوى المحدود والمتواضع للتنمية الترابية بالجماعة.

الكلمات المفاتيح :الجماعة الترابية تيزكيت، الفاعلون الترابيون، الحكامة التشاركية، التنمية الترابية.

Abstract:

Chieving territorial development is the main objective of territorial actors. They elaborate programs and plans and try to implement them on the ground, in order to develop a territory able to offering basic services and equipment to the population. With the same approach to developmental dynamism experienced by the region of Ifrane, the local actors of the territorial commune of Tizguite are continually trying to improve the development situation of their territory, through the implementation of various projects. But the impact of their interventions remains limited and does not reach the level of the aspirations of the population, due to the dissonance and the lack of coordination and cooperation.

Key words: Territorial commune of Tizguite, territorial actors, participatory governance, territorial development

مقدمة:

يعتبر الحديث على الفاعلين في مجال التنمية من القضايا التي احتلت حيزا مهما داخل الأبحاث والدراسات المهتمة بالتنمية، إذ برز بالخصوص خلال السنوات الأخيرة بسبب فشل السياسات التنموية التي كانت تضع نفس الأهداف ونفس البرامج دون اعتبار الحاجيات المحلية للساكنة، وقد ظهر كذلك كمحاولة لاعتماد أنماط تدبير جديدة، تساهم فيها فئات المجتمع وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان، ويمكن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل يسمح بتحسين ظروف عيش الساكنة المحلية عن طريق التنسيق والاندماج بين التدخلات.

وبالنسبة لبلدنا المغرب فقد اتبع هذا النهج بعد عجز الدولة على مسايرة متطلبات تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة على صعيد مختلف الوحدات الترابية، وبالتالي بادرت بالرجوع الى الهويات الترابية والفاعلين المجاليين المحليين، وأصبح المجال المحلي يحظى باهتمام داخل خططه التنموية، باعتبار هذا الأخير الانطلاقة التي من خلالها يمكن المساهمة في تحقيق تنمية فعلية على مستويات أكبر، إذ أنه بدون الاهتمام به وبدون إشراك السكان في مختلف البرامج والمشاريع الموجهة لهم لن يتم بلوغ الأهداف المسطرة، وتمثل ذلك في خيار اللامركزية التي نهجتها الدولة منذ سنوات عدة رغبة في مواكبة التطورات التي يعرفها مجال التدبير والتسيير الإداري، فكان السبيل متجسدا في الجماعات الترابية.

وبفضل ذلك أصبحت الجماعات الترابية اللبنة الأساسية لكل عمل تنموي يراد القيام به على المستوى المحلي، والرقعة التي يتمحور حولها كل مشاريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار أن هذه الجماعات هي المعنية الأولى بإنجاز تجهيزات القرب وأداء الخدمات الأساسية المرتبطة بالحياة اليومية للسكان.

كما تم خلق وحدات إدارية أخرى إلى جانب الجماعات الترابية، تمثل مختلف المصالح الخارجية للوزارات أوكلت لها عدة مهام في اطار تقريب الادارة من المواطنين والتمكن من التدبير المعلقن للشؤون المحلية. لكن أمام مجموعة من الاكراهات التي تحد من فعالية هؤلاء الفاعلين، عهدت الى ضرورة إشراك هيئات أخرى في تدبير الشأن المحلي، أهمها القطاع الخاص الذي أصبح بدوره مكلفا بتدبير بعض القطاعات في إطار ما يسمى بالتدبير المفوض، الى جانب ذلك لا يمكن إغفال ما لمؤسساته الاقتصادية من أهمية في التنمية الترابية.

بالموازاة مع ذلك ظهرت هيئات أخرى لا تقل أهمية عن باقي الفاعلين في الميدان التنموي المتمثلة في المنظمات غير الحكومية، خاصة منها الجمعيات والتعاونيات التي عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من حيث عددها أو مجالات تدخلها.

في هذا السياق يندرج موضوع مقالنا حول مدى اندماج وتكامل تدخلات الفاعلين في المخططات التنموية وإشراك الساكنة المحلية في هذه المشاريع التي تهم مجالهم من خلال نموذج جماعة تيزكيت وكذا التطرق لانتظارات الساكنة وفق أولويات معينة.

1. المفاهيم المؤطرة للدراسة

يتمحور هذا المقال حول إطار مفاهيمي مرتكز حول مفهوم التنمية الترابية، ودور الفاعلين الترابيين في تحقيق هذه التنمية من خلال التدبير التشاركي للشأن المحلي.

1.2. التنمية الترابية وعلاقتها بالتدبير التشاركي

تعتبر التنمية الترابية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في إطار التطورات التي تعرفها الساحة التنموية، ويروم الى جعل التنمية في اطار ترابي محدد بغية تأهيله ورفع مستواه التنموي. فالتنمية الترابية يعرفها بيرنارد بيكر على أنها "مسلسل لتعبئة الفاعلين وتهيئ استراتيجية التكيف مع الإكراهات الخارجية، انطلاقا من الإنتماء الجماعي لثقافة وتراب معين" في حين يرى بادويل على أن التنمية الترابية تهدف الى خلق ترابات جذابة وتنافسية،وذلك باستغلال الموارد الخصوصية والتنافسية، وعلى تدبير الفاعلين المحليين[186].

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية الترابية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية، بهدف تحسين المستوى الإقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات[187].

وتعتمد التنمية الترابية على تطبيق المقاربة التشاركية إذ تتيح لجميع فاعلي الحيز الترابي (من فاعلين مؤسساتين ومنتخبين، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وجمعويين،...) الإنخراط جميعا في تصور وبناء وتتبع المشروع الترابي، مما يؤشر على تحقيق درجة عالية من الأهداف المتوخاة.

بناءا على ذلك فالتنمية الترابية تشكل مقاربة ذات بعد شمولي، يتم من خلالها تثمين الموارد المحلية في إطار المقاربة التشاركية من مختلف الفاعلين فوق مجال ترابي معين، بغية جعله مجالا يتوفر على شروط العيش الجيد ويلبي مختلف الحاجيات الأساسية لساكنة.

2.2. الفاعل الترابي كمسؤول عن تفعيل مبدأ التدبير التشاركي للشأن المحلي

كما أن لمفهوم الفاعلين أهمية في تحليل مقالنا، بحيث يعتبر من بين المفاهيم الجديدة التي اكتست مكانة أساسية في الخطاب السياسي والجغرافي على حد سواء، فبعد أن كانت الجغرافيا تعطي الأولوية للمجال على الانسان، أصبح العكس هو السائد منذ بداية التسعينات ليصبح " الانسان أولا والمجال ثانيا"[188]، فالفاعل مرتبط أشد الإرتباط بالتراب وذلك بالنظر الى التأثير المتبادل الذي يمارسه كل واحد على الآخر.

وحسب هيرفي كيمشيون"Hervé Gumichian" يقصد بالفاعل بأنه كل من له القدرة على التدخل[189]، وهذا يوحي بأن الفاعل هو ذلك الفرد الذي يفعل أو يقوم بالفعل الترابي، وذلك الذي تكون له القدرة على إحداث التأثير داخل التراب المعني بالأمر حيث يؤثر فيه عن قصد ورغبة وإرادة[190].

أما "دي ميو Di Mio" فيرى الفاعل على أنه ذلك الكائن الاجتماعي المستوطن لمجال ترابي معين ذو قيم مرجعية[191].

---

[186] حسني المصطفى (2008-2009)،"إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة"، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجرافيا، المجلد الأول ، جامعة القاضي عياض، كلية الاداب والعلوم الانسانية، مراكش، ص111

[187] الأمم المتحدة (2001)، "التنمية والتحدي"، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، الرياض،

[188] حسني المصطفى (2008-2009)،"إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة"، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجرافيا، المجلد الأول ، جامعة القاضي عياض، كلية الاداب والعلوم الانسانية، مراكش، ص112

[189] Gumichian H., Grasset E., Lajarge R., Roux E., (2003), "*les acteurs, ces oublies du territoire*", Anthropos, 186 pages, p.29

[190] حسني المصطفى ، نفس المرجع ، ص114

[191] Di Méo G., "Géographie sociale et territoires", 1998, coll. Fac-géographie. In: Travaux de l'Institut Géographique de Reims, vol. 25, n°99-100, 1998. Afrique du Sud : Espaces et Littératures, 320 p, p.131

وقد أشار معجم التنمية الى هذا المفهوم من خلال وضع تصنيف للفاعلين، وهم مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات الذين يشاركون في بلورة مشاريع التنمية اما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يوجد العديد من الفاعلين المحليين، الفاعلون العمومين (منتخبوا الجماعات الترابية، ممثلي المصالح اللامركزية للدولة) والفاعلين غير العمومين (قطاع خاص، ممثلي المنظمات غير الحكومية،...).

من خلال هذه التعاريف يتبين أن الفاعل يمكن أن يكون مؤسساتي، اجتماعي، اقتصادي وكذلك سياسي، أي كل من له القدرة على التأثير على تراب معين، وأن الفاعل جزء لا يتجزأ من التراب، حيث يعتبر أحد أساسيات التنمية الترابية بالاضافة الى الموارد التي يوفرها أي تراب.

ومن أجل إنجاح هؤلاء الفاعلين لمشروع التنمية الترابية لمجال ترابي ما، لابد من توفر مجموعة من العوامل أهمها التدبير المندمج، والذي يعني اشراك العديد من الفاعلين في مشروع مشترك من أجل تقاسم تشخيص حالة وحدة ترابية معينة، بحيث تتم هيكلة هذا المشروع ووضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة، الشيء الذي يتطلب التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة، من منظمات غير حكومية ومؤسسات شبه عمومية. وهذا الدور منوط بالمنتخبين الجماعيين من خلال المطالبة بخلق فضاء للحوار والتواصل بين مختلف الفاعلين، ويجب أن يكون تدخل هؤلاء الفاعلين السياسين بشكل تشاركي لا انفرادي.

2. التأسيس التشريعي لمبدأ التشاركية في سبيل التنمية الترابية

1.3. القبيلة وتدبير الشأن المحلي

يعتبر مفهوم التدبير التشاركي او التشاوري من بين خصوصيات البناء المجتمعي المغربي الذي كان يرتكز أساسا على "القبيلة " فتدبير القبيلة للشأن المحلي كان ينبني أساسا على مبدأ التشاور وإشراك جميع نوابها في القرارات، بحيث يمكن القول بأن "*تدبير الشأن المحلي يعتبر من بين متطلبات كل تجمع سكاني عشائري أو قبائلي أو حصري تتحكم فيه طقوس وعادات حسب المناطق ، وكان يوكل تدبير الشأن المحلي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لمجلس كان يعرف ب "اجماعة" وهو مجلس يتولى تقسيم العمل بين أفراد القبيلة أو الدوار يشرف هذا المجلس على تقديم الخدمات وتنظيم العمل التشاركي، بالمفهوم الحديث للأعمال* [192] **"** .

2.3. من القبيلة الى الجماعة الترابية

تعتبر مرحلة الحماية الفرنسية بداية القطيعة مع التدبير القبلي للشان الترابي، فقد استندت السلطات الفرنسية أولاً لبسط سلطتها على المجال الجغرافي المغربي على القبيلة، قبل أن تعمل على إزالة هذا التنظيم الترابي وتأسيس "الجماعة المحلية" كوحدة ترابية تعمل تحت وصاية المركز. غداة الاستقلال اتجه المغرب إلى الاهتمام بالجماعة ليجعلها الخلية الأساسية للبناء الديمقراطي، لكنه ظل معتمدا على نفس التقسيم الترابي الذي خلفه المستعمر الفرنسي، وكذلك على نفس العلاقة بين الجماعة والمركز من حيث تدبير الشأن المحلي بحسب ظهير 1960 .وهو تقسيم غير منسجم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا مع مبدأ التدبير التشاركي للشأن المحلي، مما سيؤدي إلى نتائج لا تخدم مبادىء الديمقراطية التشاركية، وبذلك لم يشكل ظهير 1960 المتعلق بالتنظيم الجماعي أية لبنة في اتجاه بناء حكامة تشاركية في سبيل تنمية التراب الوطني، فضل هذا الاخير يدبر بعيدا عن مفهوم التشاركية لعدة عقود الى حدود دستور 2011 الذي عمل على

---

[192] Abouhani A., "Pouvoirs locaux et systèmes municipaux dans le Monde Arabe", Edition INAU & centre Robert Schuman pour les études avancées, 2006, p. 31.ترجمة

إرساء مبدأ التشاركية في سبيل التنمية الترابية بالمغرب، حين خصص حيزا مهما للتدبير التشاركي للشأن الترابي، بحيث أكد الفصل 136 منه على أن التنظيم الجهوي والترابي يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

ومن أجل الترافع لتحقيق حقوق المواطن، مكن الدستور الجديد الجمعيات وأفراد المجتمع من آليات لتفعيل العمل المدني وهي كالتالي:

- إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية؛
- العمل على تفعيل المشاريع في إطار الديمقراطية التشاركية ؛
- تقييم المشاريع بعد تنفيذها؛
- المساهمة في إعداد السياسات العمومية؛
- تقديم الملتمسات التشريعية؛
- تقديم عرائض إلى السلطات العمومية؛
- من هذا المنطلق المفاهيمي، يمكننا أن نتساءل عن مدى تفعيل أدوار الساكنة في مسلسل التنمية الترابية وإشراكها في تحقيق الاهداف التي يسطرها مفهوم التدبير التشاركي للشان المحلي؟ وللاجابة على هذا السؤال من خلال دراسة حالة جماعة تيزكيت لابد من الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تؤسس لإشكالية مركزية تتمثل في التدبير المندمج للمشاريع التنموية بهذا التراب من قبل الفاعلين وإشراك الساكنة المحلية في إعداد مخططات التنمية، إذن:

- ماهي تجليات الفعل التنموي بالجماعة الترابية تيزكيت؟
- ماهي العلاقة القائمة بين مختلف تدخلات الفاعلين؟
- ماهي متطلبات التدبير المشترك بالجماعة؟

4. الفرضيات

انطلقنا من فرضيات مفادها:

- غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين وأن تدخلات هؤلاء تتسم بالطابع القطاعي، ولا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الساكنة المحلية؛
- أن انطباعات الساكنة اتجاه العملية التنموية يغلب عليها الموقف السلبي؛

5. الهدف من الدراسة

يروم مقالنا هذا إلى:

- الوقوف على السمة المميزة لتدبير الفاعلين الترابيين للوضعية التنموية بالجماعة؛
- الوصول الى التوصيات اللازمة للنهوض بالجماعة في إطار الديمقراطية التشاركية؛

6. منهجية العمل

سنعمل على مقاربة هذه الفرضيات من خلال تتبع منهجية علمية موضوعية، تعتمد منهجا تحليليا وعلى أدوات إجرائية مختلفة.

فقد حاولنا إغناء هذا المقال بالدراسات والأبحاث والكتب، كما أنجزنا استمارة ميدانية شملت 196 أسرة أي بنسبة 10.06% من مجموع الأسر بجماعة تيزكيت حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، حيث تم اختيار العينة بناءا على تموضع مختلف على خريطة الجماعة، وكذلك اختلاف الأنشطة المزاولة.

وقد تمت معالجة نتائج الإستمارات عن طريق برنامج SPSS، مرورا الى معالجة خريطة بواسطة برنامج (Arcgis).

7. توطين مجال الدراسة

تنتمي جماعة تزكيت إلى إقليم إفران وإلى جهة فاس مكناس، وهي عبارة عن وحدة ترابية تقع في غرب منطقة الأطلس المتوسط في الجهة الشمالية الغربية لإقليم إفران (الخريطة رقم 1)، اعتمادا على التقسيم الإداري الحالي على مساحة تقدر ب 332 كلم مربع بحيث يحدها من:

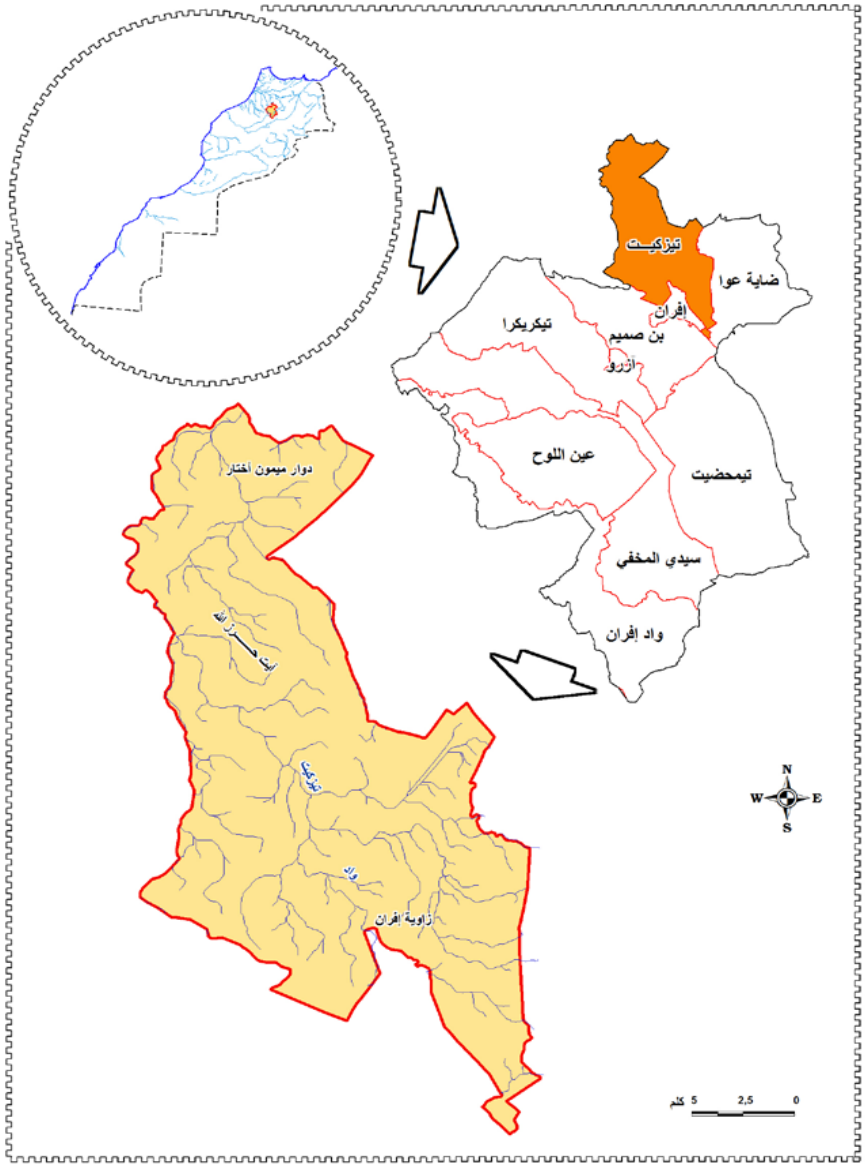
الشمال: الجماعة الترابية لإيموزار كندر.

الغرب : إقليم الحاجب كل من قبائل أيت حرز الله وأيت نعمان.

الجنوب: الجماعة الترابية لإفران.

الشرق : الجماعة الترابية لضاية عوا.

تم إحداثها سنة 1959 منذ التقسيم الجماعي الأول، وقد استمدت هذا الإسم من ترابها نسبة لواد تزكيت الذي كان يشق الجماعة من الجهة الشرقية إلى الطرف الغربي منها، و منها ما يرده إلى التعبير الامازيغي تزدي الذي يعني المتواصل أو المسلسل وهو يعني بذلك أن واد تزكيت هو سلسلة واحدة إلى التقائه بنهر سبو .



المصدر: من انجاز فريق البحث، 2021

الخريطة رقم 1: موقع المجال الترابي لجماعة تيزكيت

8. التشخيص العام للخصوصيات السوسيومجالية لجماعة تيزكيت

1.8. تشخيص الوسط الطبيعي لجماعة تيزكيت:

تعتبر دراسة عنصر الإطار الطبيعي الحلقة الأهم والقاعدة الأساسية التي يبنى عليها أي جهد للتخطيط والتنمية، فالعنصر الطبيعي هو عبارة عن مجموعة من المكونات المترابطة في معظمها والتي تتمثل أساسا في التضاريس، المناخ، الغطاء النباتي، التساقطات... وغيرها، فالعوامل الطبيعية بمختلف عناصرها لها أهمية بالغة في توزيع السكان وتوجيه نشاطاتهم فهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها النشاطات الاقتصادية عموما والنشاط الفلاحي بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق وجب التطرق لهذا العنصر المهم بكيفيات تسمح لنا بمعرفة آثره المباشر وغير المباشر على مختلف الجوانب التنظيمية لمجال الدراسة .

1.1.8. وحدات تضاريسية تطغى عليها أوساط جبلية

أ) بنية صخرية تساعد على تخزين المياه

تقع جماعة تيزكيت على مستوى الامتداد التضاريسي لجبال الأطلس المتوسط، الممتدة من واد تيزكيت إلى ملوية في اتجاه الجنوب الشرقي نحو الشمال الشرقي ويتكون من مجالين متباينين:

الأطلس المتوسط الهضبي في الجهة الغربية: يتألف من هضاب كلسية تتخللها محدبات متباعدة و ارتفاعها ما بين 1000و 2000 متر. و تمتد هذه الهضاب من ناحية تمحضيت، أزرو والحاجب. أما التضاريس في جماعة تيزكيت فتتميز بثلاث وحدات طبوغرافية وهي أزغار ذو طابع تضاريسي منبسط ومنخفض والدير (قدم جبل الأطلس المتوسط ذو السفوح المتوسطة) و الجبل (الأطلس المتوسط)

الأطلس المتوسط الإلتوائي : يمتد من الجهة الشرقية ويدخل ضمن جزء محدود من تضاريس جماعة تيزكيت[193].

فالبنية الصخارية للمنطقة المدروسة تساعد على تخزين المياه، وهذا ما جعل السكان يلجؤون إلى ممارسة الفلاحة كنشاط أساسي.

ب) مناخ ذو سمات جبلية

لا يقل أهمية عن باقي العناصر خاصة إذا عرفنا أن له دور كبير في التأثير على مختلف النشاطات الفلاحية من جهة وعلى تنوع الغطاء النباتي واستقرار التربة من جهة أخرى.

يتميز المجال الترابي المدروس جماعة تيزكيت بسيادة المناخ المتوسطي، فمناخ الجماعة بارد خلال فصل الشتاء و حار في فصل الصيف، طابع القارية هذا يعزى إلى بعد المنطقة من البحر، فأدنى درجة للحرارة تصل إلى 10- درجة في شهر يناير وتعتبر محطة إفران التي تقع على بعد 7 كلم عن جماعة تيزكيت المتواجدة على الطريق الوطنية رقم8 الرابطة بين فاس ومراكش المصدر الوحيد للمعلومات المناخية بالمنطقة[194] .

ج) التساقطات

بالنسبة للتساقطات فنحن أمام احد الاوساط الطبيعية أكثر تساقطا في المغرب (الخريطة رقم 2)، وحسب بعض الدراسات بمنطقة تيزكيت يظهر جليا الفرق بين معدل التساقطات في الهضاب ،المنخفضات والجبال لكن تتجاوز 1100ملم في الجبال.195 تتميز عموما التساقطات المطرية بالجماعة بالتدرج بحيث تتناقص من الغرب في اتجاه الشرق مخترقة الجنوب الغربي والشمال الشرقي للأطلس المتوسط ، ويسمح ذلك في استفادة المنطقة من الاضطرابات المحيطية الرطبة الاتية من الغرب.

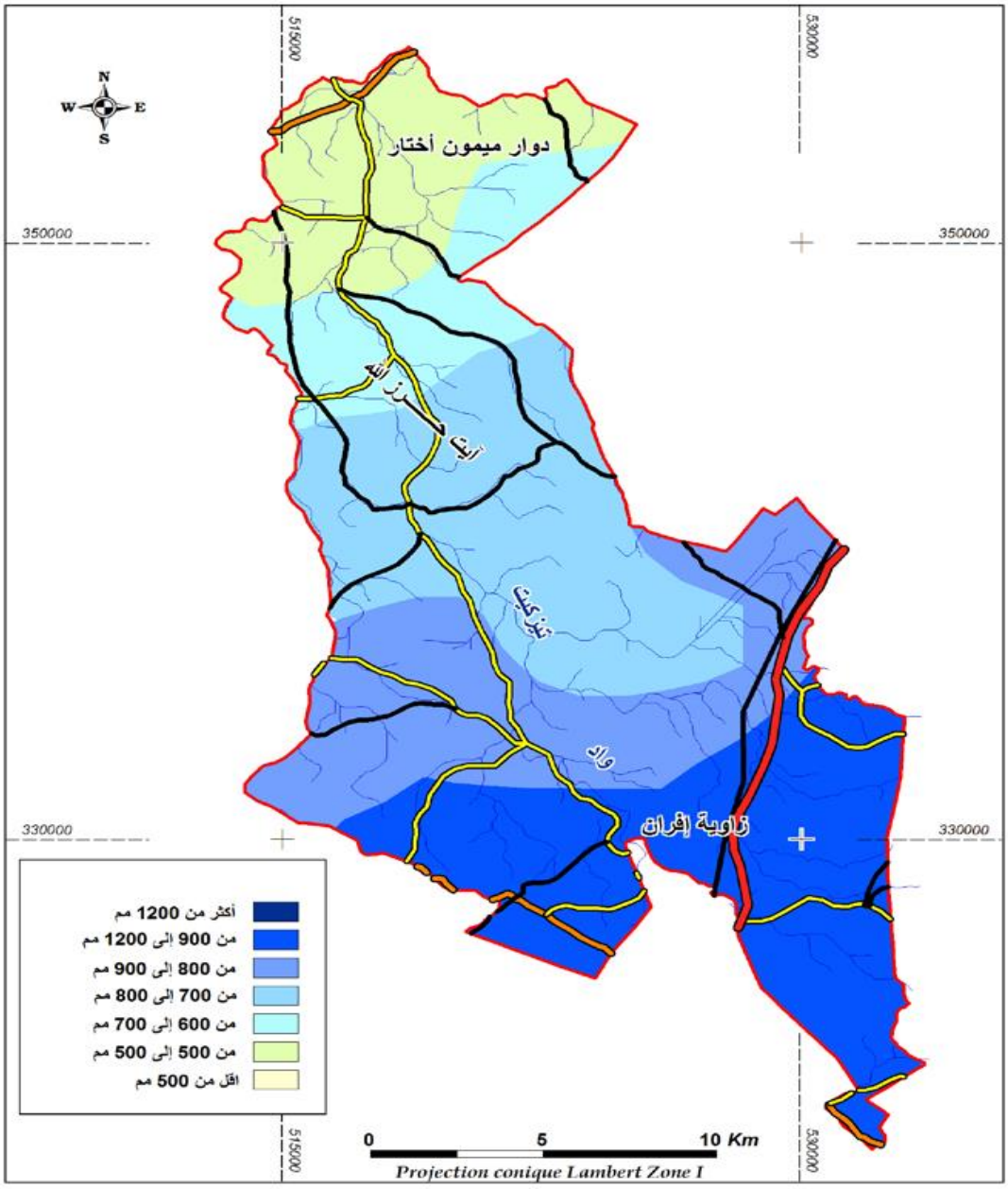
وتجدر الاشارة الى أن هذه التساقطات تعرف تغيرات فصلية وسنوية اذ ترتكز طيلة أشهر دجنبر ويناير وفبراير في حين يعتبران الشهران الأولان من الصيف يوليوز وغشت جد جافين إذ يستقبلان في المجموع أقل من 30 ملم من التساقطات المطرية.

---

[193] المديرية الإقليمية للفلاحة بأزرو، إقليم إفران، 2018

[194] منوغرافية إقليم إفران، 2016

[195] نفس المرجع



المصدر: من انجاز فريق البحث، 2021

الخريطة رقم 2 : التساقطات بجماعة تيزكيت

2.1.8. الشبكة المائية بجماعة تيزكيت

يتمتع المجال المدروس بحكم موقعه على امكانيات هيدرولوجية بموارد مائية هامة تتمثل في الفرشة المائية الباطنية و السطحية ، و ذلك راجع الى كون المناخ المتوسطي بارد ورطب مما جعل منطقة تيزكيت من أغنى المناطق المغربية وأكثرها حظوة من حيث حجم التساقطات المطرية غير أنه بالنظر لطبيعة الصخور ونفاذيتها، فان قسطا وافرا من مياه هذه التساقطات يتسرب نحو الأعماق ليغذي الفرشة الباطنية. في وقت يجري القسم الباقي على السطح.

أ) الموارد المائية السطحية

بفضل موقع المنطقة في الأطلس المتوسط جعلها تستفيد من مياه سطحية هامة، وتتمثل لنا على شكل عيون ووديان وسدود وبحيرات ...(الخريطة رقم 3)، ومن بين الأودية الهامة بالجماعة نجد واد تيزكيت والذي يخصص لسقي بعض الاراضي الزراعية ينتمي واد تيزكيت الى حوض واد سبو من سمات نظامه كونه معدل صبيبه في الشتاء يصل الى 10 أضعاف الحد الأدنى، و يشكل صرفه الطوبوغرافي النشيط مجالا صغيرا ، نتيجة لهيمنة تدفقات بازلتية متشققة و ذات نفاذية عالية. فوجود البازلت والتسرب الشديد لمياه فوق سطحية ، يفسر وجود مجموعة من العيون الكبرى التي تغذي هذا المجال ، مثل : عين زروقة ، عين فيتال ، عين تارميلات..، وتمكن وصف جريانه على النحو التالي :

قسم دائم الجريان: انطلاقا من نقطة 1648 متر يستقبل سلسلة من المصادر أهمها نهر زروقة عند عين فيتال و يستمر رحلته إلى زاوية سيدي عبد السلام عند نقطة 1450.

قسم موسمي الجريان (دجنبر-يوليوز): انطلاقا من زاوية سيدي عبد السلام الى عين الحناش في صورة مجاري متفاوتة الأهمية.

ب) الموارد المائية الباطنية

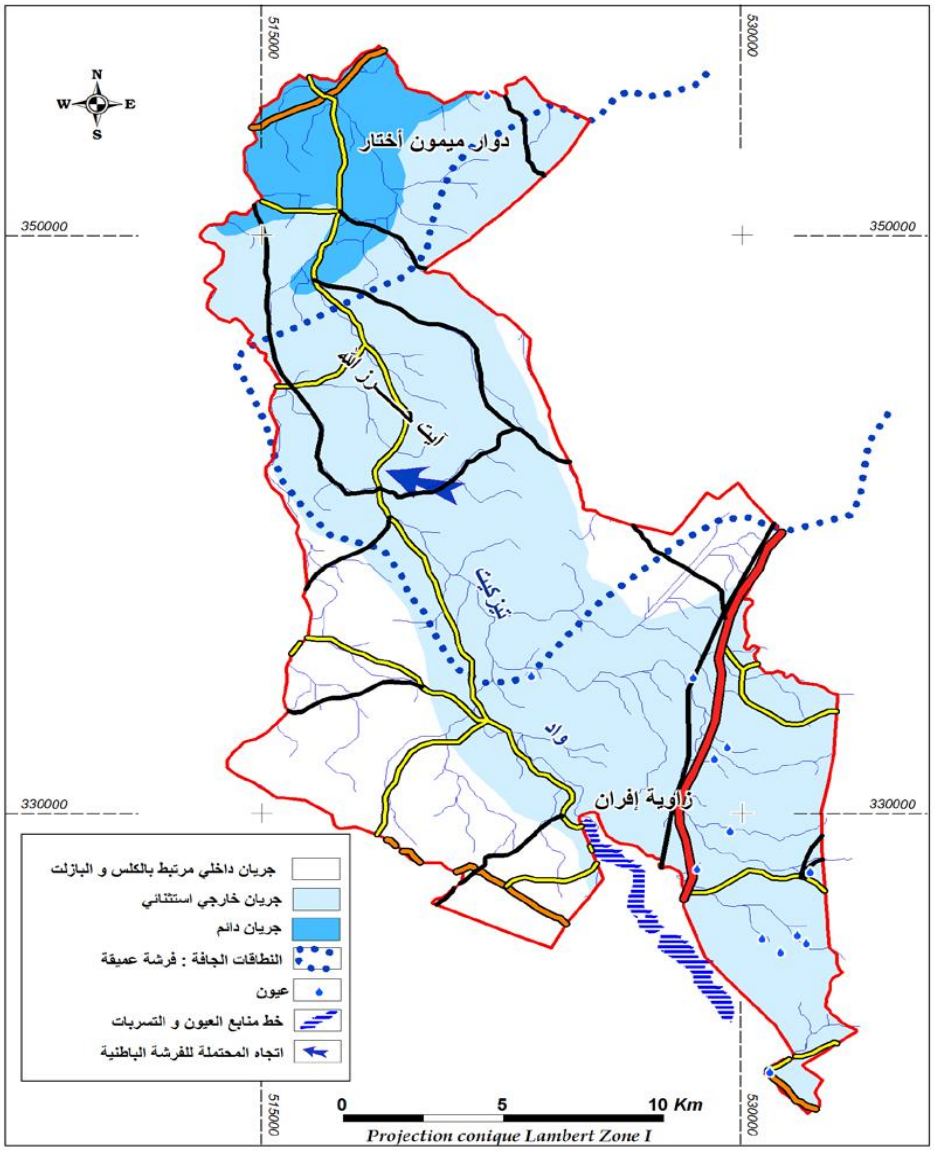
تضاريس المنطقة ومناخها لهما تأثير إيجابي على وفرة المياه الباطنية في المنطقة(الجدول رقم 1)، وكذلك التكوين الجيولوجي المتمثل في بازلت الحقب الرابع والكلس اللياسي وصلصال التراس وتكوينات الحقب الرابع التي تسمح بتسريب المياه وتكوينها للفرشاة الباطنية خاصة في صخور الكلس اللياسي وبازلت الحقب الرابع وتتوفر الجماعة على طبقتين مائيتين: الطبقة المائية الموجودة في الأحجار الكلسية والطبقة المائية الموجودة بالصخور البركانية[196].

الجدول رقم 1:الموارد الباطنية بجماعة تيزكيت

الموارد المائية	العدد	الحمولة والصبيب	ملاحظات
العيون	5	40 لتر/ ثانية معدل سنوي	السقي، مياه الشرب
المدخرات الباطنية	9	6.04 لتر/ ثانية	-

المصدر: منوغرافية إقليم إفران، 2016

[196] مديرية التجهيز والنقل، قسم المياه، 2018



المصدر: من انجاز فريق البحث، 2021

الخريطة رقم3: الموارد المائية بجماعة تيزكيت

2.8. السكان بجماعة تيزكيت

ليس بخفي على أحد أهمية دراسة السكان في أية دراسة جغرافية ، خاصة إذا تعلق الأمر بتدخلات مختلف الفاعلين في التراب المحلي، لما لها من دور في عملية التنمية فدراسة الخصائص البشرية أساسية في إعداد وتحضير أي مشروع أو أي برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني. بحيث تمكننا هذه الدراسة من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة للتوقع وتلبية الاحتياجات والانتظارات المستقبلية للساكنة.

1.2.8. نمو ديموغرافي متوسط الأهمية

يشكل تزايد السكان ظاهرة عادية طبيعية ومألوفة جدا، عبر الوثيرة التي يتم بها هذا التزايد هي التي تختلف من حين لآخر من منطقة لأخرى، فمنطقة تيزكيت شهدت نموا ديموغرافيا طفيفا (الجدول رقم 2)، لكن لا يمكن لمس مدى

أهمية هذا النمو والزيادة انطلاقا من الإحصاء العام للسكان والسكنى، وهذا راجع إلى كون بعض الأسر تهاجر من المنطقة دون أن نسى فئة الشباب التي تهاجر باستمرار.

الجدول رقم 2: تطور عدد السكان من 1994و 2014 بجماعة تيزكيت

السنوات	عدد السكان	عدد الأسر	الزيادة	نسبة الزيادة
1994	8446	-	978	% 0.3
2004	9424	1643		
2014	10693	2019	1269	

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكنى، **2014**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ساكنة جماعة تيزكيت عرفت نموا ديموغرافيا طفيفا ما بين سنتي 1994 و2004، إذا ارتفع عدد سكان جماعة تيزكيت ب 978 نسمة بنسبة تقدر ب 0.3%.

فيما ازدادت الساكنة ب 1269 نسمة ما بين 2004 و 2014 بنسبة 0.3 %، وعلى الرغم من أهمية هذا النمو فإنه يبقى متوسطا اذا ما قرناه بذلك التي سجلت في باقي الجماعات بالإقليم، ويرجع ذلك إلى ضعف المداخيل لدى الأسر بالجماعة مما تحتم عليها تنظيم النسل خصوصا أن تربية الأطفال أصبحت مكلفة، إضافة إلى الهجرة التي عرفتها المنطقة، فحسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 يتبين أن نسبة السكان حسب الجنس يتميز بتفاوت وتأثير طفيف و فوارق بسيطة بين الجنسين و تتوزع كما يلي : 5277 من الإناث بنسبة 49.35% و 5416 من الذكور بنسبة 50.65%.

9. الفاعلون والدور التنموي بالجماعة الترابية تيزكيت

انتهج المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة مكنته من التخفيف من حدة الأسلوب المركزي المتمثلة في تبنيه للامركزية، والتي هي عبارة عن أسلوب إداري يعهد بواسطتها سلطة البث في بعض الأمور و القضايا الإدارية إلى هيئات محلية تتمتع بنوع من الاستقلال اتجاه الحكومة المركزية[197]، وذلك بهدف توجيه السياسة التنموية وفق حاجيات و متطلبات الساكنة المحلية وإعطائها بالتالي حق اتخاذ القرارات، كما تهدف من خلالها إلى تقريب الإدارة من المواطنين بهدف النهوض بالوضعية التنموية للجماعات الترابية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم الوحدات الترابية التي تعد أول متدخل وفاعل في التنمية الترابية ، بالإضافة إلى مختلف المصالح الخارجية للوزارات، كما أن التنمية المحلية لا تقتصر فقط على الفاعلين المؤسساتيين باعتبارهم أول المعنيين بتحقيقها و إنما أضحت تفرض تضافر جهود فاعلين آخرين و على رأسهم المنظمات غير الحكومية، و التي أصبحت في السنوات الأخيرة لها من المساهمة في تحقيق التنمية أكثر من المؤسسات الأخرى، و أصبح محل ثقة سواء لدى الساكنة المحلية أو كذلك المنظمات و الهيئات التي أصبحت بذورها تفضل منح تمويلات له بدل منحها للمؤسسات. كما يضاف إلى المجتمع المدني القطاع الخاص الذي أصبح بدوره من بين أهم الشركاء و الفاعلين في التنمية الترابية.

1.9. الجماعة الترابية لتزكيت و ضبابية الرؤية

[197] بنمير مهدي (2000)،"اللامركزية و الشأن العام المحلي أية أفاق في ظل المفهوم الجديد للسلطة"، سلسلة اللامركزية و الجماعات المحلية ، المنتدى الجهوي لتنمية الجماعات المحلية وهيكلتها، المطبعة و الوراقة الوطنية. ص 11

تعتبر الجماعات الترابية الفاعل الأول في ميدان التنمية الترابية داخل أي مجال، باعتبارها تجسيدا لخيار اللامركزية الإدارية الذي اعتمده المغرب منذ حصوله على الاستقلال، لذلك فهي عبارة عن وحدات ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، فهي تتوفر على تنظيم إداري وأجهزة منتخبة و موارد بشرية و مالية مستقلة، يتم تسيير شؤونها من قبل مجلس جماعي منتخب بعد النواة الأساسية التي يتمكن المواطنون بواسطتها من ادارة شؤونهم و ممارسة حقوقهم ، كما يعتبرونها الادارة القريبة منهم لأنها تستجيب لانتظاراتهم و تطلعاتهم وتعمل على ايجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها.

فالجماعة الترابية تعتبر من المؤسسات التمثيلية التي أوكلت لها صلاحيات واسعة في المجالات، سواء منها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، باعتبارها هيئة لا مركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، لذلك من الضروري معرفة كيفية تركيب مجلس الجماعة و كذا الاختصاصات المخولة له.

وكما سبقت الإشارة إلى أن جماعة تيزكيت تم إحداثها سنة 1959 منذ التقسيم الجماعي الأول، وتعتبر أحد الشركاء و الفاعلين الأساسيين في المجال التنموي لمجال ترابها، فهي تشرف على تدبير عدة مرافق حيوية، وتعتبر كل مرفق الانارة العمومية و التطهير السائل و الصلب والماء الصالح لشرب أبرز هذه المرافق التي تسهر عليها الجماعة داخل المجال الترابي لتزكيت كما تشرف على السوق الأسبوعي بالمنطقة و الذي يشكل أحد الموارد المالية للجماعة، كما تتخذ عدة مبادرات للمساهمة إلى جانب باقي الفاعلين في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة. فكيف يمكن تشخيص الموارد المالية و البشرية التي يتوفر عليها المجلس؟ و ماهي أهم المشاريع التي تم انجازها من طرف الجماعة .

2.9. الموارد المالية أساس التنمية الترابية

إن أهمية دراسة الجانب المالي للجماعة الترابية تتجلى أساسا في كونه يشكل الشريان الحيوي للمجالس المنتخبة و المحرك الأساسي لنمطها، إذ أنه بازدياده يكبر حجم التدخل و بقلته يتقلص دور الجماعة في أداء وظيفتها التنموية، لذلك فهذه الموارد تعد من بين المعايير التي يمكن من خلالها معرفة مدى أهمية هذه التدخلات[198].

وتتشكل موارد الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة و الموارد الغابية و موارد مختلفة ويمكن توضيح هذه المداخيل على الشكل التالي:

الجدول رقم 3 : توزيع مداخيل جماعة تيزكيت ما بين 2011 و2017

السنوات	المداخيل الذاتية		المداخيل المحولة		مجموع المداخيل	
	القيمة بالدرهم	النسبة %	القيمة بالدرهم	النسبة %	القيمة بالدرهم	النسبة%
2011	2297837.93	42.45	311464.00	57.55	5412301.93	100
2012	2258370.10	37.98	3688400.00	62.02	5946770.10	100
2013	1752763.45	31.14	3875000.00	68.86	5627763.45	100
2014	1759857.81	33.37	3512000.00	66.63	5272857.81	100

[198] ايت لحو ادريس (2017) ،"التمويل الترابي في ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب"، مكتبة المعرفة مراكش، الطبعة الأولى، ص122.

2015	2069066.13	32.65	4268000.00	67.35	6337066.13	100
2016	2155060.66	33.55	4268000.00	66.45	6423060.66	100
2017	1501320.72	26.02	4268000.00	7398	5769320.72	100
المجموع	11639216.14	33.88	19922864	66.12	89499840.80	100

المصدر : جماعة تيزكيت، 2018

بالرغم من توفر الجماعة على موارد ذاتية التي تشكل 33.88 % فإنها لازالت تعتمد كغيرها من الجماعات على المداخيل المحولة، إذ تصل مساهمتها إلى 66.12 % من مجموع الميزانية، لكن تبقى هذه النسبة متوسطة إذا ما قارناها مع بعض الجماعات التي تتجاوز فيها النسبة 90 % (جماعة تغجيجت إقليم كلميم)، مما يدل على أن جماعة تيزكيت لها موارد نسبيا لا بأس بها.

3.9. الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أساس التنمية الترابية داخل الجماعة، خاصة إذا كانت مؤهلة و ملمة بطرق التدبير و التسيير ليس فقط في المجال الإداري ولكن كذلك في جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية بالجماعة. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الموظف الجماعي يعد من أهم الفاعلين التنمويين داخل الجماعات الترابية حيث يلعب دورا أساسيا في المساهمة في تحقيق التنمية، فالجماعة الترابية لتزكيت تتوفر على حوالي 41[199] موظفا جماعيا.

من خلال المعطيات التي حصلنا عليها من الجماعة، تبين مدى النقص الحاصل في الأطر العليا إذ لا تتجاوز النسبة 4.84% من مجموع الأطر العاملة بالجماعة، مما سيؤثر على التدبير الجيد لشؤون جماعة تيزكيت أما بخصوص الأطر المتوسطة و التقنية فهي على التوالي 17.07 % و2.43%.

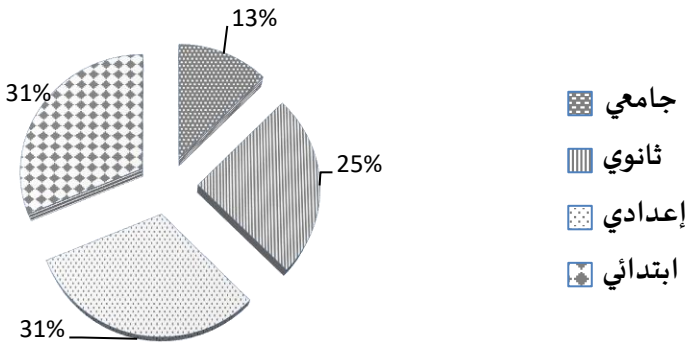
إن هذه المصالح المكونة للهيكل الاداري سند رئيسي للمجلس للقيام بأعماله ومهامه، وذلك نظرا للطابع القروي المعزول للجماعة، ويظهر هذا التوافق أساسا من خلال الاستمارة الميدانية، حيث أن 82 % من الموظفين يؤكدون أن هناك علاقة جيدة بينهم. لكن هل يعبر عن حقيقة الواقع فعلا؟ إن هذا التوافق و التفاهم على حد تعبير أحد الموظفين لاينفي وجود بعض الحزازات بين الموظفين والمنتخبين لا سيما و أن ما يساهم في ذلك هو الاختلاف العمري و الثقافي.

إضافة إلى علاقة الموظف بالمنتخب، فقد توجد هناك عراقيل و معوقات أخرى للقيام بأعمال ومهام الهيكل الإداري، فهذه الهيكلة مثلا لا تترجم كل المسؤوليات و الاختصاصات الجديدة للجماعة الترابية.

أما المنتخبون الجماعيون فتضم الجماعة 16 عضو جماعي ينحدرون من أصل جغرافي محلي موزعين حسب مستواهم التعليمي كالاتي:

[199] مصلحة تدبير الموارد البشرية بجماعة تيزكيت 2018

توزيع المنتخبين حسب المستوى التعليمي



المصدر: استمارة ميدانية، 2019

من خلال المبيان أعلاه، يتضح لنا أن أكثر من نصف ممثلي السكان يقل مستواهم التعليمي عن الإعدادي، إذ يشكل كل من الابتدائي لدى هؤلاء 25 % و الإعدادي 31.25 % كما أن هناك نسبة 25 % من الأعضاء لهم مستوى الثانوي، فيما يوجد ضمن هؤلاء المنتخبين عضوين ذو مستوى الجامعي، ويبقى السؤال المطروح: *كيف يمكن للمنتخب الجماعي أن يلعب دورا في التسيير الجماعي و هو لا يزال يعاني من ضعف حقيقي في التكوين و التأطير*؟

4.9. المشاريع المنجزة من طرف الجماعة والتي في طور الإنجاز

إن عدد المشاريع المنجزة من طرف الجماعة خلال السنوات الأخيرة حتى الآن يبدو جد متواضع، فقد قامت الجماعة بإنجاز مشاريع كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 4: المشاريع المنجزة من طرف الجماعة ما بين 2015 و 2018.

اسم المشروع	تكلفة المشروع بالدرهم	سنة التنفيذ
بناء حائط سياج لمقبرة أيت حسو	58800.00	2015
إصلاحات و أشغال كبرى (دار الجماعة)	49614.00	2015
إعداد مجموعة من المسالك القروية لكل من أيت احماد عين موسى و لارجام	169872.00	2015
وضع الأعمدة و الأسلاك لكل من دوار ام أعلي و بويشردان	23760.00	2015
الدراسات و المساعدة التقنية	8400.00	2016
مشروع مندمج (إعادة تأهيل مركز عين الحناش)	1771696.50	2017
إصلاح المسالك بمشيخة ايت ورتيندي (تقجونت- سيدي عبد الرحمن) وكذلك الصفاح بعين الحناش	290708.78	2017
مشروع مندمج إعادة هيكلة مركز عين الحناش دفعة الثالثة	1931829.36	2018
أشغال كبرى (صيانة الجماعة)	68364.00	2018

إصلاح المسالك بالجماعة (أيت بن السبع- أيت عمرو عيسى- ميدجات- الضالمة)	847620.84	2018

المصدر: جماعة تيزكيت، 2019

يتبين من خلال هذه المشاريع أن ميادين تدخل المجلس لازالت تقتصر على جانب التجهيز فيما تبقى المجالات الأخرى شبه غائبة، خاصة الجانب الاجتماعي الذي يعاني من تفاقم مشاكل كما جاء ضمن أولويات الساكنة، هذا الميدان يتطلب بذل مجهودات من طرف المجلس الجماعي، باعتباره الفاعل الأساسي الذي يقع على عاتقه تحسين الوضعية الاجتماعية و توفير جميع متطلبات الساكنة المحلية في جميع الميادين.

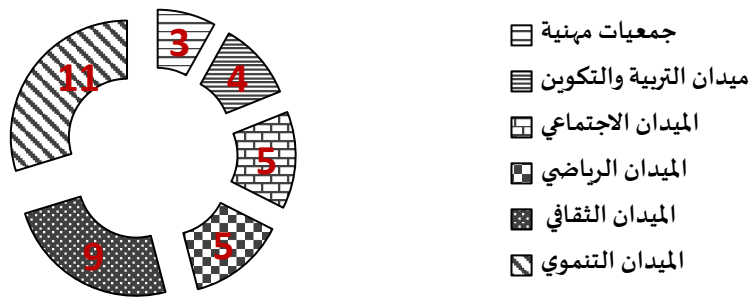
ومن المشاريع التي قامت الجماعة ببرمجتها نجد مشروع بناء مركز صحي بأدغاغ بشراكة مع وزارة الصحة، ومشروع بناء دار الشباب أخرى وذلك بشراكة مع وزارة الشباب و الرياضة، هذا بالإضافة إلى توسيع المجموعة المدرسية البرج وذلك بدعم كل من وزارة التربية و التكوين و المجلس الإقليمي و المبادرة الوطنية لتنمية البشرية.

عموما فهذه المشاريع من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية بالجماعة، كما تؤكد أن الجماعة فاعل في التنمية، رغم تصنيفها في المركز الأخير من قبل الساكنة المستجوبة وهذا راجع بالأساس إلى كون الساكنة تنظر دائما إلى المجالس الجماعية، بكونها تهتم بمصالحها الشخصية فقط. إلا أن أغلب المشاريع لا يتم تنفيذها بالشكل الصحيح، وغالبا ما تعتريها اختلالات و التي غالبا ما تؤدي إلى عدم تطبيق الشروط الواردة في المشروع.

5.9. الفاعلون غير العموميين (المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص بتزكيت)

يتميز العمل الجمعوي بالمنطقة بتنوع و تعدد الوظائف، إذ نجد جمعيات تنموية فلاحية و أخرى تهتم بوضعية الفتاة القروية، والجمعيات المهتمة بالمشاريع المرتبطة بحاجيات الساكنة وغيرها، كما نجد جمعيات مختلطة أي أن وظائفها متعددة و الجدول التالي يبين مجال تدخل الجمعيات العاملة في نفوذ الجماعة الترابية لتزكيت.

مختلف تخصصات الجمعيات بالجماعة



المصدر: عمالة إقليم إفران، 2019

كما عرفت الجماعة تأسيس عدة تعاونيات وذلك بهدف تنظيم بعض القطاعات في إطار جماعي وتشاركي، لكن عددها لازال ضعيفا إذ لا يتجاوز 11 تعاونية، بالرغم من كون الجماعة ترتكز في اقتصادها على الأنشطة الفلاحية وكذلك وجود بنيات فلاحية تقليدية تستدعي التعاون و التضامن، و ترتكز على الفخذات و الدواوير.

وبخصوص مجال دراستنا نجد أن دور القطاع العام بشكل عام لا يزال جد محدود، غير أن هذا لا يعني أننا ننكر وجود مبادرات تلعب دورا أساسيا في اقتصاد جماعة تيزكيت. و التي تتمثل بالأساس في الاستثمارات في الميدان الفلاحي، من

خلال إنشاء حظيرات لتربية الدواجن، وكذلك الميدان التجاري من خلال توفير وجلب كل متطلبات المنطقة من المواد الغذائية ومواد البناء. كما نجد استثمارات في الميدان السياحي و المتمثلة في المأوي السياحية.

إذن تدخلات المنظمات غير الحكومية تحاول قدر الإمكان المساهمة في النهوض بالوضع التنموي بجماعة تيزكيت، انطلاقا من امكانياتها المتوفرة و المحدودة، إلا أن مساهمتها في ذلك لازالت متواضعة نظرا لتدخل عدة عراقيل تحد من فاعليتها، والتي ترتبط بالخصوص بضعف التكوين لدى أعضاء *هذه* المنظمات وضعف في الموارد و الإمكانيات.

كما أن المشاريع المنجزة من طرف الجمعيات و التعاونيات تتميز بمحدوديتها وضعف وقعها الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الجمعيات و التعاونيات تأسست بشكل عفوي بدون تخطيط استراتيجي مسبق، لذلك يجب محاولة الرفع بالنسيج الجمعوي والتعاوني نظرا لأهميته في التنمية الترابية وجعله يرقى إلى مستوى فاعل أساسي داخل الجماعة. كما يطرح إشكال آخر مرتبط بضعف التنسيق بين الفاعلين خاصة بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الدولة.

بالرغم من اهتمام هؤلاء الفاعلين بنفس الميادين و يحاولون إيجاد حلول لنفس المشاكل التي تعاني منها الجماعة. لذلك لابد من التعاون وعقد اتفاقيات شراكة بين هؤلاء بغية الدفع بمسلسل التنمية الترابية إلى الأمام.

أما القطاع الخاص و الذي يعتبر من أهم الفاعلين في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام في أي مجال ترابي فالملاحظ أن مساهمته في مجال دراستنا، تبقى محدودة وتهم المشاريع الفلاحية والسياحية و التجارية، والتي تبقى مساهمتها في المجال التنموي ضعيفة.

هذه كانت أهم الاستنتاجات التي تم استخلاصها من خلال الوقوف على هؤلاء الفاعلين في التنمية الترابية بالمنطقة. ومن هنا نتساءل عن آفاق التنمية المحلية بجماعة تيزكيت؟ وماهي المحاور التي يمكنها المساهمة في خلق تنمية محلية مندمجة و مستدامة؟

10. القرار المشترك سبيل لتنمية تراب الجماعة

يعتبر القرار المشترك أحد اعلى مستويات مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشؤون العامة، ويتجلى في مساهمة المواطنات والمواطنين في مسلسل اتخاذ القرار المتعلق بالتخطيط وبتنفيذ السياسات والمشاريع العامة حيث أن صوتهم لا يبقى فقط استشاريا بل يصبح ملزما[200]. أي أنه يجب على الفاعلين أن يحترموا الاقتراحات المعبر عنها من طرف الساكنة المستهدفة في مختلف التدخلات التنموية باشراك حقيقي لها، هذا بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين التنمويين في المشروع الترابي.

وسنحاول خلال هذا المبحث معرفة العلاقة التي تربط بين مختلف تدخلات الفاعلين حسب رأي الساكنة وكذلك أهمية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية الترابية بجماعة تيزكيت.

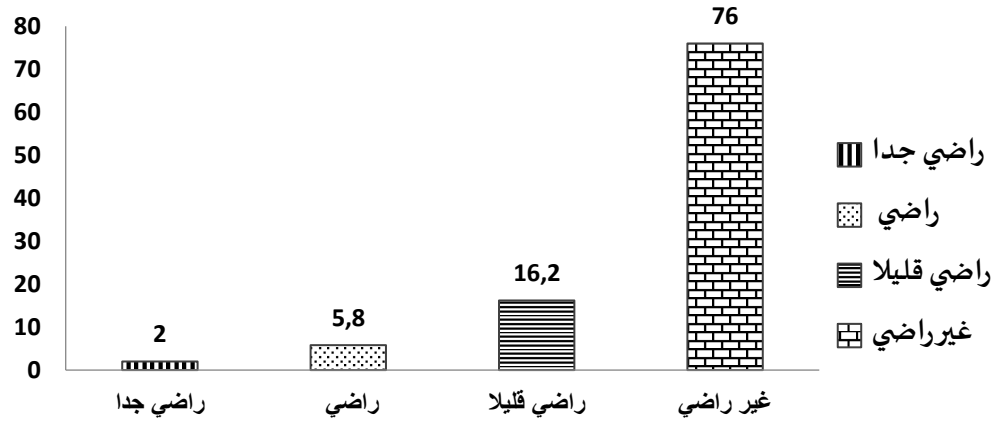
1.10. تقييم السكان لتدخلات الفاعلين بالجماعة

[200] وزارة الداخلية، "الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج الية الميزانية التشاركية"، البولبة الالكترونية للجماعات المحلية، المغرب ص9

إن استسقاء آراء الساكنة حول المشاريع التي تهم ترابها أصبح أمرا ضروريا، نظرا لدورها في تقييم ما تم إنجازه ومدى استجابتها لانتظارات الساكنة على جميع المستويات[201]، وما سيصبح عليه واقع التنمية في المستقبل.

نرمي من خلال إدراج هذه الفقرة إلى معرفة تمثلات الساكنة لمستوى تدخلات الفاعلين. وهذا ما سنتعرف عليه انطلاقا من تقييم الساكنة لهذه التدخلات الذي يوضحها المبيان التالي:

تقييم الساكنة المستجوبة للخدمات المقدمة من طرف الفاعلين



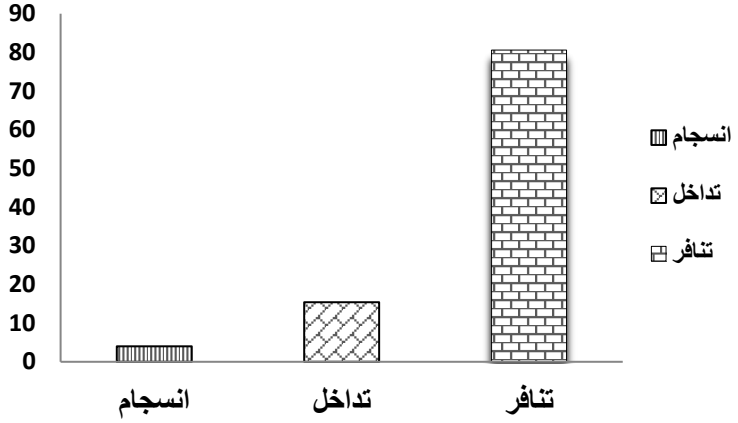
المصدر: استمارة ميدانية، 2019

من خلال المبيان أعلاه يتضح أن الساكنة المحلية، تعبر عن نوع من عدم الرضى عن مجهودات الفاعلين، أي سيادة الانطباع و النظرة السلبية للخدمات المقدمة من طرف مختلف الفاعلين، بحيث نجد نسبة مهمة من هؤلاء المستجوبين عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة من الفاعلين وذلك بنسبة 76%، وما يؤكد هذه النسبة أولها نظرة المواطن المحلي لكل ماهو رسمي، أيضا غياب التواصل البناء بين الفاعل والمواطن، مما يؤدي إلى نوع من التنافر بينهم. كما عبرت 17% على رضاهم النسبي، بينما لم تتجاوز نسبة القائلين برضاهم عن الوضع 6%.

أما بخصوص العلاقة بين مختلف الفاعلين، فانطلاقا منها نجد أن أغلب المستجوبين يقولون بأنها متنافرة كما هو مبين في المبيان التالي:

[201] بوحميد عبد الحق (2015)، "الفاعلون واعادة تشكيل التراب الواحي حالات الجماعات الترابية أكدز، مزكيطة، أفران" بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش، ص129

العلاقة القائمة بين تدخلات الفاعلين من منظور الساكنة



المصدر: استمارة ميدانية، 2019

من خلال المعطيات الواردة في الرسم البياني أعلاه، نجد أن نسبة مهمة من المستجوبين يقولون بأن العلاقة القائمة بين مختلف الفاعلين يطبعها التنافر حيث هذه النسبة 80.6% ، أما أولئك الذين يصفون هذه العلاقة متداخلة فتشكل تقريبا 15.4% ، في الوقت الذي لم تتعدى نسبة الذين يرون هناك انسجام 4%، وهو ما يطرح أكثر من سؤال بشأن التحام الفاعلين حول المشروع التنموي المحلي وحول مكانة المقاربة التشاركية المبنية على الالتقائية والتنسيق و التواصل ضمن الفعل التنموي.

عموما فإن مختلف تدخلات الفاعلين الترابيين بجماعة تيزكيت مازالت ترتكز على المقاربة الكلاسيكية حيث يطغى عليها الطابع القطاعي مما يؤكد أنهم هؤلاء لم يستوعبوا المقاربات الحديثة في التدبير و التخطيط هذا بالإضافة إلى وجود صراعات وحسابات انتخابوية تستدعي معه طرح مجموعة من التساؤلات حول مصير التنمية في مثل هذا الوضع.

2.10. متطلبات تدبير الشأن المحلي بتزكيت في ظل غياب التدبير التشاركي

إن غياب تخطيط تنموي محدد الأهداف و واضح المعالم منبثق عن تفاعل وجهات نظر مختلف الفاعلين، يجعل تدخلات هؤلاء لا ترقى إلى مستوى تطلعات الساكنة المحلية، مما يفرض إذن تظافر جهود هؤلاء الفاعلين من أجل تجاوز التراكمات السيئة في مجال التخطيط التنموي. فتحسين الموارد سواء منها المادية و البشرية، أول ما يتوجب على هؤلاء الفاعلين القيام به، وكذلك ضرورة اشراك الساكنة المحلية في المشاريع و البرامج التي يتم إعدادها مع التنسيق بين تدخلاتهم حتى يتمكنوا بالفعل من المساهمة في التنمية المحلية.

1.2.10. اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد المشاريع

إن رهان التنمية الترابية لجماعة تيزكيت لن يتحقق إلا إذا استطاع كسب مساهمة و انخراط المواطنين. ويمكن الوصول إلى هذا الانخراط بواسطة عمليات التواصل و التحسيس و التفاوض و التشاور، ومن شأن تملك السكان وتبنيهم لأهداف و استراتيجية برامج عمل الجماعة ومساهمتهم في المشاريع الجماعية، أن يرسخ قيم المواطنة و الحكامة و أن يعزز الشعور بالهوية ووحدة المصير وذلك ما سيدفع بالمنطقة إلى الأفضل و إلى مستويات تعتمد فيه على ذاتها وتصحيح الصورة النمطية التي لزمتها للعقود.

2.2.10. التنسيق و إقامة شراكات بين الفاعلين

من أجل النهوض بالوضع التنموي في مجال ترابي ما، يستوجب تضافر جهود جميع الفاعلين في إطار تنسيق و تشاور فيما بينهم وإقامة شراكات لإنجاح الخطط و البرامج التي سعوا إلى إنجازها بهذا المجال، تمكن مثل هذه العلاقات بين الفاعلين إلى الاستفادة من القدرات والطاقات التي يتوفر عليها كل واحد وتبادل الخبرات و التجارب، خاصة إذا توطدت مع القطاع الخاص الذي أصبح في الآونة الأخيرة بدوره شريكا استراتيجيا مهما في التنمية إلى جانب المنظمات غير الحكومية.

فجماعة تيزكيت أصبحت مطالبة بالتعاون مع هؤلاء من قطاع خاص وجمعيات ومصالح خارجية للوزارات، خاصة مع ارتفاع الطلب على الخدمات و البنيات التحتية والضعف الذي تعاني منه الجماعة، سواء على مستوى الموارد المالية وكذلك البشرية لتتمكن بالتالي من ايجاد الصيغ الملائمة لحمل المشاكل التي لازالت تتخبط بها.

نشير إلى أن هذه الشراكات لابد أن تكون مبنية على دراسة عميقة لاحتياجات الجماعة وفق منظور آني و مستقبلي، وانطلاقا من نظرة السكان إلى العلاقة القائمة بين الفاعلين نجد جل المستجوبين حوالي 80 % يقولون بالتنافر بينهم وهذا ما جعلنا أمام وضع شاذ، تحكمه صراعات وحسابات انتخابوية ضيقة مما يجب ترسيخ ثقافة التعاون بين الفاعلين بالجماعة، وكذلك لا يجب أن يتوقف هذا التعاون في حدود الجماعة وإنما يجب أن يهتم به باقي الفاعلين نظرا لأهمية هذا التعاون والشراكة في التنمية المحلية خاصة أنها تمكن من تخفيف التكامل التنموي، كما أن هذا التعاون والشراكة يعد مقاربة فعالة من أجل حل المشاكل وتحقيق التنمية أو على الأقل تحسين النتائج إذ يسمح بتركيز الموارد و الكفاءات للبحث عن حلول لقضايا معقدة وهذا الدور منوط بالمنتخبين كونهم فاعلين أساسيين على المستوى المحلي.

3.2.10.ترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة على الصعيد المحلي

تستوجب الحكامة الجيدة وتدعو إلى اعتماد نمط معين لتدبير الشأن المحلي و نظام متميز لتسيير جماعة تيزكيت، مما يضمن مساهمة مختلف الفاعلين في اتخاذ القرارات الجماعية، و الشراكة ما بين الجماعة الترابية و الفاعلين في ميدان التنمية الترابية وجودة الأداء في تقديم الخدمات، وفي انعاش التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، ولكي تكون الحكامة رشيدة في تدبير الشأن المحلي والارتقاء بتنمية الجماعة يستدعي تغييرات عميقة في بعض الأحيان في طريقة تسيير الشأن العمومي و في طبيعة العلاقات مع المواطن والمواطن مع نفسه، حيث تفرض الضرورة إخراجه من قوقعات الصراعات القبلية الضيقة التي مازالت حاضرة بالمنطقة رمزيا ومعنويا، وبالتالي فإنه لابد من أن نفكك هذا المعطى الأمازيغي خاصة أثناء الانتخابات، فهي إذن ليست بالأمر السهل، ومن هذا المنطلق فإن كل التدخلات الهادفة إلى تغيير السلوك من النوع الفردي أو المؤسساتي تواجه مقاومة حقيقية، وهو ما يتطلب مجهود حقيقي وعمل موجه بشكل حقيقي.

11. خاتمة

خلصت هذه الدراسة الى أن التنمية الترابية لجماعة تيزكيت من حيث مواردها المالية والبشرية تتم بعيدا عن مبدأ التدبير التشاركي للتراب، لأن موضوع التنمية الترابية جزء لا يتجزأ عن موضوع الحكامة الترابية التي ترتكز أساسا على إشراك جميع مكونات المجتمع في تدبير الشأن الترابي، و إذا كانت الاختيارات التي يتبناها الفاعلون الترابيون بالجماعة تتعارض ومفهوم التنمية الترابية وتكرس سياسة الارتجال في التخطيط وعشوائية التسيير بعيدا عن التدبير التشاركي، فإن دور الجماعة الترابية لتيزكيت في التنمية لن يختلف عن المفهوم الكلاسيكي للتنمية وتدبير الشأن الترابي، الذي يتسم بالانفرادية في اتخاذ القرارات، الشيء الذي جعلها تفتقر إلى مبادرات الساكنة من شأنها أن تساعدها على تحقيق التنمية الترابية لمجال نفوذه

البيبليوغرافيا:

-أطالب عبدالسلام (2019)، "*تدخلات الفاعلين و انتظارات الساكنة بجماعة تيزكيت إقليم إفران*"، بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 262 صفحة.

-أيت لحو ادريس (2017)،"*التمويل الترابي في ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب*" ، مكتبة المعرفة، الطبعة الأولى ، مراكش

- بودواح امحمد (2002)، "*دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية بجبال الريف، نماذج من الريف الأوسط*"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 450 صفحة

- بنسي حميد (2007)، "*الفلاحة و التنمية القروية بجماعة تيكريكرة، إقليم إفران*" ، دكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب و العلوم الانسانية، القنيطرة، 328 صفحة

- بنمير مهدي (2000) "*اللامركزية و الشأن العام المحلي أية أفاق في ظل المفهوم الجديد للسلطة سلسلة اللامركزية و الجماعات المحلية*" ، المنتدى الجهوي لتنمية الجماعات المحلية و هيكلتها، المطبعة و الوراقة الوطنية، المغرب، 208 صفحة

- بوحميد عبد الحق (2015)، "*الفاعلون واعادة تشكيل التراب الواحي حالات الجماعات الترابية أكدز، مزكيطة، أفران*" ، بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مراكش 202 صفحة

- حسني المصطفى (2008-2009)،"*إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة*"، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجرافيا، المجلد الأول ، جامعة القاضي عياض، كلية الاداب والعلوم الانسانية، مراكش

-وزارة الداخلية، (2017)، "*الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج الية الميزانية التشاركية*"، البوابة الالكترونية للجماعات المحلية ، المغرب، الرابط: www. pncl.gov.ma

- الأمم المتحدة(2001)، "*التنمية والتحدي*"، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربين القسم الأول، الرياض

- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

- بيان تنفيذ الميزانية جماعة تيزكيت 2019

- المخطط الجماعي للتنمية لجماعة تزكيت 2011-2016

- منوغرافية إقليم إفران 2016

-Abouhani A., (2006), "*Pouvoirs locaux et systèmes municipaux dans le Monde Arabe*", Edition INAU & centre Robert Schuman pour les études avancées, Rabat

-Di Méo G., "*Géographie sociale et territoires*", 1998, coll. Fac-géographie. In: Travaux de l'Institut Géographique de Reims, vol. 25, n°99-100, 1998. Afrique du Sud : Espaces et Littératures, 320 pages

-Gumichian H., Grasset E., Lajarge R., Roux E., (2003), "*les acteurs, ces oublies du territoire*", Anthropos, pp.186, halshs-00277391

-www.jadalonline.net/vb/showthread.php=1157

-www.tanmia.ma

-www.passia.org/seminars/2008

الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية المغربية :الانتاج، الاستهلاك، الفاعلون.

Renewable Energy in Oriental Region of Morocco: Production, Consumption and Actors

إسماعيل بوگلبة (طالب باحث بسلك الدكتوراه، وجدة، المغرب)

ذ. الحسن بلغيثري (أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب)

فريق البحث: تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتدبير المجال

belrhitri2@yahoo.fr// Boug1993ismail@gmail.com

ملخص:

يلعب قطاع الطاقة دورا مهم في تحقيق التنمية ، حيث يشكل عاملا أساسيا في التنمية الترابية ، هذا ما جعل ضرورة البحث عن مصادر وموارد الطاقة المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول من بينها المغرب الذي اعتمد استراتيجة فعالة في مجال الطاقات المتجددة .وتزخر الجهة الشرقية بمؤهلات هامة من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية حيت تتوفر على أعلى معدلات الإشعاع الشمسي بالمغرب وقوة رياح معتدلة ونفايات صلبة بكمية مهمة ومؤهلات مائية متواضعة للإنتاج الكهرباء يمكن استثمارها على نطاق واسع بالجهة من اجل تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة خاصة، مع توفر الجهة على محطتين حراريتين مهمتين للإنتاج الكهرباء و في مقابل ذلك تستهلك الجهة نسبة مهمة من الطاقة ويتزايد هذا الاستهلاك بفعل التزايد الديمغرافي للساكنة والتطور الصناعي ويساهم مجموعة من الفاعلون في تطوير القطاع الحيوي بالجهة.

الكلمات المفاتيح : التنمية الترابية- التنمية المستدامة - الطاقة المتجددة- الإنتاج- الاستهلاك

Abstract :

The renewable energy sector plays an essential role in the territorial development .therefore, searching for resources of sustainable energy becomes a necessity in many countries among of which is Morocco which has adopted a an efficient strategy in the field of renewable energy. For example, the oreintal region of Morocco is replete with rich assets of renewable energy, particularly solar energy.

It has also got the highest rates of solar radiation, moderate wind force, solid waste, and water resources for electricity generation .All of these rich resources can be invested in order to meet the needs for energy, especially that the region has got two main energy stations for electricity generation. As such, the population of oreintal region consume a large portion of renewable energy due to the increase of demographic rate. Also there are many actors who contribute to the development of renewable energy in this region.

Key terms: territorial sustainability, Sustainability development, Renewable Energy.

مقدمة :

تعد الطاقة أحد التحديات الحرجة التي تواجه عالمنا في الوقت الحاضر، فأمور من قبيل مواصلة إنتاج النفط بكميات تتناسب مع تزايد معدلات الاستهلاك والطلب المتزايد عليه، وما ينتج عن ذلك من تحديات بيئية تتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق النفط مما يؤدي إلي تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري داخل الغلاف الجوي لكوكب الأرض ومؤثراً علي البيئة في صورة ارتفاع مستمر للمتوسط العالمي لدرجة الحرارة لتظهر مجموعة من المشكلات الخطيرة: مثل ارتفاع مستوى سطح البحر مهددا بغرق بعض المناطق المنخفضة .

تشير الإحصاءات إلي أن حوالي 6.5 مليار شخص يعيشون علي ظهر كوكب الأرض[202]، خاصة السكان القرويين حيث تعاني العديد من القرى النائية المغربية من عدم وجود الكهرباء ويمكن فك العزلة عن هذه القرى وربط الكهرباء بها بتكاليف أقل من إستخدام الطاقة الأحفورية خاصة بالنسبة للمغرب التي يعاني من ندرة هده الأخيرة .[203]

إن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وهذا من خلال تأثيره في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلية كتنويع مصادر الدخل ورفع نسب الناتج المحلي الخام من خلال توفير مناصب عمل دائمة وتكوين الخبرات المحلية ونقل وتوطين التكنولوجيات النظيفة وتعزيز تنافسية المؤسسات المحلية وفتح آفاق لتصدير الطاقة المتجددة المصدر[204]. ومؤخرا ظهر إهتمام كبير بإمكانات مشاريع الطاقة المتجددة القائمة على المجتمع المحلي في الإسهام في الانتقال إلى نظام الطاقة النظيفة، بحيث أن تطوير الطاقات المتجددة المحلية والمشاريع المتعلقة بها سيكون له اثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجال ،حيث أصبحت الطاقة الشمسية هذا ما جعل ضرورة البحث عن مصادر وموارد الطاقة المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول من بينها المغرب الذى اعتمد استراتيجة فعالة في مجال الطاقات المتجددة، وتزخر الجهة الشرقية بمؤهلات هامة من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية ،حيث تتوفر على أعلى معدلات الإشعاع الشمسي بالمغرب يمكن استثمارها على نطاق

---

[202]**1**-US Government Report (2005), "World Fact Book".

[203]-جديدي روضة .عيشاوي كثرة . الإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول المغاربية ,الملتقى الدولى السادس .بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ،2016 ,ص3.

[204]- احلام زواوية، جدوى الإستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الإقتصادي المستدام ، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980.2014) ،أطروحة نيل شهادة الدكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر ،ص2.

واسع بالجهة من اجل تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة كما تتميز الجهة الشرقية بقوة رياح معتدلة ونفايات صلبة بكمية مهمة يمكن استثمارها هي الأخرى ،كما تتوفر الجهة على مؤهلات مائية متواضعة للإنتاج الكهرباء، في حين تتوفر الجهة على محطتين حراريتين مهمتين للإنتاج الكهرباء وتستهلك نسبة مهمة من الطاقة ويتزايد هدا الاستهلاك بفعل التزايد الديمغرافي للساكنة والتطور الصناعي وتساهم مجموعة من الأطراف في تطوير الطاقات المتجددة بالجهة ،وفى هذا الإطار تتكون التنمية الترابية من ثنائي التراب و الفاعلون بصفتهما مفهومين وجهين وعمليين لفهم وتطبيق التنمية، فيطرح التراب إذن كمجال مفضل للعمل . ولهذا ظهر التراب كمقاربة جديدة تحاول أن تعييد صياغة التنمية إما من مجالات مؤسسات كمجالات الجهوية أو الجماعية أو الإدارية أو من مجالات جغرافية كالأحواض المائية أو الدوائر المسقية[205].

المحور الاول : الاطار النظري والمنهجي للدراسة

1.نظرة عامة عن الجهة الشرقية:

تغطي ولاية الجهة الشرقية مساحة 82.820 كلم مربع، أي 11,6%من المساحة الإجمالية للمملكة، وحسب التقسيم الإداري لسنة 2014، أصبحت الجهة تتكون من 8وحدات إدارية كبرى وهي: عمالة وجدة- أنكاد، إقليم الناظور، إقليم الدريوش، إقليم بركان، إقليم تاوريرت، إقليم جرادة، إقليم جرسيف، وإقليم فجيج.بلغ عدد سكان الجهة حسب إحصاء 2014 - 2314346نسمة ، منهم 800435 بالعالم القروي و1513911 بالعالم الحضري[206].

.إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذا المقال حول التعريف بالطاقات المتجددة بالجهة الشرقية ، ووضع تشخيص عام لها ورصد المؤهلات الطاقية مع إبراز أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة وانطلاقا من ذلك يمكن طرح السؤال التالي :

إلى أي حد يمكن أن تستغل مؤهلات الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية ؟ وهل تساهم الطاقات المتجددة في الاكتفاء الطاقي بالجهة الشرقية ؟ ومن هم الفاعلون الرئسيين فى المجال الطاقي بالجهة ؟

وبصورة اكثر وضوحا ودقة، يجدر التساؤل حول :

- ما المؤهلات المتوفرة بالجهة الشرقية في مجال الطاقات المتجددة؟
- ماهو دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالجهة الشرقية؟

---

[205] الحسني المصطفي ،إشكالية التنمية الترابية بالمغرب ،نمودج دكالة عبدة ،أطروحة لنيل شهادة الدولة ،شعبة الجغرافيا كلية الأداب والعلوم الإنسانية ،مراكش،2004.ص41.

[206] المندوبية السامية للتخطيط المغربية .احصاء 2014

- ما مدى إمكانية استغلال الطاقات المتجددة المتوفرة في الجهة الشرقية ؟
- ما مدى تحقيق الطاقات المتجددة للحاجيات الطاقة المتزايدة للساكنة ؟

3 . فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذا البحث كان لابد من وضع بعض الفرضيات وهي كالتالي:

- رصد المؤهلات الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية يساعد على إنشاء مشاريع جديدة في مجال الطاقات المتجددة
- وضع تشخيص عام عن للطاقات المتجددة بالجهة الشرقية سيزيل الغبار عن موضوع حديث الساعة الطاقة الشمسية من أهم المصادر المشجعة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجهة الشرقية .
- الطاقات المتجددة تضمن حق الأجيال القادمة في استهلاك مصدر آخر للطاقة لا يصنف من الموارد الناضبة .
- تطوير الطاقات المتجددة لا يعني فقط تطوير مصادر جديدة للطاقة و لكن خلق صناعة جديدة و من ثم خدمات و مناصب شغل جديدة ، خاصة أن الطاقة المتجددة تعتمد بشكل كبير على عنصر اليد العاملة في مجال الصناعة و التكنولوجية أكثر من أي عنصر أخر للطاقة.

4 .منهجية وأدوات العمل:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل المعطيات المتعلقة بمجال الطاقة المتجددة من خلال الدراسات المختلفة التي لها علاقة بالطاقة المتجددة، حيث تم تجميع المعطيات وترتيبها باستخدام الأسلوب الإحصائي وبالتالي الوصول لمساهمة الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية) في اقتصاد الجهة الشرقية.تم إتباع المنهج الكمي المقارن في إبراز إنتاج واستهلاك الطاقة المتجددة في الجهة الشرقية تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي وبذلك لما تتطلبه الدراسة من تحليل البيانات والنتائج والأفكار مع الاستعانة حسب الحالة بأدوات التحليل المختلفة في حالة تفسير البيانات مع استخدام الدلائل والإحصائيات المعبرة عن ذل. كما تم الاعتماد على أدوات أخرى (ArcGIS -Excel)

5 . أهداف و أهمية الدراسة :

إن الهدف الرئيسي و الجوهري من هذا البحث هو وضع تشخيص عام عن الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية ورصد مؤهلاتها الطاقية والتعريف بها ومساهمتها في التنمية الترابية بالجهة .

- ابراز دور الطاقات المتجددة في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطلب على الطاقة في المستقبل بالجهة الشرقية ومساهمتها في التنمية الترابية بالجهة .

- إنتاج طاقة نظيفة في الجهة الشرقية حيث تتمتّع بميزات جغرافية ومناخية ملائمة .

- هو موضوع اقتصادي هام و تكمن أهمية دراسته في أنها تبرز إمكانية الاستثمار في الطاقة المتجددة بالجهة الشرقية.

- البحث يسلط الضوء على أحد القضايا المعاصرة التي أخذت اهتمام دول العالم .

- تأمين مصادر الطاقة بمعني إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متعددة تستطيع معها منظومة الكهرباء أن تواجه الطلب المتزايد عليها بالجهة الشرقية.

- تطوير استخدام الطاقات المتجددة وبالتالي توفير العديد من المراكز والمؤسسات والمخابر لتحسين استغلال هذه الطاقة بأقل التكاليف وهذا يوفر مناصب الشغل للدارسين والباحثين والطلبة المتخرجين ومن خلال وضع تشخيص عام عن الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية ورصد مؤهلاتها الطاقية يمكن تحديد اهم المؤهلات والتفكير في استغلالها.

6.المفاهيم المؤطرة للبحث :

يشكل تحديد المفاهيم الأساسية للبحث الاطار الذي يرسم مضمونه فكل بحث يندرج ضمن نسق مفاهيمي ومنهجي يشكل الاطار الدي تنساق فيه الدراسة العلمية وترتبط اشكالية هذا البحث بمفاهيم متتعددة لعل أهمها ما يلي :

أ.مفهوم التنمية :

إن مفهوم التنمية ليس من المفاهيم الجديدة، لكن كان انبثاقه بشكل اساسي ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد عرف هذا المفهوم تطورا تاريخيا ويمكن القول أن المفهوم له دلالة شمولية. تشمل التنمية في آن واحد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي هذا التطور ظهرت معه تعاريف متعددة من بينها تعريف حسن عسفان حيث يعرف التنمية :

"بأنها التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية و الاقتصـــادية من خلال إيديولوجية معينة ، لتحقيق التغيير المستهدف و الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها" .

ب. مفهوم التنمية الترابية :

يرى بيير -نويل دونيي أن التراب:

" هو أولا مجال معاش، تسجل فيه الأفعال والقيم الإنسانية وذلك في إطار سهولة القراءة المجالية. وهو كذلك مؤشر على تطور تدخل في السياسية الاجتماعية لبلد ما، وهو أيضا بناء مؤسساتي، حيث أن كل جزء من الدولة أو المؤسسة يطرح تصوراته الخاصة، حول التقطيع الترابية والمحلي الملائم.

ج.مفهوم التنمية المستدامة :

ظهر هذا المفهوم خلال الثمانينيات من القرن العشرين وتعدد التعاريف التي حصرت معنى المفهوم حيث قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1976على أنها " التنمية التي تفي حاجيات الجيل الحالي دون الاضرار بحاجيات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها " وأيضا التعريف الصادرعن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 والذي عرف التنمية المستدامة على أنها :" التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع " وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على انها :" التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلة لتلبية احتياجاتهم".

د.مفهوم الطاقة المتجددة :

هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتميز بخاصية التجدد وعدم النفاد، وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح والشمس والمياه ، إضافة إلى الطاقة الناتجة عن المد والجزر، أو الطاقة الحرارية الأرضية، وتعتبر الطاقة المتجددة طاقة صديقة للبيئة بعكس الطاقة التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري ، والتي تلحق التأثير السلبي بالبيئة، وتسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، ، كما تسبب تلوث البيئة بمخلفاتها العادمة، مما أثر على حياة الكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض بما فيها الإنسان.

المحور الثاني :مؤهلات الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية

مقدمة :

تتوفر الجهة الشرقية على ثروة هائلة من الطاقة المتجددة فهي تمتاز بسطوع شمسي كبير و بسرعات ريحية معتدلة ولدى كثير من المناطق في الجهة الشرقية قدرة كبيرة على إستغلال الطاقة المائية، إضافة إلى كميات لا يستهان بها من طاقة الكتلة الحية وجميع مناطق المنطقة الشرقية مؤهلة لاستغلال هذه الموارد الطاقوية المتجددة .لكن رغم الفرص الواعدة

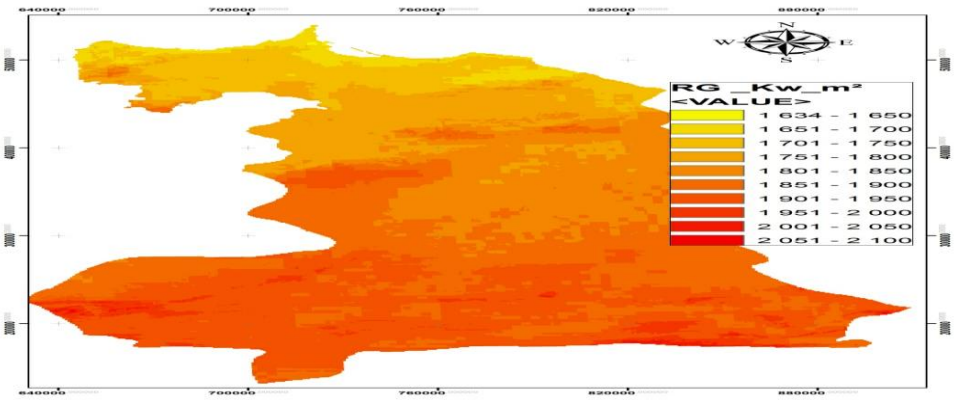
فإن برامج الأبحاث والتطوير ونقل التكنولوجيا والتطبيقات العملية مازالت أقل بكثير مما هو متيسر أو مطلوب لكن خلال 10 سنوات الأخيرة ظهرت عدة إطارات مؤسساتية تشريعية تحرص على النهوض بمواردها الطاقوية واستغلالها في الطاقة الكهربائية.

1.إشعاع شمسي قابل لإستثمار:

يتباين السطوح الشمسي وكمية الإشعاع وطاقته مكانيا وزمانيا تبعا لعدة عوامل أهمها قوة الإشعاع وزاوية سقوطه طبقا لاختلاف دائرة عرض المكان وعدد ساعات سطوح الشمس وكمية السحب التي تغطي السماء ومدى كمية الغبار والدخان وبخار الماء الموجود في الهواء[207] .

تعرف الجهة الشرقية نسبة كبيرة من الإشعاع الشمسي الساقط على مجالها الترابي حيت يتراوح ما بين 5 و[208]kw.M25.5 .وهذه النسب ستوفر طاقة كبيرة و متجددة اذا ما تم استثمارها بشكل جيد خصوصا في الجنوب الشرقي.يمكن أن تكون الجهة رافدا في مجال الطاقة الشمسية ،حيث تتوفر على مؤهلات مهمة جدا من الطاقة الشمسية ،وتشكل الجهة الشرقية مجالا خصبا للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة عامة والطاقة الشمسية خاصة.

خريطة رقم 1:متوسط الإشعاع الشمسي بالجهة الشرقية سنة 2016



المصدر:معطيات موقع atlas solire+ انجاز الدكتور عبد الحميد مزغاب

[207] -محمد علي محمد عويضة ، التحليل المكاني لإشعاع الشمسي وإمكانية توليد الطاقة فى محافظة الوادي الجديد، بحث الماجيستر في الأداب من قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية جامعة حلوان،2017.ص10.

[208] - معطيا ت احصايية للوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

يتضح من خلال خريطة الاشعاع الشمسي ان الجهة الشرقية تعرف معدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي بحيث يتراوح هذا الإشعاع ما بين 1634 كيلواط-متر مربع و2100 كيلواط-مترمربع وهي نسب مهمة جدا. لكنها تعرف تباينا واختلافا بين أقاليم الجهة الشرقية، بحيث يتصدرها إقليم فجيج ويتراوح الإشعاع في هذا الإقليم ما بين 1851 كيلواط-مترمربع و2100 كيلواط-مترمربع ،وهي أعلى المعدلات المسجلة بالمغرب،وتقع الجهة الشرقية في منطقة إستراتيجية من حيث الإشعاع الشمسي.بحيث أن هذه الإمكانات الهائلة من الإشعاع الشمسي المتواجدة بالجهة الشرقية إن تم استغلالها بكيفية جيدة ستسمح لوحدها بتغطية احتياجات الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

2.مؤهلات طاقية ريحية مهمة:

تعد سرعة الرياح المقياس الأساسي لحساب طاقة الرياح المتوقع إنتاجها ولن تكتمل الدراسة المناخية للمناخ دون دراسة اتجاهاتها إلى جانب سرعتها ،وفي مجال الطاقة يوضح اتجاه الرياح الموقع الذي ستقام فيه تربينات توليد الطاقة[209]

.

طاقة الرياح هي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء،ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة مولدات (تربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، فعندما تمر الرياح على الأذرع تخلق دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها،وهذا الدوران يشغل التربينات فتنتج طاقة كهربائية.

تهيمن على الجهة الشرقية رياح باردة ورطبة قادمة من الشمال والغرب خلال فصل الشتاء والربيع، غير أنها حارة وجافة عندما تأتي من الشرق والجنوب، ، فعلى الساحل تصل سرعة الرياح إلى ما بين 2 و 5 متر في الثانية ، وتتجاوز 16 متر في الثانية ببوعرك والناظور خلال فصل الشتاء، اما فيما يخص اتجاهات الرياح في الجهة الشرقية فرياح الشتاء السائدة تأتي من الغرب و الشمال الغربي أما الرياح الشرقية التي تنحدر من جبال تلمسان، و فهي نادرة أما بالنسبة لرياح الجنوب فهي متفرقة لكن في كثير من الأحيان عنيفة وتحمل معها الغبار.

[209]- هبة محمود عبد الرزاق شهوان ، ،طاقة الشمس والرياح في شبه جزيرة سيناء،بحث ماستر دراسة في المناخ التطبيقي باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية 2014. ص24 .

يتراوح متوسط السرعة الشهرية للرياح ما بين 1.1 و 7.7 كم / ساعة في محطة وجدة وعين بني مطهر .أما السرعة اللحظية فهي مثيرة للاهتمام حيت أن متوسط سرعة محسوبة على فترات من 3 ساعات ، عادة ما يكون حوالي 40 كم / ساعة و نادرا ما تصل 100 كلم / ساعة.[210]

3 .مؤهلات طاقية كهرمائية متوسطة :

يمثل نهر ملوية أهم مجري مائي في الجهة الشرقية إلى جانب اودية أخرى أقل أهمية ، كواد زا وإسلي، كيس والأنكور التي تعتبر الشرايين الهيدروغرافية للجهة و يبلغ صبيبه ما يناهز مليار متر مكعب في السنة . اما حجم المياه المجمعة في السدود التلية بالجهة فيتجاوز520 مليون متر مكعب و يصل سقوط الأمطار إلى 411 ملم في المتوسط سنويا في شمال الجهة الشرقية مقابل 111 ملم في الجنوب. ويقدر صبيب واد ملوية المتوسط بمليار م3 في السنة، ولتامين حاجيات السقي والاستهلاك الطاقي تم بناء أكبر السدود على واد ملوية، وأهمها سد محمد الخامس الذي شرع في استخدامه منذ سنة 1967، ويصل حجمه الطبيعي إلى 410 مليون متر مكعب، وإلى جانب هذا السد هناك سد مشروع حمادي وهو مخصص للسقي فقط وسد سيدي سعيد بسافلة سد محمد الخامس لالتقاط حوالي 100 مليون م3 سنويا من المياه المتدفقة من سد محمد الخامس، بالإضافة إلى سد الحسن الثاني على واد زا الذي تم تدشينه في أكتوبر سنة 2000 والذي تبلغ طاقته الاستيعابية 200 مليون متر مكعب.[211]

4.كتلة حيوية مهمة:

تتوفر الجهة الشرقية المغربيةعلى ثروة غابوية طبيعية مهمة تقدر مساحتها بحوالي 2,3 مليون هكتار، أي ما يناهز 26 % من مجموع مساحة الغابة الوطنية. ويغطي نبات الحلفاء معظم هذه المساحة بأكُثرمن مليوني هكتار، بينما لا تشكل المساحة المشجرة والمكونة أساسا من الأشجا الصمغية وأشجار الوريق سوى نسبة قليلة من المساحة الإجمالية للغابة بالجهة(151416هكتارا) [212].

المحور الثالث :إنتاج واستهلاك الطاقي الحراري بالجهة الشرقية

---

[210] - معطيات احصائية للمحطة الجوية بوجدة وعين بني مطهر.

[211] - معطيات احصائية للوكالة المستقلة لحوض المائي ملوية,

[212]معطيات احصائية للمديرية الجهوية للمياه والغابا ومحاربة التصحر- .

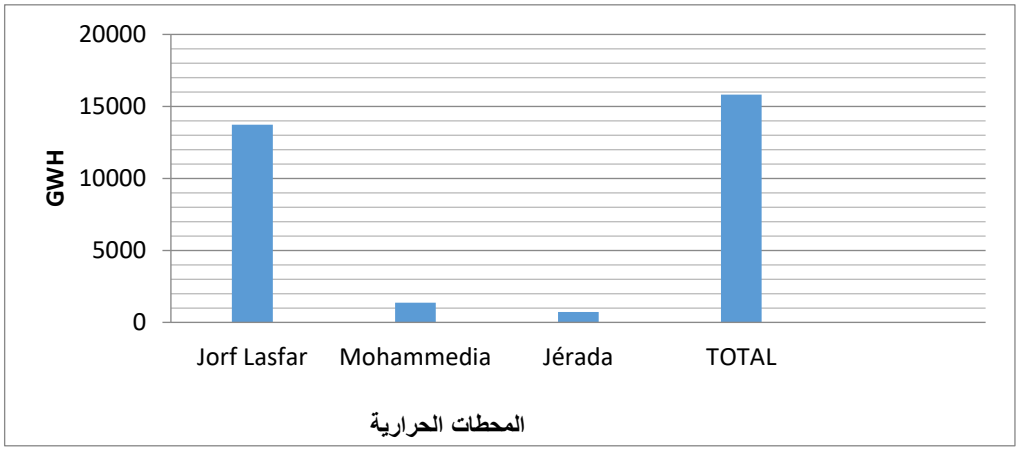
مقدمة :

تشهد الجهة الشرقية تنمية اقتصادية مهمة مما يتطلب احتياجات كبيرة للطاقة وإنتاج الكهرباء في المنطقة التي توفره حاليا محطة الفحم للطاقة بجرادة،والمحطة الحرارية الشمسية في عين بني مطهر وتتميز المنطقة الشرقية عن طريق الربط الكهربائي مع الجزائر، التي وصلت 1200 ميغاواط وخط أنابيب المغرب-أوروبا 150 كيلومتر.

1.المحطة الحرارية بمدينة جرادة :

تم إنشاء محطة جرادة في عام 1972 بقوة انتاج 165 ميغاواط وتتميز هذه المحطة بعدة إجراءات خاصة لإنتاج الطاقة من قبيل احترم البيئة والامتثال للمعايير الوطنية والدولية. وتوضح معطيات الإنتاج الحراري من الكهرباء(محطة جرادة) أن الإنتاج ضعيف حيث أنها تشكل نسبة 4 %مقارنة بمجموع الإنتاج الحراري الوطني من الكهرباء كما هو مبين في المبيان اسفله.

شكل رقم :1 الانتاج الحراري (الفحم) من الكهرباء سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

2.المحطة الحرارية الشمسية عين بني مطهر

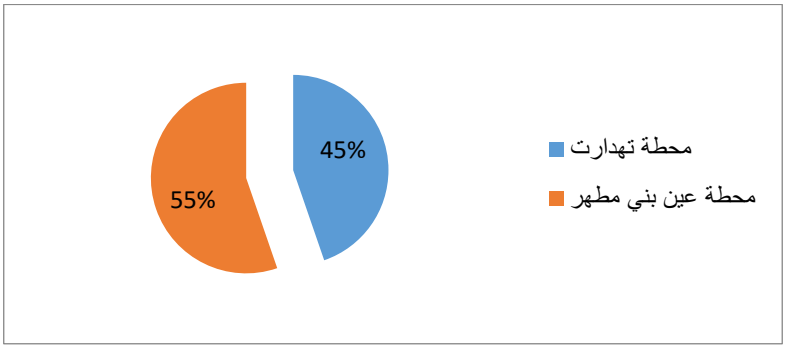
تم بناء محطة حرارية شمسية ذات دارة مندمجة بعين بني مطهر سنة 2008 وهي أول محطة من هذا النوع في العالم تقدر تكلفة بنائها ب4 ملايير و600 مليون درهم. وتم تمويل هذا المشروع الضخم، الذي عهد بإنجازه إلى المجموعة الإسبانية "أبينكو"، بفضل هبة من الصندوق العالمي للبيئة قدرت ب44 مليون دولار وبدعم من البنك الإفريقي للتنمية.



صورة رقم : 1 محطة عين بني مطهر

يمكننا معرفة مجموع الإنتاج الحرار ي من الكهرباء بالمغرب ومقارنته بحجم الإنتاج الحرار ي من الكهرباء بمحطة عين بنى مطهرالمتواجدة بالجهة الشرقية ورصد تطورهما حيث بينت الملاحظة و قراءة المعطيات الإحصائية ان حجم الإنتاج الحراري من الكهرباء بمحطة عين بنى مطهر مهم مقارنة بمجموع الإنتاج الحراري من الكهرباء بالمغرب بحيث تعتبر محطة عين بنى مطهرمن بين أهم المحطات المنتجة للكهرباء بالمغرب.حيث بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية بالمحطة الحرارية الشمسية ذات الدارة المندمجة عين بني مطهر 3095 جيكاواط سنة 2014 بنسبة 55 %وفي المقابل بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية بمحطة تهدارت 2504 جيكاواط بنسبة 45.%.

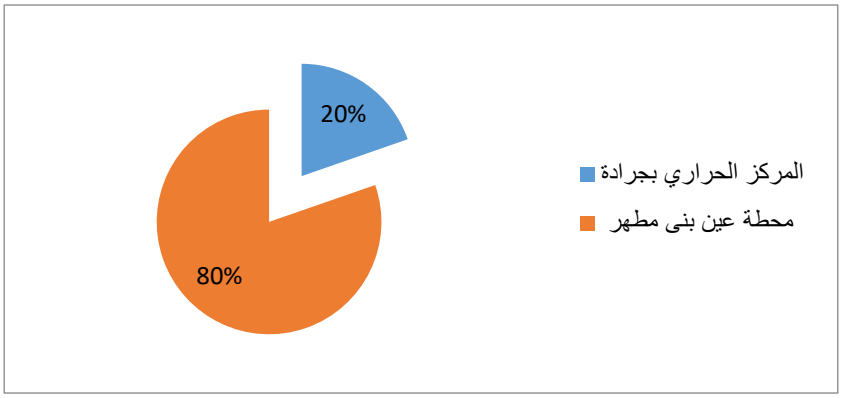
شكل رقم 2 : نسبة انتاج الطاقة الكهربائية بالمحطات الحرارية الشمسية ذات الدارة المندمجة سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

يعرف الانتاج الحرار ي من الكهرباء بالجهة الشرقية تدبدبا خاصة بالمركز الحراري بجرادة، ولكن رغم دلك يساهم في تلبية الحاجيات الطاقية بالجهة الشرقية ومناطق اخرى وفي ما يخص المركز الحراري بجرادة .

شكل رقم :3 نسبة الانتاج الحراري من الكهرباء بالجهة الشرقية سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

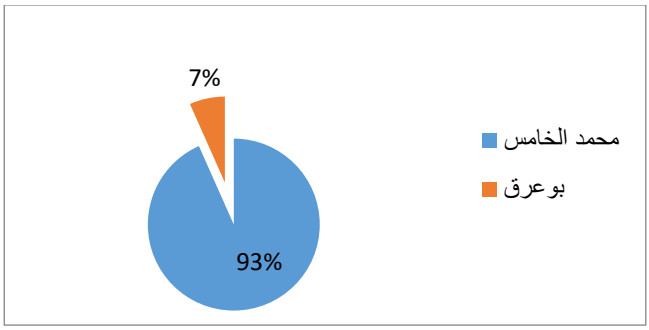
يعتبر المركز الحراري بجرادة ومحطة عين بني مطهراهم المصادر المنتجة للطاقة الحرارية بالجهة الشرقية وتنتج الجهة الشرقية نسبة هامة من الطاقة الكهربائية بفضل هده المحطتين حيث بلغ الإنتاج الجهوي من الطاقة الحرارية حوالي 4 مليارات كيلواط ساعة خلال سنة 2016 أي حوالي 17,5 % من المجموع الوطني غير أنها تختلف من حيث نسبة الإنتاج الحراري من الكهرباء، بحيث تشكل محطة عين بني مطهر 80 %من الإنتاج الحراري من الكهرباء بينما يشكل المركز الحراري بجرادة 20%.

3.الإنتاج الكهرمائي بالجهة الشرقية:

تنتج الجهة الشرقية نسبة متواضعة من الطاقة الهيدرومائية بفضل سد محمد الخامس بالناضور والمعمل الهيدرومائي بوعرك ،حيث يعتبر الإنتاج هزيلا جدا بالمقارنة مع الإنتاج الوطني إذا لا تتعد نسبته 2.5%[213] .وترجع أسباب هذه النسبة المتواضعة الى عوامل مناخية منها الجفاف وعوامل أخرى مرتبطة بالتعرية التي تساهم في توحل السد وتزايد كمية الوحل مما يؤدي الى تراجع حقينة السدود. حيث يساهم المعمل الهيدرومائي محمد الخامس بنسبة كبيرة في الإنتاج الكهرمائي بالجهة الشرقية، بينما لايساهم المعمل الهيدرومائي بوعرك إلا بنسبة ضعيفة حيث سجل الإنتاج الكهرمائي **70**مليون كيلواط فالساعة بنسبة 93 % في المعمل الهيدرومائي محمد الخامس سنة 2014 و5 مليون كيلواط فالساعة بنسبة 7 % سجلت بالمعمل الهيدرومائي .

[213] المديرية الجهوية للطاقة والمعادن وجدة.

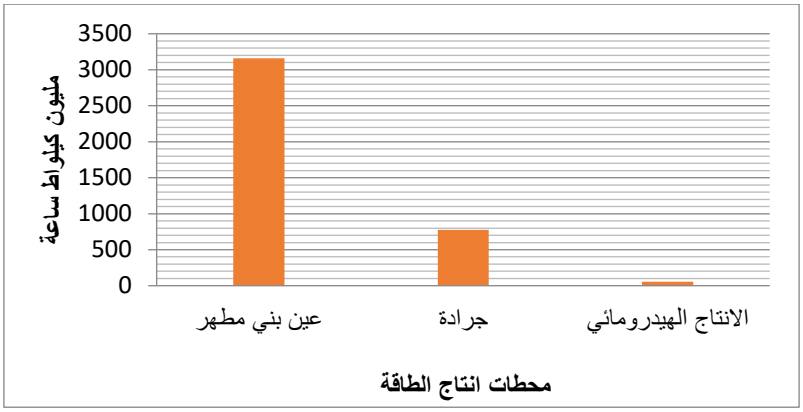
شكل رقم 4 نسبة الانتاج الكهرمائي بالجهة الشرقية سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

تنتج الجهة الشرقية نسبة هامة من الطاقة الكهربائية بفضل المحطة الحرارية بعين بني مطهر والمحطة الحرارية بجرادة وسد محمد الخامس بالناضور. وقد بلد الإنتاج الجهوي من الطاقة الحراري حوالي 4 مليارات كيلواط ساعة خلال سنة 2016 أي حوالي 17,5 % من المجموع الوطني. أما إنتاج الطاقة الهيدرومائية فيعتبر هزيلا جدا بالمقارنة مع الإنتاج الوطني إذ لا تتعد نسبته 2.5%.

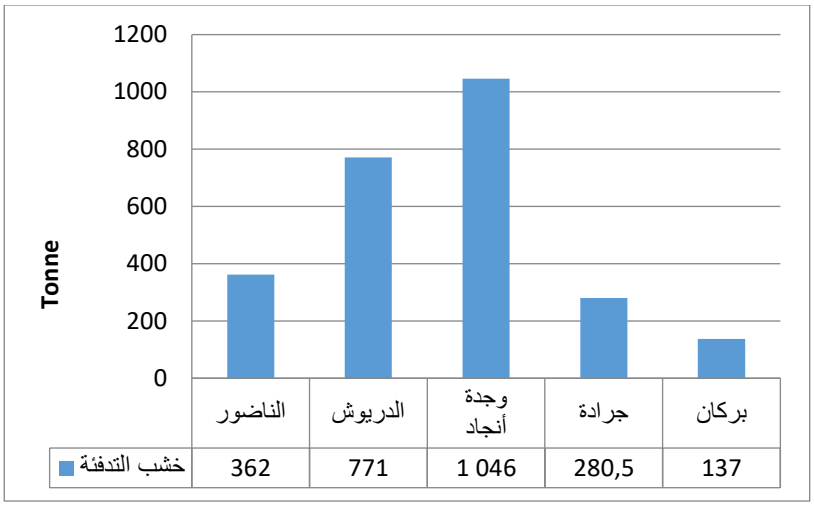
شكل رقم 5 : انتاج الطاقة الكهربائية بالجهة الشرقية سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

توفر الجهة على ثروة غابوية طبيعية مهمة تقدر مساحتها بحوالي 2,3 مليون هكتار، أي ما يناهز 26 % من مجموع مساحة الغابة الوطنية. ويغطي نبات الحلفاء معظم هذه المساحة (مليوني هكتار).

شكل رقم 6 : إنتاج خشب التدفئة حسب الأقاليم سنة 2016



المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر +عمل شخصي

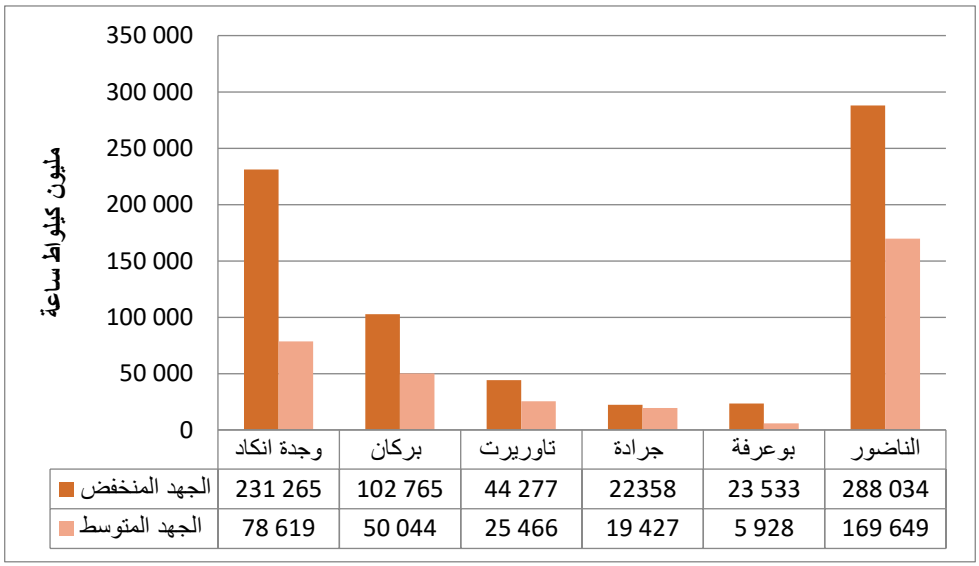
4. النفايات الصلبة:

تم انشاء مطرح عمومي بمدينة وجدة بتاريخ 17 أكتوبر 2005 ، ويعتبر تجربة أولى وفريدة في افريقيا. ومن الخصائص المميزة للمطرح الجديد أنه يتكفل بمعالجة كميات هامة من النفايات تصل إلى 100 ألف طن، كما يضم وحدة لإنتاج الكهرباء. ومن شأن نجاح المطرح أن يعطي دفعة لمعالجة النفايات بباقي مدن البلاد ولقد أقيم هدا المطرح حسب المواصفات العالمية كما يعتبر فريدا من نوعه بالمغرب بحيث يستغل في توليد الطاقة الكهربائية بمدينة وجدة تقوم محطة المعالجة باستغلال 100 ألف طن مجموع ما تلفظه مدينة وجدة من النفايات في السنة الواحدة تمثل منها المواد العضوية 65 بالمئة أي ما يعادل 65 ألف طن لإنتاج الطاقة الكهربائية تكفي لتلبية حاجيات ساكنة من 20 الى 30 الف نسمة ومقدار 9 ميغاواط فى اليوم، يقابل استهلاك 15 الف نسمة أي 3,4% من سكان مدينة وجدة[214].

اما فى ما يخص الاستهلاك فتستهلك الجهة الشرقية نسبة مهمة من الطاقة ويتزايد الاستهلاك بفعل التزايد الديمغرافي للساكنة الشرقية والتطور الصناعي ،حيث بلغ مجموع الاستهلاك بالجهة الشرقية 1299946 مليون كيلواط ساعة سنة 2016 وبلغت مبيعات الطاقة الكهربائية بالجهة الشرقية 1374.20 مليون كيلواط ساعة و بلغ عدد المنخرطين بالمكتب الوطني للكهرباء 577904 منخرطا.

[214] معطيات احصائية للجماعة الحضرية وجدة

شكل رقم 7 : الاستهلاك الطاقي حسب اقاليم الجهة الشرقية 2016



	وجدة انكاد	بركان	تاوريرت	جرادة	بوعرفة	الناضور
الجهد المنخفض	231 265	102 765	44 277	22358	23 533	288 034
الجهد المتوسط	78 619	50 044	25 466	19 427	5 928	169 649

المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن+ عمل شخصي

يعرف الاستهلاك تباينا وتفاوتا بين اقاليم الجهة الشرقية سواء تعلق الأمر بالجهد المنخفض أو بالجهد المتوسط ،ففي ما يتعلق بالاستهلاك المرتبط بالجهد المنخفض تصدر إقليم الناضور القائمة ب288034 مليون كيلواط ساعة يليه إقليم وجدة انكاد 231265مليون كيلواط ساعة وبعدة اقليم بركان ب102765 مليون كيلواط ساعة وبعده تاوريرت وجرادة وبوعرفة بالتراتب ونفس الترتيب بالنسبة بالاستهلاك المرتبط بالجهد المتوسط. اما فى ما يخص المبيعات سجلت في الناضورأعلى نسبة من مبيعات الطاقة الكهربائية بالجهة الشرقية ب600 مليون كيلواط ساعة بنسبة 41 بالمئة يليها اقليم بركان وتاوريرت ب 380 مليون كيلواط ساعة بنسبة 26% ووجدة ب380 بنسبة 26% وجرادة بنسبة 4 %واقليم فجيج بنسبة 3%.

المحور الرابع : الفاعلون والمساهمون في تطوير الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية

1 .الوكالة المغربية للطاقة الشمسية

الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، هي شركة مجهولة الاسم ذات مجلس إدارة ومجلس رقابة. تهدف الشركة إلى إنجاز برنامج لتنمية المشاريع المدمجة لتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميغاواط.و تهتم بتصميم مشاريع التنمية الشمسية المسماة بمشاريع الطاقة في مناطق التراب الوطني القادرة على إيواء مراكز توليد الطاقة من خلال الطاقة الشمسية، وإعداد الدراسات التقنية والمالية اللازمة لتقييم المواقع وتخطيط استغلال مشاريع الطاقة الشمسية

والمساهمة في البحث و تعبئة عملية التمويل اللازمة لإنجاز و استغلال مشاريع الطاقة الشمسية ،و اقتراح إدارة ترتيبات للتكامل الصناعي لكل مشروع خاص بالطاقة الشمسية ولتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية إنجاز البنيات التحتية لربط هذه المحطات لنقل الكهرباء وكذلك البنيات التحتية لإمدادات المياه بناءا على الصلاحيات المخولة لها في هذا الشأن في التشريع المعمول به لكل هيئة عامة أو خاصة[215].

2 . جامعة محمد الأول بوجدة

يكتسي تعاون الوكالة المغربية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وجامعة محمد الأول بوجدة طابعا استراتيجيا نظرا لدور العلم والمعرفة في التنمية والبحث على طرق جديدة من أجل تنمية مستدامة فعالة ومفيدة لا بالنسبة لمواطن الجهة ولا بالنسبة للوطن ، وفي هدا الاطار تم انجاز معهد الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوجدة سنة 2013 على مساحة 4.5 هكتارات في تكنوبوليس وجدة بكلفة بناء وتجهيز تناهز 95 مليون درهم يتحملها قطاع التكوين المهني، منها أزيد من 52 مليون و301 ألف درهم مخصصة للبناء[216].



صورة رقم 2.معهد التكوين في مهن الطاقات و النجاعة الطاقية بوجدة

3.المجلس الجماعي لمدينة وجدة

انخرط المجلس الجماعي لمدينة وجدة، في مجموعة من البرامج والمخططات والمشاريع التي همت مجال الطاقة المستدامة، و إنتاج "الطاقة الخضراء"، عبر المعالجة و التثمين الطاقي للنفايات المنزلية كما انخرط منذ عام 2012 في مسلسل التخطيط الإستراتيجي التشاركي في ميدان الطاقة المستدامة، وانخرط في برنامج "جيه تينو" المدعم من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة و الهادف إلى بلورة و إنجاز إستراتيجية جماعية للطاقة وتواصل الجماعة

[215] مرجع سابق

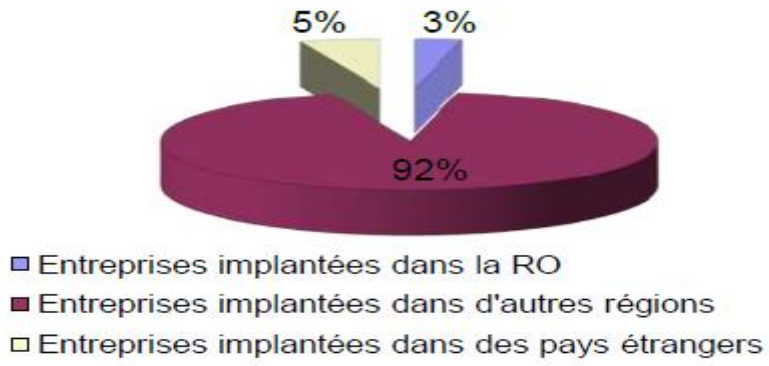
[216] http://www.ump.ma/index.php/ar

الحضرية لوجدة تعزيز قدراتها في هذا المجال و ذلك عبر الدعم الأوروبي الذي يوفره مشروع "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط" و الذي جاء لمساندة الجماعات المحلية جنوب البحر الأبيض المتوسط المنخرطة في هذا الميثاق كما انخرط في المجلس الجماعي شبكة المدن المغربية للتحكم الطاقي المدعم من طرف البرنامج الألماني "كومون" ، من أجل تبادل التجارب النموذجية في مجال الطاقة المستدامة بين المدن المغربية والتونسية و الألمانية، إضافة إلى مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن "جنوب المتوسط" المدعم من طرف الاتحاد الأوروبي[217].

5 - مساهمة الشركات العاملة في مجال الطاقات المتجددة

تساهم الشركات العاملة في مجال الطاقات المتجددة في مدينة وجدة المتخصصة في دراسة وبيع معدات الطاقة الشمسية وتركيبها وتنفيذ أعمال الكهرباء والطاقة الشمسية في تطوير مجال الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية عبر توفرها على معدات الطاقة الشمسية بما فيها السخانات الشمسية للاستعمال المنزلي بحيث توفر للزبون امكانية اقتناء الاجهزة الحديثة غير ان دالك يتطلب مبلغ مالي مهم قد استفادة المواطن البسيط من هده التقنية والملاحظ هو ان استعمال السخانات الشمسية يقتصر على الفئات الميسورة ولكن على العموم تساهم هده الشركات في تطوير مجال الطاقات المتجددة بالجهة الشرقية وفي ما يخص الشركات المعتمدة في مجال الشبكات الكهربائية بالجهة الشرقية التي تساهم بدورها في توفير المعدات الكهربائية التى تتناسب مع الكفاءة الطاقية .

شكل رقم : 8 الشركات المعتمدة في مجال الشبكات الكهربائية بالجهة الشرقية سنة 2016



المصدر: معطيات احصائية للمديرية الجهوية للطاقة والمعادن بوجدة

[217] مرجع سابق

يبين الرسم البياني أن الشركات المعتمدة في مجال الشبكات الكهربائية في جميع أنحاء الجهة الشرقية تمثل حوالي 3٪ بينما الشركات في المناطق المغربية الأخرى تمثل حوالي 92٪ وتلك التي تقع في الخارج تمثل5 ٪.

خاتمة:

يلعب قطاع الطاقة دورا مهم في تحقيق التنمية هذا إن لم نقل أنه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية و ذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة اللازمة لكل القطاعات ، فإمداداتها تشكل عاملا أساسيا في دفع عملية الإنتاج و تحقيق الاستقرار و النمو في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي مما يؤدي إلى توفير فرص العمل و تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة ، بينما يمكن أن يتسبب انقطاعها في خسائر مالية و اقتصادية فادحة ، و لذا يجب أن تكون متوفرة طوال الوقت وبكميات كافية و بأسعار ميسرة ، وذلك من أجل تدعيم أهداف التنمية ، و باختلاف أنواع ومصادر الطاقة نجد أنها تؤثر بنسب متفاوت على البيئة ، إذ تمثل الطاقة التقليدية الخطر الأكبر في تلوث البيئة خاصة منها الفحم و البترول ، هذا ما جعل ضرورة البحث عن مصادر وموارد الطاقة المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول من بينها المغرب الذي اعتمد استراتيجة فعالة في مجال الطاقات المتجددة من خلال العديد من المشاريع التي تهم الطاقات المتجددة بعضها انجز والبعض الاخر في طور الانجاز وتزخر الجهة الشرقية بمؤهلات هامة من الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية حيت تتوفر على أعلى معدلات الإشعاع الشمسي بالمغرب ويمكن استثمارها على نطاق واسع بالجهة من خلال عدة محطات حرارية للإنتاج الكهرباء من اجل تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة كما تتميز الجهة الشرقية بقوة رياح معتدلة يمكن استثمارها للإنتاج الطاقة الكهربائية ونفايات صلبة بكمية مهمة يمكن استثمارها هي الأخرى في إنتاج الكهرباء في جميع المدن الشرقية كما تتوفر الجهة الش على مؤهلات مائية متواضعة للإنتاج الكهرباء عن طريق سد محمد الخامس الذي شرع في استخدامه منذ سنة 1967 كما تتوفر الجهة على محطتين حراريتين مهمتين للإنتاج الكهرباء هما محطة عين بني مطهر ومحطة جرادة بقوة إنتاج 165 ميغاواط اما محطة عين بني مطهر وتبلغ قدرتها 272 ميغاواط وتستهلك الجهة الشرقية نسبة مهمة من الطاقة ويتزايد هدا الاستهلاك بفعل التزايد الديمغرافي للساكنة والتطور الصناعي حيت بلغ مجموع الاستهلاك بالجهة الشرقية 1299946 مليون كيلواط ساعة سنة 2016 ويساهم مجموعة من الفاعلون في تطوير الطاقات المتجددة بالجهة وهي الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية والوكالة المغربية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية عبر انجاز المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية ,كما تلعب جامعة محمد الأول بوجدة دورا محوريا في تنمية التكوين المهني في هذا المجال الحيوي من خلال توفير الحاجيات من اليد العاملة والكفاءات المؤهلة في قطاع الطاقات المتجددة كما ساهم

المجلس الجماعي لمدينة وجدة، في مجموعة من البرامج والمخططات والمشاريع التي همت مجال الطاقة المستدامة، و إنتاج "الطاقة الخضراء"، عبر المعالجة و التثمين الطاقي للنفايات المنزلية.

المراجع المعتمدة :.

- احلام زواوية،جدوى الإستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الإقتصادي المستدام ، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980.2014) ،أطروحة *نيل شهادة الدكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر ،2017، ص2.
- جديدي روضة .عيشاوي كثرة . الإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول المغاربية ,الملتقى الدولى السادس .بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ،2016 ,ص3
- هبة محمود عبد الرزاق شهوان ،،طاقة الشمس والرياح في شبه جزيرة سيناء,*بحث ماستر دراسة في المناخ التطبيقي باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية*. 2014. ص 24.
- الحسني المصطفي ،إشكالية التنمية الترابية بالمغرب ،نمودج دكالة عبدة ،*أطروحة لنيل شهادة الدولة ،شعبة الجغرافيا كلية الأداب والعلوم الإنسانية* ،مراكش. 2004،ص41.
- محمد علي محمد عويضة ،التحليل المكاني لإشعاع الشمسي وإمكانية توليد الطاقة فى محافظة الوادي الجديد، *بحث الماجيستر في الأداب من قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية* جامعة حلوان. 2017، ص10 .
- US Government Report (2005), "World Fact Book

المؤسسات والادارات :

- المحطة المناخية بوجدة وعين بني مطهر.
- الوكالة المستقلة لحوض ملوية. وجدة
- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. وجدة
- المديرية الجهوية للطاقة والمعادن بوجدة
- الجماعة الحضرية لمدينة وجدة .

توظيف نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد في التقييم النوعي والكمي للتعرية المائية بحوض واد الحاج (الريف الأوسط- المغرب) من خلال نموذج جافريلوفيك (EPM)

Employment of geographic information systems (GIS) and remote sensing in the qualitative and quantitative assessment of water erosion in the Oued El Hajj Basin (Central Rif-Morocco) via Gavrilovich Model (EPM)

محمد ديداي، طالب باحث بمختبر الدراسات الجيوبيئية والتهيئة والتنمية المستدامة، المغرب

عبد الغني الهواري، أستاذ باحث بمختبر الدراسات الجيوبيئية والتهيئة والتنمية المستدامة، المغرب

البريد الالكتروني :mohamed.dayday@usmba.ac.ma

ملخص

تتعدد مناهج تقييم التعرية المائية ونمذجتها خرائطيا بتوظيف نظم المعلومات الجغرافية و الإستشعار عن بعد. ويعد نموذج EPM من المناهج الخرائطية المعتمدة للتقييم النوعي والكمي للتعرية المائية. تمكنا من خلال تطبيق هذا النموذج على حوض واد الحاج (الريف الأوسط) من التوصل إلى خريطة التعرية المحتملة (فقدان التربة) وفقا للعوامل المتحكمة في هذه الظاهرة، إذ أن أغلب المجالات ذات احتمالية تعرية قوية وقوية جدا (54%) توافق المناطق حيث الركيزة الصخرية هشة والإنحدارات قوية وضعف التغطية النباتية. في حين أن المجالات ذات احتمالية ضعيفة جدا (3%) توافق المناطق المستقرة حيث يتواجد الغطاء النباتي و الركيزة الصخرية الصلبة. ومنه فخريطة التدهور النهائية تبين المجالات التي تعرف فقدانا كبيرا للتربة (المجالات المتدهورة)، والمجالات التي تعرف استقرارا مهما وضعف كميات التربة المفقودة، وقد تم التأكد من مختلف مظاهر التدهور و الإستقرار وتوزيعها في الميدان.

الكلمات المفتاح: التعرية المائية - نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد - نموذج EPM.

Abstract

There are several methods of water erosion assessment, including cartography, using geographic information systems and remote sensing. EPM are the method of qualitative and quantitative assessment of erosion. After applying the EPM method and integration of several factors we obtained a map of the final degradation, which explains the degraded spaces and the stable spaces (map of the potential erosion). Most areas with the probability of strong erosion agree (54%) where the rocks are brittle and steeper slopes with weak vegetation cover. While most areas that the probability of erosion is very low (3%) agree stable spaces where it excites vegetation cover and rock resistance.

Keywords: Water erosion – Geographic Information System end Remote sensing - EPM model.

تقديم عام

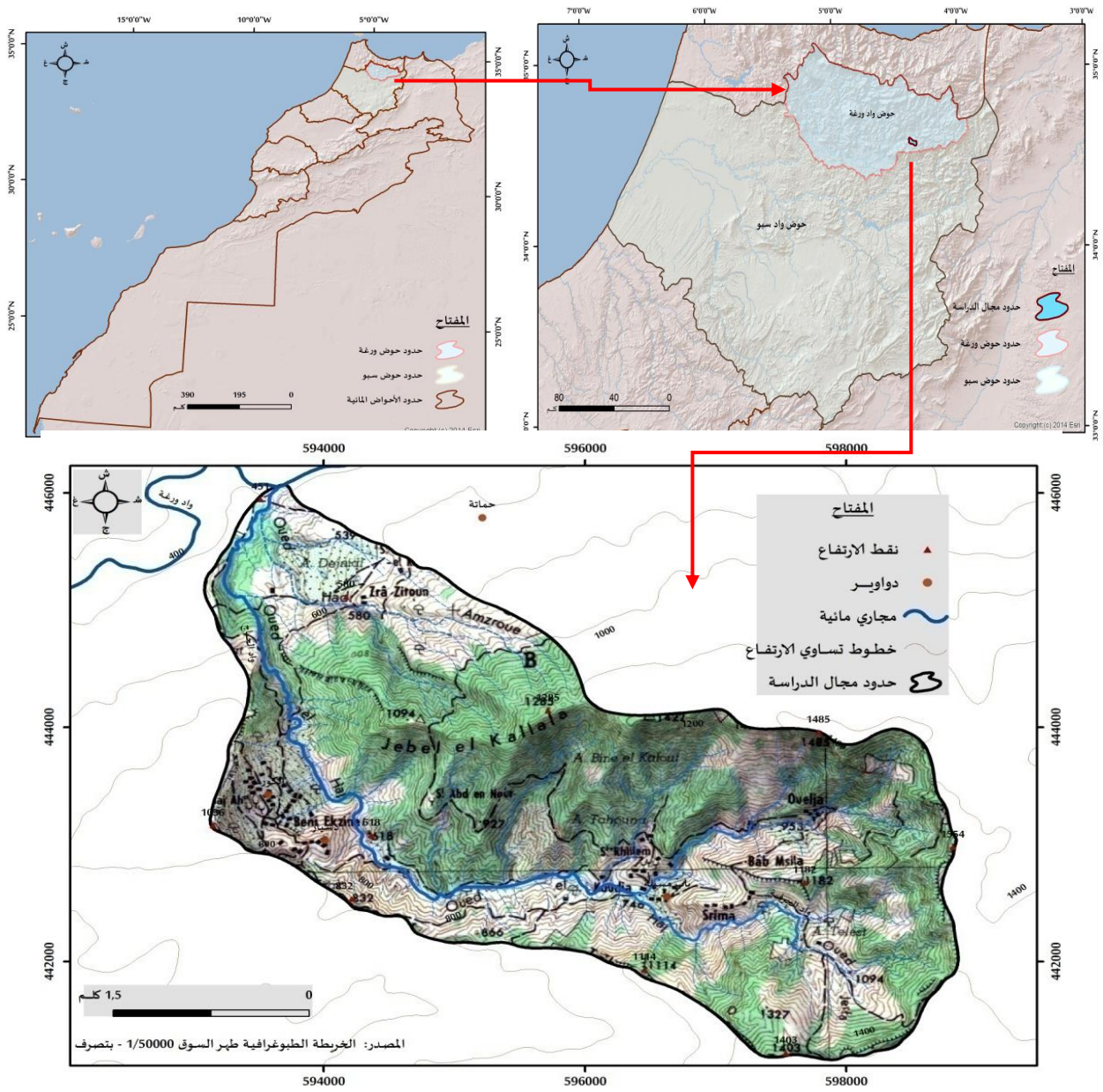
تعتبر التعرية المائية من أهم الإكراهات التي تواجه الأوساط الجبلية المغربية خاصة بالريف، والتي يصعب معالجتها على المدى القريب. وتنتج جبال ومقدمة الريف أكثر من 56 % سنويا من الرواسب رغم أنها لا تغطي سوى 6 %من التراب الوطني؛ مما يهدد أزيد من 11 مليون هكتار من الأراضي في الأحواض المنحدرة فوق السدود لأخطار الانجراف *(علي فالح، 2017)*. وتؤدي التعرية المائية إلى تدهور التربة و بالتالي نقصان إنتاجيتها كما ونوعا نتيجة عوامل متعددة. و بحكم كون هذه الظاهرة عالمية فإنه ابتكرت و طورت العديد من النماذج الرياضية لتقدير كميات فقدان التربة، خاصة المعادلة العالمية لفقدان التربة. بالإضافة إلى نموذج جافريلوفيك EPM الذي سنعتمده في هذه الدراسة.

يعد العمل الخرائطي من أهم سمات و مميزات الدراسة الجغرافية، لكونه يترجم المعطيات على الواقع و يبين توزيعها و اختلافها، مما يتيح إمكانية قراءتها بسهولة أكبر . و تساهم نظم المعلومات الجغرافية و الإستشعار عن بعد عبر مجموعة من البرامج في تسهيل إنجاز الخرائط و تحليلها و ربط العلاقات واستنتاج التفاعلات بينها. ما أتاح إعداد نماذج رياضية و معادلات مختلفة تدمج ضمنها للحصول على خرائط مختلفة الأهداف، لمعالجة عدة إشكاليات. وقد اخترنا الإشتغال بنموذج EPM لجافريلوفيك. حيث قام هذا الأخير بتصميم هذا النموذج خلال سنوات الخمسينات، و تم تطويره بعد ذلك من طرف مجموعة من الباحثين خصوصا مع الثورة المعلوماتية الأخيرة تمت الإستفادة من نظم المعلومات الجغرافية في تطبيق المعادلات الخاصة بهذا النموذج الذي طبق بشكل كبير في بلدان أوربا الشرقية، و هي في معظمها بلدان شديدة التضرس.

1. توطين مجال الدراسة (حوض واد الحاج)

ينتمي مجال الدراسة جغرافيا إلى سلسلة جبال الريف، بالتحديد ضمن الريف الأوسط. إذ يمكن اعتباره مقدمة الجبال العليا للريف الأوسط. ويتواجد المجال ضمن حوض واد ورغة بالعالية، إذ يعد واد الحاج أحد الروافد المباشرة لواد ورغة. يقع حوض واد الحاج ضمن الإحداثيات الكلمترية بين خطي طول 593 كلم و 599 كلم غربا، و 441 كلم و 446 كلم شمالا. أما إداريا يقع المجال ضمن جهة فاس مكناس، في أقصى الشمال الشرقي من إقليم تاونات، ضمن الجماعة الترابية فناسة باب الحيط في الجنوب الشرقي منها.

الشكل 1: خرائط توطين حوض واد الحاج على مستوى الأحواض المائية.



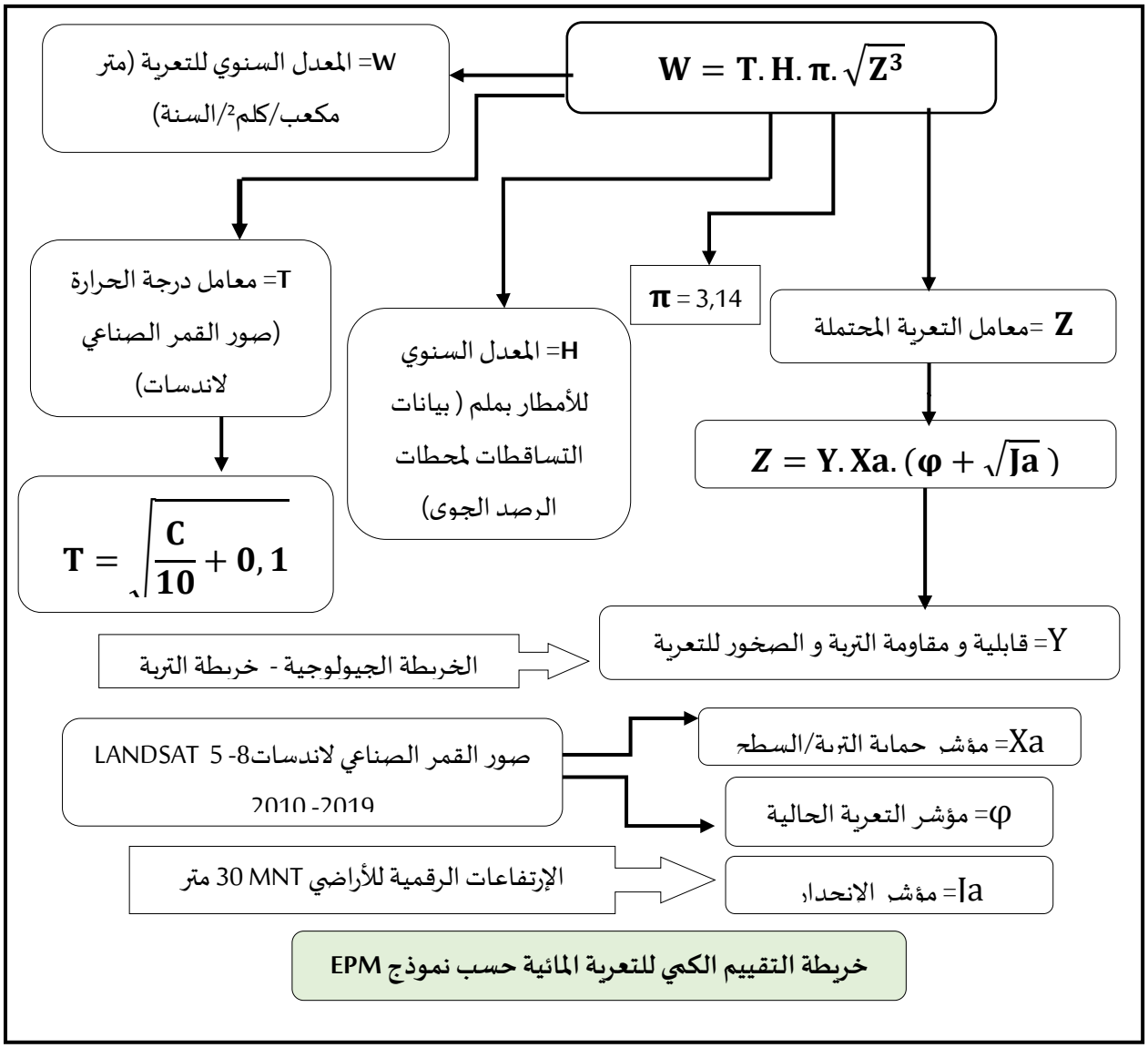
2. دوافع ومبررات اختيار نموذج EPM

تم اختيار هذا النموذج لكونه اختبر كثيرا وقورن بقياسات حقلية ودراسات مناظرة، فوجد أنه ذو مصداقية في تقدير التعرية المائية، بل هناك من الباحثين من يرى أنه أصلح للتطبيق وأكثر ملائمة من نموذج RUSLE، حيث استخدمه العديد من الباحثين في تسعة عشر موقعا في سويسرا، ثم قارنوا النتائج بقياسات حقلية حيث وجدوا أن نسبة الإرتباط بين القيم المنتجة بكلا الأسلوبين تبلغ 90%، كما بلغت نسبة الصحة بين القيم المحسوبة مقارنة بالقيم المقاسة نسبة 99% *(سعد الغامدي،2009)*.

ينسب نموذج EPM إلى جافريلوفيك سلوبدان Gavrilovic Solobodan الذي عمل عليه بالتعاون مع باحثين آخرين بيوغسلافيا، و هو من النماذج المعتمدة لتقييم التعرية المائية في المناطق الجبلية المتضرسة، و بالتالي فهو يتجاوز القصور الذي يعم بعض النماذج الأخرى، وما يميزه أنه يقدر أنواعا عديدة من التعرية السيلية إلى الإنزلاقات و يأخذ بالإعتبار متغيرات عديدة و هي: التركيب الصخري و الإنحدار وحالة الغطاء النباتي و التربة و التساقطات، بالإضافة إلى عنصر الحرارة. يطبق هذا النموذج وفق سلسلة من المعادلات.

3. منهجية تطبيق نموذج EPM

الشكل 2: خطاطة منهجية لكيفية تطبيق نموذج EPM للتقييم النوعي والكمي للتعرية المائية.



يتطلب تطبيق هذا النموذج عددا كبيرا من البيانات تتعلق بطبيعة الصخور و الأتربة، الإنحدار، التساقطات، الحرارة، الغطاء النباتي، بالإضافة إلى المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الزيارات الميدانية. ومنه فقد اعتمدنا على مصادر مختلفة للمعلومات مع التركيز على توظيف الإستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في إنجاز خرائط موضوعاتية لمختلف العوامل و مؤشرات المعادلة، ثم إدماج و تركيب هذه الخرائط و شبك قواعد بياناتها وإنجاز مجموعة من وظائف التحليل المجالي.

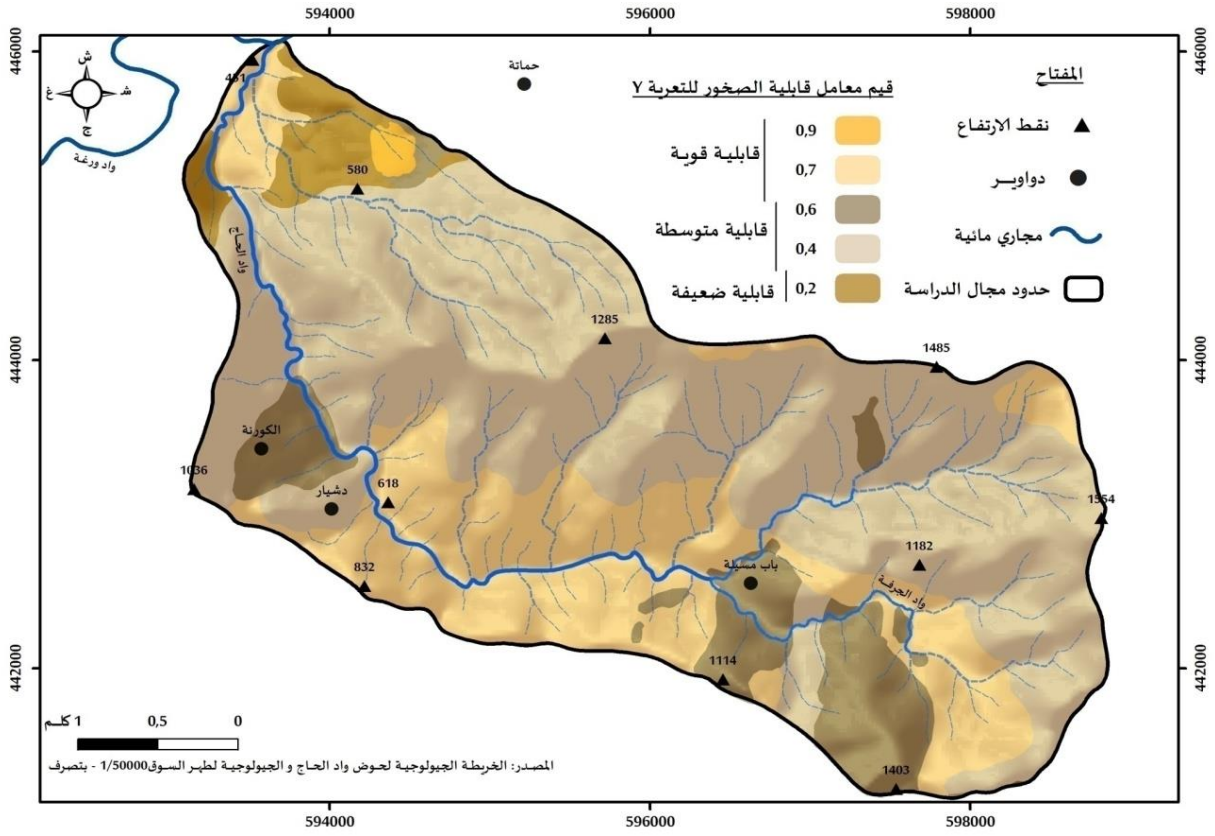
4. نتائج ومناقشة

1.4 التقييم النوعي للتعرية المائية بحوض واد الحاج من خلال نموذج جافريلوفيك EPM

1.1.4 مؤشر قابلية الصخور للتعرية (Y)

هذا المؤشر يبين حساسية التربة للتعرية المائية، و يعتمد على مجموعة من التحليلات المخبرية المتعلقة بالنسيج و البنية و نسبة المادة العضوية و النفاذية، و ذلك بغية حساب هذا المعامل.

الشكل3: خريطة قيم معامل قابلية الصخور/الأتربة للتعرية حسب نموذج EPM

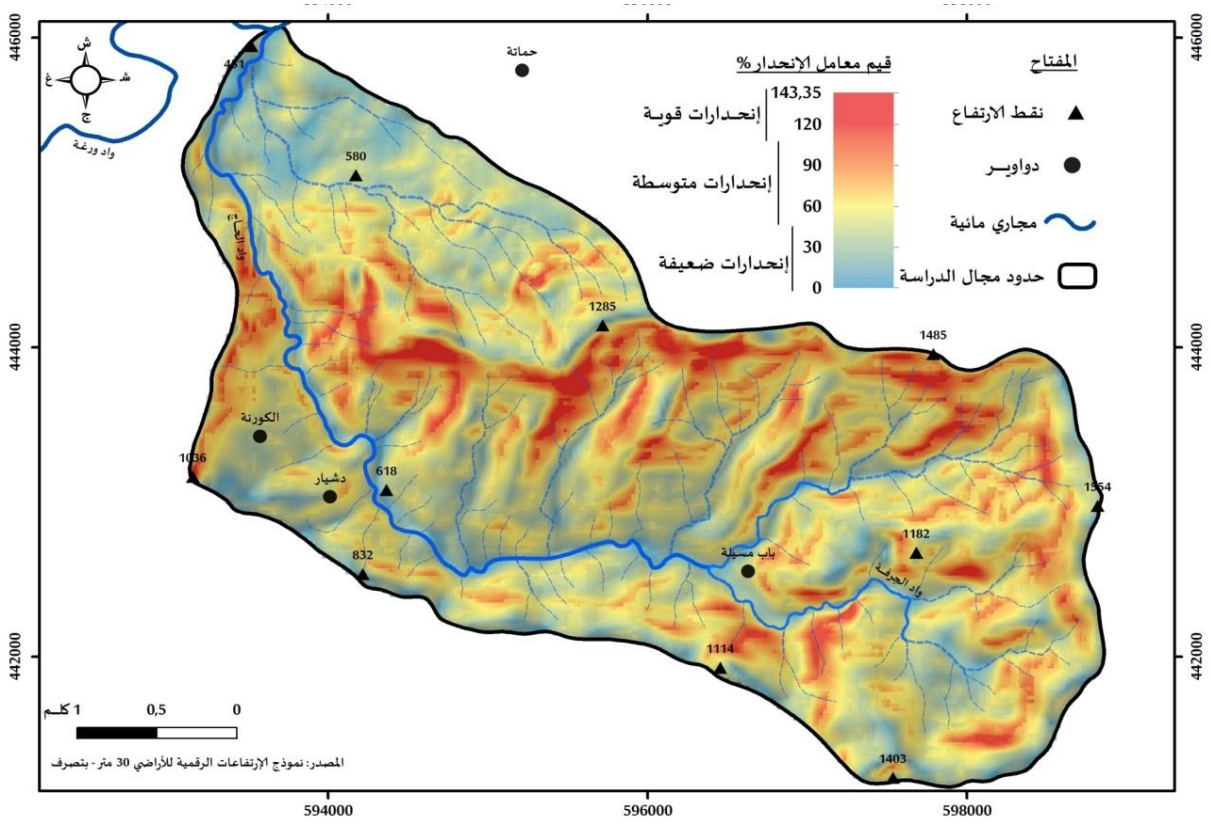


بحكم غياب خريطة تربة دقيقة لمجال الدراسة، وكذا إمكانيات القيام بمثل تلك التحليلات سنعتمد هنا على الخريطة الجيولوجية لطهر السوق ذات مقياس 1/50000 والخريطة الجيولوجية المنجزة لحوض واد الحاج لتحديد حساسية الصخور للتعرية و مدى درجة المقاومة. ولإنجاز هذا المعامل حاولنا ملائمة طبيعية الصخور والتكوينات المتواجدة بحوض واد الحاج مع القيم المحددة في الجدول الوصفي الخاص لهذا المعامل.

انطلاقا من الشكل 3 تتراوح قيم المعامل Y بحوض واد الحاج بين 0,2 كأدنى قيمة و0,9 كأعلى قيمة. ما يعني أن المجال يتضمن صخور و تكوينات مختلفة المقاومة و القابلية للتعرية المائية. إذ تشكل فئة الصخور ذات قابلية متوسطة مساحة كبيرة تقدر بأزيد من النصف، تتواجد بعالية الحوض وبالقسم الشمالي منه. في حين تغطي الصخور ذات قابلية تعرية مرتفعة مساحة مهمة محتلة بذلك المرتبة الثانية من حيث المساحة، تتواجد أساسا بالقسم الجنوبي للحوض و ببعض المجالات الضيقة بعالية و شمال الحوض. بينما تتوزع الصخور ذات قابلية ضعيفة على مساحة صغيرة بسافلة الحوض فقط. وعليه يمكن القول أن اختلاف قابلية الصخور للتعرية وتفاوت درجة مقاومتها يؤدي إلى اختلاف أشكال التعرية المائية بمجال الدراسة، ومنه قيمة التدهور الكمي للتربة.

2.1.4 مؤشر الإنحدار (Ja)

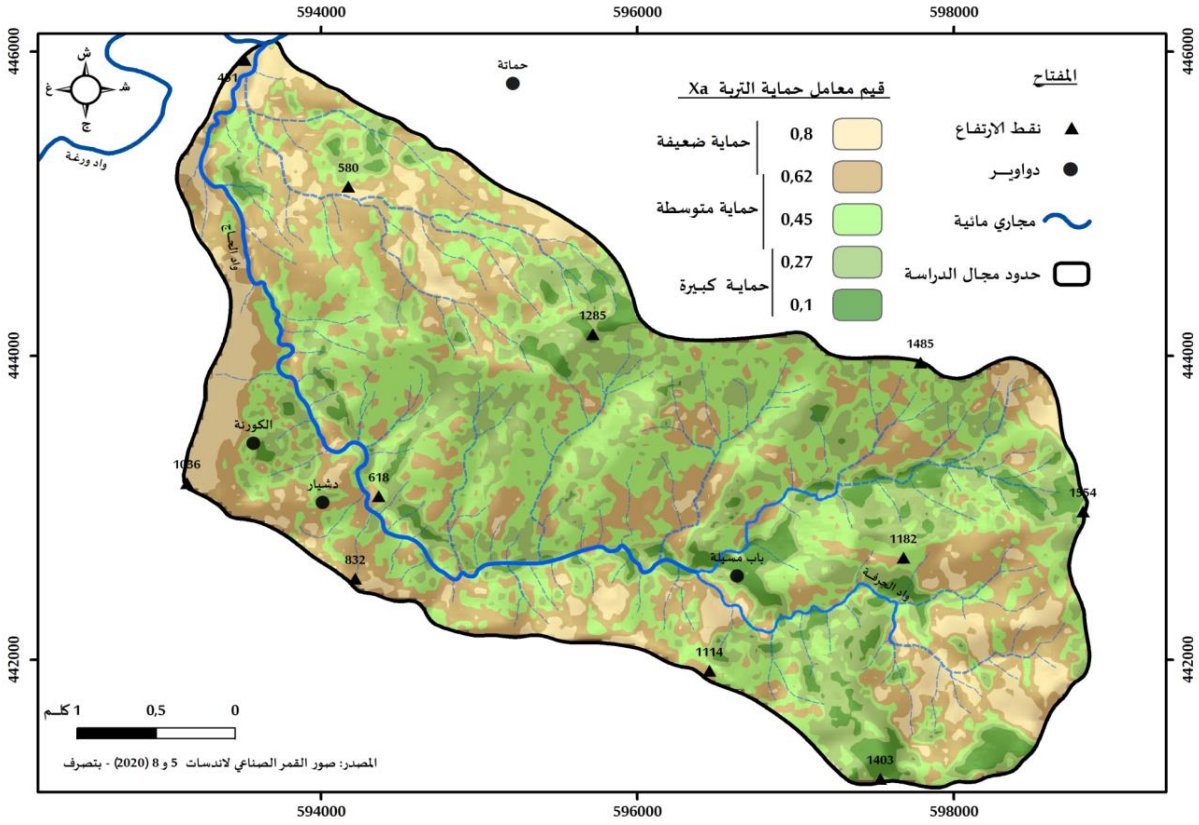
الشكل 4: خريطة قيم معامل الإنحدار Ja ب% حسب نموذج EPM



يشكل الإنحدار عاملا مهما ضمن هذا النموذج، نظرا لدوره الكبير في الرفع أو التقليل من الجريان السطحي للمياه. حيث أن ارتفاع سرعة جريان المياه المتساقطة تتناسب مع الإنحدارات القوية و تزداد باتجاه السافلات ما يسمح باقتلاع و نقل التربة، و العكس صحيح، تتناقص سرعة المياه و قدرتها على الإقتلاع و النقل كلما ضعفت الإنحدارات. ولاستخراج هذا المؤشر المهم تم الإعتماد على نموذج الإرتفاعات الرقمية للأراضي بدقة 30متر. إذ كما يتضح من خلال الخريطة (الشكل 4) أن أعلى قيمة وصلها الإنحدار هي 143 % في حين أدنى قيمة 0 %. هذا وتهيمن على الحوض الإنحدارات القوية التي تتواجد عند عالية الحوض عند الشرق و بالقسم الشمالي و كذا بأجزاء من القسم الجنوبي و الغربي. ويرجع ارتفاع هذه الإنحدارات إلى الطبوغرافية الشديدة الإرتفاع و كثافة الخدات و الشعاب و تعمقها، وبالقرب من هذه الإنحدارات القوية تنتشر انحدارات متوسطة على مساحة مهمة على شكل مجالات مشتتة على الحوض، في حين تتواجد الإنحدارات الضعيفة بشكل كبير عند سافلة .

3.1.4 مؤشر حماية التربة (Xa)

الشكل 5: خريطة قيم معامل حماية التربة Xa حسب نموذج EPM



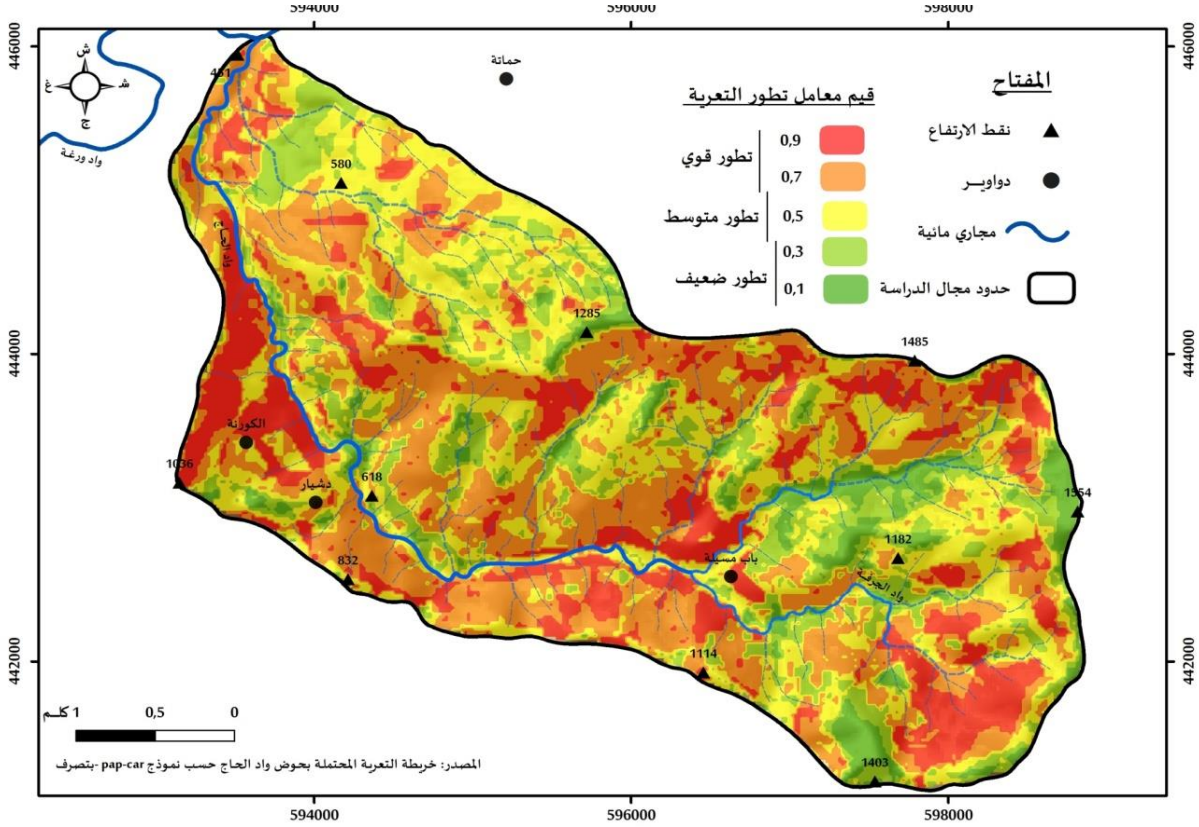
يقصد بهذا المعامل الغطاء النباتي أيا كان نوعه الذي يساعد على تثبيت التربة وإبطاء سرعة الجريان السطحي و زيادة نسبة التسرب، ومنه حماية التربة من الإنجراف. ويرتبط مؤشر التغطية النباتية أيضا نوع الغطاء النباتي(أشجار –

شجيرات – حشائش – أعشاب...) و علوه و كثافته. كما يختلف هذا المعامل حسب حالة السطح والفصول و كذلك حسب أنماط استعمالات الأراضي من طرف السكان (أراضي محروثة – غراسات – مراعي...).

نلاحظ اختلاف درجة حماية التربة حسب اختلاف مؤشر التغطية النباتية، إذ تتراوح قيم مؤشر الحماية بالحوض بين 0,1 كأدنى قيمة حيث توجد المجالات ذات الحماية المهمة بحكم تواجد الغطاء النباتي بها (غابة - ماطورال كثيف...)، وتنتشر على شكل مساحات ضيقة ومتفرقة بالقسم الجنوبي الشرقي وبعالية الحوض، و 0,8 كأعلى قيمة بالمجالات التي تعرف حماية ضعيفة نظرا لقلة و ضعف التغطية النباتية بها (مجالات الزراعات الموسمية و الماطورال المتدهور...)، و تتواجد أساسا بأجزاء من سافلة الحوض و بالهامش الغربي.

4.1.4 مؤشر تطور التعرية الحالية (φ)

الشكل 6: خريطة قيم معامل تطور التعرية حسب نموذج EPM



يتطلب استخراج وحساب هذا المعامل عملا ميدانيا مكثفا وشاملا لمجال الدراسة، بالإضافة إلى الإستعانة بالصور الجوية وصور الأقمار الصناعية بدرجة وضوح عالية (1متر). هذا وتوفر نظم المعلومات الجغرافية إمكانية حساب هذا المؤشر انطلاقا صور اللاندسات عبر قسمة الجذر التربيعي للنطاق الثالث (TM3) على القيمة القصوى للإشعاع (Qmax) بناء على نتائج المعادلة السابقة، فإنه تترجم النتائج وفقا لنسبة الإشعاع، حيث تزداد نسبة الإشعاع بشكل مضطرد مع

حدة التعرية. أي أن أعلى القيم تسجل بالمجالات ذات التعرية القوية و العكس صحيح. *(جمال شعوان،2015)*. ولحساب هذا المؤشر سنعتمد على ما التوصل إليه في المقاربة التنبؤية ضمن منهجية PAP/CAR، بالإضافة إلى العمل الميداني الذي قمنا به بالإضافة والاستعانة ببعض صور الأقمار الصناعية *(El Bouhali A.2016)*. وملائمة النتائج المحصل عليها مع المعايير الوصفية التي حددها جافريلوفيك في الجدول الوصفي لهذا المؤشر لخلق توافق بين المؤشرات.

يلاحظ أن معامل تطور التعرية يختلف من مجال لآخر و ذلك حسب العوامل المسؤولة عن التعرية (الصخارة – الإنحدار – التساقطات – الغطاء النباتي...). حيث وصلت أعلى قيمة لحوض واد الحاج إلى 0.9 و هي توافق المجالات حيث تطور التعرية قوي و هي توافق مجالات ذات تغطية نباتية ضعيفة و انحدارات قوية و ليتولوجية هشة، و تنتشر أساسا في القسم الشرقي و الجنوبي الغربي ن الحوض. في حين بلغت أدنى قيمة 0.1 بمجالات ذات تطور ضعيف، إذ تتواجد بها انحدارات ضعيفة وغطاء نباتي مهم و صخارة مقاومة للتعرية، و تنتشر على شكل مساحات متفرقة بين عالية وسط وسافلة الحوض.

5.1.4 مؤشر التعرية المحتملة (Z)

كما هو محدد في معادلة EPM يتم الحصول على هذا المعامل من خلال دمج طبقات خرائط المعاملات السابقة في نظم المعلومات الجغرافية، أي دمج خريطة معامل قابلية الصخور للتعرية (Y) ومعامل حماية التربة (Xa) ومعامل الإنحدار (Ja) وأخيرا معامل تطور التعرية (Q)، وبالتالي فهي انعكاس مباشر لمختلف العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة، وعبره يمكن معرفة المجالات الأكثر استقرارا و توازنا والمجالات الأكثر دينامية ونشاطا. ويعبر هذا المعامل عن التعرية المحتملة في الحوض المائي ويمكن عبره تتبع مستويات التعرية عبر الزمن.

و قد صنفت مستويات التعرية المحتملة (Z) حسب نموذج جافريلوفيك إلى عدة فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

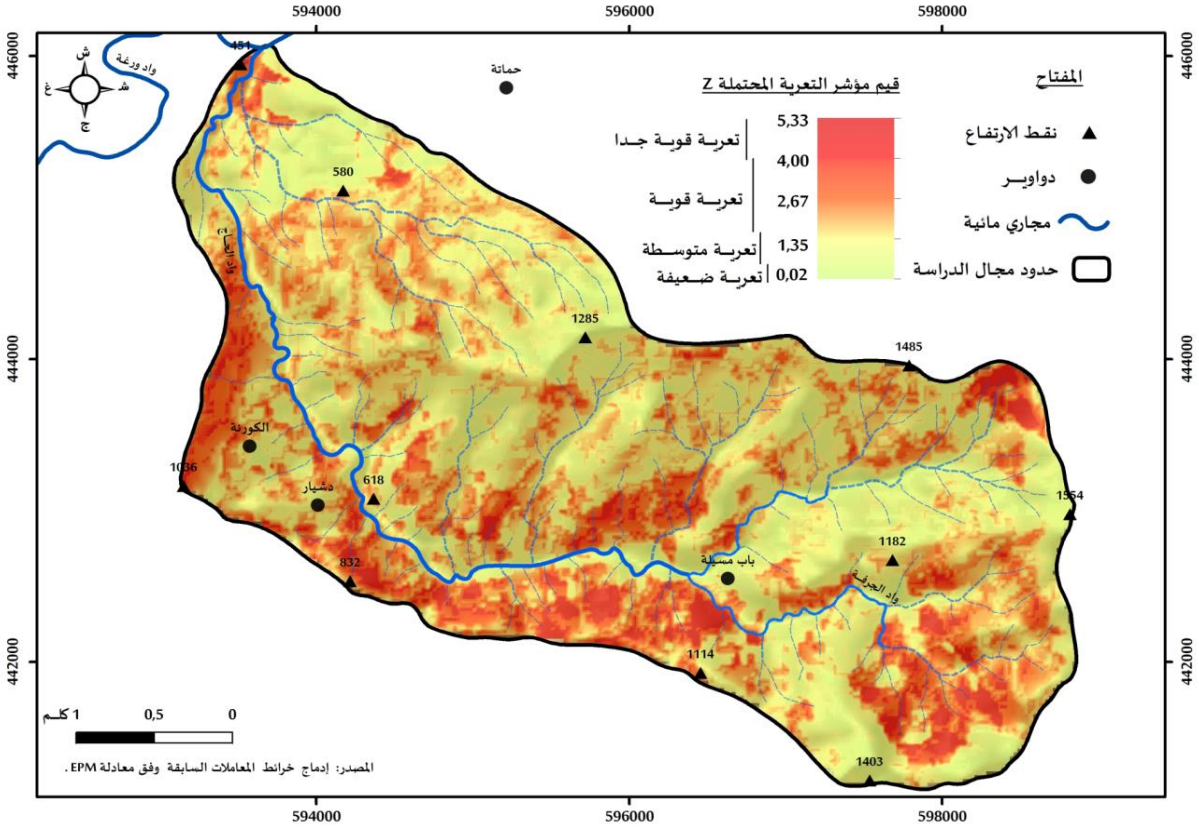
مستوى التعرية المحتملة	قيمة Z
تعرية قوية جدا	أكبر من 1
تعرية قوية	0,81 – 1,0
تعرية متوسطة	0,41 – 0,80

الشكل7: جدول قيم مستوى التعرية المحتملة حسب نموذج EPM

المصدر: Zorn M, et Komac B,2008 عن جمال شعوان،2013 -بتصرف

تعرية ضعيفة	0,20 – 0,40
تعرية ضعيفة جدا	0,19 – 0,01

الشكل 08: خريطة قيم مؤشر التعرية المحتملة Z حسب نموذج EPM



حسب النتائج المحصل عليها فإن أكثر من نصف مساحة الحوض تقع ضمن نطاق التعرية المحتملة القوية و القوية جدا التي تتجاوز قيمها 1. وتوافق هذه النطاقات مجالات الإنحدارات القوية و القوية جدا وكذا المتوسطة، التي يقل بها الغطاء النباتي. هذه المجالات تتواجد بالقسم الجنوبي ومساحات في الجنوب الغربي والشرقي من الحوض. وتنتشر نطاقات التعرية الضعيفة على مساحة أقل من النطاقات الأخرى، ويوافق امتدادها المجالات حيث الإنحدارات ضعيفة والتغطية النباتية مهمة، بالإضافة إلى سيادة صخور مقاومة من قبيل صخر الحجر الرملي. تنتشر هذه النطاقات بسافلة الحوض وبمناطق متفرقة بعالية الحوض و كذا بالقسم الشمالي منه.

2.4 التقييم الكمي للتعرية المائية بحوض واد الحاج من خلال نموذج EPM

يعد هذا الجزء تتمة للجزء المتعلق بالتقييم النوعي للتعرية المائية حسب نموذجEPM ، ويطبق هذا التقييم عبر العملية التي أشير إليها في البداية، أي بضرب قيم معامل التعرية المحتملة (Z) في معامل الحرارة ومعامل التساقطات للحصول على خريطة تقدر حجم التعرية السنوي بالمجال، ما يتطلب معه حساب هاذين المؤشرين.

1.2.4 مؤشر الحرارة (T)

تعد الحرارة عنصرا مهما في التأثير على الحصيلة المائية، خاصة داخل التربة عن طريق الرفع من حدة التبخر والنتح حال ارتفاعها، كما تؤدي إلى ظهور شقوق التيبس بالتكوينات الصلصالية الهشة ومن تم المساهمة في تفكيك التربة والتكوينات السطحية. ومنه تعد الحرارة من العوامل المؤثرة في التعرية حسب نموذج EPM. نظرا لغياب معطيات الحرارة بأغلب محطات الرصد الأقرب لمجال الدراسة، لجأنا إلى الإعتماد على صور القمر الصناعي لاندسات 5 و 8، لحساب درجات الحرارة. وللقيام بهذه العملية نمر عبر المراحل التالية (جمال شعوان، 2015):

المرحلة الأولى: نعتمد على نطاقات محددة فنقوم بتحويل قيم البكسل Pixel إلى قيم الإشعاع بإعادة إسقاط البيانات عن طريق معادلة التحويل التالية:

$$\mathbf{Radiance} = \frac{\mathbf{L_{max} - L_{min}}}{\mathbf{Qcal_{max} - Qcal_{min}}} (\mathbf{DN - Qcal_{min}}) + \mathbf{L_{min}}$$

بحث أن: Lmax = أقصى قيمة للإشعاع // Lmin = أدنى قيمة للإشعاع.

Qcalmax = أعلى قيمة يأخذها البكسل // Qcalmin = أدنى قيمة يأخذها البكسل // DN = قيمة البكسل.

المرحلة الثانية:التحويل من الإشعاع Radiance إلى درجة الحرارة الكلفينية، و ذلك بالإعتماد على المعادلة التالية:

$$\mathbf{T} = \frac{\mathbf{K2}}{\mathbf{tn}\left(\frac{\mathbf{K1}}{\mathbf{Radiance}}\right) + \mathbf{1}}$$

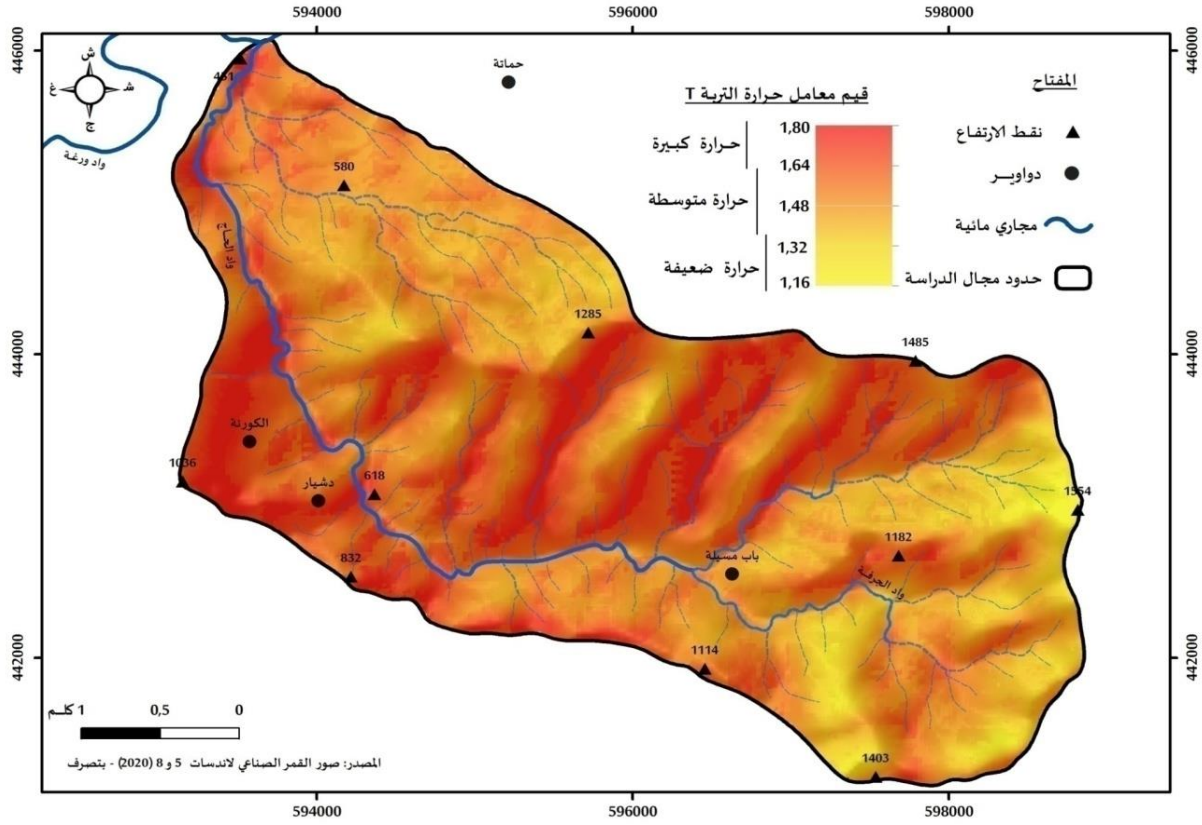
القيمتين K1 و K2 ثوابت تتغير بتغير القمر الصناعي، حيث انه بالنسبة للقمر لاندسات LANDSAT 5- TM تصل القيم إلى: K1 = 607.76 و K2= 1260.56 أما القمر لاندسات LANDSAT8 (OLI) فتصلا على التوالي إلى: 774,8853 و 1321,0789.

المرحلة الثالثة: تحويل النتيجة المحصل عليها و هي درجات الحرارة الكلفينية إلى درجات حرارة مئوية، عبر طرح القيم المحصل عليها من العدد 273,15.

يبقى في الأخير الحصول على المتوسط السنوي لدرجة الحرارة لجميع الصور، و الذي نقوم بحسابه آليا. هذا المتوسط نطبق عليه القاعدة التي حددت في معادلة EPM وهي:

$$T = \sqrt{\frac{C}{10} + 0,1}$$

الشكل 09: خريطة معامل حرارة التربة T حسب نموذج EPM



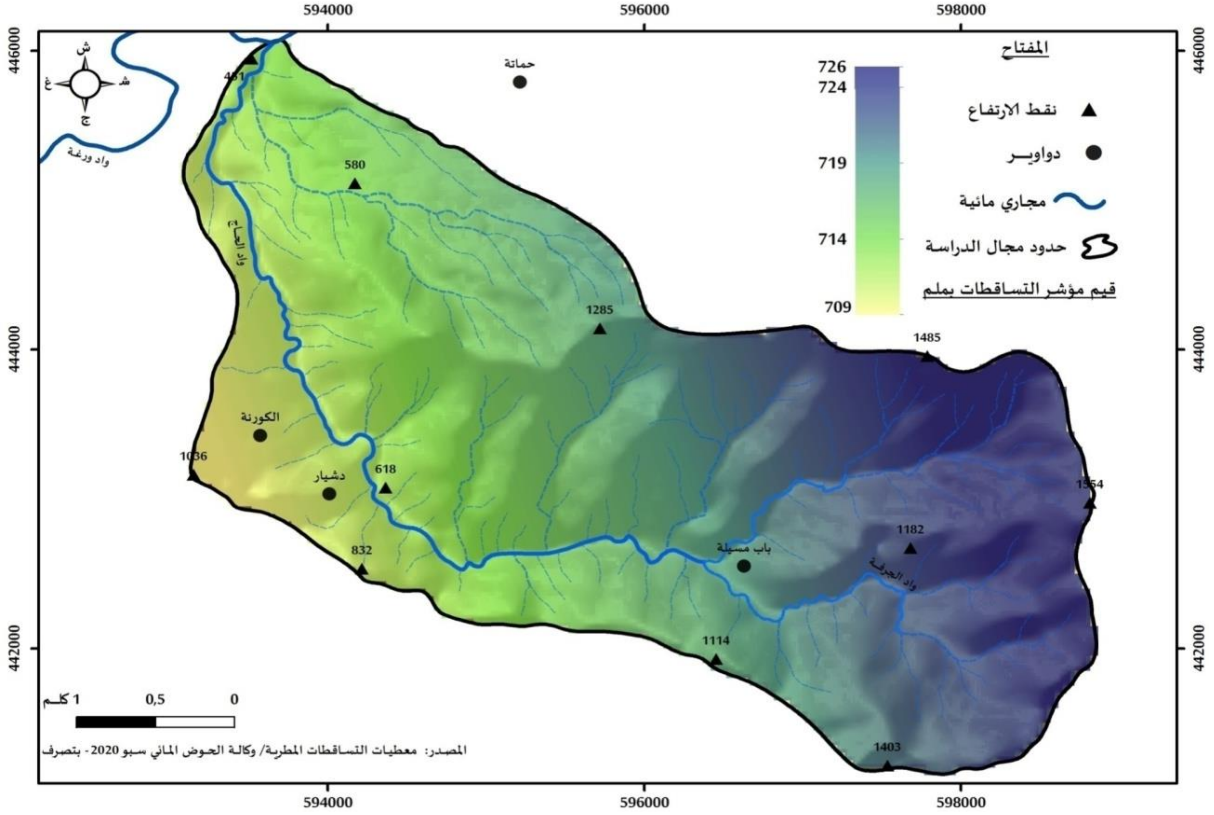
انطلاقا من الخريطة (الشكل 9) يلاحظ اختلاف توزيع الحرارة بحوض واد الحاج، بسبب عاملين أساسين وهما: توجيه السفوح والإرتفاع. حيث يتبين أن السفوح المشمسة الموجهة نحو الجنوب والشرق ترتفع بها الحرارة لتصل أعلى القيم، وبحكم طبوغرافية المجال فإن بعض السفوح التي تعرف ارتفاعا للحرارة تتعرض لمدة تشميس أكثر من الأخرى، في حين تنخفض الحرارة نسبيا بالسفوح الموجهة نحو الغرب و الشمال. كما أن تنخفض درجة الحرارة مع الإرتفاع إذ تسجل قيم عليا بالمجالات المرتفعة، وتسجل قيم أقل في المجالات الأقل ارتفاعا (مع بعض الاستثناءات).

2.2.4 مؤشر التساقطات المطرية (H)

تعد التساقطات المحرك الأول للتعرية المائية حيث تبدأ بقطرات تصيب السطح للتحول إلى جريان. و يبقى تأثير هذا العامل مرتبط بمدى مساهمة العوامل الأخرى. وعلى عكس قيم المعاملات السابقة توظف التساقطات في نموذجEPM

بقيمها العادية. ولاستخراج هذا المؤشر اعتمدنا على مجموعة من البيانات المناخية لعدد من محطات الرصد الأقرب إلى مجال الدراسة، و عبر أدوات التحليل المتاحة في برنامج ArcGis حصلنا على خريطة توزيع التساقطات المطرية بالحوض.

الشكل 10: خريطة قيم التساقطات بملم حسب نموذج EPM



يتضح من خلال الخريطة (الشكل 10) اختلاف وتفاوت توزيع التساقطات المطرية بحوض واد الحاج، إذ تسجل أعلى القيم في القسم الشرقي من الحوض لتصل إلى حوالي 726 ملم، في حين تتراجع المعدلات تدريجيا باتجاهنا نحو الغرب والجنوب الغربي لتصل إلى 709ملم كأدنى قيمة. ويفسر هذا التوزيع أساسا بالعامل الطبوغرافي المتمثل في الإرتفاعات التي تزيد باتجاهنا نحو الشرق وتقل في الإتجاه نحو الغرب. وهذا الإختلاف سيؤدي إلى تعرية مائية مختلفة الأشكال.

3.4 خريطة حجم فقدان التربة السنوي (متر مكعب/كلم²/السنة)

يتم الحصول على خريطة التقييم الكمي لحجم التربة المقتلعة سنويا عبر دمج المعاملات الثلاث (Z ,T وH) للتوصل إلى مختلف فئات التعرية. وحسب بعض الباحثين فإن معدلات التعرية السنوية الضعيفة هي التي تقل عن 500متر مكعب/كلم²/ السنة، وأن معدلات التعرية العالية هي التي تتجاوز 800متر مكعب/كلم²/ السنة. وقد حدد (Zachard.D 1982) ستة مستويات للتعرية المائية حسب حجم التربة المفقودة *(جمال شعوان،2015)*.

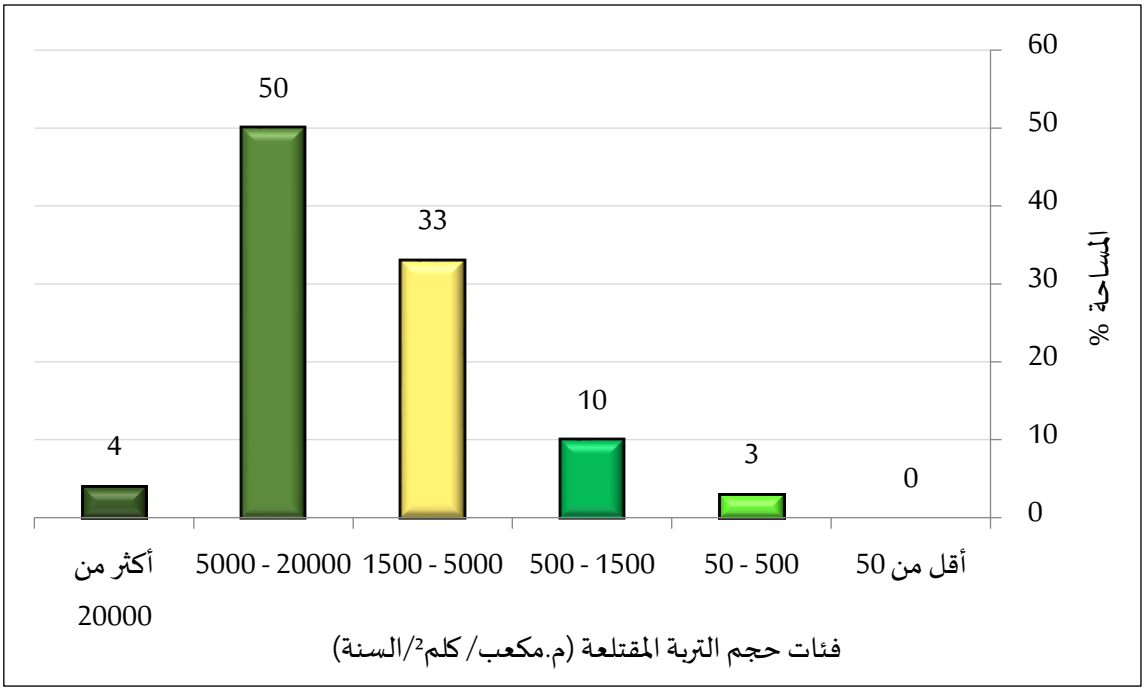
الشكل 11: جدول فئات حجم التربة المقتلعة و حدة التعرية حسب نموذج EPM

الفئة	حجم التربة المقتلعة (م.مكعب/كلم²/السنة)	حدة التعرية
1	أقل من 50	غياب التعرية أو تعرية غير ظاهرة
2	50 – 500	تعرية ضعيفة
3	500 – 1500	تعرية متوسطة
4	1500 – 5000	تعرية معممة
5	5000 – 20000	تعرية قوية
6	أكثر من 20000	تعرية كارثية

المصدر: Zachard.D 1982 عن جمال شعوان 2015.

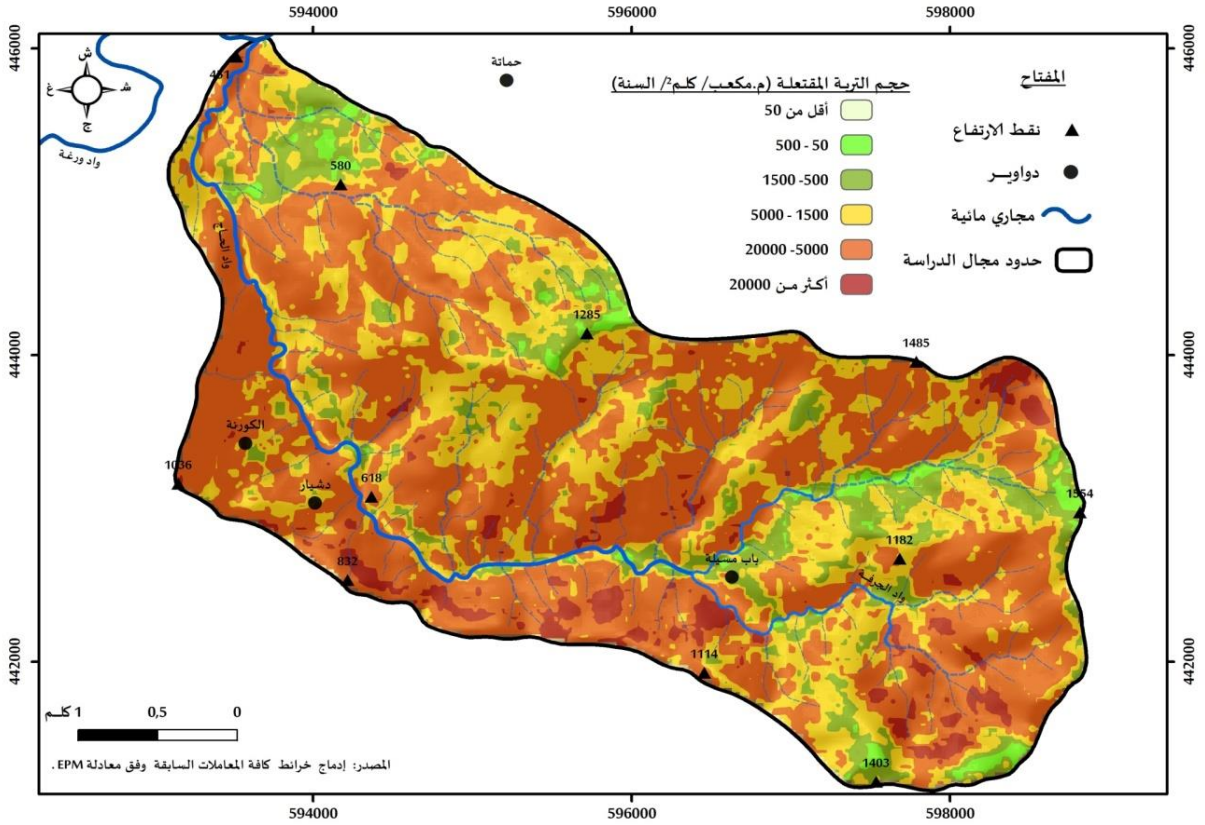
تعبر الفئة ذات القيم المنخفضة مجالات لا تظهر بها التعرية أو بها تعرية ضعيفة أي المجالات المستقرة، في حين تشكل القيم الكبيرة مجالات ذات تعرية كبيرة ما يعني أنها مجالات غير مستقرة ومتدهورة.

الشكل 12: مبيان توزيع فئات حجم التربة المقتلعة (م.مكعب/ كلم²/السنة)حسب نموذج EPM



المصدر: تحليل قاعدة بيانات الخريطة رقم 13 ببرنامجي ArcGis و Excel

الشكل 13: خريطة فئات حجم التربة المقتلعة حسب نموذج EPM



انطلاقا من الشكلين 12و13 يتبين أن حوض واد الحاج يعرف تعرية مختلفة الحدة والإنتشار. حيث أن 50% من مساحة الحوض تعرف تعرية قوية بين 5000 و 20000 متر مكعب/كلم²/السنة فوق مساحة أكثر من 7كلم². وتنتشر

بشكل أساسي بالقسم الجنوبي للحوض و بالشرق و بمجالات متفرقة. في حين تمتد مجالات التعرية الكارثية على حوالي 4%، على شكل بقع متفرقة داخل الحوض. أما التعرية المعممة فتحتل حوالي 5كلم² أي 33% من المساحة الإجمالية، تنتشر بمعظم مجالات الحوض. وتشكل مجالات التعرية المتوسطة مساحة تعادل 10% تتواجد أساسا عند سافلة الحوض وكذا مجالات متفرقة عند العالية، في حين تعد المجالات ذات التعرية الضعيفة الأقل من 50 متر مكعب/ كلم²/السنة غير موجودة بالمجال.

عموما، يبقى تفسير هذا الاختلاف في توزيع كميات التربة المقتلعة مرتبط بكل العوامل التي تم دمجها وفق نظم المعلومات الجغرافية، وبنسبة مساهمة كل عامل. وهذا الأمر يستعصي تحديده من خلال النموذج، أي يصعب التمييز الدقيق ومعرفة نسبة مساهمة كل عامل من العوامل المذكورة في مسلسل التعرية المائية وفقدان التربة بالحوض.

خاتمة عامة

مكن إدماج مختلف مؤشرات نموذج EPM ضمن نظم المعلومات الجغرافية من التقييم النوعي والكمي للتعرية المائية على مستوى كل بكسل PIXEL والتوصل إلى خريطة فقدان التربة بحوض واد الحاج، إذ عبر إدماج خرائط:حماية السطح و قابلية الصخور للتعرية والإنحدار ومعامل تطور التعرية، تمكنا من الحصول على خريطة التعرية المحتملة التي تبين المجالات الأكثر احتمالا لحدوث التعرية. وبإضافة خريطتي التساقطات والحرارة كإحدى العوامل المهمة المساهمة في هذه الظاهرة توصلنا خريطة التقييم الكمي للتعرية التي تبين توزيع حجم فقدان التربة المحتمل بحوض واد الحاج. ومن النتائج المتوصل إليها نجد أن هناك اختلاف في نسبة مساهمة كل عامل من العوامل المحددة في التعرية المائية، إذ يفسر ضعف حجم المقتلعة ببعض المجالات بتواجد صخور مقاومة وانحدارات ضعيفة، و غطاء نباتي مهم، في حين يفسر ارتفاع حجم التربة المقتلعة ببعض المجالات بالإنحدارات القوية السائدة وبالبنية الليتولوجية الهشة، بالإضافة إلى تلاشي وضعف التغطية النباتية. لكن، رغم ما تتيحه مختلف النماذج ونظم المعلومات الجغرافية من إمكانيات لتقييم التعرية نوعيا و كميا، إلا أن النتائج تبقى قابلة للمناقشة، ما يتطلب القيام بالعمل الميداني القياسي أكثر للتحقق منها و تعزيز مصداقيتها.

لائحة المراجع

- **الغامدي سعد أبوراس** (2009): تطبيق نموذج جافريلوفيك لتقدير مخاطر التعرية المائية في حوض وادي نعمان بوسائل تقنيات الإستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية ، المجلة المصرية للتغير البيئي العدد الأول، قسم الجغرافيا، جامعة أم القرى. ص.ص 8-49.
- **محي الدين صلاح الدين و آخرون** (2018): بناء النماذج الكاتوجرافية لاستنتاج درجات حرارة الهواء من المرئيات الفضائية (مدينة قويسنا –دراسة حالة)، مجلة البحث العلمي في الآداب و العلوم و التربية، العدد 19، جامعة عين شمس مصر، 20ص.
- **شعوان جمال** (2015): توظيف الإستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التعرية المائية بالريف الأوسط – حوض أمزار أنموذجا)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس- سايس. 400ص.
- **شعوان جمال و آخرون** (2013): توظيف الإستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في التقييم الكمي للتعرية المائية بحوض واد أمزاز (الريف الأوسط) من خلال نموذج جافريلوفيك، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 28-العدد 1-2، الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة. ص.ص 73-91.
- **فالح علي** (2017): التعرية المائية بمقدمة الريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس –فاس، 344ص.
- **BAALI SAMIR** (2018) : Estimation de l'érosion dans le bassin versant de l'oued labiod par le modèle de Gavrilovic « érosion potentiel Method EPM », mémoire présentée pour l'obtention du diplôme de master, faculté de technologie, université Mohamed Boudiaf- M'sila, Algérie.81p.
- **EL BOUHALI ABDELAZIZ** (2016) : modélisation et cartographie de l'érosion hydrique par les méthodes PAP/CAR et EPM dans le bassin versant de l'oued boumlal (haut Ouergha), mémoire pour l'obtention du master en géographie, faculté des lettres et des sciences humaines sais Fes .141p
- **CHAOUAN JAMAL & al** (2013) : télédétection, SIG et modélisation de l'érosion hydrique dans le bassin versant de l'oued amzaz, Rif central, Revue Française de photogrammétrie et de télédétection, n 203, société Française de photogrammétrie et télédétection. pp, 19 -25.

تقييم الأعمال الخرائطية في الدراسات التشخيصية
لمخططات توجيه التهيئة العمرانية

Evaluation of cartographic works
in diagnostic studies of Urban development master plan

عبد السلام ابن زاهر، أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء – المغرب
Ab.ibnouzahir@gmail.com

الملخص:
مخطط توجيه التهيئة العمرانية هو أحد وثائق التعمير الهامة التي يتطلب إعدادها القيام بدراسة تشخيصية للتعريف بالمجال المدروس وإبراز تطور خصائصه القطاعية والمجالية.
ويُفْتَرَضُ أن تعتمد هذه الدراسة التشخيصية على مجموعة من الخرائط الموضوعاتية لتوطين الظواهر الجغرافية، والكشف عن أنماط توزيعها، وتتبع تطور خصائصها في الزمان، واتجاه حركتها في المكان، وتوقع سيرورتها في المستقبل.
ويَتَطَلَّبُ وضع هذه الخرائط، اختيار أساليب المعالجة الكرطوغرافية المناسبة، لكي يتمكن المتلقي من قراءتها واستيعاب محتواها.
وقد حاولت هذه المقالة تسليط الضوء على مدى الاهتمام الذي حضي به الجانب الكرطوغرافي في الدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية الخاصة بعدد من المناطق المغربية. وكشفت عن تواضع قيمة الأعمال الكرطوغرافية الْمُدْرَجَةِ في هذه الدراسات التشخيصية. فعدد هذه الخرائط قليل، وتنوعها محدود، وتتميز بالضعف من حيث قابليتها للقراءة وفعالية التمثيل الكرطوغرافي الموظف فيها.
الكلمات المفاتيح :المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية -الدراسة التشخيصية -الخرائط - السيميولوجيا البيانية.

Abstract:

Urban development master plan is one of the important urbanization documents. Its preparation requires a diagnostic study to define the area concerned by this plan, and to highlight the development of its sectoral and spatial characteristics.

It is assumed that this diagnostic study depends on a set of thematic maps to localize geographical phenomena, reveal their distribution patterns, know the evolution of their characteristics in time, and the direction of their movement in space, and anticipate their process in the future. The development of these maps requires the selection of appropriate cartographic processing methods, so that the recipient can easily read them and understand their content.This article has attempted to shed light on the extent of attention paid to the cartographic aspect in the diagnostic studies of the master plans for a number of Moroccan regions. It revealed the modest value of the cartographic works included in these diagnostic studies. The number of maps is few, their diversity is limited, and they are characterized by weakness in terms of their readability and the effectiveness of the cartographic representation employed in them.

Key words : Urban development master plan - diagnostic study – Maps – Semiology of graphics

مقدمة:

مخطط توجيه التهيئة العمرانية هو أحد وثائق التعمير الهامة، يهدف حسب قانون التعمير 12.90 إلى " تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية؛ وتحديد الأغراض العامة المخصصة للأراضي والمناطق المراد فتحها للتعمير وتعيين مواقعها" .

وينطلق إعداد مخطط توجيه التهيئة العمرانية من وضع دراسة تشخيصية تُعَرف بالمجال المدروس وتُبْرِز تطور خصائصه المتعلقة بالتنظيم الإداري والوضعية الطبيعية والبيئية، والخصائص السوسيو-ديمغرافية والاقتصادية والتجهيزات وأشكال استعمال الأرض وتنظيم المجال.

وتشكل نتائج هذه الدراسة التشخيصية قاعدة لمعرفة إمكانيات المجال المدروس ومعيقات التنمية به. كما أنها تشكل منطلقا لوضع السيناريوهات والاستراتيجيات المحتملة للتدخل، ولتحديد التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية.

ويُفترَض أن تعتمد الدراسة التشخيصية في عرضها لواقع حال المجال المدروس، على مجموعة من الخرائط الموضوعية المتنوعة المضامين من أجل توطين الظواهر الجغرافية والكشف عن أنماط توزيعها، وتتبع تطورها في الزمان واتجاهات حركتها في المجال، وتوقع صيرورتها في المستقبل.

ويتطلب هذا الأمر، ضرورة اختيار أساليب المعالجة الكرطوغرافية المناسبة لحسن تمثيل المعطيات والكشف السريع عما تختزنه من معلومات، والحرص على المحافظة على الانسجام والتوافق بين مكونات الخريطة واحترام قواعد التعبير البياني، وذلك لتنقل الخريطة لكل الفاعلين معلومة واضحة تسهل قراءتها وفهمها بشكل صحيح.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه المقالة تسعى إلى تسليط الضوء على مدى العناية بالجانب الكرطوغرافي في الدراسات التشخيصية لخمسة مخططات توجيهية للتهيئة الحضرية تخص الدار البيضاء والجديدة وبني ملال ووادي درعة وواحتي تودغة-دادس[218]، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ماهي مكانة الخرائط الموضوعية بين باقي الوثائق المدرجة في الدراسات التشخيصية؟ وما هي أصناف الخرائط والمواضيع التي تم التركيز عليها؟
- إلى أي حد تم احترام قواعد السيميولوجيا البيانية في وضع هذه الخرائط؟
- ما مدى نجاعة أساليب المعالجة الكرطوغرافية المستعملة في تمثيل المعطيات بالخرائط المدروسة؟

---

[218] هذه هي المخططات التي توفرت لي، وتتميز بأنها لمناطق مختلفة، وبحداثة المصادقة عليها نسبيا، وبكون إعدادها قد اضطلعت به مكاتب دراسات وطنية وأجنبية، وشارك في وضع عدد منها فئة من ذووي التخصص الجغرافي. وهذا يفتح مجالا للتساؤل عن مدى تأثير هذه المتغيرات في أهمية العمل الكرطوغرافي في الدراسات التشخيصية

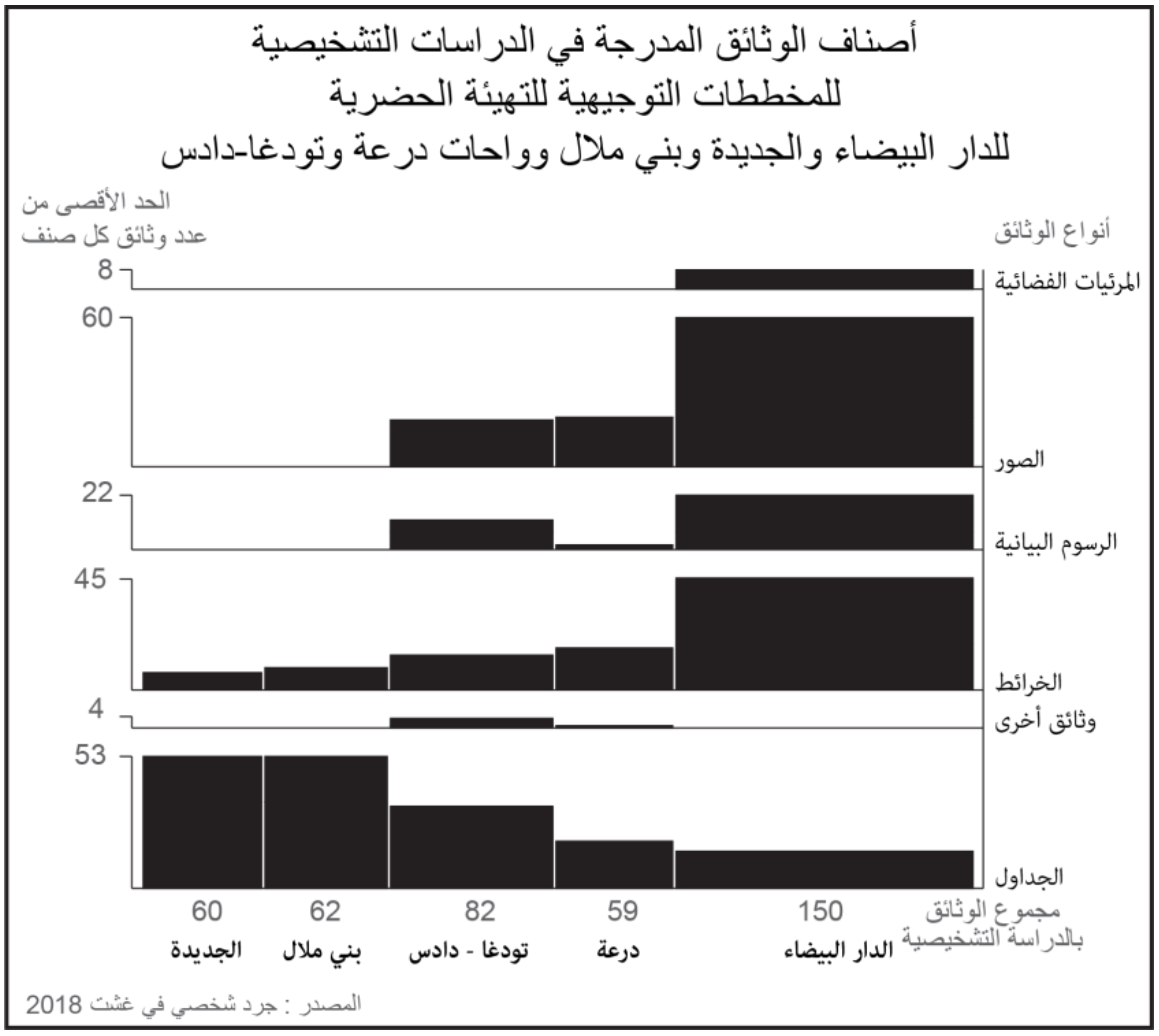
- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبني ملال والمجال المسقي لتادلة. من إنجاز مكتب دراسات مغربي بمشاركة 4 أعضاء من تخصص جغرافي. وتمت المصادقة عليه سنة 2004
- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية للجديدة أفق 2025. من إنجاز مكتب دراسات مغربي. وتمت المصادقة عليه سنة 2009
- مخطط توجيه التهيئة الحضرية لولاية الدار البيضاء الكبرى. من إنجاز مؤسسة أجنبية. تمت المصادقة على نسخته غير المعدلة في 31 دجنبر سنة 2009.
- مخطط توجيه التهيئة العمرانية لواحتي تودغة و دادس أفق 2030. من إنجاز مكتب دراسات مغربي، بمشاركة 3 أعضاء ذووي تخصص جغرافي. وتمت المصادقة عليه سنة 2011
- مخطط توجيه التهيئة الحضرية لوادي درعة أفق 2030. من إنجاز مكتبي دراسات أحدهما أجنبي. وتمت المصادقة عليه سنة 2011.

1 – قلة العدد ومحدودية الأصناف خاصيتان تميزان الخرائط المدرجة في معظم الدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية المدروسة

1 – 1 - تواضع في عدد الخرائط مقارنة بباقي الوثائق الأخرى

تتطلب الدراسات التشخيصية وجود مجموعة من الوثائق النصية والجدولية والبيانية والصورية المتنوعة، إما لبناء مضامينها أو لتعزيز هذه المضامين أو تعليلها أو الإستشهاد بها ودعمها. كما يفترض أن يبنى اختيار أصناف الوثائق المدرجة على قناعة بجدواها بالنسبة للموضوع المدروس.

الشكل رقم 1



وعندما نتفحص الدراسات التشخيصية المعتمدة في هذا العمل، نجد أنها تضمنت 412 وثيقة من أصناف متنوعة. ويكشف الشكل رقم 1 عن تفاوت بين الدراسات التشخيصية الخمسة في عدد الوثائق المدرجة بها، وفي مدى تنوعها. فالدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بالدار البيضاء هي أكثرها عددا وتنوعا إذ تضمنت 150 وثيقة توزعت بين الصور والخرائط والرسوم البيانية والجداول والمرئيات الفضائية والخطاطات. وتراوحت وثائق الدراستين التشخيصيتين للمخططين التوجيهيين لواحتي تودغة-دادس ولوادي درعة على التوالي بين 82 و 59 وثيقة، وتميزت هي الأخرى بالتنوع. في حين اقتصرت وثائق الدراستين التشخيصيتين للمخططين التوجيهيين لبني ملال والجديدة على الجداول والخرائط فقط.

وفيما يتعلق بمكانة الخرائط بين باقي الوثائق الأخرى، فيبدو أن الاهتمام بها محدود إذ تأتي في الرتبة الثالثة بعد الجداول والصور. ولا تزيد حصتها في أحسن الأحوال عن 30% من مجموع الوثائق في الدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للدار البيضاء، وتنخفض إلى أقل من 12% في الدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للجديدة.

1 – 2 – تنوع محدود في مواضيع الخرائط وفي أصنافها

تعتبر الدراسة التشخيصية من أهم مراحل إعداد المخطط التوجيهي وأكثرها وفرة بالخرائط المتنوعة الأصناف، وذلك لإعطاء صورة عن واقع حال تنظيم المجال بالمنطقة المدروسة. ف" **نصف العمل يكون قد أنجز بالفعل بمجرد إتمام هذه المرحلة** (أي الدراسة التشخيصية) **بعناية وجدية** " (Steinberg, j. 1988)[219].

ويظهر من الشكل رقم 2، وجود تفاوت بين الدراسات التشخيصية الخمسة من حيث المواضيع التي تناولتها الخرائط ومن حيث تنوع أصنافها.

- فعلى مستوى المواضيع، نجد أن هذه الخرائط قد غطت 13 موضوعا في الدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للدار البيضاء[220]، و 8 مواضيع بالدراسة التشخيصية لمخطط تودغة-دادس، وتراوحت على التوالي بين 6 و 4 مواضيع في الدراسات التشخيصية لمخططات وادي درعة و الجديدة وبني ملال.
- وفيما يتعلق بأصناف الخرائط؛ فإن الدراسات التشخيصية لمخططات بني ملال وواحتي تودغة-دادس والجديدة التي تضم أقل عدد من الخرائط، هي كذلك التي طغت فيها نسبة الخرائط التحليلية[221] التي تعالج متغيرا واحدا، وخاصة خرائط التوزيعات والتوطين. وبالمقابل، فقد سادت الخرائط التأليفية[222] بالدراسة التشخيصية لمخطط الدار البيضاء (25 خريطة)، وبالدراسة التشخيصية لمخطط وادي درعة (13 خريطة).
- والملاحظ من جهة أخرى، أن عدد الخرائط الدينامية[223] قد ظل محدودا في كل الدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية مقارنة بعدد الخرائط الثابتة Cartes statiques. فعدد هذه الخرائط لم يتجاوز 25 خريطة من مجموع 91 خريطة تضمنتها هذه الدراسات، واستأثرت الدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للدار البيضاء ب 11 خريطة منها.

---

[219] Steinberg, J. et Husser, J. 1988. Cartographie dynamique applicable à l'aménagement. SEDES.

[220] تعلقت 25% من الخرائط في الدراسة التشخيصية لمخطط الدار البيضاء بموضوع البنية التحتية والنقل والتجهيزات، وهمت 35% من الخرائط في الدراسة التشخيصية لمخطط وادي درعة موضوع السكان.

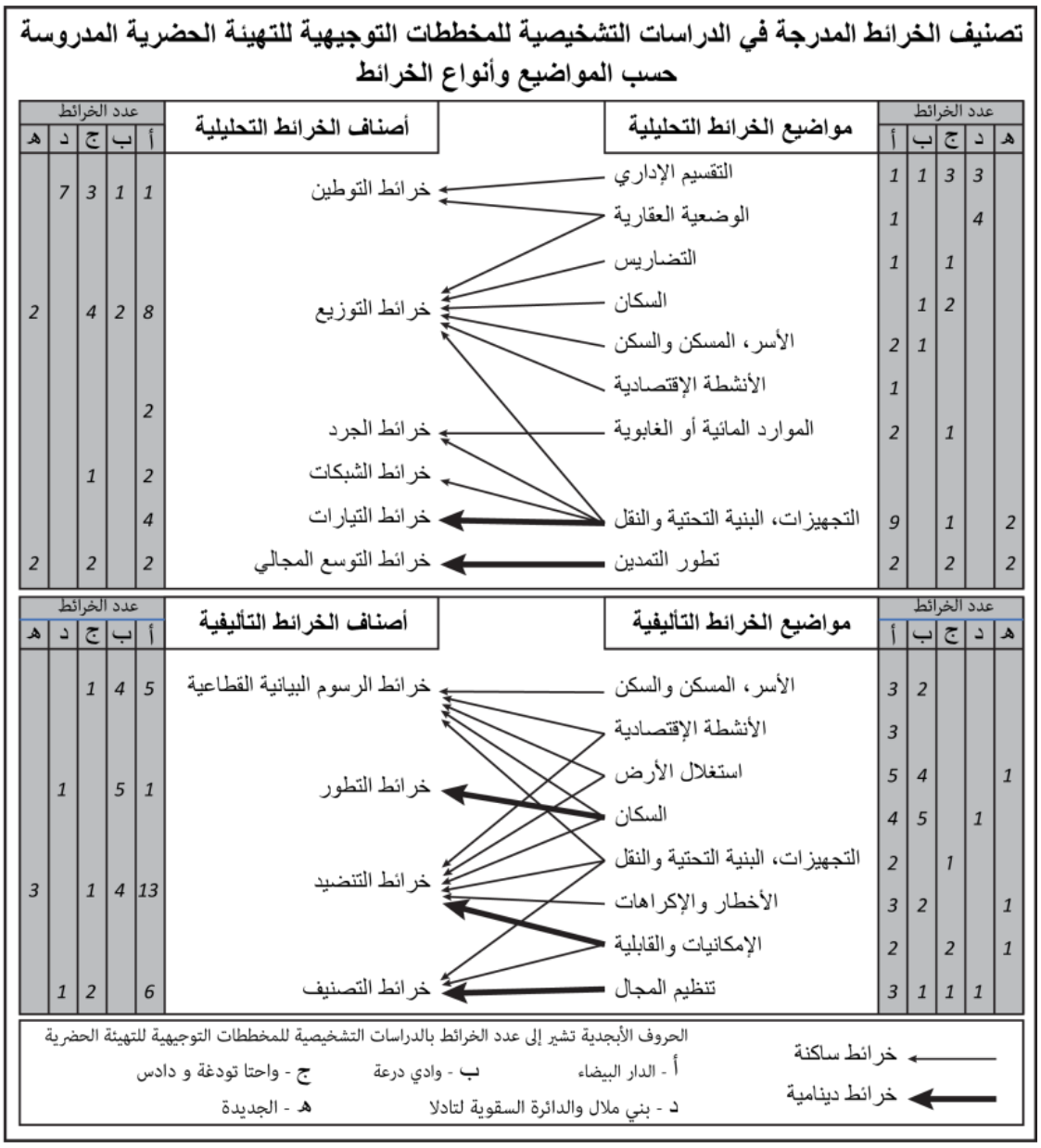
[221] الخرائط التحليلية Cartes d'analyse غالبا ما تنفرد بتمثيل موضوع واحد، انطلاقا من معالجة معطيات وصفية نوعية أو كمية. وتفيد هذه الخرائط في معاينة التوزيع المكاني للظاهرة المدروسة، وتحديد توطن عناصرها وامتداداتها وأنماط انتشارها، وعلاقاتها بباقي مكونات المجال الجغرافي المُمَثَّلة.

[222] الخرائط التاليفية أو التركيبية Cartes de synthèse موجهة لتمثيل الكثير من الظواهر، أو الكثير من المتغيرات الخاصة بظاهرة جغرافية واحدة. ويوفر هذا الجمع بين متغيرات متنوعة ومتعددة على نفس الخريطة إمكانيات واسعة لربط العلاقات المجالية بين العناصر الممثَّة وللمقارنة والتصنيف. ويتطلب هذا النوع من الخرائط استعمال وثائق متنوعة وأساليب بيانية وإحصائية مختلفة متفاوتة التعقيد قصد تبسيط المعلومة الموجهة إلى القارئ.

[223] الخرائط الدينامية Cartes dynamiques هي خرائط تمثل حركة الظواهر في المجال كتيارات تنقل الأشخاص وحركات نقل البضائع والأموال والمعلومات. كما تمثل هذه الخرائط كذلك تطور الظواهر في الزمان حيث تُمَكِّن من رصد ما يطرأ على خصائص الظواهر المدروسة من تغيير خلال فترة معينة.

على الرغم من أن الخرائط من أقرب الوثائق للمشتغل في ميدان التهيئة[224]، فإن محدودية عددها وقلة تنوع أصنافها في معظم الدراسات التشخيصية المُسْتَغلة في هذا العمل، يدفع إلى الاعتقاد بضعف الاهتمام بهذا الصنف من الوثائق سواء من طرف الإدارات المعنية أو مكاتب الدراسات، وذلك بغض النظر عن تخصصات الباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه المخططات أو مراجعتها.

الشكل رقم 2



[224] تتميز الخرائط عن باقي الوثائق الأخرى بإبراز الخاصيات المجالية للظواهر المدروسة سواء كانت مرئية أو مخفية أو وهمية. ويحتاج المشتغل في ميدان التهيئة إلى خرائط تشخيصية لواقع الحال يبني عليها سيناريوهاته وتوقعاته لكيفية تنظيم المجال وتوزيع مكوناته وتطور وانتشار ظواهره.

ويدفع هذا القصور كذلك إلى التساؤل عن مدى التوافق والانسجام بين مكونات الخرائط المُعاينة، وحسن تنظيم عناصرها بشكل فعال يضمن مقروئيتها ووضوحها.

2 – ضعف مقروئية معظم الخرائط يقلل من جدوى إدراجها في الدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية المدروسة

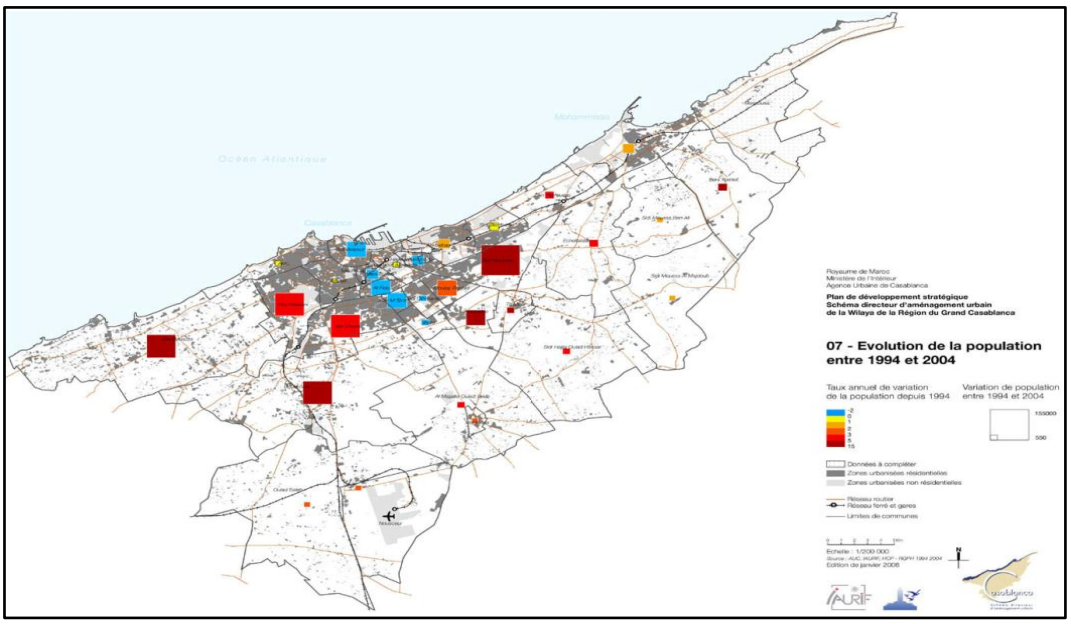
تتعلق المقروئية في هذه المقالة بمدى وضوح الخريطة وسهولة إدراكها، سواء من خلال وضع الشروح الضرورية لإرشاد المتلقي وحسن توزيعها على حيز الورقة المخصص للخريطة، أو من خلال تحديد مستوى الانسجام بين مقياس الخريطة ومحتواها من جهة، والانسجام بين هيكل الخريطة وموضوعها من جهة ثانية.

2 – 1 – لا يشمل الإنسجام بين عناصر الصورة الكرطوغرافية[225] كل الخرائط

من مظاهر غياب الإنسجام بين هياكل عدد من الخرائط المدروسة ومواضيعها، ما يلي:

- ضعف تعميم عناصر هيكل الخريطة والاحتفاظ فيه بالكثير من المعلومات التي تعيق قراءة الموضوع بدلا من إبرازه. فقد استعملت في معظم الخرائط الإحصائية بالدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي للدار البيضاء مثلا هياكل مثقلة تضمنت ثلاثة معطيات هي إظهار المجال المُمَدَّن(Zones urbanisées) وشبكة الطرق والسكك والحدود الإدارية . وأدى ذلك إلى تهميش موضوع الخريطة وإعاقة تركيز المتلقي على الموضوع في حيز كبير من الخريطة سيما مناطق ضعف تغير السكان (الشكل رقم 3). وقد كان من الممكن أن يقتصر هيكل الخريطة على حدود الوحدات الإدارية فقط سيما وأن الخريطة إحصائية

الشكل رقم 3 : هيكل خريطة مثقل عرقل قراءة موضوعها



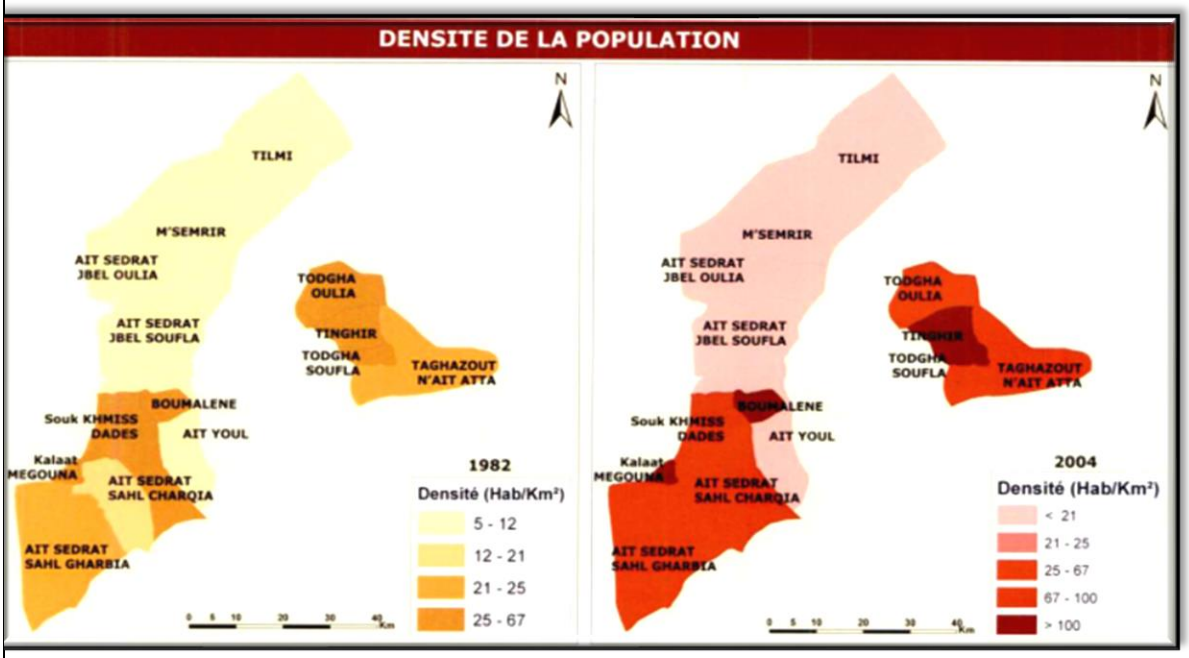
Source : SDAU de la Wilaya du grand Casablanca. Rapport n°3. Février 2006

[225] الصورة الكرطوغرافية تتكون من هيكل الخريطة وموضوعها

هيكل الخريطة هو مجموع العناصر الهندسية أو الفوتوغرافية المعبرة عن الظواهر الجغرافية المنتقاة لتكون خلفية لتمثيل موضوع الخريطة وتحديد مجاله والمساعدة على فهمه. وبخصوص الخرائط المدروسة، فقد تنوعت عناصر هياكلها بين تمثيل امتدادات المجال المبني في حالة الدار البيضاء (50% من الخرائط)، أو تمثيل التقسيم الإداري بالدار البيضاء وواد درعة، أو وضع تصاميم التغطية Plans de restitution ببني ملال والجديدة، أو الشبكة الطرقية والمائية والمرئيات الفضائية بالنسبة للمخطط التوجيهي لواحتي تودغة ودادس.

- تمثيل عناصر الهيكل بألوان داكنة نسبيا عرقلت وضوح رموز الموضوع وخاصة منها تلك الرموز الصغيرة الحجم كما يظهر في الشكل رقم 3.
- نقص في عدد عناصر الهيكل التي كان من الضروري إدراجها في الصورة الكرطوغرافية، وخاصة ما يتعلق بضبط حدود الوحدات الإدارية. فيلاحظ في الشكل رقم 4، أن عدم تمثيل هذه الحدود أعاق إمكانية معرفة امتدادات الجماعات المتجاورة خاصة تلك التي توجد في نفس فئة الكثافة السكانية بواحتي تودغة و دادس.

الشكل رقم 4 : إغفال رسم الحدود الإدارية يعرقل معرفة امتدادات الجماعات المتجاورة

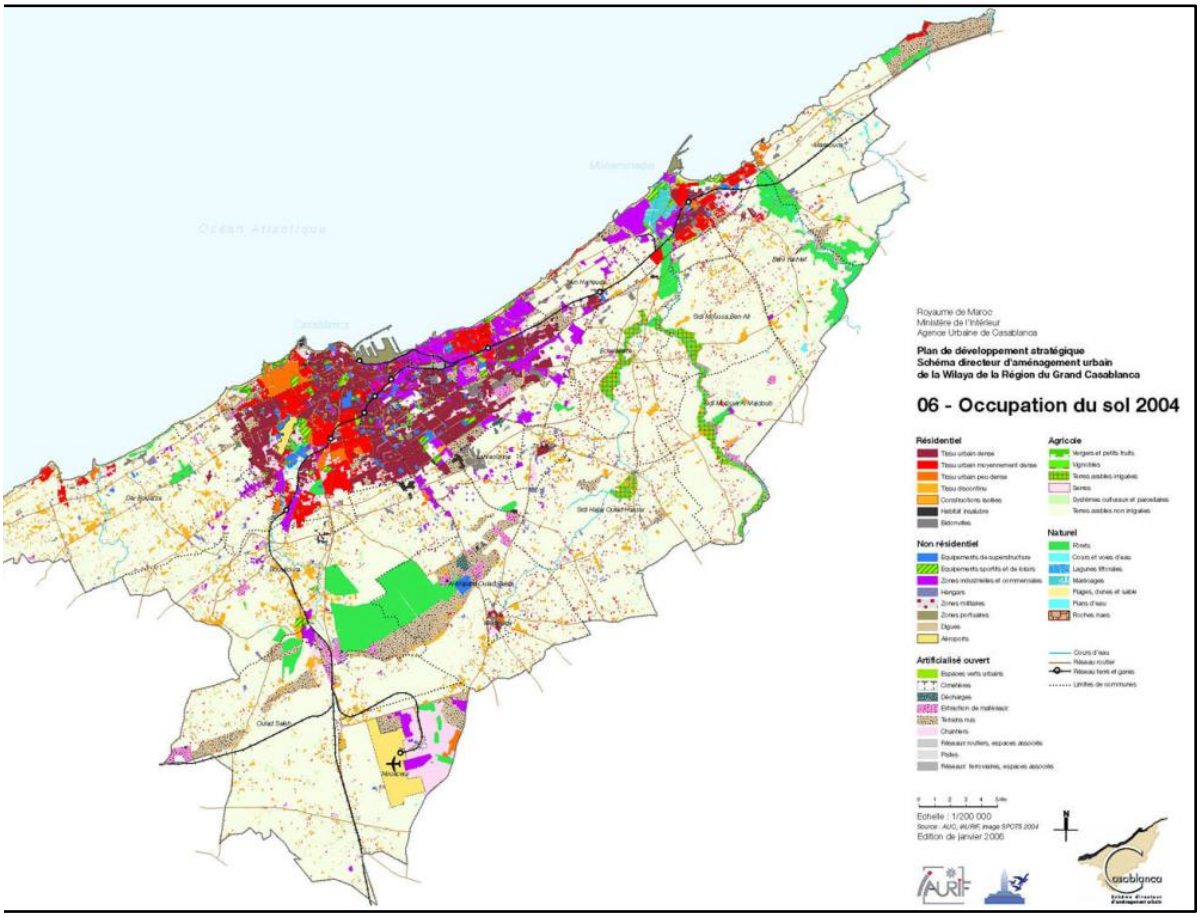


Source : Schéma directeur d'aménagement urbain des vallées de Todgha et de Dades. P.31

- غياب الانسجام بين مقاييس عدد من الخرائط ومحتواها، حيث تم اعتماد مقياس صغير ليتناسب مع حجم ورقة بمواصفات (A4). وبدلا من القيام بعملية تعميم تقلص من وفرة المعلومات المعروضة، فقد تم الاكتفاء بما يشبه التصغير الفوتوغرافي حيث احتفظت الخرائط بعدد كبير من التفاصيل التي لا يستوعبها مقياس صغير. وأدى ذلك إلى التضحية بعنصر الانسجام بين محتوى الخريطة وحجمها.

ففي الشكل رقم 5، يتبين إعطاء الأولوية للجانب الشكلي المتمثل في احترام مقاس الصفحات (A4)، حتى ولو تطلب ذلك إنجاز خريطة صعبة القراءة وبمفتاح غير مقروء، (وجود 36 لون و 4 رموز خطية) في مجال لا يتعدى 16/19 سم. وقد كان من الممكن على هذه الخريطة الصغيرة تمثيل الأصناف الكبرى لاستغلال الأرض، بينما تمثل هذه التفاصيل في خريطة بمقياس كبير.

الشكل رقم 5 : غياب الانسجام بين مقياس الخريطة الصغير وكثرة المعطيات الممثلة بها



Source : SDAU de la Wilaya du grand Casablanca. Rapport n°3. Février 2006.

2 - 2 - معظم الخرائط تعرف خللا في شروحها وفي إخراجها

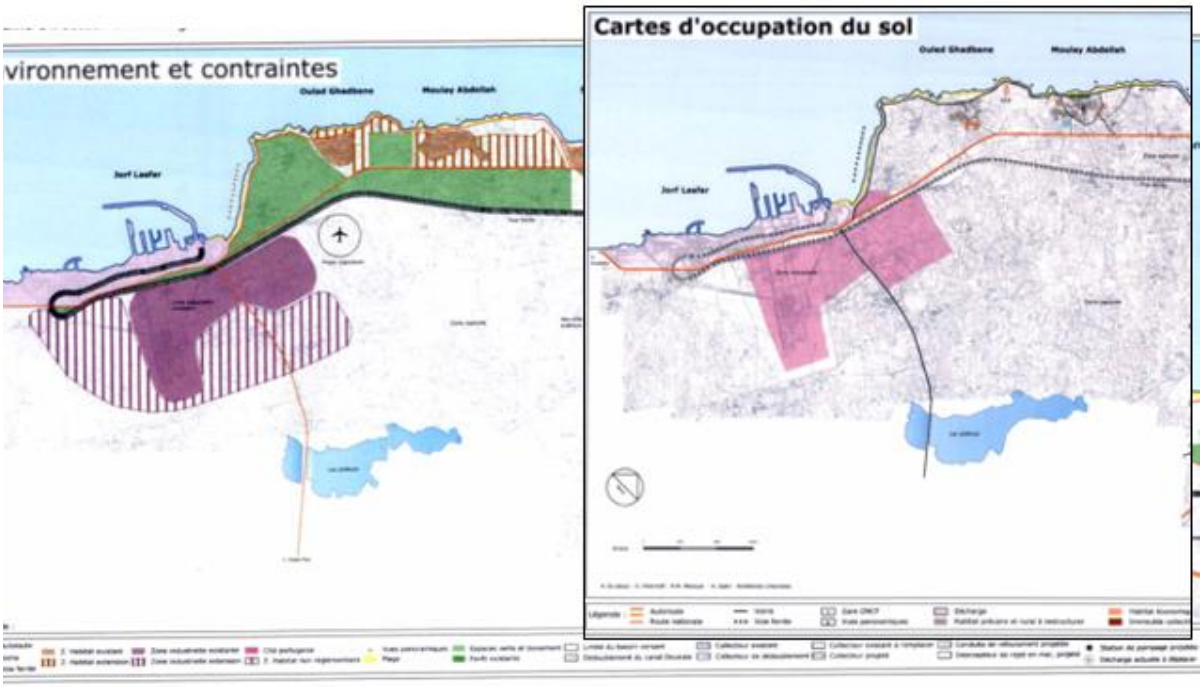
- فيما يتعلق بشروح[226] الخرائط الواردة بالدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية المدروسة، يمكن إثارة العناصر التالية :

- كل الخرائط المُعايَنة تتوفر على عناوين، لكنها غير تامة في معظمها، باستثناء خرائط المخطط التوجيهي للدار البيضاء. فالعنوان في الكثير من الخرائط الأخرى ينقصه إما تحديد المجال أو الزمان أو وضوح المعنى. وقد نجد ببعض هذه العناوين أشياء غير مستحبة كإدراج صفة خريطة carte، كما يلاحظ في الشكل رقم 6.
- معظم الخرائط تتوفر على مفتاح ومقياس، لكن قراءتهما صعبة بسبب صغر الحيز المخصص لهما وتصغير عناصرهما، ويوفر الشكل رقم 6 مثالا على ذلك.

[226] شروح الخريطة هي مجموع العناصر والمعلومات المرجعية والبيانية التي نضيفها إلى الصورة الكرطوغرافية أو نضعها في المساحة الفارغة الموجودة بجوارها وحولها، وذلك من أجل المساعدة على توطينها وقراءتها وفهمها وجودة تمثيلها. ومن أهم هذه الشروح نجد العنوان والمفتاح والمصدر والمقياس وأسماء المواقع إضافة إلى الاتجاه والاحداثيات والإطار واسم المصمم والمنجز ...

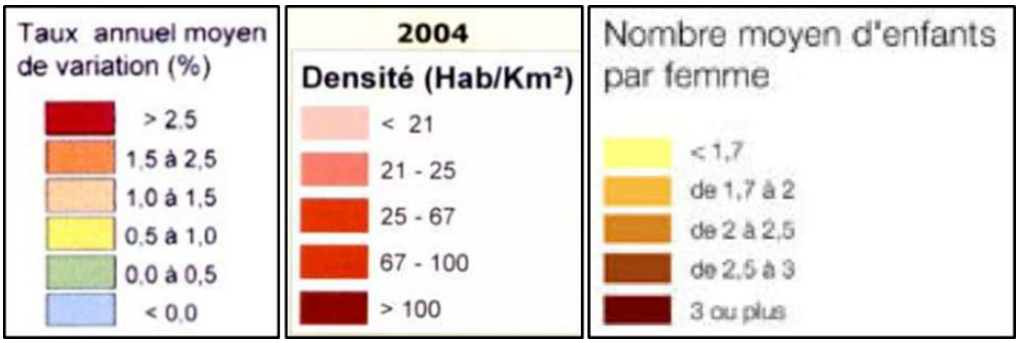
- مفاتيح خرائط التوزيع النسبي[227] تعرف مشكل كتابة حدود الفئات. وقد تكرر هذا في 9 خرائط كمية بالدراسات التشخيصية للمخططات التوجيهية للدار البيضاء وواحتي تودغة ودادس ووادي درعة

شكل رقم 6 : صعوبة قراءة مفتاح ومقياس الخريطة وضعف عنوانها



SDAU d'El Jadida. Horizon 2025. P39 et P.114

شكل رقم 7 : تداخل حدود الفئات



SDAU de la vallée du Draa. P19

SDAU des vallées de Todgha et de Dades. P.31

SDAU de la Wilaya de la Région du Grand Casablanca. P.39

[227] بالنسبة لخرائط التوزيع النسبي cartes en plages نجد عدم ضبط حدود الفئات في المفتاح، حيث يتكرر نفس مقدار الحد في فئتين متتاليتين، مما يربك المتلقي حول الفئة التي ينبغي أن توضع فيها تلك القيمة. مثال : 0> // 0–0.5 // 0.5–1 // 1-1.5 // 1.5-2.5 // 2.5<.
إضافة إلى ترك الفئتين الأولى والأخيرة مفتوحتين. في حين ينبغي تحديد القيمتين الدنيا والقصوى لأنهما طرفا السلسلة الإحصائية واللذان يحددان طولها.
وكبديل عن ذلك، كان من الممكن تجنبا للالتباس كتابة حدود الفئات على الشكل التالي : // 0–0.4 // 0.5–0.9 // 1-1.4 // 1.5-2.4 // مع تحديد القيمة الدنيا لفئة القيم الصغيرة، والقيمة القصوى لفئة القيم الكبيرة.

- باستثناء خرائط المخطط التوجيهي للدار البيضاء، فإن معظم خرائط الدراسات التشخيصية الأخرى (87% منها) تفتقر إلى وجود مصدر سواء لمعطيات الموضوع أو الهيكل. وذلك رغم الدور الهام الذي يلعبه المصدر في تحديد مدى صحة المعلومة وموضوعيتها ومصداقيتها وصلاحيتها.
- غموض بعض الخرائط الركنية Cartons يعيق توطين المجال المدروس بدلا من تحديده وتعريفه. ويمثل الشكل رقم 8 مثالا على ذلك، فقد استعملت خريطتان لتحديد موقع واحتي تودغة-دادس. الخريطة الأولى يفترض من خلالها ضبط هذا الموقع ضمن مجال الواحات بالمغرب، لكنها لم تتوفق في ذلك بسبب عدم وضوحها من جهة، وصعوبة التعرف على الموقع بين البقع الملونة الموجودة في هذه الخريطة. أما الخريطة الثانية فلم تفلح بدورها في توطين مجال الواحات ضمن التراب الوطني لعدم ضبط موقعه عليها، ولصغر مقياسها، واقتصر دورها على تغطية مساحة من البياض الموجود في الجزء الأيمن من الخريطة.

الشكل رقم 8 – توطين غير موفق لواحتي تودغة-دادس

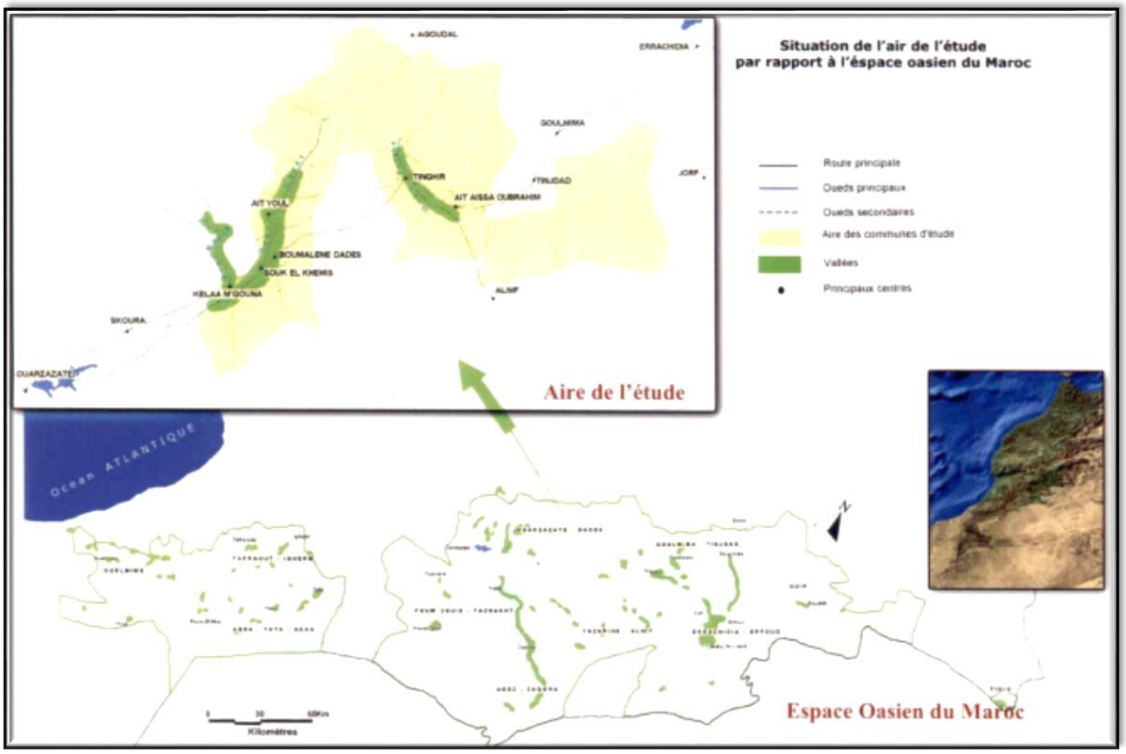
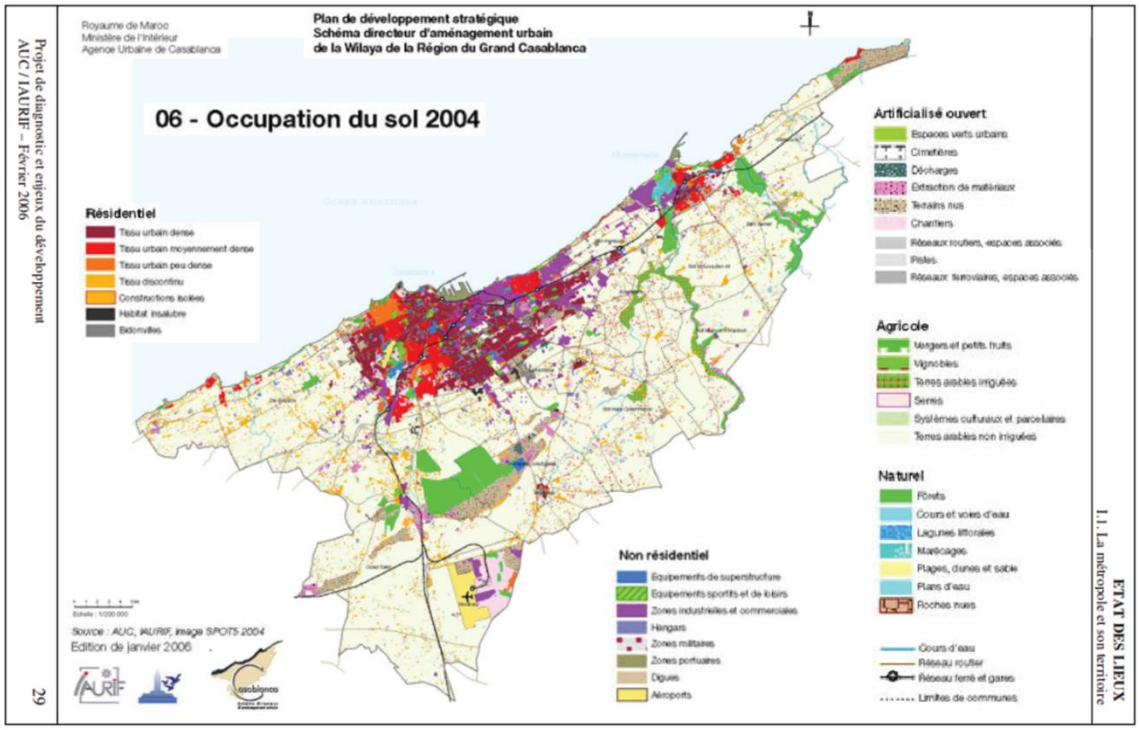


Schéma directeur d'aménagement urbain des vallées de Todgha et de Dades. P.18

- وفيما يتعلق بإخراج الخرائط، يمكن تسليط الضوء على ثلاثة نقائص، هي كالتالي:
  - سوء توضيب مساحة الخريطة، وعدم توزيع مكوناتها بشكل متوازن يتفادى الزحام.

وقد تكررت هذه الحالة في 28 خريطة (63.6% من الخرائط) بالدراسة التشخيصية لمخطط الدار البيضاء وحدها. وتمثل خلل الإخراج في ترك فراغات واسعة بهذه الخرائط، كما يظهر في الشكل رقم 5، ورافق ذلك سوء توزيع شروح الخريطة وحشرها بشكل صارم في الحيز الأيمن من الورقة، مما قلل من وضوح الخريطة ومقروئيتها. وقد كان من الممكن حسب اقتراح الشكل رقم 9 توزيع هذه الشروح على المساحات الفارغة، لتكتسب الخريطة توازنها.

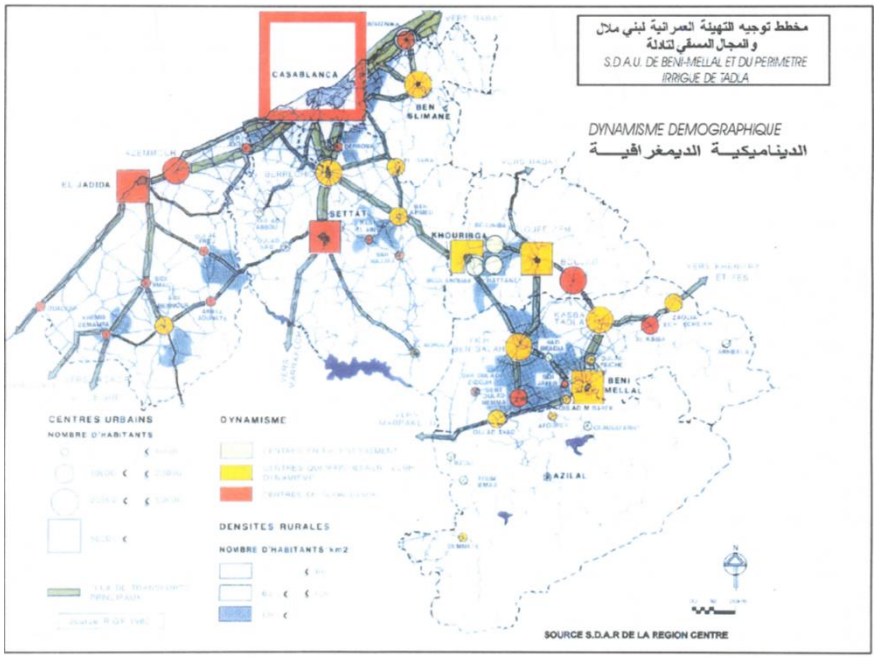
شكل رقم 9 : اقتراح توزيع متوازن لشروح الخريطة يعوض التوزيع الأصلي الوارد في الشكل 5



المصدر : إعادة إخراج و توزيع شروح الخريطة هو إنجاز شخصي

- رداءة طباعة عدد من الخرائط قلل من مقروئيتها.

الشكل رقم 10 : رداءة الطباعة قللت مقروئية الخريطة رغم أهمية موضوعها



SDAU de Beni Mellal et du Périmètre irrigué de Tadla. P.31

وقد تكرر هذا الخلل في 7 خرائط من مجموع 9 خرائط وردت في الدراسة التشخيصية للمخطط التوجيهي لبني ملال، (شكل رقم 10). إضافة إلى تكرره في عدد من خرائط مخطط واحتي تودغة-دادس. وهذا أمر يثير الاستغراب، خاصة مع التقدم التقني الذي عرفه ميدان الطباعة والنشر.

- باستثناء خرائط المخطط التوجيهي للدار البيضاء، فإن كل خرائط الدراسات التشخيصية الأربعة الأخرى غير مرقمة. كما أن نصوص كل الدراسات التشخيصية لم ترد بها أي إحالات على الخرائط، بحيث بدت الخرائط وباقي الوثائق معزولة عن النصوص ومجهولة الوظيفة.

ويتبين من خلال ما سبق، وجود خلل في عدد كبير من الخرائط المدرجة في الدراسات التشخيصية، ولو بشكل متفاوت، على مستوى الانسجام بين عناصر هياكل هذه الخرائط ومواضيعها، ويمتد هذا الخلل إلى شروحات هذه الخرائط وطريقة إخراج مجموعة منها أو طباعتها. ويرجح هذا الاستنتاج فرضية أن الخرائط قد أدرجت في معظم الدراسات التشخيصية المعالجة من أجل المساهمة في تنويع الوثائق، ليس إلا، خاصة وقد وفرت وسهلت برانم نظم المعلومات الجغرافية إمكانية الإنتاج الكرطوغرافي.

ويقودنا هذا الأمر بدوره إلى التساؤل عن مدى توفق واضعي هذه الخرائط في احترام قواعد السيميولوجيا البيانية من حيث حسن اختيار أنواع الرموز المناسبة لتمثيل المعطيات الوصفية والهندسية من جهة، وصحة الخرائط وجودتها على مستوى المعالجة الكرطوغرافية وسهولة إدراك مضامينها من جهة ثانية.

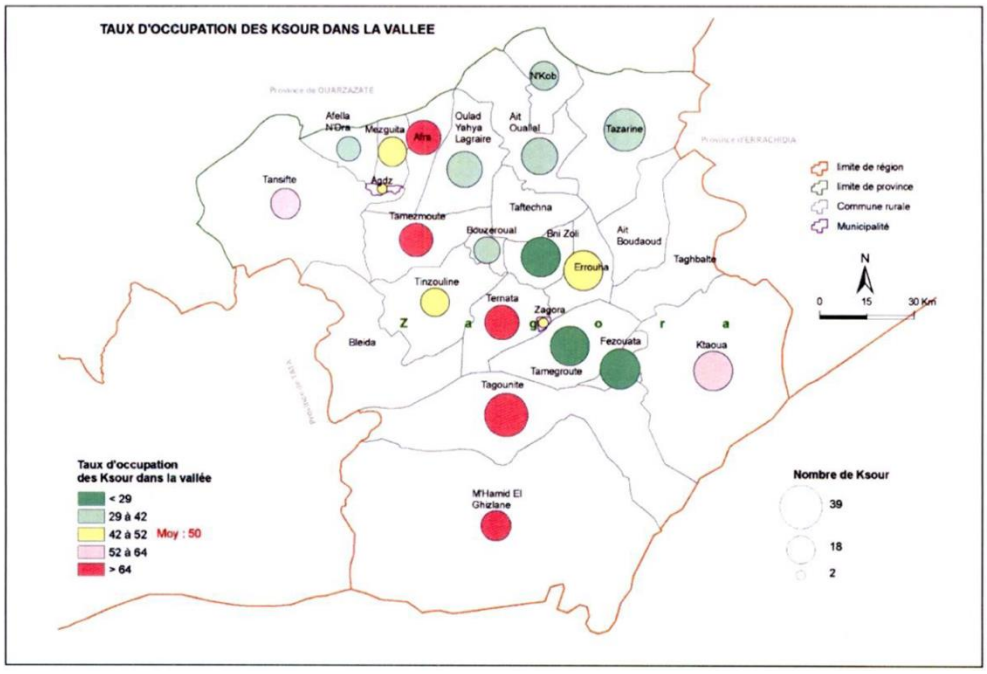
3 - ضعف نجاعة التمثيل الكرطوغرافي بعدد من الخرائط

3 – 1 - سوء اختيار المتغير البصري المناسب، أو سوء توظيفه

- يظهر مشكل سوء اختيار المتغير البصري المناسب على الخصوص في خرائط التوزيع النسبي،

فقد تم تمثيل المعطيات الكمية النسبية بعد تفييئها بمتغير اللون بدلا من متغير القيمة (لون متدرج) في عدد من خرائط الدراسة التشخيصية لمخططي الدار البيضاء ووادي درعة. وهذا ما منع بروز خاصية الترتيب المرتبطة بالمتغير البصري "القيمة" على الخريطة، وعوضها ببروز خاصية الاختلاف المرتبطة باستعمال المتغير البصري "اللون"، كما يظهر في الشكل رقم 11.

الشكل رقم 11 : تمثيل معطى ترتيبي بمتغير اللون بدلا من متغير القيمة

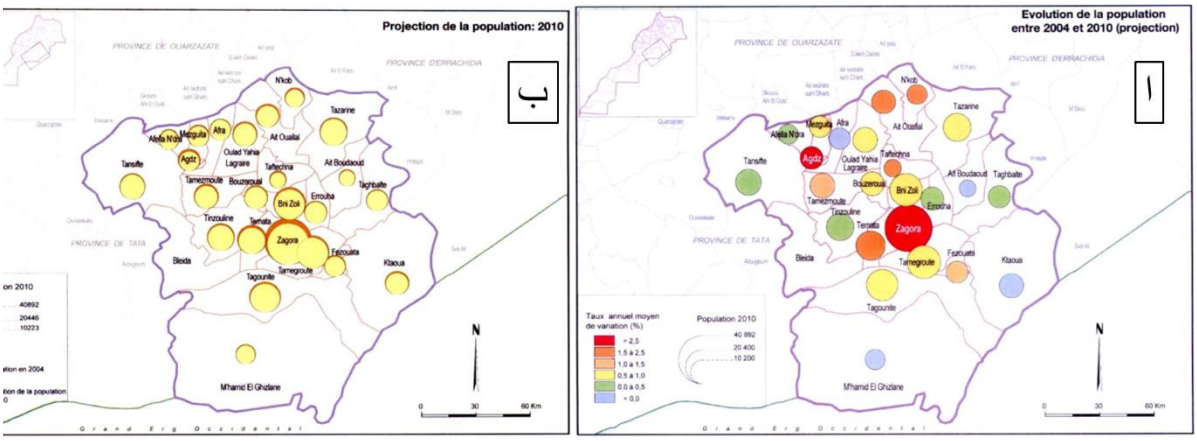


SDAU de la vallée du Draa. P43

- ويتمثل سوء توظيف المتغيرات البصرية في التناقض بين مضامين بعض خرائط تطور السكان بالدراسة التشخيصية لمخطط وادي درعة على الخصوص، وذلك بسبب سوء التمثيل البياني والذي قاد عدم الإنتباه له إلى وضع إسقاطات سكانية غير صحيحة.

ففي الشكل رقم 12-أ، يظهر أن بعض الوحدات الإدارية سوف تعرف تراجعا في معدل التغير السنوي للسكان بين سنتي 2004 و 2010، وتم تمثيلها بلون أزرق فاتح. وفي الشكل رقم 12-ب، تم تمثيل السكان المتوقعين سنة 2010 بدوائر حمراء خلف الدوائر الصفراء التي تعبر عن عدد السكان سنة 2004، مما يدل على احتمال ارتفاع عدد السكان في كل الوحدات الإدارية. ولم يسترع التناقض بين الخريطتين الإنتباه.

الشكل رقم 12 : التناقض في تمثيل توقعات نمو السكان بين سنتي 2004 و 2010 في خريطتين



SDAU de la vallée du Draa. (carte A : P20) et (carte B : P.24)

3 – 2 – استعمال الرسوم البيانية القطاعية بشكل غير موفق

يظهر هذا المشكل في كل خرائط الرسوم البيانية القطاعية الواردة بالدراسات التشخيصية لمخططات توجيه التهيئة العمرانية.

- فاستعمال هذا الصنف يحد من القدرة التواصلية للخريطة. ويقلص من حظوظ استيعاب المتلقي لمضمونها، ويجعل تركيزه منصبا على جزء من المعلومة دون سواها[228]، ويفقده القدرة على القراءة الشمولية للخريطة.

وتزداد صعوبة القراءة كلما زاد عدد القطاعات بكل دائرة، وتعددت الرسوم القطاعية على الخريطة، كما يظهر بالشكل رقم 13. فتعدد القطاعات وتقارب قيم زواياها يربك القارئ، ويجعله غير قادر في ظرف وجيز على عقد المقارنات بين قطاعات كل دائرة، ناهيك عن عجزه عن عقد المقارنات بين بنيات مختلف الرسوم القطاعية الموجودة على الخريطة. ويستفحل الأمر عندما يكون هيكل الخريطة مُثقلا.

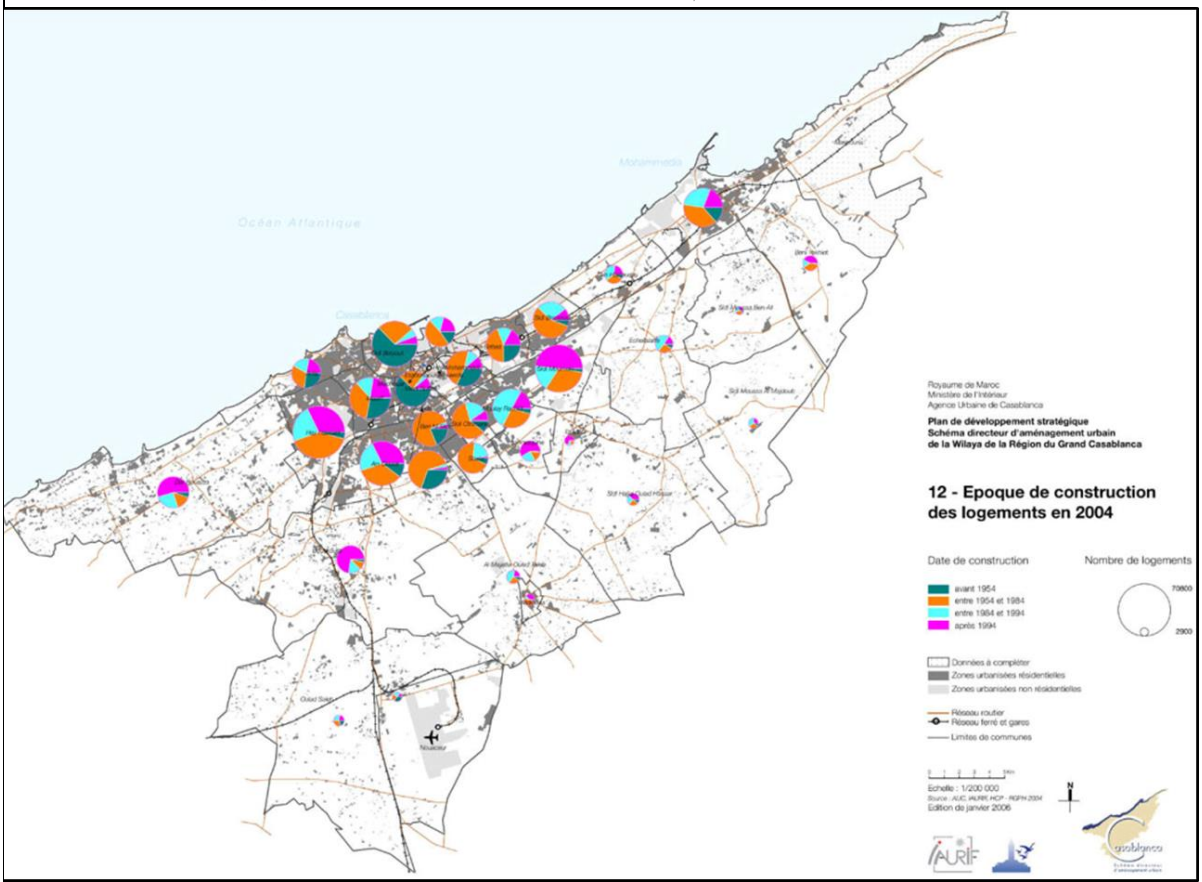
ويكمن حل هذا المشكل في ضرورة اختيار المعالجة الإحصائية والبيانية المناسبة، الكفيلة بتقديم خريطة واضحة المضمون وسهلة القراءة والإدراك بالنسبة للمتلقي. وفي هذا الإطار يمكن تقديم اقتراحين:

- الاقتراح الأول هو تمثيل كل معطى من المعطيات الأربع الواردة في الرسوم القطاعية بالشكل رقم 13 في خريطة خاصة به؛

[228] التركيز مثلا على الدوائر الأكبر أو على لون معين، وعلى جزء من المجال حيث تتكدس الرسوم البيانية أو توجد رسوم ملفتة للانتباه

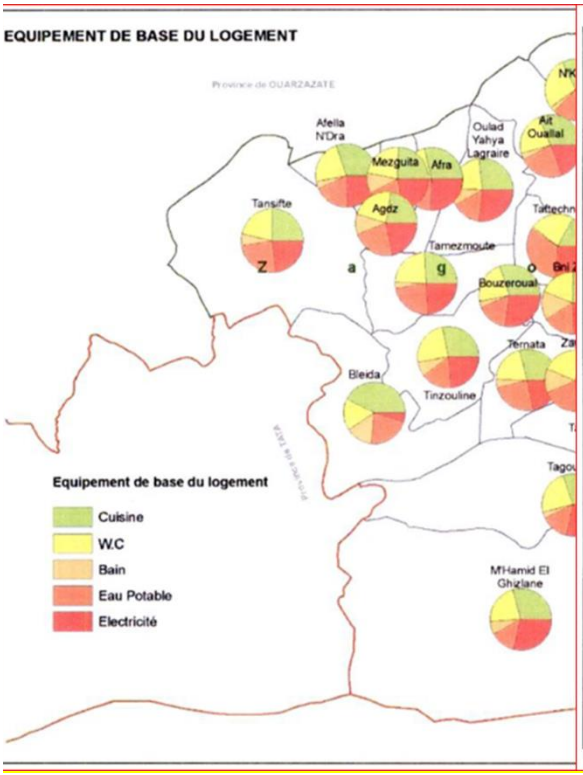
- والإقتراح الثاني هو تمثيل المعطيات الأربع في خريطة واحدة، وذلك إما باستعمال أسلوب المصفوفات Matrices، أو استعمال أحد أساليب تحليل المتغيرات المتعددة Analyse multivariée كالتصنيف التصاعدي المتسلسل Classification ascendante hiérarchique مثلما هو موظف بخريطة الملحقين رقم 1 و رقم 2.

الشكل رقم 13 : تعدد الرسوم القطاعية يحد من القدرة التواصلية للخريطة



SDAU de la Wilaya de la Région du Grand Casablanca. P.55

الشكل رقم 14 : خطأ في التمثيل البياني للمعطيات



Equipement des logements

	Equipements de base du logement				
	Cuisine	*W.C*	*Bain*	*Eau Potable*	*Electricité*
Municipalité de Agdz	91,3	92,4	42,1	90,1	88,7
Agdz milieu rural	86,6	69,2	23,3	67,1	72,8
Afella N Dra	96,0	72,8	12,1	59,5	78,9
Tansifte	73,1	63,3	17,6	71,0	68,3
Mezguita	95,1	86,6	40,4	75,8	89,3
Tamezmoute	84,6	77,5	11,3	77,0	78,9
Afra	90,1	69,3	25,4	47,5	81,3
Oulad Yahia Lagraire	83,6	71,4	27,3	46,9	85,4
Haut Draâ	**85,8**	**72,3**	**22,2**	**64,2**	**78,6**
Ternata	88,4	62,4	14,4	73,3	67,1
Bni Zoli	78,0	60,9	46,1	52,8	77,6
Tinzouline	92,1	81,8	25,2	51,6	78,0
Bouzeroual	95,2	71,4	11,5	49,6	86,6
Taftechna	47,6	64,9	3,3	92,2	75,0
Moyen Draâ	**83,5**	**68,4**	**23,2**	**60,8**	**76,7**
municipalité Zagora	82,7	87,7	48,2	81,8	88,2
Zagora milieu rural	84,2	61,3	17,6	56,3	74,2
Errouha	89,4	35,0	9,2	53,9	34,5
Tamegroute	69,8	59,9	7,7	49,2	86,7
Fezouata	85,8	53,5	21,0	79,0	60,3
Zagora et périphérie	**81,0**	**60,0**	**17,7**	**59,2**	**73,1**
Tagounite	92,4	73,2	10,4	44,8	86,7
Ktaoua	91,0	41,2	11,3	74,7	76,5
M Hamid El Ghizlane	84,7	63,4	20,3	38,3	83,9
Bas Draâ	**90,2**	**62,0**	**12,9**	**51,6**	**83,2**
Tazarine	85,2	67,8	39,5	68,0	63,7
Ait Boudaoud	86,7	71,2	48,7	90,0	88,4
Taghbalte	93,9	47,4	22,2	88,7	80,7
N Kob	92,3	78,7	7,8	57,4	51,0
Ait Ouallal	85,1	60,9	8,5	63,6	51,5
Maïder	**88,3**	**64,9**	**26,1**	**72,3**	**65,8**
TOTAL SDAU	**85,1**	**65,4**	**20,3**	**61,4**	**75,5**

Source : RGPH 2004

SDAU de la vallée du Draa. P.39

- بغض النظر عن المؤاخذات السابقة بخصوص الرسم البياني القطاعي، فإن استعماله يتطلب أن تعبر قطاعاته عن قيم أفراد ينتمون إلى نفس المعطى الإحصائي المدروس[229]. ولا يمكن أن نضع رسما قطاعيا يجمع بين أفراد لا ينتمون لنفس الصنف كما حدث في خريطة مستويات تجهيز المراكز الحضرية بواحتي تودغة-دادس.في الشكل رقم 14.

خاتمة

كانت غاية هذه المقالة هي تقييم مستوى حضور الخرائط مقارنة بباقي الوثائق في الدراسات التشخيصية لمخططات توجيه التهيئة العمرانية، ومدى احترام قواعد السيميولوجيا البيانية عند إنجازها، من خلال معاينة خمسة مخططات مصادق عليها من طرف الوزارة الوصية، لمناطق مختلفة من البلاد، ومن إنجاز مكاتب دراسات وطنية وأجنبية. وقد تبين في حدود هذه المعاينة ضعف الاهتمام بالخرائط كوثائق مساعدة على اتخاذ القرار. فعدد الخرائط التي توجد بها أخطاء سيميولوجية كبير بالنسبة لدراسات تشخيصية في ميدان التهيئة تم على ضوئها بناء سيناريوهات ووضع توقعات وبرمجة مشاريع لإعداد التراب.

لا شك في وجود نقط مضيئة كثيرة في هذه الدراسات التشخيصية وفي عدد من الوثائق التي تضمنتها، لكن سوء التوظيف السيميولوجي في عدد من الخرائط قد قلص من بريق هذه النقط، وأبعد الخريطة عن دورها في تقديم المعلومة أو المساهمة في إنتاجها.

[229] مثلا المستويات التعليمية (لا شيء – ابتدائي – إعدادي – ثانوي – جامعي) أو الحالة العائلية (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل) .

لقد سهر على إنجاز هذه الخرائط، لا محالة، مجموعة من المتخصصين في برامج نظم المعلومات الجغرافية والرسم بالحاسوب l'Infographie ومن التقنيين. وقد وظفوا ما توفره البرامج المعلوماتية من إمكانيات لوضع الخرائط. لكنها إمكانيات تظل محدودة لا تغني عن وجود الحس الكرطوغرافي.

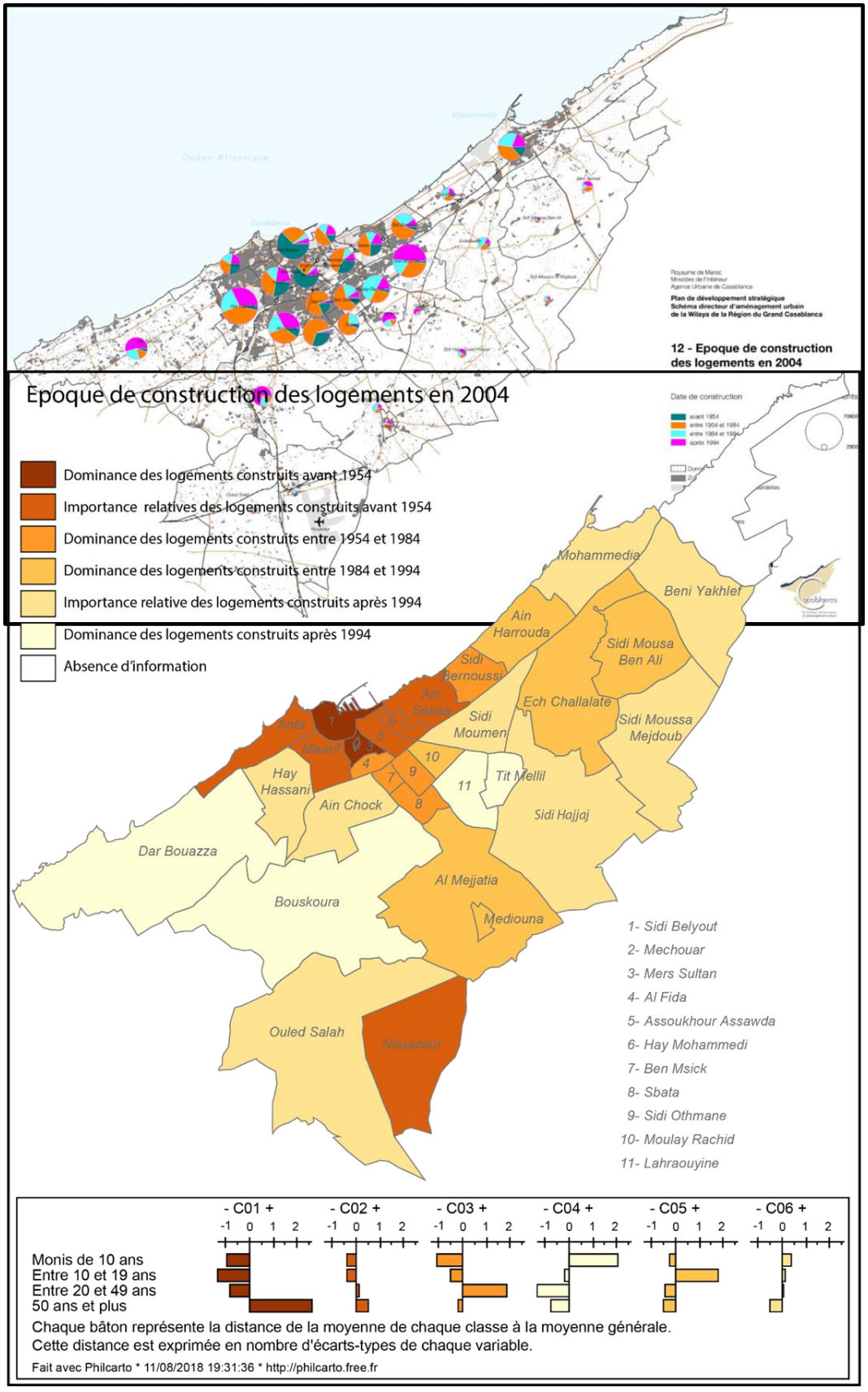
إن اكتساب خبرة في التعامل مع برنامج كرطوغرافي يعد شيئا تقنيا مهما، لكن الأهم منه هو أن نلم إلى جانب هذه الخبرة التقنية بأساليب العمل الكرطوغرافي وضوابط السيميولوجيا البيانية. وهو ما نلمس غيابه في عدد لا يستهان به من خرائط الدراسات التشخيصية الخمسة التي تمت معاينتها.

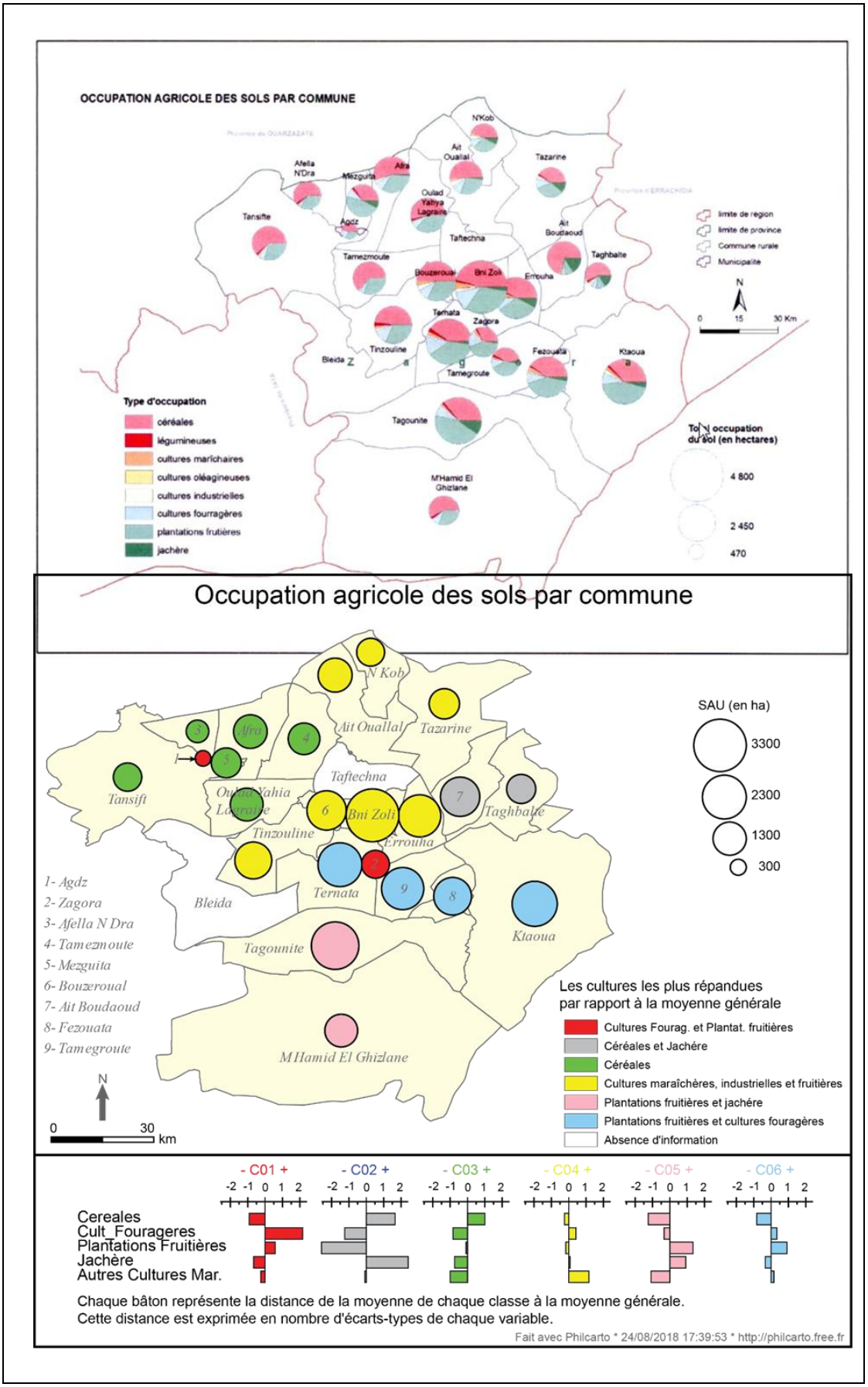
ويدفع هذا إلى الحث على التعريف بالدور الهام الذي تلعبه الخريطة في ميدان التهيئة سواء على مستوى التشخيص أو التوقع أو التتبع والعمل اليومي، مع ضرورة التأكيد على أن تحترم الوثائق المنجزة قواعد اللغة الكرطوغرافية وأن يراعى اختيار أساليب المعالجة الإحصائية والبيانية المناسبة للمعطيات، وذلك لضمان إنتاج خرائط مقروءة، تنقل معلومة مناسبة، وواضحة، وصحيحة كرطوغرافيا، ومعبرة، وسهلة الإدراك والاستيعاب.

قائمة المراجع

- الشريعي أ.ب. (1997). الخرائط الجغرافية – تصميم وقراءة وتفسير. دار الفكر العربي. القاهرة
- BERTIN J. (1977). La graphique et le traitement graphique de l'information. Flammarion.
- JOLY F. (1976). La cartographie. Série MAGELLAN. PUF. Paris
- POIDEVIN D. (1999). La carte, moyen d'action. Ellipses. Paris
- STEINBERG J. (2000). Cartographie .Télédétection. Systèmes d'information géographique. . SEDES. Paris
- STEINBERG J. et HUSSER J. (1988). Cartographie dynamique applicable à l'aménagement. SEDES. Paris
- STEINBERG J. (1996). Cartographie pratique pour la géographie et l'aménagement. . SEDES. Paris
- ZANIN C. et TREMELO ; M. (2003). Savoir-faire une carte. Belin Sup.
- ZANIN C. et LAMBERT N. (2016). Manuel de cartographie. Armand Colin

الملحق رقم 1


Océan Atlantique
Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
Agence Urbaine de Casablanca
Plan de développement stratégique
Schéma directeur d'aménagement urbain
de la Wilaya de la Région du Grand Casablanca
12 - Epoque de construction des logements en 2004
Epoque de construction des logements en 2004
Dominance des logements construits avant 1954
Importance relatives des logements construits avant 1954
Dominance des logements construits entre 1954 et 1984
Dominance des logements construits entre 1984 et 1994
Importance relative des logements construits après 1994
Dominance des logements construits après 1994
Absence d'information
Mohammedia
Beni Yakhlef
Ain Harrouda
Sidi Bernoussi
Sidi Mousa Ben Ali
Ain Sebaa
Ech Challalate
Sidi Moumen
Sidi Moussa Mejdoub
Anfa
Maarif
Hay Hassani
Ain Chock
Tit Mellil
Sidi Hajjaj
Dar Bouazza
Al Mejjatia
Bouskoura
Mediouna
Ouled Salah
Nouaceur
1- Sidi Belyout
2- Mechouar
3- Mers Sultan
4- Al Fida
5- Assoukhour Assawda
6- Hay Mohammedi
7- Ben Msick
8- Sbata
9- Sidi Othmane
10- Moulay Rachid
11- Lahraouyine
- C01 +
- C02 +
- C03 +
- C04 +
- C05 +
- C06 +
-1 0 1 2
Monis de 10 ans
Entre 10 et 19 ans
Entre 20 et 49 ans
50 ans et plus
Chaque bâton représente la distance de la moyenne de chaque classe à la moyenne générale.
Cette distance est exprimée en nombre d'écarts-types de chaque variable.
Fait avec Philcarto * 11/08/2018 19:31:36 * http://philcarto.free.fr



Occupation agricole des sols par commune

الممارسة السياحية والتنمية المحلية بالمناطق الجبلية لأزيلال: حالة أيت بوكماز

Tourism practice and local development in the mountainous areas of Azilal: the case of Ait Bougmmaz

ادريس أمهوش/ ياسين ايت بلال

طالبين باحثين في الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

drissamhaouch.justice@gmail.com

الملخص: يعتبر المغرب واحدا من البلدان التي تراهن على القطاع السياحي كأساس اقتصادي بالموازاة مع سياساته الفلاحية والصناعية، وذلك بمحاولة دمجه داخل الاقتصاديات المحلية والجهوية. إلا أن التذبذبات الدولية والإقليمية، وسياسة توجيه المنتوج السياحي إلى المناطق الساحلية والمدن العتيقة والعواصم الكبرى، أدت إلى تهميش مجموعة من المجالات التي تزخر بمؤهلات سياحية متنوعة ومتعددة، وخاصة المناطق الجبلية منها، وذلك لفترات طويلة .

ورغم كون المجال الجبلي لأزيلال بالأطلس الكبير الأوسط يتميز بمؤهلات طبيعية وبشرية هامة، إلا أن النشاط السياحي لا يساهم إلا بشكل محدود في التنمية السوسيواقتصادية لمجالاته القروية/ الجبلية. ويعد مجال أيت بوكماز، موضوع دراستنا هاته، نموذجا بارزا لممارسة السياحة الجبلية لولا بعض المعيقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية. فما هي إذن المقومات الطبيعية والبشرية المساهمة في دينامية الممارسة السياحية بهذه المنطقة؟ وما هي انعكاساتها في تحقيق التنمية المحلية؟

الكلمات المفاتيح :المؤهلات السياحية، الممارسة السياحية، التنمية المحلية، المناطق الجبلية.

Abstract:

The Moroccan city is one of the countries that rely on the tourism sector in parallel with its agricultural and industrial policies, trying to integrate it into local and regional economies. However, international and regional fluctuations, on the one hand and the the policy of orienting the tourism product towards coastal areas, old cities and large capitals, on the other hand, have led to the marginalization of a number of areas rich in diverse and multiple tourism potentials, especially in mountainous areas.

Although the mountainous area of Azilal in the Central High Atlas is characterized by significant natural and human potentials, tourist activity contributes to a limited extent to the socio-economic development of its mountainous rural areas. The Ait Bogmmaz valley is a striking model in the practice of mountain tourism, despite some obstacles that prevent the achievement of local development. So, What are the natural and human potentials that contribute to the dynamism of tourism in this mountainous area? And What are its implications for local development?

Key words: tourism potentials, tourism practice, local development, mountain areas.

مقدمة:

تشكل السياحة دعامة أساسية في الإقتصاد الوطني منذ فترة الاستقلال، بعدما ورث المغرب اقتصادا هشا جعله يبحث عن حلول ناجعة وعاجلة للخروج من الأزمة الاستعمارية، وذلك ما جعله يدمج السياحة في مخططاته الوطنية منذ الستينيات من القرن الماضي رغم كونه قد ركز على منطقة البحر الأبيض المتوسط كمجال لبناء المشاريع والاستثمار في القطاع السياحي، إلا أن تواجده في منطقة سياحية مهمة، جعله يعاني من منافسة قوية من طرف دول المنطقة، وخاصة السياحة الشاطئية منها. الأمر الذي جعل المغرب يهتم بنمط آخر من أنماط السياحة وهي السياحة الجبلية، نظرا لما قد توفره من إمكانات هامة ومتنوعة.

وقد كان الهدف الأساسي وراء خلق هذا النمط السياحي الجديد هو تنويع المنتوج السياحي الوطني، بغية تعزيز مكانته بالأسواق العالمية من جهة حتى لا يقتصر فقط على السياحة الشاطئية وعلى سياحة المدن العتيقة، والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية للعالم القروي من جهة أخرى.

فاختيارنا لموضوع " الممارسة السياحية والتنمية المحلية بالمناطق الجبلية لأزيلال: حالة أيت بوكماز" ينطلق من كون هذا الإقليم يعتبر من بين المناطق الجبلية الرائدة على مستوى السياحة الجبلية، بفضل ما يتوفر عليه من معطيات سياحية طبيعية وبشرية وثقافية هامة ومتنوعة. فما هي إذن أبرز المقومات الطبيعية والبشرية التي من شأنها تعزيز مكانة الممارسة السياحية بأزيلال؟ وما هي حدود انعكاساتها في تحقيق التنمية المحلية بمجال أيت بوكماز؟

إشكال البحث وفرضياته:

لعل إعداد وتنظيم مجالات شاسعة للنهوض بالنشاط السياحي في المناطق الجبلية، كان نتيجة مجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية، وذلك بهدف تنويع المنتوج السياحي الوطني وتعزيز مكانته بالأسواق العالمية والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية للمناطق القروية-الجبلية. ومن هذا المنطلق فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول المقومات السياحية لإقليم أزيلال ودورها في تحقيق الممارسة السياحية التي من شأنها المساهمة في التنمية المحلية بمنطقة أيت بوكماز.أما فرضيات هذا البحث فستكون على الشكل التالي:

- تشكل المقومات السياحية الطبيعية والبشرية بالجهة الشرقية للسفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط أدوات فعالة لممارسة السياحة الجبلية بالمنطقة، رغم بعض الإكراهات التي تعيق ذلك.
- يساهم النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة أيت بوكماز بالجهة الجنوبية لإقليم أزيلال.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- الإحاطة بالمفاهيم المحورية المرتبطة بالممارسة السياحية، والتنمية المحلية، والجبل ككيان جغرافي.
- تحديد أبرز المقومات السياحية الطبيعية والبشرية باقليم أزيلال.

- تحليل أسس ومقومات النشاط السياحي بمنطقة أيت بوكماز وابراز دورهما في تقوية البنية السياحية بالمنطقة ودعم تنميتها.

المقاربة والمنهجية المعتمدة:

تم الاعتماد في هذا العمل على المنهج الوصفي التحليلي الكمي إلى جانب نتائج البحث الميداني أسوة ببعض الدراسات التي استهدفت موضوع السياحة بهذه المنطقة، إضافة إلى الإحصائيات الرسمية المرتبطة بإشكالية الموضوع.

I- التحديد المفاهيمي

1- الجبل ككيان جغرافي

يمكن تحديد الجبل ككيان جغرافي باعتباره مجموع المناطق والمجالات العالية عن سطح الأرض، ويأخذ شكلا طبوغرافيا وتضاريسيا ذو أبعاد وبنية محددة[230]، حيث يتميز بتضريس أرضي ويرتفع عمّا حوله من الأرض في منطقة معينةويطال علوه ليتجاوز الثل[231]، إذ يفصل المناطق عن بعضها البعض، ويمتد أحيانا على شكل سلاسل طويلة و مرتفعة، بينما يظهر بعضها الآخر على شكل قمم بركانية منعزلة. وعلى الرغم من أن بعض سلاسل هذه الجبال ترتفع عن البحار المجاورة لها بحوالي 6000 متر إلا أنها لا تبدو واضحة و بارزة إلا إذا تم الوقوف بالقرب منها [232] .

وتتنوع أشكال الجبال لتضم الجبال الإلتوائية التي تنشأ عن طريق إلتواء الطبقات الرسوبية الهشة تحت تأثيرعوامل الضغوط الجانبية من الجانبين نحو المركز و تظهر في الطبيعة على شكل طيات محذرة و أخرى مقعرة، تم الجبال الإنكسارية و التي تنشأ تحت نفس الضغوط التي تصيب الصخور الصلبة على مستوى القشرة الأرضية، ثم الجبال التراكمية والتي تكونت بفعل تراكم المواد وتجمعها على شكل أكمات، و جبال التعرية التي تحكمها عوامل التعرية (النحت والحث- النقل- الارساب)، والجبال الكتلية، أي الكتل القديمة، إضافة إلى الجبال البنيوية المرتبطة بحركات الرفع العمودية، والجبال المعزولة وأشكال أخرى مختلفة.

وبذلك يبقى مفهوم الجبل مفهوما مركبا يندرج ضمن المواضيع التي تهتم بها الجغرافيا الطبيعية، لكونه يتخد شكلا تضاريسيا مرتفعا عن سطح الأرض وتحكمه خصائص طبوغرافية وبيومناخية تميزه عن باقي الأشكال التضاريسية البارزة على سطح الأرض.

ويبقى الجبل ذلك المكان الذي يتميز بظروف طبيعية استثنائية، لأهمية ثرواته الطبيعية من مياه وغابات ومراعي...، إذ شكل ولا زال منطقة استقرار وطرد السكان وممارسة مجموعة من الأنشطة الإقتصادية رغم صعوبة ضبطه وتحديد مقوماته العامة. وذلك ما سنلمسه من خلال مقاربتنا لموضوع هذه الدراسة بالسفح الشمالي لجبال الأطلس الكبيرالأوسط.

---

[230] Dictionnaire HACHETTE/ENCYCLOPEDIQUE .1250.000 Définitions ,3000 illustrations :ED 2000, P 221

[231] أحمد حسين حامد، تأليف رباح حسين دريدي: المعجم الجامع، معجم عربي /عربي لمفردات اللغة العربية، حرف الجيم، عن الفرع الأكاديمي: علوم اللغة العربية، ص 213.

[232] آمنة أبو حجر: "المعجم الجغرافي"، معجم شامل للمصطلحات و المفاهيم الجغرافية المتداولة في العالم و تعريفاتها، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، (2006)، ص:218.

2- الممارسة السياحية

تعبر الممارسة السياحية عن مجموع العناصر التي تساهم في التعاطي مع النشاط السياحي بشكل علائقي بين المقومات الطبيعية (الجبال، الشلالات، المغارات، الموارد المائية والغابوية، البحيرات، المنتوجات المحلية،...الخ)، والمقومات البشرية (التراث المادي وغير المادي، والبنيات الاجتماعية والثقافية والانتروبولوجية)، ودورهما في تحقيق المنفعة الثنائية بين التعاطي للأنشطة السياحية واستفادة الساكنة المحلية. إلا أن ذلك لن يتأتى إلا بالاستغلال المعقلن للموارد المحلية المتاحة وحسن ترشيدها لتحقيق الاستثمار والجدب السياحيين في آن واحد. بل إن الممارسة السياحية تعبرعلى المستوى المجالي عن حركية السائحين بشكل فردي أو جماعي وطريقة اختيار مداراتهم ومجال ممارسة أنشطتهم السياحية، بناء على خياراتهم ومهاراتهم، إما عن طريق معارفهم أو عن طريق تجاربهم، أما على المستوى الاجتماعي فتعبر الممارسة السياحية عن مجموع السلوكات والعلاقات والأنشطة التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات داخل مجالات سياحية معينة، وذلك ارتباطا بالمحددات السوسيوثقافية، كسلوكات الساكنة، وطريقة عيشهم، وشكل لباسهم، وعاداتهم وتقاليدهم وعلاقاتهم الاجتماعية....الخ.

3- التنمية المحلية

التنمية المحلية عبارة عن عملية مركبة تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال ترابي معين، وذلك عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الترابي. وبذلك فهي عملية ليست بعفوية بل منظمة ومخطط لها من ذي قبل، وتهدف إلى الانتقال من وضعية صعبة إلى وضعية أقل صعوبة منها، حيث تركز على مجموعة من الأبعاد الأساسية، كالبعد الترابي المحدد لخصوصيات وموارد وقدرات وطاقات التراب المحلي، ثم البعد المؤسساتي المتمثل في الفاعلين المحليين والجماعات الترابية كتنظيم إداري لا مركزي ومستقل وقادر على إنتاج حكامة محلية جيدة تعمل وفق مبادئ التشاور والمبادرة الذاتية والتنسيق والتعاون والشراكة. وهناك أيضا البعد التاريخي المتمثل في العناصر المشتركة بين الساكنة القروية، كالتقاليد والأعراف والثقافة المحلية والهوية الاجتماعية والبعد التبادلي أو التنافسي بينها، ذلك أن أية جماعة ترابية لا يمكن لها أن تنمو دون أن تأخذ بعين الاعتبار الجماعات الترابية المحيطة بها، وكذا المحيط السوسيوسياسي أو الجغرافي أو الجهوي الذي تنتمي إليه.

ولعل التنمية المحلية تعمل على أساس توزيع الموارد الأساسية المتاحة والموارد السكانية الكائنة بغية ضمان الاستقرار وتفاديا لحركة النزوح الجماعي و الهجرة التلقائية للنازحين الذين باتوا يجتمعون و يتكثلون بضواحي المدن"[233] وبالتالي فالتنمية تفرض التفاعل والتبادل، والتنافس و التكامل، والتشارك والاندماج الشامل بين كل مستوياتها سواء على المستوى الاقتصادي أوالاجتماعي أوالثقافي أوالإنساني أوالبيئي (التنمية المندمجة والمستدامة). وعلى نقيض المقاربة القطاعية للتنمية، التي كانت تنظر سلفا إلى المجال كإطار جغرافي معزول أو محايد، بدأ النزوع تدريجيا إلى توظيف مفهوم التنمية المحلية في البرامج والمشاريع التنموية باستحضار وإدماج مختلف الأبعاد المجالية والاجتماعية والإيكولوجية في أنماط واستراتيجيات وأهداف التنمية، من أجل ضمان الفعالية و النجاعة والاستدامة في السيرورة التنموية بشكل عام.

[233] بيار جورج، ترجمة سموحي فوق العادة، "جغرافية السكان"، ، منشورات عويدات، بيروت-باريس، الطبعة الثالثة،(1985)، ص.ص71،72

هكذا فإن هذه المفاهيم تشكل حلقات مفصلية ترتبط ببعضها البعض، الأمر الذي يستلزم منا ضرورة الخوض في تحليلها وتفسيرها على ضوء العناصر المشكلة لموضوع هذه الدراسة من جهة، واستجابة للشروط المحددة لكيفية النشر من جهة ثانية.

II- المؤهلات السياحية بأزيلال: مظاهر التنوع ومكامن القوة

يتوفر اقليم أزيلال على مؤهلات سياحية طبيعية وبشرية هامة ومتنوعة، أهلته ليكون منذ بداية الثمانينيات وجهة لممارسة السياحة الجبلية، وبالخصوص الرياضات المرتبطة بالمشي وتسلق الجبال والسياحة الخضراء والتجوال والنزهات المرتبطة بالقنص والصيد. إلا أن محدودية البرامج والاستثمارات في مجال الاهتمام بكشف وتسويق هذه المؤهلات وتجويد بنياتها الأساسية، حال دون تحقيق التنمية السياحية والتنمية المحلية المنتظرة بالمنطقة. مما سيدفعنا للغوص في إبراز أهمية هذه المؤهلات.

1- الاطار الجغرافي والخصائص الطبيعية:

1-1- أزيلال: موقع وموضع متميزين لإنعاش السياحة بقلب الأطلس الكبير الأوسط

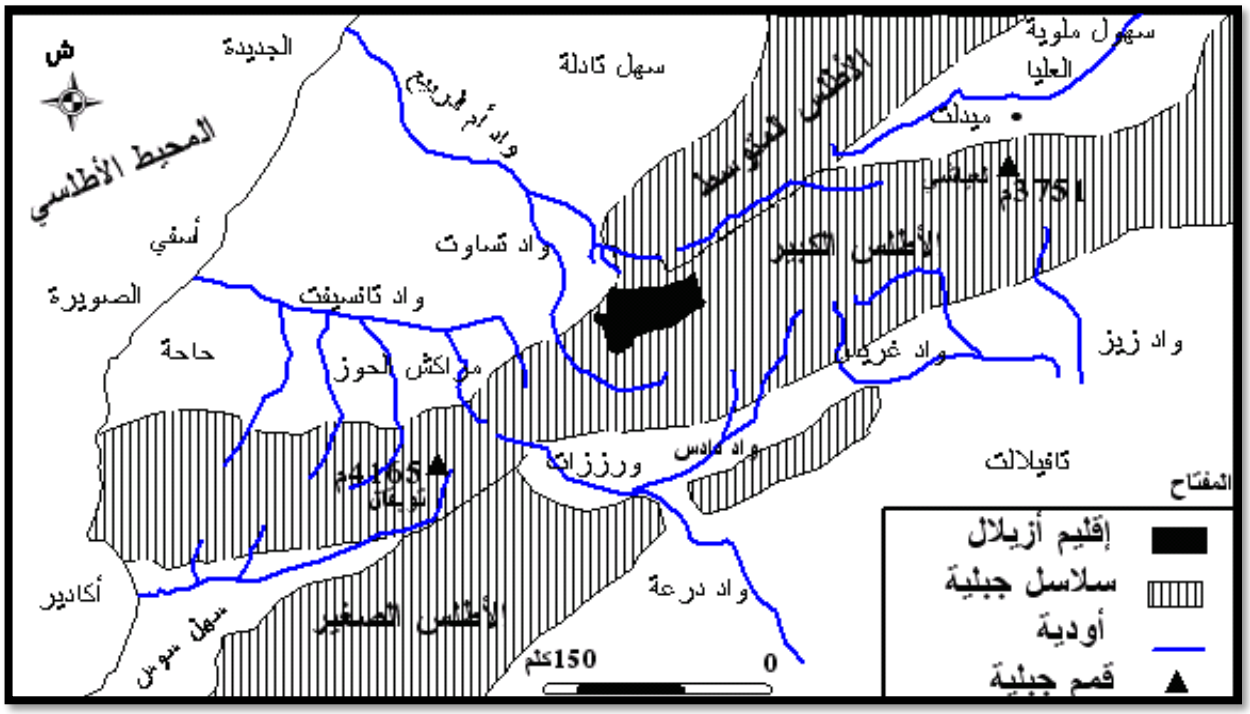
يقع إقليم أزيلال في السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، الذي يمتد بشكل طولي من جبل إغجضوضن بتيزي ن-تيشكا غربا إلى جبل العياشي والأطلس المتوسط الكلسي شرقا، كما يمتد من الإنكسار الجنوب أطلسي الذي يشغله منخفض ورززات جنوبا إلى أن ينتهي بسهول تادلا شمالا[234]، ويمتد على مساحة تقدر ب9800 كلم²، وتمثل بذلك 1,3% من مجموع التراب الوطني، و يشكل وحدة جبلية كتلية ذات ارتفاعات متدرجة ، مكونة من أعراف ومنخفضات متوازية فيما بينها، تتراوح فيه الارتفاعات ما بين 4000 م بالمناطق المحورية و 1000م عند المنخفضات الطي جبلية[235]. ويحد هذا الإقليم شمالا بإقليم بني ملال، وجنوبا بإقليم ورزازات، وشرقا بإقليم الراشيدية، وغربا بإقليم قلعة السراغنة. وإثر هذا التموقع والتموضع الجغرافيين للإقليم، فقد شهد تطورا مهما على مستوى التدفقات السياحية بالمناطق الجبلية خلال العشرين سنة الأخيرة، رغم ضعف البنية التحتية ووعورة التضاريس بها.

---

[234] الحسين أقيوح: النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا تحت اشراف الأستاذ محمد الرفاص، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، السنة الجامعية 2004-2005،ص 34.

[235] عبد الرحيم بنعلي و حسن لمباركي: مدينة أزيلال، إشكالية تكوين قطب حضري جبلي، مقال منشور في أعمال الدورة الأولى لجامعة ازرو المفتوحة تحت عنوان "تنمية المدن الجبلية"، 25 و 26 نونبر 2005، بشراكة بين وزارة الثقافة وجمعية أرز أطلس والوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، ص 195.

خريطة رقم 1: إقليم أزيلال ضمن المجال الجبلي للأطلس الكبير الأوسط



المرجع: عمل شخصي (2020)

2-1- التضريس وغلبة الطابع الجبلي، دعامة أساسية لممارسة السياحة الجبلية

يتميز أطلس أزيلال بتنوع وحداته التضاريسية من الناحية الطبوغرافية، ويطابق القسم الأكثر امتدادا من هذه السلسلة الجبلية من الشمال الى الجنوب[236]، حيث يبلغ أقصى اتساع له عند مستوى مدينة أزيلال بالسفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، ويضم جبال عالية تفصل بينه وبين المناطق شبه الصحراوية بالضفة الجنوبية. وتتركز القمم المرتفعة في أقصى المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية لإقليم أزيلال وتتراوح ارتفاعاتها بين 2000 و4000 متر، إذ نجد جبل مكون بارتفاع 4068 متر، وجبل رات 3797م، وجبل أزوركي 3622م، وجبل أكوري 3565م، وجبل تيزال 2890م، وجبل إكونان 2463م، وإغير نتسنت 2206م)، كما يعرف الإقليم أيضا هضاب ومنبسطات شاسعة (كهضاب أزيلال، ومنبسط أيت عتاب)، ثم منخفضات دمنات وتابية وتاكلفت والمنخفض الذي يحتضن حقينة سد بين الويدان. وإلى جانب هذه الأشكال فإن المنطقة تشهد أشكالا تضاريسية أخرى تمثل أساسا في القناطر الطبيعية، والخوانق العميقة، إضافة إلى شلالات تشكل مساقط للمياه ذات مناظر جميلة وخلابة، ومدرجات ووهاد ذات أشكال بانورامية. وإذا كانت هذه التضاريس، خاصة الجبال "تترك اختلالات يصيب صداها بعمق حالة الموارد التي يستغلها السكان"[237]، فمن شأنها أن تعطي قوة اقتصادية تدعم أساسا بإبراز

[236] محمد بريان، عبد الله العوينة وآخرون: المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، تحت إشراف جون فرانسوا تروان، ترجمة علي ايت احماد و إدريس البوشاري، منشورات طارق بالدار البيضاء، 2006، ص 350 .

[237] محمد الناصري: الجبال المغربية؛ مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، مطبعة دار المناهل، الرباط، الطبعة الثانية، فبراير 2003،ص187.

المنتوج السياحي"238، وذلك لكونها تشكل معالم طبيعية جبلية متنوعة، سترقى بممارسة السياحة الجبلية (التسلق، التزحلق، المشي، الصيد، القنص، التجوال...)، وستلعب دورا مهما في تنمية هذه المناطق الجبلية/القروية ومنه ستعيد تنظيم مجالاتها وتنمية مواردها الاقتصادية وتنويعها في ظل قساوة ظروف العيش ومحدوديتها بهذه المناطق الجبلية النائية والقصية.

1-3- سيادة المناخ الجبلي يسمح بممارسة سياحية مهمة

يحتل النطاق الجبلي بالمغرب خمس المساحة الوطنية أي حوالي 147.376كلم2، وهي نسبة تمثل 21% من التراب الوطني239. ولكون عامل الإرتفاع يؤدي إلى نوع من المناخات النطاقية مشكلا بذلك ما يسمى بالمناخات الجبلية، فإن هذا النوع من المناخات بإقليم أزيلال يلعب دورا مهما في خلق مدارات ومجالات سياحية تساهم في استقطاب أعداد متباينة من السياح طوال السنة، علما أنه يضم ارتفاعات هامة تصل الى 4000 م. ففي فصل الشتاء تعرف المرتفعات الجبلية بالإقليم عادة تساقطات ثلجية هامة، ابتداء من ارتفاع 1200 متر، وتشكل ملجأ رئيسيا لممارسي الرياضات الجبلية، إلا أن ضعف البنيات التحتية وغياب المرافق والتجهيزات الأساسية يحول دون تحقيق هذه الغاية، ويبقى عائقا أمام خلق منتوج سياحي جديد ومتميز بالإقليم. لكن رغم ذلك تبقى هذه المجالات مفتوحة أمام السياحة القروية والايكولوجية وأنواع سياحية جديدة "كالسياحة الصحية أو العلاجية"240، خصوصا في فصول الربيع والصيف والخريف، لما يوفره الإقليم من مقومات طبيعية لممارسة الجولات السياحية والاستمتاع بالظروف السائدة به، كما من شأنها أن تبقى مفتوحة أمام السياحة الشتوية وبالخصوص السياح الذين تستهويهم الرياضات الشتوية، إذا ما تم استغلال هذه الفضاءات بشكل صحيح وفي مستو التطلعات.

1-4- الثروة المائية، دعامة أساسية في الممارسة السياحية بالسفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط

يتميز السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط الكلسي بعوامل مناخية وبنية تضاريسية جبلية، جعلا منه خزانا للمياه السطحية والجوفية، كما يعكسه العدد الكبير للعيون والآبار السطحية والباطنية التي تتركز في أقدام الجبال وفي الحادورات المرافقة لها، وتخترقه مجموعة من الأودية، كواد العبيد وواد تساوت وواد الخضر وواد احنصال، التي يستقبل سليلها مجموع المياه التي تحتفظ بها الصخور الكلسية للأطلس الكبير الأوسط، وهي أودية تنبع في معظمها من المرتفعات

238 Bernard Debarbieux : Tourisme et Montagne. Ed. Economica, 1995,P5.

239Saïd Boujrouf : La Montagne dans la politique d'aménagement du territoire au Maroc. Revue de géographie Alpine, 1996, N°4, P47.

240 Jean Pierre Besancenot : Climat et tourisme, Paris : Masson 1990, collection géographique, p144.

الجبلية وتتقاسم مياهها السطحية والباطنية تبعا لبنيتها الصخرية والطبوغرافية، كمياه جبل أزوركي (3690متر) ومياه جبل تيفردين (3770 متر)، ومياه جبل تكنوستي (3825 متر)، اضافة الى روفد بعض الأودية الصغيرة والموسمية.

ولعل وفرة المياه بالمنطقة سمح بتشييد مجموعة من السدود في المجاري المائية الرئيسية241، وهي:

- سدان على واد العبيد بقدرة 1304 مليون م3 ونظام ضبط يقدر ب945م3.
- سدان على واد الأخضر بقدرة 267 مليون م3 ونظام ضبط يقدر ب300 مليون م3.
- سدان على واد تساوت بقدرة 180 مليون م3 ونظام ضبط يقدر ب250 مليون متر مكعب.

ولعل الاهتمام بهذه الأودية والسدود وتهيئتها واستغلالها، سيساهم عموما في خلق وتطوير أنواع أخرى من الممارسة السياحية بإقليم أزيلال، كالرياضات المائية والصيد على ضفاف السدود والأودية، وتطوير زراعة الخضر والفواكه الطبيعية في ضفاف هذه الأودية، مما قد يساهم في استقطاب أعداد مهمة من السياح لإنتعاش هذه المنطقة وتنويع مواردها والدفع بتنميتها.

5-1- القطاع الغابوي عنصر أساسي في الممارسة السياحية الجبلية

يمتد المجال الغابوي بإقليم أزيلال على مساحة 364.000 هكتار، أي 4,04% من مجموع المجالات الغابوية المغربية التي لا تمثل مساحتها سوى 8% من التراب الوطني بحوالي 9 ملايين من الهكتارات242. وتتميز هذه الثروة الغابوية بتنوعها في إقليم أزيلال، وتهيمن عليها أشجار البلوط الأخضر بنسبة 57% متبوعة بأشجار العرعار بنسبة 18%243، والصنوبر الحلبي بنسبة 8% و الصندري بنسبة 6% والصنوبر البحري بنسبة 1%. كما تعرف المنطقة أيضا انتشار أصناف أخرى ثانوية وتمثل في مجموعها 10 % من الأشجار، كالعفصية، والخروب، والفلين، إضافة إلى ألأشجار المثمرة كالزيتون واللوز. وتتركز معظم هذه المجالات الغابوية في كل من مناطق سكاط، ومزوكنان، وأيت امحمد، وتبانت، وأوزود، وزاوية أحنصال، ووازنت. إلا أن إقليم أزيلال عرف تدهورا كبيرا على المستوى الغابوي خلال السنين الأخيرة، رغم تشجيره بنسبة 36% من مجموع مساحته الغابوية، وذلك لاجتثاث مجموعة من المجالات واستغلالها في الأنشطة الزراعية بسبب قلة الأراضي الصالحة لذلك. ومع ذلك فيمكن للممارسة السياحية المرتبطة بهذه المجالات الغابوية أن تنتعش وتساهم في

---

241 حسن شكري وآخرون: عناصر تمهيدية لجهة تادلة- أزيلال، المفتشية الجهوية لإعداد التراب الوطني والبيئة لجهة تادلة أزيلال، مطبعة عكاض الجديدة بالرباط، 2005، ص 10.

242 Mohamed Skouri, Chedli Fezzani : Montagne et plaines : adversaires ou partenaires ? Exemple du Haut Atlas, Maroc, Atlas 2002, département de Géoscience, Géographie, Université de Fribourg en Suisse, impression Schlaefli & Maurer AG, interlaken, Suisse, 2002 ,P17.

243 dossier de base de la forêt d'Azilal, Rapport de synthèse, direction provinciale des eaux et forêt d'Azilal Mars 1998.

تدعيم السياحة العلمية[244]، بتطوير وتقنين سياحة الصيد وسياحة الاستجمام بالمسالك الغابوية، وذلك للتنوع والتعدد البيولوجي الذي تزخر به هذه المجالات (طرائد، وحيش، ...) .

1-6- الثروة الحيوانية وممارسة سياحة الصيد بالإقليم

زيادة على المنتوج الغابوي فإن إقليم أزيلال يشهد ثروة حيوانية مهمة ومتنوعة. حيث عملت المصالح الغابوية على توفير ما عدده حوالي 23 منطقة للقنص بالإقليم، وتم من خلالها الترخيص لجمعيات الصيد البري وشركات الصيد السياحي للقيام بأنشطتها في هذا الجانب. وأهم أنواع الطرائد المتواجدة بالإقليم نجد: الخنازير البرية، الأرانب، القردة، الأروية، غزال إغيس، الثعلب، الضربان، السنور المتوحش، والسناجب الصخرية، هذا بالإضافة الى أصناف أخرى من الطيور كالحجل، والحمام، واليمام، والبط....، إلا أن هذه الثروة تبقى مهددة بالإنقراض إثر تراجع الغابات، والممارسة العشوائية وغياب المحميات. ولعل تدبير المحافظة على موارد الوحيش وتنميتها يستوجب ما يلي:

- ضرورة المحافظة على الثروة الحيوانية مع تشجيع السياحة القنصية.
- تنظيم القناصين وحسن ترشيدهم، وتحسين ظروف ممارستهم لهذه الهواية.
- العمل على جعل هذه الرياضة تساهم في التشغيل والتنمية المحلية.
- إحداث منتزهات وتزويدها بتشريع ملائم يضمن حماية التنوع البيولوجي[245].

2- مواقع طبيعية مهمة ومتنوعة.

يتمتع إقليم أزيلال بمجموعة من المواقع السياحية التي تميزه عن باقي المجالات السياحية الجبلية بالمغرب، وشكلت بذلك موارد ومقومات تغني ممارسة مختلف الأنشطة السياحية بهذه المجالات، وساهمت في تنوع الجولات والمدارات السياحية بها.

2-1- شلالات اوزود

يعتبر هذا الموقع ومحيطه من بين أهم المواقع السياحية المشهورة على الصعيد الوطني والدولي، ويعد معلمة سياحية تمتاز بشلالاتها التي ترتفع على علو يصل إلى 100متر، وبتوفرها على غطاء نباتي مهم، ومجال غابوي واسع، وأنواع من القردة، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة، ومجموعة من الكهوف والمغارات. ضف الى ذلك المطاحن المائية المتواجدة عند رأس ساقط مياه الشلالات والتي يعود تاريخها إلى نهاية القرن 18،إذ تشكل لوحدها مادة سياحية تستهوي الزوار[246].

2-2- مغارة امينفري

---

[244] يعتبر هذا التنوع الغابوي والنباتي بإقليم أزيلال مختبرا لجمع الأعشاب الطبية الطبيعية واستغلالها إما في صناعة الأدوية أو في بيعها للمعشبات الوطنية والدولية الرائدة في هذا الميدان دون خلق محميات بيولوجية وبيئية خاصة بالحفاظ على هذا الموروث الإيكولوجي لإقليم أزيلال.

[245] تقرير أشغال المناظرة الوطنية حول الغابة (إفران من 21 إلى 23 مارس 1996)، دجنبر 1996، ص54.

[246] مندوبية السياحة بإقليم أزيلال سنة 2021.

تقع هذه المغارة على بعد حوالي 6 كيلومترات من مدينة دمنات التاريخية، وتتميز بقنطرتها الطبيعية التي تأوي في جنباتها أنواع من الطيور كالحمام والخفافيش، وفضلا عن هذا فإن الموقع محاط ببعض المناظر الطبيعية والتي يمكن الاستمتاع بها عن طريق الجولات السياحية.

2-3- بحيرة سد بين الويدان

يعتبر سد بين الويدان، من بين أهم الأحواض المائية المتواجدة بالإقليم، ويقع بالقرب من مركز واويزغت، ويشغل مساحة كبيرة في منخفض بين الويدان، ويعتبر خزانا كبيرا للمياه بحوالي 1,5 مليار متر مكعب[247]. أما ممارسته السياحية فتكمن في الصيد النهري للأسماك، والرياضات المائية، والجولات المائية بالبواخر التقليدية وبواسطة الزوارق الشراعية.

2-4- هضبة أيت بوكماز

يعرف مجال ايت بوكماز " بالهضبة السعيدة، ويضم ثاني أعلى قمة بالمغرب، والتي تبلغ 4068 متر بجبل مكون، كما يشهد تراثا معماريا قديما عبارة عن بنايات تقليدية قروية بنيت بشكل متناسق وباحترام تام لخصوصيات المنطقة كدوار زاوية ألمزي. بالإضافة إلى ذلك فإن أيت بوكماز تشهد مآثر تاريخية تتمثل في آثار الدينصور بإبقليون والنقوش الحجرية بأكرد نوزرو، ومخازن الغلال بتميت وإدكالن (سيدي موسى، وسيدي الشتاء)، كما أن هذه المنطقة تعرف سلسلة من المآوي والملاجئ السياحية تمتد على طول 25 كلم. هكذا فإن تعدد هذه المواقع السياحية وانتشارها على المجال بشكل جيد، جعل من المنطقة وجهة سياحية هامة بالإقليم منذ ثمانينيات القرن الماضي.

2-5- مو اقع سياحية أخرى متميزة

زيادة على ما تم ذكره من مؤهلات ومواقع سياحية بالإقليم، فهناك مواقع أخرى كثيرة تساهم بدورها في تنمية السياحة المحلية، ونذكر منها:

- موقع كاتدرائية تامكة التي توجد بتيلوكيث، وهي عبارة عن تركيب جيولوجي طبيعي على شكل معبد، ويستهوي السياح، خاصة المهتمين بالمجال الجيولوجي ومحبي رياضة تسلق الجبال.
- المدار السياحي لتساوت وزاوية أحنصال وأيت بوولي، الذي يمتاز بمشاهد طبيعية خلابة وبمعمار موروث وأصيل.
- المساقط المائية بكل من تمنايت وإفران وتمدوين بسكاط .
- النقوش الحجرية المتواجدة بتزي نترغست بجبل رات، وترسال بأيت بولي، وآثار الدينصور بكل من واومدة، وإيواريضن، وبين الويدان، وتيلوكيت ودمنات.
- المعمار التقليدي الأصيل، والمتجلي في وجود العديد من القصبات والعليات، كعلية فاخور وعلية سيدي موسى، وبعض الدواوير كدوار والمزي، ودوار مكداز باعتبارهما معالم تاريخية مهمة.

[247] Association pour la protection du patrimoine géologique du Maroc : Géoparc M'goun, étude et édition Holcim, 2005 ;P12.

- متحف جيوبارك مكون بمدينة أزيلال، ويضم عددا من الحفريات والتحف الأثرية ذات العلاقة بالتاريخ الطبيعي للمنطقة، كما يشكل قاعدة عملية ملائمة للبحث العلمي والبيئي[248].

3- *المؤهلات السياحية البشرية ومساهمتها في تنمية القطاع السياحي*

بالإضافة إلى المؤهلات السياحية الطبيعية، يزخر إقليم أزيلال بمؤهلات سياحية بشرية هامة، تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتلعب دورا كبيرا في جلب السياح بالمنطقة.

3-1- المساهمة الإجتماعية في تحريك المنطقة سياحيا

"... فالساكنة ومجموعاتها الفعالة بصفتها المستهلك من جهة، والمنتج من جهة أخرى، تلعب دورا أساسيا في تحديد النمو الإقتصادي والإجتماعي..."249. لذلك فإن المعطيات السكانية تعد قيمة مضافة إلى جانب سلسلة العوامل التي من شأنها أن تساهم في تحريك دواليب النشاط السياحي بالمنطقة.

وحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، "وصل عدد سكان إقليم أزيلال إلى 553895 نسمة، وتتميز ساكنة الإقليم بالطابع القروي، إذ يضم 42 جماعة قروية وجماعتين حضريتين، ولا يتجاوز به عدد السكان الحضريون 68024 نسمة حسب احصائيات 2014، ويمثلون بذلك 12,28% فقط"250. ولكون معظم المؤهلات السياحية الطبيعية والبشرية توجد بالمناطق القروية، سيجعلها تستفيد على المستويين الإجتماعي والإقتصادي، وبالتالي تحريك هذه المناطق للنهوض بالقطاع السياحي.

3-2- بنية الساكنة المحلية و أثرها على السياحة بأزيلال

"إن تحليل بنية السكان حسب الإحصائيات الأخيرة (2014)، تبين الطابع الشاب للسكان بإقليم أزيلال، إذ أن نسبة 31,2% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، حيث عرفت انخفاضا نسبيا بعدما كانت تشغل 36,7% سنة 2004. ونجد في المقابل نسبة السكان في سن النشاط قد انتقلت من 54.7% سنة 2004 إلى 59,6% سنة 2014"251، ولعل هذا ينعكس إيجابا على الممارسة السياحية بالمنطقة وذلك عن طريق مساعدة السياح وترشيدهم داخل المواقع المذكورة والمدارات الجبلية الصعبة في غالبيتها.

3-3-*السياحة: أية مساهمة في التشغيل؟*

---

[248] لقد صنفت اليونيسكو هذا التراث الأركيولوجي للمنطقة والممتد على مساحة 5700 كلم مربع بالأطلس الكبير الأوسط وجزء من الأطلس المتوسط، إرثا عالميا منذ سنة 2014. ويعتبر هذا المتحف أول متحف على الصعيد الوطني

[249] السكان وبدائل المستقبل، منشورات صندوق الأمم المتحدة، 1996ص55.

[250] الإحصائيات العامة للسكان والسكنى 2014.

[251] Annuaire Statistique de la région Tadla- Azilal 2014, Haut Commissariat au Plan, Direction Régionale béni Mellal-Khénifra en juin 2017.P

تساعد بنية السكان على المساهمة في التشغيل، سواء بشكل دائم أو مؤقت. وعليه فقد وصل عدد السكان النشيطين بإقليم أزيلال سنة 2013 بالوسط القروي إلى 50.1%، ويمثل الذكور منهم نسبة 74%، بينما يمثل السكان النشيطين بالوسط الحضري 36.7% فقط، ويشغل منهم الذكور ما نسبته 62.5%، لكن هذه النسبة عرفت تزايدا طفيفا ما بين إحصائي 2004 و 2014 بنسبة 6% بالوسط الحضري وشبه استقرار بالوسط القروي. ويشتغل معظمهم بالمجال القروي في الفلاحة والبناء والأشغال العمومية أو كمأجورين، بينما تعمل الساكنة الحضرية في معظمها بالقطاع الإداري والخدمات أو لحسابهم الخاص كمقاولين.

أما مساهمة السياحة في التشغيل بالإقليم فتتجلى في كونها تشكل مصدر قوت لفئات عريضة من السكان وخاصة بالمواقع السياحية المذكورة سابقا، وتوفر أزيد من 6000 منصب شغل[252] إذ تعمل على تنشيط الإرشاد السياحي، والنقل السياحي وترويج المنتوجات الفلاحية، ومنتوجات الصناعة التقليدية، وإنعاش الفنادق والمآوي الجبلية الموزعة في تراب إقليم أزيلال. مما يجعل النشاط السياحي يلعب دورا هاما من الناحية الإقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحسين نمط ومستوى عيش السكان، كما هو الشأن لمنطقة أيت بوكماز، رغم المشاكل التي تعترض هذه المنظومة السياحية بالمنطقة.

III- الممارسة السياحة ودورها في التنمية المحلية بأيت بوكماز (تبانت)

تقع منطقة أيت بوكماز في حدود السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، بين خطي عرض 31°و 45 دقيقة و 31° و 30 دقيقة شمال خط الإستواء، وما بين خطي طول 6° و30 دقيقة و6° و 15 دقيقة غرب خط غرينيتش، وتحد هذه الجماعة شمالا بجماعة أيت امحمد، وشرقا بجماعة زاوية أحنصال، ثم عمالة ورزازات جنوبا وجماعتي أيت عباس وايت بوولي غربا.

وتعتبر السياحة الجبلية منتوجا ضمن المنتوجات التي يمكن أن تراهن عليها من أجل كسب رهان التنمية الاقتصادية المحلية لأيت بوكماز نظرا لأهمية مواردها السياحية، وذلك بكونها تضم سلاسل جبلية ممتدة على طول مساحة المنطقة (400 كلم² تقريبا). مما جعلها تشهد أول تجربة لتنمية السياحة الجبلية بالمغرب، باستهدافها بمجموعة من البرامج السياحية التنموية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي[253] (P.A.D.M.M[254] et G.T.A.M[255] et P.D.T.M[256] et P.H.A.C[257])، إضافة إلى مدرسة تكوين المرشدين السياحيين الجبليين C.F.A.M.M[258] ، التي تعد الأولى من

[252] مندوبية السياحة بإقليم أزيلال سنة 2021.

253 Brahim MODOUD; Production et gestion du tourisme de montagne au Maroc, l'Université Joseph Fourier – Grenoble 1, Laboratoire de la Montagne Alpine (LAMA) C.N.R.S. URA 344, spécialité de géographie, 2000, P 115-116.

[254] P.A.D.M.M: Le Programme d'Appui au Développement de Montagne Marocaine

[255] G.T.A.M: Grande Traversée des Atlas Marocains.

[256] P.D.T.M: Le Programme du Développement du Tourisme de Montagne.

[257] P.H.A.C: Projet Haut Atlas Central.

[258] C.F.A.M.M: Centre de Formation aux Métiers de Montagne de Tabant.

نوعها على الصعيدين الوطني والإفريقي، والتي تأسست في إطار التعاون المغربي الفرنسي سنة 1985. ويرجع الفضل الكبير لهذه المؤسسة في تنظيم الجولات السياحية، وتأمين القطاع السياحي على المستوى المحلي والوطني. وتعرف منطقة أيت بوكماز بمدارات سياحية مهمة، يتمثل معظمها في جولة سياحية لزيارة منخفض الوادي والعيون المائية والبحيرات المتواجدة بالمنطقة(الصورة رقم 1)، وزيارة آثار الدينصورات والطاحونات التقليدية والمخازن والقصبات. إضافة الى مدار طويل يربط السفح الشمالي بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط ويسمى "مدار الورود" وخاص بالمشي من منطقة ايت بوكماز في اتجاه قمة مكون (4068 م) وصولا إلى مركز قلعة مكونة. ولعل استثمار الساكنة المحلية وبعض الأجانب بالمنطقة، جعلها تعرف إشهار المنتوج السياحي الجبلي والتعريف به داخل الأسواق السياحية العالمية. لكن تبقى البنية السياحية للمنطقة، وتدخل الفاعلين المحليين، أهم العناصر المحفزة على الاستقطاب السياحي بالمنطقة.

صورة رقم1 : صورة لهضبة أيت بوكماز من علو 2660 متر(التقطت يوم 19 أكتوبر 2020 على الساعة الرابعة مساء)



1- البنية السياحية وارتيادات السياح على المنطقة

يمكن تسخير النشاط السياحي بأيت بوكماز من خلال استغلال عناصر العزلة لتصبح موردا للتنمية المحلية بالمنطقة، موازاة مع باقي الأنشطة الزراعية بضفة الوادي، ويمكن رصد النشاط السياحي بأيت بوكماز من خلال مؤشرات أساسية تتعلق بالطاقة الإيوائية، وجنسيات السياح، والتوافد السياحي والمبيتات السياحية، وذلك انسجاما مع الدراسة الميدانية المجراة مع مطلع سنة 2021 والمتعلقة بجمع معظم المعطيات المقدمة في هذه الدراسة وتحليلها الى جانب الإحصائيات الرسمية قصد تسهيل مقاربة ومقارنة المعطيات المرتبطة بموضوعها.

1-1- الطاقة الايوائية السياحية

تشكل المآوي الجبلية بالجماعة القروية لأيت بوكماز، طاقة إيوائية مهمة، وبحكم موقعها وظروفها الجغرافية، فإنها تعرف تطورا كبيرا على مستوى الممارسة والتوافد السياحيين، مما يساهم في تهيئ وإعادة تجهيز المآوي الجبلية، وبناء مآوي وملاجئ جديدة تساهم في تقوية الطاقة الإيوائية بالمنطقة، وبالتالي العمل على تنميتها.

1-1-1- المآوي المرحلية الجبلية

من خلال بحث ميداني أجريناه بمنطقة أيت بوكماز، يمكن تصنيف المآوي المرحلية السياحية بأيت بوكماز إلى مآوي مرحلية مصنفة وفنادق غير مصنفة ومآوي مرحلية غير مصنفة، ويمكن تتبعها من خلال الجدول أسفله:

الجدول رقم1: المآوي المرحلية المصنفة وغير المصنفة بأيت بوكماز سنة 2021

نوع المآوي	عدد المأوي	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المقاعد	عدد المستخدمين	مصدر الأموال التي أنشئ بها المشروع		
مآوي مصنفة	39	165	514	453	63	الإرشاد السياحي	الفلاحة	الهجرة
						% 82	% 10	% 8
فنادق غير مصنفة	02	22	53	59	07	الإرشاد السياحي	الفلاحة	الهجرة
						% 50	% 50	
مآوي غير مصنفة	06	55	217	153	18	الإرشاد السياحي	الفلاحة	الهجرة
						% 50	% 33	% 17
المجموع	47	242	784	665	88	الإرشاد السياحي	الفلاحة	الهجرة
						% 77	% 15	% 8

المصدر: بحث ميداني (مارس 2021)

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن مجال أيت بوكماز تشهد عددا كبيرا من المآوي المرحلية المصنفة وغير المصنفة، وتتوزع طاقتها الإيوائية بشكل متفاوت بين 32 دوار بأيت بوكماز، ويمكن القول على أن المآوي المصنفة تشكل 83 % ب 39 وحدة، وتنحصر سنوات إنشائها بين 1982 و2001 وتحتوي على حوالي 165 غرفة وما قدره 514 سريرا، وتشغل حوالي 63 يد عاملة (72% من مجموع المشتغلين في المآوي بالمنطقة).

أما بالنسبة للمآوي غير المصنفة تأتي في المرتبة الثانية ب 6 وحدات، يعود إنشاء بعضها إلى سنة 1989 بينما البعض الآخر لم يرخص له إلا في حدود 2002، ويضم هذا الصنف من المآوي حوالي 55 غرفة ممثلا بذلك 23% من مجموع عدد الغرف السياحية بالمنطقة، وحوالي 217 سريرا بنسبة 28%، بينما عدد المستخدمين لا يتجاوز 18 شخصا وتشغل 29% من مجموع المستخدمين بالمآوي المرحلية بأيت بوكماز.

ويبقى تشييد وتصنيف وتوزيع المآوي المرحلية بأيت بوكماز، أحد أكبر المؤشرات الدالة على النهوض بالقطاع السياحي الجبلي، حيث يعود تاريخ بناء بعض المآوي المرحلية الى سنة 1982، وذلك قبل التجربة النموذجية

للسياحة الجبلية بين فرنسا والمغرب بأيت بوكماز سنة 1985. بل يمكننا القول، وحسب تصريحات بعض أرباب النشاط السياحي أن الساكنة المحلية كانت تستقبل وفودا من السياح الأجانب بمنازلها منذ سبعينيات من القرن الماضي.

وإثر الاستفادة الكبيرة التي يدرها القطاع السياحي على الساكنة بأيت بوكماز فإن المنطقة لازالت تهتم بإعداد وإنشاء مآوي أخرى ستساهم بدورها في التنمية المحلية، رغم التخوفات والتراجع الكبير أو المنعدم للسياحة الخارجية منذ ظهور وباء كورونا في مطلع سنة 2020، والذي على إثره تم إغلاق الحدود الخارجية للمغرب، لتبقى هذه المنطقة مفتوحة فقط أمام استقبال الوفود السياحية المغربية على شكل عائلات أو على شكل أصدقاء بسبب إعلان حالة الطوارئ وتشديد شروط التنقل كذلك على المستوى الداخلي.

2-1-1- عدد الوافدين والمبيتات بمنطقة أيت بوكماز

1-2-1-1- التوافد السياحي

نظرا لما تمتاز به منطقة أيت بوكماز من مؤهلات طبيعية وبشرية هامة ومتنوعة، فإنها تشهد توافدا سياحيا على المستوى الوطني والدولي، غير أنه يتوزع يتوزع بشكل متفاوت بين الأجانب والمغاربة حسب ما هو مدرج في سجلات المآوي المرحلية والفنادق التي اطلعنا عليها من خلال الزيارة الميدانية المنجزة، إذ نجد تركز الأجانب بنسبة 72% بينما عدد الوافدين المغاربة لا يتجاوز 28% خلال الخمس سنوات الأخيرة.

فعلى الصعيد الوطني، يمكن تصنيف المدن التي يتوافد منها السياح إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى (اقليم أزيلال والرباط والدار البيضاء وبني ملال ومراكش)، بنسبة 52%، وتأتي في المجموعة الثانية (مدينة أكادير وفاس ومكناس ثم ورزازات) وتمثل هذه المدن نسبة 31% من السياح المغاربة الوافدين على أيت بوكماز، والمجموعة الثالثة بنسبة 17% وتمثلها معظم المدن الشمالية (كطنجة وتطوان...) ومدن الأقاليم الجنوبية (كالعيون، الداخلة...).

ويمكن أن نفسر هذا التباين بكون بعض المدن المغربية تعرف ممارسة للسياحة الشاطئية أو السياحية الصحراوية أو سياحة المدن القديمة العتيقة، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيبقى ضعف الدعاية وإشهار المنطقة حاجزا أمام التعرف أكثر على المنطقة وبالتالي تطوير السياحة الداخلية والخارجية بشكل عام، والسياحة الجبلية بشكل خاص.

أما على الصعيد الدولي، فتعرف منطقة أيت بوكماز بحكم موقعها في الأطلس الكبير الأوسط، توافد عدد كبير من السياح الأجانب، مقارنة مع باقي الجماعات القروية بإقليم أزيلال، وتحتل فرنسا الرتبة الأولى من حيث التوافد الأجنبي وذلك بنسبة 52%،متبوعة بالوافدين الإسبان، والإنجليز، والألمان، والإيطاليون والبرتغاليون ويمثلون بذلك نسبة 36%، أما السياح الأمريكيون والأسيويون والأفارقة والعرب فتبقى مساهمتهم في ممارسة السياحة بالمنطقة ضعيفة، ولا يمثلون سوى 12% من مجموع السياح الأجانب المتوافدين على المنطقة. هكذا وترجع هيمنة الدول الأوربية على السياحة المغربية، إلى قرب المغرب من هذه السوق السياحية التي تعتبر أكبر مصدر للسائح في العالم.

زيادة على ذلك فيمكن تصنيف الزائرين للمنطقة إلى نوعين، حيث هناك سياح يأتون في إطار رحلات منظمة على شكل مجموعات، وتتكلف بهم وكالات الأسفار من حيث النقل والإقامة والإرشاد. أما النوع الآخر فيدخل ضمن الرحلات الفردية، ويعني ذلك أن شخص أو عدة أشخاص يقومون بتنظيم جولة سياحية تحكمها ظروف خاصة ويعتمد فيها على ما هو متاح فقط.

وخلال الزيارات المتكررة لمنطقة أيت بوكماز اتضح على أن معظم الدفعات السياحية يغلب عليها الطابع الفردي والعائلي، وهذا لا يقصي الرحلات المنظمة التي تتشكل من مجموعة من المغامرين والمستكشفين ومحبي رياضة المشي على الأقدام.

1-2-1-1- المبيتات والليالي السياحية بالمنطقة

يشكل طول مدة الإقامة السياحية مؤشرا دالا على الرضى والقبول بالمنتوجات والخدمات المعروضة بمنطقة ما والعكس بالعكس. وإذا كانت منطقة أيت بوكماز تتوفر على طاقة إيوائية لا بأس بها، ومؤهلات طبيعية وبشرية هامة تستجيب لمحبي السياحة الجبلية، فإنها تسجل عددا من المبيتات ينحصر ما بين ليلتين وسبع ليالي، إضافة إلى كون الممارسة السياحية بالمنطقة يطغى عليها الطابع الموسمي، إذ تتركز فقط في الشهور الممتدة من أبريل حتى شهر أكتوبر، بينما في الأشهر الأخرى تشهد منطقة أيت بوكماز توافد بعض ممارسي الرياضات الثلجية فقط.

ولعل تنوع وتعدد المدارات السياحية يخدم تطور الليالي السياحية بمنطقة أيت بوكماز، حيث تعرف المنطقة أكثر من عشر مدارات تختلف من حيث الممارسة السياحية، وعموما يغلب عليها الطابع القروي الجبلي، لكن يبقى قدم هذه المدارات وعدم تجديدها حاجزا أمام تضاعف السياح بالمنطقة، وبالتالي التباطؤ في تطور مدد الإقامة السياحية، مما يستوجب تدخل الفاعلين المحليين بالمصالح الادارية المحلية والاقليمية والجهوية والوطنية في المجال الجبلي لأيت بوكماز وإعادة تنظيمه والاستفادة من موارده السياحية وتنميتها.

1-1-3-تركيبة السياح الوافدين على المنطقة

بالنظر إلى الموقع الجغرافي لمنطقة أيت بوكماز بالسفح الشمالي لسلسلة الأطلس الكبير الأوسط، وما تتميز به هذه السلسلة من تضاريس وعرة، وانحدارات شديدة، وكثرة المسالك والممرات الصعبة. هذه الظروف تحتم على المنطقة استقبال فئات عمرية متنوعة تهيمن عليها الفئة التي يتراوح سنها ما بين 20 و40 سنة، وذلك بنسبة 64% أما السياح الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة فيمثلون نسبة 24%، بينما الصغار الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة فلا يمثلون سوى 12%.

هكذا نستنتج على أن هناك توافدا هاما لفئة الشباب، وذلك لاعتبار الفئات الأخرى لا تستطيع مواجهة الظروف الطبيعية الصعبة التي تحيط بأغلب المواقع السياحية بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى كون السياحة الجبلية تتطلب لياقة بدنية عالية لممارسة كل أشكال المغامرة.

وإلى جانب تركز عنصر الشباب، نجد هيمنة الجنس الذكوري على العنصر النسوي، بحيث يمثلان نسبة 69% و31% على التوالي. أما من الناحية المهنية فنجد الموظفون يشكلون نسبة 56% من مجموع الوافدين، و23% من ذوي المهن الحرة، و12% يمثلها كل من الطلبة والباحثين، بينما لا يمثل أصحاب المهن غير المنظمة سوى 9% من مجموع الوافدين على المنطقة، وعموما فإن زائري المنطقة يمكن تصنيفهم إلى ذوي الدخل المرتفع، وذوي الدخل المتوسط، وهذا سينعكس إيجابا على تقوية الطاقة الإيوائية والرفع من عدد المبيتات بالمنطقة، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية.

1-2- البنية الطرقية: ضعيفة وهشة

تتوزع الشبكة الطرقية بإقليم أزيلال بشكل متباين بين مختلف المراكز القروية، ويتضح من خلال خريطة الشبكة الطرقية بإقليم أزيلال أنها تتركز بالجهة الشمالية والغربية، في حين تبقى ضعيفة جدا بالمناطق الشرقية والجنوبية، إثر وعورة التضاريس وغلبة الطابع الجبلي بها، مما يشكل عائقا أمام انتشار ورسم الشبكة الطرقية بهذه المناطق.

ويتوفر إقليم أزيلال على شبكة طرقية مصنفة تمتد على طول 776 كلم، منها 350 كلم معبدة بنسبة 51% 259، وتلعب هذه الشبكة دورا حيويا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بتسهيل تنقل الأشخاص والسياح والبضائع، وهيكلة المجال الترابي للإقليم.

وباعتبار أيت بوكماز تتموقع في الجهة الجنوبية لإقليم أزيلال، فإن سلك الطرق بها يبقى صعبا، ورغم ذلك فإنها تحتوي على 137 كلم من الشبكة الطرقية، منها 49 كلم غير معبدة وتربط الدواوير فيما بينها بنسبة 55% ونسبة 45% منها تربط أيت بوكماز بالجماعات القروية المجاورة (ايت بوولي وأيت عباس وأيت امحمد)، إضافة إلى طريق معبدة تشغل 88 كلم وتمثل نسبة 64 % من مجموع الشبكة الطرقية المحلية260. ومعظم هذه الطرق يتم رسمها إما على مستوى أقدام الجبال أو بموازاة مع مجاري الأودية، مما يجعلها معرضة للانجراف والتآكل بفعل قساوة الظروف المناخية (أمطار، ثلوج، جليد...)، وبالتالي هشاشتها و تدهورها وخطورة التنقل عليها.

أما الشبكة الطرقية، فرغم هشاشتها، فتلعب دورا أساسيا في الممارسة السياحية بالمنطقة، لكونها تكفل عملية تنقل السياح، وتعاطيهم للجولات والمدارات السياحية المتواجدة بالمنطقة، كما أنها تتدخل في تنظيم المجال وتنشيط الحركة الاقتصادية بصفة عامة والحركة السياحية بصفة خاصة بمنطقة أيت بوكماز.

إذن ما هي وسائل النقل المستعملة بالمنطقة، في إطار ضعف الشبكة الطرقية؟

1-3- النقل السياحي: أية وسائل؟

---

259 Annuaire Statistique de la région Tadla- Azilal 2014, Haut Commissariat au Plan, Direction Régionale béni Mellal-Khénifra en juin 2017.P 98.

260 خلية الشؤون التقنية الجماعاتية بأيت بوكماز2017.

يتوفر الإقليم على 19 رخصة للنقل السياحي فقط، منها 6 رخص بمنطقة أيت بوكماز لم تستغل بطريقة عقلانية لكونه يفتقر إلى الوكالات السياحية ولعدم استفادة وكالات كراء السيارات المتواجدة بالإقليم، إذ معظم وسائل النقل المستعملة للتنقل بين المواقع السياحية وخاصة منها منطقة أيت بوكماز، يستأجرها السياح من مدينة بني ملال، ومراكش، وفاس، وأكادير، والدار البيضاء، والرباط...، وذلك ما جعل النقل السياحي المحلي ضعيفا، ويتمثل فقط في بعض السيارات الجبلية، والسيارات الخاصة، بالإضافة إلى بعض السيارات العمومية. أما داخل منطقة أيت بوكماز فيتم استعمال الدواب لنقل السياح وأمتعتهم، لصعوبة المدارات السياحية التي يتم سلكها. وتتمثل وسائل النقل السياحي بأيت بوكماز في استعمال السيارات المكتراة بنسبة 40%، بينما يمثل النقل العمومي نسبة 34% متبوعا بالنقل الخاص الذي لا يمثل سوى 26%. وتعود هيمنة السيارات المكتراة إلى كون وسائل النقل التي يتوفر عليها الإقليم في اتجاه أيت بوكماز[261]، قد لا تضمن راحة وسلامة السياح، مما يتطلب تدخل الفاعلين في هذا المجال لمضاعفة الجهود في تنمية النقل السياحي بالمنطقة، لما له من دور فعال في تنظيم الممارسة السياحية داخل المجال الجبلي، وفي محاولة لفك العزلة على المنطقة وتنميتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

2- دعم تنمية منطقة ايت بوكماز الجبلية

نظرا لما تعرفه المنطقة من توافد سياحي ومن تشييد للمآوي المرحلية في السنوات الأخيرة، فإن الوزارة الوصية على القطاع السياحي في شخص مندوبية السياحة والسلطات المحلية والإقليمية والجهوية عملت على خلق برامج سياحية ستساهم في دعم السياحة الجبلية لأيت بوكماز.

2-1- المبادرات التنموية: رهان لتطوير القطاع السياحي بالمنطقة

نظرا للمميزات الطبيعية والبشرية التي يشهدها إقليم أزيلال بصفة عامة، ومنطقة أيت بوكماز بصفة خاصة، قد تم خلق مبادرتين تنمويتين في محاولة لمواجهة التحديات المستقبلية للسياحة القروية الجبلية ولتدارك وانقاد قطاع السياحة من التراجع الذي يعرفه على حساب الأنشطة الفلاحية الموازية.

**** فضاء الإستقبال السياحي***[262]

يدخل هذا المشروع في إطار خطة إنعاش السياحة الجبلية. ويهدف إلى تدعيم وتنمية النشاط السياحي بالمواقع السياحية المتواجدة عبر تراب هذه المنطقة، والذي تقترحه وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، في إطار شراكة مع السلطات المحلية وجميع الفاعلين في القطاع للقيام بمجموعة من الإجراءات التنموية والتقويمية للنشاط السياحي. وتهم هذه الإجراءات بالأساس معالجة مجموعة من الاختلالات، بإعادة تأهيل بعض المآثر التاريخية، وإصلاح بعض المدارات السياحية وتهيئة بعض المسارب لفك العزلة على بعض المواقع السياحية، وإنشاء

[261] حوالي 10 حافلات و 7 سيارات أجرة كبيرة تربط جماعة تبانت ومدينة أزيلال.

[262] مندوبية السياحة لإقليم أزيلال2021 .

علامات للتشوير والتعريف ببعض المواقع ...، ويأتي هذا المشروع لإعطاء نفس جديد للسياحة الجبلية والإيكولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

**** المنتزه الجيولوجي مكون***

يضم المنتزه الجيولوجي géoparc M'Goun 15 جماعة ترابية، 14 منها بإقليم أزيلال و 1 بإقليم بني ملال، ويمتد بذلك على مساحة 5700 كلم^2، ويهدف هذا المشروع إلى حماية وتقويم المواقع التي تتضمن آثار الدينصور، وتزويد تلك المواقع بلوحات تتضمن معطيات تاريخية وفنية عن الموقع، كما تم في هذا الإطار خلق متحف بمدينة أزيلال في مارس 2021 تضمن نسخا لبقايا الدينصور الذي تم اكتشافه بمنطقة تيلوكيت شرق مدينة أزيلال.

وقد ساهم هذا المشروع في تكميل وتطبيق الإجراءات التنموية التي كانت مرتقبة بفضاء الاستقبال السياحي، حيث ستتخلله هو الآخر بعض الترميمات والإصلاحات على مستوى المواقع السياحية بالإقليم. لكن هل حقا تم تطبيق هاتين المبادرتين أم بقيتا حبرا على ورق فقط؟

ومن خلال زياراتنا الميدانية لمنطقة أيت بوكماز، وبعد الاطلاع على بعض المواقع السياحية الهامة، والتداخل مع الساكنة في هذا الشأن، اتضح أن تدخلات الدولة في المجال السياحي بمنطقة أيت بوكماز لازال ضعيفا، ويتمثل فقط في شق الطريق وتزويد الساكنة بالكهرباء، بالإضافة إلى تأطير المرشدين السياحيين بالمنطقة، أما من حيث الحفاظ على المواقع وترميمها وشق الطرق في اتجاهها فلا تدخل حاليا من هذا الجانب، وذلك ما جعل بعض أرباب النشاط السياحي يقتحمون المجالات المخصصة لبعض المواقع السياحية، بل أحيانا يتم البناء عليها (يتم ضرب السياحة بالسياحة). مما يستوجب تحسيس المهنيين بأهمية تلك المواقع السياحية، وبضرورة الحفاظ عليها، علما أن نجاح أية مبادرة تنموية لن يتحقق إلا بالتعاون بين كل المصالح المعنية والمجتمع المدني.

2-2- تأطير المرشدين الجبليين

لقد تأسست مدرسة تأطير المرشدين الجبليين بأيت بوكماز سنة 1985، وعرفت تخرج عدد كبير من الأفواج (حوالي 29 فوج في حدود 2019)، وذلك بعد تأطير يدوم سنة أو نصف سنة، إذ تم تأطير الأفواج الأولى في مدة تقل عن سنة، وذلك نظرا للتجربة المسبقة لهم في الإرشاد السياحي، وأحيانا يتم تخرج دفعتين (فوجين) خلال سنة واحدة، وذلك عند بداية التجربة، أما خلال العقدين الأخيرين فيتم تأطير المشردين الجبليين في مدة سنة، نظرا للتطور الذي عرفته السياحة الجبلية بالمغرب، والذي أصبح يتطلب إرشادا سياحيا جيدا.

وإذا كانت هذه المدرسة قد أنشئت منذ 1985 في إطار التعاون الفرنسي المغربي، فإنها لم تسجل بعد إلا 650 مرافقا جبليا263، رغما عن كونها المدرسة الوحيدة لخريجي المرشدين السياحيين الجبليين على الصعيد الإفريقي.

---

[263] مشروع الأطلس الكبير الأوسط ، عمالة إقليم أزيلال 2021 .

ويعود أصل معظم المرشدين الجبليين إلى إقليم أزيلال (حوالي 50%)، وتمثل منطقة أيت بوكماز حوالي 20% من مجموع المرشدين الجبليين بإقليم أزيلال. وللإشارة فإن العنصر النسوي (المرشدات) لا يمثلن سوى 5% من مجموع المرشدين الجبليين، وينتمون إلى جل الأقاليم المغربية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإرشاد السياحي بالمنطقة يعود له الفضل الكبير في إنشاء العديد من المآوي المرحلية، لكونه قد ساهم في هجرة العديد من المرافقين السياحيين إلى الخارج، والذين وصل عددهم إلى 53 مهاجرا. وبالتالي سيؤثر ذلك إيجابا على تطوير القطاع السياحي بالمنطقة ودعم تنميتها على جميع المستويات.

3-2- الجمعيات المدنية: دورفعال في دعم السياحة بالمنطقة

عرفت منطقة أيت بوكماز إنشاء جمعيات تشاركية تقوم برؤية أكثر شمولية لتحقيق التنمية المحلية، وتشهد بذلك تأسيس حوالي عشر جمعيات (جمعية النهضة، جمعية تامزيرت، جمعية أصدقاء أيت بوكماز للتنمية، وجمعية أيت بوكماز للتنمية والتعاون...)، وتشكل هذه الأخيرة (أي جميعة أيت بوكماز للتنمية والتعاون) نواة هاته الجمعيات، وتعمل على التنسيق بين رؤساء باقي الجمعيات و السلطات المحلية وبالتالي يتم تحديد مستويات التدخل في المنطقة، على أساس إنجاح المبادرات التنموية المتاحة.

فعلى المستوى الاقتصادي تأتي المبادرات التنموية الفلاحية في المرتبة الأولى، حيث قامت الجمعية بإنجاز عدة مشاريع بالمنطقة تتمثل في ترميم العيون، وتهيئ السواقي لتسهيل السقي، وتدبير وترشيد استغلال الثروة المائية، والرفع من عدد الحقول والمساحات المسقية، كما أن هذه الجمعيات عملت على تشجيع بعض المنتوجات الفلاحية كالبطاطس والتفاح والجوز، نظرا لما شهدته من نجاح كبير خلال الآونة الأخيرة.

وبخصوص الميدان السياحي، فقد أنشئت جمعية ب"دوار أكوتي" تهتم بالصناعة التقليدية (النسيج، النحت، الأسلحة التقليدية...)، وقد وضعت برنامجا تهتم فيه بترميم المواقع السياحية، ومحاولة الحفاظ على التراث التقليدي الأصيل، أما من حيث الاهتمام المباشر للجمعيات بالمجال السياحي فيبقى ضعيفا، بل أحيانا منعدما. فجمعية أيت بوكماز للتنمية والتعاون هي وحدها تعمل على محاولة خلق توازن بين الأنشطة الفلاحية والسياحية، لضمان استفادة الساكنة على طول السنة، ولتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

بشكل عام يحتاج إنجاح جل هذه المبادرات السياحية بالمنطقة، إلى تطبيق كل مقتضياتها والسهر على تتبع تنفيذها على أرض الواقع. وذلك بالاهتمام بالتأطير في المجال السياحي، وإشراك جمعيات المجتمع المدني والساكنة في اقتراح المشاريع المرتبطة بالسياحة الجبلية، والتي من شأنها تنمية المنطقة والمساعدة على تخطي الحواجز والصعوبات التي قد تعترض ذلك.

خـاتـمـة

من خلال مقاربتنا لموضوع الممارسة السياحية والتنمية المحلية بالمناطق الجبلية لأزيلال: حالة أيت بوكماز، تبين أن الإقليم يمتاز بمؤهلات طبيعية ومؤهلات بشرية، جعلا منه وجهة سياحية مهمة، إلا أن هشاشة البنيات التحتية وضعف التجهيزات السياحية وإفشال البرامج التي ستساهم في تنمية الأنشطة السياحية بالمنطقة حال دون تحقيق رهانات تطوير السياحة الجبلية بالإقليم. ولكون منطقة ايت بوكماز بإقليم أزيلال قد شكلت محط تجارب نموذجية لتنمية السياحة الجبلية، واستفادت على مستوى تطوير البنيات السياحية بالمنطقة، فإن وعورة التضاريس وكثرة المسالك الصعبة وقدم المدارات السياحية، مع غياب تدخل فعلي وتشاركي لمختلف الفاعلين في هذا المجال سيقف حاجزا أمام استغلال مواردها السياحية، مما قد يؤدي إلى تراجع القطاع السياحي وتأزيمه بالمنطقة.

لائحة المراجع:

- الحسين أقيوح: النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا تحت اشراف الأستاذ محمد الرفاص، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، السنة الجامعية 2004-2005.
- بيار جورج، ترجمة سموحي : جغرافية السكان، منشورات عويدات، بيروث- باريس، الطبعة الثالثة، (1985).
- حسن شكري وآخرون: عناصر تمهيدية لجهة تادلة-أزيلال، المفتشية الجهوية لإعداد التراب الوطني والبيئة لجهة تادلة أزيلال، مطبعة عكاض الجديدة بالرباط.
- عبد الرحيم بنعلي و حسن لمباركي: مدينة أزيلال، إشكالية تكوين قطب حضري جبلي، مقال منشور في أعمال الدورة الأولى لجامعة ازرو المفتوحة تحت عنوان "تنمية المدن الجبلية"، 25 و 26 نونبر 2005، بشراكة بين وزارة الثقافة وجمعية أرز أطلس والوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة.
- محمد بريان، عبد الله العوينة واخرون: المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، تحت إشراف جون فرانسوا تروان، ترجمة علي ايت احماد و إدريس البوشاري، منشورات طارق بالدار البيضاء، 2006.
- محمد الناصري: الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها ، مطبعة دار المناهل، الرباط،الطبعة الثانية ، فبراير 2003.
- Brahim MODOUD; Production et gestion du tourisme de montagne au Maroc, l'Université Joseph Fourier – Grenoble 1, Laboratoire de la Montagne Alpine (LAMA) C.N.R.S. URA 344, spécialité de géographie, 2000.
- Bernard Debarbieux : Tourisme et Montagne. Ed. Economica, 199.
- Dictionnaire HACHETTE/ENCYCLOPEDIQUE .1250.000 Definitions ,3000illustrations :ED 2000 .
- Jean Pierre Besancenot : Climat et tourisme, Paris : Masson 1990, collection géographique.
- Mohamed Skouri, Chedli Fezzani : Montagne et plaines : adversaires ou partenaires ? Exemple du Haut Atlas, Maroc, Atlas 2002, département de Géoscience, Géographie, Université de Fribourg en Suisse, impression Schlaefli & Maurer AG, interlaken, Suisse, 2002 .
- Saïd Boujrouf : La Montagne dans la politique d'aménagement du territoire au Maroc. Revue de géographie Alpine N°4 , 1996.

ذاتية العقوبة الخاصة عن بعض التطبيقات القانونية المشابهة

Particularism of the private penalty for some similar legal applications

عبد الواحد الشيكر

أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-بني ملال خنيفرة-المغرب

Abdelouahad.chiguer@gmail.com

الملخص: إذا كان هدف التعويض هو إصلاح الضرر لا عقاب مرتكب الفعل الضار، فإن هذا المبدأ لم يستقر إلا بعد تطور طويل مر به التاريخ القانوني الإنساني. ففي البداية لم يكن نطاق كل من القانون المدني والقانون الجنائي قد تحدد بعد، إلا أنه مع مرور الأيام تهذبت طباع الإنسان وتهذبت معها القواعد القانونية التي هي نتاج فكر الإنسان، فبدأت تتضح تدريجيا معالم كل من القانون المدني والقانون الجنائي. فأصبح هدف التعويض المدني إصلاح الضرر الذي يتحمله المضرور، وهدف العقاب الجنائي عقاب المجرم على جريمة يعاقب عليها القانون.

ففي نطاق المسؤولية المدنية باعتبارها مجال الدراسة، ظهر ما يسمى بمبدأ التعويض الكامل للضرر، من خلال حصر نطاق التعويض المدني بما يسمى بالتعويض الإصلاحي، حيث لا علاقة له بدرجة جسامة خطأ مرتكب الفعل الضار، ولكن رغم أهمية الوظيفية الإصلاحية التي يؤديها مبدأ التعويض الكامل للضرر، فإن ذلك لم يمنع من ظهور أفكار تدفعها نزعة ضرورة الاحتفاظ للمسؤولية المدنية بوظيفة عقابية رادعة إضافة إلى وظيفتها الإصلاحية، من خلال ما يسمى بفكرة العقوبة الخاصة.

الكلمات المفاتيح :المسؤولية المدنية -العقوبة الخاصة- التعويض العقابي- التعويض الكامل.

Abstract:

If the goal of compensation is to repair the domage and not to punish the perpetrator of the hamful act, then this principle was not established until after a long developement in human legal history.In the beginning, the scope of both civil law and criminal law had not yet been determined, but with the passage of days human natures have evolved and the legal rules that are the product og human thought have been refined with it, and the features of both civil and criminal law have gradually begun to become clear.The goal of civil compensation became to repair the damage borne by the victim, and the goal of criminal punishement was to punish the forbidden for a crime punishable by law.

Within the scope of civil liability as the subject of the study, the so-called principle of full compensation for damage appeared, by limiting the scope of civil compensation to restorative comppensation, as it has nothing to do with the degree of decisiveness of the wrongdoer of the harmful act, but despite the importance of the corrective function performed by the principle, of full compensation for damage, this it did not prevent the emergence of ideas motovated by the necessity of maintaining civil responsibility with adeterrent punitive function in addition to its reforming function, and this means, on the other hand, that it is not sufficient for the goal of compensation ti be to repair and compensate the injury of the injured.His mistake and shortcomings are a desire to correct his wrong behavior and deter others, throught the so-called idea.

Key words: Transformations, family, marriage , city.

مقدمة:

ظَلَّ الفقه القانوني لمدة طويلة مُخْلصا لنظريته حول المسؤولية المدنية، فهي في نظره لا تهدف سوى إلى إصلاح الضرر، باعتمادها على عنصر الضرر الذي تبتدئ منه وتنتهي إليه، من خلال دوره الرئيسي في تقدير القيمة النهائية لحجم التعويض الذي يُمنَحُ للمتضرر من الفعل المثير للمسؤولية، دون أن ترتقي إلى العقاب الذي يبقى حبيس القانون الجنائي.

غير أن هذه الفكرة القائمة على مبدأ التعويض الكامل، أصبحت في الوقت الراهن مُنْتقدَة لكونها لم تعد تسعف في الحد من الأخطاء المتفاوتة الخطورة، والحَوْلِ دون تخليق التصرفات الصادرة من الأفراد بشكل عام.

هذا الأمر، دفع بالفقه إلى إعادة إحياء فكرة العقاب في إطار المسؤولية المدنية، من خلال فكرة العقوبة الخاصة، بوصفها تطبيق متطور يستلهم من القانون الجنائي ومن القانون المدني، مجموعة من الآليات القانونية لتقديمها في شكل مؤسسة قانونية مستقلة كفيلة بتحقيق العديد من الأدوار.

وتبعا لذلك، فإن هذه المعطيات تفرض تحديد تعريف دقيق للعقوبة الخاصة(أولا)، ثم محاولة التمييز بينها وبين مجموعة من التطبيقات القانونية المشابهة(ثانيا).

أولا: تعريف فكرة العقوبة الخاصة

إن تطويع مفهوم العقوبة الخاصة ليشمل الجزاء المترتب عن المسؤولية المدنية، قد يحدث ارتباكا في ذهن القارئ يجعله يعتبر الدراسة تعيد الانتصار لفكرة القانون الروماني خلال عصر الألواح الاثني عشر، الذي لم يكن يميز بين المسؤولية المدنية والجنائية، مما كان يجعل من الجزاء لا ينطوي على تعويض مدني بالضرورة بقدر ما كان يحمل في جوهره معنى العقوبة الجنائية، بِعَدِّهَا بديلا عن حق الثأر.

وانطلاقا من هذا التخوف، فطنت الدراسة إلى أهمية التطرق لتعريف العقوبة الخاصة، من خلال معنيين: الأول واسع، والآخر ضيق.

1- المعنى الواسع للعقوبة الخاصة

اعتبر الأستاذ *Ripert* أن العقوبة الخاصة وإن كانت تمثل الجزء من التعويض الذي يفوق مقدار الضرر الفعلي، والذي يُفرَضُ على المتسبب في الفعل غير المشروع، ويمنح لصالح الشخص المضرور[264]، فإنها لا تقوم على معاقبة التصرفات غير المشروعة التي لم تتميز بدرجة من الجسامة، بل أكد على أن رصدها يقوم على مضمون المسؤولية المدنية التي تعتمد على المعيار الشخصي الذي يربط الخطأ بالمخطئ، باعتباره البوصلة الموجهة للسلطة التقديرية للقاضي، التي يقتضي تقديرها مقدار التعويض تبعا لقياس جسامة الخطأ استنادا إلى معيار شخصي وليس موضوعي[265].

وتكمن خصوصية طرح الأستاذ *Ripert* في كونها شملت الحديث كذلك عَمَّا يسمى بالعقوبة الخاصة الرمزية أو الأدبية، إلى جانب العقوبة الخاصة المالية، في إطار دعاوى السب والقذف، حيث يكتفي القاضي بالحكم بتعويض رمزي بجوهر أخلاقي وليس تعويضي، على اعتبار أن الضرر هنا لا يمكن تعويضه[266].

وغير هذا كثير، إذ اعتبر الأستاذ *Alexis Jault* العقوبة الخاصة على أنها: "عبارة عن جزاء مدني عقابي مستقل عن فكرة التعويض، موضوعها عقاب مرتكب السلوك التقصيري استقلالا تاما عن النتائج الضارة المحتملة"[267].

فالعقوبة الخاصة إذن، تظل مستقلة عن التعويض ولا تكون لها علاقة بالضرر، خاصة وأنها تقوم بوظيفة معيارية بمضمون ردعي وعقابي للخطأ، لا بوظيفة تعويضية بمضمون جبري للضرر الحاصل.

وبعبارة أدق، فإن الهدف من العقوبة الخاصة لا يرمي حقيقة إلى الماضي من خلال جبر الضرر الحاصل للمضرور، بقدر ما يتجه للمستقبل موجها مضمونه العقابي لمرتكب الضرر. وبذلك نكون أمام عقوبة خاصة كلما تضمنت صياغة القاعدة القانونية مضمونا معياريا كميا يهتم بالعقاب أكثر من التعويض[268].

---

264 -George Ripert, **La règle morale dans les obligations civiles**, L.G.D.J, France, p.362

265-Idem.

266- Ibid., p.363.

267 -Alexis Jault, **La notion de peine privée**, L.G.D.J, France, 2005, p.45.

268-Martine Behar-Touchais, L'amende civile est-elle un substitut satisfaisant à l'absence de dommages et intérêts punitifs? **PA**, France, n°36, 2002, p.36.

ففي هذا المعنى، ورد تعريف آخر قدمته الأستاذة *Marie-Eve*، معتبرة فيه أن العقوبة الخاصة بمثابة جزاء عقابي يُقَرَّرُ لحماية المصـلحة الخاصـة للمضـرور، رغم أنه في حقيقته يتجاوزها لكن دون أن يرتقي إلى المصـلحة العامة، على اعتبار أن مثل هذه الأنظمة تظل في منطقة وسـطى بين العقوبة الخاصـة بالمعنى الضـيق والعقوبة العامة بالمعنى الواسع[269].

ومما يلاحظ بهذا الخصوص، أن طرح الأستاذة *Marie-Eve* يتناول ما يسمى بحالة الغرامة التهديدية[270] التي تهتم بتهديد وعقاب المدين لأنها تكون موجهة للتغلب على تعنت المدين غير المشـروع، لأن الحكم عندما يصـدر بالغرامة التهديدية يُكَيَّفُ على أنه عقوبة مدنية، ثم بعد تحديد الدائن الذي سيؤول إليه مبلغ الغرامة، فإن العقوبة المدنية تصبح عقوبة خاصة[271].

ومما يجب تسجيله في هذا الإطار أن هذه العقوبة الخاصة -المجسدة في الغرامة- قد تتجاوز في وظيفتها الدفاع عن تلك المصـلحة إلى درجة حماية المصـلحة العامة، وذلك في حالة امتناع المحكوم عليه عن أداء ما بذمته، مما يعد إنكارا للقوة الإلزامية للحكم، بل بمثابة إضعاف لهيبة السلطة القضائية، خاصة وأن الغرامة التهديدية لا يُقْضَى بها تلقائيا من طرف القاضـي، بل بناء على طلب المحكوم له، غير أن الانتقال من الأمر الجوازي إلى قبول تقرير الغرامة التهديدية يضع هبة القضاء على المحك[272].

وبتحليل هذا المثال، فإن السـلطة القضـائية ليسـت مسـتهدفة في ذاتها من عدم التنفيذ، بقدر ما يرتبط الأمر بالضـغط على الأشـخاص بغاية حماية حقوق المتقاضـين، بحيث تظل الدولة بعيدة عن العلاقة بين الدائن والمدين، إلا أنها تعد مع ذلك موجها وضـامنا للحقوق، ومنعا من قيام المضـرور من الحصـول على حقه بنفسـه وفقا لمفهوم العدالة الخاصة التي كانت سائدة في العصور البدائية، ولا أدلَّ على ذلك، أن مبلغ الغرامة التهديدية في هذا الإطار وإن كان يتجاوز

---

[269]-Marie-Eve Roujou de Boubéé, **Essai sur la notion de réparation**, L.G.D.J, France, 1974, p.41.

[270]- منصور محمد أحمد، **الغرامة التهدية كجزاء لعدم تنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة ضد الإدارة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، جمهورية مصر العربية، 2002، ص.15.

[271]- مجدي بسيوني علي أحمد، العقوبة الخاصة "بين النظرية والتطبيق"، أطروحة، جامعة حلوان، كلية الحقوق قسم القانون المدني، جمهورية مصر العربية، السنة الجامعية 2014-2015، ص.462.

[272]- عبد السلام خديجة، الغرامة التهديدية في المادة الإدارية، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، الجزائر، العدد الخامس، 2015، ص.69.

المصلحة الخاصة بمفهومها الضيق، إلا أن مبلغها لا يؤول لخزينة الدولة لأنها ليست عقوبة عامة[273].

وهكذا إذن، يتضح أن المعنى الواسع لا يحصر العقوبة الخاصة في فكرة التعويض، بل جعل منها آلية يكون الهدف منها العقاب لحماية المصلحة الخاصة، وتعتمد في تحقيق ذلك على الاعتبارات العقابية، ولا ترتبط بالضرر مما يجعلها تتعارض مع فكرة التعويض.

2- المعنى الضيق للعقوبة الخاصة

حاول بعض الفقهاء ربط تعريف العقوبة الخاصة بالمصلحة الخاصة، وحَصْرِهَا في نطاق التعويض لاسيما في مقدار المبلغ الذي يتجاوز قيمة التعويض الذي يتساوى مع مقدار الضرر دون زيادة أو نقصان، بهدف ردع المسؤول.

وفي هذا الإطار، عرف الأستاذ Hugueney274() العقوبة الخاصة بأنها:" تمثل مبلغا من المال يلتزم المسؤول عن العمل غير المشروع بدفعه للمضرور على سبيل العقاب"(275). فهذا المضمون جاء مركزا على مقدار العقوبة الخاصة التي يجب أن تتجاوز مدى الضرر، رغم تجاهله استخدام الخطأ باعتباره العنصر الأساس للحكم بالعقوبة الخاصة، وخاصة من حيث أن مقدار التعويض يندرج زيادة ونقصانا تبعا لدرجة الجسامة ويسرها(276).

هذا الأمر، تنبه إليه الأستاذ Hugueney، مقتنعا في الأخير بأن ذاتية العقوبة الخاصة، تظهر بكونها عقوبة خاصة كَمِيَّة(277)، يجب تحديدها زيادة من خلال مقارنتها بمقدار التعويض الكامل الذي يكفي لإصلاح الضرر، ودرجة خطورة

273- مجدي بسيوني علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.457.

274- Louis Huguney, L'idée de la peine privée en droit contemporain, A.Rousseau, France, 1904, pp.69 et s.

275- Louis Huguney, Op., Cit, p.24.

276- حياة عمار علي شامي، **جسامة الخطأ و أثرها على التعويض (دراسة مقارنة بين القانون المدني الليبي والشريعة الإسلامية)**، رسالة الماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، كلية الدراسات العليا، قسم الشريعة والقانون، إندونيسيا، 2016، ص. 16.

277- كشف *Huguney* عن طائفة أخرى من التطبيقات تختلط فيها العقوبة الخاصة بالتعويض بشكل حقيقي من خلال إدخال بعض التعديلات على مقدار التعويض، والتي تسمى بالعقوبات الكَمِيَّة حيث إنها تمثل المبلغ أو الكمية العددية التي تختلف عن مقدار التعويض الذي يتساوى تماما مع الضرر الواقعي، ويتقرر هذا النوع من التطبيقات لمعاقبة المسؤول عن تصرفه المشوب بالذنب والذي يؤكد على وجود العنصر الأخلاقي بسبب تلك التصرفات غير المشروعة، كل ذلك يشكل عنصر الخطأ الذي أصبح يشكل مقياسا للعقوبة الخاصة، مما يشكل جوهر الوظيفة المعيارية للعقوبة الخاصة.

الخطأ، لتحقق وظيفتها المعيارية، بما يحمي مصلحة المضرور، ويهذب السلوك غير المشروع(278).

في حدود هذا التصور المذكور، لا يقتصر المضمون الكمي للعقوبة الخاصة على فكرة التعويض فقط، بل تعتبر منطقة وسط بين التعويض والعقوبة، فمقدار الزيادة يتضمن ما يمكن نعته بالتعويض الأساسي المساوي لقيمة جبر الضرر، مع زيادة إضافية ثانية تبعا لدرجة خطورة الخطأ(279).

التوجه نفسه، سار عليه الأستاذ Starck(280) معرفا العقوبة الخاصة بأنها:" قيمة الزيادة المضافة لتعويض الضمان والمقدرة سلفا، والمحددة تبعا لدرجة جسامة الخطأ بهدف ردع المسؤول عن الضرر"، والتي تظهر عندما يكون مبلغ التعويض المستحق للمضرور من قبل فاعل الضرر أكبر من ذلك الذي كان يستحقه المضرور بمناسبة ضرر مشابه وقع نتيجة لنشاط مشروع(281).

وتأصيل هذه الفكرة عند الأستاذ Starck يتأسس على إبراز دور أثر درجة جسامة الخطأ في تمييز العقوبة الخاصة عن التعويض التقليدي، -الذي لا يتطلب الخطأ إلا كعامل مساعد-استنادا إلى معايير ثلاثة: يتمثل الأول في المعيار الموضوعي المحدد في مقدار الزيادة عن مقدار التعويض الذي يتساوي تماما مع الضرر. أما المعيار الثاني فيكمن في المعيار الشخصي حيث يتم تقدير الزيادة عن مقدار التعويض وفقا لدرجة جسامة الخطأ. أما المعيار الثالث فيتجسد في أن العقوبة الخاصة مستقبلية تتجه لردع محدث الضرر، عكس التعويض الذي يتميز بطابعه الرجعي لإصلاح الضرر(282).

ومن ذلك ما نص عليه قانون التأمين الفرنسي، من خلال تقرير تعويض تكميلي للفوائد التأخيرية في حالة تأخر المؤمن عن دفع قيمة التعويض للمضرور، وفي ذلك ألزمت المادة L211-13 المؤمن الذي لم يدفع التعويض في خلال المدة التي يحددها القانون بفوائد تأخيرية على سبيل التعويض.

وطبقا لنص المادة L211-17 من نفس القانون، إذا لم يقدم المؤمن التعويض في خلال شهر من انتهاء المدة المحددة يعاقب بفوائد تأخيرية على سبيل التعويض يساوي ضعف سعر الفائدة القانونية، غير أنه في الواقع العملي تكون المدة في خلال شهر ونصف من تاريخ إتمام المصالحة، ويتم زيادة الفوائد التأخيرية بمقدار النصف خلال الشهرين ثم تضاعف بعد ذلك. أنظر، مجدي بسيوني علي أحمد، مرجع سبق ذكره، 190 وما يليها؛

V° Louis Huguney,Op.Cit, p.219..

278 -Louis Huguney,Op.Cit, p.107.

279-Louis Huguney,Op.Cit, p.106.

280 - Boris Starck, Henri Rolan et Laurent Boyer, Droit civil, Les obligations, T1, Responsabilité délictuelle, 5ème, Litec, France, 1996, p.414.

281 -Suzanne Carval, La responsabilité civile dans sa fonction de peine privée, L.G.D.J, France, 1995.

282 -Boris Starck, Op., Cit, p.393.

وفي تصـــور آخر، قام البعض(283) بالنظر إلى العقوبة الخاصـــة، بكونها عبارة عن مبلغ مالي يخصـــص لصـــالح المضرور قبل المسؤول عن السلوك الخاطئ ليس لتعويض الأول، وإنما على سبيل العقوبة لهذا الأخير على سلوكه.

ومن ثم، يتبين أن هذه التصـورات الفقهية القانونية حصـرت تعريف العقوبة الخاصـة في نطاق التعويض لاسـيما مقدار المبلغ الذي يتجاوز قيمة التعويض الذي يتساوى تماما مع مقدار الضرر دون زيادة أو نقصان من جهة، كما ربطتها بالمصلحة الخاصة بوجه عام من أجل حمايتها من أي اعتداء بهدف عقاب المسؤول عن تصرفاته غير المشروعة، من جهة أخرى.

3- التعريف الأوسع للعقوبة الخاصة

مهما يكن من اختلاف في تعريف العقوبة الخاصـة، فإن ذلك يُمَّكِنُ من فائدة أسـاسـية، تكمن في وضـع أرضـية فقهية قانونية صلبة تسعف في استنباط مجموعة من العناصر الرئيسة التي تستخدم في صياغة تعريف دقيق لها.

وهكذا لم يعد من المقبول، القول بأن العقوبة الخاصـــة تُعد مجرد إحياء لمشـــكل اختلاط نطاق القانون المدني والقانون الجنائي(284)، المتمثل في اختلاط التعويض مع فكرة العقوبة في فترة العدالة الخاصـــة(285)، بل صـــارت آلية قانونية قائمة في بناء تعريفها على عناصـــر دقيقة، منها ما يرتبط بالعنصـــر المالي(286)، بحيث لا يتصـــور وجود عقوبات خاصـة عينية أو معنوية، رغم بعض الاسـتثناءات القليلة في هذا المجال، مما يجعل منها تشـكل مبلغا من النقود، يضـاف إلى الذمة المالية للمضرور، زيادة على قيمة التعويض الكامل(287).

وإلى جانب ذلك، ينبغي للحكم بالعقوبة الخاصـــة أن تتعلق الواقعة بارتكاب خطأ موصـــوف، باعتباره أســـاس قيامها، ومعيارا لتقدير قيمتها التي تتحدد وفقا لدرجة جســـامة هذا الخطأ، على عكس التعويض الكامل الذي لا يتطلب

---

[283]- مجدي بسيوني علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.466.

[284] عدنان السرحان، التعويض العقابي: دراسة مقارنة، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 13، 1997، ص.95.

[285]-Clothilde Grare, **Recherches sur la cohérence de la responsabilité délictuelle. L'influence des fondements de la responsabilité sur la réparation**, Dalloz, France, 2005, p. 105.

[286]-Clothilde Grare, Op., Cit, p. 106.

[287]- Idem.

درجة جسامة في الخطأ، لكون دوره يقتصر على تحديد الشخص المسؤول الذي يلتزم بإصلاح التعويض (288).

وهكذا، لا يتم الحكم بالعقوبة الخاصـــة، إلا بإثبات الخطأ الجســـيم، ومن تم تخرج من هذا النطاق حالة الخطأ الذي يتمثل في الإهمال أو عدم الحيطة والخطأ اليسير، التي تقتضي الاكتفاء بالحكم بالتعويض الكامل.

أضـــف إلى ذلك، أن العقوبة الخاصـــة تؤدي وظيفة معيارية، وهذا يعني أنه لا يكفي أن يكون هدف التعويض هو إصلاح ضرر المضرور وتعويضه عنه، بل لا بد أن يكون من بين أهدافه عقاب محدث الضرر على خطئه وتقصيره رغبة في تقويم ســـلوكه الخاطئ وردع غيره من أن يحذو حذوه، ولكن هذا الأمر لا يبرر النفي التام لوظيفة الردع عن التعويض الكامل، لكونه أيضا يؤدي إلى تقرير جزاء مالي في حق الشخص المسؤول(289)، إلا أنه لا يقوم على مبدأ المغايرة في معاملة مرتكبي الأفعال الضارة بسبب جسامة أخطائهم عند تقدير التعويض الذي يلزمون بدفعه للمضرورين، عكس العقوبة الخاصة التي يحكم بها في حق المسؤول بحسب جسامة الأخطاء المرتكبة(290).

إلا أن خصوصية الطابع العقابي للعقوبة الخاصة، تجعل منه يرتبط بعقاب المسؤول عن الضرر بسبب خطئه الموصوف، على خلاف التعويض الكامل المتسم بخصوصيته الإرضائية والإصلاحية للمضرور عن طريق إصلاح الضرر، أكثر من عقاب المسؤول عنه، وهو ما يجعل الوظيفة المعيارية تقترن دائما بالعقوبة الخاصة، أكثر من التعويض المرتبط بوظيفة جبر الضرر وليس العقاب(291).

وتأسيسا على ذلك، فإن مدار اكتمال العناصر المكونة لتعريف العقوبة الخاصة، تتعلق بحصول المضرور على مبلغ العقوبة الخاصـــة، بحيث تهدف أســـاســـا إلى إثراء المضـــرور(292)، وهو ما يميزها عن العقوبة العامة التي تدخل في

---

[288] عدنان السرحان، مرجع سبق ذكره، ص.97.

[289] Patricia Hennion- Jacquet, L'indemnisation du dommage causé par une infraction: une forme atypique de réparation? Dommages et intérets, classement sous condition de réparation, sanction-réparation, **La notion de dommages-intérets, thèmes commentaries et études**, Dalloz, France, 2016, p.328.

[290] عدنان السرحان، مرجع سبق ذكره، ص.97.

[291]-عبد الرحمان هاشم الزرعوني، **المسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي**، الشارقة. القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص. 219.

[292] -Clothilde Grare, Op., Cit, p. 105.

خزينة الدولة(293).

يتبين من هذا التحليل إذن، أن العقوبة الخاصة عبارة عن مبلغ مالي يقرر في حق المسؤول عن الخطأ الجسيم، ولفائدة الشخص المضرور، ليس على سبيل التعويض الكامل، ولكن على سبيل الردع والعقاب، بهدف توسيع وظيفة المسؤولية المدنية من مجرد جبر الضرر إلى العقاب، حماية لمصلحة المضرور وردعا للمسؤول.

ثانيا: خصوصية مضمون العقوبة الخاصة عن بعض المصطلحات المجاورة

يكشف التمعن الدقيق في مقتضيات القاعدة القانونية، أنها مشغولة بتنويع أشكال الجزاء ليشمل مختلف الأفعال التي تمس استقرار النظام العام، المعنى الذي يجعل العقوبة الخاصة تتداخل في مضمونها مع مجموعة من المصطلحات القانونية التي تؤدي وظيفة الردع والعقاب؛ الوضع الذي يفرض إبراز استقلالية العقوبة الخاصة عن الأنظمة القانونية المشابهة لها.

293- محمد مطلق عساف، **المصادرات والعقوبات: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ، ص.9.

1- تمييز العقوبة الخاصة عن العدالة الخاصة

تركزت فكرة العقوبة الخاصة على تجنب الفوضى التي كانت تحدث بسبب تطبيق العدالة الخاصة، القائمة على مبدأ المعاملة بالمثل(294)، نظرا لأن العقوبة الخاصـــة تحقق معنى الانتقام القانوني الخاص من خلال الطرق القانونية، وخاصة عندما يكون خطأ المسؤول عن الفعل الضار جسيما (295).

ومن ثم، يظهر الطابع الخاص للتفرقة بين العدالة الخاصـــة والعقوبة الخاصـــة، من حيث إن الأولى تتعلق بقيام صـاحب الحق من تلقاء نفسـه، لرد عدوان سـابق لحقه، بالحصـول على حقه، وبالتالي يكون المضـرور هو الداعي للحق، والمنفذ، والمسـتفيذ، والخصـم، والحكم، في ذات الآن(296)، وهذا على عكس الأخرى التي تتمثل في حصـول المضـرور على مبلغها، ولكن من خلال إعمال معيار تَدَخُّلِ القاضي لتسوية نتائج الفعل الضار المقترف من طرف المسؤول(297).

وهذا ما يجعل من العقوبة الخاصـة جزاء قانونيا يقرره ويقدره القاضـي، عكس العقوبة الخاصـة التي كانت جزاء خاصـــا يقرره ويقدره الأفراد، وهو ما نتجت عنه كثرة الحروب بين القبائل، قبل الانتقال إلى نظرية الدولة القائمة على تنظيم دقيق لهذا الجزاء(298)، التي أرسـت مفهوم العدالة العامة(299) المؤسـسـة على آليات ومؤسـسـات قانونية تحمل معنى الجبر والإكراه لتنظيم العلاقة بين مفهوم الحق والواجب داخل المجتمع(300).

كما أن هناك معيارا آخر للتفرقة، يتعلق بمعيار الغاية من الجزاء، فإذا كانت الغاية من العدالة الخاصـــة هي

---

[294]-إبراهيم صالح عبيد حسنين، **الجريمة الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1979، ص.27.

[295]-André- Marie- Jean- Jacques Dupin, **Règles de droit et de morale tirées de l'écriture sainte mises en ordre et annotées**, HENRI PLON, éditeur, France, 1858, p.17.

[296]-Nathalie Pignoux, **La réparation des victimes d'infraction pénales**, L'Harmatten, France, 2008, p.20.

[297] -Alexis Jault, Op., Cit, N°.240.

[298]-Johan Prorok, La répression civile, **Revue de science criminelle et de droit pénal comparé,** France, n°2, 2019, pp.313-325.

[299]-Von Ihering, **L'esprit du droit romain dans les diverses phases de son développement**, T 1, MARESCQ, Ainé, éditeur, France, 1877, p.214.

[300]-Phlippe Gérard, Michel Van de Kerchove, François Ost, **Fonction de juger et pouvoir judiciaire**, Publications des Facultés universitaires Saint- Louis Bruxelles, Belgique, 1983, p.1 et s.

حصـــول من قام بنفســـه على حقه بدافع الثأر، والانتقام الشـخصـي، في ظل الاعتقاد السـائد بأن الدم لا يغسـله إلا الدم(301)، القائم على النزعة القبلية التي ترمي إلى الحفاظ على هيبة الشخص وقبيلته عن طريق وسيلة الانتقام الفردي بل والجماعي، فإن الغاية من العقوبة الخاصـــة وعكس ذلك تماما، تصـــبو لتحقيق وظيفة الردع وعقاب المســـؤول عن الفعل الضار الناتج عن الخطأ الجسيم(302).

2- الاختلاف بين العقوبة الخاصة والعقوبة العامة

قرر الأســـتاذ Boris Starck أن العقوبة الخاصـــة تعد نقطة التقاء بين حدود القانونين الجنائي والمدني، وهو ما يجعل منها آلية قانونية تحمل معنى العقاب المميز للقانون الجنائي، ومعنى التعويض الخاص بالقانون المدني(303).

غير أن هذا التقارب لا ينفي البتة وجود نقط اختلاف بين العقوبة الخاصـــة والعامة، والمتمثلة أســـاســـا في معيار طبيعة الجزاء المقرر، فالقانون الجنائي يلجأ إلى اســـتخدام وســـائل القانون العام مثل العقوبة الســـالبة للحرية والغرامة المالية...بينما تتحقق العقوبة الخاصة بآليات القانون الخاص المتمثلة في الطابع المالي الصرف لعقاب المسؤول عن الفعل الضار(304).

إلا أن هذا المعيار ورغم أهميته، فقد تعرض للنقد نظرا لاتجاه ســـيـاســـة التجريم لدى معظم التشـــريعات إلى التوســـع في تقرير العقوبات المالية بدل العقوبات الســـالبة للحرية خاصـــة في ميدان الشـــركات التجارية، من خلال تقرير الغرامات المالية(305)، وهو ما جعل المعيار السابق غير كاف لوضع تفرقة واضحة بين المصطلحين.

أمام قصـــور المعيار الســـابق كذلك، ذهب آخر إلى التفكير في معيار القضـــاء المختص بالحكم بكل من العقوبتين،

---

[301]-عبد المجيد عصمت بكر، **أصالة الفقه الإسلامي (دراسة في العلاقة بين الفقه الإسلامي والقوانين القديمة وأصالة المبادئ والنظم في الفقه الإسلامي)**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010، ص.163.

[302]-Alexis Jault, Op., Cit, N°.80.

[303]- Boris Starck, Op., Cit, p.397.

[304]-مجدي بسيوني علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.511.

[305]-سناء الوزيري، **السياسة الجنائية في ميدان الشركات التجارية**، أطروحة، جامعة محمد الخامس-أكدال-، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، المغرب، السنة الجامعية 2005-2006، ص. 51.

فإذا كانت الجزاءات الجنائية تصدر عن القضاء الجنائي، فإن العقوبة الخاصة من اختصاص القضاء المدني(306).

غير أن هذا المعيار ذاته، سرعان ما صار محط استهجان فقهي بدعوى أن وظيفة القضاء المدني لا تقتصر على الحكم بالعقوبة الخاصة وحدها، بل قد تختص كذلك بالنظر في قضايا ذات طابع جنائي(307)، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات الزجرية الخاصة بجريمة التفالس المنصوص عليها في مقتضيات الباب الثاني من القسم السابع من الكتاب الخاص بمساطر صعوبات المقاولة التي تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية.

وعلى الرغم من القصور الذي شمل الاتجاهات السابقة، فإن الفقه القانوني لم يتوقف في عملية التقصي، ليصل في الأخير إلى معيار يبقى كافيا إلى حد ما لإقامة التمييز بين العقوبة الخاصة والعامة والمتمثل في معيار الغاية المتوخاة بكل من العقوبيتين.

فالعقوبة الخاصة وفق هذا المعيار، تهدف إلى احترام المصلحة الخاصة للمضرور، كما أن مبلغ العقوبة يؤول له لوحده(308)، فيما تبتغي العقوبة العامة زجر أي اعتداء مخالف للنظام العام ومن شأنه المس بالأمن الاجتماعي، وبذلك فمبلغ الغرامة يدخل في ميزانية الدولة ولا يحصل عليه الأفراد، لأنها تكون مطلوبة باسم المجتمع وبواسطة النيابة العامة(309).

كما أنه، إذا كان على مستوى العقوبة العامة إمكانية لتحريكها من طرف النيابة العامة، باعتبارها ممثلة للحق العام، وترمي تحقيق مصلحة عامة، فالعكس تماما، بالنسبة للعقوبة الخاصة التي يجوز للمضرور وحده طلب الحكم بها، نظرا لخصوصية المصلحة الخاصة بها.

3- التفرقة بين العقوبة الخاصة والعقوبة المدنية

اعتبر الأستاذ Alex Jault، أن الغاية من العقوبة الخاصة هي حماية المصلحة الخاصة للمضرور، غير أن الخروج

306-Louis Huguney,Op.,Cit, p.11.

307-Louis Bore, Le juge pénal, l'astreinte et les condamnations à une obligation de faire, **Gaz. Pal**, France, 20 juin 1996, pp.654-660.

308 -Marie-Eve Roujou de Boubéé , Op., Cit, p.41.

309- Alexis Jault, Op., Cit, N°.358.

عن هذه الخصوصية باستخدام العقوبة الخاصة لحماية المصالح الجماعية للأفراد، يُسْقطُ عنها صِفَةَ الخاصة، وينقلها إلى ما يسمى بالعقوبة المدنية لكن بصبغة عامة، على اعتبار أنها تهتم بحماية مصالح مجموعة من الأفراد، إضافة إلى كونها لا ترتقي إلى درجة الجريمة المعاقب عليها بمقتضيات القانون الجنائي(310).

غير أن هناك اتجاه(311) ذهب إلى هجر مضمون التصور أعلاه، معتبرا أن التفرقة بين العقوبة المدنية والعقوبة الخاصة، تبقى غير دقيقة نظرا لتطابقها من حيث الطبيعة في حمايتها للمصلحة الجماعية لمجموعة من الأفراد إضافة لحمايتها للمصلحة الخاصة للمضرور.

إلا أن الملاحظ على هذا الجانب من الفقه توصله لوضع تفرقة من ناحية مآل قيمة كل منهما، فإذا كانت العقوبة تخصص عند الحكم بها للمضرور، وتدخل من تم في ذمته المالية فإنها تكون آنذاك عقوبة خاصة(312)، أما إذا كان يتم تخصيصها إلى الميزانية المتعلقة بجمعية من الجمعيات، التي تقدم خدمة للأفراد الأعضاء فيها، وهي تمثل شخصية من أشخاص القانون الخاص بهدف حماية المصلحة الجماعية، ويكون لها من تم ذمة مالية يضاف لها مبلغ العقوبة، فإنها تكون عندئذ عقوبة مدنية(313).

هذا، وطالما أن العقوبة الخاصة والعقوبة المدنية لاتؤول إلى ميزانية الدولة، فهي تحقق الغاية من العقوبة الخاصة وهي حماية النظام القانوني الخاص، حيث إنها لا تقتصر على منحها للمضرور وحده، وإنما يجوز أن تخصص لميزانية الجمعية ذات النفع العام، والتي توزع في النهاية على الأعضاء المضرورين في تلك الجمعية، وهو ما يجعل العقوبة المدنية عقوبة خاصة تجمع بين الردع وتتجاوز مقدار التعويض.

4- خصوصية العقوبة الخاصة عن التعويض الكامل

مما ينبغي التذكير به بهذا الخصوص أن فكرة العقوبة الخاصة تُعَدُ فكرة استثنائية عن القاعدة العامة في نظام

310 -Ibid, N°.404.

311 -Louis Huguney,Op.Cit, p.16.

312- Ibid, pp.13-15.

313 -532-531. مجدي بسيوني علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.

المسؤولية المدنية(314)، والتي تقضي بأن الشخص الذي أصيب بضرر يجب إعادته إلى الحالة التي كان عليها قبل حدوث الضرر، وهو ما يتحقق بقدر التعويض عن الضرر فقط(315)، دون تخصيص أدنى أهمية لتدرج خطورة الخطأ والعقاب عليها بل وجعلها عنصرا إضافيا إلى قيمة الضرر، لاحتساب التعويض على أساسه.

أما فكرة العقوبة الخاصة، فهي تمد المسؤولية المدنية، لتعزيز الردع والعقاب(316)، اللذين يبرران فرض تعويضات عقابية تفوق الخسارة أو الضرر الفعلي(317). فالعقوبة الخاصة، بعكس التعويض الكامل عن الضرر، لا تتميز فقط بالعنصر الفردي أو الشخصي، والذي يركز على الضرر الذي أصاب المضرور فقط، وإنما تتميز بطابع جماعي، يركز على شمولية الضرر الذي ينتج عن فعل أو سلوك المسؤول للمجتمع(318).

أما التعويض الكامل عن الضرر فهو الذي يستخدم لجبر أو تعويض الأضرار التي حدثت للمضرور، والذي يركز على إعادة المركز المالي للمضرور إلى ما كان عليه قبل إصابته بالضرر(319)، ويشمل هذا التعويض جبر الخسائر المادية أو الاقتصادية، كمصاريف الرعاية الطبية، وفقدان الأجر، كما يشمل جبر الضرر الأدبي، كالألم والمعاناة.

فهذا التعويض، لا ينظر إلى الضرر المجتمعي الذي سببه المسؤول للمجتمع، وإنما ينظر إلى الضرر الشخصي الذي أصاب المضرور فقط(320).

314-Jeremy Baron, **The monstrous heresy of punitive damages: A comparaison to the death penalty and suggestions for reform,** University of Pennsylvania Law Review, United- States, vol.159, 2011, p.858.

315-Madeleine Tolani, Madeleine Tolani, U.S.A punitive damages before the German courts: A comparative analysis with respect to the ordre public, annual survey of international and comparative law, United States, vol 17, issue 1, article 9, 2011, p.187.

316- نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن- فيرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، 1993، ص.163.

317-Ronen Perry, Economic Loss, **Punitive damages, And the EXXON Valdez litigation**, **Georgia Law Review,** United-States, Vol.45, 2011, **p.413,** https://www.georgialawreview.org

318-Catherine Sharkey, The future of class wide punitive damages, **University of Michigan Journal of Law Reform**, United-satates, Vol.46, 2013, p.1129.

319-حسيبة معامير، التعويض الإصلاحي والعقابي في نظام المسؤولية المدنية، **مجلة الحقيقة**، الجزائر، العدد 40، 2017، ص.514.

320-Jill Wieber Lens, Punishing for the injury: Tort law's influence in defining the constitutional limitations on punitive damage awards, **Hofstra Law Review**, United- States, Vol.39, Issue 3, article 4, 2011, p.605.

إذن، فالمفهوم المجتمعي للعقوبة الخاصة، يتمثل في أن فرضها لا يقتصر على الضرر الذي أصاب مضرورا معينا بذاته، وإنما الأضرار التي يمكن أن تحدث للمجتمع من سلوك المسؤول غير المشروع(321).

غير أن هذه النقطة الفاصلة، لا تنفي بشكل قاطع، القول بأن العقوبة الخاصة وإن كانت تحمل معنى العقاب، فإن ذلك لا ينفي عنها وظيفة التعويض، لمحاولة تعويض المضرور بطريقة أكثر فعالية عن التعويض العادي عن الضرر، الذي قد يكون غير كاف، فالقاضي حينما يقرر مبلغا يتجاوز قيمة الضرر كعقوبة خاصة في حق المسؤول، فإن ذلك يشكل في الآن نفسه عقوبة خاصة تحمل معنى العقاب والإصلاح عن طريق تحقيق إثراء قانوني لفائدة المضرور(322).

خاتمة

شكلت الدراسة محاولة لتسليط الضوء على موضوع العقوبة الخاصة وتمييزها عن بعض التطبيقات القانونية المشابهة، وإضافة إلى ذلك، فهي تفتح آفاقا أخرى للبحث، ترتبط بمحاولة التفكير عما يسمى بالحلول المنافسة للعقوبة الخاصة، ولذلك فإن الدراسة تطرح راهنية التفكير في الإجابة على التساؤل التالي:

ألا توجد جزاءات أخرى يمكنها أن تؤدي الوظيفة ذاتها التي تقوم بها العقوبة الخاصة؟ وبمعنى أدق، ألا يمكن اعتبار الغرامة المدنية(323) بديلا قانونيا وظيفيا مناسبا أفضل من اللجوء إلى فكرة غريبة عن أفكار نظامنا القانوني؟

لائحة المراجع:

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب

- إبراهيم صالح عبيد حسنين، الجريمة الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1979.
- عبد الرحمان هاشم الزرعوني، المسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي، الشارقة. القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

321-Catherin Sharkey, Op., Cit, p.1135.

322-Suzanne Carval, L'amende civil, **La semaine juridique, LexisNexis**, France, n° 30-35, 2016, p.43.

323- يقصد بالغرامة المدنية، تلك الغرامة التي تقررها نصوص مدنية لأفعال لا تشكل جرائم جنائية، ويحكم بها القضاء المدني، وهي تتميز عن الغرامة الجنائية والتي هي عبارة عن إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الدولة المبلغ المقرر في الحكم، ولا يجوز أن تقل عن مبلغ معين يحدده القانون.

- عبد المجيد عصمت بكر، أصالة الفقه الإسلامي (دراسة في العلاقة بين الفقه الإسلامي والقوانين القديمة وأصالة المبادئ والنظم في الفقه الإسلامي)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010.
- محمد مطلق عساف، المصادرات والعقوبات: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .
- منصور محمد أحمد، الغرامة التهدية كجزاء لعدم تنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة ضد الإدارة، دار الجامعة الجديدة للنشر، جمهورية مصر العربية، 2002.
- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن- فيرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، 1993.

ب-المقالات:

- حسيبة معامير، التعويض الإصلاحي والعقابي في نظام المسؤولية المدنية، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 40، 2017.
- عبد السلام خديجة، الغرامة التهديدية في المادة الإدارية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، الجزائر، العدد الخامس، 2015.
- عدنان السرحان، التعويض العقابي: دراسة مقارنة، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد 13، 1997.

ج-الأطروحات والرسائل:

- حياة عمار علي شامي، جسامة الخطأ وأثرها على التعويض (دراسة مقارنة بين القانون المدني الليبي والشريعة الإسلامية)، رسالة الماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، كلية الدراسات العليا، قسم الشريعة والقانون، إندونيسيا، 2016.
- سناء الوزيري، السياسة الجنائية في ميدان الشركات التجارية، أطروحة، جامعة محمد الخامس-أكدال-، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، المغرب، السنة الجامعية 2005-2006.
- مجدي بسيوني علي أحمد، العقوبة الخاصة "بين النظرية والتطبيق"، أطروحة، جامعة حلوان، كلية الحقوق قسم القانون المدني، جمهورية مصر العربية، السنة الجامعية 2014-2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages:

- Alexis Jault, La notion de peine privée, L.G.D.J, France, 2005.
- André- Marie- Jean- Jacques Dupin, Règles de droit et de morale tirées de l'écriture sainte mises en ordre et annotées, HENRI PLON, éditeur, France, 1858.
- Boris Starck, Henri Rolan et Laurent Boyer, Droit civil, Les obligations, T1, Responsabilité délictuelle, 5ème, Litec, France, 1996.
- Clothilde Grare, Recherches sur la cohérence de la responsabilité délictuelle. L'influence des fondements de la responsabilité sur la réparation, Dalloz, France, 2005.
- George Ripert, La règle morale dans les obligations civiles, L.G.D.J, France, 2013.
- Louis Huguney, L'idée de la peine privée en droit contemporain, A.Rousseau, France, 1904.
- Marie-Eve Roujou de Boubéé, Essai sur la notion de réparation, L.G.D.J, France, 1974.
- Nathalie Pignoux, La réparation des victimes d'infraction pénales, L'Harmatten, France, 2008.

- Phlippe Gérard, Michel Van de Kerchove, François Ost, Fonction de juger et pouvoir judiciaire, Publications des Facultés universitaires Saint- Louis Bruxelles, Belgique, 1983.
- Suzanne Carval, La responsabilité civile dans sa fonction de peine privée, L.G.D.J, France, 1995.
- Von Ihering, L'esprit du droit romain dans les diverses phases de son développement, T 1, MARESCQ, Ainé, éditeur, France, 1877.

B-Articles

- Catherine Sharkey, The future of class wide punitive damages, University of Michigan Journal of Law Reform, United-satates, Vol.46, 2013.
- Jeremy Baron, The monstrous heresy of punitive damages: A comparaison to the death penalty and suggestions for reform, University of Pennsylvania Law Review, United- States, vol.159, 2011.
- Jill Wieber Lens, Punishing for the injury: Tort law's influence in defining the constitutional limitations on punitive damage awards, Hofstra Law Review, United- States, Vol.39, Issue 3, article 4, 2011.
- Johan Prorok, La répression civile, Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, France, n°2, 2019.
- Louis Bore, Le juge pénal, l'astreinte et les condamnations à une obligation de faire, Gaz. Pal, France, 20 juin 1996.
- Madeleine Tolani, U.S.A punitive damages before the German courts: A comparative analysis Madeleine Tolani, with respect to the ordre public, annual survey of international and comparative law, United States, vol 17, issue 1, article 9, 2011.
- Martine Behar-Touchais, L'amende civile est-elle un substitut satisfaisant à l'absence de dommages et intérêts punitifs ? PA, France, n°36, 2002.
- Patricia Hennion- Jacquet, L'indemnisation du dommage causé par une infraction: une forme atypique de réparation? Dommages et intérets, classement sous condition de réparation, sanction-réparation, La notion de dommages-intérets, thèmes commentaries et études, Dalloz, France, 2016.
- Ronen Perry, Economic Loss, Punitive damages, And the EXXON Valdez litigation, Georgia Law Review, United-States, Vol.45, 2011, p.413, https://www.georgialawreview.org
- Ronen Perry, Economic Loss, Punitive damages, And the EXXON Valdez litigation, Georgia Law Review, United-States, Vol.45, 2011, p.413, https://www.georgialawreview.org
- Suzanne Carval, L'amende civil, La semaine juridique, LexisNexis, France, n° 30-35, 2016.

الدراسات الديموغرافية ومساهمتها في تحقيق التنمية بالمغرب

حالة أرياف الحوز الشرقي

The contribution of demographic studies in achieving development in Morocco

Situation of rural areas in the east of El Haouz

محمد ملوك، طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المغرب

mohammed1mallouk@gmail.com

الملخص:

تواجه جهود التنمية تحديات عديدة تؤثر عليها سلباً، يأتى فى مقدمتها التحدي الديموغرافي المتزايد. فالعلاقة بين السكان والتنمية هى علاقة تفاعلية يؤثر فيها المكون السكانى على امكانات التنمية.

وتؤثر التغيرات السكانية على كافة جوانب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو ما يتطلب ضرورة متابعة وتحليل الاتجاهات الديمغرافية من أجل إعداد وإدارة سياسات سليمة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان.

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضراً ومستقبلاً، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه.

الكلمات المفاتيح : الديموغرافيا، الجماعات الترابية، التنمية، الحوز الشرقي

Summary :

It’s worth noting that the demographic increase is one of the first and foremost challenges that negatively affect the development efforts. In the light of their interactive relationship, population must be seen as an integral part of development.

The demographic changes affect the economic, social, cultural, political and all aspects of development. That requires an urgent analysis of the demographic trends in order to elaborate the right policies to meet the current and future needs of the population.

Each country follows a specific policy to regulate the demographic present and future behavior of its population. This includes a number of procedures and plans designed to affect demographic changes and structural composition of the population in quantitative and qualitative terms, tailored to society’s needs and requirements of its growth as well as the well-being of its citizens.

Keywords: demography, territorial communities, development, eastern haouz

تقديم :

يعد السكان من العناصر الأساسية في الدراسات الجغرافية لأي مجال، ذلك أن هذه الأخيرة هي رصد وخلاصة التفاعلات والعلاقات بين الإنسان ومجاله، وتوجيه مختلف عناصره لتلبية حاجياته، هذه العلاقة التي تظهر بوضوح على مستوى تاريخ التعمير، النمو الديموغرافي، الأنشطة المزاولة.

وتبعا لما سبق سنركز في بحثنا هذا على الدراسة الديموغرافية للجماعات الترابية التالية:

- قلعة السراغنة، الصهريج، العطاوية الشعيبية، إضافة إلى سيدي عيسى بن سليمان، واركي بوياعمر. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات الترابية الثلاثة الأخيرة أحدثت بعد التقسيم الجماعي لسنة 1992 لذلك سنركز عليها فقط من خلال الإحصاءات العامة للسكان والسكنى التي أجريت منذ 1994.

إشكالية الدراسة :

وتدور مشكلة الدراسة حول التحديات السكانية واثرها على التنميه فى المنطقة حيث ان هناك ارتباط وثيق بين هذه التحديات السكانية وما ينتج عنها من تحديات ومتطلبات تحقيق التنمية، وذلك من خلال دراسة الخصائص العامة للسكان، وبعض الخصائص الديمغرافية والإجتماعية للسكان، وآثرها على التنمية، اضافة الى التركيب الإقتصادى للسكان، فى مسعى لرصد التحديات السكانية التى تؤثر على التنمية، وتحديد الاساليب الواجب إتباعها للحد من الآثار السلبية للتحديات السكانية على التنمية. وتفترض الدراسة انه يمكن للتغيرات السكانية أن تمارس تأثيرين متناقضين: الأول أن تكون فيها بمثابة قوة دافعة للتنمية بإتجاة الصعود، والثانى تكون فيها بمثابة قوة ضاغطة على التنمية.

ونظرا للميزات السوسيوديموغرافية لسكان المنطقة فانها تعطي فكرة حول مسالة الانتقال الديموغرافي.

- من هذا المنطلق تنبع الاشكالية المحورية لهذا المقال العلمي، والتي يمكن صياغتها في السؤال الاشكالي التالي : كيف تساهم الدراسات الديموغرافية في تحقيق التنمية ؟
- من أجل الاجابة عن هذه الاشكالية المركزية سنقسمها إلى الأسئلة الفرعية التالية :
- كيف تطور عدد السكان بالمنطقة المدروسة ؟
- ما خصائص البنية العمرية لساكنة المنطقة المدروسة ؟
- ما حالة التمدرس بالمجال المدروس من خلال إحصاء2014 ؟
- كيف تتوزع الكثافة السكانية بالمنطقة المدروسة ؟
- ما طبيعة الأنشطة المهنية المنتشرة بالمنطقة المدروسة ؟

ادوات الدراسة

- من أجل معالجة اشكالية الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة، وفي ما يلي: أبرز هده الأدوات :
- البحث البيبليوغرافي : من أجل فهم الموضوع والالمام بقضايا المجال، قمنا بقراءة دقيقة لمختلف ما كتب حول الموضوع.

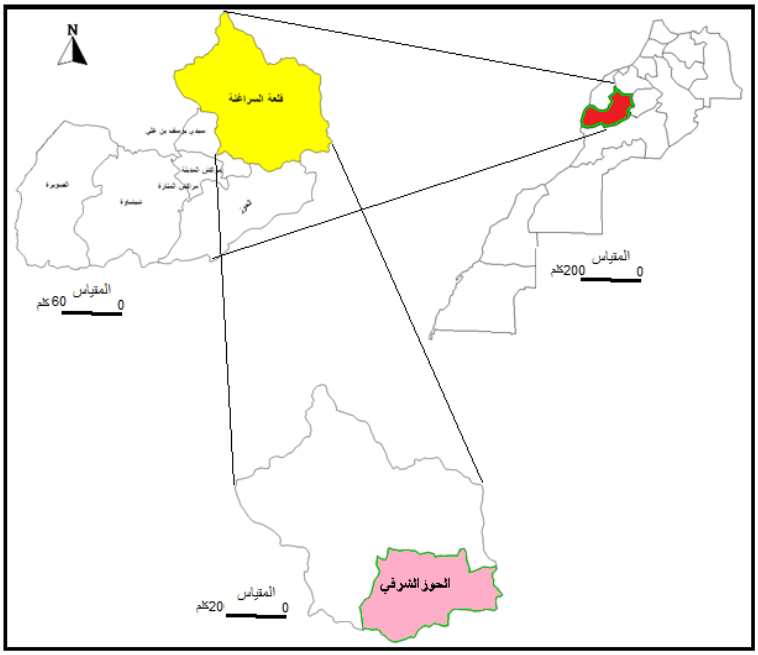
- زيارة المصالح الادارية : قمنا بزيارة جميع المصالح التي لها علاقة بالموضوع من أجل الحصول على المعطيات، ومن بينها الجماعة الترابية واركي، المركز الفلاحي رقم 401 السبابطة، المركز الفلاحي رقم 402 اولاد علي الجمعة، المندوبية السامية للتخطيط بمدينة مراكش.

- **تقديم مجال الدراسة**

الحوز الشرقي، هو سهل محصور بين سلاسل الأطلس الكبير جنوبا وشرقا و الجبيلات شمالا وهضاب حاحة و شياضمة غربا . ويقع سهل الحوز بجنوب المغرب حول خط العرض °31 شمالا، وهو على شكل مثلث طول قاعدته الممتدة على طول السفوح الشمالية للأطلس الكبير 150 كلم وارتفاعه 55 كلم بنهايته الغربية حيث يبلغ السهل أقصى عرضه ويضيق في الوسط والشرق إلى 20 كلم. تبلغ مساحته حوالي 4.000 كلم2

وإداريا ينتمي الحوز الشرقي لجهة مراكش تانسيفت الحوز، يمتد على إقليمي مراكش وقلعة السراغنة يمثل الحوز القطاع السقوي الذي يشرف عليه المكتب الجهوي للاستثمار ألفلاحي للحوز كما حدده ظهير 9 نونبر 1966 .

الخريطة رقم 1: مجال امتداد الحوز الشرقي



المصدر: عمل شخصي اعتمادا على خريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015

موقع السهل هذا اكسبه مميزات خاصة كان لها الاثر الكبير في تطور مختلف الحركات السكانية منه واليه

1 - تاريخ التعمير وظروف الاستقرار بالحوز الشرقي

عرفت منطقة تساوت تعميرا قديما من طرف قبائل السراغنة عموما، فماذا إذن عن معنى اسم السراغنة وأصلهم وظروف استقرارهم؟

إذا بحثنا في الاشتقاق اللغوي العربي لوجدنا فعل "سرغ" "يسرغ" "سرغا" بمعنى أكل الشيء وأثنى عليه عن أخره، وبالضبط نجد في " المنجد في اللغة والآداب والعلوم " إن معنى ذلك أكل عناقيد العنب بأصولها، في حين يفسر "السرغ" بأنه قضيب الكرم وجمعه "سروغ"، أما في اللغة البربرية المصمودية والامازيغية أيضا فنجد فعل "اسرغي" وهو يفيد معنى قريب من المعنى العربي المذكور، أي احرق الحطب أو أشعل النار فنقول مثلا "اسرغي العفيت " ومعناه أشعل النار، وفي الأمر نقول "اسرغ" في حين تبقى "اسرغي اقشدان " معناه احرقوا الحطب وعلى هذا تكون السراغنة فيها معنا الحارقون [324]

أما عن أصل السراغنة، ونظرا لقلة المصادر والمراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد أصلهم، يرجع الباحثون أصلهم إلى أنهم برابرة صنهاجيون لكنهم تعربوا، وتبرير ذلك وجود رواسب لأسماء بربرية بالمنطقة إلى وقتنا الحاضر، كما هو الحال بالنسبة لتاوزينت، غير انه بفعل اختلاط السكان وترسباتهم بعد الفتح الإسلامي وتوالي حكم الدول المغربية الكبرى، ونزوح القبائل العربية من الشرق إلى المنطقة، تعربت هذه الأخيرة وأصبح العنصر العربي هو الطاغي. [325]

أما عن ظروف استقرارهم بالمنطقة فترجع إلى العصر الموحدي حيث اطلع احد القضاة القدامى بمراكش والمسمى سيدي احمد بالمدني الشعري السرغيني في كتابه بالخزانة العامة للمولى عبد الحفيظ أن السراغنة بمنطقتهم الحالية منذ أوائل العهد الموحدي، وهذا الاعتقاد هو السائد ومما يؤكد ذلك إنشاء الساقية اليعقوبية المحمولة من واد الخضر في عهد يعقوب المنصور الموحدي والتي نقلت الماء حتى أسفي.

وبعد هذه الفترة ظل سكان المنطقة عبارة عن رحل داخل مجالهم الشاسع، يمتهنون زراعة الحبوب والرعي، وينتقلون رفقة قطعانهم عبر المناطق الرعوية الكبرى " كالحدرى " (تساوت السفلى) والرحامنة، وقد استمرت هذه الوضعية إلى آن جاء الاستعمار فأدخل تحسينات زراعية مهمة كتوزيع الأراضي الزراعية، شق قنوات السقي بهدف استغلال المناطق النافعة حيث اهتم بها واستنزف ثرواتها، واستمرت هذه الوضعية حتى عهد الاستقلال وبدأ توزيع الأراضي من جديد وبالتالي الاستقرار النهائي لكل جماعة داخل مجالها المعين إلى يومنا هذا[326].

أن مجال السراغنة ككل والذي تقع ضمنه منطقة البحث، يعتبر مجال ذا موقع ممتاز، ذلك أن هذه المنطقة تقع شرق إحدى المدن المغربية العريقة مراكش التي كانت عاصمة للمرابطين مؤسسيها والموحدين والسعديين وأيضا بين مجموعات قبلية بربرية وعربية، وهذا يضفي عليها صفة الموقع الممتاز، إذ هي ليست فقط صلة وصل بين السهول والجبال (حبال الأطلس الكبير) وبين عالمين بشريين، العرب والبربر، وتفصل عن قبائل الجوار "حدود" طبيعية مثل نهر آم الربيع بينها وبين بني مسكين شمالا و وادي العبيد على محاذاتها مع تادلة شرقا والجبال الأطلسية هي التي تفصلها عن فطواكة و ولتانة الكتلتين البشريتين البربريتين المحاذيتين من الجنوب ثم أخيرا تبقى العلاقات مرسومة مع الرحامنة وزمران في الغرب والجنوب الغربي.

إن بلد السرغنة هو صلة وصل بين منطقتين طبيعيتين من أغنى مناطق المغرب وأشهرها فلاحيا ورعويا، وهما سهل تادلة والحوز، كما انه متحكم في الطريق الرابطة بين عواصم البلاد التاريخية فاس ومراكش فتكون بذلك متحكمة أيضا في الطرق التجارية الكبرى الموصلة إلى أهم مدن المغرب وبعضها.

---

[324] شوقي الحسن بحث لنيل ذبلوم الدراسات العليا "قبيلة السراغنة خلال القرن 19 (1822-1912) الرباط 1990 -1991

[325] نفسه

[326] شوقي الحسن مصدر سابق

إن تعمير هذا المجال ذو الموقع الممتاز منذ القدم أكسبهم تجربة كبيرة في التعامل مع مجالهم، وذلك في إطار مزاولة أنشطة في غالب الأحيان فلاحية، والتي سيكون لها انعكاسات على الوسط الطبيعي.

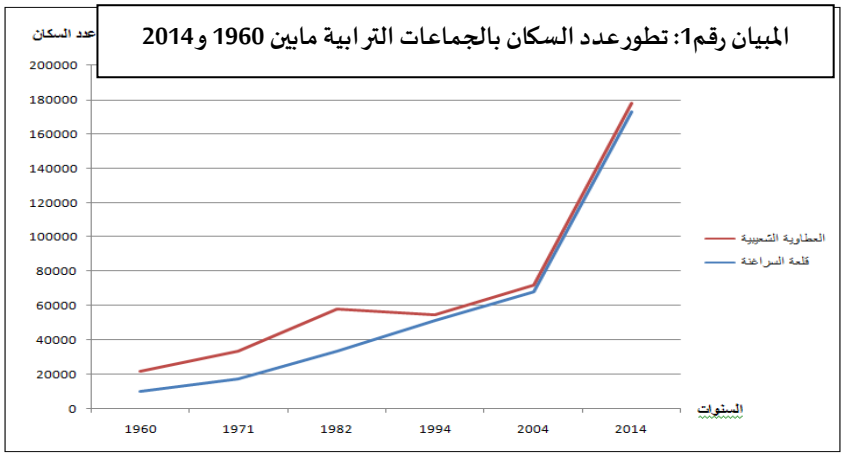
2 - تطور عدد السكان بالجماعات الترابية: قلعة السراغنة والعطاوية الشعيبية.

سنحاول رصد تطور عدد السكان بهذه الجماعات منذ الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1960 وهو أول إحصاء أجري في المغرب بعد الاستقلال، والجدول التالي يوضح هذا التطور

جدول رقم1: تطورعدد السكان بالجماعات الترابية مابين 1960 و 2014

الجماعات	1960	1971	1982	1994	2004	2014
قلعة السراغنة	10187	17163	33353	51404	68253	172632
العطاوية الشعيبية	11412	16117	24577	3040	3886	5444

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش - بتصرف-

2-1- رصد نسبة الزيادة السكانية بالجماعات الترابية: قلعة السراغنة والعطاوية الشعيبية.

لضبط الوثيرة التي يتزايد بها السكان، نلجأ إلى حساب نسبة الزيادة، وذلك بتطبيق إحدى القاعدتين الرياضيتين التاليتين:

القاعدة الأولى:

$$\text{نسبة الزيادة السكانية} = \frac{P_n - P_0}{P_0} \times 100$$

علما أن :

Pn : عدد السكان حسب الإحصاء الأخير

P0 : عدد السكان حسب الإحصاء الأول

القاعدة الثانية :

$$\text{نسبة الزيادة السكانية} = \left[\left(\sqrt[n]{P_n / P_0} \right) - 1 \right] \times 100$$

- علما أن n هي المدة الزمنية الفاصلة بين الإحصاء الأول P0 والإحصاء الأخير Pn

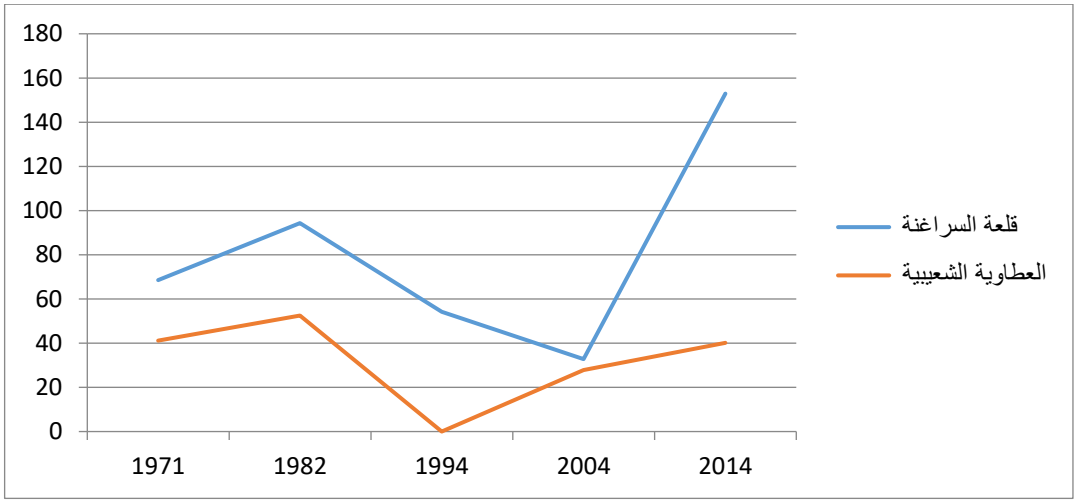
❖ من خلال تطبيق إحدى القاعدتين نجد مايلي :

الجدول رقم 2: تطور نسبة الزيادة السكانية بالجماعات الترابية مابين 1960 و2014

الجماعات الترابية	1971	1982	1994	2004	2014
قلعة السراغنة	68,47	94,33	54,12	32,77	152,92
العطاوية الشعيبية	41,22	52,49	- 87,60	27,82	40,09

المصدر : عمل شخصي، فبراير 2017

المبيان رقم2: تطور نسبة الزيادة السكانية بالجماعات الترابية مابين 1960 و2014



المصدر : عمل شخصي، فبراير 2021

عندما نتتبع الزيادة السكانية في الجماعتين الترابيتين مابين 1960 و2014 نجدها مهولة على العموم، والملاحظ أن هذه الزيادة كانت سلبية خلال إحصاء 1994 وهذا راجع إلى أن الجماعة التربية العطاوية الشعيبية انفصلت عنها جماعات ترابية خلال

التقسيم الجماعي لسنة 1992، أما بخصوص الزيادة المهولة عموما فترجع إلى استمرار الولادات في الارتفاع وانخفاض معدل الوفيات نضرا لتحسن مستوى العيش.

أما الزيادة المهولة التي عرفتها الجماعة الترابية قلعة السراغنة فيمكن تفسيرها بما يلي:

إضافة إلى الزيادة الطبيعية نجد عامل هجرة عدد كبير من السكان من الهوامش والاستقرار بمدينة القلعة، رغبة منه في تحسين مستوى عيشهم نضرا لتوفر التجهيزات بالقلعة وانعدامها بالهوامش، ومما شجع السكان على ذلك عائدات المهاجرين بالخارج خصوصا بايطاليا واسبانيا، الشيء الذي ساعد سكان الهوامش على اقتناء بقع أرضية بالمدينة والقيام ببنائها والاستقرار بها وترك الهوامش.

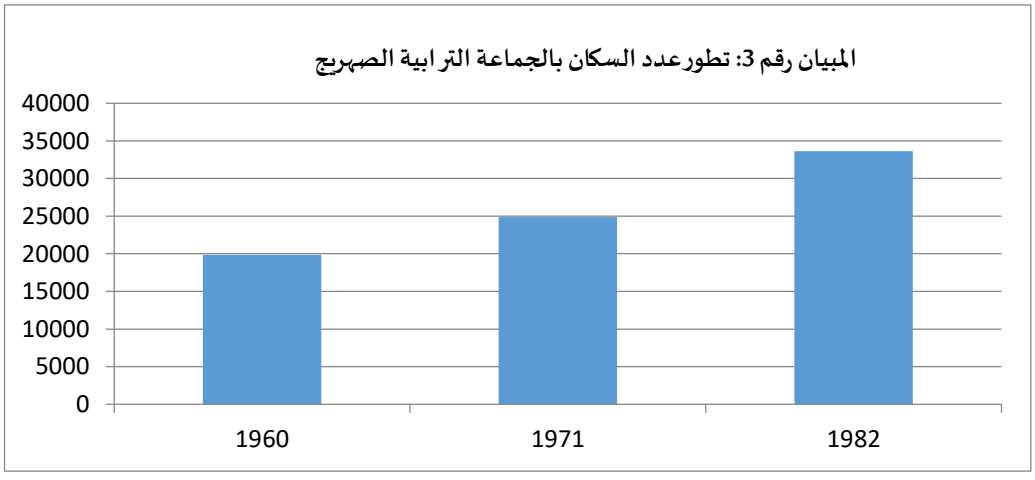
2-2 - رصد تطور نسبة الزيادة السكانية بالجماعات الترابية: الصهريج، بويا عمار واركي، سيدي بن سليمان.

تجدر الإشارة إلى انه قبل التقسيم الجماعي لسنة 1992، كانت كل من الجماعات الترابية بويا عمار و واركي ضمن جماعة الصهريج أما جماعة سيدي عيسى بن سليمان فكانت ضمن جماعة لمزم، ونظرا لذلك تتبعت تطور الساكنة قبل إحصاء 1994 من خلال تطور ساكنة الصهريج كنموذج.

الجدول رقم 3: تطور عدد سكان الجماعة الترابية الصهريج مابين 1960 و1982

السنوات / الجماعة	1960	1971	1982
الجماعة الترابية الصهريج	19846	24885	33641

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش - بتصرف-

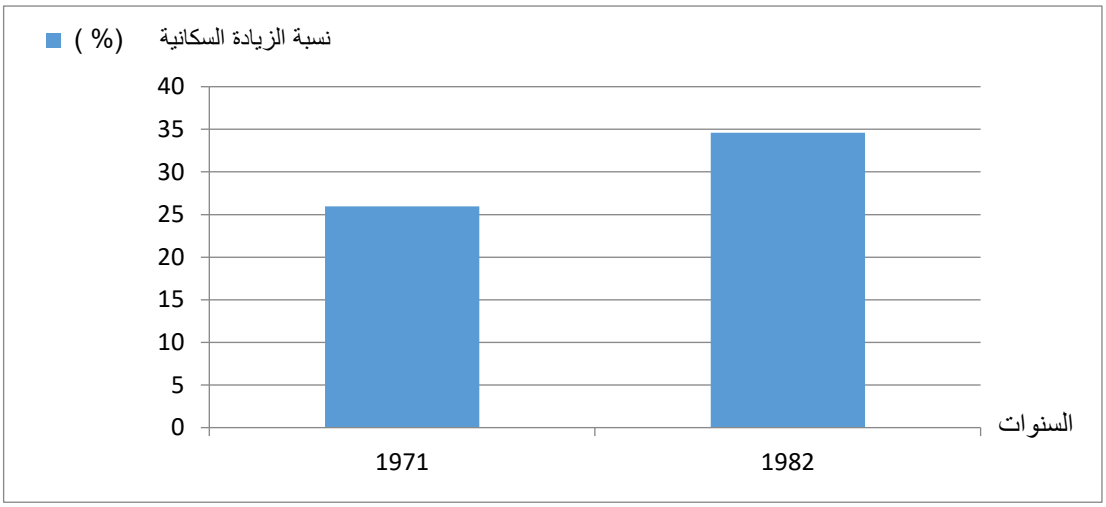
❖ يلاحظ من خلال المبيان أن السكان يتزايدون بشكل سريع ولضبط هذه الزيادة سنقوم بحساب نسبتها بنفس الطريقة السابقة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 4: تطور نسبة الزيادة السكانية بالجماعة السكانية الصهريج مابين 1971 و1982

السنوات	1971	1982
نسبة الزيادة السكانية (%)	25,96	34,59

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش - بتصرف-

المبيان رقم4: تطور نسبة الزيادة السكانية الجماعة الترابية الصهريج مابين 1971 و1982



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط مراكش - بتصرف-

عموما بلغ سكان جماعة الصهريج حسب إحصاء 19960 ما مجموعه 19846 نسمة أي ما يمثل 0,17% من سكان المغرب آنذاك، وقد تطور عدد سكان هذه الجماعة ليبلغ 24885 نسمة حسب احصاء1971 وقد مثلت هذه الساكنة 0,16% من سكان المغرب، وتكون بذلك نسبة التزايد السكاني مابين سنتي 1960 و 1971 هي 25,96% . أما إحصاء سنة 1982 فقد سجل ساكنة تقدر ب33641 نسمة، أي ما يمثل 0,21% من ساكنة المغرب وقد بلغ التزايد السكاني خلال الفترة مابين 19971 و1982 حوالي 34,59%.

نلاحظ من خلال هذه القراءة الإحصائية أن السكان يتزايدون بوثيرة سريعة جدا ففي الفترة مابين 1960 و1971 أي خلال 11 سنة ازداد السكان بنسبة 25,96% وقد استمرت هذه النسبة في الزيادة حيث وصلت إلى 34,59 % مابين 1971 و 1982 أي خلال 11 سنة كذلك، مما يدل أننا بصدد دراسة مجتمع ينمو بسرعة.

أما بخصوص إحصاء سنة 1994 سنتطرق من خلاله لدراسة كل جماعة على حدا، ثم نضعها للمقارنة في ما بينهما، من اجل فهم المجال فهما دقيقا وتحديد نقط الالتقاء ونقط الاختلاف.

2-2-1 - نموذج جماعة واركي :

بلغ سكان هذه الجماعة حسب إحصاء 1994 ما يناهز 9819 نسمة تمثل نسبة الذكور 51,52% والإناث 48,48% ، أما عن البنية العمرية لهذه الجماعة أن 50,23 % تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة، أي الفئة التي يوافق سنها سن الشغل وفقط 7,68 % تفوق أعمارهم 60 سنة وأما اللذين تنحصر أعمارهم بين 6 سنوات 14 سنة فيمثلون 25,40% من السكان.

ومن خلال دراسة البنية العائلية للسكان نجد 01 ,37% من السكان غير متزوجين و 56,49% متزوجون و6,94% في حالة طلاق، على العموم السن الملائم للزواج هو 28,30 سنة بالنسبة للذكور و 22,55 سنة بالنسبة للنساء. أما الخصوبة والتي تقاس بعدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب نجدها تصل إلى 4,51 طفل لكل امرأة، في حين تصل عند النساء اللواتي ازددن مابين 1945 و1949 إلى 7,85 طفل لكل امرأة، وهي خصوبة مرتفعة مقارنة مع الخصوبة على المستوى الجهوي لجهة مراكش تانسفت الحوز، حيث بلغت خلال نفس السنة 3,9 طفل لكل امرأة أي بزيادة 3,95 طفل لكل امرأة .

وصلت نسبة السكان اللذين يقل عمرهم عن 14 سنة حسب إحصاء 1994 إلى % 42,09 والسكان الذين يتعدى عمرهم 60 سنة تصل نسبتهم إلى % 6,27 مما يدل على أن الهرم السكاني يتميز بالفتوة، قاعدة عريضة، وقمة حادة.

2-2-2 - نموذج جماعة الصهريج، بويا عمار، سيدي عيسى بن سليمان.

نجد من خلال الدراسة السكانية لهذه الجماعات بان نسبة الذكور تمثل 51,98% ونسبة الإناث تمثل 47,78%، أما عن البنية العمرية فالسكان اللذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة تصل نسبتهم إلى % 50,71 . أما اللذين يفوق عمرهم 60 سنة فلا تتجاوز نسبتهم % 6,57 وأما اللذين تنحصر أعمارهم بين 6 سنوات و 14 سنة فيمثلون 26,07 من السكان.

أما عن البنية العائلية لساكنة هذه الجماعات، فنجد% 32,99 غبر متزوجين و 60,23 متزوجون و6,77 في حالة طلاق كما أن معدل سن الزواج في هذه الجماعات هو 27,58 سنة بالنسبة للذكور و 21,62 سنة بالنسبة للإناث.

أما الخصوبة فتبلغ 6,76 طفل لكل امرأة عند النساء المزدادات بين سنتي 1945 و 1947 أما باقي النساء فتبلغ لديهن الخصوبة 3,82 طفل لكل امرأة، وهي خصوبة منخفضة مقارنة مع الخصوبة المسجلة في جماعة واركي .

وصلت نسبة السكان اللذين يقل عمرهم عن 14 سنة بالجماعات الثلاث حسب إحصاء 1994 إلى % 42,65 ونسبة السكان اللذين يتعدى عمرهم 60 سنة تصل إلى % 6,57 ، مما يدل على أن الهرم السكاني يتميز كذلك بالفتوة كما يلاحظ أن الفئة العمرية اقل من 5 سنوات تصل نسبتها إلى % 16,58 وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الفئة التي يتجاوز عمرها 15 سنة والتي تصل نسبتها إلى % 57,34 ، مما يدل عل أن النساء بدأن يتعاطين بشكل ملحوظ إلى وسائل منع الحمل أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.

من خلال هذه المعطيات يتضح أن السكان يتزايدون بوثيرة سريعة، حيث أن نسبة التزايد تضاعفت أكثر من مرة ونصف مابين سنتي 1960 و1982 بجماعة الصهريج، حيث بلغت هذه النسبة % 69,51 وهي نسبة مهمة جدا وذلك ما خلف فئة عمرية تتميز بالفتوة والشباب، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وكذا الزواج المبكر عند الذكور والإناث، كما أن نمط التفكير في البوادي لا زال يقر أن في كثرة الأبناء مصدرا اقتصاديا مهما، ويدا عاملة مساعدة في تسيير الإعمال المرتبطة بالحقل

وتربية الماشية – هذا النمط بدء في التراجع مؤخرا - أضافة إلى تحسن نمط العيش والظروف الصحية وهذا من شأنه أن يؤثر على المجال وبالتالي سيحدث خللا بين أعداد السكان والموارد الطبيعية التي يوفرها الوسط الطبيعي.

3 - خصائص البنية العمرية لساكنة المنطقة المدروسة.

❖ سندرس البنية العمرية (هرم الأعمار) من خلال نموذجين الأول ريفي ويتعلق الأمر بالجماعة الترابية بويا عمار والثاني حضري ويتمثل في الجماعة الترابية قلعة السراغنة.

الجدول رقم 5: توزيع ساكنة الجماعة الترابية بويا عمار حسب السن والجنس (إحصاء 2014)

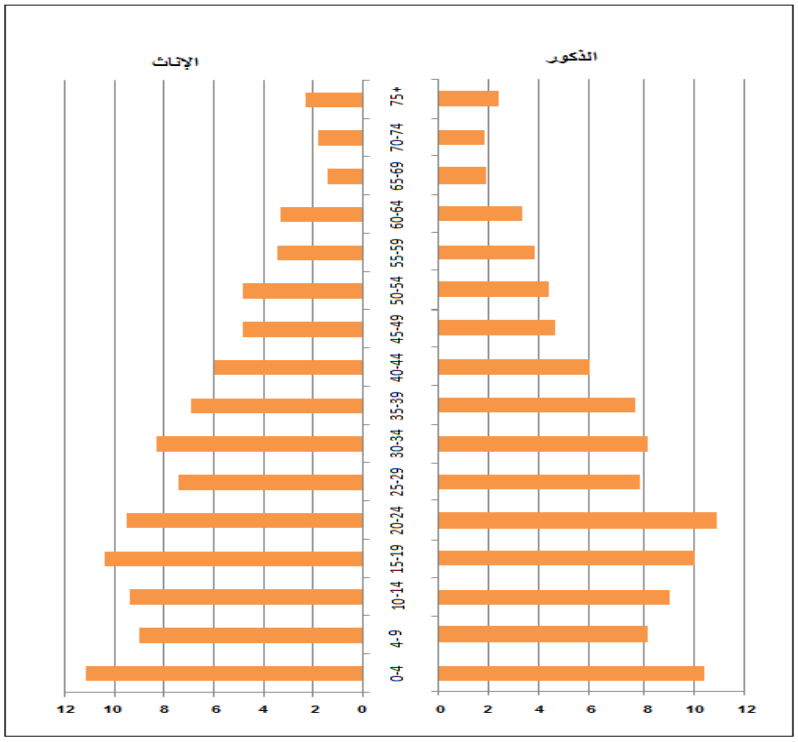
الفئات العمرية	0-4	5-9	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39
ذكور	10,4	8,1	9	10	10,9	7,8	8,1	7,6
إناث	11,2	9	9,4	10,4	9,5	7,4	8,3	6,9

الفئات العمرية	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65-69	70-74	75+
ذكور	6	4,6	4,4	3,8	3,3	1,9	1,8	2,4
إناث	6	4,8	4,8	3,4	3,3	1,4	1.8	2,3

المصدر:

المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم5: هرم أعمار ساكنة الجماعة الترابية بويا عمر حسب احصاء2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتبين من خلال هرم أعمار الساكنة أن المجتمع الريفي بدأ في التحول وذلك بتقلص قاعدة الهرم مما يدل على انخفاض نسبة الولادات مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الشيوخ.

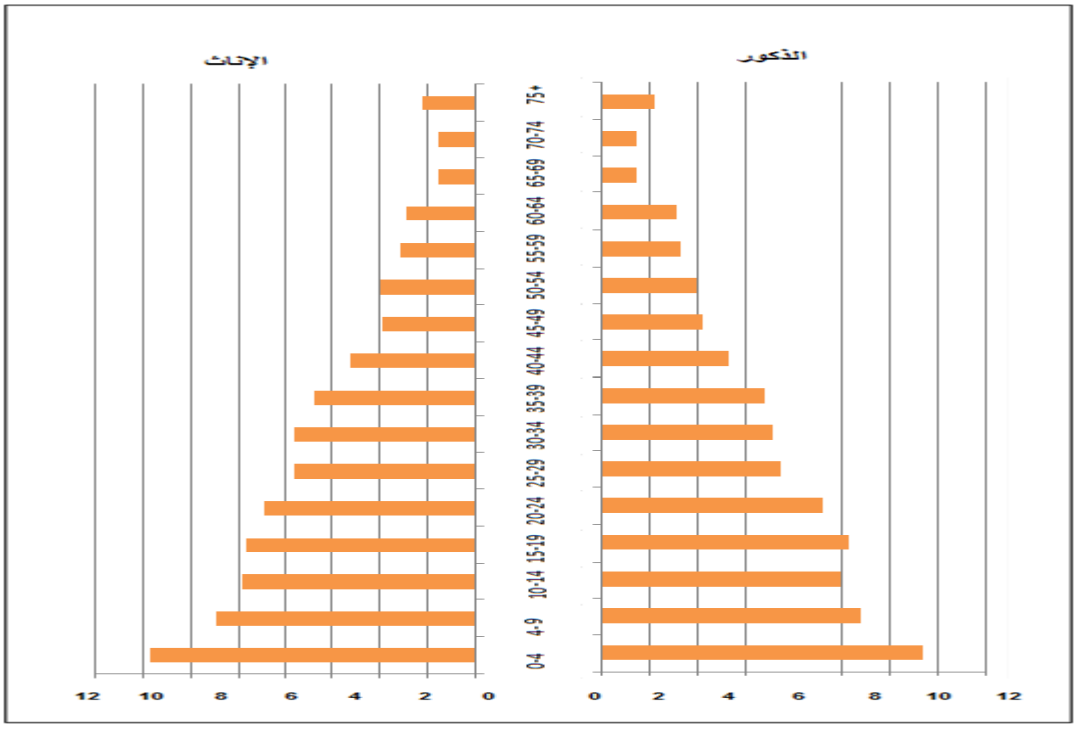
الجدول رقم 6: توزيع الساكنة للجماعة الترابية قلعة السراغنة حسب الجنس والسن (2014)

الفئات العمرية	0-4	5-9	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39
ذكور	13.4	10.8	10	10,3	9,2	7,4	7,1	6,8
إناث	13,7	11	9,9	9,7	9	7,6	7,6	6,8

الفئات العمرية	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65-69	70-74	75+
ذكور	5,3	4,2	4	3,3	3,1	1,5	1,5	2,2
إناث	5,3	3,9	4	3,2	2,9	1,6	1,6	2,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم6: هرم أعمار ساكنة الجماعة الترابية قلعة السراغنة حسب احصاء 2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

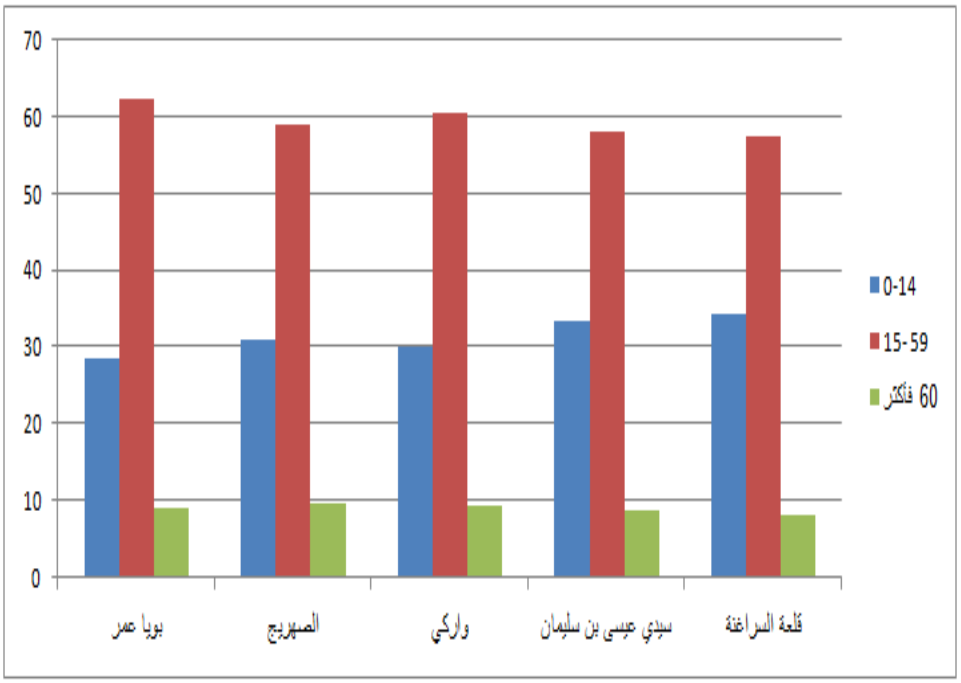
نجد كذلك أن بنية أعمار ساكنة الجماعة الترابية قلعة السراغنة تشبه إلى حد كبير بنية أعمار الجماعة الترابية بويا عمر، ومن خلال ذلك تستنتج أن المجتمع بإقليم قلعة السراغنة دخل في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي وهذا ناتج عن انخفاض ملحوظ في الولادات وبداية ارتفاع نسبة الشيوخ نظرا لقلة الوفيات، وهذا ما يؤكده الجدول التالي :

الجدول رقم 7: البنية العمرية لساكنة الجماعات الترابية المدروسة حسب إحصاء 2014

الجماعات الترابية	0-14	15- 59	60 فأكثر
بويا عمر	28,5	62,4	9,1
الصهريج	31,1	59,1	9,6
واركي	30,2	60,6	9,4
سيدي عيسى بن سليمان	33,4	58	8,7
قلعة السراغنة	34,3	57,4	8,3

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم7: البنية العمرية لساكنة الجماعات الترابية المدروسة حسب إحصاء 2014



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتبين من خلال المبيان أن السكان في المجال المدروس لازال يعرف ارتفاعا في الفئة النشيطة القادرة على العمل والإنتاج، في حين بدء ينخفض معدل الولادات ويرتفع معدل الشيوخ بشكل ملاحظ، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة، وقد ساهم في هذه الوضعية تأخر سن الزواج وانخفاض معدل الخصوبة.

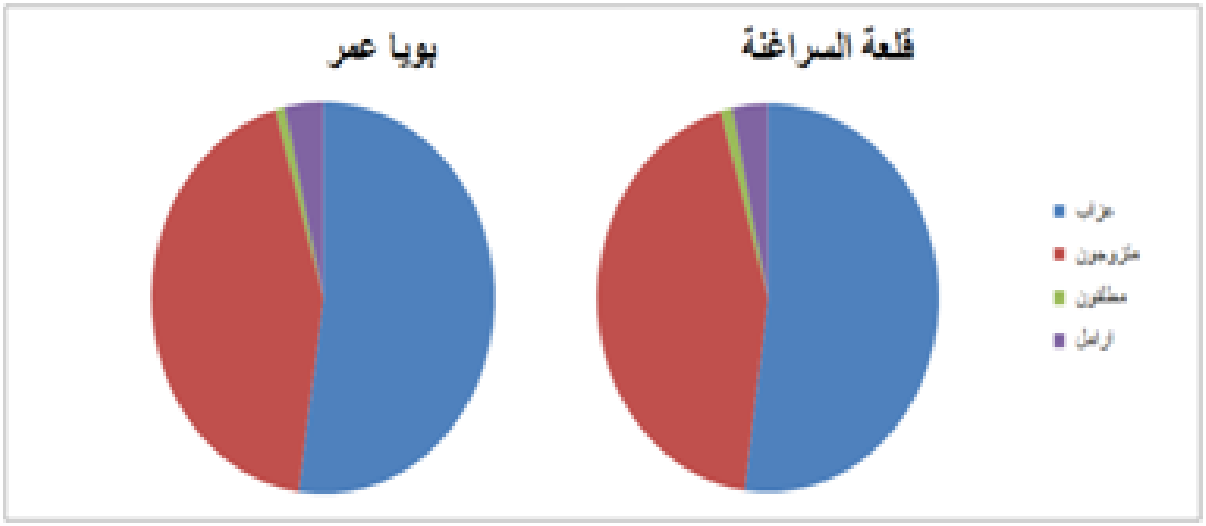
3-1 - الحالة العائلية في الجماعتين المدروستين حسب إحصاء 2014

الجدول رقم 8: الحالة العائلية حسب إحصاء 2014

الجماعات الترابية	عزاب	متزوجون	مطلقون	أرامل
بويا عمر	52,3	43,2	0,9	3,6
قلعة السراغنة	52,2	43,3	1,1	3,4

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم8: الحالة العائلية حسب إحصاء 2014



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتبين من خلال المبيان أن نسبة العزاب اكبر من نسبة المتزوجين وهذا ناتج عن تأخر سن الزواج في الجماعتين الترابيتين معا، وهذا يعنى أن سن الزواج تأخر في المجال الحضري كما في المجال الريفي، وهذا ما تؤكده الفقرة الموالية:

3-2 - معدلات الزواج والخصوبة في الجماعتين حسب إحصاء 2014

الجدول رقم 9: معدلات الزواج والخصوبة حسب إحصاء 2014

الجماعات الترابية	معدل السن عند الزواج الأول	معدل الخصوبة عند النساء بن 45 و49 سنة	مؤشر الخصوبة
بويا عمر	27,1 سنة	4,7 طفل	2,3 طفل
قلعة السراغنة	24,8 سنة	4,8 طفل	2,8طفل

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتبين من خلال الجدول انه فعلا قد تأخر سن الزواج رغم الاختلاف بين الجماعتين بفارق يصل إلى 3 سنوات، كما أن معدل الخصوبة قد انخفض بشكل كبير من 6 أطفال خلال ستينيات القرن الماضي إلى حوالي 4 أطفال خلال إحصاء 2014.

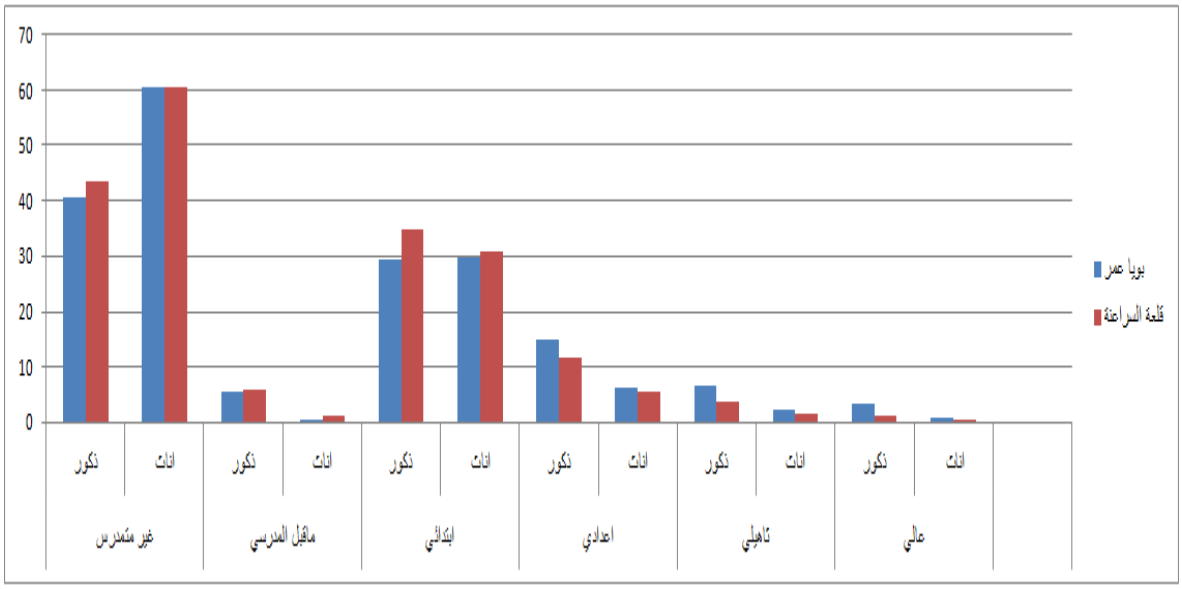
4 - حالة التمدرس بالمجال المدروس من خلال إحصاء 2014

الجدول رقم 10 مستوى التعليم حسب الجنس – إحصاء 2014

الجماعات الترابية	غير متمدرس		ماقبل المدرسي		ابتدائي		إعدادي		تأهيلي		عالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بويا عمر	40,8	60,6	5,6	0,4	29,3	29,8	14,7	6,3	6,5	2,1	3,1	0,7
قلعة السراغنة	43,4	60,4	5,7	1,1	34,9	31	11,7	5,6	3,6	1,4	1,1	0,4

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم9: مستوى التعليم حسب الجنس – إحصاء 2014



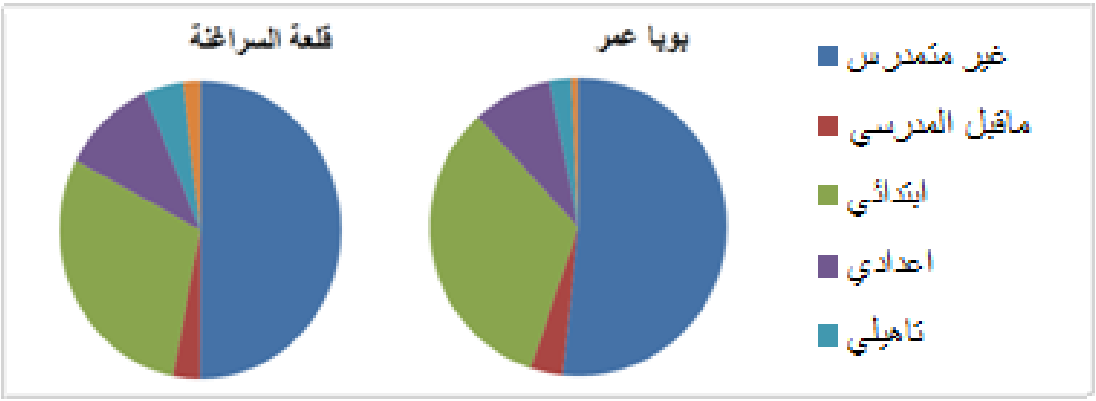
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

الجدول رقم 11: مستوى التعليم عند الجنسين حسب إحصاء 2014

الجماعات الترابية	غير متمدرس	ماقبل المدرسي	ابتدائي	إعدادي	تأهيلي	عالي
بوبا عمر	51,7	3,5	33	8,7	2,3	0,8
قلعة السراغنة	50,1	3,1	29,6	10,8	4,5	2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم10: مستوى التعليم عند الجنسين حسب إحصاء 2014



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتبين من خلال المبانين أعلاه أن نسبة التمدرس لازالت ضعيفة جدا خصوصا على مستوى التعليم الثانوي التاهيلي والتعليم العالي، نتيجة انقطاع التلاميذ في وقت مبكر عن الدراسة كما أن مستوى التعليم لدى الذكور اعلي منه لدى الإناث بسبب العادات والتقاليد التي تكرس عدم متابعة الإناث دراستهم الثانوية والعالية وكذا بسبب بعد المسافة بين محلات السكن ومؤسسات التعليم التاهيلي والعالي.

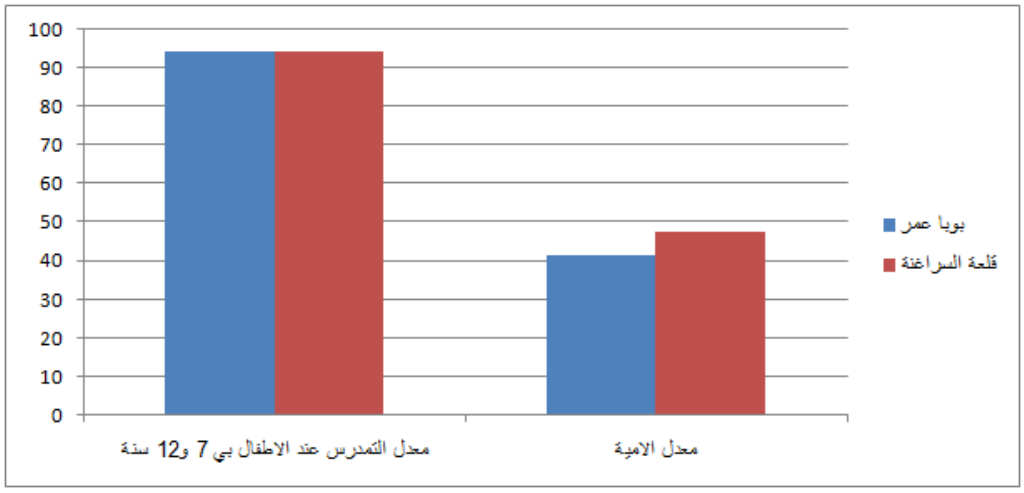
4-1 - معدل التمدرس عند الأطفال والأمية.

الجدول رقم 12 : معدل التمدرس عند الأطفال والأمية

الجماعات الترابية	معدل التمدرس عند الأطفال بي 7 و12 سنة	معدل الأمية
بوبا عمر	94,2	41,5
قلعة السراغنة	94,5	47,5

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

المبيان رقم11: معدل التمدرس عند الأطفال والأمية



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

لازالت نسبة الأمية مرتفعة إذ تتجاوز نسبة 45% في الجماعتين معا، علما انه في السنوات الأخيرة ارتفعت بشكل كبير نسبة الأطفال المتمدرسين واللذين يتراوح عمرهم بين 7 و12 سنة. وهذا نتيجة اهتمام السكان مؤخرا بتعليم أبنائهم ومما ساعد على ذلك انتشار المدارس الابتدائية.

4- 2 - نسبة النشاط والبطالة حسب إحصاء 2014

الجدول رقم 13 : نسبة النشاط والبطالة حسب إحصاء 2014

الجماعات الترابية	نسبة الساكنة النشيطة	نسبة السكان غير النشيطين	نسبة النشاط	نسبة البطالة
بوبا عمر	32,18	67,77	44,7	7,5
قلعة السراغنة	30,21	69,6	45,7	7,3

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط –بتصرف-

يتميز سكان الجماعتين المدروستين بانخفاض نسبة الساكنة النشيطة وارتفاع نسبة الساكنة غير النشيطة، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، كما أن نسبة البطالة منخفضة في الجماعتين.

5 - كثافة سكانية متباينة

نلاحظ أن الكثافة السكانية تختلف من جماعة إلى أخرى فتصل إلى 134 نسمة في الكيلومتر مربع بجماعة سيدي عيسى بن سليمان، وتصل إلى 265 نسمة في الكيلومتر مربع بجماعة وراكي، إلى انه خلال سنة 2001 وحسب إحصاءات الحالة المدنية وصلت الكثافة السكانية بجماعة بويا عمر 334 نسمة في الكيلومتر مربع، مما يدل على أن السكان يتوزعون بشكل غير متكافئ بالمجال، مع العلم أن هذه الكثافة تتزايد مع الزمن، مما سيخلق ضغطا على الوسط وبشكل كبير. وهذا الحال يفرض على السكان التوسع عموديا والحد من التوسع الأفقي إذ الملاحظ تقلص المساحات المزروعة بسبب تزايد بناء المساكن بالحقول الزراعية.[327]

تتميز المنطقة المدروسة بساكنة شابة، وهذا يمكن اعتباره شيء إجابي لأنه يسمح بتقسيم العمل بين الأفراد وبالتالي تطوير ونمو الاقتصاد المحلي المبني أساسا على الفلاحة التي تحتاج إلى يد عاملة قوية وكثيرة العدد، ويمكن اعتباره أيضا معرقلا إذ كل ارتفاع في عدد السكان يعني ارتفاع الطلب على الأرض، خصوصا ونحن نعلم أن المجالات الزراعية محدودة مما ينتج عنه تقسيم الأرض إلى مشارات صغرى يصعب إعدادها

5-1 - علاقة النمو الديمغرافي بالسكن

الهدف من وضع هذه المقاربة هو محاولة التعرف على ملاءمة البيوت الريفية للعيش واستجابتها إلى متطلبات الحياة الريفية.

بالنسبة للمنازل نجد حوالي الثلث مكون من غرفة إلى غرفتين وفي غالب الأحيان تسكن هذه المنازل من طرف أسرة حديثة النشأة وتتكون من الزوجين بالإضافة إلى طفل أو طفلين، كما نجد 29,5 % يقطنون بمنازل من 3 غرف و 19,78% يقطنون بمنازل مكونة من 4 غرف أما المنازل المكنونة من 5 غرف فما فوق فتمثل 17,93% وتقطنها في غالب الأحيان الأسر الكبرى، وهذا يوضح أنه كلما ازداد عدد الأبناء ازداد عدد الغرف بالمسكن بغية تحسين المستوى المعيشي لعدد من الأسر.

نستخلص أن المجال لا يعرف تكدسا للسكان داخل منازل صغيرة بسبب شساعته إضافة إلى أن تكاليف البناء منخفضة بالمجال الريفي مما يشجع على إنشاء عدد كبير من الغر ف.

6 - أنشطة مهنية يغلب عليها الطابع الفلاحي بالإضافة إلى المهن الحرة.

الجدول رقم 14 : المهن الرئيسية للمستوجبين

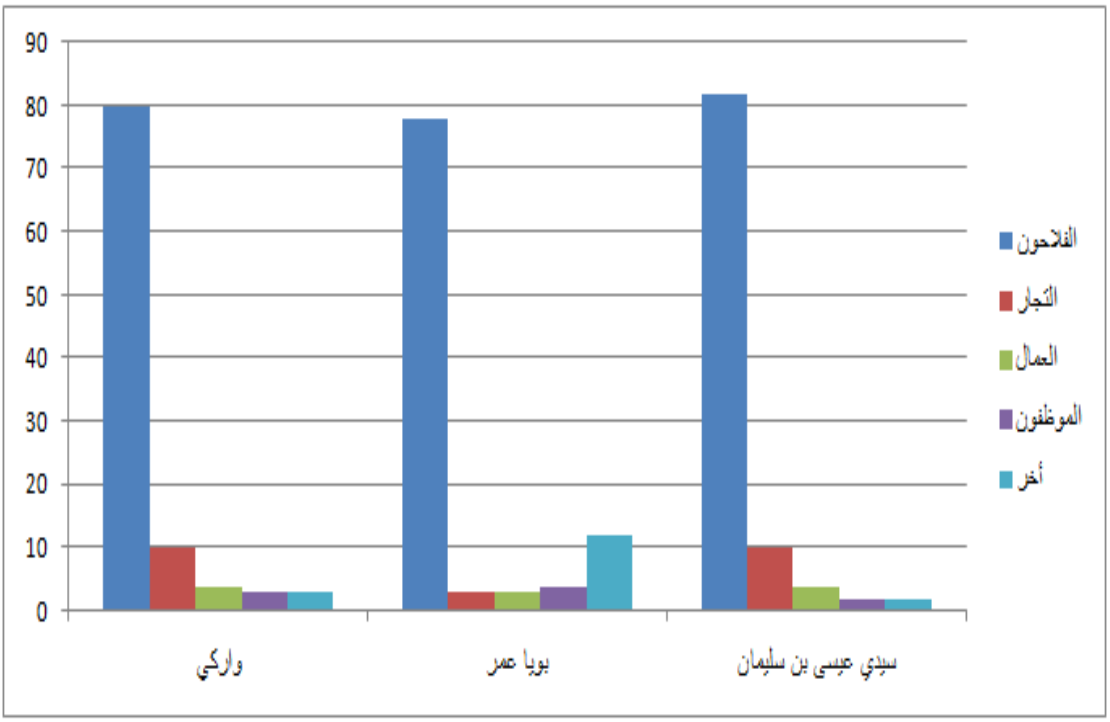
الجماعات الترابية	الفلاحون	التجار	العمال	الموظفون	أخر

[327] بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافيا تحت عنوان الأوساط الطبيعية ومشاكل الإعداد بالضفة اليمنى لواد تساوت، من اعدا الطالب محمد ملوك واشراف الاستاذ محمد الاكلع، الموسم الدراسي 2004-2005.

واركي	80	10	4	3	3
بويا عمر	78	3	3	4	12
سيدي عيسى بن سليمان	82	10	4	2	2

المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020

المبيان رقم12: المهن الرئيسية للمستوجبين



المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020

إن المنطقة التي نحن بصدد دراستها هي منطقة فلاحية، يشتغل سكانها بالفلاحة بشكل كبير، وإلى جانب ذلك يزاولون مهن وأنشطة أخرى قصد سد الحاجيات خصوصا وأن الفلاحة أصبحت تتطلب مصاريف مرتفعة، وقد حاولت تصنيف السكان حسب مهنهم، وكوني ابن المنطقة وأعرف المجال والأشخاص بشكل جيد مما سهل شيأ ما البحث عن الحقيقة.

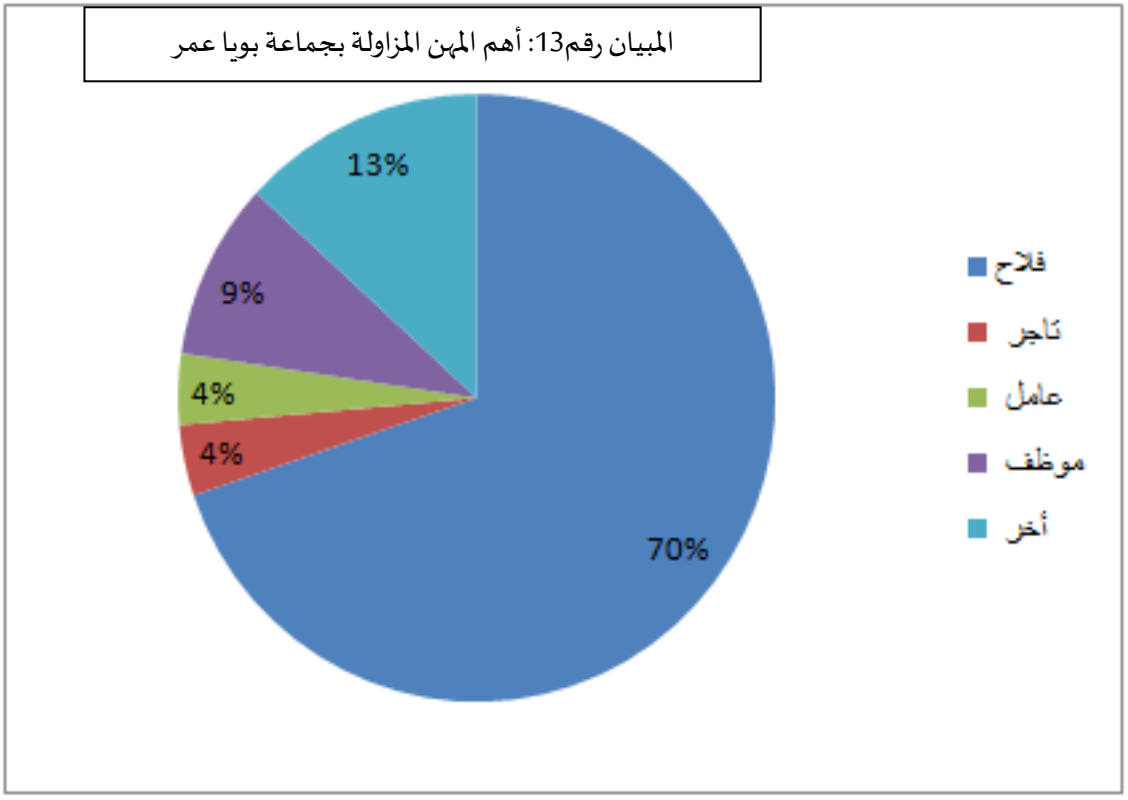
ولهذا قمت بإحصاء عينة من كل جماعة، وذلك من خلال دراستي 3 جماعات وهي جماعات بويا عمر وجماعة واركي وجماعة سيدي عيسى بن سليمان وذلك قصد فهم جيد للأنشطة البشرية ومدى تأثيراها على المجال.

6-1 - جماعة بويا عمر (إحصاء بالعينة 53 مستجوب)

الجدول رقم 15 : أهم المهن المزاولة بالجماعة الترابية بويا عمر

المهنة	فلاح	تاجر	عامل	موظف	أخر	المجموع
العدد	37	2	2	5	7	53
%	96,81	3,77	3,77	9,43	13,2	%100

المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020



المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020

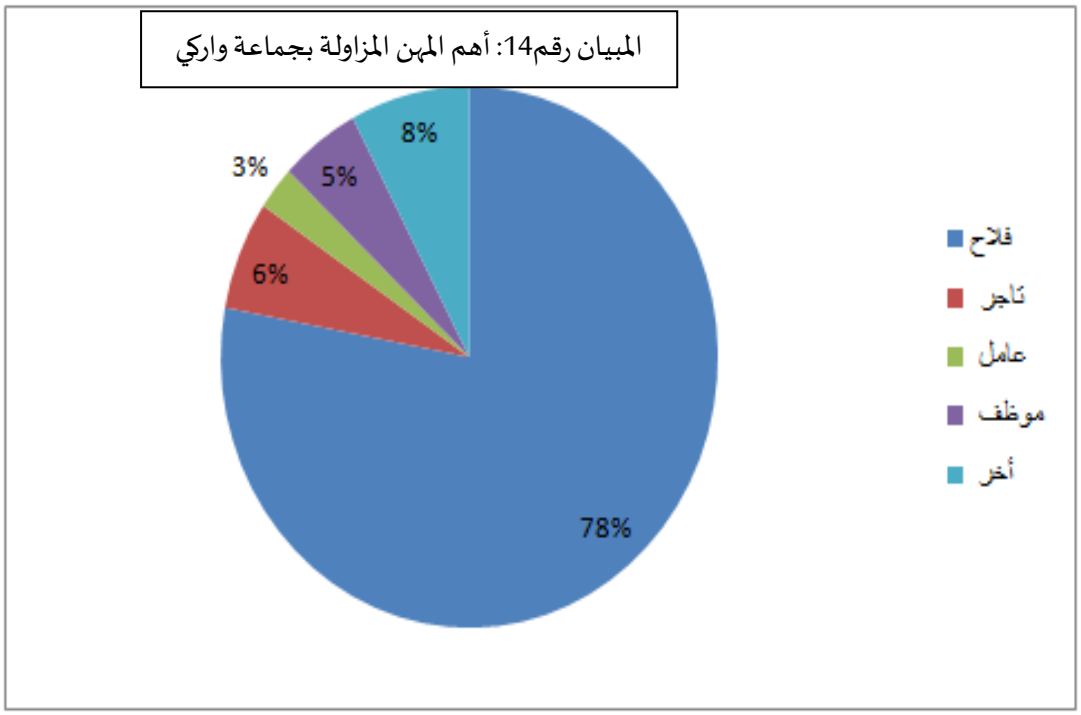
نلاحظ من خلال الجدول والمبيان أعلاه، أن الساكنة تمارس أنشطة متنوعة تتصدرها الأنشطة الفلاحية بنسبة 69% أما القطاع الثالث فلا يشغل سوى 3% . و الموظفون اللذين تبلغ نسبتهم 9 % فنجدهم كذلك يشتغلون في الفلاحة، أما القطاع غير المهيكل فيشغل 16% فقط.

6-2 - جماعة واركي (إحصاء بالعينة 77مستجوب)

الجدول رقم 16 : أهم المهن المزاولة بجماعة واركي

المهنة	فلاح	تاجر	عامل	موظف	أخر	المجموع
العدد	60	5	2	4	6	77
%	77,92	6,49	2,59	5,19	7,79	%100

المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020



المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020

ترتفع نسبة المشتغلين بالفلاحة إلى 77%، أما القطاع الثالث فلا يشغل سوى 6% كما نجد فئة الموظفين تصل إلى 5% أما المشتغلين بالقطاع غير المهيكل فتصل نسبتهم إلى 10%.

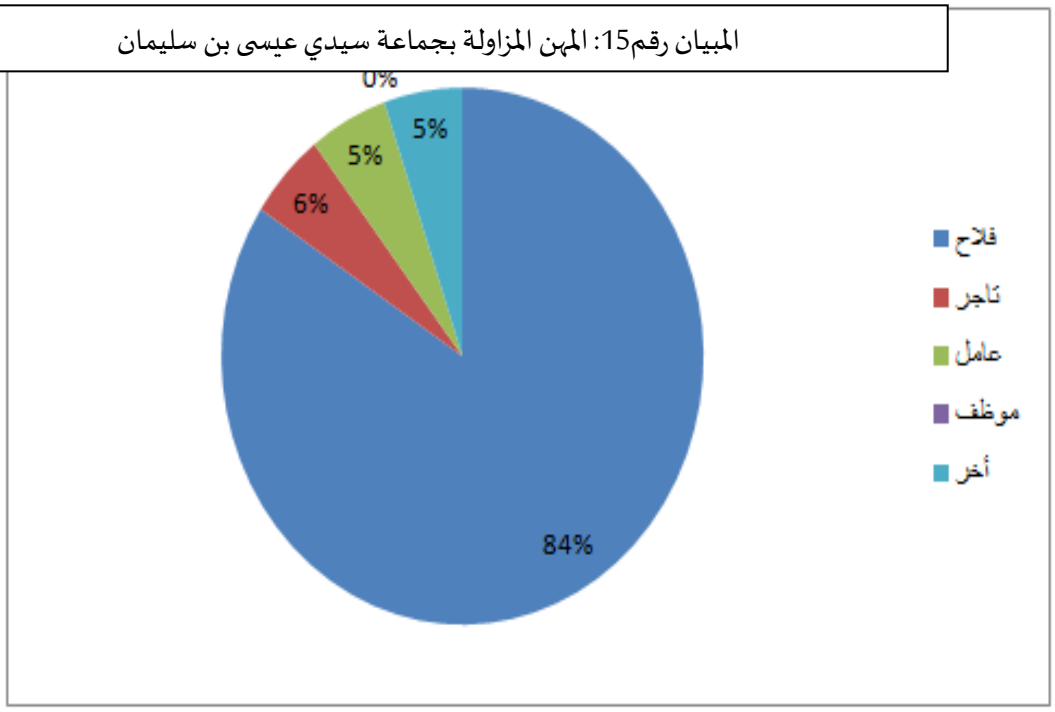
6-3 - جماعة سيدي عيسى بن سليمان (إحصاء بالعينة 20مستوجب)

الجدول رقم 17 : المهن المزاولة بجماعة سيدي عيسى بن سليمان

المهنة	فلاح	تاجر	عامل	موظف	أخر	المجموع
العدد	16	1	1	0	1	20
%	80	5	5	0	10	%100

المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2004

المبيان رقم15: المهن المزاولة بجماعة سيدي عيسى بن سليمان



المصدر : البحث الميداني أكتوبر 2020

تصل نسبة الفلاحين إلى 80% ولا تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع الثالث سوى 5% في حين يشتغل بالقطاع غير المهيكل %15

من خلال هذه الدراسة الإحصائية يتبين أن نسبة المشتغلين بالفلاحة بالمنطقة المدروسة تتجاوز 75% و 25% من المهن تتوزع بين القطاع الثالث والقطاع غير المهيكل.

خاتمة :

أمام قدم التعمير والتزيد السريع للسكان تم افرز مجموعة من المشاكل :

- ❖ تفاوت كبير بين عدد السكان والموارد المتاحة
- ❖ ارتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب مما دفعهم للتفكير في الهجرة سوء الداخلية أو الخارجية أو التوجه نحو القطاع غير المهيكل وذلك في ظل ضعف الإمكانيات المادية
- ❖ انفتاح المجال أمام التأثيرات الحضرية نتج عنه ازدواجية على عدة مستويات أهمها تنظيم السكن .

اظهرت هذه الدراسة أن التحديات السكانية بالمنطقة قد مارست تأثيرين متناقضين: الأول كانت فيه بمثابة قوة دافعة للتنمية باتجاه الصعود، بما أحدثته من نقلة تنموية شملت معظم نواحى الحياة، والثانى كانت فية بمثابة قوة ضاغطة على التنمية، بما أحدثته من خلل وتشوهات لحقت بعدد من الجوانب السكانية والتى تركت آثارها السلبية وما زالت على التنمية وشملت: ارتفاع نسبة الإعالة، والأمية، والخلل فى القوى العاملة فى قضايا التوزيع النسبى للمشتغلين، وتمركز فئة معينة في القطاع الخاص وفئة أخرى من الساكنة فى القطاع العمومي، والخلل فى قطاعات الانشطة الرئيسة، أخيرا نخلص إلى أن التحول الديمغرافي في المنطقة المدروسة أمر معقد ولا يمكن النظر إليه ببساطة. فالعوامل والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والدينية والإرث الحضاري وغيرها تتداخل وتتفاعل لتعطى المسألة الديمغرافية أبعادا قد تختلف مع الوقت من منطقة لأخرى أو من بلد لأخر أو من مجموعة بلدان إلى أخرى، ولكن في النهاية سيسري التحول ولو بدرجات متفاوتة في جميع المناطق لأنه يرتبط بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية. فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات نوعية.

لائحة المراجع و المصادر

- شوقي الحسن: بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا"قبيلة السراغنة خلال القرن 19 (1912-1922) الرباط 1990-1991".
- محمد ملوك بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافيا تحت عنوان "الأوساط الطبيعية و مشاكل الأجداد بالضفة اليمنى لواد تساوت إشراف الأستاذ محمد الأكلع، الموسم الدراسي 2004-2005 ".
- محمد ملوك 2018، "دينامية المجالات الريفية المسقية بالمغرب نموذج جماعة واركي"، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة القاض عياض.
- التشخيص التشاركي المجالي للجماعة القروية واركي 2009.
- تقرير الخمسينية، 2005، " 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025"، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، المغرب.
- المختار الأكحل، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية الفلاحية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط 2004.

المؤسسات و الإدارات

- المندوبية السامية للتخطيط- مراكش.
- الجماعة الترابية بويا عمر.
- الجماعة الترابية واركي.
- الجماعة الترابية الصهريج.
- الجماعة الترابية سيدي عيسى بن سليمان.
- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي السبابطة رقم 401.
- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي أولاد علي الجمعة رقم 402.
- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي العطاوية رقم 404.

دراسة الخصائص الرسابية لشاطئ جرف غرابة بمنطقة الصويرة القديمة
(الساحل الأطلنتي المغربي)

Study of sedimentary characteristics of Jor Ghraba beach in the Souira Qdima region (Moroccan Atlantic coast)

رشيد زيدون، باحث في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، المغرب
محمد منسوم، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، المغرب

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مكونات الرصيد الرسابي لشاطئ جرف غرابة، وتتبع مراحله التطورية والطريقة التي تتم بها هذه التطورات، مع تحديد نوعيتها داخل كل قطاع من القطاعات المكونة للشاطئ، وفهم الآليات المتحكمة في ذلك. لتحقيق هذا الهدف تمت الاستعانة بمجموعة من التقنيات الميدانية والمخبرية المعتمدة في هذا المجال. والتي سمحت لنا بالحصول على مجموعة من المؤشرات الإحصائية، كالوسيط ومؤشرات الفرز الحبيبي ومؤشر اللاتماثل ومؤشر الحدة ونسبة الاحتواء على الكلس، التي تمكن من الإحاطة بخصائص الرصيد الرسابي للشاطئ من حيث المكونات، والتوزيع المجالي وأصل التكوين وظروف النقل والترسيب. وبالتالي فهم آلية عمل النظام الرسابي ككل في أفق تحديد منحاه التطوري. وقد أظهرت النتائج المخبرية أن الرصيد الرملي لشاطئ جرف غرابة يتكون من رمال متوسطة يتراوح وسيطها ما بين 310 ميكرون و 525 ميكرون، يختلف وسيطها بين فصلي الشتاء والصيف. ويتميز شاطئ جرف غرابة بارتفاع نسب احتواء رماله على الكلس التي تتراوح ما بين 88 و 97 %.

الكلمات المفاتيح: شاطئ جرف غرابة، التقنيات الميدانية والمخبرية، المؤشرات الإحصائية، الخصائص الرسابية، النظام الرسابي، الوسيط، منطقة الصويرة القديمة.

Abstract: This study aims to analyze the sediment components of the of Jotf Ghraba Beach, trace its evolutionary stages and the manner in which these developments take place, while determining their quality within each of the sectors that make up the beach, and understanding the mechanisms controlling this. To achieve this goal, a set of field and laboratory techniques adopted in this field has been used. This allowed us to obtain a set of statistical indicators, such as the median, granular sorting indices, asymmetry index, severity index, and the content of the sands in calcareous elements. That enables to understand the sediment characteristics of the beach in terms of components, spatial distribution, origin, and transport and sedimentation conditions. Thus, understanding the mechanism of the sedimentary system as a whole works on the horizon of determining its evolutionary curve. The laboratory results showed that the sediments of Jurf Gharaba beach are composed of medium sands ranging between 310 microns and 525 microns, the median of which varies between winter and summer. The beach of Jurf Gharabah is characterized by its high sands in calcareous elements, which range between 88 and 97%.

Keywords: Jorf Ghraba Beach, Field and laboratory techniques, Statistical indicators, sedimentary characteristics, sedimentary system, median, Souira Qdima region.

مقدمة:

يقع شاطئ جرف غرابة شمال مركز الصويرة القديمة حوالي 30 كلم إلى الجنوب من مدينة آسفي على ساحل المحيط الأطلنتي، ويمتد ما بين ميناء الصيد البحري جنوبا وجرف غرابة شمالا على مسافة 1.6 كلم، بعرض يتراوح ما بين 50 و 60 متر يضيق من الشمال في اتجاه الجنوب. ينتهي من جهة الشرق بكثبان رملية متحركة تشرف على عالية الشاطئ بارتفاع 3 أمتر تهدد الأراضي الزراعية والطريق الرابطة بين آسفي والصويرة، تحت تأثير التدرية الناجمة عن الرياح الشمالية الغربية القوية التي تهب على المنطقة. الشيء الذي دفع إلى غرس غابة لتثبيت الكثبان الرملية المتحركة وحماية المنطقة من خطر الإرمال (Ensablement). يتميز سطح الشاطئ بانحدار ضعيف يقل في اتجاه السافلة، التي تكون مغطاة بحصى مدملك ذو لون رمادي خاصة في وسط وجنوب الشاطئ. كما تتميز سافلة ومقدمة الشاطئ بظهور بروزات صخرية على مساحات شاسعة تشكل أحيانا جزرا صخرية على بعد بضعة أمتار من خط الساحل. يستفيد هذا الشاطئ من وجود جرف غرابة في حدوده الشمالية، حيث يعمل هذا الأخير على حماية شمال الشاطئ من عنف العوامل الهيدروديناميةخاصة التيار الساحلي، الذي يتخذ اتجاها شماليا جنوبيا. يؤدي افتقار شاطئ غرابة للتهيئة والإعداد إلى تراجع إقبال المصطافين على هذا الشاطئ، الذي يبقى أقل عرضة للتدخل البشري، على عكس شاطئ الصويرة القديمة الذي يستقبل عددا كبيرا من المصطافين ويتعرض لضغط الكبير يهدد توازنه الطبيعي. تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بآليات عمل النظام المورفورسابي لساحل المنطقة، وتتبع ودراسة التطورات التي يعرفها شاطئ جرف غرابة ومحاولة ضبط المنحى التطوري لرصيده الرملي. لتحقيق ذلك تم القيام بمجموعة من الخطوات، شملت العمل الميداني والعمل المخبري. من خلال تقسيم الشاطئ إلى مجموعة من المقاطع الطبوغرافية موزعة بشكل يمكن من ضبط وتتبع مختلف التطورات التي يعرفها الرصيد الرملي، والقيام بدراسة وتحليل الخصائص الرسابية لرمال الشاطئ، لمعرفة توزيعها المجالي والعوامل المتحكمة في هذا التوزيع، انطلاقا من دراسة العينات الرملية المأخوذة من السطح. ليتم في الأخير توطين نتائج هذه التطورات على مجموعة من الخرائط لتسهيل مقارنتها وتحليلها. ومن أجل إنجاز هذا العمل تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات والتقنيات المستعملة في هذا المجال.

✓ منهجية الدراسة:

يتيح تحليل ودراسة الرواسب الرملية الحصول على مجموعة من المعطيات والمعلومات، التي تعطي فكرة عن تشكيل وتطور الأشكال الساحلية الحالية والعوامل التي تتحكم في هذا التطور. لهذا فطريقة أخذ العينات يجب أن تتم بشكل يجعلها أكثر تمثيلا لكافة أجزاء الشاطئ. في الجيومرفلوجيا والتهيئة الساحلية، يعد استعمال المعطيات والمعلومات التي تختزنها التكونات الرسابية ضروريا لفهم مراحل التشكيل والتطورات التي يعرفها ميدان الدراسة. فالعينات الرملية المأخوذة من الشواطئ تحتوي على عناصر الإجابة على مجموعة من التساؤلات ذات الطبيعة الجيومرفولوجية. فمن خلال دراسة عينة رملية، يمكن معرفة ظروف النقل والتطورات التي خضعت لها الحبات الرملية بعد عملية الترسيب، وذلك من خلال مؤشر الفرز الحبيبي. كما يمكن معرفة مصدر تزود الشاطئ بالرمال من خلال دراسة نسبة الكلس. لتحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على التقنيات المخبرية التالية: الدراسة الحبيبية للرمال ودراسة نسبة الكلس.

1. الدراسة الحبيبية للرمال:

تعتمد هذه الدراسة على قياس ودراسة حجم الحبات الرملية لمعرفة الخصائص المميزة للإرساب واستخلاص طريقة توضعه، ويتم ذلك عبر الخطوات التالية:

✓ **العمل الميداني:**

بعد مجموعة من الخرجات الميدانية، تم تحديد المقاطع الطبوغرافية التي ستشملها الدراسة وقياسها. بعد ذلك تم أخذ 6 عينات سطحية من كل مقطع طبوغرافي، بمعدل عينتان لكل مستوى من مستويات المقطع (سافلة المقطع، وسطه، وعاليته)، وتم وضع كل عينة في كيس بلاستيكي يحمل رقم العينة واسم المقطع واسم الشاطئ الذي أخذت منه. وهكذا تم أخذ ما مجموعه 18 عينة مقسمة على 3 مقاطع موزعة على طول شاطئ جرف غرابة في فصل الشتاء، ومثلها في فصل الصيف.



الصورة رقم 1: قياس المقاطع وأخذ العينات بشاطئ جرف غرابة 2017/02/28

✓ **العمل المخبري:**

لتحضير العينات المأخوذة من الميدان يتم غسلها عدة مرات، من أجل تنظيفها من الشوائب والعناصر الدقيقة (أقل من 50 ميكرون)، ثم وضعها في وعاء يحمل رمز ورقم العينة، بعد ذلك يتم وضعها في فرن تحت درجة حرارة لا تتجاوز 60 درجة لتجفيفها.

- فصل ما يعادل 100 غرام من الرمال عن كل عينة، ثم غربلتها غربلة خفيفة بواسطة سلسلة غرابيل أفنور (A.F.N.O.R) المتراصة بشكل عمودي، لمدة 15 دقيقة وسرعة 60 درجة، لتجنب كسر العناصر الرملية الهشة.
- بعد الانتهاء من عملية الغربلة، يتم وزن مرفوض كل غربال بالتراكم، أي إضافة مرفوض كل غربال إلى مرفوض الغربال السابق، وتسجيل النتائج في جذاذة خاصة.
- إدخال النتائج إلى برنامج معلوماتي خاص بالدراسة الحبيبية من نوع (Excel Granula) للحصول على منحنيات ومعدلات حسابية ولوغاريتمية، ممثلة باستخدام وحدتين للقياس هما: الملم و φ. هذه الأخيرة تمكننا من حساب مجموعة من المؤشرات والمقاييس كالوسيط ومعامل الفرز واستدلال اللاتماثل ومؤشر الحدة (Pinot, 1991).
- تعتمد الدراسة حبيبية على قياس ودراسة حجم الحبات الرملية لمعرفة الخصائص المميزة للإرساب واستخلاص طريقة توضعه، يتم ذلك عبر أخذ عينات من الميدان وغربلتها بواسطة سلسلة غرابيل أفنور وحساب مجموعة من المؤشرات والمقاييس :
  - الوسيط La Médiane.

- مؤشرات الفرز الحبيبي So و Folk et Ward.
- مؤشر اللاتماثل(Sk) Assymétrie.
- مؤشر الحدة Indice d'angulosité.



الصور (1) و (2) عمليات تجفيف وغربلة العينات في المختبر (2017/05/13)

2. دراسة نسبة الكلس:

تهدف دراسة نسبة الكلس إلى التعرف على مصدر الرمال الشاطئية، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل الذي يحدث عند تعريض العينات الرملية للحامض الكلوريدريكي الذي يعمل على تحطيم الكلس. لإنجاز هذه العملية يتم سحق ما يعادل 1 غرام من كل عينة لتعريضها للحامض الكلوريدريكي، باستعمال جهاز قياس نسبة الكلس برنار (Calcimètre de Bernard) ، الذي يعتمد في قياس نسب الكلس على حجم الغاز الكربوني المحرر.

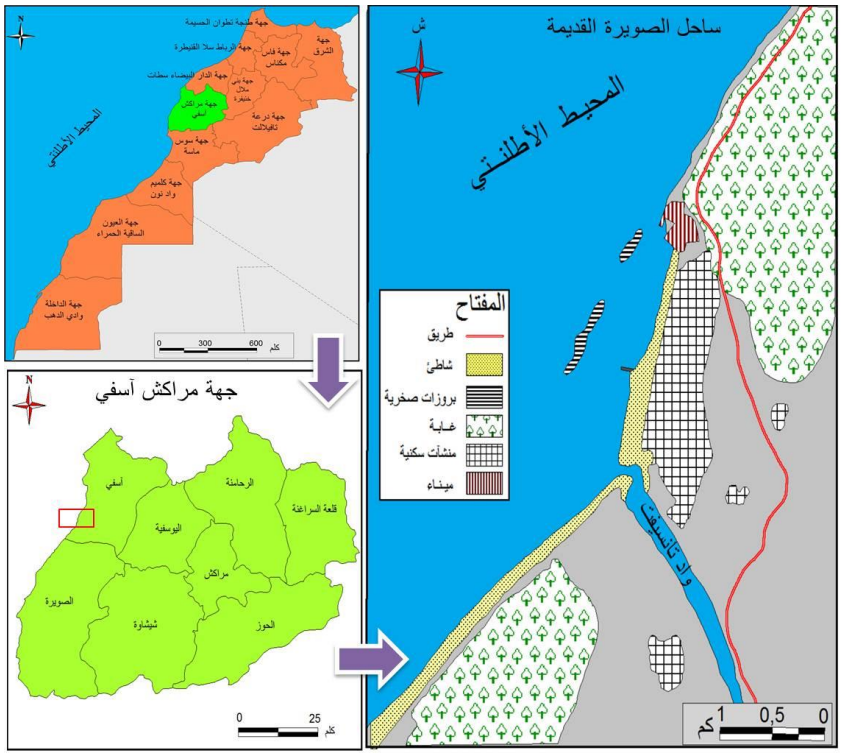
للتحضير لهذه العملية، يتم إفراغ ما يعادل 1 غرام من الكلس الخالص ($CaCO_3$) في القارورة الخاصة بجهاز القياس، وإدخال أنبوب مملوء بالحامض الكلوريدريكي داخل القارورة بواسطة لاقط، ثم إغلاقها بإحكام، بعد ذلك يتم تحريكها لإحداث تفاعل بين الكلس والحامض الكلوريدريكي. ينتج عن هذا التفاعل تحرير الغاز الكربوني الذي يعمل على خفض مستوى مياه الأنبوب المرقم. عندما يستقر مستوى الماء، يتم إنزال القارورة حتى يتساوى مستوى الماء بها مع مستوى مياه الأنبوب المرقم. بعد ذلك يتم تسجيل عدد السنتمترات المكعبة المحررة من الغاز الكربوني. هذا العدد المحصل عليه سيتم اعتماده كعدد مرجعي لحساب نسب الكلس (يمثل 100 % لحساب نسب الكلس في باقي العينات). نفس العملية سيتم اتباعها بالنسبة لجميع العينات الرملية المسحوقة (Elmimouni, 2009).

المحور الأول: الإطار الطبيعي والآليات المورفوتشكالية الساحلية:

1. الإطار الطبيعي لمنطقة الدراسة:

ينتمي ساحل الصويرة القديمة إلى الساحل الأطلنتي المغربي جنوب مدينة آسفي ما بين جرف لهودي شمالا وسيدي بولبرة جنوبا، ويندرج ضمن الهامش الجنوبي الغربي للمسيطا الساحلية الأطلنتية، في منطقة اتصال هذه الأخيرة بحوض الصويرة جنوبا. من الناحية الجيومرفلوجية يتعلق الأمر بسطح متموج ومحصور ينتهي نحو المحيط الأطلنتي بساحل صخري في الشمال (جرف لهودي - جرف غرابة)، وبساحل رملي منخفض في الجنوب ممثل بمجموعة من الشواطئ

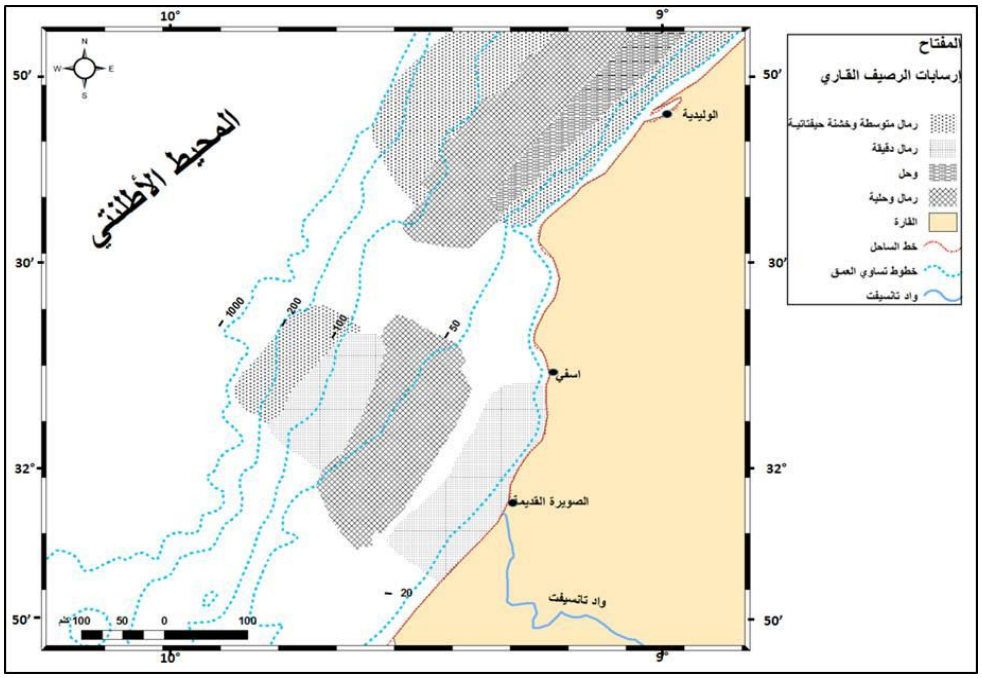
أهمها شاطئ الصويرة القديمة الذي يمتد شمال واد تانسيفت، والذي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للسياحة الاصطيافية بالمنطقة، وشاطئ حربالة الذي يقع في الضفة الجنوبية لمصب وادي تانسيفت وشاطئ جرف غرابة الذي يقع شمال ميناء الصويرة القديمة (الخريطة 1).



الخريطة 1: الموقع الجغرافي لمنطقة الصويرة القديمة، المصدر: من عمل الباحث، 2020

طبوغرافيا: يطغى على الظهير الخلفي للمنطقة طابع الانبساط وضعف الانحدار (ما بين 60 و150م)، وتتكون في معظمها من تضاريس هضبية تتميز بالاختلاف من حيث التقطع والتموج. حيث تمتد هضبة رنتانة المتماسكة شمال مجال الدراسة، وهضبة لمناصير المتموجة في الجنوب، في حين يمتد السطح الهضبي المتقطع على الضفة اليمنى لواد تانسيفت. تتخلل هذه السطوح الهضبية بعض المنخفضات الضيقة كمنخفض سيدي حساين جنوب مصب تانسيفت. يتصل الظهير الهضبي بالمحيط الأطلنتي بواسطة شريط ساحلي، يغلب عليه طابع التصخر في الشمال تتخلله بعض الشواطئ الرملية في الجنوب.

يمثل الرصيف القاري استمرارا للتضاريس القارية نحو عرض البحر، وهو عبارة عن شريط ساحلي مغمور يتراوح متوسط اتساعه ما بين 30 و 60 كلم، ويتوقف عند حدود خط تساوي العمق 150- م. يتميز الرصيف القاري بمنطقة الدراسة بالرتابة على غرار مجمل الساحل الأطلنتي المغربي، حيث لا تتعدى نسبة الانحدار في اتجاه الأعماق البحرية 1%. هذه النسبة ترتفع قليلا شمال آسفي لتتراوح ما بين 2 و2,5 % بمحاذاة رأس البدوزة. أما من حيث الامتداد فيصل عرض الرصيف القاري إلى حوالي 60 كلم عند مصب وادي تانسيفت (الخريطة 2).



الخريطة 2: التضاريس التحت بحرية ومكونات الرصيف القاري بمنطقة الدراسة

(المصدر: Minoubi, 2013 بتصرف)

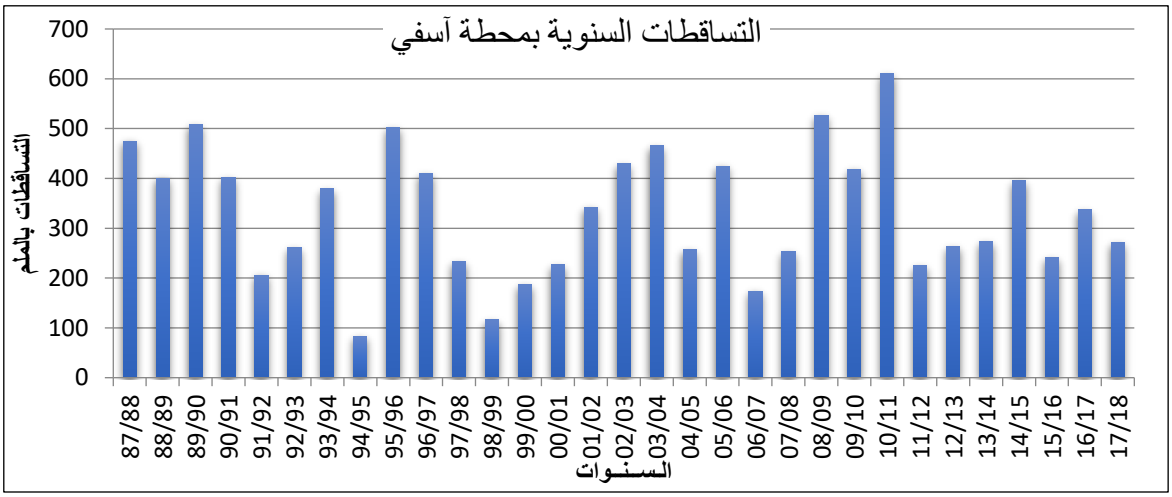
عموما تبقى خطوط تساوي العمق موازية لخط الساحل وضعيفة التموج، خاصة بجنوب آسفي ومنطقة الصويرة القديمة، ويغلب على المورفلوجيا التحت بحرية طابع الانتظام وضعف التضرس، حيث يرسم كل من خطي تساوي العمق 20- م و 50- م مسارا منتظما شبيه بالسواحل ذات الولجة. يسجل الرصيف القاري في جنوب رأس البدوزة بعض التغير، حيث تميل خطوط تساوي العمق إلى نوع من التموج الخفيف. فإذا كان خط تساوي العمق 20- م يحافظ على مساره بجوار خط الساحل، فإن خط تساوي العمق 50- م يتبع بمساره بانتظام كبير مبتعدا عن خط الساحل. فالمسافة التي تفصل بين خط تساوي العمق 50- م وخط الساحل عند رأس البدوزة لا تتجاوز 7.5 كلم، هذه المسافة تنتقل إلى 22.2 كلم بساحل آسفي وتصل إلى 29.6 كلم بساحل بالصويرة القديمة (الخريطة 2).

يتكون الغطاء الرسوبي للرصيف القاري في معظمه من رمال ذات أصل حيفتاتي يشكل فيها الكلس (CaCo3) نسبة كبيرة تفوق أحيانا 70%. يرجع مصدرها إلى الكثبان الرباعية التي تشكل الأجراف الساحلية في شمال منطقة الدراسة. مع ضعف الشبكة الهيدروغرافية التي من شأنها تزويد الرصيف القاري بإتاوات قارية. فالرواسب ذات الأصل القاري مصدرها واد أم الربيع الذي يقع شمال الجديدة، أو وادي تانسيفت الذي يصب قرب مركز الصويرة القديمة، لكن هذا الأخير نظامه موسمي والمواد التي يحملها يتم نقلها جنوبا بواسطة التيارات الجانبية. ضعف الشبكة الهيدروغرافية هذا يعوضه النشاط المهم لظاهرة الكرسطة بالمنطقة (M. Dermam, 1994).

2. الإطار المناخي:

تتلقى منطقة الدراسة تساقطات ضعيفة لا يزيد معدلها العام عن 332 ملم. هذا المعدل يخفي تباينات بيسنوية كبيرة على مستوى كمية التساقطات، التي تعرف تقلبات من خلال تعاقب سنوات جافة وأخرى ممطرة. إذ يمكن أن يتعدى

المعدل السنوي للتساقطات في بعض الأحيان 600 ملم، كما هو الحال بالنسبة لسنة 2011/2010. وفي أحيان أخرى يسجل تراجعا كبيرا، حيث لا يتعدى المعدل السنوي للتساقطات 150 ملم، كما حدث سنوات 1995/1994 و 1999/1998. (الشكل 1).

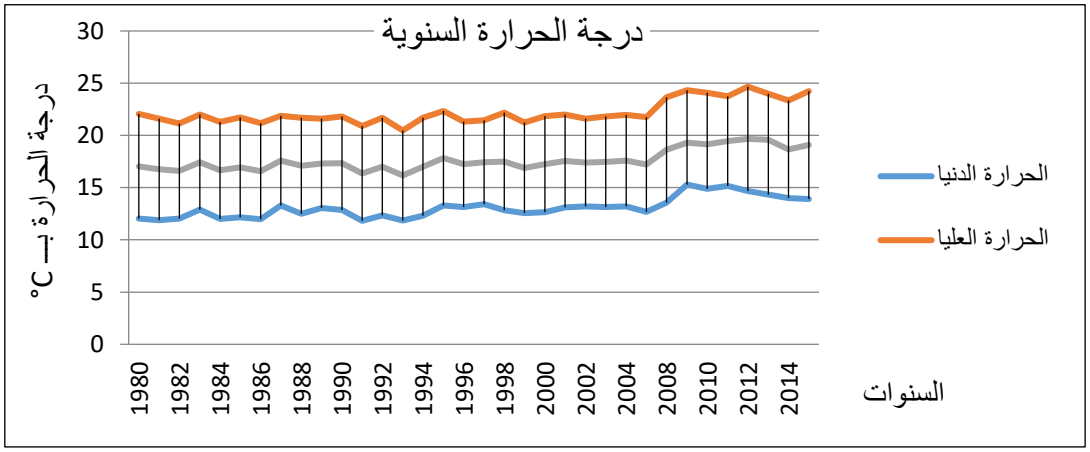


الشكل 1: التساقطات السنوية (محطة الأرصاد الجوية بآسفي 1987-2018)

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي.

بالإضافة إلى هذه التباينات البيسنوية، يختلف توزيع التساقطات داخل نفس السنة حسب الفصول وحسب الشهور. حيث تتهاطل معظم التساقطات المطرية خلال فصلي الشتاء والخريف، بما مجموعه 293 ملم، أي حوالي 80% من مجموع التساقطات خلال السنة، ونادرا ما يشهد فصل الصيف نزول تساقطات مطرية، مع تسجيل شهر نونبر الشهر الأكثر رطوبة حيث عرف تساقط حوالي 72 ملم، وشهر غشت الشهر الأكثر جفافا بمعدل 0.08 ملم.

أما توزيع الحرارة، فيتميز بنوع من الانتظام والاعتدال بالنسبة لدرجة الحرارة العليا والدنيا والمتوسط الحراري السنوي، حيث بلغ المعدل العام للمتوسط الحراري السنوي 17°.64. و بلغ متوسط الحرارة العليا 22°.12 ومتوسط الحرارة الدنيا 13°. في حين سجل النظام الحراري الشهري بعض التباينات، إذ ترتفع الحرارة انطلاقا من شهر مارس حتى شهر غشت ثم تبدأ بالتراجع مع بداية شهر أكتوبر. مع تسجيل شهر يناير كأكثر شهور السنة برودة، وشهر غشت أكثرها حرارة (الشكل 2).



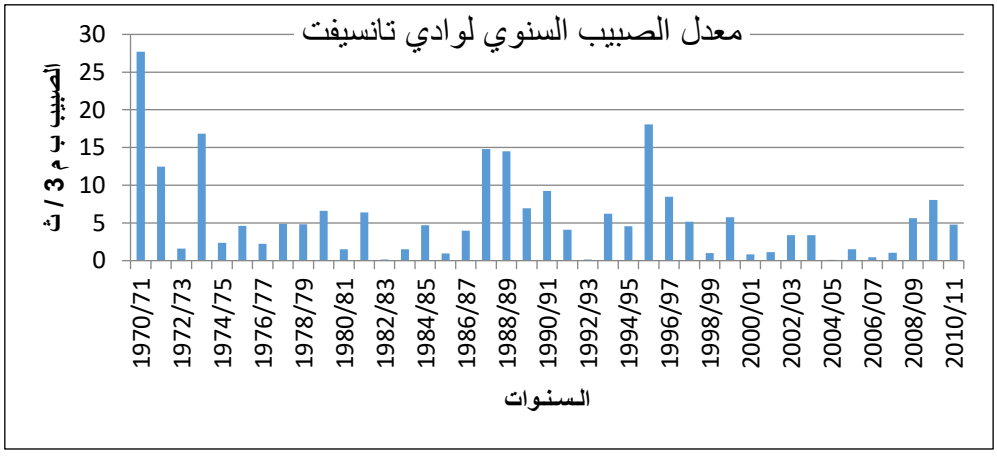
الشكل 2: التوزيع السنوي للحرارة خلال الفترة 1980-2015. المصدر: محطة الأرصاد الجوية بآسفي.

تستقبل المنطقة رياحا ذات اتجاهات مختلفة، تهب بانتظام طوال السنة، تعد الرياح الشمالية والشمالية الشرقية هي الأكثر ترددا بنسبة تفوق 70 %. وتتركز الرياح الشمالية خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى أكتوبر، في حين تهب الرياح الشمالية الشرقية ما بين شهري نونبر وفبراير. أما الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية فتمثل 18.47 %، وهي رياح ناتجة عن بلوغ المنخفضات الجوية المضطربة إلى المنطقة، التي تعد المسؤولة عن معظم التساقطات المطرية. يرتبط وصول هذه الكتل بتحرك خلايا الضغط الجوي المرتفع جنوبا (م. وادريم، 2003). أما الرياح التي تفوق سرعتها 5 م/ث والقادرة على نقل الحبات الرملية فتتجاوز نسبتها 35 %. الشيء الذي يجعل من الدينامية الريحية بالمنطقة تقوم بدور مهم في التشكيل الساحلي من خلال تكوين أشكال جيومرفولوجية خاصة، ومن خلال المساهمة في التبادل الرسابي الضروري لتحقيق التوازن بين الشواطئ والكثبان الرملية، وبين الساحل وداخل القارة.

3. خصائص الهيدرولوجيا النهرية:

يعتبر وادي تانسيفت أهم مجرى مائي يخترق مجال الدراسة. حيث ينطلق من منابعه قرب تاملالت، ويقطع مسافة 270 كلم للوصول إلى مصبه في المحيط الأطلنتي بالقرب من مركز الصويرة القديمة. يتلقى واردات مائية ورسابية مهمة من روافده الأطلسية الرئيسية، التي تتدفق على ضفته اليسرى من الأطلس الكبير (اوريكا، اغذات، غيغاية، زات، النفيس). يتوفر وادي تانسيفت على حوض تصريف تبلغ مساحته حوالي 20450 كلم2، تشكل فيها نسبة الصخور غير النافذة ومتوسطة النفاذية حوالي 85%. تتراوح ارتفاعاته ما بين 4165 م بقمة جبل توبقال بالأطلس الكبير، و0 م بمصب الوادي، بمتوسط ارتفاع يبلغ 881 م. يتلقى حوض تانسيفت تساقطات سنوية ضعيفة تتراوح ما بين 250 و 350 ملم، هذا المعدل يكمن أن يصل إلى 900 ملم بعالية الحوض حيث الارتفاعات تتجاوز 4000 م.

يتميز نظام الجريان بوادي تانسيفت بالاختلاف وعدم الانتظام، إذ يصل متوسط الصبيب السنوي عند محطة تالمست إلى حوالي 5.78 م^3/ث. هذا المتوسط يخفي تباينات كبيرة بين سنة وأخرى، حيث يمكن أن يصل إلى 27 م^3/ث خلال السنوات الرطبة. كما يمكن أن يهبط إلى ما دون 1 م^3/ث خلال السنوات الجافة. يرتبط صبيب وادي تانسيفت بصبيب روافده الأطلسية وبكمية التساقطات وتركزها (الشكل 3). بالنسبة لمعدل الصبيب الشهري فإنه يسجل أعلى قيمه خلال فصلي الربيع والشتاء، خاصة خلال أشهر مارس وأبريل (12.53 م^3/الثانية بمحطة تالمست). في حين يتراجع الصبيب إلى أدنى معدلاته خلال أشهر فصل الصيف (يوليوز 0.66 م^3/الثانية بنفس المحطة).



الشكل 3 : معدل الصبيب السنوي لواد تانسيفت بمحطة تالمست 1970/71-2010/11.

المصدر: وكالة الحوض المائي لتانسيفت.

يتراوح حجم التعرية بحوض تانسيفت ما بين 200 طن/كلم^2/السنة في سافلته، وما بين 1000 و2000 طن/كلم^2/السنة بحوض اغدات بالعالية. تزداد أهمية التعرية، وتزيد فعاليتها كلما كانت الانحدارات قوية والتساقطات عنيفة والغطاء النباتي ضعيف إلى منعدم. ويؤدي نشاط التعرية بحوض تانسيفت إلى تحريك تدفق من الرواسب يقدر ب 5.4 مليون طن في السنة. 86% منها تأتي من عالية الحوض، فيما يساهم الجزء الغربي من الحوض (السافلة) ب 14% فقط، حيث تنشط عمليات التحليل الكيماوي للصخور الكربوناتية (karstification) مساهمة ب 0.7 مليون طن في السنة من الرواسب (M. Snoussi et all ; 1996).

4. الآليات المورفوتشكالية للوسط البحري:

يعتبر العباب ذو الاتجاه الشمالي الغربي وشمال الشمالي الغربي العباب الأكثر ترددا على المنطقة، حيث يمثل نسبة تردد تصل إلى 73.98 %، متبوعا بالاتجاه الشمالي بنسبة 18.61 %، في حين لم تتجاوز باقي الاتجاهات 3 % (الشكل 6). يختلف اتجاه العباب حسب الفصول. ففي فصلي الخريف والشتاء يسود العباب الشمالي الغربي القوي الذي يكون شبه متعامد مع خط الساحل، مما ينعكس على زاوية وقوة انكساره. أما في فصلي الربيع والصيف فيسود العباب ذو الاتجاه الشمالي والشمالي الشمالي الغربي الضعيف الذي تكون زاوية انكساره ضعيفة وعلوه ضعيف. إذ غالبا ما يتميز فصلا الربيع والصيف بدينامية هادئة تساعد على تسمين الشواطئ، في حين يعرف فصلا الخريف والشتاء دينامية قوية تساهم في تفقير شواطئ المنطقة.

يتردد على منطقة الدراسة خلال فصل الصيف عباب تتراوح فترته ما بين 9 و 10 ثانية بنسبة تردد تصل إلى 47.9 %، متبوعا بعباب تتراوح فترته ما بين 7 و 8 ثانية بنسبة تردد تبلغ 20.9 %. ثم العباب الذي تتراوح فترته ما بين 11 و 12 ثانية بنسبة تردد تصل إلى 16.3 %. أما خلال فصل الشتاء فهيمن العباب الذي تتراوح فترته الزمنية ما بين 11 و 12 ثانية بنسبة تردد تصل إلى 39.1 %، ثم يليه العباب الذي تتراوح فترته ما بين 9 و 10 ثانية بنسبة تردد تبلغ 23.1 %. تتميز منطقة الدراسة بتردد عباب علوه ضعيف (ما بين 0.5 و 1.5 متر) طيلة السنة بنسبة تردد تصل إلى 71.2 %. فخلال فصل الصيف يطغى العباب الضعيف الذي لا يتجاوز علوه 1.5 م بنسبة تردد تصل إلى 90.8 %. وفي فصل الشتاء يسجل العباب الذي يتراوح علوه ما بين 1.5 و 3 م بنسبة تضاعف ثلاث مرات تلك المسجلة خلال فصل الصيف. أما العباب القوي الذي يتراوح علوه ما بين 3 و 5 أمتار فيبقى الأكثر ترددا خلال فصل الشتاء، بما يفوق 27 مرة عما هو عليه الحال في فصل الصيف. الشيء الذي يمنح لهذا النوع من العباب طاقة أكبر تسمح له بتحريك كميات مهمة من الرمال مقارنة بفصل الصيف (E. Zakaria, 1994).

يعرف ساحل الصويرة القديمة تراقصا نصف يومي، حيث يتوالى مدان وجزران بانتظام خلال 24 ساعة. يصل معدل التراقص بالمنطقة إلى 2.19 م، ويتراوح ما بين 2.6 م خلال فترة المياه الحية و 1.3 م خلال فترة المياه الميتة. ويمكن أن يصل التراقص خلال فترة المياه الحية إلى 3.6 م، وقد يتجاوزها في حالة تزامنه مع رياح قوية في نفس اتجاهه ليصل إلى 4.60 م. أما التيارات البحرية بالمنطقة فتنقسم إلى تيارات عامة مرتبطة بحركة الكتل المائية المحيطية، وتيارات ناتجة عن العباب والتراقص والرياح المحلية.

المحور الثاني: نتائج الدراسة الحبيبية:

1. الدراسة الحبيبية لعينات الشتاء (فبراير 2017):

تشير التحاليل المخبرية لعينات فصل الشتاء أن شاطئ جرف غرابة يتكون من رمال متوسطة الحجم، يتراوح وسيطها ما بين 310 و 490 ميكرون، بمعدل عام يصل إلى 396 ميكرون بالنسبة لجميع العينات. على مستوى التوزيع

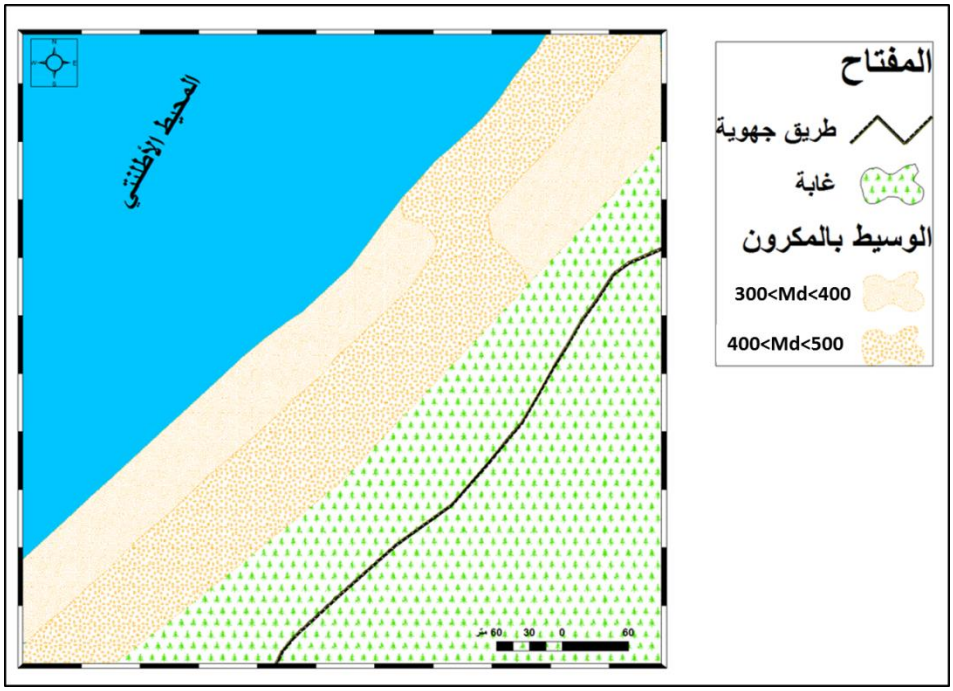
الطولي يتزايد حجم الحبات الرملية من الجنوب في اتجاه الشمال، حيث ينتقل متوسط حجم الحبات الرملية من 367 ميكرون بجنوب الشاطئ إلى 400 ميكرون بوسطه ليصل إلى 422 ميكرون في القطاع الشمالي من الشاطئ. أما على مستوى التوزيع العرضي، فيتزايد حجم الحبات الرملية من سافلة الشاطئ في اتجاه العالية. إذ يسجل متوسطا يبلغ 388 ميكرون بالسافلة، ثم يرتفع بشكل طفيف ليصل إلى 390 ميكرون بوسط الشاطئ، ليبلغ 412 في عالية الشاطئ. لكن هذه النظرة العامة يتخللها استثناء يسجله المقطع K بشمال الشاطئ الذي يعرف عكس باقي المقاطع، حيث يتزايد به حجم الحبات الرملية من العالية في اتجاه السافلة. تبعا لذلك يمكن تقسيم الشاطئ إلى مجموعتين حبيبيتين (الخريطة 3):

- رمال متوسطة يتراوح وسيطها ما بين 300 و 400 ميكرون، تغطي وسط وسافلة الشاطئ باستثناء القطاع الشمالي من الشاطئ حيث تغطي عاليته.
- رمال خشنة يتراوح وسيطها ما بين 400 و 500 ميكرون، تغطي عالية الشاطئ في القطاعين الأوسط والجنوبي، ووسط وسافلة القطاع الشمالي.

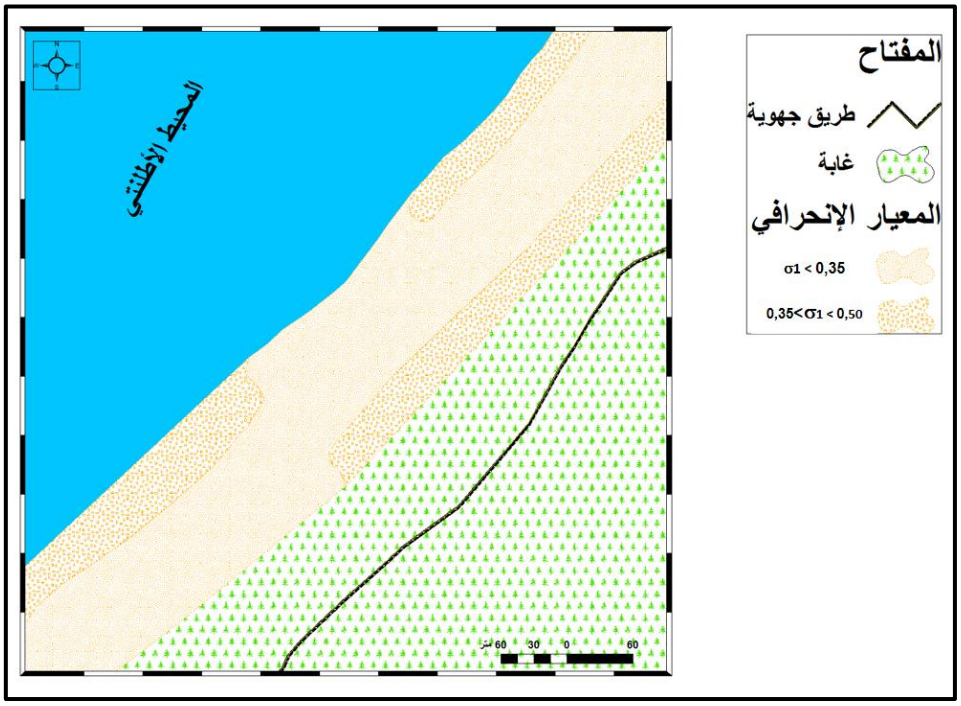
تشير مؤشرات الفرز إلى أن رمال شاطئ جرف غرابة جيدة الترتيب خلال فصل الشتاء، فكل قيم So المسجلة تقل عن 1.75 بمعدل عام يبلغ 1.16 بالنسبة لمجموع العينات. أما مؤشر Folk et Ward فيتراوح ما بين 0.26 و 0.56 مع سيادة كبيرة للقيم التي تقل عن 0.35، والتي تمثل 78 % من مجموع العينات. وبناء على ذلك يمكن تقسيم الشاطئ إلى فئتين من العينات:

- فئة ذات رمال جيدة الفرز تقل فيها قيمة σ عن 0.35 تغطي معظم وسط الشاطئ وعالية المقطع M وسافلة المقطع L.
- فئة ذات رمال حسنة الفرز تتراوح فيها قيمة σ ما بين 0.35 و 0.50 تغطي معظم عالية الشاطئ باستثناء المقطع M، وسافلة المقطعين K بشمال الشاطئ وM بجنوبه.

مع الإشارة إلى وجود فئة ذات رمال متوسطة الفرز تتراوح فيها قيمة σ ما بين 0.50 و 1 تقتصر على عينة واحدة بأقصى عالية المقطع L بالقطاع الأوسط من الشاطئ. عموما يتبين أن الفرز بشاطئ جرف غرابة يتحسن من الوسط في اتجاه الشمال والجنوب ومن العالية في اتجاه السافلة (الخريطة 4).



الخريطة 3: توزيع قيم الوسيط بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الشتاء.



الخريطة 4: المعيار الانحرافي بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الشتاء.

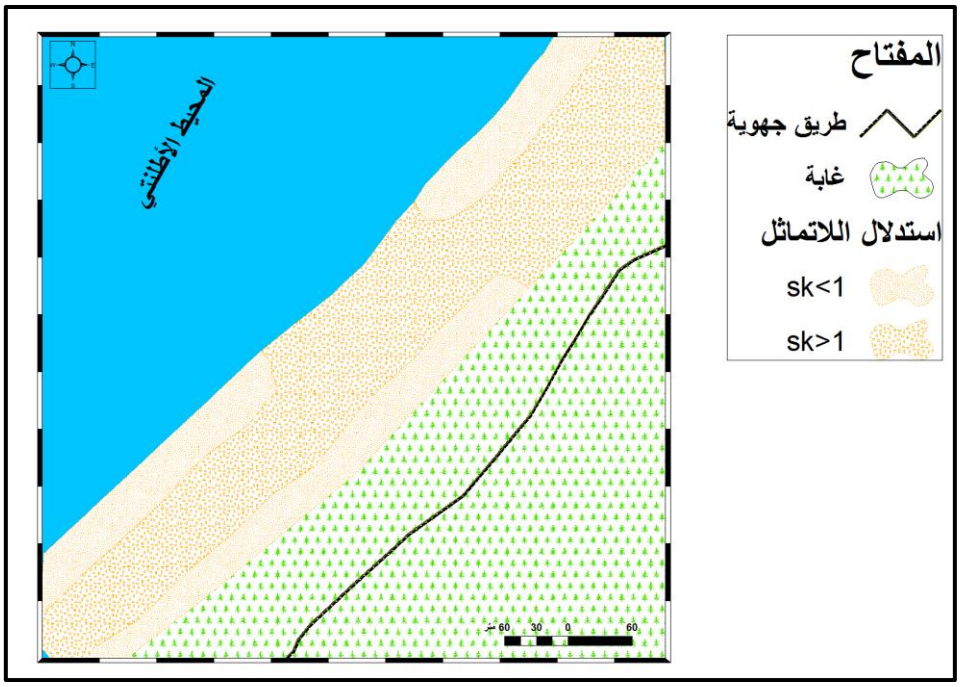
تتراوح مؤشرات اللاتماثل ما بين 0.85 و1.22 مع تردد أكثر للقيم القريبة من 1، ويلاحظ من خلال التوزيع العرضي لقيم هذا المؤشر وجود اختلافات بين مكونات الشاطئ يمكن إجمالها فيما يلي:

- وسط الشاطئ بالنسبة لجميع المقاطع سجل قيما تفوق 1، مما يدل على أن الرمال تسجل ترتيبا جيدا في اتجاه الرمال الدقيقة، وبالتالي فوسط الشاطئ يعرف تسمينا بواسطة الرمال الدقيقة.

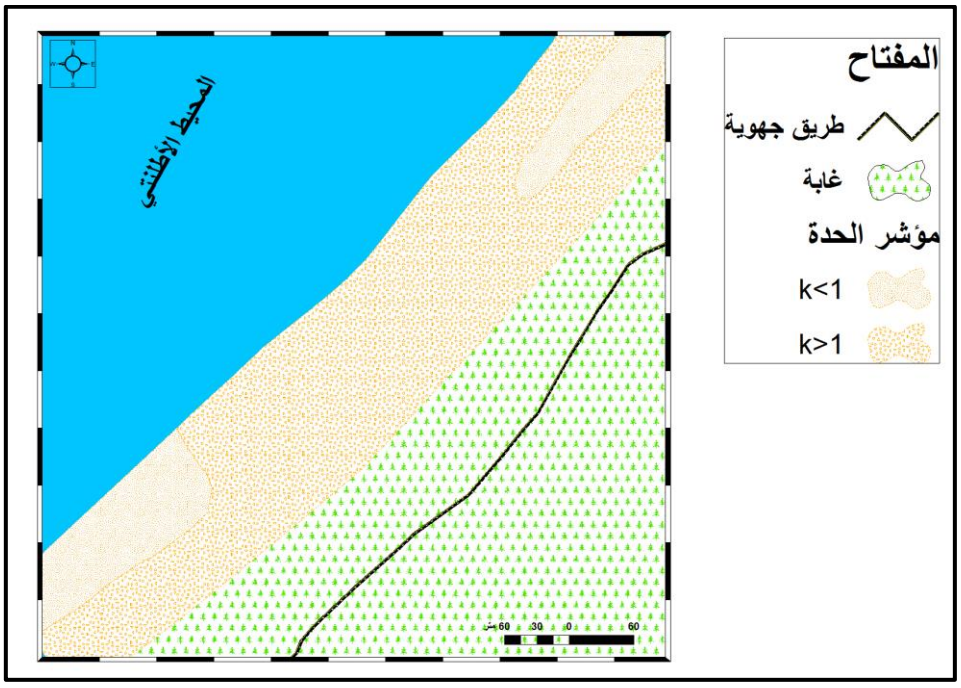
- عالية الشاطئ سجلت قيما مختلفة حسب قطاعات الشاطئ، حيث سجلت قيما تفوق 1 في المقطع K، وقيما تقل عن 1 في المقطعين L و M بوسط وبجنوب الشاطئ.

- أما سافلة الشاطئ وباستثناء المقطع L بوسط الشاطئ، فقد سجلت قيما تقل عن 1، وهو ما يشير إلى أن الترتيب أحسن في اتجاه الرمال الخشنة، وبالتالي فسافلة الشاطئ تعرف تفقيرا من المواد الدقيقة التي تنتقل بواسطة التدرية الريحية نحو وسط الشاطئ الذي يعرف تسمينا بالمواد الدقيقة (الخريطة 4).

أما مؤشرات الحدة فتتراوح ما بين 0.96 و 1.25، مع سيادة القيم التي تفوق 1 بنسبة 50 %، متبوعة بالقيم التي تساوي 1 بنسبة 28 % من مجموع العينات. يظهر من خلال ملاحظة توزيع قيم هذه المؤشرات أن 5 عينات سجلت قيما تساوي 1، وتشمل عالية المقطع K وسافلة المقطع L ووسط وسافلة المقطع M. مما يدل على أن الإرساب متجانس ويخضع لقانون Gauss. أما القيم التي تفوق 1 فتنتشر في عالية المقطع K وسافلته وتغطي كافة عينات المقطع L بوسط الشاطئ، وعالية المقطع M بجنوب الشاطئ. وهو ما يدل على أن هذا الرصيد الرملي يتكون من خليط لنوعين من الرمال من صنف واحد ووسيط متشابه، وهو ناتج عن احتمال توضع رمال حديثة جيدة الفرز فوق رمال متواجدة محليا ضعيفة الفرز. في حين تغطي القيم التي تقل عن 1 وسط المقطع K بشمال الشاطئ وسافلة المقطع M بجنوب الشاطئ. مما يدل على أن هذا القطاع يتكون من خليط لنوعين من الرمال من صنف مختلف لهما وسيطان مختلفان، يحتمل أن يكون خليطا من رمال سيليسية ورمال قواقعية حديثة (الخريطة 5).



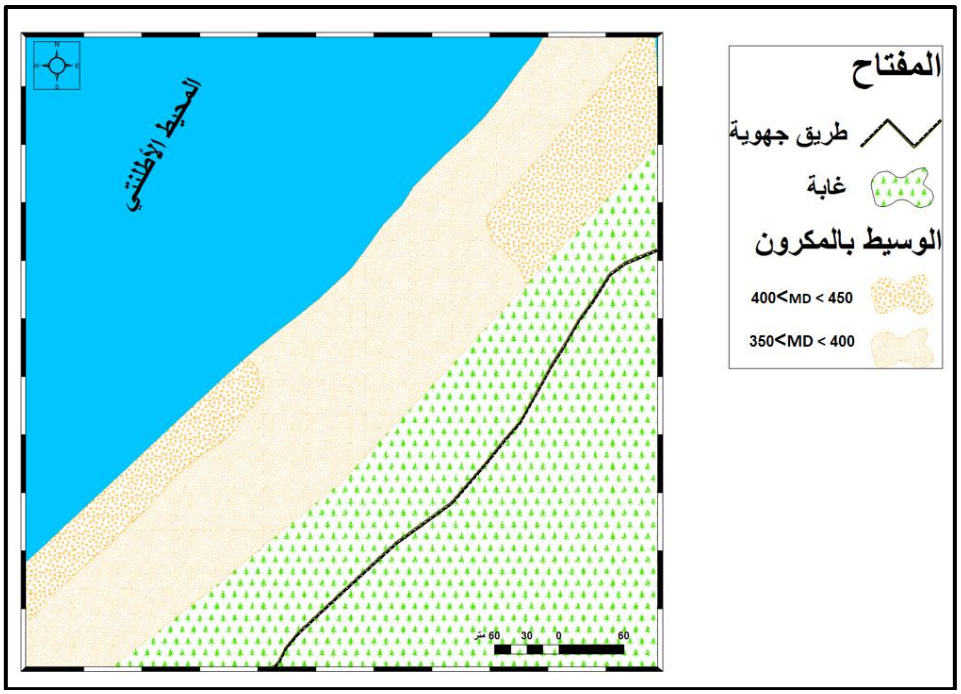
الخريطة 5: استدلال اللاتماثل بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الشتاء.



الخريطة 6: مؤشر الحدة بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الشتاء.

2. الدراسة الحبيبية لعينات الصيف (غشت 2017):

تبرز التحاليل المخبرية لعينات الصيف أن شاطئ جرف غرابة يتكون من رمال متوسطة الحجم يتراوح وسيطها ما بين 329 و 525 ميكرون، بمعدل عام يصل إلى 398 ميكرون بالنسبة لجميع العينات. يتميز التوزيع الطولي لمتوسط حجم الحبات الرملية بالتناقص من الوسط في اتجاه الشمال والجنوب. أما بالنسبة للتوزيع العرضي فيلاحظ بأن حجم الحبات الرملية يتناقص من وسط الشاطئ في اتجاه العالية والسافلة، وهو ما يدل على أن وسط الشاطئ يستقبل المواد الرملية الدقيقة المنقولة بواسطة الرياح (الخريطة 7).



الخريطة 7: توزيع قيم الوسيط بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الصيف.

تظهر مؤشرات الفرز بأن رمال شاطئ جرف غرابة جيدة الترتيب خلال فصل الصيف، فجميع قيم So تقل عن 1.75، حيث تتراوح ما بين 1.15 و 1.19. أما مؤشر Folk et Ward فيتراوح ما بين 0.29 و 0.40 مع سيادة القيم التي تقل عن 0.35 والتي تمثل 55 % من مجموع العينات. وتبعا لذلك يمكن تقسيم الشاطئ إلى فئتين من العينات (الخريطة 8):

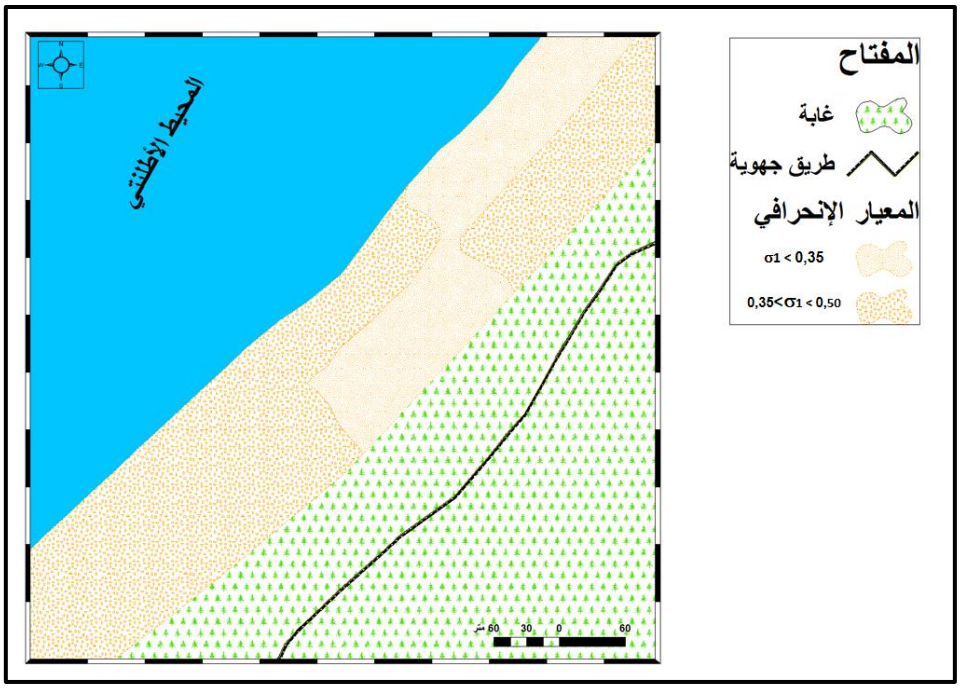
- فئة ذات رمال جيدة الفرز تقل فيها قيمة σ عن 0.35 وتغطي سافلة ووسط المقطع K بشمال الشاطئ، وعالية المقطع L بوسط الشاطئ.

- فئة ذات رمال حسنة الفرز تتراوح فيها قيمة σ ما بين 0.35 و 0.50، وتغطي عالية المقطع K بشمال الشاطئ، ووسط وسافلة المقطع L بوسط الشاطئ، وكل المقطع M في القطاع الجنوبي للشاطئ. ويتبين من خلال هذا التوزيع المجالي أن الفرز يتحسن من الجنوب في اتجاه الشمال، ومن السافلة في اتجاه العالية.

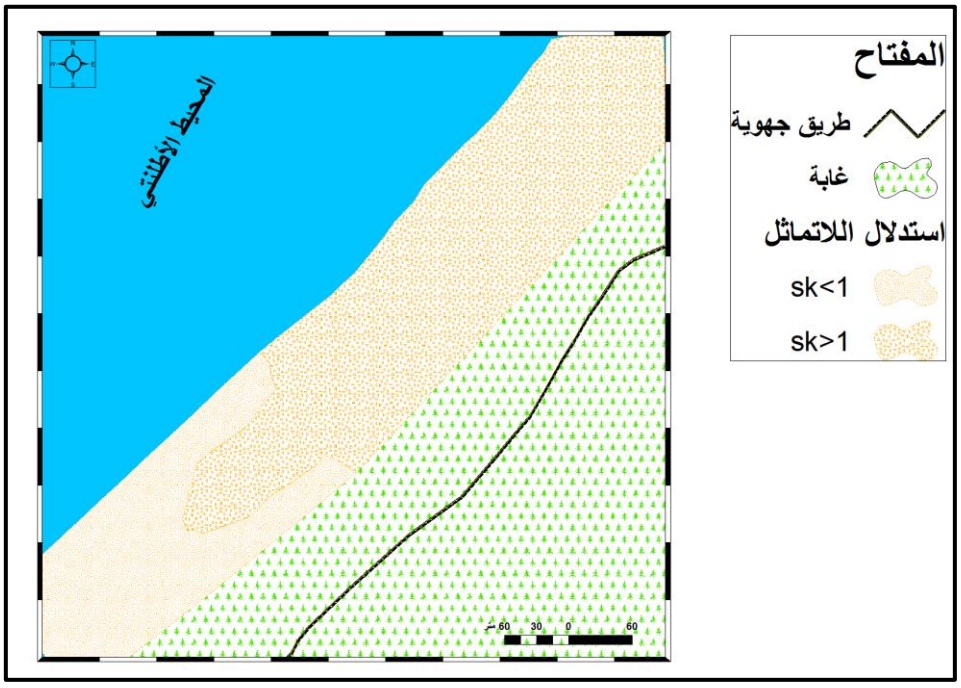
تتراوح مؤشرات اللاتماثل ما بين 0.92 و 1.17 مع تردد للقيم القريبة من 1، وهو ما يشير إلى أن التوزيع الحبيبي حول الوسيط يبقى جيدا. مع تسجيل بعض الاختلافات بين أجزاء الشاطئ وهي كالتالي:

- معظم عينات الشاطئ سجلت قيما تفوق 1 خاصة بوسط وشمال الشاطئ، مما يدل على أن الرمال سجلت ترتيبا جيدا في اتجاه الرمال الدقيقة، وبالتالي فوسط وشمال الشاطئ يعرف تسمينا بواسطة الرمال الدقيقة.

- أما القطاع الجنوبي من الشاطئ فيسجل في معظمه قيما تقل عن 1، وهو ما يعني أن الترتيب جيد في اتجاه الرمال الخشنة، وأن هذا القطاع يتعرض لتعرية المواد الدقيقة التي تنتقل نحو الشمال بواسطة الرياح (الخريطة 9).

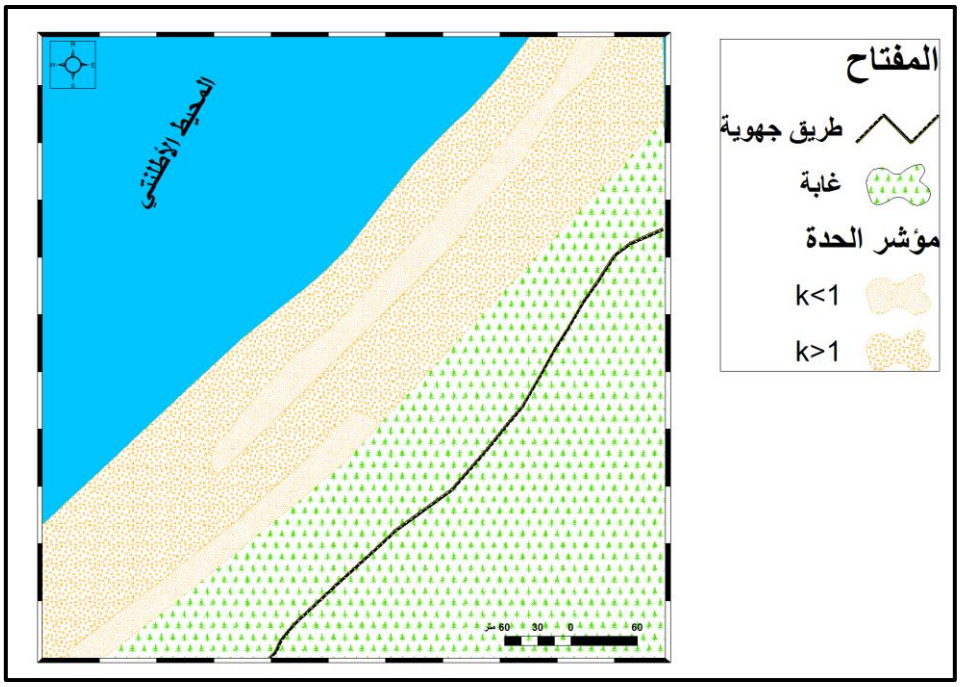


الخريطة 8: المعيار الانحرافي بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الصيف.



الخريطة 9: استدلال اللاتماثل بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الصيف

تتراوح مؤشرات الحدة ما بين 0.96 و 1.16 مع سيادة كبيرة للقيم التي تفوق 1، والتي تمثل 89 % من مجموع العينات. مع تسجيل 3 قيم تساوي 1 وعينتين أقل من 1. يتبين من خلال ملاحظة توزيع هذه القيم أن 3 قيم سجلت قيما تساوي 1: عينة في وسط المقطع K، وعينة واحدة في كل من عالية المقطعين L و M . وهو ما يشير إلى أن الإرساب متجانس. أما القيم التي تفوق 1 فتغطي معظم مساحة الشاطئ باستثناء عينتين في وسط المقطع L و M. وهو ما يدل على أن معظم الرصيد الرملي للشاطئ يتكون من خليط لنوعين من الرمال من صنف واحد ووسيط متشابه، وهو ناتج عن توضع رمال حديثة جيدة الفرز فوق رمال متوضعة محليا ضعيفة الفرز (الخريطة 10).



الخريطة 10: مؤشر الحدة بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الصيف.

3. التطور الرسابي لشاطئ حربالة ما بين فبراير وغشت 2017:

بمقارنة نتائج التحاليل المخبرية للرمال بين فصلي الشتاء والصيف لسنة 2017، يتبين أن شاطئ جرف غرابة عرف بعض التغيرات. فمتوسط حجم الحبات الرملية تزايد خلال فصل الصيف بشكل طفيف مع الحفاظ على خاصية الرمال المتوسطة. على مستوى التوزيع الطولي تم تسجيل بعض الاختلافات، حيث يتناقص متوسط حجم الحبات الرملية من الشمال في اتجاه الجنوب خلال فصل الشتاء. بينما يتناقص من الشمال والجنوب في اتجاه وسط الشتاء خلال فصل الصيف. أما على مستوى التوزيع العرضي، يتزايد حجم الحبات الرملية من السافلة في اتجاه العالية خلال فصل الشتاء، بينما يتزايد حجم الحبات الرملية من السافلة والعالية في اتجاه وسط الشاطئ خلال فصل الصيف. وهو ما يدل على أن سافلة الشاطئ خلال الصيف تستقبل المواد الدقيقة الآتية من مقدمة الشاطئ، بفعل ضعف العوامل الهيدروديناميةخلال فصل الصيف. في حين تستقبل عالية الشاطئ المواد الدقيقة التي يتم تحريكها من وسط الشاطئ بواسطة التدرية الريحية.

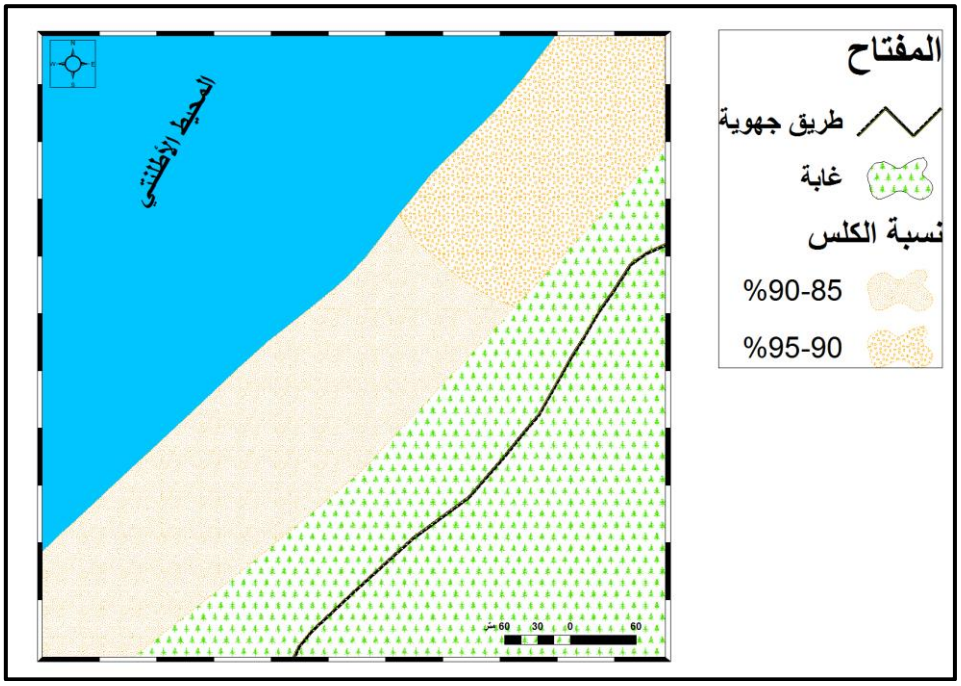
أما مقارنة نتائج الفرز والترتيب فتشير إلى أن معظم رمال شاطئ جرف غرابة جيدة الترتيب خلال فصلي الشتاء والصيف، مع تسجيل بعض التباينات على مستوى التوزيع المجالي. فخلال فصل الصيف يتحسن الفرز من وسط الشاطئ في اتجاه شماله وجنوبه، ومن العالية في اتجاه السافلة. في حين يتحسن خلال فصل الصيف من الجنوب في اتجاه الشمال، ومن السافلة في اتجاه العالية.

بالنسبة لمؤشرات اللاتماثل، فقد سجلت بدورها بعض الاختلافات همت سافلة الشاطئ وخاصة المقطع K، حيث سجلت سافلة هذا المقطع قيما تقل عن 1 خلال فصل الشتاء، بينما سجلت قيما تفوق 1 خلال فصل الصيف. وهو ما يدل على أن سافلة الشاطئ عرفت تعرية من المواد الدقيقة خلال فصل الشتاء، ويرجع ذلك إلى عنف العوامل المورفوتشكالية البحرية. في حين عرفت تسمينا بالمواد الدقيقة خلال فصل الصيف نجم عن تحريك المواد الدقيقة من مقدمة الشاطئ بواسطة العباب.

أما مؤشرات الحدة فقد سجلت بعض التباينات خلال فصل الصيف، ظهرت في القطاع الشمالي للشاطئ في المقطع K، حيث أصبح وسطه يتكون من خليط لنوعين من الرمال وسيطهما متشابه. وفي وسط المقطع M بجنوب الشاطئ، حيث أصبح هذا القطاع يتكون بدوره من خليط لنوعين من الرمال وسيطهما متشابه، بعد أن كان الإرساب به متجانسا خلال فصل الشتاء.

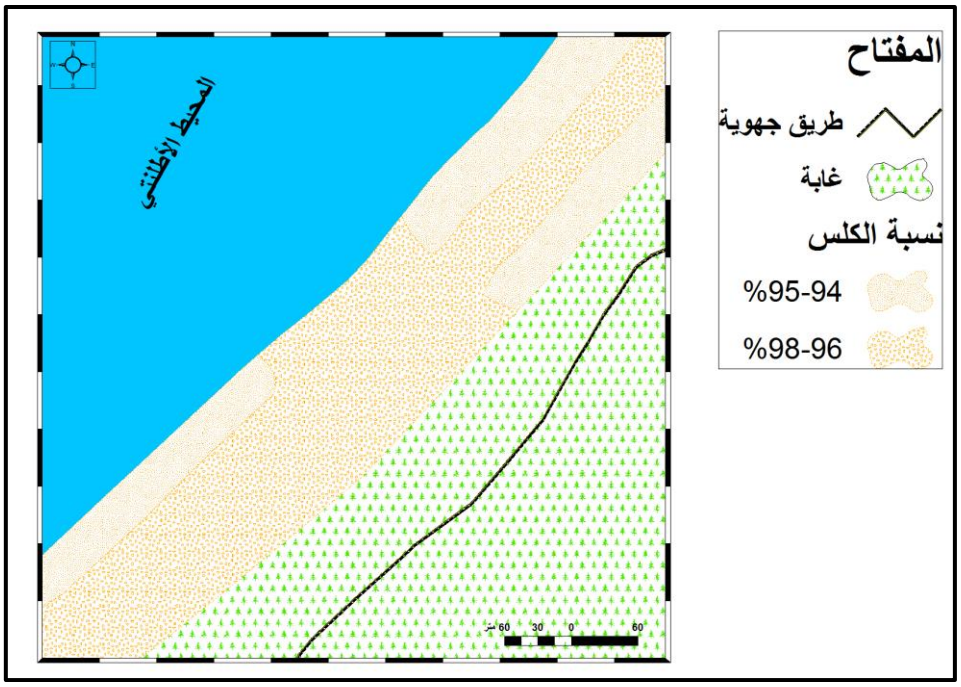
المحور الثالث: دراسة نسبة الكلس:

تبين التحاليل المخبرية لنسب الكلس أن رمال شاطئ جرف اغرابة تحتوي على نسب مرتفعة من الكلس، تتراوح ما بين 88 % و 97 %. هذه النسب تختلف ما بين فصلي الشتاء والصيف. فخلال فصل الشتاء تراوحت نسب احتواء العينات الرملية على الكلس ما بين 88 % و 92 %، مع اختلاف طفيف بين أجزاء الشاطئ. على مستوى التوزيع الطولي، ترتفع نسب الكلس من الجنوب في اتجاه الشمال. أما على مستوى التوزيع العرضي، فلا تسجل أية تفاوتات مهمة ما بين متوسطات نسب الكلس المسجلة في سافلة الشاطئ ووسطه وعاليته. فكل هذه القطاعات تسجل نسبا تتراوح ما بين 89 % و90% (الخريطة 11).



الخريطة رقم 11: توزيع نسب الاحتواء على الكلس بشاطئ جرف غرابة خلال فصل الشتاء.

أما خلال فصل الصيف، فقد تراوحت نسب احتواء العينات الرملية على الكلس ما بين 95.3 % و97.6 %، وهي نسب تفوق بقليل تلك المسجلة خلال فصل الشتاء. مع تسجيل اختلاف في التوزيع الطولي لهذه النسب، حيث ترتفع نسب الكلس من الشمال في اتجاه الجنوب، عكس فصل الشتاء. في حين يحتفظ التوزيع العرضي بخاصية التشابه بين القطاعات المكونة للشاطئ، حيث تراوحت نسب الكلس في سافلة الشاطئ ووسطه وعاليته (الخريطة 12).



الخريطة 12: توزيع نسب الاحتواء على الكلس بشاطئ حربالة خلال فصل الصيف.

يظهر من خلال تحليل نسب الكلس أن شاطئ جرف غرابة يتكون في معظمه من رمال حيفتاتية مختلفة الأحجام لبقايا القواقع البحرية، الناجمة عن الانتاج العضوي النشيط في مقدمة الشاطئ وفي عرض البحر، الذي يوفر أوساطا ملائمة لعيش الكائنات الحية والصدفية، نتيجة توفر بروزات صخرية بمساحات كبيرة. هذا بالإضافة إلى كون الشاطئ يقع بعيدا عن الإتاوات القارية السيليسية للأودية.

خاتمة:

يقع شاطئ جرف غرابة شمال مركز الصويرة القديمة ما بين ميناء الصيد البحري جنوبا وجرف غرابة شمالا على مسافة 1.6 كلم. ويعرف إقبالا متوسطا من طرف المصطافين مقارنة بشاطئ الصويرة القديمة، بسبب خطورة السباحة به ووجود النتوءات الصخرية رغم جودة رماله. ويتميز هذا الشاطئ بخلوه من أشكال التدخل البشري ما عدا الطريق الرابطة بين آسفي والصويرة المحاذية للشاطئ والغابة الاصطناعية لتثبيت الكثبان الرملية.

يتكون الرصيد الرملي لشاطئ جرف غرابة من رمال متوسطة، يختلف وسيطها بين فصلي الشتاء والصيف. فخلال فصل الشتاء يتراوح متوسط حجم الحبات الرملية ما بين 310 و 490 ميكرون. أما خلال فصل الصيف فيتراوح ما بين 329 و 525 ميكرون. ويتميز شاطئ جرف غرابة بارتفاع نسب احتواء رماله على الكلس مقارنة بشاطئ حربالة، حيث تتراوح ما بين 88 و 97 %. ويعزى ذلك إلى بعد الشاطئ عن مصب وادي تانسيفت، إذ يعتمد الشاطئ في التزود بالرمال على الرصيف القاري بنسبة كبيرة. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بتشجيع الدراسات التي تهتم بالمناطق الساحلية وخاصة السواحل الرملية التي لم تخضع لأية دراسة من قبل، وضرورة مراعاة الخصوصيات الجيومرفلوجية للسواحل الرملية في التدخلات البشرية، واستثمار المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها ساحل منطقة الصويرة القديمة في السياحة الاستجمامية مع احترام متطلبات التنمية المستدامة. تهيئة كورنيش شاطئ جرف غرابة وتوفير ممر آمن للولوج إلى االشاطئ.

قائمة المراجع:

- بن الزيدية (خالد) ، 2002، ساحل الرباط – الصخيرات بين مصبي أبي رقراق و الشراط: الدينامية الحالية للسواحل الرملية وآثار التدخل البشري على بيئتها. أطروحة دكتوراه في الآداب، جامعة محمد الخامس الرباط، 334 ص.
- زيدون رشيد، 2020، التدبير المندمج للمناطق الساحلية والأحواض النهرية حالة ساحل الصويرة القديمة وحوض تانسيفت، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا الطبيعية، جامعة القاضي عياض مراكش المغرب، 402 صفحة.
- منسوم محمد، 2015، نحو تدبير مندمج للأحواض النهرية والمجالات الساحلية بالمغرب، في مجلة مشاهد جغرافية العدد الأول، ماي 2015، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش. (ص. ص. 13- 31).
- منسوم محمد، 2015،"االجيومرفلوجيا العامة"، مدخل الى علم التضاريس، الطبعة الأولى ، المطبعة الوطنية مراكش . ص 249.
- Chaibi (M), 2003, Dynamique sédimentaire et Morphogenèse actuelle du littoral d'El Jadida (Maroc). Thèse du doctorat, AIX-Marseille I, 235 p.
- Elmimouni (A), 2009, Approche expérimentale de suivi de la dynamique morphosédimentaire du littoral d'Essaouira, Maroc : Implications pour un aménagement raisonné. Thèse de doctorat, Université du Littoral Côte d'Opale, 249 p.
- Haida (S) et all, 1996, Géodynamique du bassin versant de l'oued Tensift (Maroc) : Erosion mécanique et bilan des transports solides fluviaux. Sci. Géol, Bull, 49, 1-4 p 7-23 Strasbourg 1996.
- Mansoum (M), 1994, La baie d'Agadir : Impacts des aménagements sur l'évolution géomorphologique du littoral. Thèse de doctorat de géographie, Université de Bretagne Occidentale, 328 p.
- Mzari (A), 2002, Etude morpho-sédimentaire des plages de la région Doukkala-Abda. Thèse de doctorat, Université Mohammed V-Agdal Rabat, 274 p.
- Pinot (J.P), 1991, Levé des profils de plage. Techniques Usuelles de Recherche en géomorphologie et Aménagement du littoral, n°12, support de cours, U.B.O, Bret, 7 p.
- Pinot (J.P), 1992, Courbes et indices granulométriques. Techniques Usuelles de Recherche en géomorphologie et Aménagement du littoral, n°5, support de cours, U.B.O, Bret, 24 p.
- Zaydoun (R), 2013, Littoral de Souira Qdima : Impacts des aménagements sur son évolution géomorphologique, mémoire du Master, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Marrakech, Maroc. 128 pp.

تهيئة حوض أم لعشار بكلميم (السفح الجنوبي للأطلس الصغير الغربي، المغرب) : أرقام و إحصائيات

Basin of the Oum-Laâchar in Guelmim (South-western Anti-Atlas of Morocco): preliminary results

أتبـــير حسن، باحـث في الجغرافيا، المغرب

Atbir.nasser@gmail.com

الملخص: تقع مدينة كلميم بالجنوب الغربي للمغرب، وهي معرضة كثيرا للإخطار الطبيعية، خاصة خطر الفيضانات والزوابع الرملية، حيث تحيط بها الأودية من كل الجهات، فنجد:

.واد أم لعشار بغرب وشمال المدينة، وهو ينبع من هضاب الأخصاص بالأطلس الصغير، ويبلغ طوله 62 كلم، ومساحة حوضه 930 كلم^2؛

.واد صياد يشغل جنوب المدينة، وينبع من جبال باني بالشرق. طوله يصل 147 كلم، أما مساحة حوضه فتبلغ 3175 كلم^2؛

.فيضانات واد امان اوشن،تهدد شمال المدينة والأحياء الواقعة به؛

. واد اسيف ازرو بشرق المدينة، يهدد جنوب المدينة.

على مر تاريخها، عرفت المدينة عدة فيضانات خطيرة، بلغت ستة خلال الخمسين سنة الأخيرة وكانت خلال سنوات 1967، 1985،1995، 2003، 2010 و 2014. هده الفيضانات خلفت ونتجت عنها أضرارا كبيرة، حتمت القيام بعدة منشات وتدخلات للحد من خطورتها وخاصة بعد فيضانات 1985، 2010 و 2014. هذه التدخلات تمثلت في إنشاء سدود تلية وتحويلية، إقامة عدة جذران لحماية الأحياء المحاذية للأودية، إنشاء مجموعة من القنوات لتحويل مياه الأودية والشعاب بعيدا عن المدينة والأحياء السكنية. في هذه الدراسة ركزنا على واد أم لعشار الذي يهدد شمال وغرب المدينة.

وفي هذا المقال سنقدم أهم النتائج الأولية المحصل عليها، ومن أهمها توطين وتشخيص مختلف مجالات حوض أم لعشار حسب درجة هشاشتها و تدهورها مع اقتراح مجموعة من التدخلات لتهيئة هذا الحوض.

الكلمات المفاتيح: الأطلس الصغير الغربي، كلميم، واد أم لعشار، فيضانات، أعمال تهيئة.

Abstract: Town of Guelmim are highly subject to natural hazards, especialy floods and swilling. Mainly four wadis characterize and bordered the city of Guelmim:

- Oued Oum-Laâchar originates from the northern Anti-Atlas and has a length of 62 km with a pool of 930 km² in the west;

- Oued Sayad originates from the Bani. Has a length of 147 km with a size of its watershed is 3175 km² in the south of Guelmim ;

- The floods of Oued Aman-Ouchan cause very damaging to north-est of Guelmim;

- Oued Assif Ouzrou in the est of Guelmim cause damaging to the south of Guelmim.

During the histoire, the city of Guelmim has known six floods en 50 years: 1967, 1985, 1995, 2003, 2010 and 2014. Many preventive measures taken to protect the city against such hazards, especially after the floods that Guelmim witnessed in january 1985, febraury 2010 and novembre 2014. In this respect, we should especially mention: hilly dams, water disposal canals, dykes and walls of protection. The study aims to dicuss the elements concernant basin of Oum-Laâchar. It discusses the charactrised of the basin (topography, geology, hydrology and human).

Key words: Anti-Atlas western, Guelmim, Wadi Oum-Laachar, floods, prevention.

مقدمة

إن موقع مدينة كلميم في السافلة وبالسهل الفيضي، وفي ملتقى مجموعة من الأودية، حيث يحيط بها من الشرق الأودية والشعاب النازلة من جبل تيرت، واد امان اوشن من الشمال ومن الغرب واد أم لعشار، ومن الجنوب نجد واد صياد الذي يهدد المباني الجديدة التي شيدت على مجراه الأكبر، وكذلك الضيعات العصرية المنتشرة. هذا الموقع يجعلها معرضة لخطر الفيضان. وعلى امتداد تاريخها، عرفت مدينة كلميم عدة فيضانات مهمة خلال أعوام 1967، 2003،1995،1985، 2010 و2014.

بعد فيضانات 1967 بدأت الدراسات من اجل حماية مدينة كلميم منها. وعقب فيضانات 1985، أقيم الجدار الترابي الذي يحمي المدينة، خصوصا شمالها وغربها، وتمثل الجدار الترابي في بناء مجموعة من الجذران غير متصلة فيما بينها، يبلغ عددها 6، وتمتد من مدخل المدينة شمالا حتى قنطرة طانطان (Atbir., 2014).

بعد فيضانات 2010، التي خلفت خسائر مادية، أنجزت عدة أعمال تمثلت في إنشاء القنوات أسفل جبل تيرت من اجل حماية أحياء تيرت والفيلا و الرجاء في الله والطريق المدارية من الشعاب النازلة من هدا الجبل. تم أيضا بناء

حاجز على واد امان اوشن وقناة لتحويل مياهه نحو واد أم لعشار وتغطيته. بالإضافة إلى بناء حاجز وقائي على طول 500 متر لحماية الواحة الرياضية من فيضانات واد اسيف ازرو الذي يهدد كذلك أحياء النوادر والفلاحة. هذه التدخلات أدت إلى حماية الجهة الشرقية والجنوبية من المدينة من فيضانات 2014. فالامتطاح الفيضي لواد أم لعشار ليوم 28 نونبر 2014 وروافده – خصوصا وادي تالمعدرت- أدى إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات (34 حالة وفاة، 6 مفقودين، تدمير 30 قنطرة و 30 طريقا، انهيار 5000 منزل، اقتلاع الأشجار المثمرة خصوصا النخيل، انجراف الأراضي الفلاحية على ضفاف الأودية و هلاك الماشية وخسائر تقدر بستة مليار درهم لمجموع أقاليم الجنوب المغربي (Targa-Aide., Zurich., 2014)).

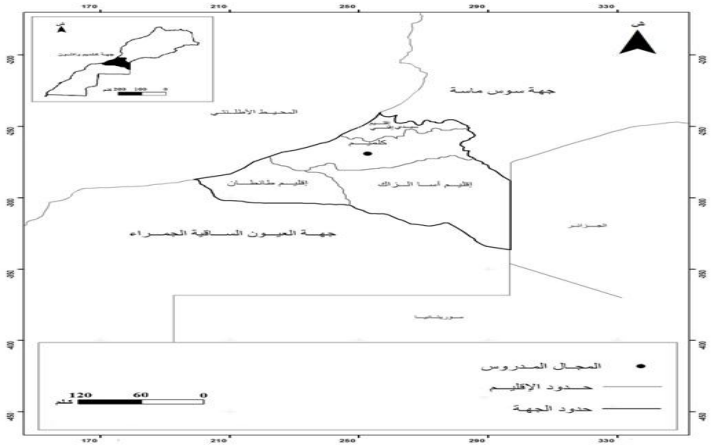
بعد هذه الفيضانات الأخيرة، أنشئت مجموعة من الجذران الإسمنتية لحماية الأحياء التي غمرتها مياه واد أم لعشار على الضفة اليمنى للوادي (حي النسيم، حي الزيتون، حي تركز، حي الكرامز، حي امحيريش.....إلى أخره)، وحي النخيلات على الضفة اليسرى، كما أن مشكل المنشات الفنية المنجزة على هذا الوادي (قنطرة المطار، قنطرة سيدي افني و قنطرة طان طان) ساهمت في تضخيم الخسائر، حيث أن هذه المنشات تسمح فقط بصبيب 150م^3/ث وهو ما يعادل الصبيب السنوي (Atbir et al., 2016).

نطرح السؤال التالي: هل بعد بناء وتشييد الجذار الترابي عقب فيضانات 1985، والقنوات بعد فيضان 2010، والجذران بعد فيضان 2014، أصبحت مدينة كلميم آمنة من خطر الفيضان؟ كما هو الشأن بالنسبة لمدينة اكادير. إذا كان الجواب بالنفي، فما هي الحلول الأخرى المقترحة لحماية هذه المدينة من الفيضانات؟.

تأتي هذه المحاولة إدا لدراسة مشكل الفيضان بكلميم، لتقديم بعض المعطيات الأولية قصد المساهمة في اقتراح مشروع تهيئة عالية حوض أم لعشار. هذه الدراسة تهدف أولا لفهم دينامية هذا الوسط الطبيعي الهش وإعطاء مؤشرات تسمح بتحديد خاصية تصرفه الهيدرولوجي.

يقع إقليم كلميم في الجنوب الغربي للمغرب على السفح الجنوبي للأطلس الصغير الغربي وهو ينتمي إداريا إلى جهة كلميم واد نون، التي تشغل وسط المغرب، و تشكل مدينة كلميم مركز الجهة والإقليم، ويتألف الإقليم من 18 جماعة ترابية قروية وجماعتين ترابتين حضرتين هما كلميم وبويزكارن (الخريطة 1).

الخريطة 1: موقع مدينة كلميم داخل جهة كلميم- واد نون



1. منهجية الدراسة

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة منهجية ركزت في مرحلة أولى على العمل الخرائطي والميداني حيث تم التركيز على استخراج أهم المعطيات الطبوغرافية، الجيولوجية، الترابية و الهيدرولوجية.....، وكذا المعطيات المرتبطة بالاستغلال البشري للحوض. وكل هذه المعطيات تعتبر ضرورية لمقاربة دينامية الحوض وبالتالي هي معلومات كفيلة للإحاطة بدرجة هشاشته. على أن هناك مقاربات أخرى أهم لم نتطرق لها في هذه الدراسة كالمقاربة الهيدروجيومرفلوجية التي تشكل واحدة من الأدوات لتشخيص مخاطر الفيضانات. فالمقاربة التي تعتمد على المنهج الجيومرفلوجي المندمج، والمقاربة الأمريكية المسماة "NRC"، والمقاربة السويسرية الشمولية نسبيا (Obda et al., 2016).

2. الخصائص الطبيعية والبشرية للحوض وعلاقتها بالفيضانات

ينتمي حوض أم لعشار إلى الأطلس الصغير الغربي، ويقع غرب مدينة كلميم، بين خط طول°10.03 وخط عرض °28.59. وينتمي إداريا لمدينة كلميم وترابيا للجماعة الترابية ابانيو. يحده شرقا حوض امان اوشن، وحوض ابانيو غربا. أما شمالا فيحده حوض تالمعدرت، وحوض واد صياد جنوبا. كما أن جبل تيرت يفصل بين حوضي واد صياد وواد أم لعشار.

ينبع واد أم لعشار من هضاب الأخصاص، ويتخذ مجراه من الشمال نحو الجنوب. إذ ينطلق من ارتفاع 1150 متر بواسطة واد تكركوست وينتهي ب 250 متر بمجرى طوله 62 كلم. أما مساحة حوض أم لعشار فتقدر ب 930 كلم^2. وهي متواضعة مقارنة مع مساحة حوض واد صياد التي تبلغ 3175 كلم^2 وحوض واد واركنون التي تصل 2250 كلم^2. الذين يشكلون الأحواض الثلاثة المكونة للمنطقة وروافد لواد أساكا الذي يصب في المحيط.

و يتميز الحوض بمجموعة من الخصائص كما هو مبين في الجدول أسفله.

الجدول 1: الخصائص المورفلوجية للحوض السفحي لواد أم لعشار

المساحة (كلم^2)	930
المحيط (كلم)	160
الارتفاع الأقصى (متر)	1361
الارتفاع الأدنى (متر)	554
الارتفاع المتوسط (متر)	403
طول المجرى الرئيسي (كلم)	62
عدد الروافد المائية	16555
طول الروافد (كلم)	2344
كثافة التصريف (كلم/كلم^2)	2.5
متوسط التساقطات السنوية (ملم)	102
متوسط الحرارة (C°)	C° 20
التبخر الحقيقي (ملم/السنة)	3017

يتضح من الجدول 1 أعلاه ما يلي:

- مساحة الحوض السفحي لواد أم لعشار، الذي يعتبر احد الروافد المهمة لواد صياد، صغيرة ومتواضعة، ينتج عنها فيضانات مدمرة، سريعة وفجائية؛
- يتخذ الحوض السفحي لواد أم لعشار شكل شبه دائري؛
- من حيث التساقطات المطرية، تقدم معطيات محطة كلميم مؤشرات واضحة عن عدم انتظام معدلاتها و كذا تركزها الزمني. فالسلسلة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 1974 و2014 تعطي متوسطا سنويا يصل إلى حوالي 102 ملم. بقيم قصوى تصل إلى 350 ملم (سنة 2014) و قيم دنيا تصل إلى 19 ملم (سنة 2007)؛
- أما من حيث التساقطات الشهرية، فتتميز بتباينات حادة، حيث تسجل أعلى القيم بين شهر أكتوبر وشهر فبراير (158 ملم في شهري أكتوبر و دجنبر) وأدناها خلال شهور يونيو، يوليوز وغشت (0 ملم)؛
- معدل الحرارة المسجل بالإقليم يصل 20 C°؛
- معدل التبخر يبقى مرتفعا ويصل 3017 ملم/السنة.

2-1 – تضاريس وتكوينات جيولوجية متنوعة تمتد مما قبل الكمبري إلى الرباعي

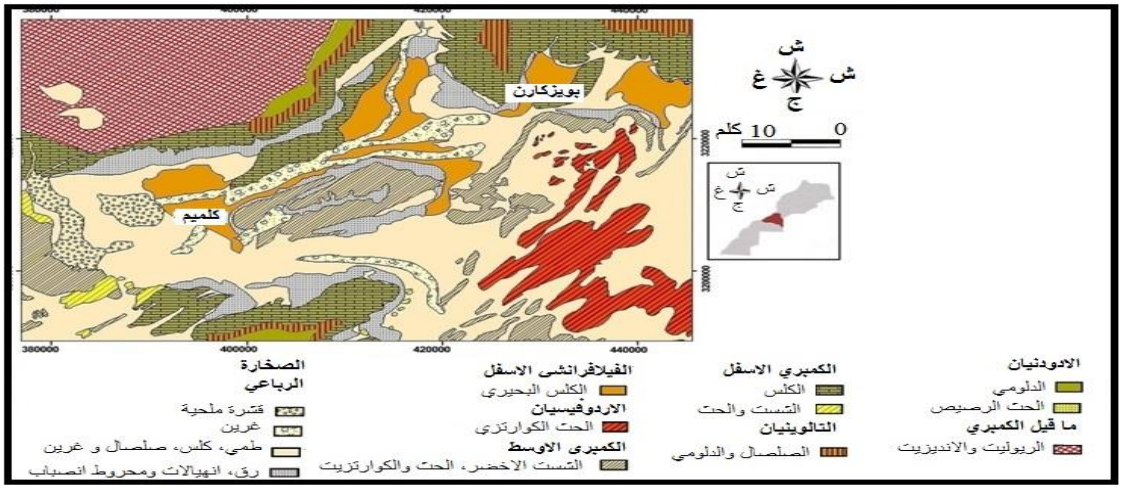
ينتمي الحوض المدروس إلى وحدتين تضاريسيتين:

➢ وحدة مرتفعة في الشمال وتشمل هضاب الأخصاص، التي تشرف على وحدة منخفضة تشكل ديرا وفيجة كلميم - بويزكارن حيث تصب فيها مجموعة من الروافد أهمها واد تالمعدرت وواد ويزكان، الذي تلتقي فيه الأودية النازلة من السفح الجنوبي لهضاب الأخصاص. في الهضاب نجد صخور الزمن الأول (الكمبري الأسفل آو الجورجيان) والمتمثلة أساسا في الكلس، الضلومي، الشست والحث.

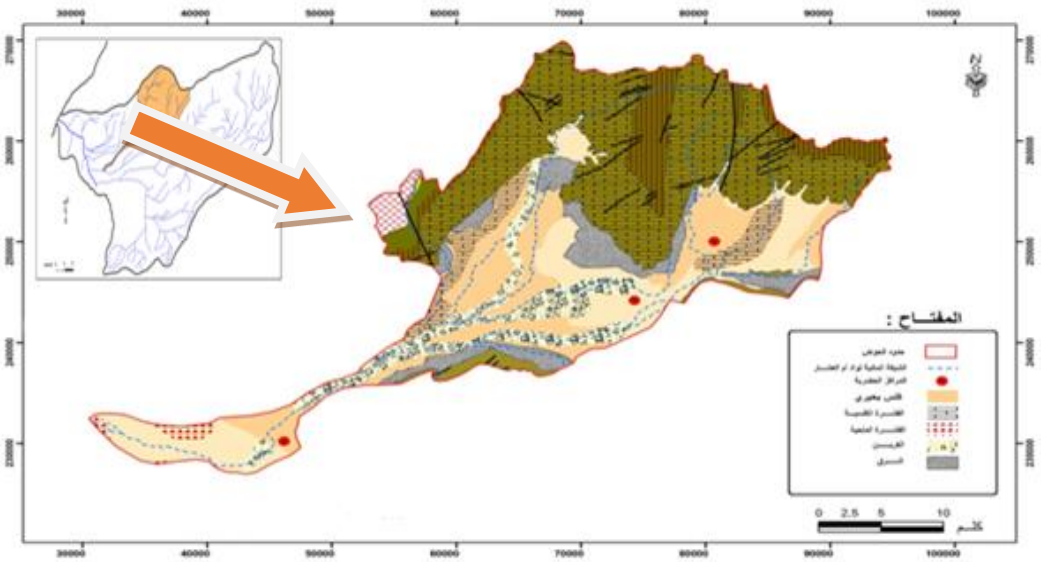
هذه الصخور تتميز بالصلابة وبالنفاذية، وبنيويا فقد تعرضت لعدة انكسارات ذات اتجاهات مختلفة.

➢ منطقة الدير تتألف من التوضعات البليورباعية (آي التي تنتمي إلى الزمنين الثالث والرباعي) والتي تتكون أساسا من الكلس البحيري (الكلس والصلصال) في العالية وبمجرى واد أم لعشار بكلميم، وفي السافلة نجد الرباعي الحديث، المكون أساسا من توضعات نهرية طينية وطمية، استغلها الإنسان في الزراعة خاصة زراعة الحبوب بالمعاذير وبعض الضيعات العصرية (الخريطتين 2 و3).

الخريطة 2: جيولوجية منطقة كلميم



الخريطة 3: التوضعات البليوسينية و الرباعية بحوض أم لعشار.



2 – 2– انحدارات قوية بعالية الحوض

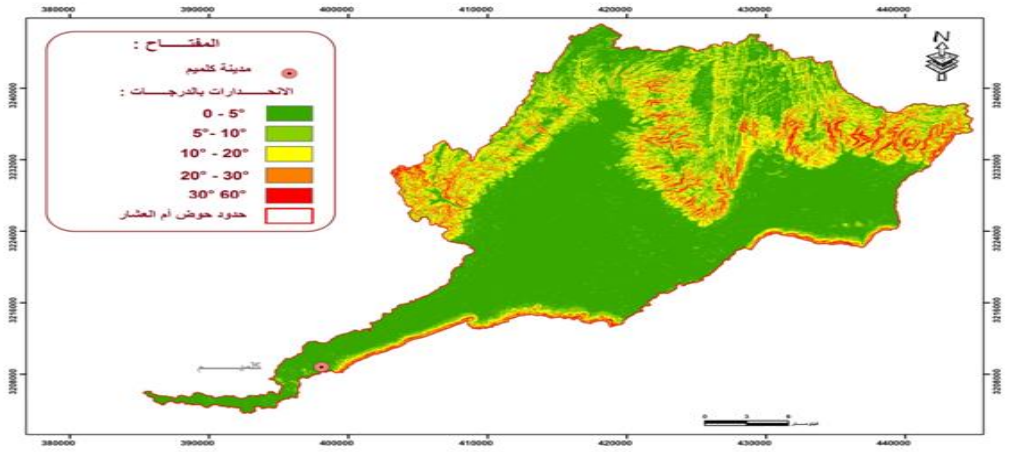
تلعب الانحدارات دورا هاما في تنظيم سرعة جريان المياه السطحية، وذلك من خلال سرعة تصريف المياه والسلوك الهيدرولوجي للأودية. فكلما كانت الانحدارات مرتفعة، كلما قل وقت بقاء المياه على السطح. بالمقابل إذا كانت نسبة الانحدار ضعيفة، ازدادت نسبة بقائه على السطح، وبالتالي ارتفاع نسبة تسربه إلى الباطن.

الانحدارات داخل حوض أم لعشار تتوزع كالأتي:

- الانحدارات التي تقل عن 5 % تشمل أساسا وسط الحوض وسافلته وتشغل مساحات شاسعة؛
- الانحدارات التي تتراوح بين 5 و 15 % تشغل مساحات متفرقة، وتنتشر بالشمال الغربي و الشرقي ووسط الحوض؛
- الانحدارات التي تتراوح بين 15 و30 %، تشمل مساحات مهمة بعالية الحوض؛ بالشمال الغربي و الشرقي؛
- الانحدارات أكثر من 30 % فتشغل مساحة مهمة خصوصا بشرق وغرب الحوض (الخريطة 4).

نستنتج أن الحوض يعرف انحدارات قوية، تساعد إلى جانب شكله الهندسي الشبه الدائري على تركز السيل وحدوث الفيضانات.

الخريطة 4: توزيع درجة الانحدار بحوض ام لعشار



أما توزيع الارتفاعات، فيتم على الشكل التالي:

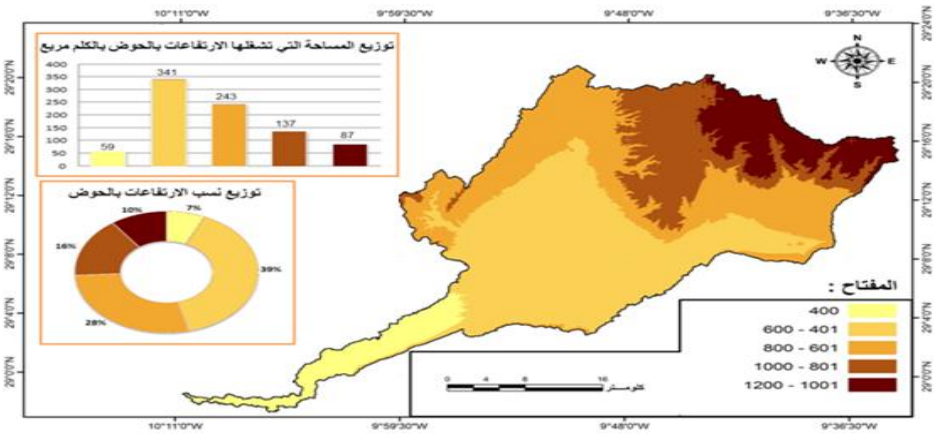
- الارتفاعات ذات 400 متر فتشغل 50 كلم^2 و تشكل 7% من مساحة الحوض؛
- الارتفاعات التي تبلغ بين 400 و600 متر فتغطي حوالي 341 كلم^2 من مساحة الحوض و تشكل 39 % من مساحته ؛
- الارتفاعات بين 601 و800 متر فتشكل 240 كلم^2 من مساحة الحوض و تغطي حوالي 28 % من مساحة الحوض؛

الارتفاعات بين 801 و1000 متر، فتشكل 137 كلم^2 من مساحة الحوض و تغطي 16% من مساحة الحوض؛

أخيرا نجد الارتفاعات بين 1001 و1200 متر و التي تشكل 87 كلم^2 من مساحة الحوض و تغطي 10% من مساحته (الخريطة 5).

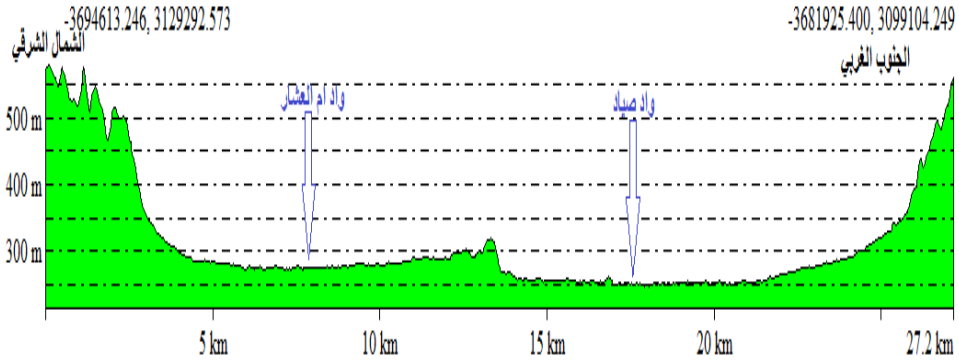
يتشكل مجال حوض أم لعشار من مجموعة من الارتفاعات ذات مقاييس مختلفة، ينتج عنها تسريع قوة جريان الوادي وكذلك الرفع من حجم التساقطات المطرية.

الخريطة 5: توزيع الارتفاع بحوض أم لعشار بالمتر

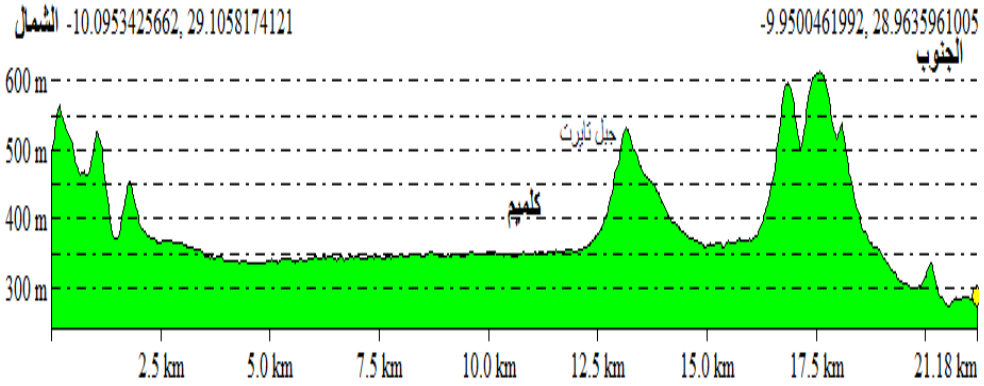


الواد يجتاز سهل يتسع ب 7 كلم و يتواجد بين جبل تيرت وكتلة سيدي افني. له اتجاه شمال-شرق-جنوب-غرب ويلتقي بواد صياد جنوب مدينة كلميم، بعد أن مر منها حيث يجزئها إلى قسمين شرقي وغربي (المقطعين 1 و2).

المقطع 1: مقطع تفصيلي للانحدارات العرضية بسهلي واد أم لعشارووواد صياد



المقطع 2: مقطع تفصيلي للانحدارات العرضية بسهل كلميم



3- غطاء نباتي متنوع ومتدهور

تقدر مساحة مدينة كلميم ب 10000 كلم^2. ويغلب عليها الأراضي الرعوية التي تشكل حوالى 90 % من مجموع مساحة الحوض. الغابة تمثل 1 % من المساحة. في حين تغطي الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة 10 % من المساحة (الجدول 2).

الجدول 2: استغلال التربة بإقليم كلميم

نوع الاستغلال	المساحة (بالهكتار)	النسبة (%)	التوزيع
المراعي	900000	87	-
الغابات	3100	1	- الأركان - العرعار - الطلح

			- الرمث و الدغموس
الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة	100000	10	- 30000 بور - 65000 فيض - 5000 مسقي (2000 بالآبار و 3000 بالعيون).
الأراضي غير الصالحة	83000	1	-
المجموع	1040000	99	-

أراضي الغابات تقدر ب 31000 هكتار وتتكون من العرعار، الأركان والطلح. ومن نباتات شوكية كالدغموس، الطرفاء والعصفية. وهو يلعب دورا كبيرا في تثبيت التربة والحفاظ على تماسكها، خصوصا في عالية الحوض حيث شدة الانحدارات.

وقد عرف الغطاء النباتي تراجعا كبيرا بفعل توالي سنوات الجفاف والرعي المفرط من طرف الرحل وقطعان الماشية.

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب 100000 هكتار. وتتوزع بين أراضي الفيض التي تشغل 65000 هكتار والزراعات الدائمة بالواحات التي تشغل 5000 هكتار. منها 3000 هكتار تسقى بالعيون و2000 هكتار بالآبار.

أما الأراضي الرعوية فتشغل مساحة تقدر ب 900000 هكتار. وتسمح بتواجد قطيع هام من الأغنام والجمال والماعز. هذه المراعي تعاني من الجفاف، حيث أن صغار الفلاحين يعانون من انخفاض إنتاج الحبوب وانخفاض القطيع. نسبة كبيرة من المراعي أصبحت غير صالحة للاستعمال.

تنتشر الأتربة الضعيفة أو القليلة التطور بالإقليم. وهى بصفة عامة تربة حصوية أو ملحية. يمكن أن نميز بين نوعين من الأتربة:

تربة سيدبالية بالواحات وعلى طول المجاري المائية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للفلاحة وهى مهددة ومعرضة للتعرية الجانبية وذلك بفعل تكونها من عناصر هشة كالطين والطمي والرمال الدقيقة.

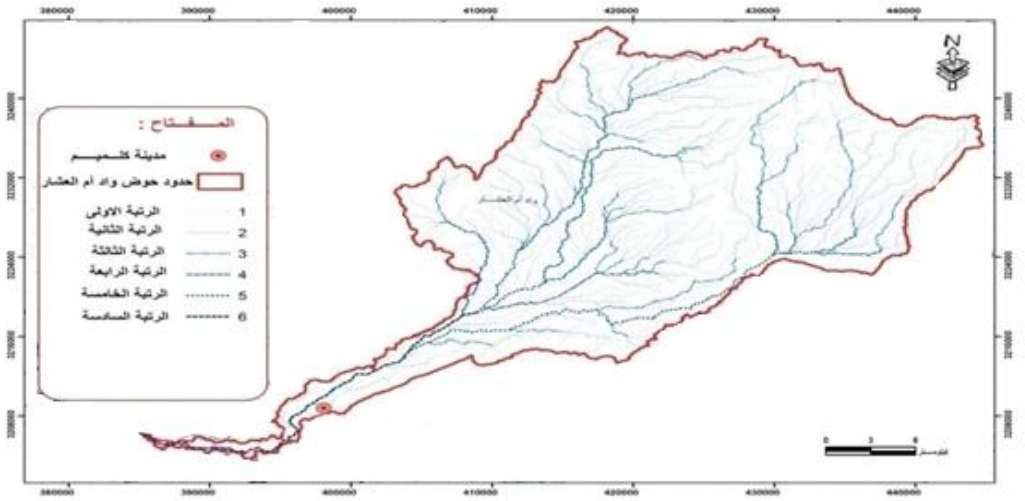
أما باقي المجال، فتسود به تربة معدنية خامة. هذه الأتربة تساعد في نشوء ظاهرة الفيضانات بفعل غياب غطاء نباتي كثيف، وتعرف فقط انتشار نباتات شوكية وأحراش لا تساعد على تثبيتها وحمايتها من التعرية المائية.

4- تتميز الشبكة الهيدروغرافية للحوض السفحي لواد أم لعشار بشدة تشعبها

توضح الخريطة 6 أسفله تصنيف الشبكة الهيدروغرافية حسب طريقة ستراهلر (Strahler, 1952)، التي تنص على أن المسيلات المائية، والجداول الصغيرة التي لا تصب فيها مسيلات، أو وديان أخرى تنتمي إلى المرتبة الأولى، وعند التقاء مجرى مائي من المرتبة الأولى مع مجرى أخر من المرتبة نفسها يشكلان مجرى مائي من المرتبة الثانية. وعند التقاء وديان المرتبة الثانية يشكلان مجرى مائي من المرتبة الثالثة، وهكذا حتى تصل إلى المصب الرئيس للنهر(Strahler, 1952).

يبلغ طول واد أم لعشار 62 كلم. ومجموع أعداد المجاري المائية 16855 مجرى، بطول إجمالي قدره 2344 كلم (الجدول 1). ويدل ارتفاع عدد رتب حوض أم لعشار على تصريف أكبر وسرعة جريان كبيرة. أهم روافده تتواجد بالسهل ومن أهمها أودية تالمعذرت، تيمتيلان، توتلين وتيكتان في سافلة دوار توتلين، التابع للجماعة الترابية لاباينو.

الخريطة 6: الشبكة المائية بحوض واد ام لعشار



5- الخصائص العامة للتصريف المائي بالحوض

ومن حيث التصريف المائي، تتميز الشبكة الهيدروغرافية بكثرة المسيلات والأودية الثانوية (واد تالمعدرت، واد انتكتان، واد إد داود.....إلى أخره) الوافدة على واد أم لعشار. هذه الأودية يغلب عليها الطابع الموسمي و الجاف. لكن جريانها عنيف في فترة الأمطار الغزيرة.

وعلى اعتبار أن حوض واد ام لعشار لا يتوفر على محطة هيدرولوجية لقياس صبيبه، فإن تحليل المعطيات سيتركز على محطتي اساكا وتغجيجت على التوالي بالنسبة لوادي اساكا و صياد.

ومن خلال تفحص معطيات قيم صبيب واد صياد بتغجيجت خلال الفترة الممتدة بين 1981 و 2005 مثلا، نجد فروقات واضحة ما بين القيم الدنيا التي تصل إلى 10 لتر/الثانية خلال أعوام 1992، 2000 و2005، والقيم القصوى التي تصل إلى 762 لتر/الثانية عام 1985، وهى حصيلة مائية تتجاوز بشكل كبير المتوسط السنوي (61.6 لتر/الثانية).

نفس التباين يلاحظ من خلال دراسة الصبيب الشهري الذي يتميز بوجود قيم قصوى (762 ل/ث) تتجاوز بكثير القيم الدنيا (0 ل/ث). بل وحتى المتوسطات الشهرية القصوى (61.6 ل/ث). أما بالنسبة للمحطة الهيدرولوجية اساكا، فنجد فروقات واضحة ما بين القيم الدنيا التي تصل إلى 0.5 ل/ث (سنة 2000)، والقيم القصوى التي تصل 745.8 ل/ث (سنة 2002)، وهي حصيلة مائية تتجاوز بشكل كبير المتوسط السنوي الأقصى (159.6 ل/ث).

نفس التباين يلاحظ من خلال دراسة الصبيب الشهري الذي يتميز يقيم قصوى (745.8 ل/ث) تتجاوز بكثير القيم الدنيا (0.3 ل/ث) .

فعلى سبيل المثال، عرف إقليم كلميم فيضانات عنيفة ناتجة عن فيضان واد أم لعشار يوم 7 يناير 1985، حيث سجلت 33 ملم بكلميم و65 ملم ببويزكارن خلال 53 دقيقة فقط، وبصبيب وصل إلى 1000 م^3/ث (Karmaoui et al., 2016). وكذلك ارتبط فيضان 28 نونبر 2014، بالعواصف الرعدية القوية التي عرفها إقليم كلميم، والمصحوبة بإمطار قوية، حيث سجلت تساقطات استثنائية بلغت أكثر من 200 ملم في ظرف 12 ساعة بكل من تغجيجت ب 208 ملم، اساكا ب 233 ملم، كلميم ب 260 ملم و بويزكارن ب 183 ملم.

نتج عن هذه التساقطات المطرية الاستثنائية، إمتطاحات فيضية قوية تتميز بصبيب لحظي مهم لواد اساكا بلغ 345 م^3/ث يوم 28 نونبر 2014 و974 م^3/ث كصبيب أقصى ليلة 29 نونبر 2014، بينما تم تسجيل معدلات اقل من ذلك بكثير في الصبيب خلال السنوات الماضية.

يتبين لنا أن المناخ، الغطاء النباتي والنظام الهيدرولوجي تشكل عوامل مساعدة على حدوث خطر الفيضانات، حيث تساهم في تركزها وتسريع حركتها.

6. الاستغلال البشري للحوض يساهم في زيادة حدة خطر الفيضانات

دراسة وتحليل ظاهرة الفيضانات، لا ترتبط فقط بالعوامل الطبيعية، بل تشمل أيضا الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، حيث إن الساكنة والأنشطة التي تقوم بها، تساهم في تسريع ظهور مثل هذه الظواهر الهيدرولوجية. وفيما يتعلق بالحوض المدروس، فهو يمتد على تراب مدينتين هما بويزكارن وكلميم، والجماعة القروية لاباينو.

الجدول 3: تطور عدد السكان بحوض أم لعشار.

المدن/ القرى/السنوات	بويزكارن	اباينو	كلميم
1982	7533	2530	41099
1994	8638	2623	72563
2004	11982	2396	95749
2014	14228	2422	118318

حوض ام لعشار يضم مدينتين هما بويزكارن وكلميم بالإضافة للجماعة الترابية لاباينو. هذه المدن تقع في الدير بالنسبة لبويزكارن والسافلة بالنسبة لكلميم حيث انبساط السطح وخصوبة التربة.

داخل هذا المجال نميز بين مجالات تتميز بكثافة عالية ككلميم وبويزكارن ومجال له كثافة ضعيفة يشمل اباينو(الجدول 3).

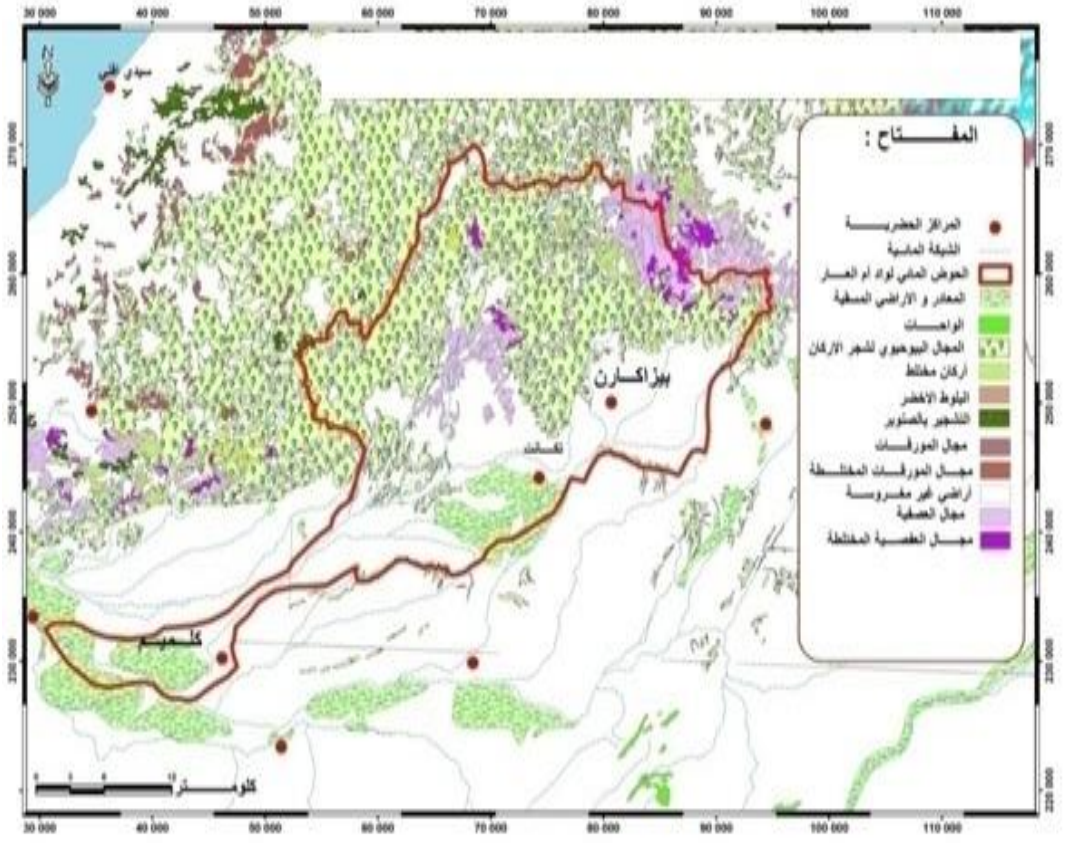
هذا النمو راجع بالخصوص إلى الهجرة من ايت بوفولن نحو بويزكارن، وكذلك الهجرة من العالم القروي نحو مدينة كلميم، نتيجة أزمة الجفاف التي شهدها خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، نتج عنه توسع عمراني عشوائي على ضفاف أودية ام لعشار، اسيف ازرو وامان اوشن.

أما عن الأنشطة المرافقة لهذه التركزات، فهي فلاحية مرتبطة بالأراضي الفلاحية ببويزكارن واباينو، إضافة إلى تربية الماشية حيث القرب من هضاب الأخصاص ومن الأركان.

أما مدينة كلميم فهي تعرف تركز الأنشطة الإدارية والتجارية والخدماتية. أما الجانب الفلاحي، فنجده بالجنوب حيث تنتشر عدة ضيعات عصرية فلاحية، تستغل خصوبة التربة المكونة من الطين والطمي والفرشة المائية القريبة من السطح.

هذه الضيعات يغلب عليها زراعة الحبوب والخضروات والفواكه. أما من حيث الطرق، فالمجال يعرف انتشارا مهما لعدد من الطرق الوطنية والإقليمية، كالطريق الوطنية رقم 1 وطريق الواحات رقم 12، بالإضافة إلى طرق إقليمية وجهوية.

الخريطة 7: الاستغلال البشري بحوض واد ام لعشار



7.تهيئة حوض أم لعشار للحد من أخطار الفيضانات

موقع الحوض بالسافلة يجعله مهدد بخطر الفيضان. ومنذ فيضان 1985 بدا التفكير في تهيئة الحوض.

داخل الحوض يمكن أن نميز بين تهيئة العالية ببويزكارن حيث نجد عدة سدود تلية أنشئت على وادي اغرغيز و إيماون، بالإضافة إلى عدة جدران أقيمت حول مدينة بويزكارن لحمايتها من الفيضانات، غير أن التوسع العمراني لهذه المدينة شمال الحاجز الوقائي، وإنشاء دواوير جديدة دفع بالتفكير في إنشاء حائط جديد. وكذلك تحويل مجرى واد إيماون نحو واد أغرغيز. ونجد قناة لتحويل مياه واد تامدرين نحو واد اغرغيز لحماية حي المسيرة 2 من الفيضانات.

أما في مدينة كلميم، فنجد عدة تدخلات أنشئت عبر مراحل حيث نجد الجذار الترابي الذي أنشئ على واد ام لعشار بعد فيضان 1985. هذا الجذار الترابي غير متصل، حيث نجد عدة فراغات بين أجزائه تستغلها مياه الفيضانات للتسرب نحو المدينة.

بعد فيضانات 2010 تم إنشاء عدة قنوات عند قدم جبال تيرت لحماية هذا الحي وأحياء الرجاء في الله والموحدين من الشعاب النازلة من هذه الجبال.

تم إنشاء أيضا حاجز على واد امان اوشن بشمال كلميم، وتم ربطه بقناة من اجل تحويل مياه الوادي ومياه القناة العليا نحو واد أم لعشار.

بعد فيضانات 2014، تم إنشاء جذران على الضفتين اليسرى واليمنى لواد أم لعشار لحماية الأحياء القريبة من مجرى الوادي، خصوصا أحياء النسيم، الزيتون، تركز، امحيريش والنخيلات.

فواد أم لعشار يعتبر من اعنف الأودية الآتية من الشمال، وذلك بالنظر إلى قوة صبيبه الأقصى خلال فترة التساقطات الغزيرة. ويتضح هذا من خلال قيم الصبيب القصوى المسجلة خلال الفيضانات التي عرفتها مدينة كلميم. وقد كان فيضان خريف 2014 من اخطر الفيضانات في تاريخ هذه المدينة، إذ كان الصبيب الأقصى فيه هو 982 م^3/ث يوم 28-11-2014 على الساعة 18h30، علما أن الصبيب المئوي هو 888 م^3/ث.

تم أيضا هدم المنشات الفنية وإعادة بنائها بمعايير جديدة، حتى تتناسب مع قوة الصبيب، كما هو الشأن بالنسبة للقنطرة المتواجدة على طريق المطار وقنطرة طانطان على الطريق الوطنية رقم 1. أما بالنسبة لقنطرة سيدي إيفني على الطريق الوطنية رقم 21، فالأشغال ابتدأت مؤخرا ومن المنتظر أن تنتهي في غضون عام بتكلفة تتجاوز المليون درهم.

تم أيضا إنجاز التطهير الخاص بمياه الأمطار، حيث كانت فيما مضى تصرف جنبا إلى جنب مع مياه الصرف الصحي المنزلي، وهو ما ينتج عنه عدة عراقيل كاختناق جزء كبير من شبكة التطهير، وأحيانا عدم قدرتها على استيعاب الكمية الضخمة من الحمولة السائلة والصلبة من السيول المائية. تم ايضا تنظيف وتنقية الوادي من مخلفات البناء والنفايات والفيضانات كالأحجار والحصى والجلاميد، وكذلك توسيعه وتعميقه خصوصا قرب القناطر.

هكذا فالمدينة أصبحت تتوفر على تجهيزات وتدخلات تحميها من الفيضانات، هذه التدخلات التي جاءت متسلسلة ومتدرجة وبعد الفيضانات التي تعرضت لها المدينة طوال تاريخها، حيث عرفت ستة فيضانات مهمة خلال الخمسين السنة الماضية.

خاتمة

مدينة كلميم معرضة لخطر الفيضانات وعلى امتداد تاريخها تعرضت لعدة فيضانات، الشئ الذي أدى إلى عدة تدخلات للحد من خطر هذه الفيضانات. هذه التدخلات أصبحت تقريبا تغطي كل المدينة. لكن بعضها يحتاج إلى التقوية كالحائط الترابي الذي يحمي شمال المدينة، حيث يقترح استبداله بحائط إسمنتي وتعليته، كذلك يجب تشييد جذار وقائي لحماية دوار القصبة الذي يوجد بمحاذاة مجرى الوادي ومعرض لخطر الفيضان. علما ان هذه الجذران معرضة لخطر قوة السيلان و بالتالي تحطيمها، الشئ الذي يمكن أن يهدد الأحياء القريبة من مجرى الواد كما حصل لحي وادنون حين تحطم جزء من حائط الكورنيش مما ادى إلى غمر هذا الحي بالمياه خلال فيضانات شهر نونبر 2014. و يجب كذلك تفعيل القوانين 12.66 و 36.15 الخاصة بالتعمير والماء.

يجب أن تتوفر المدينة على جهاز و إدارة لتدبير المخاطر. هذا الجهاز يجب أن يدمج المدينة في منظومتها الهيدرولوجية الشاملة والمتمثلة في حوض صياد- واركنون. وضرورة تحسيس الساكنة بهذا الخطر الطبيعي تجنبا للخسائر البشرية. من بين المقترحات نجد ايضا بناء سدود تلية على روافد واد أم لعشار التي تنبع من الأطلس الصغير.

كما أن مشروع سد فاصك الكبير، المقام على واد صياد، من بين أهدافه حماية المدينة خاصة جنوبها والمناطق المجاورة لها من فيضانات واد صياد، وسقي حوالي 10 ألاف هكتار من الأراضي الزراعية وأخيرا تغذية الفرشة المائية للمنطقة. نشير أن سعته تصل 80 مليون متر مكعب، وتكلفته تبلغ حوالي مليار درهم.

المــراجع

- **Agence du Bassin Hydraulique de Souss Massa et Draa Agadir, (2010).** Etude de protection contre les inondations de la ville de Guelmim. Mission 1 : diagnostic de la situation existante et étude hydrologique : 50 p.

- **Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume du Maroc**,. (2006). Actualisation de l'étude du schéma d'aménagement intégré des ressources en eau du bassin de Guelmim. Rapport d'étude définitive. Sous-mission I-F « étude hydrologique des crues du bassin de Guelmim ». P.61

- **Atbir H., (2014).** La Feija de Guelmim-Bouizakarne : géomorphologie et perspectives environnementales. Thèse de Doctorat. FLSH Sais-Fès, 330 p.

- **Atbir H., Akdim B., Laaouane M., Aït Hssaïne A., (2016)**. Analyse et cartographie de l'inondation du 28/11/2014 à Guelmim et Bouizakarne (versant sud de l'Anti-Atlas, Maroc) et problématique d'aménagement. Revue de Géographie du Maroc, 31, n° 2 : 60-80.

-Akdim B., Laaouane M., Taous Ali., Obda K., (2003). Risques hydrologiques dans la région de Taza (Maroc) genèse, conséquences et problèmes d'aménagement. Géomaghreb, 1 :47-60.

- **El Hafid D., Emmanuel G., Akdim B., (2004).** Echelle spatiale et genèse des risques hydrologiques en milieu urbain et péri-urbain : cas de la ville de Oujda (Maroc). Géomaghreb, 2 : 1-10.

- **Gartet A., Gartet J., Akdim B., (2010).** Gestion et prévention des risques hydrologiques dans le processus d'urbanisation des quartiers périphériques à Fès : cas de l'oued Boufékrane à Aouinat el Hajjaj. Géomaghreb, 6 : 21-35.

- **Karmaoui A., S.F. Balica S.F., M. Messouli M., (2016).** Analysis of applicability of flood vulnerability index in Pre-Saharan region, a pilot study to assess flood in Southern Morocco. Nat. Hazards Earth Syst. Sci. Discuss., doi:10.5194/nhess-2016-96, 2016 . Manuscript under review for journal Nat. Hazards Earth Syst. Sci. pp. 1-24.

- **Obda Kh.,Taous A., Amyay M., Lasri M., Raynard El., Obda I., (2016).** Gestion du risque d'inondation au Maroc: Approches méthodologiques. Revue de Géographie du Maroc, 31, N° 2 : 29-43.

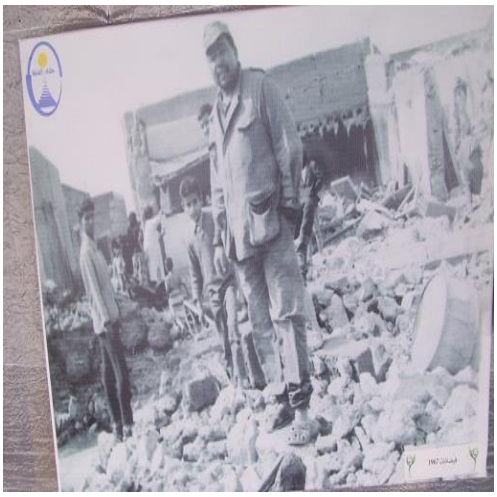
- **Strahler A.N., (1952).** Dynamic basis of geomorphology. Bulletin of Geological of America, 63, P. 923-938.

- **Targa-Aide., Zurich., (2014). Inondations au Maroc en 2014:** quels enseignements tirer de Guelmim et Sidi Ifni. 40 p.

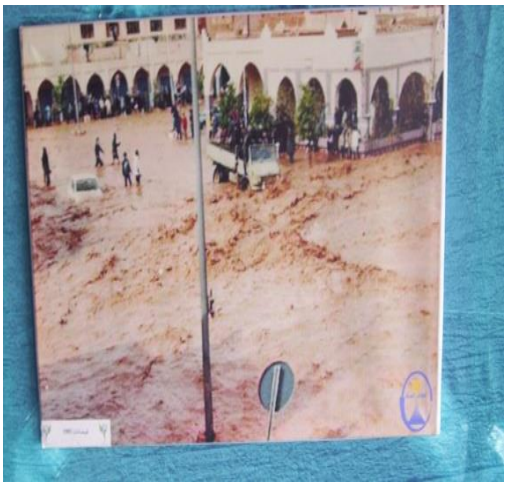
-Taous A., 2005. Géomorphodynamique fluvial. Processus morphosédimentaire, ajustements spatio-temporels, paléoenvironnements et mutations récentes des espaces fluviaux. Publications de la FLSH Saïs-Fès. Série : « thèses et monographies » N° 11. 425 p.

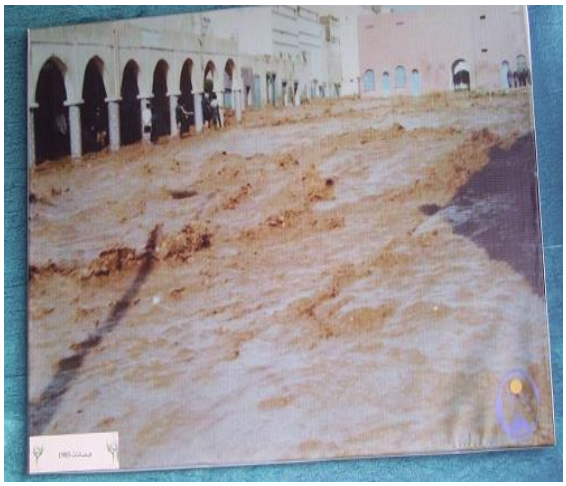
. **إدريس الحافيظ.،(2006)**. نشأة وتدبير الأخطار الهدرولوجية داخل المدارات الحضرية: حالة وجدة وبركان والسعيدية (المغرب الشرقي). أطروحة الدكتوراه. جامعة سيدي محمد بن عبد الله.كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، 315 صفحة.

صور تؤرخ للفيضانات التي عرفتها مدينة كلميم خلال سنوات 1967، 1985 و 2014.













واقع المجالات الجبلية عبر العالم: الفوارق المشتركة والمطالب الموحدة

The reality of mountain areas across the world : common differences and unified demands

محمد أوشرو، باحث في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب
medoucherrou@gmail.com

الملخص:

تقدم الجبال مجالات فريدة من التنوع الإحيائي والثقافي، في أجزاء عديدة من العالم، إلا أن أغلبية سكانها يعانون من تدني مستويات التنمية، كما أن النظم الإيكولوجية الجبلية تتعرض بشكل كبير لخطر التدهور والتراجع. ومع ذلك لم يبد الفاعلون إلى وقت قريب استعدادا من أجل حماية الجبل أو تنميته.

في هذا الإطار، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توحيد المفاهيم المتعلقة بالجبل، ورفع اللبس الحاصل أحيانا في عدم الفصل بين ما هو جبلي وقروي. ومن جهة ثانية، إلى وضع المسألة الجبلية في سياقها العالمي، من أجل الوقوف على واقع المجالات الجبلية، ومقارنتها ببعض التجارب الدولية الناجحة في تدبير جبالها، من خلال سياسة خاصة بالجبل.

الكلمات المفاتيح: مفهوم الجبل – الجبال العالمية – التنمية المستدامة – سياسة الجبل.

Abstract:

Mountains provide unique areas of biological and cultural diversity, in many parts of the world, but the majority of its population suffers from low development levels, and mountain ecosystems are significantly at risk of deterioration and decline. However, actors have yet to be prepared in preparation for the protection or development of the mountain.

In this context, we will try through this research paper to consolidate the concepts of the mountain, and sometimes lift the confusion of non-separation between what is mountain and rural. On the other hand, to put the mountain matter in its global context, in order to stand on the reality of mountain areas and compare them with some successful international experiences in their mountain management, through a special mountain policy.

Key words : mountain concept - world mountains - Sustainable development - mountain policy.

مقدمة:

تغطي المجالات الجبلية في العالم ربع مساحة الكرة الأرضية، بحجم سكاني يصل إلى 12% من سكان المعمور. وتتوزع في جميع القارات على ما يقارب 132 دولة من أصل 180 بلدا[328]، وعلى جميع أنواع النظم البيئية الرئيسية. وتتميز بالعديد من الاختلافات والتمايزات تبعا لاختلاف وتمايز الأوساط والثقافات، كما أن سكان الجبال يمتلكون قواسم مشتركة من خلال نمط العيش والمهارات والممارسات التي اكتسبوها تجريبيا في مجالات ذات خصوصية وتفرد، وذات ثراء طبيعي وإيكولوجي (الجبال حوالي 25 % من الغابات في العالم). هذه المجالات، تعتبر كذلك خزانا للمياه (توفر الماء الصالح للشرب لأزيد من نصف سكان العالم)، وموطنا للعديد من النباتات (عشرون نوع) التي تعد الغذاء الرئيسي لحوالي 80% من سكان العالم[329].

مقابل هذا الغنى، تعرف المجالات الجبلية تفاوتا بينا في التنمية مقارنة بالسهول والحواضر الكبرى. وهذا التفاوت يمكن إجماله في سكان فقراء في مجال طبيعي غني. ولعل ما كرس هذه الوضعية، هو فقدان سكان الجبال - بكيفية تدريجية ومقلقة - تحكمهم في تدبير الموارد الطبيعية من معادن ومياه وأنشطة رعي زراعية وغابية وغيرها. فهم لا يستفيدون من السياسات التنموية المعدة من قبل الدول والحكومات، إذ لا تشكل السياسات الخاصة بحماية التنوع الاحيائي وصيانة المحيط البيئي موضوع تفاوض وشراكة مع السكان المعنيين، بل غالبا ما تسن هذه السياسات على حساب مصالحهم أو حقوقهم المكتسبة، وعلى أنماط تدبيرهم للموارد المحلية أو تضامناتهم التقليدية. كما تتعرض ثقافاتهم الأصلية إلى التشويه بسبب تقديمها في حلة فلكورية من جهة، وتزايد الأنشطة السياحية والتي تسهم في تفكيك المجتمعات المحلية من جهة أخرى.

أمام هذه المفارقة التي تعيشها المجالات الجبلية العالمية، لم يبد المشرع استعدادا كبير لتنميتها، باستثناء اتفاقية جبال الالب. التي تعتبر أول اتفاق يتعلق بالسلاسل الجبلية، والذي تم التوصل اليه سنة 1991، لتبدأ بعد ذلك ظهور القوانين الوطنية المتعلقة بالجبل. بحيث يمكن اعتبار هذه المرحلة من المراحل الجنينية الأولى التي تناولت إشكالية تنمية المجالات الجبلية.

328 - Programme Intégré de développement des zones de Montagne, Document de synthèse du diagnostic, Rabat, février 2010, McKinsey et company, 54 PP., P. 40.

329 - UNEP word conservation Monitoring center, Mounain Environments, Mountain watch, Sawinrove imagining, UK 2002, P.25.

تماشـيا مع إشـكالية، سـنحاول تناول هذه الورقة البحثية من خلال محورين اسـاسـين: يتعلق الأول بمفهوم الجبل ورهانات التنمية به، أما الثاني فقد حاولنا القيام بوضع مسألة سياسة الجبل في سياقها العالمي.

I. المجالات الجبلية ورهانات التنمية

1. إشكالية تحديد مفهوم الجبل

" ليسـت هناك حاجة لتعريف الجبل" هكذا أعلن H. Gaussen في مقدمة كتاب خاص "بالنباتات والحيوانات في الجبل"، في حين ذهب راوول بلانشـار (R. Blanchard) في الاتجاه المعاكس أثناء تقديمه لكتاب ج. بلاش (Joseph Vidal de La Blache) حول "الإنسـان والجبل"، حين قال: "يكاد يكون من المسـتحيل توفير تعريف للجبل"[330]، وبذلك، يبدو من الصـعب إيجاد مفهوم للجبل، فهو من المفاهيم التي يكتنفها الغموض، بل هو عبارة عن تمثلات اجتماعية ذهنية وتجريدية في ارتباط وطيد بالواقع والتي لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى الإطارات الإيديولوجية التي انتجتها[331]، وبالتالي فمفهوم الجبل يختلف باختلاف المرجعيات والتصورات والانتماءات، حيث يتداخل الطبيعي بالثقافي وكذا السياسي.

يعتبر الاهتمام بتحديد مفهوم الجبل وطبيعته من المواضيع العلمية التي طرحت العديد من النقاشات، دون الوصول إلى توافق بشـأنها؛ ويعزى ذلك الى التباينات الكبيرة بين المجالات الجبلية فيما بينها؛ حيث تنفرد كل وحدة جبلية بخصائص طبيعية وبشرية تميزها عن الوحدات الأخرى. فالجبل مصطلح له استعمالات علمية وأخرى عامية ومتداولة، كما أن له معان مختلفة ومتقاربة بشكل عام، فالجبل كما هو الشأن بالنسبة إلى "السهل" و"الهضبة" وإلى "الوادي" يمثل نوعا من التضـاريس التي تسـاعد على فهم التنوع الطبوغرافي للعالم واسـتيعابه. لكن رغم المحاولات المتعددة لتعريف الجبل إلا أنها تظل غير دقيقة، كما أن اعتبار بعض الأشـكال بمثابة جبال غالبا ما يشـكل موضـوع خلاف. فعلى سـبيل المثال، فإذا كانت جبال الأنديز والبيريني (Pyrénées) وجبال الأطلس بالمغرب تعد باتفاق الجميع سـلاسـل جبلية، فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى هضبة التبت (آسيا الوسطى) وكولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) أو بالنسبة إلى جبال أري (Arrée) في بروطانيا (فرنسـا) أو جبال الأردين (Ardennes) (الفرنسـية – البلجيكية)[332]، ويمكن إرجاع عدم الدقة هاته الى العديد من العوامل، أهمها:

---

330 - Veyret Paul, Veyret Germaine, (1962). Essai de définition de la montagne. In: Revue de géographie alpine, Tome 50, n°1. p.5.

331 - بوجروف السـعيد (2007): الجبال المغربية: أي تهيئة؟، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص. 55.

332 - Debarbieux Bernard (2003): Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés.

- غياب إجماع علمي حول المعايير والقيم التي يمكن استخدامها كحد أقصى في تحديد الجبل،
- استمرار الاستعمال القديم والعامي للكلمة، حيث التباين المشهدي الكبير بين حجم التضاريس والرساتيق، بغض النظر عن الحجم والارتفاع،
- الجمع المتكرر الذي يتم بين الواقع المادي للجبال وسمات أو طبيعة تصور المخيلة الجماعية.

كل هذا، دفع ببعض الباحثين الى طرح نوع من الشك المنهجي في تعريف الجبل، كبرنار ديباربيو الذي اعتبر: " الجبال ليست بالجبال" [333]، وهناك من خلص في نهاية المطاف الى أن المشكلة لا تقتصر فقط على الاستعمال العلمي للمفهوم وإنما يمتد الى الميدان العملي والتطبيقي، خاصة الدول الرائدة في سياسة الجبل كفرنسا وسويسرا وغيرها من الدول، التي كانت في أمس الحاجة أكثر من غيرها الى تحديد دقيق لمفهوم الجبل؛ حيث على أساسه تبني تدخلاتها ومساعداتها لساكنة هذه المجالات الجبلية.

إذا كان مفهوم الجبل ليس دائما ميسور الإدراك لعدم دقة الحدود المعتمدة وتعدد أنماط الجبال وخصوصيتها وصعوبة تصنيفها فإنه مع ذلك تم الاعتماد على العديد من المعايير كالارتفاع، والبنية (التضرس) والتدرج البيوميناخي[334]، وهناك من يضيف إليها طبيعة الحياة البشرية[335]، والتي يصعب عموما الفصل بينها لتقديم تعريف دقيق لطبيعة الجبل وتتبع الحدود الدنيا لهذا المفهوم. **فالارتفاع** له تأثيرات قوية جدا على العناصر الأخرى، أما **البنية** فهي من العناصر الأقل حسما في تحديد الجبل، حيث نجد داخل الجبال، كما هو الحال في الهضاب العليا وكذا الأسطح المتموجة العالية وحتى في السهول الداخلية الفيضية أو البحيرية، أشكال غير جبلية الى حد ما، إضافة إلى ذلك نجد في المناطق غير الجبلية الخوانق المثيرة، والانحدارات الشديدة، والأجراف الصخرية الشاهقة، مما يجعل هذه الأشكال ليست حكرا فقط على المناطق الجبلية. أما **المناخ** فيتميز بالانخفاض الشديد في درجة الحرارة، والارتفاع في نسبة الرطوبة، إلى جانب التنوع اللانهائي للمناخات المحلية، وأخيرا **طبيعة الحياة البشرية**، فالجبال نجدها في بعض الأحيان مكتظة بالسكان وأحيان أخرى فارغة، أقل من السهول أحيانا، وأكثر منها أحيانا أخرى. وعموما، فالجبال تقدم كل الحلول الممكنة. إن سكان

[333] - Debarbieux Bernard (1989) : « Au point où j'ai compris que les montagnes ne sont pas des montagnes … », Revue de Géographie Alpine, Grenoble, Tome 77, N^0 1-3, pp. 9-11.
[334] - El Gharbaoui Ahmed (1997) : Notion de Montagne moyenne montagne colline et piémont, in Revue Espace Géographie et société Marocaine, Spécial Montagne Revue semestrielle, N^{0}2, p-p. 13-22, p. 13-14.
[335] - Veyret Paul, Veyret Germaine (1962): Essai de définition de la montagne. In: Revue de géographie alpine, tome 50, n°1, pp. 5-35, p.6

الجبال ليسوا دائما عبيدا للطبيعة ولحتميتها، فهم، في الكثير من الحالات، أحرارا يختارون أماكن استقرارهم والأنشطة التي سيزاولون[336].

وهكذا، فاذا كان الجبل من المفاهيم الأكثر استعمالا وشيوعا، فيمكن اعتباره، في الوقت نفسه، من المفاهيم الغامضة والتي تحتاج الى المزيد من التوضيح، حيث نجد بيير جورج يعرفه بكونه: " قسم ناتئ أو بارز من القشرة الأرضية مرتفع غالبا (عدة مئات من الامتار فوق قاعدته الأساسية)، له سفوح منحدرة ويمتد على مساحات واسعة (عدة كيلومترات مربعة على الأقل)[337]. وفي الاتجاه نفسه تعرف مادلين ميشو الجبال: " بالتضاريس التي تتميز بعلو مرتفع وانحدارات ملحوظة، وبتغيرات كبيرة في الارتفاع"[338]. ويعرفها محمد بريان ومؤلفون آخرون ب:" الأراضي الشديدة التجزئ والتنوع في الارتفاع والأشكال، وتمتاز بالحدة في القمم وانحدار السفوح وتعمق الاودية"[339]. غير أن ما يميز هذه التعاريف جميعها هو هيمنة الجانب الطبيعي، وخصوصا المعطى الطبوغرافي. في حين، أن الجبال لا تأخذ معناها الحقيقي بدون إدماج الإنسان.

الجبل إذن، رمز للحياة وحاجز ثابت وصامد وغير قابل للنقل أو الإزاحة. وبهذا المعنى، فهو حامل للعديد من التمثلات "الجغرافية" كمظهر من مظاهر الحتمية أو نوع من القضاء والقدر. من هنا ظهرت مجموعة من الأبعاد الثقافية للجبال، والتي تتمثل في العديد من التعابير؛ كالتعبير عن التحدي " لا تجتمع إلا الجبال " و " لتجعل الجبال تلتقي"، وهناك تعابير أخرى تتعلق بالعدو الأول " لتصارع الجبال" عندما يكون هناك نوع من الاضطراب والفوضى أو سوء التواصل. وكذا استعمال الجبل كدلالة على قوة الإيمان، حيث جاء ذكرها في القرآن الكريم في العديد من السور والآيات: "وجعلنا الجبال اوتادا"[340]، " وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَاراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" [341]، بينما أرجعت الفلسفة الصينية الانحدار العام للبلاد في اتجاه الشرق الى الانهيار التام لأحد هذه الاوتاد أو الرواسي.

---

[336] - بوجروف السعيد (2007): الجبال المغربية: أي تهيئة؟، نفس المرجع السابق، ص. 67.

[337] - بيار جورج (2002): معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ص. 250- 251.

[338]- Madeleine Michaux (2008) : Les mots-clés de la géographie, Éditions Eyrolles, Paris, P. 56.

[339] - محمد بريان واخرون (1982): قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية، منشورات اللجنة الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة فضالة، المحمدية، ص. 90.

[340] - سورة النبأ الاية: 7

[341] - سورة النحل الاية: 155

اعتبرت الجبال، بفضل علوها وارتفاعها، رمزا للسمو والتعالي والتفوق، ومصدرا للنور؛ لأن منها ترتفع الشمس والقمر ومن ضوئهما يستنير الإنسان للرؤية، وهي بذلك " لقاء السماء بالأرض، ومسكن الآلهة ونهاية صعود وتسلق الإنسان"[342] وبالتالي فهي مكان يتلاقى فيه الإنساني بالإلهي. ففي غياب الجبال قام الإنسان منذ القدم، بإبداع جبال خاصة به كالأبراج البوذية، والتلال، والقلاع، والزقّورات (عبارة عن معابد مدرجة كانت تبنى في سـوريا والعراق ثم إيران[343]) أو غيرها من الأهرامات، كتعبير عن الحاجة من أجل الوصول الى السماء.

2. المجالات الجبلية: وزن مجالي وديمغرافي مهم وحمولة ثقافية متفردة

إن صعوبة الاجماع على تعريف واحد ودقيق للجبال، يجعل تحديد توزيعها المجالي أكثر صعوبة. أمام هذه الإشكالية، استندنا إلى المنهجية التي وضعها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE-CMSC) [344] لتحديد المناطق الجبلية، لكونه اعتمد على مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار عامل الارتفاع والانحدار والتدرج البيئي، باستخدام نموذج رقمي (numérique un modèle) يحدد الارتفاع على أصغر وحدة مجالية على سطح الارض بالكلم^2، وفقا لمبدأ عتبة الدقة الطبوغرافية التي تتناسب عكسيا مع الارتفاع[345]. وهكذا خلص المركز إلى تحديد ست وحدات جبلية (أنظر الجدول رقم 1)، - بالرغم من المشاكل التي يطرحها الجمع بين هذه العناصر أثناء محاولة تحديد الجبال -[346]، تغطي حوالي ربع مساحة الكرة الارضية بنسبة 24 %[347]، وتتوزع على ما يقارب 132 دولة من أصل 180 بلدا[348] .

اختلف الباحثون في تحديد عدد سكان المناطق الجبلية في العالم. ولعل الأمر راجع بالأساس، - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - إلى صعوبة تحقيق إجماع دولي حول مفهوم الجبل. فقد اشار بعض الباحثين إلى أن الجبال تعد موطنا لحوالي 12 % من سكان العالم، أي ما يقارب 720 مليون نسمة[349] لما يقارب 120 دولة[350]. في الوقت نفسه، تعيش حوالي 40 % من

342 - Chevalier J. et Gheerbrant A. (1990) : Dictionnaire des symboles, Edition Robert Laffont/ Jupiter, 11ème réimpression, P. 645.
343 - site web : (https://ar.wikipedia.org/wiki)
344 - le Centre mondial de surveillance de la conservation du Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE-CMSC).
345 - Zones de montagne en Europe : Analyse des régions de montagne dans les états membres actuels, les nouveaux États membres et d'autres pays européens, Rapport final, Janvier 2004, NORDERGIO (Nordic Centre for Spatial Développement), site (http://ec.europa.eu)
346 - Martin F. Price et Messerli B., (2002): Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes: de Rio à l'Année internationale de la montagne et au-delà, Una Sylva 208,Vol. 53, publié par FAO, p. 10-11.
347 - Martin F. Price, Igor Lysenko, Glosèrent Erik (2004) ; La délimitation des montagnes européennes, in Revue de Géographie Alpine, Tome 92, N02, pp. 61-74, p. 63.
- Programme intégré de développement des zones de Montagne, Document de synthèse du diagnostic, Rabat, février 2010, McKinsey et Company, p. 40.
348 - Ibid., p. 40.
349 - Martin F. Price, Igor Lysenko, Erik Gloersen (2004) : Op.cit., P. 63.
350 - Les Ecosystèmes de Montagne, FAO, 2013, P. 1.in site (http://www.fao.org/3/a-ar590f.pdf).

سكان العالم في الأحواض النهرية المتاخمة للمرتفعات. وفي المناخات المعتدلة يتركز السكان في الأجزاء السفلى من الجبال (التي تصل الى 2000م)، وفي المناطق الاستوائية نجد أيضا المدن الكبرى (mégapoles) كمكسيكو وجاكارتا، والعديد من التجمعات الحضرية الكبرى في الارتفاعات العالية، مثل بوجوتا (Bogotá) في كولومبيا ولاباز (La Paz) في بوليفيا وكيتو (Quito) في الاكوادور[351]. في حين ذهب البعض الاخر إلى أن سكان الجبل يشكلون حوالي 26 % من سكان الكرة الارضية [352]، ولا يستقر منهم سوى 2 % في السلاسل الجبلية العالية جدا[353].

[351] - Axel Borsdorf et Valérie Braun (2008): Panorama de la recherche sur la montagne en Europe et dans le Monde, In Revue de Géographie Alpine, N04,P. 107. Site (http://rga.revues.org/625)

[352] - Meybeck, M., Green, P. et Vörösmarty, C.J.(2001): A new typology for mountains and other relief classes: an application to global continental water resources and population distribution, In Mountain Research and Development , Vol. 21, No. 1, pp. 34-45, p. 34.

[353]- Mitchell W.L. et Brown P.F., (2002): Les populations de montagne – adaptation et persistance d'une culture, à l'aube d'un nouveau siècle, Unasylva 208,Vol. 53, publié par FAO, p. 47.

الجدول رقم (1): التوزيع المجالي للجبال على الصعيد العالمي حسب الارتفاع ودرجة الانحدار

المناطق	أكثر من 4500 م	ما بين 4500-3500 م	ما بين 3500-2500 م	ما بين 2500-1500 م	ما بين 1500-1000 م	ما بين 1000-300 م	المجموع
				درجة الانحدار أكثر من 2	درجة الانحدار أكثر من 5	فارق الارتفاع المحلي أكثر من 300 م	
				فارق الارتفاع المحلي أكثر من 300 م	فارق الارتفاع المحلي أكثر من 300 م		
امريكا الشمالية	197	11 417	200 830	1 092 881	1 104 529	1 840 140	**4 249 994**
امريكا الوسطى	38	968	67 127	353 586	259 367	412 215	**1 093 301**
الكاريبي			32	2 809	5 528	38 322	**46 691**
امريكا الجنوبية	154 542	583 848	374 380	454 417	465 061	970 707	**3 002 955**
اوربا		225	497 886	145 838	345 255	1 222 104	**2 211 308**
إفريقيا	73	4 859	101 058	559 559	947 066	1 348 382	**2 960 997**
الشرق الاوسط	40 363	128 790	339 954	906 461	721 135	733 836	**2 870 539**
الاتحاد الروسي	31	1 122	31 360	360 503	947 368	2 961 976	**4 302 360**
الشرق الاقصى	1 409 259	741 876	627 342	895 837	683 221	1 329 942	**5 687 477**
بر جنوب شرق اسيا	170 445	107 974	97 754	211 425	330 574	931 217	**1 849 389**
جزيرة جنوب شـــرق اسيا	22	4 366	34 376	120 405	157 970	599 756	**916 895**
استراليا				385	18 718	158 645	**177 748**
أوقيانوسيا			41	7 745	29 842	118 010	**155 638**
القطب الجنوبي	17	1 119 112	4 530 978	165 674	144 524	327 840	**6 288 145**
المجموع	**1 774 987**	**2 704 557**	**6 877 376**	**4 600 234**	**2 808 000**	**3 135 007**	**35 813 437**

Source : PNUE-CMVC, 2000 (www.unep-wcmc.org).

وعموما ورغم هذا الاختلاف فإن المناطق الجبلية على الصـعيد الدولي تعد مجالات آهلة بالسـكان، ومراكز ثقافية مهمة ومهدا للحضـارات القديمة، والتي لا تزال إلى اليوم معاقل قوية لهذه الثقافات ومحافظة على التراث وعلى التنوع الثقافي، في زمن يعرف ذوبان الخصـوصـيات الثقافية بسـبب العولمة التي تهدف إلى تنميط العالم؛ ففي منطقة الهندو-كوش مثلا يتحدث سـكان جبال الهيمالايا بأكثر من 1000 لغة ولهجة[354]، وقد حافظت الأسـر والمجتمعات المحلية بها على العديد من الاجراءات الاسـتباقية في تدبير وتنظيم المجال، بعد قرون من التجربة والخطأ، تطورت معها أنماط من العيش الكفيف، بتنظيم اجتماعي وإيديولوجي أصـيلين جدا، سـمحا لسـكان الجبال في الإيمارا ونظرائهم في الهيملايا وإفريقيا وغيرها من الانسجام والتكيف مع بيئتهم الجبلية القاسية.

3. رهانات التنمية المستدامة للمجالات الجبلية

1.3. الجبال خزانات الماء في العالم

تعتبر الجبال مجالات حيوية، على مستوى عدة مستويات. فهي تشكل " العمود الفقري البيئي للكون". وهي على الارجح تمثل " خزانات المياه " حيث تتلقى أعلى التسـاقطات المطرية وتخزنها على شـكل ثلوج أو جليد في البحيرات والخزنات الاصـطناعية وكذلك في المناطق الرطبة أو في طبقات المياه الجوفية. وفي فصـلي الربيع والصـيف، مع ذوبان الثلوج والأنهار الجليدية ومياه الأنهار المتدفقة من الجبال، يتم تعويض المنخفضـات والسـهول بالمياه التي حرمت منها في فصـلي الخريف والشتاء.

توفر الجبال على مسـتوى الدولي، الماء الصـالح للشـرب لأزيد من نصـف سـكان العالم، في الاسـتهلاك والاسـتخدام المنزلي، والري والصـناعة والطاقة الكهرومائية، إذ يضـمن الماء الآتي من الأنظمة البيئية الجبلية ما يقارب 40 % من احتياجات الري في العالم؛ حيث تشـكل منبع أكبر الأنهار في العالم، كما هو الحال بالنسـبة للهند - كوش[355] - منبع أكبر عشـرة أنهار في العالم -، وتوفر جبال الهملايا وحدها المياه لأكثر من 1.35 مليار نسـمة (20 % من سـاكنة العالم)[356]. كما يوفر حوض الراين، على الرغم من أن 11 % فقط من مسـاحته هي التي تنتمي الى جبال الالب، حوالي 31 % من الجريان السـطحي السـنوي للمياه، في فصـل الصـيف، حيث يرتفع الطلب على الماء خصـوصـا من طرف المزارعين، و50 % من

---

354 - Les Ecosystèmes de Montagne, FAO, 2013, P.1.in site (http://www.fao.org/3/a-ar590f.pdf).

355 - تمتد على طول دول افغانستان وباكستان على مساحة 59 648 mi²

356 - Les Montagnes sont les châteaux d'eaux du monde un appel à l'action pour inclure les montagnes dans les objectifs de développement durable (ODD), site (www.fao.org/fileadmin/templates/mountain)

الجريـان المـائي في أكثر المناطق القاحلة في البحر الابيض المتوسط، وخاصـة في شبـه الجزيرة الإيبيرية وجنوب إيطاليا واليونان والبلقان أو الريفيرا الفرنسية (la Cote d'Azur)[357].

تعتبر الجبال ضرورية لصمود وبقاء المناطق الجافة وشبه الجافة، والمناطق المدارية وشبه المدارية، حيث أنها توفر ما بين 80 % و100 % من إجمالي تدفق أحواض الأنهار، فضلا على أنها تعد أساسية في ضمان الأمن الغذائي[358]. فعلى سبيل المثال، في البيرو، أصبح الساحل الجاف على أطراف المحيط الهادئ منطقة زراعية وصناعية من خلال الجريان السطحي للمياه الآتية من سلسلة جبال الانديز (la Cordillère des Andes)، إضافة الى ذلك تعتمد ليما، ثاني أكبر مدينة في العالم والتي تقع في الصحراء، اعتمادا كليا على الموارد المائية القادمة من جبال الأنديز[359].

كما شكلت منابع نهر النيل إحدى القضايا الأساسية التي شغلت بال المؤرخون والرحالة منذ العصور القديمة، حيث كتب هيرودوت أنه سـمع أن نهرا ينبع من بحيرتين كبيرتين تقعان بالقرب من جبال القمر[360]. وهذا الاهتمام سـمح لهم بقياس نهر النيل الذي يعد واحدا من أطول الأنهار في العالم (6718 كلم)، وتعتبر جبال شـرق افريقيا من أهم منابع هذا النهر ومصـدر الحياة العديد من الدول المرتبطة به، حيث تعتمد حوالي 72 مليون نسـمة من سـكان مصـر على 95 % من المياه القادمة من الخارج، إضـافة الى دول اخرى كالسـودان (38 مليون نسـمة) وإثيوبيا (70 مليون نسـمة) وأوغندا (25 مليون نسمة) 2003[361].

وهكذا فمياه الجبال تعتبر موردا استراتيجيا للتنمية، ومادة أساسية ضرورية للحياة، فالجفاف في المناطق السهلية يعني أن صنبور المياه في الجبل قد نضب، وبالتالي هو بمثابة كارثة للمناطق برمتها.

2.3. الجبال مصدر أساسي للموارد الغابوية والايكولوجية

تشكل المجالات الجبلية على الصعيد الدولي موطنا للتنوع البيولوجي والايكولوجي. ويعد هذا التنوع ضروري لاستمرار الحياة ليس فقط بالنسبة للمجتمعات الجبلية، وإنما ايضا لتحصين وضمان الأمن الغذائي لسكان السهول.

---

[357]- الورقة التقديمية للمؤتمر الدولي الثاني حول: " **الماء في الجبل**" المنعقد بمدينة MEGEVE الفرنسـية، في 20-21-22-23 شـتنبر 2006، ص. 13/2.

[358] - Martin F. Price et Messerli B., (2002): Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes: Op. Cit., p. 6.

[359] - Les Montagnes sont les châteaux d'eaux du monde ..., Op.cit.

[360] - RICARD A., (2000): Voyages de découvertes en Afrique, anthologie (1790-1890),Edition Robert Laffont, Paris, p. 651.

[361] - François Bart (2006): La montagne au cœur de l'Afrique orientale, in Les Cahiers d'Outre-Mer, Revue de géographie de Bordeaux, Presses universitaires de Bordeaux, p. 309. Site : (http://com.revues.org/126)

تضم الجبال حوالي 25 % من الغابات في العالم، أي ما يعادل 939 مليون هكتار، موزعة بشكل متفاوت بين القارات، إذ تحتضن آسيا نصف المساحات الغابوية في العالم، إلى جانب أمريكا الشمالية والوسطى (35 %) وأوربا (27 %) (أنظر الجدول رقم 2)، ومرد ذلك الى العديد من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في التنوع الإحيائي لهذه المجالات[362]:

- **طبوغرافية**: عدم التجانس الطبوغرافي في المجالات الجبلية وضغط النطاقات المناخية، هذه العوامل تتضافر مع أشعة الشمس القوية والرطوبة في الغلاف الجوي مما يخلق العديد من المواطن الإحيائية الجبلية،
- **جيومرفولوجية**: إن الانحدارات القوية، ووعورة التضاريس، كلها عوامل تؤثر بشكل حاسم على عملية تجوية الصخور وتكوين التربة وأنواع النباتات وموائل الحياة البرية،
- **جيولوجية**: ساهمت في بناء الجبال، فمثلا جبال الهيملايا التي تعد من الجبال الحديثة في العالم نظرا لطبيعة تكوينها كنتيجة لاصطدام الصفائح التكتونية، قبل 60 مليون سنة مضت كل هذا ساهم في تكوين تربة غنية بالمواد العضوية على قمم الجبال، مما عزز تنوعها الجيولوجي الموجود بها بشكل كبير، أكثر مما هو عليه في السهول، وهو الامر الذي يفسر التنوع الاحيائي للجبال العالية.

هذه العوامل ساهمت في توفير بيئات مناسبة للتوطن الاحيائي، إذ يمكن ان يوفر منحدر من 100 متر في الجبال مجموعة من المناخات المحلية، وهو ما يمكن أن توفره حوالي 100 كلم في الاراضي المسطحة[363].

الجدول رقم (2): توزيع مساحة الغابات الجبلية حسب النطاقات الايكولوجية في العالم (المليون هكتار)

النطاقات الايكولوجية / المناطق	المداري	الشبه مداري	المعتدل	شبه القطبي الشمالي	القطبي	المجموع	النسبة المئوية (%)
أفريقيا	69	7	—	—	—	76	12
اسيا	129	94	46	6	—	276	50
أوقيانوسيا	19	6	10	—	—	35	17
أوربا	—	33	61	183	1	278	27
أمريكا الشمالية والوسطى	43	35	74	39	1	192	35
أمريكا الجنوبية	68	8	6	—	—	82	9
المجموع	**328**	**183**	**197**	**228**	**2**	**939**	**25**

Source : Muthoo M. (2002) : Les écosystèmes de montagne et leur mise en valeur ,Unasylva 208, Vol. 53, publié par FAO, p. 31

362 - Maharaj Muthoo (2002): Les écosystèmes de montagne et leur mise en valeur, Unasylva 208, Vol. 53,publié par FAO, P. 26 – 27.
363 - Les Ecosystèmes de Montagne, FAO, 2013, P.1.in site (http://www.fao.org/3/a-ar590f.pdf).

II. سياسة الجبل على الصعيد الدولي

لم يبد المشـــرع إلى وقت قريب اســـتعدادا كبيرا إزاء الجبال لحمايتها أو تنميتها. حيث تعتبر اتفاقية جبال الالب أول اتفاق يتعلق بالسلاسل الجبلية، بتشجيع من طرف بعض الدول الرائدة كفرنسا وسويسرا، والمؤسسات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومجموعة أديلبودين (d'Adelboden groupe)، لتبدأ بعد ذلك ظهور أول القوانين الوطنية المتعلقة بالجبل. بحيث يمكن اعتبار هذه المرحلة من المراحل الجنينية الأولى في التعاطي مع حقوق الجبل (انظر الخطاطة).

لا تملك معظم البلدان حتى الآن قوانين خاصـــة بالجبال، بل تعتمد في كثير من الأحيان على بعض القوانين الجاهزة التي تخص تنظيم الموارد الطبيعية كالغابات والمياه والتربة ... الخ، والتي تطبق جزئيا على المناطق الجبلية وعلى نطاقات أوســـع خارجها، كما هو الحال بالنســـبة للمغرب. ومع ذلك اختارت بعض الدول الاعتماد على نصـــوص خاصـــة بالجبل، وأخرى تستعد لتحذو حذوها، حيث إن هذه الجهود بدأت تلتقي نحو التعزيز التدريجي لحقوق الجبل في المستقبل.

1. الإطار الدولي لسياسة الجبل

تمتد الســـلاســـل الجبلية، في الكثير من الأحيان، فوق مجال عدة دول كما تشـــكل في أحايين أخرى حدودها الوطنية، وبالتالي، فحل المشـــاكل المتعلقة بتدبيرها وإدارتها، غالبا ما يكون ذا طابع عابر للحدود الوطنية، من خلال التعاون العالمي أو الإقليمي.

1.1. الاتفاقيات الدولية

1.1.1. غياب اتفاقية عالمية خاصة بالجبال

رغم أنه لم يتم لحد الآن صياغة اتفاقية عالمية خاصة بالجبل، إلا أن هناك العديد من الاتفاقيات، وإن كانت لا تعني الجبال مباشـــرة ولكن تتصـــل بها من خلال ســـكان وموارد المناطق الجبلية. فعلى ســـبيل المثال، اتفاقية مكافحة التصـــحر التي تعترف في ديباجتها بآثار التصـــحر في المناطق الجافة في افريقيا وآســـيا الوســـطى والنظم الإيكولوجية في القوقاز. ثم الاتفـاقيـة المتعلقـة بـالتنوع البيولوجي، التي تم التوقيع عليهـا في مؤتمر قمـة الأرض في ريو دي جـانيرو يوم 5 يونيو 1992 ودخلت حيز التنفيذ يوم 29 ديســـمبر 1993. وتهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز الحفاظ والاســـتخدام المســـتدام للتنوع البيولوجي والتقاســـم العادل والمنصـــف للمنافع الناشـــئة عن اســـتخدام الموارد الجينية، ذات صـــلة بالنظم الايكولوجية الجبلية الهامة. ويمكن إضـافة أيضـا اتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية، التي تؤكد على حسـاسـية النظم الايكولوجية

الجبلية الهشـــة من تغير المناخ. وهناك اتفاقيات قديمة ذات صـــلة بالجبال، كاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس ســـنة 1972 (يونيســـكو)، والتي اقرها المؤتمر العام في دورته الســـابعة عشـــرة، حيث اوصـــت في مادتها الثانية على الحفاظ على المعالم الطبيعية المتألفة من التشـــكيلات الفيزيائية أو البيولوجية والجيولوجية أو الفيزيائية ومناطق مواطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة والتي لها قيمة عالمية اســـتثنائية من وجهة نظر العلم[364]. ثم الاتفاقية الإفريقية ســـنة 1968 للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، والتي تناولت القضـــايا المتصـــلة بالجبل، كتعرية التربة في علاقتها بالتنمية الزراعية وإعداد التراب. غير أن مســـاهمة هذه الاتفاقيات في التنمية المســـتدامة للجبال لا زالت محدودة في بعض الجوانب والقضايا، ومقتصرة على بعض المناطق دون أخرى.

بالإضـــافة إلى هذه الاتفاقيات وبنودها المتعلقة بالجبال، وعدد قليل من المبادئ العامة للقانون الدولي للبيئة القابلة للتطبيق في البيئات الجبلية والتي يجب تطبيق أحدها من طرف الدول في إطار تدبير مواردها الطبيعية حتى لا يتم " الاضـــرار بالبيئة في دول أخرى أو مناطق تقع خارج الحدود الوطنية للدول"[365]. مبدأ اخر من هذه المبادئ ينص " على أن تتعاون الدول بروح من الشراكة الدولية"[366] .

بشـكل عام، قد يكون مبدأ الاسـتدامة أسـاسـيا في تدبير البيئات الجبلية. على الرغم من عدم تعريفه وتحديده بدقة، والذي يتضـمن الاسـتعمال العقلاني والعادل للموارد الجبلية على المسـتوى البيئي والاقتصـادي والاجتماعي والثقافي، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

1.1.1. اتفاقية جبال الالب: أول اتفاق إقليمي خاص بالجبال

تعتبر اتفاقية جبال الالب الأداة القانونية الوحيدة الملزمة الخاصة بالسلاسل الجبلية، التي تم اعتمدها على المستوى الإقليمي، فقد وقعت بمدينة سـالزبورغ (Salzburg) بالنمسـا سـنة 1991 وأصـبحت سـارية المفعول سـنة 1995؛ ووقعت عليها في البداية كل من النمسـا وفرنسـا والمجموعة الأوربية وألمانيا وإيطاليا وليختنشـتاين وسـويسـرا، وانظمت إليهم بعد ذلك سلوفينيا سنة 1993 وموناكو سنة 1994. وفي سنة 1999 صادقت تسعة أحزاب على هذه الاتفاقية[367].

---

[364] - جمال عليان (2005): الحفاظ على التراث الثقافي: نحو مدرســـة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص.59.

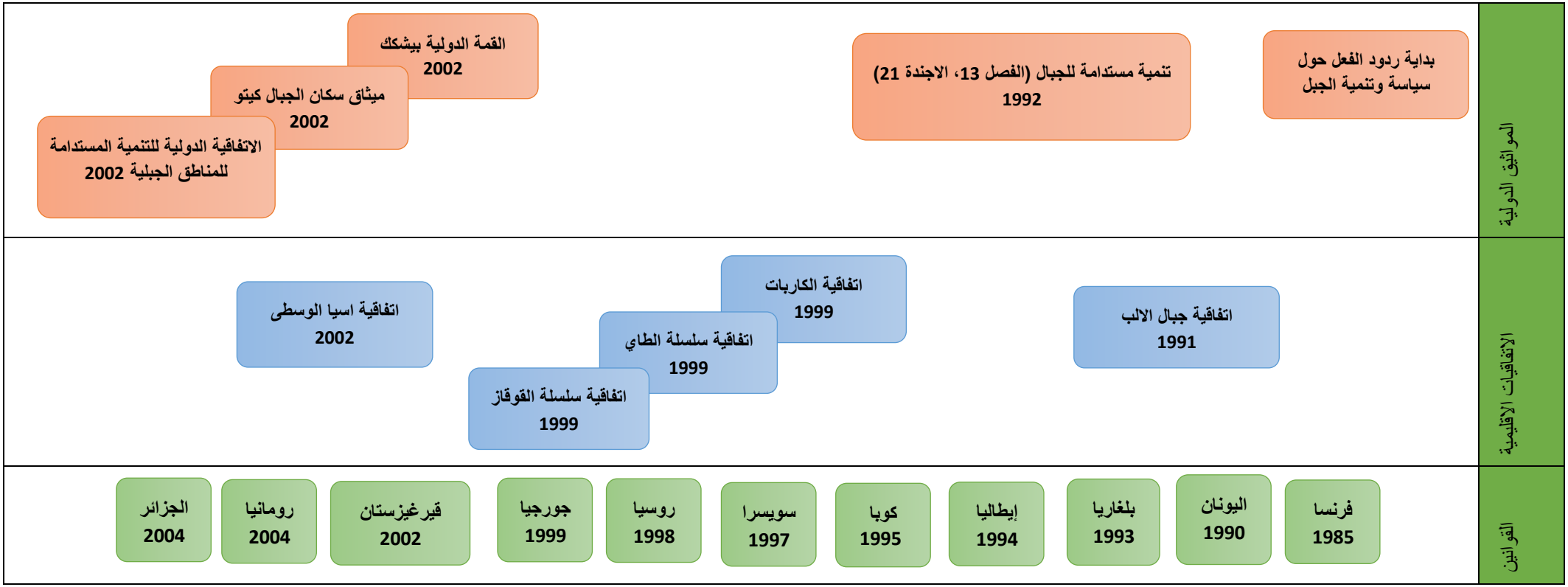
[365] - المبدأ الثاني من اعلان ريو حول البيئة والتنمية.

[366] - المرجع نفسه.

[367] - Convention Alpine, In site web: (http://www.alpconv.org/fr/convention/framework/default.htm)

نصت هذه الإتفاقية في مجملها على الحماية والتنمية المستدامة لجبال الالب، بوصفها نظام بيئي إقليمي موحد؛ حيث اتفق الطرفان على وضع سياسة شاملة لهذه الغاية، اعتمادا على مبادئ الوقاية والمنع وتغريم الملوث، والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما فيها الزراعة والغابات وإعداد التراب وحماية المشاهد الطبيعية والثقافية والساكنة والأنشطة الترفيهية ومكافحة تلوث الهواء.

خطاطة رقم (1): أهم محطات تطور سياسة الجبال على المستو ى الدولي



Source : Programme intégré de développement des zones de Montagne au Maroc, Document de synthèse du diagnostic, Rabat, février 2010, McKinsey et company, P. 43.

وتهدف الاتفاقية باعتبارها اتفاق إطار، إلى التعاون على مستوى العديد من المجالات من خلال مجموعة من البروتوكولات؛ في مجال الفلاحة الجبلية، حماية الطبيعة والمشاهد، إعداد التراب والتنمية المستدامة، الغابات الجبلية والسياحة، والحفاظ على التربة والطاقة، والنقل، الخ[368].

4.1.1. مشاريع أخرى من الاتفاقيات الإقليمية

تعتبر اتفاقية جبال الالب، من أهم المعاهدات الدولية الأولى التي اهتمت بالمناطق الجبلية، حيث تناولت مجموعة من المواضيع ومجالات جبلية أخرى من العالم ، وادمجت ضمن أنشطتها "المجالات الخارجية"، على شكل دعم مباشر أو غير مباشر أو من خلال التعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة بمناطق أخرى من العالم. فلقد وفر هذا التعاون تبادلا للخبرات والقدرات على المستوى العالمي وخلق ارضية عامة دولية حول مصالح المناطق الجبلية، كما عرضت الإتفاقية أشكالا من التعاون مع سلاسل جبلية أخرى من العالم.

إلى جانب اتفاقية الالب، عرف العالم العديد من الاتفاقيات الإقليمية، من أهمها:

- **اتفاقية سلسلة التاي** (تمتد على مستوى الصين، كازاخستان، منغوليا والاتحاد الروسي): تم اعتماد بروتوكول "نوايا" والذي بموجبه اقرت الدول الأربعة، بمسؤوليتها المشتركة لحماية وتطوير منطقة التاي، كما اعترفت بالحاجة الماسة لتحسين مستوى التنمية الاقتصادية بها وخلق الدخل وتطوير البنيات التحتية[369]،
- **اتفاقية سلسلة القوقاز** (يقتسمها كل من ارمينيا، أذربيجان، جورجيا، إيران، الاتحاد الروسي وإيران): عقدت الدول المعنية اجتماعا في يونيو من سنة 2001، من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وكان من المواضيع الرئيسية والمحورية لهذا اللقاء هو التنمية كأداة قانونية لحماية الأنظمة البيئية الجبلية في القوقاز، من خلال التآزر بين المشاريع القائمة واحتضان الشركات المتعددة الأطراف لتدارس المواضيع المتعلقة بالجبل. وكانت أولى خطوات التعاون في منطقة القوقاز ومع مجالات جبلية أخرى من العالم. مستوحاة من شبكة "اتفاقية الالب" بتمويل من بعض الدول الالبية، حيث تم إطلاق مشروع " التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في القوقاز" الذي يهدف الى توفير قوة دفع قوية لبرامج التنمية لثماني قرى جبلية.

---

[368] - Convention Alpine, op,cit.
[369]-The Altai Declaration, In site web:
(http://mountainlex.alpconv.org/images/documents/international/AltaiDeclaration.pdf)

- **اتفاقية سلسلة الكاربات** (تتقاسمها جمهورية التشيك، هنغاريا، مولدوفا، بولندا، سلوفاكيا، اوكرانيا ويوغسلافيا): وقعت هذه الاتفاقية سنة 2003 مع جمهورية التشيك، هنغاريا، بولونيا، رومانيا، صربيا، أوكرانيا وجمهورية سلوفاكيا، وأصبحت سارية المفعول ابتداءا من سنة 2006. وتضمنت كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية الالب بروتكولات موضوعاتية (حول التنوع الإحيائي، تدبير الغابات والسياحة، الفلاحة والنقل). وقد لعبت دول اتفاقية جبال الألب (خاصة إيطاليا والنمسا) دورا حيويا في عملية تنفيذ الاتفاقية والتي اطلقت بعد السنة الدولية للجبال 2002[370].

2.1. الاتفاقيات والمواثيق الدولية غير الملزمة

عرفت المسألة الجبلية تناولا واسعا على مستوى المؤتمرات والمحافل الدولية، والتي غالبا ما انتهت بإعلانات وقرارات وخطط عمل غير ملزمة. لكن استخدامها المتكرر في العقود الأخيرة لتعزيز العمليات التنظيمية أدى الى اعتمادها اتفاقات ملزمة قانونيا. والكثير منها يتعلق بالساكنة والنظم الإيكولوجية الجبلية، مثل الفصل 13 من جدول أعمال الأجندة 21 وغيرها من الوثائق في مرحلة ما بعد قمة الارض ريو. وسنحاول أن نذكر ببعضها بإيجاز على سبيل المثال لا الحصر.

1.2.1. الأرضية الدولية حول الجبال: الفصل 13 من الأجندة 21

تدبير الأنظمة الإيكولوجية الهشة: التثمين المستدام للجبال[371]، كان من بين العناوين التي ميزت جدول أعمال القمة 21 لمؤتمر ريو حول التنمية المستدامة، حيث تم اعتماده خلال منتدى عالمي واسع النطاق، والذي اجتمع فيه ما لا يقل عن 180 دولة عضو في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من مستوى عالي، وهي إشارات رسمية واضحة باهتمامها بجبال العالم، على اعتبار أنها خزانات حيوية ومهمة للموارد الطبيعية والبشرية، يجب الحفاظ عليها وصينتها وتثمينها.

يعتبر الفصل 13 أداة من الأدوات السياسية الموجهة للعمل على المستويين الوطني والدولي في المجالات ذات الصلة بالجبال. والتي تتطلب التدخل، حيث يحدد الفصل مجموعة من الخطوط العريضة، كالتنمية القروية، الأمن الغذائي، الماء الصالح للشرب، التنوع البيولوجي، الغابات، التغيرات المناخية، التنوع الثقافي، المهارات والمعارف التقليدية والسياحة. وغيرها من البرامج التي تهدف إلى التنمية المستدامة للجبال من خلال:

- تحسيس وتوعية سكان الجبال ودعم الجهود المبذولة لوقف تدهور بيئتهم،

---

[370] - Egerer, H. (2002): Cooperation for the Protection and Sustainable Management of the Carpathians: Going to Bishkek (www.mtnforum.org/resources/library/egerh02b.htm)

[371] - Chapitre 13 Action 21 (http://www.un.org/french/ga/special/sids/agenda21/action13.htm)

- خلق جماعات جبلية فعالة، وبناء شبكة من المؤسسات الخاصة بالجبل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

إضافة الى ذلك، فقد خلصت لجنة التنمية المستدامة في سنة 2001[372]، في تقييمها للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حول تنفيذ الفصل 13، إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية في معظم المناطق الجبلية في العالم " لا زال ضعيفا إلى درجة غير مقبولة ". ومع ذلك، هناك نتائج هامة تحققت، ولا سيما ما يتعلق بخلق آليات خلاقة لتعزيز التعاون المشترك بين القطاعات، وتبني مقاربة توفق بين احتياجات التنمية والمتطلبات البيئية.

2.2.1. الميثاق العالمي لسكان الجبال

عقد في مدينتي باريس وشامبيري بفرنسا، في يونيو 2000، المنتدى العالمي للجبال، حضره ازيد من 800 مشارك من 70 دولة جبلية. وخرج البيان الختامي للمنتدى بالموافقة على مشروع ميثاق عالمي يهدف الى التعبير عن احتياجات وتطلعات سكان الجبال[373]. وحسب ماء جاء في الوثائق، وضع المنتدى ثلاثة شروط أساسية لتلبية احتياجات المجتمعات الجبلية. منها:

- ضمان مكانة لساكنة الجبل داخل المجتمع، دون جعلها تفقد هويتها؛
- منحهم القدرة على دعم التنافسية الاقتصادية بتعديل شروط التبادل التجاري لمصلحتهم؛
- السماح لهم بالتحكم في بيئتهم وتنمية مواردهم الطبيعية، وإدارة احتياجاتهم الذاتية ومصالح مجتمعاتهم الوطنية والعالمية.

ينص مشروع الميثاق على خلق منظمة عالمية تحت اسم " جبال الارض" (Montagnes de la terre) والتي ستكون بمثابة المتحدث الرسمي باسم السكان المعنيين، وتضم ضمن اعضائها الجماعات الترابية والجمعيات والمجموعات التي تمثل سكان جبال العالم. وبالموازاة مع هذه المنظمة، يمكن إنشاء آلية مالية، من المحتمل أن تكون على شكل مؤسسة، لتعبئة الموارد اللازمة لدعم التعاون والشراكة بين المناطق والدول الجبلية.

[372] - تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2001. (http://www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_19.pdf)

[373] - World Mountain Forum (2000): Draft World Charter for Mountain Populations, 9 juin 2000, Chambéry, France (www.forum-mondialmontagne.org/ouvangl.html)

-World Mountain Forum (2000): Final Declaration, 5-9 juin 2000, Paris et Chambéry, France (www.forum-mondial-montagne.org/ouvangl.html)

وفي يوم 20 شـــتنبر 2002، عرفت مدينة كيتو بالاكوادور، تنظيم المؤتمر الدولي لســـكان جبال العالم، شـــاركت فيه حوالي أربعون دولة تحتوي على المجالات الجبلية وضمنها المغرب. واختتم بإعلان عن ميثاق كيتو لسكان جبال العالم في 4 شتنبر 2003، ومن مرتكزاته ومبادئه ما تضمنته مطالب سكان الجبال[374]:

- الاعتقاد الراسخ لمستقبل الجبل،
- نطالب بالموقع الذي نستحقه داخل المجتمع وبنفس الفرص المتاحة في التنمية،
- نريد توسيع مجال الممكن بالنسبة للجبل، ولا نريد أن نكون مجرد حراس للطبيعة،
- نريد استعادة التحكم في مجالنا، وفي مستقبل ثرواته،
- نريد التحرك من خلال مجموعات قوية وموحدة،
- نريد التنظيم لكي نزن أكثر ونؤثر في القرارات التي تهمنا،
- نريد بناء مجموعات بشرية -رجالا ونساء- تنتمي للجبل وترفع تحديات هذا الانتماء.

3.2.1. نماذج أخرى من الاتفاقيات الدولية

بعد مؤتمر ريو، ظهرت العديد من الأدوات والقوانين غير الملزمة حول الأنظمة الإيكولوجية الجبلية، والتي غالبا ما تم اســتلهامها من الفصــل 13 من جدول أعمال القمة 21، وتطويرها من طرف المنظمات الحكومية وغير الحكومية في أنحاء عديدة من العالم، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- **اتفاقية آسـيا الوسـطى:** بدأت شـراكة الجبال في آسـيا الوسـطى في عام 2000 مع تأسـيس " شـراكة جبل اسـيا الوسـطى" (CAMP) في قرغيزسـتان وطاجيكسـتان وكازاخسـتان. وكان الهدف الأسـاسـي من المشـروع هو تعزيز التنمية المســتدامة في الجبال وتحســين ظروف ســاكنة الجبل التي تعيش أغلبيتها في الفقر. وركزت المرحلة الأولى على أربعة مجالات رئيسـية: اسـتغلال الموارد، تنمية وتسـويق المنتوجات، تنمية القرى، الحوار السـياسـي. وفي سـنة 2003 اقامت شــراكة الجبال الاســيوية " تحالف آســيا الوســطى للتجمعات الجبلية " (AGOCA) وفقا لنموذج "التحالف في جبال الألب"[375]، لتعزيز مصالح التجمعات الجبلية، وتحسين التواصل بين القرى وتبادل المعارف والخبرات، حيث أصبحت تضــم أكثر من 40 قرية والتي هي جزء من (AGOCA) التي أصــبحت المنظمة المرجعية لتنســيق مشــاريع التعاون عبر

374 - Déclaration de Quito : Charte des populations des montagnes du Monde, 4 septembre 2003.
375 - Valeria Nikonova, Gilles Rudaz, Bernard Debarbieux (2007): Mountain communities in Central Asie, Networks and New Forms of Governance, in Mountain Research and Development, vol. 27, N0 1, 24- 27 p-p, p. 24.

الحدود. وتقوم الأمانة الدائمة لاتفاقية جبال الألب بالتعاون مع (CAMP) و (AGOCA) وبعض دول اتفاقية جبال الالب المانحة أو الممولة للمشاريع الصغيرة والمحددة في قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان[376].

- **إعلانات أورو مونتانا:** أورو مونتانا هي عبارة عن جمعية تضم حوالي 36 منظمة مهتمة بالجبل من أصل 15 دولة بأروبا الوسطى، والشرقية والغربية، حيث أكدت في بيانها الختامي خلال الاتفاقية الثانية ب "تورنتو" الإيطالية سنة 2000، على مميزات المناطق الجبلية، باعتبارها خزانات مهمة للتنوع البيئي والثقافي. إضافة الى أنه في ظل العولمة لا يمكن ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الجبلية بدون منتوجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة[377]. وخلال الاتفاقية الثالثة للجمعية[378] تمحور النقاش حول الفلاحة الجبلية، في إطار عملية إصلاح السياسة الزراعية والتنمية الإقليمية للاتحاد الأوربي.

- **الإعلان حول الجبال والمرتفعات الإفريقية:** تم الاعلان عنه خلال ورشة العمل الدولية ل "رابطة جبال إفريقيا " التي عقدت بمدينة أنتاناناريفو (مدغشقر) سنة 1997، حيث سلط الضوء على أهم المشاكل الرئيسية التي تؤثر على الأنظمة البيئية لجبال إفريقيا، وقدم مجموعة من التوصيات الكفيلة بالتصدي لها[379].

- **إعلان كاتماندو:** اعتمد من طرف الاتحاد الدولي لجمعيات تسلق الجبال خلال اجتماعهم بمدينة كاتماندو (نيبال) سنة 1997، ودعا الى توفير حماية فعالة للأنظمة البيئية الجبلية، واحترام ثقافة وكرامة سكان الجبال، وتعزيز التواصل بين متسلقي الجبال بروح من الصداقة والاحترام والسلام[380].

- **ميثاق حماية جبال البرانس:** حرر من طرف المجلس الجمعوي الدولي لحماية جبال البرانس سنة 1995، ورسم لنفسه ثلاثة أهداف [381]:

  - الحفاظ على القيم الإيكولوجية للجبال،
  - ضمان الولوجية للزوار دون التأثير على نقط الدخول،
  - التنمية الاقتصادية مع احترام البيئة.

---

376 - Valeria Nikonova, Gilles Rudaz, Bernard Debarbieux (2007): op,cit, p. 25.

377 - Euromontana. 2000. Final Declaration for the Second European Mountain Convention. Trente, Italie, 17-18 mars 2000 (http://www.euromontana.org/events/2000-trento-italie)

378- http://www.euromontana.org/events/2002-inverness-ecosse

379 - African Mountains Association. 1997. African Mountains and Highlands - Declaration of Antananarivo. International Workshop of the African Mountains Association, 26 mai - 1er juin 1997, Antananarivo, Madagascar (www.mtnforum.org/resources/mpl/73africanmtns.htm)

380 - International Union of Alpinist Associations (UIAA). 1997. UIAA Kathmandu Declaration (Http://theuiaa.org/)

381 - Conseil International Associatif pour la Protection des Pyrénées. 1995. Charter for the Protection of the Pyrénées. (http://ciap-pirineos.blogspot.com)

وفي يناير من سنة 2010 تم تأسيس المرصد البيريني للتغيرات المناخية من طرف مجموعة العمل لجبال البرانس. ويهدف الى رصد وفهم التطورات المناخية في جبال البرانيس، من أجل الحد من تأثيراتها باعتماد استراتيجيات التكيف للقطاعات السوسيو- اقتصادية والمناطق الطبيعية الأكثر هشاشة[382].

تعكس الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي سبق ذكرها الرغبة المشتركة لبعض الدول لحماية وتنمية الأنظمة البيئية الجبلية على المستويين الدولي والإقليمي، لدرجة أن الدول التي تضم المناطق الجبلية العابرة للحدود، غالبا ما تلجأ الى وضع وإبرام اتفاقيات لإضفاء الطابع الرسمي على الأهداف السياسية المشتركة.

خاتمة

على الرغم من مرور حوالي نصف قرن من وضع الفصل 13 من جدول أعمال قمة الأرض 21، لا توجد لحد الان أي اتفاقية ملزمة قانونيا على المستوى العالمي أو الإقليمي تتناول مسألة المناطق الجبلية بالتحديد، باستثناء الاتفاقية الإقليمية لجبال الالب (la convention alpine)، التي تمثل جهدا وتعاونا كبيرين بين الدول التي تتقاسم سلسلة جبال الالب. إلى جانب ذلك، لازالت أغلب البلدان الجبلية لا تتوفر على قوانين خاصة بالجبل. حيث ظل تطبيق القوانين القائمة بشكل جزئي على المناطق الجبلية لحمايتها وتنميتها. عدا بعض الدول الرائدة، التي اعتمدت على أدوات قانونية خاصة بالجبل مثل فرنسا، وسويسرا، وجورجيا وإيطاليا، ودول أخرى تنحو حدوها. حيث من شأن هذه التطورات المتقاربة، أن تفضي خلال العقود المقبلة، إلى المزيد من الجهد التشريعي الخلاق المرتكز حول تنمية المجالات الجبلية.

المراجع

- اعلان ريو حول البيئة والتنمية.
- بوجروف السعيد (2007): الجبال المغربية: أي تهيئة؟، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش (غير منشورة).
- بيار جورج (2002): معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- جمال عليان (2005): الحفاظ على التراث الثقافي: نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- محمد بريان واخرون (1982): قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية، منشورات اللجنة الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة فضالة، المحمدية.

382 - Observatoire Pyrénéen du Changement Climatique (OPCC): (http://www.eurodistricte.cat/fr/projectes-cooperacio-transfronterera/environnement-developpement-durable/opcc-observatoire-pyreneen-du-changement-climatique)

- Axel Borsdorf et Valérie Braun (2008): Panorama de la recherche sur la montagne en Europe et dans le Monde, In Revue de Géographie Alpine, N04,P. 107. Site (http://rga.revues.org/625)
- Bernard Debarbieux (2007): Mountain communities in Central Asie, Networks and New Forms of Governance, in Mountain Research and Development, vol. 27, N0 1, p-p.24- 27.
- Chapitre 13 Action 21 (http://www.un.org/french/ga/special/sids/agenda21/action13.htm)
- Chevalier J. et Gheerbrant A. (1990) : Dictionnaire des symboles, Edition Robert Laffont/ Jupiter, 11ème réimpression.
- Conseil International Associatif pour la Protection des Pyrénées. 1995. Charter for the Protection of the Pyrénées. (http://ciap-pirineos.blogspot.com)
- Convention Alpine, In site web: (http://www.alpconv.org/fr/convention/framework/default.htm)
- Debarbieux Bernard (1989) : « Au point où j'ai compris que les montagnes ne sont pas des montagnes … », Revue de Géographie Alpine, Grenoble, Tome 77, N0 1-3, pp. 9-11.
- Debarbieux Bernard (2003): Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés.
- Déclaration de Quito : Charte des populations des montagnes du Monde, 4 septembre 2003.
- Declaration of Antananarivo. International Workshop of the African Mountains Association, 26 mai - 1er juin 1997, Antananarivo, Madagascar (www.mtnforum.org/resources/mpl/73africanmtns.htm).
- Egerer, H. (2002): Cooperation for the Protection and Sustainable Management of the Carpathians: Going to Bishkek (www.mtnforum.org/resources/library/egerh02b.htm).
- El Gharbaoui Ahmed (1997) : Notion de Montagne moyenne montagne colline et piémont, in Revue Espace Géographie et société Marocaine, Spécial Montagne Revue semestrielle, N02, p-p. 13-22.
- Euromontana. 2000. Final Declaration for the Second European Mountain Convention. Trente, Italie, 17-18 mars 2000 (http://www.euromontana.org/events/2000-trento-italie).
- François Bart (2006): La montagne au cœur de l'Afrique orientale, in Les Cahiers d'Outre-Mer, Revue de géographie de Bordeaux, Presses universitaires de Bordeaux, p. 309. Site : (http://com.revues.org/126)
- International Union of Alpinist Associations (UIAA). 1997. UIAA Kathmandu Declaration (Http://theuiaa.org/).
- Journal Officiel de La République Français, Loi de développement et la protection de la montagne, 10 janvier 1985.
- Les Ecosystèmes de Montagne, FAO, 2013, P. 1.in site (http://www.fao.org/3/a-ar590f.pdf).
- Les Montagnes sont les châteaux d'eaux du monde un appel à l'action pour inclure les montagnes dans les objectifs de développement durable (ODD), site (www.fao.org/fileadmin/templates/mountain)
- Loi relative au développement socio-économique et culturel des régions de montagne, du 8 juin 1999, Géorgie.
- Madeleine Michaux (2008) : Les mots-clés de la géographie, Éditions Eyrolles, Paris.
- Maharaj Muthoo (2002): Les écosystèmes de montagne et leur mise en valeur, Unasylva 208, Vol. 53,publié par FAO.
- Martin F. Price et Messerli B., (2002): Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes: de Rio à l'Année internationale de la montagne et au-delà, Una Sylva 208,Vol. 53, publié par FAO.
- Martin F. Price, Igor Lysenko, Erik Gloersen (2004) ; La délimitation des montagnes européennes, in Revue de Géographie Alpine, N02.
- Martin F. Price, Igor Lysenko, Glosèrent Erik (2004) ; La délimitation des montagnes européennes, in Revue de Géographie Alpine, Tome 92, N02, pp. 61-74.

- Meybeck, M., Green, P. et Vörösmarty, C.J.(2001): A new typology for mountains and other relief classes: an application to global continental water resources and population distribution, In Mountain Research and Development , Vol. 21, N°. 1, pp. 34-45.
- Mitchell W.L. et Brown P.F., (2002): Les populations de montagne – adaptation et persistance d'une culture, à l'aube d'un nouveau siècle, Unasylva 208,Vol. 53, publié par FAO.
- Ordonnance 912.1 du 7 décembre 1998 sur le cadastre de la production agricole et la délimitation de zones, Art.1 (https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/19983417/index.html)
- Programme intégré de développement des zones de Montagne au Maroc, Document de synthèse du diagnostic, Rabat, février 2010, McKinsey et Company.
- RICARD A., (2000): Voyages de découvertes en Afrique, anthologie (1790-1890),Edition Robert Laffont, Paris.
- site web : (https://ar.wikipedia.org/wiki)
- Site : http://www.euromontana.org/events/2002-inverness-ecosse
- The Altai Declaration, In site web: (http://mountainlex.alpconv.org/images/documents/international/AltaiDeclaration.pdf).
- Veyret Paul, Veyret Germaine (1962): Essai de définition de la montagne. In : Revue de géographie alpine, tome 50, N°1, pp. 5-35.
- Veyret Paul, Veyret Germaine, (1962). Essai de définition de la montagne. In : Revue de géographie alpine, Tome 50, N°1.
- Villeneuve A., et autres (2002): Les montagnes et droit tendances émergentes, Etude Législative, N^0 75, publié par FAO.
- World Mountain Forum (2000): Draft World Charter for Mountain Populations, 9 juin 2000, Chambéry, France (www.forum-mondialmontagne.org/ouvangl.html).
- World Mountain Forum (2000): Final Déclaration, 5-9 juin 2000, Paris et Chambéry, France (www.forum-mondial-montagne.org/ouvangl.html).
- Zones de montagne en Europe : Analyse des régions de montagne dans les états membres actuels, les nouveaux États membres et d'autres pays européens, Rapport final, Janvier 2004, NORDERGIO (Nordic Centre for Spatial Développement), site (http://ec.europa.eu).

التهيئة ووضعية البنيات التحتية الطرقية بضاحيتي مدينتي فاس ومكناس-المغرب-

Development and status of road infrastructure in the suburbs of the cities of Fez and Meknes - Morocco-

1 خالد العلوي. طالب باحث بسلك الدكتوراه، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال.

2 سعيد الصغير، أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال.

sghirs@yahoo.fr -kh.elalaoui@yahoo.fr

الملخص: يعرف المجال الضاحوي عموما دينامية سريعة، بفعل ارتفاع الضغط عن المدينة-المركز، ولرغبة السكان في البحث عن مجال للسكن يتلاءم ومستوى الدخل لديهم، إلا أن ذلك يفرز عدة مشاكل، مع العلم ان المجال الضاحوي لا يحظى بنفس الاهتمام، شانه شأن المدن الكبرى، بل الأكثر من ذلك ظهور مشاكل جديدة على المجال الضاحوي كعدم الاحساس بالأمن، والتهديد الذي يتلقاه السكان في أوقات مختلفة من اليوم، بفعل ضعف التغطية الامنية، بل غيابها ببعض المراكز، ويمكن أن نعمم ذلك على مجموع المراكز الضاحوية المدروسة، إلى جانب مشاكل التطهير وما يترتب عنها من تدهور بيئي متعدد الأبعاد، بالإضافة إلى مشكل الطرق والنقل والتنقل بين المراكز الضاحوية والمدينة-المركز.

أصبح من الضروري وضع استراتيجية للتهيئة، شاملة تمس مختلف الجوانب التي تشكل عائقا أمام تطور وتنمية المجال الضاحوي، وترمي إلى تحسين وضعية المراكز والرفع من تنافسيتها المجالية والاقتصادية، في إطار تكامل وانسجام مع المدينة-المركز وباقي المراكز الضاحوية.

الكلمات المفاتيح: المجال الضاحوي – المدينة المركز – مشكل الطرق – التنقل

Abstract :

The spatial suburb is generally witnessing a substantial dynamism, due to the high pressure in the city-center, and the residents' desire to search for a place to live that is compatible with their income level, but this creates several problems, giving that the spatial suburb does not receive the same attention, as is the case with major cities. And more than that, the emergence of new problems in the spatial suburb, such as the lack of a of security, and the threat that the population receives at different times of the day, due to the lack of security coverage, and even its absence in some centers. This can be generalized to all the studied suburban centers, in addition to the problems of sanitation and its multidimensional environmental degradation it is causing, along with the problem of roads, transportation and mobility between suburban centers and city-center.

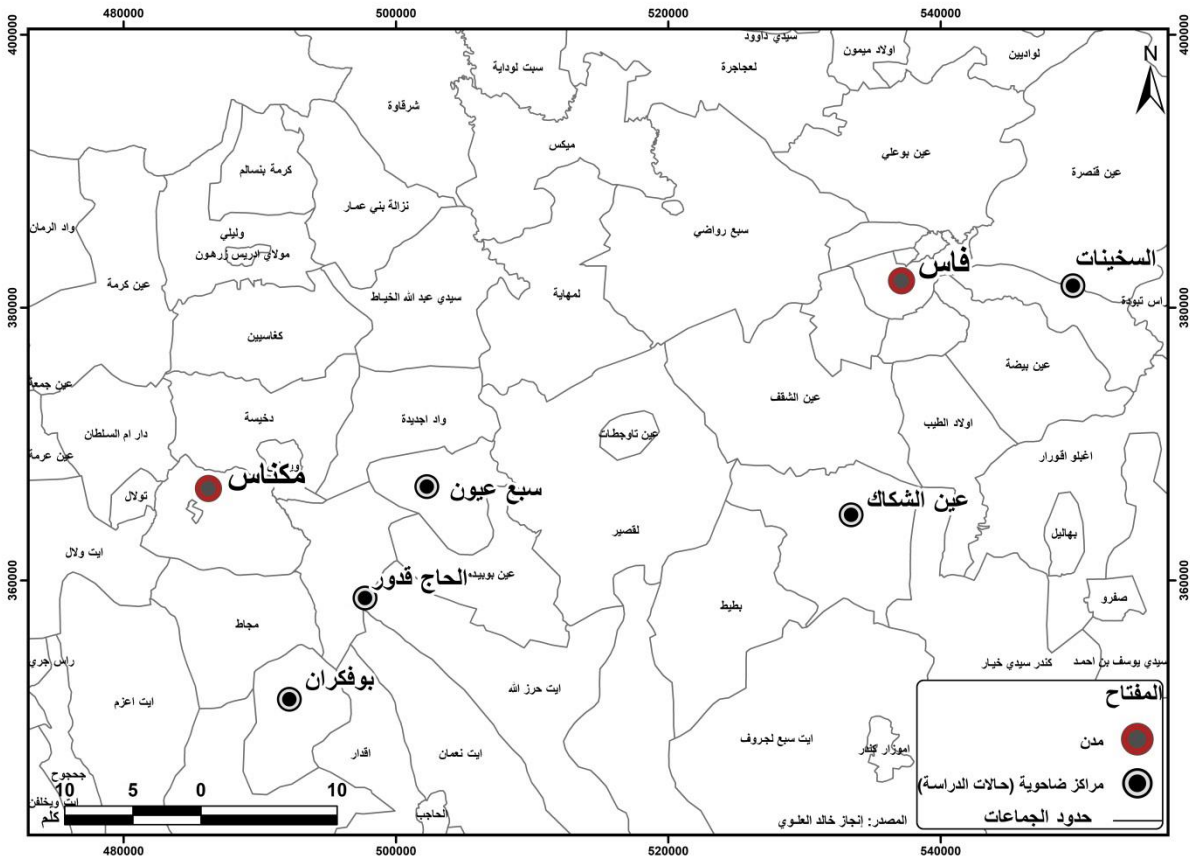
It has become necessary to elaborate a comprehensive strategy for development that permeates the various aspects that constitute an obstacle to the development and of the spatial suburb, and aims to improve the status of the centers and raise their spatial and economic competitiveness, within the framework of integration and harmony with the city-center and the rest of the suburban centers.

Keywords: Spatial suburb – City-center - Road problems - Mobility

1. المجال الضاحوي: اختلالات وصعوبات تعوق التهيئة والتنمية المجالية

يتسم المجال الضاحوي باختلالات متنوعة، لا تساعد على بلوغ تنمية شاملة، وتحقيق التهيئة المجالية المنشودة لمجال ضاحوي يعاني الاقصاء، فظهور عدة مشاكل من قبيل ضعف الإحساس بالأمن وضعف البنيات التحتية الطرقية، لخير دليل على عدم تحقيق الأهداف المرجوة

حالات الدراسة بالمجال الضاحوي التابع لمدينتي فاس ومكناس



1.1. يطغى مشكل عدم الإحساس بالأمن بالمراكز الضاحوية:

يطال الضاحية إهمال واضح من خلال ضعف التغطية بوثائق التعمير وغياب مراقبة البناء ومتابعة المشاريع المهيكلة، مما ساهم في تراكم مجموعة من المشاكل التي أثرت على المجال والمجتمع، حيث أصبحت الضاحية مرتعا للتجاوزات في مجال البناء والمضاربة العقارية وانتشار التلوث وغياب الأمن بالإضافة إلى رداءة الطرق.

%تنوع مشاكل المراكز الضاحوية

مشاكل المركز الضاحوي %	المراكز الضاحوية لمدينة فاس		المراكز الضاحوية لمدينة مكناس		
	عين الشكاك	السخينات	سبع عيون	بوفكران	الحاج قدور

التطهير	75,9	29,8	13,9	5,6	11,7
الطرق	15,3	2,5	16,7	7,1	5,8
التلوث	0,7	14,9	15,3	5,6	16,8
غياب الأمن	3,6	43	32,6	71,4	65
النقل	2,2	5	13,2	3,2	0,7
المدارس	0,7	2,5	5,6	4,8	0
آخر	1,5	2,5	2,8	2,4	0
المجموع	99,9	100,2	100,1	100,1	100

المصدر: بحث ميداني 2018

تعرف الضاحية انتشار مجموع هذه المشاكل بتفاوت بين المراكز الضاحوية، فغياب الامن يعتبر من المشاكل المطروحة التي يعاني منها سكان الضاحية وذلك ب71.4%ببوفكران، 65% بالحاج قدور، 43% بالسخينات، 32.6% بسبع عيون وبنسبة أقل بعين الشكاك بلغت 3.6%.

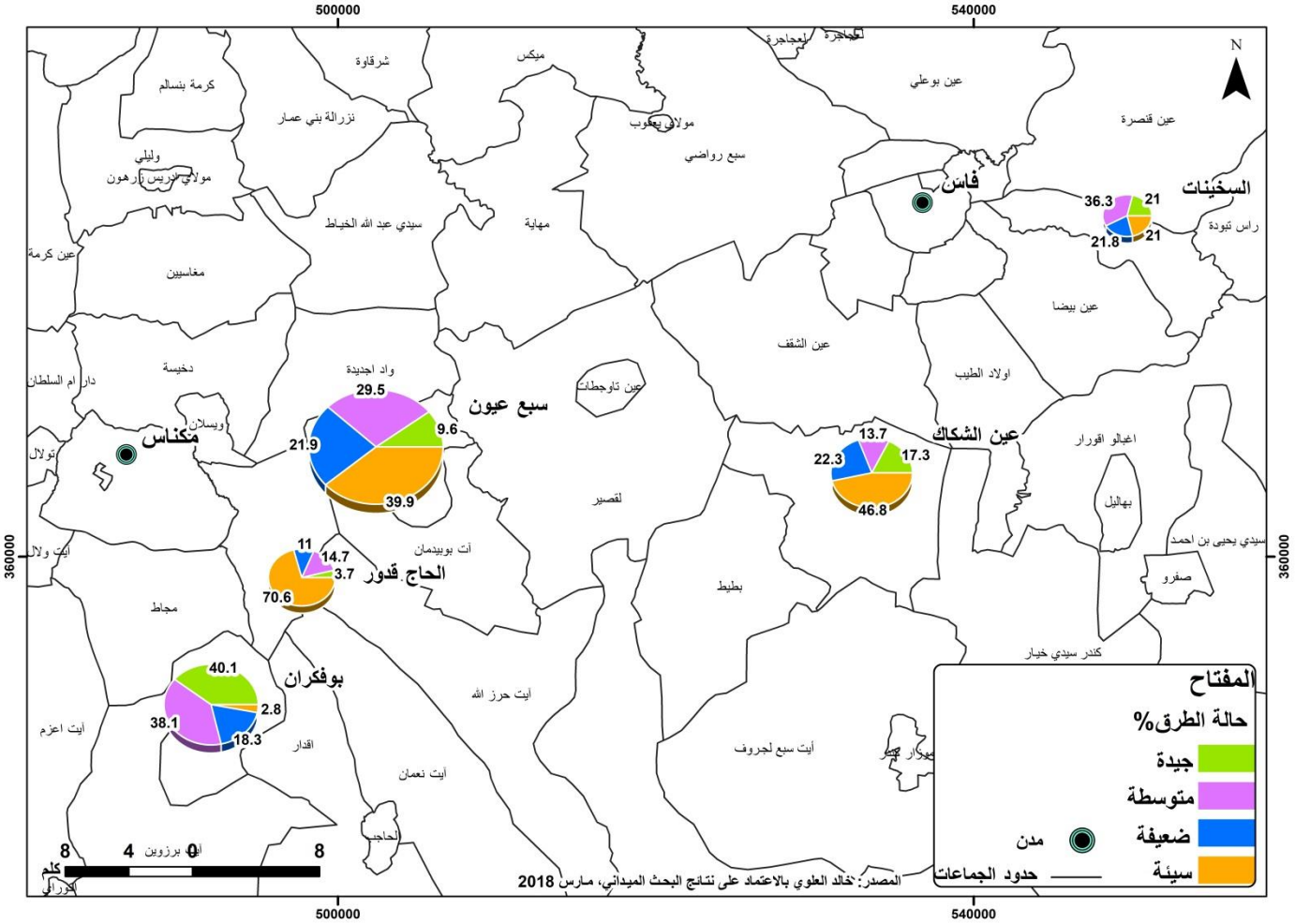
يضاف إلى ذلك مشكل التطهير الذي بلغ مداه بعين الشكاك بنسبة بلغت 75.9%، و29.8% بالسخينات وبنسب أقل بالمراكز الضاحوية التابعة لمدينة مكناس حيث بلغت 13.9% بسبع عيون، 5.6%ببوفكران و11.7% بالحاج قدور.

تعاني الضاحية من التلوث الناتج عن انتشار الأزبال في ظل غياب العدد الكافي من عمال النظافة، وذلك بنسبة 14.9% بالسخينات، 15.3% بسبع عيون و16.8% بالحاج قدور، أما النقص الحاصل في مجال الطرق، فمركز عين الشكاك يعاني من رداءة الطرق والأزقة بنسبة 15.3%، في حين بلغت هذه النسبة 16.7% بسبع عيون، 7.1%ببوفكران و5.8% بالحاج قدور.

2.1. يعاني المجال الضاحوي من ضعف في الشبكة الطرقية، أثر على التنمية السوسيومجالية

تلعب الطرق الرابطة بين المدينة-المركز والمراكز الضاحوية التي تحيط بها دورا مهما، حيث أن لها تأثير ووقع اقتصادي واجتماعي، من خلال فك العزلة وتسهيل عملية التنقل، وتنمية المركز على مستويات عدة مجالية واقتصادية، وبالتالي أصبحت عملية تقوية وتدعيم الطرق الرابطة بين هذه المجالات أمرا ملحا.

حالة الطرق بالمراكز الضاحوية



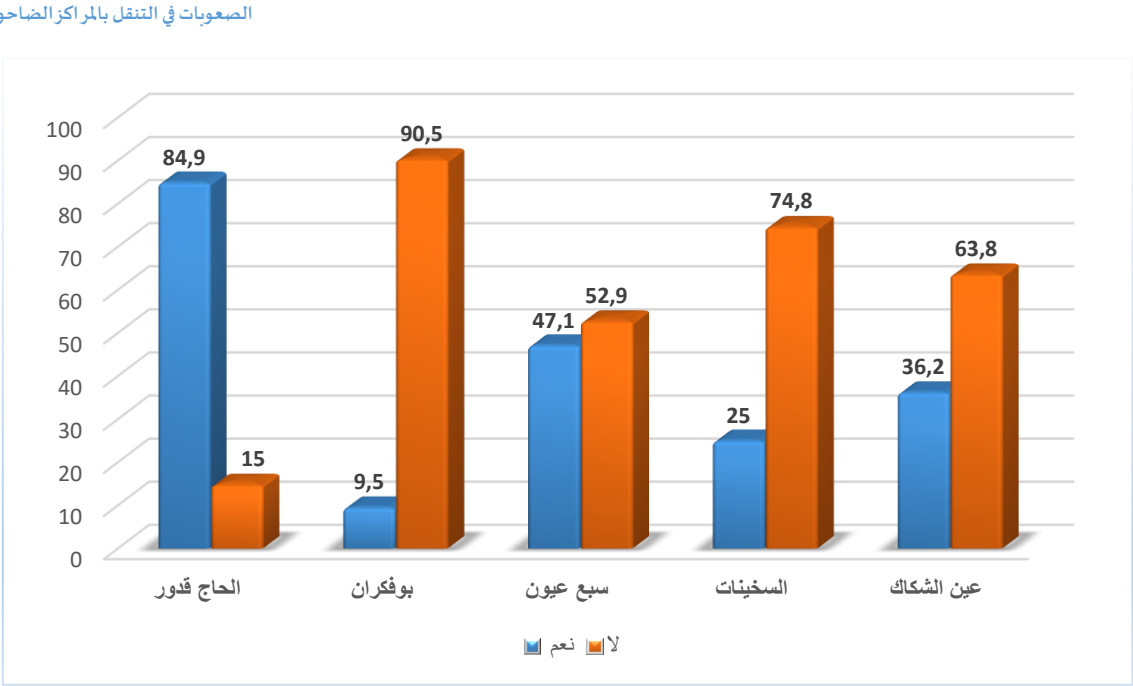
يتوفر مركز الحاج قدور على طرق سيئة بنسبة 70.6% لأنها ضيقة ومتهالكة، في حين بلغت هذه النسبة 46.8% بعين الشكاك، مما يؤشر على تأخر كبير في عملية التهيئة ويتسبب في عزلة المركز عن باقي المكونات المجالية، أما بالنسبة للسخينات فالطرق بها متوسطة الجودة بنسبة 36.3 %، لكون الطريق الوطنية رقم 6 تمر بمحاذاة المركز، بالإضافة إلى عملية التبليط التي شهدها المركز، كما أن الطرق سيئة بسبع عيون بنسبة 39.9%، حيث أنه إذا توغلنا داخل المركز (الأزقة) نجد الطرق سيئة جدا عكس الشوارع الرئيسية التي تمر داخل المركز وكذا الرابطة بين المركز والمدينة. يتضح أن الطرق جيدة ببوفكران نسبيا حيث أن 40.1% جيدة و38.7% متوسطة، لكون الطريق الوطنية رقم 13 تمر بالمركز مع العلم أنها مزدوجة بين بوفكران ومكناس.

تتوفر الطرق على وظيفة أساسية، تساهم في ارتقاء هذه المراكز لتصبح بدورها مستقطبة للسكان وتخفف على المدينة-المركز، كما هو الشأن بالنسبة للحاج قدور الذي يعاني من سوء جودة الطرق الرابطة بينه وبين بوفكران وبينه وبين مكناس، إضافة إلى عين الشكاك الذي هو في حاجة ماسة إلى عملية تهيئة طرقية ترتقي لمستواه الاقتصادي.

3.1. تفاوت الصعوبات في التنقل بين المراكز الضاحوية

تشهد الطرق الرابطة بين المدينة-المركز والضاحية حركية يومية، خاصة إذا كان موقع المراكز الضاحوية على محاور طرقية رئيسية، وذلك ناتج عن الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها المدن الكبرى بالنسبة لسكان الضاحية والمدن المتوسطة والصغيرة القريبة خصوصا للإستفادة من بعض الخدمات التي تقدمها في مستوى يفوق تلك المتوفرة بالضاحية.

يتضح أن هناك عدة معيقات وصعوبات تؤثر على التنقل بين الضاحية والمدينة-المركز، من بينها ارتفاع تكلفة التنقل اليومي وضعف الخدمات المقدمة، حيث التأخر وطول الانتظار خاصة بالنسبة للحافلات، إلى جانب عدم التنويع في وسائل التنقل، حيث أن ضاحية فاس تتوفر على الحافلة وسيارات الأجرة التي تعرف ارتفاع تكلفتها، مقابل حافلات مهترئة تتأخر في نقل السكان لقضاء حاجياتهم ومتطلباتهم.



المصدر: بحث ميداني 2018

أجاب 90.5 %من أرباب الأسر ببو فكران، بعدم وجود صعوبات مقابل 9.5% صرح بوجودها، لكون الطريق الوطنية رقم 13 تمر بالمركز في اتجاه مدينة مكناس بالإضافة إلى التنوع الموجود في وسائل التنقل، حيث نجد خطين للحافلة والنقل المزدوج وسيارات الأجرة، نضيف إلى ذلك قرب المسافة، حيث إن بوفكران لا يبعد سوى ب15كلم عن المدينة.

اتضح من خلال العمل الميداني أن 52.9% من السكان بمركز سبع عيون صرحوا بعدم وجود صعوبات في التنقل مقابل 47.1% أكدوا بوجودها، وما جعل النسبة الأخيرة ترتفع، هو التأخر الذي تعرفه الحافلات بفعل أهمية المسافة الفاصلة بين المدينة-المركز والضاحية (22كلم)، وأكد 84.9% بوجود صعوبات في التنقل بمركز الحاج قدور، حيث الطريق ذات جودة سيئة، وتأخر الحافلات ووسائل النقل المزدوج.

يتبين بالنسبة لباقي المراكز بضاحية فاس أن 74.8% من المستجوبين لا يجدون صعوبات في التنقل مقابل 25%بالسخينات، حيث أن أغلب السكان يستعملون سيارات الأجرة عوض الحافلة التي تعرف عدة مشاكل مرتبطة بطول المسار الذي تقطعه مرورا بعدة دواوير.

بناء على معطيات العمل الميداني أكد 63.8% من المستجوبين بعدم وجود صعوبات في التنقل مقابل 36.2%بعين الشكاك، حيث أن التنقل باستخدام سيارات الأجرة لا يترتب عنه مشاكل، لكن استعمال الحافلة كوسيلة نقل يؤثر على الحركية بين المدينة والمركز، حيث إنها تتأخر عن وقتها المحدد، إضافة إلى الازدحام وانتشار السرقة.

2. وضعية الشبكة الطرقية بالضاحية

يعتبر مشكل التنقل الجماعي، من بين المشاكل الكبرى التي تعاني منها الضاحية، حيث إن ازدياد عدد السكان وتوسع المراكز الضاحوية في جميع الاتجاهات، ضاعف من عدد التنقلات، ورفع من الطلب على وسائل النقل الجماعية، وكذا على بنيات تحتية في المستوى تساهم في استقطاب مهم للسكان.[383]

1.2. و اقع البنيات التحتية الطرقية ببوفكران

تشكل البنيات التحتية الطرقية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي والسوسيومجالي، على اعتبار دورها في فك العزلة وتحقيق الربط بالمراكز والمدن المجاورة، فالضاحية عموما تعاني من ضعف في الشبكة الطرقية، سواء العابرة التي تخترق الضاحية أو المحلية الداخلية، وقد كان لذلك الأثر البليغ في العلاقة مع المدينة-المركز، وفي ظروف عيش السكان الذين صرحوا في كثير من المراكز الضاحوية بتدني وضعف مستوى الشبكة الطرقية عموما.

---

[383] امدافعي محمد. (2000): التخطيط الحضري واستراتيجية النقل الجماعي في الدار البيضاء. المدينة المغربية في افق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. سلسلة الندوات رقم 12. ص73

أشـــار المجلس الجماعي لجماعة بوفكران، إلى كون الشـــبكة الطرقية التي تتوفر عليها الجماعة، لا بأس بها وتتفاوت درجة صيانتها حسب طول الشبكة أو حسب قدمها ومسايرتها للتطور ومدى تلبيتها لحاجيات السكان في هذا المجال،[384] لكون بوفكران يتوفر على عدة امتيازات جعلته يحظى بتهيئة مجالية مهمة، كموقعه الاســتراتيجي والمداخيل المالية المستخلصة من الأنشطة التجارية والخدماتية بالمركز.

تتوفر جماعة بوفكران على شـــبكة طرقية بطول بلغ 34.7 كيلومتر، منها 30.05 كلم معبدة و4.650 كلم غير معبدة، يمكن أن نفسر هذه المعطيات والأرقام انطلاقا من توفر الطرق العابرة للجماعة والمتمثلة في الطريق الوطنية رقم 13، التي تتميز بجودتها ومســتوى ســلوكيتها، فهي لوحدها تغطي 3.5 كلم، في حين أن الطرق الإقليمية رقم 7043 تغطي حوالي 1.5 كلم، والطريق الاقليمية رقم 7047 حوالي 1 كلم، اما الطريق الاقليمية رقم 7062، فتغطي تقريبا 2 كلم.

يلاحظ أن شـــبكة من الطرق تخترق الجماعة نظرا لموقعها وســـط عدة مراكز ضـــاحوية ودواوير مجاورة، لكن الطرق تزداد ســـوءا، خاصـــة في اتجاه المراكز الضـــاحوية والدواوير المجاورة، الأمر الذي يجعل من وضـــع تهيئة طرقية بالضاحية أمرا ملحا.

تتميز حالة الشـــبكة الخاصـــة بالطرق المحلية الداخلية بكونها متوســـطة إلى لا بأس بها، بل هي في بعض الأحياء ضعيفة إلى متردية، كما هو الحال بالنسبة لحي القصبة التاريخي القديم، وإذا ما قارنا وضعية الشبكة الطرقية لبوفكران بباقي المراكز الضـاحوية المدروسـة نجد تقدم ملحوظ وتفوق واضح لبوفكران على باقي المراكز الضـاحوية، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى جهود كبيرة في مجال التهيئة على مستوى البنيات التحتية الطرقية.

2.2. شبكة طرقية متواضعة بالمركز الضاحوي سبع عيون

تحتل ســبع عيون موقعا اســتراتيجيا بين مدينتين لهما أهميتهما على الصــعيد الجهوي (فاس ومكناس)، جعلها تشـكل مسـتقبل التنمية للمدينتين، شـأنها شـان باقي المراكز الضـاحوية بالمجال المدروس، لكنها تعاني من عدة اختلالات اقتصادية وسـوسـيومجالية، تحول دون تحقيق التنمية المنشـودة، ولعب أدوار تنموية محلية وجهوية، حيث أنها لا تتوفر على البنيات التحتية والتجهيزات الاسـاسـية الكافية التي تجعل منها مركزا مسـتقطبا وله اشـعاع مجالي يصـل إلى الدواوير المجاورة.

[384] جماعة بوفكران. (دجنبر 2009): منوغرافيا الجماعة الحضرية لبوفكران. ص 25

تشكل الشبكة الطرقية عائقا امام تحقيق التنمية وتجاوز العزلة التي تعانيها الأحياء الداخلية لمركز سبع عيون. تتمحور الشبكة الطرقية للمركز، حول الشوارع الرئيسية لمحمد الخامس والحسن الثاني، التي تعد المحاور المهيكلة والأساسية التي تشكل النواة التي تتمركز بها الأنشطة الأساسية من خدمات وتجهيزات وإدارات عمومية، وفيما يخص الأحياء والتجزئات السكنية، فالطرق بها في وضعية سيئة، كما هو الحال في بعض الأحياء كحي "نورا"، "السعادة"، "بام"، "الداخلة"، "أكدال"، و"واد الذهب"[385].

الوضعية الطرقية للأحياء السكنية بسبع عيون

اسم الحي	الوضعية الطرقية			ملاحظات
	جيدة	لا بأس بها	متدهورة	
نورا–السعادة–بام			×	في طور التأهيل
وردة–صفاء		×		
بنسعيد		×		
الداخلة–اكدال–واد الذهب			×	اعادة التأهيل مقررة في الشطر الثاني لبرنامج التأهيل
مرزوقية		×		
الزيتون–ايت معزوز–حي السوق–بوراي–ايت ادي–ايت يحي–موجاهيد–بوكناو–عائشة–دوار اجديد–صحراوة				غياب شبكة طرقي مبلطة

المصدر: المصالح التقنية بالجماعة 2015

يتضح من خلال الجدول الوضعية السيئة لجل الأحياء السكنية بسبع عيون، الأمر الذي أكده السكان بعد استجوابهم حول الوضعية الطرقية بالمركز، حيث اعتبر جلهم أن التهيئة الطرقية وتحسين الربط بين الأحياء، ونواة المركز، تعد من بين الأولويات لتحسين ظروف عيشهم.

[385] Agence urbaine de Meknès. (2015): Plan d'aménagement de la ville de Sebaa ayoune. Op.Cit. P10

يرجع السبب في هذه الوضعية المهترئة للشبكة الطرقية بالمركز إلى ضعف نسبة انجاز الطرق المبرمجة في تصميم التهيئة، حيث ان ضعف تنزيل وتفعيل مضامين التهيئة تعد من بين الأسباب الرئيسية في ضعف وتراجع مستويات التهيئة بالضاحية، نظرا لغياب الحكامة في تدبير الشأن العام، وضعف الموارد المالية وغياب شراكات مع مؤسسات ومجالس اخرى اقليمية وجهوية لتحمل تكاليف التهيئة المرتفعة، بالإضافة إلى غياب إرادة قوية تهدف إلى تجاوز الاختلالات المتعددة الأبعاد وبلوغ التنمية المنشودة، عبر القيام بتهيئة مجالية شاملة.

يرتقب برمجة محاور طرقية جديدة خلال مراجعة تصميم التهيئة الحالي بالإضافة إلى أن المجلس البلدي وضع برنامج لتأهيل الشبكة الطرقية لمركز سبع عيون، في إطار شراكة مع المجلس الاقليمي والمجلس الجهوي.

المبالغ المخصصة لتأهيل الشبكة الطرقية لسبع عيون

نوعية الأشغال	المبلغ بالدرهم
تهيئة شارع محمد الخامس	4 274 742
تهيئة شارع الحسن الثاني	3 079 702
تتمة شارع الحسن الثاني	6 785 365
تبليط الاحياء والتجزئات	13 005 707
تجزئة الداخلة	2 056 558
تجزئة اكدال	888 281
تجزئة واد الذهب	1 726 227
حي السوق	32 946
تجزئة السعادة	1 652 795
حي الزيتون	1 323 802
تجزئة مرزوقية	495 672
تجزئة صفاء	684 502
تجزئة وردة	362 702
حي بوراي	1 357 444
تجزئة نورا	614 255

حي موجاهيد	511 928
حي بام	1 298 595
المجموع	**27 145 516**

المصدر: المصالح التقنية للجماعة 2015

3.2. وضعية مهترئة للبنيات التحتية الطرقية بالحاج قدور

يعرف المجال الضـاحوي المدروس تطورا عمرانيا غير متحكم فيه، وجد متناقض سـاهم في التأثير السـلبي على جودة مسـتوى العيش، حيث أفرز عدة اشـكالات من قبيل السـكن العشـوائي والصـفيحي، التلوث...، الامر الذي يفرض سياسة للتهيئة تضمن النجاعة في التصرف في الموارد العمومية وبالتالي بلوغ تنمية مستدامة على مستوى البيئة والبنيات التحتية[386].

يتضـح أنه كان لزاما الاعتماد على التنمية الناجعة والمتوازنة لمركز الحاج قدور، وذلك لن يتم إلا في إطار احترام القوانين المؤطرة للتعمير والتهيئة المجالية، والحرص على تنزيلها وتفعيلها، عوض تطبيق جزء منها، لتصـبح هذه الوثيقة مبتورة وبدون فائدة، كما ان العمل على القيام بتشخيص يعد المنطلق الأسـاسي لتجاوز الاشـكالات المرتبطة بهذا المجال، بالإضافة إلى دراسة اختيارات التنمية الترابية والتهيئة، لتحديد الحاجيات المرتقبة على مستوى البنيات التحتية الطرقية، وترجمتها بعد ذلك في إطار مخطط للشـبكة الطرقية والتنقلات بالمركز الضـاحوي، يتضـمن الآليات والبنيات التحتية اللازمة لتنزيل المخطط في ظل شروط وظروف ملائمة.

يدل واقع الحال بمركز الحاج قدور على ضعف تنزيل مضامين ومقتضيات وثائق التعمير، من خلال الوضعية المهترئة للشـبكة الطرقية الرئيسـية والثانوية، فالشـبكة الطرقية بالحاج قدور تتكون من محورين أسـاسـيين للطرق الاقليمية، الاول يتمثل في الطريق الاقليمية رقم 7058، التي تشـكل مدخل المركز الضـاحوي انطلاقا من مدينة مكناس من جهة الغرب، والحاجب من جهة الشـرق، لكن الجزء أو المحور الطرقي الذي يخترق المركز يفتقر للتهيئة اللازمة، أما الطريق الاقليمية رقم 7040، فتشكل مدخل المركز انطلاقا من سبع عيون من جهة الشمال وبوفكران من جهة الجنوب، وتعاني بدورها من ضعف التهيئة، وتدهورها بفعل انتشار أنشطة متنوعة كالحدادة، وبعض المحلات المخصصة لإصلاح

[386] Ministère de l'intérieure wilaya de la région Fès - Meknès commune de Fès. (2017): Plan de déplacements urbains de la ville de Fès vers l'habitabilité de l'espace urbain à partir de critères de durabilité. Mission 2- analyse de diagnostic. Identification des contraintes et des objectifs particuliers déterminants pour l'élaboration du PDU. P2

السيارات والشاحنات. يتوفر المركز على طرق محلية يصل عرضها إلى 10م بالتجزئات السكنية الحديثة النشأة، و2م فقط بالحي القديم نتيجة انتشار السكن العشوائي بهذا الحي[387] .

فيما يخص مركز الحاج قدور، فالشبكة الطرقية به غير مؤهلة، سواء الطرق الداخلية للأحياء والتجزئات، أو المحورين الرئيسيين اللذين يربطان المركز بباقي المدن والمراكز المجاورة. تعتبر تهيئة المركز وتزويده بالبنيات التحتية الطرقية والتجهيزات والمرافق العمومية الأساسية، من الأولويات، ليرقى إلى مستوى المراكز الضاحوية النموذجية، على اعتبار المؤهلات والمقومات التي يتوفر عليها كالموقع، وتأطيره لمجاله المحيط، بالإضافة إلى كونه محاط بأراضي فلاحية خصبة تساهم في تشكيل مشهد طبيعي متميز.

4.2. بنيات طرقية ذات جودة متفاوتة بمجال عين الشكاك

يتوفر مركز عين الشكاك على شبكة طرقية مهمة ومصنفة، كالطريق الوطنية رقم 8 التي تربط بين افران وفاس، والطريق الجهوية رقم 714 بين الحاجب وصفرو، والطريق الاقليمية رقم 5013 بين مركز عين الشكاك، والطريق الجهوية رقم 503 بين فاس وصفرو، هذه المحاور الطرقية جيدة لكنها غير كافية لتغطية الخصاص بالجماعة، والعمل على الربط بين الدواوير، وبين هذه الأخيرة ومركز عين الشكاك.

يتوفر مركز عين الشكاك، على محاور طرقية بجودة متوسطة، وأخرى سيئة تحتاج إلى تهيئة ومراقبة مستمرة. فباستثناء الطريق الإقليمية رقم 5013 التي تربط المركز بالطريق الوطنية رقم8، فجل المحاور الطرقية بداخل المركز في حاجة إلى تهيئة بما فيها الطريق المزدوجة بمدخل المركز التي تم احداثها بتصميم التهيئة القديم، بالإضافة إلى أحياء وتجزئات سكنية غير مكتملة البناء تتوفر بدورها على طرق ثانوية سيئة لا تساعد على تنقل العربات والسيارات، وتؤثر على المشهد العام ومرفلوجية المركز. الوضعية السيئة للطرق تعيق الولوجية للخدمات والتجهيزات، وتعطل من عملية التبادل التجاري، المتمثلة في نقل البضائع من الخضر وغيرها وجلب مواد وحاجات متنوعة للسكان.

[387] LEMTIRICHELIEH FOUAD. (2017): Plans d'aménagement des secteurs périurbains relevant de la commune de sidi slimane moule kifane. Phase2. Rapport d'orientation d'aménagement. Royaume du Maroc ministère de l'aménagement de territoire national, de l'urbanisme, de l'habitat et de la politique de la ville. Agence urbaine de Meknès. P88

يتضح أنه، كان لزاما اعتماد اشكالية البنيات الطرقية بالمركز انطلاقا من تصميم التهيئة الجديد، بتهيئة الطرق المتضررة، ومد طرق جديدة تحسن من الولوجية للسكان بالمركز، في إطار أكثر شمولية على اعتبار أساسي يتمثل في كون عين الشكاك يلعب دور قيادي ومؤطر بالمجال في غياب مركز آخر بنفس الخصائص بالمجال الضاحوي لمدينة فاس.

5.2. بنيات تحتية طرقية متواضعة في حاجة إلى تهيئة بمركز السخينات:

يحتل مركز السخينات موقعا استراتيجيا مهما مكنها من تطوير علاقاتها بالمدينة-المركز، حيث يتنقل السكان بين المدينة والسخينات بشكل يومي رغم صعوبة التنقل، كما أن الشبكة الطرقية التي يتوفر عليها المركز كان لها دور مهم في فك العزلة والمساهمة في تحقيق التنمية على جميع المستويات، اهمها الطريق الوطنية رقم 6 القادمة من مدينة فاس والمارة بالقرب من المركز، والطريق الرابطة بين مركز السخينات ومقبرة "لالة غريبة" والطريق الرابطة بين مركز سيدي حرازم والسخينات[388].

تطغى على الشبكة الطرقية المؤطرة لمركز السخينات، الوضعية السيئة الأمر الذي يدعوا إلى توسيع وتهيئة الطريق الرابطة بين السخينات والطريق الوطنية رقم 6، وإصلاح الطريق الرابطة بين السخينات وتجزئة أنس المجاورة، نظرا للعلاقة القوية بينهما من خلال تواجد مقر الجماعة بسيدي حرازم وتنقل السكان في موسم الصيف لتسويق عدة منتجات وتقديم خدمات متنوعة للسياح القادمين إلى الموقع.

خاتمة:

تسود بالمراكز الضاحوية بنيات تحتية طرقية سيئة مع بعض التفاوتات، فجل المراكز الضاحوية تعرف شبكة طرقية سيئة إلى متوسطة، باستثناء مركز بوفكران الذي يتميز بشبكة طرقية متوسطة إلى جيدة لاستفادته من الطريق الوطنية رقم 13 وكذا عمليات تبليط الأزقة، وعلى العموم فالبنيات التحتية دون المستوى بالمجال الضاحوي خاصة منها الطرقية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول مدى الرغبة في تحقيق التنمية والرفع من درجة استقطاب هذه الوحدات المجالية وبالتالي خلق توازن مجالي.

قائمة المراجع:

[388] المملكة المغربية وزارة الداخلية ولاية جهة فاس مكناس جماعة سيدي حرازم. (2018): تقرير برنامج عمل جماعة سيدي حرازم. ص 30

- امدافعي محمد. (2000): التخطيط الحضري واستراتيجية النقل الجماعي في الدار البيضاء. المدينة المغربية في افق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. سلسلة الندوات رقم 12.
- جماعة بوفكران. (دجنبر 2009): منوغرافيا الجماعة الحضرية لبوفكران.
- المملكة المغربية وزارة الداخلية ولاية جهة فاس مكناس جماعة سيدي حرازم. (2018): تقرير برنامج عمل جماعة سيدي حرازم.
- Agence urbaine de Meknès. (2015): Plan d'aménagement de la ville de Sebaa ayoune.
- LEMTIRICHELIEH FOUAD. (2017): Plans d'aménagement des secteurs périurbains relevant de la commune de sidi slimane moule kifane. Phase2. Rapport d'orientation d'aménagement. Royaume du Maroc ministère de l'aménagement de territoire national, de l'urbanisme, de l'habitat et de la politique de la ville. Agence urbaine de Meknès.
- Ministère de l'intérieure wilaya de la région Fès - Meknès commune de Fès. (2017): Plan de déplacements urbains de la ville de Fès vers l'habitabilité de l'espace urbain à partir de critères de durabilité. Mission 2- analyse de diagnostic. Identification des contraintes et des objectifs particuliers déterminants pour l'élaboration du PDU.

السكن الريفي بمجالات الإصلاح الزراعي بدكالة: التحولات، ورهان المحافظة على الأراضي الزراعية المسقية: قطاع بولعوان نموذجا

Housing in the areas of agrarian reform of Doukkala, between the for expansion and the problem of preserving irrigated agricultural lands: Boulouane sector as a model

د. خاليد الحاضري: أستاذ باحث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش

فريق البحث "التدبير الجهوي والتنمية الترابية"

Elh-82@hotmail.fr

د. الشرقاوي مراوي : أستاذ باحث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش

الملخص: يعرف السكن الريفي بمجالات الإصلاح الزراعي بدكالة، وخاصة بقطاع بولعوان المسقي تحولات هامة، نظرا لنمو ساكنة هذا المجال واضطلاع السكن في الوقت الراهن بوظائف جديدة غير وظيفته التقليدية، وباعتبار أن عنصر السكن هو مكون مجالي ومتغير تابع، يتحول بتحول أنماط الانتاج وبتحول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن توسع السكن يعد سيرورة طبيعية في المسار التاريخي والجغرافي لأي من التجمعات السكانية، وذلك استجابة لحتمية تزايد السكان وتمطط العمران، ويبقى المحيط المباشر لهذه القرى من العوامل المهيكلة لشكل التوسع سواء بما يتيحه من امكانيات، أو بما يطرحه من عراقيل. أما في حال لم تتوفر على مجالات تستجيب للحاجة الملحة إلى التوسع، فإنها ستواجه إشكاليات معقدة، قد تترتب عنها عدة ظواهر سلبية تهم المجال وطريقة استغلاله، كما تهم الإنسان في معيشه اليومي ونضاله المستمر من أجل الظفر بنصيب في هذا المجال.

كلمات المفاتيح: السكن الريفي- الإصلاح الزراعي-الأراضي المسقية

Abstract: : Rural housing is known as the areas of agrarian reform important transformations, especially sector Boulouan irrigated, due to the growth of the population of this field and housing taking an new jobs other than its traditional one, since housing is a disciplinary and dependent component that is transformed of production systems and by the transformation systems and by the transformation of society, the expansion of housing is considered a natural process in the historical path of all population centres,this is in response to the imperative of increasing and expanding urbanization, the immediate vicinity of these villages remains an important factor in strctururing the expansion process.

Key words: Rural housing-Agrarian reform-Irrigated lands

مقدمة:

شكل الإعداد الهيدروفلاحي عنصرا حاسما في تحول السكن الريفي بالقطاعات المسقية، فقد كان السكن قبيل مرحلة الإعداد عبارة عن تجمعات سكنية صغيرة تحمل إسم شخصيات أو أعيان وتجمعات حول الأولياء والزوايا، غير أن هذه التجمعات ظلت ضعيفة الكثافة، حيث لا يتعدى عدد الدور داخل الدوار 15 إلى 20 أسرة، يغلب عليها طابع السكن الهش المشكل أساسا من الخيام والنواويل، إلا أنه مع الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته دكالة ابتداء من الخمسينات من القرن الماضي، أخذ السكن يعرف نوعا من التطور، وبدأ البناء الصلب يزحف على الأنماط السكنية الأخرى، وإن بطرق عفوية، على اعتبار أن الدولة وجهت معظم استثماراتها وتدخلاتها لتهيئة القطاعات المسقية، غافلة بذلك الاعتناء بالسكن، علما أن هذا الأخير يضطلع بوظيفة مزدوجة، فإلى جانب كونه مسكنا للأسر الفلاحية فإنه أيضا مكون أساسي في مسلسل الإنتاج الفلاحي[389].

إن إغفال السكن الريفي ضمن مشاريع التهيئة الهيدروفلاحية لدكالة خلق وضعية مزدوجة لتطور السكن الريفي بالمنطقة، فمن جهة أدت عملية الضم والإعداد إلى تجميع الساكنة في نقط السكن المتجمع، ومن جهة ساهم في زيادة حدة التشتت في أماكن السكن المتفرق، حيث أصبح المسكن يتناثر بشكل متفرق على الحيازات التي شهدت عملية الضم[390] .

غير أن هذه المفارقة على مستوى السكن الريفي همت أساسا المجالات المسقية قبيل سنة 1970، والتي لم تستفد من هيكلة السكن الريفي، أما مجالات الاصلاح الزراعي وخاصة قطاع بولعوان، فقد شهدت بالموازاة مع عملية الإعداد الفلاحي هيكلة للسكن القروي في إطار سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي، والتي خضع للعملية التجهيز القروي، مما ساهم افراز دينامية سكنية عالية السرعة وافرزت جملة من التحولات.

وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم التحولات التي همت السكن بمجالات الإصلاح الزراعي، وكذا ابراز بعض الجوانب السلبية التي رافقت هذا التحول، وخاصة فيما يرتبط بنزعة السكن نحو التوسع فوق الأراضي المسقية، وسيما وأن هذه المجالات فقدت رصيدها العقاري القابل للبناء، مما يفرض ضرورة إيجاد حلول للظاهرة السكنية مع المحافظة على الأراضي الزراعية.

الإطار المنهجي

1-إشكالية الدراسة:

تعتبر قرى الإصلاح الزراعي بدكالة كنوع آخر من السكن، ارتبط بظهور تعاونيات الإصلاح الزراعي التي منحت في إطارها لكل منتفع بقعة أرضية تبلغ مساحتها 1000 م، يخصص جزء منها للإسطبل، والباقي إلى مجموعة من الغرف ذات وظائف

1-جمال عبد اللطيف (2007)، "*ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب*"، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الجديدة شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 8 ص 7-10.

390 Fosset. R et Noin. D, 1966,"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue Géographie Du Maroc N°10, P : 34-41

متعددة. أن تطور السكن الريفي بهذه القرى خضع لجملة من التحولات، ارتبطت بمجموعة من العوامل التي تضافرت فيما بينها لتفرز مشهدا سكنيا جديدا بدكالة.

ولدراسة تطور السكن بهذا الصنف من القرى، وقع اختيارنا على منطقة بولعوان كنموذج لهذا الصنف من السكن، وذلك لعدة أسباب منها: الأهمية الديمغرافية لهذا التجمع السكانية و تعدد التعاونيات المشكلة له، علاوة على كونها هذا القطاع شكل على الدوام مجلا لتجريب التجديدات الفلاحية(السقي عن طريق تقنية الرش ثم السقي عبر تقنية التنقيط). عموما فإن الإشكالية المدروسة تقدم نفسها على الشكل الآتي: ما هي أشكال تطور السكن الريفي بقطاع بولعوان؟ إلى أي حد لعبت هذه الهيكلة دورا في تحول السكن الريفي، وأساسا تغيير نسيج التجمعات الريفية المتسمة بالتفرق المبالغ فيه؟ ما حدود نجاح هذه التجربة ؟ ما هي المسارات الآنية للسكن في هذا القطاع؟.

2- -أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة البحثية الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

-الوقوف على أهم التحول التي عرفها السكن بمجالات الإصلاح الزراعي، من خلال التركيز على السكن بقطاع بولعوان؛

-ابراز المشاكل التي رافقت عملية التوسع السكني، خاصة وأن محيط المجال المسكني غير قابل للتوسع، في ظل وجود أراضي فلاحية مسقية، وخاضعة لقانون الاستثمار الفلاحي لسنة 1969 الذي يمنع التوسع فوق الأراضي المسقية؛

-استعراض معظم مظاهر القصور التي همت عملية الإعداد، والتي لم تأخذ في الحسبان الأفاق المستقبلية لتوسع السكن.

3-منجية الدراسة:

فرضت طبيعة الموضوع والأهداف المتوخاة منه، استخدام المنهج الوصفي التاريخي لدراسة الظاهرة السكنية ورصد تطورها، والتعبير عنها كميا وكيفيا، إضافة إلى اعتماد المنهج التفسيري التحليلي لفهم التفاعلات بين كافة عناصرها وأنساقها. ولإبراز نتائج هذه التفاعلات وانعكاساتها المجالية اعتمدنا على الصور الجوية لفترات متباينة وخريطة طبوغرافية لمجال الدراسة تعود إلى الأربعينات من القرن الماضي والعمل الميداني، إضافة إلى تقنية المقابلة.

4- مجال الدراسة: سكن الإصلاح الزراعي بقطاع بولعوان

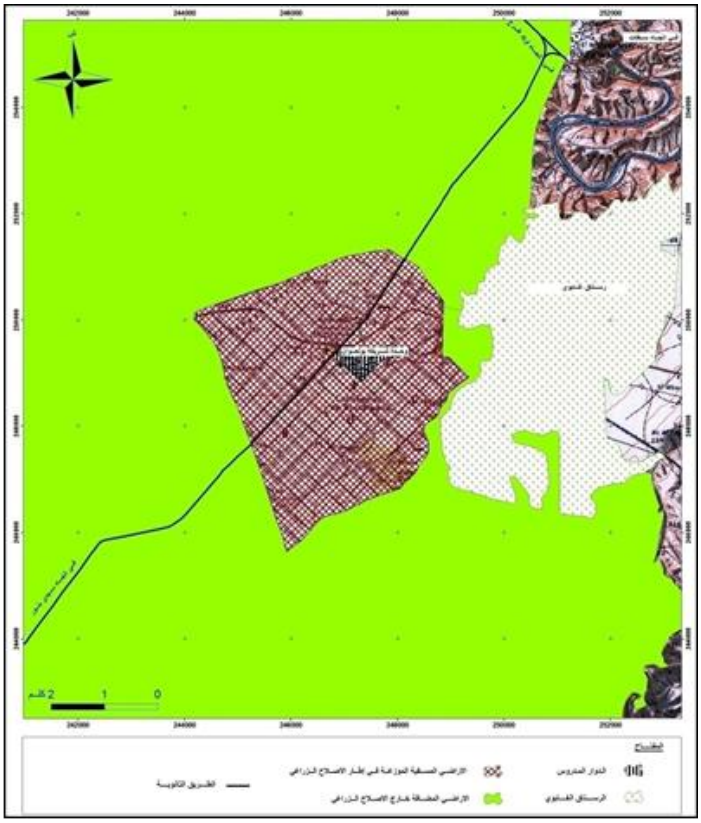
يقع مجال الدراسة في الجزء الجنوبي الشرقي من دكالة، يحده غربا سهل سيدي بنور وشرقا هضبة الرحامنة وغربا سهل الشاوية. يتميز هدا المجال بانتشار الأتربة الرملية، حيث كانت تستغل في غراسة الكروم بشكل تقليدي. وتذهب بعض الدراسات إلى ان الكروم قد أدخلت إلى هذا المجال من طرف البرتغالين في القرن 16م، ومن المؤكد أن هذا الصنف من الغراسة متناسب مع خصائص الأتربة الرملية . وتجب الاشارة إلى أنه مع تطور وسائل النقل وتطور صناعة الخمور في

الحقبة الاستعمارية توسعت غراسة الكروم بدكالة، وخصوصا بالمنطقة الشرقية، وهذا ما يفسر وجود معمل صناعة الخمور ببولعوان[391].

ويشتهر بولعوان أيضا مجال الدراسة بأهمية الأملاك المخزنية به، ففي 1917 قدر كولفن مجال بولعوان ب 7000هكتار[392]، وبعد الاستقلال بقليل وبالتحديد سنة 1961 قدر الراحل بول باسكون مساحته بحوالي 4464 هكتار[393] وإبان السبعينات من القرن الماضي تم تجهيز قطاع بولعوان، وسقية في إطار مشروع الإعداد الهيدروفلاحي لدائرة دكالة المسقية.

وتجب الإشارة إلى أن بولعوان يعد أول قطاع يسقى بطريقة الرش بالمغرب، وذلك على مساحة تقدر ب1100 هكتار، معظمها عبارة عن أراضي مسترجعة، تم توزيعها إلى 220 تجزئة، وتم منح كل عائلة مساحة قدرها 5 هكتارات لكل عائلة منتفعة في إطار تعاونيات الإصلاح الزراعي، وبالموازاة مع عملية الإعداد تم خلق قرية نموذجية بهدف تجيع الساكنة، ومنذ سنة 2010 وبالموازاة مع اطلاق مشروع المغرب الأخضر، تم تغير تقنية السقي عبر ادخال تقنية التنقيط، وذلك بهدف ادخال مزروعات جديدة وكذلك الاقتصاد في استهلاك الماء.

الدعامة رقم :1توطين مجال بولعوان



3-**خياطي اسماعيل (1994)**، خصوصيات الاستعمار الفلاحي بدكالة: ملاحظات اولية ورد في ندوة دكالة وتاريخ المقاومة، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الجديدة العدد1، صص54-62-

4- Goulven J (1917), le cercle des Doukkala ou point de vue économique, Paris Emile larose

المصدر : خريطة بولعوان بمقياس 1/50000

عرض ومناقشة النتائج

أولا: مراحل تطور السكن بقطاع بولعوان

1-السكن قبل الإعداد: انتشار السكن الهش في إطار دواوير صغرى

ظل السكن الريفي في منطقة بولعوان بسيطا في بنياته وتركيبه، وظلت الأشكال السكنية الهشة هي الأكثر سيادة في المنطقة. وانطلاقا من خريطة أنجزت خلال الأربعينات من القرن الماضي، يظهر أن بولعوان كانت تعرف انتشارا لأشكال سكنية هشة وخاصة النوالة، وذلك في إطار تجمعات سكانية صغيرة تحمل أسماء بعض الأعيان أو القواد المحليين أو بعض الزوايا. ويعود هذا الوضع إلى الصعوبات الاقتصادية التي لاقها المحليين إبان فترة الحماية بفعل استيلاء المعمرين على معظم الأراضي الخصبة سواء في إطار استعماري رسمي أو خاص، ذلك أنه بالرغم من أن الاستيطان الزراعي ظل محدودا في منطقة دكالة نظرا لمثانة الأنظمة العقارية وظهور التملك الفردي الذي لا يسمح كما هو الشأن بالنسبة للأراضي الجماعية بالتوسع السريع للاستيطان الزراعي، كما أشار إلى ذلك خياطي، فإن منطقة بولعوان شكلت استثناء بالنسبة لدكالة، وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الفلاحية، ولهذا فقد عرفت استيطان زراعي مهم فاق أكثر من 3000 هـ[394] . هذا الاستحواذ على الأراضي هو الذي يفسر استمرار الساكنة في مساكن النواويل. بالرغم من أن الكثير من المؤشرات كانت تشير إلى تحسن الظروف المعيشية خلال فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، غير أن انتشار النوالة والخيمة لا تعني البتة ممارسة الساكنة لعملية الترحال، ذلك أن التواجد الاستعماري بالمنطقة حد بشكل نهائي من عملية التنقل، لذلك فإن النوالة كانت شكلا سكنيا قارا. غير أن التحديث الفلاحي والإصلاح الزراعي سوف يساهم في التغيير بشكل كبير النسيج السكن

2-الإعداد الفلاحي وهيكلة السكن الريفي

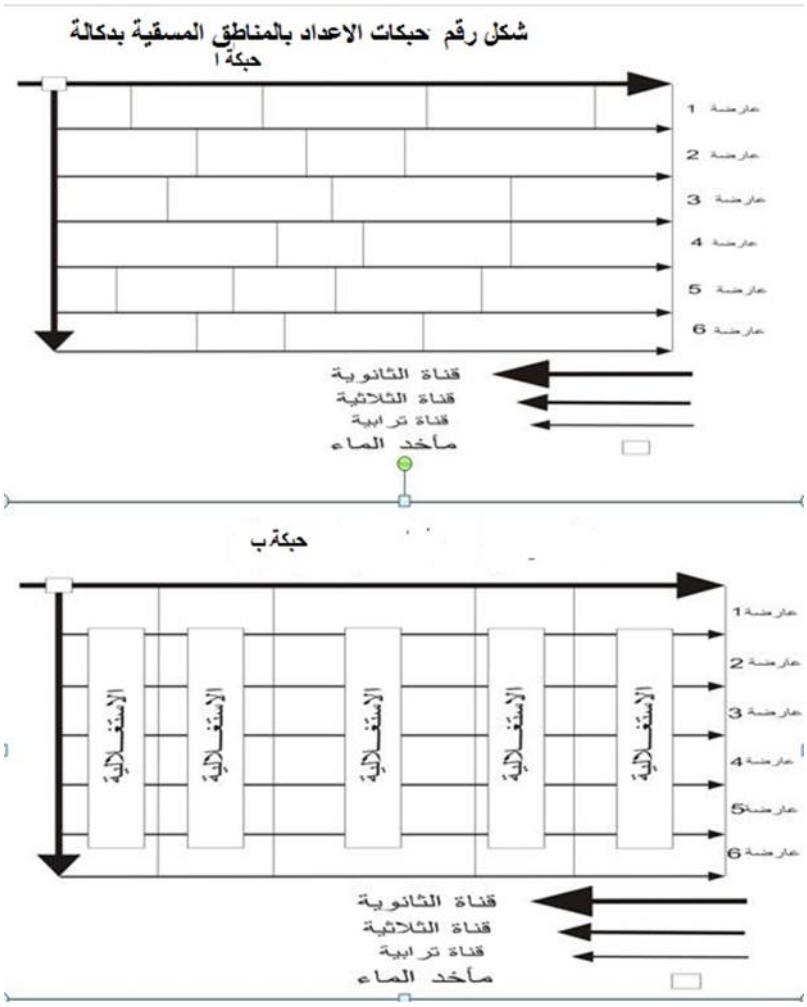
أنشئت تعاونيات الإصلاح الزراعي ببولعوان وفق ظهائر استرجاع الأراضي من حوزة المعمرين، وذلك على مراحل مختلفة، فتعاونيات الحمدانية تأسست سنة 1969 بموجب ظهير استرجاع 26 شتنبر 1963، فيما تأسست تعاونية ت القصبة سنة 1976 بموجب ظهير 2 مارس 1973، أما تعاونية بئران زران فقد تأسست في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

6-خياطي اسماعيل(1988)،" تحول البنيات الفلاحية في القطاعات المسقية: نظام الاكارة في سهل دكالة المسقي'، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط (غير منشور).

الدعامة رقم2: جانب من التكثيف الفلاحي بقطاع بولعوان



ولاستكمال فصول عملية التنمية الفلاحية بهذا القطاع، تم الشروع في التفكير في تحسين ظروف السكن للأسر المستفيدة بواسطة تجهيز سكنا مندمجا في إطار الإصلاح الزراعي. وقد اختير موضع السكن حسب مؤشرات مخطط الهيكلة القروية، الذي صودق عليه في بداية السبعينات من القرن الماضي، بهدف تحسين ظروف عيش السكان، ذلك أن مختلف الدراسات العملية والميدانية التي تمت في إطار إنجاز المخطط المذكور سلفا، انتهت إلى خلاصة، مفادها أنه لا يمكن لأي مشروع تنموي فلاحي أن ينجح دون ربطه بإعادة هيكلة السكن الريفي، مما استوجب إيجاد إطار ملائم لموافقة السكن مع المشروع؛ ذلك أن السكن إذ ظل متشتتا فهو يتعارض بشكل مطلق مع العقلانية التي تميز كل إعداد عصري، فنمط الحبكة السائد وقتئذ، كانت تستلزم تكوين مشارات لنفس الفلاحين المنتمين لنفس الشكارة المسقية، وتساهم في التحكم في الدورة الزراعية. وتتجسد سلبية السكن المتفرق في كونه لا يساعد على القيام بالتنسيق والتعاون بين الفلاحين، وبالتالي لا يمكن أن يساهم في استغلال فعال للأرض، وهذا يتعارض مع روح أهداف الإصلاح الزراعي، الرامي إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية.



وبما أن دراستنا تتمحور آليات تحول السكن بتعاونيات الإصلاح الزراعي ببولعوان، فإننا نقتصر في هذه الدراسة على التعاونيات المسقية فقط والتي تأسست كما سبق الذكر سنة 1969 في إطار الإصلاح الزراعي الذي منح فرصا وإمكانيات متكافئة للمستفيدين في نقطة الانطلاق ونذكر من هذه الفرص والإمكانيات ما يلي:

-الاستفادة من قطع قابلة للزراعة ذات مساحات متكافئة محدودة في 5 هـ لكل مستفيد؛

-تجهيز هذه القطع وسقيها عن طريق الرش؛

-المساعدات التقنية وأيضا الإعانات المادية التي قدمتها الدولة في شكل قرض تقدر ب 4700 درهم لكل مستفيد لمدة 5 سنوات، وذلك لأغراض متنوعة نلخصها فيما يلي: 1500درهم لشراء بقرتان، 1500 درهم لبناء إسطبل، 70 درهم لشراء حصان ،وأخيرا 1000 درهم للاستهلاك الذاتي لمدة عشرة أشهر 100 بمعدل لكل شهر. وايضا الاستفادة كذلك من قطع مخصصة للسكنى مجهزة بالكهرباء وهندسية الشكل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإصلاح الزراعي عمل أيضا على توجيه الإنتاج نحو المزروعات الصناعية أساسا الشمندر السكري والمزروعات العلفية بهدف تطوير الإنتاج النباتي الحيواني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية واللحوم والألبان ومشتقاتها مع الرفع من مستوى عيش المستفيدين وتغيير وضعهم الاجتماعي. إلا أنه بالرغم من كل هذه الإجراءات والتدابير نجد بهذه التعاونيات تمايزات

واختلافات اجتماعية بين هؤلاء المستفيدين، والتي يمكن ملاحظتها من أول وهلة من خلال السكن الذي يختلف من حيث مظهره وبنيته ،وكدا على مستوى اشكاله ،كما نجد اختلافات من حيث الإصلاح والتجهيز لهذا الأخير.

وبشكل مواكب لعملية الإعداد، تم توزيع الأراضي المسترجعة البالغ مساحتها حوالي 1100 هكتار على صغار الفلاحين من الدواوير مختلفة ومن الجماعات القروية المجاورة؛ تم تخصيص قطع أرضية لكل فلاح من أجل القيام بعملية البناء، مع تقديم إعانة قدرها 1500 درهم من أجل بناء الإسطبل وبناء مجموعة من المرافق كبئر ومطحنة ومقر التعاونية. كما تم تجهيز القرية منذ وقت مبكر بالكهرباء. وعلى عكس الوحدات القروية للتجهيز والتسيير الذي أتخذ فيها طابع الاستقرار صبغة اختيارية، فإن الطابع الإلزامي لعملية الاستقرار بقرى الإصلاح الزراعي أدى إلى تنامي دينامية البناء بشكل سريع، الأمر الذي ترتب عنه تحول على مستوى السكن.

ثانيا: مظاهر وأشكال تحول السكن

أدى الإعداد الهيدروفلاحي والإصلاحات المرافقة له إلى تحولات سوسيواقتصادية أثرت على طبيعة المسكن الريفي، إن على مستوى أشكال السكن أو على مستوى طبيعة المسكن ووظائفه. ذلك أنه بالرغم من أن نظام الإنتاجي لم يتغير بشكل ملحوظ خلال المراحل الأولى للسقي، إلا أن مستوى عيش الساكنة سجل تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع الفترات السابقة، الأمر الذي ساهم في بلورة مسارات متعددة لتحول السكن الريفي، تجسدت مظاهرها في انتشار السكن الصلب وتزايد الاهتمام بتجهيز المنازل بلوازم متنوعة؛ حيث أن تجميع المسكن وإدخال مزروعات جديدة وارتفاع الدخل الفردي للفلاحي ببولعوان خلق دينامية محلية، انتشرت معها بواعث الرغبة في تحديث السكن، الذي عرف جراء ذلك سلسة من التحولات، إن على مستوى انتشار السكن الصلب أو على مستوى مواد البناء.

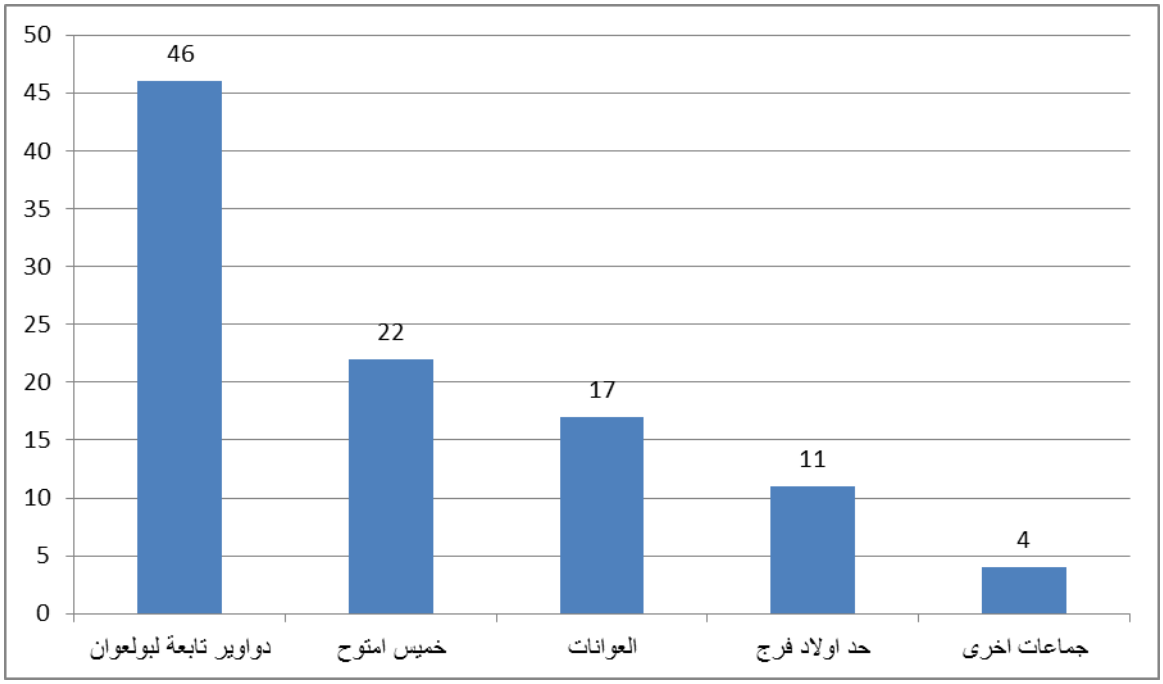
1-تغير النسيج السكني و انمحاء الأصل السلالي للتجمع السكني

إن مقارنة وضعية السكن الريفي قبل الإصلاح وبعده كفيلة بتحديد الخاصية السكنية ببولعوان؛ فقبل الإصلاح الزراعي ظل السكن الريفي يتناثر بشكل متفرق على شكل تجمعات سكنية صغيرة، تحمل أسماء شخصيات أو قواد محليين كانت لهم مكانة بارزة داخل المجتمع القبلي مثل دار القايد التونسي وبلاد الباشا أو تجمعات حول الأولياء، تحمل اسم سيدي علي وسيدي بلخدير وسيدي اسماعيل أو تجمعات حول الزاويا، كزاوية مولاي الطاهر وزاوية القواسم، بيد أن ما يميز هذه التجمعات هو انتشارها بشكل متفرق على المجال. أما بعد الإصلاح فقد اختفت بشكل نهائي هذه الدواوير، ليحل سكن متجمع محل السكن المتفرق والفوضوي. ومن جهة أخرى، أقتضى توزيع حوالي 1100 هكتار على 220 فلاح، والتي استفاد منها مجموعة من الفلاحين ينتمون من الناحية الإدارية إلى مجموعة من الجماعات القروية. ففضلا عن مستفيدين من منطقة بولعوان، هناك مستفيدين ينتمون إلى دواوير تابعة حاليا لجماعة اخميس متوح والعونات وأولاد افرج، مما أدى إلى تنوع التشكيلات السوسيوترابية، فالأشخاص الذين صادفوهم البحث الميداني أكدوا على وجود تشكيلات بشرية ذات أصول مختلفة على مستوى انتمائها الجينيالوجي، بل وحتى القبلي، إلا أنها تمكنت حاليا من الانصهار فيما بينها في إطار تجمع سكاني. على هذا الأساس فالتغيير المرتبط بتدخل الدولة أفقد مثل هذه التجمعات بعدها السلالي أو الجينيالوجي أو حتى على مستوى وهم انتماءها إلى جد مشترك، عكس الدواوير التقليدية التي لازالت ترتبط بهذا الانتماء. هكذا فنمط الإصلاح الذي ساد بالقطاع، جعل معه هذا التجمع السكني يأخذ شكل وحدة مجالية

سكنية مركبة تنعدم فيها الروابط التي تأسست عليها الدواوير التقليدية، إنها ببساطة أضحت مجال تتساكن وتواجد فيه كل السلالات، والتي انصهرت فيما بينها لدرجة يتعذر على الباحث أن يحدد أصول الساكنة.

وتجب الاشارة إلى أن الساكنة لازالت مرتبطة بالدواوير الأصلية التي تنحدر منها، غير أن علاقات الجوار والمصاهرة وتقاسم المصالح والأفكار المشتركة أدت إلى تقوية العلاقات التضامنية فيها، وأصبح الانتماء لنفس التعاونية هو المحدد لعملية الانتماء.

الدعامة رقم 4:ألاصول الاجتماعية لساكنة القرية النموذجية بولعوان" الشريكة"



المصدر: البحث الميداني

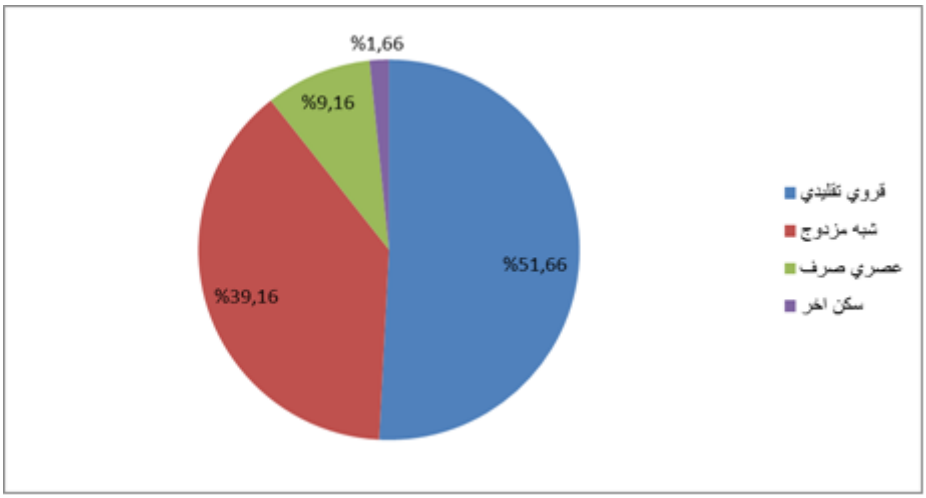
2-انتشار السكن الصلب

من المؤكد أن مجال بولعوان قبل الإعداد الهيدروفلاحي وإنشاء سكن تعاونيات الإصلاح كانت ساكنته تقطن في مباني هشة مشيدة في أغلب الحالات من مواد محلية بسيطة، تشمل الجلود والتبن والسدر والقش، وفي حالة قليلة من البيت الطوبي المشيد من الحجارة. أما سكن الصلب فقد كان يقتصر على بعض الأعيان أو المباني الدينية (الأضرحة، أو زوايا) أو القلعة الشهيرة المتواجدة بالمنطقة وبعض الأسر ذات الإمكانيات المهمة، ومباني المعمرين. وقد قدر گولفن حوالي 160 خيمة بفخدة بولعوان. وتشير إحصائيات 1936 والتي تتضمن أشكال السكن حسب القبائل إلى أن السكن بقبيلة أولاد افرج عبد الغني - حيث تعتبر بولعوان أحد أهم الفخدات بالقبيلة- إلى تنوع السكن مع الانتشار الكبير للأشكال السكنية الهشة موزعة بين النواويل بنسبة 40.2% والخيام 10.9% وأشكال سكنية أخرى (طازوطا والتوفري، البيت الطوبي) بنسبة 33.5%، أما سكن الصلب فلم يتجاوز 4%. يرتبط هيمنة السكن الهش بعوامل متعددة من قبيل انعدام الأمن، وصعوبة البناء المرتبطة بقلة الحجارة في المجال، وبغلاء تكلفة البناء، لذا كان البناء بالصلب يقتصر على الأشخاص ذو الإمكانيات المهمة. إن هذه الوضعية السكنية وبموجب الإصلاح الزراعي والإعداد الفلاحي للمجال شهدت عدة تغييرات،

بحيث بات المجال يتوفر على شكلين من السكن، هما الهش والصلب، بيد أن هذا الأخير أضحى يشهد ارتفاعا مهما بفعل تحسن مداخيل الفلاحين من جهة، بفعل التغييرات التي لحقت المجال برمته، ولتزايد درجة تأثير الحضري، وخصوصا أن مجال بولعوان يحاذي الطرق المؤدية إلى المراكز الحضرية والقروية داخل الإقليم (العوانات، سيدي بنور) وإلى أهم مدينة في البلاد (الدار البيضاء).

هذه العناصر ساهمت في تحول المسكن، حيث ازدادت نزعة التصليب التي أضحت تميز جل الغرف، في حين يقتصر السكن الهش فقط على بعض الغرف ذات أدوار ثانوية، وغالبا ما يتخذ شكل "عشة" داخل الحيازات الفلاحية البعيدة عن المسكن. وانطلاقا من جرد 120 أسرة من بطاقات دوار لإحصاء 2014 يلاحظ تنوعا على مستوى أشكال السكن بمجال الدراسة كما يوضحه المبيان المعبر عنه أسفله.

الدعامة رقم 5: أشكال السكن بقطاع بولعوان



يلاحظ انطلاقا من المعطيات تنوعا على مستوى أشكال السكن، مع حضور كبير للسكن القروي التقليدي وشبه المزدوج، حيث يشكلا معا حوالي 90. 82% من مجموع أصناف السكن، في حين يشكل السكن العصري الصرف حوالي 9. 16%. أن هذا التنوع على مستوى أشكال السكن يرتبط باختلاف المستوى الاقتصادي لأرباب الأسر، إذ بالرغم من التجانس بين الفلاحين على مستوى مساحة الحيازة الفلاحة (5 هكتارات)، لكن هناك فئات تمتلك أراضي خارج أراضي الإصلاح الزراعي أو ما يمكن أن نسميه بالأراضي المضافة لأراضي الإصلاح الزراعي، فضلا عن اختلاف المستويات والاجتماعية والثقافية لأرباب الأسر، والتي تحدد في الغالب نظرات متباينة حول درجة الاهتمام بالمسكن.

2-تحول على مستوى مواد البناء

يلاحظ انطلاقا من المعاينة الميدانية أن المجال المسقي بدكالة يتسم بنوع من التشابه على مستوى مواد البناء المستعملة، إذ يلاحظ أن هناك نزعة للفلاحين نحو استعمال مواد بناء حضرية. وداخل الوحدة السكنية " شريكة بولعوان" يظهر تنوعا على مستوى مواد البناء التي تختلف باختلاف عناصر المبنى. فعلى مستوى الأساسات يلاحظ استعمال الحجر المكتل بالبغلي " الكياس" أو المكتل بالطين " الغيس". أما على مستوى الجدران فهناك استعمال إما الأجور بالإسمنت والمكثل بالبغلي أو استعمال الحجارة بالطين أو بالإسمنت المختلط بالرمال، وتغطى بالتبليط وهو خليط من الإسمنت والرمال.

عموما يلاحظ أن هناك توجه نحو استعمال مواد بناء حضرية ذات خصائص بنائية صلبة، وهذا راجع إلى الإعداد الفلاحي الذي وفر دخل فردي مرتفع نسبيا بالمقارنة مع باقي الوحدات المجالية الأخرى بدكالة نظرا لتوفر كل فلاح على حيازة فلاحية قابلة للحياة (5هكتارات)، إضافة إلى توفر مواد البناء في عين المكان، حيث ظهرت تحت طائلة الطلب أوراشا لصناعة وبيع الأجور بأصنافها المختلفة (الأجور الأصفر والأحمر والرمادي)، وكذا المواد الأخرى من الصباغة والزليج والجبص التي تتوفر في المراكز الحضرية القريبة (أربعاء العونات). أما المواد المحلية الهشة من قصدير وزنك، فقد أضحت تقتصر على بعض المرافق ثانوية كالمحلات لخزن معدات وأدوات السقي أو الأسقف على مستوى سقف الإسطبل، حيث نجد في بعض الحالات تعتمد على الزنك والقصدير كمادة بنائية بالنسبة للمرافق المخصصة لوسائل الإنتاج، أو أحيانا على بعض المرافق داخل الحيازة التي تتخذ شكل عشاش مبنية بالخشب والقصب والبلاستيك.

إجمالا، فإن مواد البناء بهذه الوحدة السكنية باتت تتجه نحو الاعتماد على مواد بناء حضرية، وأن مواد البناء المحلية الهشة أضحت محدودة من حيث أهميتها، وغالبا ما تقتصر على بعض المرافق ذات الصلة بالعملية الإنتاجية.

الدعامة رقم6: التداخل بين مواد البناء الهش والصلب



المصدر: العمل الميدان

3-تطور التجهيزات الأساسية وتحسين مستوى التجهيزات المنزلية

واكب عملية الإصلاح الزراعي وعملية هيكلة السكن المرافق له مد هذه الوحدة السكنية بالتجهيزات الأساسية، وخاصة على مستوى الكهرباء والماء الشروب والخدمات التربوية والصحية.

فعلى مستوى الكهرباء فقد استفادت الوحدة من عملية الكهرباء منذ منتصف التسعينات في إطار برنامج الكهربة وانطلاقا من بطاقة إحصاء الوحدة وصلت عدد الأسر المستفيدة فعليا من عملية الكهرباء ما يقارب 91.7% (حوالي 327 أسرة من أصل 358 أسرة بالوحدة السكنية) في حين تظل النسبة المتبقية تعتمد أساسا على الأساليب التقليدية في عملية الإضاءة(شموع، قنديل...)، وتشكل هذه الفئة أساسا من العمال الفلاحين القادمون من الدواوير المجاورة للاشتغال في الحيازات الفلاحية بالمنطقة، والذين يستقرون أساسا في بعض المرافق التابعة للتعاونية، حيث لوحظ من

خلال العمل الميداني استقرار عمال فلاحين في مقرات تعاونية الإصلاح الزراعي، كما أن فئة مهمة تضطر إما للإيجار أو شراء بعض المترات الأرضية وتشييد مساكن خاصة.

أما على مستوى الماء الشروب، فقد استفادت الوحدة من عملية الربط بالماء الشروب وكذلك تحت تأطير التعاونية، غير ما يلاحظ هو أن هناك استعمال مزدوج للمياه، ففي الوقت الذي تستعمل فيه مياه المجلوبة من بئر التعاونية للشرب والاستعمالات المنزلية، نجد معظم الأسر تستعمل مياه السقي للإرواء الماشية أو أحيانا لتنظيف المنزل وتنظيف الافرشة والأغطية.

ومن جانب أخر تتوفر الوحدة على مدرسة ابتدائية، غير أن هذه الخدمة التربوية، وبالرغم من تواجدها لمدة تزيد عن ثلاث عقود فإنها لم تنجح في تقديم خدمة تعليمية شاملة للساكنة الوحدة إذ نسجل ارتفاعا لنسبة الأمية في صفوف البالغين والأطفال، بحيث تناهز حسب معطيات 2004 حوالي 57.4% بالنسبة للبالغين وحوالي 16% في صفوف الأطفال أقل من 15 سنة، وكثيرا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية في الأوساط القروية بغياب المدارس وبعدها عن المجال السكني، إلا أن وضعية بولعوان تتنافي مع هذا العامل، ذلك أنه رغم تواجد المدرسة داخل الوحدة السكنية فإن الأمية تستمر في الإرتفاع إذا ما نظرنا إلى الإعداد المطلقة للساكنة،ويعزى هذا الأمر إلى أن إدخال مزروعات جديدة ونبني أساليب التكيف الفلاحي الأمر الذي ساهم في ارتفاع الطلب على اليد العاملة، فيضطر أرباب الاستغلاليات إلى استغلال أبنائهم في الحيازات الفلاحية،بدل الذهاب إلى المدرسة وتلقي تعليما غير مضمون، وتحمل تكاليف اليد العاملة المأجورة.

كما تعززت الخدمة التربوية بإنشاء إعدادية في طور البنيان، ومن شأن هذا التجهيز التعليمي أن يساهم في الرفع من المستوى التعليمي والحد من ظاهرة الإنقطاع التربوي وخاصة على مستوى الفتاة القروية.

عموما، فإن مستوى التجهيزات الأساسية بالوحدة السكنية تبدو جيدة، إذا ما قورنت بباقي الوحدات السكنية بدكالة، ويعكس جردها ونوعيتها درجة عليا من ارتقاء السكن الريفي وبسرعة عالية، ذلك أن المقارنة بين خريطة الأربعينات من القرن الماضي والتي تشير إلى انتشار سكن هش، وبين خريطة تعود الى الفترة الأنية تؤكد أن سيرورة تحول كانت عالية السرعة ومتعددة المسارات والاتجاهات.

ومن جانب أخر، وعلى مستوى التجهيزات المنزلية فإن تلك الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى عيش الاسرة، ودرجة انفتاحها وكذا مستوى الاجتماعي والثقافي. ويمكن القول هو أن هناك عدة عوامل لعبت دورا كبيرا في تحسين مستوى لتجهيزات المنزلية منها.

-دخل فردي مرتفع نسبيا بالمقارنة مع باقي الوحدات المسقية، والمرتكز على حيازات فلاحية قابلة للحياة والبالغ مساحتها 5 هكتارات اضافة الى نظام انتاجي يرتكز على منتوجات شقوية ذات قيمة مضافة مرتفعة نسبيا؛

-القرب من المسالك الطرقية والتردد الفلاح على المراكز الحضرية ،وما يمكن أن يترتب عن هذا التردد من انتشار مثاقفة حضرية؛

-طابع المتجمع للسكن الذي يساعد على سرعة تبني التجديدات على مستوى التجهيزات المنزلية، وذلك في إطار نوع من تقليد الأسر بعضها لبعض على مستوى امتلاك التجهيزات ذات طابع عصري؛

-تثاقف المرتبط بوفود فئات حضرية أو شبه حضرية للاستقرار بالوحدة (مدرسون، موظفون، تقنيين في الفلاحة).

يظهر منة خلال المبيان حضور شبه تام لبعض التجهيزات المنزلية بالوحدة، إذ نسجل حضورا كاملا للمذياع والتلفزة، وكذا أن كثير من الأسر أصبحت تتوفر على وسائل النقل الحديثة كالدراجة النارية والسيارة. ومن هنا نستنتج أن التجهيزات المنزلية قد تحسنت بشكل كبير داخل هذه الوحدة السكنية.

وعموما، فإن شكل السكن ومستوى التجهيزات الأساسية قد عرف نوعا من التطور، وأضحت هذه التعاونية تتمتع بحياة شبه حضرية سواء على مستوى أشكال السكن أو على مستوى التجهيزات المنزلية، غير أن الوحدة السكنية وتحت طائلة عوامل متعددة أضحت تواجه عدة مشاكل على مستوى توسع المسكن.

الدعامة رقم7: اتجاه كثير من الأسر إلى الاعتماد على أفرشة حضرية خصوصا بالنسبة للغرف الموجهة للضيوف



ثالثا: السكن بالقطاع بين الحاجة الى التوسع وإشكالية المحافظة على الأراضي الزراعية المسقي

1-دينامية السكن بالوحدة

على عكس الوحدات القروية للتجهيز والتسيير التي اتسمت فيها عملية البناء بضعف كبير، فإن دينامية البناء بهذا الصنف من السكن فاق كل التوقعات، فبعد عشر سنوات وصل عدد البقع المبنية حوالي 203 بقعة، بحيث وصلت نسبة الملء زهاء 79,60%، كما أن دينامية البناء استمرت في الارتفاع إلى 255 بقعة مبنية أي بنسبة 100%. إن هذه الدينامية تجد علها في مجموعة من الاعتبارات منها: توفر أرباب الأسر على الحد الأدنى من المساحة المحددة في قانون الاستمارات الفلاحية(5هكتارات) كاستغلاليات قابلة للحياة، وارتفاع حجم المداخيل الأسرية مقارنة مع الأسر المتواجدة في الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، بالنظر إلى كون أغلب ملاكو هذه الوحدات يقل حجم ملكياتهم عن الهكتار الواحد، هذا علاوة على تزويد القطاع بتقنية سقي أكثر فعالية ومردودية، بحيث يعتبر بولعوان من القطاعات الأولى على الصعيد الوطني التي تم تزويدها بتقنية الرش، قبل أن تعمل الدولة في إطار مشروع المغرب الأخضر على استبدال هذه التقنية بتقنية نظام الري الموضعي، أضف إلى ذلك دعم الفلاح للقيام بعملية البناء، الذي شمل تقديم إعانة لبناء

الاسطبل بما قيمته 1500 درهم. كما تم العمل على تزويد هذه الوحدة السكنية بمجموعة من التجهيزات (بئر، مطحنة، مقر التعاونية، مدرسة ابتدائية، الكهرباء)، كل هذه العناصر بما فيها عملية توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ساهمت في تشجيع عملية الاستقرار والبناء.

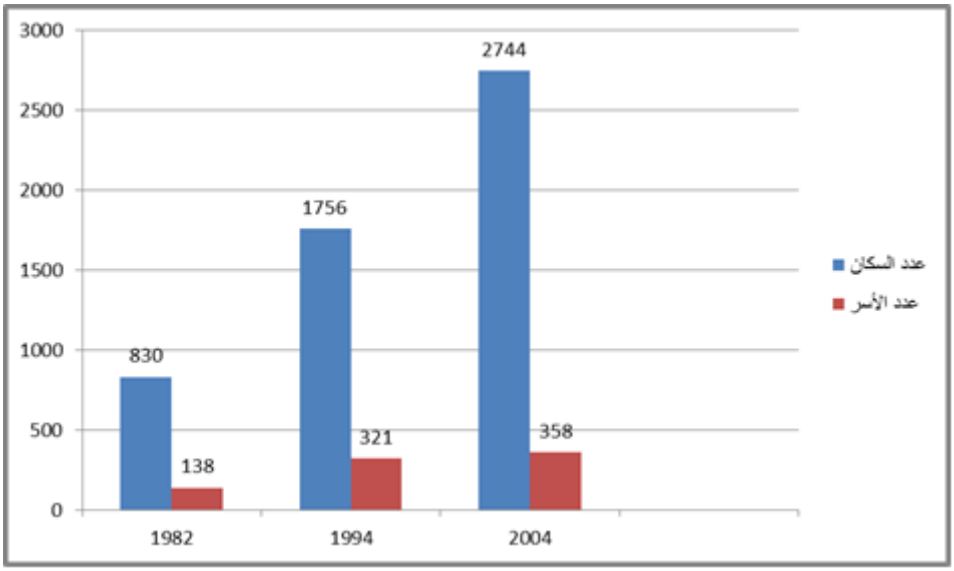
غير أن هذه الدينامية الديمغرافية وتنامي عدد الأسر طرح بإلحاح إشكالية العلاقة بين الأسر المستقلة والوحدات السكنية، على اعتبار أن مخططو القرى الإصلاح الزراعي لم يأخذوا في الحسبان مسألة النمو الديمغرافي وتزايد عدد الأسر. وانطلاقا من العمل الميداني يمكن الوقوف على أثار النمو الديمغرافي على حجم المسكن بالوحدة.

فإذا كان حجم المسكن الأصلي الموزع في إطار الإصلاح الزراعي يصل في مساحته المتوسط إلى 1000 متر فإن زواج أحد الأبناء أو وفاة المستفيد الأصلي، ساهم في تغيير حجم هذا المسكن، كما ساهم في تغير حجم وبنية المسكن والمرافق التابعة له.

2-النمو الديمغرافي وتأثيره على حجم المسكن بالوحدة

يعتبر دوار "الشريكة بولعوان" من التجمعات السكنية الضخمة التي يفوق عدد ساكنتها حوالي 2744 نسمة حسب معطيات إحصاء 2004 وانتقلت إلى ما يقارب 3500 نسمة سنة 2014 .وقد عرفت هذه الوحدة نموا ديمغرافيا سريعا كما يوضح المبيان التالي:

الدعامة رقم 8: مبيان الدينامية الديمغر افية للسكان بقرية بولعوان



إن تتبع تطور حجم السكان بالوحدة يظهر أن هذه الأخيرة، عرفت دينامية سكانية مهمة فقد انتقل عدد السكان خلال إحصاء 1982 من 830إلى 1756 نسمة خلال إحصاء 1994، ثم تواصلت هذه الدينامية لتصل 2744 نسمة حسب أخر إحصاء. ومن هنا يتضح لنا أهمية هذا التزايد الديمغرافي الكبير، والذي تقف وراءه عدة عوامل، والتي ساعدت بشكل فعال في زيادة عدد السكان، وهي وثيرة لا تختلف عن باقي المناطق القروية بالمغرب، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة الولادات الناجمة عن ضعف وسائل استعمال منع الحمل وغياب تخطيط العائلي والرغبة الأكيدة للإنسان الريفي في

إنجاب أكبر عدد من الأطفال كدعم اجتماعي، وعيا منه أن الأطفال يعتبرون مورد للعمل وأداة للإشـتغال داخل الحيازة، فضلا عن تحسن الأنظمة الفلاحية بالمجال الذي أعطى تحسنا ملحوظا لمستوى المعيشة.

يظهر أن النمو الديغرافي وتزايد عدد الأسر قد ساهما بشكل كبير في تقلص حجم المسكن، الذي أضحت مساحته تقل في كثير من الأحيان عن 100 م.

3-أشكال توسع السكن في ظل قلة الأراضي القابلة للبناء

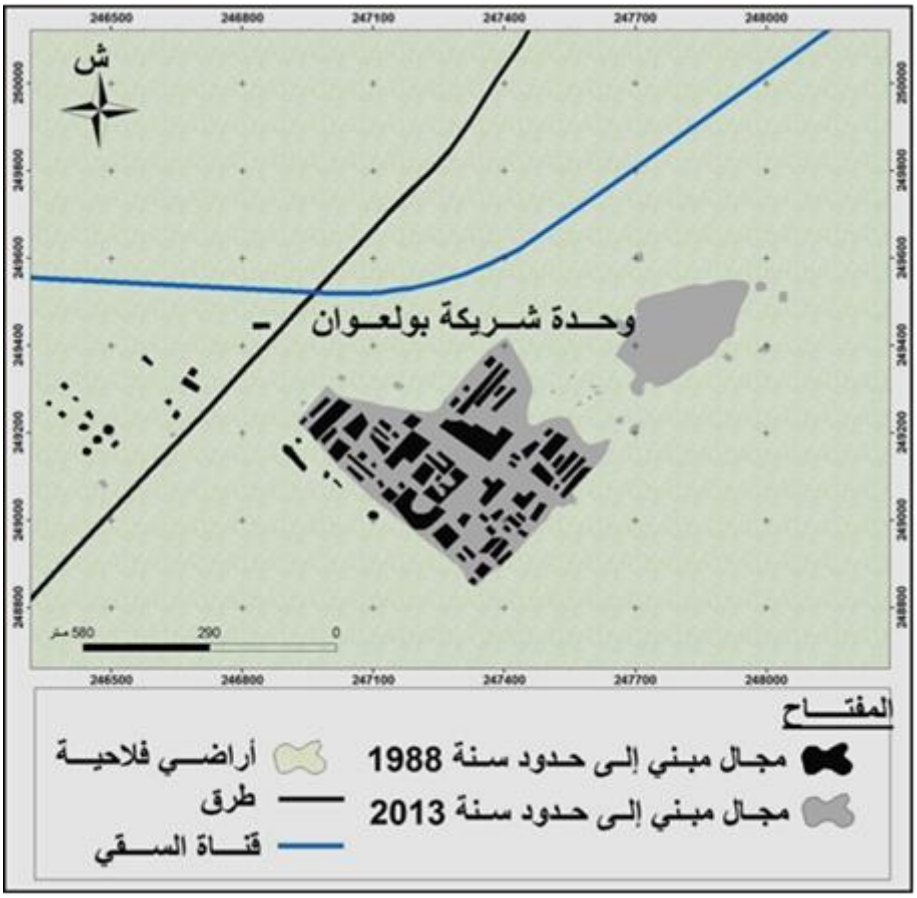
بالنظر إلى هذا الضيق على مستوى مساحة المسكن، وتحت تأثير النمو الديمغرافي ورغبة في تحسين السكن وتوسيعه، شرع الساكنة في العقد الأخير إلى التوجه نحو السكن العمودي أو الاتجاه نحو البناء فوق الاراضي المسقية:

- **خيار البناء العمودي**: إن الاتجاه نحو السكن العمودي داخل هذه الوحدة السكنية لم يأت كنتيجة للتأثير الحضري كما تؤشـر على ذلك الانطباعات الأولية للباحث، وإنما أتى كضـرورة فرضـتها قلة الأراضـي المعدة للبناء داخل الوحدة السكنية، لأن مخططوا سكن الإصلاح الزراعي لم يأخذوا في الحسبان الآفاق المستقبلية الناجمة عن التزايد الديمغرافي من جهة، وإلى التحولات الأسـرية النازحة من الامتداد إلى التقلص في إطار ما يسـمى بالأسـر النووية. وإذا كانت امكانية التوسع الأفقي تظل محدودة بفعل قلة الأراضي المعدة للبناء وتمكن معظم الأسر من بناء مساكنها وصعوبة البناء داخل الأراضي المسقية، فإن السكن العمودي يظل هو الخيار الوحيد، غير أن السكن العمودي يتطلب أساسات بناء أكثر مثانة وركائز بالخرسانة والإسمنت المسلح، وجدران بكفاءة بنائية عالية، فإن خصوصية المسكن لم يخطط لها على أساس تحمل طوابق متعددة. إن هذه الوضعية يمكن أن تدفع الساكنة إلى البناء داخل الأراضي المسقية، وخاصة أن الخيارات المطروحة لتوسع المسكن تظل محدودة. وحسب المعطيات الميدانية، فقد بادرت الساكنة ببعث مراسلات إلى المصالح الخارجية المختلفة للوزارة الداخلية والمكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي والمديرية الاقليمية المحلية من أجل ايجاد وعاء عقاري قادر على تلبية الطلبات الجديدة للسكن، غير أن المسطرة تظل معقدة، ليبقى الخيار الممكن لدى ساكنة هو تشكيل ودادية سكنية وتهيئة أراضي غير مبنية تعتبر حبوسا للمجمع السكني، بيد أن هذا الخيار يتطلب بدوره تعقيدات مالية وتقنية.

- **اللجوء إلى البناء في الأراضي المسقية في ظل عدم تعارض بنيات الحيازات الفلاحية مع القوانين الجارية بها العمل:** أمام قلة الاراضي المعدة للبناء لجأت بعض الأسر ذات الدخل المرتفع أو المتوسط ببناء منازل ذات طابق أو طابقين، واعتمدت على مواد بناء صلبة، فإن باقي الأسر تتشكل مساكنها من أساسيات هشة، لا يمكن لها أن تحتمل طابق أو طابقين، نظرا لعدم توفر البنايات على أسس ودعائم من الإسمنت المسلح والخرسانة إبان تشييدها، لكن تزايد عدد الأسر فرض ضرورة إيجاد حلول للمسكن. ومن تمة أضحى المجال المسقي يشكل أحد منافذ للتوسع، خصوصا وأن القوانين المعمول بها لا تتعارض مع بنيات الحيازات الفلاحية التي تصل إلى 5 هكتارات. إن هذا الوضع يؤشر على تفاقم مشكل السكن بقرى الإصلاح الزراعي، ويعكس في نفس الوقت المنطق المتضارب الذي تتبناه الدولة والمصالح الخارجية فيما يخص نظرتها إلى هذه القرى، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تثبيت الساكنة في أماكنهم عبر الحد من الهجرة، فإنها في نفس الآن تشجع الساكنة على مغادرة المجال، ويتجسد ذلك في عدم بلورتها للحلول الكفيلة بإيجاد مشاكل السكن بهذه الوحدة السكنية . وهذا يعني طغيان المقاربة التقنية المنحصرة في هاجس الرفع من المردودية وتعميم الممكنة واستعمال الأسمدة، وهي المقاربة نفسها تحكمت في مخططات المغرب الأخضر الذي استهدف مؤخرا المنطقة، بحيث

اتضح أن أهدافه انحصرت في هواجس اقتصادية، دون أن يرافق ذلك تدخل موازي على مستوى ايجاد حلول للسكن الذي تمليه ظروف قلة الأراضي المعدة للبناء وغياب المساحات الفارغة داخل الوحدة السكنية، فضلا عن مشاكل أخرى مرتبطة بوضعية الملكية والمسكن بعد وفاة المستفيد، والذي ترتب عنها نزاعات بين الورثة وقطعية أسرية.

الدعامة رقم 9: دينامية التوسع السكني بوحدة شريكة بولعوان بالقطاع المسقي مابين 1988-2013



مصدر المعطيات: صورة جوية 1988-صورة جوية2013

توصيات:

إن السكن والمسكن لا يمكن فصله عن إطاره البيئي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتوطنة فيه، وفي هذا الإطار نود التنبيه إلى بعض القضايا التي وجب اتباعها لحل إشكالية السكن والمسكن بمجال الدراسة خاصة وبالقطاعات المسقية عامة ومنها:

-حل إشـكالية الترخيص للبناء وانتشـاره وتوفير التجهيزات الضـرورية والتربوية والثقافية والاجتماعية ليلتحق العالم القروي بعالم المدن والحواضر؛

--لكي تتمكن الدولة من الحفاظ على التربات الجيدة في القطاعات المسقية بدون حرمان الساكنة من بناء مساكن جديدة مواكبة لنموها أسـرها، وجب تشجيع الفلاحين من الأسـر الجديدة على البناء العمودي ،كما وجب تقديم القروض المالية بفوائد تفضيلية، مع تقديم تسهيلات للشباب بخلق مشاريع غير فلاحية أو فلاحية مدرة للدخل؛

-وجب حل إشـكالية تمليك أراضـي الإصـلاح الزراعي وفق مقاربة اجتماعية،كما وجب ايجاد حلول للمشـاكل التوسـع العشوائي على حساب الأراضي الزراعية المسقية.

خلاصة:

كان للأعداد الهيدروفلاحي لقطاع بولعوان انعكاسـات متعددة، لعل أهما التوسـع المضـطرد للمركز القروي. وقد ارتبط هذا المسلسل بتزايد عدد الساكنة القروية والتي تطور معها الطلب على السكن إما لأهداف سكنية أو إنتاجية.

إن ري هذا القطاع في إطار الإصلاح الزراعي، وما ارتبط بذلك من دينامية سكنية عالية السرعة، والتي رافقها التوسع المهم للخدمات وبروز هيكلة جديدة للمجال الريفي، كلها عوامل ومعطيات تضافرت فيما بينها لتفسر هذا الزخم السكني.

إن قرية بولعوان الموجودة في قلب القطاع المسـقي لبولعوان تشـهد توسـع مجالي سـريع، اسـتنفدت على إثره رصـيدها العقاري، وباتت تنحو نحو التوسع على حساب الأراضي الفلاحية المسقية، وذلك بالنظر إلى الدينامية العالية التي يعرفها قطاع البناء، حيث ناهزت نسبة الملأ ما يقارب 100%، بل وأضحت تعاني من قلة الأراضي المعدة للبناء، وهو ما دفع أرباب الأسـر إلى اللجوء إلى السـكن العمودي وأحيانا اللجوء إلى البناء داخل الأراضـي المسـقية. إن النموذج التنموي البديل لا ينبغي أن يقتصر على تحسن بنية ووسائل الإنتاج بالأرياف المحلية، بل وجب أيضا اظهار حلول للمشاكل المتعلقة بالسكن والمسكن.

لائحة المراجع

بلعسري أحمد (1988)،"التحديث الفلاحي والتوسع الحضري بدكالة المسقية"، بحث لنيل الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط (غير منشور).)

بلفقيه عبد الصادق (1991)، مظاهر السكن الريفي بمنطقة الغرب، ورد في منطقة الغرب، المجال، والإنسان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة ندوات ومناظرات رقم 3 القنيطرة.

الحاضري خاليد (2007)، "الجماعات المحلية وإشكالية التنمية الريفية بدكالة"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي (المملكة المغربية).

الحاضري خالد(2018) "التراث المعماري بدكالة الذاكرة المجالية وسبل التثمين (طازوطا نموذجا)" منشورات مجلة المجال والتنمية العدد الرابع ص ص 22- 33.

الحاضري خاليد (2020)"السكن الريفي بدكالة: التحولات وقضايا الإعداد والتهيئة" مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل صص55-72، منشورات المركز الديمقراطي العربي ببرلين العدد7.

Ayad. M(2004), l'économie solidaire et développement locale : réalité et perspectives, In économie d'audit et développement n°18 pp2-17.

Badouiri R (1979), Economie et Aménagement de l'espace rurale, Paris Ed, P. U. F

Barthes. R, (1971), sémiologie et urbanisme, l'Architecture d'aujourd'hui p153

Beguin H (1974), Densité, développement, Productivités et développement agricole, Revue Espace géographie n°4.

Bois. J, (1938), La surpopulation des Doukkala, Documents du centre des hautes et des administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo).

Direction de la statistique, Recensement général de la population et de l'habitat 2014. sur web : www. hcp. Ma

Direction de statistique (1984), Population rural du Maroc d'après le recensement général de la population et de l'habitat 1982, Région de centre, Rabat, Direction de la Statistique

Direction de statistique (1996), Recensement général de la population et de l'habitat 1994. Direction de la statistique, ministre chargé de la population

El Moula (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.

Fadil A (1997), la réforme régionale et locale ou Maroc. thèse d'état, Faculté de droit, Casablanca (ronéo).

Fosset. R et Noin. D, 1966,"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. du Maroc Nº10, P : 34-41

Fosset. R, 1979, Société rurale et organisation de l'espace dans les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen : Chaouia, Abda-Doukkala. Thèse de doctorat d'état, universitaire Paul Valery, Montpellier.

Goulven. J, 1917, le cercle des Doukkala au point de vue économique. Ed, Emile larose et bulletin de la société de géographie du Maroc, 81,82.

Goulven. J, 1920, "La région des Doukkala" in les annales de géographie, XXXIX, 127-138

Guerraoui. D : 1986, L'agriculture et développement au Maroc, Edition maghrébines.

Iraki. A et Tamim. M(2012), La dimension territoriale du développement rural au Maroc : Etude géographie. INAU, PUB Rabat net.

إعادة التوطن الصناعي وتحول الوظائف المجالية "حالة مدينة الدار البيضاء وضاحيتها"

Article title: Industrial resettlement and transformation of local jobs "The Case of the City of Casablanca and its Suburbs"

ذ. محمد مدينة: أستاذ جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

المهدي إدبرك : طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

mehdiidberka@gmail.com

mohamedmedina1@gmail.com

الملخص:

تهتم الدراسة بالمشهد الصناعي لمدينة الدار البيضاء وضواحيها ،تحولات مجالية متسارعة التي تعرفها، من خلال إعادة انتشار للوظائف المجالية، مما يجعل من مسألة إعادة التوطن الصناعي الهادفة إلى نشر عناصر التنمية المجالية لا يمكن حصرها في إطار سياسات الوطنية لتحديد المواقع الصناعية، بل إن أسلوب التحول والتناسب المكاني من خلال التوطن وإعادة التوطن الصناعي الذي يشهده المجال أدى إلى خلق أقطاب ضاحوية ساهمت وستساهم تخفيف الضغط عن المركز "مدينة الدار البيضاء "وبالتالي ترك مجالات صناعية داخل المشهد الحضري لم تعد تواكب سياستها الإنتاجية ،والتحول الوحدات الصناعية إلى المجالات المحيطة بالمدينة "الضاحية".

الكلمات المفاتيح : التوطن الصناعي/ تحول الوظائف /المدينة / الضاحية.

Summary :

The study is concerned with the industrial landscape of the city of Casablanca and its suburbs, rapid spatial transformations that you know, through the re-proliferation of local jobs, which makes the issue of industrial resettlement aimed at spreading the elements of spatial development cannot be limited to the framework of national policies to locate industrial sites, but rather the method of transformation The spatial proportionality through the settlement and industrial re-settlement witnessed in the area led to the creation of suburban poles that contributed and will contribute to relieving pressure on the center “Casablanca City”, thus leaving industrial areas within the urban landscape that no longer keep pace with its production policy, and shifting industrial units to the areas surrounding the city “the suburb”.

تقديم :

إن دراسة الدينامية الصناعية من الدراسات الجغرافية الهامة التي تسهم في دراسة وتقييم التغيرات الوظيفية داخل كل حيز جغرافي، ومن ثم خلق تحولات مجالية كتغيير أنظمة الإنتاج بالأوساط القروية نظرا لتغير وظائفها، و العمل على إعادة هيكلة المجالات الضاحوية .

وعليه يعد أسلوب التحول والتناسب المكاني من خلال إعادة التوطن الصناعي يستدعي التحديد الدقيق لأنماط النمو المختلفة للأنشطة الصناعية في الإقليم المميز عن غيره من باقي الأقاليم، فواقع الحال عموماً نجده يؤثر في جميع الاتجاهات لكون أن الفعاليات والأنشطة الصناعية تتجه نحو إعادة التوطن والتكتل في أماكن محدودة وبالتالي ترك مجالات صناعية داخل المشهد الحضري لم تعد تتلاءم و سياستها الإنتاجية.

كما أن مسألة انتشار المناطق الصناعية من خلال إعادة توطنها يتصف بكونه مظهرا بارزا في خلق تحولات مجالية، لكونها الأداة الفاعلة التي ستعمل على إعادة توزيع البنيات و الوظائف المجالية وخلق أقطاب حضرية بالمجالات الضاحوية ناتجة عن توزيع أنشطة الاقتصادية خارج المدار الحضري الأصلي، وذلك بتوفير كل المميزات والظروف المساعدة في استقطاب الاستثمارات بهده المجالات، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازنات إقليمية بين كافة الأقطاب المجالية على الصعيدين الجهوي والوطني.

الإمكانيات الصناعية بمدينة الدار البيضاء، ريادة وطنية.

1.1 أهمية النشاط الصناعي بمدينة الدار البيضاء وضاحيتها

يمثل النشاط الصناعي بمدينة الدار البيضاء بصفة خاصة و جهة الدار البيضاء – سطات بصفة عامة ركيزة أساسية وقاطرة للنمو الاقتصادي بالمغرب والامتداد الأقوى للنشاط الاقتصادي به، فالجهة اليوم تعرف تمركز 38٪من شركات القطاع الصناعي للبلاد، وتشغل قرابة نصف اليد العاملة الصناعية الوطنية، كما وإنها تحتكر معظم الفضاء الصناعي بالمغرب حيث يناهز إنتاجها 253 مليون درهم توجه منها 62 مليار درهم للتصدير كما يؤمن في مينائي الدار البيضاء والمحمدية 55٪ من المبادلات الخارجية، أما من حيث إحداث وخلق الثروات، فالقيمة المضافة المحصلة على صعيد الجهة تقدر بأكثر من 59 مليار درهم من الناتج الداخلي الخام الصناعي بالمغرب، كما توفر 256 ألف منصب شغل في القطاع الصناعي.

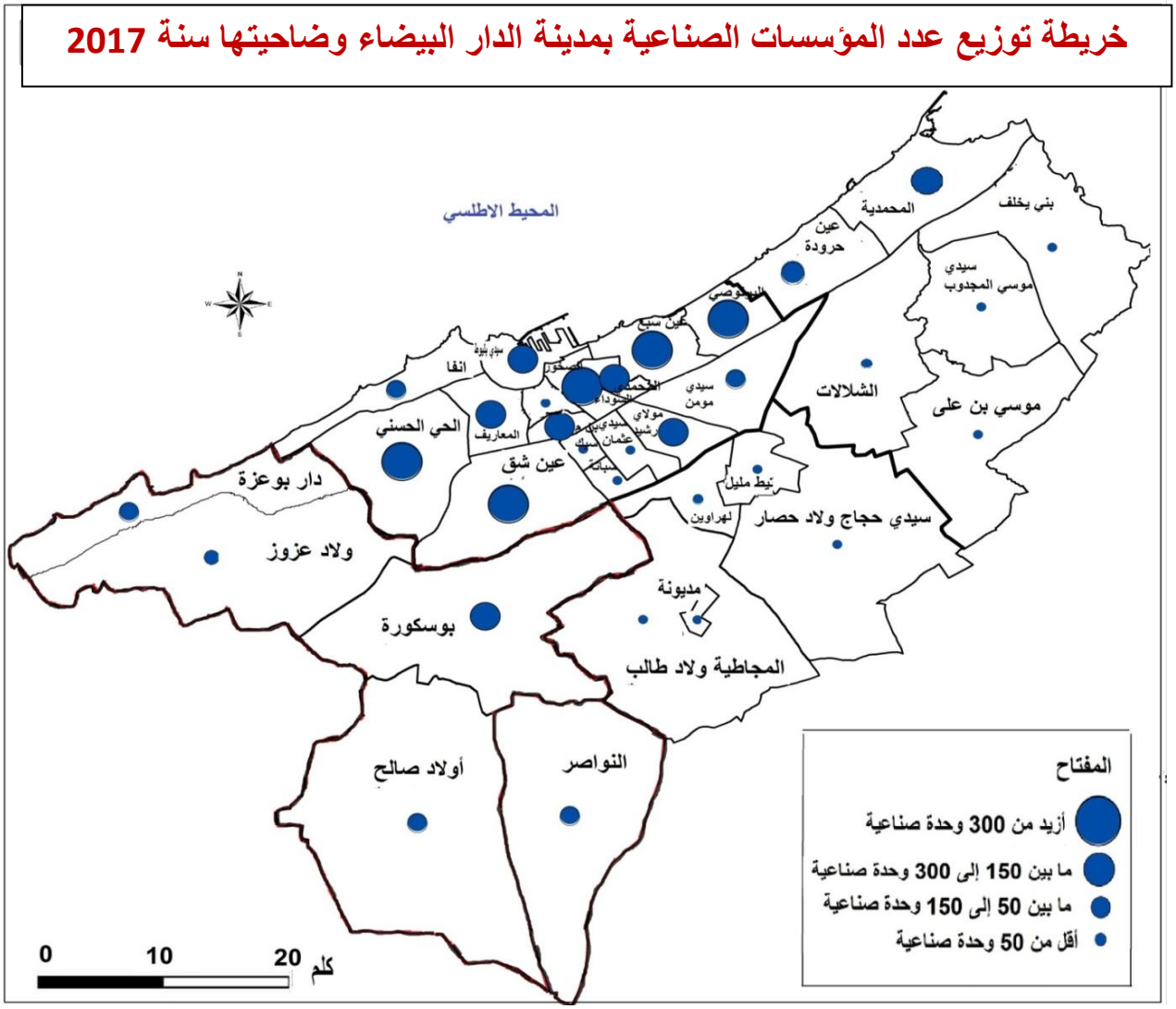
هذا و ترتبط الجهة ببرنامج تبلغ تكلفته الإجمالية 145 مليار درهم، تم الإعلان عنه في عام 2008 ويستمر حتى عام 2025 الهادف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية معتمدا في ذلك على فعالية التكلفة والبحث والتطوير. ويعتمد النشاط الصناعي بالجهة

بشكل رئيسي في أربع عمالات تمثل أقطاب رئيسية و تظم وحدات متعددة الصناعات وهي عمالات : الدار البيضاء، والمحمدية، والنواصر، ومديونة ،غير أن عمالة الدار البيضاء تعد المهيمن الفعلي للصناعة على المستوى الاقليمي والجهوي بل وحتى الوطني، وقد أدت هذه الريادة الذي أوصلها إلى مرحلة يمكن القول عنها بالتشبع أو عدم الملائمة الوظائف القطاع الصناعي للمدينة.

توزيع الإمكانات الصناعية لمدينة الدار البيضاء وضاحيتها

توزيع المؤسسات الصناعية بالمجال

خريطة توزيع عدد المؤسسات الصناعية بمدينة الدار البيضاء وضاحيتها سنة 2017



المصدر : إحصائيات مديرية وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة لسنة 2019 "بتصرف"

إن توزيع الوحدات الصناعية بعمالة الدار البيضاء الكبرى وضاحيتها يعرف تباينا مجاليا واضحا من خلال تمركز مجمل الوحدات الصناعية بعمالة الدار البيضاء و خصوصا في الساحل شمالي لمركز المدينة (عمالات البرنوصي وعين السبع وعمالة الصخور السوداء)، كما وتعتبر العمالات الجنوبية والجنوبية الغربية (عين الشق والحي الحسني) للمدينة

مجالا تتوطن به أهم الوحدات الصناعية التي يفوق تعداد مؤسساتها الصناعية 300 وحدة، مما يجعل من الخمس جماعات السالفة الذكر الأكثر تركزا للمؤسسات الصناعية ، مما يطرح بهذه المجالات الصناعات إشكال تداخلها و الأحياء السكنية إذ يخلق عدم التناسب ألمجالي للوظيفتين السكنية و الصناعية .

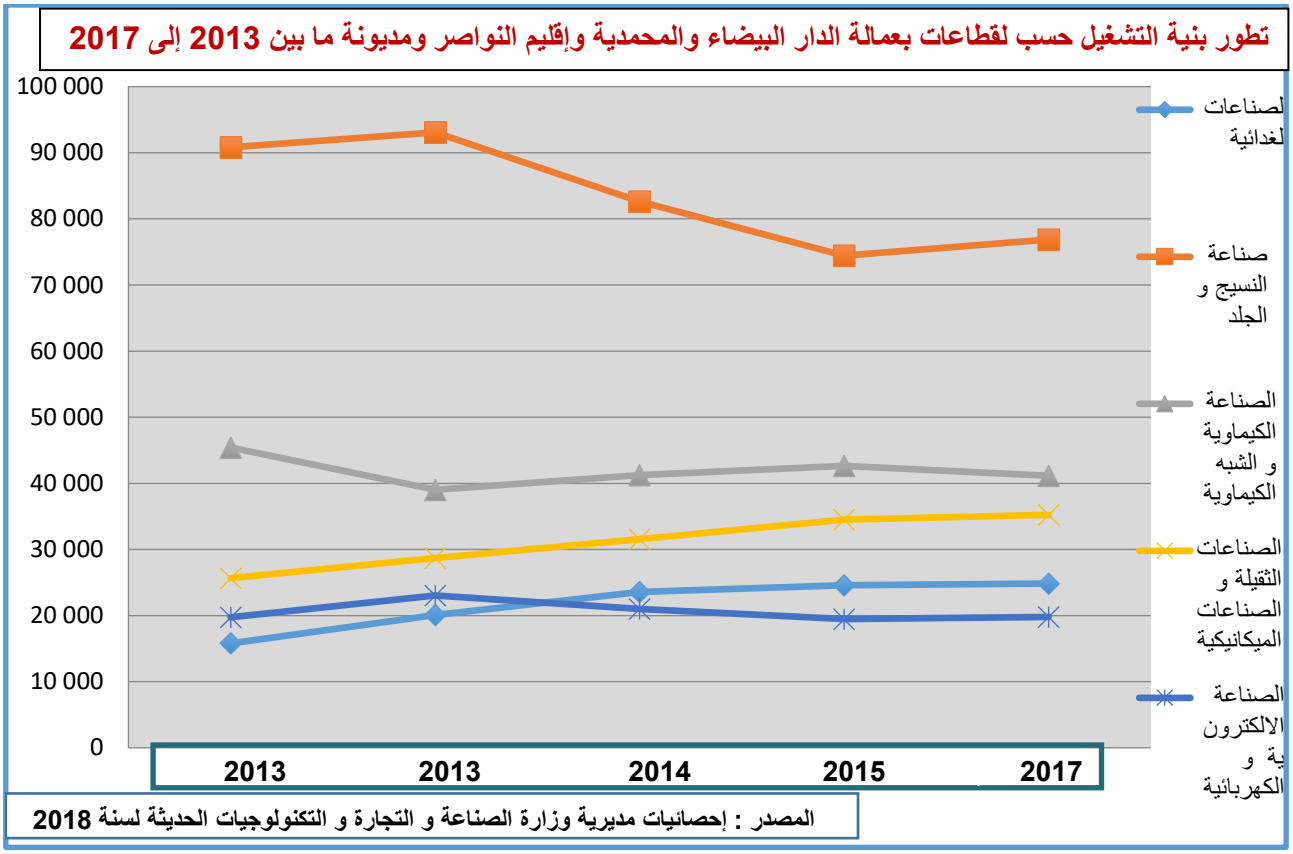
بالمقابل فإن الجماعات المقاطعات الشمالية الشرقية (سيدي عثمان و سباتة وبن مسيك زيادة على عمالة الفداء) الأضعف من حيث نسيج مؤسساتها الصناعية والتي لا تتعدى 50 وحدة صناعية، وعليه فإن عمالة الدار البيضاء.

فيما يخص المجالات الضاحوية للعاصمة الاقتصادية يظل توزيع هذه الوحدات الصناعية ضعيف، يتصدر أهمها القطب الحضري للمحمدية، الذي يتوفر على أهم ترسانة من المؤسسات الصناعية و التي ينحصر تعداد مؤسساتها الصناعية ما بين 150 إلى 300 مؤسسة صناعية، في حين تبقى عين حرودة ثاني أهم جماعة تضم المؤسسات الصناعية بالعمالة و التي تندرج ضمن الفئة المتوسطة التي لا تتعدى مؤسساتها الصناعية 150 وحدة ولا تقل عن 50 مؤسسة صناعية، في حين تضعف البنية الصناعية لمختلف الجماعات المتبقية، فهذه الجماعات القروية لعمالة المحمدية لا تتعدى مؤسساتها الصناعية 50 وحدة صناعية وهذه الجماعات مجتمعة لا تمثل سوى 14 % من مجموع الوحدات الصناعية بعمالة المحمدية، مما يعكس عدم التوازن ألمجالي في توزيع البنية الصناعية بها.

كما وتعرف البنية الصناعية لإقليم النواصر الذي شهد تزايدا سريعا من خلال ارتفاع تعداد الوحدات الصناعية بحيث أصبح الإقليم يستحوذ على قرابة 9 % من مجموع تعداد الوحدات الصناعية بالجهة. ونجد أن جماعة بوسكورة هي الأكثر جذبا للتوطن الصناعي بالإقليم لكون أن الجماعة تتمركز بها مؤسسات صناعية يمكن حصرها ما بين 150 إلى 300 مؤسسة صناعية لتبقى هذه الجماعة أهم مجال ترابي تتوطن به الوحدات الصناعية بإقليم النواصر نظرا لقربه من المدينة.

في حين تصنف البنية الصناعية المتواجدة بإقليم مديونة البنية الأكثر ضعفا بجهة الدار البيضاء سطات إذ لا تمثل سوى 4 % من مجموع تعداد الوحدات الصناعية، غير أن هدا المجال يحتضن أهم التجمعات الصناعية

اليد العاملة الصناعية



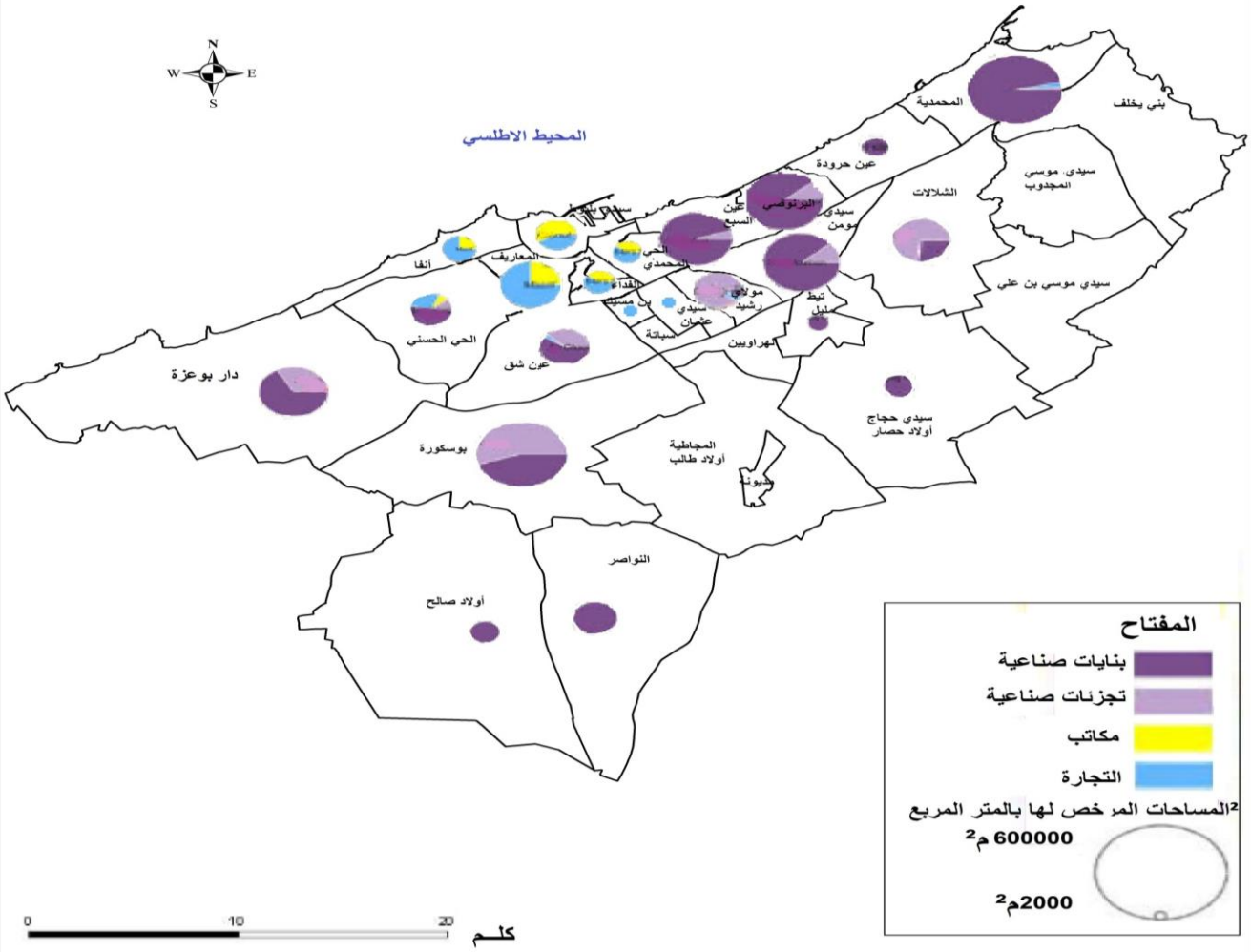
تشهد عمالة الدار البيضاء الكبرى تباينات بنيوية مهمة من خلال تشغيل اليد العاملة حسب القطاعات الصناعية، بحيث نجد من ناحية بأن قطاع النسيج يستأثر أهم تعداد من اليد العاملة الصناعية بالعمالة، وتليها الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية باعتبارها ثاني قطاع يستأثر على يد عاملة صناعية بالمدينة، في حين تضعف نسبة التشغيل في الصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية لليد العاملة الصناعية بالجهة، وأخيرا قطاع الصناعات الإلكترونية يعتبر الأضعف من خلال تشغيله أقل نسبة من اليد العاملة الصناعية بالجهة.

من جهة أخرى تعرف العاصمة الاقتصادية من خلال تشغيلها لليد العاملة الصناعية حسب القطاعات تطورات واضحة، بحيث يعتبر أهم قطاع صناعي يستأثر على اليد العاملة الصناعية المتمثل في قطاع النسيج وإن أضحى يشهد تراجعا جد ملحوظ انطلاقا من سنة 2013 بحيث عرف عدد العمال الصناعيين انخفاضا جد ملموس، كما وقد تقلص تعداد المستخدمين في قطاع الصناعة الكيماوية و الشبه الكيماوية باعتبارها ثاني أهم قطاع يستأثر على اليد العاملة الصناعية بالعمالة، لتتجه الصناعات الإلكترونية و الكهربائية في نفس المنحى التراجعي في تعداد العمال الصناعيين بالجهة، في حين قد عرفت الصناعات الميكانيكية و الصناعات الغذائية تزايدا ملموسا في تعداد المشتغلين في القطاع الثاني التي عملت على استقطاب اليد العاملة الصناعية بالجهة.

– الوعاء العقاري الصناعي :

يشكل النشاط الصناعي بعمالة الدار البيضاء وضاحيتها ركيزة أساسية للتنمية المجالية ، فهو يعتبر امتداد القوي للنشاط الاقتصادي بالمغرب ككل، لكن يبقي التوزيع ألمجالي لتوطن الوحدات الصناعية حسب الجماعات الترابية بالمجال محط تساؤل ونقاش لما تعرفه الصناعات من توزيع مجالي غير عقلاني.

توزيع الرصيد العقاري بحسب المشاريع الاقتصادية بعمالة الدار البيضاء وضاحيتها لسنة 2017

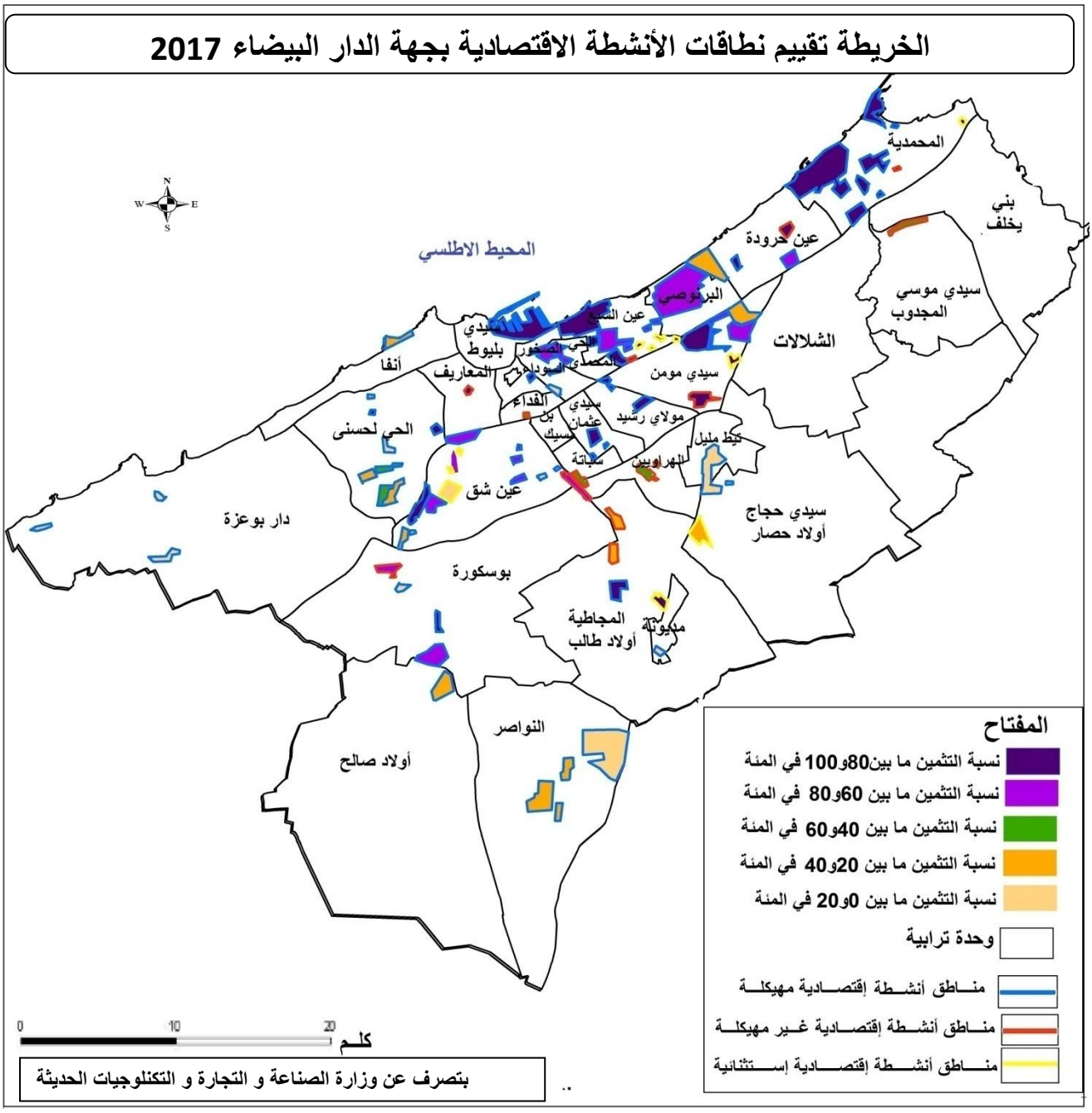


بتصرف عن الوكالة الحضرية لجهة الدار البيضاء الكبرى سنة 2018

يشهد توزيع الرصيد العقاري بعمالة الدار البيضاء وضاحيتها تباينات مجالية وأخرى وظيفية بحيث نجد بأن أهم البنايات و التجزئات الصناعية تنتشر تحديدا في الجماعات الترابية للمحمدية و البرنوصي زيادة على سيدي مومن و جماعة بوسكورة في حين تضعف التجزئات الصناعة على العموم بإقليم مديونة زيادة على الجماعة أولاد صالح و جماعة عين حرودة، في حين نجد بأن أهم الخدمات التجارية و المكاتب تنحصر تحديدا بداخل عمالة الدار البيضاء الكبرى، ولعل

أبرز هذه الجماعات الحضرية التي تتركز حولها هي جماعة المعاريف و جماعة سيدي بليوط زيادة على جماعتي أنفا و الجماعة الصخور السوداء.

تقييم مناطق الأنشطة الاقتصادية



إن توزيع مناطق الأنشطة الاقتصادية بمدينة الدار البيضاء و ضواحيها يعرف تباينا على المستوى ألمجالي بحسب نطاقات الأنشطة الاقتصادية، إذ نجد بأن أغلب مناطق الأنشطة الاقتصادية بالمجال الحضري هي مناطق صناعية

مهيكلة، لتعتبر مناطق الأنشطة الاقتصادية الغير المهيكلة ثاني أهم المناطق الاقتصادية، في حين تضعف بنية مجالات الأنشطة الاقتصادية الاستثنائية بالعاصمة الاقتصادية.

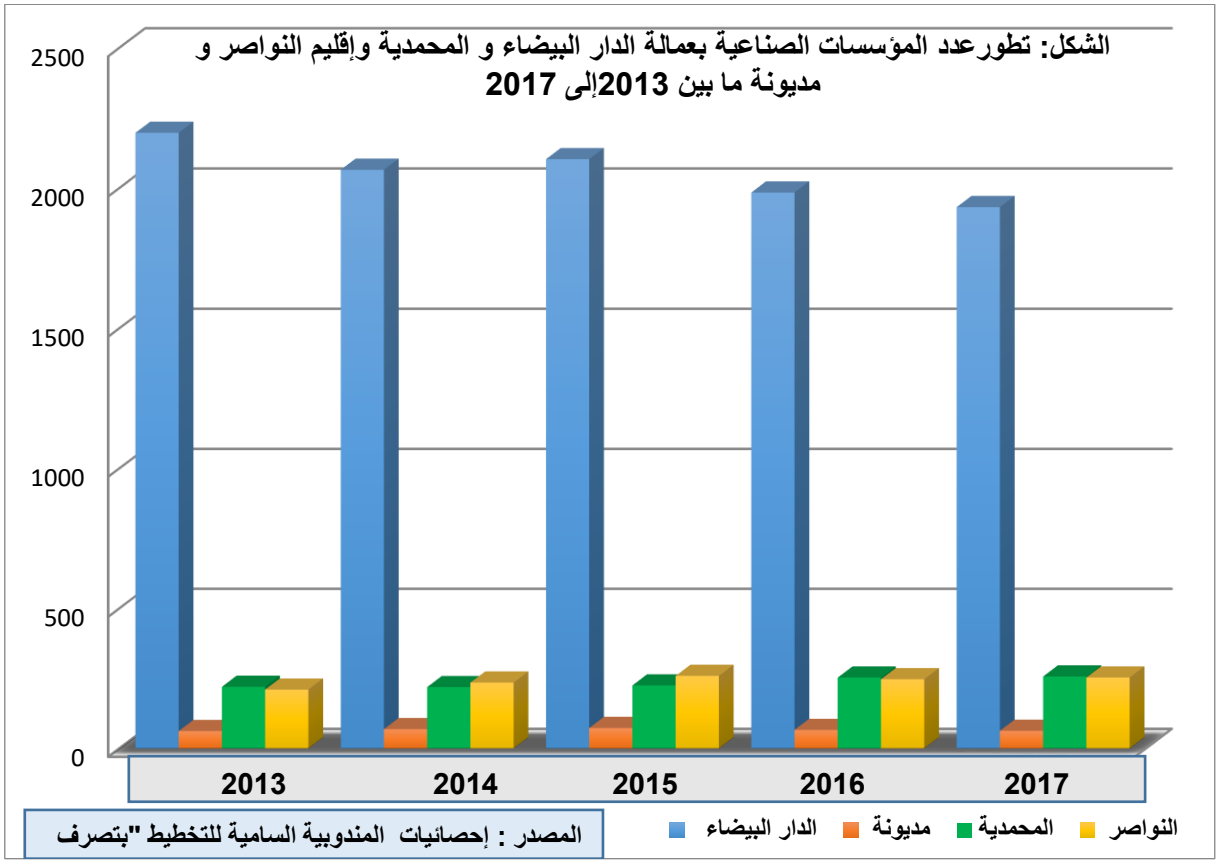
ليتضح بأن أهمية المناطق الاقتصادية بما فيها مناطق الأنشطة الصناعية بالجهة يتوقف تقييمها بحسب كثافة و أهمية الأنشطة التي تحتضنها ، حيث نجد بأن أغلب هي مناطق اقتصادية بالمدينة حيوية وذات نسب تقييم عالية تتراوح جلها ما بين 60-100 ، خاصة في النطاقات المستقرة بالشمال الغربي ، في حين تضل مناطق الأنشطة الاقتصادية ذات التقييم المنخفض ضئيلة نسبيا ، لنجد بأن مجمل المجالات الضاحوية للمدينة هي مجالات خصبة للاستثمار الصناعي .

إعادة التوطن الصناعي من المدينة إلى الضاحية و التحولات المجالية

2.1إعادة توطن المؤسسات الصناعية من المدينة نحو الضاحية:

تعرف مدينة الدار البيضاء وضاحيتها جملة من التحولات المجالية في البنية الاقتصادية المكونة لنسيجها الصناعي

تطور عدد الوحدات الصناعية



تعرف مدينة الدار البيضاء في علاقتها بالحزام الضاحوي المحيط بها تحولات المجالية بداخل أقاليم وجماعات بالمجال المدروس، إذ إن توزيع المقومات الصناعية يشهد إحصائيا وبالملموس إعادة توطن للأنشطة الصناعية خارج المدار الحضري

لمدينة الدار البيضاء وإعادة توطنها بضواحي المدينة على الرغم من أن هذا القطب الحضري لوحده لا يزال يشهد نسبا جد عالية من تركز عدد الوحدات الصناعية و اليد العاملة الصناعية بالجهة، حيث كان يحتضن هذا القطب الحضرى لوحده 81 % من مجموع ترسانة الوحدات الصناعية بالمجال خلال سنة 2013، لكن ما يثير الاهتمام هو أن هذا القطب الحضري يعرف تخلي ملحوظ لعدد مؤسساته من خلال إعادة تمركز الوحدات الصناعية خارج المدار الحضري إذ انخفضت نسبة استحواذه على الوحدات الصناعية لتصل سنة 2017 إلى 77 % من مجموع الوحدات الصناعية بالمجال المدروس لتتراجع هذه النسبة ب 4 % لتتجه بشكل مباشر في اتجاه ضواحي المدينة التي تعرف نموا متزايدا في عدد وحداته الصناعية. .

ونجد أن ما قد تم التخلي عليه من خلال القطب الحضري لمدينة الدار البيضاء قد عرف انتشارا مباشرا ومتباينا بين المجالات الضاحوية، بحيث نجد أن إقليم النواصر وانطلاقا من الشكل أعلاه يتوفر على نسيج صناعي من خلال توطن الوحدات الصناعية بنسبة 8 % سنة 2013 من مجموع تعداد الوحدات الصناعية بالمجال، مع العلم أن التوطن الصناعي يشهد تزايدا ملموسا في عدد مؤسساته الصناعية إذ أضحى إقليم النواصر من أهم الأقطاب على جهويا في استقطابها للمؤسسات الصناعية على المستوى الجهوي، حيث ارتفع عدد الوحدات الصناعية ليبلغ مجموع عدد مؤسساتها الصناعية 10 % في حدود سنة 2017، مقابل 8 % في سنة 2013 من مجموع الوحدات الصناعية بالمجال المدروس، مما جعل من إقليم النواصر يستفيد بالضبط من 2% من مجموع ما قد ثم التخلي عليه من المجال الحضري لعمالة الدار البيضاء الكبرى.

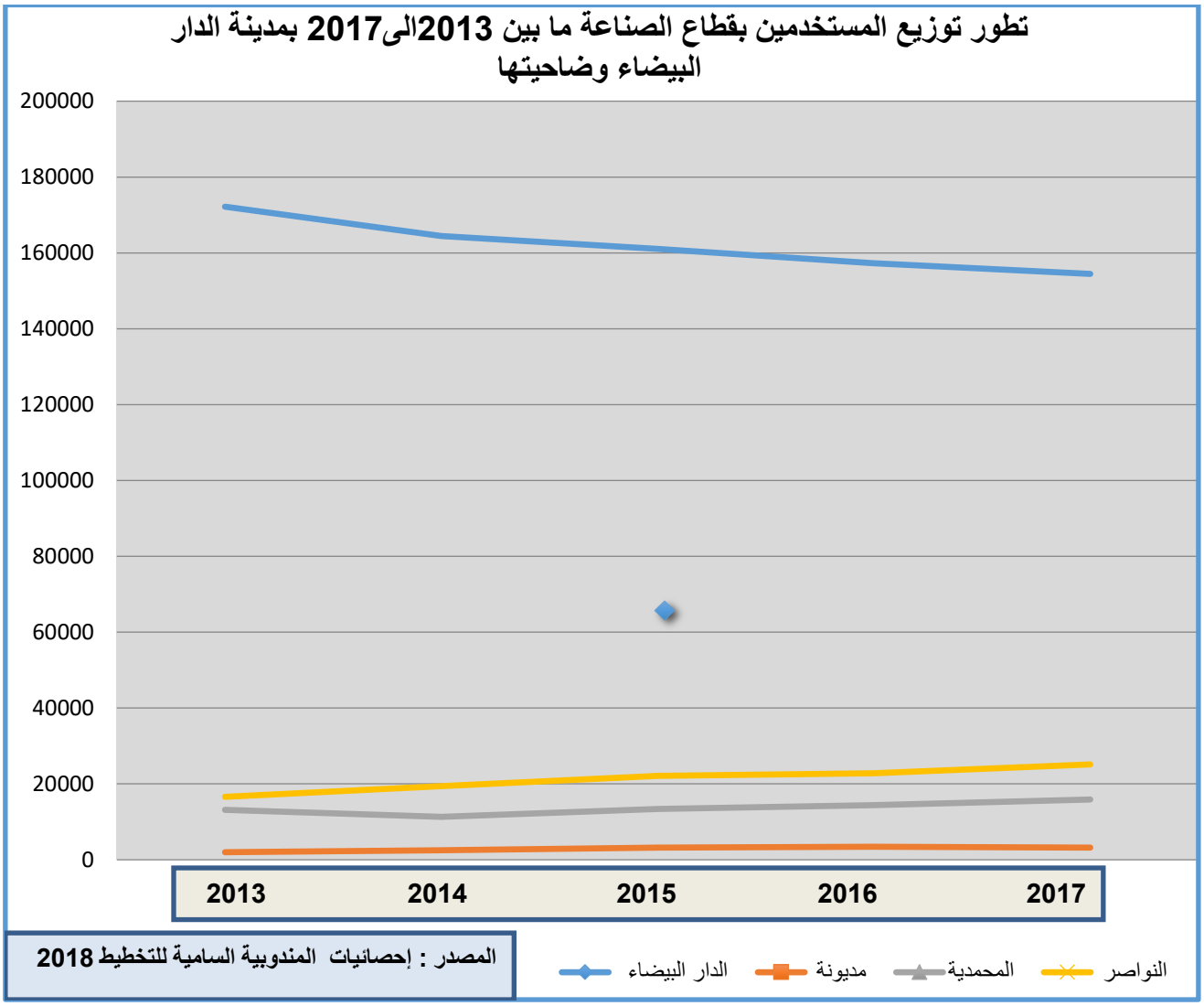
كما و تشهد الجماعات الترابية لعمالة المحمدية نموا متزايدا في عدد مؤسساتها الصناعية حيث عرف التوطن الصناعي بها نموا ملموسا ما بين سنة 2013 و إلى حدود سنة 2017 ،بتوفر النسيج الصناعي للمحمدية على حوالي 10% من مجموع الوحدات الصناعية بالمجال المدروس إذ استقطبت العمالة 37 مؤسسة صناعية استقرت بها، أي أنها استفادت من زيادة قاربت 2 % خلال هذه الفترة من مجموع ما قد ثم التخلي عليه من المدينة، وإن كان عدد مؤسساتها الصناعية يقترب من تلك التي تتوطن بإقليم النواصر إلا أن وثيرة التوطن الصناعي بعمالة المحمدية يضل الأهم نسبيا.

.

في حين نجد بأن إقليم مديونة يستقطب نسبا متدنية من الوحدات الصناعية، بحيث لا تتعدى نسبة استقطابها 4 % من مجموع عدد الوحدات الصناعية، مع العلم بأن هذا الإقليم هو الآخر يشهد نموا متصاعدا في استقطابه للمؤسسات الصناعية لكن يبقى هذا النمو بطيئا إلى حد ما .

إن التحولات المجالية التي تخص المعطيات الصناعية بمدينة الدار البيضاء وضاحيتا تعرف و بالملموس إعادة توطن للأنشطة الصناعية من خلال مؤسساتها الصناعية. مما يؤكد بأن مدينة الدار البيضاء باعتبارها القطب الميتروبولي الأول بالمغرب ينفض عن أحيائه تمركز الوحدات الصناعية ويعيد توزيعها بضواحي المدينة، على الرغم من هذا التوزيع يعرف تباينات مجالية ، إلا أنه سيعمل على تخفيف الضغط على القطب الحضري الأول بالمغرب من جهة، ومن جهة أخرى سيعمل على إعادة انتشار عناصر التنمية المجالية بالضاحية.

2-2 توزيع اليد العاملة الصناعية : تباين مجالي و إعادة إنتشار نحو الضواحي.



يعرف توزيع اليد العاملة الصناعية بضواحي جهة الدار البيضاء الكبرى إعادة انتشار وتوزيع نحو المجالات الضاحوية للمجال المدروس، غير أن أهم القوى العاملة الصناعية تتركز بالقطب الحضري لمدينة الدار البيضاء، إذ تبلغ نسبة اليد

العاملة الصناعية التي تستحوذ عليها عمالة الدار البيضاء سنة 2013 قرابة 85 % من اليد العاملة الصناعية بالمجال، مما يجعل منها القطب الحضري الأكثر استحواذا لليد العاملة الصناعية بالجهة، بل وفي المغرب ككل..

غير أن ما يثير الاهتمام من خلال ما تعرفه الجهة من تطورات في انتشار الإمكان الصناعي هو أن هناك إعادة انتشار أو بالأحرى إعادة توزيع لليد العاملة بالقطاع الصناعي من المدينة تجاه الضاحية على الخصوص حيث تراجعت نسبة استحواذ العاصمة الاقتصادية لليد العاملة الصناعية انطلاقا من سنة 2013 و إلى حدود سنة 2017 و التي بلغت نسبة تراجع استقرار اليد العاملة الصناعية بها 8% من مجموع ما قد ثم التخلي عليه في هذه الفترة، وعليه فإن القطب الحضري البيضاوي يعرف تراجعا في اليد العاملة الصناعية و التي تراجعت سنة 2017 إلى 76% من مجموع اليد العاملة الصناعية على حساب إعادة انتشار قوى لليد العاملة بضواحي بالمجال. .

و إذا كان هذا القطب الحضري يشهد تراجعا في تركز اليد العاملة الصناعية وتخلي قوى اليد العاملة به، فإن المجالات الضاحوية تشهد جذبا متناميا للمقومات الصناعية، غير أن هذا الاستقطاب يعرف نوعا من التباين من مجال لآخر، و يبقى إقليم النواصر الأكثر استفادة من هذا الانتشار إذ أن هذا الإقليم وإلى حدود سنة 2013 كانت تستحوذ على 8 % من مجموع اليد العاملة الصناعية بالجهة، لتصل هذه النسبة سنة 2017 إلى 13 % مما يجعل من هذا الإقليم يشهد أكبر نسب من إعادة انتشار اليد العاملة الصناعية بالمجال المدروس .

في حين نجد بأن عمالة المحمدية وعلى الرغم من ثقل مكانتها الصناعية القوية التي تحتلها من خلال بنيتها الصناعية التي تتركز بها، تبقى اليد العاملة الصناعية التي تشغل أقل من إقليم النواصر نوعا ما، في حين يظل تطور نسب استقطاب هذا الإقليم لليد العاملة الصناعية بالمجال تستحوذ على قرابة 8 % من مجموع اليد العاملة ، فقد ستقطبت ما بين سنة 2013 إلى سنة 2017 ما قارب 2 %، مما يجعل من العمالة المحمدية ثاني مستفيد على المستوى المجالي من إعادة توزيع المؤهلات البشرية بضواحي الدار البيضاء

ويبقي إقليم مديونة الحلقة الأضعف في سباق الاستقطاب المجالي للمقومات الصناعية على بضواحي مدينة الدار البيضاء ، فبنيتها الصناعية لا تمثل سوى 1 % من مجموع النسيج الصناعي بالجهة ككل، مما يجعل من هذا الإقليم يدير ظهره لموقعه الإستراتيجي ومقوماته الحيوية، على الرغم من أنه يعرف تزايدا طفيفا في تعداد مؤسساته الصناعية لكن بوثيرة أقل مما تعرفه المجالات الضاحوية المجاورة له.

خاتمة :

إجمالا يمكن القول بأن الحركية الوظيفية التي يمارسها النشاط الصناعي من خلال عملية إعادة التوطن الصناعي ومدى مساهمتها في خلق تحولات مجالية لمدينة الدار البيضاء ، والعمل على توزيع و تشتيت الأنشطة الاقتصادية الصناعية بمراكزها الضاحوية وإن كان بشكل متفاوت، والمساهمة من خلال التوطن الأنشطة الصناعية بالقضاء على التباينات و الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية داخل الحيز جغرافي، وخلق أقطاب ضاحوية تساهم في تحفيف الضغط عن المركز من جهة و من جهة أخرى خلق مراكز ضاحوية تغير جلدها الوظيفي من ضاحية فلاحية أو سكنية إلى مجلات تساهم في النمو الاقتصادي للجهة تقوية الوظائف التي تمارسها،وعلى رأسها ترسيخ قاعدة وظيفية صناعية قوية .

المراجع المعتمدة:

المدافعي، م. (2002). أطروحة التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال :حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء الكبرى. جامعة القاضي عياض كلية الاداب و العلوم الانساني بني ملال.

الشويكي، م.(1996).الدار البيضاء مقاربة سوسيو المجالية.أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا(ص. 224)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق - الدار البيضاء.

الطاهر، ع. (1995).العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار. مجلة المالية المحلية و الاقتصاد الجهوي، ع 1.

الصقار، م.(1980). الجغرافية الصناعية في العالم. الكويت : وكالة المطبوعات الكويتية.

الحوار الوطني حول إعداد التراب 2000" خلاصة تركيبية للورشات المحلية حسب الجهات " جهة الدار البيضاء الكبرى "

بومخلوف، م.(2000). التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة. الجزائر: شركة الأمة للنشر و التوزيع.

صالح، ح. (1985). مدخل إلى جغرافية الصناعة، فصل التوطن الصناعي . عمان : دار الشروق.

جمادي، ق. (1997) عوامل الثمركز الصناعي بمدينة المحمدية. مدينة المحمدية و محيطها البيئي. المحمدية : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص103-93.

حبيب الرسول، أ. (1985). جغرافية الصناعة، أنماط التوزيع الإقليمي للصناعة .بيروت : دار النهضة العربية.

دلالة، ح.(1990). الإقتصاد الصناعي و المجال : دراسة في جغرافية الصناعة. تونس: مطبعة دار سراس.

الحوار الوطني حول إعداد التراب 2000" خلاصة تركيبية للورشات المحلية حسب الجهات " جهة الدار البيضاء الكبرى "

أزهار، م.،و أيت موسى، أ. (2008).الضاحية بين هاجس التعمير والإقصاء واستراتيجيات التنمية المحلية والجهوية : حالة ضاحية الدار البيضاء-المحمدية. منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة،1، 396.

بن نمير، م. (1985). إمكانيات وحدود التدخل الإقتصادي للجماعة بالمغرب : حالة إعداد المناطق الصناعية. مجلة القانون والإقتصاد، ع 9، ص87-96.

خنيبة، ص.(2007). المراحل البارزة للسياسة الصناعية بالمغرب. تطوان وثورة الملك والشعب،ع 1، ص186-191.

أكوراي، س.(2000). تنقلات إليد العاملة الصناعية وأثرها على المجال : نموذج بعض أحياء البيضاء والمحمدية. المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، (87- 102). المحمدية : كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المبارك، أ. (1983). قانون الاستثمارات الصناعية الجديدة : تنازلات هائلة للرأسمال الإمبريإلى . مجلة للبحث والإبداع والحوار الذيمقراطي، ع4، 8-20.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: من الدور الاقتصادي إلى الدور الأمني

La CEDEAO : du rôle économique au rôle sécuritaire

ECOWAS : From economic role to security role.

Sara CHARRAT, doctorante à la FSJES Rabat, Laboratoire d'Etudes et de Recherches Juridiques et Politiques (LERJP), Maroc.

charratsara2@gmail.com

الملخص:

تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 1975 لخلق اتحاد اقتصادي ونقدي في غرب أفريقيا. وكانت الحرب الأهلية في ليبريا في عام 1989 الحدث الرئيسي الذي دفع المجموعة إلى التدخل في ميدان الأمن وإنشاء آليات فعالة في هذا الميدان. ويعزى توسيع نطاق مهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشمل المجال الأمني أساسا إلى الصلة الوثيقة بين الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

سيقوم هذا المقال بتحليل تأثير الدور الأمني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دورها الاقتصادي، و ذلك بتسلسط الضوء على حالة التكامل في إطار هذه المنظمة قبل رؤية فوائد وتحديات مشاركة المنظمة في المجال الأمني وما إذا كانت هذه المشاركة تؤثر على النمو الاقتصادي للمنظمة أم لا.

الكلمات المفاتيح: الإيكواس، التكامل، الاقتصاد، الأمن.

Abstract:

The (ECOWAS) was created in 1975 with the main objective of creating an economic and monetary union in West Africa. The civil war in Liberia in 1989 represents the main event which has led ECOWAS to intervene in the field of security and to equip itself with effective mechanisms in this field. The extension of the vocation to the security domain is mainly due to the close link between stability and economic development.

This paper will analyze the impact of the security role of ECOWAS on its role in economic development, by first establishing the state of integration within the framework of this organization, before analyzing the benefits and challenges of the organization's participation in peacekeeping and whether this participation impacts the organization's economic growth or not.

Key words: ECOWAS, integration, economy, security.

Mots clés :

ASEAN : Association des Nations de l'Asie du Sud-Est.

CEDEAO : Communauté Economiques des Etats de l'Afrique de l'Ouest.

CER : Communauté Economique Régionale.

CMS : Conseil de Médiation et de Sécurité.

CPS : Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine.

ECOMOG :Brigade de surveillance du cessez le feu de la CEDEAO.

ECOWARN : Le programme Alerte Précoce et Prévention des Conflits.

MERCOSUR : Marché Commun du Sud.

ONU : Organisation des Nations Unies.

OUA : Organisation de l'Unité Africaine.

TEC : Tarif Extérieur Commun.

UA : Union Africaine.

UE : Union Européenne.

ZLE : Zone de libre-échange.

Introduction

La Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) a été créée le 28 mai 1975 par le Traité de Lagos et représente alors la plus ancienne Communauté économique régionale (CER)[395], son but principal est la promotion

[395] Dates de création d'autres CER : CEEAC (1983), IGAD (1986), UMA (1989), SADC (1992), COMESA (1994), CEN-SAD (1998), CAE (2000).

de l'intégration économique et monétaire et ce selon l'article 2 du traité constitutif de 1975[396].

En effet l'idée de créer un ensemble économique régional dans la région de l'Afrique de l'Ouest est plus ancienne que cette date car déjà en 1965 et à l'initiative du président du Libéria William Tubman un accord a été signé entre la Côte d'Ivoire, la Guinée, le Libéria et le Sierra Leone mais cet accord a vite connu échec, vers 1972, le Président du Nigéria, le général Yakubu Gowon a relancé le projet et a invité d'autres Etats à y adhérer et l'accord a été signé en 1975[397].

Dans le cadre du Traité constitutif, l'objectif ultime de la CEDEAO est la promotion de l'intégration dans tous les domaines économiques afin de créer une Union économique en Afrique de l'Ouest, à travers entre autres la libéralisation des échanges, l'abolition des droits de douane et des droits non tarifaires, la libre circulation des personnes, l'harmonisation du droit et des politiques sectorielles.

Suivant le processus de réalisation des buts pour lesquels elle a été créée, la CEDEAO dans le domaine économique a pu enregistrer des avancées significatives dans les différents domaines de coopération économique, avec une variation du niveau de mise en œuvre des programmes d'un domaine à un autre, dans ce sens l'intégration de la communauté est beaucoup plus avancée par exemple au niveau de la libre circulation des personnes, que celui de la libre

[396] L'article 2 :1 du traité de la CEDEAO de 1975 stipule que Le but de la Communauté est de promouvoir la coopération et le développement dans tous les domaines de l'activité économique, particulièrement dans les domaines de l'industrie, des transports, des télécommunications, de l'énergie, de l'agriculture, des ressources naturelles, du commerce, des questions monétaires et financières et dans le domaine des affaires sociales et culturelles avec pour objectif d'élever le niveau de vie de ses peuples, d'accroître et de maintenir la stabilité économique, de renforcer les relations entre ses membres et de contribuer au progrès et au développement du continent africain.

[397] MOULOUL Alhousseini, *L'intégration économique et juridique en Afrique*, L'Harmattan, 2017, p.111.

circulation des biens et services ou d'intégration monétaire qui font face toujours à plusieurs contraintes[398].

La vocation de l'organisation va connaitre avec le temps une extension majeure vers le domaine du maintien de la paix et de la sécurité, ce domaine ne figurait pas dans le texte du traité constitutif, mais en 1978 et suite à des tensions un Protocole de non agression a été signé entre certains Etats de la région, suivi en 1981, d'un Protocole d'assistance en matière de défense, en 1986, a été signé un autre pacte de non agression à l'initiative du Togo et de la République Fédérale du Nigéria[399].

Les Etats de la zone ont donc commencé à se rendre compte de l'importance de la stabilité et de la paix dans leur quête pour le développement, mais l'intervention de la CEDEAO au Libéria en 1989 constitue un tournant dans la vie de l'organisation, puisque après cette crise la CEDEAO a décidé de se doter de mécanismes effectifs dans le domaine de la sécurité dans ce cadre l'organisation a créé la Brigade de surveillance du cessez le feu de la CEDEAO (ECOMOG). Également, les années 90, ont connu l'échec de plusieurs opérations de maintien de la paix menées sous l'égide du conseil de sécurité[400], alors cette époque a connu la sous-traitance des opérations de maintien de la paix par l'ONU, aux organisations régionales, d'où le début de la régionalisation de la sécurité. Les CER ont été amené donc à finir avec l'esprit de non-ingérence hérité de l'Organisation de l'Unité Africaine.

---

[398]CEA, CEDEAO. *Rapport organisé à l'occasion du 40ème anniversaire de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest, La CEDEAO à 40 ans : Une évaluation des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest*,2015, p.15. consulté sur : https://www.uneca.org/archive/fr/publications/la-cedeao-%C3%A0-40-ans-une-%C3%A9valuation-des-progr%C3%A8s-vers-l%E2%80%99int%C3%A9gration-r%C3%A9gionale-en-afrique.

[399]Mouloul, *op.cit*, p.122.

[400] L'exemple de la crise grave au Rwanda.

Pour faire face aux différentes crises[401] qui menacent la paix dans la zone de l'Afrique de l'Ouest la CEDEAO à créé une structure permanente de la sécurité basée sur une vision holistique dépassant le côté militaire restreint, l'organisation a d'abord révisé son traité en 1993, pour rajouter des dispositions concernant la coopération sécuritaire, également dans ce sens elle a établi le « Protocole relatif au Mécanisme de prévention, de gestion, de règlement des conflits, de maintien de la paix et de la sécurité », et a créé le Conseil de médiation et de sécurité (CMS) qui s'inscrit dans la même conception préventive de l'organisation, ce conseil a été doté par de larges attributions qui ont fait de lui un organe supranational dans l'architecture de paix de la CEDEAO.

Cette extension de la vocation de l'organisation peut être inscrite dans le cadre de la théorie néo-fonctionnaliste d'Ernst B. Haas, qui se base sur la thèse de l'aspect spillover déjà élaborée par David Mitrany, qui permet de passer dans le cadre d'une organisation d'un niveau à un autre, par exemple du niveau économique et sociale au niveau politique et sécuritaire[402].

En effet, un lien étroit existe entre l'intégration économique et la stabilité des Etats, puisque les Etats ne peuvent pas passer à la libre circulation des biens, services et personnes sur laquelle se base l'intégration de l'organisation s'ils ne disposent pas d'un climat préalable de sécurité, donc l'intégration sécuritaire efficace génère des avantages pour le libre-échange dans la zone, mais également l'investissement des Etats dans le domaine sécuritaire peut ralentir leur croissance économique car la CEDEAO comme les différentes autres organisations régionales africaines est constituée d'Etats sous-développés ou en voie de développement, des Etats qui des fois ne peuvent même pas payer leurs cotisations dans le cadre du budget de l'organisation, sachant que les budgets dédiés au

[401]Parmi les principales crises qui ont amené la CEDEAO à se doter de mécanismes effectifs dans le domaine sécuritaire : les crises au Libéria, Sierra Léone, Guinée Bissau.

[402]Dadow Olivier, *International relations theory*, London, Sage, 2009, p.76.

domaine du maintien de la paix font perdre à l'organisation des fonds qui pourraient être utilisés dans d'autres domaines d'intégration économique.

Dans cet ordre d'idées cette communication va essayer de répondre à la problématique suivante : Dans quelle mesure le rôle sécuritaire de la CEDEAO impacte son intégration économique ? Pour répondre à cette problématique, il convient de traiter d'abord l'état des lieux de l'intégration de la CEDEAO au niveau économique et sécuritaire (I), avant d'examiner les convergences et divergences entre l'intégration économique et l'intégration sécuritaire au niveau de la CEDEAO (II).

I. Etat des lieux de l'intégration de la CEDEAO au niveau économique et sécuritaire :

Dans ce cadre sera examinée d'abord l'évolution de l'intégration économique de l'organisation (A) avant de passer à analyser l'élargissement de la vocation de la CEDEAO vers le domaine sécuritaire (B).

A. L'évolution de l'intégration économique de la CEDEAO :

L'intégration économique dans la CEDEAO se base sur le libre-échange car elle suit un modèle d'intégration par le marché, il convient alors d'examiner l'évolution de l'intégration au niveau de la libre circulation des biens, services et personnes (1), avant de passer à l'intégration monétaire (2).

1. Au niveau de la libre circulation des biens, services et personnes

a. Au niveau de la libre circulation des biens et services

En ce qui concerne la création d'une zone de libre-échange (ZLE) au sein de la zone CEDEAO, le processus a démarré en 1979 avec la libre circulation des produits de provenance locale, de l'artisanat traditionnel et des produits entièrement transformés. Une période de 10 ans a été fixée pour la suppression totale des restrictions des droits et taxes sur le commerce intracommunautaire, mais cette échéance n'a pas été tenue. Après une période de léthargie, les Etats parties ont relancé le processus de création de ZLE dont les instruments juridiques

devaient être signés le 1er janvier 2000 ; cette échéance n'ayant pas été tenue, le sommet des chefs d'Etats et de gouvernement de la CEDEAO, réuni en janvier 2003, a décidé d'un nouveau plan de libéralisation commerciale et une nouvelle échéance a été fixée à 2004.

Pour encourager les Etats à aller vers la création de la ZLE, il a été mis en place un mécanisme de compensation du manque à gagner résultant de la suppression des tarifs sur le commerce intra-communautaire pendant une période de quatre ans à partir du 1er janvier 2004. Les monnaies à compenser dépendent du niveau des pertes des revenus douaniers encourues à l'occasion de l'importation des produits industriels d'origine approuvée, selon des taux variables annuellement.Concernant le processus d'élaboration du code régional d'Investissement Communautaire, des progrès sont également enregistrés depuis 2008[403].

La ZLE a été créée à travers le Plan de libéralisation du commerce de la CEDEAO, le but du plan et de promouvoir le commerce intra-communautaire à travers le retrait des barrières tarifaires et non tarifaires à l'importation et à l'exportation des produits provenant des Etats membres. La CEDEAO va passer après de l'étape de création d'une ZLE, à la création d'une union douanière, cette étape est devenue cruciale avec la perspective de l'avènement de l'Accord de Partenariat Economique (APE) avec l'Union Européenne, puisque tout les Etats de la région ont décidé de négocier d'une seule voix avec l'UE, sous l'égide de la CEDEAO, y compris ceux de l'UEMOA.Il faut noter dans ce sens que toutes les activités qui ont été inscrites sur la feuille de route pour son application effective à compter du 1er janvier 2015 ont été entièrement exécutées notamment les actions de sensibilisation et de formation dans les états membres, l'intégration du TEC dans

[403]Mouloul, *op.cit*, p.115-116.

les systèmes de dédouanement des états, l'édition, l'impression et la diffusion des textes relatifs aux dispositions du TEC[404].

b. Au niveau de la libre circulation des personnes

La libre circulation des personnes représente également un instrument important pour achever les buts d'intégration régionale, l'Union Européenne reste le modèle le plus avancé dans ce domaine, à côté du groupement européen d'autres zones ont pu réaliser des avancées significatives dans le domaine comme le MERCOSUR ou l'ASEANE.

Le Traité créant la CEDEAO, consacre un article pour la libre circulation des personnes, au niveau du chapitre IV, intitulé « Liberté de mouvement et de résidence », les protocoles additionnels concernant ce domaine vont combler après cette insuffisance au niveau du texte du Traité constitutif, ici peuvent être cités le *ProtocoleA/P1/5/79 sur la libre circulation des personnes, le droit de résidence et d'établissement que vient compléter le Protocole additionnel A/SP1/7/85.*

Les ressortissants des Etats du groupement sont des citoyens de la communauté[405], dans ce cadre la CEDEAO a procédé à la suppression de visas et des permis d'entrée pour les ressortissants des Etats membres, qui disposent, désormais, du droit d'entrée, de résidence et d'établissement dans l'espace communautaire. Egalement, un passeport CEDEAO fut mis en service depuis décembre 2000 en remplacement des passeports nationaux.

2. Au niveau de l'intégration monétaire

L'idée de créer une monnaie unique au sein de la CEDEAO a été lancée en mai 1983 par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement[406]. En 1987, les

[404]CEA/CEDEAO,*op.cit,* p.31-32.

[405]ZOGO NKADA Simon-Pierre, La libre circulation des personnes : Réflexions sur l'expérience de la CEMAC et la CEDEAO, *Revue internationale de droit économique*, [en ligne], 2011,p.132.

[406](Décision A/DEC./6/5/83 relative à la proposition visant la création d'une zone monétaire unique de la CEDEAO).

chefs d'Etat et de gouvernement des Etats membres de la Communauté, par la décision A/DEC.2/7/87 relative à l'adoption d'un Programme de coopération monétaire de la CEDEAO (PCMC), ont exprimé leur désir de créer une zone monétaire unique au sein de la CEDEAO. Les retards accusés dans la mise en œuvre des objectifs intermédiaires vers la monnaie régionale ont incité la Conférence des Chefs d'Etat de la CEDEAO qui s'est tenue le 15 juin 2007 à Abuja, à demander à la Commission de la CEDEAO de revoir le processus d'intégration monétaire en vue d'accélérer le lancement de l'union monétaire régionale. Cela a finalement conduit le Conseil de convergence de la CEDEAO à adopter en mai 2009, la feuille de route pour la création de la monnaie unique de la CEDEAO à l'horizon 2020. L'adoption de cette feuille de route vise, par la mise en œuvre des activités prévues, à transformer la région de la CEDEAO en une zone monétaire optimale dans laquelle il serait bénéfique d'établir une monnaie unique. Une telle zone peut regrouper plusieurs pays ou impliquer quelques régions d'un plus grand pays. Pour définir une zone monétaire optimale, il faut identifier les conditions dans lesquelles les avantages de la participation à une union monétaire l'emporteront sur les coûts associés. Les États membres ont ensuite été invités à élaborer et à soumettre des programmes pluriannuels de convergence à la CEDEAO et à l'Agence monétaire ouest-africaine (AMAO). Moins de deux ans après l'échéance fixée pour la monnaie unique, es conditions préalables à la réalisation des objectifs contenus dans ces programmes, notamment les critères de convergence macroéconomique, n'est que partiellement atteinte[407].

B. L'élargissement de la vocation de la CEDEAO vers le domaine sécuritaire

[407] Commission économique des Nations unies pour l'Afrique, *L'intégration régionale en Afrique de l'Ouest : défis et perspectives 2018*, (Bénin : CEA, 2018), p.6.

La CEDEAO, créée d'abord comme organisation à vocation économique a dû rajouter le domaine du maintien de la paix et la sécurité à son champ d'action, il convient dans ce cadre de voir d'abord les causes de cet élargissement de sa vocation vers ce domaine(1), avant de voir le fondement juridique et institutionnelle de ce rôle sécuritaire (2).

1. Les causes de l'élargissement de la vocation de la CEDEAO vers le domaine sécuritaire

a. La multiplication des conflits dans la zone de l'Afrique de l'Ouest

La zone de l'Afrique de l'Ouest connait plusieurs violences et conflits, mais malgré les différentes perturbations que connait cette région, le nombre des conflits depuis l'indépendance reste moins élevé dans cette région que dans le reste de l'Afrique. Le nombre de victimes des conflits a connu une évolution depuis l'indépendance des Etats de la région, en effet il est resté très faiblependant les années 1960, car à cette époque la plupart des pays ont accédé à l'indépendance d'une manière pacifique, par exemple le Ghana en 1957 ou le Cap-Vert en 1975. La guerre séparatiste du Biafra au Nigéria entre 1967 et 1970 fait exception dans ce cadre.Ensuite la zone a connu une période relativement stable jusqu'au déclenchement de la guerre civile au Libéria en 1989qui a replongé la zone dans les violences, après la guerre civile en Guinée-Bissau en 1998 est venue accroître le nombre des victimes.Le début des années 2000 a été marqué par une baisse des violences à l'exception de la guerre civile en côte d'Ivoire en 2003, très vite après le nombre des victimes a augmenté progressivement depuis 2007 puis s'est accéléré depuis 2010 à cause d'une flambée de violence au Mali et au Nigéria.

La nature des conflits et les types de violence ont également évolué dans la région depuis l'indépendance, les guerres entre Etats ont cédé la place aux conflits internes et aux actes de violence politique commis par des acteurs non étatiques. Les violences électorales ont remplacé les coups d'Etats militaires, à côté de ces

violences politiques, la région fait face à d'autres problèmes, trafic de drogues, piraterie maritime, extrémisme religieux, différences ethniques, religieuses, culturelles, linguistiques peuvent également être source de déstabilisation dans la région[408].

b. La régionalisation du maintien de la paix en Afrique

Lors des années 90, et dans le cadre même de l'OUA, l'Afrique a connu un revirement pour l'implication des CER dans le domaine du maintien de la paix et de la sécurité. C'est dans ce cadre qu'il convient d'inscrire l'intervention de la CEDEAO dans le domaine du maintien de la paix et la sécurité.En effet au niveau continental, avant la création du Conseil de Paix et de Sécurité (CPS), il y'avait le Mécanisme de prévention, de gestion et de règlement des conflits qui intervenait rarement dans les conflits en Afrique, à cette époque l'OUA s'est concentrée plus sur la prévention et a été confrontée à des limites opérationnelles et financières, ce qui a amené au renforcement du rôle des CER dans le domaine[409].

Dans ce cadre, les années 90, ont connu l'échec de plusieurs opérations de maintien de la paix menées sous l'égide du conseil de sécurité, alors cette époque a connu la sous-traitance des opérations de maintien de la paix par l'ONU, aux organisations régionales, d'où le début de la régionalisation de la sécurité.

Dans ce cadre les années 1990 ont connu le premier engagement d'une CER en matière de paix et sécurité à savoir la CEDEAO, au Libéria (août 1990-octobre 1999) puis l'organisation interviendra dans plusieurs autres pays, en Sierra Leone

[408] ALEXANDRE Marc, VERJEE Neelam, et MOGAKA Stephen, *Relever les défis de la stabilité et de la sécurité en Afrique de l'Ouest,* https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22033/210464FrSum.pdf, Collection l'Afrique en développement, La Banque mondiale, 2015, p.3-5.

[409] GNANGUENON Amandine, *Le rôle des Communautés économiques régionales dans la mise en œuvre de l'Architecture africaine de paix et de sécurité*, Paris : Délégation aux Affaires stratégiques, chargé de missions Etudes Sous-direction Politique et Prospective de défense, 2010, p :14-15.

(février 1998-mars 2000), en Guinée Bissau (décembre 1998-juin 1999) et en Côte d'Ivoire (2003-2004). Ce qui atteste un glissement des compétences des CER vers les questions sécuritaires puisque le développement économique ne peut pas être réalisé sans réaliser avant une stabilité sécuritaire. La légitimité de l'intervention des CER dans le domaine du maintien de la paix et la sécurité s'est renforcée par l'adoption dans le cadre de ces organisations d'un cadre institutionnel et des mécanismes relatives à la paix et à la sécurité[410].

2. Le fondement juridique et institutionnel du rôle de la CEDEAO dans le domaine sécuritaire

a. Les relations de la CEDEAO avec l'UA et avec l'ONU

Le Chapitre VIII de la Charte de l'ONU a radicalement changé l'approche de gestion des conflits en donnant l'opportunité et les moyens aux organisations internationales de régler elles-mêmes leurs problèmes de sécurité, on peut dire que c'est la première base juridique sur laquelle se base la CEDEAO pour intervenir dans ce domaine, le cadre juridique du rôle des CER dans le domaine du maintien de la paix et la sécurité a été renforcé également dans le cadre de l'évolution de la relation entre l'UA et les CER, en effet le Protocole d'accord de coopération dans le domaine de la paix et de la sécurité entre l'Union Africaine et les CER et les mécanismes de coordination des brigades régionales en attente de l'Afrique de l'Est et de l'Afrique du Nord est censé éclaircir les lignes de frontières de compétences entre les deux niveaux.Avec la création de l'UA, ce rôle de la CEDEAO sera de plus en plus renforcé avec le renforcement des relations entre les deux niveaux : « *Les Communautés économiques régionales qui constituent les piliers de la réalisation des objectifs de la Communauté économique africaine et de l'Union envisagée*[411] ».

[410] GNANGUENON Amandine, La mise en œuvre de la force africaine en attente à l'épreuve de la relation UA/CER, in *l'architecture de paix et de sécurité en Afrique : Bilan et perspectives*, L'Harmattan, Paris, 2014, p : 184-185.

[411] Voir la Déclaration de Syrte de 1999.

b. Le traité révisé de 1993 :

Le traité constitutif de la CEDEAO en 1975 ne faisait pas allusion au domaine sécuritaire, avec l'évolution de l'organisation, et surtout après la guerre civile au Libéria et la création de la Brigade de surveillance du cessez le feu de la CEDEAO (ECOMOG). Les Etats se sont rendu compte de la nécessité de réviser le traité constitutif.Dans ce sens le traité révisé de 1993 a introduit des domaines qui ne figuraient pas au niveau du traité de Lagos, à savoir la coopération politique, la paix et la sécurité[412].Dans ce sens l'article 58 intitulé sécurité régionale insiste sur le fait que les Etats doivent s'engager à œuvrer à la préservation du maintien de la paix dans la région.

Les mécanismes et institutions à but sécuritaire :

- L'ECOMOG :

En 1990, et face au conflit du Libéria l'organisation a créé le groupe de contrôle du cessez le feu, qui représente un véritable bras armé de la CEDEAO, a intervenu après sa création dans de nombreux zones de conflits, notamment au Libéria, Sierra-Leone, Guinée-Bissau, des opérations qui ont été beaucoup critiqué à cause du manque d'expérience de l'organisation dans le domaine, malgré les insuffisances il a par contre beaucoup aidé à la stabilisation du bassin du fleuve Mano.

- Le protocole relatif au mécanisme de prévention, de gestion, de règlement des conflits, de maintien de la paix et de la sécurité :

Adopté en 1999, ce mécanisme viendra institutionnaliser les expériences de la CEDEAO en matière sécuritaire, il représente la première tentative d'une organisation régionale africaine de formaliser les pratiques communes de gestion

[412]L'article 4 de ce traité concernant les principes fondamentaux de l'organisation insiste sur la non agression entre les Etats membres ; le maintien de la paix, de la sécurité et de la stabilité régionales par la promotion et le renforcement des relations de bon voisinage ; et le règlement pacifique des différends entre les Etats Membres, la coopération active entre pays voisins et la promotion d'un environnement pacifique comme préalable au développement économique.

et prévention des conflits. Ce protocole est conclu dans le cadre de l'article 58 du traité révisé, à travers ce protocole la CEDEAO a en quelques sortes absorbéAccord de Non-Agression et d'Assistance en matière de défense (ANAD) qui liait seulement certains de ses membres[413].

Ce mécanisme donne à l'organisation un mandat étendu pour intervenir non seulement « en cas d'agression ou de conflit armé », mais aussi « en cas de violations graves et massives des droits de l'homme ou de remise en cause de l'Etat de droit » et « en cas de renversement ou de tentative de renversement d'un gouvernement démocratiquement élu.Le Mécanisme de 1999 fournit à la CEDEAO un cadre flexible pour traiter des questions de paix et de sécurité dans l'espace ouest-africain, en prévoyant des procédures variées pour couvrir l'ensemble des phases d'un conflit. La prévention des conflits est assurée par un système d'observation et d'alerte précoce (ECOWARN) ; leur règlement est facilité par des initiatives de médiation et de conciliation ; la CEDEAO peut également déployer des opérations de maintien de la paix à travers une force d'interposition, la Force en attente, qui a remplacé l'ECOMOG au début des années 2000 en s'intégrant dans le dispositif de forces africaines en attente de l'UA. Enfin, le Mécanisme prévoit que la CEDEAO puisse mettre en œuvre une stratégie de sortie de conflit et de consolidation de la paix.

- Le Conseil de médiation et de sécurité :

Le CMS est organe supranational, qui dispose de larges attributions dont celle d'autoriser le déploiement de missions politiques et militaires. Alors que la Conférence fonctionne sur le principe du consensus, le CMS délibère à la majorité des deux tiers, ce qui confère aux décisions sécuritaires de la CEDEAO un caractère supranational : six Etats membres ont le pouvoir d'engager l'organisation toute entière sur des questions de paix et de sécurité. Le CMS est

[413] Les Etats de la CEAO à savoir : La Côte d'ivoire, la Haute-Volta, le Mali, la Mauritanie, le Niger,le Sénégal et le Togo qui ne faisait pas partie du groupement.

soutenu par des « organes d'appui » directement rattachés à la CEDEAO, qui l'assistent dans la prise de décision et la mise en œuvre des directives. La Commission de la CEDEAO, qui a succédé au Secrétariat exécutif depuis janvier 2007, fournit un appui administratif, opérationnel et logistique[414].

- Le Protocole sur la Démocratie et la bonne gouvernance :

Adopté en 2001, ce protocole s'inscrit dans le cadre de la vision holistique de maintien de la paix de la CEDEAO. Il se base sur plusieurs règles à savoir : La séparation des pouvoirs, l'indépendance de la justice, la garantie des droits de la défense, le respect des droits du Parlement et de ses membres, la transparence des élections, la condamnation de tout mode anticonstitutionnel d'accession au pouvoir, la laïcité de l'Etat, la liberté et droits de l'opposition, le financement public des partis politiques, l'exercice sans entraves des libertés publiques, l'institution d'un statut pour les anciens Chefs d'Etat .Pour la compétition électorale, le Protocole prescrit aussi un certain nombre de règles : interdiction de toute réforme électorale importante six mois avant les élections, mise à jour et fiabilité du fichier électoral, tenue régulière des élections, indépendance réelle des commissions électorales, respect du verdict des urnes, observation des élections et assistance de la CEDEAO .

Autre innovation : le Protocole souligne l'impératif de la neutralité politique de l'Armée et de son caractère républicain. En outre, il y est prévu un mécanisme de sanctions pour les états membres coupables d'une « rupture de la démocratie » ou de « violation massive des droits de la personne »[415].

Les domaines économiques et sécuritaires sont complémentaires, puisque le maintien de la paix est préalable à toute relation économique, mais d'un autre côté

[414]International Crisis Group, *Rapport Afrique N°234, Mettre en œuvre l'architecture de paix et de sécurité (III) : l'Afrique de l'Ouest*, , (Bruxelles, ICG, 2016), p.2-4, consulté sur : https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/234-implementing-peace-and-security-architecture-III-west-africa-french.pdf.

[415]CEA, CEDEAO, *op.cit.*,p.57.

le rôle sécuritaire de la CEDEAO pourrait rendre son rôle d'intégration économique de plus en plus difficile , c'est pour cela qu'il convient d'examiner les points de convergences et de divergences entre les deux rôles accomplis par l'organisation.

II. Les convergences et divergences entre les deux niveaux d'intégration

A. Les convergences entre les deux niveaux d'intégration

Pour mieux saisir les convergences entre l'intégration économique et l'intégration sécuritaire et comprendre le passage de la première vers la deuxième, il convient de voir d'abord la thèse néofonctionnaliste de l'intégration régionale (1), avant d'examiner les points de complémentarité entre les deux niveaux d'intégration (2).

1. La thèse néo-fonctionnaliste de l'intégration régionale

En analysant l'extension de la vocation de la CEDEAO du domaine économique vers le domaine sécuritaire, il convient de revenir à l'approche néofonctionnaliste, associé à la personne d' Ernst B. Haas.

En effet le fonctionnalisme et le néofonctionnalisme cherchent à expliquer pourquoi les Etats décident de se lier ensemble dans des groupements régionaux, en général la théorie néofonctionnaliste se base sur deux notions essentielles, d'abord le *spillover* ou l'engrenage et ensuite le transfert de la loyauté des citoyens européens sur le nouvel ensemble régional, la première notion sera plus utile pour répondre à la problématique de ce travail, en effet d'une manière générale le spill over se base sur le fait que l'intégration régionale dans un secteur peut mener à l'intégration dans un autre,dans la mesure où les problèmes qui émergent dans le premier ne peuvent être résolus qu'en intégrant un deuxième[416], et dans ce sens l'intégration économique peut mener à l'intégration politique, dans le cadre de la CEDEAO par exemple elle a mené à l'intégration dans le domaine du maintien

[416]SAURUGGER Sabine, *Théories et concepts de l'intégration européenne*, Paris, Presses de sciences Po, 2010, p.79.

de la paix et la sécurité. Leon Lindberg (1963) cité par (Saurugger, 2010) propose cette définition bien connue d'engrenage qui repose sur l'enchaînement automatique d'« *une situation dans laquelle l'objectif initial ne peut être assuré qu'en mettant en œuvre des actions supplémentaires qui sont successivement des conditions futures et une nécessité pour d'autres actions*».

2. La complémentarité entre les deux niveaux d'intégration

Les buts et objectifs de l'intégration économique de l'organisation, à savoir la création d'une zone économique et monétaire intégrée ne pourraient jamais être réalisés sauf si l'organisation parvient à faire face aux conflits menaçant la région, car il existe une relation triangulaire entre la paix, la sécurité, et le développement[417].

En effet il y'a un lien important entre le rôle sécuritaire de la CEDEAO et ses objectifs d'intégration économique puisque sans la création d'une atmosphère préalable de paix et de sécurité, le groupement ne pourrait pas réaliser les objectifs de libre-échange sur lequel, il est basé, carl'instabilité politique ne permet pas la libre circulation des biens ou des commerçants entre les Etats, également les conflits amène à un désistement de la part des investisseurs qui ne peuvent pas investir dans des zones des conflits qui représentent différents risques[418].

L'instabilité engendre une baisse de la croissance économique des Etats (graphique 1), un ralentissement de la productivité de l'investissement et des exportations qui s'expliquent par plusieurs facteurs : une perturbation des itinéraires commerciaux ; la désorganisation et l'affaiblissement des institutions,

[417]GAZIBO KADIDIATOU Ali, *La régionalisation de la paix et de la sécurité internationales post-guerre froide dans le cadre de la CEDEAO : la construction d'un ordre sécuritaire régional, entre autonomie et interdépendance*, Thèse, science politique, école doctorale de science politique de paris université paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2013, p.32.

[418]SOUARE Issaca, « Regard critique sur l'intégration africaine : Comment relever les défis », *Institute for Security Studies* https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Paper140f.pdf, 2007, p.7.

la destruction du capital humain et d'infrastructures physiques ; l'augmentation des incertitudes politiques et économiques amenant les investisseurs à repousser les investissements à long terme ; le déplacement de travailleurs qualifiés.

Graphique 1 : Afrique Subsaharienne : taux de croissance moyen par catégories de pays



Source : (FMI, 2019, p31).

Les conflits ont également des effets néfastes sur l'éducation et la santé, les taux de scolarisation diminuent automatiquement dans les zones de conflits ainsi l'espérance de vie devient plus faible en temps de conflits[419].

La paix est donc primordiale pour mener des relations économiques, également le sous-développement et notamment la pauvreté peuvent créer l'insécurité par exemple le manque de ressources financières peut pousser les gens au trafic des drogues ou à se joindre à des groupementss terroristes par exemple.

C'est dans ce cadre que s'inscrit la vision holistique et préventive de la sécurité de la CEDEAO lancée lors des années 90, il convient de citer ici le mécanisme sur la Démocratie et la bonne gouvernance adopté en 2001, qui stipule dans son article 27 que les Etats membres s'engagent à lutter efficacement contre la

[419]FMI, *Afrique subsaharienne : Reprise dans un contexte de grande incertitude,* (Washington DC,FMI, 2019), p.33.

pauvreté dans leurs pays respectifs et au niveau de la Communauté à travers plusieurs actions comme : la création d'un environnement propice à l'investissement privé ; la promotion de l'emploi ; la répartition équitable des ressources et des revenus.

B. Les divergences entre les deux niveaux d'intégration

Dans ce cadre, il convient de voir d'abord le problème des budgets (1) avant de voir les problèmes du recours à l'aide externe et de leadership entre les Etats (2).

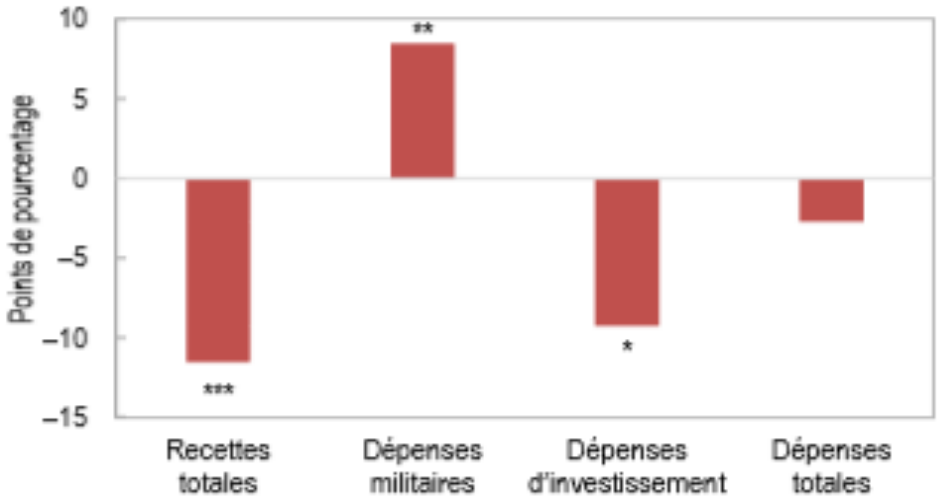
1. Le problème des budgets

Généralement la principale source de financement des projets d'intégration est ou devrait être les pays membres de chaque CER, et laresponsabilitédela mise en œuvre de leurs différents projets incombe au premier chef aux États membres. Or, avec les différents pays préoccupés par leur propre survie et existence, il est inconcevable de leur part et insensé pour leurs partenaires de la région de parler d'intégration régionale.

En effet les conflits peuvent avoir des conséquences néfastes sur les finances pays d'un Etat, tant sur ses recettes que sur ses dépenses (Graphique 2), surtout lorsqu'il s'agit d'Etats sous-développés ou en voie de développement qui font face à de nombreux problèmes financiers, des Etas qui des fois n'arrivent même pas à payer leurs cotisations dans le cadre de leur groupement régional. Les dépenses militaires poussent les Etats à diminuer également ses dépenses de capital propices à la croissance[420].

Graphique 2 : Afrique Subsaharienne : effet de l'augmentation de l'intensité du conflit sur la croissance réelle de variables budgétaires).

[420]FMI,op.cit., p.36.



Source (FMI, 2019, p.36).

Donc il y'a un détournement de ce peu de fons qu'ont les Etats du groupement vers le financement des conflits ou aux efforts de leurs résolution[421].

Les Etats auraient dû consacrer cet argent aux projets de développement et d'intégration économique.

Pour faire face à ce manque en budgets les organisations africaines d'une manière générale et notamment la CEDEAO, font appel à l'aide extérieure, mais ce recours peut également causer des problèmes à l'organisation, en outre vu que la CEDEAO est composée d'Etats qui n'ont pas tous le même niveau de richesse, certains Etats peuvent contribuer plus que d'autres et également cela peut générer des problèmes de leadership entre les Etats de l'organisation.

2. Les problèmes du recours à l'aide externe et de leadership entre les Etats membres

Dans le contexte du manque financier et technique, les CER restent à la merci des aides d'Etats tiers (les USA, la France avec, le Canada, la Grande-Bretagne… et de partenaires multilatéraux comme l'ONU, l'UE, le G8) qui, pour de raisons

[421]Souare, op.cit., p.6.

de politique interne, de stratégie ou de géopolitique ne pouvaient fournir cette aide en temps utile.

Les dons et prêts que peuvent fournir ces Etats ou organisations souvent, sont des gestes qui ne sont pas dépourvus de calcul stratégique ou politique, car en versant des aides ces parties peuvent amener les Etats à agir selon leurs conditions, dans ce sens un exemple frappant est « un don » que l'Union Européenne a accordé à la CEDEAO en 2000 pour aider à l'établissement des quatre zones d'observation et de suivi des signes de conflits armés comme prévu dans le Protocole relatif au Mécanisme de Prévention, de Gestion, et de Règlement des conflits, de maintien de la paix et de la Sécurité que la CEDEAO avait adopté en 1999.

Dans ce cadre l'UE avait proposé de prendre en charge les salaires des fonctionnaires qui vont gérer le projet, or pour le faire l'UE avait insisté sur lefaite que ces fonctionnaires soit en fonction de leurs critères et non des critères de la CEDEAO[422].

De cette dépendance financière, était né un certain nombre de dysfonctionnements et de problèmes qui ont mis à jour les limites des organisations africaines qui n'ont pas les moyens de leur politique. Il est arrivé que les forces envoyées sur le terrain soit totalement en deçà du minimum nécessaire ou que les soldats soient laissés sans salaires, ce qui ne peut que limiter les capacités effectives du contrôle des cessez-le-feu et de la protection des personnes et de leurs biens.

Les problèmes de financement du maintien de la paix au sein des CER peuvent créer également des problèmes de leadership entre les Etats composants ces organisations.

Le cas de la CEDEAO peut être cité dans ce contexte, en effet s'agissant de la seule crise libérienne, le gouvernement nigérian de l'époque établissait que sa participation à l'ECOMOG lui coûtait trente milles (30.000) dollars par jour, rien

[422]Ibid.

qu'en nourriture, et cela, sans compter l'entretien d'un détachement à Freetown, alors que le budget régional accordé à l'organisation pour l'année 1995 était de sept (7) millions de dollars sans compter les frais relatifs aux livraisons de pétrole et au remplacement du matériel usagé.

Ces chiffres nous éclairent sur l'incapacité de l'organisation à financer totalement les opérations de paix sans la contribution très élevée du Nigéria.

Le déséquilibre dans la participation financière peut expliquer pourquoi le Nigéria avait tenté de garder la main sur les décisions, légitimant sa position par sa capacité de financement[423].

Conclusion

Malgré les défis que connait l'intégration sécuritaire dans le cadre de la CEDEAO, notamment le manque des fonds, qui pèsent sur la performance de l'intégration de l'organisation dans le domaine économique, les buts de l'intégration économique ne peuvent être réalisés que si l'organisation parvient à créer un climat préalable de paix et de sécurité d'où la nécessité de la complémentarité entre les deux rôles joués par l'organisation.

Références bibliographiques :

ALEXANDRE Marc, VERJEE Neelam, et MOGAKA Stephen, *Relever les défis de la stabilité et de la sécurité en Afrique de l'Ouest*, Collection l'Afrique en développement, La Banque mondiale, 2015, consulté sur : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22033/210464FrSum.pdf.

CEA, CEDEAO. *Rapport organisé à l'occasion du 40ème anniversaire de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest, La CEDEAO à 40*

[423]Gazibo, op.cit., p.322-323.

ans : Une évaluation des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest,2015, consulté sur : https://www.uneca.org/archive/fr/publications/la-cedeao-%C3%A0-40-ans-une-%C3%A9valuation-des-progr%C3%A8s-vers-l%E2%80%99int%C3%A9gration-r%C3%A9gionale-en-afrique.

Commission économique des Nations unies pour l'Afrique, *L'intégration régionale en Afrique de l'Ouest : défis et perspectives 2018*, Bénin : CEA, 2018.

Dadow Olivier, *International relations theory*, London, Sage, 2009.

FMI, *Afrique subsaharienne : Reprise dans un contexte de grande incertitude*,Washington DC,FMI, 2019.

GAZIBO KADIDIATOU Ali, *La régionalisation de la paix et de la sécurité internationales post-guerre froide dans le cadre de la CEDEAO : la construction d'un ordre sécuritaire régional, entre autonomie et interdépendance*, Thèse, science politique, école doctorale de science politique de paris université paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2013.

GNANGUENON Amandine, *Le rôle des Communautés économiques régionales dans la mise en œuvre de l'Architecture africaine de paix et de sécurité*, Paris : Délégation aux Affaires stratégiques, chargé de missions Etudes Sous-direction Politique et Prospective de défense, 2010.

GNANGUENON Amandine, La mise en œuvre de la force africaine en attente à l'épreuve de la relation UA/CER, in *l'architecture de paix et de sécurité en Afrique : Bilan et perspectives*, L'Harmattan, Paris, 2014, p : 184-185. https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/234-implementing-peace-and-security-architecture-III-west-africa-french.pdf.

International Crisis Group, *Rapport Afrique N°234, Mettre en œuvre l'architecture de paix et de sécurité (III) : l'Afrique de l'Ouest*, ,Bruxelles, ICG, 2016, consulté sur :

MOULOUL Alhousseini, *L'intégration économique et juridique en Afrique*, L'Harmattan, 2017.

SAURUGGER Sabine, *Théories et concepts de l'intégration européenne*, Paris, Presses de sciences Po, 2010.

SOUARE Issaca, « Regard critique sur l'intégration africaine : Comment relever les défis », *Institute for Security Studies* https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Paper140f.pdf, 2007.

ZOGO NKADA Simon-Pierre, La libre circulation des personnes : Réflexions sur l'expérience de la CEMAC et la CEDEAO, *Revue internationale de droit économique*, 2011, consulté sur : https://www.cairn.info/revue-internationale-de-droit-economique-2011-1-page-113.htmUR.

Quel ancrage territorial de la gestion environnementale au niveau des collectivités territoriales ? Cas de la commune urbaine de Martil.

Hamza BOUCHAAL (Doctorant), Aissa EL BOUZIDI (Professeur de Géographie), Laboratoire « Environnement, Développement et Gestion de l'Espace » (EDGE), Mails : hamza.bouchaal@uit.ac.ma, elbouzidiaissa@yahoo.fr

Résumé :

Les collectivités territoriales au Maroc sont appelées, aujourd'hui plus que jamais, d'adopter des méthodes modernes dans leur gouvernance territoriale, à la lumière des nouvelles réformes de la constitution de 2011 et des dispositions de la loi organique 113-14, relative aux communes. Ces dernières, qui constituent des instances charnières de la gestion des affaires locales, devraient accorder une attention prioritaire aux pressions et aux menaces auxquelles sont confrontés les territoires.

Dans cet article, nous nous attarderons d'une part sur l'importance de la prise en compte de la gestion environnementale dans le processus du développement territorial. D'autre part, nous examinerons le rôle des collectivités territoriales, en la personne de la commune urbaine de Martil, concernant l'ancrage territorial des enjeux environnementaux au sein de la politique communale de développement durable.

Mots-clés : Commune de Martil, territoire, gestion environnementale, enjeux environnementaux, développement territorial.

ملخص :

أصبحت الجماعات الترابية اليوم بالمغرب مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تبني أساليب حديثة في إطار حكامتها الترابية, لا سيما في ضوء الإصلاحات الجديدة لدستور 2011 و أحكام القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات. هذه الأخيرة , يجب عليها باعتبارها هيئات تشرف على تسيير الشؤون المحلية, أن تعطي الأولوية للضغوطات و التهديدات التي تواجهها المجالات الترابية.

في هذه المقالة, سنتطرق من جهة إلى أهمية مراعاة التدبير البيئي داخل عملية التنمية الترابية. من جهة أخرى, سندرس دور الجماعات الترابية, في شخص الجماعة الحضرية لمرتيل, فيما يتعلق بالترسيخ الترابي للرهانات البيئية داخل السياسة المحلية للتنمية المستدامة.

كلمات مفاتيح : جماعة مرتيل, التراب, التدبير البيئي, الرهانات البيئية, التنمية الترابية.

Introduction :

Pendant longtemps considéré comme un élément facultatif dans les choix de développement, l'environnement s'affirme aujourd'hui comme un facteur indispensable à intégrer dans les politiques de développement. Après le sommet de la terre de Rio en 1992, le développement durable est devenu un défi politique national et international pour la réalisation du développement à l'échelle des territoires.

Aujourd'hui, il est reconnu que « les politiques territoriales sont des leviers incontournables pour atteindre les objectifs nationaux du développement durable »[424]. Ces politiques ont évolué au gré de la prise de conscience des enjeux émergents tant aux niveaux environnemental, social, qu'économique.

La mobilisation des territoires a pour effet de surmonter les grands enjeux environnementaux de la planète et de faire réussir la transition vers un développement durable, plus responsable. Le rôle croissant des collectivités territoriales et des politiques décentralisées a contribué à mettre en valeur l'importance tangible du territoire dans le processus de développement.

Les collectivités territoriales sont devenues des acteurs clés dans la dynamique territoriale. Elles apportent une contribution fondamentale pour l'adaptation au changement climatique et l'atténuation des risques naturels.

Le processus de décentralisation au Maroc, confie aux collectivités territoriales le pouvoir de gérer leurs affaires territoriales par l'intermédiaire d'un conseil élu. En fait, selon l'article 135 de la constitution, les collectivités territoriales qui sont les régions, les préfectures, les provinces et les communes, constituent des personnes morales de droit public et gèrent démocratiquement leurs affaires.

En effet, dans le cadre de cette recherche, notre démarche s'inscrit dans une optique visant à mettre l'accent sur le rôle grandissant des collectivités territoriales, notamment les communes, dans l'instauration d'une gouvernance environnementale à l'échelle locale.

Afin de cerner les objectifs de cette recherche, une analyse spatiale a été effectuée sur l'état de l'environnement et sur la gestion durable au niveau de la commune urbaine de Martil. Cette analyse, s'est basée sur un diagnostic territorial accompli à l'aide des questionnaires mis en œuvre par le choix d'un échantillon représentatif auprès des conseillers, des responsables communaux et auprès du tissu associatif qui s'intéresse à l'environnement.

En outre, pendant cette recherche, nous avons réalisé des entretiens, semi-directifs auprès des élus et responsables communaux autour de différentes questions qui touchent la problématique de la gestion environnementale au niveau de leur territoire. De même, dans le but d'enrichir et de compléter les informations obtenues, une interaction quasi continue a été établie avec les services déconcentrés de l'Etat dotés de compétences relatives à la gestion de l'environnement au niveau du périmètre territorial de la commune urbaine de Martil.

Dans la même optique, en vue de cerner la question traitée dans cet article, nous avons eu recours à une recherche documentaire en rapport avec le sujet étudié, d'où la consultation d'information, y compris les comptes rendus des sessions ordinaires et extraordinaires des

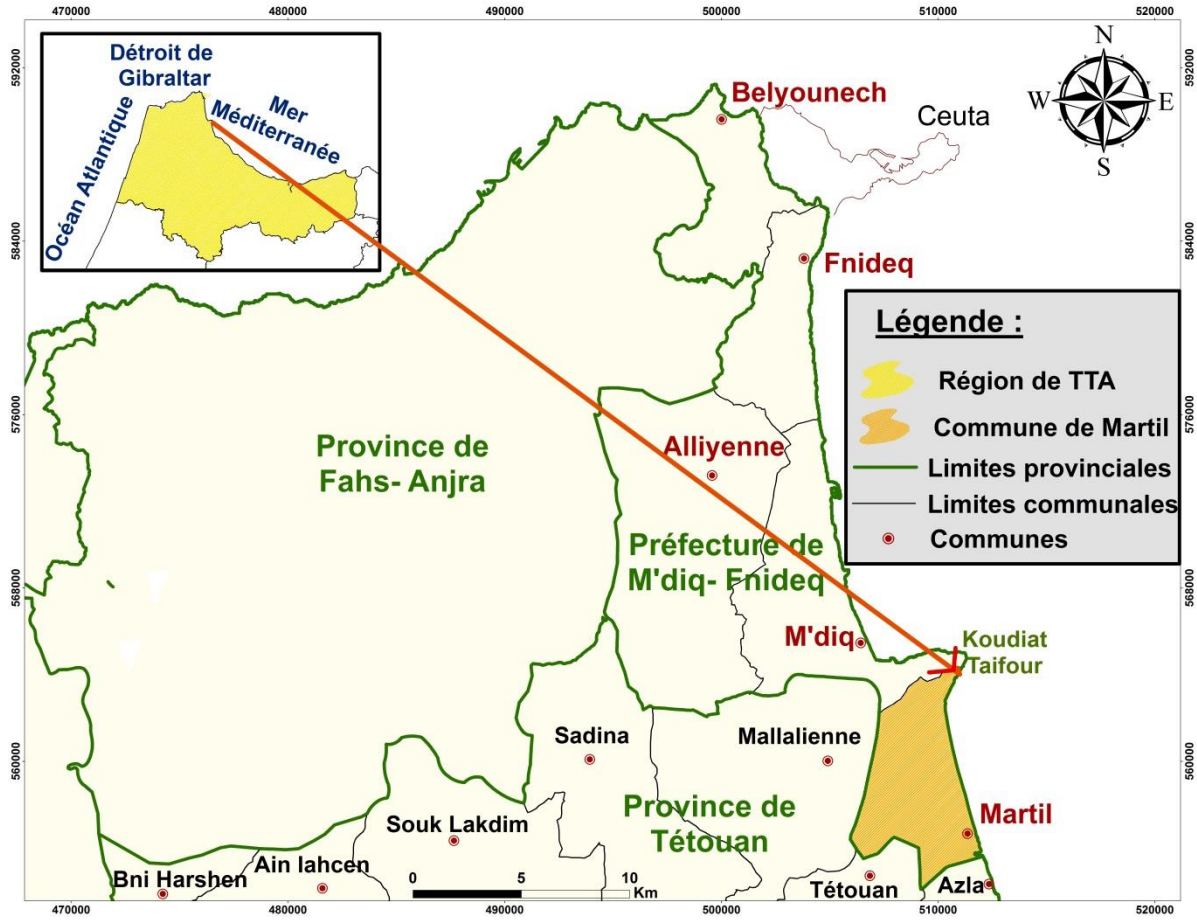
[424] GOURDON. F, SACQUET. A-M, « Territoires et développement durable », TOME 1, page : 3, 2004.

conseils communaux et les documents de planification communale à savoir : le plan communal de développement (2011 - 2016) et le programme d'action communal (2017 - 2022).

La réalisation de cette étude est basée aussi sur l'exploitation des études antérieures telles que : la cartographie géomorphologique de la zone, l'étude analytique des documents et des cartes, l'interprétation des images satellites.

I- Présentation de la commune de Martil :

Idéalement positionnée au nord du Maroc, sur une plaine de la frange littorale méditerranéenne, la commune de Martil jouit d'une renommée nationale grâce à son potentiel d'attraction touristique.



Source : Carte de nouveau découpage administratif adopté au Maroc. Retravaillée.

Figure n° 1: Localisation de la commune de Martil à l'extrême sud- est de la préfecture de M'diq-Fnideq.

La commune urbaine de Martil s'étend sur une superficie d'environ 35 Km^2 et fait partie administrativement, depuis 2010, de la préfecture de M'diq-Fnideq. Alors qu'elle s'intégrait avant dans la province de Tétouan. Elle est limitée au nord par la commune de M'diq, à l'est par la mer Méditerranéenne, au sud par la commune rurale d'Azla et à l'ouest par la commune urbaine de Tétouan et la commune rurale de Mallalienne **(figure n° 1)**.

Le territoire de la commune urbaine de Martil se caractérise par deux unités topographiques distinctes. D'un côté, on trouve la plaine de Martil, qui est la plus vaste de toutes les plaines du littoral méditerranéen. Elle s'étend sur une « superficie de 86 km^2 »

(STITOU. R, 2002). Cette plaine est parcourue par « deux cours d'eau qui se jettent dans la Méditerranée, au nord l'oued El Melah, au drainage intermittent et au sud l'oued Martil qui prend sa source au cœur du Rif et s'écoule sur 60 km sur un mode permanent » (COMENTALE. B, MENANTEAU. L et NACHITE. D, 2007). D'un autre côté, le promontoire de Koudiat-Taifour (332 m) constitue « une avancée en mer, dont l'originalité s'impose à l'observateur. Il s'agit, en fait d'une petite unité orientée est-ouest et qui tombe par de hautes falaises vives sur la mer »[425].

Par ailleurs, Martil, s'appelait ''Rio Martin'' par les Espagnoles, en raison de son port fluvial, qui s'est trouvé à l'embouchure de son fleuve. Il constituait le site balnéaire pour la population de la métropole régionale « Tétouan ». Il s'agit d'une ville qui a dirigé son développement autour du tourisme balnéaire, surtout par l'intégration dans son périmètre du village touristique de Cabo Negro et le versant sud de la forêt péri-urbaine de Koudiat Taifour. Cette dernière qui se situe au nord de la plaine de Martil et immédiatement au sud-est de la ville de M'diq, avec « une superficie de 500 ha, abrite une végétation naturelle diversifiée à base de thuya, oléastre, chêne-liège, chêne kermes, qui organisent avec de nombreuses espèces arbustives des écosystèmes authentiques »[426]. Toutefois, après les années quatre-vingt-dix et du fait de sa topographie plane, Martil a évolué d'une façon défavorable et imprévisible aux dépens des terrains agricoles et des zones à forte valeur écologique.

Ce territoire, profite d'une dynamique de développement, grâce au lancement de plusieurs grands projets structurants, dans le cadre de la mise à niveau de la région de Tanger- Tétouan-Al Hoceima.

Or, le secteur primaire, notamment l'agriculture n'occupe qu'une place modeste dans l'économie de la commune urbaine de Martil. En fait, l'activité agricole est pratiquée dans l'arrière-pays de Martil. Néanmoins, les zones cultivables ont diminué en superficie et se sont dégradées à cause de l'extension du cadre bâti.

Grâce à sa position géographique et à son ouverture sur la mer Méditerranée, Martil dispose d'atouts favorables pour l'expansion du secteur de la pêche maritime. Malgré cela, la commune urbaine de Martil ne possède pas encore de port de pêche (**photo n° : 1**). Ce secteur représente une activité d'appoint non-négligeable, en raison du chiffre d'affaire annuel réalisé par cette activité (7,2 millions de dirhams en 2016)[427] et de la mobilisation d'une importante main d'œuvre locale. Toutefois, ce secteur demeure artisanal et sous-équipé. Il ne représente qu'une faible valeur par rapport à la production régionale.

[425] EL GHARBAOUI. A,, « La Terre et l'homme dans la péninsule tingitane : étude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental », page : 260, 1981.

[426] Données de la direction provinciale des eaux et forêts et de la lutte contre la désertification de Tétouan, Plan directeur des aires protégées du Maroc, L7, Koudiat Taifour.

[427] Données de l'annuaire statistique de la région de Tanger- Tétouan- El Houceima , 2017.



03 mars 2020.

Photo n° 1 : Point de débarquement aménagé au niveau de la ville de Martil.

Le point de débarquement aménagé sur la façade maritime du littoral de Martil a pour objectif d'améliorer les conditions de vie et de travail des marins de la pêche artisanale.

En revanche, d'après les résultats du recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) réalisés en 2014, 64 355 habitants ont été recensés au niveau de la municipalité de Martil, contre 38 883 habitants en 2004. En fait, la commune urbaine de Martil occupe la première place à l'échelle préfectorale et régionale en termes d'accroissement démographique, avec un taux de croissance annuel parmi les plus élevés enregistrés au niveau national (5,17 %).

En outre, les résultats des projections démographiques de la préfecture de M'Diq-Fnideq montrent que la population de la municipalité de Martil serait de 119 128 habitants à l'horizon 2030. Cependant, au niveau d'un territoire dynamique et en pleine expansion et dans un cadre marqué par une croissance démographique, accompagnée d'une évolution de l'occupation des sols, les pressions environnementales constituent un défi majeur pour une gestion rationnelle des ressources naturelles.

II- Prérogatives de la commune en matière de l'environnement

Dans le cadre de nombreuses réformes lancées au cours de la dernière décennie, la commune constitue certes l'échelon territorial de base et l'assise de la décentralisation, mais au niveau de l'organisation régionale, il y a lieu de noter la prééminence de la région sur les autres collectivités territoriales.

Les collectivités territoriales ont bénéficié d'un renforcement de la gouvernance et de la démocratie locale, notamment au niveau communal, et ce, à travers la promulgation de la loi n° 17-08 en 2009, modifiant et complétant la loi n°78-00 portant la charte communale.

En effet, en tant qu'épine dorsale de l'exercice de la décentralisation, la commune dispose donc de compétences dévolues par l'État au profit du développement de son territoire. Ainsi, ces attributions font l'objet d'interventions de la commune dans différents domaines, afin de répondre aux besoins locaux des citoyens[428].

L'analyse du rôle de la commune urbaine de Martil dans la gestion durable de son territoire, ne peut s'effectuer sans la mise en évidence des attributions et des compétences qui leur sont allouées par les lois et les règlements en vigueur. Il s'agit ici notamment de la loi organique n° 113-14 relative aux communes et de la loi n° 17-08 modifiant et complétant la loi n° 78-00, portant la charte communale.

En réalité, sur la base du principe de la subsidiarité, les conseils communaux possèdent trois sortes de compétences, d'abord des attributions propres, ensuite des attributions partagées avec l'Etat et des attributions qui lui sont transférées par ce dernier.

Dans ce travail, nous allons nous intéresser particulièrement aux compétences propres des conseils communaux, sur la base desquelles la commune gère plusieurs services, dans différents domaines touchant l'environnement, tels que[429] :

- la distribution de l'eau potable et de l'électricité ;
- le transport public urbain ;
- l'éclairage public ;
- l'assainissement liquide et solide et les stations de traitement des eaux usées ;
- le nettoyage des voies et des places publiques et la collecte des ordures ménagères et des déchets assimilés, leur transport à la décharge, leur traitement et leur valorisation ;
- la préservation de l'hygiène ;
- la création et l'entretien des parcs naturels dans le ressort territorial de la commune ;

Dans ce contexte de renforcement des prérogatives propres des collectivités territoriales, visant la promotion du développement durable des territoires, les conseils communaux doivent participer conformément aux lois et aux règlements, à la relance de la politique environnementale au niveau territorial. De même, les collectivités territoriales et notamment les communes doivent être conscientes de leur responsabilité et de leur marge de manœuvre vis-à-vis des risques globaux de l'environnement et des enjeux du développement durable.

III- Résultats et perspectives

La ville de Martil a connu ces deux dernières décennies des mutations qui sont le plus souvent accompagnées d'une intense urbanisation et d'une croissance démographique soutenue. Ces différentes mutations constituent des facteurs menaçants l'état actuel de

[428]MOUSSAOUI. K et ARABI. K, « Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia », page : 126, 2014.

[429] Article 83 de la loi organique 113- 14 relative aux communes.

l'environnement déjà fragile, auront toutefois un impact sur les conditions de vie des citoyens à moyen et à long terme.

Les politiques d'aménagement et le mode de gestion des affaires publiques locales sont, en effet à l'origine des problèmes environnementaux à Martil.

Néanmoins, même si l'économie communale est basée en grande partie sur l'exploitation des ressources naturelles, la dimension environnementale est mal prise en compte dans le cadre de la politique communale du développement territorial. On essayera dans cette partie, de présenter l'état des lieux des problèmes environnementaux auxquels ce territoire est confronté. Notre démarche d'analyse territoriale consiste à identifier les enjeux prioritaires en matière de l'environnement, qui se posent au niveau de la commune urbaine de Martil.

1) Une forte littoralisation :

Le littoral de la préfecture de M'diq-Fnideq, notamment entre Cabo Negro au sud et Fnideq au nord a été très tôt recherché par les installations touristiques. En effet, « le plan de développement triennal 1965-1967 a marqué la volonté de l'Etat de faire du tourisme un secteur prioritaire et un des moyens de développement, permettant à la région du nord de sortir de sa léthargie et de son enclavement »[430].

En fait, ces opérations immobilières ont engendré une durcification progressive de tout le front de mer compris entre Martil au sud et Fnideq au nord. C'est ainsi que les implantations à proximité immédiate du rivage se multiplient et ne laissent que quelques rares fenêtres sur la mer. Cette urbanisation irréversible du front de mer pose de vrais problèmes de dégradation du milieu naturel côtier.

La construction de routes et corniches sur le haut de plage (exemple de la rocade méditerranéenne), empêchent la mer de prélever sur ces milieux, en cas de tempête, les matériaux susceptibles d'alimenter le bas de plage. Ce problème s'est encore aggravé depuis l'installation des unités touristiques sur les dunes bordières ou même en bord de la mer.

[430] Voir l'article de BOUJROUF. S, « Tourisme et aménagement du territoire au Maroc : quels agencements ? », 2005, et BERRIANE. M, « Le tourisme dans les arrière-pays méditerranéens : des dynamiques territoriales locales en marge des politiques publiques », 2009.



Source: L'Architecte Mekouar Mohamed Najib, Année 1990-1991.

Photo n° 2 : La durcification irréversible du front littoral de Martil (Exemple du projet Chems).

À partir des années quatre-vingt-dix, les espaces urbanisés ont connu une évolution spéctaculaire au niveau de la bande littoral de Martil. À cet égard, l'aménagement du projet Chems vers la fin des années quatre-vingts dans la partie nord-est de la ville, constitue l'une des stations du littoral méditerranéen « qui ont marqué l'arrivée en force du tourisme des nationaux et la reprise du mouvement des constructions » (BERRIANE. M, 1995). Ce grand projet d'aménagement urbain a englobé dans sa première tranche 404 appartements dits d'estivage et 131 commerces. Dans sa deuxième tranche, ce projet a englobé 530 appartements et 103 commerces.

En fait, les causes d'ordre anthropique de dégradation des rivages au niveau de la commune urbaine de Martil, sont très nombreuses et menacent l'équilibre de cet environnement fragile.

Cependant, l'augmentation, en nombre et en importance des dommages de ce phénomène est en croissance, du fait de l'artificialisation continue du littoral. Ce dernier est devenu alors une zone très fragile, soumise à plusieurs pressions d'ordre anthropique. Les aménagements touristiques installés et leur « aspect fortement linéaire » (BERRIANE. M, 2009) ont abouti au dérèglement de l'ensemble du domaine côtier.

2) Pollution des eaux :

La côte de Martil est le lieu où débouchent les eaux fluviales et les eaux des nappes souterraines où l'activité culturale ne se prive pas de l'utilisation des pesticides, des insecticides et des fertilisants. Ces eaux sont polluées par les rejets liquides et solides, qui proviennent de la ville de Tétouan, de Martil et de loin du bassin versant de l'Oued Martil.

Le territoire de la commune urbaine de Martil est drainé par deux principaux cours d'eau, le premier est l'Oued Martil à caractère permanent, le deuxième est l'Oued El Maleh au

drainage saisonnier. Les ressources en eau naturelles « existantes dans la commune urbaine de Martil sont constituées essentiellement par les eaux de surface des oueds et souterraines provenant de l'aquifère de la plaine alluviale de Martil situé à des profondeurs pouvant atteindre 30 m. »[431].



Source : La coordination locale pour la propreté de la vallée de Martil et ses environs, le 21 décembre 2020.

Photo n° 4: Dépôts des déchets solides au niveau du bras mort de l'Oued Martil au sud- est de la ville.

Les dépôts des ordures d'une manière anarchique dans la zone appelée « Baynera » qui borde la rive gauche du bras mort de l'Oued Martil, contribuent à la dégradation de la qualité de l'eau et aboutit à des conditions irrévérentes à l'environnement.

L'Oued Martil traverse la ville de Tétouan avant de se déverser dans la Méditerranée dans la partie sud de la commune urbaine de Martil. L'étude de la qualité physico-chimique de l'Oued Martil,[432] montre la forte dégradation de la qualité de ses eaux, liée à diverses sources de pollutions. Ces dernières sont observées principalement dans « le cours inférieur du bassin versant, qui sont dues à des altérations par les particules en suspension, par les matières azotées hors nitrates, à la minéralisation, à la salinité et par les matières organiques et oxydables »[433]. Toutes ces perturbations trouvent leur origine dans divers sources de pollutions à savoir : les

431 Données de l'agence du bassin hydraulique du Loukkos, monographie de la commune urbaine de Martil des ressources en eau, page : 10.

432 BELHAJ. H et KETTANI. K, « Evaluation de la qualité physico-chimique de l'oued Martil (Rif Occidental, Maroc) », Gestion et Protection de l'Environnement Proceedings G-ENVIRON-5, ISBN : 978-9954-32-977-1, Volume 3, pages : 31- 38, 2013.

433 Ibidem, page : 37.

rejets des eaux usées industrielles, des eaux résiduaires, des déchets solides et les eaux-vannes des installations touristiques.

En effet, plus on se rapproche de la partie aval de l'Oued Martil et de son bras mort plus on remarque des manifestations causées par de nombreux foyers de pollution. Le dégagement des odeurs nauséabondes et la présence des insectes sont quelques-unes de ces manifestations présentes au niveau du quartier Dizza qui se trouve entouré par le bras mort de l'Oued Martil.



10 septembre 2018.

Photo n° 5: Rejets des eaux usées dans l'étang du bras mort de l'Oued Martil à l'est de la ville.

Le bras mort est devenu un dépotoir et un déversoir sauvages pour ordures et eaux-vannes, du fait du déversement direct et sans traitement des eaux usées, en provenance des zones urbaines et de l'abattoir municipal de Martil. Cette situation alarmante en pleine ville, constitue un point noir bordant la ville de Martil.

La pollution de l'Oued Martil et de son bras mort est engendrée par plusieurs types de rejets. En fait, la majeure partie de cette pollution provient des zones urbaines et des activités industrielles, affectant plus ou moins profondément la qualité des eaux fluviales et côtières.

3) Pollution des plages :

La dimension balnéaire du tourisme au niveau de la ville de Martil est de plus en plus évidente. Toutefois, le vecteur le plus important, reste l'environnement sous toutes ses facettes.

De ce fait, le développement du secteur touristique dépend donc de la préservation de l'environnement.

Cependant, les différents aménagements et les interventions anthropiques situées entre Oued Martil au sud et Cabo Negro au nord engendrent des risques de pollution du littoral.

On entend ici par la pollution du littoral, « l'atteinte aux cordons dunaires côtiers, aux plages, aux sites historiques et archéologiques ou aux paysages naturels ou à la flore et à la faune marine ou terrestre, ou à leur capacité de reproduction, ou l'altération de la qualité des eaux littorales, ou l'entrave aux activités maritimes et autres usages licites de la mer, ou tout rejet constituant un danger pour la vie ou la santé humaine »[434].



Source : Martil news, le 07-07-2016.

Photo n° 3 : **Rejets des eaux usées provenant des complexes immobiliers et des restaurants installés sur la corniche à Martil.**

Il s'agit d'une fuite d'un égout enterré dans la plage de Martil, qui déverse des eaux usées non traitées. Cette image dévoile la situation d'une partie d'installation des réseaux d'assainissement sur la corniche de Martil, posant des risques pour l'environnement et la santé.

En outre, l'exploitation imprévoyante des sables côtiers est l'un des problèmes qui mettent aussi en danger l'équilibre de ce milieu fragile à Martil. L'extraction anarchique et massive des sables cause l'appauvrissement de cet écosystème et l'accélération de l'érosion des plages et des dunes bordières.

Malheureusement, le littoral communal subit une pression urbaine considérable, générant des substances polluantes qui affectent la qualité des milieux aquatiques. Les rejets des eaux usées, l'évacuation des eaux pluviales chargées de polluants ou encore les eaux polluées

[434] Article 2 du Dahir n° 1-15-87 du 29 ramadan 1436 (16 juillet 2015) portant promulgation de la loi 81- 12 relative au littoral.

déversées par les cours d'eau dans la mer constituent les principaux facteurs de pollution de ce littoral.

L'évacuation des eaux d'égout, des eaux usées et des eaux de pluie doivent s'effectuer de manière à préserver le milieu naturel. Cependant, la plage de la commune de Martil connaît plusieurs problèmes, concernant le traitement des eaux polluées avant leur déversement dans les eaux réceptrices (**photo n° 3**). Ce problème est devenu récurrent sur plusieurs sites de ce littoral où les aménagements touristiques et de plaisances ont entrainé des pressions continuelles sur ce milieu déjà fragile.

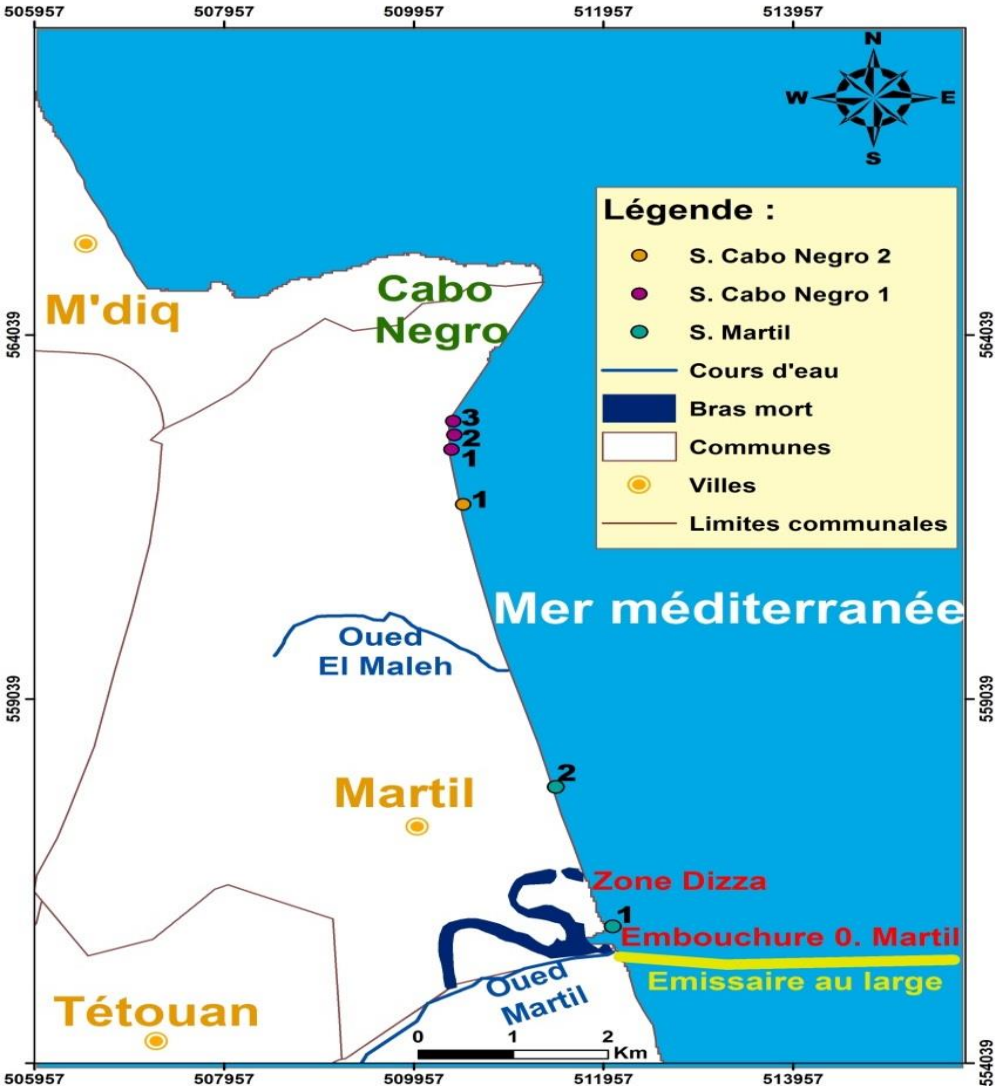
En revanche, selon l'enquête réalisée par le laboratoire national d'études et de surveillance de la pollution (LNESP), les plages de la préfecture de M'diq-Fnideq sont classées en catégories (A et B) [435]. Cette classification basée sur la recherche des paramètres microbiologiques, coliformes fécaux (Escherichia coli) et des streptocoques fécaux (Entérocoques intestinaux), conformément à la norme nationale en la matière (NM 03.7.200), transposée de la directive européenne (76/160/ CEE) et les directives de l'OMS/PNUE, qualifie les catégories A et B comme conformes à la norme.

La qualité des eaux de baignade au niveau des plages de Martil est impactée continuellement « par les rejets des eaux usées, qui sont acheminés vers les plages directement (rejets illicites, défaillances des systèmes d'assainissement…) ou indirectement (la propagation de la pollution par les eaux superficielles et les courants marins…) »[436].

En effet, la qualité microbiologique des stations de surveillance situées au niveau des plages de la municipalité de Martil varie de moyenne à bonne. D'après le rapport du laboratoire national des études et de surveillance de la pollution (LNSEP) de l'année 2020, la station 3 au niveau de la plage de Martil, (**figure n° 2**) est classée comme site de qualité insuffisante. Il ressort de ce document officiel, que cette plage est non conforme aux normes des stations d'estivage.

[435] **A** (les eaux de bonne qualité pour la baignade), **B** (les eaux de qualité moyenne pour la baignade), C (les eaux momentanément polluées) et D (les eaux de mauvaise qualité).

[436] Rapport national pour la surveillance de la qualité des eaux de baignade des plages du Royaume, page : 24, édition 2020.



Source : Données des rapports analytiques de surveillance de la qualité des eaux de baignade des plages de la préfecture. Retravaillées.

Figure n° 2 : Localisation des stations de surveillance sur le littorale de la commune urbaine de Martil.

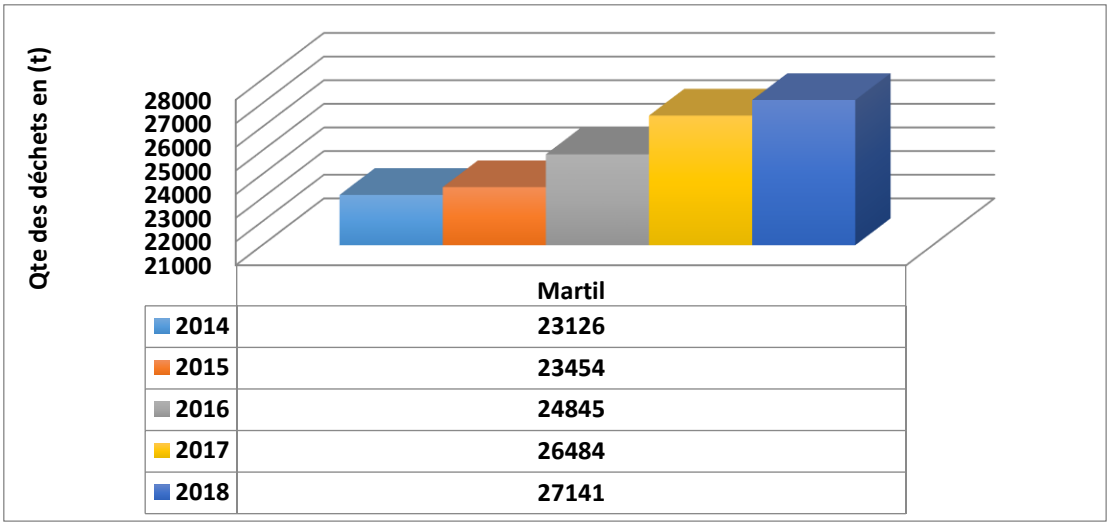
Il s'agit entre autres d'un constat alarmant qui met en péril la qualité et la durabilité du littoral de Martil. Les plages existantes sur ce littoral connaissent une très forte fréquentation, surtout durant la saison estivale. En fait, les plages de Martil sont aujourd'hui « victimes de leurs propres atouts »[437] du fait qu'elles sont soumises à d'intenses pressions anthropiques, représentant une menace importante au maintien de l'équilibre de cette partie du littoral tétouanais.

4) Pollution issue des déchets solides et des décharges sauvages :

Le volume de déchets produits a connu une augmentation notable dans la commune urbaine de Martil (**figure n° 3**). Cette augmentation est due essentiellement à l'urbanisation accélérée et à la croissance démographique qui ont caractérisé la municipalité de Martil au cours des dernières décennies. Toutefois, ce phénomène est devenu plus critique dans la mesure où il

[437] BERLAND. B, « Littoral convoité et menacé », article électronique, voir le lien : https://www.ecologie-et-progres.com/95-BERLA.htm, (non daté).

présente des risques majeurs pour la santé des citoyens et pour l'environnement naturel et humain.

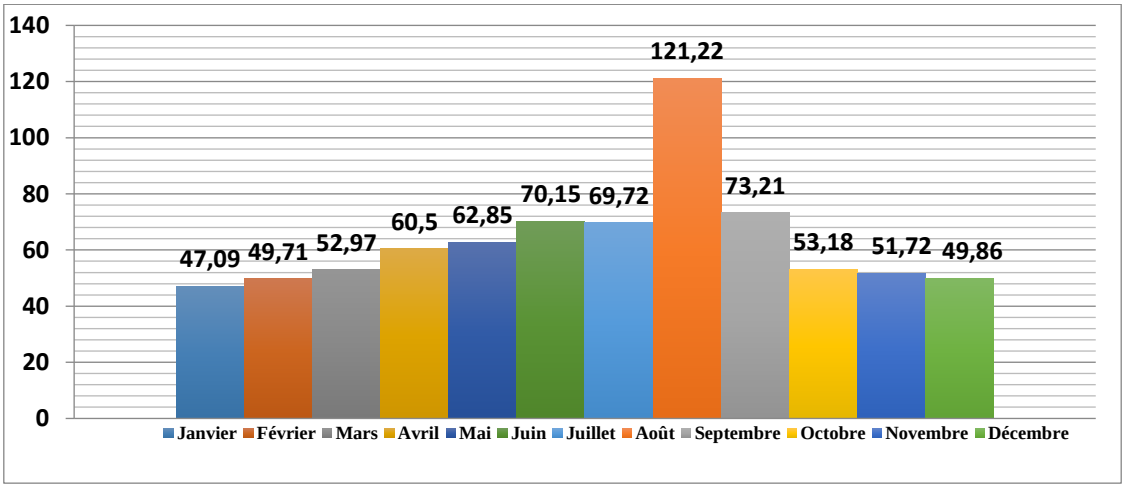


Source : Exploitation des prévisions et des données du conseil communal et de la société chargée de la gestion déléguée du secteur de propreté (Pizzorno et Tecmed) à Martil.

Figure n° 3 : Évolution de la production des déchets solides dans la commune urbaine de Martil entre 2014 et 2018.

Selon les données que nous avons pu recueillir sur la municipalité de Martil, la production journalière moyenne de déchets d'un habitant se situe entre 0,76 et 0,98 kg[438].

Quant à la moyenne mensuelle par habitant, elle peut varier fortement selon les saisons, pour atteindre en période d'été les niveaux les plus élevés de l'année (**figure n° 4**). Ces variations sont dues à la croissance des activités liées à la période estivale, d'où l'augmentation du nombre de la population et conséquemment de la consommation et de la production des déchets.



Source : Service de la gestion déléguée et de l'environnement de la municipalité de Martil.

Figure n° 4 : Évolution de la moyenne mensuelle des déchets solides à Martil en 2014.

[438] Service de la gestion déléguée et de l'environnement de la municipalité de Martil, d'après les données de la production annuelle moyenne de déchets d'un habitant, qui se situe entre 280 et 361 kg.

La commune urbaine de Martil confie les missions de collectes des déchets et de nettoiement à un opérateur privé (Sté Mecomar) dans le cadre d'un contrat de délégation sur une durée de 7 ans (2018 - 2025). La mise en œuvre de ces nouvelles conventions de gestion déléguée du service public des déchets ménagers et assimilés par les conseils communaux, vise l'amélioration des services rendus aux citoyens en la matière. Cependant, le faible rendement des services de collecte dans les quartiers précaires, les dépôts des déchets solides dans des zones qui ne sont pas aménagées à cet effet et les nuisances causées par l'existence des points noirs en pleine ville, constituent des problèmes environnementaux graves et des insuffisances en matière de propreté au niveau de la ville de Martil.



27 juin 2018.

Photo n° 6 : Décharge sauvage dans la partie sud-est de la commune urbaine de Martil.

L'implantation d'un centre de transfert de déchets à côté d'une zone peuplée en milieu urbain et l'absence de contrôle sur les déchets déversés, àdes impacts négatifs sur la santé humaine et sur l'environnement. Ce dépotoir anarchique qui se localise en aval de la rive gauche du bras mort de l'Oued Martil, cause souvent des conflits entre la société civile et les responsables communaux.

« Ce point de transfert informel constitue une installation intermédiaire entre la collecte des déchets ménagers et leur transport vers le lieu de traitement »[439]. Cependant, dans le cas du point de transfert de Martil, le stockage des déchets pose des problèmes d'odeurs, de propreté et d'hygiène. Ces derniers deviennent plus graves pendant la période estivale, puisqu'elle

[439] Plan directeur de la préfecture de M'diq- Fnideq de gestion des déchets ménagers et assimilés, page : 39.

connait une hausse considérable de la production quotidienne des déchets. Pendant la période hivernale, les déchets solides et le lixiviat sont mobilisés par l'eau, vers les étangs et la mer.

5) Urbanisation galopante et régression du couvert végétal :

L'importance de la population urbaine au niveau de la ville de Martil constitue à la fois un potentiel en matière de développement et un défi en termes de planification territoriale et de gestion adéquate de l'environnement.

L'évolution urbanistique de la commune urbaine de Martil est caractérisée par la prédominance des quartiers précaires (exemple du quartier Dizza). Les quartiers réglementaires de ce territoire ne dépassent guère 43 % de l'espace urbanisé.



27 juin 2017.

Photo n° 7 : Le quartier non-réglementaire de Dizza entouré par le bras mort de l'Oued Martil.

Le quartier Dizza qui se situe à l'embouchure de l'Oued Martil, est l'un des plus grands quartiers non-réglementaires au niveau de la préfecture M'diq-Fnideq. Ce quartier, qui connaît une forte densité avec une urbanisation anarchique, est installé sur une zone marécageuse inondable, dont l'altitude n'est que de 1à 2 m.

Cette situation, déséquilibrée de la répartition spatiale des quartiers, remet en cause la responsabilité des différents intervenants territoriaux du secteur d'urbanisme, y compris les communes. Ces dernières sont dotées d'un rôle décisif au niveau de la mise en œuvre des documents d'urbanisme. Il s'agit donc d'une question de mise en œuvre et de respect des lois et de plans d'urbanisme à l'échelle communale.

En revanche, l'un des problèmes qui se manifeste au niveau de ce territoire est lié à la périurbanisation qui est présentée comme un phénomène de « consommation de terres agricoles » par l'extension de l'habitat et des activités urbaines vers des zones rurales limitrophes (BRUEGMANN. R, 2008 ; RECKIEN. D, KARECHA. J, 2007). Ce processus, qui s'est accentue ces deux dernières décennies, engendre une dégradation apparente de l'environnement naturel et humain, d'où la perturbation du paysage en général.

En effet, l'épanouissement du secteur immobilier dans la commune urbaine de Martil et la manne pour les propriétaires des terres agricoles en périphérie de la ville, ont favorisé l'accroissement des surfaces bâties, notamment dans les zones planes de la plaine de Martil.

La ville de Martil témoigne, aujourd'hui d'un état de dégradation critique au niveau du couvert végétal limitrophe. Plusieurs causes sont à l'origine du processus de régression de l'espace forestier à Martil, il est à la fois rapide et complexe. Néanmoins, l'extension du cadre bâti représente le principal facteur de déforestation au niveau de la commune urbaine de Martil.



11-09-2017.



Source : La coordination locale pour la propreté de la vallée de Martil et ses environs, le 24 décembre 2019.

Photos n° 8 et 9 : La destruction de la forêt Lamida et l'extension des projets immobiliers.

Les deux photos montrent l'abattement anarchique des arbres, le dépôt sauvage des amoncellements de gravats et l'extension immobilière au détriment du couvert forestier. Même si les arbres stockent de grandes quantités de carbone et offrent aux citoyens un cadre de vie sain, la coupe anarchique des arbres de la forêt Lamida se fait indifféremment toute l'année, dans l'absence des mesures de protection et de contrôle.

L'importance des forêts urbaines réside dans leur rôle d'améliorer la qualité de vie des résidents, leur capacité d'accroître le bien-être des citoyens et de garantir l'atteinte des objectifs de développement durable. « Les forêts urbaines et périurbaines comprennent tous les arbres et la végétation associée que l'on trouve à l'intérieur et autour des villes ». (DOBBS. C, ELEUTERIO. A-A, AMAYA. J-D, MONTOYA. J et KENDAL. D, 2018).

De plus, les forêts urbaines peuvent contribuer à l'atténuation des effets négatifs du dérèglement climatique « en captant et en stockant directement le dioxyde de carbone de l'atmosphère » (BORELLI. S, CONIGLIARO. M et PINEDA. F, 2018). De même, « les arbres procurent de l'ombre et réduisent la vitesse des vents, modérant ainsi indirectement les

émissions de carbone en diminuant les besoins en air conditionné, en chauffage et en limitant donc les émissions issues des centrales électriques » (NOWAK. D-J et al, 2013).

Toutefois, le processus d'urbanisation irréversible que connaît la ville de Martil exerce une pression préoccupante sur cet espace naturel fragile. En effet, les forêts urbaines participent à la conservation de la biodiversité et à la fourniture « des services éco-systémiques »[440], influant positivement sur la santé et sur les conditions de vie des citoyens.

Aujourd'hui, les forêts urbaines et péri-urbaines sont devenues des facteurs de résilience et de gouvernance urbaine. En effet, dans une dynamique spatiale accélérée, les communautés sont appelées à prendre en charge la préservation de leurs ressources naturelles. De ce fait, l'implication des conseils communaux constitue une condition déterminante pour la mise en valeur et la protection des forêts urbaines et péri-urbaines à Martil.

Conclusion :

La gestion territoriale est un véritable outil au service des questions environnementales dans le cadre des dérèglements climatiques. Il faut donc, structurer les territoires autour des modes de vie durables. C'est une structuration qui passe par la consolidation et l'amélioration des capacités des collectivités territoriales pour assumer leur part de responsabilité à l'égard des questions planétaires, qui suscitent la préservation de l'environnement.

En réalité, la commune urbaine de Martil se dote de plusieurs atouts et capacités qui lui permettent de s'inscrire dans la dynamique préfectorale et régionale du développement économique, tout en préservant ses ressources naturelles.

Les activités humaines, les aménagements installés le long du littoral, l'urbanisation accrue et le mode de développement actuel sont à l'origine de nombreux types de pollution menaçant l'état actuel d'un environnement déjà fragile au niveau de la ville de Martil.

En effet, grâce aux différentes réformes et mesures d'efficience territoriale, les collectivités territoriales notamment les communes, sont devenues des acteurs-clés de la gestion et de la mise en valeur environnementale à l'échelle territoriale. Néanmoins, la discussion des résultats de cette étude de cas démontre l'existence d'insuffisances majeures dans plusieurs domaines de la gestion territoriale. Des insuffisances qui ont un impact sur le patrimoine naturel local et sur les conditions de vie des citoyens à court, à moyen et à long terme. Le territoire de la ville de Martil est en profonde mutation, d'où la nécessité de la préservation de son environnement comme une priorité fondamentale dans le cadre de la gestion durable du territoire. Afin de garantir le développement territorial durable, il faut également axer les efforts sur la valorisation de potentialités naturelles et sur l'amélioration de l'attractivité territoriale.

[440] Les services éco-systémiques sont définis comme étant les bénéfices dérivant de la nature qui sont consommés par les hommes ou dont ils jouissent, accroissant leur bien-être et exerçant une influence positive sur la santé humaine (COUTTS. C et HAHN. M, 2015).

Bibliographie :

Ouvrages et Thèses:

- BERRIANE. M et LAOUINA. A, « Aménagement littoral et évolution des côtes marocaines en péril », Rabat, Comité national de géogrpahie du Maroc, (ISBN 9981-9587-0-0), 119 pages, 1993.
- El GHARBAOUI A, « La terre et l'Homme dans la péninsule Tingitane, Etude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental », Série. Géologie.et Géographie. Physique, 439 pages, 1993.
- El ABBDELLAOUI. M, BOULIFA. A et CHIKHI. N, « Fnideq, dynamisme et dysfonctionnement d'une ville frontalière », 161 pages, 2008.
- STITOU El Messari. J, « Etude de la salinité des eaux souterraines des aquifères côtiers Martil-Alila, Oued Laou et Smir : Intégration des méthodes hydrogéochimiques, géophysiques et isotopiques », Thèse d'Etat en sciences, Faculté des Sciences de Tétouan, Maroc, 270 pages, 2002.

Articles :

- BERRIANE. M, « DEVELOPPEMENT TOURISTIQUE, URBANISATION DU LITTORAL MEDITERRANEEN ET ENVIRONNEMENT », pages : 19- 27, juin 1995.
- BERRIANE. M, « Le tourisme dans les arrière-pays méditerranéens : des dynamiques territoriales locales en marge des politiques publiques », pages : 177- 216, 2009.
- BERLAND. B, « Littoral convoité et menacé », article électronique, voir le lien : https://www.ecologie-et-progres.com/95-BERLA.htm, (non daté).
- BORELLI. S, CONIGLIARO. M et PINEDA.F, « Les forêts urbaines dans le contexte mondial », pages : 3- 10, 2018.
- BRUEGMAN. R, « Point: Sprawl and accessibility », journal of transport and land Use, University of Illinois at Chicago, pages: 5- 11, 2008.
- BOUJROUF. S, « Tourisme et aménagement du territoire au Maroc : quels agencements ? », pages : 12- 19, 2005.
- COMENTALE. B, MENANTEAU. L et NACHITE. D, « Géomorphologie et remblaiement récent de la plaine de Martil (région de Tétouan, Maroc septentrional) », Travaux du colloque AFEQ- GFG- FLAG, géomorphologie et quaternaire du Maroc, relations entre formations fluviatiles et variations climatiques, pages : 1- 5, 2007.
- COUTTS. C et HAHN. M, « Green infrastructure, ecosystem services, and human health », International Journal of Environmental Research and Public Health, pages : 9768- 9798, 2015.
- DANTEC. R, « Les collectivités territoriales, des acteurs clés pour la réussite de la COP21, Annales des Mines - Responsabilité et environnement, (N° 77), pages : 65-68, 2015.
- DESSE M., EL BOUZIDI A., PEYRUSAUBES D, « Perception et adaptation au changement climatique dans le Gharb atlantique dans un contexte de mutations socioéconomiques dynamiques » Territoires d'Afrique, n° 9, pages : 65- 74, Mars 2017
- DOBBS. C, ELEUTERIO. A-A, AMAYA. J-D, MONTOYA. J et KENDAL. D, « Les bienfaits de la foresterie urbaine et périurbaine », pages : 22- 29, 2018.
- MOUSSAOUI. K et ARABI. K, « Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia. », Volume 44, Numéro 1–2, pages : 122– 133, 2014.
- NOWAK. D-J, GREENFIELD. E-J, HOEHN. R et LAPOINT. E, « Carbon storage and sequestration by trees in urban and community areas of the United States.» Environmental Pollution, pages : 229-236, 2013.
- BELHAJ. H et KETTANI. K, « Evaluation de la qualité physico-chimique de l'oued Martil (Rif Occidental, Maroc) », Gestion et Protection de l'Environnement Proceedings G-ENVIRON-5, Volume 3, pages : 31- 38, 2013.
- RECKIEN. D et KARECHA. J, « Sprawl in European Cities: The Comparative Backgrownd », In: Couch, C., Leontidou, L., Petschel-Held, G., (eds) Urban Sprawl in Europe: Landscapes, Land-use Change and Policy. Oxford: Blackwell, pages: 87- 119, 2007.

Lois et règlements :

- Constitution marocaine de 2011.
- Dahir n° 1-15-87 du 29 ramadan 1436 (16 juillet 2015) portant promulgation de la loi 81- 12 relative au littoral.
- La loi organique 113- 14 relative aux communes.
- La loi n° 17-08 modifiant et complétant la loi n° 78-00, portant charte communale.
- La loi cadre n° 99- 12 portant charte nationale de l'environnement et de développement durable.

Rapports :

- Rapport national pour la surveillance de la qualité des eaux de baignade des plages du Royaume, 26 pages, édition 2020.
- Rapport de l'Agence du bassin hydraulique du Loukkos, monographie des ressources en eau de la préfecture M'diq-Fnideq, 28 pages.
- Rapport de l'Agence du bassin hydraulique du Loukkos, monographie de la commune urbaine de Martil des ressources en eau, 14 pages.
- Plan directeur préfectoral de gestion des déchets ménagers et assimilés, 91 pages, juin 2016.
- GOURDON. F, SACQUET. A-M, « Territoires et développement durable », TOME 1, 52 pages, 2004.
- La direction provinciale des eaux et forêts et de la lutte contre la désertification de Tétouan, Plan directeur des aires protégées du Maroc, L7, Koudiat Taifour.

دور المؤهلات الطبيعية في تنمية المجالات الريفية (دراسة لحالة الجماعة الريفية الدشرة بالمغرب)

The rqualifications of natural resources in the development of space rural
(a study of the case the rural commune Eddachra in Morocco)

عبد الصمد الزياني، طالب باحث بسلك الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، المغرب.
ezzianiabdo@gmail.com

ملخص:

تعد الدراسة الطبيعية للمجال من أهم محددات التشخيص الترابي الهادف إلى استكمال الرؤية حول المجال بما يساعد على تحقيق التخطيط الاستراتيجي الأمثل، فالمعطيات الطبيعية أهم العوامل المؤثرة في المجال سواء من الجانب الطبوغرافي، الجيولوجي، أو المناخي والهيدرولوجي... الخ. على اعتبار أن هذه المحددات تشكل عوامل حاسمة في التوزيع الجغرافي للسكان، كما أنها تحدد طبيعة المجال إلى حد كبير في مدى صلاحيته لإقامة الأنشطة البشرية، وكل ما يتعلق بالجودة البيئية والزراعية، فضبط المجال طبيعيا يتيح فهم حركية المياه، وأثرها على التربة والنبات ومجالات توطين الأنشطة الاقتصادية والبنيات التحتية... ومن هذا المنطلق، فالمعطيات الطبيعية تتحكم في مختلف مسارات تنمية الساكنة، وفي هذا الصدد تضم جماعة الدشرة وسط المغرب موارد طبيعية مهمة، يمكن في حالة دراستها جيدا أن يتم تستغل بشكل استراتيجي أفضل.

الكلمات المفاتيح: الموارد الطبيعية، التنمية الريفية، المجال.

Summary:

The natural study of the space is one of the most important determinants of the territorial diagnosis that aims to complete the vision about the field in a way that helps achieve optimal strategic planning. Natural data are the most important factors affecting the space, whether from the topographical, geological, climatic and hydrological aspects...etc. Given that these determinants are decisive factors in the geographical distribution of the population, and they also determine the nature of the space to a large extent in its suitability for the establishment of human activities, and everything related to environmental and agricultural quality. Economic and infrastructure... From this point of view, natural factors control the various paths of population development, and in this regard, the Eddachra community in central Morocco includes important natural resources, which, if well studied, can be better strategically exploited.

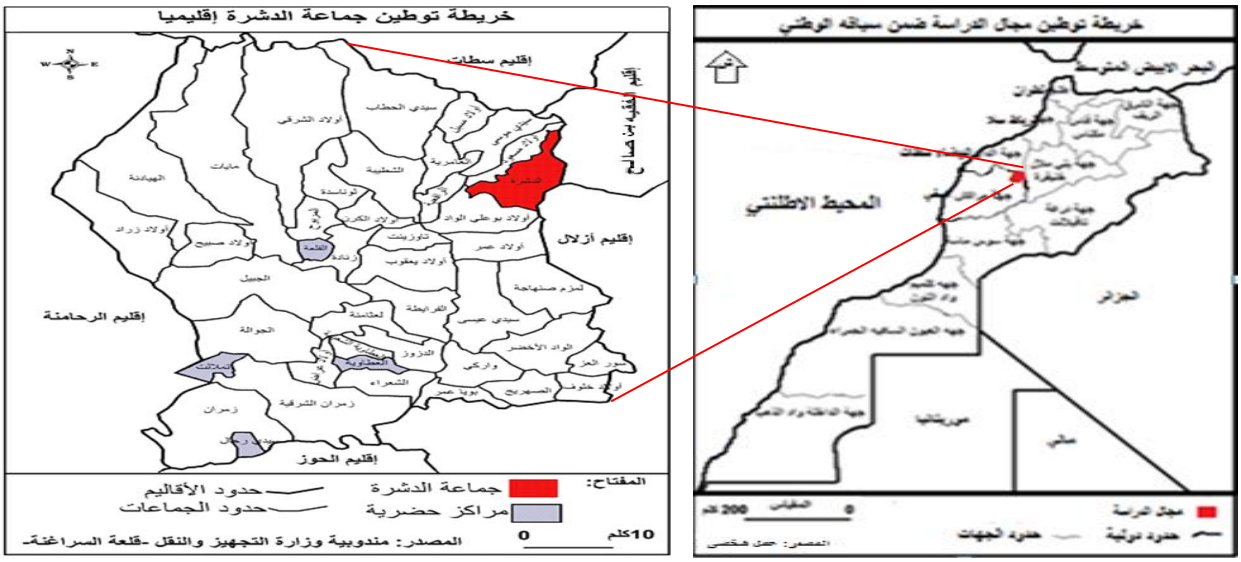
Key words: natural resources, rural development, space.

مقدمة

تشكل المعطيات الطبيعية بجماعة الدشرة اهم محدد للمجال، فهي تتحكم من خلال تفاعلاتها في تحديد الصيرورة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المحلية، كما أنها تعبر عن شخصية المجال وقوته وتضفي عليه خصوصيات تجعله منفردا بها عن باقي المجالات المجاورة، كما أن مجموع هذه العناصر الطبيعية من ماء وتربة وغطاء نباتي... تتفاعل في ما بينها لأجل تشكيل دينامية أكثر تأثيرا على الملامح العامة للجماعة. لأجل ذلك فتشخيص تفاعلات هذه المنظومة العلائقية ورصد صيرورتها وتحديد التقاطعات بين مختلف عناصرها، يجعل الباحث على دراية بواقع حال هذا المجال وماهيته، كون التشخيص الترابي أول مراحل التهيئة وعمليات الإعداد، فهو بمثابة القانون الأساسي لكل عملية تخطيط جديدة، لكونه يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخلات البشرية.

I مجال البحث

تمتد جماعة الدشرة جغرافيا شرق وادي تساوت ، وغرب وادي العبيد وجنوب نهر أم الربيع، شمال مرتفعات أزيلال، وتشغل جزءا مهما من الضفة اليمنى لواد تساوت من الناحية الشمالية الشرقية، وكارطوغرافيا تقع الجماعة بين خطي عرض "32 '14 °32 و "40 '8 °32 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول "55 '5 °7 و "50 '11 °7، غرب خط غرينتش.[441] وتتموقع إداريا بالشمال الشرقي لإقليم قلعة السراغنة التابع لجهة مراكش أسفي، ويحدها جنوبا وغربا جماعة أولاد بوعلي الواد وشمالا وغربا كذلك جماعة أولاد مسعود وهما جماعتان قرويتان، تشكلان حدودها الترابية، إلى جانب إقليمي الفقيه بن صالح و أزيلال شرقا ويمتد مجال هذه الجماعة على مساحة إجمالية تصل إلى حوالي 56 كلم مربع .[442] وتقطنها ساكنة تقدر ب 8776 نسمة.[443]



موقع الجماعة هذا أكسبها مميزات طبيعية خاصة، تؤثر بشكل كبير في واقع حال الساكنة المحلية والمؤشرات التنموية بشكل عام.

---

[441] الخريطة الطبوغرافية بزو ذات المقياس 1.50000

[442] منوغرافية جماعة الدشرة ص13 . 2018

[443] معطيات الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014

II الموارد الطبيعية ركيزة التنمية المجالية بجماعة الدشرة

تحكمت المعطيات الطبيعية بشكل أساسي في ظروف ومستويات التعمير والاستقرار بجماعة الشيء الذي يفسر التوزيع الحالي للساكنة، على اعتبار أن هذا المجال ظل ولا يزال يعتمد في تشكيل نسيجه الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير على استغلال الأرض في الزراعة والرعي ، كأنشطة قديمة رافقت الساكنة منذ الاستقرار. وذلك لكون الثروة المائية التي تفسر نوعية النشاط السائد في علاقته بالبنية السكانية كمعطى بشري، له الأثر البالغ على وقع الدينامية السوسيومجالية بالجماعة، ارتكازا على الأنشطة السكانية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وما يوازي ذلك من عمليات التدخل لتدبير المجال.

1 - التضاريس متميزة بانبساط طبوغرافي شبه تام

تشكل تضاريس الجماعة في غالبيتها منخفضا سهليا، فهي امتداد لسهل السراغنة في الناحية الشمالية الشرقية، هذا السهل الذي يعد نهاية لامتداد سهل الحوز جنوبا، ويغلب على تضاريس الجماعة طابع الانبساط، باستثناء بعض التلال المتمثلة في مرتفعات "تناصحت" في الجنوب والتي تصل ارتفاعاتها إلى 475 متر عن سطح البحر. وتتميز الوضعية الطبوغرافية للجماعة بانحدار عام من الجنوب إلى الشمال تبعا لاتجاه الانحدار السهلي العام.

ومستوى الاستفادة هذا المجال السهلي لم يرق بعد للتطلعات المطلوبة لفعل التنمية، كونه شكل وعاء لامتداد أراضي الجموع التي تمثل حوالي 86 %من مجموع الأراضي كمعرقل حقيقي لتنمية المجال والاستفادة منه، ويظل معظم المجال السهلي مجال نزاع ولا استقرار بين مختلف الدواوير . و المساحة الضئيلة من السهل هي التي تخضع للنظام السقوي العصري، فيما تظل أغلب الأراضي المتملكة ضمن المجال البوري الرعوي.

ويغلب على مجاري المياه بالجماعة طابع الجريان المؤقت، الذي يحدده اتجاه الانحدار العام للمجال من الجنوب نحو الشمال، كجريان مؤقت مهم شرق الجماعة متمثل في مجرى "ثملو" الذي يساعد على سقي أغلب الأراضي البورية من الناحية الشرقية والجنوبية الشرقية. كما أن مجرى الساقية الفكرونية غرب الجماعة له أهمية كبيرة في انتشار مزروعات ومغروسات مهمة.

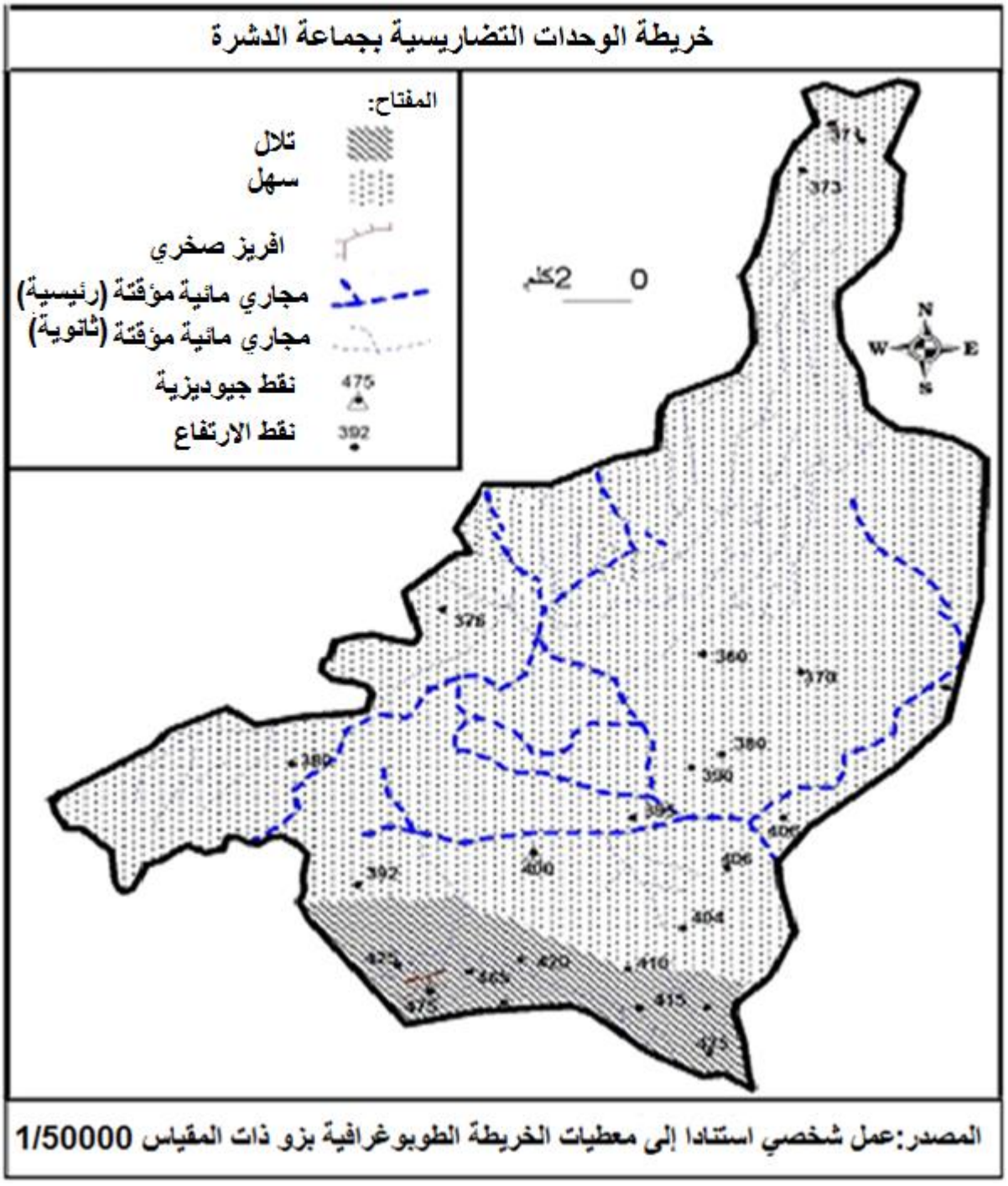
وتتفرع عن هذين الرافدين المهمين بالجماعة مجموعة من المجاري الثانوية، التي لها أهمية كبيرة في سقي المشارات البعيدة عن المجرى الرئيسي، وأهمها مجرى "الشعبة" و "العوجة" و"السيلة" و"الفيضة"و"بوكجدر" التي تتخذ شكلا متعرجا يساعد على سقي اغلب الاستغلاليات.

وعموما، فالجماعة تتميز من الناحية الطوبوغرافية بالانبساط، ما عدا عند الهوامش الجنوبية لترابها الذي تخترقه شعبة "ثملو" من الناحية الجنوبية لمرتفع " تناصحت" حيث تظهر بعض النتوءات المرتبطة بأحواض تجمع صغيرة، و متون حصوية تنتمي لكتلة الجبيلات الشرقية التي تفصل المنطقة عموما إلى شطرين.[444] أما باقي السهل

[444]- عبد الرحيم بنعلي، "منطقة تساوت السفلى- المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم 2، ص:74. 2004.

فينفرد بخاصية الانتظام، وقلة التموج، وبانحداره العام والخفيف في اتجاه الشمال، نحو مصب وادي تساوت بواد أم الربيع.445 والخريطة الاتية توضح حالة الجماعة في إطارها التضاريسي.

خريطة رقم: 1

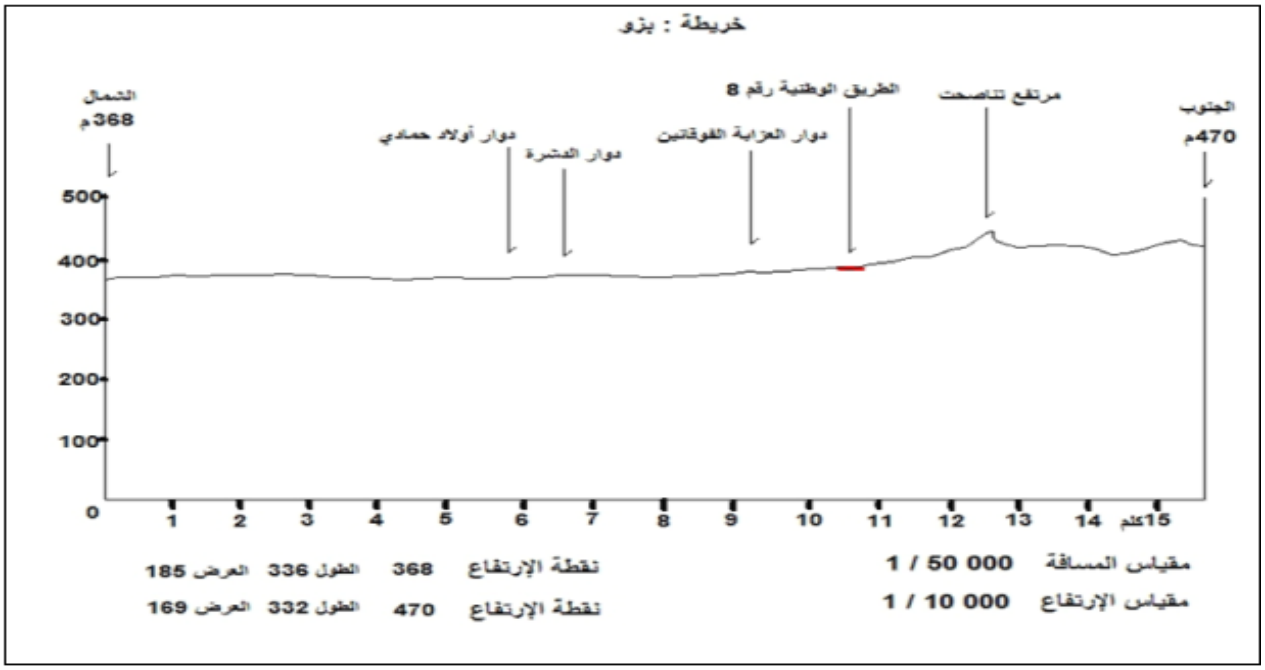


[445]محمد الأكلع، "تدهور الأراضي الفلاحية بسهل السراغنة"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ص:147، 2004.

من خلال الخريطة، يتضح أن الجماعة يغلب عليها طابع الانبساط، فأرضيتها تساعد على مختلف الأنشطة التنموية، لكن تبقى رهينة البنية العقارية المتمثلة في هيمنة أراضي الجموع.

تتخلل الجماعة شبكة مائية موسمية مهمة، تشكل التلال الواقعة جنوب المنطقة مصدرا لها. وفي ما يلي قطاع طبوغرافي مبسط يمثل الحالة الطبوغرافية لجماعة الدشرة.

شكل رقم 1 : قطاع طبوغرافي لجماعة الدشرة



المصدر- الخريطة الطبوغرافية "بزو" ذات المقياس 50000/1 قصاصة NI- 29V-2b

هذه الوضعية الطبوغرافية المتميزة ، عامل ساهم ومنذ القدم في جلب الاستقرار البشري لهذه المنطقة. و مزاولة النشاط الفلاحي ومعه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والحرفية والخدماتية، ما جعل الجماعة نقطة التقاء لمجموعة من العناصر البشرية.

2 - تشكيلات بنيوية حديثة التكوين : من التوروني إلى التطور البليورباعي

تمتد جماعة الدشرة على بنيات جيولوجية حديثة، تعود إلى الفترة البليورباعية، بنيات نتاج فترات زمنية متلاحقة، عرفت خلالها المنطقة برمتها حركات بنائية قوية وتوضعات رسوبية مهمة،أعطت بنائية وطباقة وصخارة خاصة.

فعلى مستوى البنائية، الجماعة شأنها شأن الامتداد الجنوب شرقي لسهل السراغنة عرفت من حيث التطور الجيولوجي والجيومورفلوجي تكوين منخفض بحيري، ارتباطا بحركية التهدل التي تعرض لها حوض تادلا- البحيرة على

إثر الحركات البنائية التي تعرضت لها كتلة الأطلس الكبير والجبيلات،[446] وقد ساعد على تهدل هذه المنطقة إنكساران كبيران الأول محاذي للسلسلة الأطلسية بمجال الاتصال مع سهل الحوز، وهو ما يصطلح عليه بالحادث الأطلس الكبير. والثاني هو انكسار أزوفد الذي يقطع سهل الحوز بانحراف من الجنوب الغربي، انطلاقا من حوض مجاط مما يسمح بتشخيص كتلتين لعبتا منذ النيوجين وبكيفية مختلفة في تحديد الشكل المورفولوجي للمنطقة برمتها، وهما الكتلة الجنوبية الشرقية التي تأرجحت نحو الشرق والكتلة الشمالية الغربية التي مالت في اتجاه الشمال. وكان لهذا الترتيب الهندسي لركيزة مجال سهل الحوز عموما والشمال الشرقي لسهل السراغنة خصوصا تأثير على التنظيم الهيدروغرافي، وكذا على اتجاه سريان المياه الباطنية والتنظيم المورفولوجي والتضاريسي السطحي والباطني ، وعلى مستوى الإرساب والحملماء كذلك.[447]

وفي ما يتعلق بالصخارة والتطبق، فمختلف الظروف التي ميزت بروزات المجال أفضت إلى تراكم رواسب بحرية قارية على سمك هام بالمنطقة، حيث نجد طبقات سميكة تتكون من رصيص وصلصال وكلس بحيري، يظهر كتوضع عند سطح القسم الجنوبي من تراب الجماعة، والتي يعود تكونها إلى الزمن البليوفلافرونشي. ثم بعد ذلك استقبلت المنطقة من جديد سمك هام من المواد الغرينية الناتجة عن انفتاح المنطقة على نشاط الدينامية النهرية لباليو وادي تساوت، بفعل تردده منذ أواخر الزمن الثالث لاقترانه إما بنهر أم الربيع أو بوادي تانسيفت، إلى أن استقر في محوره الحالي مع بداية الرباعي مشكلا مخروط واسع ميز سطح المنطقة[448] بسمك هام من المواد الرصيصية والرصافية المغلفة في أغلب جهات المجال بتوضعات غرينية حديثة، كما نجد توضعات فيلافرونشية عبارة عن مواد فتاتية والتي ترتبط بالدرجات النهرية.[449]

فنتيجة لتكوين المنخفض التهدلي لسهل تادلا- البحيرة، أصبحت المنطقة عرضة للإرساب والردم من طرف وادي تساوت بالأساس،واستمرت هذه الوضعية خلال مرحلة الميوسين وبداية البليوسين لتطبع المنطقة بإرسابات فتاتية قارية، تشهد على تطورات معقدة جدا يتداخل فيها عنف الأزمات التكتونية والتوضعات الرسوبية المتوالية، وأخذت المنطقة تتضح وتتطور أكثر عند نهاية النيوجين، فقد استقبلت المواد الناتجة كليا عن الإزالة التي تعرضت لها المجالات الهامشية المرتفعة بكل من الجبيلات الشرقية والأطلس الكبير، وسمحت لهذا المجال بامتداد تكوينات قارية مركبة، تتعاقب فيها صخور متوسطة إلى شديدة الصلابة، أهمها الصلصال والرصيص والكلس.[450]

وهكذا فالخصائص الجيولوجية لمنطقة البحث هي جزء لا يتجزأ من الخصائص البنيوية لترسبات سهل البحيرة الشرقية والامتداد السهلي السرغيني، ولقد حددت الظروف البيومناخية التي سادت الفيلافرانشي، مجموعة من العوامل المورفوتشكالية المميزة لهذه الفترة، والتي سمحت بتحضير وتحريك مواد أكثر خشونة وبكميات هائلة من

---

[446] عبد الرحيم بنعلي: "منطقة تساوت السفلى- المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ، ص 74، 2004

[447] MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DES MINES ET DE LA MARINE MARCHANDE DIRECTION DES MINES, DE LA GEOLOGIE ET DE L ' ENERGIE " Ressources en Eau du Maroc " -Tome 2 - DIVISION DE LA GEOLOGIE NOTES ET MEMOIRES DU SERVICE GEOLOGIQUE N° 231 Plaines et bassins du Maroc atlantique –- RABAT P 373 .1975.

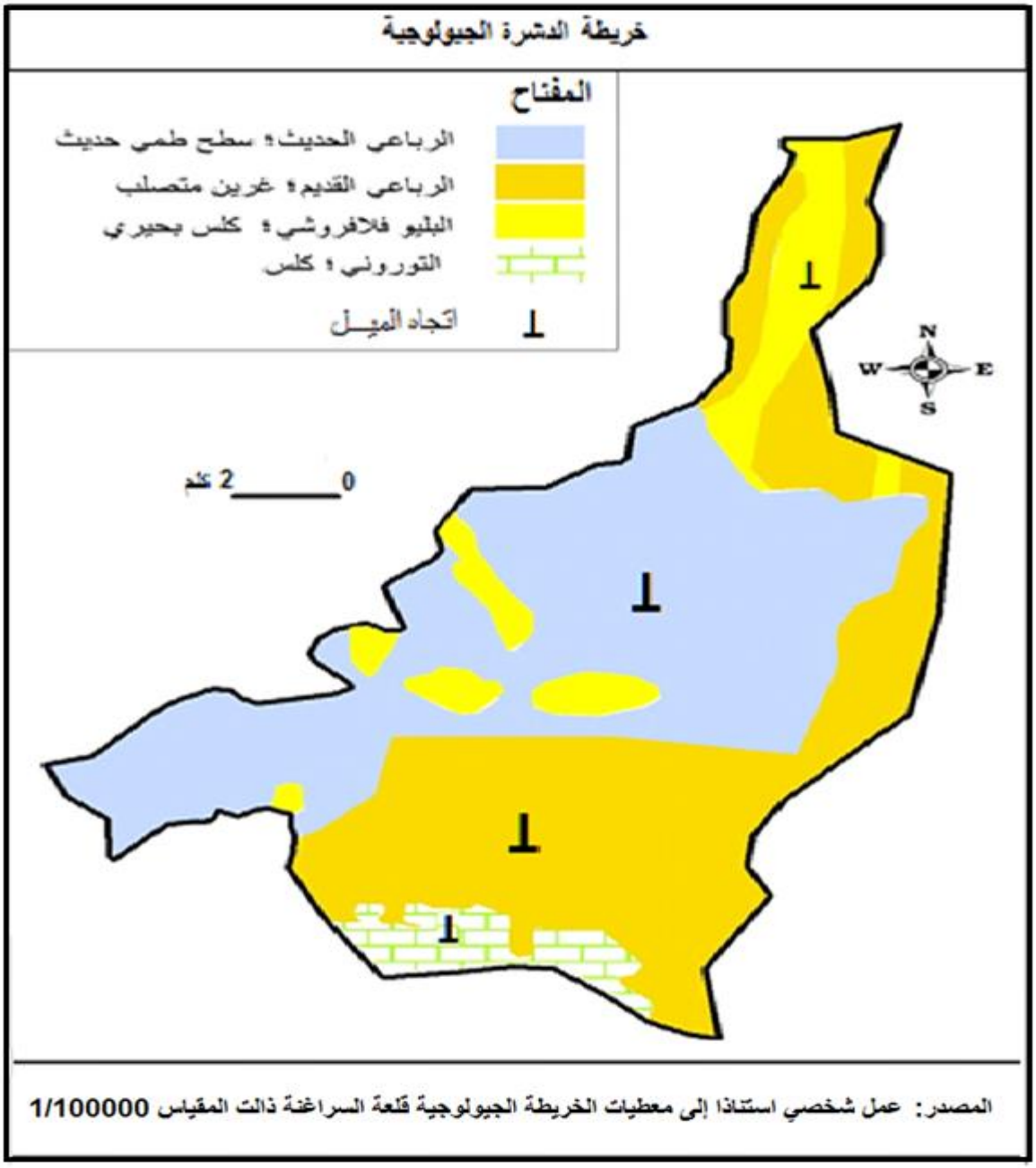
[448] عبد الرحيم بنعلي: "منطقة تساوت السفلى- المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ، ص 75، 2004

[449] الحسن شوقي, محاولة في تفسير اسم السراغنة مع بعض المعطيات الطبيعية. ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ، ص 39. 2004.

[450] نفسه ، ص 41.

قلب السلسلة الأطلسية نحو حاشيتها الشمالية.[451] ورغم تنوع طبيعة هذه التركيبة الجيولوجية فان استغلالها جد ضعيف إذا استثنينا المقلع الذي بدء يعمل على استخراج أحجار الرخام عند مرتفع "تناصحت" جنوبا، وبعض المقالع الصغيرة على جنبات مجرى "ثملو" ومجرى الفكرونية، اللذان يستغلان في جلب الرمال والطين لأغراض متعددة أهمها صيانة أسقف الدور الطينية والمساكن الهشة، التي تحتاج سنويا إلى صيانة تقليدية باعتماد هذه الأنواع من الطين. والخريطة الآتية نوضح من خلالها الوضعية الجيولوجية للجماعة ضمن إطارها البنيوي وأزمنة تكون صخورها.

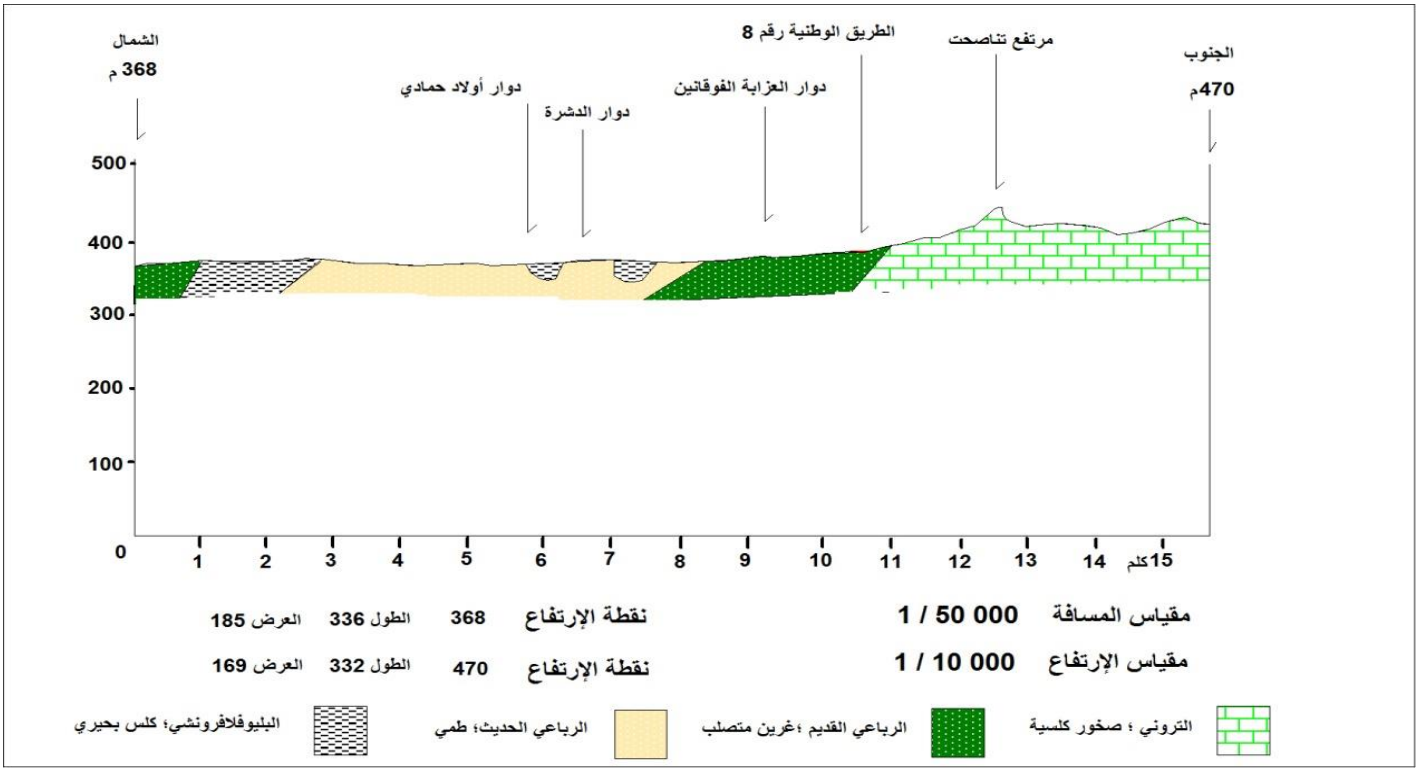
خريطة رقم: 2



[451] عبد الرحيم بنعلي " حوض تادلا من التطور الجيومورفلوجي البليورباعي الى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث "*أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا الطبيعية* – جامعة محمد الخامس اكدال كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط السنة الجامعية 2003-2004 .ص 207.

من خلال الخريطة الجيولوجية للجماعة، يتضح أن تطابقية النسق الكريطاسي الذي يتضمن صخور صلبة إلى متوسطة الصلابة، إضافة إلى توضعات غرينية وطمي حديث، أفرزت بنية جيولوجية متباينة من حيث خصائصها الفيزيائية، لتكون تلاحم بنائي للمجال ونسق تكاملي مختلف. والقطاع الاتي نوضح من خلاله الجماعة في إطارها البنيوي.

شكل رقم 2 : قطاع جيولوجي لجماعة الدشرة



المصدر: الخريطتين الطبوغرافية والجيولوجية للمنطقة

إن التركيبة الجيولوجية من بين الخصائص البنيوية الهامة، داخل نسق المكونات الطبيعية لجماعة الدشرة، فمعطيات المجال الجيولوجية تشكل مكونا طبيعيا مهما بحيث تمثل مؤشر إعداد مهم، على اعتبار كونها عامل محفز في مختلف مراحل إعداد المجال وتهيئته، بحيث تشكل عوامل مساعدة في برامج الإعداد والتجهيز، كربط محاور الطرق والتهيئات العمرانية. كما أن الطبيعة الصخرية يتم استغلالها في المقالع التي يتم تكسيرها واستغلالها كمواد للبناء. كما هو الحال بجنوب الجماعة عند مرتفعات "تناصحت"[452] كما لها انعكاس على المستوى التنموي الفلاحي في ما يخص تكوينات التربة، وللتكوين الجيولوجي أهمية بالغة على مستوى الاستقرار البشري وصيرورة حياة

[452] هناك شركة قامت بعقد اتفاق مع الجماعة و تستغل التركيبة الصخارية في استخراج الرخام بهذا الجزء من تراب الجماعة منذ سنة 2005

الساكنة، نظرا للأهمية البالغة لطبيعة الطبقات الصخرية الحاملة والغير النافذة للمياه الجوفية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا المعطى الطبيعي الهام بالمجال كونه يساعد على تحريك دينامية الاقتصاد الفلاحي بشكل أساسي.

3 - التربة مساعدة على مختلف الأنشطة الزراعية

عرفت المنطقة عموما تراكم إرسابات قارية منذ الزمن الرابع الشيء الذي يفسر تنوع التربة بالجماعة في الناحية الشمالية الشرقية من حيث الخصوبة والتكوين، على اعتبار أن التربة نتاج مجموعة من الخصائص المورفولوجية والتفاعلات الكيميائية، عبر فترات زمنية. فالتربة نتاج لمواد عضوية، ومواد معدنية، تحتاج في تكونها لفترات زمنية طويلة فهي من الموارد الطبيعية غير المتجددة. ويتواجد بالجماعة نوعين من التربة متفاوتي الأهمية. ورغم ذلك ففي مجملها صالحة للزراعة وتنتشر بالجماعة التربات الآتية:

- تربة رقوان:

ذات لون أحمر وهي تربة رسوبية ناتجة عن عمليات النحت، ذات لون داكن وغنية بالمواد العضوية والعناصر الفتاتية من طين و طمي ورمال، وتشغل معظم المجال السهلي لمنطقة البحث، وهي عبارة عن غرين عميق ودقيق أحمر إلى داكن اللون وتتميز بسمك مهم.

- تربة الحمري:

أو ما يصطلح عليها محليا ب" الحرشة " وهي تربة ذات لون بني كثيرة المواد العضوية، وتختلط فيها المواد الدقيقة والمواد الخشنة وهي ذات نفاذية عالية، أي غير مكتملة النضج، فلا زالت خشنة وحصوية، تكثر بها شظايا وجلاميد حجارة من الميوسين متلاحمة،وتتوفر على نسبة مهمة من الكلس، وهي ضعيفة السمك ذات نسيج دقيق وتستقر فوق الظلفاء الكلسية أو الرصيصية[453]، فهي تربة ضعيفة الخصوبة ذات مسامية مهمة لا تحتفظ بالماء لفترة كافية للأغراض الزراعية.

صورة رقم 1 : تربة رقوان



غرين هذه التربة يجعل منها خصبة تتناسق بمكوناتها. الشيء الذي يجعلها أكثر مقاومة لعمليات التعرية .

صورة رقم 2 : تربة الحرشاء



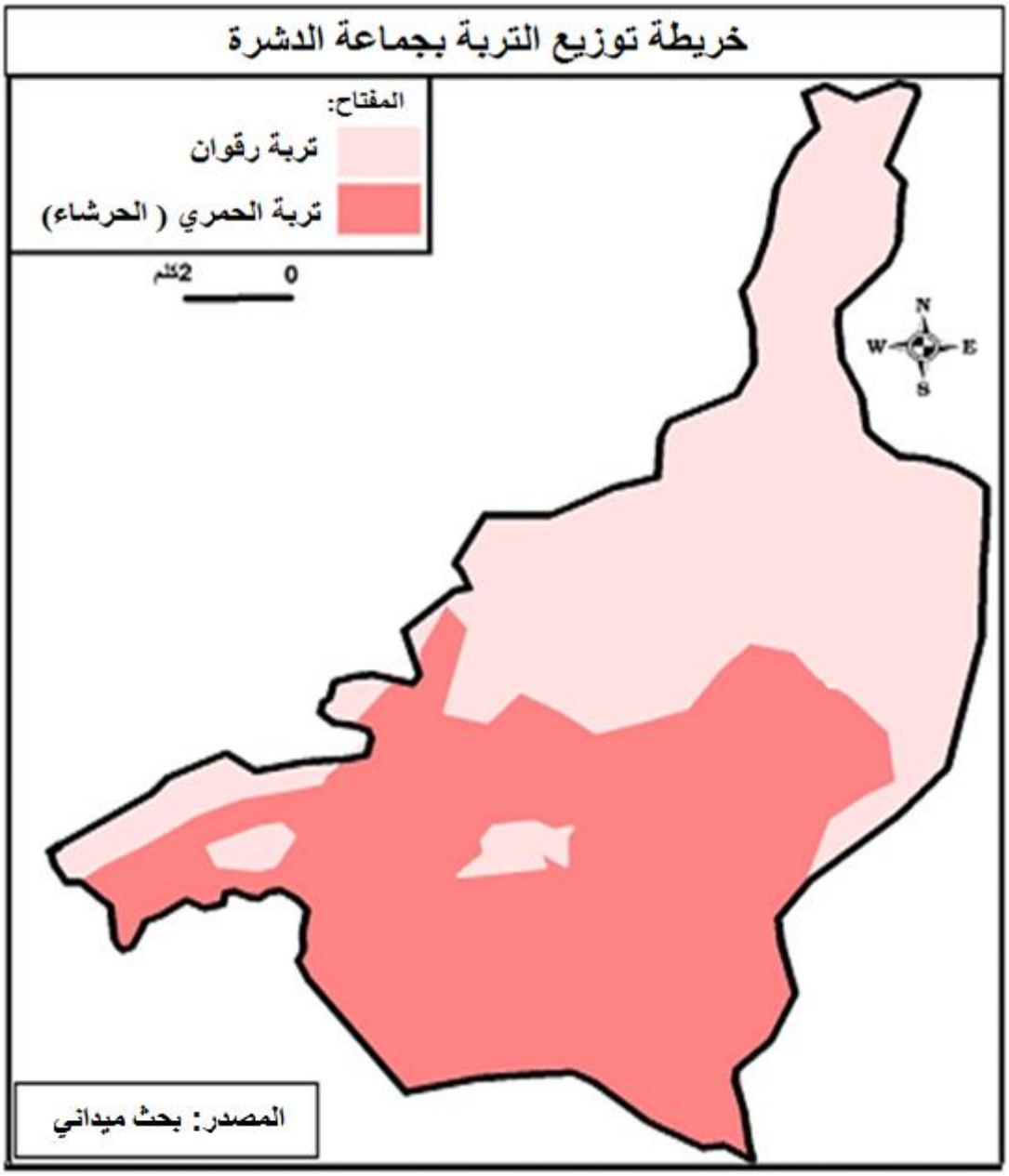
تنتشر هذه التربة بالأراضي البورية، حيث الاستغلال يعلي لزراعات الحبوب والقطاني.

مصدر الصورتين : التقاط شخصي ضمن العمل الميداني 03-07-2021

4 L ' ENERGIE " Ressources en Eau du Maroc " -Tome 2 - DIVISION DE LA GEOLOGIE NOTES ET MEMOIRES DU SERVICE GEOLOGIQUE N° 231 Plaines et bassins du Maroc atlantique –- RABAT P 373 .1975.

وتتوزع التربة بالمجال الدشرواي في شطرين شمالي حيت تسود تربة رقوان وجنوبي حيث تربة الحمري ونوضح توزيع ذلك على الخريطة الآتية:

خريطة رقم: 3



التربة أحد أهم عناصر الوسط الطبيعي بمجال البحث، فهي ركيزة نشاط الساكنة المحلية، على اعتبار الطابع الفلاحي الذي يسود، فالأنشطة الفلاحية للساكنة ترتبط ارتباطا وثيقا بخاصيات التربة وجودتها ومميزاتها، فتربة رقوان، تقام عليها الزراعات الشجرية بالمجال المسقي خاصة أشجار الزيتون، وزراعة الحبوب لكونها تسمح بالاحتفاظ بالماء لمدة أطول نسبيا، مقارنة بتربة الحرشاء التي تعد ضعيفة من ناحية الاستعمال الزراعي، وغير حافظة للماء وتخصص في مجملها للزراعات الموسمية كالحبوب والقطاني. وعموما تتميز التربة السائدة بالمنطقة بإنتاجية زراعية مهمة.

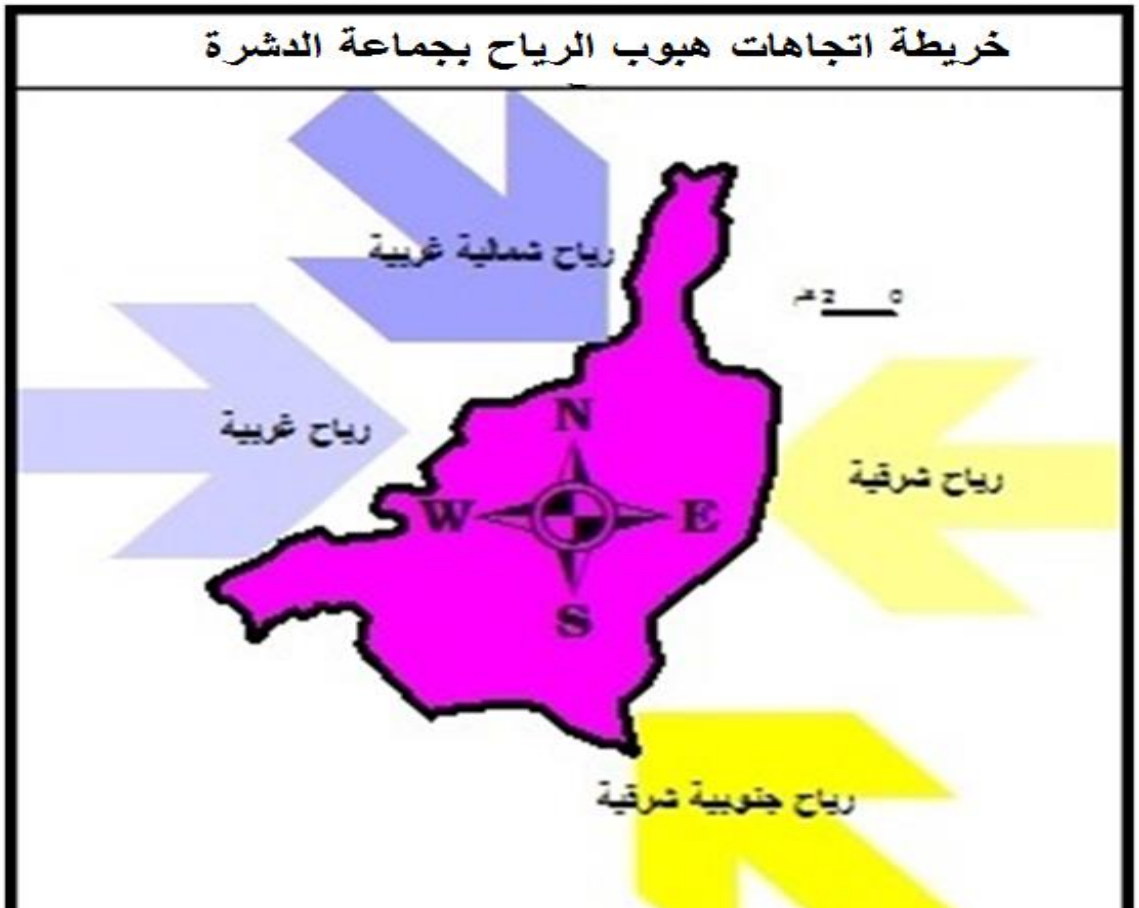
4 - المناخ بين قساوة الحرارة وقلة التساقطات

تعتبر الدراسة المناخية من العوامل الرئيسية لضبط وفهم آليات تطور الدينامية الطبيعية، ومؤشر يسمح بتحديد طبيعة المنطقة وتقييم مصادر حصيلتها الهيدرولوجية. وللمعطى المناخي دور حاسم في توجيه علاقة الإنسان بالمجال، وفي درجات تفاعله بمحيطه وتكامل استفادته من مكونات المجال. ومناخ الجماعة مناخ قاري وجاف، حيث ترتفع درجة الحرارة أحيانا بشكل استثنائي في فصل الصيف، وتنخفض في فصل الشتاء، وعموما فالمعرفة الدقيقة للمناخ السائد تتطلب دراسة العناصر المناخية الآتية:

4-1 الرياح الحارة صيفا والباردة شتاء

تسود رياح غربية وشمالية غربية أي رياح محيطية، وهي المسؤولة عن التهاطلات المطرية في فصل الشتاء بالمنطقة، كما تتعرض المنطقة لهبوب رياح شرقية قارية جافة وجنوبية شرقية (السيروكو) ينتج عنها انخفاض قوي في الرطوبة وتزايد مفرط في التبخر وحدوث عواصف رعدية وغبارية، وأمطار تصاعدية، والخريطة الآتية توضح اتجاهات هبوب الرياح تحت سماء الدشرة.

خريطة رقم: 4

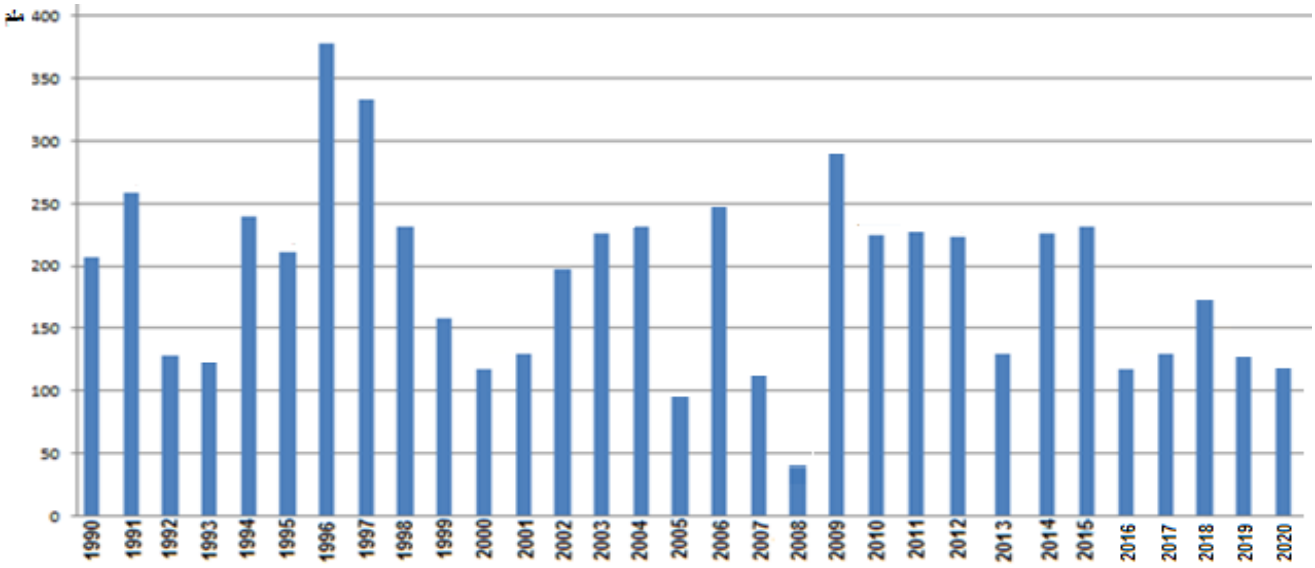


للرياح قدرة هائلة على حمل السحب لتوفير مياه الأمطار كثروة مائية شيء إيجابي، لكن بالمقابل لها قدرة عالية على حمل الكتل الهوائية الحارة كشيء سلبي ينعكس على حصيلة الموارد المائية والنباتية.

2-4 التساقطات المطرية ضعيفة ولا منتظمة زمنيا

تعتبر التساقطات المطرية المصدر الرئيسي للموارد المائية بالمنطقة، وأهم ما يميز التساقطات بالجماعة هو عدم الانتظام الزماني، إذ يبلغ معدل التساقطات المطرية الأدنى "حوالي 92.80 ملم سنويا، ومعدل التساقطات العليا يصل إلى حوالي 269 ملم سنويا"[454] وحسب معدل التساقطات السنوي يمكن التمييز بين سنوات مطيرة وأخرى جافة، كما هو الشأن بالنسبة السنة 1996 المطيرة وسنة 2008 الجافة، فالميزة الأساسية لمناخ هذا المجال تتجلى في ضعف التساقطات وعدم انتظامها داخل فصول السنة[455]، والمبيان الأتي رصد للتساقطات المطرية التي عرفتها المنطقة، خلال الثلاثين سنة الماضية.

مبيان رقم 1 : توزيع التساقطات المطرية خلال الثلاثين سنة الأخيرة



المصدر- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز.

من خلال المبيان يتبين أن التساقطات المطرية تعرف اختلافات واضحة من سنة لأخرى، ومرد ذلك إلى التقلبات المناخية الأخيرة، والأمطار تتركز من شهر نونبر إلى شهر أبريل من كل سنة.[456] في حين تسجل الشهور الباقية

---

[454] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز .

[455] زينب مبسوط، تاثير التساقطات على المردود الفلاحي بسهل السراغنة، ضمن مؤلف "اقليم قلعة السراغنة .الانسان .المجال .التنمية عدد رقم 2 ،ص 137، 1995.

[456] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز

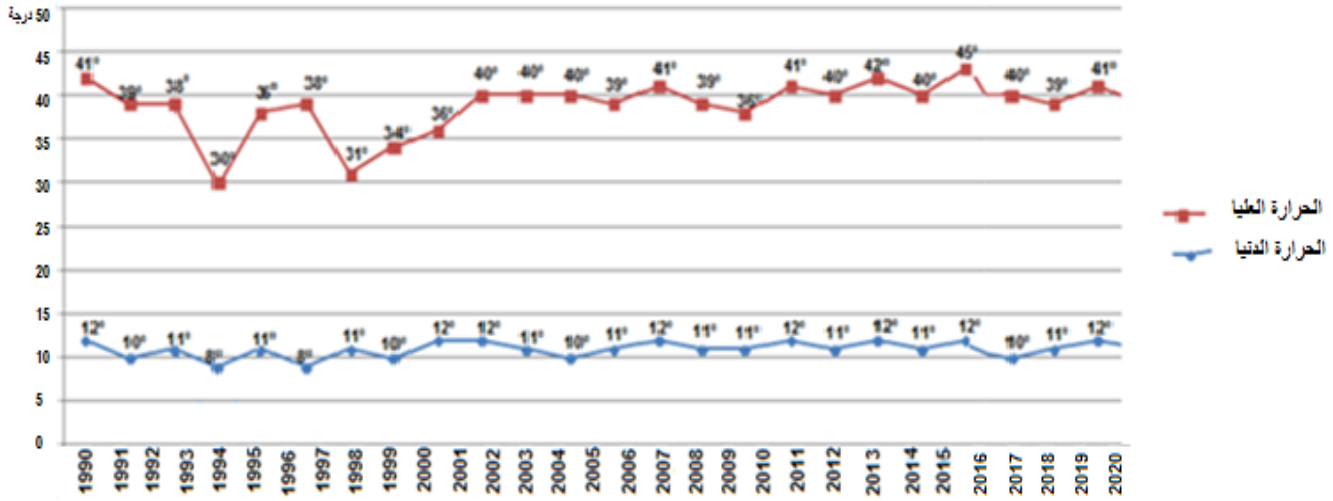
تساقطات ضعيفة إلى منعدمة فيتسم المجال بمحدودية عدد الأيام الممطرة التي لا تتعدى 50 يوم في السنة. فالتساقطات المطرية تعرف اختلافات فصلية واضحة، إذ تكون الكمية مهمة في فصل الشتاء الذي تتلقى خلاله المنطقة عموما حوالي 40% من مجموع كمية التساقطات السنوية، ويليه فصل الخريف في الفترة الثانية بنسبة 37%. في حين يسجل فصل الربيع نسبة ضعيفة من مجموع كمية التساقطات السنوية التي لا تتعدى 20% بينما لا تسجل خلال فصل الصيف سوى نسبة ضعيفة لا تتعدى 3 % من مجموع التساقطات السنوية.[457]

4- 3 الحرارة المفرطة صيفا والمنخفضة شتاء

بمقابل قلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها،ترتفع درجة الحرارة بجماعة الدشرة، خاصة خلال فصل الصيف إذ أن متوسط الحرارة القصوى، في شهر غشت يتجاوز 40 درجة أما معدل الحرارة الدنيا فيسجل في شهر يناير بدرجة تصل إلى أقل من 12 درجة.[458]

تتباين درجات الحرارة من شهر لأخر كأمر عادي، ومن سنة لأخرى كأمر غير عادي ارتباطا بالتغيرات المناخية، الأمر الذي له انعكاسات واضحة على باقي العناصر المناخية،من رطوبة وتبخر... وبالتالي انعكاسات سلبية على الحصيلة المائية رهينة النشاط الفلاحي. وفي ما يلي حصيلة التسجيلات في درجات الحرارة خلال الثلاثين سنة الأخيرة .

مبيان رقم 2 : توزيع معدلات درجات الحرارة القصوى والدنيا خلال الثلاثين سنة الأخيرة



المصدر- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز

من خلال المبيان أعلاه، يتضح أن درجة الحرارة العليا بالجماعة تتراوح بين 30 درجة و 45 درجة، في حين تتراوح درجة الحرارة الدنيا ما بين 8 و 12 درجة.

4-4 الرطوبة والتبخر بين اللاتوازن وعدم الانتظام

[457] نفسه

[458] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز

تعرف جماعة الدشرة رطوبة ضعيفة تختلف خلال اليوم والليلة، نتيجة ارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة، فالمنطقة عموما تتميز بارتفاع درجة الحرارة التي تتجاوز معدل 25 درجة على طول 240 يوم في السنة[459] مما يعطينا تبخرا سنويا مهما يفوق كمية الأمطار المتساقطة، و يتراوح حجم المياه المتبخرة مابين 1500 و 2000 ملم سنويا، مقابل كمية من التساقطات لا تتعدى 300 ملم سنويا، وهذا ما له تأثير سلبي على الحصيلة المائية التي تتلقاها المنطقة.

5- المياه المحلية محدودة عموما

تتوفر الجماعة على موارد مائية مهمة كثروة محدودة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف عناصر المجال الطبيعية. من مناخ وتضاريس وطبوغرافيا وجيولوجيا... لذا كانت حصيلة الموارد المائية متأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المعطيات، وسمح موقعها الجغرافي في شكله التضاريسي والبينيوي بأن تتوفر المنطقة على موارد مائية سطحية وأخرى باطنية.

5-1 الموارد المائية السطحية

تتمثل في مجرى "الفكرونية" كأهم مورد مائي يمر بغرب الجماعة قادما من الجنوب الغربي نحو الشمال، ومجرى "ثملو" كمورد ثاني قادم من التلال الممتدة جنوب المنطقة نحو الشمال ليخترق المنطقة من الوسط، مرورا برافد مهم نحو دوار النزالة شرق الجماعة. ولهذين المجرين أهمية بالغة عند الساكنة المحلية، لما لعباه من دور كبير في وصول المياه إلى المشارت والحقول.

- **مجرى الفكرونية**

يمر مجرى الفكرونية بغرب الجماعة قادما من الجنوب الغربي نحو الشمال، موزعا على عدة مسيلات أهمها سارو[460] (كماضن، والسيلة، والغروسة، والنخيلة، وبوكجدر، و الجلغومي)[461] مشكلا بذلك شبكة مائية مهمة ظل يعتمدها الفلاحون لزمن طويل كأهم مورد لقبيلة "أولاد فكرون". وفي إطار المعطى الطوبوغرافي المتمثل في ضعف الانحدار العام لمجال الجماعة، الذي فرض على المجرى اتخاذ تخطيط متعرج كمعطى ايجابي في سقي أغلب الأراضي الفلاحية، لكن بالمقابل يعتبر معطى سلبي إذا لا يتم التحكم في النزاعات التي تخلق مشاكل بين مختلف القبائل حول الماء. بناء على ذلك وفي إطار العجز المائي بالمجال قديما سعت القبيلة لحل هذا الإشكال، عن طريق صيانة المجرى وتحويله إلى ساقية تحمل اسم " الساكية الفكرونية " وكانت تعد المزود الرئيسي لمياه السقي بالمنطقة. وقد تطلب جلب الماء من وادي تساوت ودوام جريانه تضافر الجهود الكبيرة المحفوفة بالمخاطر[462] للأفراد القبيلة في إطار العمل الجماعي التضامني. وذلك فيما يتعلق بالشق وإقامة السد التحويلي ثم السهر دوما على تنقية وتنظيف الساقية من الأوحال، فهذه الساقية كانت المحرك الرئيسي للأنشطة الفلاحية بالمنطقة، إلى أن تم تشيد سد مولاي يوسف على وادي تساوت سنة 1970.

- **مجرى ثملو**

---

[459] نفسه

[460] قناة ترابية

[461] رساتيق بالجماعة

[462] لا يزال شيوخ القبيلة وكبار السن يذكرون مغامرات جلب المياه من العالية و مختلف الإحداث التي يميزها سقوط السد التحولي.

يجري "ثملو" موسميا قادما من سلسلة التلال الممتدة جنوب الجماعة، ثم يسيل في اتجاه الانحدار ليتوزع على مجموعة من المسيلات الفرعية المهمة في السقي بالجماعة، وأهمها (حلايلو و الشعبة والفيضة)، مشكلا بذلك شبكة مائية يسقى بها أغلب التراب البوري الفلاحي المتمثل في بلاد مرار،[463] كما شكل هذا المجرى موردا أساسيا في سقي بلاد الغابة والعوجة.[464]

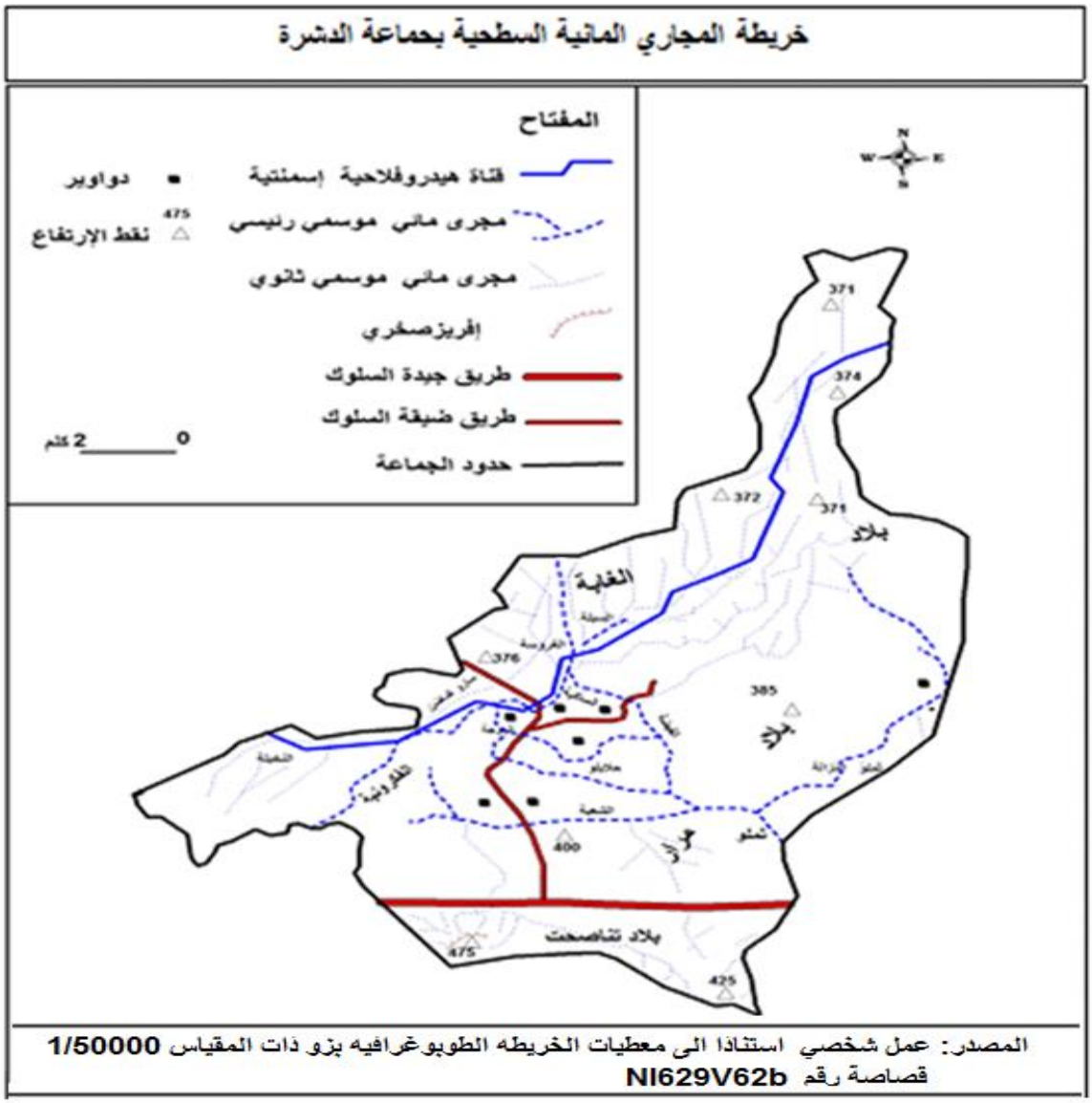
ويتفرع المجرى كذلك على طول الشريط الحدود شرق الجماعة ليسقي العديد من الأراضي التابع لدوار "النزالة"، هذه الأخيرة التي لم تستفد من التجهيز الهيدروفلاحي الذي عرفته الجماعة ليكون بذلك احد أهم الموارد المائية الأساسية في تشكيل المشهد الفلاحي بمشارات واستغلاليات هذه الأراضي.

كما أن مجرى "ثملو" يتعدى حدود الجماعة ليسقي أرضي الجماعات المجاورة، وينتهي مصبه بروافد متعددة تصل إلى حدود نهر أم الربيع شمالا، وقد عرف هذا المجرى خلال العقدين الأخيرين استغلالا مكثفا بالعالية، وتم تشيد سد تلي عليه، الشيء الذي انعكس سلبا على مستوى صبيبه، والخريطة الآتية نوضح من خلالها جريان الشبكة المائية السطحية بالجماعة .

خريطة رقم: 5

[463] رستاق بالجماعة

[464] محاط بالجماعة



من خلال الخريطة نرى أن الجماعة تتوفر على موارد مائية مهمة تستغل في الأنشطة الفلاحية، والحاجيات المنزلية، وتتخلل معظم الأراضي الزراعية، وقد عرفت تدهورا نتيجة العجز المائي الذي لحق المنطقة بشكل عام، مما يدفع الساكنة إلى اللجوء لاستعمال المياه الباطنية.

2-5 الموارد الجوفية

تتوفر الجماعة على احتياطي مهم فيما يخص الموارد المائية الباطنية، متمثلة في سديمة مائية باطنية يقل عمقها ويزداد سمكها من الجنوب في اتجاه الشمال. وتتحكم في هذه الموارد أساسا عوامل بيومناخية، تضاريسية وجيولوجية. إذ يرتبط فقر أو غنى السديمة الباطنية بالمياه الجوفيه، وبطبيعة الطبقات الصخرية المكونة للمجال، وكذا بطبيعة ميلها والانكسارات التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة. وعليه، سمحت الوضعية البنيوية بالمنطقة بتوفير الموارد المائية الجوفية، والتي تكونت في أزمنة جيولوجية مختلفة وفرت السديمات المائية الاتية :

- **السديمة المائية الميوبليورباعية**

تجري في التوضعات النيوجينية القارية والتكوينات البليورباعية، وتوجد هذه السديمة على مستوى قريب من السطح، وتغذيها مياه التساقطات والمياه التي تجري بوادي تساوت وأم الربيع وتمتد في الشمال الغربي بالتناوبات الكلسية والكلس صلصالية لمحدب أمزيزوة،[465] على أعماق تتراوح بين 20 متر كحد أدنى إلى 30 متر كحد أقصى مع اختلافات في العمق، حيث ينقص بالجهة الجنوبية للجماعة التي تتواجد بمستوى طبوغرافي أعلى مقارنة بالجهة الشمالية، التي تعرف قرب هذه الطبقة الجوفية من السطح. وتزداد كمية هذه الطبقة خلال فصلي الشتاء والربيع بينما تعرف تراجعا صيفا، وتعد المورد الأكثر استغلالا من طرف السكان في الاستعمالات الفلاحية، وذلك لقرب مستواها من سطح الأرض. ويتم استغلال هذه السديمة في ري الأراضي الفلاحية عن طريق الضخ، إلى أنها عرفت تراجعا كبيرا أدى إلى جفاف وردم أغلب الآبار المستغلة، وذلك راجع لأسباب طبيعية، وأسباب بشرية متعلقة بكثرة الاستغلال المتزايد لها، وما تعلق أيضا بتسرب مياهها إلى السديمة أسفلها، عبر الثقب الأرضي للبئر الأرتوازي الذي تم تشيده بالجماعة[466] والذي يتجاوز السديمة المليورباعية ليستغل السديمة التورونية.

- **السديمة الإيوسينية**

تتواجد هذه الطبقة على عمق يزيد عن 70 متر من السطح تحت المستوى الميوبليورباعي وفوق المستوى التوروني، وتتميز بضعف صبيبها.[467] وتتغذى هذه الطبقة المائية كذلك من مياه الأمطار والتصريف التنازلي الذي يعلوها، ولا يتم استخدامها من طرف الساكنة لبعدها ارتفاع تكاليف استخراج مياهها.

- **السديمة التورونية**

توجد مياه هذه الطبقة على بعد 170 متر فأكثر عن سطح الأرض، وتمتاز عن الطبقتين الميوبليورباعية والايوسينية اللتين تعلوها بأهمية صبيبها، الذي يتراوح ما بين 100 و 120 لتر في الثانية. وهي تتغذى كذلك بواسطة التساقطات المطرية والتصريف التنازلي للمستويات التي تعلوها.[468] ونظرا للطبيعة الهيدروجيولوجية التي تؤدي إلى تدفق مياهها في اتجاه الطبقة التورونية لحوض تادلا[469]، تطرح صعوبات استغلال مخزونها المائي. ناهيك عن ضعف الإمكانات المادية والتقنية لاستغلالها من طرف اغلب الساكنة.

الخريطة الآتية نوضح من خلالها عمق الفرشة المائية الميوبليورباعية العليا باعتبارها الفرشة الأكثر استعمالا من طرف الساكنة خاصة الفلاحين.

خريطة رقم: 6

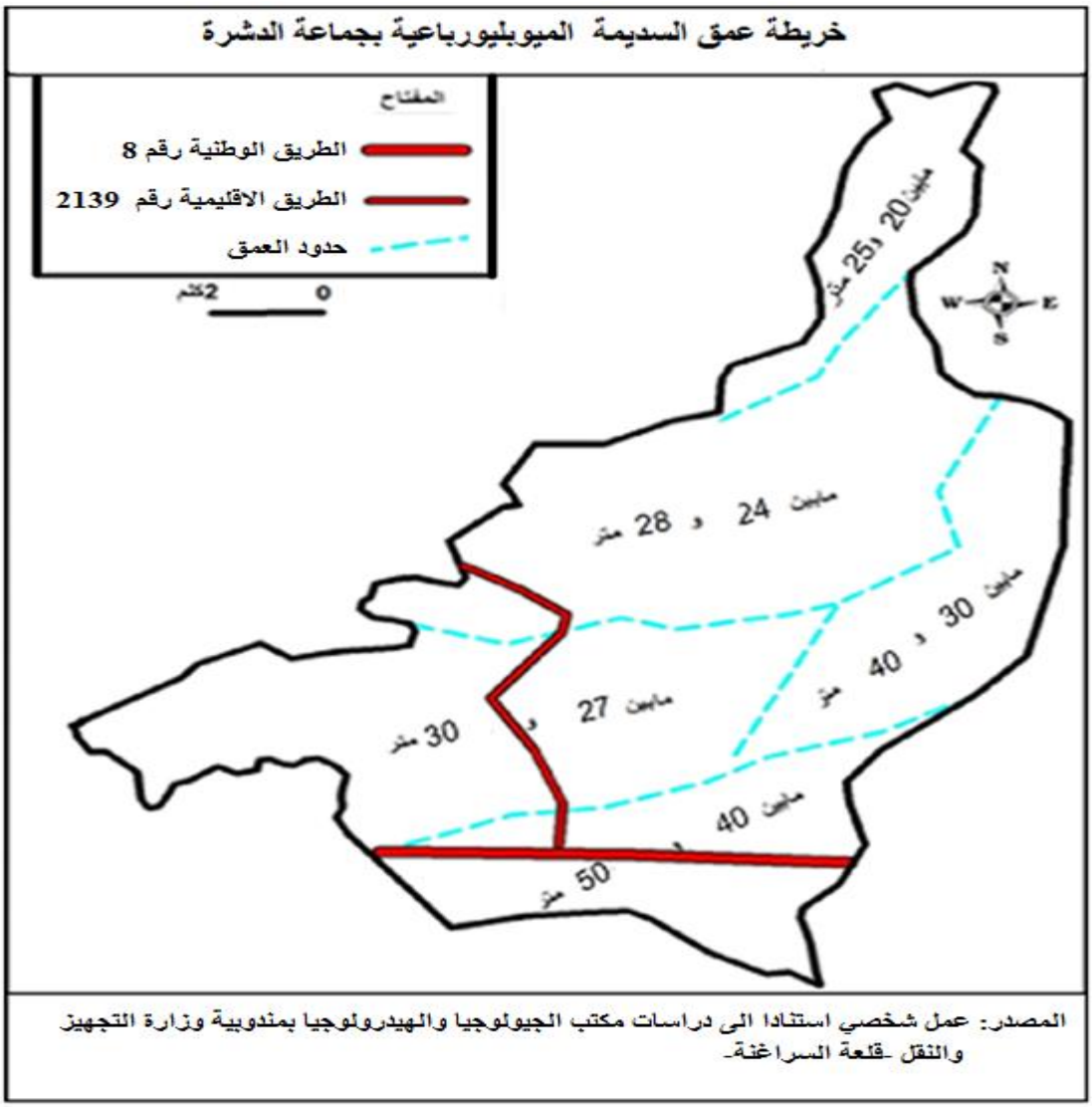
[465] MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DES MINES ET DE LA MARINE MARCHANDE DIRECTION DES MINES, DE LA GEOLOGIE ET DE L ' ENERGIE " Ressources en Eau du Maroc " -Tome 2 - DIVISION DE LA GEOLOGIE NOTES ET MEMOIRES DU SERVICE GEOLOGIQUE N° 231 Plaines et bassins du Maroc atlantique –- RABAT P 374. 1975.

[466] بعد إنشاء هذا البئر عرفت معظم الآبار التقليدية جفاف في نفس الوقت تقريبا.

[467] MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DES MINES ET DE LA MARINE MARCHANDE DIRECTION DES MINES, DE LA GEOLOGIE ET DE L ' ENERGIE " Ressources en Eau du Maroc " -Tome 2 - DIVISION DE LA GEOLOGIE NOTES ET MEMOIRES DU SERVICE GEOLOGIQUE N° 231 Plaines et bassins du Maroc atlantique –- RABAT P 374 .1975.

[468] عبد الرحيم بنعلي: "منطقة تساوت السفلى- المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ، ص 75، 2004

[469] نفسه ص 75.



نلاحظ من خلال الخريطة أن عمق الفرشة المائية الميوبليورباعية يزداد كلما اتجهنا في اتجاه الجنوب وشرق الجماعة. ومرد ذلك للميل البنيوي العام للمجال من الجنوب نحو الشمال، بينما يقل عمق الفرشة في اتجاه الشمال والشمال الغربي ، خادما تركز الأنشطة الزراعية والفلاحية بصفة عامة.

6- الغطاء النباتي المتعدد الأشكال والأصناف

أسفرت عملية جرد التشكيلات النباتية المتواجدة بجماعة الدشرة عن وجود انواع مهمة داخل نسق المنظومة الطبيعية، ويرتبط تواجدها وتنوعها من حيث أصنافها ومورفولوجيتها بالظروف الطبيعية التي تسود المجال، من تساقطات وحرارة وتشميس.. وكذا نوعية التربة، ومدى وفرة الموارد المائية خاصة السطحية منها. ويعتبر الغطاء النباتي أحد أبرز مكونات المجال لارتباطه بالأنشطة البشرية، خاصة الفلاحية والزراعية منها. ويلعب دورا مهما في مختلف الأنشطة البشرية، إذ يستعمل كمورد في العديد من الاستعمالات المنزلية والفلاحية والصناعية، لذلك فهو يتأثر بتدخل الإنسان سلبا، وخضوع المجال لكل هذه الظروف عموما يفرز أنواعا ومشاهد نباتية مختلفة وذلك من حيث التنوع والتشكيل، ومن أهم أنواع الغطاء النباتي السائد على سبيل الذكر لا الحصر نجد الأقسام الآتية التي تتضمن أنواعا متعددة:

1-6 النباتات الشوكية

تغطي المجال النباتات الشوكية الدالة على سيادة المناخ الجاف، وذلك بشكل متناثر هنا وهناك، وأهمها السدرة أو العناب والطلح ونبات الصبار والخروب وهي من النباتات الشوكية المتواجدة على شكل نتف متفرقة. وتشكل هذه النباتات غطاء نباتي ينتشر بمعظم سهل السراغنة، وهي تتعرض للإزالة والقلع قصد استصلاح الأراضي لأغراض زراعية، وكذلك قصد الانتفاع بها للأغراض منزلية، كحطب وغير ذلك. كما تستعمل كسياج للحقول والمشارات. ورغم هذا القلع المتكرر سنويا لهذه النباتات، فهي لا تزال تنمو في المنطقة في وضعية متدهورة. وفيما يلي بعض الصور لأهم النباتات الشوكية بالجماعة.



صورة رقم 3 : نبات الصبار المسمى محليا الدرك إذ يستعمل كسياج يحمي المشارات ووجود هذا النبات يوحي إلى قدم التركيبة الجيولوجية للمنطقة.



صورة رقم 4 : نبات الطلح يستعمل كسياج للمشارات إذ يتم غرسه من طرف الفلاحين على حدود المشارات فينمو ليصبح طوله وعرضه عدة أمتار.



صورة رقم 5 : نبات السدر أهم النباتات بالمنطقة يستعمل كذلك كسياج للمشارات ويتعرض للإجتثات والقلع بشكل كبير قصد استصلاح . الأراضي.

مصدر الصور: التقاط شخصي ضمن العمل الميداني

2-6 النباتات العشبية

تنتشر النباتات العشبية بعدة وحدات متباينة مرتبطة بظروف تكاثرها ونموها وهي عدة أنواع بهذا المجال، أهمها الدفلى والبسباس (لعلمد) الذي يتسلق نبات السدرة ونبات الظلفاء المنتشر بقعور القنوات الترابية، والمسيلات مستفيدا من وفرة المياه.

وهذه النباتات العشبية ينظر إليها على أنها معرقلة للأنشطة الزراعية، مما يجعل الفلاحين يستعملون مختلف الطرق لمنع نموها في حقولهم، لكن الجميع يرى نموها خارج الحقل خاصة بالأراضي الرعوية على أنه كلأ مهم للماشية، والنباتات العشبية بالجماعة كثيرة ومتنوعة جدا، وقد نجد بعضها لا ينمو إلى نتيجة لظروفه الخاصة التي في الغالب قد تتطلب توالي التساقطات المطرية حتى نهاية فصل الشتاء بل وتتجاوزه أحيانا.

3-6 النباتات الشجرية

يرتبط تواجد النباتات الشجرية وتنوعها بطبيعة الظروف الطبيعية التي تسود المجال، فيراها السكان مهمة في الأراضي البورية، لما لها من أهمية من حيث أخشابها وأغصانها وضلها حيث يستفاد منها خاصة في فترات الصيف إذ الحر الشديد، ومن الفلاحين من يعمل على قطعها لغرض استصلاح المشارات وتهوية أشجار الزيتون، وعدم التأثير على حصيلتها المائية كون أشجار الزيتون أكثر مردورة للفلاح من هذه النباتات.

وتنتشر هذه النباتات بالحقول والمشارات والرساتيق، وأهمها العتم أو الزيتون البري والمسمى محليا "الزبوج" ثم الهليون الأخضر أوالبطم، وأشجار الأوكاليبتوس والشبرك إضافة إلى نبات الدوم، هذه النباتات التي يتبين من خلال رصدها أن المنطقة انتقالية من النطاق الجاف إلى النطاق الشبه الجاف. وقد تعرضت هذه الأصناف للتدهور الشديد، مما أدى إلى اختفاء بعضها كالعفصية، أو ندرتها كالزيتون البري وفيما يلي بعض الصور لأهم النباتات الشجرية بالجماعة.



صورة رقم 7: شجر الزبوج تراجع هذا النبات بشكل كبير في المجال لحساب غرس الزيتون.

صورة رقم 6: شجر الاكاليبتوس يقوم بعض من الساكنة بغرسه للاستفادة من ساقه وأغصانه.

صورة رقم 8: نبات البطم من أكثر النباتات استعمالا كحطب ولصناعة الفحم وقد عرف مؤخرا اجتثاثا لحساب غرس الزيتون.

مصدر الصور: التقاط شخصي ضمن العمل الميداني

لهذا التشكيل النباتي دور كبير داخل المنظومة البيئية، فطبيعيا النبات يلطف الجو ويثبت التربة كما يمنح المادة العضوية للتربة ويجعلها قادرة على الاحتفاظ بالماء، ويساهم في تذبلها بفعل الأوراق الشجرية المتساقطة، وكذلك فالنبات يوقف التسرب المنصرف سطحيا بفعل الانحدار مما يسمح بتسرب الماء إلى الباطن، مساهما في مخزون المياه الجوفية. كذلك فالغطاء النباتي يحدد نوعية الوحيش والاحيائيات ويشكل وكرا وملجئا لبعض أنواعها، كما يشكل مصدر كلأ وطعام للماشية، ويحمي التربة من التأثر بالإشعاع الشمسي المباشر المضر بالمواد المعدنية ، هذا إضافة إلى نفعه للساكنة التي تستغله في مختلف أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والحرفية والخدماتية والطبية...

وعموما يبقى الغطاء النباتي بالجماعة ضعيفا ومتفرقا، تهيمن عليه النباتات العشبية إضافة إلى التدهور الذي لحقه نتيجة التدخل البشري من قطع وقلع، ثم التدهور الناتج عن الرعي الجائر،ليظل غير مساعد على قوة العلاقة التفاعلية بين باقي العناصر الطبيعية الأخرى .

7- الإحيائيات المهمة طبيعيا وذات القيمة السلبية مجاليا

عرفت الجماعة في فترات سابقة استيطان عدد كبير من الكائنات الحية التي عمرت المنطقة، تبعا للمناخ العام الذي ساد بها وطبيعة التركيبة التضاريسية والنباتية بها، إذ لوحظ حسب الروايات الشفهية للذاكرة الحية تراجع مهم منها وان كان الأمر يتعلق بكائنات معروفة لدى سكان المنطقة، من قبل الأرنب والقنفذ البريين و الثعلب... كما العديد من الطيور التي عرفتها سماء الجماعة غابت عن الأنظار منذ فترة طويلة كطائر "الزرزور " و"الحجل الأبيض" و "اللقلق" هذه الكائنات التي ذهبت من تراب الجماعة شان المنطقة بشكل عام، بسبب مرور البلاد بفترات جفاف خطيرة زادها خطورة صرف مياه وادي تساوت، وتراجع التنوع النباتي وحيز انتشاره.

كما أن اليوم النشاط البشري مسؤول عن ضياع هذا الإرث الطبيعي بها، وعموما تبقى دراسة هذا المعطى الطبيعي متسمة بالحشمة لكونها في مجال يغلب عليه طابع الجفاف وضعف التنوع الإحيائي، واليوم تبقى فقط بعض الكائنات القليلة التي تلعب دورا ضعيف نسبيا من حيث تكامل عناصر المنظومة البيئية بالجماعة، كالفئران بالمجال البوري من تراب الجماعة والحلزون وطائر النوء، التي تنظر لها الساكنة على أنها كائنات تهدد المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب وشتائل الزيتون، مما يجعل العديد من الفلاحين في مقاومة مستمرة لها قبيل موسم الحصاد، مستعملين شتى الطرق في صرفها وإبعادها عن المحاصيل.

III تقاطع معطيات الموارد الطبيعية وتفاعلها أساس استدامتها

يبقى المجال الدشراوي متوفرا على مميزات طبيعية ذات بصمة ولمسة بشرية مهمة، تساعده على قوة وقع الدينامية السوسيومجالية وعلى تحقيق تناغم منظوماتي مستحدث، أي غير ذلك التناغم الطبيعي الصرف. فإذا ما ارتأينا القول أن تدخل الإنسان حول تلك المنظومة البيئية الطبيعية إلى منظومة بيئية اصطناعية.

ومن خلال تشخيص واقع هذه المعطيات، يتبين أن للمعطى البيومناخي تأثير كبير على الموارد المائية بالجماعة ذلك أن الكمية المفقودة بسبب التبخر تتعدى كمية التساقطات المطرية، وكذا وجود بعض العوائق كارتفاع درجة الحرارة وعدم انتظام التساقطات المطرية. كما أن للمعطى الطبوغرافي دور كبير في تحرك المياه واستغلال التربة. في حين تكون المعطيات الجيولوجية عامل مساهم في تكوين حملماء تستغل كفرشاة مهمة لمختلف الأنشطة. كما يعتبر تكوينها الصخاي عامل مهم في تواجد استغلال مقلعي بالجماعة، وعموما هناك تفاعلات بين عناصر المنظومة الطبيعية، التي يتدخل فيها الإنسان الدشراوي وأيضا الفاعلين غير المحليين.

كل هذه العناصر من جيولوجيا ومناخ، ومياه، وتضاريس، وتربة، ونبات... تؤثر وتتأثر بالإنسان. هذا الأخير الذي تدخل تدخلا إنتاجيا اقتصاديا، مس كل هذه العناصر، وبالنمو الديموغرافي حديثا نتجت وبأساليب متطورة اختلالات طبيعية ومجالية صارخة، ظهرت عواقبها سريعا على الساكنة المحلية بالخصوص. غير انه لا يمكن إغفال أن الفاعلين بهذا المجال بتدخلهم افرزوا نتائج إيجابية ملموسة نوعا ما خاصة في ما يتعلق باستعمال التربة والتجهيز الهيدروفلاحي، وهذا معطي لا مفر منه كون المجالات الريفية عامة أصبحت رهينة التدخل الإعدادي لأجل استدامة دينامية معطاها الطبيعي. وفي ما يلي خطاطة نوضح من خلالها العلاقات التفاعلية بين مختلف مكونات المعطيات الطبيعية في شكلها الدينامي الطبيعي قبل أن تصبح في شكلها المستحدث بفعل تعويض الإنسان لما تدهور منها بسببه قصدا أو غير قصد.

خطاطة رقم 1 : تفاعل المعطيات الطبيعية أساس استدامة الموارد



Source : Philippe et Geneviève Pinchemel – la face de la terre élément de géographie- Armand Colin Masson- Paris 1988.1997 page : 221 .

يتبين من خلال دراستنا لبعض أهم المعطيات الطبيعية بالجماعة أنها تتميز بمؤهلات تلعب دوراً مهما في تحريك الدينامية الطبيعية بالجماعة، في إطار منظومة بيئية سوسيو مجالية متكاملة. شكل تنوعها فسيفساء متناسقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما أدى إلى ممارسة استقطاب مجالي مهم وذلك عبر فترات تاريخية متعددة، اعتبارا لما كانت تزخر به هذه الجماعة من مقومات جعلتها منذ القدم أرضية للازدهار والاستقرار البشري. فاحتضان الجماعة لمجموع هذه المؤهلات التي تتفاعل فيما بينها جعلها تمارس إشعاعا على محيطها المتمثل في مجموعة من الجماعات داخل الإقليم وخارجه.

خلاصة:

تبدو مسألة تهيئة وإعداد هذا التراب وتنميته على المستوى المحلي، رهينة بوفرة بمحرك أول يبنى عليه صرح التنمية. ويتأتى ذلك عن طريق إشراك كافة الفاعلين في عمليات التدبير المجالي، إضافة إلى كافة المستفيدين منه، في إطار مقاربة تشاركية مرجعيتها الدراسات التشخيصة حول المجال، وأهدافها تحقيق متطلبات التنمية المنشودة لتشكيل الطريق الأمثل لواجهة المشاكل المتراكمة والخطيرة أحيانا، وللإسراع بإيقاف تدهور الأوضاع الاجتماعية للساكنة، والرقي إلى تنمية ترابية شاملة لهذا المجال، الذي تشكل عناصره الطبيعية منظومة متكاملة إذا ما اختل احد عناصرها ادى ذلك إلى اختلال باقي العاصر الأخرى ولو بعد حين.

البيبليوغرافيا:

- عبد الرحيم بنعلي، "منطقة تساوت السفلى- المقومات البيئية وتدبير الموارد المائية"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم 2، 2004.
- محمد الأكلع، "تدهور الأراضي الفلاحية بسهل السراغنة"، ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 ، 2004.
- الحسن شوقي, محاولة في تفسير اسم السراغنة مع بعض المعطيات الطبيعية. ضمن مؤلف: "إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية"، عدد رقم2 . 2004.
- عبد الرحيم بنعلي " حوض تادلا من التطور الجيومورفلوجي البليورباعي الى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث "*أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا الطبيعية* – جامعة محمد الخامس اكدال كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط السنة الجامعية 2003-2004 .
- [1] المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز .
- [1] زينب مبسوط، تاثير التساقطات على المردود الفلاحي بسهل السراغنة، ضمن مؤلف "اقليم قلعة السراغنة .الانسان .المجال .التنمية عدد رقم 2 ، 1995.
- MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DES MINES ET DE LA MARINE MARCHANDE DIRECTION DES MINES, DE LA GEOLOGIE ET DE L ' ENERGIE " Ressources en Eau du Maroc " -Tome 2 - DIVISION DE LA GEOLOGIE NOTES ET MEMOIRES DU SERVICE GEOLOGIQUE N° 231 Plaines et bassins du Maroc atlantique –- RABAT .1975.

- Philippe et Geneviève Pinchemel – la face de la terre élément de géographie- Armand Colin Masson- Paris 1988.1997.

- الخريطة الطبوغرافية بزو ذات المقياس 1.50000
- منوغرافية جماعة الدشرة 2018
- الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014

السياسة الخارجية الفرنسية: صناعة القرار والرهانات

د. محمود العلاوي

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع صناعة السياسة الخارجية الفرنسية في جزء أول ، حيث يتصدر الرئيس محور صياغة سياسة الخارجية بالنظر لصلاحياته الدستورية ، يساعده في ذلك الوزير الأول ووزير الخارجية، في حين ينحصر دور باقي المتدخلين في بعض الأدوار الثانوية والتي تتسم في الغالبية بدور المكمل والشارح لسياسة الرئيس الخارجية وعلى فترات متباعدة.

و في الجزء الثاني تم الخوض في مجمل الرهانات الآنية والمستقبلية التي تواجها فرنسا في القرن الواحد والعشرين ن إذ يظل الرهان على أوروبا الموحدة أهم ما تراهن عليه باريس لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية وأمنية وغيرها ،ثم تأتي العلاقة مع الولايات المتحدة التي تتسم بالتأرجح بن التحالف والتنافس الذي لا يرقى للصراع ، بالإضافة للأهمية التي تكتسيها المستعمرات السابقة لفرنسا باعتبارها مناطق نفوذ خاصة بإفريقيا والعالم العربي .

الكلمات المفاتيح: السياسة الخارجية، فرنسا، الرهانات، صناعة القرار، رئيس الجمهورية.

Summary:

This article deals with the French foreign policy industry in a first part, where the president is at the forefront of formulating foreign policy in view of his constitutional prerogatives, assisted by the First Minister and the Foreign Minister, while the rest of the interveners are confined to some secondary roles, which are mostly complementary and explanatory of the President's foreign policy at various intervals.

In the second part, France's current and future stakes in the twenty-first century remain the most important bets on a united Europe, for economic, strategic, security and other considerations. The relationship with the United States, which is characterized by an alliance and a rivalry that does not amount to conflict, and the importance of the former colonies of France as spheres of influence

Key words: Foreign Policy, France, Hostages, Decision-Making, President of the Republic

مقدمة:

تتميز السياسة الخارجية الفرنسية بكونها وليدة نظام سياسي يتسم بالعديد من السمات الخاصة، حيث شكلت ثورة 1789 (الثورة الفرنسية) قطيعة تاريخية مع النظم السابقة لها وقادت إلى إقرار الجمهورية مع إصلاح غشت 1884 [1].

ومع أن ميلاد الجمهورية الخامسة سيَعمل على تأسيس السلطة والحكم على فلسفة متميزة، لعبت "الديغولية" gaullisme دورا مركزيا في صياغة عناصرها، كما أن خصوبة الحقل السياسي الفرنسي وتنوع الفاعلين وحنكتهم، وعمق الثقافة السياسية، كل هذا سيميز ويعطي للسياسة الخارجية الفرنسية العديد من المميزات الخاصة بها.

إن خصوصية النظام السياسي -الفرنسي- تفرض تناول صناعة السياسة الخارجية بهذا البلد الأوروبي، ذي الثقافة الديمقراطية التقليدية، وفق منظور عمودي وأفقي معا، أي الحديث عن مجمل المتدخلين في بناء السياسة الخارجية ثم التطرق إلى أهم ملامح هذه السياسة في ظل الإستراتيجية الدولية الراهنة والسيطرة الأمريكية اللامتناهية في مجال السياسة الدولية.

وبناء على ما سبق سنتطرق في سياق حديثنا عن السياسة الخارجية الفرنسية إلى نقطتين أساسيتين، تتمحور الأولى حول الفاعلين أو المتدخلين في عملية إعداد السياسة الخارجية، حيث يشكل الرئيس المحور في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية ثم سنتناول الرهانات التي باتت تفرض نفسها على صناع القرار بالإليزيه .

المطلب الاول: الفاعلين في صناعة السياسة الخارجية الفرنسية

إن السياسة الخارجية ما هي إلا فن إدارة علاقات دولة ما مع غيرها من الدول على حد تعبير" ليون نويل" Léon noël[470] فهي طريقة لإدارة المبادئ أو الأجهزة العامة، الأهداف الهامة وحركة الدولة خارج حدودها.

بيد أن إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية لا تتم إلا عبر تدخل العديد من المتدخلين في بناء سياستها تجاه الدول الأخرى، بغض النظر عن نوع الفعل الذي تتخذه الدولة في هذا الاتجاه، فالأستاذ "دوراسيل" J.B-Duroselle يعتبر أن فعل الدول أو أي وحدة سياسية يمارس عبر طريقتين: الأولى تقليدية تتم عبر أجهزة الدولة التقليدية سواء عبر القوة، حيث أن الحرب هي امتداد للسياسة حسب "كلاوز فتش" Clausevitz أو من خلال التفاوض، أما الثانية فهي من خلال الشعوب التي تمارس دورا متناميا في مجال السياسة الخارجية[471].

وبعيدا عن الطروحات الفكرية والنظرية في هذا الاتجاه، فإن عملية إعداد السياسة الخارجية، تبقى عملية معقدة جدا، على حد تعبير مرسيل ميرل[472] فهي تضع عدة ممثلين بوجه بعضهم البعض.

1- امحمد المالكي: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج 2، طبع دار وليلي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مراكش، 1997، ص 170.

[470]- Leon Noël : politique exterieure et diplomatie, les affaires étrangères, presses universitaires de france, paris ,1959,p:99.

[471]- J.B-Dursoelle; l'opinion publicque et la politique étrangéré, presses unversitaires de france, paris, 1959, p : 213.

[472]- مارسيل ميرل : السياسية الخارجية، المرجع السابق، ص: 47

إن تعددية الإستراتيجيات التي تتجابه على الساحة السياسية الداخلية تطرح مسألة معرفة ما إذا كانت السياسة الخارجية تحتفظ بالحد الأدنى الضروري من التناسق، كما يطرح التساؤل حول مدى سيطرة بعض الأجهزة دون غيرها في هذا المجال.

إذ يبرز في إعداد السياسة الخارجية الفرنسية دور السلطة التنفيذية، حيث يتميز الرئيس بكونه الفاعل الأساسي والمؤثر في التوجهات العامة وفي القرارات المتخذة في هذا السياق بالإضافة لدور الحكومة خاصة الوزير الأول ووزير الخارجية (الفقرة الأولى)، في حين تلعب السلطة التشريعية دورا مكملا ومحدودا في ظل نظام الجمهورية الخامسة الذي وضع أسسه الرئيس والجنرال السابق "ديغول"، كما أن المجتمع المدني الفرنسي بالرغم من عدم تدخله المباشر في قرار السياسة الخارجية إلا أن دور وسائل الإعلام وتأثيرها في توجهات الرأي العام الفرنسي، بالإضافة لدور الأحزاب والجماعات الضاغطة تبقى كلها عناصر متدخلة بصفة أو بأخرى في صياغة وتشكيل ملامح سياسة فرنسا تجاه باقي دول العالم(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السلطة التنفيذية

يتقاسم السلطة التنفيذية في دستور 4 أكتوبر 1958 (دستور الجمهورية الخامسة) رئيس الجمهورية والحكومة، غير أن تفوق الأول ورجحان مكانته ظل بارزا منذ ميلاد الجمهورية الخامسة، وإذا كان واضعو الدستور قد راموا إقامة توازن بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية[473] ، فقد سعوا أيضا إلى تمتين مؤسسة الحكومة وتنويع آليات اشتغالها، وتطوير أدائها، بشكل لا يمس مكانة الرئيس أو ينافس مجالات تدخله، فهل نحن يا ترى أمام تقسيم عمودي للمسؤولية الدستورية بين رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار الرئيس هو الفاعل الرئيسي في صياغة السياسة الخارجية، في ظل مكانته الدستورية المميزة؟ وما مدى تأثير تعاقب الرؤساء بفرنسا على التوجهات العامة لعلاقتها الخارجية وأنماط تفاعلها مع باقي الوحدات الدولية؟ ثم ما هو يا ترى دور الحكومة في إعداد السياسة الخارجية؟ وهل يمكن القول بتفرد وتميز وزير الخارجية في هذا المجال عن باقي الوزراء؟ وإلى أي حد ساهمت المتغيرات الدولية الراهنة والدينامية التي تعرفها العلاقات الدولية في الحد من صلاحية وزير الخارجية في صياغة قرارات السياسة الخارجية؟

<u>أولا : رئيس الجمهورية</u>

يتميز النظام السياسي الفرنسي بكونه نظام شبه رئاسي، يعطي العديد من الصلاحيات والامتيازات لرئيس الدولة تجعل منه الفاعل الرئيسي في مجال السياسات العامة للبلاد، وقد كفل دستور الجمهورية الخامسة هذا التميز لرئيس الجمهورية وزاد من أهمية المكانة التي يحظى بها الرئيس في مجال السياسة الخارجية.

كما ساهم رؤساء الجمهورية الخامسة بفرنسا في دعم المكانة الدولية لفرنسا، بالرغم من الخصوصية التي يتميز كل منهم بها عن الآخر.

473- أمحمد المالكي : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المرجع السابق، ص 214.

ا: رئيس الجمهورية الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية الفرنسية

طبقا للمادة 20 من دستور 1958، فإن « الحكومة هي التي تحدد وتقود سياسة الأمة »[1] وفي الواقع فإن رئيس الدولة هو الذي يحدد ويقود السياسة العامة- خاصة السياسة الخارجية- مع أنه غير مسؤول أمام الجمعية الوطنية. وبمقتضى تعديل 1962، أصبح الرئيس ينتخب بالاقتراع العام المباشر أما مدة الرئاسة فقد حصرت في سبع سنوات قابلة للتجديد[2] ، وقد أضفت هذه التعديلات قيمة مضافة على مكانة الرئيس وزكت من صلاحياته الدستورية.

وتبرز صلاحيات الرئيس الدستورية من خلال تعينيه للوزير الأول، بموجب المادة الثامنة من الدستور، حيث « يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول وهو الذي يستقبله بعد تقديم استقالة الحكومة، وبناء على اقتراح الوزير الأول يعين رئيس الجمهورية ويقيل أعضاء الحكومة» [3] ، كما أن له إمكانية حل البرلمان الفرنسي- الجمعية الوطنية- طبقا للمادة 12 من الدستور، بالإضافة لصلاحياته الدستورية في حالة الاستثناء وممارسة السلطة التنظيمية[1] وتزداد أهمية الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بفرنسا، عند الحديث عن السياسة الخارجية.

فهو الذي يتولى سلطة تعيين السفراء والمندوبين فوق العادة لدى الدول الأجنبية، ويعتمد لديه السفراء ومبعوثي الدول الأجنبية[2] كما يعتبر رئيسا للقوات المسلحة وقائدا للجنة الدفاع الوطني العليا طبقا للمادة 15 من الدستور.

وتظهر مكانة الرئيس البارزة في النظام السياسي الفرنسي من خلال المادة الخامسة من الدستور، التي تعتبره الضامن للاستقلال الوطني والحامي لإقليم الدولة، إضافة إلى التزامه بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية وفرض احترام تطبيقها.

وباستقرائنا للمكانة الدستورية للرئيس بفرنسا، يمكن الجزم بمحورية دوره في صياغة السياسة الخارجية. وإلى جانب الصلاحيات المكفولة له بموجب الدستور، فإن الخصوصية والكاريزما التي يتميز بها كل رئيس عن الآخر، تضفي نمطا مميزا في صناعة القرار بفرنسا.

ومن ثم يمكن القول، أنه إذا كانت مكانة الرئيس المتفردة تجد أساسها من اختصاصاته الدستورية وانتخابه مباشرة من طرف الشعب الفرنسي، فإن تميز السياسة الخارجية بل حتى تباينها في فترات معينة ينبع أساسا من التكوين الشخصي والتوجهات التي يؤمن بها كل رئيس عن الآخر[3].

ويساعد الرئيس في قرار السياسة الخارجية بعض الأجهزة من قبيل أمانة سر قصر الاليزيه، ثم هيئة الأركان في مسائل الدفاع وسكرتير خاص بشؤون إفريقيا، كما يرأس مجالس ولجنة الدفاع الوطني ولديه الإمكانية لدعوة مجالس

---

[1] - أنظر دستور أكتوبر 1958.
[2] - بالنسبة لمدة الرئاسة تم تعديلها لتصبح خمس سنوات قابلة للتجديد.
[3] - المادة الثامنة من الدستور الفرنسي.
[1] - المادة 16 والمادة 13 من دستور فرنسا.
[2] - المادة 14 من دستور فرنسا (6 أكتوبر 1958).
[3] - يمكن جرد بعض الأمثلة من قبيل: علاقة فرنسا مع المغرب في عهد الرئيس ميتران التي تميزت بالفتور في مقابل تميزها إبان فترة حكم فاليري جيسكار ديستان والرئيس جاك شيراك.

مصغرة يعالج فيها المسائل الحساسة والمستعجلة، ففي أقل من 5 سنوات عقد "جورج بومبيدو" الرئيس الفرنسي السابق مثلا، 25 مجلسا مصغرا مخصصا للدفاع و35 مجلس للشؤون الخارجية[474].

II: رؤساء الجمهورية الخامسة: التغيير من داخل الاستمرارية

إن أهم ما يمكن ملاحظته بالنسبة لمؤسسة الرئاسة بفرنسا، أن المؤهلات والقدرات الشخصية لأي رئيس، إلى جانب طبيعة توجهاته الإيديولوجية والفكرية، هي التي تساهم إلى حد بعيد في إبراز دوره وخصوصيته في مجال السياسة العامة للبلاد، بما فيها السياسة الخارجية.

بيد أن تعاقب الرؤساء على قصر الإليزيه في ظل نظام الجمهورية الخامسة، لا يعني وجود قطيعة أو انعدام خيط رابط بين هذا الرئيس وذاك في مجال السياسة الخارجية.

ولعل الجنرال "ديغول" De gaulle هو الرئيس الأبرز والأب المؤسس للتوجهات الخارجية للجمهورية الخامسة، حيث أثر بشكل جلي على معالم السياسة الخارجية الفرنسية، بتبنيه العديد من القرارات الإستراتيجية الهامة من قبيل الاستقلال عن مظلة حلف الشمال الأطلسي والدعوة إلى بناء تحالف أوروبي لمواجهة الهيمنة الأمريكية داخل أوروبا وخارجها خاصة في ظل امتلاك فرنسا للقدرات النووية[475].

ففي كتاب له بعنوان "مذكرات الأمل"[476] رسم ديغول أول رئيس للجمهورية الخامسة مفهوما خاصا به في مجال السياسة الخارجية، حيث يقول: « إن عملنا الخارجي يتطلب دفعا من جانبي-لأنه يلزم بلادنا على مدى طويل، وبصورة حيوية، ومع أن الدستور يجعل بوضوح من رئيس الجمهورية حاميا للاستقلال، ويحدد بأنه يفاوض ويصادق على المعاهدات، ويجعل من سفرائنا ممثليه الشخصيين، ويتمتع بأن يكون سفراء الدول الأجنبية معتمدين لديه، فإن من طبيعة الأمور في النهاية أن أترك طابعي الشخصي على دفاعنا الذي حدد تحوله حسبما أمليه، وحيث تكون معنويات وانضباطية الكل جزءا من مسؤوليتي، وهذه الأسباب واضحة تتعلق بشخصي وأيضا لأن الرئيس مسؤول، بحسب مؤسساتنا عن "سلامة الأراضي" لأنه رئيس القوات المسلحة"، ورئيس مجالس ولجان الدفاع الوطني».

إن شخصية "ديغول" الكاريزمية وتكوينه العسكري وتوجهاته الفكرية والسياسية صاغت مفهوما خاصا لمؤسسة الرئاسة حيث جعلت منها محور وأساس كل التوجهات العامة للدولة الداخلية والخارجية، بل أكثر من ذلك فإن الرئيس هو صاحب القرارات الكبرى والمبادرات الهامة في السياسة الفرنسية الخارجية، وذاك ما قد تجلى خاصة في فترة حكم "ديغول" بين 1958 - 1969، ولعل ذلك ما حذا "بجاك شابان دلماس" ليعتبر أن السياسة الخارجية هي في صلب الميدان الخاص للرئيس بفرنسا وأصبح الحديث عن شخصنة للسلطة.

وقد أضطلع "فاليري جيسكار ديستانغ" بالمسؤولية الشخصية عن بعض القرارات الأكثر إثارة للجدل، التي اتخذت خلال مدة ولايته، مثل حملة المظليين في دولة زائير، فعكست تلك القرارات استمرارا وتزويدا لصلاحيات الرئيس في مجال القرارات الخارجية.

474- مارسيل ميرل: مرجع سابق، ص 121.

475 _jean klin : l'heritage gaullien l'otan et l'europe , politique étrangére n°1 , 1996, pp :215-219

476- شارل ديغول: مذكرات الأمل، الانبعاث، باريس، بدون تاريخ، ص:346/345

كما يعتبر "فرانسوا ميتران" François Mitterrand أحد الرؤساء الذين ميزوا السياسة الفرنسية بالعديد من التوجيهات المهمة، فيما يتعلق بالعلاقة بين الشمال والجنوب، والسياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، ثم اتجاه إفريقيا[1] وقد أكد ميتران في مقابلة منشورة في صحيفة LE MONDE بتاريخ 2 يوليوز 1981 أن رئيس الجمهورية: « يمارس سلطة كبرى ولا سيما في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع، وهذا التوزيع في الأدوار لا يفرض أية حصرية على أي كان. وإنما يعكس إرادتي-الشرعية- بمراقبتي شخصيا لكل ما يتعلق بأمن البلاد" كما أن السياسة الخارجية هي بالنتيجة تنبع من مسؤوليته المباشرة»، ويذهب أكثر من ذلك بقوله، في خطاب القي بمدينة ليل سنة 1983 «عندما طلبت من الفرنسيين ثقتهم، وعندما قاموا بمنحي إياها، فإني عرفت منذ اليوم الأول بأنه سيكون علي مواجهة قرارات ومسؤوليات أعمالنا، إن المسؤولية والقرار يرجعان، أيها الفرنسيون والفرنسيات، إلى رئيس الجمهورية»[2] .

وبالرغم من أن السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس"جاك شيراك"[3] Jacque Chirac تعتبر بمثابة عودة للنهج الديغولي إلا أن أهم ملامح هذه السياسة هي إستمراريتها وارتباطها بالسياسة الخارجية في عهد"ميتران" بالرغم من تغيير الآليات، وهكذا فالدفاع عن استقلالية فرنسا تجاه الولايات المتحدة، ودعم البناء الأوروبي الموحد والبحث عن دور فعال لفرنسا دوليا هي أهم مميزات الإستراتيجية الفرنسية عهد " شيراك"

والحديث عن خصوصية السياسة الخارجية الفرنسية في عهد " شيراك"، يستوجب الإشارة إلى متانة الروابط الشخصية التي كانت تربطه بالملك الراحل الحسن الثاني ومدى تأثير ذلك في مسار العلاقات بين باريس والرباط.

فإذا كان "فاليري جيسكار ديستانغ" هو صديق الحسن الثاني لدرجة أن هذا الأخير يناديه بالصديق (Mon copain)، فإن العلاقة الشخصية بين "شيراك" والحسن الثاني لا تقل عن ذلك ما تجلى في حضور الحسن الثاني للاحتفالات التي شهدتها باريس بمناسبة عيدها الوطني، وذلك فترة وجيزة قبل رحيله، في إشارة بليغة على مدى الاحترام والثقة التي يكنها له الرئيس "شيراك"، وقد عمل هذا الأخير على دعم استمرار تلك العلاقات المتميزة خلال بداية عهد حكم الملك محمد السادس وتجلى ذلك على الخصوص في الدعم المتواتر للمغرب في قضية الصحراء.

غير أن تولي "ساركوزي" ومن بعده فرنسوا اولاند و ماكرون لكرسي الرئاسة بباريس طرح أكثر من تساؤل عن مدى الالتزام بخطى "شيراك" في مجال التعامل مع أقطار شمال إفريقيا، ومن بينها المغرب.

ومجمل القول أن تغيير وتبدل الرؤساء بالإليزيه، لا يلغي ذلك الخيط الرابط بين كل مرحلة من مراحل السياسة الخارجية الفرنسية بسابقاتها. إن النهج الديغولي، والبراغماتية السياسية، وكذا التوجه نحو دعم مكانة فرنسا الدولية مقابل القوة الأمريكية، كلها تمثل بعض الملامح التي ظلت تميز السياسة الخارجية الفرنسية، ومن ثم يمكن القول أن مؤسسة الرئاسة بفرنسا تشهد نوعا من التغيير داخل الاستمرارية، ولكن ذلك لا يلغي قوة حضور الحكومة في ميدان صناعة السياسة الخارجية الفرنسية.

ثانيا: دور الحكومة في إعداد السياسة الخارجية

1- louis wizritza: Le grand gachis, édition forst, paris, 1991, p 16

2 - مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص: 118.

3 - frédric BOZO: la politique étrangère de france depuis 1945, edition de la découverte, paris, 1995, p 109.

تعكس مكانة الحكومة في الدستور الفرنسي أهمية الرأي المتواتر حول النظام السياسي الفرنسي بكونه نظام شبه رئاسي régime semi présidentiel حيث تلعب الحكومة دورا بارزا في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

وبالنظر للمكانة الدستورية المميزة للرئيس بفرنسا أضحت مهمة الحكومة في ميدان السياسة الخارجية هي تنسيقية وتنفيذية أكثر منها صاحبة مبادرة في هذا الميدان، وإن كان يحفظ للوزير الأول ووزير الخارجية وباقي الوزارات التقنية هامشا للحركة في مجال السياسة الخارجية.

I: الوزير الأول

يتصدر الوزير الأول قائمة أعضاء الحكومة، ويحظى بالعديد من الصلاحيات الدستورية التي تؤهله للقيام بالعديد من المبادرات في مجال صناعة السياسة الخارجية الفرنسية، وقد خولته المادة 21 من دستور 6 أكتوبر 1958 « سلطة إدارة نشاط الحكومة»[1]، ومن ثم فهو يحظى بسلطة الإدارة لميادين السياسة العامة للدولة، بما فيها السياسة الخارجية.

وانطلاقا من المكانة التي يحتلها داخل الجهاز الحكومي، والدور الذي يقوم به في مجال التنسيق والإشراف على حسن سير عمل الحكومة، يبقى الوزير الأول، رغم هيمنة الرئيس على عمل السلطة التنفيذية، أحد أعمدة السلطة الحكومية.

بيد أن الإشكال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو حالة وجود تعارض بين طبيعة التمثيل السياسي والحزبي، لكل من الرئيس والوزير الأول، أي أن الوزير الأول ينتمي لحزب غير الذي ينتمي له الرئيس. فما مدى تأثير ذلك على التناسق بين عمل الحكومة والرئيس؟ هل سيكون هناك انسجام أم تعارض؟ وإلى أي حد سيؤثر ذلك على مستوى قرار السياسة الخارجية بفرنسا؟

لقد أثبتت الممارسة السياسة الفرنسية أنه رغم وجود وزير أول منتمي لحزب غير حزب الرئيس ورغم وجود بعض الاختلافات على مستوى سير العمل الحكومي وطريقة توجيهه، إلا أن ذلك لم يصل إلى حد وجود طلاق بائن بين الوزير الأول والرئيس، وذلك للعديد من الاعتبارات من قبيل محورية دور الرئيس ومكانته الدستورية التي تؤهله للتدخل في كافة الميادين الحكومية، وكذا لمحدودية الصلاحيات التي يخولها الدستور للوزير الأول، بالإضافة إلى ضرورة التعاون بين الطرفين لتجاوز الإكراهات التي تواجه السلطة التنفيذية، ولا غرو من ان السياسة الخارجية الفرنسية التي تعتبر مجالا محفوظا للرئيس إلى درجة كبيرة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تعتبر المجال الأكثر حاجة إلى دعم التناسق بين جميع صناع القرار، حتى يتم تحقيق الأهداف التي تتماشى والمصلحة الوطنية للدولة.

ويظهر ذلك التناسق بين عمل الوزير الأول ومؤسسة الرئاسة، في مجال السياسة الخارجية، من خلال أهلية الرئيس للتواصل والتعامل مباشرة مع أعضاء الحكومة من قبيل وزير الخارجية ووزير الدفاع، والاستشارة مع الوزير الأول في القضايا التي تهم السياسة الفرنسية[477].

II : وزير الخارجية وباقي الوزراء

[1] - المادة 21 من الدستور الفرنسي.

[477]- Bernard CHANTEBOUT : Droit constitutionnel ; Edition DALLOZ, 23éme édition, 1er Oût 2006, p.480

يبرز دور العديد من الوزارات في مجال السياسة الخارجية، إلى جانب وزير الخارجية الذي يتمتع بالعديد من الصلاحيات في هذا المجال، فقد بات العديد من الوزراء التقنيين يتقاسمون أو يتداخل اختصاصهم مع اختصاصات وزير الخارجية.

أ- وزارة الخارجية:

رغم أن وزارة الخارجية لم تعد المكان الوحيد الذي تنشأ فيه السياسة الخارجية بفرنسا، إلا أنها تبقى مع ذلك الأداة المتميزة لتطبيقها. فتقليديا يعهد بتطبيق السياسة الخارجية إلى الجسم الدبلوماسي الموضوع تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية، وتنقسم هذه الإدارة إلى قطاعين: قطاع الإدارة المركزية، وقطاع المراكز الموجودة في الخارج. ويختلف تنظيم الأقسام، على مستوى الإدارة المركزية من بلد لآخر، بحسب الأهداف المسطرة في هذا القطاع.

وباستقراء التقسيم القطاعي في وزارة الخارجية الفرنسية، نجد أن الوزير يأتي على رأس الوزارة يسانده مكتب خاص والأمانة العامة، بالإضافة إلى وجود العديد من المديريات: مديرية الشؤون السياسية، وأخرى للشؤون الاقتصادية والمالية، مديرية الشؤون الإفريقية، مديرية أوروبا، مديرية آسيا وأوقيانيا، مديرية إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط ثم مديرية أمريكا، زد على ذلك المديريات الخاصة بسياسات ومشاريع ووسائل التنمية، والمديرية العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية والمديرية الخاصة بالفرنسيين المقيمين في الخارج والأجانب الموجودين في فرنسا، كما توجد عدة أقسام كقسم الأرشيف وقسم الإعلام والصحافة وقسم البرتوكول.

بالإضافة لذلك يدعم دور وزارة الخارجية في المجال الخارجي ، جهاز دبلوماسي ضخم مكون من العديد من السفارات والقنصليات والمكاتب القنصلية التي تسعى إلى خدمته والدفاع عن المصالح الفرنسية بالخارج، ويزداد دور هذه السفارات والقنصليات في البلدان التي تدخل في إطار ما يسمى "مناطق النفوذ الفرنسي"[478] بيد أن الدينامية التي تعرفها العلاقات الدولية، وازدياد الترابط والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وغيرها، بات يفرض تدخل العديد من الوزارات التقنية والقطاعية في مجال السياسة الخارجية، وفرنسا لا تشكل استثناء من هذا التطور.

ب- دور الوزارات التقنية في السياسة الخارجية:

إلى جانب الدور المحوري الذي يلعبه وزير الخارجية في مجال العلاقات الخارجية، يظهر دور العديد من الوزارات التقنية.

وهكذا يقوم "وزير مفوض للتعاون والتنمية" بنشاط خاص في مجال العلاقات مع العالم الثالث ولا سيما دول إفريقيا، كما توجد وزارة للتجارة الخارجية لها الكلمة الأولى في المبادلات الاقتصادية العالمية ومجمل العلاقات الاقتصادية التي تربط فرنسا بالخارج. ويلعب الوزير المكلف بالشؤون الأوروبية دورا هاما في سياق العلاقات مع باقي دول أوروبا، وينضاف إلى سلسلة الوزارات السابقة، وزارة الدفاع، حيث يمتلك وزير الدفاع، كلمة مهمة في السياسة الخارجية، كما تلعب وزارة المالية دورا متناميا في العلاقات الخارجية من خلال مديرية العلاقات الاقتصادية الخارجية، وعبر إشرافها على

[478]- كما هو الأمر بالنسبة للمغرب.

مجمل الاتفاقيات التي تهم المالية العامة للدولة، وثمة وزارات أخرى، مثل وزارة النقل، تمتلك صلاحيات تجبرها على الاهتمام بالبعد الدولي لنشاطاتها.

ويمكن القول إجمالا، أنه ليست هنالك إدارة وزارية لا تعالج بصيغة أو بأخرى وتحت شكل معين، مسائل دولية تهم ميدانها أو قضايا من اختصاصها ذات انعكاسات دولية.

لكن الإشكالية التي لا تنفك تفرض نفسها بإلحاح في سياق الحديث عن صناعة السياسة الخارجية الفرنسية، هي هل حقا تتولى الحكومة رسم السياسة العامة للبلاد، وتقرر بشكل مستقل في مجال السياسة الخارجية؟

يمكن التدليل على محدودية دور الحكومة، بأهمية دور الرئيس في صناعة قرار السياسة الخارجية، حيث تمحورت الفلسفة الدستورية للنظام الفرنسي، حول إعطاء الرئيس موقعا مميزا بداخل المؤسسات الدستورية الفرنسية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من جهة، ومن جهة ثانية أهمية الدور الذي تضطلع به السلطة التشريعية والقوى الأخرى المؤثرة في صياغة سياسة فرنسا الخارجية.

الفقرة الثانية: دور السلطة التشريعية والمجتمع المدني في السياسة الخارجية الفرنسية

في الوقت الذي يسيطر فيه الحديث عن العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول في ظل نظام دولي متغير المعالم والملامح بكل ما يفترض ذلك من اعتبار الإكراهات الخارجية بمثابة محدد أساسي لسلوكات الدول حتى على مستوى الداخل، وبالرغم من توسع مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسة للدول، فإنه يلاحظ تواضع تدخل البرلمان في تحديد السياسة الخارجية، فأغلب البرلمانات في العالم باتت تعرف مصادرة متنامية في ما يتعلق بالتدخل ومراقبة النشاط الخارجي للسلطة التنفيذية، باستثناء الحالة الأمريكية، حيث يلعب الكونغرس الأمريكي دورا مؤثرا في مجال السياسة الخارجية، ويمكن تبرير ذلك بعدة أسباب من قبيل الأنظمة الانتخابية، نظام الأحزاب، شخصنة السلطة...

وعلى ضوء ما تقدم، هل يمكن القول بوجود دور فعال للجمعية الوطنية الفرنسية في صياغة السياسة الخارجية، أو على الأقل في التأثير عليها؟ وإلى أي حد ساهم النظام الدستوري للجمهورية الخامسة في تقليص دور البرلمان والحد من دوره في صناعة القرار الخارجي الفرنسي؟

<u>أولا: السلطة التشريعية: فاعل ثانوي</u>

حظيت السلطة التشريعية بمكانة محددة في دستور الجمهورية الخامسة خلافا للموقع الذي احتلته في تجربة الجمهورية الرابعة، حيث أصبح البرلمان مجرد غرفة لتسجيل اتفاقات الأحزاب السياسة ونزاعاتها حسب تعبير الأستاذ أمحمد المالكي.[479]

بيد أن تراجع دور البرلمان في فرنسا في ظل نظام 1958، لا يلغي دوره بالمطلق في مجال السياسة الخارجية، إذ يمكن التمييز بين دوره في إعداد السياسة الخارجية وبين تنفيذها، أي بين المراقبة السابقة ثم اللاحقة.

<u>ا: المراقبة السابقة</u>

[479] - امحمد المالكي: مرجع سابق، ص 234.

ويبرز دور الجمعية الوطنية الفرنسية في إطار مراقبتها السابقة لصياغة السياسة الخارجية، من خلال الحق في إعلان الحرب، ثم التصويت على الاعتمادات المالية الممنوحة للوزارات.

فرغم تراجع الحروب بمعناها الكلاسيكي في الوقت الراهن واستبعاد حصول مواجهة مباشرة بين فرنسا وغيرها من الدول إلا أن حق إعلان الحرب يبقى محفوظا للبرلمان الفرنسي، حيث تم التنصيص على هذا الحق في المادة 35 من دستور أكتوبر 1958، رغم تجاوزه في حالات كثيرة، حيث أن هناك تنازعا في الدعوة للدخول في الحرب بين رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية، رغم أن المشرع الفرنسي حسم في ذلك من خلال المادة 35 من الدستور.

بيد أنه لا مندوحة من القول، أن طبيعة التدخلات الفرنسية في الخارج رغم اختلاف تسمياتها(تثبيت النظام، تطبيق اتفاقيات الدفاع، الاستجابة لنداء حكومة صديقة..) أضحت تبرر بشكل جلي تجاوز البرلمان في مجال إعلانه الحرب.

إن طبيعة الحروب الحديثة التي تعتمد السرعة والسرية في التنفيذ، بالإضافة إلى طبيعة اشتغال البرلمان، كل ذلك يؤكد تراجع سلطة الرقابة الممنوحة للبرلمان بخصوص إعلان الحرب.

ويدخل في إطار المراقبة السابقة أيضا مراقبة الموازنة فالتصويت على الاعتمادات الممنوحة لمختلف الوزارات تقدم للبرلمان الفرصة لمناقشة التوجهات العامة للدولة، ووسيلة للضغط على توجهات السياسة الحكومية، بما في ذلك ميدان السياسة الخارجية.

ومع أخذ واقع الأغلبية بعين الاعتبار، وبسبب الإجراءات الموازنية النافذة، فإن مناقشة الاعتمادات المخصصة لكل وزارة تقتصر على عدة مناوشات طقسية بين الحكومة والمعارضة وتنتهي غالبا بتخفيض رمزي لإجمالي الاعتمادات.

II: المراقبة اللاحقة:

تعتبر المراقبة اللاحقة بمثابة ممارسة، تسعى من خلالها البرلمانات إلى الرقابة على نتائج المبادرات التي تتخذها السلطة التنفيذية.

وتتجلى هذه المراقبة عبر التصديق على المعاهدات، حيث لا يمكن دخولها حيز التنفيذ دون موافقة مسبقة من طرف السلطة التشريعية، ونادرا ما قام البرلمان الفرنسي بالتنديد بالمبادرات الحكومية.

إن المادة 35 من دستور 1958 تخضع للموافقة البرلمانية « المعاهدات التي تلزم مالية الدولة...»[1] كما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات الموقعة من جانب الحكومة الفرنسية للتزود بالغاز أو البترول.

وتتجلى أيضا المراقبة اللاحقة من خلال الأسئلة الكتابية والشفوية لأعضاء الحكومة من خلال مساءلة الحكومة في مجال السياسة الخارجية، حيث يمكن الإشارة هنا إلى اللوم الذي وجهه البرلمان للحكومة الفرنسية بعد انسحابها من حلف الشمال الأطلسي O.T.A.N سنة 1960 [2]، بالإضافة إلى إمكانية تعيين لجان تحقيق بالنسبة لبعض الأزمات.

[1]- المادة 35 من الدستور الفرنسي.
[2] - مارسيل ميرل مرجع سابق ص : 56

خلاصة القول، أن دور البرلمان في السياسة الخارجية الفرنسية، ورغم آليات اشتغاله المهمة والتي يؤكد الدستور الفرنسي عليها في أكثر من بند، إلا أن واقع صناعة القرار بفرنسا يبرز بجلاء أن البرلمان يلعب دور المكمل وليس الفاعل في السياسة الخارجية، مقارنة بالدور الكبير الذي تلعبه السلطة التنفيذية.

ثانيا: المجتمع المدني الفرنسي

إن هيمنة الجهاز التنفيذي وإلى حد ما التشريعي على صنع القرار في مجال السياسة الخارجية الفرنسية، لا ينفي وجود هيئات أخرى مؤثرة في تفاعلات فرنسا الخارجية.

ويزداد تأثير هذه الهيئات نتيجة تنامي عدد وكثافة التفاعلات بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إلا أن أهمها تبقى الأحزاب السياسية بالإضافة للدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام في توجيه مسار السياسة الخارجية الفرنسية.

ا: الأحزاب السياسية

يبدو جليا منذ البداية صعوبة تقييم دور الأحزاب في مجال إعداد السياسة الخارجية وذلك نتيجة العديد من العوامل، من قبيل:

تداخل البرامج الحزبية
صعوبة وجود حد فاصل بين السياسة الداخلية والخارجية للأحزاب
ضبابية المشهد الحزبي
تنوع التيارات الحزبية بين يسار ويمين ووسط.

والمتتبع للمشهد السياسي الحزبي بفرنسا يخلص إلى نتيجة مفادها أن جميع الأطياف السياسة (الحزبية) الفرنسية تحاول رسم سياستها الخارجية الذاتية، وغالبا ما يسعى مسؤلو الأحزاب من أجل التأثير على السياسة الخارجية من خلال العديد من المبادرات. ويبرز دور الأحزاب بشكل خاص بإقامتها جسر وترابط بين التوجهات الكبرى للعمل الحكومي وبين التوجهات العامة للرأي العام الفرنسي الذي سنتطرق إلى الحديث عنه فيما سيأتي.

إن ممارسة " الميدان الخاص" التي أقرها "ديغول" في سياسة فرنسا الخارجية والتي تشبه إلى حد ما "المجال المحفوظ للملك" في السياسة الخارجية المغربية[480]، تؤمن مبدأ التناسق الحكومي على صعيد السياسة الخارجية إلا أن ذلك لا ينفي وجود توترات داخل الأغلبية والمعارضة.

فبعد ما كان تيار" الوسطيين" ينتقدون سياسة "ديغول" الخارجية فإن الديغوليين لم يخفوا هم أيضا انتقادهم تجاه سياسة " فاليري جيسكار ديستانغ" كما هو الحال بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي مع سياسة "فرانسوا ميتران" الخارجية أو أحزاب اليسار والوسط تجاه سياسة شيراك وخلفه "ساركوزي".

480 - Abderrahim El Maslouhi : Le domaine réservé en politique étrangère à la lumière de l'histoire et du droit marocain, Revue juridique politique et économique du Maroc, éditée par la Faculté des sciences juridiques, N° Double 31-32 , 1999, Rabat, pp :67-68.

وعلى ضوء الخريطة السياسية الفرنسية التي تتزخرف بالعديد من الأطياف السياسية: اليسار، اليمين المعتدل واليمين المتطرف[481]، الوسط والشيوعيين، يمكن الإقرار أن الأحزاب السياسية الفرنسية تلعب دور المؤثر في سياسة فرنسا الخارجية، تبعا لتموقعها، هل هي في المعارضة أم في الحكم؟

لكن رغم ذلك كله، يبقى دور الأحزاب بفرنسا بالمجال الخارجي، مرتبطا بعوامل داخلية وأخرى خارجية، من قبيل توجه الرأي العام الفرنسي، والخريطة الإستراتيجية الدولية، ثم دور وسائل الإعلام والصحافة، بالإضافة للدور المؤثر الذي تلعبه النخبة السياسية والثقافية.

II: الرأي العام بفرنسا

لا غرو أن وجود الرأي العام كقوة مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية، على الأقل في النظم الديمقراطية مثل فرنسا، يطرح إشكالا كبيرا حول مدى قوة تأثيره في هذا النطاق.

فالرأي العام حسب "كانغ" هو « قوة رهيبة أكثر من أي قوة أخرى ظهرت حتى الآن في تاريخ الإنسانية» بينما يعتبر "بالمرستون" بأن « الآراء العامة هي أقوى من كل الجيوش»[482]

في حين يعتبر "جون ستوتزل" أن التمييز بين الرأي الخاص، أي رأي الجماعات المحدودة، والرأي العام، يتم من خلال عناصر ثلاثة:

بنية الرأي العام.
أهدافه ومراميه.
تحركاته[1].

وبغض النظر عن الجدالات الفقهية حول مفهوم وأثر الرأي العام، يمكن القول بأن تأثير الرأي العام في النسق الخارجي، يتم عن طريق الاستشارات الانتخابية (الاستفتاء، الانتخابات...) إضافة إلى ردود أفعاله تجاه قضايا معينة تؤثر في التوجهات الكبرى وفي السياسة الخارجية للدول(كما هو الشأن بالنسبة لأصحاب السترات الصفراء التي تجاوز مدى تأثيرها حدود فرنسا إلى باقي الدول الأوربية)خاصة ما باتت تشكله مواقع التواصل الاجتماعي والسرعة اللامتناهية لتداول الاخبار والمعلومات ومن ثم توجيه الرأي العام.

بيد أن هناك العديد من الإكراهات التي تظل تؤثر في مستوى تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية، حيث أنه يبقى متقلبا وسهل الانقياد، وهذا يرجع أساسا لواقع أنه نادرا ما يمتلك قدرة على استباق الأمور، وأنه يكتفي في معظم الأحيان بالرد على الضربة بعد وقوعها، ولا سيما تجاه أحداث جرت آنفا، يمكن أيضا ملاحظة طغيان الشخصية العاطفية وغياب التناسق، كما أن صانعي القرار نادرا ما ينصاعوا للرأي العام، كما هو الأمر بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية

[481] - الذي يتزعمه جون ماري لوبان، الذي مر إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية سنة 2002 أمام جاك شيراك، حيث يزداد تأثيره في النخبة والرأي العام الفرنسيين، وذلك ما تزكى في الانتخابات الرئاسية لسنة 2007. والانتخابات البلدية لسنة 2019

[482] - مارسيل ميرل: مرجع سبق ذكره، ص 94.

1 -J.B-Dursoelle l'opinion publique et la politique étrangére, op. Cit ,p:214

إبان فترة حكم "بوش الإبن"، التي ظلت تتجاهل الرأي العام الأمريكي، خصوصا في قضايا إستراتيجية مثل الحرب في العراق وأفغانستان.

وبالنسبة للحالة الفرنسية، لا يختلف الأمر كثيرا والأمثلة التاريخية الدالة على ذلك عديدة مع وجود بعض الإستثناءات القليلة والنادرة، ولعل أبرز مثال على ذلك هو التأثير الذي لعبه الشارع الفرنسي في اتخاذ موقف حاسم اتجاه القضية الجزائرية، وقد عمل الجنرال" ديغول" من أجل إقناع الرأي العام الفرنسي(حوالي 4 سنوات) للقبول باستقلال الجزائر.

وخلاصة القول أنه بدون مساعدة الرأي العام، فإن أي حكومة لا تستطيع مواجهة تحديات محيطها الخارجي، رغم أن اهتمام الرأي العام ينصب أكثر نحو القضايا الداخلية، زيادة على الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في توجيهه والتأثير في اتجاهاته، زد على ذلك العناصر الأخرى المؤثرة مثل: الأحزاب، جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة وغيرها..

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية الفرنسية مطلع القرن الواحد والعشرين

يقول "ريني ريموند": في معرض حديثه عن السياسة الخارجية الفرنسية: «...بين خوف الهبوط، وأمل النهوض، نتذبذب، نمر، تقريبا بدون تغيير، بعقدة من الداخل تناقض النجاح بشكل صريح إلى عقدة التفوق، التي تصبح أحيانا غير مقبولة من شركائنا، نحن نوازن بين الكآبة والإقناع... »[1] فخاصية التذبذب والتأرجح هي سمة ملازمة للسياسة الخارجية الفرنسية وذلك ما ينعكس على مجمل المواقف الفرنسية من القضايا الدولية.

وهكذا، فبالنظر لكون فرنسا أحد أهم المؤسسين والداعين لأوروبا الموحدة، فإن الرهان الأوروبي ظل يمثل أولوية أساسية في أجندة الساسة الفرنسيين، بما تمثله أوروبا الموحدة من آمال وطموحات لفرنسا، خاصة في ظل التنافس الذي لم يرق بعد إلى مرتبة الصراع مع القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شهدت العلاقات معها مراحل من المد والجزر، كان أهمها القرار الفرنسي- زمن الجنرال"دوغول" De gaulle بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي، وما خلفه ذلك من إستتباعات على علاقات باريس بمحيطها الأوروبي-الأطلسي.

غير أن الحديث عن المكانة الدولية لفرنسا، لا يستقيم بدون التطرق لعلاقتها بمستعمراتها السابقة بإفريقيا، ومدى متانة أو ضعف التأثير الفرنسي بها، ثم التطرق إلى العلاقة مع العالم العربي لما يمثله من تأثير في السياق الدولي، خاصة منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي.

الفقرة الأولى: الرهان الأوروبي والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لا مندوحة من القول، أن أهم التحديات والرهانات التي لا زالت تواجه فرنسا بداية الألفية الثالثة، هي ولا شك التحدي الأوروبي ومدى قدرة الأوروبيين على إنشاء قوة تضاهي إن لم تتفوق على غيرها في عالم ما بعد الحرب الباردة (أولا).

1 -René Rémond : LE MONDE, 9 janvier 2001, p :1

أيضا ظلت العلاقة بالقوة الأمريكية أو بالقوة المهيمنة l'hyperpuissance على حد تعبير"هوبير فيدرين" وزير الخارجية الفرنسي الأسبق[483] أحد أهم التحديات التي تؤثر إلى حد كبير في المستوى التفاعلي لفرنسا وعلاقاتها الخارجية (ثانيا).

أولا: فرنسا والاختيار الأوروبي

منذ ميلاد الجمهورية الخامسة سنة 1958 وفرنسا تسعى جاهدة لبناء أوروبا قوية وفاعلة أساسية في النسق الدولي، لدرجة بات معها الرهان الأوروبي هو أساس الفعل الفرنسي الدولي، ولعل ذلك ما عبر عنه الرئيس السابق "جاك شيراك" بقوله أن أوروبا ليست جزءا من السياسة الخارجية ولكنها " سياسة داخلية لدولتنا" "politique intérieure de notre pays " [484] ، فالخيار الأوروبي يعتبر المحور الأساس في السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة في ظل التوافق الفرنسي/ الألماني، الذي تم تدشين وبناء أسسه باتفاقية "الإليزيه" يناير سنة 1963 بين كل من الرئيس الفرنسي الجنرال De gaulle والمستشار الألماني Adenauer " إدناور"، حيث أضحت العلاقات الفرنسية الألمانية محورية وأساسية في النسق الأوروبي، وبتنا نلاحظ في كل فترة ثنائيات بين زعماء الدولتين، كما هو الأمر بين جيسكار وهيلمت وميتران وكول، رغم أن ذلك التقارب والتوافق يجب أن لا يخفي الفروق بين الدولتين خاصة على الصعد الديمغرافية والإقتصادية[485].

إن الطموح الفرنسي في خلق أوروبا موحدة وقادرة على تحدي القوى الأخرى، يأتي في سياق رغبة فرنسا لخلق مكانة لها تتلاءم وطموحاتها على الصعيد الدولي، وهي رغبة تجد أسسها في الإرث الديغولي الذي لا زال يؤثر إن لم نقل يوجه سياسة فرنسا مطلع القرن الواحد والعشرون.

فبوجود أوروبا واحدة وموحدة، ستتعزز ضمنيا المكانة الدولية لفرنسا، وستصبح قادرة على فرض تصوراتها وتطلعاتها في النظام الدولي الحالي، الذي بات من أهم سماته الصراع والتنافس على مقدرات القوة الاقتصادية، التكنولوجية والإستراتيجية، فأوروبا في نظر" ديغول" De gaulle الرجل البراغماتي، هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها: « L'Europe est un moyen et non pas une fin en soi »[486].

وقد سعى الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك إلى تفعيل الدور الفرنسي على الصعيد الأوروبي، ومن ثم إبراز القدرة الفرنسية الفاعلة في الساحة الدولية، وترسيخ الاستقلال الوطني عن المظلة الأمريكية، وتحويل الإتحاد الأوروبي إلى قطب دولي منافس للقطب الأمريكي[487]، وإذا كان الثقل الاقتصادي أحد المعايير الأساسية للقوة في العلاقات الدولية الراهنة، فإن دول الإتحاد الأوروبي مجتمعة تملك قدرات اقتصادية أكبر من القدرة الأمريكية، خاصة مع وجود القوة الاقتصادية الألمانية وتوسع السوق الأوروبية إثر عمليات امتداد الإتحاد الأوروبي نحو الشرق، وفتح آفاق اقتصادية جديدة أمام أوروبا الموحدة، زد على ذلك توحيد العملة الأوروبية، وما شكله ذلك من تأثير في العلاقات الاقتصادية والمالية لعالم القرن الواحد والعشرين.

---

[483] - مجلة السياسة الدولية، العدد 157، يوليوز 2004 ، ص 132

[484]- جاك شيراك خلال ندوة صحفية أقيمت سنة 1995 بباريس، انظر المحرك الإلكتروني: www.google.com

[485]- Diplomatie, hors- série 06, juin-juillet 2008, pp 89-92

[486] -DANIEL COLARD: les choix européens de la france.
أنظر الموقع الالكتروني للمعهد الفرنسي الدولي للعلاقات الدولية www.ifri.fr

[487] - هيثم الكيلاني : تناقضات الطموح والواقع من ديغول ..إلى ميتران.. إلى شيراك والآن أي دور لفرنسا في القرن الجديد؟، مجلة الكتب وجهات نظر، العدد 12 ، يناير 2000 ، ص: 40-61.

وإذا ما تعززت هذه القدرات الاقتصادية بالقدرة العسكرية والإستراتيجية ، ستزداد القوة الأوروبية مكانة وقدرة على خلق مكانة لها تلاءم الطموحات والانتظارات الفرنسية، وهنا يظهر بجلاء الإرث" الديغولي" حيث سعى De gaulle إلى تبني سياسة دفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة منذ منتصف ستينات القرن العشرين، خصوصا بعد امتلاك فرنسا للقنبلة النووية وانسحابها من حلف شمال الأطلسي[488]، وذلك ما ستعززه الرغبة الفرنسية المتواصلة لخلق قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن الحلف، والدخول في مشروعات الشراكة الاقتصادية والأمنية مع المحيط الجيو-سياسي لأوروبا(دول جنوب المتوسط).

إن اتجاهات التفاعلات الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرين، يتجه في إطار التكامل والاندماجية التي تعززت في مناطق العالم كافة، فالتجربة الأوروبية تمثل نموذجا متميزا في نجاحها بين دول شهدت ما بينها ثلاث حروب مدمرة في أقل من قرن من الزمن.

وفي خطابه بباريس، 27 غشت 2007، أمام السفراء بقصر الاليزيه، أكد "نيكولاس ساركوزي" N.Sarkozy الرئيس الفرنسي على أن الخيار الأوروبي هو أولوية الأولويات في أجندة سياسته الخارجية.

فبدون اتحاد أوروبي قوي وفاعل، فرنسا لن تقدر على رفع التحديات المطروحة أمامها، التي حددها "ساركوزي" Sarkozy في :

كيفية الحؤول بين مواجهة أو صراع الإسلام بالغرب.
الدخول في النظام العالمي الجديد المتسم بصعود قوى جديدة ومؤثرة من قبيل الصين والهند والبرازيل.
مواجهة المخاطر الكبرى التي تواجه الإنسانية: الوباءات العابرة للقارات، وإشكالية التزود بالطاقة والبيئة.

وهكذا فساركوزي يعتبر أن تفعيل القوة الأوروبية يمثل صمام الأمان لفرنسا في ظل التحديات الراهنة، خاصة مع التقارب والتعاون المثمر الثنائي بين فرنسا وألمانيا، والذي يعتبر المحرك الأساسي لإتحاد أوروبي قوي وفاعل على الخريطة الجيو-سياسية العالمية[489] .

إن الرهان الأوروبي أمام فرنسا في عهد الرئيس N. Sarkozy ومن بعده فرنسوا هولاند وامانويل ماكرون يجعله يمتثل إلى حد ما مع سابقيهم من رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة سواء الذين عاصروا الحرب الباردة: "دوغول"، "بومبيدوا" ، "جيسكار" ، "ميتران"[490] أو الذين عقبوها " شيراك".

ويمكن حصر أهم الرهانات التي تطرح أمام الاختيار الأوروبي بالنسبة لفرنسا في:

مستقبل القوة النووية الإستراتيجية الفرنسية.
مستقبل السياسة الخارجية والأمنية لأوروبا.
مآل الاتحاد الأوروبي، بإعادة تشكيل مؤسساته، وتوسعه باتجاه الشرق.
تأثير الخروج المحتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوربي.

---

[488] -JEAN KLEIN :l'héritage gaillien; LOTAN et l'europe, op cit , p 215.
[489] -NICOLAS SARKOZY : discours aux ambassadeurs, défense nationale et sécurité collective, 63éme année, octobre 2007 , p : 9.
[490] -DANIEL COULARD : la société internationale après la guerre froid, massons , paris, 1996, pp:219-230.

القدرة الأوروبية على الحد من النزاعات سواء الإثنية (مثل ما حدث في كوسوفو) أو التي رقت إلى مستوى مواجهات مباشرة (روسيا- جورجيا صيف 2008).

بيد أن أهمية الخيار الأوروبي لفرنسا، وقيمة الرهانات التي يطرحها ذلك، يجب ألا تخفي الصعوبات التي بات يعرفها سير الإتحاد، خاصة مع رفض العديد من الدول وثيقة الدستور الأوروبي الموحد، حيث كان الشعب الفرنسي أول الرافضين له ، مما بات يطرح أكثر من تساؤل عن مصير الإتحاد وقدرته على تجاوز هذا الإشكال الدستوري، بسبب تجاوزه للخصوصيات القومية لكل دولة من دول الإتحاد.

ينضاف إلى ذلك الاختلاف بين دول الإتحاد في مجال السياسة الخارجية للإتحاد، وكذا الموقف من توسيعه بضمه دولا جديدة من قبيل دولة تركيا المسلمة، حيث أن الموقف الفرنسي في هذا الاتجاه يعطي الانطباع بالتردد وخصوصا مع قوة التأثير الألماني في شرق أوروبا.

وتزداد قيمة هذه التحديات في ظل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها الظرفية الدولية والتي تتراوح بين التنافس الذي لم يرق بعد لدرجة الصراع، وبين التقارب والتحالف الذي لم يصل أيضا بعد لمرحلة الانسجام والتوافق.

ثانيا: العلاقات الفرنسية-الأمريكية: بين التحالف والتنافس

لا غرو، أن الدارس للعلاقات بين باريس وواشنطن يصل إلى العديد من الملاحظات التي لها الكثير من الاستتباعات على النسق التفاعلي بين الدولتين:

عدم الاستقرار والتبدل سمة ملازمة للعلاقة بين الدولتين.

الإرث الديغولي ومدى تأثيره في صناع القرار بفرنسا : رفض التبعية للولايات المتحدة.

استمرار فرنسا في النزوع إلى العمل خارج إطار حلف شمال الأطلسي، لكن ذلك لا يعني عدم التعاون والتضامن مع الحلف وقت الأزمات، من قبيل أزمة الصواريخ في كوبا، أو تلك الأزمات التي شهدها عهد ميتران، وحتى التضامن مع الولايات المتحدة في حربها ضد ما يسمى " الإرهاب" ومساندتها للحرب في أفغانستان (وجود قوات فرنسية مهمة في قوات التحالف بأفغانستان).

وعموما، إذا كانت أوروبا الواحدة والموحدة أولوية السياسة الخارجية الفرنسية فإن الحاجة الفرنسية لحلف شمال الأطلسي في الوقت الراهن تبقى خيارا مهما أمام قصر الإليزيه، خاصة مع تعثر إنشاء قوة عسكرية أوروبية خارج نطاق الحلف.

فرغم أن قرار De gaulle بالخروج من الحلف يعتبر إحدى ثوابت السياسة الخارجية التي لم يحد عنها أي رئيس فرنسي من بعده- هناك فترات من التقارب بين الطرفين في عهد V.G.Destaing و F. Mitterrand، إلا أن عودة فرنسا للحلف تبقى قائمة وربما قريبة، وهذا لا يعني إدارة الظهر للإرث الديغولي بقدر ما هو تأقلم مع واقع المحيط الدولي اليوم،

فسياسة ديغول هي نفعية بامتياز، تتكيف مع المتغيرات والظروف، حسب تعبير الأستاذ " موريس ڤايس" Morice vaisse[491].

إلا أن التساؤل الذي يطرح نفسه بإلحاح هل في عودة فرنسا للحلف دعما لمكانتها الجيو-إستراتيجية الدولية؟ ثم أليس في عودة فرنسا تزكية للموقف الأمريكي من العديد من القضايا الإستراتجية مثل توسيع حلف شمال الأطلسي؟ ثم هل سيكون امتداد الناتو باتجاه الشرق على حساب توسيع الإتحاد الأوروبي؟

في هذا السياق، تعتبر الولايات المتحدة أن توسع الحلف سيكون تابعا لتوسيع الإتحاد الأوروبي، وأنه سيكون داعما لمؤسسات الإتحاد، غير أن دول أوروبا الشرقية التي تنتظر من أوروبا دعمها في جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأمنية والعسكرية، تعتبر أن المظلة الأمريكية عبر حلف شمال الأطلسي، هي الضامنة لبقائها وصمودها، ولعل الأزمة التي يعرفها القوقاز والحرب التي شهدها صيف 2008 أكبر دليل على ذلك، فالانضمام لحلف شمال الأطلسي باتت أولوية بالمقارنة مع الانضمام للإتحاد الأوروبي[492] .

غير أن الملاحظ على التوجهات الفرنسية، في سياق رغبتها في تمتين استقلالها عن الحليف- المنافس (الولايات المتحدة الأمريكية)،هو عملها الحثيث على بناء دفاع أوروبي مستقل يكون لها فيه دور الريادة ، في ظل إعادة الهيكلة التي يشهده حلف شمال الأطلسي والتي تعتبر فرصة مهمة من أجل بناء إستراتيجي أوروبي بامتياز، لكن إصرار فرنسا على الاستقلال الأوروبي في مجال الدفاع في أحايين كثيرة يجعلها تغرد خارج السرب، خاصة أمام تهافت دول أوروبا الشرقية على وجه التحديد [493] على الانضمام للحلف؟!

إن العديد من المواقف الفرنسية /الأوروبية والأمريكية، باتت تؤثر بشكل أو بآخر في التوجهات الإستراتيجية والسياسية للدولة الفرنسية في مطلع الألفية الثالثة:

التحالف الانجلو-أمريكي في الحرب على العراق سنة 2003 وتأثير ذلك على الموقف الأوروبي تجاه الحرب.
المحور الفرنسي-الألماني-الروسي الذي كان بمثابة رد فعل ضد الهيمنة الأمريكية المتزايدة.
حرب القوقاز غشت 2008 وتبدل موازين القوى في شرق القارة العجوز.
الموقف من التغييرات التي تعرفها الأنظمة العربية من قبيل ليبيا وسوريا ومصر ثم السودان والجزائر

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها في هذا الاتجاه، أنه بدون وجود أرضية صلبة لبناء القوة الأوروبية الموحدة، تبقى المجهودات الفرنسية مجرد رغبات يستحيل انسجامها مع واقع الخريطة الجيو-إستراتيجية العالمية- الحالية. وتأتي التوجهات الجديدة ، لتؤكد هذا الطرح، حيث بات " يعتبر أن التنافس بين الناتو والإتحاد الأوروبي هو غير موجود، بقدر ما هناك تكامل بينهما في ظل تعدد الأزمات الدولية وتعقدها والتي تستحيل مواجهتها بدون صفة التكامل والتلازم بين الطرفين، وقد حدد ساركوزي في خطابه بباريس أمام السفراء في 21 غشت 2007 أهم الأولويات التي يجب أن تحظى بالأسبقية في هذا الاتجاه بـ:

تقوية قدرات تخطيط وقيادة العمليات.

---

[491]- Diplomatie, hors série 06, op.cit.
[492]- Francis GUTMAN: " Après Madrid, Amsterdam, Luxembourg…la France, l'europe et l'Otan, défense national, février 1998, 54 éme année, p: 05.
[493] - من قبيل : أوكرانيا وبولندا وجورجيا.

تطوير الأسلحة الأوروبية وفق البرمجة الحديثة.

تأمين جهوزية القوات الأوروبية.

قيام كل طرف أوروبي بدوره في الأمن المشترك.

توحيد الرؤى تجاه التهديدات المشتركة.

تبني إستراتيجية أوروبية للأمن.

ويعتبر"ساركوزي" Sarkozy أن الصداقة بين الولايات المتحدة وفرنسا مهمة جدا اليوم، فبدونها ستتأثر ولا شك المكانة الدولية وقوة التأثير في الساحة العالمية لكليهما.

ومع ذلك ، تبقى المصلحة القومية والوطنية لكل طرف هي معيار قياس مدى الانسجام والاختلاف في الرؤى والتوجهات لدى كل من باريس وواشنطن، فليس هناك صداقة دائمة أو عداوة دائمة بين الدول، بقدر ما هناك مصالح يجب مراعاتها حسب طرح المدرسة الواقعية في مجال دراسات العلاقات الدولية.

وعلى العموم يمكن إرجاع أصول الاختلاف بين فرنسا ودولة العام سام إلى اختلاف الثقافة الفرنسية عن الثقافة الأمريكية.

فالثقافة السياسية الفرنسية مرجعها الأساس الثورة الفرنسية بالمقابل تفسر الثورة الأمريكية الثقافة الأمريكية، بالإضافة لخصوصية الدستور الأمريكي. فرغم ظهور الثورتين في فترتين متقاربتين إلا أن لكل منهما فلسفة تختلف عن الأخرى خاصة في مجال دور الفرد تجاه الدولة ودور الدين في المجتمع.

ولا غرو من إعادة القول أن أهم ما يميز العلاقات الفرنسية-الأمريكية هو عدم الاستقرار والتبدل من فترة لأخرى، فبالرغم من أن هذه العلاقات شهدت فترات من الانفراج والتقارب، بل حتى توحيد الرؤى تجاه قضايا دولية معينة[494] إلا أن هذه العلاقات ستتأثر بالتوجهات الجديدة للسياسة الأمريكية، وفي هذا الإطار يأتي حرص الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على الحلف الأطلسي كاملا غير مجزأ، والدفع بعدم إنشاء نظام دفاع أوروبي مستقل عن منظمة حلف الأطلسي فقد سبق للرئيس "ميتران" أن اقترح أن تشكل الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف منظمة دفاعية تكون هي المسؤولة عنها، مع استمرار عضويتها فيه، والذي ساندته ألمانيا ورفضته سائر الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف. وقد تضمنت معاهدة "ماستريخت" سنة 1992 مادة تنص على إقامة نظام دفاعي أوروبي، وخلت تلك المادة من تحديد الموعد والكيفية واكتفت بالنص على أن ذلك النظام يجب أن يكون متلائما مع شروط وإستراتيجية حلف شمال الأطلسي[1].

بيد أن هناك العديد من التساؤلات التي باتت ترقى إلى درجة الإشكاليات بخصوص العلاقة بين باريس وحلف الشمال الأطلسي من جهة، ومن جهة أخرى مع الولايات المتحدة، فكيف يمكن التكييف بين سياق عالمي جديد والمحافظة على إرث دبلوماسي تقليدي يوجه السياسة الخارجية الفرنسية؟ ثم ألا تخشى فرنسا من أن يؤدي التوسع في الإتحاد الأوروبي إلى الإضرار بدور الزعامة الذي مارسته لفترة طويلة في أوروبا؟

الفقرة الثانية : السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا والعالم العربي

494_ louis WIZNITER: le grand gachis, ibid, p:64.

[1] - هيثم الكيلاني: مرجع سابق، ص 41.

تتعدد وتختلف المجالات التفاعلية للسياسة الخارجية لفرنسا وتتمايز أهميتها ما بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

وعلى ضوء الماضي الاستعماري والإرث التاريخي تشكل العلاقة مع إفريقيا والبلاد العربية أهمية متواصلة ومتزايدة لدى صناع القرار بباريس في سياق التحديات التي بات يشهدها العالم عموما والمنطقة الإفريقية والعربية على وجه الخصوص من قبيل المتغيرات الأمنية، الاقتصادية والإستراتيجية. فما هي يا ترى أوجه العلاقة بين باريس ومستعمراتها الإفريقية السابقة؟ وإلى أي حد يمكن القول بنجاعة سياسة باريس العربية؟

أولا: السياسة الفرنسية بإفريقيا بين التبعية والتعاون

ظلت تشكل القارة السمراء مرتعا خصبا لصراع وتنافس القوى الدولية إبان وبعد الحرب الباردة ، بيد أن الخصوصية التي تميزت بها إفريقيا في الإستراتيجية الفرنسية الدولية استمرت في إعطاء فرنسا لأمد طويل الأسبقية في تنفيذ أجندتها السياسية والإستراتيجية مقارنة بغيرها من القوى الأخرى وتزداد أهمية المكانة التي تحظى بها فرنسا بإفريقيا بمستعمراتها السابقة سواء بالشمال الإفريقي أو بوسط وغرب إفريقيا، غير انه في هذا السياق سينصب تركيزنا بالأساس على إفريقيا أو دول غرب جنوب الصحراء ووسط إفريقيا، اعتبارا لأهمية المنطقة في الإستراتيجية الفرنسية من جهة ومن جهة ثانية لأننا سنفرد مساحة كافية فيما يتعلق للعلاقة الفرنسية مع مستعمراتها الأخرى في الشمال الإفريقي كما أن خصوصية كل منطقة عن الأخرى تفرض علينا هذا الطرح .

تعود أصول السياسة الفرنسية بإفريقيا إلى أمد بعيد منذ القرن السابع عشر حيث أقامت فرنسا علاقات تقليدية وتاريخية بالدول الإفريقية ، همت الجوانب الاقتصادية والإنسانية والعسكرية مع بعض الدول مثل السنغال.

ومنذ قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 كانت فرنسا لا تزال على رأس إمبراطورية " استعمارية " كبيرة بإفريقيا تطلق عليها اسم " الاتحاد الفرنسي" الذي سيحوله DE GOULLE إلى المجموعة LA COMMUNAUTE بغرض توجيهه إلى استقلال تلك الدول.[495]

ومع بداية ستينات القرن العشرين ، وموجة الاستقلالات التي عرفتها دول العالم الثالث ومنها الدول الأفريقية التي كانت جزءا من الاتحاد الإفريقي الفرنسي، وبعد حصولها على استقلالها عن فرنسا ظلت تسعى هذه الأخيرة إلى تمتين تواجدها بمستعمراتها السابقة عبر ربطها بها اقتصاديا وماليا و ثقافيا ، حتى بات يطلق على تلك الدول : "افرقيا الفرنسية" la France Afrique، ويمكن إيجاز أهم محاور الإستراتيجية الفرنسية بإفريقيا الفرنسية بتلك المرحلة في :

ربط الدول الإفريقية بالاقتصاد الفرنسي عبر النظام المالي الفرنسي في التعاملات المالية لهذه الدول .
إقامة قواعد عسكرية دائمة بتلك الدول.
حرص فرنسا على تنويع مصادرها الطاقوية وعدم الاكتفاء بنفط دول الخليج العربي، وذلك عبر التزود بحاجياتها من الطاقة من الدول الإفريقية .

---

[495]- Maise Vaisse : la politique étrangère de la V république , diplomatie, hors série 06, juin – juillet 2008 , pp: 89-95.

مأسسة العلاقة التي تربطها بالدول الإفريقية ، خاصة زمن الرئيس :"جيسكارد يستنغ" مع قيام المؤتمر الفرنسي الإفريقي والذي سيتم تزكيته مع الرئيس " ميتران " الذي جاء بالعديد من المبادرات و ترأس مؤتمرات عدة بالقارة وعمل على تفعيل المنظمة الدولية للفرانكوفونية[496].

بيد أن التطورات التي يشهدها النظام الدولي ستلقي بظلالها على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا، فإبان الحرب الباردة ظلت إفريقيا ساحة للمواجهة غير المباشرة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، حيث عرفت إفريقيا العديد من النزاعات والحروب بالوكالة من قبيل الكونغو الديمقراطية والحرب الاريترية - الإثيوبية وغيرها من النزاعات الدامية ...

وبعد أفول المعسكر الاشتراكي (الكتلة الشرقية) ستعرف القارة أشكالا جديدة من الصراع والتنافس بين القوى الدولية، كما ستعرف ثورة للإثنيات بدول القارة . مما شكل عاملا جديدا من عوامل تأزم الوضع الذي تعرفه إفريقيا ، بالإضافة للمجاعة والتأخر أو التدني الاقتصادي والكوارث الطبيعية (سنوات الجفاف المتتالية) مما سيجعل القارة تعرف العديد من الصراعات والجرائم ضدا الإنسانية ، كما حصل في رواندا وغيرها.

كل ذلك سيؤثر بشكل أو بآخر على أهداف ورهانات فرنسا بإفريقيا، وعموما يمكن إبراز أهم ملامح السياسة الفرنسية بالقارة في مطلع الألفية الثالثة في :

الإرث الاستعماري يفرض على فرنسا تحمل مسؤولياتها تجاه الدول التابعة لها .

فرنسا ظلت ولازالت بمثابة دركي إفريقيا عبر تمتين تواجدها العسكري بالقارة، حيث أن لفرنسا قواعد عسكرية ثابتة بكل من : دجيبوتي وأنجيمينا وداكار ولبرفيل وأبيدجان [497].

الفرانكفونية بمثابة القوة الناعمة لفرنسا تجاه دول إفريقيا حيث أن استمرار التأثير الفرنسي مرتبط بنشر الثقافة الفرنسية وتكوين نخب إفريقية مفرنسة فكريا وعقديا.

تبني إستراتيجية جديدة تسمى: المساندة دون المشاركة، والمقصود هنا بالمعارك التي تعرفها دول القارة.

إبرام اتفاقيات في كل الاتجاهات : دفاعية عسكرية / تقنية ...

استمرار ممارسة الوصاية على دول وسط وغرب إفريقيا ، حيث أن الاستقلال لم يضع حدا للوصاية الفرنسية ، وفي هذا السياق تعتبر إفريقيا الوسطى نوعا من الحالة النموذجية لما يسمى " بإفريقيا الفرنسية "

يرتبط الوجود العسكري الفرنسي شبه المستمر منذ الاستقلال بالوصاية السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى بالدور الشامل الذي تنوي باريس لعبه في المنطقة بأكملها ليست أدناه القدرة على التدخل العسكري والمراقبة بالنسبة إلى الدول المجاورة، يضاف إلى ذلك تحويل إفريقيا إلى فضاء منفصل للتدريب لدى الجنود الفرنسيين[498].

---

496 - وهي منظمة تضم مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية والتي سنتطرق لأهدافها وطرق اشتغالها في الفصل الثاني من هذا القسم .

497 - فيليب ليماري: من أنجمينا إلى كابول ، عمليات سرية فرنسية، النسخة العربية من لوموند ديبلوماتيك ، العدد 07 ، الجمعة 14 مارس 2008 ، ص : 15

498 - فنسيان مونيه: إفريقيا الوسطى: استراتيجية فرنسية ورهانات إقليمية، لوموند ديبلوماتيك، العدد06، 15 فبراير 2008، ص:3

غير أن الإستراتيجية الفرنسية لازالت تحكمها ويسيرها الموروث الاستعماري حيث لا تراعى مصالح الدول الإفريقية بقدر ما تسعى فرنسا إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في مواجهة القوى الأخرى وما يلاحظ أيضا ازدياد هيمنة التوجه "الانكلوسكسوني" بالقارة وهو ما يشكل حجر عثرة أمام المخططات الفرنسية .

وعلى العموم تظل القارة الإفريقية أولوية في سياسية فرنسا الخارجية بل هي حسب الرئيس " ساركوزي" أولوية هامة ومحور مركزي لسياسة التعاون للاتحاد الأوروبي «فهي ليست بذلك الرجل المريض في عالم اليوم وهي ليست بحاجة لصدقاتنا فهي أيضا تعرف نمو متوسط يصل إلى 5%، إن إفريقيا قادرة على رفع تحديات العولمة وفرنسا تعمل على مساندتها»[499].

ويستدل على أهمية التجارة الخارجية بين فرنسا وإفريقيا من خلال قيمة التعاملات المالية والتجارية سنة 2005 [500]، إذ بلغت:

5.7 % من صادرات فرنسا التي تخص بها إفريقيا (حوالي 20.2 مليار أورو) بنسبة نمو 11% وواردات فرنسا منها 4.7 % (18 مليار أورو) بنسبة نمو 20 %.

فرنسا تعتبر المورد الأول لإفريقيا جنوب الصحراء أمام الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الاستثمارات الخارجية المباشرة تحتل فرنسا الرتبة الرابعة بنسبة 4% .

ثانيا : فرنسا والعالم العربي

يؤكد " موريس كوف دو مورفيل " في مذكراته أنه حينما عهدت إليه وزارة الخارجية في حكومة الجنرال " دوغول" كانت فرنسا غائبة عن الشرق الأوسط باستثناء لبنان وإسرائيل ، وكانت القطيعة تامة مع العالم العربي ووجب انتظار تسوية المسألة الجزائرية قبل التفكير في استعادة علاقات فرنسا مع العالم العربي ويذكر أيضا أن فرنسا اعتبرت عرب المشرق أعداء لها واندفعت نحو إسرائيل حتى أصبحت مصلحتها لا تختلف عن مصلحة دولة إسرائيل حسب تعبير " دومورفيل " [501] وحالما حلت مسألة الجزائر وحصل شعبها على حريته واستقلاله أعيد فتح البعثات الدبلوماسية الفرنسية ، وفتحت أمام باريس أبواب التعاون مع العالم العربي .

إن ما يربط فرنسا بالعالم العربي يتجاوز ما هو سياسي واقتصادي وحتى ثقافي إلى ما هو أعمق وهو البعد التاريخي الإنساني، زد على ذلك أهمية المنطقة العربية في سياق تفعيل الدور الفرنسي في العالم والإستراتيجية الدولية وذلك لمواجهة الهيمنة الأمريكية أو القوة الجامحة للولايات المتحدة الأمريكية حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي السابق " فيدرين M.védrine .

وعلى اعتبار أن مجال بحثنا يركز على سياسة فرنسا الخارجية بالجمهورية الخامسة فإن هذا الارتباط والتعاون بين فرنسا والعالم العربي ابان انبثاق الجمهورية الخامسة يعود للسمعة الطيبة التي خلفتها سياسة الجنرال " ديغول"

---

[499] - خطاب ساركوزي امام السفراء 27 غشت 2007 مرجع سابق ص : 20 /21

[500] -Sources : présidence de la république , diplomatie 28 , septembre /octobre 2007 ,p:25

[501] –Mourice couve de murville: une politique étrangére de 1958-1969, paris , librairie phen ,1971, p :463

– أنظرأيضا الدكتور علي محافظة: فرنسا والوحدة العربية 1945 –2000 ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2008، ص: 253.

الخارجية منذ وصوله إلى الحكم في فرنسا سنة 1958 هذه السياسة التي استهدفت تعزيز مكانة فرنسا كقوة عالمية ثالثة وتفعيل دورها بصورة منفردة عن الدول الامبريالية الأخرى دون التخلي عن انتمائها إلى هذه الدول.

وبالنظر لكون فرنسا تعتبر قوة إقليمية بحوض البحر الأبيض المتوسط فقد ربطتها علاقات تقليدية ومميزة بالدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وهي علاقات تمتد إلى القرن السادس عشر الميلادي، وقد جاءت السياسة الخارجية الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة بقطيعة مع تلك التي كانت تعرفها إبان سابقتها الجمهورية الرابعة، حيث تميزت العلاقة مع إسرائيل على حساب الدول العربية خاصة في ظل الدعم الذي حظيت به الدول العربية المستعمرة من طرف فرنسا عن باقي الدول الأخرى، و بوصول " ديغول" للحكم ستنتعش وتشهد تطورا هم جميع الصعد السياسية ، العسكرية (بيع السلاح) وحتى التكنولوجية .[502]

وعلى العموم فقد تأثرت العلاقة مع العالم العربي بتعاقب الرؤساء الفرنسيين الذين جاؤوا لقصر الاليزي بعد " شارل ديغول" كما تأثر التعاون بين باريس والأقطار العربية بالبنية السياسية والحزبية بفرنسا، حيث أن مسار العلاقة بين الجانبين ارتبط بالعديد من المؤثرات التي يمكن حصرها في:

وجدود جماعة يهودية ضاغطة في فرنسا (النفوذ الكبير للوبي الموالي لإسرائيل في وسائل الإعلام والرأي العام الفرنسي المعادي لكل تعاون فرنسي عربي).

النزعة العنصرية المادية ضد العرب في الأوساط اليمينية المتطرفة وبعض فئات الوسط الفرنسي.

البراغماتية التي تتميز بها فرنسا في سياق تعاملها مع القضايا العربية .

كيفية صناعة قرار السياسة الخارجية الفرنسية ، كما تمت الإشارة لذلك من قبل، حيث أن ميولات الرئيس السياسية تبقى هي المؤشر لطبيعة تلك العلاقات .

إلا أنه ولقيمة الاعتبارات الموضوعية والجيو-استراتيجية، فإن سياسة فرنسا تجاه العالم العربي تتجاوز الجغرافيا والتاريخ لتصل لطبيعة الاختيارات والرهانات الاستراتيجية. فسياسة باريس بالمنطقة العربية تعتبر أحد الركائز الأساسية لدعم الدور الديبلوماسي لها، فهي حسب العديد من الباحثين503 تربط التاريخ بالجغرافيا والمصالح الإقتصادية والجيو-استراتيجية الفرنسية بالمنطقة.

[502] - la politique étrangère de la France du moyen âge à nos jours, Diplomatique , hors série 06 , juin - juillet 2008 , pp :89-95 .

[503]- Charel saint – Prot: La politique arabe de la France, Revue Observatoire d'études Geopolitiques, hors serie, 13 Janvier 2010, p:5

الرق بالسودان الغربي خلال عصر مملكة سنغاي

Slavery in Western Sudan during the Songhai kingdom

د. ربيع عوادي أستاذ باحث في التاريخ والعلاقات المغربية الإفريقية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس/ المغرب
ra.aouadi@gmail.com

الملخص

رغم تصنيف الرقيق في الطبقات الاجتماعية الدنيا كان لهم دورا بارزا في السودان الغربي خلال العصر الأسكي، حيث سمحت وفرة عددهم في استخدامهم في مختلف المجالات.

فبالإضافة إلى مساهمتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية خدما في البيوت والقصور، كانت لهم مكانة متميزة لدى حكام الإسكيا، حيث استعملوهم كقوة حربية لحماية مملكة سنغاي، وعُين بعضهم في المناصب الإدارية، واعتمَدوا كذلك على خدماتهم في الانتاج الاقتصادي، سيما ما يتعلق منها بالفلاحة والحرف.

سمحت هذه الدراسة بمعالجة الإشكاليات المرتبطة بظاهرة الرق في السودان الغربي، سواء من حيث اللجوء إلى خدماتهم المتنوعة أو من حيث طرق انتقال ملكيتهم.

الكلمات المفاتيح: السودان الغربي، الرقيق، مملكة سنغاي، العصر الأسكي.

Abstract

Despite the classification of slaves in the lower social classes, they had a prominent role in Western Sudan during the Askan era, where their abundance allowed their use in various fields.

In addition to their effective contribution to social life as servants in homes and palaces, they had a distinguished position among the rulers of the Askia, as they used them as a military force to protect the Songhai kingdom, and appointed some of them to administrative positions, and also relied on their services in economic production, especially those related to agriculture and crafts.

This study allowed to address the problems associated with the phenomenon of slavery in Western Sudan, whether in terms of resorting to their various services or in terms of ways of transferring their ownership.

Keywords: Western Sudan, slaves, the Kingdom of Songhai, the Askan period.

مقدمة:

صُنف الرقيق في المراتب الاجتماعية الدنيا، وغالبا ما يتبادر إلى الذهن المكانة الوضيعة التي احتلها العبيد في التصنيفات التي طالت المجتمع، وقسمته إلى طبقات مختلفة ومتفاوتة، فهذا الفضل بن يحيى البرمكي في القرن 2هـ/ 8م، يرى أن "الناس أربع طبقات: ملوك قدمهم الاستحقاق، وعلية أنهضهم اليسار، وأوساط ألحقهم بهم التأدب، والناس بعدهم زبد جفاء، وسيل غثاء، لُكَعٌ ولُكاع وربيطة اتضاع، هَمُّ أحدهم طعمه ونومه"[504].

سجل الرقيق حضورا فاعلا في السودان الغربي خلال العصر الأسكي، وذلك عبر انخراطه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعسكرية.

ففي المجال الاجتماعي شكل الرقيق فئة مستضعفة، احتلت مراتب دنيا لا تتناسب والخدمات التي تقدمها سائر الفئات الاجتماعية الأخرى، فمن الخدمة المنزلية إلى القيام بمهمات خارج البيت، إلى تلبية رغبات السيد والسيدة وحاجاتهما، انتشر الرقيق في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، ورغم ذلك كان نصيبه غذاء غير كاف، ولباس لا يتجاوز ستر العورة، وسكن ظل محل مساومة، كل هذا وسط ظروف صعبة وقاسية.

ساهمت بعض الممارسات الاعتيادية في حق الرقيق في إضعافه والإبقاء عليه في مرتبة اجتماعية دنيا، مثل تجريده من أية علاقة نسبية تربطه بأسلافه، ثم الإقدام على خصيه وبالتالي تجريده من فحولته وقدرته على الإنجاب، والتواصل الفعال مع المجتمع الذي وُجد فيه والمنتمي إليه.

تُقدم مفارقة الحضور مقابل الإقصاء تفسيرا كافيا لتعجيل الرقيق السعي نحو الانعتاق بكل الوسائل الممكنة؛ لعل أولها التفاني في خدمة السيد وإرضائه وتحقيق متطلباته، وثانيهما شراء حريته بالمال الذي كان يفتقر إليه في أغلب الأحيان، بل ويمنع من التصرف فيه إلا إذا كان مكلفا بخزينة السيد.

أما في المجال السياسي فقد وَجدت السلطة السياسية في الرقيق دعما كبيرا، فأسندت له مهمات جليلة في البلاط حيث تولى الإشراف على شؤونه وتدبير الحياة فيه، سواء على مستوى رعاية الحريم أو القيام بأموره الداخلية.

كما برز الرقيق في المؤسسة العسكرية فشكل حرس الأمير أو الخليفة، وانتقل إلى الواجهات الحربية حيث ظهر كقوة فاعلة، وُكل إليها في أكثر من مناسبة أمر حماية الدولة وتجنيبها الهزائم[505].

يقوم حضور الرقيق في الميدان السياسي دليلا على المؤهلات التي توفرت لديه، والتي استغلتها السلطات الحاكمة إلى أبعد مدى، فزجت به في صراعاتها وحروبها ومشاريعها، لكنه حُرم من انتصاراتها واكتوى بنار هزائمها، وساهم في التنمية الاقتصادية بالعمل الشاق في الفلاحة والحرف. إنها ملامح صوره شبه قاتمة لحياة العبيد بالسودان الغربي خلال العصر الأسكي.

انقسم الرقيق إلى عدة فئات حسب الأدوار المتنوعة والخدمات المختلفة التي أنيطت بهم، وضمنت طرق انتقال ملكيتهم المتعددة من سيد لآخر استمرار وجودهم بالسودان الغربي طوال عهد مملكة سنغاي وبعدها.

---

[504]- أبو بكر محمد الهمذاني، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص5.

[505]- عبد الإله بلمليح، الرق في المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6 هـ/11-12م، *أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص تاريخ*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة 2000، ص510.

هذا ما سنعالجه في هذا البحث انطلاقا من المعلومات التي وقفنا عليها، عبر استقرائنا لكتابات الفترة على اختلاف أنواعها وخاصة كتب التاريخ والرحلة.

وقد تطلبت الإحاطة بعناصر البحث دراسة المحاور التالية:

- استخدامات العبيد في المنازل والانتاج الاقتصادي.
- دور العبيد في الإدارة والجيش.
- أقسام العبيد وطرق انتقال ملكيتهم.

تزخر المصادر السودانية بمعطيات تفيد كثرة ووفرة العبيد لدى حكام وسكان السودان الغربي، ومما لاشك فيه فقد عمد هؤلاء إلى استعمال العبيد في جميع الأعمال المرتبطة بأصحابها بما فيها الخدمة الشخصية، سواء في المنازل أو كمرافقين وحراس من أخطار الطريق، أو يشتغلون في الحقول، وكان دورهم السياسي والعسكري ثانويا جدا، فأهل السودان أشخاص يتصفون بالليونة والظرافة وحسن المعاملة والبشاشة ويُشغلون كثيرا من العبيد إناثا وذكورا[506].

I- استخدامات العبيد

1- خدمة الرقيق في المنازل والقصور

اشتهر أهل "أودغشت" في مملكة غانا كما وصفهم البكري بتوفرهم على أموال عظيمة ورقيق كثير، حيث كان للرجل منهم نحو ألف خادم وأكثر، وعُرفت إمائهم بحسن طبخهم، وكان لسلطان التكرور جنودا من العبيد، أما أهل "تكدا" ومالي وولاتة فكانوا يتفاخرون بكثرة العبيد والخدم، وتوفر سلطان مالي منسا سليمان على 3000 من العبيد يحرسونه بأسلحتهم ورماحهم خلال ظهوره في المواكب الرسمية، وكان قصره مليئا بالجواري لم يقل عددهن عن المائة، وتوفرت زوجته بدورها على عبيد وجواري يرافقونها.

ويبدو أن منسا موسى هو أكثر السلاطين الذين تملكوا أكبر عدد من العبيد، ومما دل على ذلك أنه كان يعتق كل يوم نفسا[507]، وتحدثت المصادر عن أرقام مرتفعة من العبيد الذين اصطحبهم معه في حجته إذ قدرتهم بالآلاف، في حين رافق الإسكيا الحاج محمد ثمانمائة من العبيد إلى الحجاز، وهو ما يؤكد أهمية العبيد في خدمة الملوك والقيام بمهام الحراسة وتأمين الطريق.

وفي مدينة كاغ "يقوم بمختلف الأعمال المنزلية [في القصور] عدد كبير من الخدم غالبيتهم من العبيد، تحت إشراف وإدارة هوهو كوري قوي؛ عمدة القصر"[508].

يوجد قصر الأمير خارج المدينة مساحته كبيرة، ويتضمن أجنحة مختلفة منها ما هو خاص بالحريم وما هو خاص بالجواري، كما توجد به أماكن خاصة بالعبيد والخصية كما هو الحال في بلاد البربر[509].

---

[506]- مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار النشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1988-1989م، الجزء الثالث، ص203.

[507]- محمود كعت، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، نشر بعناية هوداس ودولافوس، باريس،1981، ص32.

[508]- س.م سيسوكو، الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع (إفريقيا من القرن 12 إلى القرن 16)، صص199-221، المطبعة الكاتوليكية، بيروت، لبنان، اليونسكو،1988، ص209.

[509]- مارمول كربخال، م س، صص204-205.

وتوفر الإسكيا داود على نحو سبعمائة من العبيد الخصي يقفون على رأسه، وعلى كل واحد منهم لباس حرير، ومن مهمتهم "إذا أراد الإسكيا أن يبزق أو يتفل أسرع إليه بعض الخصي ويبسط له كمه ثم يمسح فاه من النخام"[510].

ارتبط ولاء العبيد الخصي بالأساكي حتى بعد مغادرتهم القصر، فهذا الإسكيا إسحاق لما عُزل أخذ معه أربعين عبدا من الخصي، في حين كان الشريف الصقلي يتوفر على ألف وسبعمائة زنجي في بيته.

2- استعمال العبيد في الإنتاج الاقتصادي

أ- اشتغال الرقيق في الفلاحة

نهض سني علي بالتنمية الاقتصادية في مملكته الناشئة، وإذا كان قد أخفق في محاولة حفر قناة من النيجر حتى ولاتة فقد نجح في بناء السدود بوادي النيجر وشجع الزراعة.

وقد سار على نفس السياسة التي نهجها الإسكيا الأول فأنشأ عددا كبيرا من القرى الزراعية، حشد فيها العبيد الذين غنمهم من حروبه الكثيرة، وفرض عليهم ضرائب مقابل استغلال الأراضي، لذلك كانت القبيلة الثالثة من القبائل الأربع والعشرين التي ورثها الإسكيا محمد عن سن علي مكلفة بأداء غرامة حصاد الزروع، "فمن استطاع منهم أن يعطي عشرة أفتات أخذها، ومن استطاع عشرين فتا أخذها، وهكذا إلى ثلاثين فتا، فلا يجاوزها لأنها هو الحد الذي لا يزاد فوقها، ولو استطاع صاحب الغرامة ألفا"[511].

تكاثر عدد أفراد القبائل العاملة بالزراعة مع الزمن وتضاعفت نسبتهم بما يزيد على النصف، غير أن الملكيات الزراعية اتسعت بشكل كبير في عهد الإسكيا داود ومعها حجم الإنتاج، وتركزت هذه الملكيات على طول حوض النيجر من "دند" بالجنوب الشرقي إلى بحيرة "ديبو" بالجنوب الغربي، فُوضت زراعتها لعبيد منظمين في شكل مجموعات من عشرين عبدا إلى مائة يرأسهم عبيد، واشتغلوا بإنتاج الأرز على الخصوص، "وليس في قرية من قرى ما ذكرناه إلا وله فيه عبدا وفتق، وحرث في تحت يد بعض الفنافي منهم مائة عبد، وعند بعضهم خمسون وستون وأربعون وعشرون، والفنافي جمع فنف؛ وهو رئيس العبيد (...)، وحكى لي من أثق به أنه له حرثا في أرض دند يقال له أبدا، وله على ذلك الحرث مائتا عبد وأربع من الفنافي ولهم رئيس يقفون عليه"[512].

ومن الراجح جدا أن يكون الكثير من رجال الدولة وأعيانها قد تملكوا عددا من العبيد واستخدموهم في مزارعهم، مثل موسى سفنسار الذي شغل 500 عبد لديه[513].

تبقى كتب التاريخ شحيحة ولا توفر معلومات كثيرة عن الأنشطة الريفية، كما أن الأساليب الزراعية لم تتطور كثيرا منذ القدم، وظل الفأس الذي يعرف بالكاونو عند الصنغي والأسمدة الحيوانية، وممارسة البستنة في الوادي والزراعة المتنقلة في السافانا من مميزات الزراعة التقليدية التي لا تزال سائدة منذ قرون، وعلى العكس من ذلك كان وادي النيجر آهلا بالسكان المشتغلين بالزراعة وصيد الأسماك، حيث تكفلت القبيلة الخامسة من القبائل الأربع والعشرين بدفع ضرائب عن الصيد، وعرفت هذه القبيلة بالزناجية، وكان كل زنجي منهم من "كنت" إلى "سبردك" يدفع غرامة كلما فاض البحر،

---

[510]- محمود كعت، م س، ص114.

[511]- نفسه، ص56.

[512]- نفسه، صص94-95.

[513]- نفسه، ص102.

بحيث "يأخذ ممن استحق عشر حزمات من الحيثان اليابسات، ومن استحق تسعا فتسع، ومن استحق سبعا فسبع إلى من استحق حزمة كل بقدره، لكن لا يزيد فوق العشرة"[514].

استخدم العبيد كذلك في تربية الماشية، وفي هذا الصدد منح الإسكيا محمد ثلاثة أبناء من حفدة الشيخ محمد هوكار وهم مور الصادق ومور جيب ومور محمد، وهم من العبيد الذين أخذهم سن علي أيام حكمه، فاشتكوا إلى الإسكيا محمد البؤس والشدة التي عانوا منها زمن سن علي فأمر لهم "بعشرة خدام ومائة بقرة"[515]، وحينما اعترض إخوة آخرين من أحفاد مور هوكار على عدم أخذ نصيبهم من هذه العطية "أمر الإسكيا للإخوة الآخرين أيضا بعشرة عبيد ومائة بقرة، وقال هذا رزقكم أنتم ولكم عندي ذلك غرامة"[516].

أما القبيلة الرابعة من القبائل الأربع والعشرين فقد اختص سكانها بقطع الكلأ لتغذية خيل الجيش وخدمتهم، وزاد الإسكيا محمد بأن كلف كبراء القبيلة بأن يصنعوا سفنا لنقل العلف للخيل.

كانت سنغاي مليئة بالمزارع الواسعة التي يملكها الأمراء أو علماء الدين في المدن الكبرى، ويتولى استثمارها عبيد مقيمون في القرى الزراعية، وكان الإسكيا نفسه من كبار ملاك الأرض حقوله موزعة في أنحاء وادي النيجر، يقوم بفلاحتها طائفة من العبيد تحت رقابة مسترقين يطلق عليهم إسم (فانفا)، وكان يستقطع من قيمة المحاصيل نصيبا معينا يرسل إلى غاو، وكذلك كان الحال بالنسبة لعبيد الخواص[517].

وتكلف الفاري موندزو وزير الزراعة بالإشراف على إدارة الكثير من الأملاك الأميرية المبعثرة في جميع أنحاء المملكة، والتي كانت تدر إرادات كبيرة كل سنة، كانت هذه الوظيفة البالغة الأهمية تسند غالبا إلى الأمراء من أبناء العائلة المالكة وبالأصح من أولياء العهد، وكان على الفاري موندزو تسوية النزاعات المتعلقة بالأرض[518].

وهكذا زخر إقليم غاو بالأراضي الخصبة والمراعي الخضراء والأنعام الكثيرة، وكان ينتج البطيخ والفقوس والبصل والقرع وكثير من الخضر التي يوجد مثلها في بلاد البربر، وكميات هائلة من الأرز الجيد، لكن لا ينبت فيه عنب ولا يوجد فيه خمر ولا فاكهة إلا التمر الذي يأتي من الواحات الصحراوية[519]. وكان الفلاحون في القرنين 15 و16 يجتمعون في أكواخ مستديرة لا سيما في منطقة جني، وكانت هذه المنطقة تعيش بوجه خاص على منتجات الزراعة، ويبدوا أن ظروف المعيشة لم تكن بالبؤس الذي يصوره ليون الإفريقي حيث كان الأمن مستتبا والمجاعات نادرة.

تقدم كتب التاريخ بعض المؤشرات بخصوص الحياة في الريف، وتكاد لا توجد أية إشارة إلى حركات تمرد فلاحية، فالضرائب التي يفرضها السادة على عبيدهم لم تكن ترهقهم، بل على العكس من ذلك فإن بيان ثروة أي مشرف إمبراطوري في الدندي يعطي الانطباع بتوفر نوع من الرخاء في الريف، إذ كان الفلاحون يبيعون جزءا من إنتاجهم في الأسواق المحلية مقابل شراء منتجات مثل الملح والمنسوجات، وبذلك يفتحون لأنفسهم باب المبادلات التجارية.

---

[514]- نفسه، ص97.

[515]- نفسه، صص71-72.

[516]- نفسه، ص72.

[517]- س.م.سيسوكو، م س، ص214.

[518]- نفسه، ص209.

[519]- مارمول كربخال، م س، ص203.

ب- استخدام الرقيق في المجال الحرفي

من الحرف الشائعة في السودان الغربي خصوصا خلال العصر الأسكي حرفة الحدادة التي رددتها المصادر المحلية أكثر من مرة، حيث عرفت عدة قبائل بمزاولتها هاته المهنة، "وفيها ثلاث قبيلة ملكا له حدادنك أغما وقبيلة فالن وأهل بل كن وكركع"[520]، وهي من القبائل التي غنمها الإسكيا محمد من غزوته خلال السنة السابعة.

بالإضافة إلى القبيلة السابقة زاولت خمسة قبائل من القبائل الأربع والعشرين الموروثة عن سن علي مهنة الحدادة، منها قبيلة: تين جم، وجم ول، وسربني، وقبيلة سمشاك، "وهؤلاء القبائل الخمس كلهم أبوهم واحد، وهو عبد للنصارى حداد هرب من جزائر البحر المحيط"، وكانت غرامة هذه القبائل من "زمن شي إلى زمن إسكي محمد مائة رمح ومائة سهم كل عام من كل بيت"[521].

ومن الحرف الأساسية التي كانت لها أهمية استراتيجية في العصر الأسكي مهنة البنّاء، حيث تم تنظيم حملات عسكرية للحصول على البنّائين، مثل الحملة التي نظمها إسكيا محمد ضد "زاغ"، وبعدما فتحها "أخذ منها خمسمائة بناء، فذهب بالأربع مائة إلى كاغ ليتخذهم لنفسه، واسم رئيسهم يومئذ كرمغ مع آلات بنائهم، وأعطاه أخاه عمر كمزاغ المائة الباقية"، حرم الإسكيا بهذه الخطوة خصومه من البنائين لتطوير مدينة زاغ مقابل الاحتفاظ بهم لنفسه وتطوير عاصمته كاغ.

ولرغبة الأساكي في تثبيت حكمهم والحصول على الشرعية السياسية لتبرير أعمالهم تجاه استرقاق بعض القبائل، عمد الإسكيا داود إلى إهداء العبيد للمسجد الكبير قصد استعمالهم في خدمة المسجد، "فالنسوة منهم تنسج حصر المسجد وفرشه، والرجال يحمل بعضهم الطين له ويقطع له الخشب"[522].

عندما أراد جودر باشا بناء القصبة في مدينة تمبكتو، أرسل قاضي المدينة أمرا بأن يوظف هو وبقية العلماء ومجموع تجار المدينة عبيدهم لبناء القصبة، ومع تقدم أعمال البناء أصبح على كل عالم أو تاجر أن يقدم من 17 إلى 20 عبدا يقع اختيارهم من أقوى العبيد وأكثرهم إلماما بالإعمار، وكان على التاجر أن يطعم عبيده وينفق عليهم، ويأتي العبيد جماعات إلى العمل بعض صلاة الصبح، وعلى رأس كل جماعة شاوش من الجيش، وبعد العصر يعود العبد إلى دار سيده، ومن مهمة الشواش (ضابط الصف) أن يحرصوا على مراقبة صحة العبيد الموكولين إلى نظرهم، فعليهم أن يتناولوا وجبة العشاء جيدا في بيوت مالكيهم، ويناموا مبكرين ولا يقومون بأي عمل في البيت[523].

وعين جودر باشا فرقة من جيشه ومن عبيد التجار لقطع أشجار المدينة وخلع أبواب البيوت التي حملت منها الأحمال إلى كابارا، حيث أخذ النجارون في نشرها وتسويتها ألواحا[524].

بالإضافة إلى مهن الحدادة والبناء عمل العبيد في مهن صغيرة مهمشة كبيع الماء لفائدة مالكي دواب الحمل، وبيع الحطب والحليب.

---

[520]- محمود كعت، م س، ص71.

[521]- نفسه، ص58.

[522]- نفسه، ص106.

[523]- نفسه، صص157-158؛ الغربي، م س، ص284.

[524]- محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1982، ص285.

II– دور العبيد في الإدارة والجيش

1- مهام العبيد في الإدارة

رغم احتلال العبيد قاعدة الهرم الاجتماعي فإن ذلك لم يمنع بعضهم من الارتقاء واحتلال مناصب هامة في جهاز الدولة، إذ استطاع بعض العبيد نيل ثقة سادتهم، ومنهم من برزت مؤهلاتهم في مجالات متنوعة جعلتهم يتقلدون بعض المهام[525]، منها رؤساء القرى الزراعية مثل الذين كانوا في ملكية مانسا مالي، وهم يتبعون إداريا لمسؤول اسمه "الفاران".

كما تولى أحد العبيد في العصر المالي إدارة غرامة جني ومنحها لزوجة الملك منسا موسى سلطان مالي[526]، وفي عهد الإسكيا داود تولى مملوكان ولاية إقليمين هما دندي وجني[527].

وكان أحد عبيد الإسكيا داود مكلف بالمراقبة والإشراف على الضيعات الفلاحية، وبلغ من ثرائه أنه تصدق بألف صينية من الأرز على الفقراء لم يكن الإسكيا داود بنفسه يتوفر عليها، فحِيكت مؤامرة لاغتياله لكنه اكتشفها وأعطى للإسكيا داود ألف صينية من الأرز وتصدق بغير ذلك على مراسليه، واعتبر الألف صينية صدقة على الفقراء والمساكين "تصدق بها، جعلها الله بين إسكي داود وبين كل شر"[528].

كان الإسكيا داود يستعمل العبيد مراسلين بينه وبين نوابه في الأقاليم مثل العبد كارشع بكر الذي بعثه لحمل ميراث خديمه موسى سفنسار بعد وفاته[529].

2– دور العبيد في الجيش

لم تتطرق المصادر التاريخية لهذا الجانب إلا نادرا، فإمبراطورية مالي لم يكن لها جند من العبيد في أول قوتها، ولم يبرز هؤلاء في الجيش إلا مؤخرا وخصوصا مع المنسا موسى، الذي بلغ العبيد على عهده درجة من السمو أوصلتهم إلى قيادة الجيوش، فكان "فرب رئيس عبيده وقومه"[530].

أما في جيش مملكة سنغاي فقد احتل الرقيق مكانة ثانوية وشارك ضمن جيش المشاة كحرس للسلطان، يسير عدد منهم أمامه وعدد آخر خلفه لحمايته، وكانت قبيلة أربي أكثر حظا من القبائل الأربع والعشرين المسترقة، إذ "هم عبيد الإسكيا وحشمه وخدمه، وبناتهم يخدمن زوجاته وأولاده، وفتيانهم يحملون السلاح قدامه وخلفه في الحرب وغيرها، ويرسلهم لحوائجه الخاصة، ولا حاجة لهم غير خدمته، ولذلك لا غلة عليهم"[531]، زودت هذه القبيلة الجيش بعناصر منها في حين تكلف غيرها بمؤونته.

لا نعرف بالضبط عدد أفراد الجيش، وكان الإسكيا محمد الأول والإسكيا محمد بنكان قد أدخلا إصلاحات على الجيش ورفعا عدد أفراد جيش غاو الدائم إلى قرابة 4000 جندي، هذا غير 300 محارب آخر حرس السلطان الشخصي

---

[525]- عائشة أقريوط، الأسرى والعبيد بالمغرب من القرن 15م إلى منتصف القرن 17: 818هـ/1415م-1050هـ/1640م، *دبلوم الدراسات العليا في التاريخ*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة 2000، ص110.

[526]- محمود كعت، م س، ص37.

[527]- عبد الرحمان السعدي، تاريخ السودان، نشر بعناية هوداس وبنوة، باريس، 1981، صص101-103.

[528]- محمود كعت، م س، ص100.

[529]- نفسه، ص102.

[530]- نفسه، ص34.

[531]- نفسه، ص57.

ويطلق عليهم اسم (السنة). وكان غالبية الجنود من عبيد الإسكيا، يحق له أن يرثهم وأن يتزوج بناتهم، وكان الإسكيا داود هو الذي "ابتدأ ميراث الجندي وقال أنهم عبيده، ولم يكن قبل ذلك، ولا يورث من الجند إلا فرسه وترسه وحربشه فقط لا غير، وأما أخذ بنات جندهم وجعلهن أسيرات فمصيبة"[532].

بلغ تعداد الجيش الذي تم حشده في عام 1591م في معركة تونديبي ما يقرب من 30.000 من المشاة و10.000 من الفرسان، وكان ذلك يمثل أكبر جيش منظم في السودان الغربي، مكن الإسكيا من فرض إرادته وتزويده بمغانم الحرب.

واستعمل العبيد في الجيش كذلك لتنفيد الخطط العسكرية للأساكي في محاولة منهم لوقف زحف جيوش جودر باشا، فقد أشار "بلمع كاغ" إلى تجهيز مائة فارس ومائة عبد لتحطيم الآبار في طريق جيش جودر ودفنها، ثم الرجوع لأماكنهم قبل ملاقاة الجيش السعدي وهم ظمآنين أشرفوا على الهلاك[533].

استمرت مشاركة العبيد في فرق الجيش على عهد الحكم المغربي، حيث أحدثت فرق تضم العبيد فقط دعيت "لوغا" أو "الفاط"، ويختار الباشا عادة رئيس تلك الفرقة من بين شيوخ سنغاي، ولا يُعرف إلا شخص واحد من أسماء أولائك الرؤساء وهو الشيخ "بوركند"، كما عُين على تلك الفرقة حاكم يدعى أبا الخير، كان ضليعا في الأعراف القبلية ويقضي بين أفراد الفرقة في الخصومات التي تنشب بينهم.

وكان الجيش يضم إلى جانب ذلك فرقا صغيرة تتكفل بالإسناد والمؤن والهندسة والتمريض والكشفية والإرشاد الديني وعلى رأسها ضابط برتبة كاهية.

ولا تشارك فرقة لوغا في الطواف بتمبكتو بل تنتظر وصول معسكر الجيش في مكان بعيد عن المدينة وتنضم إليه هناك، ثم إن الفرقة لا تسير كلها إلى الحرب مع الجيش بل يقتصر الأمر فقط على أهل "برا" و"كيسو" و"الفولانيين"، أي على عناصر السودان الغربي، أما السنغاي فهو عماد جيش الإسكيا وحده[534].

III – أقسام العبيد وطرق انتقال ملكيتهم

1– أقسام العبيد

عرف السودان منذ القدم نظام الطبقات في مجتمعه الحضري والريفي والقبلي على حد سواء، وقد يبدو أن هذا النظام كان متسامحا إذا ما انتقل شخص من طبقة لأخرى بفضل ما قد يكتسبه من مال أو علم أو ترقية في الجيش، بخلاف ما كان عليه الشأن في أوروبا عند بداية العصور الحديثة. ولكنه كان كثير التشدد إذا ما رغب منتسب لطبقة معينة في تجاهل القيود التي يفرضها عليه انتماؤه لطبقته الأصلية، كأن يزوج ابنته من فتى دون مركزها الاجتماعي، أو يوصي لعبد من عبيده بتركته أو ببعضها.

حاول الإسلام أن يمحو هذه القيود دون أن يحصل من وراء ذلك على نجاح كبير، وأقصى ما استطاع الوصول إليه في السودان الغربي هو توفير الاعتبار لمن نطق بالشهادتين، فيصبح بذلك أخا للملك والأمير والقائد بشكل مبدئي، ومكن العلماء من اكتساب جزءا من التقدير والاحترام رفعهم في أعين كل طبقات المجتمع السوداني.

---

[532]- نفسه، ص116؛ س.م. سيسوكو، م س، ص212.

[533]- محمود كعت، م س، ص150.

[534]- محمد الغربي، م س، ص375.

وعندما أتى المغاربة إلى السودان وجدوا ثلاث طبقات اجتماعية واضحة المراتب بينة الحدود وهي: طبقة الأمراء والنبلاء وقادة الجيش، والطبقة الوسطى التي ضمت التجار الكبار وعلماء الدين والموظفين السامين، والطبقة الدنيا وشملت الجنود والأقيان والحرفيين والعبيد ورعايا الممالك المحمية[535].

وهذا ما ذهب إليه س.م. سيسوكو حينما أكد على أن السمة الأساسية في المجتمع الصنغي هي تنظيمه في فئات متدرجة، تبدأ بطبقة النبلاء ثم طبقة الأحرار ثم طوائف العمال وأخيرا العبيد، وهذا أمر معروف تماما في كل السودان الغربي، ففي هذه المنطقة تظهر ملامح طبقة النبلاء بوضوح أكبر تقتصر اهتمامات أفرادها على الإدارة والحرب، أما العبيد وكان عددهم كبيرا فكانوا يقومون بالأعمال المنزلية أو يشتغلون في الحقول، وكان دورهم السياسي والعسكري ثانويا جدا[536].

وهكذا قُسم العبيد إلى خمسة أقسام هي : الأقيان الذين ارتقى بهم ذكاؤهم وجهدهم الخاص إلى أن أصبحوا قادة وموظفين، وعبيد الدار الذين عملوا في المشور وكان لهم دور سياسي بعد الفترة الأولى للحكم المغربي، وعبيد الحكام وكبار رجال الدولة والضباط كانوا ينفذون الأحكام ويزاولون بعض المهام الإدارية، وعبيد العلماء والشرفاء الذين تلقوا بعض العلوم، ثم عبيد التجار وملاك الأراضي. وقد وُضعت قيود على تلك الفئات سواء فيما يخص معاملة أفرادها أو فيما يتعلق بالزواج بينها أو منها، ومكانة الطفل المولود في إحداها، ومكانة العبد المقدم كهدية أو دية أو فدية أو صدقة[537].

2 – طرق انتقال ملكية العبيد

لا بد من التذكير أن السودان الغربي عرف الملكية الجماعية للعبيد، فكانت ملكية العبيد الذي يعملون في الواحات ومزارع النخيل وفي المراعي تعود لأفراد القبيلة الرُحل بشكل مشاع، وقد تغيرت أنواع الملكية منذ مجيء المغاربة، لكن الطابع القديم ظل على حاله ولم يشهد تغيرا في العمق.

فما هي الطرق التي انتقل عبرها العبيد في السودان الغربي؟ وهل تلائم ذلك مع مقتضيات الشرع الإسلامي؟ وهل كانت هذه القنوات تستند إلى مرجعية شرعية أم تخضع لطموحات ورغبات أصحابها؟.

كانت ملكية العبيد تنتقل من حاكم لآخر بواسطة طرق متعددة منها ما يخص الملوك والحكام مثل[538].

أ- المصادرة

عندما يتولى الزعيم أو الملك المنتصر السلطة يقوم بالاستيلاء على ممتلكات سلفه المنهزم ومنها عبيده، فلما تولى الإسكيا الحاج محمد انتهت إليه ملكية 24 قبيلة كانوا أرقاء لسن علي، "فتملك الأسعد الأرشد يومئذ وكان أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، وأورث الله الوارث إسكي الحاج محمد المذكور جميع أرض شي بار من كنت إلى سبردك، ووجد في ملكه يومئذ أربعا وعشرين قبيلة أرقاء له، لا أحرار استرقوا"[539].

ب- الإرث

---

[535]- نفسه، ص599.

[536]- س. م .سيسوكو، م س، ص215.

[537]- محمد الغربي، م س، ص602.

[538]- نفسه، ص593.

[539]- محمود كعت، م س، ص55.

قد تنتقل ملكية أموال مسؤولي الدولة ممن لا وارث لهم ومنها العبيد إلى الملك، فعندما مات حاكم دندي ويدعى موسى سفنسار، بعث الإسكيا داود أحد عبيده لحمل ميراث خديمه موسى سفنسار المشتمل على 500 من العبيد بالإضافة إلى الخيول والأبقار والأغنام والأمتعة[540].

وكان هذا الإسكيا يستولي على تركه العبيد باعتباره أنه المالك الشرعي لهم، "فهو الذي ابتدأ ميراث الجندي وقال إنهم عبيده"[541]، وخرق العادة في كون السلطة ترث عن الجندي فرسه وترسه وحريشه فقط، وتجاوز ذلك إلى أخذ بنات جندهم وجعلهن أسيرات، وهذا ما عبر عنه علماء العصر بأنها مصيبة تقدم زمن ملكه.

وهكذا أصبحت عائلات بأكملها ملكا له ولعائلته، واعتبرها جزءا من أثاث القصور ومن الأرض التي يملكها هو أو النبلاء[542].

ج- العبد ضريبة

كانت القبائل في السودان الغربي تؤدي الضرائب إلى الحكام من الرقيق، وفي هذا الصدد أخذ الإسكيا الحاج محمد عددا من أبناء القبائل التي ورثها كغرامة، فثلاثة منها منحته عددا من صبيانها باعهم لشراء الخيول، ومن قبيلة "جندكت" أخذ عددا من الرقيق لخدمة خيول المملكة لأنهم لا يصلحون إلا لعمل كهذا، أما قبيلة أربي فزودته بعبيد وحشم القصر وفرقة حرسه الذين يحملون السلاح أمامه وخلفه في الحرب، في حين زودته خمسة قبائل أخرى بالحدادين.

د- الصدقة والهدية

كانت هذه الوسيلة من طرق تملك العبيد لعدد من عناصر المجتمع، كمكافأة على أعمال أو نظرا للمكانة الاجتماعية أو لمن طلبهم.

فهذا الإسكيا الأول أتى من كاغ لملاقات الشريف الصقلي بتمبكتو، وأتاه "بمائة ألف دينار وخمسمائة خادم ومائة إبل ضيافة له"[543]، ولما لم يجد صبرا على مفارقته قدِم إليه مرة أخرى "فأزعجه إلى كاغ، وأنزله في دائرة بيته وأضافه بألف وسبعمائة زنجي"[544].

كما حظي العلماء بدورهم بعطايا سخية من الأساكي، فالشيخ محمد تل أهداه الإسكيا الحاج محمد ثلاثة قبائل وهي قبائل: جم ول، وجم تني، وسربنى، وكان نصيب الشيخ العالم الوارع الزاهد الفع صالح جور أن ملك من القبائل المملوكة ثمانية قبائل وهي من أصل سرك.

وبلغ من عطاء هذا الإسكيا أن تصدق على أحفاد مور هوكار، ومور الصادق، ومور جيب الذين أخدهم سن علي في زمانه، وهو الذي عرف عنه "بأنه كان يأخذ بعض أحرار المسلمين ويعطيهم لبعضهم ويزعم أنه يتصدق بهم عليهم"[545].

---

[540]- نفسه، ص102.

[541]- نفسه، ص116.

[542]- محمد الغربي، م س، ص603.

[543]- محمود كعت، م س، ص18.

[544]- نفسه، ص23.

[545]- نفسه، ص44.

فاشتكوا إلى الأسكيا محمد البؤس والشدة التي تعرضوا لها زمن سن علي فأمر لهم بعشرة خدام ومائة بقرة، وحصل على مثل هاته الأعطية أحفاد آخرين لمور هوكار.

واستفاد الكاتب محمود كعت بنفسه من صدقات الإسكيا داود، فحصل على مزرعة يقال لها "زنكزع في أرض يون وعليها ثلاث عشر عبيد"[546]، كما قام هذا الإسكيا بالتصدق بجل العبيد الذين حصل عليهم من تركة موسى سفنسار، حيث أعتق سبعة وعشرين عبدا بعدما توسلت جدتهم العجوز الأسكيا داود، وتصدق كذلك بسبعة وعشرين نفسا لأسكيا الفع عمر، وسبعة وعشرين أرسلهم إلى المسجد الكبير وأمر باستخدامهم في المسجد؛ النسوة في نسج الحصر وفرشها والرجال في حمل الطين وقطع الخشب، وسبعة وعشرين بعثهم لإمام المسجد، وسبعة وعشرين لخطيب كاغ وقاضي البلد وأمر أن يقسموا بين المستحقين برؤوسهم أو بثمنهم، وسبعة وعشرين للشريف بن أحمد، وأرسل مائة للقاضي للعاقب "يشتري له الجنة من الله بهؤلاء"[547]، وأمره أن يقتسمهم بينه وبين أهله وذريتهم.

وفي سنة 996هـ مات أحد الأسكيين فتم التصدق عليه بقراءة القرآن، وأخذ الطلبة الذين تولوا ذلك عشرة عبيد ومائة ألف ودع[548].

ولما مات الفقيه أبو بكر المعروف بموركيبا ببلد شبل تولى عبد الرحمان السعدي غسله والصلاة عليه، فأعطاه "أولاده بعد الصلاة وقبل الدفن خادمين وعمامة ساشي صدقة عليه"، وأعطاه السلطان عثمان "عبدا لجميع الطلبة الذين حضروا الصلاة صدقة عليه، وهي عادتهم في أمواتهم"[549]، وكان حاكم بلدة شبل قد منح السعدي من قبل أمة بمناسبة زيارته له، وفي حوالي سنة 991هـ حصل حاكم ماسينا على "عشرة من الخيل وخداما كثيرا ودارا"[550].

هـ- الدية

كانت من بين طرق انتقال ملكية العبيد خلال العصر الأسكي، ورغم كونها من الحالات النادرة إلا أنها وُجدت مع الإسكيا داود الذي قتل محمد الشريف ابن مزوار خطأ، فندم على ذلك ندما شديدا خوفا من عقوبة الشرع، خصوصا وأنه قتل فردا من ذرية النبي، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم حذر من إذايتهم بقوله: "إياكم وذريتي فمن أذاهم فقد أذاني"، وبعد استشارته العلماء عن الأمور والواجبات الدينية اللازم القيام بها للاستغفار عن هذا الذنب العظيم، استقر رأيهم على "أن يفزع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويهرب إليه ويدخل في حرمته يستشفع به ويشفعه الله فيك"[551]، وخيروه بين هذا وبين دية الشرع، وبما أن الإسكيا كان شيخا كبيرا ضعف بدنه ووهن عظمه واقتربت وفاته اختار أن يعطي "قيمة الدية ثلاثين نفسا"، فالتفت إلى أخ القتيل وهو القاسم بن مزوار الشريف وسأله عما يحب من المال؟ فأجابه بأن العبيد عندنا أحسن خيار، ثم سأله الإسكيا داود وهل تحب الزناجيين من جهة أرضك؟ قال نعم، "فأعطاه ثلاثة من أماكن الزناجية وكل مكان يساوي مائتي أنفس"[552].

---

[546]- نفسه، ص109.

[547]- نفسه، صص106-107.

[548]- نفسه، ص130.

[549]- عبد الرحمان السعدي، م س، صص266-267.

[550]- نفسه، ص117.

[551]- محمود كعت، م س، ص117.

[552]- نفسه ونفس الصفحة.

خاتمة

يتبين مما سبق ذكره أهمية العبيد في مجتمع السودان الغربي، وخصوصا خلال العصر الأسكي، حيث استخدم العبيد في مجالات شتى كان على رأسها الجيش ثم بعد ذلك الخدمة في البيوت والقصور، وقد لوحظ تواجد أعدادا كبيرة من العبيد في قصر الإسكيا داود، لا سيما الخصي منهم الذين كانوا مسخرين لخدمة الإسكيا وحاشيته. هذا دون أن ننسى أهمية العبيد في المجال الاقتصادي ومشاركتهم الفعالة في الزراعة وفي بعض الحرف كالحدادة، وبلغ من مكانة العبيد في العصر الأسكي أن أسندت إليهم بعض المهام الإدارية الكبرى، ومنها على وجه التحديد الإشراف على إقطاعات الإسكيا، حيث سجلوا نجاحا باهرا في مهمتهم.

تعددت طرق انتقال ملكية العبيد في المجتمع الأسكي، حيث كانت الصدقة والهدية من أكثر الطرق شيوعا في انتقال ملكيتهم من شخص لآخر، وارتبطت هذه الطريقة وانسجمت مع روح التكافل الاجتماعي بين الحكام الأساكي والرعايا، واستفاد العلماء بدورهم كذلك من أعطيات الأساكي التي كانت تشمل العبيد في أغلب الأحيان، ثم بعد ذلك هناك الإرث الذي اعتبر طريقة من طرق انتقال ملكية العبيد، فالإسكيا الأول ورث عن سن علي أربعة وعشرين قبيلة، في حين مثلت المقايضة والمصادرة والدية نماذج أقل بروزا لانتقال العبيد خلال العصر الأسكى.

قائمة المصادروالمراجع

- أقريوط عائشة، الأسرى والعبيد بالمغرب من القرن 15م إلى منتصف القرن 17: 818هـ/1415م - 1050هـ/1640م، *دبلوم الدراسات العليا في التاريخ*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة 2000.
- السعدي عبد الرحمان، تاريخ السودان، نشر بعناية هوداس وبنوة، باريس، 1981.
- الغربي محمد، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1982.
- الهمذاني أبو بكر محمد، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.
- بلمليح عبد الإله، الرق في المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6 هـ/11-12م، *أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص تاريخ*، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة 2000.
- سيسوكو س.م، الصنغي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الرابع (إفريقيا من القرن 12 إلى القرن 16)، صص199-221، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، اليونسكو،1988.
- كربخال مارمول، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار النشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1988-1989م، الجزء الثالث.
- كعت محمود، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، نشر بعناية هوداس ودولافوس، باريس،1981.

دراسة مناخية بجماعتي بنمنصور وسيدي علال التازي (المغرب)

The climatic study in the communes of Sidi Ben Mansour et Sidi Allal Tazi (Morocco)

أكوتيم زكرياء، طالب باحث تخصص الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة -المغرب.

z.agoutime@gmail.com

سناء أجلال، طالبة باحثة تخصص الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة -المغرب.

sanaerahil@gmail.com

الملخص:

تزخر منطقة الدراسة بخصائص طبيعية مهمة، بحكم موقعها الجغرافي الذي يمنحها طابعا متميزا و متنوعا، المتمثل في الشكل الطبوغرافي الذي يمتاز بالانبساط والانخفاض. كما تتميز بمناخ متوسطي محيطي، حيث يعتبر دراسة عناصر المناخ من المحددات الموارد المائية و عنصرها الرئيسي هي الأمطار، بينما تؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة التبخر و الجفاف، ما يؤثر سلبا على كمية و نوعية الموارد المائية المتاحة.

الكلمات المفاتيح: الكلمات المفاتيح :التغيرات المناخية، التأثير، التساقطات، الحرارة.

Résumé:The study area abounds with important natural characteristics, due to its geographical location, which gives it a distinct and diverse character, represented in the topographic form that is characterized by flatness and lowness.

It is also characterized by an oceanic Mediterranean climate, where the study of climate elements is considered as the determinants of water resources and its main element is rain. But, the increase of temperature leads to an increase in evaporation and drought, which negatively affects the quantity and quality of available water resources.

Mots clés: Changements climatiques, impacts, pluviométrie, température

إشكالية موضوع البحث

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول الموارد المائية و مدى تأثرها بالتذبذبات المناخية و مدى إمكانية تأقلم الفلاحة بجماعتي بنمصور و سيدي علال التازي، إذ يعرف المجال الفلاحي بهاتين الجماعتين أهمية من حيث المساحات المزروعة و كذلك تنوع إنتاجها، و لكن بالرغم من ذلك فمجال الدراسة يعرف تحولات في ظل التذبذبات المناخية، و يتجلى ذلك في عدم انتظام التساقطات أو ارتفاع درجة الحرارة الشيء الذي ينتج عنه إما فيضانات أو جفاف، و من بين الانعكاسات أيضا هبوب رياح الشركي (رياح ساخنة) تفسد المزروعات.

سنعمل على الإجابة على بعض التساؤلات و التي تكمن في إبراز ما يلي:

- دراسة عناصر المناخ (الحرارة ، التساقطات و التبخر) من أجل معرفة نوع المناخ و مميزاته بالجماعتين و ذلك باعتماد المعطيات المناخية لمحطتي مناصرة و سيدي علال التازي منذ سنة 1979 إلى 2018، إذ اعتمدنا أكثر من 30 سنة لدراسة المناخ .

منهجية البحث

- **العمل البيبليوغرافي**

الإطلاع و دراسة أكبر قدر ممكن من المصادر العلمية و الدراسات التي أنجزت حول الموضوع سواء كانت حول مجال الدراسة أو دراسات حول نفس الموضوع و لكن في مجالات أخرى.

- **الوثائق الكارطوغرافية**

سنعتمد على الخرائط الطبوغرافية ذات مقاييس مختلفة من أجل توطين الدواوير و الطرق و غيرها...؛

- **العمل الميداني:**

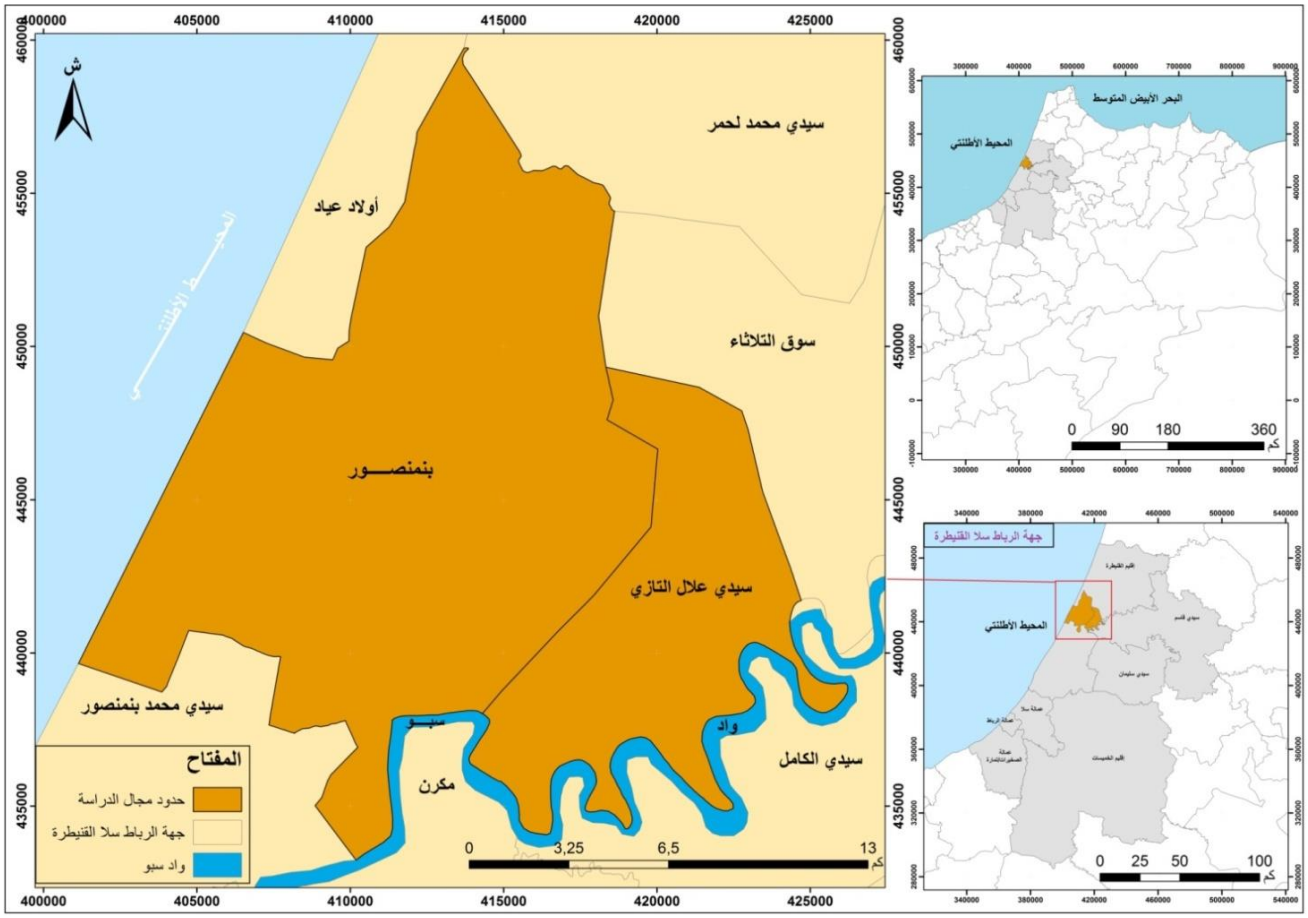
سنعتمد على العمل الميداني بشكل كبير للوقوف على مجموعة من الظواهر يمكن تلخيصها:

- خرجات أولية إلى الميدان من اجل الملاحظة والمعاينة والوصف، كذلك أخد بعض الصور.
- اعتماد استمارة موجهة للفلاحين بالخصوص ستكون موزعة على مجموعة من الدواوير.

تقديم مجال الدراسة

تقع جماعتا سيدي علال التازي وبن منصور مابين خطي عرض 34° و30 ' و34°و40 ' شمال خط الاستواء وخطي طول 6° و 15 ' و 6°و30 ' غرب خط غرينتش.

إداريا تنتمي الجماعتين لإقليم القنيطرة، فجماعة سيدي علال التازي تابعة لدائرة سوق الثلاثاء ، وتحدها من الشمال جماعة سوق ثلاثاء الغرب ويحدها واد سبو من الجنوب والشرق، فيما تحدها جماعة بنمنصور من الغرب ، هذه الأخيرة يحدها من الشمال جماعة سيدي محمد لحمر والجماعة القروية بحارة أولاد عياد، جنوبا جماعة سيدي محمد بن منصور وجماعة المكرن، شرقا تحدها جماعة سيدي علال التازي وجماعة سوق الثلاثاء، أما غربا فيحدها المحيط الأطلنتي، كذلك قربهما من الحواضر الكبرى تتمثل في مدن الدار البيضاء ،الرباط ، سلا والقنيطرة.

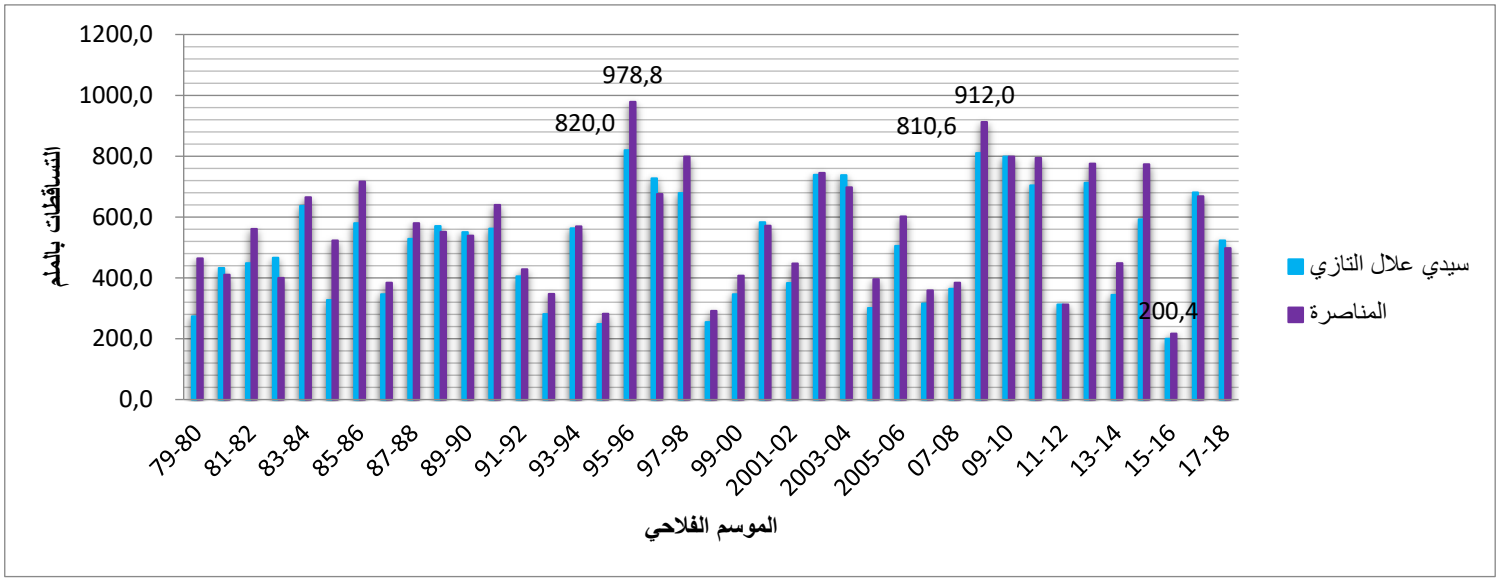


الشكل رقم 1 : حدود مجال الدراسة

I. التساقطات بجماعتي بنمنصورو سيدي علال التازي

تتلقى جماعتا سيدي علال التازي وبن منصور معدلات تساقطات تتراوح ما بين 204,4 ملم و 820 ملم بمتوسط سنوي 504.1 ملم، أما الحرارة فتتراوح بين 28,5° كحرارة قصوى و 10,4° كحرارة دنيا بالنسبة للأولى، و ما بين 217,02 و 978.8 ملم بمتوسط سنوي 554.2 ملم، في حين الحرارة نجد بين 28,7° كحرارة قصوى و8,09° كحرارة دنيا بالنسبة للثانية.

1) التساقطات المطرية السنوية

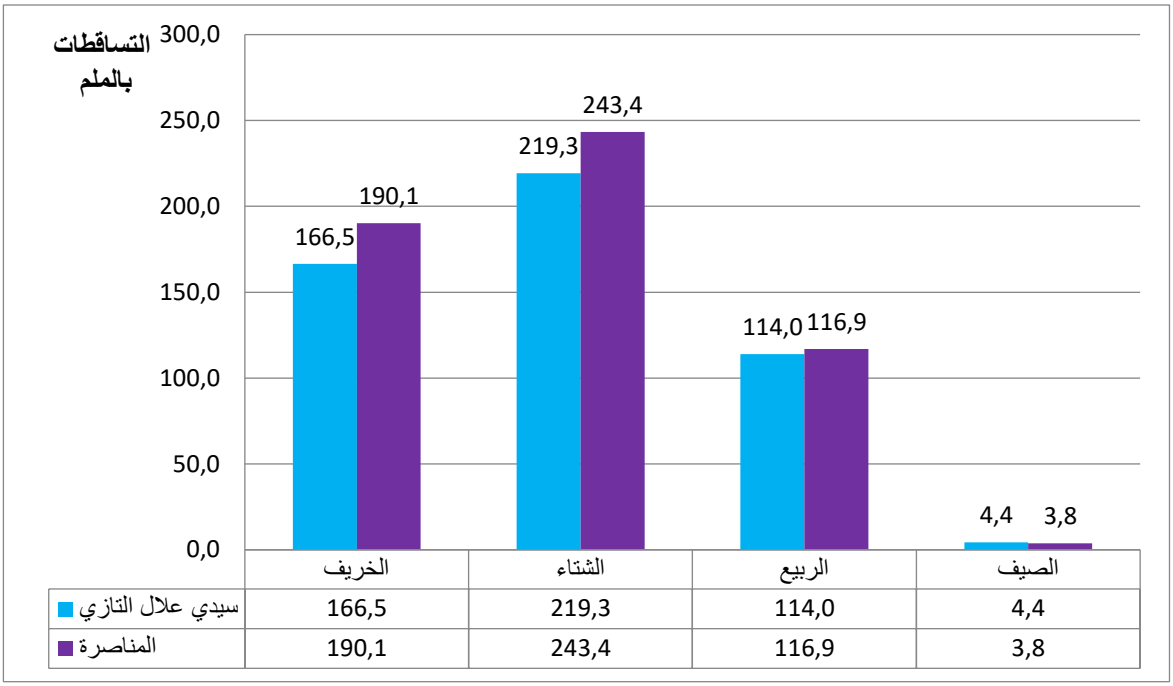


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب

الشكل رقم 2: التساقطات السنوية لمحطتي المناصرة و سيدي علال التازي ما بين 2018/1979

يظهر لنا على أن كمية التساقطات عرفت تذبذبا كبيرا على طول السلسلة المناخية لمحطتي المناصرة و سيدي علال التازي، حيث تعاقبت على المنطقة فترات جافة وأخرى رطبة، و هذا مؤشر على أن المنطقة مناخها ليس مستقرا وأنه لا يتجه في منحى واحد تصاعدي أو تنازلي بل أنه يعرف تغير من سنة لأخرى، مما يجعل من الصعب توقع اتجاهه في السنة القادمة،هذا التقلب لكمية التساقطات من سنة لأخرى يجعلنا نتحدث عن تذبذب مناخي لكنه لا يرقى إلى مستوى يمكن اعتباره تغير مناخي.

2) التساقطات الفصلية



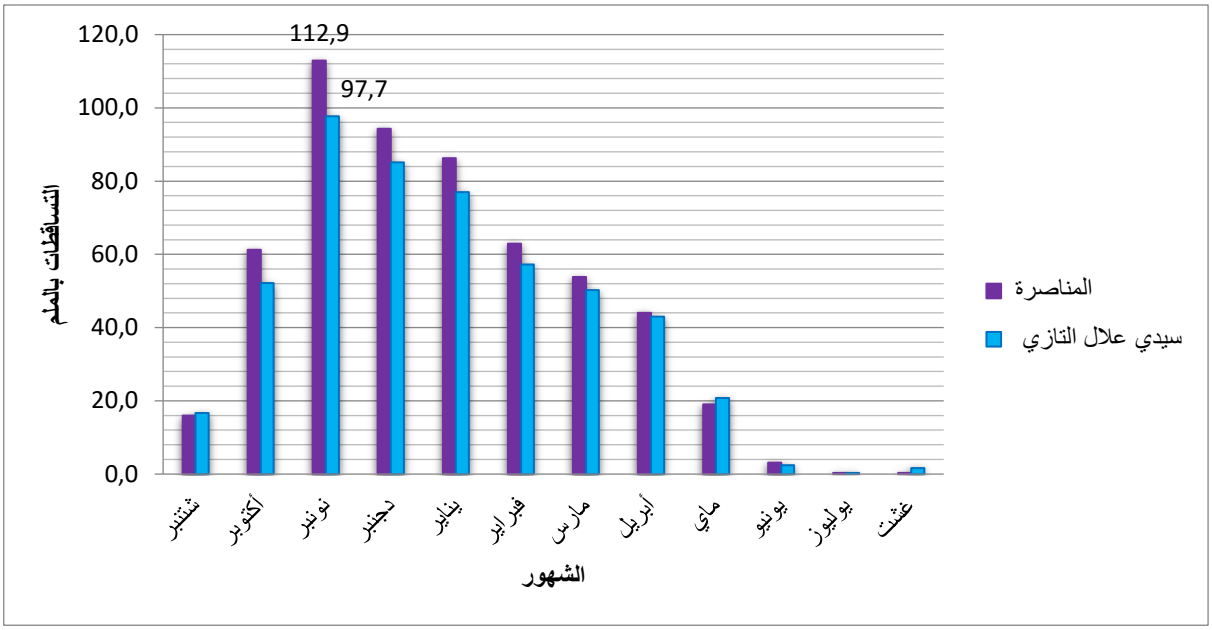
المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب

الشكل رقم 3: التساقطات الفصلية لمحطتي المناصرة و سيدي علال التازي ما بين 2018/1979

يتميز التوزيع الفصلي بوجود فصلين رطبين متتالين : الشتاء و الخريف ، متبوعين بفصلين أقل رطوبة هما: فصل الربيع والصيف الحار والجاف الذي لا تتعدى تساقطاته 4.4 ملم في فصل الصيف، وهكذا يتضح بأن التساقطات بالمنطقة لا تخضع لتوزيع منتظم طيلة السنة، حيث نجد فصل الشتاء يحتل المرتبة الأولى من حيث كمية التساقطات، أما المرتبة الثانية فيأتي فصل الخريف، بينما في المرتبة الثالثة يأتي فصل الربيع أما في المرتبة الرابعة والأخيرة فيأتي فصل الصيف.

3) التساقطات الشهرية

تمكن دراسة التساقطات الشهرية من معرفة كيفية توزيع الأمطار على أشهر السنة ومدى تزامنها مع الموسم الفلاحي.



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب

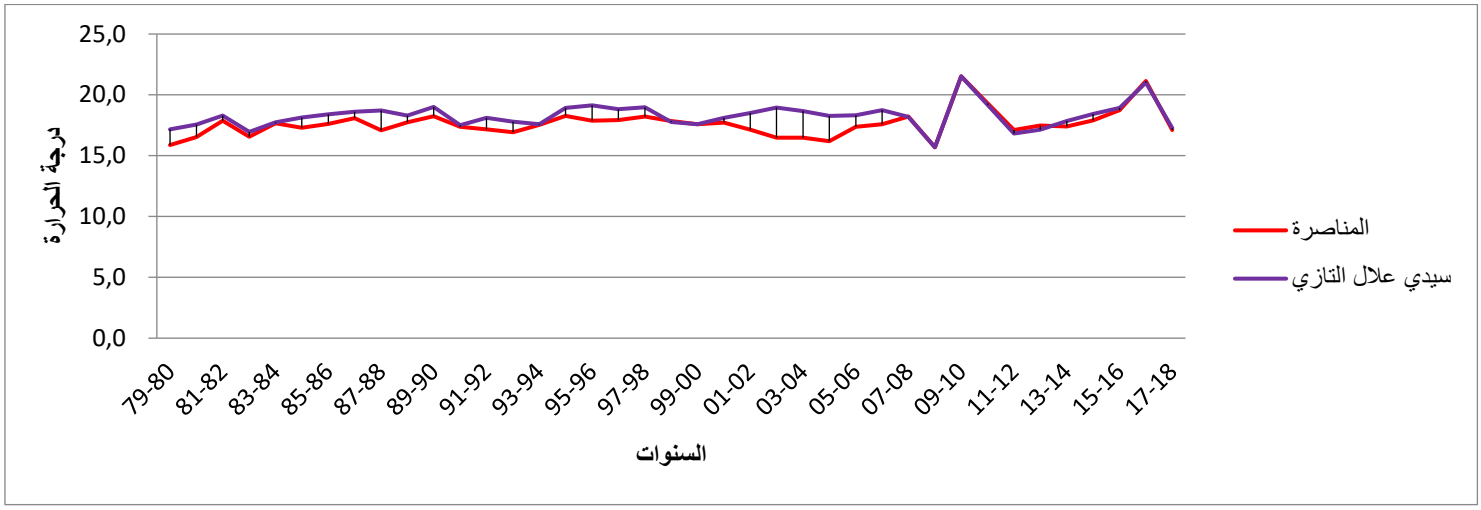
الشكل رقم 4: التوزيع الشهري للتساقطات بمحطتي المناصرة و سيدي علال التازي ما بين 2018/1979

من خلال هذه السلسلة يظهر على أن التساقطات في منطقة الدراسة تبدأ في شهر أكتوبر ويعتبر شهري نونبر ودجنبر أكثر الشهور رطوبة بالمنطقة خلال تسعة و ثلاثين سنة، إذ يصل المعدل التساقطي الشهري إلى 112.9 ملم بالنسبة لمحطة المناصرة، و حوالي 97.7 ملم بالنسبة لمحطة سيدي علال التازي، وابتداء من شهر مارس تبدأ الكميات المطرية بالتراجع إذ تقل بشكل كبير خلال شهور الصيف الثلاثة.

إذن فالتوزيع الشهري يتميز بعدم التكافؤ من حيث التساقطات من شهر لآخر وهذا مرتبط بالظروف العامة للجو التي تنعكس آثارها على المحاصيل الزراعية.

II. الحرارة بجماعتي بنمنصور و سيدي علال التازي

1) الحرارة السنوية

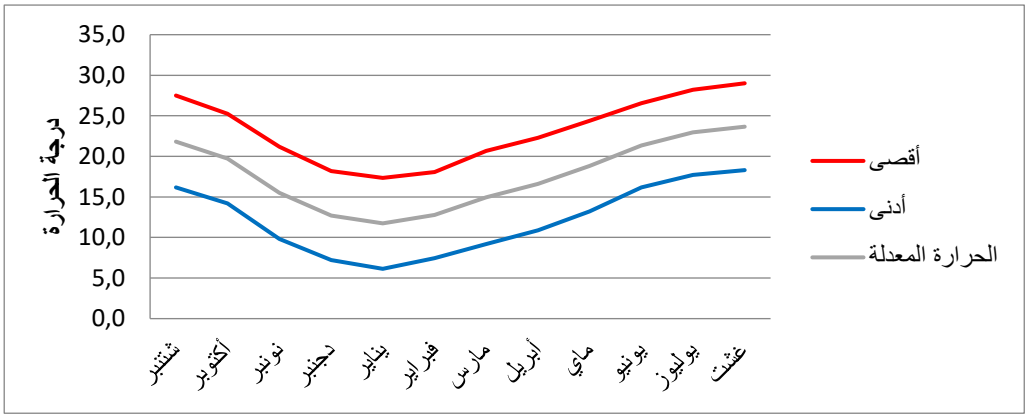


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب

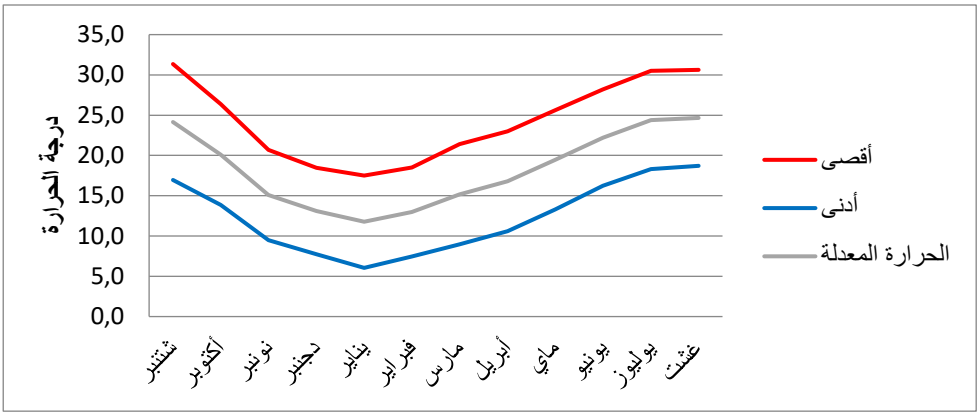
الشكل رقم 5: التوزيع السنوي لحرارة محطتي المناصرة و سيدي علال التازي ما بين 2018/1979

يتميز توزيع السلسلة الإحصائية باختلاف طفيف بين المحطتين، حيث المتوسط الحراري المسجل خلال سنوات السلسلة 1979-2018 يدل على الاعتدال الحراري الذي تتميز به الجماعتين، يمكن القول أن الحرارة تعرف بعض الاستقرار على طول سنوات السلسلة.

2) الحرارة الشهرية



الشكل رقم 6: الحرارة الشهرية لمحطة المناصرة ما بين 2018/1979



الشكل رقم 7: الحرارة الشهرية لمحطة سيدي علال التازي ما بين 2018/1979

تتميز الحرارة الشهرية بالاختلاف والتذبذب، نظرا لكون المنطقة تقع بالقرب من المحيط الأطلنتي، مما لهذا الأخير دورا في تلطيف الحرارة والرفع من كمية الرطوبة الجوية والتساقطات.

III. الرياح و الرطوبة

1) الرياح

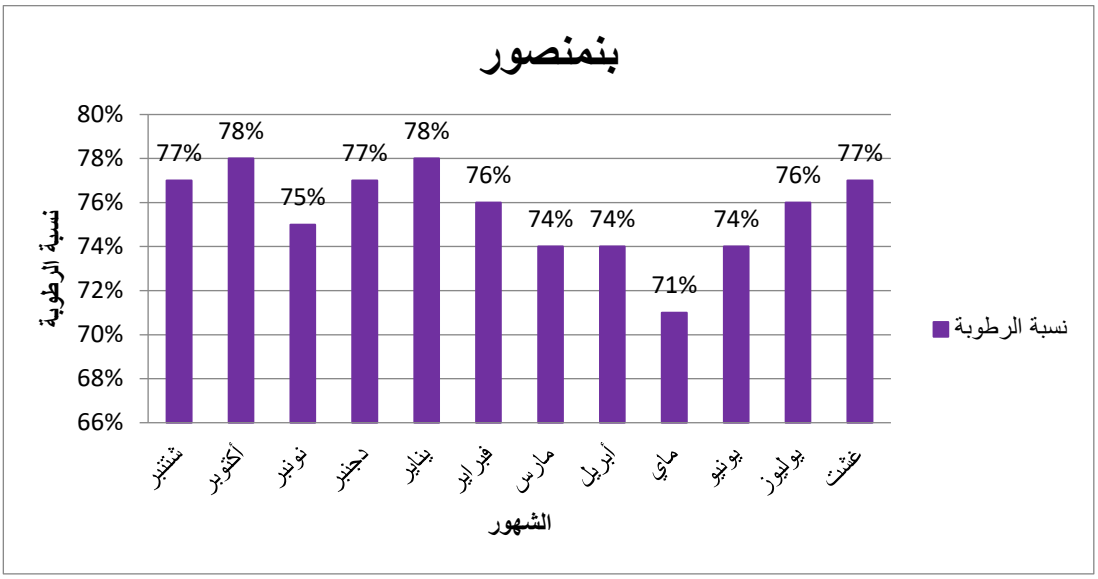
حيث يختلف دورها التشكيلي ارتباطا بأهمية الغطاء الإحيائي، وتطور التربة واستقرارها، تهيمن على الجماعتين الرياح الغربية، تتميز هذه الرياح في فصل الصيف برطوبتها ، مما يساهم في تلطيف المناخ المحلي، وتصل سرعة هذه الرياح في بعض الأحيان إلى90 كلم في الساعة553. مما قد يكون له تأثير سلبي على الزراعات المغطاة . وتعرف المنطقة هبوب نوعين من الرياح:

- الرياح الغربية والشمالية الغربية
- الرياح الشرقية

553 المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي بالغرب

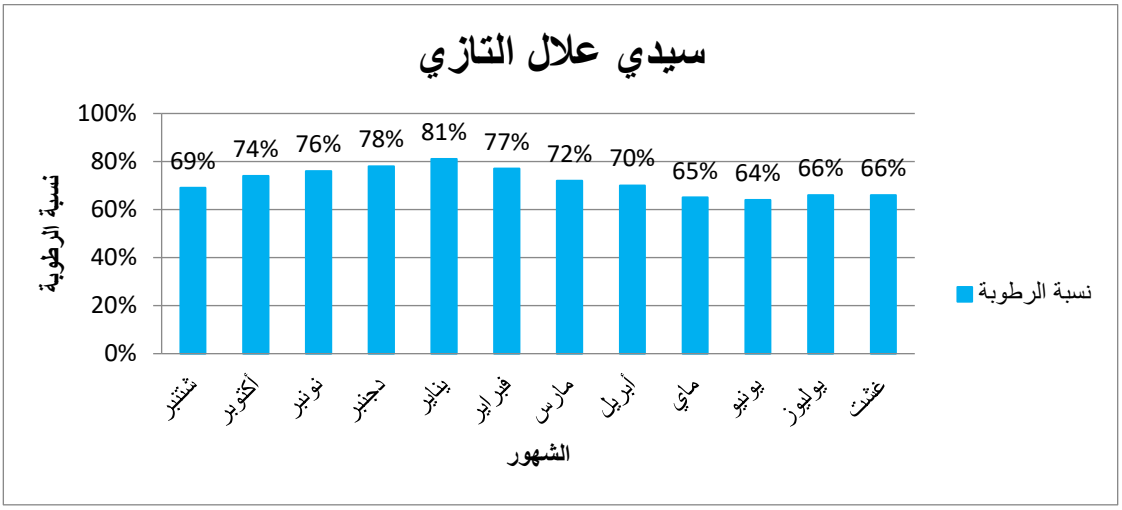
2) الرطوبة

يقصد بالرطوبة الجوية كمية بخار الماء الذي يحتوي عليه الهواء في حالة غير مرئية، وللرطوبة دور هام في امتصاص الإشعاع الشمسي وبالتالي حماية الأرض من أشعة الشمس المباشرة، كما لها دور في انتعاش الحياة على سطح الأرض.



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الغرب و climate-data.org

الشكل رقم 8 : نسبة الرطوبة الجوية بجماعة بنمنصور



الشكل رقم 9 : نسبة الرطوبة الجوية بجماعة سيدي علال التازي

أغلب السنوات تتميز برطوبة نسبية متوسطة بالنسبة لجماعة سيدي علال التازي، حيث تتراوح ما بين 64% كقيمة دنيا و 81% كقيمة قصوى، أما الاختلافات الفصلية فتظهر بأن قيم الرطوبة النسبية بنفس المحطة تصل إلى 79% كقيمة قصوى خلال فصل الشتاء ، بينما تسجل 65% كقيمة دنيا خلال فصل الصيف.

أما جاعة بنمنصور تبقى فيها الرطوبة جد مرتفعة طوال السنة ، حيث تصل في المعدل إلى 78 % خلال الشتاء و71% أثناء الصيف لكنها قد تنزل إلى 10% أثناء هبوب رياح الشركي وهي على العموم تضعف في اتجاه الشرق كلما ابتعدنا عن البحر.

خاتمة

يسود بجماعتي بنمنصور و سيدي علال التازي مناخ معتدل، الذي يعرف تذبذبا طفيفا بين الجماعتين، هذا الأخير يتميز بطابع عدم الانتظام التوزيع السنوي والشهري و الفصلي للتساقطات والحرارة معا، الشئ الذي يؤثر مباشرة على النشاط الفلاحي ومردوديته، وبالتالي فالفلاح مجبر على التكيف مع هذه الظروف، ، إذ يعتمد على تنويع مزروعاته تبعا لها، ففي حالة سقوط الأمطار مبكرا) منتصف الخريف (فإنه يكثر من المزروعات البكرية) حبوب بمختلف أنواعها .(أما إذا تأخر سقوطها، فإنه يلجأ إلى الزراعة المازوزية مثل القطاني، وفي كلتا الحالتين فإنه مضطر إلى إنجاز أعماله-الحرث والتهيئ- بسرعة، أما في فصل الصيف فالقيام بزراعة بورية يعتبر أمرا مستحيلا، مما يبرز أهمية المزروعات المسقية في هذه الفترة) الخضروات.554

554 المناخ و دينامية السطح و علاقتها بالتنمية المستدامة منطقة مليلة نموذجا، مقاربة بتقنيات الاستشعار البعدي و نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة لنيل الدكتورات في الجغرافيا المناخية جامعة الحسن الثاني المحمدية 2014.

المراجع:

- عبد الخالق غازي : معطيات حول الوسط الطبيعي لمنطقة الغرب أعمال الندوة العالمية التي نظمتها كلية الآداب و العلوم الإنسانية أيام 28 و 23 و24 أكتوبر 1991 في موضوع منطقة الغرب المجال و الإنسان .
- منطقة الغرب المجال والإنسان، أعمال الندوة العالمية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22. 23. 24 أكتوبر 1991 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة سلسلة الندوات والمناظرات رقم 3.
- عبد الله صدقي، 2006/2005، إعداد التراب والتنمية المحلية، جماعتي المناصرة وبنمنصور، بحث نيل الدكتوراه في الجغرافيا.
- منوغرافية جماعة سيدي علال التازي 2013.
- منوغرافية جماعة بن منصور 2013.

المؤسسات

- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بجهة الغرب؛

- وكالة حوض سبو؛

فن الطبيخ بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط من كتاب فضالة الخوان [555] لابن رزين التجيبي

د. نورالدين أمعيط-كلية الآداب-الجديدة

الملخص

يتوخى هذا المقال تقديم الملامح العامة لفن الطبيخ ببلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، وذلك بالوقوف على مظاهر عناية المغاربة والأندلسيين بفن الطبخ، ورصد أهم الأطعمة التي اعتادوا تحضيرها، والتعريف ببعض المصطلحات ذات الصلة بأنواع الأطباق، و الأدوات والأواني التي استعملت داخل المطبخ المغربي الاندلسي، دون اغفال بسط أهم النصائح الذهبية التي جاد بها ابن رزين التجيبي في كتابه فضالة الخوان في طيبات الطعام والالوان.

الكلمات المفاتيح: الطبخ المغربي الاندلسي، ابن رزين التجيبي.

Abstract

This article aims to present the general features of the art of cooking in the Maghreb and Andalusia during the Middle Ages ; by examining the Manifestations of Moroccan and Andalusia care in the art of cooking ; monitoring the most important foods that they used to prepare; and introducing some terms related to the types of dishes; tools and utensils that were used within the Moroccan Andalusia cuisine, Without neglecting to simplify the Moroccan Andalusia cuisine Without neglecting to simplify the most important golden tips that Ibn Razeen AL-Tajibi Was serious in his book Fadala AL-KHawan fi Tayyibati Attaam wa ALwan.

Keywords: Moroccan-Andalusian cooking, ibn razin Atjibi.

مقدمة

ارتبطت حاجة الإنسان للغذاء ارتباطا وثيقا، بحاجته لطبخ المأكول وإعداد ما طاب له من أنواع الأطعمة، وقد تزداد حاجته لمعرفة فن الطبخ وتقنياته وإعداد المفيد من الطعام للصحة وسلامة الأبدان، بحسب الفصول والأحوال الصحية، وخاصة زمن الأوبئة والجوائح، حين يصبح الطبخ وإعداد الأطباق، سبيلا من سبل العلاج، ووسيلة من وسائل التخلص من الداء، وتغدو بعض وصفات الطبخ ذات صلة وطيدة بمجال الطب وصناعة الصيدلة.

وقد تفنن أهل المغرب والأندلس في مجال الطبخ، حتى أنهم أنتجوا أطباقا غذائية ارتبط ذكرها في المصادر بهذا المجال الجغرافي دون سواه، معتمدين في ذلك على براعة الطباخين ومؤهلاتهم في هذا المجال الذي راكم تجارب حضارية

[555] - عنوان الكتاب كاملا: **"فضالة الخوان في طيبات الطعام والالوان"**، لصاحبه ابن رزين التجيبي، والمقصود بالخوان بكسر الخاء وضمها، ما يؤكل عليه، والخوان المائدة، وتجمع على أخونة وخون وأخاوين، أنظر: ابن منظور، لسان العرب، المكتبة الاسلامية، القاهرة، دت، ج2، مادة: خون.

سابقة، غير أن الأندلسيين ومعهم المغاربة، جعلوا منه صنعة تحتاج الى دراية وحنكة وتجربة، فألفوا فيه مصنفات مفيدة، عرفت بكتب التغذية و الطبيخ.

ولعل من بين مصنفات هذا الفن بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، نذكر كتاب الأغذية لابن زهر (ت575هـ) وكتاب الطبيخ بالمغرب والأندلس خلال عصر الموحدين[556] لمؤلف مجهول من أهل القرن السابع الهجري، وأرجوزة في الغذاء والطبخ لابن قنفد القسنطيني[557] التي ألفها خلال القرن الثامن الهجري، ورسالة في الأغذية لأبي بكر بن عبد العزيز الأريولي[558]، وقد صنفها خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري، وكتاب فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان لابن رزين التجيبي[559] المصنف خلال القرن السابع الهجري، و الذي اتخذنا منه متنا رئيسيا في هذه الدراسة لتقديم الملامح العامة لفن الطبخ ببلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، وذلك بالوقوف على مظاهر عناية المغاربة والأندلسيين بفن الطبخ، ورصد أهم الأكلات التي اعتادوا تحضيرها، والتعريف ببعض المصطلحات ذات الصلة بأنواع الأطباق، و الأدوات والأواني التي استعملت داخل المطبخ المغربي الاندلسي، دون اغفال بسط أهم النصائح الذهبية التي جاد بها ابن رزين التجيبي في هذا المجال.

وقبل التفصيل في النقاط السالفة الذكر، نرى من المفيد تقديم نبذة موجزة عن حياة ابن رزين التجيبي وعصره وثقافته.

1- ابن رزين التجيبي، عصره وثقافته

ولد أبو الحسن علي بن محمد بن ابي القاسم بن محمد بن ابي بكر بن رزين التجيبي، بمدينة مرسية في حدود سنة 625هـ/1251م[560]، وهي الفترة التي تميزت بتراجع كبير للنفوذ الاسلامي بالأندلس، مع ما صاحب ذلك من تشتت وتفرقة بين ملوك الطوائف عقب انهيار دولة الموحدين المصامدة، في وقت تعززت فيه شوكة المد المسيحي، وما نتج عنه من محن وظروف عصيبة، عاشها ابن رزين منذ السنوات الأولى من طفولته التي تزامنت و فترة ضياع الأندلس وجلاء أهلها، فما أن طلت العقود الأولى من القرن السابع الهجري، حتى كانت أغلب ممالك الأندلس، قد أفل نجمها، فقد سقطت مدينته بلنسية في يد ملك أراجون الأول (jacque 1er) سنة 636هـ/1238م، و بعدها سقطت مرسية سنة 640هـ/1266م[561]، ليتوالى انهيار الممالك الأندلسية بعد ذلك واحدة تلو الأخرى، حتى لم يبق منها إلا مملكة بني نصر بغرناطة التي ستصمد إلى أواخر القرن 9هـ/15م.

---

[556] - مجهول، **كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين**، تحقيق أمبروزيو أويتي ميراندا، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية، مدريد، 1961-1962، المجلدان 9 و10.

[557] - ابن قنفد القسنطيني (عاش ما بين 740هـ-810هـ)، **أرجوزة نادرة في الغذاء والطبخ**، تحقيق سعدي شخوم، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3-4، ديسمبر 2019، ص.78-100.

[558] - أبو بكر بن عبد العزيز الأريولي (عاش خلال النصف الاول من ق 9هـ/15م)، **رسالة في الأغذية**، المكتبة الوطنية، مدريد، ضمن مجموع رقمه: 5240.

[559] - ابن رزين التجيبي، فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان، تحقيق محمد بن شقرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1984.

[560] - برنامج الوادي آشي(ت746هـ/1345م)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1982م، ص.65. أيضا: محمد بنشريفة، ابن رزين التجيبي، حياته وآثاره، دراسة وتحقيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2009، ص.28 وما بعدها.

[561] - ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الاقطار**، تحقيق احسان عباس، مطابع هيد لبرغ، بيروت، ط2، 1984م، ص.97-98.

عاش ابن رزين التجيبي يتيم الأب منذ السنوات الأولى من صباه، ليتولى تربيته وتعليمه ابن عمته ومولى جده من أبيه، الشيخ القاضي المعروف بأبي القاسم ابن نبيل الذي عاش في مرسية وولي القضاء في عدد من مدن شرق الأندلس ومنها بلدته مرسية ودانية ولقنت، لينتقل بعد الجلاء الذي وقع سنة 640هـ إلى مدينة سبتة، مهاجرا، فتولى بها القضاء "واستمرت ولايته بها محمود السيرة، مرضي الطريقة، عدلا في أحكامه، إلى أن توفي عند مطلع الشمس من يوم الخميس أول يوم من ربيع الأول عام تسعة وستين وستمائة"[562].

ولما كان ابن رزين التجيبي مرتبطا بمربيه الشيخ السالف الذكر، فإنه تنقل بدوره ما بين موطنه الأصلي مدينة مرسية و مدينة سبتة التي "سكنها قبل الدجن[563]،" ويذكر ابن رشيد السبتي أن ذلك كان "في شوال عام أربعين وستمائة"[564].

وفيما آثر ابن سبيل الاستقرار بمدينة سبتة، قرر ابن رزين الرحيل الى مدينة بجاية التي وصلها في حدود 655هـ، ومنها إلى تونس التي استقر بها في حدود سنة 657هـ وبها مكث وتزوج، وفيها تحقق نضجه العلمي حيث أنتج عدة مؤلفات[565]لم يصلنا منها، للأسف، سوى كتابه فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان.

عاش ابن رزين آخر أيامه بتونس، "مقدورا عليه صابرا على الفقر والحاجة"[566]، فقد دخل ابن رشيد السبتي منزله يوما، وما رأى "عنده ماله قيمة ولا ما يستر أهله عن أعين النظار"[567]. ورغم ذلك، فقد كان يملك من رأسماله الرمزي الشيء الكثير، فهو الشيخ الأديب الذي نال حظه من العلم والمعرفة، وعنه أخذ الكثير من العلماء، ومنهم ابن رشيد السبتي، صاحب كتاب ملء العيبة، الذي صحبه بتونس وقرأ عليه وسمع منه وأجاز له جميع رواياته وكتب له خطه بذلك غير مرة، بل أعاره كتبا عديدة[568] استفاد منها استفادة جمة، كما تتلمذ على يديه الشيخ المحدث الوادي آشي المتوفى سنة 746هـ، وأجازه إجازة عامة[569].

---

[562] - انتقل ابن رزين ليقيم بسبتة مع ابن عمته القاضي المعروف بابن نبيل الذي تولى القضاء بهذه المدينة بعد سنة 661هـ، و استمر في منصبه الى حين وفاته سنة 669هـ، أنظر: ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2012، المجلد:01، ص.553-554.

[563] - العبارة هنا لابن رشيد السبتي، ويقصد ب"قبل الدجن"، أي قبل أن يخيم ظلام التفرقة وسقوط الممالك الاسلامية بالأندلس بيد المسيحيين، قال ابن سيدة: الدجن بتشديد الدال وسكون الراء، إلباس الغيم الأرض، وقيل هو إلباسه أقطار السماء، وقد أدجن يومنا وادجوجن إذا أضب فأظلم، وأدجنوا: دخلوا في الدجن. ودجن الليل إذا اسود. أنظر : ابن منظور، م س، ج5، مادة: دجن.

[564] -رحلة ابن رشيد السبتي، نقلا عن **ابن رزين حياته و آثاره**، ص.18.

[565] - من مؤلفات ابن رزين، نذكر: " نظم الفريد في منتخب الأدب الطارف والتليد" و "جنى الزهر وسنا الزهر" و " الدرر الثمينة في خبر القل وفتح قسنطينة". أنظر: **برنامج الوادي آشي(ت746هـ/1345م)**، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1982م، ص.65. محمد بنشريفة، **ابن رزين التجيبي، حياته و آثاره**، دراسة وتحقيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2009، ص.28 وما بعدها.

[566] - ابن رشيد السبتي، **ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهة الى الحرمين مكة وطيبة**، دراسة وتحليل أحمد حدادي، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية،1424هـ/2003م، ج2، ص.321.

[567] - **نفسه**، ج2، ص.321.

[568] - من الكتب التي أعارها ابن رزين التجيبي لصاحبه وتلميذه ابن رشيد السبتي، نذكر: كتاب "روح الشحر وروح الشعر"، وكذا كتاب لابن رزين سماه "جنى الزهر وسنا الدرر"، راجع: ابن رشيد السبتي، **م س**، ص.320-321-322.

[569] - يقول عنه تلميذه الوادي آشي في برنامجه: "قرأت عليه يسيرا وسمعت، وأجازني إجازة عامة بشروطها، وتوفي عصر يوم الجمعة الثاني عشر لشعبان عام اثنتين وتسعين وستمائة". برنامج الوادي آشي، **م س**، ص.65.

وصف ابن رشيد شيخه وصاحبه ابن رزين بالشيخ الفقيه والأديب، والحسيب الفاضل الكامل[570]، و لعل براعته الأدبية، تبدو من خلال مقدمة كتابه "فضالة الخوان" المتميزة بأسلوب متميز مسجوع، ومنهجية محكمة، مما ينم عن طول باع المؤلف في الكتابة، وقدرته على معالجة مواضيع مختلفة بأسلوب فني أنيق، يكاد يذكرنا بأسلوب معاصريه أو من جاؤوا بعده، أمثال لسان الدين ابن الخطيب وابن الحاج النميري وغيرهما[571]، ولا غرو، فقد تتلمذ ابن رزين على يد شيوخ كبار أمثال ابو عبد الله الأزدي وابن الأبار وأبو المطرف بن عميرة وغيرهم[572].

وإذا كانت كتب التراجم والطبقات، لم تسعفنا كثير ا في تحصيل ترجمة وافية لابن رزين التجيبي، فإن في كتابه فضالة الخوان، ما ينم عن شخصية موسوعية، كما أن معطيات مصنفه في فن الطبخ، جاءت دقيقة وواقعية ومفيدة، حيث جاد بنصائح ذهبية عن الأطعمة وأنواعها وطرق تحضيرها، وما ينبغي أن يقدم منها، وما يلزم تأخيره، فضلا عن نصائح ضافية تخص كيفية استعمال أواني المطبخ مع ذكر محاسنها ومساوئها.

ولئن بدا ابن رزين، من خلال مؤلفه فضالة الخوان، رصين الأسلوب، واسع الاطلاع، ليس في مجال الطبخ فحسب، بل في مجالات أخرى[573] أيضا، فإن ذلك يعزى، في تقديرنا، إلى نشأته في بيئة عالمة، و تعدد رحلاته التي شملت عدة حواضر بالغرب الإسلامي، وتلمذته على يد شيوخ أفذاذ، ناهيك عن طبيعة الوظائف المخزنية التي تقلدها خاصة بإفريقية، كل ذلك ساهم في توسيع مداركه و صقل تجربته، وإن كان قد أبدع وأجاد في مجال الطبخ، حيث أكد اعتزازه بنفسه وبصوابه في هذا المجال[574]، فذكر أن أهل الأندلس "في هذا الباب أهل الحميات، وذوو التقدم وإن تأخرت أعصارهم في اختراع الطيبات"[575]، منتقدا المصنفات المشرقية في فن الطبخ التي جاءت بحسب وصفه، على كثرتها، مليئة بما "تمجه الأذان(...) أو يكاد يستقذره الانسان"[576].

2-عناية أهل المغرب والأندلس بفن الطبيخ، وبعض مصطلحاتهم في هذا المجال

1-2-عناية أهل المغرب والأندلس بفن الطبخ

أولى أهل المغرب والأندلس عناية بالغة بفن الطبخ وإعداد أنواع الأطباق و المأكولات، وهم إن أخذوا عن حضارات سابقة، فقد أضافوا إلى ذلك لمسات خاصة تميزهم، واهتموا بهذا الفن اهتماما فائقا، وهو ما تجسده كتب الطبيخ المؤلفة خلال العصر الوسيط، ولا غرو فقد جعل ابن رزين التجيبي "الاهتمام بالأغذية قوام صحة الأبدان وأول الأسباب في

---

[570] - ابن رشيد، ج2، ص.321.

[571] - محمد بن شقرون، **مقدمة فضالة الخوان**، م س، ص.14.

[572] - ابن رشيد السبتي، **م س**، ص. 321.

[573] - وصفه تلميذه الوادي آشي "بالكاتب البليغ والمؤرخ الأديب"، أنظر: برنامج الوادي آشي، **م س**، ص.65.

[574] - ابن رزين التجيبي، **م س**، ص. 30.

[575] - **نفسه**، ص.31.

[576] - **نفسه**، ص.30.

اعتدال مزاج الإنسان، وأن التأنق في طبخها على ما تقتضيه الصنعة المجربة من الإحكام والإتقان"[577]، ونفس الأمر أعرب عنه ابن قنفد القسنطيني، حين أكد أن فن الطبخ وتحضير الغذاء، هو "قسيم للطب والدين"[578].

أما صاحب كتاب الطبيخ، فقد أكد بدوره على أهمية فن الطبخ وقيمته وارتباطه بصناعة الطب، موضحا أنه لما كان "التركيب الذي ينتفع به في صناعة الطب، تركيب الأطبخة بأنواعها واختلاف طعومها، فإنها بحسب تركيبها تستفيد إما حرارة وإما برودة وإما اعتدالا، وكذلك تكون الحال في غلظها ولطافتها وعمر انهضامها وسرعتها"[579]، بل إنه لم يتردد في وصف الطبخ بالصنعة التي تحتاج إلى معرفة ودراية، خاصة ما يتعلق بمقدار التوابل والأفاويه، لذلك "ينبغي أن نعنى بمعرفة الأشياء التي بها تكمل صنعة الطبخ، وبها سمي الطبخ طبيخا باختلاف طعومها ومذاقها"[580].

وكم كان صاحب كشف الظنون صريحا في التأكيد على أهمية فن الطبخ لصحة الإنسان، وضرورة العناية به، واصفا إياه بالعلم المتفرع عن علم الطب، فذكر أن "علم طبخ الأطعمة والمعاجين، هو علم يعرف به كيفية تركيب المركبات الدوائية من جهة الوزن والتقديم والتأخير، وهو من فروع الطب غير طبخ الأطعمة"[581].

و معلوم أن اهتمام أهل المغرب والأندلس بفن الطبخ صناعة وتأليفا، لم يكن وليد فترة تاريخية محددة، بل ارتبط بتراكم وتلاقح حضاريين ربط بلاد المغرب والمشرق الاسلاميين على امتداد قرون عديدة من العصر الوسيط، ولا غرو، فإن كثيرا من التآليف الأندلسية، قد أخذت عن سابقتها المشرقية، كما أن الهجرات والرحلات العلمية والحجية، لعبت دورا مهما في هذا التلاقح الذي شمل مجالات شتى، كان مجال الطبخ والتغذية واحدا منها، فبالرغم مما ميز معظم أطعمة العرب المسلمين الأوائل، من تواضع و بساطة، فإن ذلك لم يمنعهم من التفنن في إعداد الأطباق الفريدة، لا سيما في المناسبات والولائم، وتنهض بعض مصنفات الطبخ المشرقية، دليلا على ما نذهب إليه، فقد ألف ابن سيار الوراق خلال القرن الرابع الهجري كتابا في الطبخ، مصنفا ملذات الدنيا "إلى ستة أقسام، منها المأكول والمشروب والملبوس والمنكوح والمشموم والمسموع"[582]، وجعل أفضل هذه الأقسام و أهمها المأكول، الذي "هو قوام الأبدان ومادة الحياة"[583]، فنصح أن

---

[577] - **نفسه**، ص.29.

[578] - ذكر ابن قنفد القسنطيني في مقدمة أرجوزته، بيتا شعريا يفيد أهمية فن الطبخ وارتباط ذلك بالطب والدين، بقوله:

وبلغ الرسالة المعظمـــــة وختم النبوة المكرمـة .

وجعل الطب قسيم الدين بقوله علمان بالتبيين.

- أنظر: ابن قنفد القسنطيني، **م س**، ص.83.

[579] - مجهول، **كتاب الطبيخ**، **م س**، ص.78.

[580] - **نفسه**، ص.79.

[581] - حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار احياء التراث العربي،(د.ت) بيروت، ج2، ص.1095.

[582] - ابن سيار الوراق، **كتاب الطبيخ**، نشره دفيد فريدمان على النيت بعنوان:

David friedeman ; Pages from Kitab altabikhy Ibn sayyar al warraq; edited bykajohnbergand Sahban.

-أيضا: البغدادي(محمد بن الحسن بن محمد الكاتب، ت637هـ/1239م)، **كتاب الطبيخ**، أعاد نشره فخري البارودي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1964م، ص.9-10.

[583] - **نفسه**، ص. نفسها.

يكون طعام المرء، من أجود الغذاء، فبه ينمو و يحكم الجسد، مصرحا بقوله: "اعلم أنك تأكل ما تشتهي، وما لا تشتهي فهو يأكلك، فلا تقارب الشبع ولا الجوع"[584].

ولا تعوزنا القرائن الدالة عن استفادة التصانيف الأندلسية من نظيرتها المشرقية، فقد أفصح عن ذلك أبو الحسن التجيبي نفسه في مقدمة كتابه حين "رأى كثيرا من الناس ألفوا في الطبخ كتبا اقتصروا فيها على المشهور، وأغفلوا التنبيه على كثير من الأمور، وللمشارقة في ذلك كثير مما تمجه الأذان(...) وهي عندهم من أرفع المطاعم"[585].

ولئن انتقد ابن رزين المصادر المشرقية في فن الطبخ، فقد أقر بأخذه عنها مصرحا بقوله" وقد ألفت كتابي هذا من أنواع الطبخ في هذا الشأن، واستوفيت فيه ما استحسنت أو اخترعت من كثير من الألوان، أتيت فيه من الأندلسيات بكثير، واقتصرت من المشرقيات على المنتخب اليسير"[586]، كما ذكر التجيبي بعض مصادره المشرقية في هذا المجال في سياق حديثه عن تقنية صناعة بعض أنواع القديد المعروف بمصطلح "**النمكسود**" بقوله "وقد وقفت في كتاب تفسير الأدوية لابن جناح عن نوع سماه **بالنمكسود**، وهو نوع اللحم المملح بالملح المسحوق"[587].

وعلى الرغم من استفادة أهل المغرب والأندلس من المشارقة في مجال الطبخ، فيبدو أنهم قد حققوا تراكما ملحوظا، فقدموا إضافات خالدة، ولمسات شاهدة عن مدى تفننهم في شتى المجالات ومنها فن الطبخ الذي ارتبط عندهم ارتباطا وثيقا بصناعة الطب والصيدلة حتى أن الطبيب الاندلسي ابن زهر ربط بين الغذاء والدواء في كتابه "الأغذية"، فإن استطاع الحكيم أن يعالج بالأغذية دون الأدوية، فقد وافق السعادة[588]، بتعبير الرازي.

2-2-نماذج من مصطلحات أنواع الأطعمة عند أهل المغرب و الأندلس

اختلفت أنواع الأطعمة التي شغلت موائد أهل المغرب والأندلس خلال القرنين السابع والثامن للهجرة، و قدمها ابن رزين في مصنفه فضالة الخوان، واختلفت تبعا لذلك المصطلحات الدالة عليها، حيث اشتهرت بتسميات مختلفة باختلاف تركيبتها وأنواعها، وهي التسميات التي تداولها أهل المغرب والأندلس خلال هذه المرحلة، وشكلت إرثا ثقافيا مشتركا بين المغاربة والاندلسيين خلال مراحل تاريخية تجاوزت مرحلة العصر الوسيط، وفيما يلي نقدم نماذج من هذه المصطلحات مع تحديد تعريفات لها :

---

[584] - ابن سيار الوراق، **م س**، ص.15.

[585] - ابن رزين التجيبي، **م س**، ص.30.

[586] - **نفسه**، ص.31.

[587] - ابن رزين التجيبي، **م س**، ص.273. ويضيف ابن رزين: "والفرق بينه وبين القديد، أن النمكسود يعمل من الكبش الصحيح أو المقسوم بنصفين ويبقى اللحم رطبا دسما إذا مسسته تودكت يدك، ويمضي فيه السكين كما يمضي في اللحم الطري". **نفسه**، ص. **نفسها**.

[588] - اسحاق بن سليمان الاسرائيلي(ت320ه)، **كتاب الأغذية والأدوية**، تحقيق محمد الصباح، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1414ه/1992م، ص.5.

أ-أنواع الخبز والفطائر والثرائد:

المصطلح	المصدر والصفحة	التعريف
البنيج	التجيبي، ص.38.	**البنيج**[589]:نوع من أنواع الخبز عند أهل الأندلس، ويعجن دقيقه عجنا جيدا بماء قليل ثم يقرص على وجهه سمسم وأنيسون ونافع.
الإسفنج	نفسه، ص.80-81.	**الإسفنج:** نوع من أنواع الفطائر التي تقلى في الزيت، وهو لون كثير الاستعمال في المغرب. ومنه ذات الحجم الكبير(الأقصاد) وذات الحجم الصغير (المغدر).
الشاقومة	نفسه، ص.48.	**الشاقومة:** ثريدة تصنع من قطع متوسطة من لحم الغنمي مع قليل من الملح.
الخبيص	نفسه، ص.73.	**الخبيص:** رغيف يعرف بالمغرب بالبغرير أو المخرق، ويصنع من جشيش القمح المغربل.
اسفنج القلة	نفسه، ص.81.	**اسفنج القلة:** من أنواع الفطائر الكثيرة المحشوة بالشحم أو الخليع، ولازال يستعمل الى اليوم خاصة في الجنوب المغربي فيما يعرف بمصطلح "خبز الشحمة".
ثريد فلياطل	نفسه، ص.54.	**فلياطل:** ثريد بالسميد يعجن ويقرص أقراصا رقاقا ويدهن بالسمن، فإذا قاربت الطبخ بعد إخراجها من الفرن، فتت الخبز فتاتا وسقي باللبن ويذر عليه سكر.
الفداوش	نفسه، ص.90.	**الفداوش:** نوع من الثرائد المصنوعة من الدجاج عادة، وهو كثير الاستعمال بالمغرب.
المورقة	نفسه، ص.72.	**المورقة:** وهي المسمنة رغيف من دقيق السميد تدهن بالسمن وتسقى بالعسل.

[589] - **البنيج**: نبات كان يستعمل في الاندلس على عهد المؤلف، وهو شبيه بذرة بيضاء تشبه الزوان، وكان الأندلسيون يصنعون منه الخبز المعروف "بخبز البنيج"، أنظر: **م س**، ص.37، **هامش المحقق**، رقم: 03.

رأس ميمون	نفسه، ص.77.	**رأس ميمون:** عجين من سميد وخمير وملح وماء وبيض، يوضع في قدر دائري، وبعد النضج يكسر القدر ويبقى العجين قطعة واحدة على شكل رأس إنسان.

ب- أنواع الحساء والمجبنات وأكلات اللحم:

المصطلح	المصدروالصفحة	التعريف
اللخطج	التجيبي، ص.60.	**اللخطج:** حسو من دقيق ولبن وحليب.
الزبزين	نفسه، ص.60-61.	**الزبزين:** حسو يصنع من دقيق ، "ويحرك بالكف حتى يصير كالحمص الصغير ثم يغربل"، وهو المعروف ببركوكش في المغرب.
التلبينة	نفسه، ص.69-70	**التلبينة:** حساء من خليط دقيق الشعير واللبن.
المرمز	التجيبي، ص.93.	**المرمز**: طعام من جشيش الشعير الذي لم يكتمل طيبه، ويعرف بالمغرب بمصطلح "زانبو" أو "الفريك" ويصنع عندما ينضج الشعير في بدايته ويخلط باللبن أو اللبن الحليب.
الكنافة	نفسه، ص.69	**الكنافة:** نوع من الأطعمة الطرية الشبيهة بالشعرية المعروفة في المغرب.
البركوس	نفسه، ص.60.	**البركوس:** حسو من قمح وحليب كثير الاستعمال في المغرب، وهو من الأطعمة الشعبية.
الإسفارية	نفسه، ص.51.	**الإسفارية:** طعام اللحم بالبيض والبصل.
البيسار	نفسه، ص.89.	**البيسار:** نوع من الكسكسو يسقى بفول يابس مطحون بعد طبخه.
البنادق	نفسه، ص.33	**البنادق:** ما يصنع من اللحم المدروس من كويرات شبيهة بحبات البندق وخصوصا من الكفتة أو الأحرش.

المروزية	نفسه، ص.98	**المروزية:** أكلة من لحم وزيت وعسل، وهو المصطلح الذي لازال متداولا الى اليوم بالمغرب.
التفايا	نفسه، ص.71.	**التفايا:** أكلة من لحم الضأن الفتي مع الثوابل والبنادق واللوز المقشر المقسوم، وهي أنواع.
المركاس	التجيبي، ص.31.	**المركاس:** أكلة كثيرة الذهن تصنع من لحم الفخذ أو السن من الضأن ويدق ويعرك في قصعة بشيء من الزيت وفلفل وكزبرة(...) ويحشى به المصران المغسول ثم يقلى في مقلاة بزيت عذب.
الترفاس	نفسه، ص.115.	**الترفاس:** نوع من أنواع التفايا المصنوعة من لحم الكبش الثني السمين يوضع في قدر على النار مع زيت وملح وفلفل وكزبرة (...) ويترك حتى يتجمر.
ج-أنواع الحلويات والمعسلات:		
القنانيط	نفسه، ص.65.	**القنانيط:** نوع من أنواع الحلوى المحشوة بالجوز والمعقودة بالعسل، ويتخذ شكلها شكل جعاب القصب. واللفظ مستعمل في المغرب لا سيما في فاس وبعض المدن الشمالية.
المقروض	نفسه، ص.79.	**المقروض**[590]: نوع من أنواع الحلويات المصنوعة من السميد المحشو بالسكر واللوز.
السنبوسك	نفسه، ص.251.	**السنبوسك:** حلواء تصنع من سكر ولوز مدروس وماء ورد، وتثنى طرفاه ويقلى في الدهن. وهو شبيه بما يسمى بالمغرب بالبريوات.
الفالوذج	نفسه ، ص.76.	**الفالوذج:** نوع من المعسلات المصنوع من جشيش القمح.

[590] - ويتم تحضير حلويات المقروض من "سميد محشو بسكر ولوز مفتول باليدين ويلطم برفق حتى ينبسط ويقطع بسكين ويقلى في المقلاة بالزيت ويدر عليها سكر في طبق من زجاج"، أنظر، ابن رزين التجيبي، م س، ص.79. ولايزال مصطلح "المقروض" أو "المقروط" متداولا إلى يومنا الحاضر في العديد من المدن المغربية.

كعب الغزال	نفسه، ص.65.	**كعب الغزال:** من أنواع الكعك أو الحلواء الرفيعة التي تستهلك في المناسبات، ولا تزال تصنع في المغرب على شكل هلال.
القطايف **المشهدة** **المطنفسة**	نفسه، ص.71.	**القطايف:** نوع أنواع من الحلواء، كان يطلق عليها في المغرب بالمشهدة وفي افريقية بالمطنفسة، وعجينها خاص شبيه بعجين الحلواء الشباكية.

يتضح من الجدول أعلاه، تعدد مصطلحات أنواع الأطعمة التي سادت ببلاد المغرب والأندلس خلال القرن السابع الهجري على وجه التحديد، حيث ذكر التجيبي عدة **أنواع من الخبز**، فأورد مصطلح "**البنيج**" و"**خبز الملة**" و"**خبز التنور**" و"**الخبز المطبوخ في طاجن حديد**"...، وهو ما يحيل على مظاهر الترف عند الأندلسيين من جهة، وتأثرهم بأهل المشرق من جهة ثانية، فقد ذكر صاحب كتاب الطبيخ بالمغرب والأندلس أن من عادات ملوك المشرق "أنهم يأمرون الخبازين بأن يصنعوا لهم عدة أنواع من الخبز ويحضروا طبقا كبيرا واسعا يسميه الخبازون **طبق العرض**"[591].

ولا غرو، فقد يختلف الناس في طبخ الخبز، بحسب بيئاتهم وظروفهم، فتختلف تبعا لذلك مصطلحاتهم وتسمياتهم لهذه الأنواع، ذلك "أن بشرا كثيرا دعتهم الحاجة وشدة الضرورة الى اتخاذ الخبز ليتغذى منه بسرعة وفي أقرب مدة كالبادية والرعاة والرسل وأصحاب السرايا والمسافرين، فقوم أصلحوا خبز الملة وآخرون اختاروا خبز المقلى وما يعمل عمل الطاجن، ثم تزيدوا في ذلك واصلحوا الأفران والتنانير وخبزوا فيها صنوف الأخباز، وجعلوا لكل نوع من انواع الخبز اسما يعرف به، فمنها الاصبهاني والرقاق واللبق والمشطب والمريش والمردوف وخبز الماء والطابوني والمغموم والمشوك و المضلوع" [592]، وغيرها.

وإلى جانب أنواع الخبز، فقد تفنن أهل المغرب والأندلس في صناعة أنواع شتى من الرغائف والمقليات، ومنه الإسفنج بصنفيه، فذات الحجم الكبير منه، تعرف بمصطلح "**الأقصاد**"، أما ذات الحجم الصغير فهي المسماة "**بالمغدر**"، ثم "**اسفنج القلة**"، وهو من أنواع الفطائر المحشوة بالشحم أو الخليع، ولايزال يستعمل هذا النوع الى اليوم، خاصة في الجنوب المغربي، وإن عوضه اليوم مصطلح آخر على مستوى التداول، وهو المعروف بمصطلح "**خبز الشحمة**".

ومن أنواع **الرغائف** ذكر ابن رزين مصطلح "**الخبيص**"، وهو المعروف عندنا اليوم بالمغرب بمصطلح "**البغرير**" حيث دأب أهل المغرب والأندلس على صناعته من جشيش القمح المغربل"فإذا عقد في المقلاة رغيفا وابيض وجفت مائيته، أزيل برفق(...) على غربال نظيف، ثم تمسح المقلاة بالشمع ويصنع بها رغيف آخر"[593]، وهكذا حتى يتم تحضير العدد المطلوب.

---

[591] - مجهول، **كتاب الطبيخ بالمغرب والاندلس، م س**، ص.78.

[592] - **نفسه**، ص. نفسها.

[593] - **نفسه**، ص.73-75.

كما تفنن المغاربة والأندلسيون، في صنع أصناف شتى من الثرائد، وهو ما تدل عليه المصطلحات المتداولة من قبيل "**ثريدة الفطير**" المصنوعة من الدجاج[594] و"**الشاقومة**" المصنوعة بلحم الغنمي و"**الثريدة الشرقية**" المسماة "**بالفياطل**" المصنوعة من دجاجة محشوة ببنادق وبيض ولوز مقشور، و"**الثريدة المثومة**" التي تصنع من الدجاج والثوم خاصة في المناسبات كعيد النيروز[595]، و"**ثريدة البيسار**" المصنوعة من الفول المطحون وبطن الكبش الفتي[596].

ولم يغفل ابن رزين الإشارة إلى أنواع الثرائد التي اعتاد الملوك والأمراء تناولها، فأورد مصطلح "**مثردة الأمير**" التي تشبه الاسفنج، وتؤكل في الصباح ساخنة[597].

ومن أنواع الحساء، ذكر ابن رزين مصطلح "**اللخطج**" الذي اعتاد أهل الأندلس تحضيره من دقيق و حليب، وسمي باللخطج نسبة الى خليط الطين حين يعقد بالماء[598]، ثم حساء "**الزبزين**" أو "**البركوس**"، كما يدعى عند الأندلسيين، وانطلاقا من طريقة التحضير التي فصل فيها ابن رزين، فهو نفسه "البركوكش" الذي لا يزال متداولا بالمغرب إلى اليوم، فضلا عن الحساء المعروف بمصطلح "**المرمز**" المصنوع من جشيش الشعير الذي لم يكتمل طيبه، و هو من الأكلات الموسمية التي تدخل ضمن أنواع الحساء، ويعرف حاليا في كثير من مناطق المغرب "**بالفريك**" أو "**زامبو**"، ويخلط باللبن أو باللبن الحليب[599]، ثم "**التلبينة**" التي تصنع من جشيش الشعير مع اللبن، على أن أفضل حساء ذكره ابن رزين التجيبي، في تقديرنا، موضحا فائدته الطبية، يظل ذاك المصنوع من جشيش الشعير، دون إضافة، حيث "يطبخ في الفرن ليلة بكاملها حتى يحمر ماؤه، ثم يستخلص صفو مائه، وهو الذي يستبرد به المحمون والمحرورون"[600].

ومن أنواع المجبنات المطبوخة بالحليب، ذكر التجيبي مصطلح "**القيحاطة**" وهي مجبنة تطبخ بالحليب في الفرن[601]، علاوة على المجبنة المسماة "**بالطليطلية**" التي اشتهر بها أهل طليطلة وتصنع من "دقيق مسحوق وجبن طري وأنيسون وماء النعنع(...) ثم يمد العجين أقراصا، ويوضع طي كل قرص ما يكفي من الجبن المحكوك، ويضم عليها أطراف القرصة(...) وتطبخ(...) فإذا بدا احمرارها أخرجت(...) ثم تسقى بما يغمرها من عسل وزبد مذاب طري"[602].

وتكشف بعض أنواع الأطعمة المشتركة بين أهل المغرب والأندلس خلال هذه المرحلة، عن ثراء الرصيد المصطلحي والثقافي المتداول لدى المغاربة والأندلسيين، من ذلك نذكر أكلة الكسكسو بأنواعه، فمنه المسمى "**الجوزي**" الذي يصنع

---

[594] - التجيبي، **م س**، ص. 44-45.

[595] - **نفسه**، ص.54-55. وعيد النيروز، هو من الطقوس الاحتفالية القديمة عند الفرس، وقد استمرت حتى بعد مجيء الاسلام، وعرفت لدى شعوب آسيا، خاصة الفرس، و يتم الاحتفال به بتزامن مع الانقلاب الربيعي أو 21 مارس من كل سنة، أي بداية فصل الربيع. أنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، م س، ج5، مادة نرز.

[596] - **نفسه**، ص.56-57.

[597]- **نفسه**، ص.68. وراجع أيضا: الزجالي، **ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام**، تحقيق محمد بن شريفة، فاس، 1972، مثل رقم: 1491.

[598] - **نفسه**، ص. 60، وراجع أيضا: هامش المحقق رقم: 01 من نفس الصفحة.

[599] - **نفسه**، ص.93.

[600]- **نفسه**، ص.62.

[601] - **نفسه**، ص.83-84.

[602] - **نفسه**، ص.85-86.

"من لحم البقري أو الغنمي(...) مع البقل ولباب الجوز"[603]، ومنه المعروف "**بالبيسار**"[604] المصنوع باللحم والفول، ومنه صنف "**البازين**" المصنوع من سميد ولحم وخضر[605].

وإذا كان ابن رزين لم يبد اهتماما كبيرا في كتابه بأنواع أطعمة الملوك والخاصة خلال هذه المرحلة، فإن صاحب كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس، قد كشف النقاب عن عدد من المصطلحات الدالة على أكلات اللحم الملوكية، من قبيل "**الصنهاجي الملوكي**"، ولعلها أكلة مغربية صنهاجية صارت مستعملة بالأندلس، ويقصد به طاجين من لحم بقر أحمر دون شحم، ولحم غنم ودجاج وحجل وفراخ حمام ويمام، مع زيت كثير وفلفل وزعفران وثوم وملح، ويدخل الفرن حتى ينضج، "فهذا(هو) الصنهاجي الساذج الذي يستعمله الخواص، وأما العامة فصنهاجهم يذكر في موضعه إن شاء الله"[606].

و لعل من أغرب أنواع أطعمة اللحم الخاصة بالملوك والأمراء، ذكر صاحب كتاب الطبيخ أكلة "الكبش الذي صنع للسيد أبي العلا[607] بسبتة، وهو كبش مشوي في جوفه إوزة مشوية، وفي جوف الإوزة دجاجة مشوية، وفي جوف الدجاجة، فرخ حمام مشوي، وفي جوف الفرخ، زرزور مشوي(...) ويخاط الفتح ويدخل الكبش في التنور ويترك حتى ينضج ويحمر"[608]، كما ذكر أكلة الامخاخ، "فكثيرا من الملوك والرؤساء يحب أن يأكل منها ويجعلها جل غذائه(...) والمخ من الاغذية المحبوبة المشتهاة"[609]. فضلا عن أكلة بالدجاج والثوم والمعروفة بمصطلح "الثومية"[610]،التفايا المبيضة باللوز، والمصنوعة بلحم الغنم واللوز، ولابد فيها من البنادق وهي عجيبة ملوكية"[611].

---

[603] - يقول التجيبي عن طريقة تحضير هذا النوع من الكسكسو: "فإذا قارب نضج اللحم والبقل، طبخ الكسكسو في قدر(...) ثم يفرغ ويحك بلباب الجوز المدروس بعد سلقه وتنقيته وبالقرفة والسنبل ويسير من المصطكي". أنظر: **نفسه**، ص.88.

-والمقصود بالمصطكي، المسكة الحرة. وأصلها من شجرة تنتمي لفصيلة البطميات (anacardiacées)، وتسمى بالمسكة الحرة أو الضرو، وقد استخدم الطب القديم المسكة الحرة لعلاج عدة أمراض من قبيل النزيف وسوء الهضم وضعف الكبد وتقوية اللثة والاسنان...، أنظر : مجهول، **أنواع الصيدلة في ألوان الاطعمة، الطبخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين**، تحقيق عبد الغني أبو العزم، مركز دراسات الاندلس وحوار الحضارات، مطبعة النجاح، البيضاء،ط1، 2002، ص.323-324.

[604] - **التجيبي، م س**، ص.89.

[605] - **نفسه**، ص.92.

[606] - مجهول، **كتاب الطبيخ**، م س، ص.24.

[607] - أبو العلا المأمون إدريس بن المنصور الموحدي حكم بلاد المغرب والاندلس ما بين 581-630هـ/1227-1232م، و يجمل ابن الخطيب صفاته في قوله: " كان رحمه الله شهماً، شجاعاً جريئاً، بعيد الهمة، نافذ العزيمة، قوي الشكيمة، لبيباً، كاتباً أديباً، فصيحاً، بليغاً، أبياً، جواداً، حازم"، أنظر: ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ/1977م، ج4، ص.418.

[608] - **التجيبي،م س**، ص.33.

[609] - نفسه، ص. نفسها. وينصح صاحب كتاب الطبيخ " في أكل المخ، أن من سبق إليه فأخرجه على المائدة أن لا يذوقه حتى يبدأ بإطعامه لصاحب المائدة وان لا يذوق منه شيئا حتى يطعمه لصديقه وحبيبه عند المطعم عنده"، نفسه، ص.36.

[610] - وصفة صناعتها "دجاجة سمينة(...) مع اربع أواقي ثوم مع ملح مفلفل وقرفة وقرنفل وزعفران ولوز مقشر (...) ويطبق القدر بالعجين ويدخل الفرن حتى ينضج(...)هذه الدجاجة كانت تصنع للسيد ابي الحسن، فكان يستحسنه"، **نفسه**، ص.46.

[611] - **نفسه**، ص.86.

ومن أنواع الحلويات الملوكية، ذكر كل من التجيبي و صاحب كتاب الطبيخ مصطلح "**السنبوسك**"، وهي حلواء كانت تصنع بدار أمير المؤمنين ابو يوسف يعقوب (...)من السكر الأبيض وماء ورد واللوز المدقوق وكافور ومسك(...) ويضرب الجميع ويعرك ويصنع منه قرص على قدر الكعك(...) وهذا يسمى **السنبوسك** بالمشرق، وهو **سنبوسك الملوك**"[612].

وإدراكا منه بأهمية الثوابل والبهارات التي تلعب دورا حاسما في تجويد ذوق الأطعمة، لم يتردد ابن رزين في ذكر عدة أنواع منها الحارة والباردة التي تطيب الطعام وتظفي عليه نكهة خاصة، فذكر الزعفران والقرنفل، والكرويا والفلفل، والزعتر والكمون...وغيرها مما "يكمل صنعة الطبخ، وبها سمي الطبخ طبيخا باختلاف طعومها ومذاقها"[613]، على أن هذه الأنواع من التوابل والبهارات التي لا تزال تحتفظ الى اليوم بالتسمية العربية الأصل، داخل المطبخ الاسباني، ومنها الزعفران Azufran، والكمون Comion، والقرفة Canela، والخروب Algarroba والحلبة Alhilva والكركم Curcum والمصطكي Almaciga ...، وغيرها[614].

2- نماذج من مصطلحات الأدوات والأواني المستعملة في المطبخ

أورد التجيبي مصطلحات متعددة ذات صلة بالأدوات والأواني المستعملة في المطبخ المغربي- الأندلسي، وهي أواني اختلفت من حيث حجمها وشكلها ومادة صنعها ووظيفتها، فمنها الزجاجية ومنها الخشبية، ومنها الطينية، ومنها النحاسية والحديدية، كما اختلفت بحسب وظيفتها فمنها أدوات الطبخ والتحضير، ومنها أدوات الأكل و التقديم، ومنها أدوات الحفظ والتخزين، وفيما يلي نقدم نماذج منها:

أ- أدوات وأواني الطبخ والتحضير		
السربال	التجيبي، ص.30	**السربال**: نوع من اللباس شبيه بالقميص يلبسه الطباخ، ويكون شديد السواد لا تساخه وتلطخه بالإدام وغيره.
طاجن الحديد **طاجن فخار**	التجيبي، ص.37. نفسه، ص.49-50.	**طاجن**: قدر من طين أو حديد يستعمل للطبخ.
الفرطون	مجهول، كتاب الطبيخ ص.27.	**الفرطون**: آنية من طين على شكل كأس كبير واسع الفم وقعره ضيق تستعمل للطبخ.
القدر **القديرة**	التجيبي، ص.40-41. التجيبي، ص.105.	**القدروالقديرة**: من آواني الطهي وغالبا ما يكون من طين.

[612] - التجيبي، **م س**، ص.258. أيضا: مجهول، **كتاب الطبيخ بالمغرب والأندلس**، **م س**، ص.213.

[613] - **نفسه**، ص.79.

[614] - حسناء بوتوادي، **فضالة الخوان في طيبات الطعام والالوان، عرض وتعريف**، مقال منشور على الانترنيت، بتاريخ 8 أبريل 2018م، مركز ابن البنا المراكشي للبحوث والدراسات في تاريخ العلوم في الحضارة الاسلامية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2018م، ص.11.

البرمة	نفسه، ص.39.	**البرمة**: قدر للطهي عادة ما يكون من نحاس، ولازال المصطلح متداولا في العديد من المدن العتيقة كفاس ومراكش.
المهراس-مهراس من عود -مهراس كبير من حجر أو عود- مهراس العود-مهراس نحاس	نفسه، ص.42- 92- 63-101-94.	**المهراس**:أداة لدق الثوابل والحبوب، ويكون عادة من العود أو الحجر، كما يمكن ان يكون من نحاس حسب الشيء المدقوق.
المغرفة- المغارف الصغار- مغرفة كبيرة	نفسه، ص.43.-50- 52.نفسه،ص.53.ص.89.	**المغرفة**: اداة من ادوات الطبخ، وتستعمل الكبيرة منها للتحريك، بينما المغار ف الصغيرة تستعمل للأكل.
منديل	نفسه، ص.45.	**منديل**: قطعة ثوب أو صوف تستعمل لتغطية فم قدر الكسكسو لمنع خروج البخار منها.
الشوبك	نفسه، ص.45.	**الشوبك**: قطعة عود مخروطة غليظة الوسط رقيقة الطرفين.تستعمل لمد عجين الثريد أثناء تقريصه.
المقلاة	نفسه، ص.46	**المقلاة**: إناء لقلي لحم الدجاج وغيره، وعادة ما يستعمل السمن في القلي.ص.49
السفافيد	نفسه، ص.46-55	**السفافيد**: جمع سفود وهي قضبان من خشب أو حديد تستعمل للشواء(وقد تشوى الدجاج بدلا من طبخها في الفرن).ص.54.
الغربال- غربال من الشعر	نفسه،ص.53- ص.76.	**الغربال** :أداة للغربلة والتصفية.
السكين	نفسه، ص.54-138.	**السكين**: أداة من حديد تستعمل للقطع والشق.
الطنجير **طنجير من نحاس**	نفسه،ص.66- ص.76.	**الطنجير**: آنية للطبخ تكون عادة من فخار أو نحاس.
منقاش من نحاس	نفسه، ص.63.	**المنقاش**: أداة من نحاس تستعمل في صناعة و نقش الكعك.
الاسكرباج	نفسه، ص.46	**الاسكرباج**: أداة للحك تستعمل للحك أو السحق."
-الملة **-ملة فخار**	نفسه ، ص.37. نفسه، ص.50.	**الملة**: آنية من طين أو حديد تستعمل لطهي الخبز.
الجوبك	نفسه، ص.80-81.	**الجوبك**: ألة من خشب أملس تستعمل لمد العجين.
المقص	نفسه ، ص.221.	**المقص**: أداة تستعمل لعمل الجوزنيقات.
المخطاف	نفسه ، ص.83	**المخطاف**: أداة لتحويل ونقل العجين في المقلاة، ويستعمل في صناعة الاسفنج.

الساطور	نفسه، ص.138.	**الســاطور**: أداة من حديد للقطع أو الكســر، وبها ينقطع اللحم ويصير كالعجين.

ب- أواني التقديم		
الصحفة	التجيبي،ص.47.	**الصحفة**: اناء يستعمل لتقديم الطعام، وعــادة مــا تــكــون مــن الــفــخــار المزجج(ص.67).
الطيفور	نفسه، ص.83.	**الطيفور**: من أواني تقديم المأكولات.
غضار **غضارة**	نفسه، ص.67. نفسه، ص.96.	**غضــار وغضــارة**: هي صـحفة من طين أخضر أو غيره، تستعمل لتقديم الطعام وتختلف مـادتهـا بحســب الطبقـات الاجتماعية والمناسبات.
المثرد	نفسه، ص.40.	**المثرد**: أنيـة من طين تســتعمل لتقـديم انواع الثرائد.
ملاعق البقس	نفسه، ص.94.	**مـلاعـق الـبـقـس**: نـوع مـن المـلاعـق المصنوعة من شجر البقس، وهي أشجار قصــير القـامـة ومثمرة تتميز بجودة خشبها وحسن مظهرها.

ج- أواني التخزين		
الخابية	التجيبي، ص.262-263.	**الخابية**: إناء من طين يســتعمل لحفظ وتخزين الأغذية خاصة الزيت.
الجرة	نفسه، ص.221.	**الجرة**: تجمع على جرار، وهي آنيـة من فخار ذات حجم كبير وقاعدة صــغيرة، وتستعمل لتخزين الزيت والزيتون.

القلة	نفسه، ص.82.	**القلة**: وهي الجرة العظيمة، وإن ذكرها ابن رزين كآنية للطبخ، فإنها تستعمل للتخزين كذلك.
الشكوة	نفسه، ص.219.	**الشكوة**: أنية من جلد وتستعمل في مخض اللبن الحليب، كما تستعمل في حفظ اللبن أيضا.

يبدو أن المطبخ المغربي الاندلسي، كان يزخر بترسانة مهمة من الأواني والأدوات المستعملة في فن الطبخ، وهو ما يستنبط من تعدد المصطلحات المتداولة التي أوردها ابن رزين التجيبي وكذلك صاحب كتاب الطبيخ، حيث فاق عددها الثلاثين ما بين أواني تخص الطبخ وأخرى للتقديم، وثالثة للتخزين، فذكر منها الخشبية والنحاسية والقصديرية والذهبية والزجاجية والجلدية، مقدما جملة من النصائح بشأن استعمال كل نوع منها، بحسب طبيعتها مؤكدا على أهمية تعهدها بالنظافة، إدراكا منه أن فن الطبخ وموضوع التغذية، يرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة صحة الأبدان والأمزجة.

وتبدو مظاهر الغنى والفن في المطبخ المغربي الاندلسي، ليس على مستوى تنوع الأدوات والأواني المستعملة، فحسب، بل فيما كانت تتميز به من خصائص فنية وزخارف، لا سيما الطينية منها، حيث أبدعت يد الصانع المغربي الاندلسي إبداعا بصم، ولا شك، الحضارة العربية الاسلامية، حيث استمر تداول هذه الأواني واستعمالها الى ما بعد طرد الموريسكيين من الأندلس[615].

4-نصائح ذهبية في فن الطبيخ بالمغرب والأندلس

لعل من بين النصائح الذهبية التي جاد بها ابن رزين التجيبي في فن الطبيخ، وجوب التزام النظافة، سواء أثناء مباشرة عملية الطبخ أو بعدها، "فأول ما يجب أن يتجنب محاولة الطبخ في المواضع الوخيمة الذميمة"[616]، إذ "ينبغي للطباخ أن يكون لبقا عارفا بقوانين الطبيخ، بصيرا بصنعته، وليتعاهد قص أظفاره"[617]، وقد نصح ابن رزين بحسن استعمال أواني المطبخ، فلا ينبغي أن يطبخ في قدر الفخار مرتين"[618]، مسترشدا بآراء بعض الاطباء الذي أوصوا "بالطبخ في أواني الذهب والفضة لو أمكن(ذلك)، وأباحه الشرع "[619]، فذكر أنواع أواني الطبخ بحسب طبيعتها وجودتها أو رداءتها،

---

[615] - كشفت الأبحاث الأثرية بإسبانيا عن آنية فخارية من طين مزجج ومزين بصورة حصان، وهي عبارة عن **طيفور** يعود تاريخه الى القرن السادس عشر الميلادي، فرغم قمع السلطات الكاثوليكية ومحاكم التفتيش، الى أن الحفريات كشفت استمرار النظام الغذائي الاسلامي لدى أسرة مسلمة بوجود الاناء وعظام لحيوانات الماشية (الاغنام)، والتحفة الأثرية محفوظة الآن بمتحف غرناطة. أنظر: الموقع: **https//amazon.zggglt.bar/amazc/jad.v=fb1619020.** وقد تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/04/18.

[616] - التجيبي، **م س**، ص.32. مجهول، **كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس على الموحدين، م س**، ص.79.

[617] - مجهول، **كنز الفوائد في تنويع الموائد**، تحقيق مانويلا وديفيد زاينز، طبع بإشراف المعهد الالماني للأبحاث الشرقية، بيروت،ط1، 1414هـ/1993م، ص.6.

[618] - **التجيبي، م س**، ص.31-32.

[619] - **نفسه**، ص.31-32.

ناهيا عن استعمال "أواني الفخار والحنتم"[620]، كما "نهى أن لا يطبخ في آنية الفخار غير مرة واحدة، وفي أواني الحنتم خمسا"[621].

وقد نهى عن الطبخ في أواني النحاس لرداءة جوهرها، لأن كل ما يقلى فيها رديء وخاصة ما هو كثير الدهنة مثل المرقاس والقلايا وأشباهها[622]، و في ذات السياق نهى بعض أهل الدراية بفن الطبخ أن لا يأكل المرء من طعام بات في آنية نحاس إذ "ينبغي لمن أراد أن تدوم صحته، أن لا يأكل من طعام بات في آنية النحاس، فإن من الأغذية ما يكون جيدا، فإذا بات في آنية النحاس أو طبخ فيها استحال الى كيفية ردية، وصار مذموما"[623]،" كما أن "الحوت إذا قلي وجعل في آنية نحاس أو طبخ فيها وترك حتى يبرد، عاد سما، وذلك مما تكسبه هذه الأطعمة من قوة النحاس وطعمه، ولسرعة استحالة الحوت واللبن"[624].

واستحب ابن رزين بالمقابل، اعتماد "الطبخ في آنية الحديد إذا تعوهدت بالغسل والتنظيف"[625] وتحفظ الطباخ من صدئها، مذكرا ببعض منافع الأواني الحديدية التي إذا "أدام الإنسان الطبخ فيها، أفادت فوائد جمة، أقلها تقوية الأعضاء على جميع الأفعال"[626]. كما نصح "بالأكل والشرب في أواني الزجاج والطبخ فيها لو أمكن، وجعل ذلك "موافق حسن"، بينما "نهى عن تغطية الطعام بالصحاف بعد طبخه، إلا بما يخرج منه البخار مثل المنخل"، لأن "الأبخرة إذا ترددت ولم تخرج، أحدثت في الأطعمة قوة سمية، وخاصة السمك، وكل ما يؤكل مشويا"، و أما عند الطبخ "فيجب تغطية القدور وغيرها (...) بأغطية مثقوبة ثقبا أدق ما يمكن"[627].

و لما اختلفت عادات الناس الغذائية، فقد آثر ابن رزين تقديم نصائح ثمينة بقصد تصحيح بعض العادات الخاطئة "إذ يجب أن يقدم في الأكل كل ما هو غليظ ليكون في قعر المعدة لأن قعرها أقوى على الهضم من أعلاها"، ومن أنواع الاغذية الغليظة، ذكر ابن رزين "الألبان والثرائد والجبن والهرايس والأطرية ولحوم البقر والغنم المسنة والقديد والحوت والحبوب المقلوة وشبهها، كل ذلك ينبغي تقديمه ليجود هضمه"[628].

ولم يتردد ابن رزين التجيبي في تقديم نصائح غذائية، حفظا لصحة الأبدان وتفاديا للأسقام، فمن أجل تليين البطن، نصح بتقديم البقليات، أما ما كان ظاهر الملح "فيجب أن يتوسط"[629]، في حين أكد على تأخير "الحلوى والفواكه والمشويات إذا نضجت"[630]، وفي ذات السياق حذر صاحب كتاب الطبيخ من مفاسد خلط الاطعمة وما يجب أن يؤكل

---

620 - **نفسه**، ص.31-32. والحنتم تجمع على حناتم، والحنتم كل أسود أو أخضر، وهو الخزف الأسود، وقيل هو الجرة الخضراء، أنظر: ابن منظور، **م س**، ج2، مادة حنتم.

621 - **نفسه**، ص.31-32.

622 - **نفسه**، ص.31. مجهول، **كتاب الطبيخ**، **م س**، ص.83.

623 - مجهول، **كتاب الطبيخ**، م س، ص.83.

624 - **نفسه**، ص. نفسها.

625 - التجيبي، **م س**، ص.31.

626 - **نفسه**، ص.31.

627 - **نفسه**، ص.31.

628 - **نفسه**، ص.32.

629 - **نفسه**، ص.32.

630 - **نفسه**، ص.32.

وحده، "فالطعام البطيء الهضم متى اغتدى معه بغذاء سريع الانحدار، سهل الانهضام، أفسد أحدهما الآخر، وكان ذلك سببا لحدوث التخم والهيضات والجشأ الحامض، وتولد الكيموسات الفاسدة"[631].

ومما حدر منه علماء الطبخ، تناول طعام بات مكشوفا، لأن "الهوام السمومية تذب بالليل وتتفقد بالملح وتحتاط عليه، وأن كثيرا من الحشرات والهوام تطلب الملح حيث كان لتتملح به، وربما سقط من لعابها عليه، وتحتك فيه فتنسلخ من جلدها، فكانت منه مضرة عظيمة، فينبغي لذلك أن لا تطرح من الملح في الطعام إلا ما كان منه مغسولا أو مغطى محفوظا"[632].

ومن النصائح الذهبية التي أوردها ابن رزين التجيبي، تلك التي تخص تقنية إصلاح الطعام "فإذا كان الطعام مالحا، يعجن الدقيق دون ملح، ويطبخ في القدر مع اللحم، ويترك ساعة ثم يخرج منها، فإنها تذهب بملحة اللحم"[633] و" إذا كان اللحم نتنا، طبخ أي لون تيسر وتوضع في القدر لوزة صحيحة تقشرها وتثقب فيها نافذة، فإذا نضج اللحم، أخرجت الجوزة أو اللوزة، فإنها تذهب رائحة اللحم ونتنه"[634].

أما إذا كان اللحم غليظا، واستعصى عن الطهي، فمن أجل تسريع عملية الطبخ، نصح صاحب كنز الفوائد، بأن "يطرح فيه بورق أو قشر بطيخ يابس مسحوق، وإذا كان في اللحم تغير أو زفرة، فدق له الجوز دقا ناعما(...) ويطرح معه في القدر، فإنه يذهب الزفرة والتغيير"[635].

وبعد عملية الأكل، نصح ابن رزين بتنظيف الفم واليدين بواسطة أشنان، وهو محلول مصنوع من "القرفة والكافور والقرنفل والصندل الأبيض والماء"[636]، وسماه بأشنان ملوكي لأن "هذا مما كان ينظف به الملوك والعظماء أيديهم"[637]، كما ذكر خليطا آخر ضمن حديثه عن أنواع الغاسولات لتنظيف اليد وتطييب الرائحة، ويصلح للفم واللثة ويذهب بروائح "الأطعمة الدسمة ويتكون من النبك وورق الورد الاحمر وورق التفاح(...) ويسحق حتى يجف وتغسل به الأيدي بعد الطعام"[638].

خاتمة

ومما سبق، يبدو أن أهل المغرب والأندلس، قد راكموا نوعا من الثراء والغنى الحضاريين، وهو ما انعكس إيجابا على خصائص المطبخ وفن الطبيخ بهذه الأصقاع خلال العصر الوسيط، ويعزى ذلك في تقديرنا الى ما حصل من تراكم خلال الحقبتين الموحدية و المرينية في هذا المجال، فبالرغم مما بدأت تشكوه المدن الاندلسية من تراجع سياسي زمن ابن رزين التجيبي، انطلاقا من العقد الثالث من القرن السابع الهجري، فإن ذلك لم يشكل حاجزا دون تواصل مغربي اندلسي

---

631 - مجهول، **كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس، م س**، ص.76-77.

632 - **نفسه**، ص.83.

633 - **نفسه**، ص.274.

634 - نفسه، ص.274.

635 - مجهول، **كنز الفوائد في تنويع الموائد، م س**، ص.7.

636 - التجيبي، **م س**، ص.278.

637 - **نفسه**، ص. نفسها.

638 - **نفسه**، ص.277.

وازدهار كبير لفن الطبخ الى جانب باقي الفنون الاخرى التي طبعت بلاد المغرب والاندلس خلال العصر الوسيط، كفن العمارة والموسيقى والموشحات، وغيرها.

ولعل ما يشهد على تطور وغنى فن الطبخ بالمغرب والاندلس خلال هذه المرحلة، ما وصلنا من مصادر ذات قيمة علمية لا تضاهى، على قلتها، وما أوردته هذه المصادر من مصطلحات دالة عن تنوع الوصفات التي وإن تشابهت مع مصطلحات مشرقية بحكم علائق التأثير والتأثر بين بلاد المغرب وبلاد المشرق الاسلاميين، فإن طرق تحضيرها، كانت تختلف حتما ببروز أكلات جديدة، ميزت أهل المغرب والأندلس، فضلا عن بروز تقنيات تقديم الأطعمة والتفنن في ذلك، من قبيل تأخير الحلوى الى ما بعد الأكل، وتقديم البقليات لتليين البطن، وغيرها مما سطره ابن رزين التجيبي من نصائح وتقنيات، ضمن مصنفه الفريد نوعا وقيمة، "فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان".

المصادروالمراجع المعتمدة:

- أبو بكر بن عبد العزيز الأريولي (عاش خلال النصف الاول من ق 9هـ/15م)، رسالة في الأغذية، المكتبة الوطنية، مدريد، ضمن مجموع رقمه: 5240.

- البغدادي(محمد بن الحسن بن محمد الكاتب، ت637هـ/1239م)، كتاب الطبيخ، أعاد نشره فخري البارودي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1964م.

- برنامج الوادي آشي(ت746هـ/1345م)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1982م.

- بنشريفة محمد، ابن رزين التجيبي، حياته وآثاره، دراسة وتحقيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2009.

- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار احياء التراث العربي،(د.ت) بيروت، ج2، ص.1095.

- حسناء بوتوادي، فضالة الخوان في طيبات الطعام والالوان، عرض وتعريف، مقال منشور على الانترنيت، بتاريخ 8 أبريل 2018م، مركز ابن البنا المراكشي للبحوث والدراسات في تاريخ العلوم في الحضارة الاسلامية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2018م.(ص. 1-13).

-ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ/1977م، ج4،

- ابن رشيد السبتي، ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة الى الحرمين مكة وطيبة، دراسة وتحليل أحمد حدادي، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية،1424هـ/2003م، ج2.

-ابن رزين التجيبي، فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان، تحقيق محمد بن شقرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1984.

- الزجالي، ري الأوام ومرعى السوام في نكث الخواص والعوام، تحقيق محمد بن شريفة، فاس، 1972، - اسحاق بن سليمان الاسرائيلي(ت320هـ)، كتاب الأغذية والأدوية، تحقيق محمد الصباح، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1414هـ/1992م.

- ابن سيار الوراق، كتاب الطبيخ، نشره دفيد فريدمان على النيت بعنوان:

David friedeman ; Pages from Kitab altabikhy Ibn sayyar al warraq; edited bykajohnbergand Sahban. -

-ابن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق احســـان عباس، مطابع هيد لبرغ، بيروت، ط2، 1984م.

- ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2012، المجلد:01.

- ابن قنفد القسـنطيني (عاش ما بين 740هـــ-810هـــ)، أرجوزة نادرة في الغذاء والطبخ، تحقيق سـعدي شـخوم، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3-4، ديسمبر 2019، ص.78-100.

- ابن منظور، لسان العرب، المكتبة الاسلامية، القاهرة، دت،

- مجهول، كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين، تحقيق أمبروزيو أويتي ميراندا، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية، مدريد، 1961-1962، المجلدان 9 و10.

-مجهول، أنواع الصـيدلة في ألوان الأطعمة، الطبخ في المغرب والأندلس في عصـر الموحدين، تحقيق عبد الغني أبو العزم، مركز دراسات الاندلس وحوار الحضارات، مطبعة النجاح، البيضاء،ط1، 2002.

-مجهول، كنز الفوائد في تنويع الموائد، تحقيق مانويلا وديفيد واينز، طبع بإشـــراف المعهد الالماني للأبحاث الشـــرقية، بيروت،ط1، 1414هـ/1993م.

الحضري الرقمي: "المنصة" للمدينة وعواقبها على العمران

Urban digital: the "platformization" of the city and its consequences on urbanity

د عادل بن حسين أستاذ باحث جامعة تونس

benhassi_univ_tunis@yahoo.fr

الملخص:

غالبًا ما أدت التغييرات التكنولوجية إلى تغييرات اجتماعية كبيرة، والتي تنعكس في مساحة وممارسة التخطيط سنحاول تحديد أربع طرق مختلفة تعمل بها التكنولوجيا الرقمية على تعطيل ممارسة التخطيط الحضري تمامًا. فك تشفير هذه الديناميكيات، التي غالبًا ما تكون مكملة أكثر من كونها متناقضة ، تعمل اليوم في المدن الكبيرة.

الكلمات المفاتيح: التغييرات التكنولوجية, العمران

Abstract:

Technological changes have often produced significant social changes, which are reflected in the space and practice of planning

We will try to identify four different ways in which digital technology is completely disrupting urban planning practice. Decryption of these dynamics, often more complementary than contradictory, at work today in large cities .

Key words: Technological changes, town planning

Introduction :

L'association entre « ville » et « numérique » est déjà très ancienne. Le numérique sert la ville autant que la ville sert le numérique On retrouve ici la contradiction soulevée plus haut sur la définition des communs : il s'agit, grâce ou avec le numérique, de trouver de nouvelles manières de résoudre les conflits, de poser des rapports de force, et d'imaginer une ville en commun.

À la fois dans la capacité des municipalités à mieux établir un « tableau de bord » de leur ville et, optimiser diront les optimistes, contrôler diront les autres, les activités et les comportements dans leur zone de responsabilité. Mais aussi dans les opportunités nouvelles offertes aux habitants de se rencontrer, d'échanger, de construire des relations sociales, souvent médiées, mais plus prégnantes et intimes que ce que les générations précédentes appelaient une vie « métro, boulot, dodo ». Nous vivons en réalité dans deux écosystèmes simultanément : l'écosystème terrestre, avec ses marqueurs spécifiques (déplacements, qualité de vie, habitat...) et ses crises internes (réchauffement climatique notamment), et l'écosystème numérique, avec ses utopies participatives comme avec les modes de soumission à une économie de l'attention. Parler ainsi des pratiques numériques quotidiennes, c'est rejeter la notion « d'outil », qui ne considère que l'aspect de prolongation des capacités humaines... alors que le numérique modifie profondément notre relation à l'espace, au temps, mais aussi aux relations humaines, au travail et *in fine* à la manière dont nous envisageons le gouvernement des choses et des êtres. Parler d'écosystème numérique, c'est également aborder l'impact sur la vie quotidienne des modes actuels d'établissement des relations, des échanges, des partages des savoirs. Créer un imaginaire collectif pour penser la ville de demain, ses capacités de résilience, d'auto-suffisance, d'adaptation autant que les volontés de devenir des « villes monde » (Sassen, 1998) passe par l'élaboration partagée dans l'espace numérique avant d'avoir des effets concrets dans l'espace physique. Il n'y a pas d'un côté des communs de la connaissance et de l'autre ceux de l'espace naturel, mais une articulation nouvelle, qui est à la fois dans le temps long (capacités de coordination des acteurs, d'élaboration...) et dans le temps dit « réel » de la synthèse algorithmique des informations émanant des objets connectés (capteurs, divers, vidéosurveillance, et appareils personnels mobiles).

La ville se construit sur trois légitimités qui sont à la fois en concurrence et en coopération :

- les pouvoirs publics, avec les divers échelons territoriaux, qui disposent de la légitimité offerte par l'élection et de la capacité de mobiliser des moyens autour de l'intérêt général. Mais ceux-ci ont tendance à se considérer comme les seuls en capacité de définir et d'instituer cet intérêt général.

- les opérateurs privés, dans tous les domaines, qui imaginent de plus en plus une ville « utopique » ou « fluide », « sans couture ». La première conception des *smart cities* relevait de cette logique de captation privée des informations de la ville.

- la population, qui par ses actions directes, individuelles (ouverture de commerces, choix de l'habitat, mais également relations numériques, notamment via les médias sociaux) ou collectives (mobilisations, mouvements sociaux, construction et défense de communs dans la ville) participe à façonner la ville.

Une question de recherche qui se pose à nous est de savoir si et comment l'équipement numérique va rebattre les cartes de ces trois légitimités et permettre l'extension des communs urbains, c'est-à-dire la prise en charge par les habitants de l'évolution de leur ville.

Les réseaux urbains

L'espace urbain est composé de trois niveaux de réseaux qui sont tous les trois profondément impactés par le numérique. D'une part les réseaux de surface, les lieux ouverts où les habitants circulent, se rencontrent ; les réseaux des utilités ou l'urbanisme des réseaux (Dupuy, 1991) : eau, évacuation, électricité... et réseaux numériques et communicationnels ; et les réseaux culturels, les lieux d'échange et d'élaboration collective. Les pouvoirs publics définissent les usages et accès de ces trois réseaux, mais les habitants savent s'insérer dans les interstices.

Notamment avec le wifi et les réseaux de télécommunication de nouvelles génération et la géolocalisation permanente, l'accès aux informations est devenu ubiquitaire dans les villes, et les équipements dont disposent les individus vont renouveler les usages.

L'espace public de la ville est lieu de brassage, de rencontre, dont l'usage est souvent codifié par les puissances publiques ou régit par des normes sociales. Ainsi de l'usage collectif des trottoirs entre règles coutumières (convention de coordination comme le fait de laisser passer les personnes âgées) et règles de gestion publique (autorisations et prélèvements pour l'installation de terrasses privées par les commerces locaux, notamment les bars). Dans la ville, les espaces sous régime de propriété et les autres (en général dépendant de la domanialité publique) sont fortement intriqués. Et les pratiques sociales sont en permanence au confluent de relations privées et de l'exposition publique. Ces pratiques sont réinventées de façon très importante par l'existence des outils numériques. On peut en trouver un exemple dans les changements provoqués dans les pratiques de rencontre et la sexualité par les applications géolocalisées dédiées. La déambulation et les rencontres sont « augmentées » par le recours à des profils sur ces applications. Ceci a une conséquence sur l'hétérogénéïté des constructions relationnelles. Selon une étude de simulation, il en résulterait une plus grande mixité raciale des relations permanentes qui s'en suivent parfois, ajoutant le numérique aux situations de brassage des populations des zones urbaines (Ortega, Hergovich, 2017).

Les smartphones sont des outils de socialisation, et à ce titre modifient les relations dans la ville. Quand on doit se voir, on se téléphone : « T'es où ? » ayant remplacé le traditionnel et phatique « Allo ». On n'entre plus par hasard dans le restaurant du coin de la rue, mais on consulte Trip Advisor. On se déplace en ayant repéré le meilleur chemin via des applications comme MooveIt ou la RATP. Et quand il est question d'automobile, on utilise Uber, ou des plateformes équivalentes mises en place par les sociétés de taxis, réveillées de leur confort monopolistique par ces nouveaux venus aux pratiques commerciales agressives.

Mais pour autant, tous ces outils, cette infrastructure de communication, permettent-ils de construire du commun urbain ? Ou bien définissent-il le nouvel espace géographique, dans lequel les initiatives humaines vont pouvoir (ou devoir) se frayer un chemin pour construire la ville en commun ? Car les réseaux qui permettent cette nouvelle sociabilité sont en grande partie privés et concentrés. Il ne s'agit pas d'équipements publics dont les usagers auraient les clés, mais de plateformes dépendant de stratégies commerciales ou d'influence.

Plateformisation

L'équipement numérique peut lui-même être considéré comme une infrastructure à trois étages. Tout d'abord une couche physique, qui à l'image des autres réseaux de la ville (adduction et évacuation des eaux, routes, transports publics,...) va demander des investissements importants, va suivre les lieux les plus actifs (fibre haut débit dans les centres ville et les zones industrielles et commerciales). Puis une couche logicielle qui va permettre les échanges entre les appareils connectés. Pour l'instant, l'internet est le principal outil logiciel normalisé. Mais il est trop gourmand en énergie pour le peu de besoins des « objets connectés » qui se multiplient dans les villes (capteurs, *beacons*, caméras...). On va donc voir apparaître des protocoles spécifiques pour garantir la connectivité de ces objets. Enfin, une couche d'application peut également, quand elle est observée du point de vue des usages sociaux, être considérée comme une infrastructure de services. C'est notamment le cas des médias sociaux, infrastructure d'une nouvelle sociabilité. Ces médias ne seraient rien sans ce que les usagers eux-mêmes injectent dans l'équipement qui leur est proposé. Plus de deux milliards de personnes se sont pourtant prises à ce jeu qui consiste à fournir à une plateforme comme Facebook des informations très privées en échange d'un ciblage publicitaire toujours plus intrusif... et qui a des conséquences politiques comme le montre le débat actuel aux États-Unis.

La tendance générale du numérique est à la « plateformisation » : quelques opérateurs créent des plateformes qui mettent en contact des offreurs de services

(publics ou privés) et des usagers. Le risque étant alors que ces plateformes ne deviennent les acteurs principaux de l'évolution des villes, alors même qu'elles sont mues par leurs propres intérêts en tant que plateformes. Une contradiction nouvelle que les acteurs des communs urbains vont devoir affronter.

La confiance, qui est la base du commerce, se construit dorénavant sur les plateformes où chacun est noté, évalué, soumis à commentaire... mais où les acteurs des services ont besoin d'être présents pour trouver leur clientèle. Ce qui donne un pouvoir immense à ces infrastructures de plateforme. Et qui a des conséquences sur l'organisation même des villes. Par exemple, Ada Colau est devenue maire de Barcelone au travers du mouvement « Barcelona en comu » en raison de son expérience d'activiste contre le mal-logement et les expulsions. Dans ce cadre, elle a dénoncé l'impact de Airb'nb sur le prix des loyers, sur la disponibilité des logements et l'affluence touristique dangereuse pour l'équilibre écologique de la ville. Et ce n'est pas la seule ville à voir la plateforme engendrer une gentrification accélérée (Posner, 2017). Dans le même ordre d'idées, la ville de Londres est entrée en conflit pour interdire l'usage de Uber qui ne prenait pas de mesures suffisantes pour assurer la sécurité des passagers (AFP, 2017).

Ce que l'on a appelé « l'économie collaborative » est ainsi basée sur une double tenaille. D'un côté, il s'agit de promouvoir l'usage avant la possession. Les difficultés des services d'auto-partage coopératifs, de co-voiturage libre, montrent en miroir que la dynamique porte en réalité sur une consommation d'opportunité et l'attrait de revenus secondaires quand elle est orchestrée par les plateformes numériques (par exemple Blablacar pour le partage payant de trajets... en échange d'une confiance établie sur la base de la notation permanente des participants entre eux). Pour évaluer ce type de plateformes en relation avec la construction de communs, il convient de regarder les intérêts propres de ces acteurs intermédiaires.

Une ville servicielle

Est-ce que les municipalités, à partir de leurs responsabilités spécifiques peuvent

faciliter la prise de responsabilité directe des citoyens, et penser la co-construction de la ville de demain ? Le point de rencontre entre les villes et les services numérique se produit souvent autour des services rendus à des citoyens considérés comme des usagers ou des consommateurs. Ce sont souvent les municipalités qui financent et mettent en place les « civic tech », ces dispositifs qui visent à fluidifier la relation entre les citoyens et les élus. Dans les services de proximité, nous trouvons peu d'outils destinés à favoriser l'auto-organisation des citoyens, ni leurs capacité d'interpellation politique. Mais il y a de nombreux outils pour développer la « participation ».

Le service 'Dans Ma Rue', version parisienne d'un service anglais à succès appelé FixMyStreet, se présente ainsi : « Utilisez l'application mobile gratuite 'Dans Ma Rue' depuis votre smartphone pour transmettre directement les anomalies que vous constatez et vos propositions de végétalisation depuis les rues ou les parcs de Paris »[1]. Le flâneur ou l'habitant peut photographier des situations pénibles et informer ainsi les services municipaux. Il s'agit d'améliorer les services proposés par la municipalité, ce qui est intéressant, mais ne résout pas la question de la co-construction avec les habitants, qui est la marque des communs urbains.

Plus généralement, on peut légitimement se poser la question des orientations à l'œuvre derrière le concept de *smart cities*. Ce concept a connu plusieurs définitions, qui toutes renvoient à la construction d'une ville sans couture, une ville fluidifiée par la connaissance des multiples mouvements browniens qui l'agitent et par l'amélioration des connaissances en temps réel de ce qui se passe dans les agglomérations. L'idée est d'abord venue des industriels de l'informatique, Cisco et IBM en tête, et a été proposée aux villes comme une offre de « solutionnisme technologique » pour construire des villes durables et résilientes. Dans la première phase, il s'agit d'organiser la remontée d'information par le biais de capteurs, puis d'utiliser ces informations pour agir, si possible à distance sur les services concernés (feux de circulation, éclairage,...).

[1] https://www.paris.fr/dansmarue

Aujourd'hui, ce sont les notions de *dashboard* ou centres de commande, systèmes de vision panoptique des activités recueillies par ces capteurs qui ont le vent en poupe. Mais cette vision de la ville intelligente s'est surtout conçue sans les habitants, d'où une nouvelle orientation par le biais des civic tech.

Les projets de *smart cities* se transforment petit à petit en projets de « data cities » (Peugeot, 2014) : il s'agit de concentrer les données produites en permanence dans la ville, soit par la municipalité ou les services publics et les capteurs installés, soit par les opérateurs de service sous délégation, soit enfin directement par les citoyens, ce que le magazine *Wired* appelle le « pocketsourcing », le téléphone mobile devenant capteur ambulant et représentant le flux réel des personnes dans la ville. Un dossier de la CNIL résume bien les problèmes posés par cette approche : « La notion d'intérêt général risque de se résumer à un calcul d'optimisation algorithmique de la somme des intérêts particuliers » (CNIL, 2017). On arrive alors à une conception, un imaginaire, d'une ville qui serait avant tout « servicielle », les habitants étant considérés comme des producteurs de données de façon mécanique, données que les opérateurs délégués par la municipalité vont transformer en services auprès de ces habitants, dans une logique descendante (et donc monnayable). La ville en communs part au contraire des besoins, mais aussi des vécus, des envies, des projets des habitants pour redéfinir l'espace de leur vie.

Des villes comme utopies privées

Mais la dynamique d'une ville servicielle, « augmentée » par la technologie et les données, va encore plus loin, avec l'émergence de projets de « villes privées », ou de quartier entier régis par les spécialistes de la donnée que sont Google, Microsoft ou Cisco. Il s'agit pour eux de repenser la ville non pas comme un lieu de vie collectif, mais comme un espace de services où l'habitant doit être dorloté... tout en perdant sa vie privée et ses capacité d'action collective. Le projet le plus avancé dans ce sens découle de l'accord passé entre la municipalité de Toronto et Google (ou plutôt son holding Alphabet) : le quartier Quayside livré à la multinationale pour imaginer la « ville de demain ». Une tentative similaire a été

engagée à Cannes en 2016 entre les équipes de la Mairie et Google France. Les deux parties entendent travailler ensemble à « un plan de développement de l'offre de services numériques » (Cannes, 2016).

Ces projets de *googlisation de la ville* sont emblématiques à plus d'un titre, car ils s'opposent presque frontalement au projet de villes en communs. Il s'agit d'une ville qui ressortirait du « meilleur des mondes », avec « des navettes autonomes, des feux de signalisation qui repéreraient les piétons, des maisons modulaires, des services de livraison par robots utilisant des tunnels... » (Hook, 2017). Le Premier ministre canadien Justin Trudeau décrit le projet Quayside de Toronto comme : « un banc d'essai pour les nouvelles technologies, qui vont nous aider à construire des villes plus propres, plus intelligentes, plus écologiques » (ibid.). Il s'agit également d'une « ville pilotée par les données », dont les algorithmes analyseraient en permanence le souffle et l'activité pour adapter les services à la fois aux usages collectifs et aux intérêts individuels tels qu'ils sont connus par les algorithmes de Google. Que devient la vie privée dans une telle monade urbaine ? Quelles sont les capacités d'intervention, de mobilisation, de discussion, et d'élaboration d'un projet collectif qui seraient laissé aux habitants ? Quelle serait la régulation d'une telle « ville privée » ? Sidewalk, la division de Alphabet en charge du projet, indique qu'il sera nécessaire que Toronto supprime ou donne des exemptions pour de nombreuses régulations existant dans les aires urbaines, notamment le code de la construction, les règlementations sur les transports et l'énergie, et que la ville qui émergera de cette vision aura certainement besoin d'une *« tolérance substantielle concernant les lois et les régulations existantes »*. (Ibid.).

La concurrence entre les grands opérateurs du numérique se déroule donc dorénavant sur le terrain des villes. Bill Gates vient d'investir 80 millions de dollars pour re-construire la ville de Belmont en Arizona. L'opérateur en charge du projet le décrit ainsi : « Belmont sera une communauté en avance sur son temps, avec une infrastructure de communication conçue comme une épine dorsale basée sur les technologies de pointe, conçue autour des réseaux numériques haut-débit et des datacenters, des usines automatisées et des services

de distribution innovants, des véhicules autonomes ou des centres logistiques robotisés » (Weiner, 2017).

Cisco n'est pas en reste, qui investit dans les villes intelligentes depuis longtemps, et que l'on dit à l'origine même de ces projets et de la dénomination *smart city*, vient d'abonder de 1 milliard de dollars le City Infrastructure Financing Acceleration Program (CIFAP). Ce fonds nous promet une ville à la circulation mieux régulée, la pollution réduite, les dépenses énergétiques optimisées, la sécurité renforcée (Lagane, 2017).

Ces utopies, financées par les géants des technologies de l'information et de la communication sont loin de la construction des communs urbains que pourraient permettre la multiplication des équipements numériques. La ville comme plateforme, n'est pas un projet qui vise à encourager l'investissement des individus dans la vie collective, mais au contraire un projet à la fois économique et une utopie froide qui se passe des désirs et volontés des habitants pour les réduire à des fournisseurs de données que les « intelligences artificielles » vont pouvoir interpréter à loisir. Mais au fond, ce projet, qui doit beaucoup aux urbanistes des années trente, Le Corbusier en tête, n'est qu'une manière particulièrement crue d'interpréter le phénomène des *smart cities* : nos données valent plus que nos vies.

Usages du numérique pour construire les communs urbains

Les divers acteurs des communs urbains sont eux-aussi arque boutés sur les usages numériques. Même les communs non numériques, comme les jardins partagés, les AMAP pour l'approvisionnement alimentaire, les occupations de lieux culturels ou les mobilisations en défense du climat ou de l'eau comme commun s'appuient sur l'infrastructure numérique. Bien évidemment pour la communication entre acteurs des communs, les médias sociaux jouant le rôle de supports organisationnels. Mais le numérique intervient également comme outil de représentation de la ville, notamment autour de la cartographie ouverte, et

comme moyen de diffuser largement l'information utilisée pour piloter la ville au travers de l'open data.

Le numérique support organisationnel

D'un point de vue général, le numérique permet à la fois de faire baisser les coûts de transaction (toucher de nouvelles personnes) et les coûts de coordination. Les activistes des communs ont donc dès le début réussi à s'emparer de ces deux qualités pour construire les communs de la connaissance (Benkler, 2006). Mais aussi pour assurer la mise en contact et l'élaboration collective dans le cadre des communs urbains.

Pour co-élaborer un projet, il faut à la fois disposer de l'information nécessaire, trouver des méthodes d'organisation des débats et enfin garantir la mémoire de ces débats et décisions collectives. La plupart des projets de communs urbains utilisent le numérique pour cela : sites web pour la présentation et la mémoire, pad (systèmes collectifs d'écriture en simultané) pour la prise de notes, et médias sociaux pour faire connaître les réalisations et organiser des événements autour des communs urbains[2]. On notera également l'importance des photographies ou vidéos, qui donnent à voir les communs en action, créant ainsi un ensemble référentiel et mettant en lumière de nouveaux modes de vie et de comportement.

Mais c'est une illusion de croire que les plateformes « sociales » qui sont devenues majoritaires sur internet seraient le support des nouvelles pratiques communes à venir. « *Don't be evil* »[3]ne peut plus être la référence quand ces acteurs peuvent à la fois disposer d'une influence sans précédent, et être sensible à des manipulations venues d'acteurs déterminés comme l'exemple de l'intervention russe dans les élections américaines le souligne. En fait, par

[2] Par exemple la page Facebook de la Cebada - https://www.facebook.com/campodecebada/

[3] Don't be evil (« Ne soyez pas malveillants ») a longtemps été la devise (moto) de Google, au point (...)

inadvertance, ou en confondant les modèles économiques et les discours utopiques (Turner, 2012), les activistes des communs n'ont pas vu venir la construction d'un « capitalisme de surveillance », ou d'une « architecture de la persuasion » comme dit Zeynep Tufekci (2017).

Les tiers-lieux qui permettent de réaliser ou réparer des objets (*Fab Labs*, ateliers coopératifs, recycleries...) ou de créer des documents multimédias (Espaces publics numériques, bibliothèques...) sont sollicités, et constituent souvent des exemples majeur des partenariats avec les puissances publiques.

Toutefois, l'usage des grands opérateurs du numérique, au même titre que les suivis de traces de la « ville intelligente », comportent des risques pour la vie privée. Dès lors, construire des espaces internet autonomes, fonctionnant sans mettre en danger ni la vie privée, ni les pratiques et usages des internautes font également partie de la construction des communs urbains. Il faut reconstruire la ville numérique de la même manière qu'il faut reconstruire la ville physique. En faisant participer les habitants à l'élaboration, à la décision et au contrôle des projets collectifs.

Certains vont chercher du côté des logiciels libres pour construire ces plateformes, comme par exemple le projet de l'Association Framasoft qui vise à offrir des outils en se passant de l'intermédiaire des plateformes oligopolistiques. Ce sera son projet « Dégooglisons l'internet », devenu « Contributopia », un terme qui résonne fortement avec les communs de contribution (Framasoft, 2017).

Mais ce passage au logiciels et services en ligne libres demande des efforts de pédagogie, d'expérimentation collective, et parfois de rappels à l'ordre : les défenseurs de la cause du libre soulignent souvent l'incohérence entre les projets de communs et l'utilisation de services centralisés, privateurs et espionnant les usagers. Les acteurs du logiciel libre sont souvent présents lors des actions collectives de construction de communs, à la fois pour ce rôle pédagogique, mais également pour étendre dans tous les domaines les notions de libertés de copier, analyser, partager les connaissances qui sont aux fondements du mouvement des logiciels libres.

Donner à voir les communs urbains

Un second usage du numérique dans la construction de communs urbains est celui du « donner à voir », de la représentation des projets et des objectifs.

Notre espace de vie est conjointement un espace physique, matériel et un espace mental (Bakis et Vidal, 2007). Chaque point de vie est aussi un point d'intérêt pour l'information. C'est une des leçons que l'on peut tirer du succès du jeu vidéo Pokemon Go : on peut faire apparaître de l'information (en l'occurrence des Pokemon, complètement abstraits) sur la carte d'une ville, ou au travers de l'appareil photographique du smartphone dirigé vers des lieux significatifs. Et dès lors, les témoins et joueurs ont longuement déclaré à toute la presse qu'ils avaient ainsi eu l'occasion de redécouvrir leur ville. Cette « réalité augmentée » peut induire des comportements d'appropriation de l'espace urbain au travers des équipements numériques. Il peut également inciter les usagers à produire des informations associées aux coordonnées géographiques. De ce point de vue, les territorialités qui se dessinent au travers du *géocaching*, jeu de piste géonumérique mondial bien antérieur à Pokemon Go (2001), illustrent bien la capacité du numérique à se présenter comme opérateur de lien territorial et à s'engager dans un processus collectif de patrimonialisation de l'espace local (Vidal, Joliveau, Sansy, Couillet, Jeanne, 2017).

Nous voyons donc se développer un mouvement de « cartographie 2.0 » porté par le grand public, producteur de contenus et de savoirs géographiques (Mericskay et Roche, 2011). OpenStreetMap, comme plateforme de coordination de toutes les activités cartographiques ouvertes y joue dorénavant un rôle central. Tant pour les individus et les associations qui peuvent l'utiliser dans leurs activités pour repérer, mais aussi pour annoncer des événements géolocalisés, que pour les services publics qui peuvent adapter les informations à leurs besoins particuliers.

Avec les cartes ouvertes, nous assistons à une double réappropriation de la cartographie : les usagers peuvent améliorer le fond de carte, préciser des noms ou des objets ; et ils peuvent utiliser ces fonds de carte pour apposer des

informations complémentaires. Par exemple, le site fallingfruit[4] cherche à obtenir une représentation géolocalisée des divers endroits où le glanage est possible, soit à partir d'arbres fruitiers plantés dans des espaces sans propriétaire, ou par la puissance publique qui ne ramasse pas les fruits, mais aussi des autres lieux de glanage urbain importants (fin de marchés, déchets alimentaires encore consommables...). Si les acteurs locaux peuvent enrichir cette carte mondiale, la base provient des données ouvertes des services des espaces verts des municipalités : ce qui souligne l'importance des données ouvertes que nous abordons plus loin.

Donner à voir, c'est également la volonté de témoigner (photographies) et de documenter (texte) sur les lieux de vie. Le projet Wiki Loves Monuments (WLM, 2017), lancé par la Wikimedia Foundation vise ainsi à diffuser sous licence ouverte des photographies des divers monuments et points d'intérêt, afin de nourrir en images les fiches géolocalisées de l'encyclopédie. Il s'agit ici d'utiliser le numérique pour construire un commun des représentations du patrimoine. On voit ainsi qu'en mobilisant l'imagination des habitants, on peut transformer des éléments du domaine public en des communs mis en valeur par les usagers eux-mêmes.

L'URBANISME À L'HEURE DU NUMÉRIQUE

Les mutations technologiques ont souvent produit des changements sociaux importants, qui se traduisent dans l'espace et la pratique de l'aménagement. Alors que la ville intelligente fait partie des concepts incontournables, voire dominants, les usages du numérique peuvent influer l'urbanisme selon quatre directions différentes. Ces scénarios sont représentés par une boussole, composée d'un axe horizontal opposant acteurs institutionnels et non-institutionnels, et d'un second axe, avec l'opposition entre ouverture et fermeture.

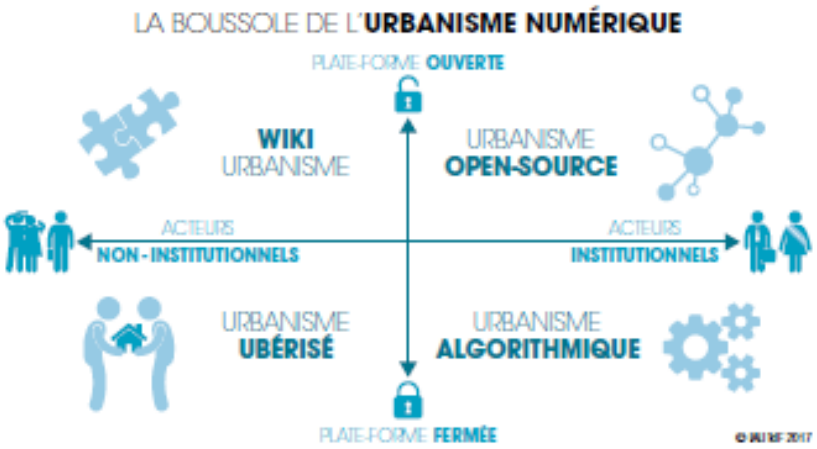
SCÉNARIO 1: UN URBANISME ALGORITHMIQUE OU LE RETOUR DES EXPERTS La première direction possible repose sur la croyance dans la

[4] https://fallingfruit.org/ ?locale =fr

technique et les données, dans la tradition de la cybernétique inventée à la fin des années quarante. La ville intelligente repose, aujourd'hui, sur un accès à des données supplémentaires, dont le traitement est rendu plus rapide par le numérique, offrant de nouvelles ressources pour l'aménagement. Les acteurs privés participent à la circulation de ces modèles. C'est déjà le cas du groupe IBM et du centre d'opérations de Rio de Janeiro. Ce dernier collecte des données auprès d'une trentaine d'agences et de services municipaux, les stocke et les traite grâce à de puissants algorithmes, qui vont permettre de modéliser ces données. L'objectif est de mieux gérer la mobilité et les flux d'énergie dans l'espoir de bâtir une ville plus durable. La crainte est qu'IBM, qui fournit les algorithmes, participe à un contrôle généralisé de la population sans se préoccuper de l'intérêt des citoyens ou des grands enjeux urbains, en particulier la question de la qualité et de l'accessibilité sociale des infrastructures. En outre, le centre de Rio participe à une dépolitisation des politiques urbaines: la réponse aux enjeux publics amène à la formulation de réponses techniques sans mise en débat des solutions, ce qui laisse craindre une dépossession de la production urbaine au détriment des citoyens. Dans ce scénario, la numérisation des méthodes d'aménagement correspond au retour d'un urbanisme d'expertise, avec la domination d'acteurs techniques du secteur privé dans la production urbaine. Cela donnerait une nouvelle jeunesse à une approche rationnelle, qui apparaîtrait maintenant sous les traits d'un urbanisme durable.

SCÉNARIO 2 : UN URBANISME UBÉRISÉ SOUS LA PRESSION D'UNE EXTENSION DU DOMAINE DU CAPITALISME URBAIN La deuxième direction possible renvoie à l'économie digitale – un vaste marché pour les grands groupes de services urbains– mais aussi à l'émergence de nouveaux acteurs. Concrètement, le privé devient plus présent dans l'espace urbain et fait évoluer la définition traditionnelle des services publics, avec les services de mobilités partagées comme Vélib' ou Autolib' à Paris, ou les bornes de connexion LINK à New York.

SCÉNARIO 3 : UN WIKI-URBANISME À LA RECHERCHE D'UNE VILLE ALTERNATIVE La troisième direction correspond aussi à un contournement des acteurs publics, mais par la société civile. En effet, en suivant l'esprit des créateurs du réseau internet, des citoyens plus ou moins organisés, mais agissant toujours en réseau, s'emparent des questions urbaines. Ces «hackeurs» ou «codeurs» civiques participent au mouvement des «civic tech» en développant des dispositifs socio-techniques au service d'un renouveau démocratique. Ce wiki-urbanisme correspond à différents registres d'action, allant de la contestation, avec des sites de pétition en ligne (par exemple à Marseille, en 2013, une pétition a permis le retrait du projet de casino, à des formes plus élaborées de contribution et de délibération. Bien souvent, la cartographie sert de base à ces échanges, comme pour Carticipe, qui propose de localiser de nouvelles idées, de les commenter et de voter.



Dans ce cas, les acteurs de la société civile participent à la même dynamique que les acteurs privés du numérique, en remettant en cause la légitimité et la capacité d'action des acteurs publics à faire la ville en les contournant. Cette dynamique n'est pas nouvelle, il s'agit de l'influence des mouvements sociaux, qui s'appuient maintenant sur le numérique et viennent ainsi renforcer l'approche communicationnelle de l'aménagement. De même que l'urbanisme ubérisé, le wiki-urbanisme constitue une remise en cause des acteurs publics.

SCÉNARIO 4 : UN URBANISME OPEN-SOURCE PAR LE RENOUVEAU DES PRATIQUES DES INSTITUTIONS DE L'AMÉNAGEMENT Enfin, la quatrième possibilité s'appuie sur les institutions. Pour elle, la numérisation renvoie à la circulation et l'ouverture des données publiques (open data) et aux nouvelles ressources offertes par la technologie pour mettre en dialogue les acteurs de la ville, avec une évolution des instruments de la participation. Ces dispositifs socio-techniques peuvent prendre différentes formes en fonction de la nature des objets discutés, de leurs spatialisations et des degrés d'ouverture de la décision. À Paris, la numérisation a débuté avec la carte participative « Imaginons Paris » lors de la révision du PLU, avec 22 838 visites et 2 268 contributions. Le numérique vient ainsi donner des ressources supplémentaires pour rendre plus tangible le tournant collaboratif dans l'urbanisme. Celui-ci a pour objectif de parvenir à des consensus par l'intermédiaire d'une interaction réussie entre un grand nombre d'acteurs. Dans ce sens, les technologies numériques offrent de nouvelles possibilités pour rendre ce tournant plus effectif et réduire le décalage entre théories et pratiques.

Ces quatre directions qu'emprunte l'urbanisme numérisé sont davantage complémentaires que contradictoires. Localement, l'une ne va pas éclipser toutes les autres. Ainsi, dans la plupart des villes, il est possible de repérer des interactions dans des configurations locales forcément inédites et hybrides. Elles mettent en avant différentes catégories d'acteurs (techniques, privés, citoyens et institutionnels), qui illustrent la diversité des effets du numérique. À Paris, on retrouve ainsi l'usage du big data pour les grands opérateurs de services urbains, les enjeux de régulation des plateformes comme Uber ou Airbnb, les mobilisations citoyennes en ligne contre des grands projets dits « inutiles » et le développement de plateformes participatives. L'avenir dira si la numérisation progressive des villes sera à la hauteur des promesses, mais nous pouvons déjà faire l'hypothèse qu'il s'agira d'un élément central de l'évolution de la pratique de l'urbanisme

Etude de Smart City Tunisie



Un « **smart** and sustainable **city** » **tunisien** est une ville qui dispose d'un cadre urbain, architectural et paysager harmonieux, en utilisant les nouvelles technologies, la connectivité et les systèmes d'information dans le but d'améliorer le quotidien des citoyens et leur bien-être. Aujourd'hui, la Smart City fait partie des concepts incontournables de la production urbaine contemporaine. En plus d'être résiliente et durable, une ville devrait être intelligente. Cela implique des systèmes et des objets interconnectés par le biais de différentes technologies pour améliorer le mode de vie de la population locale.

En Tunisie, le concept de ville intelligente ou de Smart City commence à prendre de l'ampleur. Pour monter des projets Smart, le programme national Tunisian Smart Cities prévoit un ensemble d'activités concrètes, étendues sur trois ans, en vue de la production des études prospectives et stratégiques, du plaidoyer en faveur du développement territorial, et de renforcement des capacités des acteurs clés.

Le programme vise à optimiser les performances des villes tunisiennes, promouvoir et renforcer les capacités des acteurs locaux pour la prospective à travers un programme d'accompagnement concernant l'interprétation des lignes

directrices du guide méthodologique de mise en place d'une démarche Smart City sur leurs territoires.

Il s'agit d'identifier et organiser les acteurs institutionnels, scientifiques, économiques et civils locaux clés qui agissent dans le développement territorial et les accompagner pour formuler des visions territoriales plus durables et réussir le montage technique, administratif, et financier des projets y associés.

Pour ce faire, les villes tunisiennes doivent rentrer dans un cadre d'éligibilité fondé sur 14 points, allant de la mise en place d'une vision concertée du territoire jusqu'à la création de la société de portage locale, afin de pouvoir bénéficier des financements associés, tous secteurs confondus (énergie, gouvernance, urbanisme, renforcement des capacités, mobilité, environnement, culture, patrimoine, digital, …).

Un cadre d'éligibilité fondé sur 14 points

le cadre d'éligibilité, fondé sur 14 points, sur lequel doivent s'engager les municipalités adhérentes. Il s'agit, en fait, de: définir une vision territoriale concertée, matérialisée par un Master Plan Programmatique à l'horizon 2050-2100, produire un document stratégique (ville durable, intelligente, inclusive, résiliente) à travers un planning de projets concertés sur 30 ans sous forme de catalogue évolutif et de planning de projets quinquennaux, élaborer un plan d'action avec 5 projets de tailles différentes avec les business modèles associés et la déclaration des périmètres Smart City qui bénéficieront de statut de zone franche urbaine, produire un schéma directeur des infrastructures numériques dans la ville, produire un schéma directeur d'autoproduction des énergies renouvelables, produire une carte communale de la biodiversité et de la préservation de l'environnement, mettre en place une stratégie communale de lutte contre les changements climatiques, mettre en place une stratégie communale de lutte contre les catastrophes naturelles et sanitaires, produire un

schéma communal (et/ou intercommunal) de la mobilité, du transport et de la logistique urbaine, produire un plan local de sauvegarde et de valorisation du patrimoine culturel, matériel et immatériel, en plus d'un audit général du patrimoine urbain et architectural, mettre en place une démarche de dématérialisation et de digitalisation de la municipalité, mettre en place une stratégie locale pour l'attractivité de la Ville et le Marketing Territorial, réaliser un audit U4SSC pour la définition et la mesure des indicateurs de performance suivant le référentiel international des «Smart City» développé par l'UIT (Union Internationale des Télécommunications) et finalement créer une société de portage du programme Smart City local avec des capitaux mixtes (Publics-Privés).

«Les freins que rencontre l'approche Smart City en Tunisie sont, essentiellement, liés au manque de ressources humaines au sein des collectivités locales, qui sont, bel et bien, capables de comprendre, d'animer et de porter une initiative Smart City locale… Et, d'ailleurs, les Caravanes que nous avons faites dans les 24 gouvernorats du pays, ont confirmé cela et des communes comme Gabés, Carthage et autres sont, aujourd'hui, porteuses de leur projet Smart City. Il existe un autre élément important et récurrent, qui n'est autre que le manque de moyens financiers pour que les mairies puissent payer de véritables études stratégiques et opérationnelles, qui devraient faire partie intégrante de leur plan de développement et d'aménagement urbain…

D'une manière générale, et malgré ces barrières, la Tunisie d'aujourd'hui, grâce à l'association TSC et à ses partenaires, est en train de créer son propre modèle «décentralisé» de Smart City, qui correspond aux spécificités de chaque région…

Ainsi, chaque ville doit inventer son propre modèle de Smart City qui lui ressemble en utilisant les bienfaits des TIC»

Les fondements de la ville intelligente

La Smart City ou **ville intelligente** consiste globalement en l'optimisation des coûts, de l'organisation, du bien-être des habitants. Ce concept d'origine anglo-saxonne n'est pas nouveau. Les pionnières dans le domaine sont les mégalopoles d'Asie, comme Hong-Kong ou Singapour. Depuis 1980, les technologies avancées et les services de pointe sont les activités dominantes de Singapour, ville audacieuse et futuriste. Cela s'illustre notamment par le projet Supertrees, l'implantation à travers toute la ville d'arbres artificiels hauts de 50 mètres. Ces arbres sont équipés de modérateurs de température. Ils éclairent, récoltent l'eau de pluie, les routes et ses édifices disposent de capteurs et de systèmes destinés à mesurer, organiser le trafic, et anticiper et ajuster les consommations d'énergie, etc.

Pour accéder au rang de **Smart City**, pour que le challenge soit atteint, toute ville doit avoir un état d'esprit **« smart »** :

-Les données sont au service des citoyens. Son traitement intelligent repose sur des principes participatifs et de transparence. Son action est une réponse à leurs attentes et leurs intérêts. Elle n'est donc ni intrusive, ni un moyen de contrôle de la vie privée.:

-Pour être smart, la ville s'appuie sur plusieurs projets data impliquant différents opérateurs urbains. Exemple des projet de mesure des déplacements, de la pollution atmosphérique et sonore place. Ces données sont visibles sur une plate-forme Open Data de la ville.

-Être vigilant sur la notion de temporalité des données dans le lancement et l'anticipation des actions. Anticiper le développement de la ville ou la qualité de

vie des citoyens ne se définit pas à partir des mêmes données que la prévention des accidents ou la fluidification de la circulation.

L'idée consiste à développer des moyens et des solutions aptes à répondre aux besoins de la population tout en préservant les ressources, l'environnement… L'analyse et la valorisation des données offre aux villes la possibilité de gérer finement leurs leviers économiques, environnementaux, citoyens… Cette gestion intelligente, c'est la capacité de mettre en lien ces leviers, de leur permettre de « performer » non plus individuellement, mais en les reliant les uns aux autres.

Par exemple, Los Angeles optimise les tournées de collecte des ordures à l'aide de capteurs dans les conteneurs. Un centre de supervision de l'exploitation de l'eau potable. Celui-ci collecte, visualise et analyse en temps réel l'ensemble des données liées au service d'eau de la ville. Ce qui permet à la ville de mieux anticiper et organiser les interventions, de réduire les fuites et la consommation de cette ressource.

Rendre par exemple un **bâtiment intelligent** pour optimiser sa gestion de l'énergie ne consiste pas seulement à le relier à Internet. Il s'agit de permettre à d'autres outils et systèmes de communiquer avec les données de fréquentation, de température. C'est ce défi technique que les villes doivent tout d'abord relever.

-Smart City et Big Data

Le Big Data va permettre de faciliter l'essor des Smart Cities. les technologies analytiques vont rendre nos villes plus saines, plus agréables et plus vivables notamment dans tous les secteurs :

-Transport ;Le trafic automobile sera constamment mesuré et régulé grâce à des puces RFID intégrées aux automobiles. En incorporant des capteurs aux voitures, il est possible de guider les véhicules vers le parking le plus proche

-Domotique ; Toutes les maisons, équipées de capteurs domotiques, peuvent être contrôlées par le biais d'un écran de télévision situé dans le salon.

-Immotique ;Les écrans de téléprésence seront aussi disposés dans les bureaux, les hôpitaux, les écoles et les centres commerciaux.

-Sécurité : Les analyses prédictives ont été utilisées dans plusieurs villes autour du monde pour aider à prédire à quel endroit les crimes risquent de survenir, en se basant sur les données historiques et géographiques.

-Durabilité ; La surveillance et le contrôle sont deux critères essentiels pour assurer la durabilité d'un projet. De fait, les données permettent aux gouvernements et aux entreprises de vérifier les effets positifs ou négatifs de leurs décisions sur l'ensemble de la ville.

L'Open Data, moteur de la Smart City

Ce qui va permettre d'inventer la **Smart City**, ce sont les connexions entre ces réseaux, le croisement et l'exploitation des données. Le **Big Data** va permettre de faciliter l'essor des Smart Cities. L'importance de la donnée dans la **ville intelligente** prend effectivement tout son sens. La logique des réseaux, la collecte et le traitement des données, l'évaluation et la mesure de leur potentiel et de leurs limites conditionnent la performance de ces villes.
En théorie, **ces villes intelligentes** et **connectées** pourraient permettre de réduire la pollution, d'améliorer la propreté, de résoudre les problèmes de parking, et d'économiser de l'énergie. Dans la pratique toutefois, l'implémentation de ce concept se confronte à plusieurs problèmes. Néanmoins, grâce au **Big Data** et à **l'Internet des Objets**, ce projet utopique pourrait enfin aboutir.

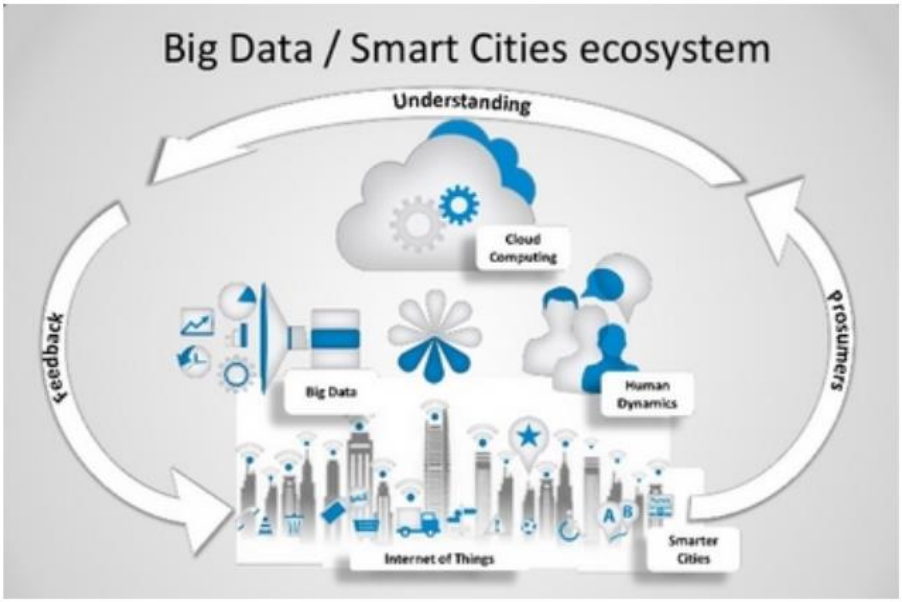
L'interopérabilité des données

La diversité des **sources**, des **données**, leur **volumétrie**, les nombreux **acteurs**, nécessite un **pilotage** mené par la ville. La **gouvernance** et le **partage** de ces **données** sont deux principes fondamentaux pour :

-Visualiser et comprendre le fonctionnement, les consommations de la ville et discerner les dysfonctionnements.
- Faire émerger de ces informations des besoins auxquels il convient de trouver de nouveaux usages et de nouveaux services dits **« intelligents »**.
Enfin, les réelles conditions de succès résident dans l'**interopérabilité des données**, à savoir **l'accès** et le **partage** de toutes les données via des formats standards **(dont les APIs)**. L'enjeu consiste à rendre les données disponibles dans un format **lisible** et **exploitable** par les **acteurs**.
Rendre par exemple un **bâtiment intelligent** pour optimiser sa gestion de l'énergie ne consiste pas seulement à le relier à Internet. Il s'agit de permettre à d'autres outils et systèmes de communiquer avec les données de fréquentation, de température. C'est ce défi technique que les villes doivent tout d'abord relever.

Le Big Data

Le Big Data peut permettre de réduire la pollution. En incorporant des capteurs aux routes, il est possible de mesurer le trafic total à différents moments de la journée. Il sera également possible de mesurer la présence humaine dans une zone particulière à un moment spécifique pour ajuster l'éclairage urbain en fonction.



Planification urbaine

Les données peuvent aider à planifier la fabrication d'immeubles et l'aménagement d'espaces urbains. Il est possible de développer des modèles pour maximiser l'accès à certaines zones ou services tout en minimisant les risques de surcharge d'infrastructure. En somme, **le Big Data** permet d'augmenter l'efficience.

Souvent présentée comme technique ou consensuelle, la ville intelligente pose des questions politiques : elle semble en mesure de rebattre les cartes de la gouvernance, avec l'intervention de nouveaux acteurs privés dans la gestion des villes, et un nouveau rapport entre les citoyens et les acteurs des politiques urbaines. L'étude remet en cause la thèse souvent avancée d'un retrait des acteurs publics dans la ville intelligente, qui seraient dominés par les entreprises de software et des télécoms. Certes, dans des cas comme la Tunisie, l'appropriation du concept de ville intelligente par Tunisie Télécom est manifeste, avec la proposition d'un concept général allant du transport à la sécurité, afin de

développer une offre de services spécifique en direction des collectivités. Mais d'autres cas pointent au contraire le poids des acteurs étatiques, comme Ogero, instrument du monopole d'Etat sur les télécommunications au Liban. A Hangzhou, c'est la labellisation smart city portée par l'Etat chinois en 2012 et impliquant 285 villes qui a fortement orientée la ville vers cette stratégie. La smart city se traduit aussi par la construction de villes nouvelles et de quartiers pilotes qui font l'objet de collaboration entre des acteurs publics et privés, tels que Tunisia Economic City, qui porte une vision sectorielle et un objectif d'attraction de capitaux, ou encore Beyrouth Digital District, un exemple d'opération immobilière, financé par les pays du Golfe, la Banque mondiale et la Chine, et qui utilise la smart city comme un instrument de marketing. La ville intelligente a aussi entraîné un questionnement sur la manière dont les outils numériques peuvent permettre une implication citoyenne. MiMedellín est un exemple d'interface ludique permettant d'impliquer les citoyens dans la gestion de la cité : des points sont donnés aux citoyens qui participent, des questions multiples permettent aux gouvernants de donner le choix au citoyen. Mais au-delà de l'outil, la participation citoyenne importante de Medellín s'explique par d'autres facteurs : la décentralisation, une logique d'autogestion héritée d'un épisode de violence liées au narcotrafic, un effort fait pour légitimer les politiques publiques par la participation. De plus, le rapport réalisé sur la ville pointe l'importance de la combinaison du présentiel et du virtuel, notamment pour atteindre les populations les plus en difficulté vis-à-vis de l'outil numérique. Mais la participation numérique peut se retourner contre les citoyens. C'est le cas de l'application Administration de proximité à Hangzhou, qui inclut dans ses services la possibilité de dénoncer des incivilités et activités illégales ou informelles. Le cas du stationnement est révélateur : une logique très innovante de géolocalisation de places libres est couplée à un outil de dénonciation du stationnement non autorisé.

Conclusion

En contraste avec la démarche globale et transversale qui transparaît dans le discours sur la ville intelligente, les projets se caractérisent en pratique par une

approche sectorielle (notamment la mobilité) et/ou orientés vers des territoires bien spécifiques. La ville intelligente est donc en prise avec les fractures socio-spatiales qu'elle contribue parfois à reproduire ou accentuer, et les effets des politiques menées en référence à la ville intelligente apparaissent parfois contradictoires avec les buts affichés. Le numérique apparaît comme un outil dont l'accès reste très variable. Il ne peut donc pas constituer le seul vecteur de certains services urbains mais peut contribuer à terme à réduire le poids de certaines démarches administratives coûteuses. Il peut permettre aux citadins de s'organiser et de prendre une part plus active aux politiques urbaines. Cependant, il revient aux responsables politiques de fournir les services et infrastructures de base et d'orienter les initiatives privées à travers l'énonciation de stratégies collectives concertées. Par ailleurs, la structuration des marchés des télécommunications est un facteur-clé d'accès : les situations de monopole ou d'oligopole semblent globalement se maintenir et constituent un frein à la démocratisation des usages urbains d'Internet, malgré l'inventivité sociale et les détournements d'usages. Le marché des TIC semble quant à lui à ses prémices et inégalement approprié par les autorités locales. Des initiatives émergent et la croissance du secteur se confirme. Les dynamiques spécifiquement liées à la ville intelligente ne peuvent se passer de la collaboration des pouvoirs publics. Des formations adéquates sont en cours de développement. Certaines "traditions" d'expertises locales (geoprocessing, cartographie) s'affirment et pourraient constituer des références nationales, régionales, voire mondiales à condition de bénéficier d'un soutien affirmé des villes dans lesquelles elles ont émergé. Il existe un grand contraste dans l'appréhension de la ville intelligente en fonction des acteurs interrogés et des villes. Les significations différentes associées à ce mot d'ordre urbain. Ce faisant, elle enjoint à aborder le numérique de manière moins sectorielle, en l'associant à d'autres enjeux urbains tels que l'environnement, la participation, la préservation du patrimoine ou encore la justice spatiale. Cette appréhension permet de présenter le numérique non comme une fin en soi, mais comme un instrument au service d'une ville juste et durable.

BIBLIOGRAPHIE

AAA (2017), Présentation de l'atelier d'architecture autogérée, http://www.urbantactics.org/about/

AFP (2017), « Uber perd le droit d'exercer son activité à Londres », Le Monde, 22 septembre, http://www.lemonde.fr/entreprises/article/2017/09/22/uber-perd-son-droit-d-operer-a-londres_5189686_1656994.html

AMBROSI A. (2017), « Barcelone à la croisée des communs », Vecam, 15 octobre, https://vecam.org/Barcelone-a-la-croisee-des-communs

BAKIS H., VIDAL P. (2007), « De la négation du territoire au géocyberespace : vers une approche intégrée de la relation entre Espace et TIC », in : BROSSAUD C., REBER B. (dir.), Humanités numériques, Hermès, vol. 1. Nouvelles technologies cognitives et concepts des sciences humaines et sociales. Ch. 5, pp. 101-117.

BAUWENS M. (2017), Plan de transition vers les communs de la ville de Gand, P2P Foundation, 8 septembre, http://blogfr.p2pfoundation.net/2017/09/08/plan-de-transition-vers-communs-de-ville-de-gand/

BENKLER Y. (2006), The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets And Freedom, Yale UP (trad. Française : La Richesse des réseaux : Marchés et libertés à l'heure du partage social, Presses de l'Université de Lyon, 2009) (version anglaise en ligne : http://www.benkler.org/Benkler_Wealth_Of_Networks.pdf).

BENKLER Y. (2013), « Commons and Growth: The Essential Role of Open Commons in Market Economies », Chicago Law Review, vol 80, num. 3 http://chicagounbound.uchicago.edu/uclrev/vol80/iss3/12

BESSON R. (2016), « Les laboratoires citoyens madrilènes : la fabrique des "communs urbains" », UrbaNews, 11 janvier, https://www.urbanews.fr/2016/01/11/50396-laboratoires-citoyens-madrilenes-fabrique-communs-urbains/

BLANCO I., GOMA R. (2016), El municipalisme del bé comú, Barcelone : Ed. Icaria.

BOLLIER D. (2014), La renaissance des communs, ECLM.

BOLLIER D. (2015), Reinventing Law for the Commons, http://www.bollier.org/blog/reinventing-law-commons-part-i

BOLLIER D., BAUWENS M., TRONCOSO S. (Eds.) (2015). Law for the commons wiki, http://wiki.commonstransition.org/wiki/Law_for_the_Commons

BOLLIER D., SILKE H. (dir.) (2015), Patterns of commoning, Off the commons Books.

BOLOGNE (2013), Regolamento sulla collaborazione per la cura e rigenerazione dei beni comuni urbani, http://www.comune.bologna.it/sites/default/files/documenti/REGOLAMENTO%20BENI%20COMUNI.pdf (Il existe une traduction anglaise officialisée par la Ville de Bologne: Regulation on collaboration between citizens and the city for the care and regeneration of urbans commons. - http://www.comune.bologna.it/media/files/bolognaregulation.pdf)

BOURDEAU-LEPAGE L. (2013), « Nature(s) en ville », Métropolitiques, 21 février, http://www.metropolitiques.eu/Nature-s-en-ville.html

BOYLE J. (2008), The public domain: enclosing the commons of the mind, Yale University Press, (version pdf : http://thepublicdomain.org/thepublicdomain1.pdf)

CANNES (2016), « Cannes + Google = une ville plus pratique et plus attractive » http://www.cannes.com/fr/actualites/annee-2016/novembre/cannes-google-une-ville-plus-pratique-et-plus-attractive.html

CHARTIER D., LE CROSNIER H. (2015), « Acter la fin d'un monde pour activer l'alternative. ONG et acteurs de l'altermondialisme à Rio+20 », In : Regards croisés sur Rio+20, Jean Foyer (Ed.), CNRS Éditions, p. 281-304.

CNIL (Commission nationale Informatique et Libertés) (2017), « La plateforme d'une ville : les données personnelles au cœur de la fabrique de la smart city », Cahiers IP n° 5, septembre, citation p. 34.

CORIAT B. (coord.) (2015), Le retour des communs, la crise de l'idéologie propriétaire, Les Liens qui Libèrent.

CORNU-VOLATRON M., ORSI F., ROCHFELD J. (coord.) (2017), Dictionnaire des biens communs, PUF.

DARDOT P., LAVAL C. (2014), Commun : essai sur la révolution au XXIe siècle, La Découverte.

DUPUY G. (1991), L'urbanisme des réseaux, théories et méthodes, Armand Colin, pp. 198.

FABUREL G., GIRAULT M. (2015), « L'habiter de certains éco-quartiers », Socio-anthropologie [En ligne], 32. http://socio-anthropologie.revues.org/1918 ; DOI : 10.4000/socio-anthropologie.1918

FESTA D. (2012), « Dalla rete di cittadini attivi all occupazione dell Ex-Cinema Palazzo : verso uno spazio pubblico » In Urbanistica Informazioni, Allegato al N° 239-240 Evoluzione dello spazio pubblico, materiali, forme, processi, Istituto Nazionale Urbanistica, INU Edizioni.

FRAMASOFT (2017), « Contributopia : dégoogliser ne suffit pas », Framablog, 9 octobre, https://framablog.org/2017/10/09/contributopia-degoogliser-ne-suffit-pas/

GREER A. (2015), « Confusion sur les Communs », La vie des idées, 31 mars, http://www.laviedesidees.fr/Confusion-sur-les-Communs.html

HARDIN G. (1968), « The Tragedy of the Commons », Science 162: pp. 1243-48 http://www.sciencemag.org/content/162/3859/1243.full

HOOK L. (2017), « Alphabet to build futuristic city in Toronto », The Financial Times, 17 octobre, https://www.ft.com/content/5044ec1a-b35e-11e7-a398-73d59db9e399

JORF (2016), LOI n° 2016-138 du 11 février 2016 relative à la lutte contre le gaspillage alimentaire, Journal Officiel de la République Française n° 0036 du 12 février, https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2016/2/11/AGRX1531165L/jo/texte

JORF (2016-2), LOI n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique, Journal Officiel de la République Française n° 0235 du 8 octobre, https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2016/10/7/ECFI1524250L/jo/texte

LAGANE C. (2017), « Smart City : Cisco déploie 1 milliard de dollars pour la ville du futur », Silicon.fr, 14 novembre, https://www.silicon.fr/smart-city-cisco-1-milliard-dollars-190389.html

LE CROSNIER H. (2011), « Subtle but effective: modern forms of enclosures », in The wealth of the commons, David Bollier & Silke Helfrich (eds.), Levellers Press. (Version française dans Le Crosnier, 2015).

LE CROSNIER H. (2015), En communs : une introduction aux communs de la connaissance, C&F éditions.

MAUREL L. (2015), « Communs de la connaissance et enclosures - Réponse à Allan Greer », La vie des idées, 29 septembre, http://www.laviedesidees.fr/Communs-de-la-connaissance-et-enclosures.html

MERICSKAY B., ROCHE S. (2001), « Cartographie 2.0 : le grand public, producteur de contenus et de savoirs géographiques avec le web 2.0 », Cybergeo : European Journal of Geography [En ligne], Science et Toile, document 552, mis en ligne le 20 octobre 2011, URL : http://cybergeo.revues.org/24710 ; DOI : 10.4000/cybergeo.24710

OLIVER G. (2017), « Reclaiming the urban commons: an ecological solution », Local Code, 21 juin, http://localcode.org/2017/06/reclaiming-the-urban-commons-an-ecological-solution-nk/

ORSI F. (2013), « Elinor Ostrom et les faisceaux de droits : l'ouverture d'un nouvel espace pour penser la propriété commune », Revue de la Régulation, 14, automne, http://regulation.revues.org/10471

ORTEGA J., HERGOVICH P. (2017), « The Strength of Absent Ties: Social Integration via Online Dating » Prépublication Arxiv, 2 octobre, https://arxiv.org/abs/1709.10478

OSTROM E. (1990), Governing the commons : the evolution of institutions for collective action, Cambridge UP, (en français : La gouvernance des biens communs : Pour une nouvelle approche des ressources naturelles, De Boeck, 2010).

PEUGEOT V. (2014), « Collaborative ou intelligente ? La ville entre deux imaginaires », In : Maryse Carmes et Jean-Max Noyer, Devenirs urbains, Presses des Mines, http://www.academia.edu/10121858/Collaborative_ou_intelligente_La_ville_entre_deux_imaginaires_version_de_lauteur_

PEUGEOT V., BEUSCART J-S., PHARABOD A-S., TRESPEUCH M. (2015), « Partager pour mieux consommer : Enquête sur la consommation collaborative », Esprit, 7, juillet, pp. 19-29.

PEUGEOT V. (2016), « Facilitatrice, protectrice, instituante, contributrice : la loi et les communs », Contribution au Colloque de Cerisy – Vers une république des biens communs ? - Septembre, https://vecam.org/Facilitatrice-protectrice-instituante-contributrice-la-loi-et-les

POSNER L. (2017), « 6 Cities Harmed by Airbnb's Brand of Gentrification », Alternet, 6 novembre, https://www.alternet.org/economy/6-cities-harmed-airbnb-gentrification

RODRIGEZ-PINA G. (2015), « Campo de Cebada, manual de montaje de una plaza hecha a mano por y para los vecinos », The Huffington Post, 29 mars, http://www.huffingtonpost.es/2015/03/29/campo-de-cebada_n_6790650.html

SASSEN S. (1998), La ville globale, Descartes et compagnie.

SDIS (2014), « La cartographie Open Street Map suscite l'intérêt des SDIS », Santé et Sécurité au travail, 19 janvier, http://sante-securite.over-blog.com/article-la-cartographie-open-street-map-suscite-l-interet-des-sdis-122138531.html

TEMPIER E. (2013), « Les prud'homies de pêche de Méditerranée », L'encre de mer, 4 octobre, http://www.l-encre-de-mer.fr/2013-10-04-les-prudhomies-de-peche-de-mediterranee/

TUFEKCI Z. (2017), « We're building a dystopia just to make people click on ads » [video], Ted Global, New York, octobre, https://www.ted.com/talks/zeynep_tufekci_we_re_building_a_dystopia_just_to_make_people_click_on_ads/transcript

TURNER F. (2012), Aux sources de l'utopie numérique : de la contre-culture à la cyberculture, Stewart Brand : un homme d'influence. C&éF éditions.

VIDAL P., JOLIVEAU T., SANSY D., COUILLET A., JEANNE P. (2017), « Approche géographique du géocaching comme opérateur de lien territorial : une illustration havraise », Cybergeo : European Journal of Geography [En ligne], Espace, Société, Territoire, document 829, mis en ligne le 19 septembre, URL : http://cybergeo.revues.org/28546 ; DOI : 10.4000/cybergeo.28546

WEILER N. (2016), « Un bien commun sauvé du béton et créateur d'emplois : les marais salants de Guérande », Bastamag, 11 octobre, https://www.bastamag.net/Un-bien-commun-sauve-du-beton-et-createur-d-emplois-les-marais-salants-de

WEINER S. (2017), « Bill Gates Is Buying Land in Arizona to Build a "Smart City" », Popular Mechanics, 12 novembre, http://www.popularmechanics.com/technology/a29005/bill-gates-smart-city/

WIKIPEDIA (2017), Neutralité de point de vue https://fr.wikipedia.org/wiki/Wikip %C3 %A9dia :Neutralit %C3 %A9_de_point_de_vue

WLM (2017), Wiki Loves Monuments, https://wikilovesmonuments.fr